



# النَّظِيرُ الْأَسْتَرَانِيَّجِي الْعَرَبِيُّ

٢٠٠١

اهداءات ۲۰۰۲

د/اسامة الغزالي مربي

القاهرة

التَّيْمَرُ لَا يَنْجِي الْعَرَبِيَّ

---

٢٠٠١

# الذئير الاستراتيجى العربى

٢٠٠١

الطبعة الأولى - القاهرة - مايو ٢٠٠٢

رئيس مجلس الإدارة : إبراهيم نافع مدير المركز : د. عبد المنعم سعيد

## مستشارو التقرير

الأستاذ / السيد يسين	د. على الدين هلال	د. سامى منصور
د. أسامة القزالي حرب	د. محمد السيد سعيد	د. طه صيد العليم

## مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام

أنشئ عام ١٩٦٨

يتكون المركز من وحدات هى : وحدات العلاقات الدولية - وحدة النظم السياسية . وحدة الدراسات العربية . وحدة الدراسات الاقتصادية . وحدة الدراسات العسكرية . وحدة الدراسات الاجتماعية . وحدة الدراسات التاريخية . وحدة الدراسات الإعلامية .

## أهم مطبوعات المركز

- التقرير الاستراتيجى العربى ( سنوى منذ عام ١٩٨٥ )
- سلسلة كراسات استراتيجية ( منذ عام ١٩٩٠ )
- مجلة مختارات إستراتيجية ( شهرية )
- الملف الاستراتيجى ( شهرى )
- قراءات استراتيجية ( شهرية )
- مختارات إيرانية ( شهرية )
- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية .
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .

## إدارة المركز :

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - المبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

لايجوز النسخ أو الاقتباس إلا بالرجوع للمصدر





# النَّظِيرُ الْأَسْتَرَانِيَّجِي الْعَرَبِيّ

٢٠٠١

رئيس التحرير

د. حسن أبوطالب

نائب مدير التحرير

أحمد إبراهيم محمود - أيمن السيد عبد الوهاب

الناشر



## المشاركون في التقرير

### تفاعلات دولية

د. الفت حسن أضا ضياء رشوان  
محمد هاني زهرجات د. عماد جاد

### تفاعلات إقليمية

د. محمد السعيد إدريس أحمد مئيسى

### النظام الإقليمي العربي

د. جمال عبد الجواد هناء مصطفى عبيد  
صبحى مسيلة

### جمهورية مصر العربية

د. صمرو هاشم ربيع أيمن السيد عبد الوهاب  
عمرو الشويكى

### دراسات عسكرية

د. محمد قدرى سعيد محمد عبد السلام  
أحمد إبراهيم محمود

### دراسات اقتصادية

عبد الفتاح الجبالي مجدى صبحى

## مشاركون من الخارج

د. عبد العاطى محمد د. السيد موش عثمان د. عصام الدين فرج د. محمد ظهري  
خالد السرجاني محمد أبو الفضل علاء سالم سعيد عكاشة  
محمد حسين ريمون كامل ماهر أكبرم حنا عاطف سعداوى

## باحثون مساعدون

هشام المصادق إيمان فودة شريف زيفر محمد عباس ناجي  
عادل عبد الصادق حسام حسن محمد عز العرب

المدير الفني: التصميم والإخراج: لم أجمع:  
السيد عزمى حامد العويضى حسنى إبراهيم

السكرتارية الإدارية: سمية نوفل مها هاشم

وحدة المعلومات: ثريا حميدة مارسيل حنا حازم محفوظ

## المحتويات

٨	الافتتاحية
١٩	مقدمة

## التفاعلات الدولية

٤٥	الولايات المتحدة وبناء تحالف دولى ضد الإرهاب
٦٧	العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان
٨٣	التسوية السياسية للأزمة الأفغانية
٩٥	التغير فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى
١١١	الحركة الإسلامية وهجمات سبتمبر
١٢٩	الإسلام والمسلمون فى الإعلام والفكر الغربى
١٤٥	مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات سبتمبر
١٥٧	الأثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر

## التفاعلات الإقليمية

١٧٧	التفاعلات الإيرانية . العربية والإقليمية
١٩٣	التفاعلات التركية . العربية والإقليمية
٢٠٣	الاتحاد الأفريقى بين التطوير المؤسسى والاندماج الإقليمى
٢١٣	إريتريا وإثيوبيا .. إخفاق داخلى ومعارضة متزايدة
٢٢١	السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافى

## ◆ الصِّلَاحُ الْعَرَبِيُّ لِإِسْرَائِيلَ

- ٢٤٧ ..... الفلسطينيين والانتفاضة .. جدل العمليات الاستشهادية
- ٢٦٩ ..... إسرائيل والانتفاضة .. معادلة الأمن المطلق
- ٢٩١ ..... التفاعلات العربية الإسرائيلية .. حالة حرب

## ◆ النُّظُمُ الْأَكَايِمِيُّ الْعَرَبِيُّ

- ٣١٩ ..... العالم العربي وهجمات ١١ سبتمبر
- ٣٣٥ ..... الإصلاح السياسي في العالم العربي
- ٣٤٣ ..... أداء مؤسسات العمل العربي المشترك
- ٣٥٥ ..... أزمات وقضايا عربية ساخنة
- ٣٨٣ ..... منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

## ◆ جَمْعُ هَوَايَا صَبْرِ الْعَرَبِيَّةِ

- ٤٠٣ ..... قضية الإرهاب في السياسة الخارجية المصرية
- ٤١٥ ..... أداء النظام السياسي: مجلس الشعب - القضاء - الأحزاب
- ٤٤٧ ..... المجتمع المدني: أزمات الجمعيات الأهلية والصحافة
- ٤٦٣ ..... أزمة سعر صرف الجنيه المصري

## ■ الافتتاحية ■

# عالم ما قبل .. عالم ما بعد

د. حسن أبو طالب ■

لم يكن العام ٢٠٠١ عاما عاديا، لا عربيا ولا عالميا، ورغم كثافة اللحظة الخاصة بحدث الهجوم على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر، فإن العالم العربي كان يعرف تلك اللحظات الكثيفة من التفاعلات والانفعالات والترددات السياسية والفكرية قبل ذلك بحوالي عام كامل حين انطلقت انتفاضة الأقصى وتوقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية واختلطت الأحداث وفقدت اتجاهها المستقي، ثم أو على الأقل اتجاهها الواضح ابتداء وانتهاء . إذ امتزجت وتداخلت الوقائع والتطورات، على نحو مفهوم أحيانا وعلى نحو مُربك أحيانا أخرى، ما بين تفاؤل عربي بأن تكون الانتفاضة الفلسطينية نقطة بداية جديدة لتصحيح العلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم، ومن ثم تسهم إيجابيا في تعديل موازين القوى التفاوضية المختلة بشدة، وتسهم ناليا في الإسراع بزوال الاحتلال، وأن تلعب القمة العربية الدورية الأولى التي التأمت في نهاية مارس بعمان دورا منهجيا في إعادة الاعتبار مرة أخرى لمقولات من قبيل التضامن العربي والتكامل الاقتصادي والنهوض السياسي، وما بين قدر كبير من التشوش السياسي والاستراتيجي عبر عنه انتخاب أحد مجرمي الحرب رئيسا لوزراء الدولة العبرية، على خلفية التطرف وإنكار الحقوق العربية ونشر التهديدات في كل اتجاه، حتى تلك التي تعرف تقليديا بأنها اتجاهات حريصة على السلام التعاقدى مع الدولة العبرية.

وكما يمكن للقضية الفلسطينية أن تُعرف بما قبل الانتفاضة وما بعدها، والنظام الإقليمي

العربي بما قبل الانعقاد الدوري للقمّة وما بعد الانعقاد الدوري لها، والتفاعلات العربية بما قبل الغزو العراقي للكويت وما بعد هذا الغزو، فإن النظام الدولي يمكن أن يعرف أيضاً في مراحلته الحديثة بما قبل سقوط الاتحاد السوفيتي وزمن الحرب الباردة، وما بعد سقوطه وإنهيار جدار برلين ونشوء ما وصف بالنظام الدولي الجديد، وأخيراً عالم ما قبل هجمات ١١ سبتمبر وعالم ما بعد تلك الهجمات .

### لحظة فارقة أم لحظة كاشفة

واقع الأمر، قد لا يرى كثيرون أن تداعيات ونتائج الحادي عشر من سبتمبر، فيها ما يعبر عن عالم ما قبل وعالم ما بعد، وإن الحدث ونتائجها هو استمرار لنفس النهج الاستعماري الأمريكي الغربي على كثير من شعوب العالم الثالث، وفي مقدمتها العربية والإسلامية . ربما مع اختلاف في التفاصيل هنا أو هناك . وهنا يمكن أن نشير إلى مقولتين مختلفتين، وإن كانتا متداخلتين، للتعبير عما جرى؛ الأولى أن ١١ سبتمبر هو تعبير عن لحظة زمنية فارقة، والثانية أن ما جرى في ذلك التاريخ هو مجرد لحظة كاشفة . وإذا كانت اللحظة الفارقة واضحة في معناها، بمعنى فاصلة بين ما قبلها وما بعدها، فإن اللحظة الكاشفة قد تثير بعض الخلط . فالكشف هنا يعني التخلص من الرتوش الشكلية، ومن ثم الكشف عن الجوهر الخالص، تماماً كما هو بناء أو جدار محلي بالألوان زاهية، وفي لحظة ما تتداعى هذه الألوان والرتوش أو أجزاء منها، وينكشف الجوهر بفراغته الحقيقية التي كانت مخبأة من قبل وراء تلك السحب من الألوان الزائفة البراقة .

وأصحاب مقولة اللحظة الكاشفة يرون أن ما حدث في ١١ سبتمبر لم يكن سوى تعبير فاقع إلى حد ما، أو صيغة درامية للتعبير عن الرفض للظلم والقهر والاستعلاء، يقابله من الجانب الآخر إصرار على الخطأ والتمادي فيه، بل تطويره إلى آفاق أخرى من هذا الخطأ ضد المظلومين والمضطهدين والمستهدفين، لاسيما من العرب والمسلمين . بمعنى آخر، أن ما حدث ليس سوى فصل من فصول المواجهة ضد القهر والظلم، للذين كانوا قائمين من قبل ١١ سبتمبر واستمروا على حالهما بعده . وربما لا يكون هناك جديد سوى التغير في شكل المواجهة، إذ صارت مقترحة أكثر ومنكشفة أكثر وعارية من كثير من الاسمال التي كانت تغطيها من قبل .

الأمر على هذا النحو يعني أن ١١ سبتمبر لم يكن سوى فصل في مواجهة قائمة ومستمرة بين طرفين، أحدهما العالم الإسلامي والعربي، والثاني العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وإن هذا الفصل لا جديد فيه سوى الكشف عن المستور الذي كان غالباً عن وعي البعض وليس

الكل، أو بعبارة أخرى تحول طور المواجهة من حال المستر إلى حال الانكشاف .  
ومثل هذا المنطق، القائم أساسا على النظر إلى العالم وما يجري فيه من منظور فكرة المواجهة التاريخية بين الإسلام والمسلمين من جانب والغرب العلماني من جانب آخر - رغم صحة بعض ما فيها - إلا أنه يقترب كثيرا من المنهج الفكري الذي يتبعه بعض الغرب يؤسسه ومفكره وباحثيه، وليس كله، حول صراع الحضارات، وهو إن تضمن قدرا من الصحة، لاسيما ما يتعلق بالاستعمار الأمريكي الغربي، إلا أنه لا يخلو من نقاط ضعف كبرى، تماما كتلك التي وجّهت وما تزال إلى انحصار المقولة الأمريكية ذائعة الصيت حول صراع الحضارات . فعلى الصعيد الشكلي للبحث، فإن لحظات الكشف عن المستور أو ما هو مزيف، ورغم أنها تهدف إلى التقليل مما جرى في ١١ سبتمبر وما بعده، باعتباره مجرد فصل من فصول عملية تاريخية استمرت من قبل، وسوف تستمر من بعد، فإنها تؤكد بطريق غير مباشر على أن تلك اللحظة هي لحظة فارقة يمنحها التاريخ أيضا، لأنها على الأقل فرقت بين فصل ذهب إلى حاله، وفصل جديد دخلت فيه تلك المواجهة التاريخية طورا جديدا ومختلفا . وثالثا إنها فرقت بين ما كان مستورا وما صار مكشوفًا، وثالثا لأنها أثارت بدورها الكثير من الإشكاليات الفكرية والسياسية والدينية على نحو واسع سواء في الشرق المسلم أو الغرب المسيحي العلماني .  
إن مثل تلك اللحظات التي تثير كل تلك الإشكاليات دفعة واحدة، وفي مدى زمني قصير للغاية وتنقل حال المواجهة من طور إلى آخر، هي أكثر من مجرد كونها لحظة إزالة قشور أو مسح ألوان براقعة أو غير براقعة عن جذران عتيق . إنها بالفعل أمام جذران جديدة ممزوجة بالوان جديدة قديمة، تختلف حول أبعادها وحول القدرة على العبور فوقها أو تحتها . ومن ثم فهناك عالم جديد، أو لنقل - بدرجة أكبر من الدقة والتحفظ معا - إننا نواجه علماً يختلف كثيرا عما كان عليه الوضع قبل ١١ سبتمبر.

### تغيير جزئي لكنه حاسم

إن التفرقة بين ما قبل وما بعد حدث معين، ربما لا تعنى الكثير من التغييرات الجذرية والهيكلية، ولكنها تعنى على الأقل تغييرا جوهريا في أحد الأبعاد، يتبعه تغييرات مختلفة الحدة والكثافة في الأبعاد الأخرى . وما دمتا نتحدث عن عوالم تختلط فيها أبنية مادية وأخرى قيمية ومعنوية وأنماط من السلوكيات بين المجتمعات وبعضها، وفيما بين المجتمعات أنفسها، فإن الحديث عن تغيير شامل وحاسم بين لحظة وأخرى يبدو أمرا مستبعدا، على الأقل لم تحدث



حرب كونية حتى يترتب عليها مثل هذا التغيير الكلي والشامل . فنحن أمام حدث كبير نتج عنه تغيير في جوانب مهمة من المعادلات السائدة في العلاقات الدولية، وليست كلها .  
إذا، ما عرفه العالم في الحادى عشر من سبتمبر هو تغيير جزئى ولكنه مهم وحاسم معاً، فى الوقت نفسه، فإن الأبعاد الأخرى تظل محتفظة بقدر أكبر من قوامها السابق على هذا التغيير، ولكنها لم تُعفى من تغييرات مختلفة الحدة والكثافة، وذلك حسب موقعها ومدى ارتباطها بالبعد محل التغيير المهم .

وإذا طبقنا هذه المعايير العامة على ما جرى فى العالم والمعالم فى الحادى عشر من سبتمبر وما بعده، فلن يكون عسيرا اكتشاف تغييرات كبرى فى جوانب بعينها فى النظام الدولى وفى التفاعلات الدولية وفى العالمين العربى والإسلامي، فضلاً عن استمرار جوانب أخرى على حالها العام من جانب، ولكن مع تحولات مهمة فى تفاصيلها وطرق أدائها . وهو ما يبدو فى التفرقة المصهودة فى تحليل مستويات النظام الدولى بين هيكل القوة المادية للنظام وتفاعلات النظام وقائمة الأولويات السائدة فى لحظة زمنية بعينها . وكما هو واضح، فإن التغيير الذى لحق بالنظام الدولى بعد الحادى عشر من سبتمبر أصاب فى العمق كلا من نظام التفاعلات الدولى وقائمة الأولويات، التى شهدت بدورها صعوداً لمفهوم "الحرب ضد الإرهاب الدولى" على حساب العديد من الأولويات التى هيمنت على النظام الدولى فى المرحلة السابقة، فى حينبقى مستوى هيكل القوة المادية على حاله، حيث تتربع الولايات المتحدة منفردة على القمة، وتستمر القوى الدولية الأخرى الأكبر على حالها تقريباً .

من جانب آخر، فإن عدداً من العناصر التى ظلت على حالها للمادى، نالت بدورها بعضاً من التغيير، فالأمم المتحدة مثلاً موجودة كبناء وكنشط تفاعلات وكرمز من رموز النظام الدولى فى حقبة مختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ولكن دورها فى قضايا السلم والأمن الدوليين يمكن أن يكون محل نظر فيما بعد ١١ سبتمبر، وتحديدًا فيما جرى من حرب أمريكية بريطانية ضد حكومة طالبان الأفغانية وتنظيم القاعدة . كما أن دور هذه المنظمة الدولية فى قضية محاربة الإرهاب الدولى فيه الكثير مما يقال، سواء فيما يمكن أن تلعبه وتقوم به لخدمة المجتمع الدولى ككل، أو فهما قامت به فعلاً، وهو دور محدود ومنحاز، فى الفترة التالية لهجمات سبتمبر . والمسكوت عنه هنا أو الدور الغائب حوّن تتوافر القدرة النظرية لذلك، يشير بدرجة ما الى تغيير قد لا يكون لافتاً للنظر ولكنه موجود . فالحدودية عبرت عن نفسها فى دور تمهيد وإسباغ الشرعية على الفعل الأمريكى، وفى عدم الانخراط فى دور شامل لمعالجة قضية

الإرهاب الدولي بصورة تعكس التوافق الدولي، كما طالب بذلك كثير من الدول الأعضاء في المنظمة. أما الانحياز فقد ظهر جليا في كون الإجراءات التي اتخذت تحت مظلة الأمم المتحدة كانت مُصممة لخدمة الحملة الأمريكية، سواء في الحصول على مساندة مادية أو معنوية أو معلوماتية، أو في إسياع الشرعية على الوجود الأمريكي العسكري في أفغانستان نفسها. وما عدا ذلك لم تهتم به المنظمة ولم تقدر عليه أصلا.

وقس على ذلك الكثير من الأبعاد التي استمرت في شكلها العام بعد ١١ سبتمبر، ولكنها تغيرت في كثير من مضمونها. فحق الدفاع عن النفس مثلا، وهو أحد المبادئ الهامة التي تعترف بشرعية مقاومة الشعوب للقوى الغاصبية والمهيمنة، صار فيما بعد ١١ سبتمبر هجوما وعدوانا طال أبرياء لا ذنب لهم، كما ظهر في التطبيق الأمريكي له ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان حتى قيل أن تظهر الدلائل والقرائن الثابتة الدالة على كونهما مسعولين مباشرة عما جرى في الحادي عشر من سبتمبر. وحتى مع قبول مسعولية طالبان والقاعدة المباشرة عن تلك الهجمات، فإن التطبيق الأمريكي لحق الدفاع عن النفس جاء ضاربا بعرض الحائط نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، ومتجاوزا أيضا للمواثيق والتحالفات التي أقامتها الولايات المتحدة نفسها مع غيرها من الدول الغربية الحليفة كما هو الحال في الناتو. وحين يتحول حق الدفاع عن النفس إلى مجرد رغبة في الانتقام والعمل الأحادي المتطرف المتجاوز خبرة البشرية في التنظيم الدولي، وإجبار الآخرين على تقديم المعونات والمساعدات الفنية والمعلوماتية لخدمة حرب ذاتية بالدرجة الأولى، عند ذلك، تكون البشرية كلها أمام لحظة تضارب واختلاط في المعايير، لها نتائجها العكسية للضارة بالجميع.

وينطبق الأمر نفسه على ذلك الخلط المتعمد لمفهوم حق مقاومة الاحتلال والتمييز، وهو الحق الذي عرفته البشرية وأضفت عليه احتراماً واجبا، ولكنه بعد الحادي عشر من سبتمبر، ومع الهجمة الأمريكية المنهجية على شعوب ومجتمعات عربية وإسلامية، تحول هذا الحق المشروع إلى فعل مرفوض وإرهاب ممنهج. وتصل المفارقة إلى اقصاها مع الإصرار على نزع صفة الإرهاب عما يقوم به الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي العنصري ضد الشعب الفلسطيني، بل ومنح هذا الإرهاب المنهجي صفة الدفاع عن النفس. والمفارقة هنا أن العرف الأمريكي بات لا يرى في الدولة كائنا اجتماعيا يمكنه أن يقوم بالإرهاب البشع والواسع النطاق، ولكنه يرى في حقبة من الأشخاص سواء اجتمعوا على صيغة تنظيمية أو عملوا بدافع عفوى بحت، وقاموا بعمل يعبر عن أعلى درجات اليأس والإحباط وأعلى درجات التضحية بالنفس من أجل قضية ما، مبررا

لوصفهم بالإرهاب ، ومبررا لجميع الجيوش والأساطيل والضغط على العالم كله من أجل ضرب هذه الحفنة التي لا ترضى عنها القوة الأكبر في عالم اليوم.

وفى مثل هذه اللحظات التي تختلط فيها المعايير وتغيب فيها النظم القيمية الواضحة القائمة على الاخلاق، ويضرب فيها بعرض الحائط مصالح البشرية وخبرتها التاريخية كلها، وتتجسد فيها مساع حميمة ليلورة نظام تفاعلات دولية غير تعددى، ولا يعترف إلا بمصالح قوة وحيدة ومن يسرون فى ركابها، وتتعاظم فيها النزعات الأحادية الاستعمارية، تصبح للبشرية بأسرها أمام تحد، واختبار كبيرين، لا تنفع فيهما التحركات المنفردة ، ولا تصلح فيهما النزعات الانتقامية العابرة . ويكون الخلاص فى استراتيجية مواجهة هائلة، يتجمع حولها المتضررون، يقيمون بأنفسهم ولانفسهم صرحا من الحماية وبناء من القوة المضادة لكل ما هو انعرالى وانكفائى وذى طابع استعمارى إمبراطورى، لم يعد يتناسب مع النضج الإنسانى الذى وصلت إليه المجتمعات البشرية، رغم ما يواجه بعضها من مشكلات تخلف ونمو.

### التدخلية الأمريكية الجديدة

إن التحولات التي يمكن ملاحظتها بعد الحادى عشر من سبتمبر كثيرة ، فلقد اطلق الحدث ما يمكن وصفه بتيار امرىكى جديد فى السياسة الدولية، يعبر عن "تدخلية جديدة". والتدخل المباشر أو غير المباشر من قبل القوى فى شئون الضعفاء، امر معروف على مر التاريخ، ولكنه فى هذه المرة، واخذا فى الاعتبار حقائق التنظيم الدولى المعاصر، يختلط بامر آخر يضاف عليه المزيد من التفرد والجدة. هذا الامر الآخر هو النزعة الإمبراطورية التي باتت تهيم على السلوك الأمريكى فى ظل الإدارة الجمهورية تجاه الغير، بما فى ذلك الحلفاء أنفسهم. هذه النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإن كانت تذكر بسلوك الإمبراطوريات القديمة فى الهيمنة على مقدرات الشعوب الأخرى واستنزاف ثرواتهم واحتلال أراضيهم والتحكم فى مصائرهم، فإن الحالة الأمريكية، والتي نُظرت لها مراكز بحوث تابعة أو قريبة من الحزب الجمهورى، تُعيد طرح المفهوم الإمبراطورى التاريخى / التقليدى ولكن بما يتوافق مع روح العصر القائم على تقنيات الاتصال والحريات والتأثيرات المتبادلة والمفتوحة بين المجتمعات وبعضها البعض، واستنادا الى حقيقة أن الولايات المتحدة هى القوة الأكبر اقتصاديا وعسكريا وتقنيا فى العالم المعاصر.

بيد أن جوهر الفعل الإمبراطورى بظل هو نفسه الهدف الأمريكى، أى الهيمنة على مقدرات

الآخرين وثروتهم ومصارفهم، وتسخيرها لمصالح الإمبراطورية الأمريكية. ولعل الفارق الوحيد بين الفعل الإمبراطوري القديم والمسمى الإمبراطوري الأمريكي في طوره المعاصر يكمن في تغييب مبدأ الاحتلال المباشر لأراضي الغير، إذ لا يوجد في الفكر الأمريكي الإمبراطوري المعاصر ما يشير إلى تسخير الغزوات المباشرة والوجود المادي المباشر في أراضي الآخرين. لكن الأمر على الصعيد العملي / الواقعي لا يخلو من تدخل نسبي، فالوجود العسكري الأمريكي في مناطق عدة من العالم حقيقة لم تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما تشهد على ذلك حالات ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان، ومن قبل عقد مضي، الفلبين وتايلاند. وفي العقد الأخير، الكويت وقطر والبحرين والعمودية. وهو وجود مادي عسكري مباشر ارتبط بحالة التوازن الإقليمي الأمني في المناطق المحيطة بهذه المواقع. وهنا نقطة اختلاف جوهرية مع الوجود العسكري الأمريكي الجديد بعد الحادي عشر من سبتمبر والذي شهدته حالات باكستان وأفغانستان وأوزبكستان وقرغيزيا، وفيما بعد جورجيا والفلبين واليمن، ناهيك عن الانتشار البحري الأمريكي الجديد في مناطق عدة من العالم، كجزء مما يوصف بالحرب على الإرهاب الدولي. ومثل هذا التدخل العسكري وإن عُد رمزيا أحيانا، أو مياشرا ذا نزعة إحتلالية مباشرة، أيا كان الاسم الدولي الذي تدثر به كما هو الحال في أفغانستان، فإنه يعكس الروح الإمبراطورية الأمريكية الجديدة قبل أي شيء آخر.

هذه الروح تظهر أكثر وأكثر فيما يمكن وصفه بالتدخلية الجديدة. ومعروف أن التدخل في شؤون الآخرين من الضعفاء أو الذين جاد عليهم الزمن بالثروات المادية والمواقع الاستراتيجية، ليس أمرا جديدا، فتلك سمة أصيلة في العلاقات الدولية منذ أن تبلورت الكيانات السياسية ذات المصالح المتضاربة أو المتقاطعة، وسواء أخذ الأمر صورة المدينة الدولة، أو الإمارات المتناحرة أو الإمبراطوريات أو للدولة القومية التي نعرفها في واقعنا المعاصر.

والتدخلية الجديده التي نعننها في الفترة التالية لهجمات ١١ سبتمبر تختلف عن تلك التي عرفها النظام الدولي في غضون العقد المنصرم، وأخذت شكل الدعوة بالتدخل في شؤون الغير لما وصف باعتبارات الإنسانية، ووجدت تطبيقاتها المباشرة في التدخل الأوروبي الأمريكي في البوسنة وكوسوفو وكرواتيا، والتدخل الفرنسي في بروندي ورواندا ١٩٩٤ و١٩٩٥ لمنع تفاقم الصراع الأهلي هناك، وما جرى في سيراليون منتصف التسعينات بواسطة قوات أفريقية إقليمية. ومن قبل كان التدخل الأمريكي في الصومال مطلع التسعينات، وكان الهدف المعلن أمريكيا احتواء الصراع بين قادة الحرب الصوماليين وتوفير حماية إنسانية لشعب الصومال.

كان التعبير الأعظم لهذه الحالات الشهيرة للتدخل الدولي في العقد المنصرم هو الاعتبارات الإنسانية، والذي بناء عليه صاغ البعض مفهوم التدخل الإنساني، حيث قصد به ما اعتبر حق المجتمع الدولي، تحت مظلة الأمم المتحدة وفي حالات معينة خارجها، في التدخل في شئون دول أخرى لمنع الانتهاكات الكبرى التي تحدث لحقوق الإنسان للغالبية من أبنائه على يد السلطة القائمة، أو على يد فئة أخرى من الشعب ذاته. وربما جسدت حالة كوسوفو، بشقيها المتأسى الإنسانية التي تعرض لها المسلمون على يد قوات الصرب بقيادة الديكتاتور ميلوسوفيتش، وقرار الولايات المتحدة بالتدخل العسكري تحت مظلة الناتو لوضع حد لهذه المأسى، الحالة الأبرز في هذا المضمار، والتي أثارت جدلاً سياسياً وقانونياً حول خطورة السماح بمثل هذه النوعية من التدخلات الدولية التي تتم بعيداً عن مظلة الأمم المتحدة، حتى ولو كان هناك مبرر إنساني قوي. إذ إن ذلك يتناقض مع مبدأ سيادة الدولة، الذي يُعد المبدأ الحاكم لعلاقات الدول المعاصرة، كما أنه يهمل ممارسة أنواع من الوصاية من قبل الدول الأقوى على الدول الأضعف باسم حقوق الإنسان.

وقد وصل مؤيدو هذا النوع من التدخل إلى حد اعتبار أن السيادة في الأصل هي للشعب وحرياته الأساسية، وهي لها الأولوية على ما عداها، وأنه إذا ما عجز الشعب، أو غلب على أمره، فمن حق المجتمع الدولي بقيادة قواه الكبرى التدخل لإعادة سيادة الشعب إلى حالته الأصلية بغض النظر عن الاعتبارات القانونية الشكلية المتعلقة بسيادة الدولة، التي هي الآن في تناقض مستمر، قياساً على كانت عليه في المصور الأولى للدولة الوطنية القومية.

هذا الجدل الذي ساد في الأعرام الأخيرة في العقد المنصرم يبدو الآن عتيقاً ولا جدوى له، فحالات التدخل الجديدة لم تعد تكتسب لا بالسيادة ولا بحقوق الإنسان الأساسية، ولا بالحق الأصلي للمجتمعات الإنسانية في اختيار أسلوب ونمط حياتها على النحو الذي يرضيها ويحقق لها تجمعاتها الروحية والمادية. وحين نقول بالتدخلية الجديدة، فإننا نعني تياراً جديداً من التدخل ذي الطابع الشامل الذي يهدف إلى تغيير أسس العلاقات الدولية على نحو جذري، ودون أن يكتسب بأي شيء إنساني أو يتعلق بالسيادة، وهو تيار يتضمن ممارسة أنواع شتى من التدخل المسافر والمستتر والذي يمارسه القوى الأكبر، وتحديداً الولايات المتحدة لغرض وحيد معنٍ يتعلق بما تعرفه الحرب ضد الإرهاب الدولي، أو بالأحرى حماية مصالحها المباشرة بالدرجة الأولى، بغض النظر عن مصالح الشعوب والمجتمعات الأخرى.

وتعكس التدخلية الجديدة بُعداً هاماً من التحول الذي أصاب العلاقات الدولية بعد ١١

سبتمبر الماضى، وهو إعلاء قيمة الحرب على ما يسمى بالإرهاب الدولى دون ان يكون هناك اى اتفاق أو توافق أو نراض على هذا المفهوم ومكوناته والآليات الانسب لاحتوائه. ولن نعيد هنا ما ذكر من قبل حول ان الولايات المتحدة تصر على وضع تعريف للإرهاب يحقق لها مصالحها بالدرجة الاولى، ولا تكثرث بمن يوافق أو يعترض، بل إنها تعمل على فرض هذا المفهوم واعتباره موجها للعلاقات فيما بين الدول وبعضها. وتعد حالة الحرب الامريكية فى افغانستان التعجير العملى الاول على تلك التدخلية الجديدة التى تمت باسم مواجهة الإرهاب، ونتج عنها تغيرات كبرى فى السياسات الاسيوية خاصة والدولية عامة.

لا تعرف التدخلية الجديدة الفارق بين العمل العسكرى أو السياسى أو الثقافى، فهى تجمع كل هذه الأبعاد معا، وتعمل وفقا لها، وهى تدخلية ذات طابع هجومى من جانب واحترازى من جانب آخر. وكأى شكل من أشكال التدخل، فالامر هنا يتجاوز كل ما هو معروف حول السيادة، أو حماية حقوق الإنسان أو دفع الديمقراطية الوليدة فى بلد ما.

ويبرز الطابع الشمولى للتدخل التدخل الجديد فى اكثر من مجال، فإضافة الى العمل العسكرى المباشر، بما فى ذلك التمركز والاستقرار فى البلدان المستهدفة، أو التلويح بتوجيه ضربات عسكرية إذا لم تستجب للمطالب المقدمة، هناك جانبان آخران لا يقلان أهمية وخطورة، الاول هو التدخل السياسى والثانى التدخل الثقافى. وفى الواقع العملى يصعب التفرقة بينهما، ولكن النتائج تختلف فى كل مجال على حدة. فالطلب والضغط المباشر والمعلن مثلا من دولة ما، كما يجرى فى حالة باكستان باتخاذ إجراءات أمنية وسياسية بحق التنظيمات الكشميرية الإسلامية الجهادية، يعنى أكثر من مجرد أمنية سياسية عابرة، إذ تتعلق بجوهر السياسة الباكستانية نفسها تجاه واحدة من القضايا ذات الوضع الخاص والحساس، والمتجذرة فى النفس الجماعية للشعب الباكستاني، والمرتبطة أيضا برؤية دينية وإنسانية للدولة الباكستانية ككل. كما يمس الطلب والضغط الخارجى سواء جاء من الهند أو من الولايات المتحدة هوية المجتمع الباكستاني، لا سيما اذا ما تعلق باتخاذ إجراءات مضادة لنوعية معينة من التعليم الدينى، والى تعبر عن حاجة روحية وتعليمية لقطاع كبير من المواطنين. وقس على ذلك ما ذكر حول طلبات معينة تقدمت بها واشنطن للكثير من الدول العربية، وجاء من بينها تغيير مناهج تدريس مادة الدين الإسلامى، وبحيث تقل عدد ساعات التدريس الى أقل من ٢٠٪ مما كانت عليه فى السنوات الدراسية السابقة، وأن يحدث تغيير فى طبيعة المنهج نفسه، وبحيث يتم التركيز على مبادئ معينة دون غيرها، لاسيما تجاهل مفهوم الجهاد الذى هو جزء أصيل فى

العقيدة الإسلامية وله ضوابطه الشرعية والفقهية، وأن يُصاغ الأمر من خلال تدريس مادة الدين الإسلامي في شق العبادات، والتفانى عن الجوانب الأخرى ذات الطابع السياسى أو الروحى أو الإنسانى العام. أو بعبارة أخرى، إعادة تصميم التعليم الدينى الإسلامى بما يتوافق مع الحاجات الأمريكية، وليس مع حاجة الشرع الإسلامى والمجتمع الإسلامى نفسه.

إن مثل هذه الطلبات، أو بالأحرى التدخلات الثقافية والتعليمية - إن صحت - لا تهدف وحسب إلى تدمير جزئى فى العقلية الجماعية للأجيال الجديدة من أبناء العرب والمسلمين، ولكنها تعمل على التأثير على نمط التنشئة الدينية والاجتماعية، وتشكيل بيعة ثقافية جديدة فى المجتمعات العربية والإسلامية، خاصة وأن هناك إشارات أمريكية بضرورة أن تقل المساحة الزمنية للبرامج الدينية الإسلامية فى المخطات التليفزيونية العربية، سواء الفضائية أو العادية. وخلاصة الأمر، أننا بالفعل أمام عملية هندسة اجتماعية وسياسية وثقافية تقوم بها القوة الكبرى فى عالم اليوم للمجتمعات العربية والإسلامية. وهى عملية سوف تستمر فى المدى المنظور، وربما تتطور إلى أشكال أخرى من المطالب ترافقها أنواع مختلفة من الضغوط المباشرة أو غير المباشرة.

تعكس هذه الجوانب للتدخلية الجديدة تلك الاستنتاجات المشوهة التى انتهت إليها مراكز القرار الأساسية فى الولايات المتحدة، والتى اعتبرت أن هجمات سبتمبر هى نتيجة مباشرة لأفكار دينية خطيرة، نتجت عن طريقة سلبية للتعليم الدينى فى العديد من البلدان العربية والإسلامية، الأمر الذى يستدعى إعادة تركيب العقلية الجماعية لهذه المجتمعات، حتى لا تمثل منبع خطر أو تهديدا لنمط الحياة الأمريكية والغربية مرة أخرى. وبغض النظر عن مدى الابتسار والتشوه فى مثل هذه الطريقة من التفكير، فإن الأمر يبدو وقد حُسم أمريكيا على صعيد الاستنتاج، وعلى صعيد الخطوات والسياسات التى سيتم تطبيقها، ويُدى بالفعل فيها، إن عسكريها أو سياسيا أو ثقافيا.

الأمر الشاغل هنا أن العالم العربى والإسلامى، وهو الهدف الأول والأكبر، وإن لم يكن الوحيد، لتجار التدخلية الجديدة، مُقبل على مرحلة عسيرة، مليقة بالضغوط والتحديات التى سوف تمس هويته وروايته لدينه ولطريقته فى الحياة. ووفقا للمؤشرات الظاهرة، فإن مؤسسات صنع القرار الأمريكية قد ارتاحت لتحميل العبء على الآخرين، وهم هنا المسلمون وفى القلب العرب، ولم تنظر إلى كم الأخطاء التى وقعت فيها السياسات الأمريكية من قبل وشكلت الأساس لحالات لا مثيل لها من الظلم وإجهاض الحقوق والتمرد على الضعفاء. ويبدو أن حالة

الشعور بالقوة المطلقة وبضعف الآخرين وقلة حيلتهم، تلعب دورا كبيرا في ضياع البوصلة والاتجاه الأمل للتحرك الى الامام. بيد ان هناك تحفظا يجب الإشارة إليه ، فالضغط الأمريكية وأيا كانت قوتها، لا تبدو قابلة للنجاح في كثير من الحالات العربية والإسلامية، لسبب وحيد ولكنه جوهري يتعلق بأن الأمور المطلوب تغييرها أمريكا جزء من العقيدة والهوية، وكلاهما واجب الحماية والتضحية من أجلهما.

### هذا التقرير..

مع صدور هذا العدد من التقرير الاستراتيجي العربي للعام ٢٠٠١، يدخل بذلك عامه السابع عشر من العمر، وهي مدة كافية للقول بأن تقاليد إصدار التقرير قد نضجت من الناحيتين الأكاديمية التحليلية والفنية. وفي هذا العدد كان لزاما على فريق العمل أن يضع نصب عينيه البحث عن صيغة جديدة شكلا ومضمونا تعبر عن التضيغ والتجديد والابتكار، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بتقاليد البحث العلمي الرصين التي تجسدت بها كافة الأعداد السابقة من التقرير. وسوف يجد القارئ تقسيما جديدا لأبواب التقرير الرئيسية، حيث قُسمت إلى خمسة أبواب، تدرجت بدورها من الدائرة الأكبر ثم الأصغر فالأصغر وهكذا، وصولا إلى الدائرة المباشرة التي تعني جموع المصريين؛ دائرة جمهورية مصر العربية.

وسوف يلاحظ القارئ أيضا أن الباب المخصص للصراع العربي الإسرائيلي، يتوسط التفاعلات الإقليمية والنظام الإقليمي العربي، وذلك انطلاقا من خصوصية هذا الصراع وكونه يعبر بحق عن درجة عالية من التداخل بين التفاعلات الفلسطينية-العربية مع دولة إقليمية، وهي تفاعلات يغلب عليها طابع الصراع، والتي تلمس في بعض مظاهرها وتطوراتها وجود النظام الإقليمي العربي نفسه، وليس فقط القضية الفلسطينية.

وعلى صعيد الشكل، تم الاهتمام بالأشكال التوضيحية وإطارات المفاهيم والمعلومات والخرائط ذات الصلة المباشرة بالتحليلات، وبعض صور ذات دلالة. والرجو أن تسهم هذه الإضافات في مزيد من توضيح ما غمض في متن التحليل، وإن تكشف عن جوانب أخرى تحمل معنا للقارئ على مزيد من تفهم ما جرى واستيعاب بعض الخلفيات التي اقتصر المتن التحليلي على الإشارة إليها بصورة عابرة أو سريعة. وأملنا أن يضيف هذا العدد من التقرير الاستراتيجي العربي للعام ٢٠٠١، الكثير من المعلومات والتحليلات لأهم القضايا والتطورات الدولية والعربية والمصرية، للقرءاء والمهتمين بقضايا العالم والأمة العربية والإسلامية، والمتابعين لأحوال مصر داخلها وخارجها، وأن يفتح الباب مرة أخرى أمام حوار سياسي وثقافي مسعول بين المهتمين من المصريين والعرب، فالهدف مشترك ولا خلاف عليه، نواء أخذ شكل المساهمة في تطوير النظام العربي، أو حث مجتمعاتنا العربية على التقدم حثيثا نحو حريتها وتماسكها وكرامتها.



## ■ مقدمة ■

# نحو مبادرة حضارية عربية

■ السيد يسين

أستاذ علم الاجتماع السياسي

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

هناك اجماع بين الباحثين والمثقفين العرب على أن المجتمع العربي يمر بأزمة ثقافية . وهذه الأزمة كما سبق لنا أن حللناها أزمة مظنة لأبعاد، فهي أزمة شرعية وأزمة هوية وأزمة في العقلانية العملية . ويحتاج المجتمع العربي للخروج من هذه الأزمة إلى استراتيجية حضارية تركز على سهل النهوض لتجاوز التحالف السياسي والاقتصادي والثقافي . غير أن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى فهم عميق للتنفريات الكبرى التي حدثت في بنية المجتمع العلمي، والتي أبرز عناصرها ظاهرة المولة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وإذا أضفنا إلى ذلك كله أننا ودعنا القرن العشرين بكل إيجابياته وسلبياته ودخلنا بالفعل في إطار الأنظمة الثلاثة بكل عودها وآمالها في خير الإنسانية ، لأدركنا أن أي استراتيجية حضارية لأي منطقة ثقافية في العالم، تحتاج أولاً إلى تحليل دقيق للمشهد الثقافي العالمي . وإذا كانت كل هذه المقدمات ينطلق منها مجموعة كبيرة من العلماء الاجتماعيين والمثقفين وصانعي القرار من السياسيين، إلا أنه يمكن القول أن المشهد السياسي والثقافي قد تغير كلية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ . ذلك أن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من إعلان الحرب على الإرهاب، فهما وصف يصدق أنها أول حروب القرن الحادي والعشرين، تدعو بشدة إلى صياغة مبادرة حضارية عربية، لا تهدف أساساً إلى تبييض وجه المسلمين والعرب من تهمة الإرهاب، ولكنها أكثر من ذلك لابد أن تقدم مقترحات إيجابية بصدد عديد من الموضوعات الخلافية التي تواجه المجتمع العالمي اليوم، والتي لابد أن تساهم في طرحها في إطار عملية حوار الحضارات التي كانت قائمة قبل الأحداث الأخيرة، والتي يخشى أن تتحول إلى صراع بين الحضارات .

في ضوء ذلك تقسم دراستنا إلى أقسام ثلاثة :

الأزمة الثقافية العربية

المشهد الثقافي العالمي

نحو استراتيجية حضارية عربية

نحو مبادرة حضارية عربية

## أولاً: الأزمة الثقافية العربية

أشرنا من قبل في مقالنا "الحداثة المالية، الأزمة الثقافية" إلى أن هناك اتجاهاً يسود بين عدد من الباحثين يركز على الصلة بين أزمة الحداثة المالية والأزمة الثقافية في مجتمعات متعددة. وفي تقديرنا أن المجتمع العربي يمر في الوقت الراهن بأزمة ثقافية. والأزمة الثقافية العربية متعددة الجوانب، هي أزمة شرعية وأزمة هوية، وأزمة عقلانية في نفس الوقت. ومما يلفت النظر -من وجهة نظر مقارنة- أن هذه الأزمات سائدة أيضاً في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. غير أن ذلك لا يعني أن أسباب هذه الأزمات في الدول الغربية المتقدمة هي نفسها أسبابها في المجتمع العربي. وعمر ذلك إلى التاريخ الاجتماعي الفريد لكل منطقة ثقافية في العالم، والذي يجعل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية لها أسبابها الخاصة. في ضوء ذلك نبدأ بالحديث عن أزمة الشرعية في الوطن العربي.

ركز الباحثون العرب في العقد الأخير على الديمقراطية باعتبارها أحد المخارج الأساسية للخروج من أزمة الثقافة العربية، بالإضافة إلى أنها مرغوبة لذاتها كنظام سياسي، بمد أن ظهرت الآثار المدمرة للعصا للسلطة العربية بكل أشكالها، والتي سادت الوطن العربي في العقود الأخيرة. ومن المظاهر البارزة لاهتمام الباحثين العرب بالموضوع، أعمال ندوة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص، وذلك في الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٢ وتضمن المجلد الذي ضم أعمال الندوة مجموعة ممتازة من البحوث التي حاولت أن تستكشف مفتاح جوانب أزمة الديمقراطية. وموضوع شرعية النظام العربي موضوع يثير مشكلات نظرية ومنهجية وتاريخية متعددة، ليس هنا مجال الخوض منها. غير أنه لا بد من أن نتفق أولاً على تعريف للشرعية، وتحديد لمصادرها، قبل أي حديث على سيادة الدولة التسلطية في الوطن العربي بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، ومطالبة تآكل شرعية هذه الدولة في الوقت الراهن. تعريف الشرعية -كما ورد في بحوث الندوة- هي "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يهكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة".

أما عن مصادر الشرعية فهناك اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على أن النموذج الذي صاغه ماكس فيبر، يكاد يكون حتى اليوم النموذج الشامل لمصادر الشرعية، والتي حنوها في ثلاثة أنماط نموذجية: التقاليد، والزعامات الملهم (الكاريزما)، والعقلانية القانونية.

وإذا تتبعنا التاريخ الحافل للنظام السياسي العربي منذ الخمسينات حتى اليوم، بما فيه أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية، سنلاحظ تساقط بعض النظم الملكية مثل النظم الملكية في مصر (١٩٥٢) وتونس (١٩٥٦) والعراق (١٩٥٨)، واليمن (١٩٦٢)، وليبيا (١٩٦٩) مما يعني في الواقع تآكل شرعيتها السياسية، ونشوء أنظمة جمهورية محلها مؤسسة على شرعية جديدة هي شرعية الثورة في الغالب الأهم.

وهذه النظم السياسية العربية الراديكالية، والتي أسست شرعيتها على أساس تحقيق الاستقلال الوطني، والمدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة، وخاضت في سبيل ذلك معارك شتى داخلية مع القوى السياسية المنافسة انتهت بتصفيتها والقضاء عليها، هذه النظم نجدها منذ الثمانينات تواجه مشكلة تآكل شرعيتها السياسية، والذي هو حصيلة فشلها الذريع في الحفاظ على الاستقلال الوطني، ومواجهة تهديدات الأمن من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفشلها في التنمية، وصعجزها عن تحقيق هيم الديمقراطية والمشاركة السياسية.

وكان رد فعل بعض هذه الأنظمة -لإنتهاز شرعيتها المتهاوية - تطبيق استراتيجيتين:

- ١ - التزوع إلى تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط عن النظام السياسي، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة، والتي لا تتضمن إمكانية تداول السلطة.
- ٢ - ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية، أو التي لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة، وأهمها الجماعات الإسلامية الاحتجاجية، ومن أبرزها حركة النهضة في تونس، وجبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر.
- أما النظم الملكية فبعضها أدرك باقتدار تحول حركة التاريخ في اتجاه التعددية السياسية، ففتح الباب واسما أمامها، كما هو الحال في الأردن، وبعضها ما زال يعتمد على شرعية "التقاليد"، وأبرزها النظام السعودي الذي بدأ في توسيع دائرة المشاركة بإنشاء مجلس استشاري.
- نحن إذن أمام سيادة نمط الدولة التسلطية في الوطن العربي، بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، والتي تواجه ظاهرة تآكل شرعيتها في الوقت الراهن.
- وقد أدت ممارسات الدولة التسلطية العربية في العقود الأربعة الأخيرة إلى مجموعة مترابطة من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية أبرزها:
  - شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير المقموعة، و بروز ظاهرة الاغتراب على المستوى المجتمعي والفردى.
  - ظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية، وازدياد حركيتها السياسية، وخصوصا منذ بداية السبعينات، والمثل البارز لها على الإطلاق هي حركات الإسلام الاحتجاجي، التي تدعو إلى الرفض القاطع للدولة العلمانية الوضعية والعمل على قلبها لإنشاء الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى مهاجمة النموذج الثقافي الغربي، باعتباره لا يعبر عن تقاليد الأمة الإسلامية، والعمل على تصهيد نموذج إسلامي متكامل في الثقافة والاقتصاد والسياسة.
  - بروز تيار علماني ديمقراطي مضاد للتسلطية، يسمى إلى إحياء المجتمع المدني، من خلال تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة، وتكوين جمعيات حقوق الإنسان، وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة.
  - والواقع أنه يمكن القول أن النظام السياسي العربي يمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة، حافلة بالمصراعات السياسية والاجتماعية والسياسية، ومفتوحة لاحتمالات مختلفة، وهذه المرحلة الانتقالية من السلطوية إلى التعددية السياسية تفتعل فيها العوامل المؤثرة عليها، بين العوامل الدولية، والتأثيرات القادمة من النزوع العالمى نحو التعددية، العوامل الداخلية المتنامية بتركيب السلطة، ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية، ودور المؤسسة العسكرية، ودور المثقفين والطلّاع الديمقراطية والثورية في إحداث التغيير.
  - غير أنه مما لفت النظر أننا بازاء معركتين مزيجيتين في الواقع. الأولى بين الدولة التسلطية والمجتمع المدني البارز بمختلف توجهاته وأيديولوجياته، والثانية داخل المجتمع المدني ذاته بين التيار العلماني الديمقراطي على تنوع اتجاهاته، وبين التيار الإسلامى الأصولى، الذى ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيما، وخصوصا في مجال الاتصال بالجماهير وفدريته على تمثيلتها.
  - والحقيقة أن عملية تأميم مجتمع مدنى حديث تجابه مجموعة مترابطة من التحديات، التي إن لم تواجه بفاعلية، فإن العملية ستعثر في الأجل المتوسط،
  - وأبرز هذه التحديات هي ضرورة النظر للديمقراطية ليس باعتبارها مجرد نظام سياسى، بقدر ما هي أسلوب للحياة، ينبغى أن يسمط نطاقتة على كل مجالات المجتمع، وفي كل المؤسسات، في المدرسة والمصنع والثقافة والحزب السياسى، والنادى الفكرى والمؤسسة الثقافية.
  - ومن ناحية أخرى، فهناك فجوة عميقة بين ثقافة النخبة، والثقافة الشعبية. هناك من قبل النخبة اتجاهات استغلالية إزاء

الثقافة الشعبية، وجهل بها، وصغر عن التواصل معها، ورفض لشرعيتها الثقافية، وإذا لاحظنا سيادة الأمية في الوطن العربي، لأدركنا خطورة هذا التصدي، الذي يمكن أن يعمل النخبة منعزلة عن جماهيرها .

ولا شك أن دور المثقفين حاسم في إحداث التغيير الاجتماعي، كما أثبتت ذلك الخبرة التاريخية في العالم وفي الوطن العربي على السواء . غير أن هذا الدور يقتضي تحول المثقف من مثقف منعزل إلى مثقف عضوي قادر على الاندماج مع الجماهير .

وهي تقديرنا أن هذه قضية بالغة الأهمية تحتاج منا إلى تفكير منهجي للوصول إلى حلول مناسبة لها . فقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن المثقفين العلمانيين لم يستطيعوا - لأسباب شتى- الوصول إلى الجماهير المريضة . ولابد أن نضع في مقدمة هذه الأسباب العقبات التي تضعها النظم السياسية العربية المختلفة أمام تواصل المثقفين عموماً مع الجماهير من خلال تقييد حركة الأحزاب السياسية، والتضييق على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني . وقد أدى ذلك في الواقع إلى تركيز الساحة خالية أمام الناشطين من الإسلاميين الذين نجحوا في التواصل مع قطاعات جماهيرية واسعة بسبب انفرادهم بالساحة ومغاطبتهم للمخزون التراثي الكامن في وجدان الجماهير . وربما أيضاً لطردهم شعارات معجزة قد تكون غامضة في ذاتها مثل شعار "الإسلام هو الحل" اجتنبت المخيلة الشعبية بوعود مزعومة للحل النهائي لمشكلاتهم الاقتصادية والروحية .

ولو تأملنا الموقف الراهن بعد أحداث ١١ سبتمبر، وسخط الشارع العربي والإسلامي على الولايات المتحدة الأمريكية لحربها غير المشروعة ضد أفغانستان، فإننا نلاحظ صموداً في شعارات الخطاب الإسلامي، الذي يريد تصوير الصراع وكأنه حرب دينية بين الإسلام والغرب . وهي تقديرنا أنه إن لم تتحرك القوى الديمقراطية والعلمانية على اتساع العالم العربي لممارسة النقد ضد السياسات الأمريكية، والتركيز على حوار الحضارات من ناحية، بدلا من الانجذاب الفج إلى شعارات الصراع بين الحضارات، فإن مصير التقدم العربي الإسلامي في عصر العولمة يصبح في خطر . ليس هناك حل لأزمة شرعية النظم السياسية العربية إلا بفتح المجال أمام المشاركة السياسية وتوسيع آفاق الديمقراطية .

## أزمة الهوية

يمكن القول أن من أبرز ملامات أزمة الثقافة في المجتمع العربي أزمة الهوية . ومن المعروف أن طرق التشبث الاجتماعية تدأ أساسية بالنسبة لأي ثقافة، ونعني بها الطريقة التي تنتقل بها المبادئ التقليدية والقيم في مجتمع ما من جيل إلى جيل .

وتقوم التشبث الاجتماعية بوظيفة إنتاج شعور بهوية الفرد وهوية الجماعة، بالإضافة إلى تخليق بنية دافعية داخل الفرد، وظيفتها قبول الفرد وبكيفية مع النموذج السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع، (كالنموذج الرأسمالي أو الاشتراكي) . وفي مجال التشبث الاجتماعية والهوية، هناك اتجاهات نظرية متصارعة، حول غلبة العناصر المادية، وأهمها نوعية نمط الإنتاج السائد على غيره من العناصر . ويميل الاتجاه الماركسي التقليدي إلى التركيز على البناء التحتي (نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج) على حساب البناء الفوقي (القيم والأعراف والتقاليد والأفكار الفلسفية) . وهذا الاتجاه بالرغم من تأكيده على الطابع الجدلي للملاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي، إلا أنه في صياغة ماركسية شهيرة يقرر ومع ذلك فني "التفصيل النهائي" فإن البناء التحتي هو الذي يحدد البناء الفوقي .

وهي مواجهة هذا الاتجاه المادي في التفسير، نجد الاتجاه المثالي الذي يعنى من شأن القيم والأعراف والمادات والأفكار على حساب العوامل المادية .

وقد أدت خبرات تاريخية متنوعة، وبروز ظواهر مثل الإحياء اللبني في مجتمعات تختلف اختلافات أساسية في أبنيتها التحتية، إلى إعطاء الجوانب المعنوية أهمية قصوى، ويصل بعض ممثلي الاتجاه الذي يعلو من شأن هذا الجانب إلى أن البناء الفوقي في لحظات تاريخية معينة - ونتيجة لموامل شتى- يكون هو الحاسم في رسم مسيرة التطور الاجتماعي. والحقبة أن الحديث عن الهوية في المجتمع، يحتاج إلى بلورة مفاهيم محددة قادرة على استكناه جوهر مشكلة الهوية. وفي تقديرنا أن المفهوم الأقدر على ذلك هو مفهوم "رؤية العالم" . *Vision du monde* وسنرى من خلال عرضنا أن هذا المفهوم يدور بشأن تحديد معناه نفس المعركة التي دارت بين الاتجاهات المثالية والاتجاهات المادية. وأهم الخصائص النظرية للمفهوم كما حددها كينث بولنجن في كتابه الهام "الصورة" *The image*، يمكن إجمالها في النقاط التالية:-

- ١ - الصورة المكانية، وهي الصورة التي لدى الفرد عن وضعه أو موضعه في المكان المحيط به.
  - ٢ - الصورة الزمانية، وهي الصورة التي يكونها الفرد عن مجرى الزمن ومكانه فيه.
  - ٣ - الصورة العقلانية، وهي الصورة التي لدى الفرد عن الكون من حيث هو نسق من الانتظامات والعلاقات.
  - ٤ - الصورة الشخصية، وتتعلق بإمكان الفرد في عالم الأفراد أو الأشخاص، والأدوار، والنظم التي تحيط به.
  - ٥ - صورة القيمة، وتتألف من الأحكام المتعلقة بما هو خير وشر، وبالنسبة للعناصر والأجزاء المختلفة من رؤية العالم ككل.
  - ٦ - الصورة الوجدانية، وهي الصورة التي تصنع فيها الأجزاء المتنوعة من رؤية العالم بصيغة عاطفية انفعالية. وهذه الصورة تتعلق بما نحب ولا نحب من أجزاء الكون، وتتعلق أيضاً بمشاعر الخوف والرهبة والألم والسعادة ونحو ذلك.
  - ٧ - الصورة من حيث هي مقسمة إلى جوانب شعورية ولا شعورية وبدون شعورية. ومعنى ذلك أن الأفراد نهموا على وصى كامل بكل جوانب رؤى العالم التي لديهم، حيث توجد درجات متفاوتة من الشعور بتلك الجوانب.
  - ٨ - الصورة منظوراً إليها من خلال بعد التأكد أو اليقين وعدم التأكد، والوضوح والغموض، فهناك بعض الجوانب، وخاصة الوجدانية الانفعالية من رؤى العالم والتي قد تكون غير مؤكدة أو واضحة في ذهن الأفراد، بينما تمتاز بعض الجوانب الأخرى بالوضوح والتأكد.
  - ٩ - الصورة منظوراً إليها من خلال بعد الواقعية أو عدم الواقعية، ويمنى ذلك مدى اتفاق رؤية العالم أو الصورة الذهنية مع بعض جوانب العالم الخارجي، كما هي عليه في الواقع.
  - ١٠ - الصورة منظوراً إليها من خلال بعد الخصوصية أو العمومية، بمعنى معرفة إذا ما كانت رؤية العالم تكون رؤية فردية ذاتية أو شخصية، أو جمعية يشترك فيها جميع الأفراد، وينحيز بولنجن إلى أن الرابطة الأساسية لأي مجتمع أو ثقافة فرعية أو نظام هي الصورة العامة *Public image* التي تظهر إلى الخصائص الجوهرية لرؤية العالم أو الصورة العامة التي يشترك فيها أفراد ذلك المجتمع.
- وفي تقديرنا أن ما ذكره "بولنجن" عن أبعاد المفهوم، تعد أشمل صياغة في التراث العلمي المعاصر. في ضوء ذلك كله، ينبغي أن نلتفت إلى مجموعة من الملاحظات النظرية الهامة:-
- ١ - تتعدد رؤى العالم في أي مجتمع، بتعدد طبقاته الاجتماعية وثقافته الفرعية، وجماعاته الإثنية. ومن هنا تبرز ظاهرة الصراع الثقافي بين رؤى متعددة للعالم في نفس المجتمع.
  - ٢ - تتجسّد الطبقات المسيطرة في أي مجتمع - من خلال إشاعة الوعي الزائف - في تسديد رؤيتها للعالم.
  - ٣ - شرعية مفهوم سائد للعالم قد تتآكل، نتيجة ضغوط خارجية أو داخلية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.
  - ٤ - بالرغم من أنه يمكن صياغة "نماذج مثالية" لرؤى العالم المتصارعة في المجتمع، إلا أنه يمكن أن نشاهد اختلاطاً بين عناصر مفهومين متضادين.

على سبيل المثال تصرب، عناصر دينية إلى الرؤية العلمانية للعالم، أو تصرب عناصر وضعية إلى الرؤية الدينية للعالم. ٥ - يمكن لرؤية معينة للعالم أن تتحول عبر الزمن من المركز إلى الأطراف، بمعنى إقصاؤها من مركز الاهتمام لتصبح رؤية هامشية (مثلا تراجع الرؤية الدينية للعالم بحساب الرؤية العلمانية)، وذلك نتيجة لتطورات وعوامل تاريخية شتى، وقد تعود رؤية محددة للعالم، من الأطراف إلى المركز مرة أخرى. ويمكن أن نشير هنا إلى حركة الإسلام الاحتجاجي الذي عادت رؤيته للعالم إلى قلب الساحة السياسية العربية نتيجة تآكل شرعية النظم السياسية المعاصرة. وجدير بالإشارة إلى أن أزمة الهوية ظاهرة ملموسة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية على السواء.

وترد المشكلة إلى أن ممارسة العقلانية العملية وبسطها إلى حدودها القصوى، ونعني ارتفاع معدلات الضبط الاجتماعي في المجتمع، ووضع القيود أمام حركة الفرد في المجتمع، بحكم الصيغة التنظيمية للاقتصاد، ونمط النظام السياسي، قد أدت إلى نتائج سلبية، لأنها زادت معدلات الإحباطات الانفعالية العميقة الجذور، بدلا من أن تقلل منها، مما أدى إلى عدم الاستقرار النفسي لأعداد متزايدة من الناس، وإحساسهم بعدم اليقين. ومن ناحية أخرى، من أسباب أزمة الهوية، وجود الشباب كعامل اجتماعي واقتصادي وسياسي مستقل.

ومن المعروف تاريخيا أن الشباب كانوا دائما طليعة الحركات الاجتماعية والمنصرم الفعال في الانتفاضات والثورات. والهوم نجد أن الشباب -حتى في الأوقات "السوية" - يمثلون جماعة اجتماعية لها ثقافتها الفرعية الخاصة. وقد أدى طول فترة التعليم إلى أن يكون لدى الشباب وقت فراغ طويل، ما داموا متعلمين من المسؤوليات في العمل والأسرة. وهذه المراهقة الممتدة تؤدي إلى ما أطلق عليه "إركسون" - "الهوية المشتتة". الهوية identity تؤدي ظل تضال الفرص لتحقيق الذات اقتصاديا نتيجة للأزمة الاقتصادية في المجتمع، فإن أزمة الهوية لدى الشباب أصبحت مظهرا أساسيا من مظاهر المجتمع المعاصر.

وتتبلور أزمة الهوية في المجتمع حين تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية. وقد استطاعت المجتمعات الرأسمالية -بمقدرة هذ- على احتواء حركات الاحتجاج الراديكالية وتحويلها إلى حركات ثقافية من خلال ما أطلق عليه "ماركيوز" "التسامح القمعي". Repressive tolerance

أما في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات السلطوية عموما فهناك سبل القمع المباشر. وإذا نظرنا إلى المجتمع العربي، فإننا سنجد الدولة التسلطية العربية تمارس كلا الاستراتيجيتين: "التسامح القمعي" ما دامت حركات الاحتجاج لا تهدد شرعية النظام، ومن ثم تسمح لخطاب هذه الحركات أن يأخذ طريقه إلى المستهلكين القاهقين، باعتباره يعبر عن رؤية خاصة للعالم تختلف مع رؤية العالم التي يصدر عنها النظام. ولا يخلو الحال من استخدام سلاح مصادرة الكتب لمنع تداول بعض الكتب "الخطرة" كما حدث في مصر الفاصرية، حين صودرت كتب سيد قطب وأهمها "معالم على الطريق" والذي كفر فيه المجتمع بأسره باعتباره مجتعا جاهليا ودعا إلى الانقلاب عليه بالقوة المسلحة. ولكن في أحوال أخرى إذا زادت ثورية الحركة المحتجة، وتبنت صراحة أساليب التبتة الجماهيرية والنزف لقلب النظام، هنا يستخدم القمع المباشر. في مصر الناصرية تم القمع العنيف للإخوان المسلمين عامي ١٩٥٤، ١٩٦٥ والذي انتهى بإعدام عدد من قادة الإخوان على رأسهم سيد قطب، والذي خرجت من مطفئه جماعات الجهاد والتكفير وغيرها من حركات الإسلام الاحتجاجي.

والواقع أن المجتمع العربي المعاصر يزخر بصراع رؤى العالم، والتي تكشف بجلالة عن أزمة الهوية. وتحديد مؤشرات هذا الصراع وأماته يحتاج إلى مناقشة أكثر تفصيلا.

البعد الثالث للأزمة الثقافية

بعد تشخيصنا للأزمة الشاهية العربية ذكرنا أنها أزمة مثقلة الأبعاد، أزمة شرعية وأزمة هوية وأزمة في مجال اتخاذ القرار أو ما يطلق عليه الشاهلية الفعلية. ولا شك أن هناك علاقات وثيقة بين هذه الأبعاد الثلاثة، فإزمة شرعية النظام السياسية تؤدي إلى إحباط الجماهير فتتولد أزمة هوية، يقاومها الخلل في اتخاذ القرار الذي يضاعف من دوره أزمى الشرعية والهوية.

ولو ولينا وجوها إلى المجتمع العربي المعاصر لوجدناه يزخر برؤى متعارضة للعالم، ولعل أبرز هذه الرؤى على المستوى السياسي "الرؤية السلطانية للعالم" والتي تؤمن بالوحداية أسلوبا في الحكم، من خلال الجماعة الانقلابية أو الحزب الواحد، وهي بذلك ترفض الصراع السياسي بل وتقممه قمعاً مباشراً، وترى أن التعددية من شأنها إضعاف الدولة والنظام، بل إنها على الصعيد الثقافي تحصر على تسديد رؤيتها للعالم ونفى كافة الرؤى المتعارضة معها، من خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الثقافة والإعلام، والتي لا يتاح فيها لغير أنصار النظام التعبير عن آرائهم، من خلال خطاب دعائي تبريري وغوغائي.

وتناقض هذه الرؤية "الرؤية الليبرالية للعالم" والتي تؤمن بالحوار، والتعدد الفكري، والتعددية السياسية والحزبية، وتداول السلطة بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية، وفقاً لانتخابات حرة ونزيهة، وهي لذلك ترفض القمع السياسي، وتدين حكم الفرد المطلق، وترفض صيغة الحزب الواحد. وعلى الصعيد الثقافي ترى ضرورة تنوع الآراء والرؤى وصراعها في إطار سلمى، فهذا هو الضمان لازدياد ثراء التجربة الاجتماعية.

وإذا ركزنا على الجانب الثقافي لوجدنا صراعاً بين "الرؤية الألمانية" من ناحية والتي تنطلق من ضرورة فصل الدين عن السياسة، و"الرؤية الهندية السلفية" والتي ترى أن الإسلام دين دولة، وأن هذا الفصل المزعوم الذي تراه الألمانية، ليس سوى تعبيراً عن مجتمع غربي، ولا علاقة له بالمجتمع الإسلامي.

وهذا الصراع صراع سياسي داخل المجتمع العربي في الوقت الراهن، ونتيجته ستحسم إلى وقت طويل مستقبل المجتمع المدني العربي.

ويمكن القول أن تعميل بعض الحركات الإسلامية الاحتجاجية الصدام مع النظام السياسي الذي يتحول ببطء من السلطانية إلى التعددية، يمكن أن يوقف أو يبطئ المد الديمقراطي، مما من شأنه أن يعطل مسيرة إحياء المجتمع المدني في ظل الديمقراطية.

ولعل هذا يكشف عن الضعف في ممارسة التيارات السياسية المعارضة، والتي تتعطل القضاء على النظام لاستلام السلطة، بغیر أن يكون لها مشروع سياسي عسري قادر على أن يخلق لها قاعدة شعبية جماهيرية تؤمن بمبادئها ومنطلقاتها. ويبدو أن هذه الممارسة تحتاج إلى وقت وإلى اتباع استراتيجيات النفس الطويل، وهي قد لا تتفق مع اتجاهات زعماء هذه الحركات، الذين تفرغهم أحياناً بعض الانتصارات الجزئية في مجال الانتخابات هنا أو هناك، فيظنون أنهم قد اقتربوا من تحقيق الغاية، والتي هي استلام السلطة.

ولا نريد أن ننهي هذه الفقرة بغير المودة للسياسي مرة أخرى، فنركز على الصراع بين "رؤية العالم القطرية" إن صبح التعبير "رؤية العالم القومية". وتبدو أهمية هذا الصراع، لوريطناه بحرب الخليج، والتي قسمت المثقفين العرب بل والشعوب العربية، حول القضية الأساسية وهي شرعية الفرو العراقي، وهل تتحقق الوحدة العربية بالقوة المسلحة، أم بالديمقراطية.

خلاصة القول أن أزمة الهوية في المجتمع العربي لها أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية بالغة العمق، تستحق أن ندرس أصولها، ومظاهرها وتجلياتها، ونستشرف آفاق حلها، وقد يساعد على حلها أصحاب الرؤى المتصارعة لخطابهم السياسي، أخذاً في الاعتبار حقائق العالم المعاصر، والتغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التي حدثت في المجتمع

العربية في العقود الأخيرة.

ليس هناك مستقبل أمام الخطاب التسلمطي المصريح، بعد أن سقطت الشمولية والتسلطية في أبرز نماذجها العالمية، مغفلة المجال للتعددية السياسية. كما أن الخطاب التمردى - في صورته اليوتوبية - والتي تظن وهما أن الليبرالية تعنى أن تخلى الدولة مسؤوليتها من كل التزام إزاء المواطنين، وتركهم فريسة لأليات السوق، يحتاج إلى أن يتعلم حتى من خبرة الخطاب الليبرالي الرأسمالي، الذي أضاف بجساسة واقتدار بعد العدالة الاجتماعية إلى بعد الحرية السياسية، واعتبرهما هما ركيزتا العدل. ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى الفيلسوف الأمريكي الذي حقق هذه الثورة النظرية في مجال الفكر السياسي الليبرالي، وهو جون رولز، صاحب كتاب "نظرية في العدل" والذي اعتبر أهم إنجاز نظري منذ كتابات جون لوك وتوماس هوبز.

وإذا نظرنا من ناحية أخرى إلى الخطاب الألماني والخطاب الديني السلفي، فمنجد أنهما مواجهات بمعطى ملح، هو إعادة تعريف ما يعد علمانيا من ناحية، وما يعد مقدسا من ناحية أخرى. فالعلماني الذي لا يضع القيم الروحية التي تحرك البشر في استراتيجيته الثقافية، مقصر تقصيرا شديدا في فهم الواقع، بل وفي احترام وجدان ومشاعر الجماهير، والإسلامي السلفي الذي يظن أنه يمكنه أن يقنع بالحقائق، من خلال رفع الشعارات الفاضلة، ويدون أن يركز على حل المشاكل الحالية للجماهير المريضة، بطريقة تتسم بالواقعية والكفاءة، ستفشل جماهيره بعد أجل قصير، بعد أن تكتشف الجماهير الخديعة التي تتمثل في إطلاق الوعود بنير القدرة على الإنجاز.

وأخيرا فالخطاب القومي الوجودي يحتاج إلى إعادة صياغة شاملة لدخول فيه بعد الديمقراطية، لكي يتلحم به التصام عضويا، فقد مضى الزمن الذي كانت تقبل فيه فكرة تحقيق الوحدة بالقهر والقوة والغزو. كما أن الخطاب القطري عليه أن يجدد نفسه ليدرك، أننا نعيش في عصر التكتلات الكبرى لا الأقطار الشطايا. فلتتجدد هذه الخطابات ولتتصارع في إطار ديمقراطي، فلعل ذلك يكون بداية حل أزمة الهوية.

## أزمة العقلانية العملية

ومما لا شك فيه أن أزمة الشرعية والهوية تمكسان بوضوح أزمة العقلانية العملية.

العقلانية العملية *Instrumental Rationalism* هي من إفرازات العقلانية كمذهب فلسفي ومبدأ عملي لتنظيم الحياة والمجتمع في المجتمعات الرأسمالية. ومن هنا يمكن القول أن العقلانية والفردية هما المبدآن اللذان يميزان الرأسمالية. ولذلك اهتم ماكس هوبر بشرح وتحليل العقلانية، من خلال تحليله الثقافي للرأسمالية، بحيث أصبحت بعوثة في هذا الضمار مرجع أساسية حتى اليوم.

غير أن قدرة المجتمعات الرأسمالية على عمليات الضبط السياسي والاجتماعي والثقافي، تآكلت مع الزمن، ومن هنا ظهر أزمات الشرعية والهوية. وإذا أضفنا إلى ذلك سقوط الوهم الرأسمالي المتعلق بأنه لا حدود للنمو، وأنه يمكن استغلال الطبيعة إلى ما لا نهاية، لأدركنا كيف أن العقلانية العملية دخلت في أزمة عميقة، تبدو مؤشراتنا هي التحليل الثقافي النقدي لقنوات العقلانية العملية نفسها، كما يفعل الفيلسوف الألماني هابرماس في بحوثه المتعمقة، وفي ظهور الحركات الأيكولوجية النشطة، والتي من أبرز أمثلتها هي أوروبا حزب الخضر في ألمانيا، داعية إلى إعادة صياغة علاقة الناس بالطبيعة وفق تقصيرات جديدة للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية.

هذا الموضوع يثير مشكلات فلسفية واجتماعية وسياسية بالغة العمق، وليس هنا مجال الإحاطة بها. وما يفينا هو أن التظلم السياسية العربية وخصوصا التي أرادت القيام بعملات تنمية بطريقة فورية، لم تجد أمامها لكي تتبناه أساسا



لقراراتها، سوى نموذج العقلانية العملية الغربي الرأسمالي أو الماركسي الاشتراكي، والذي هو تنويع آخر على نفس اللحن، بكل ما في هذا النموذج من سلبيات بارزة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتعامل مع الموارد الطبيعية. وهكذا رأينا أن نموذج التحضر الغربي المرتبط بالتصنيع أصبح هو النموذج السائد على حساب الزراعة، في الوقت الذي تضع فيه كل عام آلاف الافئدة الخصبة الصالحة للزراعة في بلاد مثل مصر وسوريا والعراق، نتيجة استخدامها للبناء، نجد فترات تصدّر لاستصلاح الأراضي الصحراوية، التي تتكلف بلايين الجنيهات.

وإذا انتقلنا من تبني نموذج العقلانية العملية الغربي، إلى عملية صنع القرار، لاكتشفنا أن جانباً من سلبيات هذا النموذج يتم تحاشيه في المجتمعات الغربية، نتيجة ديمقراطية عملية صنع القرار، وممارستها تحت رقابة الصحافة والرأي العام. ونذكر أن هناك حدوداً لهذه العملية وخصوصاً قوة جماعات الضغط، وتزييف الوعي من خلال الإعلام، ولكن ما من قرار استراتيجي خطير في مجال التنمية، يمكن مع ذلك تمريره بواسطة إدارة حاكم فرد مطلق كما هو الحال عندنا في الوطن العربي، أو بواسطة حزب واحد تتحكم فيه مجموعة قليلة المدد. وقد أدت عملية الانفراد بإصدار القرار في مجال التنمية إلى خلق تنمية مشوهة وغير متوازنة، لم تؤد في النهاية إلا إلى إفقار الجماهير المريضة، وسقوط اقتصاديات أغلب أقطار الوطن العربي في حياثل الديون، التي أصبحت هي الصورة المثلى للاستعمار الاقتصادي والسياسي الجديد. ولا نحتاج إلى ضرب أمثلة على حالات تهديد الثروة العربية سواء بواسطة النظم السياسية "الثورية" أو بواسطة النظم السياسية المحافظة.

إن كل هذه الظواهر التي أوصلت النظام العربي إلى حالة هاضعة من حالات المجزؤ الاقتصادي والضعف السياسي، إنما هي انعكاس لأزمة العقلانية العملية، والتي انعكست على احتكار عملية صنع القرار.

وفي النهاية يمكن القول أن الترابط الوثيق بين أزمة العقلانية العملية وباقي الأزمات يبدو في كون مساهمة حلول خلاقة لمواجهةها لا يمكن أن تتم بغير حل أزمة الشرعية وأزمة الهوية. وهكذا في مواجهة مطلب تأسيس نظام نقابي عربي جديد تجابه بأزمات ثلاث هي نفس الوقت، تحتاج في حلها إلى جهد تنويري ثقافي وصراع سياسي ديمقراطي، من أجل أن تصود في المجتمع العربي رؤية العالم: عصرية، وعلمانية، وديمقراطية، وقومية، وعلمية.

رؤية ينبغي أن تأخذ في الحسبان أن عهد الانغلاق الثقافي قد انتهى، وأن هناك الآن وعياً كونياً يتشكل، لن يؤدي إلى القضاء على التنوع الثقافي، ولكنه في نفس الوقت لا بد له أن يترك طابعه على عمار التاريخ في كل الدوائر الحضارية في العالم.

## ثانياً: المشهد الثقافي العالمي

انتهى القرن العشرين، الذي لعله سيسجل في تاريخ الإنمائية باعتباره أهم القرون قاطبة. ففيه تبلور المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الطبيعية والاجتماعية والنفسية، وفيه حقق الإنسان أعظم انتصاراته العلمية والتكنولوجية، حيث استطاع لأول مرة في تاريخ البشرية أن يتحرر من أسر قيوده الأرضية، ويطلق في الفضاء محاولاً استكشاف طبيعة الكون. وفيه أيضاً كادت الثورة العلمية والتكنولوجية أن تستكمل حلقات تطورها، بدخولنا عصر المعلومات الكوني، في ظل الثورة الاتصالية غير المسبوقة، والتي ستجعل الإنسان حاضراً في كل وقت، مهما اختلف الزمن، وبعيد المسافات. غير أن نهاية قرن ما وبداية قرن جديد عادة ما تحفل بمجموعة من الأساطير والرؤى المستقبلية التي قد تميزها الموضوعية في كثير من الأحيان.

ذلك أن التنظيم النهائي لحصاد القرن المنتهى قد يشوبه التعرّف في تسجيل سلبياته وإيجابياته، وقد يعمل عدد من الكتاب إلى معارضة نقد صانعي لكل اخفاقات النظم السياسية المختلفة في تحقيق وعدها، متجاهلين النقاط الحسنة،

والإنجازات الحقيقية. وقد يعمل آخرون إلى تقريظ كل ما حدث، في محاولة لتجاهل السلبات والاضافات، عادة في نهاية القرن تشتت المناقشات الأيديولوجية وتحتد، وتتجاوز الخلافات السياسية أيا كان عمقها، لتصل إلى آفاق مناقشات فلسفية عن رؤى العالم المتضاربة.

وإذا عرفنا مفهوم رؤية العالم بأنه وجهة النظر إزاء الكون والمجتمع والإنسان، لأدركنا أي خصوصية في هذه المناقشات، غير أنه إذا كانت مرحلة نهاية القرن تختلط فيها الحقائق بالأساطير، فإن الرؤى المستقبلية التي تصاغ عن مستقبل الإنسان والإنسانية في ظل تعمق الثورة العلمية والتكنولوجية تبدو هي كثير من الأحيان – لفرط غرابتها – أقرب ما تكون إلى الخيال العلمي منه إلى الحقائق المستقرة.

ولننظر إلى الانقلاب التاريخي الذي سيحدث في مجال تداول المعلومات والاتصال الإنساني بين الخبراء من مختلف الفئات والثقافات، وبين المواطنين الماديين.

إن شبكة الإنترنت التي بدأت عملها فعلاً، ليست سوى الخطوة الأولى التي ستمضيها خطوات أعمق، والتي ستجعل الاتصال الإنساني يتجاوز حدود الجغرافيا والثقافة بل وحدود الزمن ذاته. ومعنى ذلك أن الإنسانية على شفا مرحلة حاسمة من مراحلها، لن يصبح فيها الإنسان هو إنسان القرن العشرين، بل إننا سنشهد تخلق كائنات إنسانية تتسم بصفات غير مسبوقة.

ويكفى أن نطالع سجل الهندسة الوراثية في العقد الأخير، لندرك أننا في الأجل المتوسط قد نشهد – لأول مرة في تاريخ البشرية – تبلور القدرة التكنولوجية والتحكم في إنتاج الجنس الإنساني بكل ما يتضمنه ذلك من انقلابات أخلاقية ومياسية وثقافية.

## مشكلات بداية القرن

بعد وداع القرن العشرين يتأهب العالم للدخول في القرن الحادي والعشرين. ويتخذ وداع القرن العشرين لدى الدول المتقدمة صوراً فكرية لافتة للنظر، لمل أهمها التأمل النقدي في حصاد القرن ناحية، ورصد الظواهر والمشكلات الراهنة على الساحة الدولية والتي ستقتل بالضرورة إلى القرن الحادي والعشرين من ناحية أخرى.

غير أن هذا الوعى بالتاريخ نفقته كثيراً في الوطن العربي. فكثير من المجتمعات العربية مشغولة إلى حد كبير بالصراع حول الماضي، بل إن بعضها يصعب وهما أنه يمكن استرجاع الممارسة القديمة في السياسة والاقتصاد والثقافة، لتكون هي المرجعية للحاضر المتغير الذي نمش فيه، والذي تحكمه عوامل وظواهر لا علاقة لها بهذا الماضي البعيد. كما أن بعض المجتمعات العربية التي تسيطر عليها نخب سياسية حاكمة تقليدية تولى كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة، مستخدمة في ذلك وسائل شتى، تتدرج من صور الديمقراطية المنقوصة والمزيفة، حتى تصل إلى حد الاستبداد الصريح والمكشوف، مثل هذه النظم لا تشغلها على وجه الإطلاق قضية المستقبل.

ولم يكن المؤرخ الأمريكي الشهير بول كيندي بعيداً عن الموضوع الأساسي الذي ينبغي أن يشغل الناس حكماً ومحكومين في كل أرجاء المعمورة، حين أخرج كتابه "الإعداد للقرن الحادي والعشرين". فهذه هي العملية التي ينبغي أن تركز عليها الجهود الفكرية من خلال تفهيم ما فات، وإجراء البحوث العلمية للاستعداد لما هو قادم.

وإذا حاولنا أن نعدد التناقضات التي تسود العالم اليوم، لقلنا أنها التناقض بين المولدة والامتزالية، والتناقض بين الأحادية القطبية التي تحكمها الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطية على المستوى الكوني، والتناقض بين حركات التوحيد – على اختلاف أشكالها وصورها – وعمليات التفكك التي تحدث في عديد من المجتمعات، والتناقض بين الثورة الاتصالية ممثلة في الإنترنت، واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، بما لا يسمح بالاستفادة من هذه الثورة.

ومما لا شك فيه أن التناقض الأول بين العولة والانتمالية يثير عديداً من التساؤلات، وقد قمنا من قبل بتوصيف هذا التناقض، حين قررنا أنه بالرغم من تدفق موجات العولة بكل تجلياتها الاقتصادية والثقافية والاتصالية، وانتشار آثارها في مختلف بلاد العالم، إلا أنه لوحظ صعود تيارات انتمالية في مختلف المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ومن بين مؤشرات هذه الانتمالية عدم اهتمام الشعوب في عديد من البلدان بالسياسة الخارجية، والسلبيات المتعددة فيما يتعلق بصلات الإنسان بفهره ممن يخلقون عنه لغة أو ديانة أو جنسية أو هوية.

غير أن الرصد والتوصيف لا يفنيان عن إثارة التساؤلات الحقيقية عن العولة في ظل تطوراتها الأخيرة. ومما لا شك فيه أن أبرز سمات العولة هو الاتجاه إلى توحيد العالم من خلال ربطه بشبكة اقتصادية واحدة تتمثل في وحدة السوق العالمية، من خلال توحيد الأسواق الاقتصادية والائتمانية، وذلك باتتباع وسائل شتى لتغلب الحدود الجغرافية وعبور السياسات الوطنية، وهكذا أعد المسرح لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات بغير حدود أو قيود، والتدفق الحر للملصع والخدمات والمعلومات، وبالتالي تقلص هامش المناورة أمام صانع القرار الاقتصادي الوطني نتيجة ثلاثة عوامل أساسية هي: سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتجاه إلى الإقليمية الاقتصادية.

لقد سبق لنا في دراستنا عن العولة التمييز بين كونها مجموعة مترابطة من السياسات والإجراءات، وبين مذهب العولة ذاته، بمعنى القيم التي تحكم الممارسات، أن أكدنا أن سياسات وإجراءات العولة - باعتبارها عملية تاريخية - غير قابلة للارتداد. غير أن هناك تطورات بالغة الأهمية حدثت على المسرح الدولي تجعلنا نعيد النظر في هذا الحكم، على أساس أن بعض هذه السياسات يمكن أن ترتد، أو بمعنى أدق ضيقها وتمديد مسارها بما يغير من طبيعتها. ولعل أبرز هذه التطورات بروز أزمة الاقتصادات الآسيوية، وما أدت إليه من آثار كادت أن تدخل العالم في حقبة من الكساد الكبير، أشبه بالكساد الذي أصاب العالم في الثلاثينات. ومن ناحية أخرى التحولات التي لحقت بفلسفة البنك الدولي والتي كانت توجه سياساته وخصوصاً إزاء الدول النامية.

## العزلة والمشاركة

غير أنه يمكن القول أن صياغة التناقض بين العولة والعزلة، بمعنى عدم اهتمام الشعوب بالتطورات المالية والسياسية الدولية، قد لا يكون صحيحاً تماماً، ذلك أنه لا بد من إقامة تفرقة بين عدم اهتمام الشعوب بقضايا السياسة المالية وتفضيلات السياسة الخارجية، وبين اهتمام الشعوب الحقيقي بقضايا العولة من خلال تفاعلات الواقع الاقتصادي نفسه. فبعض النظر عن النقد الذي وجه بأنه ليست هناك سياسات رأي مقارئة عن اهتمامات الشعوب لكي تؤكد عزلتها عن تطورات العالم، إلا أن العولة بذاتها أصبحت لها ممارسات عملية تتصل بمستوى معيشة الشعوب بشكل عيني ومباشر. ولتضرب مثلاً ذلك اتجاه العولة الاقتصادية إلى التقنين العالى لمستويات جودة السلع، والتي يمكن أن يترتب عليها رفض الملصع القادمة من البلاد النامية.

وبناء على هذا الصراع الواقعي بين المنتجين والمستهلكين، لا يمكن الزعم أن قضايا العولة وما شابهها من قضايا السياسة الدولية بعيدة عن المواطن العادي.

وإذا أضفنا إلى ذلك تعمق آثار الثورة الاتصالية والمتمثلة أساساً في البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية، والتوسع المطرد في استخدام شبكة الإنترنت، لأدركنا أننا بصدد تخلق - ما أطلقنا عليه في كتابنا "الوعي التاريخي والثورة الكونية" - وعي كوني بين أعضاء مختلف الطبقات في كل أرجاء العالم، بعبارة أخرى لم تعد هناك مشكلات لا تهتم بها إلا النخبة، ومشكلات لا تعنى سوى الجماهير!

لقد اخططت الأوراق الاقتصادية والمياسية والثقافية، وأصبح من المستحيل الفصل بين اهتمامات النخبة ومصالح الجماهير.

إن إعادة النظر في العولة باعتبارها عملية تاريخية من زاوية مراجعة سياساتها الاقتصادية وآثارها السلبية، ليست هي الظاهرة الوحيدة التي تحتاج إلى تأمل، ولكن التغير في فلسفة البنك الدولي باعتباره من أبرز المؤسسات المالية، وخصوصاً ممارسة قيادته للنقد الذاتي، ومحاولتها صياغة مفهوم متوازن للتنمية البشرية، يستحق دراسة مستقلة. هي ضوء هذا كله يمكن أن نخلص إلى حقيقة أساسية هي: أنه ما إن بدأت العولة الاقتصادية بالذات تؤثر ثمارها، حتى برزت سلبياتها الواضحة، الناجمة عن تبني نهج اقتصادي رأسمالي بحت، لا يولى الاعتبارات المياسية والثقافية الاهتمام الواجب، وهكذا تتم في الوقت الراهن مراجعات شتى لسياسات العولة، هي في الوقت ذاته تعبير عن عالم ما بعد الحداثة، من زاوية سقوط الحتميات، واختفاء النظريات الكبرى، والمراجعة المستمرة للصياغات النظرية التي أصبحت انساقاً مفتوحة بعدما كانت من قبل نظريات مغلقة.

## العبور إلى الحداثة العالمية

أصبح عبور المجتمعات المعاصرة إلى الحداثة المالية، ضرورة حتمية لا فرق في ذلك بين مجتمعات متقدمة ومجتمعات نامية. وقد يبدو عبء العبور بكل تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيسر بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي خاضت اختبارات الحداثة منذ قرون، إذا ما قورنت بالمجتمعات النامية. ومع ذلك يمكن القول أن معركتها هي سبيل تطوير مؤسساتها وتحديث قيمها لا تقل ضراوة عن المعركة التي قدر للمجتمعات النامية أن تخوضها، ومع هذا لا بد من تأكيد أن معركة المجتمعات النامية مزروجة، فهي أولاً تسعى لتحقيق لاستكمال الحداثة على الطريقة الغربية، وهي ثانية محاولة للعبور إلى العالمية في عصر العولة، بكل ما تفرضه من شروط سياسية وقيد اقتصادية. وإذا كان خط التطور العالمي الأول - كما حدد سماته الباحث المستقبلي "تايسبت" - هو الانتقال الحاسم من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، فإن خط التطور الثاني هو الانتقال من التكنولوجيا الصناعية إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى.

والحقيقة أنه تكمن في هذه العبارات الموجزة حقيقة الانتقال الحاسم الذي تم من الثورة الصناعية إلى الثورة العلمية والتكنولوجية.

لقد كانت الثورة الصناعية نقطة حاسمة من نقاط التطور الإنساني، وأصبحت الآلة بكل أنواعها، هي أداة التقدم التي سمحت للإنسان الحديث أن يوسع من دائرة قدرته على إشباع الحاجات الأساسية للجماهير المريضة، بالإضافة إلى الثورة الكبرى في مجال النقل والمواصلات والاتصالات، مما سمح بتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مختلف أنحاء المعمورة.

ودار الزمن ووصلت الثورة الصناعية إلى منتهاها، وكان لا بد من الانتقال إلى طور جديد، وهكذا ظهرت الثورة العلمية والتكنولوجية التي تقوم على أسس أن العلم أصبح أحد عوامل الإنتاج الحاسمة.

وفي هذا الإطار تم الانتقال من التكنولوجيا الصناعية التي سادت القرن التاسع عشر والقرن العشرين، إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى، والتي تقوم أساساً على استحداث مواد جديدة، وعلى استخدام العلم والمعرفة للتعامل معها، مما أدى إلى توسيع دائرة الإنتاج، وتوحيده إلى غير ما جدد، ونشأة وتوسيع ما أطلق عليه المجتمع الاستهلاكي، والذي تجاوز إشباع الحاجات الأساسية، وعبّر إلى إرضاء الأذواق المختلفة من خلال تنويع الإنتاج، بل وإلى ابتداء سلع ضرورية. وقد ساعد على هذا التطور ارتفاع مستوى الدخل القومي في عديد من البلاد، وتضاعف معدلات الدخل الفردي، ويبرز أهمية مفهوم

”نوعية الحياة“، والذي يعنى فى المقام الأول الارتفاع المستمر فى مستويات المعيشة كما وكيفا، وأهم من ذلك التمتع بشمار التقدم فى مختلف الميادين.

## من المحلية إلى العالمية

وإذا كانت التطورات التى ألمحنا إليها كانت طوال القرن العشرين النموذج الذى حاولت الدول النامية - وخصوصاً بعد أن حصلت على استقلالها - أن تصبو إليه، وحاولت تحقيقه على أرض الواقع من خلال تطوير اقتصاداتها الوطنية، فإنها اليوم مطالبة بالتكيف مع واقع جديد، وهو تحقيق انتقال الاقتصاد من المحلية إلى العالمية.

فى الماضى كانت هذه الدول تعتمد فى المقام الأول على نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة بكل تكاليفها المالية وشروطها السياسية فى بعض الأحيان، أما فى الحاضر وخصوصاً بعد بداية عصر المولة، بما يعنيه ذلك من فتح المسار أمام المنافسة العالمية، فإن الانتقال من المحلية إلى العالمية أصبحت له شروط سياسية واقتصادية وثقافية لابد من الوفاء بها، حتى يستطيع كل بلد أن يدخل إلى غمار التفاعلات العالمية الجديدة.

وقد برز فى المجال الاقتصادى وعلى وجه الخصوص بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، أهمية تطوير الاقتصاد وفتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار بدون قيود. ولا شك أن هذا الوضع الجديد، سيفرض على البلاد النامية أن ترتفع بمستوى إنتاجها كما وكيفا حتى يرقى إلى المعايير الدولية، فى سوق مفتوحة لن يسمح فيها بأنواع سياسات حماية للمنتجات الوطنية.

وقد يؤدى ذلك فى المدى القصير والمتوسط إلى الإضرار بالصناعات الوطنية، إذا ما بقيت على حالها وعجزت عن تحديث نفسها للتنافس مع الصناعات الأجنبية.

ولن يتاح للدول النامية أن تخوض بنجاح هذا الاختبار العالمى فى المنافسة الكونية، إلا إذا عدلت من نظيرتها إلى التكنولوجيا، باعتبارها ليست مجرد أدوات متطورة، بقدر ما هى نسق اجتماعى متكامل، ينبغى أن يركز على تطوير نظام التعليم، وتشجيع الابتكار والإبداع.

إن التطور الذى نشهر إليه هو الذى يحتم تأكيد خطه آخر من خطوط التطور العالمى، وهو الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل، وهو الذى اختصرناه منذ البداية فى مفهوم الرؤية الاستراتيجية التى ينبغى صياغتها، فى ضوء استشراف الأفاق والتخطيط للمجتمع على مدى ربع قرن من الزمان.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغى أن تكون متعددة الجوانب، فلا تقنع بالتركيز فقط على الجوانب الاقتصادية، بل إن الجوانب السياسية والثقافية لا تقل أهمية عنها.

ولعل أول المطالب السياسية هى التى تتعلق بطريقة إدارة الحكم، ونحن هنا لا نتحدث فقط عن ضرورة تطبيق الديمقراطية، والتركيز على التعددية السياسية والفكرية. واحترام حقوق الإنسان، بل إننا نشير إلى ضرورة الانتقال من المركزية إلى اللامركزية. لقد أدت نظرية الحداثة التقليدية إلى تركيز سلطات مطلقة فى يد الدولة، حتى تستطيع إدارة العملية الكبرى التى تتعلق بالانتقال من المجتمع الزراعى القديم إلى المجتمع الصناعى الحديث.

غير أن اتجاهات ما بعد الحداثة فى مجال السياسة، تدعو إلى تفتيت الكيانات الكبرى، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، والدعوة إلى إحياء المجتمعات المحلية وإعمالها الفرصة الكاملة لتشخيص مشكلاتها، والتخطيط لمستقبلها، وتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية.

ويتراقف مع هذا الاتجاه خط آخر من خطوط التطور العالمى، وهو تقليص الاعتماد على الدولة، وفتح الباب أمام نشوء مؤسسات أخرى غير الدولة، تقوم بأعباء اقتصادية وتقدم خدمات اجتماعية، وأبرز هذه المؤسسات على الإطلاق هى

التنظيمات الأهلية، والتي أصبحت نموها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية إحدى العلامات الفارقة في عصرنا . إن نمو المنظمات الأهلية، والتي هي منظمات تطوعية غير حكومية على المستوى المحلي، هي علامة حاسمة على الانتقال - في عديد من البلاد - التنمية على وجه الخصوص - من السلطوية السياسية إلى الليبرالية بكل أبعادها، وخاصة التعددية السياسية والفكرية، وأصبح بزوغ ما يطلق عليه عادة 'المجتمع المدني' واتساع آفاقه، وتنوع مؤسساته رمزاً للانفتاح السياسي، والتحديث الاجتماعي.

ويكتسب المجتمع المدني أهميته في الوقت الراهن، من حقيقة أن الدولة المعاصرة - بتأثير عوامل شتى - أخذت لتسحب بالتدريج من عديد من مجالات الرعاية الاجتماعية، مما ألقى بعبء عديد من سياسات الأمان الاجتماعي على عاتق المنظمات الأهلية.

والمجتمع المدني الذي يتم في الوقت الرهان إحياءه في عديد من البلاد، وتوسيع مجالاته في بلاد أخرى، يثير قضايا متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية، تستحق أن نقف أمامها بالتحليل في المستقبل. ولعل ما يدعو إلى ذلك ظهور اتجاهات جديدة في مجال الممارسة الديمقراطية، أهمها الدعوة إلى الانتقال من الديمقراطية التي تقوم على فكرة الإنابة والتمثيل، بمعنى أن ينوب نائب عن مجموعة من الناس ويمثلهم في البرلمان، إلى الديمقراطية التشاركية، وذلك في ضوء الانتقادات التي وجهت لفكرة التمثيل، وعدم كفايتها للتعبير عن الحاجات والمطالب الشعبية وتفرض ضرورة الانتقال من المحلية إلى العالمية تطبيق الأفكار المستعدة في مجالات السياسة والإدارة معا. ولعل التطور اللافت للنظر حقاً هو الانتقال في التنظيم الاجتماعي من فكرة التدرجية الرأسية إلى طريقة التنظيم التي تقوم على الشبكات التفاعلية. هي الماضى كانت الأمور في السياسة والإدارة وحتى في بنية المصانع ذاتها، تقوم على أساس تدرجي، يبدأ بالرئيس المباشر أو المدير ويهبط إلى صفات العاملين، مما كان يفرض أسلوباً في إعطاء الأوامر وطريقة تنفيذها، ثبت من الخبرة أنها تؤدي إلى الجمود وتقتضي على الابتكار. القضاء على هذا الأسلوب التدرجي الرأسى، وفتح الباب أمام تشكيل عديد من شبكات التفاعل على المستوى الأفقى، أتاح الفرصة لموجات متعددة من التجديد السياسي والإداري والمؤسسى.

ويصاحب هذا التطور ثورة في مجال التفكير. لقد ساد في القرن العشرين طريقة التفكير التي تقوم على الثنائيات، والتي تقضى على أساس الاختيار الجامد بين بدلين فقط، مثلاً في التخطيط الاقتصادي الاختيار بين التركيز على الزراعة أو الصناعة، وأصبحت الطريقة السائدة الآن تقوم على أساس تعدد الاختيارات بين بدائل متعددة، ولعل هذا التطور من أهم التطبيقات لأفكار ما بعد الحداثة، التي تتفرع من الإيديولوجيات الجامدة، وانساق التفكير المغلقة، وتدعو إلى انساق التفكير المفتوحة، التي تقضى على عديد من البدائل، والتي من شأنها أن توسع اختيارات الناس، وتتيح الفرصة أمام الإدارة الإنسانية لكي تكون فاعلة، من خلال الاختيار الرشيد، وخصوصاً بعد أن سقطت الحتمية في العلم والمجتمع. ولعل الخط الأخير من خطوط التطور المالى الذي ينبغي أن نأخذه في الحسبان، هو الانتقال من التركيز على الشمال إلى الاهتمام بمشكلات الجنوب، وإذا كان مهندسوا العولمة المعاصرة قد ظنوا - نتيجة قصر نظر وعدم التعلم من الخبرة التاريخية - أن دول الشمال تستطيع أن تنمو وتتوسع وتزدهر على حساب دول الجنوب، فهذا وهم باطل. ولعل المراجعة النقدية لفكر العولمة التي تتم الآن في ضوء الأزمات الاقتصادية الأخيرة، يثبت أن مستقبل العالم رهن بتطبيق نظام عالمى إنسانى يباح في ضوءه لكل الشعوب فرصة متكافئة في النمو والازدهار.

## الانتقال الحضارى إلى القرن الجديد

نهاية قرن من الزمان وبداية قرن جديد تاريخ فاصل في مسيرة الإنسانية، من شأنه أن يشهد الأذهان ويثير التفكير ويبحث على التأمّل فيما فات، ويحرك الخيال لاستشراف المستقبل. والقرن العشرين ليس ككل القرون. ذلك أنه شهدنا

فيه اندلاع الثورة الثالثة هي تاريخ البشرية. كانت الثورة الأولى هي الثورة الزراعية التي استمطاع الإنسان من خلالها أن يروض الطبيعة ويسوى التربة، ويزرع المحاصيل المتعددة، ويزيد من الإنتاج بطريقة أنقذت الناس من الحاجة والمجاعة، وتليها الثورة الصناعية بعد قرون، التي فتحت أمام الإنسانية آفاقاً لا حدود لها في مجال المواصلات والصناعة. وأخيراً شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين الثورة الثالثة ونمى الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أصبح العلم لأول مرة مصدراً أساسياً من عناصر الإنتاج، يضاف إلى العناصر التقليدية وهي الموارد ورأس المال والعمل. ولابد لنا أن نشير إلى بعد مهم من أبعاد هذه الصورة لم يتبلور إلا في العقود الأخيرة، ونعني الثورة الاتصالية العظمى، والتي تتمثل رموزها في عولة البث التلفزيوني المباشر من خلال الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت التي أحدثت ثورة في مجال الاتصال الإنساني وهي مجال المعرفة البشرية على السواء. ولا نبالغ إذا قلنا أن مؤرخ المستقبل سيقسم التاريخ إلى قسمين: ما قبل الإنترنت، وما بعد الإنترنت، للإشارة إلى الآثار البالغة العمق التي أحدثتها وما زالت تحدثها هذه الشبكة العنكبوتية التي أصبحت مصدراً للمعلومات والمعرفة، وفضاء للاتصال الإنساني تتفاعل على أولى مرة في التاريخ، والذي لا تحده لا حدود القومية، ولا قيود الجغرافيا، ولا عقبات اللغة.

### الاستعداد للقرن الجديد

في ضوء ذلك كله، يمكننا تأكيد أن جميع المجتمعات المعاصرة، لا فرق في ذلك بين المجتمعات المتقدمة والنامية، منفصلة منذ عقد أو أكثر في عملية تاريخية بالغة التعقيد والتشابك، يمكن أن نطلق عليها بكل بساطة "الاستعداد للقرن الحادي والعشرين"، وهذا هو بالضبط عنوان الكتاب الذي أخرجه منذ سنوات المؤرخ الأمريكي البريطاني الأصل بول كيندي. وقد استمد كيندي شهرته العالمية من كتابه الشهير الذي أصدره قبل ذلك، وترجم إلى عديد من اللغات، وكان له دوى عالى وهو "صعود وسقوط الدول العظمى من عام ٥٠٠ إلى ٢٠٣٠" وهو الكتاب الذى استخلص فيه قانوناً عاماً عن سقوط الإمبراطوريات والدول العظمى، ويذهب فيه إلى أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على قدرتها الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى سقوطها" والسقوط هنا معناه الهبوط في ميزان القوة الشاملة وتدهور المكانة. وبناء على هذا القانون تنبأ في الفصول الأخيرة لكتابه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية، لأن القانون العام الذى استخلصه ينطبق عليها. ويحكى في كتابه الذى صدر عام ١٩٩٢، لماذا تحول من مؤرخ إلى باحث في العلم الاجتماعى، لا يقتنع بتحليل الماضى، وإنما يحاول أيضاً دراسة الحاضر واستشراف المستقبل.

يقول كيندي: "جاءت فكرة هذا الكتاب في سياق نقاش جرى بيني وبين عدد كبير من الاقتصاديين في معهد بروكينجز بواشنطن في ربيع ١٩٨٨، حيث تركز النقاش على كتابي الذى كان قد نشر حديثاً آنذاك وهو "صعود وسقوط القوى العظمى". وخلال مساء ثرى بالنقاش أعلن ناقد، لا أعرفه، أنه لا يدري لماذا تثار ضجة بهذا الحجم حول ذلك الكتاب، فهو في المحصلة كتاب تقليدى إلى حد بعيد، يركز على الدولة القومية باعتبارها أداة الفعل المركزية في الشؤون العالمية، ولماذا لم استمد من وقتي بصورة أفضل بأن أكتب حول قضايا أكثر أهمية وإثارة، حول قوى التغيير الناشئة في التجم السكاني، وتأثير التكنولوجيا، والدمار البيئى، والهجرة ذات الطبيعة المتخطية للقوميات، والتي تهدد بالتأثير سلباً في حياتنا جميعاً، فلا حين أو رؤساء حكومات؟".

(راجع بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وفازى مسعود، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ١٩٩٣).

يمتطع كيندي "في ذلك المساء تركت للأخريين مهمة الأدلاء بأرائهم لتقويم الأهمية التي ينطوى عليها الكتاب. لكننى وجدت في ملاحظة الناقد ما يكفى من الإثارة للبدء بقرارات أولية حول موضوعات كانت غريبة على تماماً (كالدفع الكونى، والسكان، وصناعة الإنسان الآلى، والتكنولوجيا الحيوية)".

تمتدت في الواقع أن أهدأ طويلاً أمام تجربة كيندي لاستخلاص منها عدة دروس. أولها التواضع العلمي والقدرة على استقبال النقد من الآخرين بل وتسجيله للإفادة منه. والدرس الثاني الأهم أن التطورات المالية سواء في مجال البيئة الطبيعية للكوكب، أو مجال التجاوزات العلمية، أو المشكلات المالية، أصبحت تفرض على الباحثين العلميين فرضاً الخروج من السجون الضيقة للتخصصات العلمية، سواء من خلال إيجاد وتأسيس فروع علمية جديدة، أو تبني نظرة شمولية للبحث العلمي، من شأنها أن تقضي على الحواجز الأكاديمية التي تمنع الاتصال بين تخصص علمي وآخر، أو عن طريق إعادة التعلم. بمعنى أن ينضم الباحث العلمي تخصصه الأصلي، وينتقل ليهب في موضوعات جديدة لم يسبق له أن تدرب على البحث العلمي فيها. وهذا هو كيندي المؤرخ الذي تلقى تدريبه الأكاديمي على التعامل مع الوثائق باستخدام المنهج التاريخي، يتحول طاملاً ليهب في كتابه الجديد مشكلات الانفجار السكاني وثورة الاتصالات والمال ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات، والزراعة المالية، وثورة التكنولوجيا الحيوية، والإنسان الآلي والمخاطر على بيئة الطبيعة، ومستقبل الدولة القومية. بل إنه ليتجاوز ذلك كله وينطلق في مجال بحث التحولات في النظام الدولي ليرصد الأقطاب الصاعدة من منطلق ميزان قوة الدولة الشاملة، فيدرس اليابان والهند والصين، ويعدد الاربعة والخامسة في العالم النامي، والاتحاد السوفيتي ومشاكله، ويدرس أيضاً مستقبل أوروبا وتحدث عن المعضلة الأمريكية.

غير أنه والحق يقال، تتميز معالجة كيندي المؤرخ لهذه الموضوعات التي لها باحثوها ومتخصصوها بالجدّة، الناجمة من تطبيق منهجه التاريخي بشكل خلاق في كل مشكلة، بالإضافة إلى نظرة الاندهاش التي تتنابه حين يبالغ موضوعات جديدة لم يكن له به سابق معرفة علمية. هي نظرة الوافد الجديد لحقول بحثية قديمة، وعادة ما تحمل هذه النظرة جدّة في التأمل والتحليل.

## أين نحن من المستقبل؟

في ضوء التطورات التي ألمحنا إليها بليجاز، يعقّلنا أن نتساءل: أين موضعنا من عملية الاستعداد للقرن الحادي والعشرين التي تشغل بها المجتمعات المعاصرة جميعاً؟

تلزماً للأمانة أن نقرّر أن هناك وعياً صاعداً بأهمية الإعداد للمستقبل، وربما ترجم هذا الوعي عن نفسه منذ أكثر من عقد في ضوء ما أصطلح على تسميته في الخطاب الفكري والسياسي "دراسة وتحليل المتغيرات المالية". كان هناك إحساس لدى النخبة السياسية في مصر والعالم العربي ولدى النخبة المثقفة أيضاً، أن العالم لم يعد كما كان، وأن هناك متغيرات مجرى قد أحدثت زلزالاً سواء في مجال موازين القوة المالية، أو في مجال الثروات العلمية والتكنولوجية والاتصالية، أو في ميدان المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي من خلال تدفق موجات العولمة أصبحت مشكلات عالمية عابرة للحدود والقارات، تجابهها مختلف المجتمعات، وأبرزها موجات التطرف والإرهاب والفساد وانتشار تجارة المخدرات، أضف إلى ذلك مشكلات صراعات الهوية، وتقتت المجتمعات والحروب الأهلية.

وقد أشدّ اهتمام النخبة السياسية والمثقفة في كل المجتمعات بقضية المستقبل، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩، والتحولات الخطيرة التي لحقت بموازين القوة المالية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية، ومحاولاتها الدأبية فرض هيمنتها العسكرية والميسية، بل والثقافية على العالم كله، تحت مقولة شهيرة مؤداها أن "أمريكا كلفت لتقود". وهذه العبارة بالمناسبة عنوان كتاب معروف لعالم سياسة أمريكي شهير.

والسؤال هناك كيف استجبتنا كيف الوطن العربي لقضية المستقبل؟

قد تكون البداية الحقيقية في المجهود الذي يبذله عدد من المثقفين والمؤسسات الثقافية والصحفية العربية لقراءة خريطة المجتمع الكوني البازغ، والخطوة الأولى لذلك هي تحليل المشهد الثقافي العالمي الراهن.



يمكننا القول أن ما أطلقنا عليه الثورة الكونية، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب في الأوضاع المالية، ليست ثورة وحيدة البعد، ولكنها ثورة مثقلة الجوانب في الواقع. فهي أولاً ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء ويمكن تخصيصها في عبارة واحدة، في أنها تحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية، ومن صراع الفناء إلى إدارة البقاء، وهي ثانياً ثورة في القيم، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية، وهي ثالثاً وأخيراً ثورة مرهبة تتطوى على الانتقال من الحداثة إلى عالم بعد الحداثة.

### ثالثاً : نحو استراتيجية حضارية عربية

ينبغي قبل الحديث عن الاستراتيجية الحضارية، أن نبدأ بتعريف الأصالة والمعاصرة. هما نمنا أكننا أن أي صياغة واقعية للنموذج الحضاري العربي المقترح لابد أن توفق بين الأصالة والمعاصرة فهينين علينا إذن أن نطرح في البداية بعض التعريفات وأن نشير إلى عدد من المحاذير.

بداية يمكن أن نلاحظ أن استخدام مفهوم الأصالة بمعنى التراث قد ينطوي على موقف رجعي، لو فهمت بمعنى الارتداد إلى الوراء، أو الزعم بأن هناك شيئاً يدعى "الروح العربية الأصيلة" وأن هذه الروح ثابتة وباقية على ما هي عليه عبر العصور، وهذا يعني أنها غير خاضعة لشروط المكان والزمان والظروف الاجتماعية والتبدلات التاريخية. ومن ناحية أخرى فالأصالة التي تدعو إلى العودة إلى التراث، ينبغي عليها أن تحدد ما هو التراث على وجه التحديد. والتراث - كما يقرر إحسان عباس في دراسته "العربي الجديد وتراثه القديم" - هو "نتاج تراكمي لأمة من الأمم على مر الزمن، هو ضروب النشاط الإنساني في مجالات الفكر والأدب والأسطورة والدين والفن والعلم والعمران، في صراع ذلك الإنسان مع واقعة المتغير المخطو، أو بعبارة أخرى: أن التراث صورة الماضي، بما أن ذلك كذلك فإنه لا يمثل عصراً بذاته ولا مجتمعا بذاته، كما أنه ليس إيجابيا دائما ولا سلبيا على الدوام، ومن ثم تتفاوت فيه القيم وتتعدد وتموت وتحيا، بحسب الحاجات الإنسانية في البيئات المختلفة.

ولن يجدينا أيضا أن نرفع شعار المعاصرة بغير تحديد، فهي العصر الراهن هناك المنهد من الإيديولوجيات، ومن أنماط المجتمعات الإنسانية، ومن الثقافات وأساليب الحياة، أيها نأخذ وأيها ندع ولماذا هي الحالتين؟

لعل أول موجه من موجبات الاستراتيجية الحضارية التي ينبغي على المجتمع العربي أن يصوغها هو بناؤها على قاعدة متينة من الفهم النقدي لتراثنا العربي والإسلامي. تراثنا زاخر بالخبرات والممارسات الفكرية والسياسية والاجتماعية، ولا يكفي أن نعمله فوق أكتافنا ونقتنى به فيصبح تاريخنا عيباً - بمصطلحات قسطنطين زريق - بدل أن يكون حافظاً، هناك إذن (التاريخ - المصم) الذي يمنع أصعابه من الحركة، والذين يفرقون في ثأمل ماضيهم الذهبي عاجزين عن التعامل الإيجابي مع الواقع، وهناك (التاريخ - الحافظ) الذي يدفعه دفعا إلى الأمام في ضوء فهم نقدي للماضي لتجاوز السلبيات وثأكلد الإيجابيات.

غير أن قراءتنا النقدية لتراثنا لا تكفي في حد ذاتها، نحن في حاجة ماسة إلى قراءة نقدية للحضارة الإنسانية الراهنة، مادعنا مشغولين بقضية المعاصرة. وهذه القراءة النقدية - رغم صموتها - أساسية. فمن شأنها أن تكشف الفروق بين التيارات السطحية في هذه الحضارة، التي قد تجذب إليها عن غير وعى السذج من أبناء العالم الثالث، وبين الروايد العميقة التي تشكل المصدر الرئيسي لإنجازاتها الباهرة. كما أن هذه القراءة النقدية لابد أن تساعدنا على فهم حقيقة بسيطة وإن كانت هامة. وهي أن الألفكار والإيديولوجيات عادة ما تكون في خدمة مصالح اقتصادية معينة. الكشف عن هذه المصالح وعلاقتها بالأفكار مسألة أساسية إن أردنا أن نقرأ بوعي حقاً النظرية الغربية في السياسة والاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية.

في ضوء ذلك كله، علينا أن نطرح السؤال الرئيسي: ما هو الهدف من الاستراتيجية الحضارية العربية التي ندعو إليها؟ الهدف - فيما تصوره - هو بناء مجتمع عربي حديث قادر على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان، وفاعل في التعامل مع متغيرات العصر وأبرزها الثورة العلمية والتكنولوجية والمشاركة السياسية الجماهيرية، واحترام حقوق الإنسان. ونعتقد هذا الهدف لابد من أن ندخل عبداً من المتغيرات على عاداتنا الفكرية واتجاهاتنا وقيمتنا، وأساليب حياتنا، وطرقنا في التعامل والتفاعل مع الآخرين.

مشكلتنا الأساسية وهي التخلف، يكشف عنها ضائقة سيادتنا على الطبيعة، وضعفنا في استغلال مواردها وهزال تنظيماتنا الاقتصادية والاجتماعية، وضيق قدراتنا التكنولوجية والتنظيمية بوجه عام.

### وسائل تحقيق الاستراتيجية الحضارية

ليس أمامنا من سبيل نتجاوز مشكلة التخلف إلا بالاعتماد على مجموعة متشابهة من الوسائل والأدوات والأساليب يمكن إيجازها فيما يلي:

#### ١ - الاعتماد على التفكير العلمي

الاعتماد على التفكير العلمي هو الموضوع الذي ينبغي أن يشغل كل اهتماماتنا في العالم العربي فكما يقرر هؤلاء زكريا "في الوقت الذي أطلع فيه العالم المتقدم - بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية - في تكوين تراث علمي راسخ امتد في العصر الحديث طوال الأربعة قرون، وأصبح يمثل في حياة هذه المجتمعات اتجاهاً ثابتاً يستحيل المدول عنه أو الرجوع فيه، في هذا الوقت ذاته يخوض المفكرون في عالمنا العربي معركة ضارية في سبيل إقرار أبسط مبادئ التفكير العلمي". والحقيقة أننا نهش في عصر العلم. الثورة العلمية والتكنولوجية تمنى أول ما تمنى أن: العلم أصبح - وللمرة الأولى في تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج.

ولا تكفي دعوتنا لتطبيق التفكير العلمي بغير إثارة مجموعة أساسية من الأسئلة أهمها:

ما هي المواقف الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تمنع ممارسة التفكير العلمي في مجتمعاتنا وفي كل المجالات؟ ولماذا لا نحصل من علمائنا وباحثينا المدربين على أكبر عائد ممكن؟ هل العيب في سياسات العلم في عالمنا العربي، أم العيب في العلماء أنفسهم؟

نحن في حاجة إلى دراسة في "سوسيولوجيا العلم" لكي نصل إلى ردود على هذه الأسئلة.

#### ٢ - حاجتنا إلى النقد الاجتماعي والنقد الذاتي

مشكلة التخلف تحتاج إلى تضافر كل الجهود الفكرية والاجتماعية والسياسية للقضاء عليها. ومن هنا فنتحن في المجتمع العربي في حاجة شديدة لممارسة النقد الاجتماعي.

النقد الاجتماعي معناه بمسألة تشخيص وتحليل كل جوانب التخلف في مجتمعاتنا بكل أشكاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فالنقد الاجتماعي لا يتفق بما هو موجود ولا يستكين إلى ما هو تقليدي، ولكنه يبعث ويشخص، داعياً لتجاوز التخلف واتباع أساليب جديدة لحل المشكلات. والنقد الذاتي نوع من أنواع النقد الاجتماعي. وأهميته في أن مجتمعاتنا من المجتمعات لو رضى عن نفسه، ولم يلتفت إلى سلبياته لكان محتما عليه أن يقف ويتقرب. النقد الذاتي من أشجع ألوان النقد الاجتماعي، لأنه لا يخشى الحساسيات القومية أو الاجتماعية، ولا يتراجع أمام الثغرات الإقليمية أو المصيرية، ولكنه يمسك بالذات القومية أو بالبناء الاجتماعي بكل ما يتضمنه من أنماط سياسية واقتصادية وثقافية، لكي يحللها ويناقشها ويكشف عن مواطن الضعف فيها.

والنقد الاجتماعي يحتاج - كما لا يخفى - إلى مناخ ديمقراطي يتيح لكل مواطن الحرية في الإسهام بفكره في مناقشة مشكلات مجتمعه، وفي طرح الحلول لها، وفي العمل بإيجابية - في حدود الدستور والقانون - على تطبيقها. غير أن هذا

النخب الديمقراطي لم يتوهر بعد بالتقدير الكافي في العالم العربي .

### ٣- القضاء على الفجوة بين الصفوة والجماهير

لا يمكن القضاء على التخلف بغير خلق وعي حضاري لدى الجماهير، وبغير أقصى مشاركة جماهيرية في العمل الحضاري .

ولا يكفي أن تبقى هذه الحقيقة مجرد اقتناع فكري عند فريق من المفكرين أو من أولى الأمر، بل يجب أن تنقلب إلى إيمان يمتلك النفوس ويعم الشعب بمجموعه، وينطلق بحموية فاعلة ودقيق غامر. يجب أن يتحول الشعور بعاجاتنا الأساسية هذه إلى فحش من الشهور الحضاري الذي ينطلق من الإحساس بجسامة التظلف والرغبة المارمة في الوصول إلى آفاق التقدم. وسد الفجوة بين الصفوة والجماهير يحتاج إلى ثورة ثقافية شاملة، تركز على ديمقراطية الفكر، وتشجيع الإبداع الذهني، وتكشف القيادات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتيح الفرصة للمتقنين المضويين المتحسين بقواعدهم الجماهيرية، أن ينطلقوا ويسبقوا الطريق أمام قواعدهم، حتى يكسروا احتكار القلة من المثقفين المنزليين الذين يظنون وهما، أن تغيير المجتمع يمكن أن يتم من خلال العمل الذهني البحت، الذي يفترق إلى حرارة التجربة الاجتماعية، والذي يقصر بالتالي عن التمس الحاجات الأساسية للجماهير، والتي لا تتمثل فقط في الحاجات المادية، بل أهم منها الحاجات الروحية، والحاجة الماسة إلى المشاركة السهباسية الإيجابية الخلاقة.

والقضاء على الفجوة بين الصفوة والجماهير، لابد له أن يمتد للقضاء على الهوة بين المدنية والقرية. فليس هناك أمل في عبور أزمة التظلف الحضاري، بغير أن نجح في جذب ملايين الريفيين الذين يسبحون في غمار الأمية والجهل إلى مهادين التحديث في مجال التعليم والترتيب والمالة والثقافة. ذلك أن التجمع العربي لا يمكن له أن يتقدم محتفيا بقشرة هشبة من المثقفين تحجب الآلاف من أنصاف المتعلمين، الذين لم يتح لهم حقاً أن يتلقوا في الجامعة، أو في المؤسسات التعليمية الأخرى أصول المنهج العلمي، ولا قواعد التفكير النقدي الخلاق.

### ٤ - العمل على سيادة النظرة المستقبلية

إن يجدينا أن نعيش في الماضي، وإن ينقمنا وسط صراع الممالقة في عالم اليوم التفتي بأعجائنا المسابقة، وإن يصلع من حالنا اجترار ذكرى فضل الحضارة العربية الإسلامية على أوروبا .

نحن في حاجة إلى دراسة منهجية ونقدية لماضيها، تقوم على أحدث مناهج التاريخ الاجتماعي، حتى تقوم ممارستنا السهباسية والاقتصادية والاجتماعية الماضية، ونحن نفعل ذلك، ستمساقط كثير من الأساطير العلمية التي ورثناها كباحثين ومثقفين ورثناها بغير تمحيص.

إن دراسة الماضي هي الأساس لفهم الحاضر والنظر إلى المستقبل. والحاضر الذي نعيشه يحتاج إلى دراسة تكاملية تحيط بكل أبعاد، وتكشف عن كل جوانبه .

غير أنه أصبح اليوم من المسلمات أن دراسة الحاضر، ينبغي أن تتم في إطار النظر إلى المستقبل. ومن هنا نشأ "علم المستقبل" على اختلاف مشاربه في الشرق والغرب وعلى تعدد مناهجه ونظرياته، لكي يساعد المخطط الاقتصادي والاجتماعي وصانع القرار السهباسي، على أن يخطط في ضوء سيناريوهات بديلة للمستقبل، حتى يأتي تحفطه، ولكي يصدر قراره وهو على علم بكل البدائل المتاحة .

وخلاصة القول، أننا في حاجة إلى سياغة استراتيجية حضارية عربية متكاملة، قد يكون سبق مجردة إشارات إلى بعض ملامحها، وهذه الإشارات تحتاج إلى تعمق وتأمل وفحص نقدي، وقبل ذلك تحتاج إلى مناقشة جماعية ينبغي أن يشغل بها المثقفون العرب على امتداد العالم العربي في المشرق والمغرب على السواء .

## رابعاً : نحو مبادرة حضارية عربية .. خطاب الحرب العالمية الثالثة

هل كان يمكن لنا أن نواصل حديثنا الممتد عن حوار الحضارات، وأهمية ممارسة النقد الذاتي، ورهانات النهضة العربية سواء في بداياتها القديمة أو انبعاثها الراهن بعد سقوط عصر الثورة العربية، بعد الأحداث الدرامية ليوم الهول العظيم، التي دارت على المسرح الأمريكي في واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ؟ وكيف نستطيع ذلك إذا كان هذا الحدث التاريخي سيؤرخ به في القرن الحادي والعشرين، باعتباره إعلاناً جهرياً عن التغير الحاسم في ملامح لوحة المستقبل العالمي؟

لقد أثار هذا الحدث كل الإشكاليات، المعرفية والمشكلات الواقعية التي يدور حولها حوار الحضارات. ولا أدري لماذا حين وقع الحدث، وكنت في كاتدرائية بزنجلترا أشارك في مؤتمر عالمي عن "حوار الحضارات في البحر الأبيض المتوسط"، حيث دعيت لألقى الخطاب الافتتاحي في المؤتمر بالاشتراك مع رئيس جامعة كنت، تذكرت قصيدة شهيرة للشاعر اليوناني المكثري المعروف كافافى عنوانها "في انتظار البرابرة". يقول كافافى في القصيدة أنه انتشرت إشاعة في المدينة أن البرابرة قادمون لفزوها. وانبرى الحاكم وأردى بدلته العسكرية المرمصة بالتياشين وكذلك أعضاء مجلس الشيوخ والأعيان، وهرعوا جميعاً إلى الحدود حتى يكونوا في انتظار البرابرة للترحيب بقدمهم لفزو المدينة!

وانتظر الحاكم والزعماء السياسيين والأعيان منذ الصباح الباكر حتى المساء، ولكن البرابرة لم يظهروا في الأفق. وقال الحاكم وهو ينصرف كسيف الببال: لم يأت البرابرة مع أن قدمهم كان حلاً من الحلول! فخر أن ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر جاء على عكس السيناريو الذي قدمه كافافى في قصيدته الشهيرة، فقد جاء البرابرة فعلاً وعلى غير انتظار! جاءوا والحراس في شغلة تامة، وجهالة مطبقة، معلمتين كل الأطمئنان إلى أن دروهم الصاروخية كفهلة بردع أي معتدي، وتخوف من أي مهاجم. وهل كان في التصور أن ينفذ أحد أيا كان من الأبواب المحكمة للإمبراطورية الأمريكية، التي انفرجت بعد السقوط المدوي للاتحاد السوفيتي بالعالم في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية؟

الغرب والباقي!

ويبدو أن عالم السياسة الأمريكي صمويل هانتنجتون في مقولاته الشهيرة عن صراع الحضارات، حين ميز تمييزاً حاسماً بين الغرب والباقي The West and the rest، ويعني بذلك باقي الأمم والشعوب والثقافات، كان يتنبأ بالتماخ الثقافي الذي سيمسود العالم في القرن الحادي والعشرين!

غير أننا لا نستطيع أن نساعد وظيفة المثبت للسيد / هانتنجتون، ولكنه قد يكون أقدر منا في فهم التلافيف المعقدة للمقل القريب الذي ما يزال مسكوناً بأشباح الحروب الصليبية، حين احتك الغرب المسيحي مع الشرق الإسلامي في مواجهة تاريخية مازالت آثارها اللاشعورية التفسيرية فيما يبدو كاملة في الإدراك الغربي. وقد أتيحت لي المراجعة النقدية للإدراك الغربي للمسلمين والغرب وأنا بصدد إعداد كتابي "الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر" الصادر عام ١٩٧٢ عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة. وقد عكفت على إعداد هذا الكتاب عقب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، للرد على الحرب النفسية التي شنتها إسرائيل على العرب لتشيويه الشخصية العربية وإلحاق كل السمات السلبية بها، ولإعلان المدو عن عجزها عن إمدادها، واتخاذ القرار، وبالتالي عدم قدرة الشعوب العربية التي احتلت إسرائيل بلادها وهي مقدمتها مصر، على شن الحرب ضد إسرائيل لتحرير أرضها المحتلة. وقد قاد الحملة الجنرال هاركابلي مدير المخابرات الإسرائيلية السابق، الذي أصبح بعد اعتزاله الخدمة العسكرية

استناداً لملم النفس الاجتماعي في الجامعة العبرية. وكان عنوان مقالته الشهيرة المصعومة التي بدأت الحرب النفسية ضد العرب "لماذا أنهار العرب في حرب الستة أيام". وقد نشرها في مجلة أمريكية شهيرة هي "أوريس" في العدد الثالث الذي صدر في شتاء عام ١٩٦٧

كان الكتاب جهداً أكاديمياً للرد على التراث العلمي الغربي الذي يتبنى بشكل منهجي صورة متحيزة للعرب والمسلمين، وكان رأينا أن الغرب مازال يعمل في ذاكرته التاريخية أصداء للعداء القديم بين المالم الإسلامي والمالم الغربي، الذي عانى تاريخياً وخصوصاً أثناء فترة المد الإسلامي الذي دفع بعنود الإمبراطورية العثمانية إلى قلب أوروبا .

وقد تأكد لي صدق ما انتهيت إليه بصدد الذاكرة التاريخية الغربية حين قرأت في "الفهجارو" الجريدة الفرنسية المعروفة، مقالا عقب قرار الملك فيصل باستخدام سلاح البترول في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ذهب فيه كاتبه إلى أن الملك فيصل كان ينتقم بهذا القرار في الواقع من "شارل مارتل" القائد العسكري الفرنسي الذي صد القوات الإسلامية التي زحفتم لاحتلال مدينة بواتيه؛ وهي المعركة التاريخية التي اعتبرها الغرب النقطة الحاسمة التي أوقفت المد الإسلامي في أوروبا .

## رد الفصل الغربي

إن من يعطل بدقة الخطاب الغربي الذي جاء تلقائياً كرد فعل فوري لهول الهول العظيم، حين حدث الهجوم المفاجئ على المعازل الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأمريكية ورموزها الساطعة التي كانت محل فخرها، والمؤشرات المبهرة على القوة الفائقة للإمبراطورية الأمريكية، ليعرته أن هذا الخطاب الذي ترددت أصداءه في واشنطن ولندن وباريس، على أسنة الرؤساء بوش وشيراك وبليزر، يعيد إنتاج الخطاب الغربي التقليدي الذي ساد منذ عصر التنوير، والذي قام على أساسه مشروع الحضارة الغربية كله، ويقوم على التفرقة بين البربرية والمدنية والبربرية -حي- هذا الخطاب- تميز شعوب الأرض جميعاً، أما المدينة فهي التي يتصف بها الغرب الظاهر الذي خرج منتصراً من غياهب القرون الوسطى، مفتتحاً عصر الثورة الصناعية، ومزوداً بالعلم والتكنولوجيا، وبالألة الحربية الحديثة، التي سمحت له بالقيام بأكبر عملية استعمارية في التاريخ الحديث، لاحتلال بلاد المالم الثالث وخصوصاً في أفريقيا وآسيا .

وهو هذا الخطاب المنصري الذي ابتكر نظرية "عصم الرجل الأبيض" في تمدن الشعوب البربرية الفارقة في جهالاتها، والسادرة في تخلفها؛ لقد كانت هذه النظرية وغيرها من الإدراكات الغربية المتحيزة إزاء شعوب المالم غير الغربي وتقائحاته، هي الفطاء الإيديولوجي لإضفاء الشرعية على الاستثمار، وهي بذاتها التي أصبحت المكونات الرئيسية للنظرية المنصرية التي سادت طوال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

وهذه النظرية هيملت من علاليها بعد أن وجهت إليها سهام النقد، ليس فقط من قبل مفكرى المالم الثالث، ولكن أيضاً من قبل المفكرين الغربيين التقديين، بالإضافة إلى حركة التحرير البطولية التي قامت بها شعوب المالم الثالث لكي تفك إرصار الاستثمار الغربي.

غير أن التطورات الحديثة في أوروبا في العقود الأخيرة، وما أدت إليه التفورات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، أدت إلى انبعاث النظرية المنصرية، وإن كان في ثوب جديد . واتخذت هذه المنصرية صورا وأشكالا شتى سياسية واجتماعية وثقافية . في الجانب السياسي شهدت بعض البلاد الغربية وعلى الأخص فرنسا، صعوداً للحزب اليميني المنصري الذي يقوده "لوين" والذي أدى به إلى النجاح في الانتخابات ودخول حزبه بنسبة كبيرة في البرلمان الفرنسي، كما شهدت ألمانيا أيضاً بروزاً واضحاً للجماعات والأحزاب المنصرية، وتجمع هذه الأحزاب والجماعات على اتخاذ موقف سلبي من العمال المهاجرين من أصول عربية وإسلامية وتركية، ليس فقط ذلك، بل لتصاعد الدعوات إلى طردهم من

البلاد ، وفعلًا تأثرت الحكومات بهذه التيارات وعدلت من تشريعاتها لتقييد الهجرة، وترحيل أعداد كبيرة من المهاجرين على أسس قانونية مفادها مخالفتهم لقوانين الإقامة والهجرة.

أما التجليات الاجتماعية المتصاعدة الفرية الجديدة، فتبدو في محاولة الهيمنة على أسلوب الحياة للمهاجرين والمواطنين من أصول عربية وإسلامية، من خلال سياسات التهميش والاستبعاد والقهر الاجتماعي. وتبرز التجليات الثقافية للمتصاعدة في تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

ولو تأملنا في خطاب الرؤساء الفريين الذي صدر تلقائيا كرد فعل على يوم الهول العظيم، لأدركنا أن مفرداته الغالبة هي مجرد إعادة إنتاج للمتصاعدة القديمة والجديدة على السواء!

أنظر إلى خطاب باير الذي يقرر فيه أن الهجوم ليس مجرد حادث إرهابي ولكنه موجه ضد مجتمعاتنا الديمقراطية، وهو يمثل البربرية الموجهة ضد المدنية والحضارة الفرية، وتأمل خطاب شيراك الذي يثير نفس المعاني ويستخدم مفاهيم شبيهة في حديثه عن البربرية والحضارة!

ومن حق هؤلاء الرؤساء الفريين أن يدينوا هذا الحادث الإرهابي البشع لكونه اعتداء جسيما على الحق في الحياة لألاف المدنيين من الأبرياء، ليسوا هم فقط، بل إن رؤساء الدول جميعا وفي مقدمتهم الدول العربية والإسلامية شاركوا في هذه الإدانة. غير أن الرؤساء الفريين وخصوصا رئيس الجمهورية الفرنسي، ورئيس الوزراء الإنجليزي كان ينبغي عليهم أن يتأثروا قليلا قبل الاندفاع في وصف الشعوب الأخرى بالبربرية، لأن فرنسا وإنجلترا لهم تاريخ حافل حقا في القرن العشرين، في ممارسة فرنسا للاستعمار الاستيطاني للجزائر الذي مارست فيه - والحق يقال - صورا شتى من الجرائم ضد الإنسانية. كما أن الاحتلال الإنجليزي للهند ومصر وغيرها من بلاد العالم، كشف عن ممارسات بربرية لا حدود لبشاعتها.

إن إعادة إنتاج الخطاب المتصرد القديم على لسان الرؤساء الفريين ليس من شأنه سواء إحياء السجلات التاريخية للاستعمار الغربي، بما يحملة من نزعة عنصرية ضد شعوب العالم غير الفري. وهو الاتجاه الذي انبرى المؤتمر العالمي الذي عقدته اليونسكو في فيلنيوس عاصمة ليتوانيا في أبريل الماضي، للهجوم عليه وتقنيده، والدعوة إلى محوه من الوجود، تحقيقا للمثل العليا في حوار الحضارات.

## عناصر المبادرة الحضارية العربية

لا بد أولا أن نؤكد على المناخ الشاقي الإيجابي الذي أعقب مبادرة الرئيس محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية لإطلاق حملة ثقافية عالمية لحوار الحضارات. ومن المعروف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت على مبادئه بالإجماع، وأصدرت قرارا تاريخيا باعتباره عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات.

وحوار الحضارات ظهرت أهميته القصوى على وجه الخصوص بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية حوالي عام ١٩٨٩، وانتهاء عصر الحرب الباردة وزوال النظام الثنائي القطبية الذي كان يدير الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والاتحاد السوفيتي من جانب آخر. ونعترف أنه نشأ في أعقاب انهيار هذا النظام نظام أحادي القطبية انفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالمرسح العالمي. وبرزت الحاجة إلى حوار الحضارات بعد سقوط الصراع الإيديولوجي العنيف بين الرأسمالية والشيوعية، و بروز العولمة بشعاراتها الاقتصادية عن حرية السوق وإطلاق التبادل التجاري والتفاعلات المالية والاقتصادية بغير حدود ولا قيود، كما أكد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى شعاراتها السياسية والتي تتمثل في الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

غير أنه في المرحلة التي أعقبت انهيار نظام الحرب الباردة، نشأ صراع فكري عنيف بين أولئك الذين بشروا 'بنهاية

التاريخ" كما زعم ذلك فوكوياما المفكر الأمريكي الياباني الأصل في أطروحته الشهيرة، والتي أكد فيها أن الرأسمالية ستكون هي دين الإنسانية إلى أيد الأبديين، وبين خصومه الفكريين الذين تقدموا هذه الطروحات، على أساس أن التاريخ الإنساني لا يعرف الوقوف إلى الأبد عند مرحلة محددة من مراحل التطور السياسي والاقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه المعركة دارت معركة أخرى شرسة قادها عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنجتون حين أطلق نظريته عن "صراع الحضارات" وركز فيها بوجه خاص على الصراع المحتمل فيما سماء الحروب الثقافية المقبلة في القرن الحادي والعشرين، بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية.

غير أنه يمكن القول أن الخلاف الفكري بين أنصار الحوار والصراع الحضاري انتهى لصالح حوار الحضارات، وتوارت إلى حد كبير مقولات صراع الحضارات التي أطلقها هنتنجتون.

غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تضمنته من اعتداء إرهابي لا سابقة له على الولايات المتحدة الأمريكية قد بعث فيها لا شك فيه طروحات صراع الحضارات مرة أخرى إلى المقدمة، سواء في الخطاب الغربي الذي قمنا بعملية تنكيكه في الفقرة السابقة، أو في الخطاب الإسلامي المتطرف الذي صاغه بن لادن وأطلقه من شاشة تلفزيون الجزيرة، وزعم فيه أن هناك حرباً دينية قائمة الآن بين الغرب والأمة الإسلامية.

وإذا كان القادة السياميون الغربيون قد فطنوا بسرعة إلى سرعة انزلاقهم إلى خطاب صراع الحضارات، واعتذروا على لسان الرئيس بوش لاستخدام كلمة "الحملة الصليبية" في وصف الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، إلا أن هناك أصواتاً في العالم العربي تتلطف من مفاصل الرجعية الفكرية والفكر الإسلامي المتطرف، مازالت مصرة على مقولات صراع الحضارات.

ومن هنا ينبغي التأكيد ونحن بصدد صياغة مبادرة حضارية عربية على أن المطلق الرئيسي في المبادرة يقوم على أساس القناعة العربية الكاملة بأن حوار الحضارات ينبغي أن يكون هو أساس صياغة النظام العالمي الجديد الذي ينبغي أن يرشد العلاقات بين الأمم والدول والثقافات في القرن الحادي والعشرين.

ونستطيع أن نوجز أهم عناصر المبادرة الحضارية العربية المقترحة فيما يلي لإثارة النقاش حولها:

- ١ - ضرورة صياغة مفهوم لتحقيق السلام العالمي يقوم على أساس تعريف محدد للمدلل باعتباره إنصافاً Fairness إذا استخدمنا التعريف الموفق الذي صاغه فيلسوف جامعة هارفارد جون رولز في كتابه الشهير "نظرية من العدل".
- ٢ - ولا يمكن للسلام العالمي أن يتحقق إلا إذا ووجهت سبلات العملة الاقتصادية بشكل حاسم، ذلك أن العملة في الوقت الراهن تعمل لصالح دول الشمال المتقدمة على حساب دول الجنوب الفقيرة. وفي هذا المقام لابد من إعادة التفاوض حول معاهدة منظمة التجارة العالمية وتعديل المواد التي نصت على أحكام مجعفة بالدول النامية مما من شأنه أن يدمر بنيتها الاقتصادية على المدى الطويل.
- ٣ - ولابد للمبادرة أن تركز على ضرورة وضع معايير لتقنين حق التدخل السياسي، وتقديم مبادئ محددة مقترحة في ضوء الخبرة الدولية في العقد الماضي.
- ٤ - هناك ضرورة قصوى للتمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب، وتقديم مقترحات تعريف الإرهاب يمكن الاتفاق الدولي حولها.
- ٥ - ضرورة وضع سياسات ثقافية وتنموية شاملة في البلاد العربية والإسلامية لمواجهة الفكر الإسلامي المتطرف، والجماعات والمنظمات الإرهابية.
- ٦ - أهمية صياغة سياسات ثقافية ورشدية في البلاد الغربية للتعامل مع المواطنين من أصول عربية أو إسلامية في ضوء قواعد المواطنة المتطرف بها قانونياً.
- ٧ - ضرورة وضع سياسة ثقافية للتعريف بقواعد الإسلام الصحيحة وذلك في المجتمعات الغربية، وتوثيق الصلة مع

- مؤسسات المجتمع المدني هي هذه المجتمعات لإبراز وجهات النظر العربية .
- ٨ - وأخيراً ضرورة مواجهة المنصرية العربية الجديدة من خلال التحالف الثقافي بين المثقفين العرب والمثقفين الغربيين التقديرين الذين يحاربون في بلادهم التيارات المنصرية الجديدة.
- ٩ - ومما لا شك فيه أن مصداقية المبادرة الحضارية العربية لا يمكن أن تتوفر إلا إذا ثبت للعالم أن المجتمع العربي ينتقل بخطوات سريعة من التسلطية إلى الديمقراطية، بكل ما يعنيه ذلك من ممان وانعكاسات على السلوك السياسي والاجتماعي والثقافي، في ضوء توسيع دائرة المشاركة السياسية، واحترام التعددية، وحقوق الإنسان.
- ١٠ - وأخيراً ونحن نعيش في عصر المجتمع المدني العالمي، حيث تلعب المؤسسات غير الحكومية والتطوعية أدواراً بالغة الأهمية في مجال التنمية، بعد تقلص دور الدولة -لأسباب شتى- في ميادين متعددة، لابد من دعم عملية تأسيس وإعادة إحياء المجتمع المدني العربي التي تدور في بلاد عربية متعددة.



# الشأن العالمي

## العرب والمسلمون بعد هجمات سبتمبر

- الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب
- العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان
- التسوية السياسية للأزمة الأفغانية
- التغيير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي
- الحركة الإسلامية وهجمات سبتمبر
- الإسلام والمسلمون في الإعلام والفكر الغربي
- مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات سبتمبر
- الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر

مغلت أزمة هجمات ١١ سبتمبر واحدة من أبرز الأزمات التي شهدها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث شكلت نقلة نوعية جديدة، ليس فقط بالنسبة لما بات يعرف بظاهرة الإرهاب الدولي، ولكن أيضا بالنسبة لظاهرة الحرب والصراع المسلح على الساحة الدولية. فقد اخترقت هذه الهجمات العمق الداخلي الأمريكي، وأسقطت عددا ضخما من الضحايا، وسببت دمارا هائلا، وطرحت قضايا أمنية وسياسية وفكرية على نطاق واسع. ولذلك، أنصب التركيز الرئيسي لإدارة جورج بوش في الولايات المتحدة على بناء تحالف دولي واسع النطاق ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان الحاكمة في افغانستان كمقدمة للحرب ضد الجماعات والنظم التي وصمت بالإرهاب، كما ركزت إدارة بوش على صياغة تسوية سياسية للأزمة الأفغانية، للمحيلة دون وقوع هذه الدولة مجددا في أيدي جماعات معادية للولايات المتحدة.

وفي إطار الطابع الشمولي لأزمة هجمات سبتمبر، فقد تركت انعكاسات واسعة النطاق في العديد من النواحي، يأتي في مقدمتها زيادة الوزن النسبي للتهديدات الإرهابية في الاستراتيجية الأمريكية، والتي باتت تستحوذ على الأولوية المطلقة في اهتمامات السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية، بالإضافة إلى تكثيف جهود الإصلاح العسكري الأمريكي التي كانت إدارة بوش قد شرعت في تنفيذها قبل الأزمة.

وفي الوقت نفسه، أثرت الأزمة بقوة على الحركة الإسلامية، وعلى صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام والفكر الغربيين. والتي تعرضت لمزيد من التشويه. وعقب وقوع أحداث ١١ سبتمبر، وجد المسلمون أنفسهم بمرج عام في موضع الاتهام، وجاء رد فعل الجماعات الإسلامية دفاعيا، لتحمي نفسها من تأثير هذه المواجهة، في حين ركزت المؤسسات الدينية الإسلامية على التمييز بين الإرهاب والجهاد.

كما أثارت هجمات سبتمبر نتائج اقتصادية عميقة، وازدادت انعكاساتها في ظل وجود حالة من التباطؤ الواضح في النشاط الاقتصادي الأمريكي قبل الأزمة، ثم جاءت الأزمة لتزيد من مخاطر تحول هذا التباطؤ في النشاط إلى ركود اقتصادي عميق.

وللوقوف على مختلف تطورات وأبعاد هذه الأزمة، يركز هذا القسم على العناصر الثمانية التالية:

- ١- الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب.
- ٢- العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان.
- ٣- التسوية السياسية للأزمة الأفغانية.
- ٤- التغير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.
- ٥- الحركة الإسلامية وهجمات سبتمبر.
- ٦- الإسلام والمسلمون في الإعلام والفكر الغربي.
- ٧- مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات سبتمبر.
- ٨- الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر.

## ١- الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب

دخل التاريخ الأمريكي ومن ورائه النظام الدولي خلال دقائق قليلة من الزمن منطلقاً جديداً في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن تعرض عدد من رموز الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والمسلحة لهجوم انتحاري خاطف، استخدمت فيه طائرات مدنية تم اختطافها ببركابها والسيطرة عليها وقيادتها إلى اصطدام مباشر مع أهدافها المحددة من قبل. أسفر الحادث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمي في نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالي الغربي من البنتاجون معقل وزارة الدفاع الأمريكية. وأهم ما أتاح به الحدث، بدءاً من لحظاته الأولى، ذلك المهيق الراسخ في وجدان الشعب الأمريكي وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع وفي حماية قوتها العسكرية الأسطورية يمكنها أن تعيش آمنة بعيدة عن أخطار العالم ومشاكله، ولم يمض إلا أسابيع قليلة بعد حادث الهجوم، حتى دخلت الولايات المتحدة حربها الأولى في القرن الحادي والعشرين ضد أفغانستان، ونظام طالبان الحاكم هناك، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، بعد أن وُجّهت إليه الاتهامات الأمريكية منذ اللحظة الأولى بأنه المسئول الأول عن عملية الهجوم المأساوية.

شنت الولايات المتحدة حروبها ضد أفغانستان داخل إطار واسع أطلقت عليه "الحرب ضد الإرهاب الدولي" أو بالأحرى المعابر للدول، ونجحت في أن تحشد لهذا الهدف تحالفاً دولياً دعم حملتها العسكرية ضد أفغانستان وساعدها في تعقب أعضاء تنظيم القاعدة في دول العالم المختلفة، وبمساعدة فعالة من الجبهة الموحدة لتحالف الشمال الأفغاني المناوئ لطالبان استطاعت الحملة الأمريكية إسقاط نظام طالبان وإقامة حكومة مؤقتة مكانه، ورغم ما ذلك لم تتجبع الحكومة الأمريكية حتى نهاية العام في الإمساك بزعمي القاعدة أسامة بن لادن أو زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر، وتحت مظلة بناء تحالف دولي لمواجهة الإرهاب، حصلت الولايات المتحدة على دعم وتأييد دول الاتحاد الأوروبي، وحلف "الناتو"، ومنظمة الأمم المتحدة. وفي إطار الهدف نفسه، كان من الضروري العمل على ضمان تعاون دول الجوار الرئيسية لأفغانستان، وهي: باكستان وروسيا ودول آسيا الوسطى وإيران، فضلاً عن ضمان الدعم السياسي للدول العربية بالنظر إلى الخلفية الإسلامية لنظام طالبان وتنظيم القاعدة.

اعتمدت الولايات المتحدة في هذا الإطار على توظيف العديد من سياسات واستراتيجيات الضغط، جنباً إلى جنب مع تقديم بعض الإغرامات والقناتلات إلى تلك الدول، فقد اعتمدت في حالة باكستان على توظيف قضية كشمير ولهديد

البرنامج النووي الباكستاني والوضع الاقتصادي المتردى. واعتمدت في حالة الدول العربية على توظيف الصراع العربي الإسرائيلي والتطبيع بدور إيجابي لإنهاء "حالة العنف" في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأييد إقامة دولة فلسطينية. واستخدمت في حالة دول آسيا الوسطى حاجتها الاقتصادية ونزوعها لموازنة النفوذين التركي والروسي. بينما استخدمت في حالة روسيا قضية توسيع حلف "الناتو" من خلال منح روسيا صيغة للارتباط بالحلف تقضى على مغاورها من توسع الحلف شرقا. كما أبدت من ناحية أخرى استعدادا واضحا للتنازل عن خلافاتها مع بعض الدول في سبيل ضمها إلى ذلك التحالف، خاصة تلك التي تتمتع بأهمية جيو-سياسية بالتمعية لأفغانستان. والمثال الأبرز هنا هو حالة إيران. في حين قامت باستبعاد وتحييد بعض الدول الأخرى والتي - للمفارقة الكبرى - أبدت استعدادا غير مشروط للانضمام إلى التحالف الدولي. والمثالان البارزان هما الهند وإسرائيل، نظرا لأن مشاركتهما كانت مسند من أدوار دول أخرى. اعتبرت الولايات المتحدة مشاركتها في التحالف وفي الجهد المبكر تحديدا أكثر أهمية من مشاركة كل من الهند وإسرائيل.

استند صمم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى مستويين متكاملين؛ الأول المعلوماتي والاستخباراتي، والثاني العسكري واللوجيستي. فبينما اتسم الأول بالاتساع الشديد والاستناد إلى تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فقد اتسم الثاني في المقابل بالمحدودية الشديدة، حيث اقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وعدد محدود جدا من الحلفاء الأوروبيين في مقدمتهم بريطانيا. وكان تضليل الولايات المتحدة الأول تضيق نطاق التحالف على المستوى العسكري للتمتع بأكبر قدر ممكن من حرية الحركة، الأمر الذي يقصر استبعاد دور حلف "الناتو" وتحييم دور مجلس الأمن. ويبدو أن تجربة التحالف الدولي لتحرير الكويت في العام ١٩٩١، كان لها تأثيرها في هذا التضليل الأمريكي، حيث أن المشاركة العسكرية لبعض الدول لاسيما العربية، خاصة مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا، فرضت قيودا على أهداف الهجمات العسكرية آنذاك، خاصة فيما يتعلق بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين أو احتلال بغداد، حيث كان العصف بهذه الحسابات سيؤثر حتما على تماسك التحالف و عدم تحقيق أهدافه.

## أولا، تهميش القانون الدولي في بناء التحالف

تمكس قراءة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر محدودية الدور الذي لعبه مجلس الأمن في تلك الأزمة بشكل عام، ومحدودية البعد القانوني في عملية بناء التحالف الدولي بشكل خاص. وذلك على الرغم من حجم الخسائر البشرية والمادية والمعنوية الضخمة التي تترتب على تلك الهجمات وتداعياتها السلبية على الاقتصاد المالي ككل وعلى الاقتصاد الأمريكي نفسه، الأمر الذي وفر أساسا قويا لمعالجة تلك الهجمات باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ومن ثم معالجتها في إطار أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن أيا من تلك القرارات لم ينتقل إلى تفعيل المادة (٤٢) من الميثاق والخاصة باستخدام القوة، حيث اكتفى مجلس الأمن بالتأكيد على حق الدفاع عن النفس كحق أصيل للدول سواء بشكل فردي أو جماعي، والاختفاء بالمعنى وأحكام المادة (٤١) والتي يحق للمجلس بموجبه اتخاذ تدابير لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، دون الانتقال إلى أحكام المادة (٤٢).

وفي هذا الإطار، فقد انطلق القرار رقم ١٣٦٨ (٢٠٠١ سبتمبر) من التأكيد على الحق الأصلي، الفردي والجماعي، في الدفاع عن النفس. ودعا القرار جميع الدول الأعضاء إلى التعاون من أجل الوصول إلى منظمى ومرتكبي هجمات سبتمبر، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

## أهم فقرات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات. (ج) التمتع بتقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تديرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة، وإدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والقرارات المحلية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامتها تلك الأعمال الإرهابية، وذلك بالإضافة إلى أي تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد.

(و) تولد كل منها الأخرى بالقصي قدر من المساعدة فيما يخص بالتصديقات أو الإجراءات الجماعية المتعلقة بمحوريل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية.

ملادة الثالثة:

(أ) العصا ميل تبادل المعلومات العملية والتدوير بها وبخاصة ما يعطى منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية.

ملادة السادسة:

المادة السادسة: "يقرر" المجلس" أن يطلع، ولغا ٢٨ من نظامه الداخلي الثالث، لجنة ثمانية مجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لدراسة تنفيذ هذه القرارات بمساعدة الخبراء القانونية، وعمل من جميع الدول من لجانة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذ هذه القرارات في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ اتخاذه وأن تقوم بذلك فيما بعد وفقا لجدول زمني للعرض للجنة.

- إذ يحيد مجلس الأمن تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مؤكّد في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١).

- المادة الأولى: يقر مجلس الأمن على جميع الدول:

(أ) منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية.

(ب) طرح قيام دعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية.

(ج) القيام بدور تأخير بجميع الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية للأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها أو لكيانات يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يملكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات.

- المادة الثانية:

(أ) الاستعانة عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، المصريح أو العجني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وجع عملية تقييد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلح.

ويلاحظ على القرار أنه على الرغم من اعتباره تلك الهجمات بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، إلا أنه لم يتضمن الانتقال إلى أية إجراءات إضافية، واكتفى في المقابل بالتأكيد على استبعاد المجلس لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على تلك الهجمات ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وفقا لمسؤوليات المجلس بموجب الميثاق، دون الإشارة صراحة إلى معالجة الأزمة وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق.

وبينما انضم القرار رقم ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر ٢٠٠١) بالانتقال إلى العمل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلا أنه اتخذ منحى مختلفا في الإجراءات الدولية لمواجهة هجمات سبتمبر، من خلال خلق ثلاث مجموعات من الالتزامات على الدول الأعضاء. تضمنت المجموعة الأولى إلزام الدول الأعضاء بوقف ومنع تمويل الأعمال الإرهابية، والالتزام بتجريم كافة أشكال توفير وجمع الأموال التي تستخدم في تمويل الأعمال منهم. وتشمل المجموعة الثانية: الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم المصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية بينما شملت المجموعة الثالثة: إلزام الدول الأعضاء بتبادل المعلومات الخاصة بأعمال وتحركات الإرهابيين وشبكات الإرهابية، والتعاون في مجال منع وقمع الأعمال الإرهابية خاصة من خلال وضع الترتيبات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب خاصة الاتفاقية الدولية لمنع

تمويل الإرهاب (المؤرخة إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٩)، وتنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد أنشأ القرار لجنة خاصة تتألف من جميع أعضائه لمراقبة وتنفيذ هذا القرار. كما ألزم الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

وتعكس الالتزامات المشار إليها ما يمكن وصفه بالإطار القانوني الرئيسي لعملية بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب، فمن ناحية أولى نلاحظ أن القرار وضع الهجمات العسكرية للرد على هجمات سبتمبر في إطار حق الدول في الدفاع عن نفسها، وليس في إطار نظام الأمن الجماعي. ومن ناحية ثانية، قصر القرار دور الأمم المتحدة في عملية بناء التحالف الدولي على وضع الإطار القانوني للدعم الاستخباراتي والمعلوماتي.

ويشير القرار بنصوده السابقة المديد من الإشكاليات المهمة والخطيرة مما تتمثل الأولى في عدم استناد القرار إلى مفهوم أو تعريف محدد للإرهاب، في الوقت نفسه الذي تضمن قائمة واسعة من الالتزامات على الدول الأعضاء، لمواجهة هذه الظاهرة. ومثل هذا الغموض يوجب أساساً قوياً لاستغلال نصوص القرار ضد أية دولة، لاسيما في ضوء عدم وضوح الجهة المخولة تكليف عمل أو نشاط، ما بأنه "إرهابي" من عدمه، حيث ترك الأمر لمجلس الأمن ذاته، أو بالأحرى للأعضاء الدائمين للقيام بهذا التكليف وفق مصالحهم الوطنية الذاتية.

تتمثل الإشكالية الثانية في أن القرار في الوقت الذي انطلق فيه من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. الأمر الذي كان يضمن للمجلس الحق في إلزام الدول الأعضاء باستخدام القوة العسكرية في مواجهة تنظيم القاعدة وطالبان - إلا أنه ذهب في المقابل إلى وضع مجموعة واسعة من الالتزامات لا تستند إلى تعريف محدد للخطر أو التهديد الرئيسي الذي وضعت من أجله. وتطرح هذه الحالة تساؤلاً بشأن ما إذا كان إخلال دولة ما أو عدم تعاونها بصورة مناسبة مع الالتزامات الواردة في القرار يبررها لتلقاها لعمل عسكري تقوم به الولايات المتحدة، أم أن الأمر يتطلب صدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية؟ وخطورة هذه الإشكالية أنه في حالة تبنى التفسير الأول، فإنه يمكن الاعتماد على القرار وما فيه من غموض لاستخدام القوة العسكرية في مواجهة أية دولة بسهولة، الأمر الذي يمرض النظام الدولي يرمته إلى قدر كبير من الفوضى السياسية والعسكرية.

أما الإشكالية الثالثة فهي أن القرار في الوقت الذي أكد فيه الحق الأصلي للدول في الدفاع عن النفس، إلا أنه لم يقرر ما إذا كان إعمال هذا الحق ينصرف للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة تنظيم "القاعدة" باعتباره المسئول. وفق الأدلة الأمريكية - عن هجمات سبتمبر، وطالبان باعتباره النظام المسئول عن إيواء هذا التنظيم "الإرهابي"، أم ينصرف إلى غيره من الأهداف الأخرى، ثم من بعدد هذه الأهداف الأخرى؟ وخطورة هذا التساؤل تنبع من تأكيد الإدارة الأمريكية مرات عديدة أن أفغانستان لا تمثل سوى المرحلة الأولى فقط في حرب طويلة المدى، فضلاً عن الإشارات المتكررة لكون دول أخرى كالعراق والصومال تعد أهدافاً تالية للحرب ضد "الإرهاب".

والمرجع بقوة أن القرار ١٣٧٣ سوف يوجه أساساً للولايات المتحدة تدبير به ومن خلاله علاقاتها بالعالم الخارجي لفترة طويلة قد تستمر عقوداً هامة، ويوفر لها ممارسة مساحة متزايدة من الضغوط على الكثير من الدول، خاصة تلك التي أوردتها على قائمتها الخاصة بالإرهاب.

وفيما يتعلق بالقرار رقم ١٣٧٣ الصادر في ١٢ نوفمبر ٢٠٠١، ههههه القول أنه لم يتضمن جديداً، حيث أعاد إذانة مجلس الأمن لكافة الأنشطة الإرهابية بصرف النظر عن أهدافها وبوافعها. وأعاد التأكيد على خطورة الإرهاب الدولي كتهديد للسلام والأمن الدوليين، وكتهديد لاستقرار العالم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم، وأكد على أهمية النهج الشامل والتشبيك والتعاون الدولي في مواجهة الإرهاب، وأهمية توسيع نطاق التفاهم بين

الحضارات ومعالجة الصراعات الإقليمية كمدخل للقضاء على مصادر الإرهاب الدولي. وأعاد القرار دعوة الدول الأعضاء إلى سرعة الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب. وأخيراً فقد أقر القرار بحاجة بعض الدول إلى المساعدة والدعم حتى تتمكن من تطبيق التزاماتها وفق القرار رقم ١٢٧٢، داعياً الدول الأعضاء إلى إلهدة "لجنة مواجهة الإرهاب" Counter Terrorism Committee، والتي تم تأسيسها وفق القرار ١٢٧٢. بمجالات الدعم المطلوبة، ودعا اللجنة إلى تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تقديم المساعدة لتلك الدول، خاصة فيما يتعلق بتطوير التشريعات والقوانين الداخلية الخاصة بمواجهة الأعمال الإرهابية.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الدور الذي لعبه المجلس في إدارة أزمة الحادي عشر من سبتمبر كان محدوداً، وبما أطلق يد الولايات المتحدة في بناء تحالف دولي يتسم بالكثير من تعاون الدول الأخرى دون أن يمثل ذلك أي قيد على حركتها العسكرية الرامنة أو المستقبلية، سواء ضد أفغانستان أو غيرها من الأهداف التي قد تحددها الولايات المتحدة في مراحل لاحقة. فقد اقتصر دور مجلس الأمن على تشكيل الإطار القانوني لضمان الدعم الفنى والمعلوماتي والاستخباراتي للولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحرب/الحروب.

## ثانياً: خصائص وسمات التحالف الدولي

اتسم التحالف الدولي ضد الإرهاب بعدد من الخصائص والسمات الهامة التي ميزته نسبياً عن خبرة التحالف الدولي لتحرير الكويت في عام ١٩٩٠. ومن هذه السمات :

• **المرونة الشديدة** المأداة إلى حالة الغموض فيما يتعلق بالأهداف الهجومية والعسكرية المتعلقة بظاهرة "الإرهاب" التي اعتبرت الهدف الرئيسي للتحالف، والتي ظهرت بشأنها اختلافات كبرى بين مختلف القوى الدولية والإقليمية والمحلية هي المالين الإسلامي والغربي، واللذين ظهرأ كأكثر الأطراف صلة بهذه المواجهة. وفي هذا الإطار نجد أنه على الرغم من أن دول العالم قد تسابقت في الإعلان عن إدانتها لهجمات سبتمبر واستعدادها للتعاون مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب (بما في ذلك الدول العربية والإسلامية)، إلا أن هذا الاستعداد قد جاء في جزء منه نوعاً من الحرص على قطع الصلة المحتملة بتلك الهجمات، أو درأاً لشبهة الضلوع في تلك الهجمات، خاصة في المرحلة الأولى التي انصمت بغموض الجهة المنفذة لهجمات سبتمبر والمشاركين فيها، وغموض رد الفعل الأمريكي المتوقع والنطاق الجغرافي لهذا الرد.

• **تأخير الاستراتيجيات العسكرية فيما لكل مرحلة ولكل هدف**، فقد استتبع غموض الهدف الرئيسي للتحالف الدولي ضد الإرهاب، ومن ثم تغيير مسرح الهجمات من مرحلة إلى أخرى، تغيير الاستراتيجيات العسكرية المستخدمة من مرحلة لأخرى، ومن موقع لآخر. فبينما حدثت مواجهة عسكرية كبيرة المدى في حالة أفغانستان، جرى ما يمكن وصفه بمواجهات بالوكالة على النحو الذي مثله الهجمات العسكرية اليمنية التي جرت في شهر ديسمبر في عدد من القرى ومناطق القبائل اليمنية التي اعتبرت ملاذاً محتملاً لعناصر من تنظيم القاعدة، وهجمات الجيش الفلبيني ضد جماعة أبو سياف، وقيام الهند بضغط عسكري مكثف على باكستان. رغم دورها المحوري في الهجمات العسكرية الأمريكية على طالبان وتنظيم القاعدة، بفرض تهجير الجماعات والأحزاب الإسلامية الراديكالية فيها وفي كشمير. وفي الوقت الذي أكدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على استبعاد إسرائيل من المشاركة في أية هجمات عسكرية، إلا أن ذلك لا يفي احتمالات قيام إسرائيل بهجمات سرية، سواء في المسرح الأفغاني أو في مراحل قادمة.

وقد عبر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ٢٧/٩/٢٠٠١ لـ "نيويورك تايمز" عن تنوع نماذج المواجهة تحت إطار التحالف ضد الإرهاب بقوله "إن هذه الحرب لن تشن بواسطة تحالف كبير متحد خلف هدف واحد، وإنما ستقوم على

تحالفات بين دول عدة، تحالفات قد تتغير وتتطور حسب الظروف. وفي هذه التحالفات تقوم الدول بأدوار مختلفة ويمكن مساهماتها متباينة أيضا . سيكون دعم بعض الدول لنا علنًا، في حين أن البعض الآخر لأسباب تتعلق بظروفه سيكون دعما مبريا”.

ونتيجة من تلك السمة أن أنطوت عملية بناء التحالف الدولي على عدد من التناقضات مع الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من موقع إلى آخر، ففي الوقت الذي اعتمدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على دعم باكستان “اللوجيستي” والمعلوماتي الكبير في المسرح الأفغاني، أصبحت باكستان ذاتها هدفا في مرحلة لاحقة . وفي الوقت الذي تم فيه تحديد دور الهند في الحرب ضد أفغانستان بناء على شرط باكستان، قامت بدور الضاغطة على باكستان في مرحلة لاحقة لاسيما بعد الهجوم على البرلمان الهندي في ١١ ديسمبر، والذي أعلنت الهند تورط جماعات باكستانية فيه .

- المدى اللانهائي للمواجهة، نظرا لغموض الهدف الرئيسي الذي قام عليه التحالف الدولي من جهة، وتحديد الولايات المتحدة أهدافا فضفاضة له من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي بأن هدف التحالف “تحقيق الأمن والحرية للشعب الأمريكي”.

- المركزية على المستوى العسكري، حيث اقتصرَت المشاركة في الأعمال الحربية على عدد محدود جدا من الدول المشاركة، شمل الولايات المتحدة كعامل رئيسي مع مشاركة محدودة من جانب بعض الحلفاء الأوروبيين أبرزهم بريطانيا. ومن السهول الاستنتاج أن الولايات المتحدة قد قصدت تلك المركزية العسكرية من خلال استبعاد المشاركة العسكرية للناشئ أو التصرف وفق أحكام نظام “الأمن الجماعي”، لأغراض عدة يأتي على رأسها استعادة “الهيبة” و”الكرامة” الأمريكية التي اهتزت كثيرا بفعل هجمات سبتمبر، واستعادة ثقة المجتمع الأمريكي في قدراته الدفاعية، فضلا من استغلال الهيئة الدولية لأزمة سبتمبر لإثبات قدراتها الدفاعية ونفوذها السياسي أمام منافسيها التقليديين أو المحتملين . خاصة الصين . وهي على عتبات مرحلة جديدة من النظام الدولي . ناهيك عن أهمية تواهر أكبر قدر من حرية التصرف والحركة في حرب طويلة المدى لا تحتاج إلى تحالف يقوم على هيكل ثابت ومحدد، ومقتير الأهداف الهيمائية بين مرحلة وأخرى.

- مستوى تعاون معلوماتي واستخباري واسع المدى، حيث كان الدعم المعلوماتي والاستخباراتي هو المستوى الأكثر واقعية بالنسبة للغالبية العظمى من الدول، خاصة الدول العربية والإسلامية والدول الصغيرة، وفي الوقت الذي حرص فيه عدد كبير من الدول على عدم الانضمام العسكري إلى التحالف، تجنبوا للمشاركة في أعمال عسكرية ضد دول أو أهداف تالية غير محددة، إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على عدم الخروج كلية عن نطاق التحالف. وقد تم هذا التعاون المعلوماتي بشكل طوعي وبمبادرة من تلك الدول، أو في إطار تعاون ثنائي أخذ أشكالا وأغلبية مختلفة، مثل “الحوار لمكافحة الإرهاب” الذي أجراه عدد من الخبراء الأمريكيين المُشكل من عدد من الأجهزة الأمريكية مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية.

## ثالثا: محدّدات بناء التحالف الدولي

تبلورت مجموعة من المحددات التي لعبت دورها في عملية بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب، نبع بعضها من تفاعلات البيئة الدولية السابقة على هجمات سبتمبر ذاتها، بينما عاد البعض الآخر إلى البيئة الجيو/سياسية والأمنية الإقليمية لأهداف التحالف القائمة أو المحتملة والفاعلين الإقليميين الرئيسيين. كما نبع البعض الثالث من تفاعلات عملية بناء التحالف ذاتها ومن هذه المحددات:



## ١- التوجه الأحادي لإدارة الرئيس بوش

لعبت بيئة العلاقات الدولية السائدة قبل هجمات سبتمبر، خاصة منذ مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس بوش الابن، دوراً هاماً في عملية بناء التحالف، حيث اتهمت توجهها خارجياً أكثر ميلاً للسياسات الأحادية من جانب، واستعداد القوى الدولية من جانب آخر، سواء الحلفاء الأوروبيين التقليديين أو الأعداء الآسيويين المحتملين، وتكرس هذا التوجه من خلال عدد من السياسات، تمثل أهمها في تبني مشروع "برنامج بناء الدرع المضاد للصواريخ الباليستية"، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس بيل كلينتون قد فضلت تجميده. وقد أدى هذا المشروع إلى توتر العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الأوروبيين وروسيا والصين بشكل رئيسي. وقد زادت احتمالات التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية مع إعلان الإدارة الأمريكية عن نيتها الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية (ABM) الموقعة عام ١٩٧٢، وهي المعاهدة التي اعتبرت أساس التوازن الاستراتيجي المالي طوال العقود السابقة. كما كان القرار الأمريكي بالانسحاب من بروتوكول "كيوتو" الخاص بمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري والذي وقعت عليها الإدارة السابقة، عاملاً إضافياً في تكريس توتر العلاقات الأمريكية مع القوى الدولية الرئيسية بما فيها الحلفاء التقليديين. ومن ناحية ثالثة شكلت سياسة إهمال قضية الشرق الأوسط وتركها فريسة للتفاعلات الإقليمية، وما أدى إليه من تداعيات سلبية على المسار الفلسطيني خاصة في ظل سيطرة حكومة إسرائيلية يمينية متشددة، شكلت محوراً آخر لتوتر العلاقات الأمريكية مع العالم العربي بما في ذلك الدول الأكثر قرباً من واشنطن، ونمو اتجاه قوى داخل العالم العربي يدمو إلى عدم التمويل على الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط للضغط على إسرائيل وفرض تسوية شاملة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن أيضاً كوسيلة نزيه في هذا الصراع.

وفي إطار هذا النمط من التفاعلات، شهدت بيئة العلاقات الدولية منذ مطلع العام وحتى الحادي عشر من سبتمبر عدداً من التفاعلات والسياسات الدولية عكست قدراً من التحول النسبي في السياسات الخارجية للدول الرئيسية، خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، والذين سمعت منفردة حيناً ومجتمعة حيناً آخر إلى تطبيق سياسات تهدف للحد من الآثار الاستراتيجية للسلوك الأمريكي الأحادي. ويبدأ ذلك في معارضة روسيا للمشروع الأمريكي الخاص بتغيير نظام العقوبات المفروضة على العراق والمعروف بمشروع "المقويات الذكية"، وتهديدها باستخدام حق الفيتو داخل مجلس الأمن ضد المشروع، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إرجاء طرحه، وتمثل النموذج الثاني في الأزمة الصينية-الأمريكية بسبب اصطدام طائرة استطلاع أمريكية بإحدى المقاتلات الصينية بالقرب من الصوالمح الصينية في أبريل، والتي عكست بشكل واضح اتجاه الصين إلى اتخاذ موقف متشدد تجاه إدارة الرئيس بوش الابن، على نحو مثلت معه الأزمة مؤشراً هاماً لاحتمالات حدوث تحول في طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية بالمقارنة مع ما كانت عليه إبان فترة الرئيس بيل كلينتون. وتمثل النموذج الثالث في نمو النزعة الاستقلالية لدى الاتحاد الأوروبي على مستوى السياسة الخارجية والأمنية، من خلال السعي إلى تطوير سياسات خارجية وبهاجمة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل هذه التفاعلات، كانت البيئة الدولية أقرب إلى حالتها التنافس والصراع منها إلى التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الرئيسية، والتي وجدت نفسها مدفوعة إلى تحقيق مزيد من التفاهم والتقارب فيما بينها للحد من التوجهات الأمريكية الأحادية من ناحية، والإسراع في تحقيق حالة دولية تتسم بتعدد القوى والأقطاب من ناحية أخرى.

## ٢- البيئة الجيو/ سياسية في منطقة جنوب آسيا

لعبت القضية الأفغانية دورا كبيرا في تشكيل البيئة الأمنية والجيو/ سياسية في منطقتي جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وفي تشكيل نمط التحالفات فيهما. والواقع أن الملف الأفغاني شكل مصدرا هاما لعدم الاستقرار الإقليمي ليس فقط في هاتين المنطقتين، بل امتدت تأثيراته السلبية أيضا إلى منطقة غرب آسيا والشرق الأوسط، حيث وجدت القوى الإقليمية في الملف الأفغاني ساحة إضافية للتعبير عن تناقضاتها وصراعاتها البيئية.

فالتركيبة الديموغرافية الأفغانية تتمتع بالتنوع الشديد على المستويات المرقية والدينية واللغوية. وقد ضاعف من وضوح تلك الانقسامات تطابق حدودها الجغرافية إلى حد كبير، فضلا عن وضوح الانقسام الجغرافي في أفغانستان بين شمال وجنوب متمايزين إلى حد كبير بفعل التضاريس الجغرافية، حيث يقطن الشمال الأوزبك والتركمان والطاجيك، بينما ينتشر البشتون في الوسط والجنوب، ويقطن الهزارة الشيعة في غرب البلاد بالقرب من الحدود مع إيران.

وقد أفرزت البيئة الداخلية الأفغانية عددا من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي خلقت المهدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الجوار الجغرافي، كان أهمها تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتدفق اللاجئين، فضلا عن الأثر " التهفزي" الذي لمبه صعود طالبان إلى الحكم لدى الجماعات الإسلامية الراديكالية في باكستان والشرق الأوسط، ونمو التطرف الهندوسي في الهند لمواجهة صعود تنظيمات التيارات الإسلامية الساعية إلى الاستقلال في كشمير.

## ٣- تصاعد الأفكار الخاصة بالحروب البيئية

انطوى رد الفعل الأمريكي والفريسي، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، لاسيما في الأيام التالية مباشرة لحدث الهجوم على الرموز الأمريكية، على استخدام خطاب سياسي وفكري أثار درجة عالية من الاستقطاب الديني بين الغرب المسيحي والمسلم الإسلامي، الأمر الذي وفر أساسا في المنطقتين العربية والإسلامية للنظر إلى "الحرب ضد الإرهاب" باعتبارها حربا دينية موجهة ضد العالم الإسلامي، خاصة بعد استخدام الرئيس بوش مصطلح " الحملات الصليبية"، والذي نُظر إليه في البلدان العربية والإسلامية نظرة تاريخية سياسية أعادت إلى الأذهان تجرية الحروب الصليبية للسيطرة على بلدان الشام وبيت المقدس، ولهمت خلطة لغوية بحثة كما تم تفسيرها من الجانب الأمريكي لاحقا. كما لعبت تصريحات مسئولين غربيين كبار، كتصريحات رئيس وزراء إيطاليا التي انتقدت الحصار الإسلامية، إضافة إلى لواتر أنباء الاعتمادات والتحديات التي تعرض لها المسلمون في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، لعبت دورا في تجسيد رد فعل مناهض للمشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، الأمر الذي وضع حدا أقصى للتعاون العربي والإسلامي مع جهود الولايات المتحدة في بناء التحالف ضد الإرهاب، (انظر التفاصيل في القسم الخاص بالإسلام والمسلمون في الإعلام والفكر الغربي)

## ٤- الخلاف داخل الإدارة الأمريكية

ساهمت حالة التباين التي سادت إدارة الرئيس بوش لاسيما بين وزارتي الخارجية والدفاع إزاء العديد من القضايا الدولية، والتي ترجع إلى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، في تحديد الأطر والإقترابات التي يجب الاستناد عليها لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي. فبينما يميل وزير الخارجية كولن باول إلى الحذر والدقة، يميل وزير الدفاع راسمفلد عن مؤسسة عسكرية تميل بطبيعتها إلى انتهاج سياسة المواجهات العسكرية وآليات الحرب الباردة. وقد انعكس هذا الخلاف حول طريقة بناء التحالف الدولي ونطاق هذه الحرب، خاصة كيفية التعامل مع العراق وإيران ولبنان وسوريا

وموقع عملية السلام في الشرق الأوسط من مواجهة الإرهاب الدولي، فبينما تبنت وزارة الخارجية منهاجاً يقوم على الحذر في توسيع نطاق الحرب، تبنت وزارة الدفاع ضرورة اتباع سياسات أكثر عفاً تجاه تلك الدول. وأدى الاتجاه المتشدد لدى رامسفيلد تجاه العراق على سبيل المثال، والكثيف المبكر عن نوايا الولايات المتحدة عن احتمالات ضرب العراق ودول عربية أخرى في إطار الحرب ضد الإرهاب عن سرعة جسم الموقف العربي لجهة عدم معارضة الانضمام إلى التحالف الدولي، وتقديم ما يمكن تقديمه للحملة الأمريكية. إلا أن ذلك لم يمنع التحفظ العربي العام على المشاركة في الجهد العسكري باعتباره أن الحالة الأفغانية تختلف عن الحالة العراقية للعام ١٩٩١.

## ٥- التداخل بين مفهوم الإرهاب وهجمات المقاومة المشروعة

أدى غياب مفهوم محدد لمهية الإرهاب -التهديد الرئيسي موضوع المواجهة- إلى ظهور عدد من الإشكالات، أولاً هو عدم التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. وقد ثبت تلك المشكلة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية، فقد مثل التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال أحد الشروط الهامة التي درجت التصريحات العربية على التأكيد عليها، بل واعتبارها شرطاً رئيسياً في بعض الحالات للمشاركة في التحالف الدولي. فضلاً عن أن باكستان حارمت. على الأقل في الأيام الأولى لمفاوضاتها مع الولايات المتحدة من أجل الانضمام إلى التحالف الدولي. على ضرورة توصيف أنشطة التنظيمات الإسلامية الكشميرية بمثابة مقاومة مشروعة للاحتلال، ولهمست عملاً إرهابياً ينهى مواجهته.

وفي مقابل غياب تعريف محدد، وممارسة الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على كل الأطراف الدولية والإقليمية دون استثناء، اعتمدت "الحرب ضد الإرهاب" على التعريف الأمريكي والذي تهلل في صورة قوائم وإقارير خاصة بالتنظيمات الإرهابية والدول التي وصفت بالراعية للإرهاب، الأمر الذي عكس المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى من جهة وسخطو النفوذ الأمريكي على السياسات الدولية من جهة أخرى، وإن لم ينف ذلك اعتراض كثير من القوى الدولية على هذه المواقف الأمريكية.

## رابعاً: السلوك السياسي الأمريكي قبل الهجمات العسكرية

يناقش هذا القسم الأساليب والتكتيكات التي اتبعتها الولايات المتحدة لفرض رؤيتها وتكييفها لاعتداءات سيتمبر على السياسة الدولية. فقد لعبت جسامه الهجمات وما ولدته من ضغوط نفسية وسياسية لدى الرأي العام الأمريكي، دوراً مهماً ليس فقط في تشكيل الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة "ظاهرة الإرهاب الدولي"، وإنما أيضاً في فرض الرؤية الأمريكية على المنظمات الدولية والقوى الدولية المختلفة، وبما يكرس وضعية الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فيما بعد الحرب الباردة تحتل قمة النظام الدولي دون منازع، وهو ما كان يصعب تصوره حدوثه قبل الحادي عشر من سبتمبر. ومن متابعة السلوك الأمريكي يمكن توضيح السمات الآتية:

### ١- الطابع الهجومي الحاد

فقد استغلت إدارة بوش جسامه الاعتداءات لشن هجوم سياسي حاد على المختطفين مع سياساتها من ناحية، ومحاصرة الدول التي تختلف مع سياساتها من ناحية أخرى. وكما فعل أسامه بن لادن حين قُسم العالم إلى قسطين، أحدهما يحمل مشعل الإيمان والخير، والآخر يعمل ناقوس الكفر والشر، قُسم الرئيس بوش العالم إلى معسكين؛ معسكرو الديمقراطية والتحضّر بقيادة بلاده، ومعسكرو الإرهاب بقيادة المنظمات المتطرفة وعلى رأسها تنظيم القاعدة.

ولم يتوان بوش عن فرض معادلة وحيدة أمام العالم بأسره، فلما أن يكون مع الولايات المتحدة ومعسكر التحضر، أو أن يكون ضدها منتصيا إلى المعسكر الآخر، ومن ثم يقع تحت طائلة العقاب الأمريكي القاسى. ومجمل الخيارات، أنه لم يتوافر لأحد من الدول أو المنظمات صيغة ثالثة للحياد أو عدم الانحياز. ورافق هذا التقسيم الثنائى هجوم مكثف سياسى وإعلامى على القوى والدول، وحتى منظومة الأفكار القانونية والسياسية التي رأت واشنطن أنها تتعارض ومصالحها المباشرة أو مصالح حلفائها.

ولم تتوقف واشنطن طويلا أمام الأصوات التي شككت في صحة اتهام تنظيم القاعدة وطالبات بأدلة وقرائن قوية حتى تقبل بالانضمام إلى التحالف التي سمّت إلى تشكيله لمواجهة الجهة المسئولة عن الهجمات من جهة، إضافة إلى مواجهة شاملة لكل التنظيمات الإرهابية في العالم، حسب ما جاء في خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في ٢٠ سبتمبر من جهة أخرى، وتجاوزت ذلك من خلال توصيف هجمات الحادي عشر من سبتمبر كعمل من أعمال الحرب، يستدعي الرد العسكري القوي والسريع من ناحية، ويفهقها من تقديم كامل الأدلة والبراهين على صحة الادعاءات من ناحية ثانية. وفي سابقة نادرة عكست توحدا ما بين الإدارة والكونجرس، خول مجلس النواب الأمريكي في ١٥ سبتمبر الرئيس بوش استخدام القوة ضد المسئولين عن الاعتداءات.

## ٢- تأمين الدعم الخارجى

سمت إدارة بوش إلى تأمين دعم خارجى لوقفها، وبما يوفر لها غطاء سياسيا ومعنويا دوليا يبرر خطواتها العسكرية والسياسية التي أقرتها كجزء من "الحرب على الإرهاب". وجاءت أولى خطوات الدعم من قبل حلف "الناتو" الذي يدير بمجرّد وقوع الهجمات على نيويورك وواشنطن، إلى الإعلان على لسان أمينه العام، جورج روبرتسون، أن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء، ومن ثم فإن الجبال مفتوحة أمام واشنطن للمطالبة بتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف، والتي تنص على مبدأ الدفاع الجماعي، وبالتالي يمكن، في حال موافقة واشنطن، أن يقوم الحلف بأي عمل عسكري ضد من تتهمهم واشنطن بالوقوف وراء الهجمات. وقد أكد وزراء خارجية ودفاع دول الحلف هذا المبدأ في الاجتماع الذي عقده في اليوم التالي لوقوع الهجمات.

بيد أن الولايات المتحدة لم ترغب في أكثر من تأييد الحلف لوقفها، دون أن يتطور الأمر إلى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة "الناتو"، والذي كان سيؤدى إلى الحد من انفرادها بإدارة العمل العسكري الذي تنوي القيام به وتحديد مده. فتنطبق المادة المذكورة كان سيتطلب تدخلات من الشركاء الأوروبيين وأجهزة الحلف البيروهراتية، وإطلاعهم على الخطط والأهداف. وهو ما تجنبته إدارة الرئيس بوش، حيث قدمت للحلف قائمة طلبات تتكون من ثماني نقاط لدمجها في الحرب على "الإرهاب"، ووافقت دول الحلف على هذه المطالب التي تضمنت استخدام الولايات المتحدة المطلق لمجالاتها الجوية وموانئها ومطاراتها وإمكانية التزود بالوقود واستخدام طائرات الإنذار المبكر التابعة للحلف وتوفير الحماية الأمنية للقوات الأمريكية في أوروبا وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

وفي سياق الحصول على دعم سياسى ومعنوى، وبما لا يقيد التحركات الأمريكية، تم توظيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحديد إصدار قرارات تدعو الهجمات وتوفير أساسا قانونيا لقيام الدول المختطفة بالوقوف إلى جانب الحملة الأمريكية، وهو ما سبق شرحه تفصيلا بالنسبة للقرارين ١٣٦٨ و ١٣٧٣، واللذين أدانا الإرهاب والزموا الدول كافة بالتعاون في مواجهة كافة أشكال التنظيمات المتطرفة بالإرهاب. والجدير بالملاحظة أن هذين القرارين تحديدا مثلا نوعا من الانتصاف على المطالب الدولية المختلفة التي نادى بأن يكون أى رد أمريكى أو من خلال تحالف دولى موسع ضد المسئولين عن هجمات سبتمبر تحت مظلة الأمم المتحدة، ومن خلال قرارات يصدرها مجلس الأمن تحدد الأدباء

## المادة (٥) من معاهدة إنشاء حلف شمال الأطلسي (الوقعة في ٤ أبريل ١٩٤٩)

وبالتسليم مع الأطراف الأخرى، بكافة الأعمال الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لاستعادة الأمن في منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليه. وسوف يتم إطلاع مجلس الأمن فوراً بكل هذا الهجوم وكافة الإجراءات التي اتخذت بناء عليه. ويجب أن تتوقف مثل هذه الإجراءات عندما يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لاستعادة الأمن والسلام للتولين والحفاظ عليهما.

تعلق الأطراف على أن أي هجوم على عضو أو أكثر من أعضائها الحلف في أوروبا وأمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوماً على الأعضاء جميعاً، وبالقوة بالتالي، في حالة حدوث مثل هذا الهجوم للسلم، ولي إبطاء تنفيذ حق الدفاع من النفس، بصورة فردية أو جماعية، بموجب الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، على مساعدة الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم من خلال القيام فوراً، بصورة فردية

والمهام وتصيغ مهمة التحالف على نحو من الشفافية والوضوح، وبما لا يكرس انفراد قوة دولية معينة بتحديد طبيعة التحالف ومهمته ومداه الزماني، إلا أن صيغة القرائين لم تتجح إلا في فرض أعباء على الدول المختلفة لتسهيل مهمة الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، دون أن يقابل ذلك أي جهود قانونية أو سياسية على الحركة الأحادية للولايات المتحدة نفسها.

### ٣- احتواء الاضطرابات الأوروبية

فباستثناء بريطانيا، التي أبدت الرؤية الأمريكية بالكامل، أبدت الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي تحفظاتها على إقدام واشنطن على القيام بعمل عسكري سريع انتقاماً لهجمات الحادي عشر من سبتمبر. وكانت فرنسا في مقدمة دول الاتحاد الأوروبي التي أبدت تحفظاً ميكراً على الجنوح الأمريكي للقيام بعمل عسكري، فزعم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك تمهد بالمشاركة في محاربة الإرهاب، فإن وزير الدفاع آلان ريشار أعلن "أن العمل العسكري، ليس إلا واحداً من أساليب الرد، وما نحتاج إليه هو أسلوب من شأنه ألا يثير عناصر أخرى من عدم الاستقرار". وبالمثل أعلنت ألمانيا تضامنها مع الولايات المتحدة، وصاحبت ذلك بالحرص على ضرورة أن يترافق العمل العسكري مع جهود أخرى على الصعيد السياسي حتى "لا يتفاقم الموقف". حسبما جاء على لسان وزير الخارجية يوشكا فيشر، الذي أضاف "لا يجب أن ندفع الإسلام بشكل عام في زاوية الإرهاب لأن هذا سيزيد الأمور سوءاً".

بيد أن الولايات المتحدة وعبر التمسق الكامل مع بريطانيا، تمكنت من دفع الاتحاد الأوروبي إلى التسليم بالشق الأكبر من الرؤية الأمريكية، وهو ما تبلور في أعقاب لقاء وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مع وزير خارجية بلجيكا، الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الأوروبي، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، والمفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية، كريستيان بلان، في ٢١ سبتمبر، حيث صدر إعلان مشترك تمهيد فيه الجانبان بالعمل في إطار شراكة ضمن ائتلاف واسع لمحاربة الإرهاب. وذكر أن هذه الشراكة ستشمل استخدام وسائل تشريعية وإجراءات أمنية وتبادل للمعلومات الاستخباراتية. وقد شمل التجاوب الأوروبي مع المطالبات الأمريكية، الجوانب التالية:

- إرسال طائرات أو كوكبات تابعة لحلف "الناتو" من أجل مراقبة وتأمين الأجواء الأمريكية.
- تكثيف تبادل المعلومات على المستوى الثنائي.
- تنظيم حملات أوروبية مكثفة ضد التنظيمات والأفراد من دول إسلامية وعربية يشك في أن لها علاقة

بالتنظيمات الأصولية. وفي هذا السياق وافق وزراء العدل والداخلية في دول الاتحاد الأوروبي في ٢١ سبتمبر على مجموعة إجراءات لتطوير أسلوب مكافحة الإرهاب، وتعزيز فعالية تحرك الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديد الإرهابي والتعاون مع الولايات المتحدة. كما قرر وزراء العدل والداخلية لدول الاتحاد الأوروبي إنشاء جهاز أوروبي للتعاون بين أجهزة الشرطة، وتشكيل فريق من المتخصصين في مكافحة الإرهاب، يكلف بجمع وتحليل المعلومات.

#### ٤- تطوير مواقف القوى الدولية غير الحليفة

ويبرز في هذا السياق السياسة التي اتبعتها واشنطن لتغيير مواقف روسيا الاتحادية والصين الشعبية باعتبارهما دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن، لاسيما وأن الولايات المتحدة، هددت باعتقاد الحملة سياسيا وعسكريا إلى دول تعد حليفة لها. كما يبرز في السياق نفسه حزمة السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في تعاملها مع القوى الدولية والإقليمية المختلفة من أجل تطوير مواقفها على النحو الذي يخدم هدفها المحدد، وهو شن الحملة العسكرية على أفغانستان أولا.

أ- **مصاندة روسيا وجمهوريات وسط آسيا** : تبنت روسيا أول الأمر موقفا متشددا من قضية بناء تحالف دولي ضد الإرهاب، خاصة مع إعلان الولايات المتحدة أفغانستان كهدف أول في تلك الحرب. واشترطت روسيا ثلاثة شروط للانضمام إلى هذا التحالف شملت ضرورة موافقة مجلس الأمن على تلك الهجمات واستصدار قرار يقر لها انقطاع انشغاعه الدولي ؛ وتقديم الولايات المتحدة الضوابط التي تكفل ملاحقة المشمولين عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ وأخيرا، عدم استخدام معايير مزدوجة في التعامل مع قضية الإرهاب الدولي، وذلك هي إشارة ضمنية إلى عدم التمييز بين الأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة وما تبنته روسيا الإرهاب الشيشاني. كما رفضت روسيا فكرة السماح باستخدام أراضي أو المجال الجوي لجمهوريات آسيا الوسطى في تلك الحرب.

هذا الموقف الرسمي الأولي رافقته تحليلات وآراء منسوبة لقوى مناهضة للتوجه الروسي نحو الغرب ركزت على ما أسمته مخاطر الحرب الأمريكية في أفغانستان وما تمثله تلك الحرب من تهديدات مباشرة للمصالح الروسية في المنطقة. وأثير في هذا الإطار عدد من التهديدات أهمها : احتمالات تفاقم مشكلة اللاجئين الأفغان في جمهوريات آسيا الوسطى وما يمكن أن يترتب عليها من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية قد تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة ككل، والتخوف من استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على التوازن الإقليمي والجيو/سياسي في المنطقة، والآثار السلبية لدخول الولايات المتحدة كضلع خامس في المربع النووي (روسيا- الهند- باكستان- الصين)، فضلا عن التناقص على اقتصادات وثروات النفط والطاقة في منطقة آسيا الوسطى، والنظر إلى اختيار الولايات المتحدة أفغانستان كمحطة أولى في الحرب ضد الإرهاب كعملية موجبة لنزول روسيا عن آخر مناطق نفوذها في آسيا الوسطى بعد تراجع النفوذ الروسي في العديد من الأقاليم، خاصة منطقة الشرق الأوسط.

إلا أنه على الرغم من منطقيته هذه المخاطر من الناحية الاستراتيجية، فقد تم حسم الموقف في القيادة الروسية لصالح التعاون مع التحالف الدولي للحرب ضد الإرهاب، وذلك انطلاقا من افتراض أن التحرك الأمريكي في المنطقة لن يتأثر كثيرا بالموقف الروسي المعارض، خاصة في ظل انخراط الإدارة الأمريكية نحو حسم الموقف عسكريا والعمل بصورة أحادية إذا لزم الأمر، فضلا عن وجود تيار قوي داخل الإدارة الأمريكية يرى ضرورة تحجيم الدور الروسي في تلك الحرب، تجنباً لتقديم تنازلات لروسيا قد تُفسر باعتبارها اعترافا أمريكيا بالنفوذ الروسي في آسيا الوسطى، أو تكريسا لنبدأ المور عبر روسيا كـ "جواز مرور" إلى آسيا الوسطى، ومن ثم فإن الأنسب لروسيا استغلال تلك الحرب

للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، بجانب العمل على تقليل حجم الخسائر المتوقعة.

تبلورت أهم ملامح التحول في الموقف الروسي مع الإعلان في ٢٤ سبتمبر عن برنامج للدعم الروسي للحرب ضد الإرهاب، قام على خمسة عناصر رئيسية عكست التحول الكبير عما كان عليه الوضع في الأيام التالية مباشرة لهجمات سبتمبر. وجاء البرنامج على النحو التالي:

- موافقة روسيا على تقديم معلومات استخباراتية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حول الهياكل التنظيمية للجماعات الإرهابية، ومواقع انتشار طالبان والقاعدة ومراكز التدريب.
- الموافقة على تقديم ممر جوي لمبور المطارات المحملة بمواد إغاثية إلى مناطق الهجمات.
- السماح لدول آسيا الوسطى بوضع مطاراتها تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية.
- توسيع نطاق التعاون مع تحالف الشمال الأفغاني وتقديم كميات إضافية من الأسلحة والمعدات إليه ( هذا المنصر لم يكن سوى امتداد للتعاون العسكري السابق الذي قدمته روسيا لتحالف الشمال منذ وصول طالبان إلى السلطة، بالتعاون مع الهند وإيران).

• موافقة روسيا على المشاركة في هجمات الإنقاذ والبحث إذا اقتضت الضرورة ذلك. وفي هذا الإطار، تنازلت روسيا عن شرط استصدار قرار من مجلس الأمن قبل بدء الهجمات العسكرية في أفغانستان كخطأ شرعي لتلك الهجمات، وذلك على الرغم من إعادة تأكيدها على أهمية تمييز دور الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الاتجاه المؤيد للتوجه الروسي نحو الغرب في حسم الموقف لصالح المشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، هناك أربعة عوامل على الأقل ساهمت في مثل هذا التحول على النحو التالي :

**الأول** الاستعداد الميكرو الذي أبته جمهوريات آسيا الوسطى للتعاون مع الولايات المتحدة دون الرجوع المباشر إلى موسكو. حيث سارعت كل من جورجيا وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان بالإعلان عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في حملتها العسكرية في أفغانستان، الأمر الذي مثل نوعاً من الضغط غير المباشر على القيادة الروسية من ناحية، وتهديداً مباشراً لاستمرار "رابطة الدول المستقلة" من ناحية أخرى، خاصة أن أوزبكستان وتركمانستان لم توقعا على معاهدة الدفاع المشترك مع بقية أعضاء الرابطة، مقابل مثل تلك الدول إلى العمل على تطوير علاقات استراتيجية مع واشنطن. وقد كانت جورجيا من أوائل دول آسيا الوسطى التي أعلنت استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة والتحالف الدولي، وأعلنت في ١٨ سبتمبر عن وضع أراضيها ومجالها الجوي تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية إذا طلبت الأخيرة ذلك. كما أعلنت طاجيكستان عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي، وربطت طاجيكستان بين هجمات ١١ سبتمبر واحتياط زعيم التحالف الشمالي الأفغاني المعارض أحمد شاه مسعود الطاجيكي الأصل. وكانت تلك المواقف، خاصة الموقف الجورجي، أكثر تقدماً من الموقف الروسي في ذلك الوقت، والذي قام على الاكتفاء بالتعاون المعلوماتي مع الأجهزة الأمريكية. كما دارت أوكرانيا بفتح مجالها الجوي أمام الطيران الحربي الأمريكي، وأعلن الأمين العام لمجلس الأمن الوطني والدفاع، موافقة بلاده على طلب واشنطن بتسهيل الهجمات العسكرية التي ستجري رداً على هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

**الثاني** الإغراءات الأمريكية تجاه دول وسط آسيا والتي تركزت في البداية تجاه الجمهوريات الثلاث التي لها حدود مشتركة مع أفغانستان، وهي أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان. فبعد زيارة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لأوزبكستان، تم التوصل إلى اتفاق نص على "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب". يسمح للقوات والمطارات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية والمجال الجوي الأوزبكي، وجاء المقابل الفوري في صورة رفع اسم أوزبكستان من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول التي تهتم بانتهاك حقوق الإنسان والحريات الدينية. وأعقب ذلك موافقة طاجيكستان

على تقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية والسماح لها باستخدام قواعدها الجوية ومطاراتها على طول الحدود مع أفغانستان. وتكرر نفس الأمر مع تركمانستان.

أما الدول التي ليست لها حدود مع أفغانستان وهي قيرغيزيا وكازاخستان وأذربيجان، فقد حصلت على وعود بدعم اقتصادي ومالي هوري، مقابل تسهيل مهمة عمل القوات الأمريكية وفتح المجال الجوي للطائرات الأمريكية، وهو ما تمثل في قبول قيرغيزيا في الخامس والعشرين من سبتمبر طلبا أمريكيا بتوفير مرمرات جوية للطائرات التي ستشارك في الحملة العسكرية على أفغانستان، كما وضعت كازاخستان مطاراتها وقواعدها العسكرية في خدمة أي عمل عسكري محتمل ضد أفغانستان.

ولقد ساهم وجود مشاكل وصراعات داخل هذه الدول مع تنظيمات وجماعات إسلامية معارضة، في استعداد هذه النظم للتعاون مع واشنطن في عمل عسكري ضد عناصر هذه التنظيمات من ناحية، والحصول موافقة ضمنية أمريكية من أجل الإجهاد على المعارضة السياسية فيها دون إثارة قضايا حقوق الإنسان. كما جرى تقديم الوعود بالمساعدات الاقتصادية وإسقاط الديون ومنح المساعدات والقروض. وعبر هذه الأدوات المختلفة، تمكنت واشنطن من الحصول على موافقة جمهوريات وممثل آسيا الست على العمل ضمن "الحملة على الإرهاب".

الثالث قرار الرئيس الباكستاني برويز مشرف في ٢٠ سبتمبر استبعاد بلاده التعاون الكامل مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يوفر مصفا استراتيجيا مهما للهجمات العسكرية للتحالف الدولي في أفغانستان، قد يفنيه. أي التحالف الدولي. ليس فقط من التعاون مع روسيا، ولكن ربما أيضا عن دول آسيا الوسطى في حالة تدخل روسيا لمنع تعاون تلك الجمهوريات مع التحالف. والجدير بالملاحظة أن القرار الروسي بالتعاون مع التحالف قد جاء بعد القرار الباكستاني بثلاثة أيام فقط.

الرابع ويتمثل في قرار حلف "الناتو" التوسع شرقا وتأثيره على الأمن القومي لروسيا، لاسيما في ضوء التزام إدارة بوش بهذه السياسة كإلية رئيسية لما تصميه دمج الديمقراطيات الناشئة في وسط وشرق أوروبا في القارة الأوروبية. ووفقا للإدراك الروسي فإن الفترة الفاصلة حتى قمة الحلف في نوفمبر ٢٠٠٢ التي سيقتر فيها أسلوب توسيع الحلف ومدا، تمثل الفرصة شبه الوحيدة للتأثير على الموقف الأمريكي فيما يتعلق بتلك القضية.

ويبدو أن التأثير المتزايد للاتجاه المؤيد للتوجه الروسي نحو الغرب كان له تأثيره أيضا فيما يتعلق بالتحجيم النسبي لتأثير قضية توسيع الناتو على الموقف الروسي من التحالف الدولي ضد الإرهاب. فقد أبدت روسيا قدرا واضحا من المرونة إزاء تلك القضية بفرض عدم إضهاد الملاقات مع الولايات المتحدة، ومن ثم محاولة توظيف ذلك للتأثير على طبيعة سياسات توسيع "الناتو" شرقا. وكان الرئيس الروسي بوتين أشار في مطلع أكتوبر إلى أنه إذا كان "للفاتو" أن يستمر كمنظمة سياسية أكثر منها عسكرية، فإن روسيا يمكن أن تعيد التفكير في معارضتها لقضية توسيع الناتو شرقا. وعلى الرغم من صعوبة اعتبار التصريح تعبيراً عن دعم روسيا لتوسيع "الناتو"، إلا أنه يعكس إشارة روسية قوية مفادها الاستعداد للبحث عن وسيلة ما للتكيف مع تطورات تدرك بوضوح صعوبة إيقافها.

هذه العوامل التي أثرت على قرار القيادة الروسية، لا تنفي تطلعيها نحو تحقيق عدد من المكاسب السياسية والاقتصادية من خلال التعاون مع الولايات المتحدة في حملتها ضد الإرهاب، ومن هذه المكاسب؛ التأكيد على أن روسيا الاتحادية جزء من "العالم المتحضر"، فالحملة على الإرهاب، هي حملة القوى المتحضرة على قوى التخلف، والوعود بقروض وتسهيلات مالية من مؤسسات التمويل الدولية، وتشديد الضغط على المقاومة الشيشانية، لاسيما بعد أن أعلنت واشنطن بوضوح أنها سوف تعمل على وقف المساعدات والدعم المالي عبر القنوات الدولية إلى الشيشان.

ب- تجهيد الصين الشعبية: كانت الصين الشعبية في مقدمة الدول التي أدانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر،



وأعلنت منذ البداية استعدادها لبحث أي خطة لعمل عسكري عبر مجلس الأمن الدولي. وقد نظرت الصين إلى الموقف باعتباره فرصة للحصول على مكاسب من الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش التي كانت قد أعلنت مزعمها القنطر إلى الصين كقوة منافسة وليست شريكا استراتيجيا. وفي الوقت نفسه توظيف الموقف الدولي الناشئ للإسراع بالقضاء على القوى الانفصالية التي تتوحد بها جماعات إسلامية في إقليم سينكيانج في الشمال الغربي والذي تقطنه أغلبية إسلامية. وعلى الرغم من أن الصين لم تشارك في العمل العسكري في أفغانستان، إلا أن عدم وقوفها ضد الجهود الأمريكية، اعتبر مؤشرا هويًا على صيغة تعاون خاصة بين الصين والولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم في تغيير التوصيف الأمريكي للصين من منافس استراتيجي إلى شريك في الحملة ضد الإرهاب.

بيد أن الصين، ورغم تأييدها الحرب ضد "الإرهاب" والأهداف الأمريكية بالتخلص من نظام طالبان وتنظيم القاعدة لما فيه من فوائد مباشرة على الأمن القومي الصيني، سمحت إلى أن تكون إدارة الأزمة دوليا على النحو الذي لا يطلق يد واشنطن لتكريس سياسة سابقة في العمل المنفرد ضد الدول التي تصنفها واشنطن باعتبارها معادية أو مارقة، وهي دول ترتبط بعلاقات قوية واستراتيجية مع الصين مثل إيران وكوريا الشمالية، كما سمحت أيضا إلى الحصول على تقصيرات أمريكية بأن حضورها العسكري في وسط آسيا أو أفغانستان لن يتجاوز ضرورات العمل العسكري، ولن يستمر أبعد من ذلك، وهو ما يبدو أن الصين قد حصلت عليه، على الأقل في المرحلة الأولى لنشر القوات الأمريكية، ولكن بصورة غير موقفة، وعبر تقاضيات شفهية مع إدارة بوش. ومن هنا كان تشديد الصين على ضرورة العمل عبر مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع فيه بالمصانة الدائمة، في محاولة لضبط نتائج هذه التطورات ذات الطابع الاستراتيجي بعيد المدى.

لكن هذه الخلافات والخلافات الصينية لم تترجم في صورة انتقادات أو الوقوف العلني أمام الحملة العسكرية الأمريكية، وبالتالي لم تشهد مرحلة العمل العسكري ضد نظام طالبان ومنظمة القاعدة، خلافاً يذكر، بينما تلورت الخلافات لاحقا، عندما حاولت واشنطن تمرير تعريف معد للإرهاب عبر الأمم المتحدة، وعندما أعلنت عن مراحل جديدة للحملة على الإرهاب على النحو الذي تلور في خطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد (يناير ٢٠٠٢) والذي ركز فيه على استهداف الدول التي تشكل ما أسماه "معور الشر".

**ج - تعاون جزئي مع الهند:** مثلت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر فرصة نموذجية للهند، فالانتهام وجه أمريكا إلى نظام طالبان، صنمية صنوها الأول باكستان، كما أن الانتهاام وجه إلى تنظيم القاعدة، وهو أمر أدركت الهند مبكرا أهمية توظيفه في تحقيق مكاسب في مواجهة حركة المعارضة المسلحة في كشمير. من هنا وعلى الرغم من التحفظ الهندي المبدئي تجاه نسج علاقات أمنية مباشرة مع الولايات المتحدة، فقد بادرت الهند بإدانة الاعتداءات، وعرضت السماح للقوات الأمريكية باستخدام منشآتها وهوائها إذا احتاجت لذلك، وبادرت أجهزة الاستخبارات الهندية بمرضى التعاون الوثيق مع نظيرتها الأمريكية. وقد استغذت واشنطن من هذا الاستعداد الهندي وتوظيفه في الضغط على باكستان للتجاوب التام مع المطالب الأمريكية، عبر تهديد إسلام آباد في حالة الرفض بالتعاون الأمريكي المطلق مع الهند ودعم موقفها في قضية إقليم كشمير، وربما التعاون في صورة ثلاثية تشمل الهند وإسرائيل لتحييد البرنامج النووي الباكستاني.

لكن الولايات المتحدة، فضلت أن يكون التعاون مع الهند محصورا في الجوانب السياسية والمعلوماتية وليس الجوانب العسكرية، كخطوة عكست إرضاء وتجاوبا مع الشروط الباكستانية، ولكن دون أن يتطور الأمر إلى وضع قيود على حركة الهند في مساعدة تحالف الشمال الأفغاني عسكريا، كاستداد لوضع كان قائما منذ أكثر من سبع سنوات ماضية.

**د - استقطاب تأييد الدول العربية:** على الرغم من تراجع الأهمية التسمية للمشاركة العربية في التحالف الدولي ضد الإرهاب بالمقارنة بالدور الذي لعبته الدول العربية في التحالف الدولي لتحرير الكويت في عام ١٩٩١، وذلك بسبب

عدم وجود روابط جغرافية مباشرة بين الدول العربية وأفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة قد حرصت على ضم الدول العربية إلى هذا التحالف. ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين:

الأول: أهمية الدور العربي على مستوى التعاون المعلوماتي والاستخباراتي، خاصة بالنظر إلى هوية المتهمين بهجمات سبتمبر والذين يحملون جنسيات عربية عديدة من بينها السعودية والمصرية واللبنانية.

الثاني عامل "رمزي"، إذ أن التعاون العربي مع التحالف الدولي، يدفع شبهة الحرب الدينية أو استهداف الإسلام والمسلمين.

وفي ضوء هذين العاملين، سعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إلى ممارسة الضغط على الدول العربية لإقناعها بالانضمام إلى التحالف الدولي، لاسيما في مستويات الدعم المالي، والمعلوماتي، والاستخباراتي واللوجستي.

وتحقيقاً لذلك، مارست الولايات المتحدة خلال الأسابيع الأولى بعد هجمات سبتمبر ضغوطاً شديدة على كل الدول العربية، ركزت خلالها على توجيه الاتهامات إلى بعض العناصر العربية والإسلامية من خلال طرح قائمة موسعة من المتهمين والمشتبه فيهم في هجمات سبتمبر، وتكرار الإشارات الرسمية وشبه الرسمية الخاصة بتورط بعض تلك الدول مباشرة ودعمها للإرهاب. وكانت سوريا ولبنان والسودان واليمن أكثر الدول تعرضاً لتلك الضغوط. وقد هدفت تلك الضغوط إلى الحصول على كافة المعلومات التي تقف في الكشف عن منفذ هجمات سبتمبر وشبكة علاقات تنظيم القاعدة بالجماعات والتنظيمات الإسلامية خارج أفغانستان، ودفع الدول العربية إلى عدم معارضة الحملة العسكرية في أفغانستان، وإلى السيطرة على حركة القوى السياسية الدينية أو غير الدينية المعارضة للتحالف الدولي والسياسات الأمريكية الجديدة. ومن قبيل الضغط المكثف على بعض الدول العربية أعادت الولايات المتحدة فتح بعض ما أسمته "ملفات الإرهاب" القديمة، حيث أعادت تنشيط المطالبات الأمريكية لدى سوريا ولبنان الخاصة بقائمة الإرهابيين والمنظمات "الإرهابية"، وهاليت لبنان بإعادة فتح ملف مجموعة جبال "جروود الضنية" اللبنانية التي اشتبك معها الجيش اللبناني في جبال الضنية في ديسمبر ١٩٩٩، وإمداد الولايات المتحدة بكافة المعلومات المتوفرة حول أعضاء هذه المجموعة، وإعادة فتح بعض هجمات "حزب الله" اللبناني ضد بعض الأهداف الأمريكية، فضلاً عن إدراج العديد من الأسماء العربية على قائمة المشتبه فيهم في هجمات سبتمبر. وقد شملت تلك القائمة أسماء من جنسيات عربية عديدة شملت سعوديين ومصريين ولبنانيين وإماراتيين وجزائريين وإماراتيين، وتكاد لا تخلو القائمة من جنسية عربية تقريباً. وبالإضافة إلى تلك الضغوط، فقد حاولت الولايات المتحدة من ناحية أخرى، تشجيع الانضمام العربي والإسلامي إلى التحالف الدولي من خلال الإعلان المبكر في ١٨ سبتمبر عن استبعاد إسرائيل من الهجمات العسكرية المتوقعة في الحرب ضد الإرهاب.

وبالإضافة إلى استراتيجية الضغط، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى تقديم بعض التنازلات والامتيازات، كان أهمها رفع مجلس الأمن المقويات المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦ بموجب القرار رقم (١٠٥٤) الصادر عقب محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا، وذلك بناء على مبادرة من الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار داخل المجلس في ٢٨ سبتمبر، ومسحب الإدارة الأمريكية مشروع قانون "السلام في السودان" الذي تضمن تقديم دعم مالي للمعارضة السودانية ومعاقبة شركات النفط العاملة في السودان، والذي كان من المقرر طرحه على الكونجرس الأمريكي. إلا أن الولايات المتحدة احتفظت في الوقت نفسه ببقاء الملفات الخاصة بالحرب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان مفتوحة لممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة السودانية، بالإضافة إلى استمرار وضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، واستمرار المقويات الاقتصادية المفروضة عليه من جانب

الولايات المتحدة. كما تم في اليوم ذاته توقيع اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن.

وقد تركزت المطالب الأمريكية في إطار الدعم للمعلومات والاستخباراتي من الدول العربية في سبعة مطالب رئيسية شملت القبض على الإرهابيين الموجودين في الدول العربية ومحاكمتهم، ووقف تحركات الإرهابيين إلى داخل وخارج البلاد، والتعاون مع المجتمع الدولي في التعرف على الشبكات الإرهابية وتقديم للمعلومات المتوفرة حول العناصر الإرهابية، وتسليم المطلوبين إلى الدول التي تعرضت لهجمات إرهابية على أيدي هؤلاء الإرهابيين، والتحدث بقوة ضد الإرهاب بغض النظر عن أهدافه الملتنة، ودعم المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وغيرها من الأطر والمنظمات الدولية، وأخيراً إنهاء كافة أشكال التساهل مع الدول التي تدعم الإرهاب.

هـ. «تأمين المساهمة التركية»: أولت الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة التركية في التحالف الدولي أهمية خاصة، ليس فقط بالنظر إلى العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، والخبرة التركية في التحالف الدولي لتحرير الكويت، والقواعد الأمريكية في تركيا، ولكن بالنظر إلى ظروف عملية بناء التحالف الدولي ذاتها. وبمعنى آخر، فقد برزت أهمية المشاركة التركية في التحالف في ظل تردد أو عدم قدرة الدول العربية على المشاركة المباشرة. فقد أظهرت الحكومة التركية استعداداً سريعاً للاقتناع بمسؤولية أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة عن هجمات سبتمبر، وذلك على العكس من الدول العربية التي طالبت بتقديم أدلة على تورط بن لادن كمفرض لعدم الانضمام / أو التحقق على التحالف.

استندت المشاركة التركية في التحالف إلى «الداء» النسبي التركي والأمريكي المشترك لنظام طابان والقاعدة، خاصة في ظل التناقض الشديد بين رؤية ونظرة كل من النظامين الأفغاني والتركي إلى الإسلام والعالم الخارجي، الأمر الذي فرض تحدياً أمام المياسة الخارجية التركية بضرورة الانتشار في منطقة آسيا الوسطى. وأخذت المشاركة التركية في التحالف الدولي مستويات مدة بدأت من التعاون والدعم المعلوماتي والاستخباراتي، إلى الدعم العسكري مروراً بالدعم اللوجيستي. فبالرغم من معاناة القطاع المصرفي التركي من مشكلات الفساد وعدم الكفاءة، إلا أن تركيا وافقت على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متابعة أنشطة تمويل هجمات الإرهاب، وإمداد الولايات المتحدة بالمعلومات المتعلقة بالتحويلات المالية المشكوك بها، كما وافقت على مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية التركية. وقد قامت السلطات التركية بالفعل في أواخر أكتوبر بتجميد الحسابات البنكية المخصصة لجمع واستقبال التبرعات للبوسة والشيشان، والتي يعتقد أنها ذات صلة بتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى الدعم المعلوماتي والاستخباراتي الذي قامت به تركيا في مجال دعم قوات تحالف الشمال الأفغانية.

وقدمت تركيا تسهيلات عسكرية مهمة عبر قاعدة «إنجريك» لطائرات التحالف الدولي خلال عودتها من أفغانستان، فضلاً عن عملها كقاعدة ارتكاز في هجمات نقل الجنود والمعدات العسكرية إلى آسيا الوسطى. ومن ناحية أخرى، فقد قدمت تركيا تسهيلات لهبوط الطائرات في مطارات مالاتيا Malatya، وكونيا Konya، وأزمير Azmir، فضلاً عن تقديم تسهيلات استخدام الموانئ التركية انتاليا Antalya، وميرمن Mersin، وشبهان Chyban للناتو.

إلا أن التطور الأهم في الموقف التركي قد تمثل في إعلان تركيا استمداها لتقديم الدعم العسكري والمساهمة في أية هجمات عسكرية محتملة في أفغانستان. وعلى الرغم من أن تلك المشاركة تند التزاماً تركيا بموجب المعاهدة المؤسسة لحلف الناتو في حالة مشاركة الحلف في الهجمات العسكرية، إلا أن الإعلان التركي السابق كان رسالة هامة ليس إلى الولايات المتحدة فقط، ولكن إلى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي أيضاً. ويمجدر بدء الهجمات العسكرية الأمريكية في أفغانستان استصدرت الحكومة التركية قراراً من البرلمان التركي يسمح لها بتبعية قواتها العسكرية. وفي الثاني من نوفمبر، وبناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، أرسلت تركيا عدداً من القوات الخاصة التركية تم نشرها في طاجيكستان لتقديم الدعم الفني لقوات تحالف الشمال، بالإضافة إلى إرسال قوات عسكرية لحماية مطار كابول.

بيد أن التسهيلات العسكرية التي قدمتها الحكومة التركية للتحالف الدولي، لم تخل من معارضة داخلية، فقد أظهر أحد الاستطلاعات التي جرت في أكتوبر أن ثلثي الأتراك يمارضون الهجمات العسكرية ضد أفغانستان، وعبر حوالي ٩٠٪ عن عدم موافقتهم على إرسال قوات تركية إلى أفغانستان، كما عبر ٥٨٪ عن أن الهجمات العسكرية على أفغانستان قد تؤدي إلى إشعال حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين، وقد فرضت المعارضة الداخلية ضابطاً على مواقف النخبة السياسية والعسكرية التركية أدت بها إلى الحذر في التأييد المطلق للولايات المتحدة في حريها ضد الإرهاب، كما دفع بتركيا إلى وضع بعض التحفظات على تلك الحرب، كان أهمها التأكيد على أن الدعم التركي للهجمات العسكرية في أفغانستان سيكون صعباً في حالة حدوث كوارث إنسانية، ولتحفظ على توسيع نطاق تلك الحرب لتشمل دولاً أو أهدافاً أخرى في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تأكيد وزير الخارجية التركي لنظيره الأمريكي في أواخر سبتمبر أن زيادة معاناة المدنيين نتيجة لتلك الهجمات ستؤدي إلى تقوية الحركات الراديكالية في العالم الإسلامي.

و. تعاون نسبي وغير مباشر مع إيران : رغم القطيعة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران، فقد أولت إدارة بوش قدراً كبيراً من الاهتمام بتطورات الموقف الإيراني الذي أدان هجمات سبتمبر، وسعت في هذا الإطار إلى توظيف العلاقات الأوروبية مع إيران التي تنضم بالتحصن النسبي بالمقارنة بالعلاقات الأمريكية-الإيرانية، لإقناع قادتها بتعاون أكثر إيجابية في مواجهة الإرهاب الدولي، أو على الأقل عدم وضع أية عراقيل أمام التحالف الدولي، خاصة وأن إيران لها علاقات قوية مع تحالف الشمال الأفغاني، كما أن لها تأثيراً دينياً ومعنوياً على أقلية الأفغان الهزارة. وبالرغم من عناصر الخلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الموقف الإيراني حرص على الإبقاء على حد أدنى من الاتفاق بين إيران والتحالف الدولي، وهو ما برز في التمهيد بدم عرقلة أو وضع قيود على التحرك الأمريكي/الدولي ضد طالبان والقاعدة، خاصة إغلاق الحدود الإيرانية الأفغانية بدهوى منع تدفق اللاجئين، الأمر الذي خدم قوات التحالف الدولي من خلال إغلاق الحدود الإيرانية مع أفغانستان وتقوية فرصة هروب عناصر طالبان والقاعدة عبرها. وقدمت إيران في هذا الإطار دوراً لا يقل من الدور الباكستاني في خلق الحدود مع أفغانستان. وقد مثل هذا التطور نوعاً من التعاون الإيراني مع الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة، الأمر الذي خدم الطرفين من تسهيل القضاء عسكرياً على حكومة طالبان وتنظيم القاعدة التي مثلت هدفاً مشتركاً لهما، لكنه من جانب آخر أثار تكتلات كثيرة بمزيد من الانفتاح بين البلدين، لم يثبت مسحتها أو إمكانية حدوثها في المدى الزمني المنظور.

### خامساً: الإدارة السياسية الأمريكية للحملة العسكرية على أفغانستان

بدأت الولايات المتحدة هجماتها العسكرية على أفغانستان في السابع من أكتوبر، وشاركت فيها قوات بريطانية محدودة تحت القيادة الأمريكية المباشرة. وفي تلك المرحلة ركزت السياسة الأمريكية على امرين متكاملين؛ الأول أن حملتها العسكرية هي تطبيق مشروع مبدأ الدفاع عن النفس والذي اعتبرته كافياً للعمل المنفرد بعيداً عن أي تدخل من قبل المنظمة الدولية. والثاني الضغط على الأطراف الدولية، لاسيما المترددة منها، لتأييد الحملة العسكرية أو على الأقل عدم إبداء الاعتراضات عليها وعرقلة سيرها. وصاحب ذلك محاولة لتمرير المفهوم الأمريكي للإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وإصباح السمة المألوفة عليه، وهي المحاولة التي باءت بالفشل نظراً لأن المفهوم الأمريكي اختزل الأمر في أنشطة التظاهرات والجماعات التي تستخدم "السلح" في تحقيق أهدافها دون التوقف أمام طبيعة هذه التنظيمات، ومدى مشروعيتها الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من زاوية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم

وضع كافة حركات المقاومة المسلحة المناهضة للاحتلال، والتطهيرات الساعية إلى انتزاع حقوقها المشروعة أو تحرير ترابها الوطني، ضمن هذا التعريف العام، في حين نزع سمة الإرهاب عن ممارسات قوى الاحتلال إلى تقوم بها في مواجهة القوى الخاضعة له، فعندما فشل مجلس الأمن في إصدار قرار دولي يتضمن تعريفاً محدداً للإرهاب، وتم الاكتفاء بإصدار القرار ١٣٧٣ الذي تضمن - كما سبق القول - التزامات مختلفة على الدول ضد ما سمي بالأنظمة الإرهابية، تقرر إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء مناقشات حول الموضوع وتقديم تعريف دولي شامل للإرهاب، وقد كشفت المداولات التي شهدتها الاجتماع السنوي للأمم المتحدة، والذي استمر من المارشر وحتى السادس عشر من نوفمبر، من عمق الخلافات في الرؤى حول مفهوم الإرهاب، وتحديد المنظمات والجماعات التي تمارسه، كما جرت محاولة أخرى لوضع تعريف متعدد للإرهاب ضمن معاهدة دولية لمكافحة، تكفلت بوضعها اللجنة للقانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها هذه اللجنة، والصفوف الشخصية التي مارسها الأمين العام للأمم المتحدة، فقد فشلت اللجنة في التوصل إلى هذه المعاهدة بسبب التعثر في تقديم تعريف محدد للإرهاب، وتركز الخلاف بين اتجاهين، الأول وتمثله الولايات المتحدة ويعطى بدمع أوروبي ويرى في حركات المقاومة المسلحة على مختلف أنواعها، تنظيمات إرهابية ينبغي معاربتها، في حين أنه لا يرى في أعمال القتل والعدوان الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعب الخاضع للاحتلال، عملاً من أعمال الإرهاب، أما الاتجاه الثاني فقد عبرت عنه الدول العربية وباكستان وعدد من الدول الإسلامية ودول العالم الثالث، ويرى ضرورة استثناء هجمات المقاومة والتضال ضد الاحتلال الأجنبي من هذا التعريف، وهو الأمر الذي رفضه أنصار الاتهام الأول، وهنا أعلنت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة تخليها عن محاولة صياغة معاهدة دولية جديدة بسبب العجز عن التوصل إلى تعريف متعدد للإرهاب، وقررت أيضاً استئناف جهودها خلال العام ٢٠٠٢.

### سادساً: ما بعد الحملة العسكرية على أفغانستان

مع انهيار حكومة حركة طالبان ودخول قوات التحالف الشمالي للماصمة كابول، لم تجد الإدارة الأمريكية حرجاً، في إصدار قوائم بالمنظمات والجماعات التي تصنفها بالإرهابية والتطهيرات التي تمارس النضال المسلح مثل حزب الله في لبنان، وحرر كتي حماس والجهاد في فلسطين. وهو الأمر الذي لم تقم له قبل سقوطه كابول، ربما حرصاً على عدم إثارة الاعتراضات العربية.

وفيما بعد الانتصار العسكري السريع نسبياً الذي حققته الحملة الأمريكية ضد حكومة طالبان وتنظيم القاعدة، اعتقدت إدارة بوش أن هذا الانتصار العسكري يعمرها من الكوابح السياسية والمعنوية والقانونية التي كانت تفرض عليها قدر من الموامة السياسية عند إصدار قوائمها الخاصة بالتطهيرات الإرهابية أثناء الهجمات العسكرية، وأنه يعطيها الحق في التعامل مع المقاتلين الأفغان أو غير الأفغان الذين تم أسرهم بطريقة تعكس هذا الانتصار، بغض النظر عن القيود التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المنظمة للصروب، وأنه يفتح أمامها المجال للتوجه نحو مراحل أخرى من الحملة العسكرية خارج الأراضي الأفغانية.

لكن الانتقادات الدولية لم تتوقف، مشيرة إلى اتساع الهوة بين السياسة الأمريكية من جانب، وسياسة الكثيرين من أقرب حلفائها إضافة إلى كثير من القوى التي أيدت مبدأ الحرب على الإرهاب الدولي دون هوادة من جانب آخر، لكنها في الوقت نفسه لا تقبل بكل ما تعمل الولايات المتحدة على تحقيقه. وهو ما ظهر في قضيتي أسرى تنظيم القاعدة وطالبان، ودعوة الولايات المتحدة لتوسيع مجال الحملة العسكرية لتشمل دولاً أخرى.

## ١ . الجدل حول أسرى القاعدة وطالبان

تعاملت الولايات المتحدة مع أسرى قوات حركة طالبان وتنظيم القاعدة، انطلاقاً من كونهم "جماعة من المجرمين" لا يستحقون التعامل الإنساني، ورفضت منذ مرحلة مبكرة التعامل مع هؤلاء الأسرى من منطلق اعتبارهم أسرى حرب، تطبق عليهم القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعامل مع أسرى الحرب. وكان تفضيل وزارة الدفاع الأمريكي الأول هو تصفية هؤلاء الأسرى من المقاتلين في مواقع القتال، والاكتفاء بالقبض على الشهادات لاعتبارات تتعلق بالمحاكمة والحصول على المعلومات الضرورية. وبرز هذا السلوك جلياً في هجمات قلعة "جانجي" بشمال أفغانستان، في الفترة من ٢٥ نوفمبر حتى ٢ ديسمبر، والتي تعرض فيها ما يقرب من ٢٠٠ أسير معظمهم من غير الأفغان لعملية تصفية جسدية على يد قوات مشتركة بريطانية وأمريكية ومن تحالف الشمال الأفغاني بواسطة القصف بالطائرات والمدفعية رداً على ما وصف بتمريضهم على ما تعرضوا له من سوء معاملة شديد. وقد رفضت واشنطن من جانبها قيام أي جهة دولية رسمية أو غير رسمية بما في ذلك الصليب الأحمر الدولي بإجراء تحقيق في وقائع تمرّد الأسرى وعملية تصفيتهم. كما عارضت بشكل حاسم دخول تحالف الشمال في مفاوضات مع المحاصرين من قوات طالبان وتنظيم القاعدة في مدينة قندوز للوصول إلى اتفاق استسلام مع ضمان سلامة المحاصرين ومنحهم ممرًا آمنًا إلى الجنوب، وفضلت وقوع معارك تنتهي بتصفية أكبر عدد ممكن من هؤلاء المقاتلين. وتجلّى ذلك في تعليق وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في العشرين من نوفمبر على إنهاء المفاوضات المحتملة بأن الولايات المتحدة ترفض "قبول أسرى". ورغم احتجاج المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان إزاء ما جرى في قلعة "جانجي"، فقد استمرت واشنطن في سياستها، والتي أخذت بعداً أكثر تفاضاً مع معاهدات جنيف الخاصة بقوانين الحرب حين قررت نقل عدد من المعتقلين من قادة طالبان وتنظيم القاعدة إلى قاعدة جواتانامو الواقعة على الأراضي الكوبية، والتي تتمتع ببيئتها بالقسوة الشديدة.

أسست الولايات المتحدة موقفها المخالف للقانون الدولي الإنساني على أن المعتقلين هم مجموعة من المجرمين والإرهابيين، ليس لهم حق التمتع بالحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية، والتي تنص على عدد من الحقوق القانونية للأسرى من بينها حسن الإقامة والرعاية الصحية والحق في الاستماع عن الإدلاء بمعلومات عدا الاسم والرتبة. وصاحب ذلك تطبيق سياسة محكمة في عدم نشر أي معلومات عن هؤلاء الأسرى أو إتاحة الفرصة لأي جهة للأطلاع على أحوالهم أو معرفة هوياتهم والجنسيات التي ينتمون إليها. ولم تؤد موجة الاعتراضات التي قامت بها المنظمات الإنسانية الدولية، ومطالبات بعض الدول حتى الحليفة منها للولايات المتحدة للتعرف على أحوال مواطنيها المعتقلين في تفهيم هذه السياسة الأمريكية، رغم ما أثارته من خلاف بين وزارتي الدفاع والخارجية حول أسس معاملة هؤلاء المعتقلين. فقد جاء موقف وزارة الدفاع مؤيداً لبدأ عدم انطباق اتفاقيات جنيف على هؤلاء الأسرى، لأنهم - حسب قول وزير الدفاع - "إرهابيون ولا يستحقون صفة أسرى حرب، ولأنهم مقاتلون غير شرعيين ينتمون إلى شبكة إرهابية وليس إلى جيش، فلم يكونوا يرتدون زياً ولم يكونوا يحملون سلاحهم أو شاراتهم علناً، ولا يتصرفون مثلاً يتصرف جيش، كانوا يتحركون كإرهابيين".

أما وزارة الخارجية الأمريكية، فقد أعلنت على لسان الوزير كولن باول، ضرورة تطبيق القواعد المعمدة بشأن أسرى الحرب عليهم، وكانت وجهة نظر وزارة الخارجية تتطابق من ضرورة مراعاة الموقف وإبعاده المستقبلي، فما سوف تتبعه واشنطن معهم، يمكن أن يحدد مستقبلاً مع جنودها في حال اعتقال جنود أمريكيين لا يرتدون الملابس العسكرية خلال مهامهم في الخارج.

## حقوق الأسرى في القانون الدولي الإنساني

ظروف الحرب، وحماية الجرحى والمرضى، وحماية الأماكن الثقافية والأثرية الخطيرة، وأماكن العبادة، وحماية حقوقي المرأة والطفل في ظروف الحرب، وكان آخرها معاهدة أوتراوا لخطر استعمال الألغام الأرضية المضادة للقوارب لعام ١٩٩٧ .

- فيما يتعلق بالأسرى وسجناء الحرب، فإن الجزء الثالث من الاتفاقية جنيف يعنى على أن الشخص الذي يشترك في العمليات العسكرية، ويضع تحت سيطرة القوات المعادية، يجب أن يعبر سجين حرب، ويجب أن يحصل على الحماية والسلسلة بموجب لمعاهدة الثالثة، ومعاملة الأسرى معاملة إنسانية، وحظر ممارسة أعمال العنف وإلزامهم، وخاصة القتل بكل الذرائع وعن الأعداء، أو القسرة أو التعذيب، أو أخذ الرهائن منهم، أو المساس بكرامتهم، أو إسغار أحكام جنحهم وتفتيلها دون محاكمة. وتضمن الاتفاقية أيضا على ضرورة تحويل أسرى الحرب في أقرب وقت بعد اصغابهم إلى معسكرات بعيدة عن ساحة العمليات بحيث يكونوا يمينين عن الخطر، وعدم جواز إرسال الأسرى إلى مناطق يكونون فيها عرضة لثورات القتل أو استغلالهم لها في ثابن بعض المرافق من العمليات العسكرية.

- وتشير الاتفاقية إلى مجموعة أخرى من الحقوق للمعالة بضرورة توفير وإتاق تحقيق الشخصية للأسرى، والتمتع سلطة الأسر بإنشاء مكتب استعلامات خاص بأسرى الحرب، وعدم جواز إضام الأسرى على القيام بأي أعمال خلاف تلك المتعلقة بإدارة للمسكر وتنظيمه، وضرورة الإفراج عنهم بمجرد انتهاء النزاع.

- يتضمن القانون الدولي الإنساني مجموعة من القواعد العرفية التي تنظم القتال في حالات الصراع المسلح، وهي مجموعة من المبادئ والأعراف المسقرة منذ فترة طويلة من الزمن، ثم جرى تقييدها بدءا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث صدر بشأنها إعلان باريس بشأن السلوكيات الإنسانية للمحاربين في عام ١٨٥٩، ثم الاتفاقية جنيف بشأن معاملة الجرحى والمرضى وحسن معاملة الأسرى خلال القتال في عام ١٨٦٤، والاتفاقيات الأخرى لعام ١٨٩٩. ثم مجموعة الاتفاقيات الأخرى لعام ١٩٠٧، وقد انضمت لروايد القانون الدولي الإنساني شكلها الأكثر تطوراً في الاتفاقية جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والتي ركزت على أوضاع المقتلين في ظروف الصراع المسلح، ثم جرى في عام ١٩٧٧ إضافة بروتوكولين إضافيين للاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، استكمالا لأحكام هذه الاتفاقيات.

- وقد أصبحت اتفاقيات جنيف وكيفية قلب القانون الدولي الإنساني، وهي تركز عموما على تنظيم أخلاق الحرب، انطلاقاً من فكرة مؤداها أن حق الأطراف المعادية في أي نزاع مسلح في اختيار أساليب الحرب ووسائلها ليس حقا بلا حدود، وإنما هو حق مفروط بالامتناع عن الجور إلى استعمال أسلحة وذخائر وأساليب حربية يكون من طبيعتها أن تسبب أضرارا مفرطة أو آلاما لا داف لها، بالإضافة إلى ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين . وجرى في هذا الإطار من العديد من الاتفاقيات الدولية، بدءا من الاتفاقية حظر استعمال الأسلحة عشوائية الأثر ومفرطة الضرر، وحماية المدنيين في

وحسما لهذا الجهد، انتحاز الرئيس بوش إلى وجهة نظر وزارة الدفاع، مؤكدا أن المعتقلين "هم قتل" وليعمدوا مقاتلين، مبررا بذلك المعاملة الخشنة التي يتلقاها الأسرى في قاعدة جوانتانامو من ناحية، مؤكدا نزعة تجاوز الاتفاقيات الدولية التي ارتضاها المجتمع الدولي لتنظيم شئونهم في الحرب أو في السلم، والتي ميزت سلوك إدارة الرئيس حتى فيما قبل هجمات ١١ سبتمبر، بما في ذلك التي لها طابع إنساني بحت. ولم يخفف من ذلك ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية بأن المعتقلين سوف ينطبق عليهم قواعد معاهدة جنيف بشأن أسرى الحرب لعام ١٩٤٩، دون أن يتم منحهم وضع أسرى الحرب.

لم يقتصر الأمر على المقاتلين الذين تم أسرهم على الأراضي الأفغانية، بل امتد إلى مناطق أخرى من العالم، حيث ضغطت واشنطن على الحكومة البوسنية وتسلمت منها خمسة أفراد كانوا يعملون الجندية البوسنية، جرى تجريدهم منها في نوفمبر، وتم نقلهم أيضا إلى معتقل جوانتانامو. كما انتهجت واشنطن سياسة ذات شقين، الأول التعاون مع حكومات دول عديدة لا اعتقال محتلين رأت أن لهم دورا أو كانت لهم علاقات مسلحة بين جماعات وتنظيمات إسلامية وبين الحكومات والقوات والمساعدات العسكرية إلى المناطق التي تشهد مواجهات مسلحة بين جماعات وتنظيمات إسلامية وبين الحكومات المركزية، وهو ما جرى تطبيقه في الفلبين، حيث أرسلت واشنطن قوات خاصة ومعدات عسكرية كمساعدات للحكومة

الفلبينية للتضاء على حركة "أبو سيف".

## ٢. توسيع الحملة العسكرية

على الرغم من أن واشنطن أكدت مرارا إبان إدارتها لعملية الرد العسكري على هجمات الحادي عشر من سبتمبر أن الحملة على أفغانستان تمثل البداية فقط، وأن "الحرب على الإرهاب" سوف تطول مناطق أخرى من العالم، فإن الدول والقوى الرئيسية في النظام الدولي لم تتوقف كثيرا أمام هذه التأكيدات. وما أن أوشكت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان على نهايتها حتى أعيد طرح ما سمي بالمراحل التالية من "الحرب على الإرهاب"، وجرى ترشيح دول كثيرة يمكن أن تكون الهدف التالي للحملة العسكرية الأمريكية، سواء لاستهداف النظام القائم كما في حالي العراق وكوريا الشمالية، أو لتوجيه ضربات لتطهيرات موجودة على أراضي هذه الدولة، دون أن تصنف نظم الحكم فيها باعتبارها مارقة كعالتى لبنان واليمن، وطالت التهديدات أيضا الصومال رغم عدم خضوعه لسيطرة حكومة مركزية واحدة.

وقد حظي العراق بالثقل الأكبر من التهديدات الأمريكية، حيث جرى نشر معلومات لم يثبت صحتها حول دور مفترض للحكومة العراقية في هجمات ١١ سبتمبر. ثم تطور الموقف الأمريكي بالتركيز على ما سمي بعدم تعاون العراق مع الأمم المتحدة فيما يخص قضية عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وطالت التهديدات الأمريكية إيران، وجاءت بالتهديد قرب انتهاء الحملة العسكرية على أفغانستان، حيث استندت إلى ما تم رصد من هروب مجموعة من قيادات وأعضاء القاعدة وطالبان إلى الأراضي الإيرانية. كما واجهت كوريا الشمالية حملة أمريكية ركزت على اتهامها بالاستمرار في تطوير براسمها الصاروخية طويلة المدى وأيضا برناسمها النووي. وهى الدول الثلاث التى وصفها الرئيس بوش لاحقا في خطاب حالة الاتحاد ٢٥ يناير ٢٠٠٢ بدول "محور الشر"، ممتبرا إياها أهدافا مرشحة للمراحل التالية بعد أفغانستان.

أثارت التهديدات الأمريكية اعتراضات كثيرة لاسيما من الدول الأوروبية والصين، والتي رأت أن توسيع نطاق العمل العسكري إزاء هذه الدول تهدد لا علاقة له بالحملة ضد الإرهاب حتى بالمفهوم الأمريكى نفسه، وأنه يمس الاستقرار الدولى ككل، ويجمد نزعة الولايات المتحدة الأحادية، ويؤثر على كافة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لإعادة تأهيل الدول المشار إليها ودمجها في إطار السياسات الدولية الطبيعية، وأن الأمر كله لا يخرج عن تحقيق أهداف وتسوية حسابات أمريكية بالأساس، بمباراة أخرى، أن توسيع الحملة العسكرية الأمريكية وفقا للنموذج الأفغانى ومحاولة تطبيقه على الحالات الأخرى، لاسيما العراق، لن يهد الظروف الملأمة التى ساهمت في إنجابه أفغانيا، وهى كل الأحوال سيهمر عن سياسة أمريكية خالصة وليس سياسة تحالف دولى مناهض للإرهاب. ■



## ٢- العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان

### أولاً، البيئة العسكرية الاستراتيجية للحرب في أفغانستان

بالرغم من أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر بدت كمفاجأة كبرى، إلا أنه يمكن ربطها بكثير من المقدمات والتطورات إلى تمت على أرض الواقع، والتي لم تكن بعيدة تماماً عن إدراك مراكز الفكر السياسى والعسكرى الأمريكى، حيث تلبه الكثير من هذه المراكز لمصادر خطر وتهديدات غير مألوفة، لكنها اعتقدت أن أمامها وقتاً كافياً للاستعداد له، فدهمتها الهجمات بسرعة لم تكن تتوقعها.

يمكن تمهيد تلك المقدمات على مستويين:

**المستوى الأول:** ما حدث فعلاً على أرض الواقع من حروب ومواجهات عسكرية كانت الولايات المتحدة طرفاً فيها منذ انتهاء الحرب الباردة، وتبدل النظام الدولى لتصبح الولايات المتحدة القوة المظمية الوحيدة فى العالم.

**المستوى الثانى:** يشمل ما طرأ من تغيرات على الفكر العسكرى الأمريكى نفسه، وصلة ذلك برؤية الولايات المتحدة الأمريكية للتهديدات التى أصبحت تواجهها هى والتحالف الغربى والعالم بشكل عام، وأيضاً فى ضوء تجارب الحروب التى خاضتها الولايات المتحدة منذ انفرادها بدور البولة المظمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ومن خلال تعامل مدين المستويين يمكن الإشارة إلى أبرز المفاهيم التى شكلت بيئة العمليات العسكرية فى أفغانستان على النحو التالى :

### ١. الثيران القوية بديل القوة البشرية

اخترت الولايات المتحدة خلال السنوات الخمسين التى تلت الحرب العالمية الثانية أن توظف نتائج الثورة العلمية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة والقدرات الصناعية فى تطوير نظم تسليح تملأ الأولوية للحفاظ على حياة الجنود الأمريكين، من خلال الاعتماد المتزايد على قوة الثيران بديلاً عن القوة البشرية. وقد ساعدت الثورة التكنولوجية فى مجال الإلكترونيات والمعلومات والقضاء على تحقيق رؤية أوضح لمسرح عمليات وأسماء ومعدات، وتوجيه قوة الثيران بدقة إلى مسافات بعيدة داخل هذا المسرح بإماده الجديدة. ودعم هذا التوجه، بجانب الموامل التكنولوجية والعملياتية المذكورة سابقاً، تقدير أمريكى بأن الولايات المتحدة يجب أن توازن بين "حجم المصالح" و "حجم التضحية لحماية هذه المصالح"، وأنها لا يجب أن تضخى بعباءة أثباتها بشكل "غير محدود" للدفاع عن الآخرين أو لحماية مصالح خارج أراضيها هى بطبيعتها "محدودة" فى كل الأحوال، وهو ما تم صياغته فى مبدأ استراتيجى قوامه "أن المصالح الاستراتيجية المحدودة لا تبرر الالتزامات غير المحدودة".

## جدول (١)

### استهلاك القوات الجوية الأمريكية للذخيرة في الحروب الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية

الحرب	وزن الذخيرة بالطن	طول فترة الحرب (شهر)	الاستهلاك/ شهر
الحرب العالمية الثانية	٢١٥٠٠٠٠	٤٥	٤٧٧٧٧,٧٨
الحرب الكورية	٤٥٤٠٠٠	٣٧	١٢٢٧٠,٢٧
حرب فيتنام	٦١٦٢٠٠٠	١٤٠	٤٤٠١٤,٢٩
حرب الخليج ١٩٩١	٦٠٦٢٤	١,٥	٤٠٤١٦,٠٠

وأكدت التجربة التاريخية بالفعل أن الولايات المتحدة منذ أن صعد نجمها فوق المسرح الدولي مع بداية القرن العشرين قد اضطرت، برغم بعض توجهات العزلة داخلها - أن تحارب بمهدا عن أراضيها في الحريين العالميتين الأولى والثانية والحرب الكورية وحرب فيتنام وحرب الخليج الثانية وحرب كوسوفو، وكان اعتمادها على قوة نيران شمالة في هذه الحروب حلا مناسباً للقتال من أجل حلفائها بدون أن تضحي بكثير من أبنائها من أجلهم، إلى أن جاءت هجمات سبتمبر وصارت الولايات المتحدة نفسها هي الضحية المباشرة وهذا للتهديد، فكان ولا بد وأن يُعاد النظر في القاعدة القديمة وأن تصبح الولايات المتحدة أكثر استعداداً لتقبل خسائر بشرية وأن تمدد طريقها هي القتال تهما لذلك.

وبين الجدول رقم (١) وزن القنابل والذخيرة بالطن التي استهلكتها القوات الجوية الأمريكية في عدد من حروبها الشهيرة منذ الحرب العالمية الثانية، ومدى تركيزها الملاحظ على قوة النيران في تلك الحروب. واللافت للنظر أنه برغم أن الوزن الكلي للذخيرة القصص الجوى في حرب الخليج الثانية يقل كثيراً عن الحرب العالمية الثانية لقصر فترة الحرب، إلا أن معدل استهلاك الذخيرة في الشهر الواحد يقترب كثيراً (٨٥٪) من معدل استهلاك الذخيرة في الحرب العالمية الثانية.

أعادت حرب الخليج وكوسوفو تأكيد أهمية قوة النيران والقدرة الجوية والفضائية (صواريخ كروز، ذخيرة ذكية، أقمار صناعية) في إضعاف قوة الخصم الأرضية إلى الدرجة التي تقلل كثيراً من الخسائر عند بدء العمليات البرية. وقد انكمشت العمليات البرية في حرب الخليج ١٩٩١ إلى أربعة أيام في مقابل خمسة وثلاثين يوماً من الحرب الجوية. كما أثبتت حرب كوسوفو أن الدفاع عن "جماعة عرقية" لم يكلف الولايات المتحدة وحلفائها من حلف "الناتو" ضحايا بشرية بفضل التفوق الساحق لقوة النيران الأمريكية بمناصيرها المختلفة.

وخلال السنوات العشر التي مضت بين حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحرب كوسوفو ١٩٩٩ استشعر المخطط العسكري الأمريكي محاولات الخصوم للتكيف مع التفوق الأمريكي في قوة النيران، ومحاولة البحث عن حلول مناسبة للتعامل معها. كما رصد تحولات أساسية في طبيعة التهديدات الموجهة للولايات المتحدة من حيث أنها اتخذت مساراً آخر غير تقليدي "غير متماثل"، بمعنى أنها لا تمثل إجراء مضاداً لوسائل النيران التقليدية، بل تعمل على محاور تأثير أخرى لم تكن مطروحة من قبل، فضلاً عن ظهور أعداء جدد ضد الولايات المتحدة في صورة منظمات وجماعات تعمل خارج إطار الدولة القومية. وفي هذا الإطار ظهرت محاولات القادة المصرية أثناء حرب كوسوفو للتعلم من دروس حرب الخليج

لثانية، وكان معظمها يدور حول نشر وإخفاء القوات والأسلحة البرية بعيداً عن المدن، وإطالة أمد الحرب بأمل التحول بعد ذلك إلى حرب استنزاف برية، أو أن يحدث استنزاف مالي واقتصادي للجانب المهاجم، أو أن ينشأ بسبب هجمات الحرب حول في الرأي العام ضد استمرارها، أو - كما في حالة العراق خلال حرب الخليج الثانية - أن تستغمد الدولة بعضاً من قدراتها الصاروخية المتاحة في ضرب القوات الأمريكية أو حلفائها، وفي الحالتين، الصربية والمراقية، وقف الحجم الهائل للقوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والصناعية وما يتيهه ذلك من قدرة لا تضرب على التزود بالخيرة والمعدات حالاً دون جرّها إلى حرب استنزاف برية قبل الأوان.

## ٧. الحرب في عصر الدقة

توقعت مراكز البحث العسكرية الأمريكية أن يتبع عصر المعلومات والانتشار الواسع للمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة هرسماً لأطراف أخرى مثل الصين وكوريا الشمالية وإيران والعراق أو أي خصم آخر محتمل للولايات المتحدة. مع بعض الإبداع والتجريب. تطوير إجراءات ووسائل مضادة هدفها تحييد منظومة النيران الأمريكية بمناصيرها المختلفة الحديثة. وكما ظهر أثناء حملة كوسوفو العسكرية فإن قيادة حلف " الناتو " كانت قد اقترحت من نفاذ الصبر بعد أن وصلت في عدد طلقاتها الجوية إلى حوالي ٧٠٠ طلعة في اليوم الواحد، وبدأت في التفكير في التدخل البري، إلا أن انهيار الطرف الصربي بعد طول تحمل وهر عليها ذلك، وقد عبر عن القلق الأمريكي من إمكانية تآكل تأثير قوة النيران دراستان صادرتان عن كلية الحرب الأمريكية في خريف ١٩٩٩، الأولى بعنوان " الأعداء للكيفون: تحقيق النصر بتجنب الهزيمة " Adaptive Enemies: Achieving Victory by Avoiding Defeat والثانية بعنوان " من كوريا إلى كوسوفو: كيف تعلم الجيش الأمريكي قتال الحرب المندودة في عصر الدقة "

From Korea to Kosovo: How American Army has Learned to Fight Limited Wars in the Precision Age

والدراستان من تأليف الجنرال روبرت سكاليس وظهرتا تحت عنوان واحد " الجيش الأمريكي في مرحلة تحول: الاستعداد للحرب في عصر الدقة " America's Army in Transition: Preparing for War in the Precision Age

وتوصلت الدراستان إلى عدد من النتائج المهمة ليست بعيدة عن الأجواء التي دارت داخلها حرب أفغانستان من بينها:

♦ أن تفوق الولايات المتحدة في قوة النيران وتمكّنها تكنولوجيا من إنهاء التفاضل بين المدى والدقة لا يعني أن ذلك التفوق سوف يستمر إلى الأبد، وللمتأمل أن يحاول الخصوم التكيف مع تلك الميزة التي يمتلكها الطرف الآخر ومحاولة تحقيق النصر فقط، صبر لتجنب الهزيمة، وهو تصور مماثل لدور القلاع والحصون القديمة عندما كان من الممكن أن ترمز العدو " بالصمود " وتحمل الخسائر، فيرحل بعد أن يمل الحصار ويفقد المدد، أو تجري عليه متغيرات لم تكن في الحسبان.

♦ أن العسكرية الغربية، والأمريكية منها هي الطليعة، تعاني من نقاط ضعف وحساسيات تجعل قدرتها على تحمل خسائر بشرية كبيرة، أو تناقص تأييد الرأي العام، أو التورط في حرب طويلة تقاس بالسنين وليس بالشهور.

♦ تحول الخصوم إلى نشر الأسلحة والمؤونة ووسائل الاتصال والنقل على أوسع مساحة ممكنة واختفائها بحمايتها في أماكن حميمة، وتجنب استخدام وسائل الدفاع الجوي الثابتة، أو الممتدة على أنظمة قيادة وسيطرة معقدة، أو التي تخدمها مدادات أرضية ضعيفة وثقيلة، مع العمل في الوقت نفسه على امتلاك بعض أسلحة النيران الحديثة بالقدر الذي يمكنها من انتهاز بعض الفرص لتحقيق قدر من الخسائر البشرية في الجانب الآخر.

♦ اتجه الخصوم إلى تطوير أسلحة دمار شامل رخيصة الثمن ووسائل توصيلها، والتفكير في وسائل غير تقليدية للنيل من القوة الغربية المضادة خارج مسرح القتال أرضاً وبجواً.

ووفقاً لهذه الدروس أوصت الدراستان بإحداث نوع من التوازن بين قوة النيران والمناورة بالقوات، والاستعداد لحروب قادمة قد تحتاج القوة الأمريكية فيها إلى العمل فوق الأرض لفترات طويلة قد تفقد فيها أرواحاً من الجنود. لكنها أكتت على أهمية التمسك بتحقيق النصر بأقل تكلفة بشرية ومادية ممكنة، وذلك عن طريق إحداث ثورة في أداء القوة البرية كما

حدث من قبل بالنسبة لقوة الثيران، وتزويدها بأفضل الوسائل للمثور على العدو والوصول إليه فوق الأرض أو هي مخالبه الحصينة. بمباراة أخرى أن يطبق على القوة البرية نفس معايير قوة الثيران من حيث المدى والدقة والتأثير عند الهدف. ومن هنا يصبح للقوة الحديثة هي "عصر الدقة" Precision Age جنحان: جوى (قوة الثيران) ويرى (قوة الجنود).

### ٣. الدفاع عن أرض الوطن

تزامن مع مثل هذه التوصيات التي تحذر من أثر التهجير في فكر وأدوات الأعداء المحتملين على الأمن الأمريكي، صعود مفهوم آخر يركز على إعادة النظر في كيفية حماية الأرض الأمريكية نفسها ضد هجوم محتمل بصور مختلفة غير تقليدية. وفي هذا الإطار تليو مصطلح "الدفاع عن أرض الوطن" Homeland Defense لأول مرة في المؤتمر السنوي الاستراتيجي الحادي عشر لمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الأمريكية (١١-١٢ إبريل ٢٠٠٠) حيث شارك في المؤتمر ٣٠٠ من الخبراء والقادة الأمريكيين والأجانب من الأكاديميين والعسكريين والمدنيين والحكوميين ورجال الأعمال، بغرض بحث ما يجب أن تفعله وزارة الدفاع الأمريكية "لتأمين الطمأنينة الداخلية والدفاع المشترك".

فضلا عن عقود ممتدة من التاريخ الأمريكي كانت حماية الأمن القومي بالنسبة للولايات المتحدة تعني التصدي لهجوم يأتي من الخارج، أما الداخل ففتح مسئولية حمايته على مؤسسات الأمن المحلية والفيدرالية بعيدا عن القوات المسلحة ومهامها التقليدية المروطة والمرتبطة أساسا بالتهديدات الخارجية. إذ أيقن الأمريكيون لسنوات طويلة أنهم يعيشون بعيدا عن الخطر خلف مانع طبيعي يمكنهم الاعتماد عليه. وصار مفهوم "الدفاع ضد تهديد يأتي من الداخل" شائعا تقريبا عن الوعي الاستراتيجي. ومع ذلك تغير هذا الإدراك بالتدريج خلال النصف الثاني من التسعينات حين فرضت حقائق العولة وسهولة اختراق أسوار الدولة من مصادر متعددة ضرورة رسم صورة جديدة للتهديدات الموجهة إليها. وتبلورت النتيجة في أن الصورة لم تحتو فقط على "الدول الشريرة أو المارقة" بعلامتها المروفة، ولكنها عكست خططا متداخلا ومتنشرا من الجماعات والأفراد والأفكار الماهرة لحدود النولة المادية وغير المادية الممتلئة بالثقوب.

ولاشك أن هجمات ١١ سبتمبر فجرت كل المخاوف الحبيسة عن أمن وسلامة الداخل الأمريكي والتهديدات الموجهة إليه، وعلى رأسها التهديد البيولوجي والكيميائي والمعلوماتي. فمع غلبة الاعتماد على نظم المعلومات في إدارة كثير من الشبكات الحيوية المنشآت الاقتصادية تزايد احتمال تضرر تلك الأهداف للاختراق والتخريب بكل ما ينتج ذلك من أضرار فادحة اقتصادية وأمنية. وقد حدث بالفعل في الولايات المتحدة خلال سنة ١٩٩٩ أكثر من ٢٢٠٠٠ محاولة اختراق لنظم الكمبيوتر العسكرية. وتزايد هذا الرقم ثلاث مرات عن الرقم المسجل في سنة ١٩٩٨. ويتضاعف الخطر عندما يتعاضد هذا التهديد الخطير مع أنواع التهديد الأخرى التقليدية وغير التقليدية. فجهة المعلومات أو "الجهة الرقمية" أصبحت بدورها جهة فتال جديدة تتزايد أهميتها يوما بعد يوم، ويصل خطرها إلى كل أطراف الجهاز المصنبي للقيادة والسيطرة المدنية والعسكرية للدولة، خاصة في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يقتصر الأمر على ذلك، فقد لاح في الأفق أكثر من نذير بعد استخدام الغازات السامة داخل مترو الأنفاق في طوكيو، ومحاولة تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومعنى المدينة الفينزالي في أوكلاهوما، والعديد من الحوادث الأخرى المتتابعة لتخريب البنية المعلوماتية للولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وهكذا انتهت مهمة إعادة "تعريف التهديد" في الولايات المتحدة إلى أن "مصدر" التهديد و"الهدف" المتجه إليه أصبح من الصعب التنبؤ به وتعيينه بدقة، كما أن الجماهير المادية المدنية وبنيتها التحتية التي تقدمها وتقوم عليها رفاهيتها وحياتها قد أصبحت هدفا للدوان بدلا عن الأهداف العسكرية التي كانت موضوعا للحروب خلال القرون الماضية.

ويمكن القول أن شيئا في الحرب نفسها قد تغير منذ حرب الخليج وكوسوفا باختلاط المدني بالمعسكري، فقد أصبحت قائمة الأهداف المراد تدميرها تحتوي على الكبارى والسدود ومحطات القوى ومستودعات البترول بأكثر مما تحتوي على حشود الجنود والدبابات، وركزت توصيات المؤتمر على أهمية وضع تصور وخطة للأمن القومي تمكس الميزج الجديد

"المدنى. العسكري" فى قضايا الدفاع والمعتاد الفصل بينهما فى إطار الأمن التقليدى. وأهم من ذلك الحاجة لوضع مفهوم جديد للردح" فى ضوء تلك الصور البازغة للتهديد ومصادره وأسلحته والأهداف المتجه إليها.

## ٤ . تهديدات من الخارج إلى الداخل

تشير النقاط السابقة إلى المقدمات الفكرية التى سبقت هجمات ١١ سبتمبر، ومن المدهش أن الهجمات على أرض الواقع كانت تصب أيضا فى نفس الاتجاه الذى يقول بأن الولايات المتحدة قد تضطر للدفاع عن خطر وهجوم موجه إليها من الداخل وأن حروبها القادمة لن تقتصر فقط على نجدة الحلفاء أو دعم استراتيجيتها الكونية كما فى حالتى حرب الخليج وكوسوفو. ومن المدهش أن جذور تلك الإزهاصات المادية لهجمات سبتمبر كانت ممتدة داخل المسرح الأفغانى آخر مسارح حروب الحرب الباردة.

وخلال سنوات التسعينات تعرضت الولايات المتحدة ومصالحها فى الخارج لعمليات إرهابية أشارت فيها أصابع الاتهام إلى القوى الإسلامية وإلى تنظيم بن لادن على وجه الخصوص مثل: محاولة تدمير مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى ٢٦ فبراير ١٩٩٢ ، تفجير سفارتي الولايات المتحدة فى نيروبي ودار السلام فى ١٩٩٨ ، حيث قتل فى هذه المحاولة ٢٢٤ فردا من بينهم ١٢ أمريكيا، والهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" قرب سواحل اليمن فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ ، حيث قتل ١٧ أمريكيا فى الهجمات.

ويعد هجمات المدمرة كول تصاعدت الشكوك المتبادلة بين تنظيم القاعدة والولايات المتحدة، وزاد من سخونة الموقف، أن الهجمات تزامنت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وقبل هجوم سبتمبر كان بن لادن على رأس قائمة من عشرة أفراد مطلوب القبض عليهم بواسطة المباحث الفدرالية الأمريكية التى أعلنت عن ٥ ملايين دولار سوف تقدم لمن يدلى بمعلومات تؤدى إلى القبض عليه.

وأصبحت الولايات المتحدة فى حالة استنفار دائم خاصة فى منطقة الشرق الأوسط والخليج. ويدتأ فى مراقبة الاتصالات الدائرة بين الجماعات والتنظيمات المختلفة التى لها علاقة مع تنظيم القاعدة مستخدمة فى ذلك وسائل التجسس البشرى والتقصم الإشارى الأرضى والفضائى. ونتيجة لذلك اتهمت الإدارة الأمريكية أسلوب إصدار تحذيرات علنية إلى قواتها فى الخارج وبمناشاة الدبلوماسية، لاتخاذ إجراءات طوارئ معينة كانت تصل فى بعض الأحيان إلى حد إخلاق الصفارات لبضعة أيام وإعطاء أوامر لبعض تشكيلات الأسطول بالابتعاد عن موانئ معينة أو البقاء فى عرض البحر. وهو ما حدث بالتحديد فى ٢٢ يونيو و١٧ يوليو ٢٠٠١ قبل هجمات ١١ سبتمبر بأقل من شهرين، حيث أذيت التهديدات بواسطة وسائل الإعلام المختلفة وبشكل ظاهر ومتكرر. وهناك اعتقاد أن بن لادن قد سرب تلك المعلومات بالصورة التى تسمح له برصد ردود الفعل الأمريكية والإجراءات المضادة حتى يمكن أخدما فى الاعتبار عند تخطيطه لهجوم مستقبلى.

## دانيا : الحملة العسكرية على أفغانستان

### ١ . استيعاب النتائج الأولية

بعد أن تم استيعاب هول النتائج الأولية لهجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وصف المحللون الاستراتيجيون والزمينيون الأمريكيون الهجمات باحتبارها "بيرل هاربور" جديدة، وبهذا الوصف تحول النظر إلى الهجوم من مجرد عملية اختطاف عادية لطائرات مدنية إلى عمل عسكري ضد الولايات المتحدة. وكان الهجوم، وطبقا لكل المقاييس المعروفة، عملا رهيبا من أعمال القوات الخاصة يتسم بالتخطيط المسبق المحكم، والاختيار المثالى للأهداف وما تمثله من قيمة ورمز، ويعد ذلك الإصرار على إنجاز المهمة بصورة انتحارية حتى الموت. ومن ناحية الضحايا، كانت كبيرة بشريا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا. وخلال ساعات قليلة توالى هجمات كثيرة دخلت التاريخ الأمريكى لأول مرة. فقد أغلقت المطارات

الأمريكية كلها لأول مرة أمام المثيران المدني، ولأول مرة يتعرض البنتاجون لضربة عسكرية منذ انتهاء إنشائه في ١٩٤٣، وكذلك إغلاق بورصة الأوراق المالية، وقاعة الاستقلال، ومترو الأنفاق، وديزني لاند، وغير ذلك من الأماكن التي تُعرف بها أميركا بن دول العالم لشهرتها الاقتصادية أو الثقافية.

أدى التحليل المبني لتتائج الحدث إلى عدد من الملاحظات والنتائج:

أ. وجود نقص معلوماتي ومخابراتي فادح ظهر في المعجز عن اكتشاف عملية طويلة ومعقدة كان من الممكن إحباطها أثناء مراحل التخطيط والتدريب والاتصال بين أفرادها، خاصة مع وجود إرهابيات ومؤشرات سبقت الحدث كانت كافية للتنبؤ به وإجهاضه.

ب. وجود قصور فادح في سرعة الاستجابة للحدث والتعامل معه، وذلك على الرغم من أن الوقت الذي استغرقته الهجمات منذ انحراف أول طائرة من مسارها حتى آخر ضربة ضد البنتاجون امتد إلى حوالي ٧٩ دقيقة.

ج. أن تنفيذ العملية تم بأسلوب الهجوم الانتحاري، وهو نفس الأسلوب الذي استخدمه الفلسطينيون بنجاح في الفترة نفسها تقريبا ضد الإسرائيليين، ومن ثم فقد أصبح العمل "الانتحاري" أو "الاستشهادي" إحدى وسائل العمل المسلح في ظل أمثاله الضخم لقدرات هجومية ودفاعية هائلة تحتم في بعض الحالات اللجوء لهذا الخيار الخاص.

د. من البداية توجه النقاد بكل قوة إلى أجهزة المخابرات، فقد أكدت الهجمات أن الولايات المتحدة تبدو مرة أخرى غير منتهية للخطر، مع أن موضوع "الحرب غير المتماثلة" ضد تقاطع الضعف الظاهرة في المجتمعات الغربية كان مطروحا بقوة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، فمن خلال عمليتين انتحاريتين في لبنان خرجت القوات الأمريكية من المنطقة في ١٩٨٣، وكذلك كان تدمير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وبنزانيا (أغسطس ١٩٨٨) مفاجأة للمخابرات. ولم تستطع أقمار الاستطلاع الأمريكية اكتشاف التجهيزات الخاصة بالتجارب النووية الهندية في يونيو ١٩٩٨، ثم أخذت المدمرة الأمريكية كول على غرة أثناء وجودها في ساحل عدن باليمن في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠.

هـ. واجهت الولايات المتحدة بعد الحدث مباشرة أزمة مصداقية وأزمة ردع شملت نظرة الداخل الأمريكي لكفاءة قواته المسلحة ومؤسساته الأمنية والمعلوماتية، وامتدت الأزمة إلى نظرة الحلفاء والأصدقاء للقوة الأمريكية والفكر العسكري والاستراتيجي الذي تقوم عليه.

## ٢. التخطيط للحرب

واجه التخطيط للحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان صعوبات أساسية تمثلت في طبيعة الهدف المطلوب تحقيقه وهو الإمساك بأسامة بن لادن حيا أو ميتا، وتدمير تنظيم القاعدة والقبض على أعضائه، ثم الإطاحة بنظام طالبان وإقامة نظام حكم بديل له في كابول، وتركزت الصعوبات الأخرى في الطبيعة الجغرافية لأفغانستان، من حيث استعالة الوصول إليها برا أو جوا بدون المرور بدول أخرى، وقسوة أراضيها الجبلية وما تمثله من صعوبة حقيقية لأية حملة برية، وما تمنحه للخصم الموجود على الأرض من ملاذ آمن ليس من السهل اكتشافه أو الوصول إليه، ويهدف الوصول إلى خيار مناسب لميناريوهات الحملة العسكرية، طرحت القيادة السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة على بساط البحث عددا من الخيارات:

الأول: الاكتفاء بالحملة الجوية وتوجيه ضربة كاسحة من صواريخ الكروز والقذائف الموجهة الدقيقة بواسطة الطائرات القاذفة مثل ب-٥٢ وب-٢. وميزة هذا الخيار أنه يجنب الولايات المتحدة التعرض لخصائر بشرية، لكنه لا يحقق هدف الوصول إلى بن لادن إلا إذا قامت طالبان بتسليمه تحت وقع الضرب الجوي.

الثاني: غزو أفغانستان واحتلالها بالكامل باستخدام القوات البرية والجوية معا، وكان واضحا أن هذا الخيار يحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود وإقامة قاعدة أمريكية داخل الحدود الأفغانية والتخطيط للدفاع عنها.

الثالث: الاعتماد بشكل رئيسي على قوات الجبهة الموحدة لتحالف الشمال صدوة طالبان الأساسية، والتي تمتلك قوة

قوامها حوالي ٢٠٠٠ رجل متركزين في أماكن حاکمة بالنسبة للعاصمة (على مسافة ٥٠ كم) وبأحياء مناطق أفغانستان. وكان من الواضح أن تحالف الشمال يمكنه بالإضافة إلى ما سبق تقديم عدد من الخدمات الجوية الحملة الأمريكية مثل توفير المعلومات عن قوة طالبان وأماكن تركزها وطريقاتها في القتال وشبكة القيادة التابعة لها، وتقديم الدعم والتوجيه العمليات للقوات الأمريكية، كما يمكنه المساعدة في فتح الطريق إلى إقامة حكومة مؤقتة موسعة بدعم من المجتمع الدولي.

وفي كل السيناريوهات السابقة كان الحصول على مساعدة باكستان جوهريا لنجاح الولايات المتحدة في هذه الحرب، وكذلك باقي دول الشمال التي كانت تابعة من قبل للاتحاد السوفيتي. وكانت باكستان قد واجهت خيارا صعبا بعد هجمات سبتمبر، لكنها وافقت على التعاون غير المحدود مع الولايات المتحدة، بما في ذلك فتح المجال الجوي أمام الطائرات والصواريخ الأمريكية، وتبادل المعلومات، وتقديم دعم لوجستي للقوات الأمريكية يشمل استعمال قاعدتين جويتين في عقرب آباد وفي بامني واستخدامهما في حالات الطوارئ والإنقاذ. ثم قام الرئيس مشرف بعمل تفهيرات أساسية في قيادة القوات المسلحة الباكستانية وفي أجهزة المخابرات. وفي مقابل ذلك رُفعت كل صواريخ حظر عن باكستان وقدمت الولايات المتحدة لها دعما ماليا وقضيا من البنك الدولي قدره ٣٧٩ مليون دولار مع تأجيل في السداد وإعادة جدولة الدين.

استقر الأمر في النهاية على شن حملة جوية مع تكتيكية لأقصى درجة ممكنة، والاستعانة بقوات تحالف الشمال المعارضة لحركة طالبان بعد إمدادها بالسلح، واستخدام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية للقيام بمهام مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة البحث عن بن لادن وألأ عمر وبأحياء قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

### ٣. تطورات العمليات الحربية

بدأ الهجوم على أفغانستان في السابع من أكتوبر ٢٠٠١، وبالرغم من صعوبات البداية، جرت المرحلة الأولى من الحملة العسكرية وسط ظروف سياسية مؤاتية تمثلت في تأييد كل المنظمات الدولية الكبرى للولايات المتحدة في حربها ضد ما سمي بمواجهة الإرهاب، إضافة إلى تأييد الدول المجاورة مباشرة لأفغانستان. ومنذ اللحظة الأولى ساند حلف "الناتو" بقوة ويسرعة الولايات المتحدة في الكارثة التي ألمت بها.

وفي تطور غير مسبوق، قام حلف "الناتو" بدفع ٥ طائرات أوكر إلى الولايات المتحدة لخدمة الأرض الأمريكية نفسها، ونشر ٩ قطع بحرية من أسطول المتوسط التابع له NATO's Standing Naval Force Mediterranean (STANAFORMED) في شرق البحر المتوسط لمراقبة الوضع وإبراز تصميم الحلف وتأييده للولايات المتحدة الأمريكية. ووافقت باقي دول "الناتو" الثماني عشرة على كل مطالب الولايات المتحدة الأخرى مثل: استخدام مجالها الجوي والفضائي وقواعدها الجوية والموانئ وتسهيلات التزود بالوقود. كما تولى حلف "الناتو" تأمين القوات الأمريكية والبعثات الدبلوماسية الأمريكية في أوروبا وتحمل مهام أية قوة أمريكية يتم سحبها من البلقان لأغراض الحرب في أفغانستان. كما وضعت لجان "الناتو" التفصيص في حالة تأهب واستقرار لتقديم المشورة العسكرية للعمليات وخاصة ما يتصل منها بالحرب الكيميائية والبيولوجية.

وأبدت فرنسا وألمانيا ورغبتها في المشاركة في الحرب برغم أوضاعهما الخاصة داخل "الناتو" وتبعتهما أسبانيا وإيطاليا. وواجهت اليونان بعض المشاكل لوقوف اليونانيين ضد الحرب في أفغانستان. أما تركيا فقد بدت متعصمة للمشاركة، لكنها لم تنصص لد الحرب إلى بلاد أخرى. وبالنسبة لبليجا فلم تبد رغبة في إرسال قوات أكثر من مشاركتها القائمة في قوات حفظ السلام للأمم المتحدة وذلك لأسباب مالية، ولحاجتها إلى مزيد من القوات لحفظ أمنها الداخلي. وأبدت دول مثل كندا والدانمارك وهولندا مواقف مماثلة. أما الدول الجديدة في حلف "الناتو"، فقد عرضت بولندا أن تأخذ أماكن القوات المنسحبة من البلقان، وقدمت جمهورية التشيك معدات للحماية من الحرب الكيميائية، لكن المجر ظلت صامتة.

## جـ جدول (٧)

### مشاركات الدول في الحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان

الدولة	الدعم المقدم للحملة العسكرية الأمريكية
<b>المملكة المتحدة</b>	٢ - حاملة جلاء للمباريح كروز (Transtar and Triumph) - طائرات توين بالوفرد VC-10 and Tristar tanker fleet ٢ - طائرة استطلاع PR9 reconnaissance aircraft - طائرة استطلاع إلكتروني تمرد Nimrod RI electronic intelligence - طائرة للإنذار المبكر E-3D airborne warning and control system
<b>أستراليا</b>	- وحدة من القوات الخاصة من ١٥٠ فرد ٢ - طائرة للتزود بالوقود في الجو B707-338C - سفينة نقل بريمانية amphibious transport ship
<b>كندا</b>	١٨ - سفينة قتال حربية 18 surface combatants ٣ - طائرات نقل ثقيلة 3 CC-130 Hercules transport aircraft ١ - طائرة نقل عسكرية من طراز بيرلينز one CC-150 Strategic Lifter ٢ - طائرة دورية بحرية Two CP-140 Aurora maritime patrol aircraft - وحدة مكافحة الإرهاب Joint Task Force-2 counter-terrorism unit
<b>فرنسا</b>	- طائرات استطلاع عسكرية Mirage IVO strategic reconnaissance fighter - طائرة استطلاع إلكتروني C-160G Gabriel electronic-intelligence aircraft - سفينة جمع معلومات Bougainville intelligence gathering ship - قنصل تصوير فضائي واستطلاع Helios LA and 1B, Clementine Ceris - قوات خاصة
<b>إيطاليا</b>	٦-٨ - طائرة إرنانيو للاستطلاع التكتيكي 6-8 Tornado multirole aircraft for tactical reconnaissance missions ١ - طائرة توين بالوفرد one Boeing 707-328B/3F4C - طائرة نقل تكتيكية C-130H tactical transport aircraft ٢ - فرقاطة Two Maestrale-class frigate - سفينة إمداد بالوقود fleet replenishment vessel - عرضت إيطاليا تقديم دعم بقوات برية جند الصلابة: فرج مدرع (١٧) دبابة مسلوكونيون، كتيبة مشاة، ٤ طوابق، وحدة حرب إلكترونية، لوجيستية، إلكترونية، وبيرونية) - وحدة إمداد وكهرباء. - ٤٠٠٠ فرد لحماية الأهداف الحيوية داخل إيطاليا
	- أوجرت اليابان عدد من القاذبات الصاروخية في أفغانستان لتتمكن من تقديم دعم عسكري للقوات المتحدة. وبمقتضى هذه التعديلات بالآتي: * تقديم دعم أوجيستي في المناطق الخطيرة لمسرح عمليات وخاصة مهام النقل * حماية القوات الأمريكية في اليابان (بأن قلصا من قبل حتى قوات البوابات) * السماح لقوات سفينة القنصلية بفتح القنصلية حتى السفن والطعن البحرية لحماية فيها. - قوات تركيا ١ كوكبر بناء على طلب أمريكي في ٢٦ أكتوبر إرسال ٩٠ رجل من القوات الخاصة لتدريب قوات تحالف القنصل.



أما الدعم المباشر للعملية العسكرية فكان كبيراً بكل المقاييس، كالاشتراك المباشر في العمل العسكري بجانب الولايات المتحدة مثل بريطانيا، وتقديم المعلومات والدعم اللوجيستي والقواعد العسكرية ومراكز تجميع وإنطلاق القوات وحق استخدام المجال الجوي للمرور أو شن الهجمات، بالإضافة إلى ما سبق، ساهمت بعض الدول بتقديم المون في مجال الجهود الإنسانية ورعاية اللاجئين، ويمكن القول أن دعم باكستان الكامل للعملية العسكرية الأمريكية كان نقطة تحول رئيسية في مسار الهجمات لصالح الولايات المتحدة، ويوضح جدول رقم (٢) مشاركات عدد من الدول القريبة في الحملة ضد أفغانستان، أما العملية العسكرية نفسها فقد تطورت عبر المراحل الآتية :

#### ١. المرحلة الأولى.. العملية الجوية أو القصف الكثيف

بدأت الحملة الجوية بالهجوم على وسائل الدفاع الجوي ومخازن الذخيرة والمدفعية والعربات المصفعة ومسكرات التدريب ووحدات السيطرة والتحكم، وركزت الفارات على تدمير الأعداد المحدودة من الطائرات والمروحيات والمطارات المتوفرة لطالبان، وأشارت تقارير غير مؤكدة إلى أن طالبان كان في حوزتها قبل بدء العملية ٢ بطاريات من صواريخ سام ٣ (بنتوشوا) المضادة للطائرات، وحوالي ٢٤ طائرة ميج ٢١ من بينها ٦ فقط كانت صالحة للطيران، وعدد غير محدد من صواريخ استنجر Stinger الأمريكية المضادة للطائرات وصواريخ أرض-أرض سكود قصيرة المدى مما سبب بعض القلق للأمريكيين، إلا أن هذه المعدات والأسلحة كانت على الأرجح غير صالحة للاستعمال، وكان في حوزة طالبان بالإضافة إلى ما سبق مدافع مضادة للطائرات محمولة فوق عربات نقل صغيرة، أما عدد جنود طالبان الموجودين على خط المواجهة مع قوات تحالف الشمال فنقدر مجموعهم بحوالي عشرين ألف رجل.

اتسم عمل الحملة الجوية الأمريكية بالهجوم على ثلاثة مستويات كل مستوى يعمل عليه حزمة من الأسلحة تُطلق من مدى مختلف، المدى البعيد Long range من خارج حدود الأرض الأفغانية، والمدى المتوسط من خارج مدى اشتباك عناصر الدفاع الجوي Standoff، والمدى القصير للضرب المباشر Direct Attack، ويوضح الجدول رقم (٣) أنواعها الأسلحة والذخيرة التي استخدمتها الولايات المتحدة في حملاتها الجوية تبعاً لمستويات الهجوم الثلاثة، وقد استخدم في حمل هذه الأنواع من الذخيرة والصواريخ الطائرات الآتية:

القاذفات الثقيلة بعبدة المدى : B-52H, B-2A Spirit Stealth, B-1 Lancer

طائرات البحرية المحمولة على حاملات الطائرات : F/A-18 Hornet, F-14 Tomcat Strike Aircraft

وبرزت أيضاً في تلك المرحلة من الحرب الجوية سفينة المدفعية C-130U وهي طراز مدبل من طائرة النقل المعروفة C-130H، بعد تزويدها بوسائل نيران وأجهزة تشيخ لدعم القوات البرية ومهاجمة الأهداف الأرضية بدقة ويقدر أهل من الأضرار الجانبية، واستخدم أيضاً في تلك المرحلة من الحرب وسائل الحرب النفسية بإلقاء الطعام والمقن والمنشورات، كما نفذت أيضاً أول عملية برية بإدخال ١٠٠ جندي من قوات "الرينجرز" الأمريكية الخاصة إلى أفغانستان مساء ١٩ أكتوبر، حيث هاجمت هدفاً قرب مدينة قندهار واستمرت المركبة مع قوات طالبان لمدة ساعات قبل أن تتمسح طائرات الهليكوبتر والجنود إلى حاملة الطائرات "كيتي هوك".

أخذت الحرب خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر صورة السيطرة الجوية الشاملة للولايات المتحدة ومحاولات مستمرة من طالبان للاندثار وإخفاء المعدات داخل المدن وبالقرب من المناطق السكنية، واستخدمت طالبان وسائل خداع وإخفاء بسيطة مقارنة بما واجهته الولايات المتحدة في حرب الخليج أو حرب كوسوفو، لكنها أريكت إلى حد كبير عمليات الكشف عن الأهداف وتميزها بالنسبة للمعدات التي تم إخفاؤها في الكهوف والجبال، ولم يحدث أن قامت طالبان بتجميع نيرانها في شكل من أشكال المواجهة المباشرة، بل اتجهت إلى محاولة الحفاظ على أسلحتها المحدودة بأمل استخدامها في مراحل الحرب التالية، ونتيجة لذلك قررت الولايات المتحدة الاقترب بهجمات من المدن، لكن أخطاء في عمل نظم توجيه الصواريخ تسببت في أكثر من هجمة في قتل المدنيين على مشارف مدينتي كابل وهيرات.



جدول (٢)

مستويات الهجوم في الحملة الجوية والأملحة المتكاملة

المدى	القذيفة أو الصاروخ
المدى البعيد خارج الأرض الإقليمية Long range	<p>— صواريخ كروز من السفن أو الغواصات Ship and-submarine-launched RGM/UGM-109 B/C Tomahawk land-attack cruise missile.</p> <p>— صواريخ القنول المحمولة جوا بالقذائف القنولية مثل القذيفة بـ ٥٢، والقذيفة بـ ١ Conventional Air-Launched Cruise Missile (CALCM)</p>
خارج مدى النطاق الجوي Standoff	<p>يطلق على هذه المجموعة بشكل عام "القذيفة الموجهة القنولية" ذات القنولة القنولية Precision Guided Munitions (PGMs) وإلا ذلك من تلك هذه المجموعة تستخدمها نظام الملاحة القنولي GPS في القذيفة إلى الهدف وتتكون من:</p> <p>— صواريخ جو-أرض Joint Air-to-Surface Standoff Missiles AGM-154</p> <p>— صواريخ الهجوم الأرضي AGGM-94H Standoff Land Attack Missiles (SLAM)</p>
الصاروخ المباشر Direct Attack Munitions	<p>هذه المجموعة من الصواريخ والقذائف كانت الأكثر استخداما في الحرب الإقليمية نتيجة لعدم إمكانية النطاق الجوي مما سمح في وقت أسير من الطيران فوق الهدف والاقتراب منه والتسديد بشكل محاسن. ويشهد ذلك القذيفة أو توجيهها على نظام الملاحة القنولي على مدى القنولة التي تشبه على أجهزة القذيفة أو مهارة الصاروخ Man-in-the-loop ، بالإضافة إلى سرعة القذيفة على تدمير خصائص معينة في الهدف ؛ وإحدى أو بصرية أو حرارية مثل:</p> <p>— القذيفة المشتركة الضرب المباشر Joint Direct Attack Munitions (JDAM)</p> <p>— الصواريخ المضادة للإشعاع anti-radiation missiles</p> <p>— مجهزة للقنول الموجهة والقذائف، GBU-10، GBU-12، GBU-16، GBU-24، GBU-27</p>
الصاروخ القنولي Have Nap or AGM-142	<p>— الصاروخ القنولي Have Nap or AGM-142 الموجه والقذائف ضد أهداف الأرض بالانفجار عند اقترابه ويمكن إطلاقه من مسافة ٨٠ كم من الهدف.</p> <p>— القذيفة الموجهة للقنولة للأهداف الحصينة GBU-37، GBU-38</p> <p>— أنواع الطور من هذه القذائف مبرودة للبحر لكية التحديد المسافة المناسبة لتجديد القذائف داخل الهدف Hard Target Smart Fuse (HTSF) ويمكن سكة جدار الحصون الممكنة للقذيفة بين ١٠-٣٠ متر.</p> <p>— مجموعة القذائف القنولية غير الموجهة، Mk-82، Mk-83، Mk-84</p> <p>— BLU-109، CBU-87</p>
الصاروخ القنولي Shoulder-mounted	<p>— القذائف القنولية هرا-مثل Fuel-Air Explosive والقذائف يحمل سملة خاصة لسوق الأهداف من وأحد خاص وهذا لإشغاله بقطع موجة ضغط هائلة تؤدي إلى تفريق الأشخاص من الهواء والتدمير والتحصينات ومعد الأكراد الموجهة بالهنا. ويمكن حمل هذه القذائف بواسطة الطائرات والصواريخ والقذائف بدون طيار.</p> <p>— سلاح تدمير أهداف الحصينة المحمول بواسطة القذائف XM-141 Shoulder-mounted</p> <p>— Banker Defeat Munitions ويستخدم بواسطة الأكراد في القنات المخابر الحصينة ويمكن إطلاقه من مسافة ١٥-٥٠ متر.</p>

الباكستانيين في مواجهة ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ من الجنود الطاجيك تحت إمرة الجنرال عبد الرشيد دوستم، وقاد قوات طالبان الملا عبد الرزاق نافع متحصنين بعدد من النقاط القوية المحيطة بالمدينة. وبعد سقوط مزار الشريف، اندمجت القوات في اتجاه العاصمة كابول فسقطت المدينة بعد سقوط مزار شريف بعدة أيام فقط، ومن المعتقد أن عدد قوات طالبان وحلفائها من تنظيم القاعدة الذين دافعوا عن العاصمة كابول اقترب من ١٥٠٠ جندي يدعمهم حوالي ٤٠-٥٠ دبابة ثقيلة و٢٠ قطعة مدفعية صاروخية عيار ١٢٢ مم. وأدى اقتحام المدينة إلى تدمير حوالي ١٥ دبابة وعربة مصفحة، وقتل من رجال طالبان ما يقرب من ١٠٠٠ جندي.

بعد أن استولت قوات التحالف على كابول في ١٣-١٤ نوفمبر أصبح لها داخل المدينة حوالي ٦٠٠ رجل، من بينهم ألفا رجل أوكل إليهم أعمال البوليس والأمن الداخلي بمساعدة قوات من لواء الحرس الوطني تمركزت في نقاط معينة داخل المدينة. وأتاح سقوط المدينة الحصول على وثائق تشير إلى العلاقة الوثيقة بين تنظيم القاعدة والحركة الإسلامية في أوزبكستان ووزارة دفاع طالبان.

جاء انهيار حركة طالبان وسقوطها السريع مثبثا لكثير من الدهشة والتساؤلات عن أسباب هذا الانهيار. وهو ما يمكن إعادته إلى حقيقة أن الخبرات العسكرية والسياسية كانت قليلة أمام قيادة الحركة السياسية والمجاهدين، فالاستيلاء على المدن كان يبدأ بدك المدينة تماما بواسطة الطائرات الأمريكية، مما جعل المدن مصيدة حقيقية بالنسبة لحركة طالبان، وجعلها تقرر الانسحاب من داخل المدن إلى أماكن أخرى أكثر أمنا. وأبقت قوات طالبان صلابتها أكبر في الدفاع عن مدينة "قندوز" آخر المدن الكبرى في شمال أفغانستان، ولم تسقط أيضا مدينة قندهار معقل حركة طالبان إلا بعد قتال مرير ومفاوضات مضنية بين قوات طالبان وقوات قبائل الجنوب الباشتونية التي قررت إزاحة حركة طالبان والتعطش منها حفاظا على ما تبقى من المدينة وبنيتها الأساسية.

### ج. المرحلة الثالثة.. استمرار القوات المهاجمة والبحث عن بن لادن

بدأت الولايات المتحدة في الأيام الأولى من ديسمبر في نشر قوات من مشاة الأسطول القادرين على القيام بعمليات خاصة مثل الوحدة الخامسة عشرة والوحدة السادسة والعشرين. وصل عدد جنود هذه التشكيلات إلى حوالي ١٠٠٠ جندي، الأمر الذي سمح بتكوين قاعدة عسكرية متقدمة في أفغانستان. اختارت القيادة الأمريكية مكان القاعدة على مسافة ١٠٠ كم جنوب غرب قندهار بصورة تتيج اعتراض أية تحركات محتملة لقوات طالبان المتبقية. وتتميز هذه النوعية من الوحدات الخاصة بقدرتها على أن تكون جاهزة للعمل في ظرف ٦ ساعات من وقت تسلم المهمة، وأن تظل مكنتة ذاتيا لمدة ١٥ يوما، ولعدة ٣٠ يوما إذا وصل تشكيل الوحدة إلى لواء كامل.

وقد تركزت العمليات العسكرية خلال الأسبوعين الأولين من ديسمبر في منطقة "تورا بورا" شرق أفغانستان، حيث اختبأ في أنفائها من تبقى من مقاتلي طالبان وتنظيم القاعدة، وقامت القوات الأمريكية بدك تلك الكهوف والأنفاق بالمقابل الثقيلة وافتحامها بواسطة القوات الأفغانية والقوات الأمريكية. بدأ الهجوم على منطقة "تورا بورا" في ٧ ديسمبر بأشتراك عناصر من القوات الخاصة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية وصل عددهم إلى ٢٠٠ فرد. واعتمد القتال البري على المقاتلين الأفغان، أما دور القوات الخاصة الأمريكية وعناصر المخابرات فقد انحصر في جمع المعلومات حول المواقع التي يشتبه اختفاء أسامة بن لادن فيها أو تجمعات أفراد طالبان والقاعدة ثم إرسال هذه المعلومات إلى المخابرات الأمريكية لتضمينها. واستخدمت القوات الأمريكية في تلك المرحلة من الحرب كذائف صاروخية متطورة موجهة يمكنها اختراق الأرض وسد منافذ الأنفاق والكهوف.

استمرت حرب الولايات المتحدة في أفغانستان لفترة تروى على الشهرين، إلا أن أصوات الرصاص لم تخفت تماما حتى مطلع العام ٢٠٠٢، حيث لم يتم حتى هذا التاريخ القبض على أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة أو إلحاق ضرر بهم حركة طالبان. وهما هدفان رئيسيان حددتهما الولايات المتحدة للحرب في أفغانستان لم يتحققا، فيما بدأت جهود دولية تحت رعاية الأمم المتحدة لإقامة حكومة أفغانية انتقالية بدلا من حكومة طالبان التي أقصيت عن الحكم، وتشكيل قوة دولية

لمساعدة الأمن. ( انظر التفاصيل في القسم الخامس بالتصوية السياسية للأزمة الأفغانية)

## ثالثاً: الدروس الاستراتيجية والعسكرية للحرب الأفغانية

هناك ثلاثة متغيرات جوهرية يجب أن تؤخذ في الحسبان عند الحديث عن الدروس المستفادة من الحرب الأفغانية مقارنة بحرب الخليج ١٩٩١ وكوسوفو ، وهما حريان خاضتهما الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهذه المتغيرات كالتالي :

**المتغير الأول** أن الحرب الأفغانية جاءت رداً على اعتداء وهجوم تعرضت له أمريكا نفعها وليس أحداً من حلفائها أو أصدقائها كما هو الحال في حربي الخليج وكوسوفو. ومن هذه الزاوية سوف تكشف دروس الأزمة عن جوانب ضعف في الجانب الأمريكي نفسه تجلت في قصور قدرته على التنبؤ بالحدث برغم إرهابات كثيرة كانت منيرة، وفي قصور التصدي له وإحباطه عند حدوثه. وعلى المستوى الأكبر كشفت الأزمة عن خلل في الرؤية الأمنية للولايات المتحدة من ناحية تعريف التهديدات وتحديد أولويات التصدي لها.

**المتغير الثاني** أن الحرب الأفغانية لم تكن بين الولايات المتحدة ودولة عضو في النظام الدولي مثل العراق ويوغوسلافيا، ولكن مع "تنظيم" عالمي اتخذ أفغانستان قاعدة له. وهذا المتغير يعني أننا أمام حرب غير تقليدية، وأنها قد تكون لها بداية واضحة لكنها بسبب طبيعة العدو "الشبيكة" الخاصة لن يكون لها نهاية محددة حاسمة أو هزيلة، كما أن أدوات الحرب وأسلابها سوف تكون مختلفة.

**المتغير الثالث** أنه بخلاف حربي الخليج وكوسوفو، طفت على الأزمة وعلى إدارتها السياسية والعسكرية جوانب دينية وثقافية وعناصر تتصل بالهوية الحضارية لكل طرف لم تكن مطروحة من قبل يمثل هذه الحدة والقوة. وفي إطار هذه المتغيرات يمكن استعراض عدد من الدروس والنتائج للحرب الأفغانية، علماً بأن الحدث نفسه وحتى نهاية العام ٢٠٠١ لم يند به، لا على المستوى السياسي ولا على المستوى العسكري، هبائنسة للمستوى السياسي والاستراتيجي يمكن الإشارة إلى الدروس التالية:

★ خطورة تجاهل الطبيعة العالمية للإرهاب وأسبابه وضرورة تطوير الأدوات والآليات الفعالة المناسبة لمقاومته في إطار تحالف دولي قوي ومتماسك.

★ يعود ما حدث في جزء منه إلى أحادية التعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة وتركيز الولايات المتحدة وأوروبا على منطقة شرق أوروبا وإهمالها للتفاعلات التي تجري في باقي مناطق العالم. الأمر الذي أدى إلى تفكك بعض الدول تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية وتحولها إلى قاعدة اختار وملاذ آمن للجماعات المتطرفة والتخلفات التي تعمل وفق محددات دينية أو فكرية أو ثقافية مختلفة.

★ أبرزت الأزمة خطر القضايا والأزمات المفتوحة والعمليبات السياسية التي تترك وتشتاها في وسط الطريق بدون نهاية حاسمة. فقد أثبتت الأزمة الأخيرة أن أفغانستان بعد أن شهدت أحد الفصول الهامة لمارك الحرب الباردة قد أصبحت وتركت لتشتاها بعد انتهاء الحرب. وكان ظن الولايات المتحدة والقرب بشكل عام أن الخطر سوف يظل محصوراً داخلها ولن يصل بعريقه إلى أمريكا صاحبة مشروع الجهاد الإسلامي هناك ضد الاتحاد السوفييتي. والمنطق نفسه ربما يقود إلى انفجار الصراع في الشرق الأوسط، وحال من القوضي والتضارب بشأن الموقف من أزمة العراق مع الأمم المتحدة ما لم توضع لها نهاية واضحة.

★ سلطت الأزمة الضوء على قضية الأمن في عصر المولة وأهمية معالجة ثغرات كثيرة في عملية التحول الكبرى التي يمر بها العالم، وخاصة حرية انتقال الأفراد والأموال والأفكار وربط كل ذلك بسلامة الفرد والدولة.

★ بروز مفهوم "امن الداخل" Homeland Defense في الولايات المتحدة واعتباره جزءاً من مهام القوات المسلحة بجانب المؤسسات المدنية الأخرى. والهدف حماية الأرض الأمريكية والمواطنين ضد التهديدات الكهملوية

والبيولوجية والإشعاعية وحماية البنية التحتية المعلوماتية والأرض الأمريكية ضد الصواريخ الباليستية.

★ أثبتت الأزمة ضعف النظام الإقليمي والدولي في معالجة القضايا الإقليمية ذات الآثار العالمية وعدم قدرتهما على التحرك الفعال بدون الولايات المتحدة الأمريكية، كما أثبتت خلو الساحة الدولية من منافس استراتيجي لها حتى الآن.

وعلى الصعيد الممكّر، يمكن الإشارة إلى الدروس والتناجج الآتية:

(١) اتسمت الحرب بمهارة المزج بين الإجراءات العسكرية وغيرها من الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية. أما الإجراءات العسكرية نفسها فكانت مزيجاً من المعملات الجوية والبرية والبحرية.

(٢) أخذت القوات البرية صورة القوة الخاصة المساعدة للقوة الجوية في تحديد الأهداف وتقييم الأوضاع على الأرض وحفظ الأمن، ومن ناحية أخرى قامت بعمليات هجومية على أهداف محصنة مخفية تحت الأرض على مسافات بعيدة. وطرح استخدام القوات البرية في حرب أفغانستان أهمية تحويلها إلى قوة "رقمية" دقيقة مثل القوة الجوية وربطها بوسائل الملاحة والاتصال والتسليح الخاصة بالقوة الجوية والبحرية للعمل كمنظومة واحدة. وكان هذا المشروع بالفعل جزءاً من خطط التطوير التجريبية الجارية في الولايات المتحدة تحت اسم "القوة ٢١". وهذه النتيجة ليست قاصرة فقط على الحروب المماثلة في الظروف لحرب أفغانستان، بل يبدو أنها نتيجة عامة تركز في الأساس على أهمية الوصول إلى حالة توازن بين استخدام القوة الجوية والبرية بصورة تسمح بحسم المعركة على الأرض، من خلال شكل جديد للقوة البرية يساعد من ناحية على التكامل مع القوة الجوية في شكلها الجديد، ويمطعها من ناحية أخرى إمكانيات التعامل مع الأهداف المنتشرة والمختبئة داخل أماكن حصينة. وهي أوضاع نشأت نتيجة تطور خصائص القوة الجوية في الرؤية والمدي والدقة. بمعنى أن تفوق القوة الجوية قد خلق أوضاعاً على الأرض يجب أن تتولى معالجتها القوة البرية في شكلها الجديد.

(٣) برز في الحرب أهمية امتلاك أدوات فعالة لمراقبة مسرح العمليات لفترات طويلة، وإرسال المعلومات التي يتم جمعها بواسطة هذه الأدوات إلى أسلحة الجو والبر والبحر بصورة مباشرة وفي الوقت الحقيقي ذاته لحملتها. وقد شهدت حرب أفغانستان لأول مرة نقلاً حياً ومباشراً لصورة مسرح العمليات من خلال الطائرة بدون طيار "بريديتور" Predator إلى المقاتلات الأمريكية F-16، وسفينة المدمجة C-130U والمقاتلات F/A-18. وتمثلت النتيجة المباشرة في إمكانية انطلاق تلك الطائرات إلى أهدافها مباشرة بدون انتظار معلومات إضافية من مراكز القيادة والسيطرة على الأرض. وفي الوقت نفسه قامت طائرات الاستطلاع B-8، RC-130، و B-3 والطائرة بدون طيار Developmental Global Hawk بمراقبة ميدان المعركة ونقل المتغيرات المستجدة بشكل مستمر بكل ما فيها من تفاصيل للاستفادة بها بواسطة القوات والقادة السياسيين والعسكريين. ومن المعروف أن تلك الطائرات بدون طيار قد شاركت في حرب كوسوفو وقامت بنقل صور لأهداف حساسة، لكن دورها لم يكن في ذلك الحين متكامل مع الخطة العامة للعمليات ومع باقي المنظومة العسكرية كما حدث في حرب أفغانستان.

يبد أن هنالك بعض المشاكل يفترض أنها ستخضع لعملية بحث مكثف من أجل التوصل إلى حلول لها مثل: تحسين عملية التهديد، وزيادة عدد الوحدات من هذه الطائرات فوق المسرح، وتحسين القدرة على رصد الأهداف المتحركة في الطقس السيئ والضباب الكثيف، والمطلوب في النهاية هو امتلاك القدرة على القيام باستطلاع مستمر لا يتوقف، ونقل النتائج مباشرة إلى سلاح معين ثم إطلاق النار على الهدف وتقييم حالة الهدف بعد إصابته، فطائرات الاستطلاع بدون طيار تستطيع الآن التحليق لساعات طويلة، وقد حققت هذه القدرات الجديدة الأمل خلال حرب أفغانستان في الارتقاء بمستوى عملية التهديد (targeting) (رؤية الهدف + التعرف عليه + تخصيص سلاح له + توجيه النيران عليه وإصابته + تقييم حالته بعد الضرب) إلى أقل زمن ممكن Time - Critical Targeting وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الهجوم اللحظي" Instantaneous Attack، أي بمجرد أن يرى القائد أن هذا الهدف يجب تدميره فسوف يدمره في نفس اللحظة وليس بعد وقت قد يمتد لساعات.

(٤) زادت أهمية الطائرات بدون طيار وأصبحت أكثر اندماجاً في العمليات الفعلية والتخطيط لها، وانكماساً لهذا الاهتمام تخطط البحرية الأمريكية في ضوء نتائج الحرب لشراء ٢٨ طائرة من طراز جلوبال هوك Global Hawk خلال السنوات الست القادمة. وأيضاً تبنى القوات الجوية اهتماماً مماثلاً، وتوى في سبيل ذلك إنفاق حوالى ١,٥٥ بليون دولار لشراء سبعين طائرة من طرازات مماثلة. وأهم ما يجرى الآن هو وضع مواصفات تقصيلية لتلك المركبات في ضوء طبيعة المهام التي سوف توكل إليها مستقبلاً، ويقع على قمة المواصفات المطلوبة "البقاء لفترة طويلة في الجو Long endurance، والعمل خارج منطقة النيران المضادة Standoff-off".

(٥) مهدت عمليات حرب أفغانستان وبيروز دور الطائرات بدون طيار في هذه الحرب الطريق لدفع عمليات التطوير للطائرات المقاتلة بدون طيار "Unmanned Combat Aerial Vehicle UCAV"، وسوف تشمل مهام هذه المركبات بجانب عمليات الاستطلاع القيام بمهام قصف لأهداف عسكرية أو بشرية، وهى تماثل الصواريخ الكروز، لكن يتم قيادتها بمرور أكبر عن بعد وأوقات طويلة، وربما تبدأ مهمتها بمهمة بحث واستطلاع وعندما تجد هدفاً يستحق القصف تقوم بالتعامل معه وقصفه بما تحمله من ذخيرة ثم تعود إلى قاعدة انطلاقها الأصلية. وتقوم شركة بوينج حالياً بتطوير طائرة من هذا النوع لصالح القوات الجوية.

(٦) قامت طائرات الهليكوبتر بدور متميز في أعمال نقل وقتال القوات الخاصة، ومهاجمة الأهداف بدقة وبدون أضرار جانبية واسعة، مع سهولة الانتقال من مكان إلى آخر لتعويض عدم وجود مطارات تصلح لإقلاع وهبوط الطائرات العادية.

(٧) أثبتت العمليات أهمية حاملات الطائرات بالنسبة للمجهود الحربي الأمريكي برغم أن عددها داخل الترسنة الأمريكية قد انخفض في السنوات الأخيرة لعدم بناء حاملات جديدة. فالحاملة تمثل مساحة حرة من الأرض الأمريكية ومنصة للإقلاع وهبوط الطائرات، ونقله بث للحرب الإلكترونية وانطلاق للقوات الخاصة والهليكوبتر.

(٨) نتيجة لطبيعة الحرب الأفغانية وقيام القوات الخاصة بأدوار متعددة استطلاعية وقالية، بدأ استخلاص الدروس بالنسبة لهذه القوات من ناحية أسلوب العمل وطبيعة المعدات التي يجب أن تزود بها. وقد أعلنت قيادة عمليات القوات الخاصة الأمريكية أنها تخطط لتزويد تلك القوات بقدرة جديدة في ضوء الدروس المستفادة من عمليات القوات الخاصة في أفغانستان، ومن أمثلة هذه الأسلحة:

- ★ رادار خفيف الوزن محمول لرصد طلقات الهاون Counter-Mortar Radar وهو جهاز رادار محمول يمكن نصبه في ٣٠ دقيقة للتصدي من طلقات الهاون الآتية من كل الاتجاهات.
- ★ طائرة بدون طيار يمكن طيها وتصغير حجمها، Collapseible Unmanned Aerial Vehicle والمفروض أن تكون صغيرة الحجم رخيصة الثمن للعمل داخل المدن وفي المناطق الريفية.
- ★ جهاز لإضاءة الأهداف بأشعة الليزر حتى يمكن أن تصل إليها القذائف الموجهة الدقيقة من الطائرات القاذفة. هذه الأجهزة سوف يستعملها الجنود لهذا الغرض وتكون خفيفة الوزن.
- ★ أجهزة اتصال بين جنود القوات الخاصة تمكنهم من الاتصال ببعضهم البعض داخل المدن وفي الكهوف والجبال.
- ★ بطاريات للطاقة صغيرة الحجم والوزن ويكفيها الإمداد بالطاقة لفترة طويلة.
- ★ أجهزة تشويش وأجسام خداعية ومستشعرات للإنذار بهجوم الصواريخ.
- (٩) أظهرت الحرب أهمية وجود مخزون كاف من الذخيرة الدفعية الموجهة بالليزر والأقمار الصناعية لضمان استمرار الإمداد خلال معركة طويلة.

(١٠) كان منطقياً أن تؤدي تلك الرؤية العسكرية التي تتوقع عدواً في المستقبل يتجه إلى الانتشار والاختفاء تحت ضغط تفوق نيرانى مساحق في المدى، وأيضاً في الدقة إلى تفكير الولايات المتحدة في تطوير ذخيرة قادرة ليس فقط على الطيران لمسافة دقيقة والوصول إلى موقع الهدف بدقة، ولكن أيضاً اختراق تحصيناته الصناعية أو الطبيعية داخل الجبال أو

الكهوف. ومن الأمثلة المعروفة لتلك النوعية من الأسلحة المستخدمة ضد التجمينات:

★ الصاروخ "هاف" Have Nap (AGM-142 Raptor) جو-أرض: يضرب من الطائرة B-52H ومنصات إطلاق أخرى واشترك في تطويره شركات أمريكية (لوكهيد مارتن) وإسرائيلية (رافائيل) ويصل مداه إلى حوالي ١٠٠ كم ومرمراً حل تطوير متممدا لإعطائه قدرات جديدة ولتقليل تكلفة إنتاجه. والصاروخ له نوعان من الرؤوس الحربية، واحدة تولد موجة انفجارية وشظايا للأهداف المسطحة (٢٤٠ كجم) وأخرى لاخترق الأهداف المحصنة (٢٦٣ كجم) ويصل وزنه الكلى إلى ١٢٦٠ كجم. ويطلق على هذا السلاح فى إسرائيل Popeye ويمكن ضربه أيضا من الطائرة F-111 والطائرة F-4. وقد دخلت الأجيال الأولى لهذا السلاح فى إسرائيل فى ١٩٨٩ ثم فى الولايات المتحدة فى ١٩٩٢ ومر بتجارب تطوير فى ١٩٩٥ وفى ١٩٩٧.

★ القنبلة GBU-37 و GBU-28: تنتمى القنبلتان إلى عائلة الذخيرة المضادة ضد الأهداف الحصينة المختلفة تحت الأرض على مسافات بمهدة Hard and Deeply Buried Target Defeat (HDBTD) munitions. دخلت القنبلة GBU-37 الخدمة لأول مرة فى الولايات المتحدة فى ١٩٩٨ وتحملها القاذفات B-2 و F-15E. وتستخدم القنبلة GBU-37 رأس الاختراق BLU-113 المستخدمة فى القنبلة GBU-28 التى طورت من قبل على أساس خبرة حرب الخليج ١٩٩١. يتم توجيه القنبلة GBU-37 بالأقمار الصناعية أثناء طيرانها إلى الهدف وتصل دقتها إلى ٦ أمتار أما القنبلة GBU-28 فيتم توجيهها بواسطة أشعة الليزر.

(١١) ضرورة التركيز على نشاط المخابرات والتجسس البشرى والتكنولوجيا بصورة مختلفة، وتطوير أدوات التحليل وتحسين التعامل مع المادة الخام للمعلومات ونشر نتائج التحليل على الجهات المهتمة بصورة أسرع. وفي التحليل الأخير فقد أكدت الأزمة بكل تداعياتها المختلفة أهمية إعادة النظر فى سياسات الحد من انتشار التكنولوجيا العسكرية المتقدمة وأسلحة الدمار الشامل ■



## ٣- التسوية السياسية للأزمة الأفغانية

قبل أن تبدأ العمليات العسكرية الأمريكية، جرت عدة محاولات قامت بها كل من باكستان والمملكة السعودية، استهدفت إقناع حكومة طالبان بتسليم أسامة بن لادن للولايات المتحدة، والكف عن إيواء العناصر الإرهابية، باعتبار أن ذلك يمكنه أن يؤدي إلى تجنب أفغانستان سفك الدماء والوقوع تحت طائلة ضربة عسكرية أمريكية، خاصة بعد توصية علماء الدين الأفغان الذين طالبوا من بن لادن مفادته بالامع طوعا . فزامن ذلك مع زيارة مماثلة قام بها الزعيم الأمريكي الناشط في مجال الحقوق المدنية، القس جيمس جاكسون، بناء على دعوة من حكومة طالبان، في وساطة استهدفت تحاشي وقوع حرب بين الولايات المتحدة وأفغانستان.

لكن كافة جهود الوساطة في هذه المرحلة وصلت إلى طريق مسدود لتباين موقفى حركة طالبان والإدارة الأمريكية : فطالبان رفضت بصورة قاطعة مبدأ تسلم أسامة بن لادن مباشرة للولايات المتحدة، لما يمثله ذلك من " إهانة للإسلام والشرعة " و" اعتبارات الضيافة والحماية "، وإن أبنت استمداها لحاكمته أمام القضاء الأفغانى إذا قدمت الولايات المتحدة أدلة قوية تثبت تورطه في الهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن، وحتى القبول بمبدأ المحاكمة لدى " دولة ثالثة " معاهدة إذا توافرت ذات الشروط. على الجانب الآخر، رفضت الإدارة الأمريكية مبدأ التفاوض في هذا الشأن، وضرورة جلب أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة للمثول أمام المحاكم الأمريكية، في الوقت نفسه استمرت في الاستعداد للقيام بعملية عسكرية ضد أفغانستان بهدف إسقاط حكومة طالبان، على النحو الذي سبق ذكره في القسم السابق. أثار هدف إسقاط طالبان، الذي استحوذ على شبه إجماع دولى وإقليمي لاعتبارات تتعلق بطبيعة حركة طالبان نفسها من حيث تطرفها الدينى وتحالفها الوثيق مع تنظيم القاعدة المصنف تنظيمًا إرهابيًا لدى معظم الدول، آثار مسألة ملء الفراغ السياسى والأمنى الناجم عن احتمالات انتهاء الحقبة السياسية لنظام حكم طالبان، خاصة مع تبلور اتجاهات التعاون بين الولايات المتحدة والجهة المتحدة لإنقاذ أفغانستان التي عرضت بتحالف الشمال، بزعامة الرئيس المخلوع، برهان الدين رباني، ويضم أقليات الطاجيك والأوزبك والهزارة، والذي كان يسيطر، وقتئذ، على ١٠٪ من أراضى أفغانستان، في شمال البلاد، والمدهوم سياسياً وعمكريا، من إيران وروسيا والهند، وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان. في الوقت الذي أدت فيه التحولات الجذرية في الموقف الباكستانى إلى حرمان طالبان من أهم حلفائها الإقليميين، مما جعل بنهاية حقيتها .

وفي إطار البحث الدولى والإقليمي عن تسوية سياسية للأزمة الأفغانية تتضمن تشكيل حكومة موسعة تحل محل طالبان حال سقوطها، يمكن التمييز بين مراحل ثلاث هامة:

## خطة الأمم المتحدة للتسوية السياسية

إجماع بين الأطراف الأفغانية، في الوقت الذي يتطلب الوضع على الأرض الإسراع بضمحان الأن.

يختم يوم ١١ إبراهيمي بالخيار الثالث، بسبب طبيعته كقوة لحفظ السلام. ومن ثم تبقى خيار إنشاء قوة أمنية دولية، معتمدة الجنسيات، باعتباره الخيار العملي، الذي يسمح العمل الجدي لتكوين وحدات عسكرية مدربة جاهزة، وقادرة على ضمان الأمن في العاصمة والمدن الرئيسية، والحفاظ على الساحة السياسية التي تؤمن المفاوضات من أجل حل المشاكل المعقدة.

• ربط الإبراهيمي بين السلام والصراخ بين هذه الفترة وضرورة وقف إطلاق نار حقيقي، واعتماد تسوية سياسية لتعويض الفراغ السياسي والأمني على حد سواء، حتى لا نجد هذه القوة لنفسها تلعب دور "الحارث" ضد فلسفتها

• تقدم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، بخيارات أمنية وسياسية إلى مجلس الأمن الدولي، تضمنت التأكيد على أنه دون الفوصل إلى أمن حقيقي ودائم في أفغانستان، لن يكون في الإمكان تحقيق أي شيء على الإطلاق، خصوصاً فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة خالصة ما بعد طالبان، مما يفرض ضرورة إيجاد قوة أمنية قوية وفعالة وقادرة على التدخل إذا برزت الضرورة لمواجهة التحديات لسلطتها.

• طرح الإبراهيمي ثلاثة خيارات بشأن القوة الأمنية: أن تكون قوة أفغانية خالصة، أو أن يتم تشكيل قوة معتمدة الجنسيات، أو قوة لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

• اعتبر الإبراهيمي أن خيار تكوين قوة أفغانية خالصة هو الخيار الأفضل، ولكنه غير عملي نظراً لعدم القدرة على تحقيق

### أولاً: مرحلة ما قبل سقوط كابول

تراكمت هذه المرحلة زمنياً مع الفترة التي كتفت فيها الولايات المتحدة من استمداداتها العسكرية ومروراً ببداية الحملة ذاتها وحتى سقوط العاصمة كابول. وكان المبدأ الذي نال توافق القوى الدولية والإقليمية، يتعلق بضرورة أن تشكل حكومة أفغانية موسعة، عرضية التمثيل لكل مكونات المجتمع الأفغاني. وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه بعد زوال عقبة حكومة طالبان.

وفي تلك المرحلة الزمنية تعددت جهود دولية وإقليمية لتطبيق هذا المبدأ على الأرض، وجاءت هذه الجهود على النحو التالي:

١. مؤتمر روما، الذي عقد في ٢٨ سبتمبر تحت شعار تحقيق الوحدة الأفغانية حول برنامج وطني. حيث حضر وفد مثل تحالف الشمال، برئاسة يونس قانوني، ووفد مثل الملك المخلوع، محمد ظاهر شاه، وتم الاتفاق على إنشاء مجلس أعلى للوحدة الوطنية، يضم ١٢٠ عضواً، يمثلون جميع الممثلين النافذين للشعب الأفغاني، من الوجهاء وزعماء القبائل، يوضع تحت إشراف الملك، ويتولى اتخاذ القرارات السياسية إلى حين انعقاد مجلس شوري "لويجيكر"، وفقاً للتقاليد الأفغانية والتي تتيح عقده في أوقات الحروب والظروف الاستثنائية، وأن تكون قراراته ملزمة.

وقد اتفق على تشكيل هذا المجلس مناصفة بين تحالف الشمال وجماعة الملك وجماعات أخرى. إضافة إلى تشكيل مجلس أعلى عسكري، يتألف من القادة العسكريين، يتولى الملك الإشراف عليه، وتم الاتفاق على أن "لويجيكر" سيتولى تعيين رئيس للدولة وحكومة انتقالية، على أن يتم في المرحلة التالية إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات عامة تشريعية لأول مرة منذ الإطاحة بالملك عام ١٩٧٢. وأنه في حالة تمهيد إنجاز هذه الخطوة، يتولى المجلس الأعلى تنفيذ ذلك.

يبد أن هذا الاتفاق لم يعجب برون اختلاف واضح بين رموز تحالف الشمال حول إمكانية الاتفاق مع الملك السابق

وطبعتها.

★ اعتمد الإبراهيمي خطة سياسية، تدريجية ومرحلية، تبدأ بعقد لقاء بأسرع ما يمكن تشارك فيه كافة الجماعات الأفغانية، وبحيث يؤدي إلى عقد "مجلس مؤقت" يمثل جميع الفئات الإثنية والعرقية، على أن يقترح إدارة مرحلية، وبرنامج عمل لها، ثم يعقد اجتماع "لوجاميركا" للمصديق على الدستور الذي تضعه الإدارة المؤقتة، وإنشاء حكومة جديدة.

★ في ١٥ نوفمبر، صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار يدعم جهود الأمم المتحدة لإقامة سلطة مؤقتة في أفغانستان، وتجهذ الطريق لنشر قوات دولية مصعدة الجسبات خلف الأمن في هذا البلد، ودعوة تحالف الشمال وكل الفصائل الأفغانية إلى الموافقة الفورية عبر الشروط على المشاركة في مؤتمر محضره لاحقا ويصدره من الأمم المتحدة، وامتناعها عن

القيام بأعمال انفصالية أو محاولات تطهير عرقي واحترام حقوق الإنسان، ومناخنة حول الجوار كافة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. كما دعم القرار بحزم جهود الأفغان لتشكيل حكومة انتقالية جديدة، مؤقته، تقضي إلى تشكيل حكومة عريضة التمثيل ومنمذدة الأعراف، وتجميع الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة لتدليس أمن المناطق التي لم تعد تحت سيطرة طالبان، خصوصا في كابول.

★ في ٢٠ فيسبر أقر مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، وطبقا للقرار ١٣٨٦، مبدأ إرسال قوة أمنية دولية، معصدة الجسبات لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إلى كابول والمناطق المحيطة بها، تتولى للملكة المتحدة قيادتها في المرحلة الأولى.

وعدم تسليم البسلطة إليه، حيث نظر البعض إلى الملك (٨١ سنة) باعتباره رمزا للماضي، يريد القفز على ربع قرن من الأحداث والتغيرات الدرامية في أفغانستان والمالم. في حين نادى فريق آخر باستعدادات منصب رئيس الجمهورية عقب الإطاحة بحكومة طالبان، على أن يتولاه، بالتناوب لمدة سنتين، ممثلون عن المجموعات العرقية الأساسية في أفغانستان. لم يكن خيار الملك السابق لأفغانستان محل توافق بين القوى الإقليمية والدولية، ففي حين دعمته الإدارة الأمريكية، باعتباره من البشتون النورانيين، ولاعتقادها أنه قادر على تمبئة بشتون الجنوب مع التحالف الشمالي، وأن باستطاعته لعب دور رئيسي بعد سقوط طالبان، وأيدتها في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فإن القوى الإقليمية المؤيدة لتحالف الشمال، عارضت هذا الخيار رغبة في كسر احتكار البشتون للسلطات. وفيما يختص بباكستان، وهي ضوة موازين القوى المستعدة، فإن هدفها الرئيسي ضمان قيام حكم موال، أو على الأقل حكومة لا تضمر العداء لها.

٢. مؤتمر بيشاور، الذي عقد في ٢٤ أكتوبر، بدعوة من الرئيس الباكستاني السابق، فاروق ليجاري، بهدف مناقشة مستقبل أفغانستان، وتشكيل حكومة بديلة لطالبان. وقد رعت المؤتمر الجبهة الإسلامية الوطنية، بزعامة سيد أحمد جيلاني، الشخصية المقربة من الملك، وشارك فيه قرابة ٨٠٠ شخص، من بينهم عناصر ممتدلة من حركة طالبان، ولم توجه الدعوة إلى قيادات تحالف الشمال، وإن وجهت إلى ممثلي القبائل في المناطق التي يسيطر عليها هذا التحالف، ومنهم الأوزبك والتركمان وغيرهم.

انسم المؤتمر والذي عقد بصفة تفاوضية ليبحث كيفية تحقيق الوحدة الوطنية، انتهى إلى المطالبة بوقف الضربات العسكرية الأمريكية في أقرب وقت ممكن، ولفت الانتباه إلى أهمية نزع أسلحة الفصائل في العاصمة كابول، وتحذير تحالف الشمال المعارض من محاولة التفرغ في السيطرة على السلطة.

وقد عكس المؤتمر أزمة خصوم طالبان، حيث غابت عنه رموز قيادية مثل الرئيس المخلوع، برهان الدين رباني، وعبد رب الرسول سياف، زعيم الاتحاد الإسلامي، ومحمد نبي محمد، زعيم حركة الانقلاب الإسلامي، والجنرال عبد الرشيد دوستم، قائد الميليشيات الأوزبكية، وغيرهم .

وفي ضوء فتاعة باكستان من أن قاعدة التسوية السياسية عبر حكومة أفغانية موسعة تمثل كل الأعراق، تعمل على استيعاب اللاجئين، بدلا من تصديرهم، وتشرف على عملية إعادة بناء الاقتصاد في بلادها، بمساعدات خارجية، والذي يمثل البديل الوحيد الممكن للوضع القائم، تلقت باكستان تلميذات من الإدارة الأمريكية بشأن أن أي حكومة مستقبلية هي أفغانستان يجب أن تكون صديقة لكل الدول المجاورة، بما في ذلك باكستان نفسها . ويات واضحا أن القيادة الباكستانية على استعداد للتخلي عن تحفظاتها إزاء طول مدة الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، في مقابل احتفاظها بدور رئيسي في تقرير مستقبل الحكم في كابول .

وإزاء التصورات التي حاولت باكستان طرحها هي تلك المرحلة وتضمنت إشراك جناح معتدل من طالبان في أي حكومة أفغانية مستقبلية، عارضت كل من الصين وروسيا وإيران والاتحاد الأوروبي هذا التصور، وأكدت عليها الولايات المتحدة لاحقا، استنادا إلى أن حركة طالبان تحمل أيديولوجية متشددة وهدامة، ولا يتوافر لديها متشددون ومعتدلون، وأن المطلوب هو إنهاء دورها وليس المساهمة في استمراره تحت أي مسمى، مع إعادة التأكيد على أن أي حكومة أفغانية يجب أن تكون موسعة وذات تمثيل عريض وأن يكون هدفها الأول إعادة بناء الأمة . ووفقا لرؤية الاتحاد الأوروبي أن تولى الحكومة الجديدة أهمية أكبر للشق الإنساني، سواء بالنسبة لأزمة اللجوء ومعاملة اللاجئين أو إعادة الإعمار، تحت رعاية ودعم الأمم المتحدة، وألا يهيمن أي من الأطراف الأفغانية على مقاليد السلطة، وأن يؤخذ في الاعتبار "المصالح المشروعة" لدول الجوار، لكفالة السلام في أفغانستان، بحيث لا تشكل مصدر عدم استقرار إقليمي.

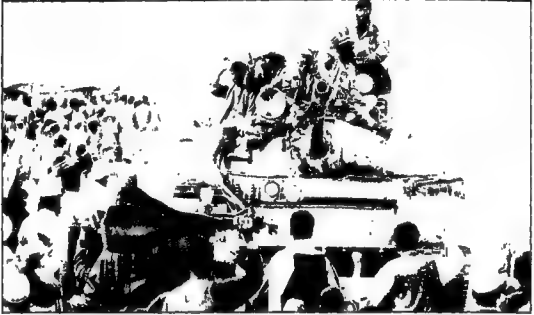
### ثانيا : مرحلة ما بعد سقوط كابول

دخلت قوات التحالف العاصمة كابول في ١٤ نوفمبر، بقيادة الجنرال محمد فهم وزير دفاع التحالف، قائد القوات الطاجيكية، إثر انسحاب قوات طالبان منها . وسيطرت قوات رباني على وسط العاصمة، في حين سيطرت قوات دوستم، والوزارة (الشهية) على جنوبها . وفي ضوء هذا الواقع الجديد وضعت أهمية التوصل إلى صيغة سياسية للحكم تقبل بها الأفغان جميعهم، وتقال تأييد القوى الإقليمية والدولية المحيطة، وبحيث تنهى حالة فراغ السلطة التي نجمت عن سقوط حكومة طالبان من جهة، وعدم تمتع قوات وحكومة التحالف بالتأييد العام من جهة أخرى.

أعاد تحالف الشمال بعد دخوله العاصمة ترتيب أوضاعه على الأرض، حيث ترأس الجنرال محمد فهم، وزير الدفاع في حكومة الرئيس برهان الدين رباني، مجلساً عسكريا سياسيا، شكلته قيادة الجبهة المتحدة ليكون بمثابة هيئة مؤقتة للسلطة التنفيذية، ويتولى ضمان النظام في العاصمة، والقيام بمسائر الوظائف الإدارية حتى يتم تشكيل حكومة ائتلافية. ويعد أربعة أيام عاد الرئيس " المخلوع " برهان الدين رباني إلى قصر الرئاسة، مما أبرز معاداة سلطة جديدة، كان لها انتماساتها على مواقف الدول المجاورة.

تزامنت هذه التطورات مع دعوة السفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمم للمام المتحدة إلى أفغانستان لانتقاد الاجتماع الوزاري لجموعة (٦+٢)، وتشديده على ضرورة تشكيل قوة أمنية بسرعة فائقة، تتمتع بدعم الأمم المتحدة، في محاولة لإحداث ضبط إيقاع التطور السياسي في ضوء المتغيرات العسكرية، العنصرية والمتلاحقة.

ظهر من مجمل مواقف القوى الإقليمية اتفاقها على رفض قيام أي نظام أصولي على شاكله نظام طالبان المنهار، وضرورة شمولية التمثيل لكافة مكونات المجتمع الأفغاني في الحكومة المستقبلية. في حين دعا الاتحاد الأوروبي إلى



قوات التحالف تدخل كابول

تشكيل حكومة وحدة وطنية تمكس حقيقة التنوع العرقي والمذهبي في البلاد، خشية بروز شعب التقسيم، وأخذ مصالح الجميع في الاعتبار، كمدخل للتوافق الدولي، مع احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية واشتراك المرأة في الحكومة المرتقبة، وهي المطالب التي وجدت دعماً مباشراً من الإدارة الأمريكية.

مثلت هذه المواقف مدخلاً مهماً في عملية التسمية السياسية وفي المفاوضات التي عقدت لاحقاً من أجل التوصل إلى اتفاق بين القوى الأفغانية المختلفة، خاصة وأن سيطرة تحالف الشمال على السلطة تراكمت مع تصله من تمهيداته السابقة للملك السابق، ظاهر شاه، بدخوله كابول، وإبقاء العاصمة منزوعة السلاح، وأن تتشكل حكومة وإدارة للمدينة في إطار عملية سياسية، وفقاً للخطط المريضة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر روما، مما أعطى مؤشراً سلبياً للداخل وللخارج على السواء، وأظهر محاولة تحالف الشمال فرض وصايته الكاملة على أي عملية سياسية قد يتم الدخول فيها لاحقاً.

وفي السياق ذاته، وعلى خلفية أنه لا يمكن لحل في أفغانستان أن يكون مستقلاً ودائماً إلا إذا كانت إيران وباكستان، على وجه الخصوص، متعاونتين مع الجهود المبذولة، اتجه البلدان منذ منتصف نوفمبر لتتبع مواقفهما، انطلاقاً من تأييد الخطة الدولية لمرحلة الانتقال السهاسي في كابول، ودعم جهود الأخضر الإبراهيمي لإقامة إدارة مؤقتة متعددة المراحل، ونشر قوة متعددة الجنسيات، تابعة للأمم المتحدة، وهي الخطة التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في ١٥ نوفمبر. ( انظر الإطار الخاص بخطة الأمم المتحدة )

لكن ظل هناك نوع من التباين بشأن قضيتين، الأولى إمكانية أن تقبل باكستان، كما تؤيد ذلك إيران، نوعاً من الملاقة مع حكومة برهان الدين رباني بعد أن يقدم لها ضمانات مناسبة، والثانية عودة الملك ظاهر شاه وموقعه من عملية التسمية السياسية بكاملها. وهما القضيتان اللتان كانتا جوهر المباحثات بين المسؤولين الباكستانيين ووزير الخارجية الإيراني في العاصمة الباكستانية، في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١، والتي تزامنت مع عقد مؤتمر بون للسلام في أفغانستان من جانب، ومثلت خطوة مهمة على طريق بدء مرحلة جديدة قوامها التعاون في علاقاتهما الثنائية وتجاوز ميراث حقبة

طالبان من جانب آخر. وفي هذه المباحثات توافق البلدان على التعاون أجل تشكيل حكومة أفغانية ذات قاعدة عريضة، و دعم إعادة إعمار هذا البلد المنكوب، وعدم إعلان أو إبداء أي معارضة لما تستفسر عنه مباحثات بون من نتائج.

### ثالثاً، مؤتمر بون.. ضرورات العمل الوسط

عقد مؤتمر المصالحة الأفغانية في العاصمة الألمانية بون ما بين ٢٧ نوفمبر وحتى الرابع من ديسمبر، تحت شعار " لا مكان للفشل"، حيث مارست الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وباقي الدول المانحة للمساعدات ضغطاً شديداً على الأطراف الأفغانية لإبداء المرونة والقبول بالحلول الوسط. إضافة إلى ربط الدول المانحة تدفق المساعدات المالية باستقرار الأمن وإحلال السلام. مما أظهر التوافق الدولي بالدرجة الأولى والإقليمي بدرجة أقل، على أن وجود "حكومة" ذات شرعية ومُعترف بها هو شرط أساسي لقبول المجتمع الدولي، ومدخل لا بديل له لوصول المساعدات المالية لإعمار أفغانستان، ولإبداء تعامل حقيقي بين أفغانستان والمؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ركز مؤتمر بون على مبدئي التوازن في عملية تقاسم السلطة بين مختلف الجماعات الإثنية والفعاليات السياسية، والتدرج في عملية بناء نظام سياسي جديد في أفغانستان، وبما عكس حقيقة أن المؤتمر ليس أكثر من مقدمة ضرورية للاتفاق على بعض الخطوط الرئيسية في تلك العملية المعقدة.

### ١. موقف تحالف الشمال

استناداً إلى حقيقة أن تحالف الشمال موجود بالفعل في العاصمة، فقد تصور أعضاؤه أنهم في موقف يتيح لهم أن يحددوا طبيعة التسوية السياسية ويبحث تمسك قوتهم النسبية مقابل القوى الأخرى، وبدا ذلك واضحاً في رفض مبدأ انعقاد مؤتمر السلام في غير العاصمة الأفغانية كابول، وأن تكون المباحثات في بون مجرد معادلات غير ملزمة حول مائدة مستديرة، ويبحث لا يكون للأمم المتحدة أي دور في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية الجديدة. كما رفض التحالف أن يكون هناك أي وجود عسكري دولي في أفغانستان، على أن يتولى الأفغان أنفسهم قضية تحقيق الأمن من خلال قوة مشكلة من مختلف القوى والمجموعات العرقية. وتقبل التحالف عودة الملك السابق، ولكن كمواطن عادي، ودعا إلى تنظيم انتخابات عامة حرة ولكن بحد عامين، تتولى خلالها حكومة مؤقتة، ذات تمثيل عريض، إدارة شؤون البلاد، برئاسة برهان الدين رباني.

جاء هذا الموقف المتعارض مع جوهر خطة الأمم المتحدة التي بلور خطوطها المريضة الأخضر الإبراهيمي، ومع التوجهات الكبرى التي حكمت الموقف الأمريكي والأوروبي. فضلاً عن تمارضها مع مطالب قوى أفغانية اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها، ومن ثم لم يكن أمام التحالف إلا التراجع عن هذه المطالب، والتعامل مع أفكار الأمم المتحدة بصورة أكثر مرونة، لاسيما ما تعلق بكون مؤتمر بون مؤتمراً للمصالحة السياسية يهدف إلى تهدئة مخاوف الفصائل السياسية والعرقية الأخرى، وتحقيق اختراق سياسي حقيقي يملأ فراغ القوة والشرعية التي خلفه انهيار طالبان، ويكون قابلاً للاستمرار والتطور مما.

### ٢. مشكلات تنظيمية وتمثيلية

واجه مؤتمر بون عدداً من المشكلات ذات الطابع التنظيمي، والتي عكست في جوهرها مشكلات سياسية تتعلق بكيفية تحديد الوزن النسبي لكل قوة سياسية أو عرقية. ورغم العديد من الاعتراضات من بعض الفصائل، انتهى الأمر

بتشكل أربعة وفود على النحو التالي:

- أ. وفد تحالف الشمال يضم الأهلبيات الطاجيكية والأوزبكية والهزارة ( الشيعة) وتمثيل يشتونى ذى طابع رمزى.
- ب. وفد روما ويمثل الجماعات القريية من الملك السابق، ظاهر شاه.
- ج. وفد قبرص وضم عناصر من الهزارة ومقررين من زعيم الحزب الإسلامى، قلب الدين حكمتيار المدعوم من إيران.
- د. وفد بيشاور ويمثل قبائل البشتون، بزعامة سيد أحمد جيلانى القريب من باكستان.

تمثلت هذه الوفود بـ ٢٨ عضواً، كان منهم ١١ عضواً لتتحالف الشمال، ومثلهم لوفد روما من بينهم عناصر من البشتون وثلاث نساء، أما مجموعة قبرص وبيشاور فقد تمثل كل منهم بثلاثة مندوبين.

أثارت هذه التركيبة المندبة والتمثيلية عدداً من الانتقادات، من أبرزها عدم الدقة فى مراعاة التوزيع السكانى للتركيبة الاجتماعية والعرقية فى تمثيل الأطراف الأفغانية. وأيضاً عدم الدقة فى اختيار المندوبين، ومراعاة الدول المجاورة بدرجة أكبر من حقائق الواقع الأفغانى نفسه، حيث أن الوفود المشتركة فى المؤتمر استعدلت تسميتها من الدول التى تأسست فيها، وليس من صفاتها الأفغانية. كما أن ما خصص لوفد روما، القريب من الملك السابق، لا يمكن التمثيل الحقيقى للملك السابق على أرض الواقع.

ساهمت هذه الانتقادات فى شيوخ قدر كبير من عدم الرضاء بين البشتون الذين يرون أن نسبهم تقترب من نصف عدد السكان، إلا أن تمثيلهم لم يمسك هذه الحقيقة. ووضع ذلك فى توافق وفد بيشاور فى الاعتراض مع باكستان، بشأن ضئف تمثيل عرقية البشتون. وبرزت خلافات داخل تحالف الشمال نفسه، حيث تباينت الرؤية بين ريانى والجنرال عبد الرشيد دوستم حول نسبة مشاركة الأوزبك فى الوفد، حيث رفض ريانى أن يمثل الأوزبك بثلاثة مندوبين، وإصراره على أن يكون ذلك بمندوب واحد فقط.

## ٢. المرجعيات المتنافسة

وفى ضوء مداولات مؤتمر بون، وبالرغم من القبول بمبدأ تقاسم السلطة بين المرققيات الأفغانية المختلفة، لتشكيل حكومة وحدة وطنية صريحة إنتميل، فإن التباين كان واضحاً بشأن المرجعية التى تحكم عملية هذا التقاسم، فيما إذا كان يخضع لاهتبارات الكفاءة والأوزان النسبية لهذه المرققيات، أم يخضع لاعتبارات سياسية وفى ضوء التفرقات المستجدة، عسكرياً، لموازين القوى المحلية والإقليمية.

وبينما أصر وفد تحالف الشمال على رفض مبدأ توزيع الحصص على أساس تمثيلية يمكن الأوزان السكانى للمرققيات المختلفة، وإن يتسلم الوزارات السيادية الأساسية، طرح وفد روما من جانبه أن يكون التمثيل شاملاً لجميع الإثنيات وأن يراعى فى ذلك التوزيع الجغرافى والتقافى وهو ما كانت تؤيده باكستان، والتى رأت من جانبها أن سيطرة تحالف الشمال على الحكومة المرققية سيحدد أجواء الفوضى التى سادت بين عامى ١٩٩٢-١٩٩٦ .

فرضت مسألة من يشغل رأس هذه الحكومة الانتقالية المؤقتة نفسها، فتحالف الشمال وبدعم إيرانى- روسى- هندى كان قد أيد ما سعى بختيار ريانى، بينما أيد وفد روما، ومعه الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وباكستان، ما سعى بختيار الملك السابق، مع التأكيد على أن عودة الملك السابق لن تعنى على الإطلاق التأثير على تجربة أى بلد مجاور فى إشارة إلى إيران التى رفضت هذا الخيار تماماً. ويات من الضرورى البحث فى صفة حل وسط، والتى تمثلت فى تنحية الرئيس ريانى، والملك محمد ظاهر شاه، على حد سواء .

ونتيجة إعلان الإدارة الأمريكية أن الحكومة المؤقتة ستكون الحكومة الأفغانية الوحيدة المعترف بها، الأمر الذى

## قرارات مؤتمر بون للسلام في أفغانستان

مع انقضاء فترة السعة أشهر، يتم انعقاد المجلس الأعلى الأفغاني (لوياجيركا) والذي سوف يعرض الملك جلسته الانتخابية والمشاركة في أعماله، وسوف ينتخب المجلس سلطة انتقالية تحكم أفغانستان لنحو ١٨ شهراً، إلى حين وضع دستور للبلاد وانتخاب حكومة، وأن يتم إجراء انتخابات حرة فيما لا يقل عن عامين من انعقاده.

يزامن مع ذلك تأسيس لجنة مستقلة خاصة، تكون بمثابة السلطة التشريعية المؤقتة، ويعرض أن تحدد أسماء أعضائها البالغ ٢١ من بين لوائح المرشحين، وهي التي سيعمل الدعوة إلى عقد (لوياجيركا) المؤقت.

تؤكد الوفود المشاركة ضرورة إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، وبالأخص على الأمم المتحدة والفراد المؤسسات

تضمنت وثيقة الأمم المتحدة الصادرة عن مؤتمر بون القرارات التالية:

- تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة حميد قرضاي، وتضم ٣٠ عضواً، بينهم خمسة نواب لرئيس الوزراء، لمدة ستة أشهر، اعتباراً من ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١، تعولي إعادة بناء وإعمار أفغانستان والعكرز على أولوية الاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي الأفغانية، وتلك صلاحيات الحكم في البلاد، خصوصاً كل الصلاحيات في تقبل أفغانستان في المنظمات الدولية، بما في ذلك مقعد أفغانستان في الأمم المتحدة والوكالات الدولية التابعة لها. لكن الحكومة المؤقتة لا تملك صلاحيات إصدار صفو ممن ثبت تورطهم بجرائم حرب وانتهاكات إنسانية.

بمعنى رفض الاعتراف بشرعية حكومة رياني، تراجعت فرصة ما سمي بظهور رياني. غير أن الضغوطاً أمريكية على وفد تحالف الشمال لم تمنح في تمرير خيار الملك الذي اعتبرته أفضل من يقوم بدور المنسق والمرشد، بسبب خبرته السابقة، وحرصه على إجراء إصلاحات ديموقراطية، اعتبرت "ثورية" في عهده. وانتهى الأمر في صورة حل وسط آخر تمثل في أن يكون رئيس الحكومة الانتقالية المؤقتة من أوساط الملك السابق، حيث أمنت رئاسة الحكومة الانتقالية إلى حميد قرضاي، الذي نظر إليه كمرشح الإدارة الأمريكية ويحظى بدعمها الكبير.

### ٤. تشكيل الحكومة المؤقتة

انتهى المؤتمر إلى تشكيل حكومة انتقالية من ٣٠ عضواً، برئاسة قرضاي، ويجانبه خمسة نواب لرئيس الحكومة. وقد هيمن تحالف الشمال عليها حيث حصل على ١٨ مقعداً، بدعوى أنه يتألف من عدة قوميات وعرقية. وسيطر الطاجيك على عدة حقائب، أبرزها الوزارات السيادية؛ الداخلية، الخارجية، والدفاع من جملة ٨ مقاعد خصصت لهم. بينما حصل الوزراء على خمسة مقاعد منها منصب نائب رئيس الحكومة. وتمثل الأوزبك والأمرق الأخرى بثلاث وزارات، ووصل إجمالي ما خصص لعرقية البشتون ١١ حقيبة بينها رئيس الإدارة المؤقتة. وتواجدت سيدتان ضمن هذه التشكيلة. ويضع من توزيع الحقائب الوزارية عدة سمات رئيسية، من أبرزها:

أ. عدم التوازن، حيث تم منح الحقائب الوزارية وفقاً لتقديرات مزجت بين الأماس المرفى والحضور السياسي، ومن ثم تم تجاهل الأوزان النسبية السكانية.

ب. أن هذا التوزيع جاء ثمة ضغوط دولية أكثر من كونها محصلة تراض محلي وإقليمي. وبالتالي، فإن اتفاق بون، وعلى حد تعبير الأخضر الإبراهيمي، نفسه، بالغ الهاشاشة، ولكنه يضع أسساً لبدليات الحل، والذي يتعين



التابعة لتحالف الشمال، سحب كل القوات العسكرية من كابول والمراكز المدنية الأخرى، أو في المناطق التي ستخسر فيها القوة الدولية التابعة للأمم للصحة، والعمل على نزع سلاح الجماعات المسلحة. وسوف توقع الحكومة الأفغانية للوفقة اتفاقاً لتدنيا بشأن انتشار هذه القوة الدولية وحفظها في تسير دوريات، منفردة أو مشاركة مع قوات أمن أفغانية، والقواعد والتقاليد الراسخة في المجتمع الأفغاني المسلم .  
-يتم تأسيس المحكمة العليا الأفغانية.  
-تتخيل صندوق لتقديم مساعدات عاجلة بقيمة ٢٠ مليون دولار لمهدت بها هذه دول و هيئات دولية لتيسير عمل الحكومة الانتقالية للوفقة، خاصة دفع رواتب الموظفين وبناء هيكل الوزارات حين انعقاد مؤتمر طوكيو للسلام للنهضة.

الحكومية وغير الحكومية المتواجدة في أفغانستان . ولغرض التوصل إلى ذلك تم مناقشة المجتمع الدولي من أجل دعم السلطة الأفغانية الجندة على تأسيس وتدريب قوات الأمن الأفغانية الجديدة.

- مراعاة للفترة التي تتطلبها عملية الإعداد الكاملة لقوات الأمن الأفغانية وإيصالها إلى كامل أهليتها، فإنهم يعرجون إلى مجلس الأمن الدولي للموافقة على نشر فرزة لقوة تابعة للأمم المتحدة، قوامها خمسة آلاف جندي، من جنسيات متعددة، تكون مهمتها ضمان الأمن وتطبيق القانون في كابول والمناطق المضطربة بها على أن يكون إسمانها نشر صلاحيتها على مراكز المدن والمناطق الأخرى بشكل تدريجي مع التزام من كافة الأطراف الأفغانية، خصوصاً من القوات

استكمالها بتغليب الإدارة الدولية على عناصر التفكير المحلي والتي يتعين عليها أن تواكب بقية أطوار الحل في أفغانستان .

ج . **خو الحكومة المؤقتة من الشخصيات والقائدات الأفغانية التي توصف بالحرس القديم وأمرء الحرب، من قادة تحالف الشمال المناوئ لطالبان، بدءاً من الرئيس ريانى، ومروراً بتهميش دور عبد رب الرسول سياف ( الزعيم البشتونى للاتحاد الإسلامى الذى كان يريد أن يحصل على وزارة الخارجية)، وصيفة الله مجدى، وغب الدين حكمتيار، والجنرال عبد الرشيد دوستم قائد الميليشيات الأوزبكية، والذي أعلن مقاطعة الحكومة المؤقتة ومنع وزرائها من دخول مناطق سيطرته هي شمال أفغانستان، اعتراضاً على ما وصفه بعدم التمثيل الجيد لمرقبة الأوزبك، وعدم الاستجابة لطلبه شغل وزارة الخارجية وحصول جماعته على وزارات أقل شأنًا، مثل الزراعة والمعادن والصناعة.**  
لكن السمة الأبرز، وبالأحرز من كل الانتقادات التي قالها هذا الطرف أو ذاك إزاء تشكيل الحكومة، أنها نالت تأييداً إقليمياً مختلف الدرجات، حيث عبرت كل من إيران وباكستان وروسيا عن امتدادهم للتعامل مع الحكومة وفى الجهود الدولية من أجل إعادة إعمار البلاد، بنية تحقيق وإدامة الاستقرار والسلام فيها .

### رابعا، تحديات التسوية السياسية في أفغانستان

يمكن القول بأن ما تمخض عنه مؤتمر بون من قرارات واتفاقات، وإن كانت لم تحظ بالإجماع والقبول من كافة عناصر المجتمع الأفغانى، فإنه يمثل في نظر مؤيديه "أفضل" ما أمكن في ظل المتغيرات القائمة على الساحة الأفغانية، وأن مجرد قبول أطراف النزاع، بدعم من دول الجوار الجلوس مما إلى طاولة التفاوض، يمثل خطوة إيجابية متقدمة. كما أن تصوية الحرب الأهلية الأفغانية أصبحت في بؤرة الاهتمام الدولي. ومع ذلك فإن تطبيق كافة بنود الاتفاق لا تخلو من مواجهة

تحديات كبرى، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

## ١- مواقف أمراء الحرب في أفغانستان

وهي مجموعة الشخصيات التي تجمع بين القيام بأدوار تاريخية إبان فترة المواجهة مع الاحتلال السوفيتي واعتبارات تتعلق بالنفوذ المرمقي والسيطرة على مناطق بكاملها. ويبدو تهميش دور هؤلاء، حتى بعد استبعادهم من تشكيلة الحكومة ليس بالأمر اليسير. وقد سمى محمد قرضاي إلى تبني سياسة تجمع بين التهديد والترغيب. فمن جانب، هدد بإثارة انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، منذ انتهاء مرحلة الجهاد الأفغاني وحتى نهاية الحقبة السيامية لحكم طالبان، في محاولة للسيطرة على انتقاداتهم وإشاراتهم بعدم التعاون مع الحكومة الانتقالية أو مواجهتها. ومن جانب آخر قام بعمل عدة ترسيات تجاه عدد من هذه الرموز، حيث نجح في استقطاب الجنرال عبد الرشيد دوستم بتعيينه نائبا لوزير الدفاع، مما يهدد لضم الميليشيات التي تسيطر على الشمال الأفغاني إلى عملية توحيد الفصائل المسلحة تحت راية واحدة. كما عين حاجي عبد القدير، الحاكم السابق لولاية نانجرهار (وعاصمتها جلال آباد) في منصب وزارى لضم مقاتلين من عرقية البشتون، ومن ثم، حل الميليشيات وإنهاء نفوذها في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

بيد أنه يظل لهذه السياسة المزوجة مدى معين لا يمكن تجاوزه، من حيث محدودية الشخصيات التي يمكن دمجها في بنية الحكومة المؤقتة، فضلا عما قد تثيره من انتقادات ومواقف متعارضة لدى القيادات والرموز الذين لم يستقبلوا بمثل هذه الألية، ناهيك عن التدخلات الإقليمية التي يمكن أن تثير بدورها مصاصب إضافية.

## ٢. قضية الأمن وجمع أسلحة الفصائل

وهذه واحدة من كيريات القضايا التي يمكن أن تؤثر على عملية إحلال السلام وتأمين الاستقرار الداخلي، ومن ثم منع احتمال الانزلاق إلى حرب أهلية مرة أخرى. وقد حرصت الحكومة المؤقتة على القضاء على ظاهرة شيعت تواجدها الأسلحة في شكل مفرط. وطلبت وزارة الدفاع الأفغانية، عشية تسلم الحكومة المؤقتة سلطاتها من جميع المقاتلين المسلحين، باستثناء العناصر الخاصة وأفراد الشرطة التابعة لوزارة الداخلية والشرطة السرية التابعة لأجهزة الاستخبارات، مغادرة شوارع كابول على الفور، بناء على قرار اللجنة الأمنية ( التي تتألف من ممثلين عن وزارة الداخلية وأجهزة الاستخبارات ووزارة الدفاع، وطورت خطتها لإخلاء العاصمة كابول من الأسلحة حيث أمرت جميع المسلحين وماليتهم من قوات المجاهدين وتحالف الشمال بمغادرة المدينة أو إلقاء السلاح والمودة إلى قواعدهم ولكنهم العسكرية، إضافة إلى تحفيز أفراد الميليشيات القبلية على الانخراط في صفوف الجيش الأفغاني الجديد، الجارى تشكيله، وأمنت الحملة إلى هتدهار، حيث تم فرض مهلة زمنية لنزع الأسلحة، يواجه مخالفوها عقوبة السجن لمدة عام. ولقد ساهم الوضع الأفغاني المعقد في أن تتخلى الحكومة عن اعتراضات سابقة بشأن طبيعة ونطاق عمل القوات الدولية متعددة الجنسيات، التابعة للأمم المتحدة وعدم اقتصر نشاطاتها على حماية المباني الحكومية، وبحقها في تسيير دوريات منفردة، ومشاركة مع قوات الأمن الأفغانية. وقيل أن يكون هناك تسويق بين القوات الدولية وبين اللجنة الأمنية الأفغانية. وقيل قرضاي مبدأ السماح لهذه القوة الدولية باستخدام القوة إذا تطلب الأمر، وعدم مغادرة أفغانستان إلى أن يستقر الوضع ويستتب الأمن، كما طلب انتشارها في مدن أخرى غير العاصمة، وعلى طول الحدود الأفغانية مع إيران وباكستان لتدعيم طوق عناصر القامدة وطالبان والحيولة دون فرار بن لادن والملا محمد عمر خارج أفغانستان.

وكان تفسير قرضاي لطلبه توسيع مهمة القوات الدولية بأن من شأنه أن يرسخ الأمن في عموم المناطق الأفغانية، ويسهل مهمة جمع أسلحة الفصائل المختلفة، وهو تفسير لا ينفي رغبة قرضاي في احتواء التهديدات التي تواجه حكومته من ناحية وتواجهه شخصياً من ناحية أخرى، وكلاهما نابع من سطوة أمراء الحرب الفعلية على مناطق واسعة لا تستطيع حكومته التدخل فيها بما لديها من إمكانيات محدودة. ويأتي طلب توسيع مهمة القوات الدولية لكي يعيد التوازن المفقود بين الحكومة المؤقتة وبين الميليشيات التي ما زالت تحت قيادة وتنفيذ العديد من أمراء الحرب القدامى، وهو أمر من شأنه حال حدوثه أن يورط هذه القوات في قضايا حساسة ومعقدة، فضلاً عن أن انتشار القوات الدولية خارج العاصمة كابول من شأنه أن يُلْزِم على التوازن العام بين المرفقيات المختلفة، وبين تحالف الشمال وغيره من القوى السياسية/المرفقية الأخرى، لكن هذا الانتشار المفترض لن يكون بلا نتائج مآكسة معتملة بقوة، لاسيما إذا نتج عنه مشاعر شعبية مضادة تمثلت في اعتبار " الوجود الأجنبي " متجاوزاً للمهام التي جاء من أجلها، وأنه يعمل لصالح أطراف يمينها ضد أطراف أخرى، ومن ثم يتحول في نظر قوى وفئات اجتماعية وسياسية عديدة من وجود صديق إلى وجود معاد تجب معاريفته، وهو الاحتمال الذي استندت إليه القوى الدولية لرفض طلب قرضاي.

### ٣. مستقبل الحملة العسكرية الأمريكية

تتبع أهمية هذا التحدي من عدم وضوح أفق محدد لنهاية الحملة العسكرية الأمريكية، خاصة في ظل سقوط ضحايا مدنيين، في مناطق بشقونية آمنة، بحجة القضاء على جيوب تنظيم القاعدة وحركة طالبان، الأمر الذي يمثل عامل إخراج للحكومة المؤقتة ورؤسها البشتونى ويألى الأعضاء البشتونيين. ويستند هذا التحدي إلى أن اتفاق التسمية السياسية الموقع في بون لم يشر لا صراحة أو ضمناً إلى قضية العلاقة بين الحكومة المؤقتة والوجود العسكري الأمريكى وكيفيه تنظيمه، كما تجاهل أيضاً قضية الطريقة التي ستتعامل بها الإدارة المؤقتة مع أعضاء طالبان وتنظيم القاعدة حال أسرهم، ويمكن تفسير غياب هاتين القضيتين إلى أنهما أكبر من طاقة المنظمة الدولية والوفود الأفغانية التي وقعت على الاتفاق المذكور، كما أنه أكبر من طاقة الإدارة المؤقتة، ولأن تحديد العلاقة بين القوات الأمريكية وتوصيف عملها والبدى الزمنى وأهدافه القريبة والبعيدة يتطلب بالفعل حكومة قوية ومستقرة ومسلح إجماع أفغانى، وهو شرط لم يتوافر بعد، ومن ثم ترك الأمر وفقاً لتابعاته ونتائجه كما تحدثت على الأرض.

### ٤. التوجهات الجديدة لأفغانستان

فقطراً لأن القوى الإلهامية الكبرى الجارة لأفغانستان، كإيران وباكستان قد تتأثر بطبيعة نظام الحكم الذي سوف يقام في أفغانستان، فإن أى تغيير سياسى أو اقتصادى لا يضع في اعتباره مثل هذه الرابطة مع البيئة الإقليمية، قد يأتي بنتائج عكسية. وكان قرضاي قد تعدد في خطاب تقسيبه رئيساً للإدارة المؤقتة بالانضمام باقتصاد السوق وبقسمه القطاع الخاص والمبادرة الفردية والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل في البلاد، وأن يضمن الدستور الجديد ما يؤكد حرية الرأى والتعبير والصحافة والحرريات السياسية والاجتماعية. وقد عكس تصريح وزير العدل الأفغانى في أن القضاء المحلى سيستمر في تطبيق الشريعة الإسلامية ولكن " يتبصر " مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، عكس رغبة في توجيه رسائل طمأنة لكل من الداخل والخارج خاصة إيران وباكستان، بأن بلاده لن تحيد عن التوجه الإسلامى، ولن تنغمس في سياسات علمانية تتصادم مع منظومة القيم الدينية التي تمثل مرجعية أساسية لسلوكيات الأفغانين البسطاء المحبوسين على التدين بالقطرة .

## ٥ - مواجهة زراعة المخدرات

حيث تحدث الإدارة الانتقالية بأن تخلص البلاد من زراعة وتيرير والاتجار بالمخدرات والوفاء بالالتزامات الدولية في هذا المجال، الأمر الذي يضع ضغوطاً على الإدارة في وقت لا تتوافر لديها الإمكانيات المناسبة لتقديم البديل المنتج والمجزي للمزارعين الأفغان الذين اعتمدوا على مثل هذه الزراعة، التي تدر عليهم ما يقرب من ٢ مليار دولار سنوياً. ويدون استثمارات كبرى في الزراعة الأفغانية لتتبع فرص عمل في زراعات بديلة منتجة وتطوير الزراعة التقليدية، تستغل أفغانستان إحدى أكبر الدول زراعة لزهره الخشخاش.

## ٦. إعادة إعمار أفغانستان

وهي مهمة أكبر كثيراً من قدرة الحكومة الانتقالية، وسوف تستمر لفترة طويلة مقبلة. هافغانستان بلد أنهكته الحروب والنزاعات على مدى ٢٧ عاماً، وتعرض لوجات من الجفاف لسنوات متتالية انعكست سلباً على الزراعة والرعى، حيث يعمل ٧٢، ٣٪ من الناشطين اقتصادياً. وهو بلد يمد من أفقر دول العالم. ومن بين المؤشرات الدالة على حالة التردى الشديد في اقتصاد أفغانستان، أن الموازنة العامة للحكومة الأفغانية عام ٢٠٠٠، بلغت نحو ٨٢ مليون دولار فقط، أي بواقع ٣ دولارات لكل مواطن أفغانى، في بلد يبلغ عدد سكانه قرابة ٢٦ مليون نسمة. ومن البديهي أنه ليس مقدور مثل هذه الموازنة الهزيلة تمويل أي تطوير للاقتصاد الفقير. كذلك تراجع متوسط العمر إلى ٤١ عاماً، وهو أدنى متوسط متوقع للأعمار في العالم بأسره. ويموت ربع أطفال أفغانستان قبل بلوغ سن الخامسة، وتموت واحدة من كل ١٢ امرأة أفغانية عند الوضع. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فهناك ما بين ١٠٥٠ مليون لغم في أفغانستان، وهي في طليعة دول العالم من حيث كثافة الألغام التي تقتل أو تعيق عشرة أشخاص يومياً.

وبلغ نسبة المتعلمين في صفوف النساء ٥، ٦٪ وبين الرجال ٢٧٪، ناهيك عن مدى التدهن الشديد في البنى التحتية والخدمات، من تعليم وصحة وشبكات رى وطرق وجسور واتصالات وكهرباء، والتي إما مدمرة، أو غير مؤهلة للعمل بسبب عدم توفير الصيانة. أما المؤسسات الاقتصادية الرئيسية الرسمية، مثل المصرف المركزى والخزانة وإدارات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ومنظمات الإحصاء، ونظامى الأمن العام والقضاء، إما ضعيفة، أو غير موجودة. ووفقاً لتقديرات مبدئية من البنك الدولى، وينك التنمية الأسوى وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، فإن كلفة إعادة إعمار في أفغانستان، ستبلغ ١٥ مليار دولار، للسنوات العشر المقبلة، وأن خمسة ملايين دولار مطلوبة خلال الفترة الأولى، على مدى عامين ونصف العام، وهي المرحلة الأهم، في حين تحدد مصادر حكومية أفغانية أن جملة كلفة الأعمال وإعادة البناء تتراوح ما بين ٢٥ - ٤٥ مليار دولار.

وفيما يتعلق بالمهام العاجلة والملحة إلى تواجده حكومة فرضاى، يعد توفير الحد الأدنى من الخدمات العاجلة للمواطنين أمر ملحا، خاصة وأن ثلث الشعب الأفغانى في حاجة إلى مساعدات غذائية، ومواجهة متطلبات إعادة الجهاز الإدارى والوظيفى للحكومة، وإعادة بناء المساكن المدمرة، وتقديم مساعدات فورية للمزارعين، وتأمين فرص عمل، خاصة لإقناع قرابة ٧، ٥ مليون لاجئ أفغانى للعودة إلى بلادهم، في حين أن الحكومة ليست لديها القدرة المالية على دفع رواتب متأخرة لمدة أشهر للموظفين وعناصر الأمن والشرطة، ولم يصل إليها إلا ٧، ٥ مليون دولار من إجمالى ٢٠ مليون دولار، وأق مؤتمربين على توفيرها بصورة عاجلة في صورة صندوق لمساعدة الحكومة المؤقتة. ويلعب التباطؤ الدولى في تنفيذ الوعود والتعهدات بتوفير المساعدات دورا كبيرا في تفاقم المشكلات التي يعانيها الأفغان من جهة، وتثمانى منها الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، الأمر الذى يلقى بظلاله على علاقة الحكومة بالمواطنين وعلى حالة الأمن العام في البلاد.

## ٤- التغيير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

تعتبر عملية صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عملية معقدة، تشارك فيها العديد من الجهات التنفيذية والتشريعية والأكاديمية والإعلامية، جنباً إلى جنب مع عناصر المجمع الصناعي - العسكري والنخبة الاستراتيجية الأمريكية، وعلى الرغم من وجود درجة عالية من الخلاف والتباين في الولايات المتحدة بشأن قضايا الدفاع والأمن القومي فيما بين الديمقراطيين والجمهوريين، كما تتنوع الرؤى والتصورات في هذا المجال، سواء بشأن الأوزان النسبية للتهديدات الفعلية والمحتملة، والأولويات النسبية للإنفاق الدفاعي والطرق الأمثل لتحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي، إلا أن هذا التباين والتنوع يظل محصوراً في نهاية المطاف في إطار التكتيكات والأساليب، وليس في إطار الأهداف، فهناك درجة عالية من الإجماع داخل النخبة الأمريكية بشأن ضرورة الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، والحيلولة دون بروز أي قوى دولية منافسة، وصيانة المصالح الاقتصادية الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

وتمثل الصياغة الرسمية الأكثر تكاملاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في التقرير الذي يصدره البيت الأبيض كل خمس سنوات، وذلك بموجب القسم رقم ٦٠٣ من قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع، المعروف بـ (هانون جولد ووتر، نيكولز) لعام ١٩٨٦، وكان التقرير الأخير المعمول به رسمياً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي قد صدر في ديسمبر ١٩٩٩، في عهد إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون، باسم (استراتيجية أمن قومي لقن جديد). ويتضمن هذا التقرير الإدراك الأمريكي للفرص والمخاطر والتهديدات المتوقعة في القرن الجديد، واستراتيجية تحقيق أغراض الأمن القومي والحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، كما يتضمن رسداً لاتجاهات التطور العالمي في القرن الحادي والعشرين، والأثر الذي يمكن أن تتركه على الأمن القومي الأمريكي، وتحديد أساليب تعزيز هذا الأمن في ظل هذه الظروف الدولية المتغيرة.

وبعد تولي جورج بوش سدة الحكم، بدأت الإدارة الجديدة عملية تعديل لبعض عناصر استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ولإسهما من حيث هيكل وحجم وتسلح القوات الأمريكية، انطلاقاً من اعتقادها أن المؤسسة العسكرية لم تكن لها الأولوية في اهتمامات الإدارة السابقة، وأن الإنفاق على القوات المسلحة الأمريكية في عهد كلينتون قد انخفض إلى مستويات خطيرة، مما أدى إلى إضعاف كفاءة هذه القوات، وحدث نقص شديد في الأسلحة والمعدات، وخفض مستوى نوعية الحياة للعسكريين العاملين في الخدمة وخفض الروح المعنوية

للقوات. وقد ركزت إدارة بوش على محاولة إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية الأمريكية بما يتوافق مع طبيعة عصر المعلومات في أوائل القرن الواحد والعشرين، بهدف زيادة قدرات وكفاءة القوات المسلحة الأمريكية من ناحية، وبما يضاعف من التفوق النوعي لهذه القوات على الساحة العالمية بالمقارنة مع أي قوة دولية، معادية أو صديقة، من ناحية أخرى.

### أولاً : أهداف الأمن القومي الأمريكي

لا تختلف أهداف الأمن القومي الأمريكي عن الأهداف الماثلة لاستراتيجيات معظم دول العالم، فهذه الاستراتيجيات تتركز في مجملها حول أهداف الأمن والرفاهية والمكانة، إلا أن قدرات الدول على تحقيق تلك الأهداف تختلف حسب ما يتاح لها من القدرات الشاملة والموارد القومية. وفي حالة الولايات المتحدة، تركز استراتيجية الأمن القومي على كل ما من شأنه الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى ووحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال التركيز على ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:

١. **صيانة الأمن في الداخل والخارج:** من خلال صوغ بيئة أمنية عالمية، والتجاذب مع التهديدات والأزمات، والإعداد للمستقبل غير المؤكد. فمن ناحية، تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل وصياغة بيئة عالمية من خلال مجموعة من الوسائل، بما في ذلك الأدوات العسكرية وشبه العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والمساعدات الدولية وضبط التصنع ومنع الانتشار، انطلاقاً من أن هذه الأنشطة تعزز الأمن الأمريكي من خلال صيانة الأمن الإقليمي، وضمان التقدم الاقتصادي، ومساندة الأنشطة العسكرية، والتعاون الدولي لفرض القانون، والجهود البيئية، ومنع أو تخفيض أو ردع التهديدات العدائية التي تواجهها الولايات المتحدة.

٢. **تحقيق الرفاهية الاقتصادية:** وذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم، التي تقيم الولايات المتحدة علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة، مثل النفط والغاز الطبيعي. وتتطلب الرفاهية أيضاً الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

٣. **تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان:** باعتبار أن الأمن الأمريكي يعتمد على حماية وتوسيع الديمقراطية على النطاق العالمي، لأنه بدون ذلك، فإن القمع والفساد وعدم الاستقرار سوف يسيطر على عدد من الدول ويهدد استقرار أقاليم بأسرها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تساعد على صيانة الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في أوروبا الشرقية والوسطى، وفي الجمهوريات حديثة الاستقلال في الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن طرق مساعدة الديمقراطيات الحديثة تتنوع حسب تنوع المجتمعات ذاتها.

ولدى تقييم هذه الأهداف يمكن إيراد الملاحظات الآتية :

- أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي حاولت تقديم صورة مثالية عن كيفية تحقيق أهدافها، وتصوير الأمر على أن تلك الاستراتيجية لا تسعى فقط إلى صيانة أمن الولايات المتحدة فقط، ولكن أيضاً صيانة الأمن الدولي ككل، ولا تسعى فقط إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة، ولكن أيضاً تحقيق المصالح الدولية الجماعية.

- أن المعارمة الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية لا تتفق تماماً مع هذه الصياغة المثالية لأهداف

الأمن القومي الأمريكي. فعلى صعيد صيانة الأمن الأمريكي في الداخل والخارج، كانت الإدارات الأمريكية حريصة فقط على صيانة الأمن الأمريكي بالمعنى الضيق، حتى وإن جاء ذلك على حساب أمن الحلفاء والأصدقاء، حيث أبدت الولايات المتحدة عزوها واضحا عن التدخل في الكثير من الصراعات الإقليمية والداخلية في العديد من مناطق العالم. وتصر على مواصلة برنامج الدفاع الصاروخي، رغم ما يشهده من قلق ومخاوف للقوى الدولية الأخرى. كما تعاملت الإدارات الأمريكية أيضا بصورة متعيزة للغاية مع قضايا الأمن الإقليمي، حيث تجاهلت استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ورفضت التدخل لتسوية قضية كشمير بين الهند وباكستان، وتركت روسيا الاتحادية تمارس انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في الشيشان، رغم ما مثله تلك الصراعات من مصدر خطر لعدم الاستقرار الإقليمي. وفي جميع الحالات، فإن الولايات المتحدة كانت تمتنع عن التدخل في الصراعات الإقليمية والداخلية ما لم تكن لها مصالح جوهرية عرضة للتهديد، تفاديا لأي أضرار مادية وبشرية قد تحدث من جراء هذا التدخل.

- أن الولايات المتحدة كانت حريصة دائما على تحقيق هدف الرفاهية الاقتصادية لشعبها بغض النظر عن أي أضرار قد تتعرض لها المصالح الاقتصادية للدول الأخرى، ولاسيما دول العالم الثالث. ولم تكثر الولايات المتحدة كثيرا إزاء حقيقة أن العملة أدت إلى إضعاف الوضع الاقتصادي التنافسي للغالبية الساحقة من دول العالم الثالث.

- أن اهتمام الولايات المتحدة بمسألة نشر الديمقراطية جاء بقدر ما يخدم مصالحها المباشرة، حيث لم تتورع عن دعم ومساندة النظم الديكتاتورية في العالم الثالث، طالما أن هذه النظم تضمن المصالح الأمريكية، أو إذا كانت الإطاحة بتلك النظم سوف تؤدي إلى وصول حكومات ذات توجهات وأيديولوجيات منوئة للولايات المتحدة.

### ثانياً : إدراك التهديدات والفرص في الاستراتيجية الأمريكية

تؤكد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على أن الولايات المتحدة دخلت القرن الواحد والعشرين وهي في أوج قوتها وغناها، وتتفرد بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وإن رياح العولمة يتزايد تأثيرها يوما بعد يوم، وأن واجب الولايات المتحدة هو أن تنتهز فرص العولمة لصالح الأمة الأمريكية وصالح الدول الأخرى حولها. وعلى الرغم من أن العولمة تخلق فرصا مختلفة، فإنها تنمو وسط مغاطر حقيقية ناشئة من سياسات، ما يصفه التقرير، ببعض الدول "المارقة" التي تعيش بمعزل عن النظام الدولي، كما تتأثر بالعديد من التهديدات الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة. علاوة على العديد من التهديدات الأخرى الناجمة من تقلص الموارد الطبيعية وزيادة السكان وتدهور البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة وانتشار الفساد وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية.

وترى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أن المناخ الدولي يعكس قدرا كبيرا من عدم اليقين، وديناميكية عالية تكشف عن تهديدات وتحديات يمكنها أن تتزايد في المستقبل، تتمثل في :

١. **تهديدات من دول وأقاليم معادية** : حيث يمتلك عدد من الدول إمكانيات تمكنها من تهديد جيرانها والولايات المتحدة والاعتماد على مصالحها. وفي معظم الحالات تحاول تلك الدول الحصول على قدرات هجومية واسلحة تدمير شامل نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها.

## الإدراك الأمريكي لتهديد الإرهاب

### السياسة الأمريكية

ب) إن خطورة هذا الشكل من العمليات الإرهابية تنبع من اعتماده على استغلال نقاط القوة في المجتمع الأمريكي، وبالذات الانفتاح والتطور التكنولوجي بكافة أشكاله، بل وحتى وسائل الإعلام المطورة، ولاسيما شبكات التلفزيون، التي تساعد في إشاعة الرعب من خلال البث الفوري للنتائج المدمرة للعمليات الإرهابية، وهو ما يهدد بشدة في مضاعفة فاعلية هذا النوع من العمليات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، تتمتع هذه الجماعات بخاضعة الفوضى والشمالي، بحيث يعجز عن الصعوبة يمكن رصد الجماعات الإرهابية، فهي علو

أ) عكست هجمات ١١ سبتمبر نقلة نوعية بالغة الأهمية في ظاهرة الإرهاب الدولي، أو ما يعرف بـ (الإرهاب المجهول)، وهو الإرهاب الذي تحركه الأيديولوجيات ذات الأساس الإثني المتطرف أو ذات الأساس الديني المتفلسد، سواء الديانات السماوية أو الوضعية. ومن ثم يتسم بمفوض الهدف السياسي، حيث من الصعب الوقوف على هدف سياسي محدد يحكم عمل جماعات الإرهاب المجهول، ويبدو أن الهدف هو الانضمام من الولايات المتحدة، حكومة وشعبا، من خلال إلقاء أكبر عدد من القنابل والفضائح في صفوفهم، بهدف معالهم على ما تراه تلك الجماعات تحفظات على

٢. التهديدات العابرة للقومية: وتشأ من قوى تعمل صادة خارج نطاق الدولة القومية وتؤدي إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية والمواطنين الأمريكيين داخل الولايات المتحدة وخارجها. وأمثلة ذلك الإرهاب والمخبرات والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والرقيق والنساء والأطفال. كذلك التهديدات الموجهة إلى بنية الولايات المتحدة الأساسية والمعلوماتية من خلال التخريب الإلكتروني لنظم المعلومات والأنظمة المسيطرة عليها.

٣. انتشار التكنولوجيات الخطرة ذات الاستخدامات العسكرية: مثل أسلحة الدمار الشامل، والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وتسريبها إلى الدول الأخرى ذات النوايا العدوانية، ومجموعات الإرهاب والجريمة المنظمة.

٤. انهيار الدولة: فبرغم كل الجهود الدولية من المتوقع أن تتمرض بعض الدول للانهيار وتصبح غير قادرة على توفير نظام صالح للحكم، وتصبح نتيجة لذلك مصدرا لعدم الاستقرار والنزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك دولا أخرى ربما لن تمانى من الانهيار، لكنها تتبنى اتجاهات قومية أو طائفية أو قبلية متطرفة تدهمها لأن تتورط في جرائم التطهير العرقي والمذابح الجماعية مما يؤدي إلى حروب أهلية داخل وخارج الدولة نفسها.

٥. إهمال المخابرات الحادية: وتتضمن التهديد الناتج من أنشطة التجسس المادية وجمع المعلومات بكل صورها والتي تستهدف القوات المسلحة الأمريكية، والقطاع الاقتصادي والدبلوماسي والتكنولوجي والتجاري.

٦. التهديدات البيئية والصحية: حيث يمكن للكوارث البيئية والأزمات الصحية أن تقوض استقرار ورخاء المواطنين الأمريكيين. ومن الممكن أن يؤدي انتشار أوبئة مثل السل والطاعون والإيدز وغيرها إلى مقتل أعداد من المواطنين أكثر مما يمكن أن يحدث من جراء الحروب.

ولدى تقييم هذه التهديدات، فإن اللافت للانتباه أن الإرهاب لم يُعامل باعتباره شكلا مستقلا بالغ الخطورة من أشكال التهديد في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، في فترة ما قبل ١١ سبتمبر، وإنما جرى التعامل



على نيس له مركز أو قاعدة عمليات أو مناطق تركيز واضحة ، وإنما هو خضم عنيد يمتلك قدرة فائقة على اللزوجة والحركة .  
ج : أن هذه النوعية من العمليات الإرهابية تصمم بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب المفرد السابقة من حيث التنظيم والتمويل والأهداف . فمن حيث التنظيم ، تصمم جماعات الإرهاب الجديد بملفئة النمط المعاصر للجنسيات ، حيث تصمم الأفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة ، ولا تجمعها قضايا قومية ، ولكن تجمعها إيديولوجية دينية أو سياسية محددة ، كما تتفعل هذه

الجماعات من مكان إلى آخر ، مما يجعل من الصعب معاقبتها أو تعقبها أو استهدافها .  
د : أنه يتسم بكثافة التعبير عن الكراهية والرفض الشديد للأخر ، وتركز أهدافه في إيقاع أكبر عدد من الخسائر ، مادية وبشرية ، وليس فقط مجرد لفت النظر إلى المطالب السياسية والمقاتلة ، على غرار إرهاب السبعينيات والثمانينيات . كما يتسم بقدر كبير من المرونة وعدم القابلية للتنبؤ .  
هـ : إن الإرهاب الجديد قادر على استغلال منظومات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً ، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ، الكيميائية والبيولوجية والنووية والإشعاعية .

ممه باعتباره مجرد شكل من أشكال التهديدات العابرة للقومية التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة . وفي هذا الإطار ، اكتفت الإدارة الأمريكية بمجموعة من الإجراءات التي حددتها استراتيجيتها الأمن القومي لمواجهة الإرهاب ، وتتمثل في القيام بجهود منسقة ومعاقبة الإرهابيين ، وأنها سوف تظل مصممة على اعتقال الإرهابيين وتقديمهم للمحاكمة ، ولن تقدم أي تنازلات لهم ، وتحرص على استخدام جميع الآليات القانونية المتاحة لمعاقبة الإرهابيين الدوليين واستئصالهم وضرب شبكات الدعم والإسناد الخاصة لهم ، وردع الدول التي تقدم لهم الدعم والمساندة ، ومساعدة الحكومات الأخرى على تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب .  
ولمواجهة التهديدات والمخاطر القائمة ، بنت الولايات المتحدة استراتيجيتها للأمن القومي على أن تتولى قيادة العالم ، حيث " يجب أن تقود في الخارج حتى تحقق الأمن في الداخل " ، وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات الضرورية للمؤسسات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية . وفي ضوء أن تدخل أمريكا في شئون العالم له حدوده التي لا يمكن تجاوزها ، وإن توفير الموارد اللازمة لذلك يحكمها أولويات عديدة ، فإن الاستراتيجية الأمريكية تؤكد على ضرورة التركيز على الفرص والتهديدات الأكثر اتصالاً بالمصالح الأمريكية ، وأن توجه الموارد في الاتجاه الذي يمكن أن يحقق عائداً كبيراً .

### ثالثاً: دور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي

تركز الاستراتيجية الأمريكية على دور القوات المسلحة للولايات المتحدة ، كمكون بالغ الأهمية في استراتيجية الأمن القومي ، ولكن دون أن يكون بديلاً عن الأدوات الأخرى ، الدبلوماسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية .  
وتقوم هذه الاستراتيجية على أن الوجود العسكري البحري في أعالي البحار والأنشطة العسكرية في وقت السلم ، يساعد في ردع العدوان وبناء التحالفات ، كما تقيد أيضاً في ضمان الاستقرار الإقليمي . وفي أداة

رئيسية للدور الأمريكي على الساحة الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن الرادع النووي الأمريكي يفيد في ردع العدوان، وضمان المصادقية للالتزامات الأمنية الأمريكية للحلفاء، وإضعاف الدافع لدى أولئك الذين يسمون إلى تطوير أو امتلاك أسلحة نووية، مع الالتزام بالحفاظ على القيادة الأمريكية في القضاء، والحفاظ على التفوق الأمريكي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وقد ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، قبل هجمات ١١ سبتمبر، على أن أعداء الولايات المتحدة ربما يركزون على الأهداف المدنية داخل الولايات المتحدة بوصفها الأكثر انكشافا، ولتجنب المواجهة بشكل مباشر مع القوة العسكرية الأمريكية. فانتشار التكنولوجيا العسكرية المتقدمة قد أتاح لكثير من الدول والجماعات الإرهابية فرصة امتلاك قدرات تدميرية واسعة أكثر من أي وقت مضى، في صورة صواريخ باليستية وأسلحة دمار شامل ووسائل حديثة للهجوم على البنية الأساسية المادية والمعلوماتية للولايات المتحدة بفرض تدميرها وأحداث اضطراب وفوضى مالية واقتصادية.

وفي هذا الإطار، ركزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية على عدد من الوظائف الرئيسية للقوات المسلحة، سواء من أجل مواجهة التهديدات أو لحماية المصالح الأمريكية، وتتبلل تحديدا في الدفاع ضد الصواريخ، ومقاومة أنشطة التجسس الأجنبية، في المجالات العسكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية، والاستعداد الداخلي لمواجهة أسلحة الدمار الشامل، عبر الاستمرار في تطوير 'برنامج لمكافحة الإرهاب المحلي، وحماية منشآت البنية الأساسية الحيوية، في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل والمياه والبنوك، ووضع خطة شاملة لحماية البنية المعلوماتية الأساسية، على أن يتم تنفيذها بالكامل في ديسمبر ٢٠٠٣، والتعامل مع حالات الطوارئ، وذلك من أجل حماية الأرواح والممتلكات، وتبني الأهراد والموارد والقدرات الضرورية، والتعامل مع الأزمات الخارجية، والاستعداد للتعامل مع طائفة واسعة من التهديدات في الخارج. وتفرض استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بين نوعين من الأزمات الخارجية: الأولى الأزمات الأصغر التي تتمثل في المساعدة الإنسانية، وعمليات السلام، وفرض الحظر وإنشاء مناطق حظر الطيران، وإجلاء المواطنين الأمريكيين من مناطق الحروب والأزمات، ودعم الحلفاء الرئيسيين. والثانية الحروب الكبرى أو الحروب الرئيسية، والتي يمثل خوضها والانتصار فيها الاختبار الأكبر للقوات الأمريكية.

وتضع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي قيودا على عملية استخدام القوات المسلحة، حيث يرتبط هذا الاستخدام بمستوى التهديد الذي تتعرض له المصالح الأمريكية. ففي حالة تعرض 'المصالح الحيوية' للخطر يكون استخدام القوة حاسما ويصورة منفردة إذا لزم الأمر. أما في حالة تعرض 'مصالح أمريكية مهمة للخطر' فسوف تستخدم القوة الأمريكية عند فشل الوسائل الأخرى غير العسكرية، وعندما تزيد قيمة تلك المصالح على المخاطر المتوقعة، مع ضمان النجاح في تنفيذ المهمة. وفي تلك الظروف سوف يحرص التحرك الأمريكي على أن يكون متسقا مع التحرك الدولي، بدون التردد عن القيام بعمل منفرد إذا كان ذلك ضروريا. أما إذا كانت المصالح المراد الحفاظ عليها أو دعمها أقل أهمية، أو ذات طابع 'إنساني'، فسيتم الاستعانة بالقوات المسلحة لما تملكه من إمكانيات، وليس بسبب قدراتها القتالية، مع شريطة أن يكون قد جرى استنفاد البدائل الأخرى، وعلى أن يكون الهدف واضحا، والتوقيت محدد، ولا تشكل خطرا كبيرا على أرواح الجنود الأمريكيين.

### وأخيرا : تحولات استراتيجية الأمن القومي في ظل إدارة بوش

جاءت إدارة جورج بوش، إلى السلطة في بداية عام ٢٠٠١، بأفكار جديدة في مجال الدفاع والأمن القومي،

وركزت على إدخال تعديلات مهمة على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حتى قبل وقوع هجمات ١١ سبتمبر. وانصببت هذه التعديلات تحديداً على ثلاثة مجالات رئيسية، هي: بناء القوات المسلحة، ودور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي، وتحديد مصادر التهديد. وقد اندرجت معظم هذه التعديلات ضمن عملية المراجعة الدورية التي تتم كل ربع قرن Quadrennial Review للسياسة الدفاعية الأمريكية، والتي كان النقاش السياسي والعسكري والعلمي قد احتدم بشأنها منذ أواخر التسعينيات.

وقد استمدت هذه التعديلات قوة الدفع أساساً من عدد من الاعتبارات الهامة، يأتي في مقدمتها أن إدارة جورج بوش الجمهورية أعطت أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي، بدرجة أكبر من إدارة بيل كلينتون الديمقراطية السابق، وعلى هذا الأساس، شهدت السياسة الدفاعية، كمكون هام من مكونات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، تحولات هامة في الشهور الأولى من حكم إدارة جورج بوش، تمثلت في:

١. **التركيز على زيادة القدرات الحركية للقوات المسلحة**، من خلال بناء جيش أخف وإدخال أفكار ومفاهيم قتالية جديدة، حيث تبني الرئيس بوش موقفاً يقوم على أن المؤسسة العسكرية الأمريكية مازالت منظمة بدرجة كبيرة لمواجهة تهديدات الحرب الباردة، أكثر من مواجهة تحديات قرن جديد، ولخوض عمليات عسكرية المعاصر الصناعي، أكثر من خوض معارك عصر المعلومات. ولذلك، ركزت السياسة الدفاعية في بداية عهد بوش على ضرورة بناء القوات الأمريكية بحيث تكون أخف في الحركة وأكثر قدرة على القتال والانتشار السريع في مسافات بعيدة، وذلك بهدف امتلاك القدرة على التعامل مع عالم سريع التغير، بما في ذلك تقليل الاستعداد لخوض حروب تقليدية، في مقابل التركيز على التعامل مع أوضاع أكثر تعقيداً، مثل الصراعات منخفضة المدة والدفاع عن تايوان في مواجهة حصار صيني، أو إيقاع مضيق هرمز مفتوحاً أمام الملاحة الدولية.

٢. **التركيز على برنامج الدفاع الصاروخي**، حيث يستحوذ هذا البرنامج على الأهمية المحورية في السياسة الدفاعية لإدارة جورج بوش، من أجل مواجهة التهديدات والأخطار الناجمة عن اتساع نطاق الانتشار الصاروخي لدى الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة (دولا مارقة)، مثل كوريا الشمالية وإيران والمراق، وذلك في ظل حقبة كبرى بأن هذا التهديد يعتبر الأكثر خطورة على الأمن القومي الأمريكي في المستقبل القريب. ولذلك، فقد تبنت إدارة بوش منذ البداية موقفاً طموحاً للغاية من بناء نظام متكامل للدفاع الصاروخي، يقوم على الإسراع هوراً في بناء نظام متعدد للدفاع الصاروخي دفعة واحدة، يكون مؤلفاً من صواريخ اعتراضية منطلق من البحر ومن سفن بحرية أو قواعد بحرية، بالإضافة إلى أسلحة ليزر منطلق من طائرات. وقد حصلت إدارة بوش من الكونجرس على مبالغ إضافية لسد العجز في الميزانية الدفاعية لعام ٢٠٠١ تقدر بـ ٥,٩ بليون دولار، ذهب أغلبها لأغراض مواصلة برنامج الدفاع الصاروخي.

٣. **إعطاء أولوية أكبر لمسرح العمليات الآسيوي**، وينطوي هذا التطور على أهمية قصوى في الاستراتيجية الأمريكية، لأنه يعني حدوث تغير جذري في السياسة الدفاعية الأمريكية التي ظلت تركز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مسرح العمليات الأوروبي من أجل منع اجتياح سوفيتي لدول غرب أوروبا أثناء الحرب الباردة.

وينطلق هذا التحول من أن هناك طائفة متنوعة من التهديدات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة في تلك المنطقة، يأتي في مقدمتها: النفوذ المتزايد لكل من الصين والهند، واحتمالات إعادة توحيد الكوريتين،

والتوتر الهندي - الباكستاني، ووجود طائفة واسعة من المنازعات الحدودية الإقليمية. وتركز السياسة الأمريكية الجديدة في آسيا على عنصرين رئيسيين هما : تطوير الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، وبناء علاقات مشاركة شاملة مع الدول التي تمتلك قوات قادرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية. وهناك أربعة مجالات رئيسية للتركيز الأمريكي على مسرح العمليات الآسيوي تتمثل في :

أ. العمل على احتواء الصين ، فبالرغم من افتقار الصين إلى الكثير من مقومات القوة العظمى، إلا أن مكانتها المتزايدة تعتبر الهاجس الأكبر أمام الفكر الاستراتيجي الأمريكي .  
ب. الحاجة إلى الاقتراب من المنطقة من أجل مراقبة التطورات في روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، سواء من أجل احتواء أى صراعات محتملة في المنطقة، أو للتعامل مع احتمالات وصول نظم حكم قومية متطرفة في تلك الجمهوريات .

ج. الرغبة في المشاركة في عملية استغلال موارد بحر قزوين، الذي يثير قضايا عديدة بين الدول المطلة عليه، لاسيما تقاسم ثروات البحر النفطية، التي تحددها بعض التقديرات بحوالى ٢٠٠ مليار برميل.  
د. امتلاك القدرة على السهطرة على حركة التفاعلات الاستراتيجية في جنوب آسيا .

٤. **تسهيل المساهمة النووية**، حيث ركزت إدارة بوش على إدخال تمديدات على الاستراتيجية النووية الأمريكية، وبالأذات من حيث الاستعداد لإجراء خفض من جانب واحد للترسانة النووية إلى أقل مستوى يمكن أن تسمح به اعتبارات الأمن القومي الأمريكي، بل وخفض عدد الرؤوس النووية الأمريكية حتى عن العدد الذي تحدده معاهدة ستارت ٢، ولكن مع إمكانية التراجع عن هذا الخفض إذا كان ذلك مطلوباً من منظور المصالح الأمريكية. وفي الوقت نفسه، تركز إدارة بوش على تحديث الترسانة النووية الأمريكية التي تدهورت بنيتها الأساسية، وأصبحت غير قادرة حالياً على إنتاج سلاح نووي جديد، كما تحتفظ إدارة بوش لنفسها بالحق في استئناف التجارب النووية الأمريكية، إذا احتاجت إلى ذلك من أجل تحديث أسلحتها النووية، ومن أجل التأكيد من فعالية هذه الأسلحة. وأخيراً، فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية اتجهت نحو تخفيض عدد الأهداف التي يمكن توجيه الرؤوس النووية الأمريكية إليها في حالة الحرب مع روسيا، وإضافة عدد صغير من الأهداف الجديدة في الصين.

٥. **تعمل على بناء القوات المسلحة الأمريكية**، إذ تم التراجع عن مبدأ خوض حربين أساسيتين في آن واحد، باختيار أنه -حسب إعلان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد رسمياً أمام الكونجرس الأمريكي في يونيو ٢٠٠١- أنه تعيب في حدوث ضغط عنيف على الإنفاق العسكري واستخدام القوات، كما أن القوات الأمريكية لا تمتلك أسطول نقل جوى قادراً على خوض الحرب في مسرحي قتال رئيسيين. أما المبدأ الجديد لبناء القوات فيركز على الانتصار بصورة حاسمة في حرب رئيسية واحدة، مع الاكتفاء بتنفيذ عدد من العمليات الأصغر في مناطق أخرى من العالم.

وقد شكلت هذه التحولات الركيزة الأساسية لخطة الإصلاح العسكري التي بدأت إدارة بوش في تطبيقها، وتضمنت هذه الخطة تحولات جذرية في هيكل وحجم واستخدام القوات المسلحة الأمريكية بصورة غير مسبقة منذ عقد الستينيات. وجرى التركيز فيها على إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية يتجاوب مع التحديات والتهديدات الجديدة لعالم جديد، مع دفع التفوق التكنولوجي الأمريكي في المجال العسكري إلى مستويات جديدة لا تستطيع أى قوة دولية أخرى ارتيادها ومناخسة الولايات المتحدة فيها، بما يساعد على إدامة وإبقاء مكانتها كقوة عظمى وحيدة على الساحة في فترة ما بعد الحرب الباردة لأطول فترة ممكنة.

## خامسا : انعكاسات أزمة سبتمبر على أولويات الدفاع والأمن القومي

عندما وقعت هجمات ١١ سبتمبر، كانت خطة الإصلاح العسكري الأمريكي ما زالت في طور الإعداد، ولم يكن قد أعلن منها سوى الخطوط الرئيسية فقط، وعلى الرغم من أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب أدت إلى تراجع الحديث عن هذه الخطة، إلا أن العديد من المبادئ الجديدة في استراتيجية الأمن الجديدة كانت قد وجدت طريقها إلى التنفيذ في الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان. ( انظر القسم الخاص بالعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان).

أدت الهجمات إلى إعطاء الأولوية المطلقة لأغراض الدفاع والأمن القومي، بما في ذلك الاستعداد لخوض غمار حرب طويلة ضد "الإرهاب"، وأصبح الدفاع يفوق في أهميته أهداف الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة. صحيح أن الاثنين يرتبطان ارتباطا عضويا ببعضهما البعض، ويدون صيانة الأمن القومي سوف يستحيل تحقيق الرفاهية، كما أن الوفرة الاقتصادية تساعد بصورة أفضل على تحقيق الأمن القومي، إلا أن فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر شهدت توسعا في النشاط العسكري للقوات المسلحة الأمريكية بغض النظر عما يسببه ذلك من عبء مضخم على الميزانية، ولم يكن مطلوحا قط معاملة ما إذا كانت هذه الزيادة في الإنفاق العسكري سوف تسبب في حدوث عجز في تلك الميزانية.

وفي هذا الإطار، فإن هجمات ١١ سبتمبر أدت إلى إعادة تحديد الأمن القومي الأمريكي، ولاسيما في مجالات تعديل الأوزان النسبية لمصادر التهديد في اتجاه المزيد من التركيز على اعتبارات الدفاع عن العمق الداخلي للولايات المتحدة وصيانة الأمن الداخلي، ومراجعة أسس تشكيل القوات، والتأكيد على أهمية برنامج الدفاع المضاد للصواريخ، وسوف نتناول هذه التحولات على النحو التالي:

### ١. تعديل مدركات التهديد

فقد أدت هجمات ١١ سبتمبر إلى تعديل مدركات التهديد التي تواجه الأمن القومي الأمريكي، ولاسيما من حيث أنها أكدت على أن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الداخلي للولايات المتحدة، النابعة عن العمليات الإرهابية، تزيد في خطورتها عن التهديدات الخارجية.

هذا الإدراك الذي استجد مع هجمات ١١ سبتمبر قاد إلى صعود الوزن النسبي للإرهاب كمصدر للتهديد، بحيث بات التهديد الأكثر خطورة على الإطلاق للأمن القومي الأمريكي، وهو ما أوضحه الرئيس جورج بوش حين أعلن أن "وقف الإرهاب ومحاسبة الدول التي ترعاها أصبحا التركيز الرئيسى للإدارة الأمريكية"، مما يشير إلى أن تلك الهجمات جعلت مكافحة الإرهاب بمثابة الموضوع الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية. وفي الوقت نفسه، اتجهت الإدارة الأمريكية نحو تنفيذ توجيهاتها العسكرية نحو محاربة الجماعات الإرهابية، والدول التي تنتميها بمساندة الإرهاب، كما قامت بتنفيذ طائفة واسعة للغاية من الإجراءات الرامية إلى التصدي لأي عمليات إرهابية في المستقبل، وفي مقدمة ذلك الاهتمام بصيانة البنية الأساسية للولايات المتحدة وتقوية نظام الدفاع المدنى وتميز أجهزة الاستخبارات وفرض القانون، جنبا إلى جنب مع تمييز دور قوات الحرس الوطنى وقوات الاحتياط في مجال حماية الأمن الداخلى، وتوفير درجة أكبر من الحماية للحدود والمساوئل ومنشآت البنية الأساسية الحيوية في الولايات المتحدة من خلال شبكة كثيفة للدفاع الجوى والصاروخى.

## ٢. بناء القوات وتطوير المفاهيم القتالية

ارتباطاً بالنقطة السابقة، فإن التهديدات الإرهابية التي عكستها هجمات ١١ سبتمبر أكدت على الحاجة إلى بناء قوات أخف، وأكثر قدرة على الحركة، وأكثر قدرة على خوض هذه النوعية من الصراعات غير التقليدية. وتتبع أهمية هذه المسألة من أن القوات المسلحة للولايات المتحدة والدول الغربية ما تزال مبنية بالكامل بصورة تقليدية، بفرض الاعتماد لخوض الحروب النظامية التقليدية، وهو ما لا يتوافق مع طبيعة الحرب الجديدة ضد الإرهاب، والتي تعتبر حرباً غير تقليدية، وتحتاج بالتالي إلى وسائل غير تقليدية لخوضها والانتصار فيها. ويرتبط بما سبق أيضاً أن المفاهيم القتالية والمبادئ العسكرية لتلك الدول كانت ما تزال غير قادرة على توفير استراتيجيات ملائمة للعمل العسكري في الصراع ضد الإرهاب.

وخلال فترة ما قبل ١١ سبتمبر، كانت المؤسسة العسكرية الأمريكية قد بدأت بالفعل في تطوير العديد من الأفكار الخاصة بزيادة القدرات الحركية للقوات الأمريكية، ثم جاءت الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان فرصة مثالية لتطبيق العديد من الأفكار القتالية والنظم التسلحية الجديدة، بل أن هذه الحملة كانت بمثابة تطبيق نموذجي لما يعرف بـ "الثورة في الشؤون العسكرية"، والتي ترتبط بالثورة الممتدة في تكنولوجيا المعلومات، والتي أثرت بصورة حاسمة على التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجيات العسكرية.

## ٣. الجدل بشأن برنامج الدفاع الصاروخي

حيث أثارت هجمات ١١ سبتمبر الجدل مرة أخرى حول مدى ضرورات برنامج الدفاع الصاروخي، ففي مواجهة اتجاه أقلية رأت أن البرنامج المذكور لن يكون فعالاً في مواجهة العمليات الإرهابية، ودعمت إلى زيادة الاهتمام بالجهود الرامية إلى التصدي للهجمات الإرهابية التي تستهدف العمق الداخلي للبلاد مستقبلاً، دافع آخرون، وكانوا الأكثر، عن البرنامج لاعتبارات عديدة، أبرزها أن هجمات ١١ سبتمبر تؤكد من وجهة نظرهم على ضرورة بلورة سياسة شاملة لصيانة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، وأن من الضروري أن تضع هذه السياسة في اعتبارها امتلاك القدرة على التصدي لجميع أنواع التهديد في المستقبل، سواء بواسطة الطائرات الانتحارية أو الصواريخ الباليستية أو القوات التقليدية أو الهجمات الإرهابية، على أن يتم التعصب من احتمال أن تتجعد الجماعات الإرهابية مستقبلاً في امتلاك الصواريخ الباليستية، سواء من خلال شرائها أو تطويرها بالجهود الذاتية، لفرض استخدامها في الهجوم على الولايات المتحدة.

وقد واصلت الإدارة الأمريكية اهتمامها ببرنامج الدفاع الصاروخي، وذلك عبر تنفيذ خطة للانتهاء من تطوير هذا البرنامج خلال أربع سنوات، ولو على الأقل تطوير نسخة بدائية منه بحلول عام ٢٠٥٠، مع إمكانية نشره للاستخدام العملي بحلول عام ٢٠٠٨. وقد أجريت بالفعل أول تجربة للدفاع الصاروخي في ١٤ يوليو ٢٠٠١، حيث نجح الصاروخ الاعتراضي في إسقاط صاروخ باليستي مهاجم فوق المحيط الهادئ عقب ٢٠ دقيقة من إطلاقه، وهو ما قدم دعماً قوياً لخطة إدارة بوش الطموحة في مجال الدفاع الصاروخي. وفي الفترة اللاحقة، اضطرت إدارة بوش إلى إلغاء الشق البحري من هذا البرنامج، الذي يقوم على تطوير وإنتاج ونشر منظومات اعتراضية منطلقة من قواعد بحرية أو من سفن بحرية، وذلك بسبب الصعوبات الفنية وارتفاع التكلفة المادية، مع الاكتفاء بالمنظومات الاعتراضية التي تنطلق من القواعد البرية والمنظومات التي تتعلق من الطائرات.

#### ٤ - الانتشار العسكري الأمريكي في الخارج ومواجهة "التحديات الإرهابية"

حيث تخلت إدارة بوش عن السياسة التي سبق تطبيقها منذ مطلع التسعينات بإخلاء العديد من القواعد العسكرية لاسيما في بعض الدول الآسيوية والفلبين وتايلاند وتخفيض عدد القوات الأمريكية كما حدث في القواعد العسكرية في كوريا الجنوبية، وجرى تطبيق سياسة جديدة لبناء قواعد مختلفة لتمرکز القوات الأمريكية انطلاقاً من أفغانستان وعدد من دول آسيا الوسطى مثل أوزبكستان وقزغيزيا، إضافة إلى التوسع في منح المعدات العسكرية وقوات خاصة ومدربين عسكريين لعدد من الدول التي تقوم بمحاربة التنظيمات والجماعات الموسومة بالإرهاب، وهو ما حدث في كل من اليمن والفلبين وجورجيا.

#### سادساً : الأمن الداخلي في الولايات المتحدة

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية ركزت بقوة على شن حرب واسعة على الإرهاب على الساحة الدولية، عقب هجمات ١١ سبتمبر، وسعت إلى حشد التأييد الدولي لهذه الحرب، فإن الإجراءات الداخلية التي قامت بها الإدارة الأمريكية على صعيد تعزيز الأمن كانت شديدة المصق والكثافة، بصورة ربما تفوق تلك التي قامت بها في الخارج. وقد سمت جهود تعزيز الأمن الداخلي في الولايات المتحدة إلى تحقيق العديد من الأهداف، أبرزها التحول دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية، باعتبار ذلك الهدف الأكثر إلحاحاً أمام الإدارة الأمريكية، ومعالجة الثغرات التي كشفت عنها الهجمات، بالإضافة إلى العمل على تحقيق هدف نفسه رئيسي يتمثل في توفير إحساس أكبر بالأمن للمواطن الأمريكي الذي فقد قدراً كبيراً من ثقته في قدرة حكومته المنخبة على تحقيق الأمن.

#### ١- هجمات ١١ سبتمبر والأمن الداخلي الأمريكي

انطوت هذه الهجمات على العديد من الدلالات بالنسبة للأمن الداخلي في الولايات المتحدة، ويتمثل أبرزها في: أ. إن الولايات المتحدة لم تعد في مأمن من الهجمات الخارجية وعمليات الإرهاب الضخمة واسعة النطاق، وذلك بعد أن ظلت لسنوات طويلة مصونة ضد أي اعتداءات خارجية على الأراضي الأمريكية، ومحاولة بمحيطين شاسعين وجارتين مسلمتين من الشمال والجنوب. ولذلك، فقد أدت هجمات ١١ سبتمبر إلى حدوث صدمة عنيفة لدى الرأي العام الأمريكي، وازدياد الإحساس بعدم الأمن لدى المواطنين الأمريكيين، وباتت قضية الأمن الداخلي مطروحة في الولايات المتحدة بصورة أكبر بكثير من أي فترة مضت. ب. العجز عن الكشف المسبق عن العملية أثناء مرحلة التخطيط والإعداد، على الرغم من الإمكانيات الضخمة لأجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية.

ج. ضعف قدرة أجهزة الأمن الأمريكية على التصدي السريع للعمليات الإرهابية فور وقوعها، حيث كشفت هجمات سبتمبر عن وجود ثغرة ضخمة في الدفاع الجوي حول المراكز الحيوية في الولايات المتحدة، وبدا ذلك واضحاً في الهجوم على مقر وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاجون)، كما كشفت الهجمات عن ضعف فاعلية إجراءات الأمن على الرحلات الداخلية في المطارات الأمريكية.

ولذلك، أصبحت مسألة الأمن الداخلي أو ما يعرف بـ (الدفاع عن الأرض الأمريكية) الشغل الشاغل ليس فقط للإدارة الأمريكية، ولكن أيضاً للمجتمع الأمريكي بكل فئاته. وأصبحت هذه المسألة موضوعاً لمناقشات ومؤتمرات ومداولات لا نهاية لها في كافة الأوساط السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والأكاديمية... وغيرها. وقد

خلصت معظم هذه المناقشات الواسعة إلى ضرورة تطوير استراتيجية الدفاع عن الأرض الأمريكية، مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية هي: حماية البنية الأساسية للبلاد، وتقوية الدفاع المدني ضد الإرهاب، وتحسين قدرات أجهزة الاستخبارات ومؤسسات تطبيق القانون، وتطوير العمليات العسكرية في مجال محاربة الإرهاب.

## ٢. إجراءات تمييز الأمن الداخلي

توسعت الإجراءات التي قامت بها الإدارة الأمريكية، عقب هجمات ١١ سبتمبر، ما بين نوعين رئيسيين، الأول يتمثل في الإجراءات الأمنية المأجلة المتعلقة بتصنيف دوريات جوية وبحرية مكثفة، وتمتيز إجراءات الأمن في المطارات، وحماية البنية الأساسية الخاصة بالغذاء والمياه، وزيادة دوريات الشرطة حول خطوط البترول والغاز الطبيعي، وحماية البنية الأساسية في مجال المواصلات والطرق، وتقنين الأدوية والأمصال، وتأمين المنشآت الحيوية، ولأسهم المفاعلات النووية ومحطات الكهرباء الضخمة.

أما النوعية الثانية من الإجراءات، فهي تتعلق بالإجراءات طويلة المدى الخاصة بتمييز الأمن الداخلي وزيادة قدرة أجهزة الأمن الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما تمثل في :

أ. تشكيل قيادة عسكرية للأمن الداخلي في الولايات المتحدة، دفعت هجمات ١١ سبتمبر في اتجاه تعديل وتطوير هيكل القيادة الموحدة للقوات المسلحة الأمريكية. وجرى في هذا الإطار طرح فكرة تشكيل قيادة جديدة لأمريكا الشمالية تتولى مهام الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، علاوة على إمكانية مد نطاق عمل هذه القيادة إلى قارة أمريكا الشمالية ككل. ففي فترة ما قبل ١١ سبتمبر، كانت البيئة الداخلية في الولايات المتحدة عموماً تعارض بقوة استخدام القوات المسلحة الاتحادية في مهام متعلقة بالأمن الداخلي، حيث ظل المجتمع المدني ككل، يصير على فرض حدود قانونية على استخدام القوات الأمريكية في مهام داخلية، كما ظل يرفض بقوة إقحام القوات المسلحة في قضايا داخلية تقع في إطار مسؤولية هيئات الطوارئ المدنية وجهات الضبط القضائي والمؤسسات الصحية، وذلك خوفاً من أن يؤدي نشر القوات المسلحة داخل البلاد إلى تهديد حقوق المواطنين الأمريكيين. ولم يكن هذا الموقف قاصراً فقط على المجتمع المدني، بل أن قادة القوات المسلحة الأمريكية أنفسهم عارضوا فكرة تشكيل قيادة مركزية مسؤولة عن الأمن الداخلي.

ولذلك، كانت مهام الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، في فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، تقع على عاتق العديد من الهيئات الداخلية والإقليمية، بما فيها قوات الشرطة ورجال الإطفاء والأطباء وغيرهم. وكانت تلك الجهات تقوم بالدور القيادي في تلك العمليات، في حين أن دور وزارة الدفاع الأمريكية كان محدوداً، ولم يكن يتم الاعتماد على القوات المسلحة إلا باعتبارها الملاذ الأخير، وكان يتم استدعاء قوات الحرس الوطني الأمريكية من أجل القيام بمهام الأمن الداخلي في حالة عجز أو عدم كفاية الهيئات الداخلية المذكورة عن القيام بالمهام المطلوبة بمفردها. وكان هذا الموقف قائماً على ضرورة أن يقتصر دور القوات المسلحة الأمريكية على القيام بآعباء الأمن في الخارج، ولأسباب أن تلك القوات منتشرة بأحجام مختلفة في حوالي ١٠٠ دولة حول العالم، للقيام بمهام مختلفة، سواء من أجل القيام بعمليات عسكرية هجومية أو عمليات لحفظ السلام والتدخل الإنساني، أو الانتشار الأممي المتقدم للقوات في المناطق الحيوية من العالم.

أما في فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر، فقد شاركت القوات المسلحة الأمريكية في عمليات حفظ الأمن الداخلي من خلال نشر آلاف الجنود الأمريكيين على ما يزيد عن ٤٠٠ ميناء جوي في مختلف أنحاء البلاد، ضمن خطة لردع الهجمات الإرهابية، وتوفير الأمن للشعب الأمريكي في ما يتعلق بسلامة السفر جواً، كما جرى أيضاً



تتطلب عمليات مستمرة وروتينية للمراقبة الجوية فوق أجواء واشنطن ونيويورك وأكثر من عشرين مدينة أخرى. وفي ظل هذه الظروف، تضاعفت حدة الممارسة من جانب المجتمع المدني الأمريكي لمشاركة القوات المسلحة في شؤون الأمن الداخلي في الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، برزت إشكالية البحث عن إطار تنظيمي جديد لتتسق مشاركة القوات المسلحة الأمريكية في شؤون الأمن الداخلي في الولايات المتحدة. وأرتبط هذا الإجراء بالأولوية المعطاة للحرب ضد الإرهاب من جانب إدارة الرئيس جورج بوش، وإمكانية تعرض الولايات المتحدة لهجمات إرهابية داخلية في المستقبل، وهو ما أدى إلى نشوء الحاجة إلى إجراءات رقابية تشمل الجو والبحر والبر.

ولدى طرح هذه الفكرة، كان هناك بديلان مطروحين أمام وزارة الدفاع الأمريكية لتعزيز دور القوات المسلحة في شؤون الأمن الداخلي في الولايات المتحدة، وهما:

البديل الأول، يقوم على إسناد مسؤولية الدفاع الداخلي في الولايات المتحدة إلى إحدى أكبر القيادات أو الاثنين منهما، والتي تتمركز بالفعل داخل الولايات المتحدة، سواء كانت قيادة الدفاع الجوي الأمريكي، التي تتمركز في ولاية كولورادو، والتي تتحمل مسؤولية حماية أجواء الولايات المتحدة، أو قيادة القوات المشتركة في فريدجيتها، والتي تتحمل مسؤولية حراسة السواحل القريبة من أمريكا الشمالية، والدفاع البري عن الولايات المتحدة.

البديل الثاني، يقوم على تشكيل هيئة قيادة جديدة تماماً، بما ينطوي على تخصيص نفقات وكوادر إضافية لهذا الغرض، وعلى الرغم من أن البعض رآوا أن هذا البديل سوف يؤدي إلى المزيد من الأعباء المادية واستنزاف القدرات البشرية للقوات المسلحة الأمريكية، فإن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد عبر عن ثقافته بأن تشكيل قيادة جديدة سوف يكون أفضل من تحميل قيادة حالية مسؤوليات إضافية، لأن قيادتي الدفاع الجوي والقوات المشتركة لديها بالفعل العديد من المهام الحيوية، وربما لا يكون في مقدورها القيام بالمزيد من المهام.

وقد تقرر بالفعل تشكيل هذه القيادة الجديدة بفرض تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. تشكيل قيادة عليا تتولى تنسيق جهود القوات المسلحة الأمريكية من أجل توزيع المهام المتطلقة بتعزيز الأمن الداخلي للولايات المتحدة.

ب. تعيين ضابط برتبة جنرال في مواقع مسئول عن نشر قوات، بما في ذلك قوات برية وبحرية وجوية، تتولى مراقبة أجواء مدن الولايات المتحدة والقيام بدوريات بحرية حول السواحل الأمريكية ونشر قوات تابعة للحرس الوطني من أجل الإشراف الأمني على الموانئ الجوية ونقاط التفشيش الحدودية.

ج. تحقيق الانسياب في التمسك بالقيادة، إذ أن إنشاء قيادة لأمريكا الشمالية سوف يجعل هيكل القيادة العسكرية الأمريكي أكثر تكاملاً، وممتداً عبر الكرة الأرضية بالكامل.

وتتحدد أهداف هذه القيادة الجديدة في: الدفاع عن الأرض الأمريكية، والنهوض بهام قيادة الدفاع الفضائي لأمريكا الشمالية، والتي تضم الولايات المتحدة وكندا، وسوف تكون القيادة الشمالية الجديدة مسئولة عن الدفاع البري والجوي والفضائي والبحري، وسوف تتكامل أنشطة هذه القيادة مع الهيئات المدنية ليس فقط في حالات العمليات الإرهابية، ولكن أيضاً في حالات الكوارث. على الرغم من أن هذه القيادة الجديدة سوف تركز عملها أساساً على الأمن الداخلي للولايات المتحدة، إلا أن عملها ربما يمتد من الناحية الجغرافية إلى ما وراء حدود الولايات المتحدة، لتشمل كلا من كندا والمكسيك وأجزاء من منطقة البحر الكاريبي والهند الغربية في المحيط الأطلنطي والهادي.

ب. تمييز قوانين مكافحة الإرهاب، حيث شرعت الإدارة الأمريكية في من حزمة من القوانين الجديدة الخاصة

بالأمن ومكافحة الإرهاب، وكان من أبرزها قانون مكافحة الإرهاب، الذي صدر في أكتوبر ٢٠٠١، بهدف تعزيز قدرة سلطات الأمن الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، ومن أهم المواد التي يتضمنها هذا القانون:

١) إعطاء المدعى العام الأمريكي سلطة اجتياز الأجانب المشكوك في قيامهم بأنشطة إرهابية لمدة سبعة أيام دون توجيه اتهام لهم.

٢) إعطاء السلطات الفيدرالية الحق في التفتيش على أجهزة التليفون المختلفة التي يستخدمها الإرهابيون المشتبه فيهم، بما في ذلك التفتيش على التليفونات المحمولة وليس الخطوط الثابتة فقط.

٣) السماح لسلطات الأمن الحصول على تسجيلات الاتصالات عن طريق البريد الإلكتروني من الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت.

٤) مشاركة أجهزة البحث الجنائي وأجهزة المخابرات المشاركة في المعلومات المتعلقة بالإرهابيين.

٥) السماح لوزارة الخزانة بسلطات أكبر لتتبع الأرصدة المالية التي يشتبه في أنها تستهدف تمويل عمليات إرهابية.

٦) زيادة أعداد قوات حرس الحدود على الحدود الشمالية للولايات المتحدة إلى ثلاثة أضعاف.

٧) زيادة عدد مفتشي الهجرة في كل نقطة من نقاط العبور على الحدود الشمالية إلى ثلاثة أضعاف أيضاً. ويؤكد صدور هذا القانون على أن المجتمع الأمريكي وقع في حالة من الهوس الأمني في فترة ما بعد ١١ سبتمبر، وأثرت هذه الحالة بالضرورة على طبيعة المجتمع الأمريكي كمجتمع ديمقراطي مفتوح. وعلى الرغم من أن العديد من الليبراليين ومنظمات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة وخارجها حذرت من أن تعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب يجب أن لا يكونا مبرراً لانتهاك حقوق المشتبه فيهم، وشددت على ضرورة أن يتم ذلك بطرق تتفق مع القيم الأمريكية، ومن دون السماح للإرهابيين أن ينفروا انتفاح المجتمع الأمريكي أو احترام الحكومة للحريات المدنية، فإن أسلوب الإدارة الأمريكية في التعامل مع تداعيات ١١ سبتمبر على الصعيد الداخلي في الولايات المتحدة، انطوت على قدر كبير من المصفاة بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، سواء من حيث الاعتقال الواسع النطاق للعرب والمسلمين المشتبه فيهم في الولايات المتحدة أو من حيث شيوخ خطاب سياسي يشجع على معاداة العرب والمسلمين

٢. إنشاء مكتب للأمن الداخلي، فمن أبرز التطورات التي أسفرت عنها هجمات ١١ سبتمبر، الاتجاه نحو استحداث وزارة للأمن الداخلي في الولايات المتحدة، حيث أعلن الرئيس جورج بوش في ٢٠ سبتمبر عن إنشاء مكتب جديد تابع للبيت الأبيض أطلق عليه (مكتب الأمن الداخلي)، وجرى تعيين توم ريدج حاكم ولاية بنسلفانيا كمدير لهذا المكتب. وتتمثل مهمة هذا المنصب في التنسيق بين ٥٠ وكالة وجهاز أمني، لحماية أمن الجبهة الداخلية، خصوصاً منع وقوع أعمال إرهابية جديدة متوقعة، والتعامل معها بسرعة إذا ما وقعت، جنباً إلى جنب مع المساعدة في أعمال الانتخاب ضد الإرهابيين، وتطوير أجهزة وبرامج تدريبية للكشف عن الهجمات البيولوجية والكيميائية والنووية، وإعداد الأجهزة الصحية لمواجهة هجمات الإرهاب وخاصة ما يتعلق بسعة المستشفيات وتوفير مخزون كاف من الأدوية والأموال، وزيادة الحماية للمنشآت الأساسية والبنية التحتية وخطوط الاتصالات وشبكات الكمبيوتر وكل وسائل المواصلات، وتوفير الحماية للغذاء والمياه التي قد تصبح هدفاً للإرهاب، وتنسيق التدريبات اللازمة للاستعداد لأي هجوم إرهابي، والتعاون في ذلك مع كل مستويات الحكومة حتى المستوى المحلي. ولهذا الغرض، حصل توم ريدج على صلاحيات واسعة، وجرى تخصيص مكتب له في البيت الأبيض، بالقرب من مكتب الرئيس بوش شخصياً، وأعطيت له صلاحيات أن يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس بوش بشأن المهمة الموكلة

إليه في هذا المنصب، وهي مهمة محاربة الإرهاب في الداخل. وقد جرى إنشاء مجلس للأمن المحلي، على غرار مجلس الأمن القومي، يتألف من ريدج الذي سبرأسه بصفته وزيراً للدفاع المدني، والرئيس بوش، ونائبيه تشيبي وروسانا عدة وكالات أمن واستخبارات أخرى مهمته الرئيسية هي محاربة الإرهاب في داخل الولايات المتحدة، وتقديم المشورة والمساعدة للرئيس في كل ما يتعلق بجوانب الأمن الداخلي.

وقد واجهت مهام مسئول مكتب الأمن الداخلي العديد من التحديات، أبرزها بروز العديد من الشكوك بشأن مدى قدرة توم ريدج على التنسيق والإشراف على التعاون بين مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف. بي. اي) والاستخبارات المركزية (سي. آي. آيه) علاوة على حوالي ٥٠ وكالة وجهاز أمني واستخباراتي، كما كانت هناك مخاوف من أن هناك تمارضا بين مهام وزير الأمن الداخلي ومهام كبار المسؤولين عن الأمن القومي ومدراء وكالات مهمة أخرى مثل (سي. آي. آيه) و(اف. بي. اي). ومن ناحية أخرى، كانت هناك تحديات متعلقة بالخوف من أن يتضمن عمل وزارة الأمن الداخلي انتهاكا للحريات والحقوق المدنية، بسبب الصلاحيات الواسعة التي أعطيت للأجهزة الأمنية عقب ١١ سبتمبر.

وخلال أدائه لمهام عمله، اهتم توم ريدج بالدرجة الأولى بمهام التنسيق فيما بين أجهزة وكالات الأمن الأمريكية المختلفة. ومن أبرز المهام التي قام بها توم ريدج من خلال مكتب الأمن الداخلي ما يلي:

١. إنشاء جهاز للتنسيق الاستخباراتي وتحليل المعلومات : يندرج إنشاء هذا الجهاز في إطار العمل على تجميع وتنسيق عمل الوكالات الاستخباراتية الأمريكية وتطوير استراتيجية هجومية شاملة للشؤون الأمنية في محاربة الإرهاب. وقد نمت أهمية وجود جهاز للتنسيق بين أجهزة الأمن الأمريكية من أن هجمات ١١ سبتمبر كشفت عن وجود مشاكل تتعلق بسرعة توزيع المعلومات المهمة فيما بين تلك الأجهزة، بالإضافة إلى صعوبة تقاسم المعلومات وقصور نظام تدقيق المعلومات.

وقد جرى افتتاح هذا الجهاز رسمياً في ديسمبر ٢٠٠١، من أجل القيام بتحليل المعلومات الخاصة بالتهديدات ومواقع ضعف شؤون الأمن الداخلي، بالإضافة إلى تقاسم هذه المعلومات مع الوكالات الاتحادية الأمريكية، جنباً إلى جنب مع تنسيق طرق الرد على أي هجمات إرهابية.

ب. ابتكار نظام جديد للإنذار بشأن احتمالات وقوع هجمات إرهابية: منذ أواخر عام ٢٠٠١، ركزت أجهزة الأمن الأمريكية على تطوير نظام متكامل للإنذار بشأن احتمالات وقوع هجمات إرهابية، مع تحديد الإجراءات التي يتعين القيام بها في كل مستوى من مستويات الإنذار. وقد نمت أهمية تطوير هذا النظام من الرغبة في الاستجابة لطلبات السلطات الأمنية الأمريكية بشأن ضرورة حصولها على التوجيهات والإرشادات اللازمة للتعامل مع حالات التأهب التي تلتها السلطات الاتحادية عقب هجمات ١١ سبتمبر، حيث لم يكن هناك جدوى من وضع تلك الأجهزة في حالة تأهب إذا لم يجرأ اطلاعها على ما يجب اتخاذه من خطوات ودرجة التعامل المطلوبة مع الإنذار المعلن.

ويقوم هذا النظام على خمس درجات مختلفة مع اعتماد لون محدد لكل مستوى، بما يساعد على تحديد ما يجب على المسؤولين المحليين والسكان من الإجراءات والتدابير للتعامل مع أي أخطار محتملة مستقبلاً. وعلى الرغم من أن هذا النظام الجديد يمثل إطاراً قومياً للإنذار على مستوى الولايات المتحدة، فإنه يتضمن أيضاً بالبرونة عند تطبيقه على المستويات المحلية بشأن المخاطر التي تتهدد مدينة أو ولاية أو قطاعاً أو صناعة، كما يتضمن النظام الجديد مفردات مشتركة تمكن المسؤولين على مختلف المستويات الحكومية من الاتصال بسهولة، سواء كان ذلك مع بعضهم بعضاً أو مع السكان، فضلاً عن أن النظام المشار إليه يسمح للحكومة والمواطنين باتخاذ الخطوات الضرورية لإزاء التعامل مع هذه المخاطر.

وطبقاً للنظام الجديد، فإن مستويات المخاطر حسب ترتيبها هي:

. اللون الأخضر: يشير إلى حالة تآهب متدنية وخطر إرهاب متدن.

. اللون الأزرق: يشير إلى حالة تآهب حذر وخطر عام.

. اللون الأصفر: يشير إلى حالة تآهب مرتفع وخطر كبير.

. اللون البرتقالي: يشير إلى حالة تآهب قصوى وخطر عال.

. اللون الأحمر: يشير إلى أقصى حالات التآهب وأعلى مستويات الخطر.

وعلى الرغم من كثافة وتنوع الإجراءات التى قامت بها الإدارة الأمريكية على صعيد حفظ الأمن الداخلى، فإن الكثير هذه الإجراءات كان من النوع الذى يصعب أن يفرز نتائج سريعة المدى، علاوة على أن الكثير منها كان يتم تنفيذه وفق جدول زمنى محدد لتفعيلها. وعلى أية حال، فإن الكثير من هذه الإجراءات كان محل إجماع قومى فى الولايات المتحدة، وبدا واضحا شيوع درجة عالية من التوافق السياسى العام فى الولايات المتحدة بشأن سبل حماية الأمن الداخلى، وهو ما انعكس فى أن الكونجرس الأمريكى منح الرئيس بوش مبالغ أكبر من تلك التى طلبها لمواجهة متطلبات الحرب ضد الإرهاب، والامتناع عن فتح ملف التقصير الأمنى فى هجمات ١١ سبتمبر، والامتناع عن جعل قضية الحرب ضد الإرهاب موضوعا لمنافسة حزبية كبرى بين الجمهوريين والديمقراطيين فى الكونجرس الأمريكى.

## ٥- الحركة الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر

يأخذ التعبير السياسي عن الإسلام أشكالاً تنظيمية مختلفة، وفي داخل الخريطة الإسلامية الفكرية والسياسية يوجد تنوع كبير فكرياً وتنظيمياً. وهذا التنوع الشديد في الخريطة الإسلامية يعقد من مهمة التحليل، وفي حال عدم إدراك هذا التنوع الفكري والتنظيمي، فغالبا ما ينتهي الأمر إلى نتائج خاطئة سياسياً وفكرياً. ونقطة البدء الواجب الإشارة إليها هي وجود جماعات إسلامية عديدة وليس حركة إسلامية واحدة، فهناك "جماعات" و "أحزاب" وتنظيمات محلية أو عابرة للدول، ولكل منها تعريف لنفسها ولدورها الخاص فيما تلتزمه خدمة للإسلام والمسلمين. كما أن هناك مؤسسات دينية رسمية سواء ذات طابع قطري أو ذات دور يمتد إلى أكثر من دولة إسلامية وغير إسلامية، ولكل منها بنيانها وفهمها الخاص للإسلام، والذي يختلف بدوره عن أي من الأشكال التنظيمية السابقة غير المرتبطة بالدولة. لذلك فإن استخدام مصطلح الحركة الإسلامية في هذا الجزء من التقرير يقصد به التيار الإسلامي العام وأنشطته ومواقفه المخلفة التي عبرت عنها مجموع الجماعات والتنظيمات والمؤسسات الإسلامية إزاء هجمات ١١ سبتمبر وما تلاها من حرب الولايات المتحدة في أفغانستان. إضافة إلى محاولة بيان الأفكار الأساسية الكبرى التي حكمت آليات وفعل الجماعات الإسلامية خاصة الفينة منها في مجتمعاتها المحلية، ومدى تأثير هذه الأفكار بمجمل ما حدث.

### أولاً، موقف الجماعات الإسلامية

وجد المسلمون أنفسهم يواجه عام في موضع الاتهام فور وقوع هجمات ١١ سبتمبر، كما شعروا بأن هناك تصميمًا أمريكيًا منذ الوهلة الأولى على توجيه أصابع الاتهام لهم إجمالاً عما جرى، ودون تحديد لطرف بمينه أو تقديم دلائل مقنعة على هذا الاتهام. ولم يمر وقت طويل حتى حصرت الولايات المتحدة رسمياً المسؤولية في شخص أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه في أفغانستان. غير أن توالى الاتهامات الرسمية والإعلامية في بلدان أوروبا وفي الولايات المتحدة للمسلمين عامة والإسلام باعتبارهم مجتمعات تميل إلى العنف وتولد الإرهاب، ساهم أكثر في زيادة حدة الشعور بالظلم لدى المجتمعات الإسلامية، والتي اعتبرت بدورها السياسات الأمريكية المنحازة دوماً لإسرائيل هي السبب الأصيل في حالة الكراهية السائدة للولايات المتحدة.

وبيّنا حرمات القوى الإسلامية على تنوع اتجاهاتها، على ضبط النفس والإسراع ببدن التهمة الأمريكية عن الإسلام والمسلمين، والتأكيد على أن جوهر الإسلام وتعاليمه تحرم بصورة قطعية مثل تلك الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، كانت مشاعر الغضب بين صفوف الرأي العام الإسلامي قد أخذت طريقها إلى الشوارع، وبدأ بن لادن لدى بعض هذه المجتمعات في صورة "البطل" أو المخلص من ظلم السياسة الأمريكية، وتمتد هذه الإحساس يوماً

بعد يوم بعد الهجمات مباشرة على ضوء التحرش بالجماعات الإسلامية في أمريكا وبعض الدول الأوروبية من جانب المواطنين القريبين، كما عمر البريد الإلكتروني للكثيرين من أبناء المسلمين في الغرب بسيل من الرسائل الدونية التي ولدت إدراكا لدى الكثير من المسلمين بأن الأمور قد تتطور إلى مواجهة تاريخية، تشبه ما جرى إبان الحروب الصليبية بين الإسلام والغرب.

بعد نحو أسبوع من وقوع الهجمات تشكل أول معالم المواجهة بين الجماعات الإسلامية والولايات المتحدة، حيث حصرت الأخيرة المسؤولية في بن لادن وتنظيم القاعدة، واعتبرت أن الجماعات الإسلامية خطر لا يهدد أمريكا فحسب، بل العالم أجمع، وأن من لا يقف مع أمريكا، يكون بالضرورة في صف بن لادن، ولم يقل هذا التصور من وضع العالم الإسلامي في مجمله هي صف "العدو"، دون الاكتراث بأن هناك من هم داخل العالم الإسلامي ممن يمارسون العنف "والإرهاب"، ويدعون ما فعله تنظيم القاعدة . يفرض أنه هو المسئول فعلا . ولكنهم يختلفون مع السياسة الأمريكية. وقد اشتعلت واشتعلت ضرورة أن تسلم حكومة طالبان التي تسيطر على الجزء الأكبر من أفغانستان أسامة بن لادن دون شروط.

### ١. ردود فعل إسلامية غاضبة وراغبة

رفض الكثير من الجماعات الإسلامية الثنائية التي وضعتها الولايات المتحدة كأساس للحكم على الموقف الإسلامي، وبرز موقف طالبان باعتبارها الجهة المعنية مباشرة بطلب تسليم بن لادن، والتي رأت فيه مجاهدا إسلاميا ساهم في الجهاد الأفغاني وله أفضاله الكثيرة، وأنه غير مسئول عما حدث في نيويورك وواشنطن لأنه لا يملك القدرة على ذلك، وفي حين ظهرت بيانات أفغانية رسمية أدانت ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر، واعتبرته هجوما إرهابيا، إلا أنها أشارت إلى احتمال أن يكون المسئول عنه جماعة إرهابية أو متطرفة من داخل الولايات المتحدة نفسها، ودعت إلى القيام بتحقيق معمق حول الهجوم وإنزال العقوبة بمرتكبيه.

وعندما تصاعدت التهديدات الأمريكية لطالبان، صدر بيان عن "مجلس العلماء الأفغان" يجيز أن يفادر بن لادن أفغانستان طواعية، ولكن التفسيرات الرسمية التي أعطيت لهذه التوصية أكدت على عدم وجوب طرد بن لادن بالقوة، أو أنه لا بد له أن يفادر أفغانستان، وأن القرار يعني وجوب أن يقتنع أولا وطواعية بمفارقة أفغانستان، وأن تسليمه لأمريكا أو طرده خارج البلاد هو إهانة للإسلام والشريعة، وقد نظرت طالبان إلى قضية بن لادن باعتبارها ليست سوى ذريعة لنش هجم أمريكي على أفغانستان، وأكدت الاستعداد للجهاد والتضحية في سبيل ما اعتبرته الإسلام.

وفي فلسطين أعلنت حركة الجهاد الإسلامي معارضتها لاستهداف المدنيين على اختلاف معتقداتهم وحملت السياسة الأمريكية مسؤولية الانتصارات، مؤكدة على أن استراتيجيتها هي عدم نقل الصراع إلى أي مكان خارج فلسطين، سواء الولايات المتحدة أو غيرها، وأنها ضد قتل المدنيين. وفي أول تعليق له على الهجمات، أبدى حزب الله اللبناني أسفه لأي برئ يقتل في أي مكان ما من العالم، ودعا إلى الوعي والحذر وعدم الانسياق مع حالة الخوف والهلع التي تعمل واشتعلت على تعميمها، مشيرا إلى أنها تريد أن تستغل هذه الأحداث المأساوية لبسط المزيد من هيمنتها وتسلطها على العالم، دون أن تتأمل في هذا المستوى من الكراهية لها لدى شعوب العالم والكثير من حكوماته.

وفي صيدا بجنوب لبنان نفت عصبة الأنصار الإسلامية أن تكون لها أي مؤسسات أو أرصدة مالية في الولايات المتحدة وأكدت أنها لا علاقة بتنظيمها لها تربطها بأسماء بن لادن، وأكد بيان لها "أنها جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني المسلم، وأن الإسلام يدين قتل الأبرياء". وكانت هذه الجماعة ضمن القوائم الأولى التي بدأت واشتعلت في إعلانها تدريجيا فيما بعد، ووضعت فيها أسماء بعض الجماعات الإسلامية التي يجب أن تكون هدفا للعمل الجديدة

ضد "الإرهاب" إما لأنها مرتبطة بنشاط، بن لادن - وفق تقدير الولايات المتحدة - أو بتأشّر نشاطاً "إرهابياً".  
وهي كراتشي نفسى الناطق باسم مجموعة عسكري طلبة التي تقاثل ضد الوجود الهندي في كشمير أن يكون مقاتلوها وراء الاعتداءات التي وقعت في نيويورك وواشنطن، وأكدت أنها ضد استهداف المدنيين. وقد أصدرت جماعة الأخوان المسلمين "المحظورة قانوناً" في مصر بيانات أعربت فيها عن عمق الأسف والحزن والاستنكار لما حدث في الولايات المتحدة، وأعلنت أنها تؤيد تسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة في حالة ثبوت تورطه في هجمات ١١ سبتمبر، معتبرة أن هذه الهجمات تتأفى كل القيم الإنسانية والإسلامية، داعية الولايات المتحدة ألا تتخذ هي الأخرى خطوات إرهابية.

## ٢. بيان بن لادن الأول

تمكس الأمثلة السابقة لمواقف عدد من الجماعات الإسلامية الشهيرة طلبة ردود الفعل الأولية التي سبقت إعلان الحرب الأمريكية ضد طالبان وتطعيم القاعدة. وهي الفترة التي التزم فيها بن لادن الصمت، وشهدت قدراً من التهيئة في الكهف من البلدان الإسلامية ضد الاستعدادات الأمريكية لضرب أفغانستان عسكرياً. وبعد ساعات قليلة من بدء العمليات العسكرية في ٧ أكتوبر، خرج في بيان مسجل تلفزيونياً عبر قناة "الجزيرة" الفضائية واسعة الانتشار في النطقتين الحربية والإسلامية، طرح فيه تحليله لما اسماء بالهجمة الأمريكية الصليبية على العالم الإسلامي. وفي هذا الشريط المسجل سلفاً، ظهر بن لادن بين اثنين من كبار مساعديه هما أيمن الظواهري (المصري) وسليمان أبو غيث (الكويتي) أمام مدخل أحد الكهوف، رغبة في تأكيد طابع البساطة والتخشف في حياة زعيم القاعدة ورجاله، وتذكيراً للمشاهدين بلمحات من حياة المسلمين الأوائل وهم في بداية المواجهة مع كفار قريش. وقد جاءت عبارات التهديدات الثلاثة التي تم اختيارها بعناية لتصب جميعها في رسالة إسلامية هدفت إلى تصوير ما يجري باعتباره حرباً إسلامية دفاعية توضحها هذه العظيمة بقبادة بن لادن لإحياء الإسلام والمودة به إلى صوره التقية التي كان عليها أيام النبوة. ومن ثم فهي، من وجهة نظر بن لادن وزفائه، حرب مقدسة لنصرة الإسلام وتخليصه من كل هزائم الماضي الطويل ضد قوى الكفر التي تشمل الغرب و"الناطقين" من المسلمين المؤيدين له، وذلك بهدف تاليف الرأي العام الإسلامي على حكومتهم ومطلباً لنصرتهم وتأبيدتهم.

وتضمن هذا البيان العناصر البارزة التالية:

- أن المسلمين أصبحوا في حالة من الذل والمهانة والاضمحلال لا مثيل لها، وأن "ما تنزهه أمريكا اليوم هو شئ يسير مما ذهبا - أي المسلمون - منذ بضع وثمانين عاماً" في إشارة إلى تمزيق المالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى وما تبهم ذلك من سقوط الخلافة الإسلامية.
- أن ما حدث في نيويورك وواشنطن كان من أجل فلسطين والمراق باعتبار أن ما يتعرض له المسلمون في فلسطين والعراق هو أقسى مظاهر الذل في الوقت المعاصر التي يتعمق بها حال المسلمين، حيث يقتل "مليون طفل من الأطفال الأبرياء في العراق بلا ذنب جتوه ولا نسمع استنكاراً، وتدخل الدبابات والمجنزرات الإسرائيلية لكي تميت في فلسطين فساداً في جنين ورام الله، وفي رفح وفي بيت جالا وفي غيرها من أرض الإسلام ولا نسمع من يرفع صوتاً أو يعرك سلكاً".
- أن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية حال الذل والمهانة التي يعيشها المسلمون، حيث تؤيد إسرائيل و"عملائها" على بعض الشعوب الإسلامية، ولتاريخها الطويل في العداء للإسلام، ولتقيامها بتأليب الدنيا بأسرها بما فيها من دول إسلامية على الفتنة - أي القاعدة وطالبان وأتباعهما - التي تأبى الخضوع لهم وترفض ما يقومون به من تزيف على الناس باسم الإرهاب.
- إن الكراهية التي يكنها المسلمون في قلوبهم ضد أمريكا تعود إلى ما ارتكبه من جرائم ضد أمة المسلمين،

ولديها هي "جريمة إنشاء إسرائيل المستمرة المتكررة منذ خمسين عاما" حسب قول الظواهري. وما حدث لها في ١١ سبتمبر هو نتيجة طبيعية لهذه السياسة الأمريكية الظلمة.

هـ- أن هذه الحرب التي تقودها الولايات المتحدة حرب هاضمة بين أنصار أو قسطنطين الإيماني، وأنصار أو قسطنطين الكفر، وأن الجهاد أصبح ضرورة لنصرة الإسلام، وعلى المسلم أن يختار موقعه، وأن يهب لنصرة دينه.

و- إن أمريكا وشعبها لن يعيشوا في أمن قبل أن يعيش المسلمون في فلسطين، وقبل أن تخرج "جميع الجيوش الكافرة من أرض محمد صلى الله عليه وسلم".

ولعل أهم ما لفت الانتباه في كلمات القادة الثلاثة في تنظيم القاعدة، أنهم تاملوا عدم الإشارة صراحة إلى أن تنظيم القاعدة أو جماعة إسلامية ما، هي التي قامت بالاعتداءات على برجى مبنى التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن، وكان كلامهم منصبا على أن هذه الهجمات كانت نتيجة طبيعية للسياسة الأمريكية التي تتسم بالظلم ومناصرة المدون على المسلمين، حيث اكتفى بن لادن بالقول "وفق الله سيحانه وتعالى كوكبة من كواكب الإسلام، طليعة من طلائع الإسلام فتح الله عليهم فدمروا أمريكا تدميرا وأرجو من الله سيحانه وتعالى أن يرفع قدرهم وأن يرفعهم الفردوس الأعلى".

### ٣. موقف دفاعي للجماعات الإسلامية

لم تهتم الجماعات الإسلامية كثيرا بما يمكن وصفه المضامين الفكرية لبیان قادة القاعدة الثلاثة مثلما اهتم بها المفكرون الإسلاميون، ويرجع ذلك إلى أن هذه الجماعات كانت تمنعها بالدرجة الأولى الجوانب السياسية في المواجهة التي فجرها بن لادن وتنظيمه مع الولايات المتحدة والغرب وقدايعات هذه المواجهة. كما أن الحديث عن الجهاد والشعور بالذلل والمهانة على مستوى العالم الإسلامي وفضيئة فلسطين والمراق، وغيرها من الأسباب التي تضمنتها رسالة بن لادن وأنصاره ليس بصعيد على الخطاب الفكري لهذه الجماعات مع تنوع في الدرجة والأولويات، كما أن إحياء الإسلام على سنة السلف الصالح بطريقة جهادية، وكذلك مسألة تكفير الغرباء وكذلك النظم المحلية ليست بجديدة على الخطاب السياسي للجماعات الإسلامية المنهضة خاصة الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر أو في الجزائر أو في بلدان إسلامية أخرى.

من ناحية أخرى، كان المفزى السياسي لبیان بن لادن موضع اهتمام الجماعات الإسلامية المختلفة لأنه دعاما بوضوح، خاصة التشبيعة منها، إلى الدخول في حرب عالمية مع الولايات المتحدة والدول الحليفة لها للإحاطة هزيمة سياسية بها تفتح الطريق إلى استعادة الخلافة الإسلامية. وللعق فإنه باستثناء جماعة "الجهاد" بقيادة الظواهري والأفغان العرب وبعض الجماعات المسلحة في الجزائر لم تكن هذه الدعوة وإرادة في مخططات الجماعات الإسلامية الأخرى، وليس من المبالغة القول إنها جميعا هوجشت بزخم المواجهة التي فجرها بن لادن.

إن أهم سمة ميزت رد فعل الجماعات الإسلامية أنه جاء دفاعيا، فبدلا من أن تتخذ رد فعل هجوميا يشاطر بن لادن دعوته وأفكاره في مواجهة الغرب "الكافر"، اتخذت رد فعل دفاعيا لتحمي نفسها من تأثير هذه المواجهة. وهو ما تبلور في ثلاثة محاور على النحو التالي :

الأول الحفاظ على الخطاب الدعائي للمادى للسياسة الأمريكية تحديدا، ولكن مع تجنب تصعيد المواجهة مع النظم المحلية في بلدانها.

الثاني تقيد الخطاب الأمريكي والغربي الذي يتهم هذه الجماعات بالإرهاب، في مسمى لتجنب الضمخ الخارجي أو الداخلي. بمعنى أنها في أغلبها أرادت أن تتأى بنفسها عن التدايعات السياسية للحملة التي قادها بن لادن وأنصاره. وهكذا تحول اهتمامها إلى الحملة الأمريكية ضد الإرهاب أكثر مما كانت ممتنية بالاستجابة لمواقف بن لادن، خاصة



وإن الولايات المتحدة وسعت القوائم التي قدمتها للعالم، متضمنة ما تعتبره واشنطن جماعات إسلامية تباهر إما نفاطاً إرهابياً أو تساعد على مثل هذا النشاط، بما فيها جماعات معتدلة وجماعات خيرية إسلامية، كما إنها اتخذت خطوات لتجميد أرصدة هذه الجماعات وملاحقة أعضائها أو مراقبتهم.

**الثالث** إن هذه الجماعات ركزت خطتها السياسية للتعبير عن رفض الحملة العسكرية ضد أفغانستان، وضد توسيع نطاق هذه الحرب لتشمل دولاً عربية وإسلامية، ظهر بوضوح أنها تهدف إلى ضرب تجمعات الجماعات أو الجماعات الإسلامية، التضيقة بما فيها الجماعات التي تتخذ من المقاومة المسلحة طريقاً للصراع مع إسرائيل.

وقد تبلورت هذه السمات الدفاعية هي أكثر من موقف ولأسباب مختلفة حسب ظروف عمل كل جماعة إسلامية. فقد أكد مسئولون بارزون في حركتي حماس والجهاد الفلسطيني أن الحركتين لا ترغبان في فتح دائرة عداة أو جبهة جديدة خارج حدود فلسطين. وفي حين استقبلت الجماعتان بيان بن لادن ودعوه بتحفك شديد، إلا أنهما أبدتا من حيث المبدأ كل صور الرفض للسياستين الأمريكية والإسرائيلية، وأكدت أن المقاومة الإسلامية في فلسطين لها ظروفها المحلية الخاصة والتي لا تسمح لها بالارتباط بالجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى. وظهر جليا سيادة اتجاه عام داخل الأوساط الفلسطينية على مختلف اتجاهاتها السياسية بدمم الاستجابة لدعوة بن لادن ربط حملته ضد أمريكا بقضية فلسطين.

تبلور موقف مماثل من قبل حزب الله اللبناني، الذي أكد أمنه العام السيد حمص نصر الله رفض الحملة الدولية بقيادة أمريكا ضد أفغانستان، واتهم الولايات المتحدة بأنها هي التي مارست الإرهاب من قبل في هيروشيما وناجازاكي، وأنها ستمتثل الحرب على الإرهاب لتنفذ أبشع الأعمال الإرهابية مجدداً، معتبراً أن هدف الحرب الرئيسي هو المالمين العرب والإسلامي. وعندما وقعت الحرب أصدر الحزب بياناً أدان فيه مجدداً الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة لأنها استهدفت مدنيين، وأعلن رفضه أيضاً للحرب ضد أفغانستان، مؤكداً على أنه لا يمكن الربط بين ما حدث لأمريكا وبين حزب الله، ووصف الاتهامات الأمريكية للحزب بأنها سياسية، ومصدراً من أن نتائج الحملة الأمريكية ستطول الدول ذاتها التي وقعت مع واشنطن.

وقد وصفت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الحرب الأمريكية بأنها حرب إرهابية ظالمة ضد أفغانستان، تتلقل من سياسة الصلف والامتنكار التي اعتادتها منذ الحرب العالمية الثانية. وأكدت الجماعة رفضها القاطع لهذه الحرب، ودعت إلى مساعدة الشعب الأفغاني، مشددة على أن المسئولين في هجمات نيويورك وواشنطن شخصية أو خاصة، ومن ثم لا يجوز تحميلها شعباً بأكمله أو أمة بكاملها. وأوضح بيان الجماعة أن الحرب ضد الإرهاب تفتح باباً لذنوابع المايهر والكل بمكائين على مصراعيه، ووصف الحرب في أفغانستان بأنها الإرهاب بعينه، مؤكداً أن المسلمين ليسوا أعداء لأمريكا أو الغرب، وطالب الولايات المتحدة والغرب بالعمل على حل القضية الفلسطينية وإنهاء الحصار على العراق ووقف حملة التهريض على الإسلام والمسلمين.

ومقب إعلان الولايات المتحدة أن جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة قانوناً" في مصر تدخل طرفاً في معركتها ضد الإرهاب، استناداً إلى وجود صلة بين الجماعة "وتلك القوى" الذي تم تصنيفه مؤسسة مالية تساعد الجماعات الإسلامية العنيفة، عقب ذلك شنت الجماعة هجوماً حاداً ضد الولايات المتحدة، نافية أي صلة لها بهذا البنك، الذي يخضع للتصفية منذ عامين ويتصرف المودعون فيه والمؤسسون له وفقاً لمصالحهم وتحت رقابة ومراجعة الحكومة الإيطالية التي تشرف على عملية تصفيته. واعتبر ممثلون كبار في الجماعة أن هذا الاتهام دليل على تضيق الأمريكيين، وأن توسيع الحملة ضد الإرهاب لتشمل "الجماعات الإسلامية" يمثل طامة كبرى على أمريكا، لأن اتهام الإسلاميين قبل إجراء أي تحقيقات جعل الشعوب العربية والإسلامية ترتاب في التوجهات الأمريكية.

وفي الجزائر أدانت حركة الإصلاح الوطني الهجمات على أفغانستان ودعت الشعوب العربية إلى مقاطعة السلع الأمريكية والبريطانية، ووصفت الحرب الأمريكية بأنها أعمال إرهابية. وحذر محفوظ نضاح رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية من توسيع نطاق الحرب ليشمل دولاً عربية، لأن ذلك "سيكربس أجواء حقيقية لنمو التطرف ويقعد

محاولات القتل لإيجاد أجواء حوار وتسامح". وأكد نحتاج على أهمية أن تكون مكافحة الإرهاب هي شكل قانوني، وأن تتضمن معالجة جذور العنف، وأن يكون للجماعات الشيعية دور في هذه المكافحة. وقد اعتبرت جماعة "حماة الدعوة السلفية" - الضربات الأمريكية ضد أفغانستان حرباً صليبية ضد الإسلام والجهاد، وأعلنت في بيان لها "دعمها لطالبان وأنها بريئة من جميع الكفار من أية ملة كانوا، وأنه يجب إعانة مجاهدي طالبان بالنفوس والمال والعند وحذرت الجماعة من معاونه الكافر على الملصق".

وفي البحرين، أصدرت عدة جمعيات إسلامية ووطنية (جمعيات الوفاق الوطني، والعمل الوطني الديمقراطي، والإصلاح، والتوعية الإسلامية، والمبنى الديمقراطي التقدمي، والجمعية الإسلامية وجمعية الوسط العربي والإسلامي) بياناً مشتركاً استنكر الموقف الأمريكي من المسلمين والحرب ضدهم في أفغانستان، معتبراً أن الحرب الخارجة عن الإطار القانوني الدولي المتمثل في الأمم المتحدة عدوان ظالم. ووصف البيان المشترك قصف التحالف الدولي بأنه إرهاب ضد شعب أهزل، ونهه إلى أن المملكتين الصنكريتين لن تقضى على الإرهاب ولن تضمن الأمن لأمريكا وحلفائها. وتضمن البيان رفضاً للقوائم الأمريكية التي تصف جماعات التحرر في العالم العربي والإسلامي بأنها جماعات إرهابية. وفي الوقت نفسه أدان البيان الهجمات التي تعرضت لها أمريكا ووصفها بالإجرام.

وكانت الجماعات الإسلامية في باكستان هي أكثر الجماعات التي اتخذت مواقفًا حاداً من الولايات المتحدة ومن النظام الباكستاني نفسه الذي أزر الحملة الأمريكية ضد بن لادن وطالبان. حيث قادت "الجماعة الإسلامية" بزعامة قاضي حسين أحمد، عدة مظاهرات كبيرة ضد حكومة الرئيس الباكستاني برويز مشرف. وسمى زعيمها إلى تأليب القوى السياسية الأخرى في البلاد ضد الحكومة. لكن حدة رفض الجماعة تراجعت تدريجياً في ضوء الإجراءات الشديدة التي اتخذتها السلطات ضدها، ولم تطلع جهودها في تشكيل قوة ضغط سياسية على الحكومة، ولا أن تجد اتصالاً يلبيون دعوته خارج باكستان.

## ٤. قواسم مشتركة في المواقف الإسلامية

رغم اختلاف التيارات التي استخدمتها كل جماعة إسلامية على النحو السابق ذكره، فإن الأمر لم يخل من قواسم مشتركة. وأحد أهم هذه القواسم هو أنها لم تقتنع بكل التصريحات والبيانات التي صدرت من أمريكا لإثبات تهمة ارتكاب هجمات ١١ سبتمبر على تنظيم القاعدة وبن لادن شخصياً، وظلت مسالة تقديم الدلائل من القضايا الأساسية التي حكمت هذه المواقف. فمع أن معظم الجماعات الإسلامية أدانت قتل الأبرياء وأدانت السياسة الأمريكية في الوقت نفسه، إلا أنه لم يصدر عنها إشارة واحدة صريحة تقول إنها تدوين بن لادن وتنظيم القاعدة مباشرة أو حتى بشكل غير مباشر. ويمكن للنظر إلى مثل هذه المواقف باعتبارها موقفاً غير أخلاقي، ولكنه من الناحية السياسية كان أمراً طبعياً. فبالنظر إلى التراث الطويل لها، يظهر أن أيها من هذه الجماعات لم تتخذ أي موقف رافض وصريح من أي جماعة إسلامية أخرى اتخذت العنف وسيلة للتغيير، ليس ضد المصالح القريبة فقط وإنما حتى بالنسبة لهجمات العنف التي ارتكبت في حق المدنيين داخل بلدانهم. وكان المبرر التقليدي الذي تطرحه أي جماعة إسلامية، حتى لو كانت جماعة غير عنيفة، لعدم الإفصاح عن الرفض الأخلاقي والديني لسلوك جماعة إسلامية أخرى عنيفة، واتخاذ تحرك مضاد تجاهها هو ما اعتبرته مبررات الحفاظ على وحدة القوى الإسلامية بشقيها المتشدد والمتدل في الفضال ضد نظم الحكم المحلية أو الغرب عموماً.

ولم تشذ الجماعات الإسلامية عن هذا التوجه في حالة الموقف من بن لادن، بل إن ما ساعدها على هذا هو هجز واشنطن فعلاً عن تقديم أدلة ملموسة تثبت تورط بن لادن وتنظيمه في هجمات ١١ سبتمبر، الأمر الذي مثل مشكلة للإدارة الأمريكية حتى إذاعة ما اعتبرته دليلاً قاطعاً على تورط بن لادن وتنظيمه في الهجمات، وهو ما تمثل في شريط مسجل ظهر فيه بن لادن في جلسة مع رجل دين خليجي مقعد جاء لزيارته في قنتداره لتنهته بالهجمات على

نيويورك وواشنطن. وبدا بن لادن في الحديث مع ضيفه مرتحا ومبتسما. وقد تضمن الحوار إشارات حول حسابات وتقديرات بن لادن لحجم الضحايا وعدد الطوابق الذي سوف تُهدم بفعل ارتطام وانفجار الطائرات في مبنى برج التجارة العالمي بنيويورك، وتوقعاته بمزيد من العمليات، وبمض تقاصيل حول منفذى العمليات لاسيما الطهايرين الذين لم يكونوا يعرفون طبيعة العملية، ولم يفتحوا بها إلا قبل فترة قصيرة من صعودهم إلى الطائرات.

لم يغير محتوى الشريط الاعتقاد السائد عند معظم الجماعات الإسلامية، حيث اعتبرته مزيفا، خاصة وأن الصوت فيه كان رديئا، وخضع لعملية ترجمة غير دقيقة مما أثار الشكوك في صدقيته. وقد وصفت الجماعات الإسلامية في ماليزيا وإندونيسيا وباكستان الشريط بأنه مزيف. وتساءل المتحدث باسم جماعة "صكر الجهاد" الإندونيسية عما إذا كان بن لادن يمكن أن يسمح بتسجيل اعترافاته بتبرير الهجمات. ووصفت جماعة علماء الإسلام الباكستانية الشريط بأنه دعابة أمريكية لتبرير المذابح التي ترتكب ضد الأفغان. وتساءل "الحزب الإسلامي" في ماليزيا عن السبب في تأخير عرض الشريط، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة بما تملكه من تكنولوجيا تستطيع تفتيق مثل هذا الشريط وتزييفه، والتمتت الجماعات الإسلامية في فلسطين ولبنان والصمت، وتجاهلت ما ورد في هذا الشريط الثاني لبن لادن، ربما لتظرة نفسها أنها غير معنية بتتهم القاعدة أصلا.

بيد أن هذا التشكيك في محتوى الشريط لم ينف بدوره المسئولية عن بن لادن وتنظيم القاعدة، أو يقدم دليلا معاكسا أكثر قوة. وبدا الأمر وكأن مسئولية بن لادن وقد حسمت، عندما أذاعت قناة الجزيرة القطرية في ٢٧ ديسمبر شريطا ثالثا لبن لادن قالت أنه وصلها بالبريد السريع من باكستان من مراسل مجهول قبل أيام. وفي هذا الشريط قال بن لادن أنه يريد التحدث عن دلالات الضربات المباركة " ضد "الكفر العالمي" ضد "رئيس الكفر أمريكا" بعد مرور ثلاثة شهور عليها، وعلى "الحملة الصليبية" الشرسة على الإسلام بعد مرور نحو شهرين عليها، معتبرا أن الحملة العسكرية الأمريكية وما شاهده من تعرض الأفغان لقذائف يصل وزن الواحدة منها إلى سبعة أطنان، دليل على الحقد الصليبي على الإسلام والمسلمين، وأن هذا العمل هو الإجراء بعينه، ثم انتهى إلى القول أن "إرهابنا نحن - أي القاعدة ومن يناصرونا - ضد أمريكا هو إرهاب محمود لدفع الظالم عن ظلمه، لكي ترفع أمريكا دعما عن إسرائيل التي تقتل أبائنا".

واللغات للنظر أن هدف بن لادن من خطابه الثالث كان هو الهدف نفسه الذي صمى إلى تحقيقه في خطابه الأول، حيث أراد تصعيد أجواء العداء بين الإسلام والغرب، بعد أن كان قد بدأ نسبيا مع مرور ثلاثة أشهر على الهجمات، فاستخدم كلمات الحرب الصليبية، والحقد الأمريكي على المسلمين، وقصف أمريكا للأبرياء المسلمين في المساجد، في حين استخدم لعبير "الإرهاب المحمود" في معنى لإضفاء المشروعية على الحملة التي يخوضها هو وأنصاره ضد أمريكا والغرب.

واكتفت الجماعات الإسلامية بالصمت على هذا البهتان الثالث. وهو ما تم تفسيره على أنه تأكيد ضمنى لبن لادن، ولكن دون الإفصاح السياسي عن ذلك، حتى تتجنب هذه الجماعات والجماعات صور القمع السياسي المختلفة من النظم المحلية والدول التي تحالفت في حملة أمريكا ضد ما سمي بالإرهاب على مستوى العالم. بعبارة أخرى أنها أرادت لما فعله بن لادن، ولكنها فضلت عدم الخوض في الطريق الذي أخطه، لأنه يربط عليها تضحيات وخسائر ليست على استعداد لقبولها.

## ثانياً : موقف المؤسسات الدينية

انطلقت المؤسسات الدينية الكبرى في تحديد موقفها من هجمات ١١ سبتمبر من اعتبارات أخرى مفارقة لتلك التي حكمت رد فعل الجماعات والمنظمات الإسلامية، فبينما تأثرت الأخيرة بصرامها السياسي مع النظم المحلية والغرب لتطبيق رؤيتها الخاصة للإسلام، وضمت المؤسسات الدينية الكبرى في اعتبارها - بشكل أساسي - أنها تمثل "الجهة

## الإرهاب وآداب الجهاد المشروع في بيان مكة المكرمة (١٠ يناير ٢٠٠٢)

### آداب الجهاد المشروع

- للجهاد المشروع آداب وأحكام تحرم قتل غير المقاتلين، كما تحرم قتل الأبرياء من الخيوع والنساء والأطفال، وتحرم تصيب العنانين، أو قتل المستسلمين، أو إلقاء الأسرى، أو التعطيل بجفت القنلى أو تدمير المنشآت والمواقع والمباني التي لا علاقة لها بالقتال.

- أنه لا يمكن المساواة بين إرهاب الطفلة وعنفهم، الذين يفتصبون الأوطان، ويهدون الكرامات، ويدسون المقدسات، ويهشون الفرائد، وبين ممارسة حق الدفاع المشروع، الذي يهاد به المستضعفون لاستغلال حقوقهم المشروعة في تقرير المصير.

- إن الضرورة تفرض التمييز بين الجهاد المشروع لرد العدوان، ورفع الظلم، وإقامة الحق والعدل، وبين العنف العدوانى، الذى يحتل أرض الآخرين، أو يمتص من سيادة الحكومات الوطنية على أرضها، أو يروع المدنيين المساكين، ويحولهم إلى لاجئين.

- العدوان الذى يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان، (دمه، وعقله، وماله، وعرضه)، ويشمل صنوف المصروف والأذى والتعذيب والقتل بغير حق، وما يعطل بصورة الحرية وإخالة السبل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التعذيب، يقع تنفيذاً لخسوع إجرامى فردى أو جماعى، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإذلتهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوف إحقاق الضرر بالسبب أو بأحد المرافق والأسلاك العامة أو غيرها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر فكل هذا من صور الفساد في الأرض.

- من أنواع الإرهاب : إرهاب الدولة، ومن أروع صورته وأشدها شناعة الإرهاب الذى يمارسه اليهود في فلسطين، وما يمارسه العرب في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو، وأن مواجبة هذا النوع من الإرهاب هي " من قبل النشاع عن النفس والجهاد في سبيل الله".

الفقهية" الممثلة للشرع الإسلامى والموقف الإسلامى العلم المستقل عن مواقف أى جماعات إسلامية أو رؤى معينة لشخصيات إسلامية ذات ثقل جماهيرى كبير. وينض النظر عن التلاقي في بعض الاتجاهات بينها وبين مثل هذه الجماعات، إلا أن هذا التلاقي يجب ألا يتم تفسيره على أنه تأييد لهذه أو تلك من القوى والجماعات الإسلامية، وإنما لأنه تطابق نتج عن أن كل التمييزات المؤسسة الإسلامية الرسمية وغير الرسمية، ذات الصلة القانونية أو غير القانونية هي بلدانها، وجدت نفسها جميعا في موقف الدفاع الشديد عن الإسلام أمام الهجوم عليه من جانب الغرب. إن الفارق الرئيس في حالة موقف المؤسسات الدينية مقارنة بمواقف الجماعات الإسلامية هو تركيز المؤسسات الدينية على التمييز بين الإرهاب والجهاد، وتحديد المقصود شرعاً بالمفهوم الثاني، وتوضيح الموقف الإسلامى من قضية الصراع العربى الإسرائيلى التى فرضها بن لادن في حملته ضد الغرب، وتوجيه خطاب إسلامى إلى الغرب في مجمله يهدف إلى دره الاتهامات التى تعرض لها الإسلام والمسلمون دون تمييز، وتقديم صورة صحيحة عن الإسلام. ولذلك فإن موقف المؤسسات الدينية تحرك في مجمله في إطار الرغبة في التهدئة والتعاون مع الحضارات الأخرى، بينما كان موقف الجماعات الإسلامية في مجمله صراعياً ورغبياً في المواجهة مع الغرب.

### ١. موقف الجامع الأزهر وجامعت

فقد سارع شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى في يوم الجمعة التالى مباشرة ليوم الثلاثاء ١١ سبتمبر بالإشارة إلى الأوضاع في الأراضي الفلسطينية معتبرا أن " من يقتل شخصا دون ضرورة بعيداً عن الحرب ظن

يدخل الجنة. وأما هؤلاء في فلسطين الذين ينجرون أنفسهم ضد أولئك المختصين بهم شهداء شهداء شهداء. وفي مرضى التلويح على هجمات ١١ سبتمبر، رفض الأمر، واعتبر أن قتل الأطفال والأبرياء دون مبرر ليس من الشجاعة في شيء. أي أن شيخ الأزهر أراد توضيح الفرق بين الجهاد في الحق لرد العدوان، والعمل العنيف الذي يستهدف تهريب الأبرياء وقتلهم دون مبرر.

ومع تصاعد الموقف العدائي داخل الأوساط القريبة ضد الإسلام، عقد مؤتمراً صحفياً بالقاهرة في ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ يقرر مشيخة الأزهر بلور فيه موقف الأزهر على النحو التالي :

١. اعتبار الاعتداء على مركز التجارة العالمي في نيويورك بأنه الإرهاب بمعنى، وأن الإسلام ضد الإرهاب بكل صوره وضد الصراعات، وجرم تحريماً قاطعاً الاعتداء على النفس الإنسانية بأي لون من ألوان الاعتداء إلا في حالة العدوان.

ب. التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ( لم يستخدم تعبير الجهاد)، وأن ما يحدث في فلسطين، حيث يدافع الفلسطينيون عن مقدساتهم وعرضهم هو الحق بمعنى، ومن الظلم وصفهم بالإرهاب، فيما اعتبر الإسرائيليون الذين يقتلون الأمنيين من الرجال والنساء والأطفال هم الإرهابيون الحقيقيون.

ج. إن من حق كل دولة أن تدافع عن نفسها، لأن شريعة الإسلام توجب توقيع العقوبة على مرتكب الجريمة بعد ثبوتها بالادلة القاطعة.

د. دعوة الولايات المتحدة إلى ضبط النفس وعدم التسرع في الصاق التهمة على طرف إسلامي معين قبل أن تتأكد من الحقائق، معيداً بذلك نفس الموقف الإسلامي العام الذي أخذ على أمريكا عدم تقديمها دليلاً قاطعاً على ضلوع بن لادن وجماعته في الهجمات.

هـ. عدم جواز مشاركة الدول الإسلامية في أي تحالف يقوم بعمل عسكري ضد دولة إسلامية أخرى، لأن الشريعة الإسلامية لا تجهز ذلك إلا من أجل نصرة المظلوم، سواء كان مسلماً أو غير مسلم، وبغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها.

و. إنه يمكن للدولة الإسلامية الانضمام إلى أي تحالف في حالة ما إذا ثبت بالادلة القاطعة أن دولة إسلامية ما ارتكبت أعمالاً إرهابية. تضطهداً وتفهيذاً. انطلاقاً من أن الشرع الإسلامي يطالب بنصرة المظلوم على الظالم أيما كانت عهده وجنسه.

ومن جانبها، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر، عقدت جامعة الأزهر ندوة باسم "سماحة الإسلام... ونبذ الإرهاب"، حيث صدر بيان وُصف بأنه يقدم الرأي الشرعي في هذه الهجمات، أكد على أن العمليات الإرهابية عدوان يعاقب الإسلام مرتكبيه وينهى عنه ويحذر منه، ويؤكد إدانته وتجريمه لكل صور الإرهاب التي تقع من إنسان مسلم أو غير مسلم والتي تكون ضد أي شخص أو دولة في العالم. ولكن المؤتمر أبعد شبهة الإرهاب عن المقاومة الفلسطينية لأنها في مواجهة النار والدمار والحصار وسائر صور القمع والقتل والتشريد، والتي هي أبشع أنواع الإرهاب التي عرفتها البشرية. وأوصى المؤتمر "جميع المؤسسات الإسلامية في سائر الدول العربية والإسلامية وهي المجتمع الدولي إلى نهضة كبرى تدعو فيها إلى مقاومة الإرهاب ونشر تعاليم الإسلام السمعة، والرد على من يحاولون الصاق تهمة الإرهاب بالإسلام وبيان حقيقة هذا الدين وأنه دين السماحة والرحمة ولا يقر العدوان على الأنفس والأموال والأعراض بل يدعو إلى حماية حقوق الإنسان في كل زمان ومكان، ولا خوف على سكان هذا العالم في ظل سيادة التعاليم الإسلامية التي كانت مهبط أعظم حضارة عرفتها البشرية واقتبس العالم كله منها".

أما جهة علماء الأزهر، والتي تعرف بمعارضتها للأفكار التي يطرحها شيخ الأزهر، فقد حددت موقفاً آخر تضمنه تصريحات أمينها العام د. يحيى غانم، وبيانها الصادر في ٢١ سبتمبر بعنوان "حكم الشريعة الإسلامية في التحالف مع الولايات المتحدة"، على النحو التالي:

أ - إن الإسلام لا يجيز سفك دماء الأبرياء ولا ترويع الناس أيًا تكن عقائدهم وانتماءاتهم، ويجرم الاعتداء على الأهداف المدنية ولو في حال حرب دفاعية، و أن المسلمين الآن هم الذين تُراق دماؤهم وخرباتهم في فلسطين وحجم الإرهاب والعنف الذي تمارسه إسرائيل لا يقل شناعة وإجراماً عما حدث في نيويورك وواشنطن.

ب - إن تحالف أية دولة إسلامية مع الولايات المتحدة من أجل ضرب أفغانستان أو غيرها من الدول الإسلامية غير جائز شرعاً، وأتة برغم رفض الإسلام للهجوم على نيويورك وواشنطن وقتل الأبرياء وتعاطف المسلمين مع الولايات المتحدة في هذه المسألة، إلا أن المسلمين يرفضون أن تتخذ أمريكا من ذلك ذريعة لاتهم الإسلام بالإرهاب وقتل المسلمين وملاحقتهم من دون دليل يدينهم.

ج - إنه حتى في حالة ثبوت التهمة على أسامة بن لادن، فإنه لا يجوز أن تعاقب دولة بجرم فرد، ولا يجوز أن تعاقب الشعوب بجرائم الحكومات، وحتى في حالة ثبوت أن دولة ما كانت وراء الهجوم فإن للولايات المتحدة الحق في الانتصار لنفسها، لكن من دون أن تلحق الضرر بالشعوب.

د - إدانة الدعوة التي أعلنتها أمريكا لتأسيس تحالف لضرب الإرهاب، حيث أن أمريكا انفردت وحدها بتحديد المقصود من الإرهاب وتربيته، حتى صار المقصود به دولاً عربية بأكملها.

هـ - إدانة كل أشكال لإساق الهجمات في أمريكا بالمرب والمسلمين قبل ظهور أدلة قاطعة.

و - استبعاد مسئولة الهجوم عن شخص واحد مهما كانت قدرته، ولأنها أعمال اقتضت تقنيات عالية لا يملك هو أسبائها ولا أي طرف عربي أو إسلامي آخر.

ز - دعوة القيادة الأمريكية إلى التثبت من الحقائق بدلاً من إلقاء التهم ضد العرب والمسلمين. واستنكار ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي من كلمة "حروب صليبية" ومطالبته بالاعتذار عنها.

ح - مطالبة الدول الإسلامية بعدم التعاون مع أمريكا أو الدخول في التحالف الدولي الذي شكلته في حملتها على أفغانستان والإرهاب الدولي، وأن تكون في غاية الحرص على ألا تستخدم في العدوان على جيرانها، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، بغیر أدلة يقينية ثابتة في القصص.

ويعد يوم واحد من بدء العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، وصفها الجبهة أنها "عدوان على شعب مسلم ضعيف وفقير، وأن هذه الحرب الأمريكية كانت معدة قبل الحوادث، وأن اليهود هم الذين وراء التدبير لها".

## ٢. المؤسسة الرسمية السعودية

جاءت فتوى الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، متفقة مع الموقف الذي عبر عنه الأزهر جامعا وجامعة بإدانة الهجمات التي وقعت في أمريكا من ناحية، وبيان رفض الإسلام لكل هذه الأعمال من الناحية الشرعية، ممتبرا أن هذه الهجمات هي "ضرب من الظلم والجور لا تقره الشريعة الإسلامية"، وأن "ما جرى في الولايات المتحدة من هجمات خطيرة من الأعمال التي لا يقرها الإسلام وليست من هذا الدين ولا تتوافق مع أحواله الشرعية، وقد حرمها الله لأنه أولاً أمر بالعدل والإحسان ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، وألا تحمل نفس أثم نفس أخرى، وثانياً لأنه سبحانه وتعالى حرم الظلم على نفسه وعلى عباده وهذا على جميع عباد الله مسلمهم وغير مسلمهم لا يجوز لأحد منهم أن يظلم غيره ولا يبغى عليه ولو مع العداوة والبغضاء، فالعداوة والبغضاء ليست سوى للعدى والظلم، لذا فإن الهجمات الإرهابية ما هي إلا ضرب من الظلم والجور".

أما رابطة العالم الإسلامي، فقد أوضحت موقفها في بيان صدر بعد خمسة أيام من الهجمات، حمل إدانة شديدة لها لأن "الإسلام يحرم الإرهاب والعنف وقتل الناس بغیر حق"، ووصفها بأنها من الناحية الشرعية تعتبر بغياً محرماً.

وذكر البيان أن الشعوب والأقليات والجماعات الإسلامية المتصلة في رابطة العالم الإسلامي تدن هذه الجريمة الإرهابية التي استهدفت الأمنيين، موضحاً أن الإسلام الذي نظم العلاقة بين الأفراد والمجتمعات حرم قتل النفس الإنسانية بلا حق، واعتبر قتل الفرد جريمة تعادل بشاعتها قتل أبناء الإنسانية كلها، حسب ما ورد في الآية ٣٢ من سورة المائدة، وأرجع أسباب إدانة هذه الهجمات إلى أن الإسلام يقوم على قواعد شرعية حرمت على المسلم أن يكون قاتلاً أو وسيلة من وسائل القتل أو إرهاب الناس أو ترويعهم أو إيذائهم، لأن كل ذلك يدخل في باب البغى المحرم. وقد استنكر مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بيان له يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ بشدة، الاعتداءات على أمريكا ووصفها بأنها أعمال إجرامية مروعة وشنيعة مؤكداً أن الدين الإسلامي الحنيف لا يقرها ولا تتفق مع أصوله الشرعية. وقد خصص المجمع بالفعل دورته السادسة عشرة التي عقدت بمكة المكرمة من ٥ إلى ١٠ يناير ٢٠٠٢ لتوضيح الموقف الإسلامي الشرعي من الإرهاب وما يجب أن يكون عليه المسلمون بعد هجمات ١١ سبتمبر. وخلص "بيان مكة المكرمة" إلى عدة نقاط مهمة دافع فيها عن الإسلام ضد الحملات التي تعرض لها من جانب الغرب خاصة على المستوى الإعلامي، ولم يزد في هذا عما ترد في الخطاب الإسلامي العام حول سماعة الإسلام وقيمه العليا ورفضه لصراع الحضارات.

ولكن الجديد الذي تضمنه البيان تمثل في أمرين:

**الأول** ما جاء بشأن الموقف المطلوب من المسلمين، حيث أوصى المسلمين عموماً بتأصيل الوسطية، ومعالجة الغلو الذي ذمه الإسلام، والتقييد بوسطية هذا الدين في القول والعمل والسلوك، وأهاب بالأقليات المسلمة خصوصاً أن تبذل جهدها وتسمى طاعتها من أجل حفاظها على دينها وحماية هويتها. وأكد على أن الواجب الشرعي على هذه الأقليات هو أن تلتزم بمقتضى عهد الأمان وشروط الإقامة والموطنة في الديار التي تستوطنها أو تعيش فيها، مبنية لأرواح الآخرين وأموالهم، ومراعاة النظام العام في تلك الديار.

**الثاني** ما تضمنه من موقف الإسلام من الإرهاب حيث اعتبر التطرف والنف في الإرهاب ليست من الإسلام في شيء، وهي أعمال خطيرة لها آثار فاحشة وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له. كما تضمن تعريفًا شاملاً للإرهاب. (انظر الإطار).

وفي أمريكا الشمالية، اعتبر د. أحمد خطاب الأمين العام المساعد للاتحاد الإسلامي في أمريكا الشمالية أن "الحادث الأليم الذي وقع في نيويورك وواشنطن جاء ليهز ما سعى المسلمون في القارة الأمريكية الشمالية خلال العقدين الماضيين إلى تحقيقه، وبالنزات فيما يتعلق بإزالة الشبهات حول الإسلام وتقديم الصورة المشرفة عن رسالته السامية".

ويكشف الاستعراض السابق لأهم المواقف الصادرة عن عدد من كبريات المؤسسات الدينية الرسمية العربية والإسلامية، اتفاقها جميعاً على إدانة هجمات ١١ سبتمبر، واعتبارها إرهاباً مرفوضاً من الناحيتين الشرعية والإنسانية. كما أنها اتفقت على التفرقة بين مفهوم الإرهاب وبين الجهاد أو الحق في الدفاع عن النفس، والتأكيد على أنه حق مشروع حماية للنفس والمعرض والأرض والموارد في مواجهة العدوان والاعتداء من قبل أي جهة خارجية.

### ٣. الفارق بين الجهاد والإرهاب

عرضت قضية العلاقة بين الجهاد والإرهاب نفسها على بساط البحث، ووجدت المؤسسات الدينية الرسمية نفسها معنية بتحديد الفارق بين المفهومين من الناحية الشرعية تجنباً للخلط بينهما، ولإلبات حق القلمانيين على وجه التصديق في مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر عليهم. فقد عرف شيخ الأزهر د. سيد طنطاوي الجهاد في الإسلام بأنه "الدفاع عن النفس والأرض والكرامة الإنسانية". ولم يفته التأكيد على أن مفهوم الجهاد الذي يتناه أسامة بن لادن وتخطيط القاعدة يبرر عن وجهة نظر شخصية ولا يمرر عن الإسلام. وفي ٢ نوفمبر عقد مجمع البحوث

الإسلامية اجتماعاً برئاسة شيخ الأزهر وأصدر المجمع بياناً بعد ثلاثة أيام من المناقشات ميز فيه بين الإرهاب والجهاد، حيث عرف الإرهاب بأنه ترديد الأمن وتدمير مصالحهم ومقتنيات حيواناتهم والاعتداء على أموالهم وأعراضهم وحياتهم وكراماتهم الإنسانية بغياً وفساداً في الأرض، وهو نفس التصريف الذي لبناء لاحقاً مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في بيان مكة المكرمة.

وأما الجهاد فهو "الدفاع عن الوطن ضد احتلال الأرض ونهب الثروات .. وهو بذل الجهد نصرة للحق ودفعاً للظلم وإقراراً للعدل والسلام والأمن". و "أن الإسلام يعتبر تمدد الشرائع والمثل والقوميات والثقافات سنة من سنن الله تعالى في الكون لا تبديل لها ولا تحويل، و "أن التمايز والحوار بين الأمم والشعوب هو السبيل إلى بقاء هذه التعددية وإلى تعاون أفرادها على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان".

أما بيان مكة فقد حدد أن الإسلام "شرح الجهاد نصرة للحق ودفعاً للظلم وإثماراً للعدل والسلام والأمن وتمكيناً للرحمة التي أتى محمد صلى الله عليه وسلم بها للعالمين، ليخرجهم من الظلمات إلى النور، مما يقتضى على الإرهاب بكل صوره، فالجهاد شرع لذلك وللدفاع عن الوطن ضد احتلال الأرض ونهب الثروات، وضد الاستعمار الاستيطاني الذي يخرج الناس من ديارهم، وضد الذين يظاهرون ويمسكون على الإخراج من الديار، وضد الذين ينقضون عهودهم، ويلبغ فتنة المسلمين في دينهم أو ملب حريتهم في الدعوة السلمية".

ويوضح من الفهم السابق الذي حده الأزهر ومجمع الفقه الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي للجهاد أنه يختلف جذرياً عن ذلك الفهم الذي طرحه بن لادن والظواهرى والجماعات الإسلامية العنيفة عموماً. فإذا كان الجانبان يعتبرانه واجباً شرعياً فعلاً أقره الإسلام إلا أن هناك اختلافات كبيرة بينهما في تحديد مضمونه ونطاقه، فهو في عرف الجماعات العنيفة ذو طبيعة هجومية وليس دفاعية، وأنه فريضة واجبة على كل مسلم الآن دون تأجيل لبدء الأخطار التي تتعرض لها العقيدة ودار الإسلام، والتي ليست هي الوطن المحلى وإنما أرض الإسلام ككل، وهو الأداة الرئيسية في التعبير بالقوة المسلحة لتصرة "جماعة الإيمان" على "جماعة الكفر". وبعد تشكيل الجبهة الإسلامية لقتال اليهود والصليبيين في فبراير ١٩٩٨ بقيادة بن لادن لم تعد "جماعة الكفر" تشمل فقط الأنظمة القائمة في البلدان الإسلامية التي لا تطبق الإسلام من وجهة نظره، وإنما اتسعت لتشمل الغرب أو "الصليبيين" (شعوباً وحكومات) واليهود. ليس فقط إقامة دولة الإسلام على مستوى العالم، وإنما أيضاً لتحرير المسجد الأقصى من اليهود، والمسجد الحرام بمكة من الأمريكين.

ولم ترد أي من هذه المعاني بأي صورة في تعريف الجهاد عند كل من الأزهر ومجمع الفقه الإسلامي، حتى أن توضيحاتهما بهذا الشأن تمثل رداً رافضاً لكل ما رده بن لادن وأنصاره والجماعات الإسلامية العنيفة عموماً في شأن الجهاد. فالأزهر ومجمع الفقه يعتبران الجهاد واجباً في حالة الدفاع عن النفس والوطن عندما يتعرض لأعتداء خارجي أو لنهب ثرواته، وليس دعوة هجومية لتغيير الأمر القائم محلياً وإقليمياً وعالمياً. وكلاهما اهتم بتوفير الأسباب والظروف الوثائية أولاً، وبذلل الجهد فيها دون تحديد سقف لها بما يبعد الحاجة إلى الجهاد في الوقت الراهن.

وما اتفق عليه الجانبان : الأزهر ومجمع الفقه الإسلامي، شرعية الجهاد لتحرير فلسطين رداً على إرهاب الدولة الإسرائيلية. مع ملاحظة أن الجماعات العنيفة التي أضافت في سنوات متأخرة من تاريخها قضية فلسطين إلى ترائبها، تضع هذه القضية في سياق الحروب بين ما تعتبره "جماعة الإيمان" و "جماعة الكفر"، بينما يعتبرها الأزهر ومجمع الفقه الإسلامي قضية وطنية تخص الفلسطينيين بالدرجة الأولى، ولكنها تحظى بدعم العالم الإسلامي ولا تقتضى صراعاً مسلحاً بين المسلمين والغرب.



## ثالثاً، موقف بعض الشخصيات الإسلامية المستقلة

لعب موقف بعض الشخصيات الإسلامية المستقلة دوراً مؤثراً في تشكيل موقف الحركة الإسلامية العامة من هجمات ١١ سبتمبر. فبرغم أن الجماعات الإسلامية هي القوى الفاعلة في الساحة السياسية، وهي الطرف الأول المستهدف من الحملة الأمريكية الغربية ضد الإرهاب، إلا أن رد فعلها المارض لهذه الحملة انحصر في الخطاب الدعائي والإيديولوجي سياسياً بالدرجة الأولى، فلم يمثل جيداً في حقيقة الأمر، بل كان أمراً متوقفاً ومتوافقاً مع المنطلقات الفكرية لهذه الجماعات، المتعددة منها والمتشعبة.

وبرغم أن المؤسسات الدينية الرسمية تحظى بدعم الدول الإسلامية، أي تتوافر لها إمكانيات كبيرة للحركة، كما أنه من المفترض أيضاً أن تكون موضع انتباه واهتمام الرأي العام الإسلامي لياخذ عنها الموقف المسلم من حيث بيان الشرع وصدق التوجه وفاعلية العمل، إلا أن رد فعلها أيضاً جاء دفاعياً في الغالب، ومال إلى البحث عن التهديد واستيعاب تداعيات هجمات ١١ سبتمبر، وصب في اتجاه تخفيف غضب الشارع الإسلامي من ناحية، وتخفيف غضب الجانب الغربي شعبياً وديماً من ناحية أخرى.

وفي حين اهتمت كل من موقف الجماعات الإسلامية وموقف المؤسسات الدينية الرسمية إلى فاعلية التأثير في تشكيل الموقف الإسلامي العام من الهجمات وتدابيرها، كان موقف الشخصيات الإسلامية المستقلة فقد كان هو أكثر تأثيراً نسبياً، نظراً لأن هذه الشخصيات انطلقت من موقف مناهض للحملة الأمريكية والغربية ضد الإسلام والمسلمين، تأمس على تحليل سياسي ممزوج بأسس شرعية للحملة الأمريكية والغربية رسمياً وإعلامياً ضد أفغانستان. وهو ما شكل مواجهة فكرية وسياسية في الآن نفسه مع الأفكار والمضامين التي طرحت في الغرب حول الإسلام والمسلمين.

عاد تأثير هذه الشخصيات المستقلة كالـدكتور يوسف القرضاوي وـد. محمد سليم الما وـد. مصطفى محمود وـأ. فهمي هويدي وـد. أحمد كمال أبو المجد وغيرهم، إلى عدد من السمات التي اتسمت بها، كرسبها الفكرية والمعنوية السابق، والاستناد إلى الحجج الفقهية أو الشرعية، وما عرف عنها من دراية عميقة بالإسلام عقيدة وشرعة وتراثاً، وامتلاك بعضهم منابر إعلامية قوية مكتوبة ومتلفزة، تسلم بصورة منتظمة بالرأي العام العربي والإسلامي. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن رجال الدين الرسميين محسوبين على حكوماتهم مما ترك الانطباع لدى جزء مهم من الرأي العام بأنهم يتحدثون أو يروجون لما تريده الحكومات وليس الإسلام الصحيح. وبالرغم من عدم ارتياح عدد من الحكومات الإسلامية لمواقف هذه الشخصيات المستقلة، إلا أنها اضطرت أحياناً لأن تسمح لها بمقاطعة الرأي العام، ربما من منطلق المساعدة في امتصاص غضب الشارع السياسي وليس لأنها متفقة معها فكرياً.

ومن خلال المبدى من الكتابات التي نشرها هؤلاء الكتاب المستقلون حول الهجمات على الولايات المتحدة والحملة الأمريكية على أفغانستان والمفاهيم التي فرضت نفسها على حزمة السياسة الدولية، يمكن بلورة أهم مواقف هذه الشخصيات المستقلة في العناصر التالية:

١. الانشاق على إدانة الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، لكن الضروري هو معالجة أسبابه والبحث عن دوافعه، وليس مواجهة أي عمل إرهابي بعمل إرهابي مضاد، لن يولد إلا العنف والتصلب المضاد. أو بعبارة أخرى أن السياسة الأمريكية تستخدم منطق "الإرهاب ذاته"، حسب وصف الشيخ القرضاوي في تعليق له على بيان بن لادن الأول، أو هي الإرهاب يهتبه حسب قول د. مصطفى محمود.

٢. التأكيد على أن أخطاء السياسة الأمريكية نفسها، وانحيازها لصالح إسرائيل وتقصاعها عن حماية الحقوق الفلسطينية هو السبب الأساسي وراء حالة الكراهية التي تسود الشارعين العربي والإسلامي تجاه السياسة الأمريكية، وليس نظرة الإسلام أو حقد المسلمين على "كراه أمريكا أو تقدمها أو حضارتها وكونها نموذجاً للديمقراطية". فما حدث هو "غضب من السماء لأمريكا لأن سياستها ظالمة ولأنها علمانية متحالفة مع اليهودية ضد الإسلام"، حسب

استنتاج د. مصطفى محمود.

٢. إن المهم ليس الدور المفترض وغير الثابت لتنظيم القاعدة أو أسامة بن لادن، أو حتى الاتهامات الغربية للجماعات والجماعات الإسلامية عموماً، وإنما معرفة موقع الحملة على أفغانستان في السياسة الأمريكية نفسها، فالحال مطلوب ليس التركيز على دور ومسئولية بن لادن، والخضوع بالتالي لنطق الولايات المتحدة نفسها، وإنما وضع المواجهة في سياق أشمل، يتعلق بالممركة السياسية التي جعلت القرب والإسلام وجهاً لوجه بصورة غير مسبقة منذ المواجهة التي وقعت فيها في القرن الـ ١٩ واستمرت حتى سقوط الخلافة في عشرينات القرن العشرين، حسب قول هومي هويدى. والأمر في النهاية هو "فتنة شنيعة صنعها اتهام أمريكا للمسلمين العرب"، وهي فتنة ستحدث آثارها لفترة طويلة مقبلة، علينا نحن العرب أن نواجهها بتصحيح المفاهيم والأوضاع الظالمة "نينا لمحمد سليم العوا.

٣. إن الفموض الذي يلف هوية الضالعين لهجمات سبتمبر، وعدم تواهر الحد الأدنى من الإقناع في الروايات الأمريكية، ووجود قرائن عديدة على دور لجهاز المخابرات الإسرائيلية، يوجه الأنظار إلى أن الضال الحقيقي غير إسلامي، لأن جوهر العمل انتحار، والإسلام يحرم الانتحار، حسب تحليل د. محمد سليم العوا. ومن المرجح أيضاً أن يكون "الجماعات الأمريكية الدينية المتشددة أو الهمينية المناهضة للدولة الأمريكية"، حسب استنتاج د. مصطفى محمود.

٤. إن الحملة الأمريكية ضد أفغانستان هي حملة معدة سلفاً، وتتجاوز في أهدافها حدود أفغانستان ذاتها، وهي أهداف تتعلق بتغيير الوضع الإسلامي برمته من خلال الضغط على الحكومات لتغيير أسلوب الدعوة الدينية وبرامج التعليم في البلدان الإسلامية، ومن ثم تدمير العقل الإسلامي، وأن هدف الحملة النهائي المزيد من السيطرة على المالم والاقتصاد بتقرير مصيره، وهي سيطرة وانفراد لن يدوماً لأنه "ليس من سنة الله هي التكون أن يهب توكيلا مطلقاً لقوة من القوى لإدارة الدنيا بمعزل عن السنة الإلهية الجارية في الاجتماع الإنساني"، وفقاً لاستنتاج د. محمد سلم العوا.

٥. إن الحملة الإعلامية ضد الإسلام والمسلمين هدفها أن تتخطى المجتمعات الإسلامية عن ثوابتها وأن تتحرر من شريحتها، وأن نحل الربا ونساوى بين الرجل والمرأة باسم الحداثة، وأن نتخطى عن شمول الدين الإسلامي وأن نمتدله بدين آخر، تحت دعوى العلمانية التي تهدف بدورها إلى فصل الدين الإسلامي عن الدولة والحياة والمجتمع وأن يكون الدين في حيز الفرد فقط، وهي كلها أمور مرفوضة شرعاً. وهي المقابل فإن المجتمعات الإسلامية عليها أن تتسلل بدينها وأن لا تتنازل عنه، لأنه دين منصور وظاهر على الأديان كلها.

٦. أنه بناء على وجود أهداف غير بريئة للحملة الأمريكية وضارة بالإسلام والمسلمين، فإن انضمام الدول الإسلامية إليها، غير جائز لا شرعياً ولا سياسياً، لأن الهدف من هذه المشاركة هو توفير غطاء ومبرر مزيف للحملة الأمريكية من ناحية، ولأن هذه المشاركات لن تكون فاعلة أو مؤثرة على طبيعة الحملة وأهدافها أو مسارها، وستكون كعمل "الكومبارس".

٧. إن الحدث يفتح الباب لبحث ورصد وتحليل ملفات عديدة، أهمها ثلاثة هي الإرهاب، وملف الإسلام والصلة المزمومة بينه وبين الإرهاب، وملف النظام الدولي الذي لا يد أن يتأثر بالحدث، حسب رؤية د. أحمد كمال أبو المجد، والذي أرجع بدوره ما أسماه "الارتباط الموهوم" بين الإسلام والإرهاب إلى ثلاثة عوامل:

أ) بقايا صراع تاريخي قديم بين المسلمين ودول أخرى عديدة في القرب، من نتائجه أن غرس المستشرقين والساسة الغربيين في عقول وهلوب اتباعهم وتلاميذهم صورة للإسلام بالغة النقص والسوء والسلبية خاصة أنهم ركزوا حملتهم الثقافية على العقيدة والثقافة الإسلامية وعلى رأسها فكرة الجهاد الذي رأوا فيه صورة من صور الإكراه والفسر وهرس الرأي على الآخرين.

ب) ظهور بعض الجماعات والأحزاب التي تحمل أسماء وشعارات إسلامية مارس بعضها السياسة بوسائل انقلابية تنقض على المجتمع، وتعمل خارج هوائيه الشرعية، وتشمل تصفية خصومها السياسيين أو العقائديين

تصفية جسمانية تقوم على العنف، ويستباح فيها القتل وإراقة الدماء.

ج ( ظهور الدين المنحرف الذي يقود أصحابه إلى التطرف في الفكر والسلوك أو إلى ممارسة "الإرهاب". وهذا الدين المنحرف ناجم عن ظاهرتين، الأولى هي العزلة عن التيار العام للحياة ومفارقة المجتمع شعوريا أو ضلعا، وهذه العزلة تصنع لأصحابها "فقا" خاصة يراه أصحابه منتسبا للإسلام وهو ليس منه في شيء، وإنما هو خاص بأصحابه فقط، ويسميه د. أبو المجد "فقه العزلة". وأهم عناصر هذا الفقه هي أنه يفسر النصوص حرفيا، ويجزئها ويمزجها عن سياقها، ولا يحاول التعرف على مقاصدها الكبرى، كما أنه ينكر على المجتمع أوضاعها كلها ويرفض تفهم القوانين الاجتماعية التي يخضع لها المسلمون، وهو أمر يخالف روح الإسلام. والظاهرة الثانية وراء هذا الدين المنحرف هي الاتجاه بعض حملة هذا الفقه الانتمائي إلى تكوين جماعات أو مجموعات عمل سرية وغير ملتنة، وهو أمر قاد إلى نمو فقه مكمل لفقه العزلة يمكن تسميته "فقه العمل السري".

وقد رفض د. أبو المجد مثل هذا الدين المنحرف، وفي اعتقاده أنه سر بلاء المسلمين في الزمن الحديث، ولذلك طالب العلماء بالألحاح على الحق وأن يتركوا أن مجاملة المنحرفين عن روح الإسلام ومبادئه أو أحكامه الدائمة والسكوت عما يمارسه بعضهم من تجاوز وحدوان لجبره أنهم يرفضون رايات إسلامية، تسعى إلى الإسلام أبلغ إساءة. (مجلة وجهات نظر، عند نوفمبر ٢٠٠١)، أي أنه يميز بين التيار العام الواسع في الإسلام الذي يؤمن بالحوار والتسامح والتعاون مع الثقافات الأخرى ويرفض العنف، والتيار الصغير حجما ولكنه خطير، والذي يمثل كل الثقافات الجانبية أو تحتية متمثلة في أنصار الفقه الانتمائي والعنف، والتي نشأت تاريخيا كما تشكّل الثقافات الجانبية والتحتية ترفع لواء الإسلام، ولكنها هي رؤيتها وسلوكها العملي تتناقض روح ذلك التيار العام الواسع، وتخرج عن الحدود البديلة والأخلاقية لثقافة هذا التيار المريض.

## رابعاً: الجدل حول مشاركة الجنود الأمريكيين المسلمين في الحرب

أثارت الحملة الأمريكية على أفغانستان قضايا سياسية وفقهية على نحو مثير، وتمثل ذلك في البحث عن الأسس الشرعية للفرقة بين المفاهيم المتداخلة أو التي تثير الكثير من الالتباس كمفهوم الإرهاب والجهاد، ومدى جواز المشاركة للدول والأفراد في ما أسمته الولايات المتحدة بالتحالف ضد الإرهاب الدولي، والذي تجسد عمليا في مرحلته الأولى ضد أفغانستان على النحو السابق ذكره. وعلى عكس الموقف الواضح محل التوافق العام، والذي أفضى شرعا بمدى جواز مشاركة بلد إسلامي في الاعتداء على بلد إسلامي آخر، ومن ثم عدم جواز مشاركة الدول الإسلامية في الحملة الأمريكية على أفغانستان، فإن الأمر بدا ملتبسا بالنسبة لمشاركة الجنود الأمريكيين المسلمين. ويمكن إعادة مثل هذا الالتباس إلى التداخل بين عوامل الولاء الوطني والانتماء الديني، وعدم اليقين في صفة الاتهامات الأمريكية الرسمية حول مسؤولية بن لادن وحركة طالبان عن هجمات ١١ سبتمبر، إضافة إلى التكليف الشرعي نفسه بالنسبة للحملة الأمريكية. إذ أن لكل من هذه العوامل دوره في الانتهاء إلى موقف شرعي معين بالنسبة لجواز أو عدم جواز مشاركة الجنود المسلمين في العمليات العسكرية ضد إخوان لهم في الدين.

ظهر هذا الالتباس جليا عندما أجاز كل من الشيخ يوسف القرضاوي ود. محمد سليم العوا وهيثم الخياط (عضو المجلس الفقهي في أمريكا الشمالية) والمستشار طارق البشري وفهمي هويدى، بصورة جماعية، مشاركة الجنود المسلمين في المهام القتالية، وفي شكل فتوى نشرت في ٢٧ سبتمبر، قبل بدء العمليات العسكرية بأسموبين، وذلك ردا على استفسار من الضابط الأمريكي جابلن محمد رشيد، كبير المرشدين الدينيين المسلمين، حول "مدى جواز مشاركة المعسكرين المسلمين الأمريكيين في المهام القتالية في أفغانستان وسائر بلاد المسلمين". وذلك "كما يظن أنه انتقام من الذين شاركوا في تجبير وتمويل العمليات الانتحارية ضد أهداف مدنية وعسكرية أمريكية، والقضاء على العناصر التي لجأت إلى الأراضي الأفغانية وإخافة سائر الحكومات التي تتعامل في إيواء أمثال هؤلاء، وإعادة الهبة

والاحترام للولايات المتحدة باعتبارها قطباً عالمياً \*.

وقد استندت هذه الفتوى الخماسية إلى عدة اعتبارات سياسية وشرعية في آن واحد، منها أن الجندي المسلم في الولايات المتحدة لا يملك أمر نفسه، وأن امتناعه عن القتال قد يثير الشك في ولائه لوطنه يترتب عليه أضرار عديدة له ولجتمه المسلمين الأمريكيين الأوسع، ولأنهم يعملون جنسية هذا الوطن ويتمتعون فيه بحقوق المواطنة، وعليهم أن يؤدوا واجباته. ونظراً لأن هذا القتال لا يمكن التمييز فيه بين الحق والباطل، فقد انتهت الفتوى إلى ضرورة أن ينوب المسلم أن مساهمته في هذا القتال بهدف منع العدوان على الأبرياء أو الوصول إلى مرتكبيه لتقديمهم للعدالة، وليس له شأن بما سوى ذلك من أغراض للقتال قد تنشأ لديه حرجاً شخصياً، لأنه لا يستطيع وحده منعها ولا تحقيقها، ولأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، والمقرر عند الفقهاء أن ما لا يستطيعه المسلم وغير ساقط عنه لا يكلف به. كما أن القواعد الشرعية المرعية تقرر أنه "إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما"، وأن "الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام".

وأصلحت الفتوى للجندي الأمريكي المسلم جواز الطلب للانتقال إلى الصفوف الخلفية، على ألا ينتج عن ذلك ما يسبب له الضرر له أو لغيره من المسلمين، والعكس صحيح. وانتهت إلى خلاصة أنه لا بأس . إن شاء الله . على المسكرين المسلمين من المشاركة في القتال في المعارك المتوقعة ضد من يُحْتَمَلُ أنهم يمارسون الإرهاب أو يآوون الممارسين له ويتجهون لهم فرس التشريب والانطلاق من بلدهم، مع استصعاب النية الصالحة على النحو الذي سبق توضيحه، دافعاً لأي شبهة قد تلحق بهم في ولائهم لأوطانهم، ومنعاً للضرر الغالب على الظن وقوعه، وإعمالاً للقواعد الشرعية التي تنص على أن الضرورات تبيح المحظورات، وتوجب تحمل الضرر الأخف لدفع الضرر الأشد، والله تعالى أعلم وأحكم\*.

ورداً على الانتقادات التي وجهت للفتوى، قدم الموقعون عليها تفسيرات لها من قبيل أنها لا تجهز قتل الأفغان كما قد يبدو من ظاهرها، وأنها تستند إلى ما اعتبر أنه "فقه الموازنات" أو فقه التعارض بين المصالح والمضار والذي يؤكد على أن حق الجماعة مقدم على حق الفرد، وأنها تغطي حالة معينة ذات سياق خاص، ولا يجوز أن تميم على حالات أخرى.

لم تكن هذه الفتوى الإيجابية الوحيدة التي أملت فيها فقهاء وعلماء مسلمون، فقد خرجت فتاوى أخرى أخذت موقفاً مغايراً، يمكن حصرها في اتجاهين أساسيين:

**الأول** ومثله د. علي جمعة أستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر ود. أحمد الريسوني أستاذ الشريعة في المغرب، حيث أفتيا بعدم جواز المشاركة على الإطلاق، أو بحرية مشاركة المسلم في قتال المسلم، وأن من الضرورة أن يعتزل المسلم من المشاركة في الحرب التي تتقاتل فيها دولة مسلمة مع أخرى غير مسلمة، وهو أمر مباح في الولايات المتحدة، أو أن يتجنب الأعمال القتالية إلى أعمال إدارية وإعاشية، وفي حال التمرد يجب على الجندي المسلم أن يستعقل.

**الثاني** جواز المشاركة عند توازن أدلة يقينية دامغة، وعدم جواز المشاركة إذا غابت مثل تلك الأدلة. ومن هؤلاء د. صلاح سلطان رئيس الجامعة الإسلامية في الولايات المتحدة، ود. جابر طه الطواني، والشيخ محمد الحانوتي والاستشار هيسل مولوى. فعند توازن الأدلة الدامغة يجوز المشاركة في القتال إعمالاً لرسالة الإسلام الداعية إلى إقرار وفرض العدل والاقتصاد من الظالمين والمعتدين على الأبرياء بغير حق. ومما استند إليه الشيخ فضل مولوى رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء؛ أولاً إن قتال الجيش الأمريكي في أفغانستان ليس دفاعاً عن الوطن الأمريكي، ولكنه اعتداء على وطن آخر، والدفاع لا يكون إلا ضد المعتدين، وثانياً أن المؤكد هو عدم جواز مشاركة المسلم مع جيش بلاده فيما إذا كان اعتداء هذا الجيش على بلد مسلم، ومن ثم فإن قتال الجندي المسلم تحت لواء الجيش الأمريكي ضد إخوانه المسلمين في أفغانستان، وهم معتد عليهم، لا يجوز شرعاً. وثالثاً أن ولاه المسلم والتزامه بأحكام شريعته هو الأساس، وأن ولاه لوطئه لا يعنى موالاته لحكومته في كل ما تفعل.

وكان د. جابر طه العلواني قد انتهى إلى أن الجندي الأمريكي المسلم كفهروه من الجنود والمواطنين الأمريكيين له أن

يعارض قرار الحرب، إذا ما علم أنها حرب غير عادلة. أما الشيخ محمد الحانوتي، عضو المجلس الفقهي لشمال أمريكا، فقد قال بجواز مشاركة المسلم الأمريكي في القتال إذا تأمس سلوكه على حكم شرعي، بحيث يكون هناك أناس معدون أو قطر يمتنه تمت إدارته قضائياً.

ولا شك أن وجود أكثر من فتوى لنفس الحالة، يشير إلى اختلاف مناهج النظر في أحوال المسلمين في مواجهة الضغوط والتطورات والمستحدثات التي تحيط بهم في كل مكان، وبالنسبة للعالة المشار إليها، فإنها تطرح أسئلة ومعضلات كبرى حول علاقة المسلمين الموزعين على أقطار مختلفة بالقضايا السياسية الكبرى التي تواجههم، وبرزت تلك المعضلات ما يتعلق بالعلاقة بين موجبات الشريعة من جهة وضرورات الولاء الوطني من ناحية أخرى، وهو أمر له معالجات مختلفة تمثلت في استنباط أنواع من الفقه، أو استفراج الأحكام تبعاً لطروفي كل حالة وموقعها الجغرافي وعناصرها السياسية وتقديرات الضرر والمصلحة الناتجة عنها، الأمر الذي عبر عن نفسه في "فقه الموازنات" و "فقه الأهلبيات المسلمة في البلدان غير المسلمة"، و "فقه الأمة" و "فقه الدولة المسلمة" بحيث أن لكل من هذه الأنواع اعتباراته الخاصة وأولوياته الشرعية التي يستند إليها، وفي كل الأحوال تبدو الأمور قابلة للاجتهاد واستفراج أحكام مختلفة حتى مع استخدام نفس الأدلة الشرعية. وما يلفت النظر أن الفتاوى مابق الإشارة إليها، ورغم اختلافها إلا أنها اتفقت على أمرين: الأول أنها أعطت الأولوية للعمل بعيداً عن خطوط القتال المباشر، وثانياً أنها استندت إلى مزيج من الأدلة الشرعية والاعتبارات الحيانية والعوامل والمفاهيم السياسية، مع اختلاف في تقدير حجم كل عامل من العوامل. إن الأمر المؤكد هنا يتلخص في أن الحاجة إلى استفراج الأحكام الفقهية بشأن القضايا السياسية الكبرى لم يمد أمراً يمكن الاستئناء عنه، كما أن الاجتهادات الفردية وحدها، ورغم أهميتها الكبرى، لا تنفي ضرورة الحاجة الماسة إلى نوع من الاجتهاد الجماعي القائم على نوع من البحث العميق والاستيعاب الكامل لكل عناصر التقيد والتداخل التي يروج بها الواقع المعاصر.

### خامساً: الثابت والتغير في موقف الحركة الإسلامية

إن تأمل المواقف السابقة لعناصر الحركة الإسلامية من جماعات وجماعات غير رسمية، ومؤسسات دينية رسمية وعدد من الشخصيات الإسلامية المستقلة ذات النحل المعنوي، يقود إلى عدة استنتاجات على النحو التالي :

١- إن المسلمين ممثلون في كل هذه الأشكال التنظيمية يرففون ما يريده الطرف الآخر (أي الخصم)، ولكنهم يفتقرون حول ما يريدون هم أن يفعلوه. فقد كانت هناك قواسم مشتركة في المواقف بالنسبة لرفض الاتهام الذي حصر مسئولية هجمات ١١ سبتمبر في المسلمين وحدهم، وتوجيه النقد الشديد للسياسة الأمريكية على إجمالها. ويكشف استعراض المواقف السابق أنه لم يكن هناك مشروع إسلامي بديل متكامل للتعامل مع كل عناصر الموقف المقدد والمتعصب الذي طرحت الهجمات على الحركة الإسلامية، حيث انحصر رد الفعل الإسلامي في مجالات الإعلام والتوضيح والثقافة والتوعية دون أن يتحول إلى سلوك يتسم بالمبادرة الخلافة والاجتهاد الفعلي.

٢. إن غلبة منطق الدفاع والتبرير للرؤى الإسلامية التقليدية المكررة في مثل هذه المواجهات مع الغرب، بدت وكأنها أهل كثيراً من حجم الضغط الخارجي وأهل من حجم التأثيرات السلبية والتشوهات التي لحقت بالإسلام وبمجموعات المسلمين ككل، حيث لم يظهر إجماع على رؤية محددة جديدة أو استراتيجية لها قواسم إسلامية مشتركة تتجاوز هذه الحملة. كما أن الحديث عن تجديد الخطاب الديني لا يزال محدوداً في الدائرة المصرية ويكاد يكون غائباً في النواحي الأخرى، ولم يتحول إلى تحرك مؤسسي منظم.

٣. إنه رغم قصوة التشويه الذي لحق بالإسلام كدين وبالمسلمين كمجتمعات، لم يحدث على الصعيد العملي تحرك إسلامي جماعي مؤثر يعمل داخل الأوساط الغربية لتصحيح هذه الصور النمطية المشوهة التي سادت كل أدوات

الإعلام الغربي و الأمريكي وكان لها دورها في القرارات والتجمعات الدولية ذات الصلة بالحرب على ما سمي بالإرهاب. وتبدو هنا الجهود التي قام بها الأزهر لإحياء الحوار بين الحضارات قاصرة عن بلوغ أهدافها، وذات نطاق ضيق، إذ تأخذ شكل المؤتمرات التي طالما تكررت في السابق دون جدوى.

٤. ظهر لبابن داخل الحركة الإسلامية فيما يتعلق بشكل الاستجابة وروية بعض القضايا الحيوية والمؤثرة. فالجماعات الإسلامية كانت معنية أساسا بإبعاد تهمة المسئولية عن ارتكاب هجمات ١١ سبتمبر لكي تتجنب العواقب السياسية والحد من نشاطها، والمؤسسات الدينية كانت معنية بتعزيز الموقف الرسمي للحكومات الإسلامية، وبيان أوجه الشرح في الموقف من الإرهاب والجهاد من منطلق تيرفة الذمة في الغالب، دون أن تلمن تصديها عمليا لأي طرح آخر، فجاءت جهودها في سياق إبداء الرأي أكثر من سياق إصدار الأحكام الواجبة.

وأما مواقف الشخصيات المستقلة، فقد تركزت في المقاومة السياسية بالدرجة الأولى، وداخل هذه المقاومة كان هناك من اهتموا بتفنيد خطاب الحملة الغربية والسياسة الأمريكية ومن اهتموا بالتعبئة والشحن الجماهيري ضد هذه السياسة.

٥. ساد الاتفاق على أن الجماعات الإسلامية العنيفة تعرضت من الناحية التنظيمية لضربات قوية في ظل هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها، بما يعني ترجيح تراجع نشاط هذه الجماعات، وذلك نتيجة سياسة دولية نشطة قوامها تجفيف منابع التمويل والقبض على العناصر الفاعلة، فضلا عن اختفاء الزعامات عمليا، سواء بالقتل أو الحصار. وحتى التوقعات التي أثارها البعض بأن حركة طالبان ستتحول إلى الجهاد طويل الأمد ضعفت بعد اختفاء الملا عمر وعدم اليقين من بقائه حيا. كما أن إعادة تشكيل الحياة السياسية في أفغانستان تحت إصرار دولي فعال أسهم في إخلاق الطريق أمام إحياء أي حركة جهادية أفغانية.

٦. ساد اتفاق أيضا بين الإسلاميين على أن جماعات العنف الإسلامية يجب أن تختفي، وأنه يجب إعلان الهراة من هذه الجماعات وإجبارها على نبذ العنف لو كان لها حظ من البقاء سياسيا مستقبلا. وبالمقابل تنامي الاعتقاد بأن "الإسلام المعتدل" سينتشر ليس فقط استنادا إلى تهميد نشاط جماعات العنف، بل لأن الحكومات باتت تميل إلى تشجيع "الإسلام الوسطي". لكن الحسم باختفاء الجماعات الإسلامية العنيفة تماما غير مؤكد، ليس فقط لأن الجماعات الإسلامية لا تموت بوجه عام وهو ما يؤكد تاريخ الإسلام، بل تخمد وتنتعش حسب الظروف، وإنما لأن موجة القضب من السياسة الأمريكية من الممكن أن تفرغ أجيالا جديدة من أعضاء هذه الجماعات العنيفة. وبالمقابل، فإن الحديث عن انتعاش "الإسلام المعتدل" قد يتوقف عند المستوى الإعلامي والفكري، ولا تتم ترجمته إلى واقع سياسي نظرا لعدم الثقة القائمة بين الأنظمة السياسية الإسلامية والقوى الإسلامية النشيطة حتى ولو كانت معتدلة.

وفي ظل اشتداد الحملة الغربية ضد الإسلام والمجتمعات الإسلامية عموما والضعف المؤبد في هذا الاتجاه على الحكومات العربية والإسلامية، فمن المرجح أن يتميز رد الفعل المضاد للتوجهات الغربية، وإن تحدثت تحالفات سياسية جديدة بين القوى والاتجاهات المادية للسياسة الأمريكية، بغض النظر عما بين هذه القوى من اختلافات أيديولوجية، على ذلك فمن المرجح أن يتغير المشهد السياسي في كثير من البلدان العربية والإسلامية.

٧. إن القضية الفلسطينية وجدت نفسها محشورة قسرا وعثرة في الهجمات، فقد التصقت منذ البداية في أذهان الرأي العام وهو يشكل ردود أفعاله من هذه الهجمات منذ بدايتها، وذلك بغض النظر عن إنها وردت في رسائل بن لادن المتكررة، مما أظهر أن الظلم اللاحق بها من جانب إسرائيل وانحياز الولايات المتحدة لها، هو مسبب رئيسي لتأجيج الصراع بوجه عام بين الإسلام والغرب، وأحد العوامل المهمة وراء إيجاد المناخ الذي تنمو فيه اتجاهات وجماعات إسلامية تميل بقوة إلى توظيف العنف.

## ٦- الإسلام والمسلمون في الإعلام والفكر الغربي

### أولاً: الإسلام والمسلمون في الإعلام الغربي

رغم أن العالم الإسلامي قد تمثل في صورة "المدو" للعالم الغربي على مر التاريخ، إلا أنه منذ هجمات ١١ سبتمبر، دخلت العلاقة بين الإسلام والغرب طوراً جديداً من العداء والخوف والتوتر. فقد أطلقت هذه الهجمات العنان لماصفة من الرؤى والتأملات في وسائل الإعلام الغربية حول طبيعة ونطاق ما سمي بـ "التحدي الإسلامي". وكانت لتداعيات هجمات سبتمبر انعكاساتها على صورة العرب والإسلام في الغرب، وظهرت الأحكام المطبوعة المتجولة في تصريحات المساة وهم يتحدثون عما يسمونه "الإرهاب الإسلامي" أو عن "الجهاد الإسلامي ضد الولايات المتحدة" أو عن "حتمية الصراع بين الحضارتين الإسلامية والغربية". وجاء استخدام الرئيس بوش تعبير "صليبية"، والذي وصف به حرب بلاده ضد ما يعتبره الإرهاب الدولي، لمعنى حجباً قوية للكثيرين على أن المواجهة التي قررتا الولايات المتحدة هي ضد الإسلام كدين وضد المجتمعات الإسلامية ككل. ورغم أن التفسيرات التي قبلت بعدها أكدت على استخدام التعبير بالمعنى اللغوي له، الذي يشير إلى حملات متتالية وسريعة، وليس بالمعنى التاريخي للتحدي، والمتضمن في داخله معاني الصراع بين المسلمين والغرب، فإن التأثير الذي أحدثه الاستخدام الأول للكلمة لم يكن سهلاً معجواً أو التفاضل عنه، خاصة وإن تصريحات كثير من المسئولين الأمريكيين والأوروبيين البارزين انطوت بدورها على ما هو أكثر من مجرد اتهامات عابرة للإسلام أو المسلمين.

فقد جاءت تصريحات رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني مزروعة بمزيد من القسوة والتعالى والجهل مما، مشيراً إلى أنه "يجب أن نمنى تفوق حضارتنا التي تتألف من نظام قيم منح الشعوب الازدهار في البلدان التي اعتنقته، وضمن احترام الإنسان وحقوقه السياسية والدينية. هذا الاحترام لا يوجد بالتأكيد في البلدان الإسلامية"، وبالتالي فمن الضروري حسب بيرلسكوني "أن نمد يد المون إلى هؤلاء المسلمين الذين تخلفوا ١٤٠٠ سنة لإيصال المنافع التي يتمتع بها الغرب إليهم... فالإسلام خير قادر على أن يكون جزءاً من العصر الحديث".

وعبرت المفارئة الفجة التي عقدها وزير العدل الأمريكي جون آشكروفت بين ما أسماه "الإله في الإسلام" و "الإله في المسيحية"، عن رؤية بالغة العنصرية للإسلام كدين سماوي، حيث ذكر "أن الإسلام يعد ديناً يتطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت من أجله. ولكن في الديانة المسيحية فإن الله يرسل ابنه ليموت من أجلك".

ولم تخل تصريحات رموز غربية عن معنى تحفيز الغرب واستمدائه على المسلمين في كل مكان. وهو ما وضع في قول سارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة "أن الغرب معرض لخطر الإرهاب الإسلامي، وإن هذا الخطر هو

البلشوفية الجديدة، وعلى الغرب أن يجمع أمره على معارضة الإرهاب الإسلامي في كل مكان"، في حين أنها لم تجرؤ على وصف أعمال الجيوش الجمهوري الأيرلندي بأنه "إرهاب كاثوليكي أو مسيحي". ووصل الأمر إلى حد قيام أحد القناوسة البارزين في الأوساط البروليتارنتية الأمريكية، وهو القس فرانكلين جراهام بالقول "نحن لسنا من هاجم الإسلام، بل الإسلام هو الذي هاجمنا. إله الإسلام ليس إلهاً، وليس ابن الله كما في المعتقد المسيحي، إنه إله مختلف، وأنا أعتقد أنه دين شرير وقبيح".

وتعكس هذه الأمثلة من الأقوال المصممة بمبدأ محكم للإسلام، الكثر من الموروث الثقافي، والمتمثل في الأحكام المسبقة والتنميطية، وفي القوالب الجاهزة لصورة العربي والمسلم السلبية المسائدة في الثقافة الغربية، والذي يمود بناؤها إلى الحقبة الاستعمارية ومركزات الاستشراق، فضلاً عن المعرفة المشوهة للشرق عامة والإسلامي منه خاصة. وهو موروث يسهل مهمة الإعلام الغربي عامة، والصهيوني خاصة، سواء لمزيد من تشويه المسلمين أو لتوجيه سياسات الدول الغربية نحو ممارسة أكبر ضغط ممكن على حكومات البلدان الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، انتهزت وسائل الإعلام الغربية هجمات ١١ سبتمبر، فبمجرد أن وقع الهجوم على الولايات المتحدة، حتى بدأ الإعلام الأمريكي بكل ما يملك من وسائل، عملية بدت منهجية ومنظمة لتشويه صورة العرب والإسلام، فظهرت التحقيقات والمقالات التي تصور مدى خطورة ما أسمته المد الإسلامي الأصولي، وتصويره خطراً موحها صوب الحضارة الغربية وأنه قادم من الشرق. كما دعا الإعلام الإسرائيلي إلى البدء بما اعتبره حملة واجبة وشاملة ضد الإرهاب والإسلام والمسلمين، وأن الهجوم على الولايات المتحدة قد أثبت صحة الادعاءات الإسرائيلية من أن الإسلام المسياسي الأصولي يقود حرباً ضد العالم الحر.

## ١- الإنترنت والبحث على القتل

استمرت التحقيقات والرؤى ذات التوجه العدائي، وكان مفادها أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة يجب ألا تكون موجهة ضد أسامة بن لادن فقط، ولكن ضد الإسلام كدين والمجتمعات الإسلامية مما، وأن على الولايات المتحدة أن ترسم خريطة جديدة للعرب، تشمل العالم كله وتتضمن عدداً أكبر من المنظمات الإسلامية. وعليها أن تبعد معازل العنف، وأن الإسلام أصبح شبعاً مخيفاً وأنه دين عنف وإرهاب، وأن أعمال العنف التي وقعت في السنوات الأخيرة جاءت من العالم الإسلامي. وبطبيعة الحال، كانت هناك تأكيدات على أن الإسلام بطبيعته يرفض الديمقراطية، ولذلك فإن كل الشعوب الإسلامية تصادي كل النظم الديمقراطية الغربية.

ولم تخل الوسائل الإعلامية الإلكترونية الأمريكية والغربية والإسرائيلية، عبر الشبكة الدولية للمعلومات من رسائل، كتبها أناس عاديون، جنباً إلى جنب مع كتاب وباحثين معترفين، حملت نفس المعاني الهجومية والعدائية، إذ بُعثت رسائل عديدة حثت على قتل المسلمين والعرب والإرهابيين، ووصل الأمر إلى حد مطالبة البعض بإبادة المسلمين. وظهرت إحدى هذه الرسائل تطالب الولايات المتحدة بضرب الكتبة المشرفة في حالة وقوع ما أسمته هجوماً إرهابياً للمرة الثانية على أهداف أمريكية. وقد حدث كل ذلك رغم أن المرفع العام الذي يحكم عملية النشر على الإنترنت، وكذلك الاتفاقيات التي تنظم خدمة بث الرسائل والمواد الإعلامية عبر الشبكة تحظر تماماً التعرض للأديان الأخرى، أو القيام بتشويه متعمد للثقافات الأخرى، أو أن تستخدم في حالة الدعاية، أو لأغراض تثير التوازن العنصرية، أو كل ما له صلة بالتمييز العرقي أو الديني، والأمر محرم تماماً بالنسبة للدعوات التي تتضمن حثاً على القتل أو العدوان على الآخرين.

لكن الأمر بدأ مباحاً تماماً وبدون أي محظورات عرقية أو قانونية، طالما أنه يعمس الإسلام والمسلمين، ويعمل على



تشويههم. فقد طالبت إحدى الرسائل الرموز بضرب فتاة "الجزيرة" والتعامل معها باعتبارها هدفاً حربياً، وأن تدبرها يد من الأولويات لأنها تمتلك قوة تقوى قوة "الانكسار" أو الجمرة الخبيثة على حد تعبير الرسالة.

وتضمن تعليق آخر نشر عبر الإنترنت كل معاني التحريض الصريح على الجاليات المسلمة المقيمة في البلدان الغربية، فضلاً عن جهل واضع بدور الحضارة الإسلامية في التأسيس لكثير من العلوم الحديثة، ومما ورد في هذه الرسالة "لقد وصلت للشعب الأمريكي رسالة واضحة وصريحة وهي أن الإسلام والغرب لا يتوافقان. ولهذا لا حياة بعد اليوم للمسلمين في الدول الغربية. فهم يقيمون المساجد والمراكز الإسلامية في الدول الغربية لتدريب وتعليم إرهابي المستقبل. لقد أعلن الإسلام الحرب على الغرب كرد فعل لتخلف الثقافة الإسلامية التي هي لب الصراع. الشعب الأمريكي محتدم غيظاً وغضباً من كل الأجانب وخاصة المسلمين. وهذا حسن، فالإسلام لم يعزز تقدماً في العلوم، ولم يقدم أي إنجاز للثقافة العالمية على مدى ألف عام، ومن ثم فالغرب لا يد وأن يحافظ على عظمتي". وينتهي كاتب الرسالة إلى "إن الإسلام هو الشيوعية الجديدة ويجب التعامل معه على هذا الأساس. كان يجب علينا تسليح السوفييت في حربهم ضد أفغانستان، بدلاً من مساعدة القبائل الأفغانية المهترئة. الآن يتم تمصية الغرب الذي سوف يستخدم كل الوسائل الممكنة لمحاربة العالم الإسلامي. إنها حرب ثقافية. إما نحن أم هم. وبالتالي ستقتصر. يحفظ الله أمريكا، ويقضى على الإسلام".

مثل هذه النماذج تثير بوضوح عن المدى الذي وصلت إليه عمليات التشويه التي أثارها وسائل الإعلام الغربية، وهي المقدمة الأمريكية منها، للمجتمعات الإسلامية، والمدى الذي وصلت إليه إثارة مشاعر الكراهة والكراهية للإسلام والمسلمين في محاولة لتفجير الرأي العام العالمي والغربي من الإسلام ومن منهجه ومبادئه وأحكامه، حيث ساد الخلط، من وعى وتصميم أحياناً، وعن غير وعى أحياناً أخرى، بين بعض الظواهر في المائلين الغربي والإسلامي، التي لم يمتصعها العقل الغربي والأمريكي، وربطها هسماً بالدين الإسلامي، لإيهام الشعوب الغربية بأن الإسلام هو سبب التخلف في هذه المجتمعات، وأن الإرهاب مرتبط بالدين الإسلامي والمقيدة الإسلامية، ومن ثم فإن الإسلام دين فاشي والمتمسك به يتطرف يجب معارضة.

هذه الحملة لم تبدأ بهجمات سبتمبر ولن تنتهي بها، وذلك لأن هناك حالة من عدم المعرفة ومن التأثير الواضح بالصورة السلبية التي تقدمها الإعلام الغربي بصفة عامة والإعلام المرئي بصفة خاصة لجميع العرب والمسلمين. ومن هذه الحالة لا تتجبع في إصلاحها التصريحات الودية التي صدرت في الأيام الأولى التي أعقبت هجمات سبتمبر من الرئيس الأمريكي جورج بوش وعدد من الممثلين الغربيين تجاه الإسلام، ومن ثم فهي تطرح تحدياً ثقافياً وحضارياً وإعلامياً للمائلين الغربي والإسلامي، يتطلب مبادرات وخطوطاً ومساهمات طويلة الأمد، موجهة للمجتمعات الغربية للحد من، واحتواء هذه الصورة النمطية المشوهة للإسلام والمسلمين.

لقد سارع الرئيس بوش في أعقاب الاعتمادات إلى الدعوة إلى عدم اللزج بالإسلام في الموضوع، ولكن جاءت معظم الممارسات والسياسات التي أقرتها الإدارة الأمريكية لتغذي الخوف والشك الكامن من الإسلام. فالثلاثة الأمريكية للإرهاب التي أعيد نشرها في ٨ أكتوبر ٢٠٠١، تضمنت ٢٥ منظمة، منها ١٨ منظمة إما عربية أو إسلامية، وبموجب الأمر الرئاسي الصادر في ٢ نوفمبر ٢٠٠١ تم تجميد أموال ٦٢ منظمة وفرداً، من بينهم منظمات خيرية وإنسانية وإغاثية ومالية إسلامية، بحجة أنهم جميعاً ارتبطوا بشيكتين للإرهاب للاستثمار ونقل الأموال وهما البركة والتقوى، إضافة إلى تجميد أرصدة "مؤسسة الأرض المقدسة"، أكبر الجمعيات الخيرية الداعمة للفلسطينيين. وكان كل من تم اعتقالهم، والذين وصلوا إلى ١١٠٠ فرد وفق تقديرات نشرت في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١، على خلفية هجمات سبتمبر من العرب والمسلمين، أو من ذوي أصول شرق أوسطية، دون أن يسمح لهم بالاتصال بجهات دفاعية قانونية. ووفقاً للإحصاء الذي نشره "مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية"، يتضح أن هجمات التمييز التي تعرض لها المسلمون

الأمريكيون في الفترة ما بين ١١ سبتمبر وحتى نهاية نوفمبر، أي ما يقرب من شهرين ونصف فقط، قد زادت من ٧٨٥ حالة إلى ١٤٥٢ حالة، تراوحت بين التهديد بالقتل والتحرش اللفظي والاعتداء الجسدي والإضرار بالملكية، والمضايقة على أيدي الشرطة أو موظفي الهجرة أو محقق مكتب التحقيقات الفيدرالي، وغير ذلك من أشكال التمييز الأخرى.

ويمثل إصدار قانون 'مكافحة الإرهاب' في ٢٦ أكتوبر، والمعروف باسم Patriot Act، إحدى الوسائل القانونية الضاغطة على الجالية الإسلامية في الولايات المتحدة، حيث يعطى الحق للجهات الأمنية في توسيع تعريف السلوك الإرهابي والحق في مراقبة التجمعات المدنية والحفاظ على ما يسمى بالأدلة السرية إضافة إلى تعقب والقبض على المقيمين بصفة غير شرعية. وفي ظل هذه الضغوط، اعتبر وزير العدل الأمريكي جون أشكروفت كل مسلم وعربي متهماً يحتاج إلى إثبات برأته، إلا أن وزير النقل نورمن مينيتا (الياباني الأصل) عارض هذا النهج، واتخذ قراراً بمنع استفراد العرب والمسلمين في التفتيش المايكروكوب الطائرات، حرصاً على كرامة الفرد المسلم أو العربي، ومنعاً لكرار معاناة الجالية اليابانية الأمريكية فترة الحرب العالمية الثانية.

## ٢- الإسلام في الإدراك الرسمي الغربي

لقد أثرت سيادة الصورة النمطية المشوهة التي زخر بها الإعلام الغربي عامة والأمريكي خاصة للإسلام والمجتمعات الإسلامية، على الجهود الأمريكية والبريطانية لتشكيل "التحالف الدولي ضد الإرهاب"، ومثلت عقبة نفسية وسياسية كبيرة، إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى أمام انخراط الكثير من البلدان العربية والإسلامية في هذا التحالف، وربما رغبة في عدم تأجيج المشاعر الإسلامية وتهديتها، أبدى المسؤولون في كل من أمريكا وبريطانيا اهتماماً ملحوظاً بمخاطبة الرأي العام العربي والإسلامي للتأكيد على احترامهم وفهمهم للقيم الإسلامية، وأن الحرب على الإرهاب لا تعني الإسلام بأي حال، وقد تجلى هذا الاهتمام في المقابلات والمقالات التي أجراها وكتبها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وعدد من وزرائه في الصحافة والفضائيات العربية.

فقد صرح توني بلير "إن الإسلام دين تصامح وسلام وأن العالم الإسلامي كان منارة للحضارة والتسامح عندما كانت أوروبا غارقة في المصير المظلم". مؤكداً أن الصراع ضد الإرهاب لا يعني الصراع مع الإسلام أو المسلمين الماديين، وأن خلاف الغرب لهم مع الإسلام بل مع الإرهاب ومؤيديه. كذلك جاءت تصريحات موجهة بشكل أساسي من الرئيس الأمريكي بوش للغرب والمسلمين وزيارته لأحد المساجد في واشنطن ولقاءاته مع قيادات من الجالية العربية في أمريكا، تضمنت إشادة بالإسلام وبنور الجالية المسلمة في الولايات المتحدة.

ولكن رغم استنكار زعماء أمريكا والغرب لهذه الحملة الضارية ضد الإسلام والمسلمين، ورغم إشادتهم بالإسلام وحضارته، إلا أن تأثيرها في مواجهة الصورة النمطية المشوهة كان ضعيفاً وعابراً، حيث بدت وكأنها ذات طابع دعائي، ولا دور لها في عملية منزع السمات السلبية والتمييزية، وأن هدفها الأساسي يكمن في تهدئة المشاعر والمخاوف الإسلامية ومحسب، لاسيما داخل المجتمعات الغربية نفسها. ومما قلل من تأثيرات هذه التصريحات الرسمية، استمرار بث ونشر الكتابات والتحليلات المحملة بكل أنواع التمييز والكرهية ضد الإسلام والمسلمين، فضلاً عن استمرار حدوث العديد من جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين الأمريكيين، وعمليات الاحتجاز والسجن بلا محاكمة وبدون توجيه اتهام محدد لهم. وقد بدت تصريحات القادة الغربيين الإيجابية عن الإسلام بلا معنى حقيقي مع اتخاذ المزيد من الإجراءات المماثلة بحق الإنسان ضد العرب والمسلمين المقيمين فيها. ففي ألمانيا أقرت الحكومة والبرلمان قوانين أمنية لمكافحة الإرهاب وتمويله فُهِت لثاء من وزير العدل الأمريكي، وفي السويد أقر البرلمان قانوناً

يوم ٢٣ سبتمبر يتعلق بنشاط "الأصوليين الراديكاليين" ممن يشتبه في وجود علاقة لهم بالإرهاب. وأصدرت بريطانيا قانوناً يشدد أيضاً من التدابير بحق الأجانب المشتبه بهم.

تركزت الاتهامات ضد السعودية ومصر باعتبارهما ركيزة العالم الإسلامي، وتم تصوير التعليم الديني، لاسيما في السعودية باعتباره منبعا للتطرف والتشدد والانفراط في الأنشطة الإرهابية، وقامت الدعوات بالتألي على ضرورة فهم الولايات المتحدة بدفع هذه البلدان إلى تغيير هذا النوع من التعليم وحصره في دائرة المبادئ الفردية وحسب، وقد مثل اتهام ١٥ سعودي من بين العشرين شخصا الذي اعتبرتهم الولايات المتحدة المتقذين الحقيقيين للهجمات على نيويورك وواشنطن، أساسا منطقيا من وجهة نظر الإعلام الأمريكي لتبرير اعتقال الطلاب السعوديين في الجامعات الأمريكية باعتبارهم "إرهابيين محتملين"، وللنظر إلى التعليم الديني في السعودية، ودول عربية وإسلامية أخرى لاسيما باكستان واليمن كمصدر من مصادر الإرهاب، يبرز الضغط عليهم سياسيا ومعنويا من أجل تغيير بنية هذا التعليم، جلبا إلى جنب مع تغيير بنية العملية السياسية ذاتها.

### ٣ - تقدير الإسلام

من الإنصاف القول أن حملة الإعلام الغربي والأمريكي على الإسلام والمسلمين لم تكن تعبر عن الرؤية الكلية للتهارات السياسية والفكرية الغربية والأمريكية المختلفة، بقدر ما كانت تعبر عن سطوة تيارات سياسية وفكرية ودينية معينة على هذا الإعلام. ولذلك كانت تظهر بين الحين والآخر بعض مواد إهلالية وسياسية تطرح رؤية أكثر إنصافا لدور الإسلام والمسلمين، وهو ما بدا في بريطانيا بدرجة أكبر من بلدان أوروبية أخرى، وذلك نظرا لتاريخ بريطانيا الطويل في التفاعل مع المنطقة الإسلامية، وللدور المهم الذي يلعبه البريطانيون المسلمون في السياسة البريطانية عامة. فقد استضاف مجلس الموم البريطاني حفل توقيع وثيقة سميت باسم "التعهد"، تقضى باحترام الحريات الدينية والتدبير بالإرهاب والتعصية، وذلك إيذانا ببداية "أسبوع رفع مستوى الوعى بالإسلام Islam Awareness Week" في بريطانيا، الذي استمرت أنشطته في الفترة من ٥ نوفمبر وحتى ١١ نوفمبر.

وقد وقع على هذا التعهد قادة الأحزاب البريطانية وبعض كبار رجال الدولة والإعلاميين، وقد أبدوا ترحيبهم بالتصريحات التي أطلقها شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي في ١٧ سبتمبر، لإدانة الإرهاب والتعصية عن شجب الإسلام له. وفي رسالة وجهها رئيس الوزراء توني بلير إلى المشاركين في الحفل، أثنى فيها على موقف الإسلام والمسلمين من هجمات ١١ سبتمبر. كما أكد عزمه على "الوقوف جنبا إلى جنب مع المسلمين ضد الإرهاب والتعصية"، منددا بالاعتداءات التي تعرض لها بعضهم، ومنوها برؤية الإسلام "كدين سلام ومحبة، وبالفنون والعلوم والفلسفة الإسلامية التي أثرت حياتنا في الغرب منذ زمن طويل".

وأشار سايهون هيويز الناطق باسم الأحرار الديمقراطيين للشئون الداخلية إلى خطأ الإعلاميين البريطانيين وغيرهم ممن يعتبرون أن المسلمين في بريطانيا عبارة عن "طابور خامس". وأكد على أنه من الطبيعي أن تكون هناك وجهات نظر متباينة ضمن أي مجموعة، وهذا ينطبق على المسلمين وغيرهم، ودعا الجميع إلى التركيز على النقاط المشتركة بدلا من الاختلافات بين أتباع الأديان المختلفة، موضعا أن المبدأ المسيحي "عليه السلام" كان حريصا يهوديا، وقال أن لثوت والإرهاب في الحادي عشر من سبتمبر لم يفرقا بين مسلم ومسيحي ويهودي، داعيا إلى ضرورة "إحداث تعديلات أساسية في القوانين البريطانية بحيث تتم المساواة بين المسلمين وغيرهم، وأن قوانين حقوق الإنسان تحتاج إلى شئ من التطوير بحيث تتم معاملة المسلمين بالمعاملة التي يستحقونها". وأشار هيويز إلى ضرورة الالتزام بهذا التعهد، خلافا لوثائق مماثلة وضعها سياسيون في العلى ثم لم يتقيدوا بها.

## الصورة النمطية والقبولية

تبرز وسائل الإعلام كعامل هام في تشكيل الصور النمطية من الأفراد والشعوب من خلال ما تبثه من أحداث إخبارية ومضامين مختلفة. وقد أسهمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة في اتساع نطاق تغطية وسائل الإعلام بمختلف أشكالها. كما أسهمت في تغيير شكل وأسلوب عمل وسائل الإعلام بصفة عامة والتلفزيون بصفة خاصة من خلال قدرتها على النشطة الفورية للأحداث وقت ومكان حدوثها أيًا كانت.

- "الصورة النمطية" عملية معرفية تقسمة ذات أصول ثقافية بالأساس، تقوم على إدراك الأفراد الانتماء، المباشر وغير المباشر، لخصائص وسمات موضوع ما فردا - مجتمعا - جماعة - مؤسسة - حدثا ، وتكوين اتجاهات عاملمية نحوه (إيجابية وسلبية)، وما ينتج عن ذلك من توجهات سلوكية (ظاهرة وباطنة) في إطار مجتمع معين. وقد تأخذ هذه المبركات والاتجاهات شكلاً ثابتاً أو غير ثابت، نقيضاً أو غير دقيق.

وفي حديث التلفزيون بي. بي. سي (BBC)، ٢٥ سبتمبر أكد أنتوني بن، نائب رئيس حزب العمال البريطاني والوزير السابق، أن الأخذ بتعريف الإرهاب المبادئ الآن بعد حوادث الاعتداء على نيويورك وواشنطن، يجعل من كل القادة الوطنيين إرهابيين، وأضاف أنه طبقاً للتعريف الذي تحاول الولايات المتحدة تثبيته، فإن جورج واشنطن قائد حرب التحرير الأمريكية قد ارتكب أفعالا إرهابية ضد نظام الملك جورج الثالث، وقس على ذلك القادة من أمثال مانديلا ونكروما وغاندي، وأن الحركة الصهيونية قامت على الإرهاب منذ نشأتها، فمن يجانب هذه الحركة على ما ارتكبتها، وأن الطريقة غير المقبولة التي تتصرف بها الولايات المتحدة، ستؤدي إلى خلق موجة جديدة من الإرهاب، خلال السنوات القليلة القادمة. وفي تعليق آخر يقول "للأسف فإن معظم الأمريكيين لا يفرقون شيئاً عن الدين الإسلامي، حتى أن البعض يعتقد أن كل المسلمين لهم نفس آراء هذه الحفنة الصغيرة من الإرهابيين. وهذا ليس صحيحاً بالطبع هؤلاء الإرهابيون الراديكاليون لا يمثلون العالم الإسلامي، بالضبط كما لا يمثل الإرهابيون المسيحيون العالم المسيحي، هناك حوالي ٧ ملايين أمريكي مسلم من خلفيات إثنية مختلفة هؤلاء هم أصدقاؤنا وجيراننا. والإسلام واحد من أعظم الأديان في العالم، يعلم الخير والتراحم".

إلى جانب الأصوات التي أظهرت تقديرًا وتماطفاً مع الإسلام والمسلمين كانت هناك بعض الآراء المتوازنة في تعليقاتها على الهجمات، كتعت عنوان "لنزع الإرهاب يجب تغيير السياسة الخارجية الأمريكية"، كتب مارك وايزبروت مدير مركز البحوث السياسية والاقتصادية في واشنطن، ويعد انتقاد التفهيمات الرسمية التي ربطت بين الهجوم على الولايات المتحدة وبين كراهية الغير لنمط الحياة الأمريكي أو بسبب الحسد للتجاذب الاقتصادي والرخاء الذي تتمتع به الولايات المتحدة، ويعد أن أشار إلى ما ارتكبهت الولايات المتحدة من جرائم بشعة في فيتنام والسلفادور ونيكاراجوا وإندونيسيا وجمهورية الدومينيكان وجواتيمالا وشيلي (والقائمة لا نهاية لها) لأغراض استعمارية وديداوى مختلفة، انتهى وايزبروت إلى القول "للأسف نحن لدينا قادة سياسيون لهم تاريخ رهيب في فرض إرادتهم بالقوة والنفذ في أرجاء المعمورة. وهذا الذي يجب أن يتغير إذا أردنا أن نمنع الإرهاب ضد الأمريكيين. ففي الشرق الأوسط هناك شعور بالكرهية ضد تاييد الإدارة الأمريكية لاحتلال إسرائيل غير الشرعي للأراضي الفلسطينية. كما أن الكثيرين ينظرون إلينا على أننا القوة التي تساعد كثيرا من النظم والحكومات العربية الدكتاتورية الفاسدة. كما أن ضرب الولايات المتحدة للعراق وفرض العقوبات عليها أثار الغضب والاستياء".

وعلى نفس هذا النهج، فمصر نعم شومسكي هجمات ١١ سبتمبر على أنها انتقام من الولايات المتحدة لتأييدها المستمر لاختلاف النظم القمعية في العالم الإسلامي، ورأى أنه إذا أخذنا في الاعتبار الوضع الجيوبوليتيكي الحالي،

بيتهم، وبالتالي تكون مشوبة على الدوام.  
تتطلب القولية الدمج بين الوسيلة الإعلامية والتفاعل الشخصي، فالقوالب يتم خلقها عبر وسيلة إعلامية من خلال تجاوز الزمان والمكان مع التوليف المتزامن لصور متكررة.  
وبينما تعد الوسيلة الإعلامية مكمل للقالب، فإن القولية نفسها تترك بصمتها على العقل البشري، ويؤثر هذا الاتجاه فيما بعد على التشاغل الإنساني.

القولية " على سبيل في الاستخدام المعاصر، ويمكن تصنيف 'القالب' (Stereotype) بأنه صورة شبيهة التبسيط لفئة معينة من الأشخاص أو المؤسسات أو الأحداث التي يشترك في ملامحها الأساسية عدد كبير من البشر. وغالباً - وإن كان ليس دائماً - ما تكون القوالب مصحوبة بالتصوير، والقوالب هي تمهيمات حول جماعات اجتماعية - أو صفات يتم إسنادها بكل أعضاء جماعة بعينها، بغض النظر عن الاختلافات التي توجد بالضرورة

فإن الذين أخذوا على عاتقهم التصدي لهذا لم يكن لديهم خيار سوى العنف النظمي، ولذا فإن رد الفعل المناسب هو أن تكف الولايات المتحدة عن تأييدها للنظم القمعية وليس تصعيد مستوى العنف وبهذه السهولة.

وفي محاولة لمحاربة التمييز ضد العرب والمسلمين عرض الإعلام الأمريكي العام إعلانات يعضان على عدم التمييز واستخدام العنف ضد الأمريكيين العرب والمسلمين في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر. أحد هذين الإعلانين أنتجته مجموعة "ستارز أنكور"، وظهرت فيه صور لعرب ومسلمين أمريكيين، بعدها عبارة: "لو عبرنا عن مشاعر الغضب تجاه هؤلاء لجرر كونهم عرباً ومسلمين، فنعن بذلك نهج الحرية الفردية، والتي هي مبدأ أساسي لهذه الأمة العظيمة". أما الإعلان الثاني فانتجته مؤسسة "بروكاوا" في كليفلاند بالتعاون مع المعهد العربي الأمريكي، وفيه ظهرت رسالة تسمح بمرض الشائشة، تشكل كلماتها هيكل برجي مركز التجارة العالمي كما كانا في سماء نيويورك قبل الهجوم، وكلا الإعلانين تم إنتاجهما على حساب المؤسستين، ووافقت فضائيات ومحطات الكابل الأخرى أن تذيع أيضاً هذه الإعلانات في أوقات ذروة المشاهدة، يوم ٢٠ ديسمبر، وشاهدها حوالي ٦٤ مليون عائلة في الولايات المتحدة، ونالت إشادة عدد من المسؤولين الأمريكيين، باعتبارها تسهم في نشر جو من التسامح في أعقاب الهجمات الإرهابية، لكن مثل هذه الحملة لم تتكرر بعد ذلك إلا على نطاق جزئي جداً.

#### ٤- استراتيجية إعلامية إسلامية

على الرغم من أن الصورة النمطية المشوبة للإسلام والمسلمين لهمت جديدة في الإعلام والفكر الغربي والأمريكي بصفة عامة، فإن الهجوم على الولايات المتحدة أسهم في إعادة بث هذه الصورة النمطية، ولكن بدرجة عالية من الكثافة، المُعملة بتبرير ممارسات سياسات أكثر عنفاً وضغطاً على حكومات العديد من البلدان الإسلامية، وكل من كانت له مشكلات قديمة أو حديثة مع الإسلام والمسلمين، وجد في هجمات سبتمبر فرصته التاريخية فانتهزها. وإذا كان الإعلام الغربي والأمريكي مشهوداً له بالقوة والقدرة على التأثير في المشاهد، مما ساعد على تكثيف التشويه للإسلام والمسلمين، فإن عدم قدرة المجتمعات المسلمة في تقديم صورة بديلة، أضاف بدوره إلى هذا التشويه، الأمر الذي يطرح بدوره الحديث عن الدور الذي يجب أن يضطلع به المسلمون لتصحيح صورة الإسلام وتوضيح عدالة قضيتهم، خاصة وأن العالم يبدى اهتماماً غير مسبوق لمعرفة الإسلام وقيمه ورسالته. وهي مهمة لا يقتصر القيام بها على الحكومات، وإنما يتطلب إنجازها تضامير جهود رسمية وشعبية إعلامية ودينية وثقافية على نحو متناغم ومتجانس ووفق استراتيجية من عدة مراحل، يكون هدفها الرئيسي توضيح حقائق الحياة الفكرية في تاريخ المسلمين وواقعهم المعاصر

معا، وإبراز التعاليم الحقيقية للإسلام، وسماته العالية وأسمه الأخلاقية، وتركيزه على قيم العدل، والمساواة، والكرامة الإنسانية والتعددية الفكرية.

إن التمسق بين الدول الإسلامية لعمل استراتيجية إعلامية تقدم الصورة الصحيحة للإسلام في العالم الغربي لم يعد قابلاً للجدل أو التراخي أو التأجيل إلى حين مقبل، ولعل أهم بنود هذه الاستراتيجية المقترحة كالتالي :

أ . إنشاء قناة فضائية إسلامية عالمية ناطقة بأكثر من لغة عالية تشرف عليها منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة الجامعات الإسلامية والجامعات العربية، يكون هدفها شرح وجهة النظر الإسلامية والعربية في القضايا المعاصرة، وكذلك الرد على الافتراءات التي يطلقها الإعلام الغربي ووسائله حول الإسلام وخلطها المتعمد بين الإرهاب والإسلام.

ب . تشجيع ثقافة الحوار التي تبدأ بالاعتراف بالآخر واحترامه، فالحضارات لا تتصارع ولكنها تتقارب وتتعارف، ولذا من الأهمية بمكان تصحيح الموقف من الآخر، وتوضيح أن المسلمين والمغرب ليسوا أعداء لأحد، بل هم شركاء لبقية الشعوب والأمم في تمير الأرض وتنميتها. ومن هنا تبرز أهمية وضرورة الحوار والتواصل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

ج . توفير التمويل المطلوب للقيام ببحوث علمية لتطوير العمل الإعلامي واستثمار المعطيات الحديثة وثورة الاتصالات لتحقيق أوسع انتشار للرسالة الإسلامية.

د . توظيف الأليات والوسائل الحديثة للاتصال من أجل تحقيق أكبر انتشار ممكن للمسألة الإعلامية الإسلامية، الأمر الذي يتطلب الدخول بقوة إلى عالم الإنترنت، وذلك بتفصيل مواقع مميزة لخدمة أهداف التوعية الإعلامية وتصبح المفاهيم المطلوبة.

هـ . التمسق مع القنوات الفضائية العربية والإذاعات الدولية والصحف الناطقة باللغات الأجنبية ومدى المواقع على الإنترنت، من أجل بث رسالة إعلامية موجهة للمشاهد الغربي، تعمل على توضيح حقائق الحياة الثقافية والفكرية والسياسية في العالم العربي والإسلامي بطريقة جذابة وواقعية.

و . العمل على تشكيل جمعيات الصداقة العربية - الأوروبية والأمريكية، والمنظمات والمؤسسات والجمعيات الأهلية التي تعمل في الغرب، ولها نشاطات فكرية وثقافية، ويسمى تكون بمثابة قنوات فكرية وإعلامية لتصحيح التشويه اللاحق بالصورة العربية الإسلامية.

ز . التصدي المنهجي والعقلاني والمستند إلى دراسات رصينة لرداوى المستشرقين، خاصة المعروف عن كتاباتهم التشويه العمدي للدعوة الإسلامية والنهل منها .

ح - توفير ترجمة للقرآن الكريم وكتب التراث الإسلامي باللغات الأجنبية، وإقامة حلقات وندوات فكرية في العواصم الغربية حول المفاهيم الواردة في القرآن الكريم، ذات الصلة بالقضايا السياسية، لاسيما الجهاد وطبيعة الدعوة للإسلام عبر الحوار والتمسك والمعننى وتنظيم العلاقة مع شير المسلم.

ط. إعادة طبع كتب المسيحيين الكبار الذين اعتنقوا الدين الإسلامي من أمثال جارودي، والسفير الأمانى مراد موهمان وغيرهم كثيرين، بلغاتها الأصلية ويلغات أخرى مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية، على أن يتم نشرها وتوزيعها بأسعار مدعومة.

ي . إرسال النداء والفكرين الملهين لغة وثقافة ومعرفه دقيقة بتاريخ الإسلام ودعاوى المستشرقين المعازة وكيفية الرد عليها، إلى أوروبا وأمريكا لعقد الندوات والمحاضرات وإثارة القضايا الفكرية ذات الصلة.

لـ . نشر عدد من الكتيبات باللغات الأجنبية المختلفة حول المفاهيم الإسلامية الأساسية، ويحيث توزع في المجتمعات الغربية والأمريكية، لتكون أساساً لمعرفة موضوعية عن الدين الإسلامى.

١. تشييد دور المراكز الإسلامية في العالم الغربي لأنها الأماكن التي تتجمع فيها الجاليات الإسلامية. وإمدادها بالكتب والنشورات والمطبوعات المختلفة حول الإسلام وتاريخ المسلمين وقضاياهم المعاصرة .

والمهم القول أن المقترحات السابقة يتطلب نجاحها إطلاق حركة ثقافية إسلامية نشطة ومستترة، وإطلاق حرية لاجتهاد المؤسسين على القواعد الشرعية السليمة، وتكثيف الإنتاج الفكري والثقافي والفلسفي، بهدف توضيح حقائق حضارة الحرية والإسلامية. إضافة إلى عملية حوار مع القهادات الفكرية في الغرب، وإيجاد صلات وروابط مع كبرى رسائل الإعلام الغربية ودعوتها دائماً إلى تصحيح ما تبثه عن الواقع الإسلامي بكل مفرداته وعناصره.

ولاشك أن التخلص من الرواسب التاريخية ليس بالأمر السهل، وخاصة إذا كانت مبنية على تراكمات نابعة من معلومات مغلوطة وخاطئة تقدمها برامج ومناهج التعليم في المدارس والجامعات الأوروبية والأمريكية عن الإسلام في مواد التاريخ والدين والتربية القومية، تسهل من اتخاذ مواقف مناهضة ضد الإسلام والمسلمين. الأمر الذي يوجب على دوائر المؤتمر الإسلامي الثقافية والدبلوماسية تتبع ويحث دراسة مثل هذه المناهج المختلفة بالدول الغربية، والسمي النظم إلى تصويبها.

إن العمل لتحسين صورة الإسلام والمسلمين في الخارج، لا ينفصل عن إصلاح الداخل مما يشوبه من غياب الديمقراطية والحرية وضعف مؤسسات المجتمع المدني وانتشار الفساد، وعدم احترام حقوق الإنسان العربي. فكل هذه معوقات تسهل أداء الإعلام الغربي والأمريكي في تشويه صورة الإسلام والمسلمين، وتزقزل في الوقت نفسه كل الجهود الرامية لتحسين هذه الصورة.

## ثانياً : هجمات سبتمبر في الفكر الغربي

حفلت الكتابات الغربية، الأكاديمية وشبه الأكاديمية، حول هجمات سبتمبر وما نتج عنها من أزمة كبرى بالكثير من الاتجاهات المتنافضة في تحليل الأزمة وأسبابها وكيفية رد الغرب عليها وموقع الإسلام والمسلمين فيها وفي هذا الجزء سيتم التركيز على عرض أبرز التحليلات ذات الطابع الفكري عبر إبراز أزمة معارو أساسية وهي : هو طبيعة الأزمة، والأسباب والجذور التي أدت إليها، والكيفية التي يمكن ويجب على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها، ورأيا المصالح المستقبلية والمراحل التي يمكن أن تتطور إليها الأزمة. والهدف هنا هو بيان الفارق بين الرؤية الفكرية السائدة في الولايات المتحدة وتلك السائدة نسبياً في أوروبا تجاه الإسلام والمسلمين ودورهم في الأزمة الكبرى التي شكلتها هجمات سبتمبر.

## ١ - سمويل هنتنجتون - فرانسيس فوكوياما

تعد كتابات هنتنجتون وفوكوياما من أكثر الكتابات الغربية الفكرية تعبيراً عن التطرف السياسي واللا إنساني معاً. الأول هو سمويل هنتنجتون الأستاذ بجامعة هارفارد والثاني فرانسيس فوكوياما الأستاذ بجامعة جون هوبكنز وكلاهما عبر عن رؤيته في مقالات وأحاديث صحيفة أبرزها المقاتل اللذان نشرتهما مجلة نيوزويك (NEWSWEEK) الأمريكية في عددها الصادر في ٢٥ ديسمبر . وقد حمل المقالان دالين على رؤية كاتيهيما لطبيعة الأزمة، حيث حمل مقال هنتنجتون عنوان: "زمن حروب المسلمين" ملحقاً بآخر فكري يشير إلى أن "بذور صدام الحضارات باتت مشعرة"، في حين حمل مقال فوكوياما عنوان: "هذههم: العالم المعاصر"، ملحقاً أيضاً بعنوان فكري دال: "العمو الحقيقي: الإسلاميون الأصليون". وكان قد سبق لهنتنجتون قبل ذلك عرض رؤيته في حديث أجرته معه مجلة "جلوبال فيووينت" (GLOBAL VIEWPOINT) الأمريكية في ٢٢ أكتوبر، وهو الأمر الذي فعله فوكوياما في مقال نشره في

صحيفة الجارديان (THE GUARDIAN) البريطانية بتاريخ ١١ أكتوبر تحت عنوان: "لقد ربح الغرب".

بالنسبة لمنتقجيها، فالأزمة ليست سوى التطبيق الحي والمباشر لنظريته حول صدام الحضارات، ففي حديثه المشار إليه يجب عن سؤال حول علاقة هجمات ١١ سبتمبر بتلك النظرية قائلاً: "أن أسامة بن لادن أعلنها حرباً على الحضارة الغربية وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص وإذا كان المجتمع الإسلامي الذي يناشده ابن لادن يتحشد وراءه إذاً سيكون صراع حضارات". ويرى عالم السهام الأمريكية في هذا السياق "أن الأعمال الإرهابية لبن لادن بعثت الروح في الهوية الحضارية، وكما أنه يسمى لحشد المسلمين بإعلان الحرب على الغرب، فإنه في الوقت نفسه أعاد للغرب إحساسه بالهوية المشتركة في الدفاع عن نفسه".

ولا يختلف وصف منتقجيها لطبيعة الأزمة في مقاله عن ذلك الذي جاء في حديثه، حيث يرى أن "بذور صدام علم بين الحضارات باتت مثمرة، فبرود الفعل على هجمات ١١ سبتمبر زودة الفعل الأمريكية جاءت وفقاً لمنظور حضاري، إذ إن حكومات الدول الغربية وشعوبها تماطقت بشكل كاسح مع الولايات المتحدة وكانت داعمة لها، وأصررت على التزامها بالانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب، ويصعب ذلك بشكل خاص على بريطانيا وكندا وأستراليا وهي مجتمعات تشاطر أمريكا الثقافة الأنجلو ساكسونية، إلى جانب شعوب أوروبية أخرى أصررت من دعمها الشديد ووقفت إلى جانب أمريكا وتبنت قضيتها، وقد رأت في الاعتداءات على أمريكا اعتداءات على نفسها". ويلفت منتقجيها إلى الجانب الآخر فيرى أنه بالرغم من أن كل الحكومات الإسلامية تقريباً قد دانت الاعتداءات على واشنطن ونيفيورك "إلا أن أويزبكستان وباكستان وتركيا فقد تقدم الدعم المباشر للضربة الأمريكية، وبين الحكومات الكبرى لم تلعب هذه الضربة سوى الأردن ومصر". وفي الوقت نفسه الذي شجب العديد من الناس في معظم البلدان المسلمة تلك الاعتداءات ولم تعرب سوى مجموعة صغيرة عن تأييدها لها، فهناك أعداد كبيرة من الناس نددت بالضربة الأمريكية".

أما بالنسبة لفوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ، فالأزمة الحالية كما يشير في مقاله الأول في الجارديان ليست سوى صدام "يقصر على سلسلة من الماركات الوهائية، أو الجهود الدفاعية الصادرة من مجتمعات غدا وجودها التقلدي مهدد بسبب الحداثة، وقوة ذلك الرد تمسك صرامة وقسوة هذا التهديد". ويستكمل فوكوياما في مقال نيوزويك رؤيته لطبيعة الأزمة، مؤكداً أن "هجمات ١١ سبتمبر تمثل حركة إرتجائية عنيفة قائمة ضد العالم الحديث الذي يبدو وكأنه قطار شحن سريع لن لا يبريد ركوبه"، ومن ثم فهي في رأيه ليست مجرد "حرب" ضد الإرهاب كما تظهرها الحكومة الأمريكية أو خلاف حول السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين أو تجاه العراق كما يطرحها كثير من المسلمين، فالصراع الرئيسي الذي تواجهه الولايات المتحدة أوسع من ذلك بكثير، فهو "ليس مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين، بل مع مجموعات أكبر كثيراً من الراديكاليين الإسلاميين ومن المسلمين الذين يتجاوز انتماءهم الديني جميع لفهم السياسة الأخرى، إنها الأصولية الإسلامية التي تشكل الخلفية لشمور أوسع من المظالم أعمق بكثير وأكثر انفصالاً عن الحقيقة من أي مكان آخر".

وينهي فوكوياما وصفه لطبيعة الأزمة بتلخيص واضح يمكن فيه مصطلحه الجديد "الفاشية الإسلامية"، حيث يرى أن "الصراع الحالي ليس بمسألة معركة ضد الإرهاب ولا ضد الإسلام كدين أو حضارة ولكنه صراع ضد الفاشية الإسلامية، أي العقيدة الأصولية غير المتسامحة التي تقف ضد الحداثة والتي انبثقت حديثاً في أجزاء عديدة من العالم الإسلامي".

أما أسباب الأزمة وجذورها، فيرى منتقجيها في حديثه أن الجذر الرئيسي يقع ههنا يسميه "حماسة العقل غير المتسامح" والتي تتبع حسب رأيه من عقيدة التوحيد المياسي والديني والتي وهنت في الغرب بعد استنزافها في حروب دينية في العصور الوسطى بما أدى إلى تعزيز التعددية فيه منذ ذلك الحين بالفصل بين الدين والسياسة، وهو "الأمر الذي لا يمرره العالم الإسلامي، فالنزج بين الحياة السياسية والدينية يولد صراعاً في المجتمعات حيث توجد أغلبية



مسلمة وأقلية غير مسلمة أو حيث توجد أقلية مسلمة في بلد مثل الهند يشكل الهندوس فيه الأغلبية، ويخلص منتقدون من ذلك إلى أنه "في الوقت الحالي يعد الإسلام هو أقل الحضارات تسامحا بين الديانات التوحيدية" الثلاث التي هي اليهودية والمسيحية والإسلام، مؤكداً أن العالم يعيش الآن "زمن حروب المسلمين، فالمسلمون يتقاتلون فيما بينهم ويقاتلون غير المسلمين أكثر بكثير مما تفعله شعوب من حضارات أخرى". ووفقا لذلك يعتقد منتقدون أن "الحرب الجديدة" كما وصفها الإدارة الأمريكية إثر هجمات ١١ سبتمبر ليست فعلا بجديدة، فهي "استمرار وتصعيد لأنماط سابقة من العنف تشمل مسلمين، إلا أن الإرهاب الإسلامي السابق كان منقطعاً ومحدوداً نسبياً مقارنة بما يحصل الآن".

وتلخص أسباب "حروب المسلمين" المباشرة هذه حسب منتقدون في أربعة، أولها ما يسميه "بروز وعي إسلامي وحركات وهوية إسلامية في صفوف الشعوب الإسلامية في كل مكان تقريبا، وهذا الانبعاث الإسلامي يأتي بمعطيه كرده فعل على موجة الحداثة والعولمة". أما السبب الثاني، فهو أنه في "شئ أجزاء العالم الإسلامي ولا سيما في صفوف العرب هناك شعور كبير بالظلم والامتناع والحسد والمداخلة تجاه الغرب وغناه وقوته وثقافته، وهذا الشعور ولهد أسباب كثيرة لا سيما الإمبريالية الغربية وسيطرتها على العالم الإسلامي خلال معظم سنوات القرن العشرين، كما أنه وليد سياسات غربية معينة بينها العمليات الأمريكية ضد العراق منذ عام ١٩٩١، والملافة الوطيدة المستمرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبصورة عامة أكثر فإن هذا الشعور هو ردة فعل الشعوب الإسلامية على حكوماتها الفاسدة وغير الفعالة والقمعية وعلى الحكومات الغربية التي يرونها تساند هذه الأنظمة". والسبب الثالث يعود إلى أن "الانقسامات القبلية والدينية والعرقية والسياسية والثقافية داخل العالم الإسلامي تثير العنف بين المسلمين، كما تعزز هذه الانقسامات العنف بين المسلمين وغير المسلمين". ويتلخص السبب الرابع في "تصادف الانبعاث الإسلامي مع معدلات ولادة مرتفعة في معظم الدول الإسلامية"، مما أدى إلى زيادة حجم وعدد شريحة الشباب بين السادسة عشرة والثلاثين، حيث ضالبا "ما يمتنع الرجال المنتمون إلى هذه الشريحة بمستوى ثانوي وتقني وجامعي من التعليم، وهم بمعظمهم عاطلون عن العمل ويهاجرون إلى الغرب وينضمون إلى منظمات أصولية وأحزاب سياسية، ويضمون بأعداد صغيرة إلى جماعات همدرية إسلامية وشبكات إرهابية".

أما الجذور والأسباب في تقدير هوكوياما فهي كما يشير في مقاله في الهارديان تتعلق بوجود ما يسميه "شئ ما حول الإسلام، أو على الأقل حول النسخ الأصولية منه والتي تسيطر في الأعوام الأخيرة، جعل المجتمعات الإسلامية خاصة مقاومة للحداثة". وهذه الأصولية، كما يلتقي هوكوياما في مقاله الثاني بالتهنيزويك مع منتقدون لا ترفض فقط الحداثة، بل المبدأ الأكثر أساسية فيها، أي التسامح الديني، حيث تعتقد تلك الأصولية وأصحابها أن الغرب "مجتمع فاسد في جذوره، ولم يكن هذا الفساد يقتصر على الإباحية والمثلية الجنسية وحقوق المرأة فحسب، كما هي موجودة في الغرب، ولكنه نجم من وجهة نظرها من الطمانينة نفسها، وما يكرهونه هو أن الدولة في المجتمعات الغربية تدرس التسامح الديني والتعددية بدلا من خدمة الحقيقة الدينية". وبالتالي فإن العالم الإسلامي عندما يقارن نفسه بالغرب يجد نفسه كما يعتقد هوكوياما مفعما بمشاعر "الضعفة التي نشأت من النجاح الغربي والقشل الإسلامي".

ويوجه هوكوياما بعد ذلك اتهامات - أسبابا لظهور ما يسميه "الفاشية الإسلامية"، فيبدأ بالملكة العربية السعودية حيث اختلطت الثروات بما يسميه "مصالح الطائفة السلفية"، مما أدى إلى ترويج مفهومهم الخاص للإسلام في الثمانينات والتسعينات، والذي يصفه بأنه "إسلامية فاشية" ليس فقط في الشرق الأوسط فحسب، بل في الولايات المتحدة أيضا حيث أنفقوا مئات ملايين الدولارات على بناء المدارس والمساجد لتشر هذا المفهوم. وهنا يتذكر هوكوياما أن "الولايات المتحدة تلام أيضا لأنها هجرت أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي، لأنها تخلت عن مسؤولياتها في إقامة نظام سياسي مستقر ومعاصر هناك"، ويتعلق السبب الأخير في تفسير الباحث الأمريكي لانطلاق ما يسميه

"الفاشية الإسلامية" هي الثمانينات والتسعينات بما يرى أنها مسائل جذرية كالفقر والركود الاقتصادي والسياسات المتطوية في الشرق الأوسط التي تعد بالنسبة للطرف السياسي مواداً قابلة للاشتعال". وهو يحرص على نفي فكرة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية على التحرك لتخفيف حدة هذه المسائل، حيث يؤكد أن "المشكلة الأساسية هي مشكلة سياسية في العالم العربي - الإسلامي نفسه"، ففرص الإصلاح الاقتصادي كانت دائماً موجودة، لكن عدداً قليلاً من الدول الإسلامية - ليس من بينها دول عربية - هو الذي تبني نوع السياسات التي تبنتها دول أخرى لفتح بلدانها على الاقتصاد العالمي ووضع أسس التنمية المستدامة".

أما عن الكيفية التي يمكن ويجب على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها، فإن منتجعون يبدو واضحاً بشأنها كل الوضوح كمفكر استراتيجي واقعي في حديثه، حيث يضع خطة كاملة لما يسميه "دفاع الغرب عن نفسه" بالمعنى الاستراتيجي الواسع. وتبدأ الخطة بدعوته "القوى الغربية للولايات المتحدة وأوروبا إلى تحقيق اندماج سياسي واقتصادي وعسكري وتعميق سياساتهم، بحيث لا تستلعب دول تنتمي إلى حضارات أخرى استغلالاً لاختلافاتها"، وإلى جانب ذلك يقول منتجعون "نحن بحاجة لواصلت توسيع الاتحاد الأوروبي والتناو لضم دول غربية من وسط أوروبا وجمهورية البلقان وسلوفينيا وكرواتيا، والولايات المتحدة بحاجة كذلك إلى تشجيع تقريب أميركا اللاتينية"، وحتى لا يفتح الغرب جبهات صراع إضافية فلهي حسب خطة الباحث الأمريكي "هبول روسيا كدولة محورية للأرثوذكسية، وقوة إقليمية رئيسية ذات مصالح مشروعة في تأمين حدودها الجنوبية، ودولة يستطيع التعاون معها في التعامل مع الإرهابيين الإسلاميين". أما على الصعيد التكنولوجي والعسكري فلهي الغرب حسب تلك الخطة المحافظة على تفوقه "على الحضارات الأخرى وكبح تطوير القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصين".

أما فوكوياما فهو يبدو في نظره للكيفية التي يمكن على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها أكثر عملية بل وعسكرية من منتجعون، فهو يتجهما على خصائص ومفاهيم ما يسميه "الفاشية الإسلامية" التي يرى أن الغرب يواجهها اليوم، حيث يؤكد أنه "بالرغم من رغبة الناس في الاعتقاد بأن الأوهام تمشي أو تموت نتيجة استقامة أخلاقياتها الداخلية فإن القوة لها شأن كبير، فالفاشية الألمانية لم تهر بسبب تناقضاتها الأخلاقية الداخلية بل ماتت لأن ألمانيا احتلت وتحولت إلى أنقاض بفعل قصف جيوش الحلفاء.... وبالعكس إذا استمرت المواجهة العسكرية بشكل غير مؤثر فإن "الفاشية الإسلامية" ستحصل على مزيد من التأييد".

ويبقى المحور الرابع لرؤيتي منتجعون وفوكوياما للأزمة، أي المسار المستقبلي والمراحل التي يمكن أن تتطور إليها. ويبدأ منتجعون طرح رؤيته للمستقبل القريب الذي يعتقد خلاله أن "أوروبا والولايات المتحدة مستقاران معاً بشكل أسرع بدافع إعادة اكتشاف مصالحهما المشتركة كحضارة للمجتمعات الحرة، وزيما تتضمن إليهما أمريكا اللاتينية واليابان". أما على المدى البعيد، فيرى منتجعون أن "القوى الاقتصادية للسوق سوف تعزز العولمة، وهذا بدوره سيؤدي إلى ردة فعل مشروعة بسبب عدم المساواة في الدخل التي تولدها العولمة ليس فقط داخل المجتمعات ولكن أيضاً فيما بينها، بما في ذلك بين الطبقة الغربية الأكثر إحصاءاً وباقي العالم". وبالنسبة لروسيا والصين والهند، فهي كما يعتقد منتجعون "رغم وجودها بالضرورة خارج هذا المركز - الغربي - المتكامل، فهي ولأسباب عملية تتعلق بمشاكلها الخاصة مع اضطرابات الإسلاميين والإرهاب، سوف تعمل في الوقت الحالي مع التحالف الغربي". أما ما يمكن أن يحدث على الجانب الآخر، فإن الباحث الأمريكي يرى في مقاله أنه "كلما ازداد استخدام الولايات المتحدة ومطافئها للقوة العسكرية ضد أعدائهم مستوحى ردة الفعل الإسلامية وتمسك أكثر حدة، فاعتداءات 11 سبتمبر ولدت الوحدة في صفوف الغرب، والضرورة الطويلة رداً عليها قد تولد وحدة في صفوف المسلمين". إلا أنه يستدرك بالقول أنه "يبدو مستبعداً أن تتحقق الوحدة في صفوف المسلمين في السنوات القليلة المقبلة"، فضلاً عن أن المؤشرات الديموجرافية تنمكس صورة تبدو له "أكثر تفاؤلاً، حيث أن معدلات الولادة في عدد كبير من البلدان الإسلامية أخذت في الهبوط بشكل

كبير لا سيما في البلقان إلا أنها تبقى مرتفعة في بعض الدول الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية، إلا أنه وبحلول عام ٢٠٢٠ ستقلص عدد الشباب المسلم، وعندها سيكون من المنطقي أن يضمحل زمن حروب المسلمين ليخلفه عصر جديد تسيطر عليه أشكال أخرى من العنف بين شعوب الأرض.

أما فوكوياما، فهو لا يرى مستقبل الأزمة عموماً خارج رؤيته الشهيرة لنهاية التاريخ والتي روج فيها أن فشل الشيوعية قد جعل الديمقراطية الليبرالية الغربية ونظامها الاقتصادي القائم على الأسواق الحرة المفتوحة هي الغاية النهائية للبشرية على الأرض ليس بعدها ما يمكن للمجتمعات أن تسعى إليه، فهو يؤكد في مقاله بالجارديان أننا سوف نبقي في نهاية التاريخ لأن هناك نظاماً واحداً سيستمر مهماً على السياسات المالية، وهو الغرب الديمقراطي الليبرالي. ويؤكد الباحث الأمريكي في مقاله الثاني ليوكد بوضوح على صحة نظريته وانطباقها على مستقبل الأزمة، فيقول "إن الحداثة التي تمثلها الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات المتطورة ستبقى القوة المسيطرة في السياسة الدولية والمؤسسات التي تجسد مبادئ الغرب الأساسية في الحرية والمساواة ستستمر في الانتشار عبر العالم"، ومنتهى إلى أن "الصراع بين الديمقراطية الليبرالية الغربية و"الفاشية الإسلامية" ليس صراعاً بين نظامين حضاريين يتمتعان بقبولية البقاء نفسها ويستطيع كلاهما ركوب العلم والتكنولوجيا وخلق الثروات والتعامل مع التغير الموجود في عالمنا المعاصر، ففي هذه المجالات كافة، فإن المؤسسات الغربية تسيطر على الأوراق كلها ولذلك فهي ستستمر في الانتشار في أنحاء العالم على المدى الطويل".

## ٢ - فريد هاليداي - برتران بادي

أما عن الرؤية الغربية الأخرى المخالفة لرؤيتي هنتجيتون وفوكوياما الأكثر انتشاراً هي الدوائر الإعلامية والسياسية والبيئية الغربية، فمن أبرز من يطرحها كل من الجامعي الأيرلندي فريد هاليداي أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والتي أتت في كتابه "ساعتان هذا العالم" الذي صدر في نهاية عام ٢٠٠١، والجامعي الفرنسي برتران بادي أستاذ العلوم السياسية بمعهد باريس للعلوم السياسية والتي أوضحها بمسفة رئيسية في مقابلة له مع صحيفة ليبراسيون (LIBERATION) في ١٥ سبتمبر، ثم أعاد التأكيد عليها في مقابلات ومعاشرات أخرى.

وفيما يخص طبيعة الأزمة الحالية فإن هاليداي يرى أن هجمات سبتمبر تعد حدثاً غير متوقع "لا في حجمه ولا في طريقة تفهيمه، أو النتائج التي أدت إليها". إضافة إلى عنصر المفاجأة، فإن الهجمات تمتاز بأنها حدث عالمي، أو معلوم (GLOBALIZED) من الدرجة الأولى. ومعنى أن يكون الحدث "معمولاً" حسب هاليداي هو أن تكون له تداعيات تتجاوز حدود الفعل القريبة وتآخرات تتجاوز الأطراف المباشرة المتخلفة فيه، وهو ما تم بعد هجمات سبتمبر حيث أن انكسارها تمت بشكل فائق ما حل بتطعيم القاعدة مثلاً (يفرض ثبوت أنه الفاعل) والولايات المتحدة الطرف الرئيسي في الحدث، حيث أدت تلك التداعيات والتأثيرات - ولا تزال - إلى إعادة تشكيل التحالفات والأوضاع العالمية بشكل أو بآخر.

ويعد هاليداي آثار وملاحم الأزمة الحالية كحدث معلوم، فيرى أولاً أنها قلبت التوجهات الأمريكية في السياسة الخارجية التي كانت تميل إلى الانزلال عن العالم والاتصالات إلى الشؤون الداخلية أكثر فأكبر في السنوات الأخيرة، وأدت إلى إقصاء الولايات المتحدة في قلب السياسة الدولية مرة أخرى، ليس كفاعل أساسي ومهيمن بل كقائد لتشكيلة جديدة من التحالفات العالمية. كما يرى ثانياً أن الأزمة فريت بين روسيا والولايات المتحدة تحت شعار مكافحة الإرهاب الدولي، وأدت ثالثاً إلى راب التحصينات الأوروبية الأمريكية وأعادت توليق التحالف عبر الأطلسي، ومن ناحية رابعة فقد فادت الأزمة إلى بروز تفسير عميق في آسيا تمثل في انخراط الهند في الجهد "الدولي" بقيادة واشنطن ضد مكافحة الإرهاب. كما أنها من جهة خامسة وفرت فرصة ذهبية لإعادة ترتيب جدول الأولويات المالي ووضع قضية ما

يسمى بـ "مكافحة الإرهاب الدولي" على رأس ذلك الجدول، واستغلال فرصة التوافق العالمي على إدانة هجمات واشنطن ونيويورك لتدمير جداول أعمال أخرى أمريكية لا تعبا بسيادة الدول وتسويل عمليات التدخل في شؤونها الداخلية.

وعلى خلاف هنتجتون، الذي عرف هاليداي بنقده لنظريته حول "صراع الحضارات"، فهو لا يعتبر هجمات سبتمبر وما بعدها تبليراً عن صدام حضاري، حيث يرى أن صدام الحضارات خرافة، وذلك لأسباب كثيرة يوردها في كتابه. ومن بين تلك الأسباب أن الصراعات الأكثر دموية قد تمت داخل كل حضارة معينة، في أوروبا في صورة الحروب المملوكية، وفي آسيا في صورة الحرب الهانانية الصينية، وفي العالم الإسلامي حيث أخذت صورة الحرب العراقية - الإيرانية. ومن ناحية ثانية يرى أن ثمة صراعاً أو صداماً حضارياً داخل كل حضارة وثقافة يتمثل في الصدام بين الحديث والقديم، بين الحداثة والتقليد، بين العلمانية والأصولية، وبالتالي فإن الأزمة، كما يراها هاليداي، تمكّن الصراع الحضاري والثقافي داخل المجتمعات العربية والإسلامية بين العلمانيين والإسلاميين، وهو الأمر الذي إذا لم يحسم داخلياً في المقام الأول، فإن علينا أن نتنظر كثيراً من الانفجارات الناتجة عنه.

أما برتران بادى فهو يشارك هاليداي في شكوكه ونقده لحقيقة وجود صراع حضارات بين المسلمين والغرب، بسبب دور الولايات المتحدة في الصراعات الناشئة في العديد من المناطق الإسلامية. ويفسر بادى عدم اعتقاده نهائياً بصحة أطروحة صراع الحضارات أو الثقافات، بتأكيد على أن الصراعات التي تجري في العالم لا علاقة لها بالصراع الحضاري، إنما ما يحصل هو أن هناك استخداماً للثقافة والدين من أجل الهيمنة والمنافسة السياسية. ويمضي الباحث الفرنسي أبعد من ذلك في قراءته لطبيعة الأزمة الحالية، فيؤكد أنه لا يوجد تناقض بين الحضارات، لكن كثرة استخدام طرح فكرة ومصطلح صراع الحضارات والثقافات، يؤدي إلى إقناع البعض بأن ما يحدث في العالم هو نتيجة لهذا الصراع.

أما عن أسباب وجوب الأزمة فهي عند هاليداي معقدة وكثيرة، حيث تكمن وراء الأزمة مجموعتان من الأسباب، الأولى تاريخية وعمامة على مستوى شكل العلاقات الدولية، والثانية معاصرة ومباشرة على مستوى عدد من الدول والمجتمعات. ضمن المجموعة الأولى يرى هاليداي أن حقبة الاستعمار الطويلة، ومن ثم حقبة الحرب الباردة الطويلة أيضاً تشكلان الخلفية التاريخية الأساسية التي تولدت عنها الظروف التي أنتجت التطرف الذي خطط لحدث سبتمبر ونفذه. أما السبب الثالث فهو العولمة الراهنة التي تجتاح العالم وما أنتجت من توترات وعدم مساواة في توزيع الثمار والفوائد التي جاءت بها.

أما مجموعة الأسباب المباشرة والخاصة بالدول الإسلامية، فيرى هاليداي أن هناك أزمة يطلق عليها "أزمة آسيا الغربية"، تطال الدول العربية وإيران وباكستان وأفغانستان تحديداً. تتجسد هذه الأزمة من خلال عدة مظاهر عبر هذه الدول: أولها تحول الصراعات والأزمات التي ضربت هذه المجتمعات والدول كلا على حدة إلى صراعات وأزمات مترابطة وتؤثر في بعضها البعض بشكل وثيق. وثانيها هشاشة دولة ما بعد الاستقلال واستمرار أزمة الشرعية في هذه المجتمعات، وثالثها انتماع "الأصوليات" الإسلامية وسيادة التطرف الماير للحدود فيها وعبرها. كل ذلك، في ظل الخلفية التاريخية التي توفرها مجموعة الأسباب الأولى، أدى إلى تمام مستمر للداء للولايات المتحدة وسيادتها، بما دفع إلى خلق الأجواء الطهيمة لبروز تعبيرات التطرف القسوى التي تجسدت في تعبيرات نيويورك وواشنطن. ويفرق هاليداي بين موقفه حول "أزمة آسيا الغربية" وبين مقولة "قوس الأزمات الإسلامي"، من باكستان حتى المغرب، التي يتبناها كثيرون ويمتدونها أساساً لمقولة "صدام الحضارات" التي صكها هنتجتون، حيث تظل مقولته، سواء فيما يتعلق بآسيا الغربية أو بأي منطقة أخرى، متمسكة بالجزر السياسي والاقتصادي والاجتماعي كأساس لتحليل الظواهر والأزمات، بينما تغطي المقولة الثانية الأولوية للفوارق الثقافية والحضارية وتعتبر أن الصدام بين "المختلفين"

حضراناً سببه ليس الأزمات السياسية والاقتصادية التي يمكن حلها، بل يعود إلى التناظر الثقافي والحضاري الذي لا حل له.

أما بادي فهري بداية أنه من الخطأ اعتبار الإسلام سبباً لما حدث في الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر، وبضيق في حديثه المشار إليه "حتى لو سلمنا بأن الإرهابيين مسلمون، فهذا لا يعني أن الإسلام هو السبب ولكن الاستغلال السياسي للإسلام هو المسئول عن إغراز هؤلاء الإرهابيين". وبضيق الباحث الفرنسي بأن ما تم ليس عملاً دينياً يستهدف الغرب أو المسيحية وإنما هو عمل ضد استراتيجية بعينها وضد القوة المجردة، كما أنه ليس عملاً ضد الديمقراطية وإنما هو عمل موجه لدولة تتفرد بأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، ورأى بادي أنه إذا لم نتحرر النقطة قبل توجيه الاتهام فإن ذلك قد يتسبب في آثار مدمرة لا تقل بأي حال عما خلفته العمليات الهجومية من دمار، حيث يتمثل الخطر في احتمال تسرع السلطات بتوجيه الاتهام إلى الإسلام، مما يعد في حد ذاته شكلاً آخر من أشكال العنف لا يقل ضرراً عن الأول وقد يترتب عليه المزيد من الكوارث.

أما عن الأسباب الكامنة وراء الأزمة، فهري الباحث الفرنسي أولاً أن التحولات التي قادتها الولايات المتحدة مؤخراً في مناطق عديدة من العالم، مثل فلسطين والعراق والصومال، أدت إلى كسر الحماس الذي نشأ حول فكرة نظام عالمي جديد لتحل محله فكرة "الحقبة الأمريكية" التي سمت قوى كثيرة إلى مقاومتها ورفضها، فبالنسبة له، فإن فكرة بناء قوة وحيدة أحادية القطب، كما هو حال الولايات المتحدة، تدعو للشك وللمتدبر حيث تتفقد القوة العظمى في مثل هذا الطرف أية فرصة للشراسة، ولا تجد لها أي مُساوٍ أو مُتحدٍ حقيقي، الأمر الذي يكشف أن النظام الجديد غير عادل ما يكفي لتكون القوة الأمريكية مقبولة كمعظم له موثوق فيها، ومن ثم تحولت الولايات المتحدة إلى مصارع في هذا لنظام أكثر منها حكماً، وبالنسبة لصراع الشرق الأوسط بصفة خاصة ومدى ارتباطه بالأزمة، يرى بادي أن هذا لصراع هو بوقعة كبيرة تتشابه فيها عدة خيوط متشعبة، حيث أنه صراع واسع النطاق، فيه الفلاسطينيون كجزء من لعالم العربي والإسلامي، وفيه الشرق الأوسط كجزء من العالم الإسلامي وكمجموعة قريبة من دول أوروبا ومن حوض البصرة المتوسط، وملتحق الشمال بالجنوب، وربما يعود جزء من ذلك الربط إلى امتناع الولايات المتحدة عن لعب دور إيجابي في حل ذلك الصراع.

وبضيق بادي أن المصلحة قد أكدت أن هناك إحصائياً من فكرة الاندماج المالي، فقيل المصلحة لم يكن هناك شعور بالظلم أكثر حدة مما هو عليه الآن، فهي تنتج اليوم نوعاً جديداً من العنف هو العنف الاجتماعي، الذي يعود سببه إلى الشعور بالظلم، فتبادر منظمات كتنظيم القاعدة بمحاولة القصاص من ذلك الوضع والتعبير عن ذلك الشعور بالظلم، فنحن ما قامت به، من هنا فإن تجاوز تلك المشاعر وهذا العنف الاجتماعي وكل المأساة التي نعيشها اليوم لن يتأتى بدون حل مشكلة الاندماج الاجتماعي، والتي تتم عبر احترام كرامة وحقوق الآخر، مهما كانت خلافاتها معه، والحق المساوي للجميع في أن يكونوا وأن يحترموا، كما هو احترام المواطن الأمريكي أو الإسرائيلي.

أما عن الكيفية التي يمكن ويجب على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها، فإن هاليداي لا يطرح خطة تفصيلية استراتيجية للغرب أو لغيره، فهو يحرص على أن لا ينطلق من مطلق ثقافي ضربي جدلي محض رقم تمسكه الذي لا يتزعم بالعدالة ومنطقها ونظريتها للأشياء، فهو يرى أن ثمة منظوراً إنسانياً عالمياً مشتركاً يتكون من حاصل جمع القيم المتفق عليها عبر الثقافات المختلفة، ويشكل الأرضية الأكثر صحة لفهم الحدث ولإدراكه ولتجاوز آثاره السلبية أو لخصرها على أضيق نطاق. وهو يؤكد في هذا السياق على ضرورة تحلي السياسيين والمثقفين ببعض الرؤى المثالية من أجل إحلال واقع أكثر إنسانية في حياة البشر وتحدي المظالم التي تواجههم، ولتدعيم وجهة النظر العالمية ووجودها وفعاليتها على الأرض، يعني هاليداي وزناً كبيراً للميثاق العالمي لحقوق الإنسان وكذا لفكرة ودور الأمم المتحدة ومئات المعاهدات والاتفاقات الدولية التي انخرطت فيها الدول والمجتمعات بغض النظر عن ثقافتها وأديانها، وإلى جانب كل

ذلك، ويشدد على ضرورة الارتكان على منظومة القيم الإنسانية العالمية الأخذة في الانتشار والتي تطالب بها كل المجتمعات وتمتيرها هدفاً يستحق التضال لأجله؛ مثل حقوق الإنسان، والحريات السياسية والفردية، والديمقراطية، والشفافية، والمحاسبة.

ويبقى أخيراً تصور الباحثين الأوروبيين للمصادر المستقبلية والمراحل التي يمكن أن تتطور إليها الأزمة، فيرى هاليداي بداية أن التطلع إلى الأمام في أعقاب هذه الهجمات مباشرة، مهمة شاقة، إلا أنه مع ذلك يمكن توقع بعض الأشياء، أولها أن سطوة الولايات المتحدة بوصفها قوة عسكرية واقتصادية وسياسية لن تُدمر أو يقتربها ضعف خطير في هذه الأزمة. من ناحية ثانية فإنه بصرف النظر عما قد يحدث لائتلاف الدول القريبة وغيرها التي تقود الولايات المتحدة، فإن هذا الائتلاف سيضمّد، حيث أن التحالفات تكون عادة مرنة وهي يمكن أن تصمد بوجه مواقف الرفض والاختلاف. من ناحية ثالثة فإن التهور في الاقتصاد العالمي، والذي يمكن أن يدمر سنوات، سيواجه بإدارة اقتصادية كلية منسقة من جانب الدول المتقدمة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تضخم نتيجة الدعم المالي والنقدي لاقتصاديات في طور الركود، ولكنه لن يسفر عن انهيار. وتصدق تلك النتيجة الأخيرة حسب رأي هاليداي على الأمن الداخلي، حيث من الجائز جداً أن تكون هناك أعمال إرهابية أخرى منظمة دولياً أو مدفوعة محلها داخل الدول المتقدمة، ولكن هذه المجتمعات والدول ستصمد في مواجهتها. من ناحية خامسة فإن مستقبل الأوضاع في مناطق أخرى يبدو أقل وضوحاً، فبعض البلدان التي وقعت في قلب النزاع، يمكن أن تواجه غلياناً، وبخاصة في العالم العربي الذي يمكن أن تزيد مشاكله. والخلاصة فهما يفرض المستقبل حسب هاليداي هي أن جذر الأزمة فكري، من مظاهر غياب التربية الواقعية والثقافة الديمقراطية في طائفة من البلدان بحيث تطفئ الكراهية اللاعقلانية ونظرية المؤامرة على النقد العقلاني، وما يكرس هذه الأزمة تقاصص ولا مبالاة الكثير من بلدان العالم المتقدم في مواجهة اللامساواة والنزاعات التي تحدث خارج حدوده. من هنا فإن العالم سيكون محفوظاً إذا تجاوز آثار هذه الأزمة وعالج أسبابها في غضون مائة عام، وهذا، بالطبع، ليس زمناً طويلاً في عمر التاريخ الإنساني، لكنه يطلب جرعة قوية من التصميم والوضوح والشجاعة، ستكون مطلوبة في القرب كما هي الشرف خلال السنوات القادمة.

أما بادي فهو يطرح سيناريوهين لتطور الأزمة، وبخاصة لما يمكن أن يحدث بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، الأول سيناريو من فضاض يرى أن ما نعيشه بعد هجمات سبتمبر سيضمحل ويقتني تدريجياً، وسيصبح الرهان التجاري والمالي هو الرهان الأكبر عبر التفاضل ثلاثي الأقطاب بين الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. لكنه يحذر من السيناريو الآخر الأكثر احتمالاً، وهو أن ما ظهر سيمتدز ويتركز، أي أن مصدر الصراع سيتم تنظيمه على أساس الصراع الاجتماعي، وسيصبح العالم صندوقاً في وضعية صنف دائم لا مركزي، وتعمه الفوضى بحيث لا تتجسّد الولايات المتحدة في السيطرة عليه.

ومما سبق يتضح أن الخلاف بين المفكرين الأربعة يعكس درجة الخلاف بين ما يمكن وصفه بالرؤية الفكرية الأمريكية السائدة للأزمة وبين الرؤية الأوروبية لها، وهي حين تمكس الأولى نزوعاً عالياً نحو التشديد على الطابع الصدامي بين الغرب والإسلام والمسلمين استناداً إلى عوامل ثقافية وحضارية بالأساس يصعب تجاوزها، فإن الثانية تمكس تفهما نسبياً لدور الإسلام في المجتمعات الإسلامية، ولا تنزع بدورها نحو تصعيد الصدام بين الغرب والإسلام، وتخضع في اعتبارها دور الغرب السلبى، وسطوة العولمة بآثارها الاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة، وفقدان معايير العدالة والإنصاف في تقعر النزاعات والحروب بين بعض المسلمين وبعض الغربيين.

## ٧- مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات سبتمبر

يقتصد بالجماعات الإسلامية التنظيمات التي تشترك معاً في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها ، والتي تشمل بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها . ويلعب الجانب الفكري دوراً محورياً في تحديد التمايزات بين الجماعات الإسلامية المختلفة ، بالإضافة إلى جوانب أخرى ترتبط به بصورة أو بآخرى . وعلى الرغم من وجود بعض المعايير الأخرى التي يمكن أن يستند إليها في تصنيف تلك الجماعات ، مثل الأصول الاجتماعية لها ، لاسيما أعضائها البارزين ، أو تصوراتها السياسية أو أساليبها الحركية ، فإن الأساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلابة لهذا التصنيف لها والتميز فيما بينها .

وقد تختلف تلك الجماعات في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعيها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد الإسلام وأصوله ، كما قد تختلف في تفسيرها لبعض تلك القواعد والأصول ، إلا أنها تظل تمتد في صفة انتماء مشروعيها للإسلام ، وتظل تطلق عليه صفة "إسلامي" . وبالرغم من وجود وأهمية الأساس الفكري لدى كل التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى ، فهو ذو مكان خاص بالنسبة للجماعات الإسلامية ، حيث يمثل بالنسبة لبعض نصاباً دينياً "مقدساً" تصمي لتطبيقه دون اجتهاد أو تعديل ، بينما هو بالنسبة للبعض الآخر مرجعية رئيسية لها الأولوية على أي مرجعيات أخرى قد تلجأ إليها . ويمتد التأثير الحاسم للأساس الفكري إلى مختلف جوانب الجماعات الإسلامية بدءاً من أسسها ، ومروراً بمصطلحاتها ورموزها ، وأشكالها التنظيمية ، وانتهاء باستراتيجياتها وأساليبها الحركية ، وهو الأمر الذي يميزها عن غيرها من الجماعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية في علاقتها بأسمها الفكرية ، على الرغم من التشابه الظاهري الذي يبدو بينهما .

### أولاً: خريطة الجماعات الإسلامية الدينية

وفقاً لمحورية الأساس الفكري في تصنيف الجماعات الإسلامية ، فإنها تنقسم إلى فئتين رئيسيتين لا يجمع بينهما سوى الانتماء إلى الإسلام ، مع الاختلاف العميق في طريقة هذا الانتماء وقراءة ذلك الإسلام . الفئة الأولى هي الجماعات الدينية ، والثانية الجماعات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي . وفيما يلي إشارة لكل نوع .

#### ١- الجماعات الدينية

وهي تلك التي تقوم على قراءة عميقة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة ، تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات

والدول من منظور صحة العقيدة فقط، في حين لا توجه اهتماماً يذكر إلى ما هو دون ذلك من مستويات ومصادر فقهية وشرعية. والفضية الرئيسية وربما الوحيدة بالنسبة لتلك الجماعات، هي إقامة التوحيد والمعبودية الحقّة لله كما تراهما، وبالتالي فإن حقيقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول يظل بالنسبة لها المبحث الوحيد الذي تحرك ضمنه أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات. وفي هذا السياق تمثل التصوص القرآنية والنبوية وبعض آثار السلف بالنسبة لتلك الجماعات، المين شبه الوحيد لجلب الأفكار والخبرات التنظيمية والحركية، وهي تقوم بتفسير تلك التصوص القرآنية والنبوية بطريقة حرفية ظاهرة تستند على قاعدة "عموم اللفظ"، وليس "خصوص السبب" الذي نزلت من أجله أو ذكرت في سياقها تلك التصوص الكريمة. وتدفع هذه المنهجية تلك الجماعات بصفة عامة إلى التورط في أحكام متسارعة بتكفير الدول وجاهلية المجتمعات والأفراد. فضلاً عن تثبيت تلك الجماعات في أسمائها ومصطلحاتها وتشكيلاتها التنظيمية وسلوك أعضائها بالموروث الإسلامي من حقبة النبوة والخلافة الراشدة التي تمثل المرجعية التاريخية الوحيدة لها، فهي تقوم بقراءة واقع مجتمعاتها المعاصرة عبر تجربة تلك الحقبة، وتعبد تسمية فاعليه وقواء وتلقاضاته بنفس المسميات التي كانت فيها. وبذلك فإن الهدف الرئيسي لتلك الجماعات هو إعادة "أسلمة" المجتمعات والدول - وكذلك الأفراد بالنسبة للبعض منها - حيث أنهم جميعاً حسب رؤيتهم خارجون عن الإسلام بصور مختلفة. وتتقسم تلك الجماعات الإسلامية الدينية في تبنيها للحقبة النبوية وما تلاها من خلافة راشدة وقياس المرحلة الحالية عليها إلى قسمين رئيسيين: الأول يرى أننا نمش في مرحلة أقرب لمرحلة الدعوة في مكة قبل الهجرة، بينما يعتقد القسم الثاني أن ما أحاط بمرحلة الإسلام في المدينة وما تلاها هو الأقرب للمصر الذي نمش فيه الآن. ويؤدي ذلك الانقسام في قياس المرحلة المعاصرة على كل من هاتين المرحلتين من التجربة النبوية والراشدة، إلى تفرع الجماعات الإسلامية الدينية بين نوعين مختلفين بصورة كبيرة هما: الجماعات المغالية (المتشددة) السلفية، والجماعات الجهادية المنهفة.

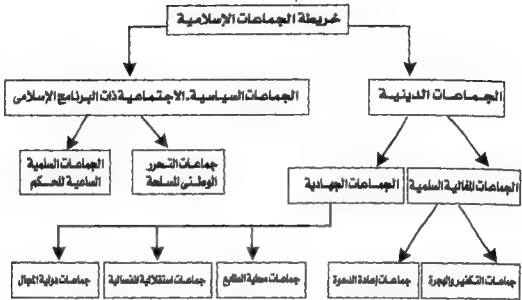
#### ٢ - الجماعات المغالية (المتشددة) السلفية

تتفق تلك الجماعات على أن المجتمعات المعاصرة أقرب لحالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة منها إلى المدينة، وهو ما يبنى بالنسبة لها أن المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين في مختلف بلدان العالم الإسلامي، إنما هم إما كفار أو في أحسن تقدير، يعيشون في جاهلية تامة تشبه تلك التي كانت تخيم على مكة والجزيرة العربية عموماً قبل الهجرة. كذلك فينفس القياس، ترى هذه الجماعات أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو بناء دولة إسلامية أو ممارسة القتال - أو الجهاد حسب مصطلحهم. حيث أن كل ذلك لم يؤمر به المسلمون قليل العدد والحيطة في مكة. نتيجة لهذا، تذهب هذه الجماعات إلى عدم ممارسة أي أفعال عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد الكافرين أو الجاهليين حسب رؤيتهم لهم، متعلماً لم يفعل ذلك المسلمون الأوائل في المرحلة المكية. أما عندما يطرح التساؤل بداخل هذه الجماعات حول طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد والدول والمجتمعات، فإنهم ينقسمون بناء على إجابته إلى قسمين رئيسيين: الأول يمكن تسميتهم بجماعات التكفير والهجرة، والثاني بجماعات إعادة الدعوة.

(١) **جماعات التكفير والهجرة**، وترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة مباشرة، حيث لم يدهيها من أمل أن تهدي للإسلام، ولم تعد تضم سوى الكافرين فقط، وبالتالي لا بد لهم من هجرها بصورة أو بآخرى، حيث أنهم يمثلون للمسلمين الوحيدين على وجه الأرض، ومن سواهم، ولم ينضم إليهم، فهو كافر كضراً بواضحاً. والهجرة بالنسبة لهم، سواء كانت داخل المجتمع باعتزاله تماماً والانفصال عنه كلية، أو بالخروج منه إلى الصحاري والمناطق البعيدة، إنما هي على غرار الهجرة النبوية انتظاراً لأن يظهر الله دينه ويمودوا إلى ذلك المجتمع منتصرين.

(٢) **جماعات إعادة الدعوة**، وترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة بعد البعثة النبوية، حيث أن دعوة - أو بمبادرة أدق إعادة دعوة - الناس الموجودين فيها والنذين يجهلون الإسلام كما كان الكافرون في مكة يجهلون، تعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل. ويمثل "التبليغ والدعوة"، وهو اسم أبرز جماعات ذلك القسم على مستوى العالم، إلى تعاليم الإسلام الأساسية وأركانها وعباداته الطريقة الوحيدة لهذه الجماعات في التعامل





مع تلك المجتمعات الماصرة الجاهلية والكافرة. حسب رؤيتهم. دون اعتزالها أو الهجرة منها أو الاصطدام العنيف معها. وتظل الجماعات المخالفة بالرغم من تشديدها في الحكم على المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين بالكفر والجاهلية، أقرب في غالبيتها الكبيرة إلى السلوك السلمي غير العنيف تجاهها، انطلاقاً من قهاستها لها على المجتمع المكي قبل الهجرة النبوية.

#### ب - الجماعات الجهادية العنيفة

تتفق الجماعات الجهادية العنيفة على أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها، وهي تلك التي اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة، أي السياسة. ووفقاً لذلك القهاس، فإن المجتمعات والدول الحالية بالنسبة لتلك الجماعات قد عادت إلى حالة الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، والأفراد جزم منها، وإن كان كل منهم ليس بالضرورة كافراً أو مرتداً، إلا إذا صرح بذلك أو سلك ما يؤكد، وتتفق تلك الجماعات أيضاً على أن الحكومات هي البلدان المملعة قد خرجت عن الإسلام وتمتد مسئولة عن حالة الجاهلية التي تمهتها مجتمعات تلك البلدان وعن معارضة قوى التوحيد، التي ترى تلك الجماعات أنها تمثلها. ونتيجة لهذه القراءة، فإن المجتمعات الجاهلية المعاصرة حسب تلك الجماعات لا تجوز إعادة دعوتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ واكتملت الرسالة، وبالتالي فلا مكان للدعوة المكية الهادئة المتقائمة، بل هو "الاستعلاء" المدني وإعادة "أسلمة" المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها دولة المدينة. وبعد الفتح النبوي، أو الجهاد كما أسمته تلك الجماعات، هو الوسيلة الوحيدة تقريباً لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف، وذلك عبر السعي الدائم لتوسيع عضويتها وتظهيرهم باعتبارهم "العمصة المؤمنة" التي ستعيد الإسلام إلى بلاده وتطبع عنها عدوان أعدائه الخارجيين. وبلغه سيد قطب الأب الحقيقي للجماعات الجهادية العنيفة، فإن وظيفة تلك الجماعات، أو الإسلام كما يقول، هي: "إقصاء الجاهلية من قيادة البشرية وتولي هذه القيادة على منهجه الخاص"، وهو ما يدفع به حسب تمييزه "ابتداء إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان".

ونتيجة اختلاف ظروف ومراحل ومناطق نشأة تلك الجماعات الجهادية المتفجرة، فإنها توزعت بين أقسام ثلاثة على الأقل، تتفق فيما بينها حول المفاهيم الأساسية السابقة لم تختلف بعد ذلك في الأولويات الحركية لتطبيقاتها، أولها الجماعات محلية الطابع، وثانيها الجماعات الاستقلالية / الانفصالية، وثالثها الجماعات دولية المجال.

(١) **الجماعات محلية الطابع**، وتطلق هذه الجماعات، والتي لا توجد تقريباً سوى في بلدان العالم الإسلامي، من فكرة أن "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد"، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها، والتي يمد إسقاطها عبر قتالها هو المهمة الأولى التي يجب عليها البدء بها. وعلى الرغم من أن الجهاد هو فرض على المسلمين للدفاع عن عقيدتهم ودينهم والمثليين في "دار الإسلام" من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم من "دار الحرب"، فقد حورته تلك الفئة من الجماعات الجهادية لتصبح جهاداً داخلياً موجهاً إلى حكومات البلدان التي تنتمي إليها والتي تسعى إلى إقتلاعها وتأسيس دول إسلامية بدلاً منها. ولما كان وصف تلك البلدان بأنها "دار حرب" لتبرير القتل فيها أمراً صعباً بالنسبة لتلك الجماعات مثل صعوبة الاعتراف بأنها "دار إسلام"، فقد ابتدعت مفهوم "الدار المخططة" التي يتداخل فيها حسب تفسيرها الإسلام مع الجاهلية والكفر لكي تستطيع أن تصف ما تمارسه من عنف ديني وقتال بداخلي بأنها جهاد. ولا شك أن وضع تلك الفئة من الجماعات مفهوم "الجهاد" عنواناً لقتالها الداخلي ضد حكوماتها إنما كان يمسك من ناحية رؤيتها لها باعتبارها حكومات "كافرة" معادية للإسلام، ويسعى من ناحية أخرى للاستفادة من الشحنة المعنوية الإيجابية التي يعطيها المصنئ الأصلي للجهاد، أي الجهاد الخارجي، ضد عامة المسلمين. وقد كانت "الجماعة الإسلامية" و"جماعة الجهاد" في مصر، و"الجماعة الإسلامية المسلحة" في الجزائر، و"الجماعة الإسلامية المقاتلة" في ليبيا الآن أمثلة بارزة لتلك الفئة من الجماعات الجهادية محلية الطابع.

(٢) **الجماعات الاستقلالية / الانفصالية**، وتوجد بصيغة عامة في مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية، وأبرزها تلك التي توجد الآن في كشمير بالهند والشيخان بروسيا الاتحادية وفي أفغانستان أثناء الغزو السوفيتي لها. ويتداخل لدى تلك الجماعات مفاهيم الجهاد ضد العدو الخارجي ضد المسلم الذي يسيطر على الأقاليهم التي تسعى لاستقلالها أو انفصالها، مع مفاهيم التحرر الوطني وتحرير المصير التي تنتشر عادة في مثل تلك الأقاليهم التي تسكنها الأقليات الدينية والعرقية. وبالإضافة لذلك، تحتفظ تلك الجماعات بالأساس الفكري لكل الجماعات الجهادية والمتمثل في اعتبارها أن مجتمعات أقاليمها تعيش في حالة جاهلية، وأن هدفها الأول بعد تحقيق استقلالها أو انفصالها هو إعادة أسلمتها وإقامة الدولة الإسلامية فيها.

(٣) **الجماعات دولية المجال**، وتتنى مفهوم الجهاد الخارجي ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيون، ويشكل خاص الجهاد النفاصي الذي يرمي إلى الدفاع عن "دار الإسلام" من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم. وبالتالي تعطف هذه الجماعات عن الجماعات المحلية الطابع في اعتبارها أن "العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب"، بالرغم من اتفاقها معها في النظر إلى "العدو القريب"، أي حكومات الدول الإسلامية، باعتبارها حكومات كافرة. وقد نشأت تلك الجماعات ذات المجال الدولي خلال الأعوام العشرة الأخيرة في عديد من مناطق العالم مثل البوسنة والشيخان، وقبل كل ذلك أفغانستان التي كانت المهة الذي ولدت فيه إبان مقاومة الغزو السوفيتي ١٩٧٩ - ١٩٨٩. وتتشكل تلك الجماعات عادة من خليط من الإسلاميين ذوي النزعات الجهادية من مختلف بلدان العالم الإسلامي وغير الإسلامي حيث يحتفظون بروابط بينهم حتى لو لم يضمهم مكان واحد.

ويعد المنشق السعودي أسامة بن لادن والجماعات المرتبطة به وجماعات أخرى صغيرة متناثرة في مختلف دول العالم، أبرز من يمثل ذلك الاتجاه. وبالنسبة لبين لادن نفسه فقد ارتبط بذلك المفهوم للجهاد النفاصي منذ بداية نشاطه الإسلامي وأضحى جزءاً أصيلاً من تكوينه. فقد ذهب بن لادن إلى أفغانستان لهيخوض تجربته الأولى في العمل الإسلامي وهو في من الثانية والعشرين عام ١٩٧٩، حيث لم يكن يملك قبلها أي خبرة تقريباً في النشاط الإسلامي داخل بلاده أو خارجها. لقد شكلت الحرب الأفغانية - الدولية ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان والتي استمرت عشر

سنوات التجربة المركزية في حياة المنشق المصعوي الذي وجد نفسه بين آلاف المجاهدين القادمين من عشرات الدول الإسلامية للدفاع عن "دار الإسلام"، ضاعضى ذلك مفهوم الجهاد الدفاعي الخارجي هو المرادف للجهاد كله عنده وهو المتم لصحة عقيدته الإسلامية. وبعد عامين فقط من عودة بن لادن لبلاده، أتت حرب الخليج الثانية والتي أسفرت عن انتشار القوات الأمريكية بمسفة دائمة في أرض الرسالة الإسلامية، الأمر الذي رأى فيه عدواناً جديداً على "دار الإسلام" تجب مقاومته بالجهاد الدفاعي ضده، فهذا مرحلة هدائه للولايات المتحدة بعد أن انتهى جهاده ضد الاتحاد السوفيتي بجلاله عن أفغانستان ثم انهياره. إذا، ولد أسامة بن لادن في الحرب الأفغانية وكرست حرب الخليج الثانية طبيعته كمجاهد إسلامي دولي، دوره الوحيد هو قتال أعداء الإسلام كما يراهم دنطاعاً عن العقيدة وعن مصالح المسلمين، ولم يكن فقط مجاهداً إسلامياً "داخلياً" يسعى لاحتلال نظام حكم يعينه وإقامة نظام إسلامي بدلاً منه.

## ٢. الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي

تتعلق تلك النوعية من الجماعات من قراءة مختلفة للإسلام عن تلك التي تتبناها الجماعات الدينية، حيث تنظر إلى كل الأفراد والمجتمعات والدول الإسلامية على حقيقتهم كمسلمين غير ناقصي العقيدة، وبالتالي فالتساؤل حول صحة عقيدتهم أو إسلامهم غير وارد. أما الوارد والرئيسي بالنسبة لهذه الجماعات، فهو إعادة تنظيم تلك المجتمعات والدول على أسس إسلامية لا توجد حسب رؤيتها سوى في الشريعة الإسلامية وليس غيرها من نظم قانونية أو برامج سياسية واجتماعية فريضة. وانطلاقاً من ذلك تتبنى هذه الجماعات برامج سياسية / اجتماعية تقوم أساساً على مفهوم "الشريعة" التي هي في حقيقتها إنتاج بشري، قام به مثاق الفقهاء المسلمين متباينها للذاهب والاتجاهات والأماكن خلال قرون الإسلام الخمسة عشر لتحويل النصوص القرآنية والنبوية الكريمة إلى قواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات المسلمة. وفي تقسيمها للنصوص القرآنية والنبوية الكريمة لا تتوقف تلك هذه النوعية من الجماعات عند ظواهر النصوص والشافطها، بل توسع من نظرها ليشمل مقاصد الشريعة ومصالح الناس وأسباب الفزول واجتهادات الفقهاء، بما يجعل من قراءتها أكثر تاريخية واجتماعية من القراءة النصية الحرفية التي تتبناها النوعية الأولى من الجماعات. ولا تتوقف المرجعية التاريخية لتلك الجماعات عند المرحلة النبوية والخلافة الراشدة، بل إنها تتسع لتشمل التاريخ الإسلامي وتراثه الموزع على قرونه الأربعة عشر، والذي تستقي منه مصطلحاتها وقهاساتها على الواقع المأاش، مستمينة أحياناً على قراءته بمرجمات أخرى من أمم أخرى خارجه. ويظل الإسلام بالنسبة لتلك الجماعات بمثابة وعاء حضاري / ديني / تاريخي تستمد منه رؤاها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية / الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية.

وتتقسم الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي إلى نوعين كما يلي:

(١) **الجماعات السلمية الساعية للحكم**، وتسمى هذه الجماعات بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذي الطابع الإسلامي الذي تعتقد أن ضايتها هي تحقيق التقدم والتمو لبلدانها ومجتمعاتها. ومن أجل وصولها لذلك الهدف، تسلك كافة السبل والوسائل السياسية السلمية المباشرة وغير المباشرة المتاحة أمامها، وتقوم بتغيير وتوزيع مواقفها وتعالقاتها وصراعاتها مع الدولة أو القوى السياسية والاجتماعية الأخرى بحسب ما تقتضيه مصالحها وتحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي يؤكد اختلافها العميق عن الجماعات الدينية بكافة صورها والتي ينقسم الوجود الاجتماعي بالنسبة لها إلى مسلمين وكافرين فقط. وتعد جماعة "الإخوان المسلمين" في البلدان العربية التي توجد بها، وجماعة النهضة في تونس والجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، أبرز تلك الجماعات السياسية / الاجتماعية السلمية الساعية للحكم.

(ب) **جماعات التحرر الوطني المسلحة**، وهي في الأصل جزء من الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، دفعت بها الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى تبني برنامج لتحرر الوطني يقع

الكفاح المسلح في القاب منه . وقد بدأ ظهور تلك الجماعات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس، بدءاً من عام ١٩٥١ . وفي الوقت الحالي فإن كلا من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينييتين وحزب الله اللبناني، تعد الأكثر بروزاً وتمثيلاً لتلك التوعية من الجماعات . وعلى خلاف الجماعات الدينية الجهادية العنيفة المحلية، فإن جماعات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية تلك لا تشترك في أي صراعات داخلية مسلحة مع خصومها السياسيين والفكرين في مجتمعاتها على الرغم من اختلافها مهم في كثير من القضايا، وتقتصر استخدام العنف المسلح ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادها وتسيطر على مقدراتها .

## ثانياً : مستقبل الجماعات وتأثيرات أزمة سبتمبر

إن هجمات ١١ سبتمبر وما تلاها من حرب في أفغانستان، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية بدء الحرب الشاملة طويلة الأمد ضد ما تسميه "الإرهاب"، لن تمر كحدث عابر فيما يخص تطور الجماعات الإسلامية ومستقبلها على مستوى العالم وبشكل خاص في الوطن العربي . وعلى الرغم من أن التحولات الرئيسية المتوقعة حدوثها خلال الفترة القصيرة القادمة في أفكار وسلوك الجماعات الإسلامية قد تبدو للبعض مفاجئة ومنبئة الصلة بالطبيعة المسابقة والصورة الشائعة لها، فإن النظرة الأكثر تعمقاً توضح أن بعضاً من تلك التحولات المتوقعة قد بدأ في الظهور والتبلور خلال الأعوام القليلة السابقة، وقبل هجمات ١١ سبتمبر بفترة . وبصورة عامة يمكن الحديث عن التحولات التالية فيما يخص الجماعات الإسلامية في العالم عموماً:

### ١ . مواصلة التحول من العنف إلى السياسة في الداخل

يبدو أن التحول الأكبر والأول الذي بدأ في التبلور منذ منتصف التسعينيات بداخل الجماعات الإسلامية والمرشح لتزايد عمقه وتسارع معدلاته، وهو تحول طبيعة معظم الجماعات الجهادية محلية الطابع إلى حركات سياسية / اجتماعية ذات برنامج إسلامي، وبخاصة تلك التي تسمى سلمياً إلى الحكم، فقد بدأ تحول معظم تلك الجماعات، وبخاصة في مصر والجزائر وتونس والسودان، إلى جماعات سياسية / اجتماعية ذات برنامج إسلامي، منذ عام ١٩٩٧ وتواصل حتى اليوم، وقد شمل ذلك التحول بعض القطاعات من الجماعات المغالاة المسلحة التي راحت تبعد تدريجياً عن رؤاها التكفيرية القديمة، وتقترب حثيثاً من الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي التي تسمى سلمياً إلى الحكم، وهو ما ترجح مؤشرات عديدة استمراره في المستقبل، ذلك التحول من الانقصار على "المقيدة" إلى أولوية "الشريعة" في قراءة تلك الجماعات للإسلام، ومن ثم للدول والمجتمعات، أدى بمعظمها إلى إعلان توقفه النهائي عن ممارسات العنف الديني المسابقة وسعيها إلى الاندماج بأشكال شتى في ساحات السياسة في بلدانها حسب القوانين القائمة المنظمة لها، بعض النظر عن مدى نجاحها في ذلك، أو المواقف التي اعترضت - ولا تزال - ذلك السعي المستمر من هذا التحول الحوري والأعمق مرشح خلال الفترة القادمة للاستمرار والتواصل، حيث أن ما يجري اليوم في العالم من تطورات بعد هجمات ١١ سبتمبر يمدد وثيق الصلة بالبرز الأسيباب والدوافع التي أدت إليه خلال الأعوام القليلة السابقة. فعلى الرغم من الأدوار المهمة التي لعبتها الميانياسات الأمنية والحصار والرفض الشعبي لعنف تلك الجماعات وتطرفها في حدوث ذلك التحول، فإن شقاً كبيراً منه يعود إلى توجه نظرها منذ منتصف التسعينيات للمرة الأولى بعد ظهورها بنحو عشرين عاماً مما يحدث بداخل دولها ومجتمعاتها، إلى ما يجري خارجها من تطورات تتعلق بالقضايا الخارجية المشتركة فيما بينها، والتي يحظى الموقف منها بدرجة كبيرة وواسعة من التوافق العربي والإسلامي الشعبي والرسامي، ويضاف إلى الأسباب المباشرة السابقة، تلك الآلية التي يلحظها الدارس المدقق في التاريخ الإسلامي كله، حيث عرف دوماً هذين النوعين من الجماعات الإسلامية، وعرف دوماً أيضاً حقيقة أن الأولى منها، أي الجماعات الدينية وبخاصة

الجهادية العنيفة والمخالفة للسلمية، كانت تظهر لفترات قصيرة مؤقتة لأسباب متعددة وسرعان ما تتحول إلى النوعية الثانية، أي الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرامج الإسلامية، التي تشكل الهيكل الحقيقي المستمر لذلك التاريخ الإسلامي.

## ٢. التحول من قضايا الداخل إلى قضايا الخارج

استكمالاً لما سبق، فإن التحول من الاهتمام بقضايا الداخل إلى التركيز على قضايا الخارج يعد الخاصية المرشحة لتكون الأبرز بين الخصائص المستقبلية للحركات الإسلامية على وجه العموم، فبالنسبة للجماعات الجهادية دولية المجال، مثل تنظيم القاعدة والجماعات القريبة منه، فمن المنطقي توقع تكثيف اهتمامها الأصلي بتلك القضايا الخارجية، وسعيها إلى مزيد من المواجهات مع القوى الدولية التي تصطدم معها وفي مقدمتها بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للجماعات الجهادية محلية الطابع، فمن المتوقع أن يزداد اهتمامها بقضايا الخارج مع استمرار ترددها في تحويل تصوراتها الجديدة للعمل أو "الجهاد" الخارجي إلى مظاهر حركية وعملية، وهو ما يعود إلى سببين على الأقل؛ يتعلق الأول بعدم اكتمال تلك التصورات من الناحية النظرية وتمتعها بداخل تلك الجماعات التي قضت نحو عشرين عاماً متوقفة حول أهلاك العنف الديني الداخلي أو ما كانت تسميه "جهاداً". أما السبب الثاني فهو دور إلى تخوف تلك الجماعات من خوض غمار مواجهات عنيفة مع "الأعداء" الخارجيين للأمة، وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة، بداخل الدول التي تنتمي إليها حتى لا يفسر ذلك بأنه حودة عن قرارات وقف العنف التي أعلنتها، مما قد يدخلها من جديد في مواجهات عنيفة مع سلطات تلك الدول.

إلا أن شكل المواجهة التي شهدتها، ولا تزال - أفغانستان، ومجمل مناطق العالم يشير إلى أن الأكثر ترجيحاً هو أن تشهد الفترة القادمة على المدى القصير مزيداً من توجه الجماعات الجهادية محلية الطابع وبعض قطاعات الجماعات التكفيرية المتحولة عن أفكار العنف الديني وكذلك الجماعات القليلة التي لا تزال تتمسك بتلك الأفكار، نحو الاهتمام بقضايا الخارج وممارسته المتوقع استمرارها وتصادمها، بحيث يشمل ذلك عنصرين رئيسيين؛ الأول هو تبلور ذلك الاهتمام في أشكال وصور حركية وليس فقط نظرية كما هو الحال حتى الآن، والثاني توجه تلك الصور والأشكال للصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العبرية بصفة رئيسية في مناطق مختلفة من العالم. ولعل مناخ المواجهة المسلك حالياً سوف يدفع تلك الجماعات إلى تجاوز حقيقة عدم اكتمال تصوراتها النظرية حول "الجهاد" الخارجي إلى ممارسته بصورة عملية، كما أنه قد يدفع بها من ناحية ثانية إلى عدم التوقف كثيراً عند التحفظ الثاني الخاص بتبؤفها من أن تقصر تلك الممارسة باعتبارها هدفاً موجهاً لنواها ومجتمعاتها.

## ٣. مزيد من الحصار ومزيد من العنف

توضح أزمة ١١ سبتمبر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت على قمة أولوياتها الاستراتيجية والأمنية خلال السنوات القليلة محاربة ما تسميه "الإرهاب"، وهو الظاهرة التي تقوم بتعريفها بطريقة مخلة لتشمل فقط كل الظواهر التي تصادم مع المصالح الأمريكية المباشرة، وغير المباشرة، أي كانت طبيعتها الحقيقية التي لا ترتبط بأية صلة مع مفهوم الإرهاب البغيض. وهكذا يدرج التعريف الأمريكي للإرهاب كل الجماعات الإسلامية في العالم تقريباً وبالرغم من التباينات الموجودة فيما بينها والتي أوضحها التصنيف السابق لها. ويتركز التعريف الأمريكي ضمن ذلك على بعض الجماعات الجهادية وفي مقدمتها الجماعات دولية المجال والحركات الاستقلالية / الانفصالية، ثم بعض الجماعات محلية الطابع، ويضع معها في نفس المقام جماعات التحرر الوطني الإسلامية المصلحة، ثم يتلو ذلك كل الجماعات الإسلامية الأخرى بدرجات اهتمام مختلفة. كذلك يتسع التعريف الأمريكي للإرهاب ضمن الإطار الإسلامي والعربي ليشمل جماعات الجهادية الإسلامية، ويشمل عشرات من المنظمات والجمعيات الأهلية الإسلامية ذات الطابع الإنساني

والإغاثي في أنحاء العالم باعتبارها داعمة للإرهاب مالياً واقتصادياً ، على الرغم من غياب أي أدلة حقيقية على ذلك الاتهام، بل ووجود تناقضات عميقة ومعروفة بين الأغلبية الساحقة من تلك الجمعيات وبين الجماعات الإسلامية التي تتهمها واشتغلن بقيادة الإرهاب العلمي وممارسته وفي مقدمتها تلك الملتقة حول أسامة بن لادن . بل أكثر من ذلك، فهذا التعريف يزداد اتساعاً ليشمل المدارس الدينية الإسلامية في شتى بلدان العالم الإسلامي . وفي المقدمة باكستان والسعودية . والمناهج التي تدرس فيها ، باعتبارها الأرض الخصبة التي نبت فيها الإرهاب وأفكاره حسب الفهم الأمريكي . وقد نتج عن ذلك التعريف الضعيف غير الدقيق أو الواهم أن الحملة الأمريكية / الغربية عموماً ، قد شملت كل الجماعات الإسلامية في العالم ومعها المنظمات والجمعيات الإنسانية وكذلك المدارس الدينية ومناهجها الدراسية ، وهو الأمر المرشح للتصاعد بشدة خلال السنوات القادمة . ولا شك أن تلك الحملة الأمنية / الإسلامية / السياسية / الاقتصادية المكثفة والمرشحة للتواصل قد أصابت وستصيب مختلف الجماعات الإسلامية في العالم بمزيد من الحصار على نشاطها أيًا كانت طبيعته ، وهو ما سيؤثر . وأثر بالفعل . على قدرتها على الحركة ونشر أفكارها وتوسيع مجال عضويتها والمتعاملين معها . ومع ذلك فمن المرجح أن تؤدي استراتيجية الحصار الأمريكية لكل ما هو إسلامي في العالم إلى ردود أفعال يتسم بعضها بالغضب من جانب بعض الجماعات الإسلامية . فالحركات الجهادية دولية المجال لن تقوم في ظل حالة الحرب الفعلية التي تمهشها مع الولايات المتحدة سوى بالسعي إلى مواجهتها بمزيد من العنف الذي تستطيع القيام به ، وهو الأمر الذي يطبق تماماً على الجماعات الاستقلالية / الانفصالية وبعض الجماعات المحلية الطابع . أما حركات التحرر الوطني الإسلامية المسلحة ، مثل الجماعات الفلسطينية واللبنانية ، فإن يكون أمامها خلال المستقبل القريب والمتوسط سوى المضي في مقاومتها المسلحة للاحتلال الإسرائيلي وقمعها المتواصل لها ، والذي من المتوقع تزايد معدلاته بسبب الدعم الأمريكي المباشر له بصيغة الحرب المشتركة ضد الإرهاب .

#### ٤ . الجماعات دولية المجال : نموذج الإسلاميين غير الأفغان

يتطلب الحديث عن مستقبل الإسلاميين غير الأفغان المنضوين تحت قيادة أسامة بن لادن داخل ما يسمى تنظيم القاعدة ، والذي يعد النموذج الأبرز للجماعات الإسلامية دولية المجال بداية تحديد المقصود بهم ، حيث أنهم ينقسمون إلى مدة فئات قد يختلف مستقبل كل منها عن الأخرى . فهؤلاء بصفة عامة ينتمون لجنسيات دول عربية وإسلامية مختلفة وتتراوح التقديرات لأعدادهم ما بين ثلاثة آلاف وعشرة آلاف شخص ، إلا أن الأكثر ترجيحاً هو أن عددهم يدور حول الخمسة آلاف ، وذلك مع استبعاد المتطوعين الباكستانيين الذين ذهبوا إلى أفغانستان للقتال مع حركة طالبان ضد القوات الأمريكية والبريطانية ، وبالتالي يصعب اعتبارهم ضمن الإسلاميين الأجانب المحسوبين على تنظيم القاعدة . وهم ينقسمون إلى فئتين :

١ . **المقيمون في أفغانستان** : وهم الإسلاميون غير الأفغان المقيمون في أفغانستان حول زعيم تنظيم القاعدة وقبائدها والذين اتخذوا من هذا البلد موطناً دائماً لهم . وتضم تلك الفئة بصفة رئيسية هؤلاء الإسلاميين غير الأفغان الذين ذهبوا إلى ذلك البلد منذ بداية الثمانينيات "لجهاد" مع أهله ضد الفزو السوفييتي ولم يستطيعوا العودة بعد ذلك بسبب تصنيف سلطات الأمن في بلادهم لهم باعتبارهم عناصر خطرة ومطلوب القبض عليها . وقد أضيف إليهم بعد انسحاب السوفييت أعداد أخرى من الإسلاميين الفارين من بلادهم الأصلية من مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي . وحسب عديد من التقديرات فإن عدد العرب يداخل تلك الفئة يكاد يصل إلى ٣٠٪ - ٤٠٪ منها ، أي ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ شخص ، يمثل المصريون بنوهم نحو ربعهم ، أي ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص .

الأرجح أن مستقبل تلك الفئة من الإسلاميين غير الأفغان في تنظيم القاعدة يظل رهناً بتطورات الحرب في أفغانستان وما سينجم عنها من نتائج عسكرية وسياسية وتوازنات سياسية ، وهو ما يفتح الباب أمام عديد من الاحتمالات ، أولها أن تواصل الحملات الولايات المتحدة وحلفائها قتل وتصفية وأسر المزيد منهم بعد أن أودت بحياة أو حرية نحو ٢٠

- ٢٥٪ منهم حتى نهاية عام ٢٠٠١. كذلك فمن الوارد أيضاً أن يفلح عدد منهم في الهروب من أفغانستان والانتشار في الدول الآسوية المجاورة لأفغانستان، حيث من المتوقع أن يسموا من جديد للنشاط فيها بعد فترات كمن قصيرة تعقب هروبهم. أما عن احتمال نجاح بعضهم في التشرّب إلى مناطق أخرى من العالم، بعيدة عن وسط آسيا والدول الآسوية صموماً، فهو أكثر صموية وتحول دونه عوائق جادة وحقيقية، وبالتالي فإن احتمالات ظهورهم من جديد في بعض المناطق الإسلامية المشتعلة مثل الصومال أو ألبانيا، تظل غير واردة تقريباً بالنظر إلى الحصار الأمني الدولي الصارم المقام حولها. وينقص الدرجة بعد احتمال عودة بعض منهم إلى بلدانهم الأصلية بعيداً للغاية سواء بسبب الحصار الأمني من جانب سلطاتها أو لشاكبهم من المصير الذي ينتظرهم فيها في حالة عودتهم إليها. كذلك فإن احتمال قيام بعض الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بدعم الإرهاب، مثل العراق وسوريا وإيران واليمن والسودان، باستضافة بعض هؤلاء بعد مستهدداً تماماً بسبب حرص سلطاتها على عدم إعطاء واشنعلن ذرائع لتوجيه ضربات عسكرية مباشرة لها.

ويظل الاحتمال الأقوى لتلك الفئة هو أن يستمر أغلب من ينتمون إليها في الأراضي الأفغانية لأسباب عديدة. فهذا البلد يتمتع بالنسبة لهم بعدة مميزات، أولها وجود قاعدة من المماندة البشرية تتمثل في القوى القبلية والدينية الأفغانية التي تقدر إيجابياً أدوارهم في الحرب ضد السوفييت، والتي ارتبط بعضهم بملاقات وثيقة معها أثناء ذلك واشاء الحرب بين الفصائل الأفغانية، فضلاً عن ارتباط البعض الآخر بملاقات زواج ومصاهرة مع بعض أبناء تلك القوى المحلية. ويتمثل الطبيعة الجبلية الوعرة لأفغانستان بوجود خبرة طويلة لهؤلاء الإسلاميين بها البرزة الثانية التي قد تدفع بهم إلى البقاء فيها. ويأتي عدم وجود حكومة مركزية قوية في أفغانستان وتوزع السيطرة على مناطقها وأقاليمها بين مخطف القوى العرقية والسياسية لكي يمثل البرزة الثالثة للبقاء في هذا البلد. ووضاف إلى ذلك حرص حكومات الدول المجاورة على منع هؤلاء الإسلاميين خير الأفغان وعلى رأسهم أسامة بن لادن وبقية قيادات "تنظيم القاعدة" من دخول أراضيها حتى لا تتأثر أوضاعها الداخلية ومصالحها الخارجية، وتأتي باكستان في مقدمة تلك الدول، ثم روسيا التي تضفي دعاهم إلى الشيشان، والهند التي تضفي من دخولهم إلى كشمير، والصين التي تضفي من نصرهم إلى المناطق الإسلامية في إقليم سينج بانج. وفي حال تحقق ذلك الاحتمال، فمن المرجح أن ينشط الأداء القتالي لهؤلاء ضد القوات الأمريكية والغربية والأفغانية المتصالفة معها في عديد من المناطق والأقاليم الأفغانية وبخاصة تلك التي يتمتعون بدعم من بعض الأهراق والفصائل الأفغانية ذات الخصومة مع الولايات المتحدة وحلفائها الأفغان المحليين.

ب. للمقيمين في دولهم أو في دول أخرى خارج أفغانستان: تشكل هذه الفئة من الإسلاميين خير الأفغان والتي لا يجب إهمالها من هؤلاء الموجودين حالياً في دولهم الأصلية أو في بلدان أخرى بعد أن عاودوا من أفغانستان من نهاية "الجهاد" ضد السوفييت. ولا شك أن عدد وتوزيع ذلك القطاع من "العائدين من أفغانستان" يمكن أن يجعله القطاع الأكثر أهمية في مرحلة ما بعد الحرب في أفغانستان، وبخاصة أن بعض التقديرات تصل بعدد المنتمين إليه إلى نحو للاثين ألف شخص، موزعين على أكثر من ميتين دولة. وينتمي هؤلاء أصلاً قبل ذهابهم لأفغانستان إلى مختلف الجماعات الإسلامية وبخاصة الجهادية محلية الطابع وبعض الجماعات التكفيرية وبعض الجماعات السلمية الساعية للحكم، وهي الجماعات التي عاودوا للانخراط فيها بعد رجوعهم من الحرب ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان.

أما عن مستقبل تلك الفئة المهمة، فهو مرتبط بما يجري في الأراضي الأفغانية من جهة وتطورات الحرب الأمريكية ضد ما يسمى الإرهاب من جهة ثانية. فشكل المواجهة الحالية بين تنظيم القاعدة وقبائده وبين الولايات المتحدة وبخاصة في ظل حجم وقوة الضربة الأمريكية العسكرية لأفغانستان قد تدفع عناصر كثيرة من تلك الفئة إلى السعي للانتقام منها ثاراً لنزعيمهم ومثلهم الأعلى بن لادن في حالة تصفيته، أو اتباعاً لأثره ودعمه في حالة قدرته على الاستمرار في المواجهة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. في الحالتين ومع تبلور صورة الحرب الدنيئة العالمية بين الولايات المتحدة والغرب وبين الإسلام والمسلمين في ذهن كثير من الإسلاميين وبخاصة الإسلاميين غير الأفغان، فمن الوارد أن ينشط هؤلاء في المدى القصير على هيئة مجموعات متفصلة من أجل ضرب المصالح الأمريكية وريما الإسرائيلية والبريطانية

في عديد من مناطق العالم التي يوجدون فيها. ولا شك أن تلك الحالة يمكن أن تزداد تضاعفاً إذا ما لجأت واشنطن إلى توسيع نطاق ضرباتها ضد ما تسميه "الإرهاب" لتشمل دولاً ومنظمات وجماعات أخرى إسلامية وعربية. كذلك من المرجح من ناحية ثانية أن يشهد ذلك القطاع من "المثاليين من أفغانستان"، وبخاصة المنتظمين منه للحركات الجهادية محلية الطابع، تغيرات جوهرية في رؤيته الدينية لأولويات الصراع مع القوى التي يتصورها معادية للإسلام. فمن المعروف أن هذه الجماعات تعطي أولوية نظرية وعملية لما ترى أنه "الجهاد" من أجل الإسلام، حيث يأتي أولاً ما كانوا يرون أنه "الجهاد" ضد حكومات بلادهم التي يحكمون بكفرها، وهناك ثانياً "الجهاد" لمساعدة المسلمين وبخاصة الأقليات المسلمة في صراعها ضد قوى غير مسلمة في عديد من مناطق العالم مثل أفغانستان والشيشان واليابان، وهناك ثالثاً "الجهاد" الخارجي ضد ما يرون أنه العدو الأهم والأكبر للإسلام، أي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ضوء التغيرات المهمة التي أهرزتها الحرب الأمريكية في أفغانستان، فمن المرجح أن تزداد سيطرة المفهوم الثالث للجهاد نظرياً وحركياً - على تلك الجماعات في مختلف دول العالم الإسلامي وفي المهاجر الغربية، مع تراجع واضح في أهميته المفهومين الأولين لصالحه.

## ٥. مزيد التقارب الإسلامي / القومي / الرسمى في العالم العربي

إذا كان المدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ هو الرحم الذي ولدت منه فكرة وحركة القومية العربية، فإن ما تلا هجمات سبتمبر من حرب أمريكية - غربية معقدة بدأت في أفغانستان ضد ما يسمى الإرهاب الدولي دون الالتفات على تعريفه مع بشة دول العالم، يبدو أنه الرحم الذي تخرج منه للمرة الأولى في العصر الحديث فكرة "الأمة الإسلامية" الواحدة، والتي يجمع بين أطرافها الجغرافية المتباعدة الإحساس بوجود خطر واحد خارجي يهدد الجميع بدون استثناء. ويبدو واضحاً أن نفس الرحم قد بدأ في إعادة إخراج الفكرة والحركة القومية العربية قوية أيضاً ومتلاحمة مع الفكرة الإسلامية بعد أن بدت الثانية كبديل لل الأولى عند بدء انتعاشها في منتصف السبعينيات.

ويبدو في ظل ذلك أن هجمات ١١ سبتمبر وما بعدها، قد أقرزت وسوف تدفع في المستقبل القريب إلى نوعين مرتبطين من التقارب يمكن أن يحدثا على المدين القصير والمتوسط. التقارب الأول المرشح للصوت على المدى القصير يتعلق بالفكرتين القومية العربية والإسلامية المهيمنة، حيث توضع مجريات الأحداث الدائرة منذ هجمات ١١ سبتمبر أن اتجاهاً حديثاً يأخذ بناصية الجماعات الإسلامية في العالم العربي والفكرة الإسلامية عموماً نحو التقارب مع الجماعات القومية العربية والفكرة القومية عموماً، خاصة فيما يتعلق بتصوراتهما حول العلاقة الصراعية مع الغرب وتركز اهتمامهما على قضايا مشتركة تعد القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني إجمالاً هي مركزها ومحورها. وإذا كانت السنوات العشر من السابقة في العالم العربي قد شهدت اتجاهاً متزايداً لذلك التقارب، فهو قد اتخذ مسار "أسلمة" الفكرة القومية وحركاتها المختلفة، أي تأثرها بأطروحات فكرة الإسلام السياسي، أكثر من طريق "تعريب" تلك الفكرة الأخيرة، أي تأثرها برؤى الفكرة القومية العربية. أما الأكثر ترجيحاً خلال المدى القصير المقبل، فهو أن ينشط ذلك التقارب على المسار المعاكس، أي "تعريب" الفكرة الإسلامية، مع تواصل نشاطه على المسار الثاني، أي "أسلمة" الفكرة القومية العربية.

أما الاحتمال الثاني للتقارب، فمرشح للظهور والتبلور على المدى المتوسط، وينصرف إلى العلاقة بين الفكرتين الإسلامية السياسية والقومية العربية والجماعات المبررة عنهما من ناحية، وبين معظم نظم الحكم في العالم العربي من ناحية أخرى. ويستند ذلك التوقع إلى عاملين آخرين يتعلق الأول بالمدى الزمني المحتمل لما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية "الحرب ضد الإرهاب"، حيث المرجح هو أن تطول تلك الحرب وتتخذ أشكالاً وسوراً جديدة متنوعة الغالب منها سوف يصيب مجتمعات ودولاً ومنظمات عربية وإسلامية، الأمر الذي قد يفقد واشنطن كثيراً من النظم العربية التي قد



تجد نفسها تتجه تدريجياً تحت ضغوط شعوبها الراضية لتلك الحرب الأمريكية، والتي تراها حرباً ضد العرب والمسلمين، نحو التقارب مع الفكرتين القومية العربية والإسلامية السياسية، وبالتالي مع الجماعات الإسلامية والقومية المعبرة عنهما، وربما يدعم ذلك التقارب تخلي الجماعات للمبرة عن هاتين الفكرتين تدريجياً عن أفكارهما "الثورية والجهادية"، تجاه تلك النظم مع تزايد وطأة الصراع الخارجي المتوقع تصاعد وتيرته واتساع نطاقه الجغرافي. أما العامل الثاني فيتعلق بعدم إمكانية التوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي للقضية الفلسطينية خلال المدى المتوسط، الأمر الذي يجعل منها أبرز وأهم محاور التقارب بين معظم النظم العربية والحركات والجماعات المعبرة عن الفكرتين الإسلامية السياسية والقومية العربية، ضمن إطار أوسع من الضغوط الشعبية القوية من أجل التوصل لتلك الحل.

## ٦. مزيد من انتشار واتساع الجماعات الإسلامية

بعد هجمات سبتمبر راحت أطروحة "ما بعد الظاهرة الإسلامية" التي بدأ الترويج لها في بعض الكتابات الغربية خلال الأوساط الأخيرة من القرن الفائت تأخذ أبعاداً إضافية، وتكتسب رواجاً واسعاً، بما تحنيه من أن تلك الظاهرة أخذت في التلاشي والافتراق من نهايتها. والملاحظة الأولى على الكتابات التي تنبئ هذه الأطروحة - الثورية والعربية - هي أنها لا تحدد بدقة ما هي تلك الظاهرة الإسلامية التي ترى أن المألين العربي والإسلامي يعيشان في مرحلة "ما بعدها"، حيث أنه على الرغم من تعدد المترادفات التي تستخدم لوصفها مثل "الإسلام السياسي"، و"الحركات الإسلامية"، و"الصنوعة الإسلامية"، وغيرها، فإن عدم تحديد المعنى المقصود به كل منها يجعلها تتصرف إليها جميعاً. وترتبط على ذلك التعميم والخلط إشاعة الانطباع بأن كل ما يتعلق بالإسلام من ظواهر دينية وسياسية واجتماعية وفكرية قد انتهى أو هو في أقل تقدير في طريقه إلى ذلك. أما عن الكتابات التي تنجس إلى قدر أكبر من التحديد، فتتحدث عن "ما بعد الحركة الإسلامية"، قاصدة بها الجماعات والأفكار والمظاهر الحركية التي ارتبطت بالإسلام وبدأت في الصمود منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، فهي الأخرى يحدثها عن "ما بعد" أو "نهاية" تلك الظاهرة تتركب نوعاً آخر من الخلط والتعميم اللذين يصعب قولهما.

فهذه الحركة الإسلامية، هي عند أصحاب أطروحة "ما بعد" حركة واحدة متجانسة على تنوع جماعاتها وقرتها بين بلدان العالم الإسلامي، بحيث تنقسم كلها بخصائص واحدة تقع أفكار التكفير والنف في مقدمتها. من هنا فإن أصحاب تلك الأطروحة يستبدون إلى حقيقة ثابتة بدأت في التبلور منذ السنوات الأخيرة للقرن العشرين، وهي تراجع معظم تظاهرات وجماعات وأفكار وممارسات التكفير والنف الإسلامية عن مواقفها ومواقفها السابقة، لكي يطلقوا حكمهم المطلق بنهاية كل الحركة الإسلامية، متمسكين وراء أطروحتهم الفاضلة "ما بعد". والحقيقة أن الخلط الرئيسي في تلك الأطروحة، وذلك المصطلح ينبع من التعريف المعيب غير الصحيح للحركة الإسلامية باعتبارها شيئاً واحداً متجانساً ينقسم بخصائص واحدة تقع أفكار التكفير والنف في مقدمتها. فهذه الحركة التي لا شك أنها تتعرض لكل ما تتعرض له الظواهر البشرية والتاريخية من تغيرات وتطورات لم تكن أبداً على ذلك النحو المتجانس المصمت الذي يروج له أصحاب أطروحة "ما بعد" الحركة الإسلامية، بل هي متنوعة التوجهات والتهارات كما أوضح التعريف والتصنيف المتقدمان لها في بداية هذا القسم.

وعلى قاعدة ذلك التعريف والتصنيف للجماعات الإسلامية، يبدو أن ما يحدث والتمها لها منذ سنوات قليلة وما ينتظرها في المستقبل القريب والمتوسط أبعد ما يكون عن الأطروحات التي تتحدث عن "ما بعد" الحركة الإسلامية. فالتحولات السابرة عرضها لتلك الحركات، وبخاصة التحول من الدين والنف إلى السياسة ومن القضايا الداخلية إلى القضايا الخارجية، سوف تضيق إليها أبعاداً جديدة وتوسع من نطاقها الجغرافي والبشري والموضوعي. فمن ناحية، أضاف التحول الأول مزيداً من الاتساع والانتشار للجماعات السياسية الاجتماعية ذات البرامج الإسلامية التي تملك المقومات التاريخية والاجتماعية للاستمرار والتمدد، وبخاصة إذا استطاعت تجاوز السلبات الكبيرة التي شابت - ولا

تزال - بعض رؤاها وأساليب حركتها وتمكنت من التصالح التام مع مقومات العصر الراهن. ولا شك أن تأمل حال تلك الجماعات الأخيرة خلال العقد الماضي في عديد من البلدان العربية والإسلامية، يوضح أنها استطاعت إعادة توزيع فكرتها الجمهورية المتطرفة بدور الإسلام في التنظيم الاجتماعي والسياسي على عديد من القوى السياسية والفكرية في تلك البلدان، بحيث أضاعى من الصعب حصرها في تلك الجماعات فقط، ولعل مثال الجزائر- وغيرها من بلدان عربية وإسلامية- يؤكد هذا المعنى، حيث مثلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل عشر سنوات المثل شبه الوحيد للجماعات السياسية - الاجتماعية ذات البرامج الإسلامية، بينما يشهد هذا البلد اليوم عدداً كبيراً من الأحزاب والجماعات التي تنتمي لنفس الفكرة الجمهورية التي قامت الإنتفا على الرغم من الاختلافات الطبيعية غير الجمهورية التي توجد بينها. ولا توجد في الواقع الحقيقي حتى الآن مؤشرات جادة توحى بحركة معاكسة لذلك المسار، بما يضع شكوكاً حقيقية حول صحة أطروحات "ما بعد الحركة الإسلامية".

وتزداد تلك المشكوك عمقاً لدى النظر إلى التحول الثاني الكبير للحركة الإسلامية، أي التحول من التركيز على "الداخل" إلى الاهتمام المتزايد بضمائيا "الخارج". فذلك التحول يبدو مرشحاً خلال الفترة القادمة للاستمرار والتواصل بعد ما شهدته العالم من تطورات بعد هجمات ١١ سبتمبر وما هو متوقع لها في المستقبل. وتبدو أحداث أفغانستان وما يجري في الأراضي الفلسطينية والدولة المبرزة وما يمكن أن يحدث غداً في دول عربية وإسلامية أخرى بمثابة قوة دافعة لوضع الحركة الإسلامية في مقدمة تلك السلسلة المتعاقبة من الصدمات المتوقعة مع القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ولا شك أن المناخ الذي تجري فيه تلك الأحداث والذي يتسم بشيوع تصورات عديدة يجمعها منطق متقارب تمبر عنه مقولات مثل "صراع الحضارات" و"الحروب الصليبية" و"الحروب الدينية" و"صراع الثقافات"، وغيرها من التصورات والمقولات. الدقيقة أو الغرضية. التي من شأنها زيادة تلك القوة الدافعة للجماعات الإسلامية، الأمر الذي يجعل من أطروحة "ما بعد الظاهرة الإسلامية" مجرد أمنية لن يتحققها وليست استشرافاً علمياً للمستقبل ولا حتى وصفاً دقيقاً للواقع المعاش.

## ٨- الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر

دخل الاقتصاد الأمريكي منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ في حلقة تباطؤ واضح في النشاط، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠١ لإعادة النشاط الاقتصادي لمسار النمو مرة أخرى، فإن هجمات سبتمبر آتت لتؤكد على العكس تماماً، وهو الخوف من تحول هذا التباطؤ في النشاط إلى ركود اقتصادي عميق. وكان لهذا الركود آثاره، على الاقتصاد الأمريكي، وعلى بقية أرجاء العالم معاً، باعتبار أن هذا الاقتصاد يعد واحدة من قاطرات الاقتصاد العالمي المهمة، إن لم تكن الأكثر أهمية على الإطلاق.

ويلقى هذا القسم الضوء على التطورات الاقتصادية الأمريكية السابقة على هجمات سبتمبر، ثم الأثر المباشر لها على الاقتصاد الأمريكي، والآثار التي خلفتها على مسيرة الاقتصاد العالمي ككل.

### أولاً، الاقتصاد الأمريكي من عام ٢٠٠٠ وحتى أغسطس ٢٠٠١

#### ١. انخفاض مؤشرات البورصات الأمريكية

بدأ عام ٢٠٠١ بانخفاض كبير في مؤشرات البورصة الأمريكية، وأخذ يشهد حتى بلغت مستويات الانخفاض في أسعار الأوراق المالية الأمريكية مستويات لم تبلغها منذ أكثر من عامين، حينما كانت العديد من البلدان في أسوأ أوضاعها وبعض بلدان أمريكا اللاتينية تمر بأزمات اقتصادية ومالية عاصفة. وحدث الانهيار الأكبر في بورصة "ناسداك" الأمريكية التي يتم فيها تداول أسهم شركات التكنولوجيا الجديدة. وذلك نتيجة إصلاص بعض الشركات المنتجة لأجهزة الكمبيوتر ومكوناتها، وعلى رأسها شركة إنتل، عن توقع انخفاض كبير في أرباحها في الربع الأول من العام ٢٠٠١، وعن إهداها خطة تخفيض بمقتضاها عدد العاملين بالشركة بنسبة تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي العمالة بها.

وقد ترتب على هذه الأنباء المتعلقة بإداء الشركات العاملة في حقل التكنولوجيا الحديثة انهيار مؤشر بورصة "ناسداك" ليصل في شهر مارس إلى أدنى مستوى له منذ نحو ٢٧ شهراً كاملة، وبما يصل إلى انخفاض قدره ٦٠٪ في هذا المؤشر عن أعلى قيمة كان قد سجلها في مارس ٢٠٠٠. ثم تبع هذا الانخفاض إنخفاض آخر في مؤشر داو جونز، وهو المؤشر الذي يقيس أداء أسهم الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وحدث هذا الانخفاض على مدار أسبوعين متتاليين، حتى وصل مؤشر داو جونز إلى أقل من ١٠ آلاف نقطة، وهو ما يعد أقل مستوى له خلال عامين في يوم الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠٠١، وجاء ذلك بسبب جملة من العوامل، يأتي على رأسها التدهور في وتيرة النمو الاقتصادي مع انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وبدء تضعف ثقة المواطنين في إمكانية استمرار النمو الاقتصادي

مستقبلا، لا سيما خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٠ .

## ٢. انخفاض طلب المستهلكين وتدهور ثقتهم

شهد الاقتصاد الأمريكي نموا قويا واستثنائيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ ثم تراخى هذا النمو في النصف الثاني من العام ذاته. وقد بدأ الطلب المحلي في هذا العام بمعدل نمو مرتفع للغاية ثم بدأ في الهبوط بعد ذلك، حتى وصل إلى حد الانكماش قرب نهاية العام. كما حققت الصادرات نموا كبيرا خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠، ثم تعرضت بدورها للهبوط في الربع الأخير من العام ذاته. وفي سوق العمل، فبالرغم من أن نمو حجم العمالة كان قد شهد تباطؤا خلال العام، إلا أنه كان كافيا للمحافظة على معدل البطالة حول أقل معدلاته خلال ثلاثين عاما. إضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم الأساسي في عام ٢٠٠٠ ظل منخفضا نسبيا، وذلك على الرغم من زيادة أسعار بعض المواد، وبالذات أسعار الوقود مع زيادة أسعار النفط في السوق المالي زيادة كبيرة خلال هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة عليه.

وادی النمو الأبطأ خلال عام ٢٠٠٠ في كل من دخول الأفراد و ثرواتهم إلى توفير دعم أقل للاستهلاك مقارنة بالسنوات السابقة. فقد ارتفع الدخل الفردي القابل للتصرف فيه بنحو ٢,٢٥٪ بعد أن حقق نموا يزيد على ٣٪ في عام ١٩٩٩. وجاء ذلك نتيجة أن الدخل الفردي القابل للتصرف فيه لم يرتفع بالقيمة الاسمية (أي قبل حساب أثر التضخم) بنفس النسبة التي ارتفع بها عام ١٩٩٩، ومع إضافة التكاليف في هذا الدخل نتيجة ارتفاع الأسعار، فإن نسبة أكبر من هذا الدخل تم اقتطاعها مقارنة بعام ١٩٩٩. كذلك فقد تقلصت الثروة الصافية للقطاع المالي في عام ٢٠٠٠ بعد الزيادات الكبيرة التي حققتها لعدة أعوام متتالية، حيث أن أثر التدهور في سوق الأوراق المالية كان كبيرا، بحيث لم يكن بمقدور الزيادة الكبيرة في قيمة العقارات السكنية أن توضحها. ومن الأمور التي حدثت نتيجة للقفزات و الزيادات المتتالية في قيمة الأسهم والسندات، أن زيادة ثروات الأفراد كانت تدفعهم إلى المزيد من الاستهلاك، وهو ما كان له أثر إيجابي على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد لمدة أشهر، بعد بلوغ أسعار الأوراق المالية لأعلى سمر وصلت إليه. لكن مع مضي الوقت وبدء سوق الأوراق المالية في الهبوط، تحول أثر الثروة إلى ممارسة تأثير سلبي على الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين الأمريكيين.

وعكست هذه التطورات نفسها على مؤشرات قياس مدى ثقة المستهلكين في الاقتصاد مستقبلا، حيث انخفضت تلك المؤشرات في نهاية عام ٢٠٠٠ بشدة. ومع بداية عام ٢٠٠١، وأصل هذا المؤشر الهبوط، حتى سجل في شهر فبراير ٢٠٠١ أسوأ معدل له منذ شهر يونيو في عام ١٩٩٦

## ٣. الانخفاض في الطلب الاستثماري

كانت الاستثمارات الحقيقية لقطاع الأعمال قد ارتفعت بمقدار ١٠٪ في عام ٢٠٠٠، حيث بلغ معدل الزيادة في الاستثمار نحو ٢١٪ خلال الربع الأول من هذا العام، وهو ما يعد أقوى معدل خلال مثل هذه الفترة مقارنة بالأعوام السابقة، ويرجع ذلك جزئيا إلى موجة شراء معدات التكنولوجيا الحديثة خاصة أجهزة الحاسبات الآلية، أو تلك التي تعتمد في تشغيلها على الحاسبات الآلية، بسبب تأجيل قرار شراء هذه المعدات في عام ١٩٩٩، خوفا مما سمي آنذاك بغيروس الألفية لأجهزة الحاسبات. واستمر معدل الاستثمار في النمو الإيجابي على الرغم من تباطؤه خلال الربيعين الثاني والثالث من نفس العام، حيث بلغ هذا المعدل ١٥٪ خلال الربع الثاني ثم ٨٪ خلال الربع الثالث. إلا أنه خلال الربع الأخير من العام شهد هذا المعدل نموا سلبيا استجابة للتباطؤ في الاقتصاد الذي أصبح واضحا، وبذء المصارف

في التشدد النمبي هي منح الائتمان، وزيادة الشكوك حول الأرباح المتوقعة، ويحيث سجل معدل النمو في استثمارات قطاع الأعمال نموا سلبيا بلغ مقداره ١,٥٪ خلال هذا الربع. يضاف إلى ذلك أنه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٠، بدأت نسبة المخزون للمبيعات في الارتفاع، لتوضح أن الشكوك حول المستقبل الاقتصادي هي أكثر سوداوية مما كان متقدما. فقد أظهرت الإحصاءات المتاحة أن المخزون قد ارتفع بمقدار ١,٢٪ خلال العام، ويحيث بلغت نسبة المخزون للمبيعات إلى أعلى معدل لها خلال عامين، إذ ارتفع المخزون من السلع المعمرة ليزيد بمقدار ٨,٥٪ عن المعدل المسجل خلال عام ١٩٩٩. بينما ارتفع المخزون من السلع غير المعمرة بمقدار ١,٩٪ عن المستوى المسجل خلال عام ١٩٩٩. واستجابة للتباطؤ في الطلب والزيادة في المخزون، فإن قطاع الأعمال الصناعي أخذ يخفض من حجم إنتاجه خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٠ شهرا بعد الآخر، ويكميات متزايدة في كل شهر عن الشهر السابق عليه. ونتيجة لهذا فإن أرباح الشركات العاملة في قطاعات الاقتصاد المختلفة بخلاف القطاع المالي (أي الشركات العاملة في قطاعات الصناعة بمختلف فروعها وتلك العاملة في قطاع الزراعة ومعظم قطاع الخدمات)، سجلت انخفاضا كبيرا في معدلات ربحيتها خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠.

#### ٤. دور السياسة النقدية

إزاء هذا الوضع، كان لا بد من التدخل من قبل صانعي السياسة الأمريكية، وهو ما تم بالفعل بتخفيض التشدد في السياسة النقدية الأمريكية عبر تخفيض أسعار الفائدة الأمريكية على مرات عدة. ومع ذلك كانت هناك شكوى عامة ومستمرة من قبل المدينين ودوائر الأعمال والمواطنين من عدم تقدير نظام الاحتياط الفيدرالي لمعق التباطؤ الذي يمر به الاقتصاد الأمريكي. إذ أقدم نظام الاحتياط الفيدرالي في الواقع خلال شهر مايو عام ٢٠٠٠ على رفع أسعار الفائدة الأمريكية بمقدار نصف نقطة مئوية، لمجابهة ما كان يراه من تكثف سحب الصفوف التضخمية في سماء الاقتصاد الأمريكي. وهو ما أدى إلى زيادة المصاعب التي واجهت القطاع الإنتاجي، حيث تزايدت أعباء الفائدة عليه نتيجة لأن أغلب العاملين في هذا القطاع تستدين بسعر فائدة مرسوم، أي سعر فائدة متغير تبعا لمعدلات الفائدة السائدة، والتي تحدّد بنسبة كبيرة بناء على سعر الخصم الذي يحدده نظام الاحتياط الفيدرالي. علاوة على أن رفع أسعار الفائدة لا يشجع المستهلكين على الاقتراض لتمويل طلبهم على الشراء، وخاصة من السلع المعمرة، وهو ما دفع بشكل خاص نحو انخفاض كبير في حجم مبيعات، وبالتالي حجم الإنتاج من السيارات الأمريكية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠.

وبالرغم من اجتماع لجنة السوق المفتوح التابعة لنظام الاحتياط الفيدرالي، والمكلفة ببحث وتقرير مستوى سعر الفائدة، مرتين خلال شهري أغسطس وأكتوبر ٢٠٠٠، إلا أنها لم تثر في المؤشرات الاقتصادية المتواضعة آنذاك ما يدفعها إلى خفض أسعار الفائدة الأمريكية. وأجلت الأمر إلى اجتماعها الثاني في نهاية يناير عام ٢٠٠١. إلا أن اقتراح مؤشرات التباطؤ الاقتصادي مع نهاية العام دفعت هذه اللجنة إلى إقرار خفض مفاجئ في أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية، عن طريق مؤتمر تليفوني جمع أعضائها في يوم ٢ يناير ٢٠٠١. ثم إلى إقرار خفض آخر بذات المقدار عند اجتماعها يوم ٢١ يناير. لينزل سعر الخصم نحو ٥,٤٪. ثم عادت هذه اللجنة إلى إقرار خفض جديد مقداره نصف نقطة مئوية يوم ٢٠ مارس، وصلى الرغم من ذلك، فإن مؤشر البورصة الأمريكية انخفض في اليوم ذاته بما يزيد على ٢٨٢ نقطة نتيجة لأن المتعاملين كانوا قد توقعوا خفضا أكبر في سعر الفائدة يبلغ ما بين ٧٥,٠٪ ونقطة مئوية كاملة. وهو ما لم يتحقق، وتم توجيه الانتقاد لنظام الاحتياط الفيدرالي للتأخر في تعديل السياسة النقدية، ثم لعدم كفاية ما اتخذته من قرارات في التأخير على حالة التضالوم السائدة. وما كان من نظام الاحتياط الفيدرالي سوى

التأكيد من جديد على أن الهدف الذي يسعى إليه ليس هو مساواة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، بل إن هدفه هو الحفاظ على معدل نمو مستقر، وغير تضخمي في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. كما أن رئيس النظام عبر عن رايه بأنه سيتم التدخل عند ظهور مؤشرات جديدة تؤكد استمرار الاتجاه نحو التباطؤ الاقتصادي.

#### ٥. سياسات الرئيس بوش المالية

بالرغم من وصول تدهور الاقتصاد الأمريكي في بداية عهد الرئيس الجمهوري بوش إلى مستويات لم يبلغها منذ عدة أعوام، إلا أن الرئيس الأمريكي ربما كان في واقع الحال من أكثر الناس ترحيبا بذلك، إذ أعطي هذا التدهور فرصة له لتفديض بعض من أهم جوانب برنامجه الانتخابي، وعلى رأس هذه الجوانب خطته الداعية لخفض الإيرادات الضريبية بمقدار ١,٦ تريليون دولار على مدار عشرة أعوام. وقد وجد الرئيس دعما نسبيا من جانب مجلس النواب الذي وافق على خفض مقداره ٩٨٢ بليون دولار.

وكانت إيرادات الموازنة الفيدرالية الأمريكية قد حققت زيادة قدرها ٧٥,١٠٪ خلال عام ٢٠٠٠ المالي، مقارنة بالمعام السابق عليه، وهو ما يمد أعلى معدل زيادة منذ عشرة أعوام كاملة. وقد آتت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الحصيلة من الإيرادات الضريبية للأفراد بنسبة ١٤٪، حيث زادت الحصيلة في الأعوام الأخيرة بمستويات تزيد على معدلات الزيادة الاسمية في دخول الأفراد. وكان العامل الرئيسي وراء ذلك هو كون الزيادة في مستويات الدخل خلال سنوات الازدهار الاقتصادي قد نقلت العديد من دافعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى، إضافة إلى زيادة الحصيلة الضريبية من الأرباح الرأسمالية التي حققها الأفراد نتيجة للازدهار في سوق الأوراق المالية، وكذلك البنود الأخرى التي لا تتضمنها بيانات دخول المواطنين من عوائد العمل. إضافة لهذا كله، فإن حصيلة الضريبة عن أرباح الشركات ارتفعت بشدة في الأخرى خلال العام المالي ٢٠٠٠ الذي ينتهي بنهاية شهر سبتمبر، أي قبل التباطؤ الاقتصادي الذي كان مشهودا خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، أو بمعنى آخر الشهور الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠٠١.

ونتيجة لزيادة إيرادات الموازنة بمعدل أعلى من معدلات زيادة الإنفاق ارتفع فائض الموازنة الموحدة إلى ٢٣٦ بليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٠، وهو ما يزيد على ضعف ما تحقق من فائض في موازنة العام السابق عليه. ومن هنا جاءت فرصة الرئيس بوش في الوفاء بوعوده الانتخابية، إذ أن فائض الموازنة إلى جانب التباطؤ الاقتصادي أعطت بعض الوجاهة لاقتراح الرئيس الأمريكي بتخفيض الضرائب الضريبية، أو ما عبر عنه بوجوب إعادة هذا الفائض لجيوب المواطنين، وهو ما يدفع نحو زيادة الطلب الاستهلاكي ويخرج الاقتصاد من أزيمته. وقد آتت هذا متوافقا مع الأيديولوجية المحافظة التي يتبناها الحزب الجمهوري التي تقول بأن خفض الضرائب الضريبية على الأغنياء سوف تتيح المجال أمامهم لزيادة الاستثمار، ثم يبدأ ما يعرف بأثر التصاقط حيث ستؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة مستويات التشغيل والتوظيف، وهو ما يعني زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية لجميع الشعب الأمريكي. وإلى جانب هذه الأيديولوجية العامة التي تحاول تبرير الانحياز الجمهوري للأغنياء، فإن الرئيس الأمريكي بارتباطاته المصلعية بمؤيديه من كبار المستثمرين في كبريات الشركات الأمريكية، كان يسعى إلى استخدام الطرف ذاته في تحقيق خفض ضريبي كبير على أرباح الشركات، في واحدة من الصفقات المعروفة بين الرئيس الأمريكي المنتخب وبين مؤيديه ومعمولي حملته الانتخابية.

#### ثانياً : خسائر الاقتصاد الأمريكي المباشرة لهجمات سبتمبر

يكاد يكون من المستحيل التوصل إلى تقدير صحيح تماما لحجم الخسائر المباشرة أو تلك المحتملة التي نجمت عن هجمات سبتمبر. إذ أنه عوضاً عن الخسائر الملموسة المباشرة، فإن المالم قد انشغل لفترة من الوقت في أعقاب

الأحداث مباشرة بحساب الخصائص الاقتصادية، سواء في ذلك الخصائص التي حدثت بالفعل أو تلك المحتملة، وسواء كان ذلك بالنسبة للاقتصاد الأمريكي أو الاقتصاد العالمي ككل.

وفي هذا الصدد، فإن التقييم الأولي للخصائص التي تميزتها الولايات المتحدة بالفعل شمل قيمة المبانى التي انهارت، أو تلك التي حدثت بها أضرار كبيرة (قدرت تكلفة رفع أنقاض برجى مركز التجارة العالمي وإعادة بنائهما، بنحو ٤٠ مليار دولار، كما قدر أن تكلفة إعادة بناء مبنى وزارة الدفاع ستزيد على ١٠٠ مليون دولار)، علاوة بالطبع على قيمة المائرات التي سقطت والبنية التحتية التي تضررت، إضافة إلى التكلفة التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي نتيجة لفرض إجراءات أمنية مشددة، أو نتيجة للمعاملات العسكرية في أفغانستان، علاوة بالطبع على قيمة خسارة الأرواح والكفاءات البشرية التي لا تقدر بثمن.

## ١ - هجمات سبتمبر والنشاط الاقتصادي الأمريكي

كانت الخسائر التي تم توقعها بعد وقوع الهجمات مباشرة أكثر فداحة مما جرى في الواقع، ووفقا لما تم الإشارة إليه آنفا، كان الاقتصاد الأمريكي يمر بمرحلة تباطؤ واضحة منذ نهاية عام ٢٠٠٠، وكانت التوقعات كبيرة على أن فترة الرفع الأخير من عام ٢٠٠١ ربما تشهد بعض التعافي من هذا التباطؤ، تمهيدا لدخول الاقتصاد الأمريكي في موجة نمو معتدلة بداء من صام ٢٠٠٢، إلا أنه قبل هجمات ١١ سبتمبر بأيام قليلة تم إعلان الأرقام الخاصة بمعدلات البطالة الأمريكية خلال شهر أغسطس، وأوضحت هذه الأرقام ارتفاع معدل البطالة الأمريكي في هذا الشهر بمقدار ٠,٤ ٪ مقارنة بشهر يوليو، حيث بلغ معدل البطالة نحو ٤,٩ ٪ مقابل ٤,٥ ٪ في يوليو، وهو ما جاء عكس التوقعات التي كانت سائدة قبل إعلان هذه الأرقام، وبلغ بذلك معدل البطالة في شهر أغسطس أعلى معدل له منذ نحو أربعة أعوام كاملة، كما قدر أنه يزيد بمقدار ١ ٪ على المعدل المسجل في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٠.

كانت النتيجة الفورية لارتفاع معدل البطالة ما يشبه الانهيار في مؤشر داو جونز، وهو مؤشر الأداء في بورصة وول ستريت الأمريكية، إذ انخفض المؤشر بمقدار يزيد على ٢ ٪، حيث أن ارتفاع معدل البطالة يعني المزيد من تدهور الاقتصاد، وتوقع زيادة الانخفاض في إنفاق المستهلكين، وخفض معدلات الإنفاق الاستهلاكي، مما يدفع نحو المزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي.

وبدا أن محاولات إنعاش الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية التوسعية التي تمثلت في خفض معدل الفائدة ست مرات خلال العام وحتى قبل ١١ سبتمبر بقليل قد ذهبت سدى، إذ أن بيانات البطالة في أغسطس أظهرت أن ما اتخذ من إجراءات لم يكن كافيا لتغلب على العوامل التي تدفع الاقتصاد نحو الركود.

ووسط ذلك حدثت هجمات ١١ سبتمبر لتدفع كل التوقعات ناحية ترجيح عدم حدوث أي نهوض اقتصادي في الربع الأخير من العام، بل إنه أصبح من الحتمي أن يمر بمرحلة ركود. ورغم أن بعض التوقعات أشارت إلى أن الأحداث لن يكون لها آثار اقتصادية طويلة المدى، وأن قوة الآلة الاقتصادية الأمريكية جبارة وستعمل على نهوض الاقتصاد سرعيا، بل ربما تؤدي زيادة الإنفاق العام المرتبطة بالتعميمات التي ستدفع، وإعادة تعمير ما تروى على عمليات التفجير من هدم، إضافة إلى الإنفاق العسكري، إلى إنعاش الاقتصاد. لكن أتت الحقائق الواضحة في الأسواق لتبعض مثل هذه التوقعات، حيث أشارت كل الدلائل إلى أن هناك حالة ركود هي الأسواق.

ومن هذه الحقائق الواضحة ما حدث ببورصة وول ستريت عند عودتها للنشاط يوم الاثنين ١٢ سبتمبر بعد فترة إغلاق استمرت لمدة ستة أيام، وهي أطول مدة تغلق فيها أكبر بورصات العالم منذ الحرب العالمية الأولى، إذ انخفض مؤشر البورصة بشكل لم يحدث منذ عدة سنوات، وكانت حسيلة أول أسبوع للتعامل. وهو الأسبوع المنتهي يوم الجمعة ٢١ سبتمبر. انخفاض مؤشر البورصة بمقدار يزيد على ١٤ ٪، وهو ما يعد أكبر انخفاض خلال أسبوع منذ أزمة الركود

العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أنه بمضي الوقت تم استعادة بعض الثقة، التي تمثلت في عودة أسهم الأسهم للارتفاع، خاصة أسهم قطاعات التكنولوجيا، إلا عاد مؤشر ناسداك للارتفاع بمقدار ٢٥٪ عن أقل مستوى كان قد وصل إليه عقب الهجمات، إلا أنه إذا ما حسب تطور هذا المؤشر خلال عام ٢٠٠١ ككل، فقد سجل انخفاضا بلغت نسبته نحو ٢٠٪ مقارنة بما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٠. ويقدر أن الانخفاض في أسعار الأسهم خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠١ قد خفضت ثروة القطاع المالي بمقدار ٥, ٣ تريليون دولار، أو ما يقدر بنحو ٢٥, ٨٪ من الثروة الصافية الإجمالية لهذا القطاع. وقد تم استعادة نحو ٢٥, ١ تريليون دولار من هذه الثروة المفقودة مع ارتفاع أسعار الأسهم خلال الربع الرابع من العام، لكن ذلك لم يكن كافيا للتصويض، حيث انتهى العام وقد انخفضت ثروة القطاع المالي.

وربما كان الأمر الأكثر فداحة من زاوية الخسائر، هو أن هناك بعض القطاعات التي عانت من خسارة كبيرة يصعب تعويضها أو امتصاصها في وقت قصير. ونشير هنا تحديداً إلى شركات الطيران وشركات السياحة والتأمين والنقل والشحن. فقد انخفضت أسهم شركات الطيران بنسبة تزيد على ٣٦٪، وقدرت حجم الخسائر بمقدار ٣٠٠ مليون دولار يومياً خلال فترة توقف حركة الطيران والتي امتدت نحو ١٢ يوماً متصلة. وقد أعلنت عدد من الشركات مثل شركة "نورث ويست" أنها سوف تقفل على الفور نحو عشرة آلاف موظف من العاملين لديها في أعقاب قرارها بخفض جدول الرحلات الروتينية لديها بمقدار يزيد على ٢٠٪ نتيجة لانخفاض طلب المسافرين. وقد تبعت شركة نورث ويست بقية الشركات الأمريكية، بل وبقية شركات الطيران المالية لا سيما الأوروبية، في فصل عدد من العاملين لديها وإلغاء العديد من الرحلات من جداولها العادية. وقد أن حجم الاستغناءات في قطاع النقل الجوي بلغ في الأسبوع الأول التالي لهجمات ١١ سبتمبر نحو ١٠٠ ألف وظيفة، علاوة على أن شركة بوينغ عملاق صناعة الطائرات أعلنت عن الاستغناء عن ٣٠ ألف موظف، يمثلون ثلث عدد العاملين في قطاع تصنيع الطائرات المدنية بالشركة. وحيث أن أرباح الخسائر قد تزلت بشركات الطيران ومن المنتظر أن تلمني منها لفترة من الوقت، فقد طالبت هذه الشركات بضرورة تدخل الحكومات لدهمها. وقد أقدمت الإدارة الأمريكية بالفعل على إقرار دعم لهذه الشركات بمقدار ١٥ مليار دولار، منها دعم مباشر بمقدار ٥ مليارات دولار و ١٠ مليارات دولار عبارة عن ضمانات شروط تقدم لها. وقد حذت دول أوروبا الموحدة حذو الولايات المتحدة في تقديم دعم لشركات طيرانها.

وهما يتعلق بقطاع التأمين، فإن وكالة التصنيف "مستاندرد آند بورز" قدرت أن حجم الخسائر التي ستصيب شركات التأمين وإعادة التأمين الأمريكية قد يصل إلى ١٧, ٥ مليار دولار. وأوضحت أن هذا الرقم قد يرتفع بصورة كبيرة مع التقدير النهائي لحجم الكارثة وحجم التبعات المطلوبة، حيث أن أغلب الكوارث السابقة بينت أن حجم خسائر شركات التأمين وإعادة التأمين يزيد في الغالب عن التقدير الأولي.

## ٢. سبل مواجهة الأزمة

في اليوم التالي لهجمات ١١ سبتمبر منخ نظام الاحتياط الفيدرالي (مصرف الولايات المتحدة المركزي) ما يزيد على ٨٠ مليار دولار من السيولة النقدية في الأسواق من أجل استعادة ثقة المتعاملين في الأسواق وتهدئة مخاوفهم، وأعلن النظام أنه يعمل بصورة عادية وعلى استعداد لتلبية طلبات أي مؤسسة مالية من السيولة. وعلى الرغم من أن حجم التأييد والتضامن السياسي والعسكري الأوروبي للولايات المتحدة كان قويا وواضحاً، إلا أن التضامن لمحاولة تنافي دخول الاقتصاد المالي في أزمة ركود عميقة، كان من الزاوية العملية الأسرع استجابة. إذ أنه في أعقاب الهجمات مباشرة ونتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام بقية العملات وخاصة اليورو الأوروبي والين الياباني، تم التدخل المنسق من قبل البنوك المركزية لمحاولة بث الثقة في جنابات الاقتصاد. والأكثر أهمية في هذا



السدد هو التنسيق بين البنوك المركزية في العالم، من خلال محاولة تضيق التعامل على الدولار بناء على طلب نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، إذ تم الاتفاق بين نظام الاحتياط الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بسحب ٥٠ مليار دولار لقاء حصول بنك الاحتياط في نيويورك على المقابل باليورو، كمعنى لوقف تدفق سعر صرف العملة الأمريكية، حيث أن البنوك المركزية في دول منطقة اليورو ستحصل على الخمسين مليار دولار لتوفير متطلبات السيولة بالدولار للمصارف العاملة في بلدانها. كما تمت عملية مبادلة Swap مماثلة مع بنك إنجلترا المركزي بلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار، وزيادة المئات للبنك المركزي الكندي من ٢ مليار دولار إلى ١٠ مليارات دولار. علاوة على هذا كله، فقد أقدم نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على خفض سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية للمرة الثامنة خلال العام، وبنه على الفور البنك المركزي الأوروبي، وهو ما يعني أن الخطوة كان متفقا عليها وتنفذ بالتنسيق التام بين الطرفين. وتعد كل هذه التحركات من الخطوات الأساسية لتسهيل السياسة النقدية لمحاولة إعادة الأطمئنان في الأسواق، ومحاولة لتعاشي تحول توقعات المتعاملين في الأسواق نحو التضخم الشديد، وهو الأمر الكفيل بتحول الركود إلى ركود عميق وممتد.

يمكن القول إذا، أن هجمات ١١ سبتمبر جاءت في وقت صعب من الزاوية الاقتصادية، وأصبحت التوقعات الغالبة هي أن الاقتصاد الأمريكي سيمر دون جدال بحالة ركود اقتصادي قد تكون حادة مع عمق التأثير الذي أصاب الأمريكيين وقتهم في المستقبل. وجاءت البيانات الاقتصادية لتؤكد بالفعل على ذلك، فقد ارتفع معدل البطالة خلال شهر أكتوبر ليصل إلى ٥,٤% وهو أعلى معدل بطالة خلال ما يقرب من خمسة أعوام، بل إن عدد الذين فقدوا وظائفهم في هذا الشهر بلغ ٤١٥ ألف شخص، وهو المعدل الأعلى منذ شهر مايو عام ١٩٨٠، أو بعبارة أخرى فقد كان أعلى معدل شهري لفقد الوظائف منذ أكثر من ٢١ عاما.

واستمر الإنتاج الصناعي الأمريكي في التدهور للشهر الخامس عشر على التوالي، بعد أن كانت التوقعات التي نشرت في أغسطس ترى أن هذا الإنتاج ربما يميل نحو قدر من الانعاش خلال الأشهر التالية، وهو ما لم يحدث بالطبع مع وقوع هجمات ١١ سبتمبر. كما سجل الناتج المحلي الأمريكي معدل نمو سلبيا خلال الربع الثالث من العام (يوليو-سبتمبر) حيث بلغ هذا المعدل -٣,١%، إلا أنه تم استعادة النمو مرة أخرى في الربع الرابع من العام بمعدل ١,٧%. يبدو أن الفضل الأكبر وراء هذا النمو في الربع الرابع من العام كان زيادة الإنفاق الحكومي، إذ زاد هذا الاستهلاك من ١٦٢٤,١ مليار دولار خلال الربع الثالث إلى ١٦٦٣,٩ مليار دولار خلال الربع الرابع، أي أن هذا الإنفاق قد زاد بمقدار ٣٩,٨ مليار دولار. وكان من الطبيعي أن جزءا من هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع الإنفاق على الدفاع الوطني، حيث زاد من ٣٦٥,٢ مليار دولار خلال الربع الثالث من العام إلى ٣٧٢,٢ مليار دولار خلال الربع الرابع، أي بمقدار ٦,٩ مليار دولار لتمويل الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان وغيرها من بنود الإنفاق العسكري والأمني التي ترتبت على الهجمات.

كما أن النمو يعود كذلك إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، حيث زاد هذا الإنفاق بمقدار ٩٦,٤ مليار دولار خلال الربع الرابع من العام مقارنة بالربع الثالث، أو بنسبة تزيد على ٢٦%. وكان من أبرز ملامح هذه الزيادة ارتفاع الإنفاق على شراء السلع المعمرة، وخاصة السيارات بسبب انخفاض أسعار الفائدة، واستجابة للسوافز التمويلية الكبيرة التي قدمها مصنعو السيارات، حيث قدموا عروضاً بأسعاراً فائدة تبلغ الصفر لشراء السيارات الجديدة، وهو ما جعل شهر نوفمبر الأعلى في مبيعات السيارات.

ويوجه عام فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سلبيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١ بلغ قدره ٥,٠%، بينما كان قد سجل معدل نمو منخفضا للغاية بلغ ٧,٥% خلال النصف الأول من العام، وهو ما جعل معدل النمو الإجمالي في عام ٢٠٠١ أقل معدل للنمو خلال عشرة أعوام كاملة. كما ارتفع أيضا معدل البطالة في نهاية عام ٢٠٠١

لنيمجل ٨، ٥% بعد أن كان لا يزيد عن ٤% في نهاية عام ٢٠٠٠.

وفي حين سيطر الركود الاقتصادي الأمريكي على الجميع عقب وقوع الهجمات، بقي حجم الخلاف محصوراً في الجدول حول مدى عمق هذا الركود ومدى الفترة الزمنية التي سيستغرقها الاقتصاد الأمريكي قبل البدء في تسجيل علامات الانتعاش مجدداً. ورات بعض التوقعات بأن الركود سيكون محدوداً، وأنه لن يستغرق في الولايات المتحدة سوى فترة لا تزيد على ستة إلى تسعة أشهر، قبل التحول لتسجيل علامات الانتعاش الاقتصادي. وقد استندت هذه التوقعات إلى سرعة استجابة صناع السياسة الاقتصادية لهذه التطورات، ومحاولة معالجة الركود بكافة السبل، حيث استمر نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في خفض معدل الفائدة، وتم خفض معدل الفائدة ثلاث مرات بعد ١١ سبتمبر، ليصل معدل الفائدة الأساسي إلى ١,٧٥% وهو ما يعد أقل معدل له منذ نحو ٤٠ عاماً.

ومن جانب آخر، أبدت توقعات مضادة لتوقعها من عدم إمكان الخروج من الركود بفضل السياسة النقدية التوسعية وحدها، بدليل أن معدل سعر الفائدة الأساسي في اليابان بلغ صفر%، إلا أن الاقتصاد هناك كان وما زال يتخبط في الركود منذ عدة أعوام. لكن الذين كانت تفهمهم موجة التناؤل أشاروا إلى ما ستجمله السياسة المالية الأمريكية من حفر وتشجيع على الاستثمار، وهو ما لم يكن متوفراً بالسرعة ذاتها في حالة اليابان.

وتتص خطة الإنعاش المالي التي تبنتها الإدارة الأمريكية على البدء في تنفيذ خفض الضريبي مع بداية العام المالي الجديد في أكتوبر، وهو ما كان يدعو له الرئيس بوش منذ بداية توليه مسئولياته، وقدرتها من ثم على دعم قدرة الشركات على الإقدام على المزيد من الاستثمار، والعودة للانتماء وعودة الطلب على توظيف العاملين بدلا من عملية الفصل المستمرة. وهنا فإن الخلافات بين الأحزاب الأمريكية أضحت أكثر وضوحا حول السياسة المالية الواجب تنفيذها. فالديموقراطيون رأوا أن خطة خفض الضريبي ينبغي أن توجه لذوي الدخل المحدود، حتى يمكن تشجيع طلب المستهلكين الذي يشكل بمفرده نحو ثلثي حجم الناتج الأمريكي، بدلا من خطة الرئيس الأمريكي التي تطلب بخفض ضرائب الشركات، وانتظار ما يمكن أن ينجم عن ذلك من دفع للاستثمار الذي قد يحدث أو لا يحدث، في حال بقاء ثقة المستهلكين مهتزة وما يصاحب ذلك من تردد في الإقبال على الشراء.

وبالرغم مما سبق، فإن الخصائص سواء تلك المباشرة التي أمكن التوصل لتقدير كمّي لها، أو المرتبطة بحالة الاقتصاد الأمريكي والمالي خلال فترة الأزمة ومطلع عام ٢٠٠٢ على الأقل، لا تقدم حصراً دقيقاً بكافة الخصائص، سواء التي حدثت بالفعل أو المحتملة. إذ لا جدال أن تفاعلات الأزمة وطبيعة رد الفعل الأمريكي من حيث الشدة والمدة، علاوة على مواقف الأطراف المختلفة حول العالم كلها، وسياساتها الاقتصادية وغير الاقتصادية كانت كلها محل ترقب، ولقد كافة هذه العوامل من بين العوامل الرئيسية التي قد تشكل أو تمهد تشكيل المسار الذي يمكن أن يتخذه الاقتصاد العالمي.

### ٣- الآثار على الاقتصاد العالمي

خوفا من احتمال طول أمد الركود عما كان متوقعا من قبل، ترقب الاقتصاد العالمي بقلق ما سيحدث في الولايات المتحدة، كونها تمثل أكبر أسواق العالم، وكذلك تكون الاقتصاد الأمريكي يمثل وحده ما يزيد على ربع إجمالي الناتج الإجمالي العالمي. وفي هذا الصدد كان تأثير الأزمة مباشرة، حيث انعكس على أسعار بعض السلع والخدمات التي تسمى بالاستراتيجية مثل النفط على سبيل المثال. فقبيل اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) يوم ٢٧ سبتمبر، انهارت أسعار النفط لأقل مستوى لها منذ ثمانية عشر شهرا. وكانت الأوبك في موقف لا تحسد عليه، حيث كانت قد خفضت حجم إنتاجها النفطي بمقدار مليون برميل يوميا بدءا من شهر سبتمبر ذاته، أي قبل الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة بنحو عشرة أيام فقط، وذلك توقفا منها لاستمرار حالة التباطؤ في النشاط الاقتصادي في

الدول المستهلكة الكبرى للنفط، وبينما عقد الاجتماع، والمنطق يقول أن على الأوبك أن تخفض حجم إنتاجها من جديد، كان يعد من إقدامها على هذا الخفض أمران:

الأول موضوعي يتعلق بوجود دلائل واضحة على خسائر جسيمة تكبدتها الولايات المتحدة، لكن الأكثر جسامته هو أن الاقتصاد العالمي برمته بات مهددا ليس فقط بشباط في النشاط الاقتصادي، بل بركود اقتصادي عميق، ومن ثم فإن الأوبك لم تشأ أن تكون في خط مواجهة مع الولايات المتحدة والدول القريبة الأخرى في وقت تجيش فيه الولايات المتحدة جيوشها وتتحرك لتمتين تحالفاتها في مواجهة ما تعتبره إرهابا دوليا.

الثاني فهو شكلي إلى حد ما، إذ أن الأوبك كانت قد وضعت آلية لتسيير النفط يتم بمقتضاها خفض سقف إنتاج دول المنظمة في حال انخفاض السعر عن ٢٢ دولار للبرميل لمدة عشرة أيام عمل متتالية، وحيث أن الانخفاض في الأسعار عن مستوى ٢٢ دولار للبرميل لم يكن قد تجاوز عدة أيام قليلة، فكان الموقف يقتضي بالتالي الانتظار، حتى يمكن رؤية حركة السوق خلال الأسابيع التالية، واستمر هذا الموقف حتى عقدت منظمة الأوبك اجتماعا طارئا لوزائرها في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر، حيث خروا خفض سقف الإنتاج بداية من شهر يناير ٢٠٠٢ بمقدار ١.٥ مليون برميل يوميا، والاتفاق مع الدول الأخرى المنتجة للنفط خارج المنظمة على خفض مستوى إنتاجها بمقدار نصف مليون برميل يوميا، و لكن في النهاية فقد تجاوز حجم الانخفاض في سعر برميل النفط عند نهاية العام نسبة ٢٠٪ مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة قبل ١١ سبتمبر.

أما الانمكاسات على تطور الاقتصاد المالي ككل، فتشأ كما سبق القول من كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الحقيقي الذي يبلغ ما يربو على ٩ تريليون دولار، أو ما يزيد على ٢٠٪ من حجم الناتج الإجمالي العالمي، وملاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة هي أكبر بلد مستورد في العالم، وتعد السوق الأمريكي الأكثر انفتاحا على العالم مقارنة بدول العالم المتقدمة الأخرى، وعلى الرغم من حجم وأهمية اقتصادات أخرى مثل أوروبا الموحدة أو اليابان، إلا أنها هي الأخرى كانت تمر بمرحلة تباطؤ في النشاط الاقتصادي أو ركود خلال السنوات القليلة الماضية. وأدى ذلك إلى لعب الاقتصاد الأمريكي دور قاطرة الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الأخيرة بشكل شبه منفرد، وخاصة في ظل عدد من الأزمات الدولية مثل الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية، حيث كان انفتاح الاقتصاد الأمريكي وكبر حجم السوق من أهم الأسباب التي يذكرها المحللون الاقتصاديون وراء الخروج بسرعة من هذه الأزمات، وصمد تحولها إلى أزمات عالمية كبرى.

وكانت دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان تأثير نمو الاقتصاد الأمريكي على باقي الاقتصاد العالمي، إلى أي حد

هذا التأثير ؟ The Impact of U.S economic growth on the Rest of the World:How much does it Matter?

كان من قبيل المصادفات التاريخية أنها نشرت في شهر أغسطس ٢٠٠١، قد بينت أن غالبية الاقتصاديين تظهر للولايات المتحدة باعتبارها قاطرة الاقتصاد الدولي، وذلك بمعنى مجرد هو أن الناتج والنمو في الولايات المتحدة يعدان مرتبطين على نحو وثيق ببقية اقتصادات العالم، وأن اتجاه النمو في الاقتصاد الأمريكي يبدو أنه يؤثر بشدة على اتجاهات النمو في بلدان العالم الأخرى. وبينما تبدو مثل هذه النظرة من البديهيات المقبولة ظاهريا، فإن معاملة التقدير الكمي لمقدار أهمية النمو الاقتصادي الأمريكي لبقية بلدان العالم الأخرى خلال العقود الأخيرة تم تجاهلها في الدراسات الاقتصادية.

ويرجع الدور المؤثر للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي من فكرة أن النمو الأمريكي لا بد وأن يكون له آثاره للموسمة على بقية بلدان العالم. ومن القنوات المحتملة التي يمكن لهذه الآثار أن تنقل عبرها، تعد قناة التجارة هي الأكثر مباشرة وأهمية، وهو ما يمكن بشكل مباشر في صورة زيادة في مساهمة صافي الصادرات على النمو في بلدان العالم، وإضافة لذلك، فإن الروابط التجارية يمكن أن ينجم عنها آثار انتشارية علاوة على نقل التكنولوجيا.

### جدول (١)

#### الدور كشريك تجارى للبلدان الأخرى - بلدان مقارة

البلدان	متوسط الوزن	متوسط لترتيب	عدد لترتيب الأول
الولايات المتحدة	١٤,٧	٢,١	٤٩
ألمانيا	٩,٤	٤,١	٢١
فرنسا	٨,٥	٤,٨	١٧
المملكة المتحدة	٩,٦	٥,٥	٢٢
		٦,١	١١

Source: Information Notice System (INS), IMF.

أما القناة الثانية المهمة، فهي تلك التي تنشأ من الروابط المالية، حيث تلعب الاستثمارات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة دوراً كبيراً ومتزايداً في التدفقات المالية الدولية. وتظهر دراسة صندوق النقد الدولي الدور الملموس للولايات المتحدة كشريك تجارى لبلدان العالم الأخرى، وتقدم الدلائل على أن معدلات نمو بلدان العالم تتأثر بشدة بالنمو في اقتصادات شركائهم التجاريين. والدور الأمريكي كشريك تجارى عالمي يمكنه أن يتضمن تأثيرات عديدة على معدلات نمو بلدان العالم الأخرى، شاملاً في ذلك عدداً من التأثيرات المباشرة من خلال التجارة الثنائية بين كل بلد من هذه البلدان وبين الولايات المتحدة، والتأثيرات غير المباشرة مثل التأثير المتزايد للتطور الأمريكي على مناخ وثقة قطاع الأعمال والمستهلكين في البلدان الأخرى، وكذلك الروابط المالية الوثيقة التي قد ترتبط بالاندماج التجاري الأقوى. وتقدم الدراسة تقديرات للأثار المباشرة للتجارة مع الولايات المتحدة على النمو الطويل الأجل في عدد من البلدان، حيث بينت أن التأثير المباشر يعد قوياً للغاية في عدد كبير من البلدان، خاصة في كل من أمريكا الشمالية وآسيا. وعلى الرغم من أن الأثر التجاري المباشر هو الأسهل في محاولة تقديره كمياً، فإنه يبقى مع ذلك واحداً فقط من القنوات المحتملة التي يمكن أن ينتقل عبرها الأثر الإجمالي للنمو الاقتصادي الأمريكي لبقية بلدان العالم. وتبين النتائج أن نمو الولايات المتحدة له أثر ملموس كمحدد للنمو في عدد كبير من البلدان الصناعية والتنامية على السواء، مع أثر كبير للغاية قد يصل إلى معدل واحد لواحد (أي ارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة بمقدار ١٪ قد يدفع إلى ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأخرى بنفس النسبة) في بعض الحالات. ويمكن أن نتوقع التأثير الملموس للاقتصاد الأمريكي على النمو الاقتصادي في بقية بلدان العالم مع الوضع في الاعتبار حجم هذا الاقتصاد وزوابطه الوثيقة مع الاقتصاد العالمي. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ نحو خمس حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس الحساب وفقاً لنظرية تماثل القوة الشرائية Purchasing Power Parity، ونحو ثلث حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذا ما تم الحساب على أساس أسعار العملات السوقية.

وكانت الولايات المتحدة مصدراً لنحو ٢٠٪ من حجم التوسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم خلال العقدين الماضيين، ونحو ما يقرب من ربع هذا التوسع خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٠. وتظهر دراسة

جدول (٧)

التجارة السلعية مع الولايات المتحدة كنسبة من إجمالي التجارة السلعية - بلدان مفتارة

البلدان	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩
العلم	-	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٠	١٥,٥
كندا	٦٣	٦٩	٦١	٧٠	٧٨
اليابان	٤٦	٣٢	٢١	٢٩	٢٨
نيوزيلاند	١٣	١٦	١٣	١٤	١٥
أستراليا	١٣	١٩	١٦	١٧	١٤
السلطنة المتحدة	١٢	١٢	١١	١١	١٤
جنوب أفريقيا	١٢	١٠	١٣	٩	١٠,٧
الصين	-	-	١٤	٢٢	٢٨
هونغ كونج	١٧	٢٧	٢٨	٢٨	٢٨
الهند	٢٣	٢٠	١٢	١٣	١٥
إندونيسيا	٢٠	٢٠	٢١	٢١	٢١
كوريا الجنوبية	٦٧	٢٨	٢٣	٢٦	٢١
مصر	-	-	-	-	-
المملكة العربية	٧	٥	١٥	٢٢	٢٣
ماليزيا	-	-	-	-	-
إسرائيل	٢٣	٢٧	٢٠	٢٤	٢٢
الولايات المتحدة	-	-	-	-	-
أيرلندا	٧	١٠	٧	١٠	١٦

Source: IMF Direction of Trade Statistics; and WBO

مستودق النقد الدولي أن النمو في الولايات المتحدة وبقية أرجاء العالم يتحرك بشكل مرتبط للغاية ببعض البعض خلال العقود الأخيرة، مع معامل ارتباط يزيد على ٨٠٪.

٤ - دور الولايات المتحدة كشريك تجارى

يمكن بشكل عام توقع أن النمو الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم يتأثر دون شك إيجابيا بالنمو في اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث يمكن ذلك آثار كل من العرض والطلب، وتشمل آثار العرض المحتملة أثر التجارة على الاستثمار، والدليل عليها هو أن مؤشرات الانفتاح تمت ذات دلالة إحصائية بشكل عام في انحدارات النمو حينما يتم حذف نصيب الاستثمارات، وكذلك الآثار الانتشارية للابتكارات التكنولوجية في البلدان الشريكة تجارياً. وإلى

جانب آثار العرض، فإن النمو الأسرع في البلدان الشريكة تجاريا يمكنه أن يوفر سوقا أكبر أمام صادرات البلد الشريك، وهو ما يؤدي في الأجل القصير إلى زيادة استغلال الموارد المتاحة، كما بوسع أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الزيادة في الاستثمارات في قطاعات السلع المصدرة للوفاء بالطلب المستقبلي الأكبر على هذه السلع. ولا يمكن أن تعتبر التجارة هي القناة الوحيدة التي تعمل من خلالها الآثار السابقة، ولكنها من المحتمل أن تكون من بين أهم القنوات.

ويعتمد أثر النمو في الولايات المتحدة على النمو في البلدان الأخرى جزئيا على مدى أهمية الولايات المتحدة في التجارة الخارجية لهذه البلدان. وترجع حقيقة أن الولايات المتحدة تعد شريكا تجاريا رئيسا للعديد من دول العالم، أن الروابط التجارية ربما تكون هامة لنقل آثار النمو. ويقدم (الجدول رقم ١) مقارنة لأهمية التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الخمسة الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، وهم الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، والمملكة المتحدة. وتمثل الولايات المتحدة الشغل الأكبر، وكذلك أعلى ترتيب في متوسط الوزن التجاري، ويمكن القول أن الولايات المتحدة تعد في المتوسط من بين أهم أرمية شركاء تجاريين للبلدان الأخرى، وتعد الشريك التجاري الأكثر أهمية أو الأول لنحو ٤٩ بلدا من بلدان العالم.

وكانت التجارة مع الولايات المتحدة خلال العقود الماضية تمثل نسبة ملموسة من إجمالي التجارة في عدد كبير من البلدان (انظر الجدول رقم ٢)، كما كانت التجارة مع الولايات المتحدة تمثل نصيبا هاما كسبية من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان، خاصة كندا والمكسيك وعدد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، وأيرلندا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد انعكس نمو الاندماج التجاري في أمريكا الشمالية بشكل قوي في شكل تزايد نصيب تجارة الولايات المتحدة في كندا ( انظر الجدول رقم ٣). بينما في آسيا ومنطقة المحيط الهادي تعد الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الرئيسي لمعظم بلدان هذه المنطقة. وقد ساهم التنوع الجغرافي في تجارة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين في تدهور الحصة النسبية للتجارة مع الولايات المتحدة خلال أوائل الثمانينيات، بعد أن كانت نقطة البداية قبل ذلك تتمثل في الاعتماد بشدة على الولايات المتحدة كمصدر للصادرات. ولكن بعد ذلك حدث أن ثبت نصيب كوريا الجنوبية على ما يزيد قليلا عن ٢٠٪، ونحو ٢٠٪ في حالة كل من اليابان والفلبين.

وانعكس الانفتاح الاقتصادي الصيني منذ عام ١٩٧٨ في شكل تضاعف نصيب تجارة الصين مع الولايات المتحدة ليصل إلى نحو ٣٠٪ من جملة التجارة الصينية مع العالم. بينما ساهم تنويع المصادر التجارية في كل من أستراليا ونيوزيلندا في انخفاض معتدل في نسبة تجارتهما مع الولايات المتحدة، لكنها بقيت على أي حال مرتفعة نسبيا حيث تبلغ نحو ١٥٪ من جملة تجارتهما الخارجية.

وفي أمريكا اللاتينية كان نصيب الولايات المتحدة في التجارة مع دول المنطقة ثابتا لمعظم البلدان خلال العقود الثلاثة الماضية، وزاد هذا النصيب على ٢٠٪ من التجارة الخارجية للبرازيل وشيلي خلال عام ١٩٩٩.

أما الأهمية التجارية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فهي في نمو مستمر مع زيادة النصيب الأمريكي في تجارة كل من مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية بعد عقد السبعينيات. لكن النصيب التجاري للولايات المتحدة أقل أهمية في حالة البلدان الأوروبية، حيث أنه يقل عامة عن ١٠٪ من إجمالي تجارة هذه البلدان ( مع استثناءات تشمل أيرلندا وسويسرا والمملكة المتحدة). بينما في حالة جنوب أفريقيا كان نصيب الولايات المتحدة يزيد على ١٠٪ من تجارتها خلال العقود الثلاثة الماضية.

وبينما يشير دور الولايات المتحدة كشريك تجاري إلى أن النمو الاقتصادي الأمريكي ربما يكون له آثار كبيرة على بقية بلدان العالم، إلا أنه لا يشير بشكل واضح إلى الآليات التي تنتقل عبرها هذه الآثار. ولصعوبة تقدير الأثر الكامل للتجارة على النمو الاقتصادي في البلدان الشريكة تجاريا للولايات المتحدة، فإن المقياس البسيط الذي استندت إليه

جدول (٣)

التجارة الممنوعة مع الولايات المتحدة تضمينة من الناتج المحلي الإجمالي - بلدان مختارة

البلدان	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩
العالم	٢,٥	٤,٠	٤,٠	٥,٧
كندا	٢٤,١	٢٨,٧	٣٠,٤	٣٩,١
اليابان	٥,٤	٥,٠	٤,٦	٤,٣
نيوزيلاند	٥,٨	٦,٢	٥,٧	٧,١
أيرلندا	٦,١	٦,١	٩,١	١٨,٥
إيطاليا	٢,٦	٢,٢	١,٩	٢,٨
هولندا	٦,٦	٦,٥	٦,٢	٧,١
سويسرا	٥,٦	٦,٢	٤,٦	٧,٥
المملكة المتحدة	٤,٠	٤,٣	٤,٥	٥,٤
جنوب أفريقيا	٤,٣	٧,٣	٣,١	٦,٩
الصين	-	١,٦	٥,٤	١٠,٠
هونغ كونغ	٣٦,٣	٢٧,١	٢٤,٥	١٩,٩
الهند	١,٤	١,٧	١,٩	٣,٠
فرنسا	١,٤	١,٠	١,٠	١,٠
مصر	١,٤	١,٠	٧,٦	٤,٢
مليزيا	٨,٤	١٦,٤	٢٠,٣	٣٨,٧
المكسيك	٧,٥	١٣,٩	٢٢,٥	٤٠,٨

Sources: IMF Direction of Statistics; and WEO.

دراسة صندوق النقد لتقدير الآثار المباشرة للتجارة مع الولايات المتحدة على النمو الاقتصادي في أي بلد معني، هو مقدار المساهمة المباشرة للنمو في مفاهي الصادرات من هذا البلد إلى الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس، فإن الصادرات المضافة للولايات المتحدة ساهمت في المتوسط بنحو ربع نقطة مئوية سنوياً وعلى هذا الأساس، فإن الصادرات المضافة للولايات المتحدة ساهمت في المتوسط بنحو ربع نقطة مئوية سنوياً. وكان النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عدد من البلدان المختارة، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٩٩. وكانت المساهمة في زيادة معدلات النمو أكبر في البلدان التي لديها روابط تجارية وثيقة مع الولايات المتحدة هي أمريكا الشمالية (خاصة كندا الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة)، وكذلك في عدد من بلدان آسيا الناهضة (الصين وماليزيا وتايوان على سبيل المثال). بينما هي أمريكا اللاتينية حيث تعد الولايات المتحدة مصدراً لواردات هذه البلدان أكثر من كونها جهة لتلقي

#### الجدول (٤)

تجارة الولايات المتحدة الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بالمليار دولار)

للفترة	للواردات	للسامدات	عول الميزان لتجاري
عام ٢٠٠٠	١٤٤١,٤٤١	١,٠٦٥,٧٠٢	٣٧٥,٧٣٩-
عام ٢٠٠١	١٣٥٠,٠١٣	١,٠٠٣,٧٤٤	٣٤٦,٢٦٩-
حجم الانخفاض	٩١,٤٢٨-	٦١,٩٥٨-	٢٩,٤٧٠-
سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٤٩٦,٠٩١	٣٦١,٢٩١	١٣٤,٨٠٠-
سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٤١١,٩٩٥	٣٠٩,٧٤٥	١٠٢,٢٥٠-
حجم الانخفاض سبتمبر - ديسمبر	٨٤,٠٩٦-	٥١,٥٤٦-	٣٢,٥٥٠-

Source: U.S. Census Bureau, Foreign Trade Division, Data Dissemination Branch, Washington, D.C. 20233

صادراتهم، فإن الواردات الصافية من الولايات المتحدة انكمست في المساهمة سلبيا في نمو اقتصاد العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. بينما كانت المساهمة في النمو في دول الاتحاد الأوروبي منخفضة بسبب النصب المنخفض نسبيا لتجارة الولايات المتحدة في إجمالي تجارة هذه الدول.

وقد ارتفعت الآثار المباشرة لنمو التجارة مع الولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات مقارنة بالمفرد السابقة عليه. ويمكن الإشارة على وجه خاص إلى أنه خلال الأزمة المالية في عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ كانت التجارة مع الولايات المتحدة من بين أهم العوامل التي دعمت النمو في عدد من البلدان، وحالت دون تحول الركود الحادث إلى ركود عميق وممتد. ففي آسيا أدت هذه الأزمة إلى تعديلات حادة في القطاع الخارجي للعديد من البلدان، إذ أنه مع حدوث انخفاضات حادة في أسعار الصرف، حدثت زيادات كبيرة في فوائض موازين المدفوعات الجارية، وهو ما يعكس الزيادة الكبيرة في الصادرات الصافية، بما في ذلك الصادرات الصافية للولايات المتحدة.

وبينما يعد قياس الأثر المباشر للصادرات الصافية للولايات المتحدة على النمو مفيدا من حيث التوصل إلى تقدير كمي، إلا أنه لا يعطي سوى جزء من الأثر الإجمالي على النمو. فالأثر الإجمالي أكثر تعقيدا في قياسه، حيث يشمل عوامل أخرى مثل الآثار الانتشارية للتكنولوجيا، والآثار على القطاعات الأخرى المنتجة لسلع لا تدخل مباشرة في التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة وأي بلد من شركائها التجاريين. وإضافة إلى هذا، فإن أثر الولايات المتحدة كشريك تجاري عالمي ربما يمتد ليشمل جوانب أخرى بخلاف التجارة. والأمر المثير هنا هو الآثار المباشرة للروابط المالية، والآثار التي يلقيها على مجتمع الأعمال والمستهلكين، والتي يتزايد تأثرها بالتطورات في البلد الشريك في التجارة. وكذلك فإنه مع نمو الولايات المتحدة لتصبح شريكا تجاريا رئيسيا للعديد من البلدان، فإن الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في حوافز الأوراق المالية يصبح لها أثر ملموس في تدفقات رأس المال الداخل للبلد الشريك لها.



جدول (٥)

تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع أهم خمس شركاء تجاريين في العالم

(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	الفترة	صناعات	واردات	مقضى أو عجز الميزان
كندا	علم ٢٠٠٠	١٧٨٩٤٠,٩٠	٢٢,٠٨٢٨,٣٠	٥١٨٩٧,٤٠-
	علم ٢٠٠١	١٩٣٧٠,٣٠٠	٢١٦٩٦٨,٨٠	٥٢٢٦٥,٨٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٥٩١٢٢,٢٠	٧٨٨٣٧,٨٠	١٩٧١٥,٦٠
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٥٠٨٢٣,٠٠	٦٦٦٥٢,٢	١٥٨١٩,٢-
المكسيك	علم ٢٠٠٠	١١١٢٤٩,٠٠	٢٣٥٩٢٦,٤٠	٢٤٥٧٧,٤٠-
	علم ٢٠٠١	١٠١٥٠٨,٦٠	٢٣١٤٣٢,٠٠	٢٩٩٢٤,٤٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٣٨١٥١,١٠	٤٧٤٠٧,٦٠	٩٠٦٠,٠٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٣٧٧٤٢,٤٠	٤٢٨٠٨,٤٠	١٠٠٦٦,٠٠-
الصين	علم ٢٠٠٠	١٢١٨٥,٣٠	١٠٠٠١٨,٤٠	٨٢٨٢٢,١٠-
	علم ٢٠٠١	١٩٢٢٤,٨٠	١٠٢٢٨,٥٠	٨٢,٤٥,٧٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٥٨٥٧,٧٠	٥٢٢٢١,٨٠	٣١٤٨٧,١٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٦٦٩٠,٥٠	٥٢٢٢١,٨٠	٣٠٣٦٢,٣٠-
اليابان	علم ٢٠٠٠	٦٥٩٢٤,٤٠	٤٨٠٢٦,٤٠	٨١٥٥٥,٠٠-
	علم ٢٠٠١	٥٧٦٣٩,١٠	٤٨٠٢٦,٤٠	١٨٩٦٦,٦٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٢٢٦٦٥,٩٠	٤٨٠٢٦,٤٠	٢٧٤١٤,١٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	١٧٢٢٠,٨٨	٤٨٠٢٦,٤٠	٢٢٢٠١,٤٦
ألمانيا	علم ٢٠٠٠	٢٩٤٤٨,٤٠	٢٨٥١٢,٧٠	٢٩٠٦٤,٤٠-
	علم ٢٠٠١	٣٠١١٣,٩٠	٢٨٥١٢,٧٠	٢٩٠٣٧,٤٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	١٠٠٢٠,٧٠	٢٩٩٩٧,٨٠	٩٩٦٧,١٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٩٣١٢,٥٠	٢٩٩٩٧,٨٠	٨٨٩٥,٣٠-

Source: U.S Census Bureau, Foreign Trade Division, Data Dissemination Branch, Washington, D.C.2033.

## ٥. التجارة الخارجية الأمريكية نظرة مقارنة بين عامين وأثر الأحداث

بالرغم من أنه مكر نسبياً الحكم على الأثر النهائي لهجمات ١١ سبتمبر وحدها على التعامل التجاري للولايات المتحدة. أي مع توفر إمكانية التحكم في الموالف الأخرى التي قد تكون سبباً في التأثير. فمن المهم استعراض بعض التقديرات لما حدث في تجارة الولايات المتحدة الإجمالية خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠. مع توضيح اتجاهات هذه التجارة بشكل مقارن خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠.

ويبين الجدول رقم (٤) أن حجم التجارة الإجمالي للولايات المتحدة قد شهد انخفاضاً في عام ٢٠٠١ بالمقاس لعام ٢٠٠٠. حيث سجل إجمالي التعامل التجاري انخفاضاً بلغت نسبته ٨٪. وكان الانخفاض المطلق والنسبي أكبر في جانب الواردات منه في جانب الصادرات. والحقيقة الواضحة أن الشهور الأربعة (سبتمبر - ديسمبر). أي الفترة منذ وقوع الهجمات وحتى نهاية العام كانت هي العامل الأساسي وراء هذا الانخفاض. فبينما انخفضت الواردات بنحو ٩١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠١ ككل، فإن نمو ٨٤ مليار دولار سجلت خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠١ وحدها مقارنة بنفس الفترة في العام السابق، أي أن نمو ٩٢٪ من حجم الانخفاض المتحقق في الواردات الأمريكية خلال العام قد حدث خلال هذه الشهور الأربعة. وهو ما يمكن أن يكون راجعاً لعدد من العوامل، من أهمها بالطبع الانخفاض الكبير في الواردات خلال شهر سبتمبر بسبب غلق الأجواء الأمريكية لمدة تقرب من أسبوعين، ثم تأثير الركود الاقتصادي الأمريكي الذي أدى إلى خفض الواردات الأمريكية، ثم ولو بنسبة أقل إلى انخفاض أسعار صرف العملة الأمريكية في أعقاب الهجمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات مقومة بالعملة الأمريكية وزيادة تنافسها الصادرات الأمريكية.

وفي جانب الصادرات، فقد بلغ الانخفاض المسجل في عام ٢٠٠١ نحو ٦٢ مليار دولار، منها نحو ٥١ مليار دولار خلال الشهور الأربعة الأخيرة من العام، أو بما نسبته ٨٢٪ من الانخفاض الإجمالي في حجم الصادرات خلال هذا العام. ومن الطبيعي أن ذلك قد انعكس في المعز المسجل في الميزان التجاري للولايات المتحدة، حيث انخفض المعز في هذا الميزان بمقدار ٤٧٠، ٢٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بالعام السابق عليه، بينما كان الانخفاض بنحو ٥٥٠، ٢٢ مليار دولار خلال الشهور الأربعة الأخيرة، وهو ما يعني أن الميزان كان سيحقق عجزاً كبيراً لو لم يتحقق هذا الانقلاب في مسار التجارة الخارجية الأمريكية على كل من جانبي الصادرات والواردات، أي دون حدوث الهجمات وتاكيداً على تحول التباطؤ الاقتصادي إلى ركود.

إضافة إلى ذلك فإن جدول (٥) وينقسم الطريقة يقدم أثر الأحداث في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع أكبر خمسة شركاء تجاريين لها.

## ٦. آثار أخرى للركود الأمريكي على الاقتصاد العالمي

يثار الحديث حول العولة الاقتصادية بمعنى يتعارض مع الوقائع اليومية التي تحدث بالفعل في حلبة الاقتصاد العالمي. والمعنى المقصود هو الحديث المبالغ فيه أحياناً عن تدويل عملية الإنتاج والاستهلاك، وبما يوحي بأن كافة بلدان العالم قد أصبحت وحدات ذرية في مجرة اقتصادية لا يملك أحد التأثير عليها. والواقع أنه رغم صحة الحديث نسبياً عن هذه العولة من زاوية ضخامة حجم التفاعلات وازدياد عدد الفاعلين الدوليين، إلا أن ذلك لا يلغي عدم تماثل مراكز التأثير والنقل النسبي للوحدات المكونة لما يطلق عليه العولة الاقتصادية. أو بمعنى آخر فإن الحديث عن العولة ينبغي أن يقتصر دائماً، إذا ما أريد أن يكون له فائدة تحليلية بأوزان نسبية محددة للوحدات المتفاعلة في إطار

هذا الاقتصاد الدولي. ولا يقتصر الحديث هنا على أهمية بعض الأطراف مثل الولايات المتحدة من حيث ضخامة الحجم فقط، مثل حجم الناتج أو الصادرات أو الواردات أو الاستثمارات، بل ينبغي في الواقع أن يقتصر ذلك أيضاً بالآثار التي يمكن أن تنجم عن السياسات الاقتصادية في أي بلد من البلدان، ومن هنا تتبلور فروق هائلة فيما تمارسه هذه السياسات من آثار سواء على المستويات المحلية أو الدولية باختلاف الطرف الفاعل ومكانته في الاقتصاد الدولي. هو ما يبرز في حالة السياسة النقدية الأمريكية ومدى الآثار التي من المحتمل أن تتركها على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي ككل.

ومن المهم إعادة التأكيد على أن الانخفاض في أسعار الفائدة الأمريكية كان ضخماً بكافة المقاييس، بحيث وصل بهذه الأسعار إلى أقل مستوى لها خلال أربعين عاماً. ويهدف هذا الخفض بالطبع إلى محاولة زيادة الطلب الفعلي الاستهلاكي والاستثماري لمحاولة إنعاش الاقتصاد وإخراجه من دائرة الركود. كما أن الأثر الفوري لهذا الخفض يؤدي عادة إلى رفع مؤشرات البورصة الأمريكية، وتتبعها في ذلك عادة بقية بورصات العالم. لكن بخلاف هذه الآثار التي قد يتركها خفض أسعار الفائدة على البورصات الأمريكية والعالمية، فمن الآثار المنتظرة لخفض أسعار الفائدة الأمريكية، انخفاض جاذبية الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الدولية، خاصة اليورو الأوروبي والين الياباني. فخفض أسعار الفائدة على الدولار إلى مستويات متدنية تاريخياً، تمنى أن الدولار قد أصبح عملة طارئة نسبياً للاستثمارات العالمية خاصة القصيرة الأجل منها. وفي ظل مثل هذه الأوضاع ينخفض الاقبال من الاستثمارات الجديدة على سندات وأذون الخزانة الأمريكية نظراً لانخفاض أسعار الفائدة عليها.



# التفاعلات الإقليمية

## تطورات دول الجوار ومساعي الاندماج الأفريقي

---

■ التفاعلات الإيرانية- العربية والإقليمية

---

■ التفاعلات التركية- العربية والإقليمية

---

■ الاتحاد الأفريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الإقليمي

---

■ إريتريا وإثيوبيا .. إحقاق داخلي ومعارضة متزايدة

---

■ السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي

---

تستحوذ التفاعلات الإقليمية على حيز رئيسي من اهتمامات النظام الإقليمي العربي، بعكس اعتبارات الجوار الجغرافي، والداخل في المصالح والتحديات فيما العرب وجيرانهم، ولا سيما إيران وتركيا وإثيوبيا. وقد تأثرت التفاعلات العربية-الإيرانية خلال عام ٢٠١٠ بمحددات هامة، أبرزها المحددات الداخلية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية التي كرست التأييد الشعبي الجارف للرئيس محمد خاتمي. وقد شهد عام ٢٠١٠ محاولات معبودة لإعادة بناء وترسيخ الثقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن دون نية لطرق أبواب القضايا الخلافية الصعبة، مثل قضية الجزر، الأمر الذي يجعل هذه الثقة التي يتم بناؤها محصورة في إطارها النظري دون إطار عملي حقيقي.

أما بالنسبة لتركيا، فلم يحمل عام ٢٠١٠ أية تغييرات فاصلة للمساواة التركية سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أن بعض التطورات الداخلية كانت تنذر بحدوث أزمات طاحنة، لكن النخبة السياسية التركية استطاعت أن تقي هذه الأزمة بدرجة مقبولة.

ومن أبرز التطورات الأفريقية استكمال المخططات القانونية لقيام الاتحاد الأفريقي، والذي يبدو تطويرا لمنظمة الوحدة الأفريقية، وليس مشروعا طموحا للوحدة الاندماجية لدول القارة الأفريقية، والتفاعلات بين كل من إثيوبيا وإريتريا، سواء على صعيد التطورات الداخلية في كل منهما، أو على صعيد احتمالات تسوية الصراع القائم بينهما، ولا سيما عقب انتهاء الحرب التي امتدت أكثر من عامين حول مثلث باهمي.

وقد شهدت السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي تطورات هامة خلال العام، في مجالات التسليح ومجال انعكاسات هجمات ١١ سبتمبر. وبينما ما زالت إيران تبني سياسة لخطوة في مجال التسليح، فإن الأزمة الاقتصادية دفعت المؤسسة العسكرية التركية إلى تقليص برنامجها الضخم لتحديث ترسانتها العسكرية، في حين أن إثيوبيا اتجهت نحو تقليص الإنفاق العسكري وتنفيذ خطة واسعة لتسريح أعداد كبيرة من القوات المسلحة، عقب انتهاء حربها الضارية مع إريتريا.

ويركز هذا القسم على القضايا الخمس التالية:

- ١- التفاعلات الإيرانية-العربية والإقليمية.
- ٢- التفاعلات التركية-العربية والإقليمية.
- ٣- الاتحاد الأفريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الإقليمي.
- ٤- إريتريا وإثيوبيا... إغفاق داخلي ومعارضة متزايدة.
- ٥- السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي.

## ١- التفاعلات الإيرانية-العربية والإقليمية

موقف

تأثرت التفاعلات الإيرانية-العربية خلال عام ٢٠٠١ بمحددات داخلية وإقليمية ودولية مهمة. فعلى الصعيد الداخلي، شهدت الساحة السياسية الإيرانية تطورات بالغة الأهمية، يأتي في مقدمتها الانتخابات الرئاسية التي كرست التأييد الشعبي الجارف للرئيس محمد خاتمي، في حين أن الدائرتين الإقليمية والدولية شهدت تطورات هامة على صعيد العلاقات الإيرانية مع دول وسط آسيا وبحر قزوين امتداداً إلى تركيا، وكذلك مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. وتؤثر هذه التطورات بالضرورة على العلاقات الإيرانية-العربية.

### أولاً، التطورات الداخلية في الساحة الإيرانية

شهدت الساحة السياسية الإيرانية العديد من التطورات الهامة خلال ٢٠٠١، لكن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الثامن من يونيو تعد أهم الأحداث التي شهدتها إيران خلال العام، والتي أثارت جدلاً حاداً في الساحة السياسية الإيرانية بين المعتدلين والمحافظين بشأن هذه المعركة التي بدت مصيرية لكلا الطرفين، لأن فشل خاتمي كان معناه نكسة المشروع الإصلاحي، ونجاحه كان يعني تثبيت هذا المشروع وتكريس تراجع المحافظين إلى المرتبة الثانية. وما أن بدأت الساحة الإيرانية تفريق من الجدال الساخن حول توابع معركة الرئاسة، حتى جاءت هجمات سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت بدورها محوراً جديداً للجدل بين المعتدلين والمحافظين، وما بين حدث الانتخابات وهجمات سبتمبر شهدت الساحة السياسية الإيرانية تواصل المماركة بين الطرفين حول قضايا عدة كان أهمها حرية الصحافة والمحاكمات التي دبرها المحافظون لعناصر معتدلة.

### ١- الانتخابات الرئاسية : تثبيت المشروع الإصلاحي

أجريت الانتخابات في الثامن من يونيو، وهي الانتخابات الرئاسية الثامنة التي تشهدها إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٣٧٩، حيث سيقها سبع دورات انتخابية. وقد حظيت انتخابات ٢٠٠١ بأهمية كبيرة، بالنظر إلى العديد من الاعتبارات، أهمها أن هذه الانتخابات كانت بمثابة إعادة تجديد الثقة للرئيس خاتمي ومشروعه الإصلاحي الذي صعد به إلى قمة السلطة، علاوة على أن هذه الانتخابات شهدت ارتفاعاً في معدل المشاركة في العملية الانتخابية ترشيحاً وانتخاباً.

أ. بيئة الانتخابات : خففت بيئة العملية الانتخابية الإيرانية لعام ٢٠٠١ بالعديد من المتغيرات الجديدة عن سابقتها، ومنها:

(١) تبلور حالة الفرز والاستقطاب داخل خريطة التيارات السياسية بالتأكيد على وجود ثلاثة اتجاهات، فبالإضافة إلى معسكر المعتدلين والمحافظين تأكد وجود تيار ثالث قاعدته الرئيسية حزب كواد البناء والإعمار المحسوب على الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، حيث دعم هذا التيار اثنين من المرشحين المعثر الذين خاضوا الانتخابات وهما مصطفى هاشمي طبا مساعد رئيس الجمهورية لشئون التربية البدنية، والدكتور عبد الله جامبي رئيس الجامعة الإسلامية الحرة في فبراير ٢٠٠٠، وكان هذا التيار جزءاً من التيار المعتدل في انتخابات ١٩٩٧، ثم أخذ ينحوي للاستقلال منذ آخر انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي.

(٢) التركيز على قضية الإصلاح كاهم قضية في الملف السياسي، واللافت للنظر في هذا الإطار أن جميع المرشحين بلا استثناء قد رهنوا شعار الإصلاح، وقد انصب جزء كبير من الحملة الانتخابية للمرشحين المحسوبين على المحافظين على نقد غلاة المتطرفين في هذا المعسكر، بمباراة أخرى فإن معركة انتخابات الرئاسة ٢٠٠١ لم تجر في إطار الخيار بين الإصلاح أو الانغلاق كما كان الحال في انتخابات ١٩٩٧، وإنما حول حدود الإصلاح المنشود.

(٣) أولوية البعد الاقتصادي لا السياسي كما كان الوضع في انتخابات ١٩٩٧، وذلك بسبب الأزمات السياسية التي لاحقت خاتمي منذ وصوله إلى السلطة، وحالت دون تحقيق الطفرة المأمولة على الصعيد الاقتصادي من أجل تجاوز مبررات الأزمة التي صدرتها فترة حكم رفسنجاني، التي امتدت لمدة ثماني سنوات.

(٤) إعطاء أهمية خاصة للملف الأمني، وذلك بعد الاضطرابات الأمنية التي شهدتها ولاية خاتمي، والتي كان أبرزها سلسلة الاغتيالات السياسية التي طالبت ناشطين في معسكر الإصلاح، وأحداث خرم آباد التي وقعت في أغسطس ٢٠٠٠.

(٥) برزت قضية العلاقة مع الولايات المتحدة كإحدى البنود الرئيسية في كافة برامج المرشحين، والاتجاه العام الذي حكم توجهاتهم في هذه القضية هو ضرورة أن تكون واشنطن هي المبادرة لتحريك هذه العلاقات في اتجاه عودتها وأن تتخطى عن نظرتها العدائية لإيران، وبرز من ضمن أولويات المرشحين أيضاً التركيز على ضرورة إقامة علاقات قوية مع الدول العربية، وبخاصة دول الخليج العربي.

(٦) كان تنوع الأفكار الانتخابية على الصعيد السياسي الداخلي محدوداً، حيث دارت البرامج الانتخابية حول خطوط عامة للتوافق الوطني، فلم يطرح أحد على سبيل المثال تجاوز النموذج الإسلامي خاصة نظام ولاية الفقيه. ويرجع هذا إلى عملية التصفية التي يقوم بها مجلس صيانة الدستور الحارس للنظام الإسلامي لتحديد أهلية من له حق خوض المعركة الانتخابية. ولكن على الرغم من اتفاق كافة برامج المرشحين على خطوط عامة، إلا أنه كان هناك تمايز واضح في الأولويات الخاصة بكل مرشح بسبب ارتفاع عدد المرشحين.

١٦. عملية الترشح؛ حيث فتح باب الترشح في ٧ مايو وحتى ٦ مايو، ويحدد الدستور الإيراني للسنة القانونية للانتخاب ١٦ عاماً ثم تخفيضها إلى ١٥ عاماً في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وبلغ عدد الذين تقدموا للترشيح ٨٨٠ مرشحاً، لكن هذا العدد تقلص إلى ١٠٠ مرشح فقط من قبل مجلس صيانة الدستور الذي له حق التصديق النهائي على من يخوض الانتخابات بالفعل. وهؤلاء المرشحون هم: الرئيس محمد خاتمي، وأحمد توكلي أستاذ الاقتصاد المقرب من التيار المحافظ، وعلى شمخاني وزير الدفاع، وشهاب الدين صدر التامق بإسم التكتل المحافظ المعروف بـ"الساكنين على خط الإمام والقائد"، وحسن غفوري فرد أحد أقطاب التيار المحافظ والأمين العام السابق لجمعية المهندسين الإسلاميين، وعلى فلاحيان وزير الاستخبارات السابق وعضو مجلس خبراء القيادة، ومحمود كاشاني أستاذ القانون المقرب من التيار المحافظ، ومصطفى هاشمي طبا مساعد رئيس الجمهورية لشئون التربية البدنية ووزير الصناعة في حكومة موسوي إبان الثمانينيات وعضو حزب



كوادر البناء، ومنصور رضوي عضو المجلس البلدي للماصمة ماهران [اصلاح] وعبد الله جاسبي،

والتصمت ترشيحات ٢٠٠١ بتقديم عدد كبير من السيدات للترشيح، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً لأن الدستور يشترط في المرشح أن يكون "صادقاً مؤمناً"، و"إدارياً ماهرًا" و"حكيمًا ذا ماضٍ جيد" ومن "رجال السياسة أو الدين"، وهذا نص مبهم يدعو إلى الاعتقاد بأن المرشح لا بد أن يكون ذكراً. وقد رفض المجلس المستوى ترشيح جميع السيدات.

وقد تشعبت خريطة الترشيحات، وتنازعها شخصيات إصلاحية وأخرى محافظة، وحملت العديد من اللجان كان من بينها عزوف محسن رضائي قائد الحرس الثوري السابق عن خوض المعركة الانتخابية بعد ما كانت كل المؤشرات تقيد بمكس ذلك، وكان أهم ما شهدته عملية الترشيح لهذه الانتخابات هو تقدم الرئيس خاتمي للمنافسة على ولاية ثانية بعد طول تردد ظن البعض معه أن خاتمي قد ينسحب من السباق، خاصة بعد ما رشحت أنباء من داخل معسكر الإصلاح حول ما عرف بخطة تجاوز خاتمي، ففي أغسطس ٢٠٠٠ أعلن خاتمي أنه سوف يرشح نفسه، ولكنه حينما سئل عن موقفه من جديد إزاء الانتخابات إبان مشاركته في مؤتمر قمة الألفية الذي عقده الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠ قال إنه يدرس مسألة الترشيح، وفي يناير ٢٠٠١ أعلن أنه لن يرشح نفسه، ثم عاد ليقول في خطاب له أمام مجلس الشورى في ١١ مارس ٢٠٠١ أنه قد يفوض الانتخابات. ويبدل هذا التردد على حجم الصعوبات التي واجهها خلال ولايته الأولى وخوفه من الفضل في ولايته الثانية.

بيد أن هذا التردد لم يطف وجود شبه إجماع من قبل أنصار التيار الإصلاحي على ضرورة ترشيح الرئيس خاتمي لولاية ثانية، وهو ما عكس اعتقاداً هويماً بأن استكمال طريق الإصلاح يتطلب وجود خاتمي رئيساً لفترة أخرى، وأن الحضي في هذا الطريق لا يستعمل أية هزات أو تمترحات، كما أن المعتدلين ليس لديهم مرشح آخر من الوزن الثقيل مثل خاتمي، بالإضافة إلى ذلك فإن خروج خاتمي من معادلة الحكم سوف يضع كل التيار المعتدل في موقف حرج، وربما سيجدون أنفسهم ملاحقين قضائياً إذا ما تمكن المحافظون من الانفراد بالسلطة.

وخاض خاتمي معركة الانتخابات، وهو المرشح الأوفر حظاً في الفوز. وعلى الرغم من أنه يمثل اتجاهاً صغيراً داخل المؤسسة الحاكمة يطمح في تحويل النظام الشمولي الحاكم إلى نمط ديمقراطي تيمدى تحت مظلة النظام الإسلامي، إلا أنه يعتبر الشخصية الوحيدة البارزة من داخل هذه المؤسسة القادرة على مغاطبة المجتمع الإيراني.

**ج. نتائج الانتخابات والانتخابات:** أسفرت النتائج عن فوز مساحق للرئيس خاتمي الذي حصل على حوالي ٢١ مليون و٦٥٩ ألف و٥٣ صوتاً، أي ما يوازي نحو ٧٦,٨٨ بالمائة من إجمالي الأصوات، وهي نسبة تزيد عما حصل عليه في انتخابات ١٩٩٧، حيث حصل على ٦٩,٠١ بالمائة، في الوقت الذي لم يحصل فيه منافسه الأول أحمد توكلي سوى على ١٥,٦١ بالمائة، وقد حل في المرتبة الثالثة علي شمخاني وحصل على ٢,٦٢ بالمائة من الأصوات، فيما حصل المرشحون السبع الآخرون مجتمعين على ٣,٨٩ بالمائة من إجمالي الأصوات.

ولم تخلو هذه النتائج من بعض الدلالات التي لها مغزاه ومنها:

(١) إن حصول خاتمي على هذه النسبة العالية يعني أنه حصل على أكثر قليلاً من مليون صوت جديد زيادة على ما حصل عليه في الانتخابات السابقة، في الوقت الذي انضم فيه حوالي سبعة ملايين صوت إلى الكتلة الانتخابية على مدى السنوات الأربعة الماضية، وهو ما يكشف عن ضعف التجنيد في صفوف المعتدلين، بسبب تمترل المشروع الإصلاحي.

(٢) بلغت نسبة التصويت حوالي ٦٧ بالمائة، وهو ما يعني أن ثلث الناخبين تقريباً لم يشاركوا في العملية الانتخابية، وهي نسبة أقل من مثيلاتها في انتخابات ١٩٩٧ التي فاقت الـ ٧٥ بالمائة، الأمر الذي يعني تزايد نسبة القطاع غير المهتم بالسياسة، وهو الأمر الذي يمكن أن يُفسر بكونه تعبيراً عن رفض النظام أصلاً أو عدم الثقة في المشروع الإصلاحي، أو لتأثير دعاية المحافظين بعثمة فوز خاتمي، مع الأخذ في الاعتبار أن موعد إجراء الانتخابات قد تزامن مع موسم

## المطالات.

(٣) إن كل الأصوات التي ذهبت إلى المنافسين انتصحت لختمى هي تقريباً الأصوات التي حصل عليها على أكبر نطاق نوري في انتخابات ١٩٩٧، وهو ما يعني أن المحافظين لم يخسروا الكثيرين من مؤيديهم، ولكنهم في الوقت نفسه لم يستطيعوا كسب أصوات جديدة.

## ٢. احتدام الصراع بين المعتدلين والمحافظين

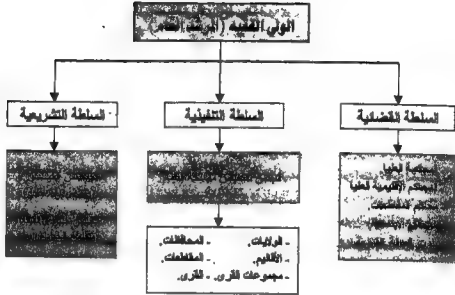
على الرغم من الفوز الكاسح الذي حققه الرئيس خاتمي والذي حققه فوز في انتخابات ١٩٩٧، بما كان يعني غلبة المشروع الإصلاحي، إلا أن التيار المحافظ لم يستسلم، بل إن صموده في مواجهة هذا المشروع أصبح أكثر شراسة، لأن هذا الفوز في حد ذاته كان جرس إنذار لهم، صحيح أن المحافظين لم يهزموا بشكل مباشر في هذه الانتخابات، لأنهم لم يقدموا مرشحاً رسمياً لهم على نحو ما حدث في انتخابات ١٩٩٧، لكن هزيمتهم هذه المرة كانت أقسى لأن كل المرشحين الذين خاضوا تلك الانتخابات باستثناء هاشمي طباطبائي وعبد الله جاسبي كانوا يهرون بشكل أو بآخر عن المسكر المحافظ، ثم إن نسبة التأييد التي حصل عليها خاتمي في انتخابات ٢٠٠١ كانت أعلى من تلك التي حصل عليها في انتخابات ١٩٩٧، وهذا معناه أن المعتدلين قد نجحوا في تسويق المشروع الإصلاحي، وقد ذهب الناس إلى صناديق الاقتراع ليقولوا نعم ثالثة له بالرغم من تشرنته في ولايته الأولى. دارت معاور الجدل بين المعتدلين والمحافظين خلال العام ٢٠٠١ حول قضايا الصحافة والحاكمات التي دبرها المحافظون لبعض العناصر الإصلاحية.

فهنما يتعلق بقضية الصحافة، فبعد أن تمكن التيار المحافظ ومن خلال سيطرته على القضاء من إغلاق ما يربو على ٢٠ مطبوعة ما بين يومية وأسبوعية وشهرية خلال العام ٢٠٠٠، أعد المعتدلين مشروع قانون جديد للصحافة، كاد يمر من بين أروقة مجلس الشورى ذي الغالبية الإصلاحية لولا تدخل المرشد على خامنئي وسحب المشروع من جدول أعمال المجلس، وذلك في رسالة بحث بها للمجلس مؤرخة في ٦ أغسطس ٢٠٠٠، وحينما أعاد المجلس مناقشة المشروع بعد تعديله في صام ٢٠٠١ وأرسل النص الجديد إلى مجلس صيانة الدستور المكلف بالمصادقة على القوانين وبيان مدى اتساقها مع الشرع، رفض الأخير المشروع من جديد، حيث سبق أن رفضه مرتين من قبل، وذلك في ٣١ أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٠. وهكذا ظل الوضع على ما هو عليه فيما يخص التشريعات الصحفية خلال العام ٢٠٠١، الذي شهد أيضاً إغلاق بعض الصحف المحسوبة على الإصلاحيين.

أما فيما يتعلق بملف المحاكمات التي فجرها التيار المحافظ مع نهاية العام ٢٠٠١، فقد عاد هذا الملف ليحتل مكانه على الساحة، حيث جرت سلسلة محاكمات طالبت عدة شخصيات إصلاحية، حيث تم استدعاء كل من وزير النفط ييجان زنجنه ورئيس البنك المركزي محسن نوربخش وبدأت محاكمة محسن ميردامادي مسئول صحيفة "نوروز" والذي يحتل أيضاً منصب رئيس لجنة الأمن القومي بالبرلمان، وذلك بناء على الشكاوى العديدة التي رفعتها ضده جهات محافظة كالإذاعة والتلفزة وقوات المظفرين "البهمنج"، ووجه الدعي العام في طهران العديد من التهم ضد ميردامادي منها ممارسة الدعاية ضد النظام ونشر الأكاذيب وتضليل الرأي العام والنفاد عن الممارضين للنظام.

ومن ناحية أخرى صادقت محكمة الاستئناف على حكم بالسجن لمدة سبعة أشهر على النائب الإصلاحي محمد دادفر، وبعد هذا الحكم هو الأقوى ضد أحد النواب منذ سيطرة الإصلاحيين على مجلس الشورى في انتخاباته الأخيرة، وفي إطار هذا الصراع الساخن بين البرلمان الإصلاحي والقضاء الذي يسيطر عليه المحافظون، تم الحكم أيضاً بسجن كل من النائب حسين

## هيكـل نظام الحكم في إيران



الضمانان والنائبه فاطمة حقيقت جو.

### ٣ مستقبل ولاية خاتمي الثانية

تطوى طبيعة الحكومة التي شكلها خاتمي عقب الانتخابات والظروف التي تم فيها هذا التشكيل على الكثير من المؤشرات بشأن التحديات التي سيواجهها خاتمي في ولايته الثانية، حيث جاءت ولادة هذه الحكومة بطريقة متعقدة، ففي الثامن من أغسطس، أي بعد الانتخابات بشهرين أدى الرئيس خاتمي القسم الدستوري لولايته الثانية التي تمتد لمدة ٤ سنوات مقبلة، بعد أن كان مقرراً أن يتم ذلك في ٥ أغسطس، حيث نشبت أزمة بين البرلمان الذي تصطرع عليه أغلبية من الممثلين والسلطة القضائية التي تعمل موازين القوى فيها لصالح المحافظين، بعد أن رفض البرلمان اختيار ثلاثة مرشحين من ستة تقدم بهم هاشمي شاهرودي رئيس السلطة القضائية لمضوية المجلس الدستوري، حيث أقر البرلمان أهلية مرشح واحد فقط هو إبراهيم عزيزي ورفض المرشحين الخمسة الآخرين تحت زعم أن معيار اختيارهم تم على أساس سياسي، وليس مهني، حيث أنه من المعروف أن المجلس يتكون من ١٢ عضواً منهم ٦ فقهاء يعينون من قبل المرشد الروحي للثورة، والستة الآخرون يتم اختيارهم من قبل مرشحي رئيس السلطة القضائية من جانب البرلمان.

ولما كان على خاتمي لكي يبدأ ولايته الثانية أن يؤدي القسم الدستوري أمام المجلس الذي تصببت هذه الأزمة في بقاء مقعدين شاغرين به، تم تأجيل تصديق خاتمي لحين انتهاء هذه الأزمة التي تم تسويتها سياسياً، وليس وفقاً للقواعد الدستورية، حيث

أمر المرشد الروحي للثورة السيد علي خامنئي مجمع تشخيص مصلحة النظام بمقعد جلسة طارئة أقر فيها أن يكون التصويت من قبل البرلمان على المرشحين لمجلس من خلال قاعدة الأغلبية النسبية وليس الأغلبية المطلقة، وهو ما تمكنت الاغلبية المحافظة بالبرلمان من تحقيقه بعد أن امتنع عن التصويت ١٦٦ من التيار المعتدل الذي يشغل ٩٠ مقعداً في البرلمان البالغ عدد مقاعده (٢٩٠ مقعداً)، فيما صوتت ٦٧ و ٦٢ عضواً على التوالي لصالح علي كد خدائي ومحمسن إسماعيلي، وهما المرشحان اللذان لم يحوزوا من قبل على الأغلبية المطلقة.

جاء التشكيل الوزاري الذي قدمه خامنئي إلى مجلس الشورى في ٢١ أغسطس عاكساً لطبيعة هذه الأزمة ودقة المرحلة التي سوف تدخلها إيران في ظل حكومته الثانية، حيث لم يحدث تجديد كبير في الحكومة التي ترأسها خامنئي خلال ولايته الأولى، فقد ظل ١٥ وزيراً دون تغيير، فيما أضيف فقط ٥ وزراء جدد. الأمر الذي جعل هذا التشكيل أقرب إلى صيغة التعديل الوزاري منه إلى صيغة حكومة جديدة، ولم يحدث تغيير في الوزارات الرئيسية، حيث ظل كمال خرازي في موقعه كوزير للخارجية، وعلى مشفاني الذي ترشح ضد خامنئي في الانتخابات الرئاسية كوزير للدفاع، وعلى يونس كوزير للأمن، وبيهان زينجنه كوزير للنفط، وعبد الواحد موسوي لازي كوزير للداخلية، والوزراء الأربعة الأوائل يدينون بالولاء في المقام الأول لخامنئي، وهو ما يعني استمرار هيمنة المرشد على أهم المواقع الوزارية.

أما الوزارات الخمس التي تولاهها وزراء جدد، وهي وزارات الاقتصاد والمالية، والعمل، والتعاون، والصحة، والمواصلات، هي في الواقع وزارات قديمة، وتولاهها مجموعة من التكنوقراط ولهمت لهم توجهات سياسية واضحة، باستثناء وزير الاقتصاد ملهما سب مظاهري الذي يعد الأقرب لخامنئي، وهو شخص معروف بتوجهاته الاشتراكية. وعلى ذلك يمكن القول أن خامنئي أراد أن يمينه التأكيد على دور الحكومة وإعادة تعبئة الموارد لتحقيق الوعود الاقتصادية في ظل إخفاق التقدم على الصعيد السياسي.

وعكس التشكيل الجديد لخامنئي ضيق مصادر عملية التجديد السياسي للحكومة الجديدة، حيث أن معظم الوزراء ينحدرون من الفئة الضيقة للجيل الثوري، وقد صعدوا في مختلف المؤسسات الثورية خلال العقدين الماضيين، وإن كانوا أكثر شبهاً من أعضاء الحكومة السابقة. دخلت الحكومة الجديدة من الوجوه النسائية على عكس ما كان متوقفاً، خاصة بعد تزامن دور المرأة في الحياة السياسية بشكل ملحوظ إبان ولاية خامنئي الأولى، وتبين أكثر من امرأة في مواقع مؤثرة في الهيكل الحكومي، مثل السيدة مصصومة ابتكار التي عينها خامنئي مساعدة له لشؤون البيئة عام ١٩٩٧. وهكذا فضلت الجهود التي بذلها النكتل النسائي في البرلمان لدفع مناصر نسائي إلى موقع الوزارة لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. واستطاع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني صاحب نكتل كوادر بناء أن يحتفظ بأربع حقائب وزارية هي: التجارة، والطاقة، والعدل، والإسكان.

وهكذا، فإن تشكيل حكومة خامنئي الجديدة جاء في صورة قديمة تعكس طبيعة التوازنات القائمة على المسرح السياسي، وهي توازنات دقيقة، الأمر الذي سوف يؤثر بلا شك على تماسك الحكومة، ومن ثم أدائها. وقد أثار هذا التشكيل بسطط التهار المتشدد في وسط المعتدلين، والذين اعتبروا الحكومة الجديدة معارضة أكثر منها إصلاحية، حيث اعترض الراديكاليون الإسلاميون الذي يطمون قاعدة هذا التيار، وهم الذين كانوا في السلطة في الثمانينات ويشكلون الآن غالبية الإصلاحيين، على صيغة هذا التشكيل واعتبروه تموية فرضتها معادلة القوة في الساحة السياسية، كما أن التيار المحافظ انتقد التشكيل الوزاري واعتبره حصيلة معيابة.

ولدى استشراف مستقبل مسيرة الإصلاح بعد نجاح خامنئي لولاية ثانية، يمكن القول أن مشكلة خامنئي لن تكون في ترميخ مصالح المشروع الإسلامي فحسب، بل إن حل هذه المشكلة قد يمتني في بعض الأحيان ترفها بالنظر إلى إلحاح المشكلة الاقتصادية، فقد ركز خامنئي جل جهده خلال ولايته الأولى على السياسة، وفي المقابل تم تجاهل البعد الاقتصادي إلى حد

كبير، حيث ارتفع معدل البطالة إلى ٧،١١٪ عام ١٩٩٧ إلى ٧،٦١٪ عام ٢٠٠٠، ووصل متوسط معدل التضخم خلال ولاية خاتمي الأولى إلى ٥،٧١٪ في مقابل متوسط نمو اقتصادي بلغ ٥،٢١٪. أما عن حجم الدين الخارجية فإنه يزيد عن ٤١ مليار دولار.

هذه الأزمة على الصعيد الاقتصادي لا بد أن تدفع خاتمي خلال ولايته الثانية إلى محاولة إنعاش الاقتصاد الوطني من جديد حتى تقدم حكومته شيئاً في هذا الإطار في ظل إخفاق أو تضر مشروعها السياسي الإصلاحي.

أما على الصعيد السياسي، فإن أهم ما أفرزته نتائج انتخابات الرئاسة يؤكد على حقيقتين هامتين:

**الأولى**، إن الاستقطاب السياسي داخل المجتمع الإيراني أصبح أمراً حقيقياً بين تياري الثورة الإيرانية؛ وهما التيار المحافظ الأكثر ميلاً وتمسكاً بوابات النظام لا سيما مبدأ الولي الفقيه التي يعظمها مرشد الجمهورية، والتيار الإصلاحي الذي يعول على الشعب كمصدر للسلطات والمرجعية الأساسية، ومن ثم إعطاء الأولوية للمؤسسات المنتخبة وتفعيل دوره التشريعي والرقابي وإجراء الإصلاحات اللازمة والتي يأملها الشعب الإيراني. ولمة عوامل عديدة ترجع استمرار الصراع بين التيارين لعل أهمها: أن لكليهما قاعدة اجتماعية متميزة عن الآخر، فالمعتدلون يعتمدون على الطبقة الوسطى بشرائعها المختلفة. أما المحافظون فهم يمتدون على البرجوازية المدنية والتي يمثل البازار أهم طوائفها، ولكل منهما آليات ووسائل قوة، فالمعتدلون يسيطرون على البرلمان ولديهم قاعدة التأييد العريضة في الشارع، أما المحافظون فيسيطرون على أهم المؤسسات الحيوية في البلاد.

**الثانية**، إن حسم اتجاه الإصلاح من ناحية، ومستقبل الأداء السياسي في إيران على مدى السنوات الأربع القادمة التي سوف يقضيها الرئيس محمد خاتمي في الحكم من ناحية أخرى، يتوقفان على مستقبل العلاقة بين المرشد السيد علي خامنئي والرئيس السيد محمد خاتمي وعلى خيارات كل منهما، وهنا تبدو مشاهدتها:

أ. في حالة قيام السيد خامنئي بدعم مواقف غلاة المتطرفين من المحافظين، فإن ذلك سيؤدي إلى تصعيد المواجهة مع الرئيس وبرنامجه الإصلاحي. أما في حالة ما إذا أبدى خامنئي اهتماماً أكبر بالتجاوب مع النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، فإنه سوف يكون أميل إلى دعم الرئيس وبرنامجه استجابة للإرادة الشعبية.

ب. في حالة استمرار حرص الرئيس خاتمي على أن يعطي بقبول السيد خامنئي لسياسته، فإنه سيقبل بالإعفاء التي قد تحدث لبرنامجه الإصلاحي من جانب المرشد والمؤسسات التابعة له ويجعل المتطرفين من التيار المحافظ، في حين أن الرسالة التي يبعث بها الشعب إليه عبر مناديق الاقتراع كانت تدعو للتصميم في الدفاع عن برنامج الإصلاح ومواجهة القوى المعوقة، وأن يكون أكثر استعداداً للاهتمام بالشعب أمام السلطات المطلقة للمرشد. وفي هذه الحالة سيحدث جمود للمشروع الإصلاحي كله، وقد يفقد الشعب الثقة في فكرة الإصلاح ذاتها تحت مظلة النظام القائم.

ج. أما في حالة إذا كان الرئيس خاتمي أميل إلى الوصول إلى حل وسط مع المرشد بحيث يستعمله في دعم برنامج الإصلاحات بما يتجاوب مع توجهات المعتدلين من التيارين المحافظ والإصلاحي باتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دون تراجع عن التنمية السياسية والذات إرساء حكم القانون، فقد يحدث نوع من التراكب الإيجابي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في مدى زمني معقول، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الإصلاح في المجال السياسي أمراً مقبولاً وإن بتردد.

وفي كل مشهد من هذه المشاهد، يجب الأخذ في الاعتبار وجود تحديات حقيقية تواجه الحركة الإصلاحية لعل أهمها مشكلة الضعف المؤسسي، وأن كثيراً من النافذين في مؤسسات النظام لا يعتقدون بإمكانية حدوث إصلاح حقيقي تحت مظلة النظام الإسلامي، وأن أي خطوة إصلاحية ستؤدي في النهاية إلى تغيير أسس النظام الإسلامي نفسه.

والواقع، أن طبيعة التشكيلة التي ألف بها خاتمي حكومته سوف تؤدي إلى استمرار معادلة صراع القوى على الساحة

السياسية. بمعنى آخر، فإن حالة الشد والجذب صوف تظل مستمرة بين المحافظين والمعتدلين، كما كان الحال في الولاية الأولى لخاتمي التي ستكون ولايته الثانية غالباً نسخة مكورة منها، فقد اختار خاتمي أن يبقى معدل الصراع على ما هو عليه، والا يصعد المواجهة مع المحافظين في سبيل تسريع عملية الإصلاح، وهذا يتفق مع نهج خاتمي المعتدل من ناحية، وإدراكه أن شدة قيوداً على حركته، من ناحية أخرى.

ولاشك أن هذا النهج لم يفلّ رضاء المتشددين في التيار الإصلاحى، ومن ثم يبدو هذا التيار عرضة لمآل الانقسام. أما على صعيد التيار المحافظ، فمن المؤكد أن غلاة المتشددين فيه صوف يقضون بالمرصاد لحكومة خاتمي، ولكن المرجح أن يلتحق المعتدلون في هذا التيار بأقرانهم في التيار الإصلاحى ليشكل تيار الوسط الجديد الذى يكون قاعدة الاعتدال وإصلاح النظام السياسى، وعلى يمين هذا التيار يكون غلاة المحافظين، وعلى يساره يقنع غلاة الراديكاليين. وتنبع تطورات الأمور على الساحة السياسية نحو بلورة تيار الوسط المشار إليه، حيث ثمة توافق إلى حد كبير في الرؤية بين مؤسسة الرئاسة والمرشد، ومجلس الشورى مصلح النظام، على منهج الاعتدال والإصلاح المتدرج، وهذا التوافق يحكم نقل شغفوس ممثليه هو الضمان لتطوير الأمور نحو تطوير النظام وضمان عدم تصليه، لكن دون خروج على قواعده الأساسية.

وتظهر هذه التطورات تساؤلات عن مستقبل هوية النظام السياسى الإيرانى نفسه فيما يخص جزئية علاقة الدين بالسياسة. والواقع، إن هناك العديد من التحليلات التى حاولت التكهّن بهذا المستقبل، وكان أقربها إلى الدقة الاتجاه الذى ذهب إلى القول بأن الثورة الإيرانية قامت منذ البداية على شرعية مزدوجة؛ دينية وسياسية تجسدت في الإمام الخومينى، لكن التطورات المختلفة منذ رحيل الخومينى قد أكدت على أن المجال السياسى هو الذى يسيطر ليس على الثورة فحسب ولكن على رجال الدين أيضاً، وهذا التسييس هو الذى دفع الآن بشكل من أشكال العلمانية وينسف الأسس التقليدية لقوة رجال الدين، وهكذا تعاني الشرعية الدينية من أزمة كبيرة تعود إلى المزيد من تقوى السياسة على الدين، والأوجه المختلفة لهذه الأزمة تتكشف عند نقلة الولي الفقيه، وهذا التحليل على الرغم من وجاهته، إلا أنه يتفاخر عن الكثير من حقائق الأمور في الصراع بين قطبي الساحة الإيرانية؛ المعتدلون والمحافظون، حيث أن هذا الصراع ينطلق من نفوس مشبعة بالدين ليدخل في دائرة السياسة. ويظهر ما سبق إلى أن نقطة الفصل في معضلة الولي الفقيه ستكون مطروحة لتقاش سياسى لا دينى. وفي أحسن الأحوال قد تتلاقض من خلال منظور يجمع بين الدين والسياسة، ولا شك أن المتأمل لحصاد ولاية خاتمي الأولى يمكن أن يكشف بسهولة علاقة التواصل بين المشروع الإصلاحى من ناحية وبين هذا المشروع وإرادة الشعب من ناحية أخرى.

## ثانياً، التفاعلات الإيرانية-العربية

ولدت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس الإيرانى السيد محمد خاتمي القائمة على مبدأ نزع التوتر وتطوير العلاقات مع الدول المجاورة، كما ولدت الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين الإيرانيين والعرب، وخاصة زيارة الرئيس خاتمي لعهد من المواقف العربية (دمشق والرباط والدوحة) قدراً كبيراً من التفاعل بإمكانية حدوث تطورات إيجابية في العلاقات الإيرانية-العربية، لكن كانت هناك بعض الاختلافات حول طبيعة تلك التطورات الإيجابية المحتملة، كما أن هناك حقيقتين تحكمان العلاقات الإيرانية-العربية، هما؛ الأولى، أن واقع السياسة العربية لا يسمح بالحديث عن علاقة عربية مع دول الجوار، بل يفرض وجود مجموعة علاقات وسياسات عربية متنوعة مع هذه الدول، والثانية، أن إيران تقضل ألا تتعامل مع العرب كمجموعة أو كتكتل، بل تقضل أن تتعامل مع دول عربية منفردة، لأن ذلك يتيح لها قدراً من التقوى أحياناً وقدراً من التندية في أحيان أخرى. كما أنها ترفض بشدة أى محاولة لـ "تصريب" أى خلاف أو نزاع يحدث بينها وبين أى دولة عربية، وتعتبر أى

مساندة من جانب دولة عربية لدولة عربية أخرى في نزاعها مع إيران موقفاً عدائياً .

ويمكن تقسيم التفاعلات الإيرانية - العربية عام ٢٠٠١ إلى ثلاثة محاور هي: محور العلاقات الإيرانية - الخليجية، ومحور الصراع العربي - الإسرائيلي، وأخيراً محور العلاقات الثنائية مع بعض الدول العربية.

### ١. محور العلاقات الإيرانية - الخليجية

تشمل العلاقات الإيرانية / الخليجية العلاقات مع طرفي هذه العلاقة أي مجلس التعاون الخليجي والعراق، باعتبارهما الطرفين الشريكين لإيران في النظام الإقليمي الخليجي. وفيما يلي إشارة لكل جانب .

١. التفاعل مع دول مجلس التعاون : شهد عام ٢٠٠١ محاولات متبادلة لإعادة بناء وترسيخ الثقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن دون نه لفتح أبواب القضايا الخلافية الصعبة مثل قضية الجزر، وقضية الوجود الأجنبي في الخليج وعلاقته بمستقبل الأمن الإقليمي، إضافة إلى الموقف من مستقبل العراق ودوره الإقليمي، الأمر الذي يجعل هذه الثقة التي يتم بناؤها محصورة في إطارها النظري دون إطار عملي حقيقي، يقود إلى تأسيس هياكل ومؤتمرات تعاون جماعي خليجي بما فيها مؤسسات الأمن الجماعي والتكامل الاقتصادي. ولكن يمكن استثناء العلاقات الإيرانية - السعودية جزئياً من هذا القصور حيث بدأ البلدان مرحلة جديدة من العلاقات بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية المشتركة في طهران في ١٦ أبريل، والحفاظ على استمرار اجتماعات اللجنة المشتركة الإيرانية - السعودية، وسوف يتم التعرض تفصيلاً لمضمون هذه الاتفاقية وانعكاساتها في القسم المتعلق بالسياسة الدفاعية الإيرانية.

هذه التطورات الإيجابية في العلاقات الإيرانية - السعودية أظهرت نتائج مهمة على صعيد عملية بناء الثقة بين البلدين من ناحية، وبين إيران والدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون بما فيها الإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى. فعلى مستوى العلاقات الثنائية الإيرانية - السعودية، أعلنت السعودية وعلى لسان وزير تجارتها أسامة بن جعفر فقيه مدى ما تحقق من تقدم في عملية بناء الثقة عندما أعلن في ختام الاجتماع الرابع للجنة المشتركة الإيرانية - السعودية في طهران ٧ فبراير ٢٠٠٢ أن "التحديات الأمريكية لإيران لا تكرر العلاقات بين إيران والسعودية بل تعززها".

أما على مستوى العلاقات بين إيران والدول الأخرى في مجلس التعاون، فقد أكدت الكويت وإيران عزمهما على توقيع اتفاق مياه بكلفة ملياري دولار، أما الإمارات فكانت هي الأخرى حريصة على تطوير العلاقات مع إيران سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي، مع حرص شديد على رفض أي تجاوزات إيرانية بخصوص الجزر الثلاث، وذلك على غرار الاحتجاج شديد اللجة واستدعاء الخاريجة الإماراتية للسفير الإيراني في أبو ظبي، ورفض قيام ١٧ عضواً من لجنة الأمن للقومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني بزيارة إلى جزر الإمارات، ورفض إقامة مشاريع لتوطيد إيرانيين في هذه الجزر. وأقربت الإمارات هذا الموقف الحاسم بزيارة ودية قام بها وفد عالي المستوى الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران لتهنئة الرئيس خاتمي بإعادة انتخابه.

وقد حرص الرئيس الإيراني خلال لقائه بوفاة الإمارات برئاسة حمدان بن زايد على تأكيد رغبة بلاده في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الإمارات، موضعاً أن الحوار بين البلدين "سيؤدي إلى تقاربهما"، في حين تسلم الرئيس الإيراني رسالة يبعث بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات أكد فيها بدوره أن "الوقت قد حان لبناء تعاون مثمر بين البلدين يستند إلى المساواة والاحترام للتبادل وحسن الجوار".

وقد ردت إيران على زيارة حمدان بن زايد بإيفاد محمد علي أبطحي مستشار الرئيس الإيراني بزيارة الإمارات، أقيمته زيارة

وقد برلماني إيراني لأبوظبي وعقد أول اجتماع برلماني شائي منذ فترة طويلة مع رئيس المجلس الوطني الاتحادي للإمارات الذي أكد على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمانين في إيجاد حل سلمي لقضية الجزر، سواء من خلال الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق جدول زمني لإيجاد حل يرضى الطرفين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مستثمرين بذلك المناخ الإيجابي الذي يسود العلاقات الإيرانية - الخليجية خصوصاً، والعلاقات الإيرانية - العربية عموماً.

مثل هذه الزيارات تفتح، بلا شك، مجالاً أرحب للتفاهم، إلا أن قضية الجزر مازالت تمثل إشكالية كبيرة في الطموح إلى مزيد من إجراءات بناء الثقة بين إيران ودول الخليج وبالذات مع الإمارات، في وقت يعبر فيه قطاع واسع من النخبة الإيرانية، سواء كانوا من الإصلاحيين الليبراليين أو الإسلاميين المتشددين، عن موقف متشدد بخصوص الجزر. ويدفعهم هذا التطرف إلى تجاوزات في التحليل بخصوص العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون ونظرة إيران إلى هذه الدول والنظم الحاكمة فيها، وهي نظرة "استعمالية" لا تمكن أن المطلوب تأكيد هوروج الاحترام المتبادل والثقة والشفافية في العلاقات، وما زال الإيرانيون رافضين لأي مفاوضات حول مسألة احتلال الجزر الثلاث، ولا يمترون إلا بـ "سوء تفاهم" حول اتفاقية عام ١٩٧١ الخاصة بجزيرة أبو موسى وحكما دون أي تعرض لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى.

ويبقى السؤال: إلى أي درجة يمكن أن تقبل إيران التمسك بهذا الموقف إذا وجدت أنه عقبة في طريق تطوير علاقات أمن جماعي وتكامل إقليمي خليجي؟ وإلى أي درجة يمكن أن تترك دول مجلس التعاون بالجزر كمشروط لتحقيق هذا التعاون؟ حتى الآن مازالت إيران تراهن بأن يؤدي مزيد من التقارب مع دول المجلس وبالتحديد مع السعودية إلى تجميد مسألة الجزر أملا في تجاوزها كمقبة في طريق تطوير العلاقات. كما أن دول المجلس مازالت تراهن على أن يؤدي مزيد من علاقات الاعتماد المتبادل والتعاون إلى إقناع إيران بحل مشكلة الجزر مع الإمارات، وما زال كل من الطرفين يأمل في رهانه، لكن التطورات الإقليمية الخليجية المتوترة حتما ستفرض رهانات أخرى.

ب. التفاعل مع العراق: اختلفت التفاعلات الإيرانية مع العراق في الأشهر الأولى من العام عن الأشهر الأخيرة منه بدرجة ملحوظة، ويبدو أن هذا الاختلاف يرجع إلى تأثير تداعيات الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب"، حيث أدت التهديدات الأمريكية لإيران والعراق إلى التقارب بينهما. وقد تبادل الجانبان الإيراني والعراقي الاتهامات عند كل عملية تفريجية تحدث في أي من البلدين. أو عند أي هجوم تفذه تلك المنظمات والحركات المعارضة. فالانفجارات التي وقعت في شمال طهران بالقرب من أحد مقرات الحرس الثوري يوم ٧ يناير، دفعت إيران إلى اتهام العراق بخرق الهدنة معها التي تم الاتفاق عليها عند لقاء الرئيس خاتمي مع ملة حسين رمضان نائب الرئيس العراقي في كراكاس على هامش قمة الدول المصدرة للنفط في أواخر عام ٢٠٠٠. وكان قد تبع هذا الاتفاق قرار مشترك بعدم تقوية البرامج الإذاعية والتفزيونية الموجهة من قبل منظمة "مجاهدين خلق" الإيرانية الموجودة في العراق، والجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" المعارض، وللوجود قيادته في إيران.

هذه التغيرات التي أعلنت منظمة مجاهدين خلق مسئوليتها عنها دعت وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إلى أن يصرح بأنه لا يمكن الاعتماد على تعهدات النظام العراقي ولا بد من مواصلة مياسته البقطة، ورفع الاستعدادات الدفاعية والأمنية على الحدود الغربية. الأمر نفسه تكرر على لسان العراقيين عندما اتهم زاملق رسمي عراقي إيران بمواصلة انتهاك وقف إطلاق النار في حرب الخليج الأولى، الموقع بين البلدين. وسلم القوائم بالأعمال الملقية للعراق لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠٠١/١٢/٣٠ تضمنت شكوى ضد إيران وجدولاً مفصلاً بما أسماه بـ "انتهاكات إيران لقرار وقف إطلاق النار".

وكان العراق قد حمل إيران مسئولية قتل ١٩ عراقياً وجرح ما لا يقل عن ١١٩ في هجمات على العراق منذ مطلع عام ٢٠٠٠.



وجاء هذا الاتهام في أعقاب الانفجار الذي وقع في بغداد يوم ٢٠٠١/٩/٥، وأسفر عن مقتل ٩ عراقيين، واتهم فيه متحدث رسمي عراقي إيران بالوقوف وراء هذه العملية، ولكن إيران رفضت على لسان مسئول بوزارة الخارجية هذا الاتهام مؤكداً أن "الجمهورية الإسلامية بوصفها دولة تكبّد خسائر بشرية ومادية هائلة عبر هذه الأساليب اللاإنسانية تعارض تماماً مثل هذه النشاطات".

مثل هذه الاتهامات المتبادلة لم تمنع اجتماعات اللجان الفنية المشتركة لشؤون الأسرى والمفقودين والتنازحين من تحقيق نتائج مثمرة على غرار ما حدث في أعقاب اجتماعاتها في الأسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠٠١، حيث تم في مجمع المنزيرة الحدودي بمحافظة ديالى العراقية وصول دفعة من أسرى الحرب العراقيين إلى ٦٩٧ النين وعدت إيران بالإفراج عنهم. وفي الوقت ذاته أكد ناطق باسم وزارة الخارجية في بغداد ٢٠٠٢/١/٢٢ أن الجانبين العراقي والإيراني سيتدان لاحقاً رفات ١١٨٣ أسيراً عراقياً قضوا في معسكرات الأسرى الإيرانية مقابل رفات ٥٧٤ أسيراً إيرانياً توفوا في الأسر.

هذا التذبذب والتردد في العلاقات بين إيران والعراق يمس حقيقة ضبابية الرؤية الإيرانية للعراق، وبمس عمق الأزمة التي يعانيها العراق في إقليم الخليج. هذه الحالة المتذبذبة والتردد للعلاقات ربما تكون مرشحة لحدوث تطورات إيجابية في المستقبل على ضوء نتائج زيارة ناجي صبري الحديشي وزير الخارجية العراقي ل طهران، والتي شهدت تصريحات متبادلة حول وجود فرص كبيرة لتطوير العلاقات الثنائية والإلتزام المشترك بمنع هجمات المعارضين انطلاقاً من أراضي الطرف الآخر.

مع ذلك يبدو هذا التفاؤل له حدود وضوابط، وهنا تلعب الضوابط الإقليمية والدولية، ناهيك عن الضوابط الداخلية، دوراً أساسياً في تحجيم هذه التوجهات العراقية والإيرانية الجديدة. وأحد الأمثلة على تأثير هذه الضوابط، تراجع إيران عن اتفاق استئناف الرحلات الجوية بين طهران وبغداد لنقل الحجاج الإيرانيين الراغبين بزيارة العتبات المقدسة في العراق، وتم تبرير ذلك بعدم ترحيب الأمم المتحدة بمثل هذا الأمر.

## ٢- محور الصراع العربي - الإسرائيلي

احتلت القضية الفلسطينية منذ الثورة الإسلامية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. وظلت القضية الفلسطينية أقل القضايا الخارجية تأثيراً بقلية منطلق الدولة على كثير من القرارات الخارجية وأكثرها ثباتاً في معالم الرؤية الإيرانية تجاهها والمنهج الأسلم لحلها. إذ استمرت إيران في عدم الثقة في النهج الصليبي وقدره الاتفاقات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق، مع تفضيل أسلوب المواجهة العسكرية، وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان أبرز دليل على ذلك.

وجاء نجاح حزب الله في فرض الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، في الوقت الذي تدهورت فيه عملية التسوية، وتغجير الانتفاضة الثانية التي عرفت باسم "انتفاضة الأقصى المبارك"، ليزيد من نبرة الثقة في الخطاب الرسمي الإيراني، معلناً في أكثر من موضع صواب وحكمة موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الصراع العربي / الإسرائيلي.

وقد كان التفاعل الإيراني مع الشأن الفلسطيني مكثفاً طوال ٢٠٠١ والذي شهد وصول شارون إلى الحكم، واستمرارية انتفاضة الأقصى، ووصول الانتصار الأمريكي للسياسات العدوانية الإسرائيلية إلى ذروته، خصوصاً بعد هجمات ١١ سبتمبر. ويمكن تقسيم التعامل الإيراني مع الصراع العربي - الإسرائيلي في ثلاث قضايا هي: الانتفاضة، والعلاقة مع السلطة الفلسطينية، والموقف من الهجمة الأمريكية ضد حزب الله اللبناني.

أ. الموقف من الانتفاضة: يمكن التمييز بين موقفين إيرانيين من الصراع العربي - الإسرائيلي بصفة عامة، الأول أيديولوجي يبرر عنه القائد المرشد السيد علي خامنئي ويشاركه التيار المحافظ المتشدد. والثاني دبلوماسي طرحه الحكومة ممثلة في

الرئيس خاتمي ووزير الخارجية كمال خرازي، ووزارة الخارجية عموماً، ويقترب هذا الموقف من مواقف التيار الإسلامي ويمزج بين التمسك بوجه الموقف الأيديولوجي الإسلامي للصراع العربي الإسرائيلي، والحرص على التفاعل الإيجابي مع تطورات هذا الصراع، ومواقف الأطراف الإقليمية خاصة الدول العربية والدولية ممثلة في الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا.

فيما كان السيد علي خامنئي لا يكف عن التأكيد بأن النظام الصهيوني لإسرائيل هو المصير الرئيسي للأزمة في الشرق الأوسط، ولذا لا بد من إزالة دولة إسرائيل لأن الهدف من إنشائها هو زرع الخلاف والفتنة بين المسلمين، فإن الرئيس خاتمي قدم رؤية تتوافق في الجوهر وتختلف في الشكل مع هذا الطرح، جاء إعلان هذه الرؤية في خطاب في أمام قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في النوحة (١٢ نوفمبر ٢٠٠٠)، وتدور هذه الرؤية حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، واستفتاء ديمقراطي للسكان الأصليين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود لتقرير الشكل المستقبلي للحكم. ويتلخص الهدف هنا في إنشاء دولة ديمقراطية على كل أرض فلسطين التاريخية وتكون عاصمتها القدس، وعلى الدولة الفلسطينية المستقلة أن تحدد من يعيش فيها.

ويمضي قائم مثل هذه الدولة تصفيه المشروع الصهيوني، وإنهاء الوجود الفعلي لدولة إسرائيل، أي أنه يتفق مع هدف خامنئي لكنه يطرح فكرة "إنهاء الديمقراطية" بدلا من "الإنهاء القسري". وقد التقى هذان الموقفان الأيديولوجي والسياسي أو الدبلوماسي معاً في إعلان الدعم والتأييد المطلق لاتفاضة الأقصى المبارك، باعتبارها حل على قول السيد خامنئي "السبيل الوحيد لتحرير الشعب الفلسطيني".

استمر هذا الموقف طيلة عام ٢٠٠١، وعبرت عنه إيران بمقد نواتين عالميتين لدعم الانتفاضة في منتصف عام ٢٠٠١ وفي ٢٩ يناير ٢٠٠٢. كما أن الاحتفال السنوي بيوم القدس في ١٤ ديسمبر ٢٠٠١ كان فرصة مثالية لتجديد الموقف الإيراني المساند للانتفاضة، وأمام المؤتمر الإسلامي لدعم الانتفاضة (٢٩/١/٢٠٠١) طالب الرئيس خاتمي الأمم المتحدة بتشكيل "محكمة لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين للجرائم التي ارتكبوها حيال الشعب الفلسطيني"، وندد مطولاً بما أسماه "إرهاب دولة إسرائيل"، وأعتبر أن الانتفاضة هي "لغة شعب يقع ضحية العنف والإرهاب، وعلى هذا أساس يجب أن تكون موضع إعجاب".

**ب - العلاقة مع السلطة الفلسطينية:** تراجعت العلاقات الإيرانية مع السلطة الفلسطينية في النصف الثاني من العام بعد فترة هدوء، وفي ظل ملوح من جانب السلطة الفلسطينية لتصميم هذه العلاقات، ويمود التراجع إلى اتهامات السلطة الفلسطينية لإيران بتشجيع منظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد) بخرق الهدنة (المؤقتة) التي كانت قد وافقت عليها السلطة مع إسرائيل بحضور المبعوث الأمريكي الجنرال انطوني زيني في شهر يولي، الأمر الذي وضع السلطة في موقف حرج وشجع شارون على الاستمرار في حرية التمييز ضد الشعب الفلسطيني. وقد اعتبر المسؤولون الفلسطينيون أن مثل هذه التدخلات الإيرانية تهدف إلى تقويض السلطة الوطنية، وأنها تزيد من معاناة الفلسطينيين. في حين نفت إيران هذه التدخلات واعتبرت الاتهامات الفلسطينية غير صحيحة. وزاد التوتر بين السلطة وإيران في أعقاب حادثة السفينة كارين إيه المحملة بالأسلحة التي صادرتها إسرائيل في عرض البحر في الأسبوع الأخير من ديسمبر، والتي اعتبرها شارون دليلاً على وجود علاقة بين إيران كداعمة للإرهاب والسلطة الفلسطينية" في حين نفت السلطة علاقتها بهذه السفينة أو بإيران.

وإذا كانت إيران قد نفت أي علاقة لها بالسفينة واعتبرتها "محاولة جديدة من إسرائيل لربط اسم إيران بالإرهاب، فإنها حذرت على لسان وزير دفاعها على شمخاني من أي تفكير في الاعتداء على إيران لأن المواقف ستكون وخيمة "وفوق ما يتصور قادة إسرائيل".

مثل هذا التصريح، وتلك الاتهامات، جعلت إيران فاعلاً أساسياً، وإن بطريق غير مباشر، في التطورات المحتملة للصراع

العربى - الإسرائيلي، الأمر الذى يضع الدور الإقليمي الشرق الأوسطى لإيران فى دائرة وأسمه، ظلت تتطلع إليه منذ سنوات طويلة. بيد أنه من جانب آخر فإن هذه الدور المتنامى يطرح على مؤسسات صنع القرار التفكير جدياً فى الأعباء الاستراتيجية وتبذله، وشروط نجاحه، وأنماط التحالفات الأكثر تحقيقاً وتفضيلاً لهذا الدور.

ج- **الصلافة مع حزب الله والدولة اللبنانية** : فى أعقاب الانتصارات التى حققها حزب الله للبنان والعرب ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى ونجاحه فى فرض انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبنانى فرضت أسئلة عدة نفسها على حزب الله ومؤسسات الحكم فى لبنان حول مستقبل هذا الحزب، هل سيتحول إلى حزب سياسى أم سيبقى قوة مقاومة وطنية، ومنه، بعد أن أنهت إسرائيل انسحابها من الجنوب؟. الأسئلة نفسها طرحت على القوتين الإقليميتين الداعمتين لحزب الله: إيران وسوريا ولكن بصيغة أخرى أى مستقبل للصلافة بين كل من إيران وسوريا مع حزب الله، وأى توصيف يمكن إطلاقه على هذه العلاقة هل هى تدخل فى الشؤون الداخلية اللبنانية أم ماذا؟.

هذه الأسئلة كلها وجدت إجابة محددة وصريحة، هى أن حزب الله سيبقى قوة مقاومة وطنية فى الجنوب إلى أن تنهى إسرائيل احتلالها لمزارع شبعا، وتقر عن كل المعتقلين والمجنّاه اللبنانيين. وأكدت إيران من جانبها وقوفها بجانب الحزب، وحرصت فى الوقت ذاته على تأكيد استقلاليته، عندما رفضت مساعى فرنسية وأجنبية لتقوم بالضغط على الحزب للإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأربعة الذين فى حوزته، كما رفضت إيران اتهامات الأمم المتحدة لحزب الله بخرق القرار ٤٢٥، مؤكدة أن إسرائيل هى التى تنتهك هذا القرار باستمرارها فى احتلال مزارع شبعا. وأكدت إيران مراراً على لسان رئيس الجمهورية ووزير الخارجية أن إيران ليس لها سلطة على حزب الله، وأنه حزب لبنانى خالص نابع من الإرادة اللبنانية، وأن أى محاولة لإساقه بأى دولة غير لبنان هو انحراف عن الواقع، لكنها استمرت فى دعمه بنفس أشكال الدعم التى اعتادت عليها. وكانت الأسابيع القليلة التى فصلت بين أحداث ١١ سبتمبر فى أمريكا وإعلان واشنطن قائمة للمنظمات المهمة بالإرهاب فى الأسبوع الأخير من نوفمبر، ومنها حزب الله، أسابيع صعبة فى العلاقات الأمريكية - الإيرانية، وبالأذات على صانع القرار الإيرانى، فى وقت ترددت فيه أنباء استخباراتية روجت لما أسمته بـ "صفقة المصير بين الولايات المتحدة وإيران"، تمنح فيها واشنطن لـ طهران دور الشريك فى الخليج ووسط آسيا والقوقاز، مقابل انضراط طهران كـ شريك لـ واشنطن فى الحرب ضد الإرهاب بما فيها إسقاط حكم الرئيس صدام حسين ونزع حماليته لحزب الله فى لبنان وتضمنت روايات الصفقة المذكورة إفراج أمريكا لإيران بـ "حصّة" فى تركيبة الحكم الجديد فى العراق بعد إسقاط حكم الرئيس صدام حسين.

التصريح سريعاً أن هذه الأنباء مجرد بالونات اختبار سياسية، بعد تأكيد إيران رفضها القاطع للمبدأ الجديد فى السياسة الخارجية الأمريكية الذى أراد الرئيس جورج دبليو بوش أن يفرضه على دول العالم والذى يضع الدول بين أحد خيارين: إما مع أمريكا وإما مع الإرهاب، كما رفضت إيران التضحية بحزب الله، أو ممارسة أى ضغوط عليه.

وبالرغم من الضغوط الكبيرة التى مارستها الولايات المتحدة على لبنان باعتبار حزب الله منظمة إرهابية، فقد تمسكت الدولة اللبنانية بموقفها القائل أن الحزب هو مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلى. وقد مثلت هذه الاتهامات والضغوط الأمريكية على حزب الله والدولة اللبنانية تحدياً كبيراً أمام إيران، واختباراً أجنبياً دعمها للحزب والدفاع عنه، واختارت إيران أن تواصل دورها، فأرسلت محمد صدر نائب وزير الخارجية الإيرانى إلى بيروت ٢٧ ديسمبر، وهناك التقى بالرئيس اللبناني إميل لحود ونقل له رسالة خيلية من الرئيس الإيرانى خاتمي، وأعلن الصدر دعم إيران للبنان ولحزب الله فى مواجهة الضغوط الأمريكية، وأوضح بعد اللقاء أنه استعرض مع الرئيس لحود العلاقات الثابتة والمستجدات على الساحتين اللبنانية والفلسطينية. ومؤكداً أن رؤية إيران أن حزب الله وجد لإزالة الاحتلال، ومتى استمر هذا الاحتلال وكان للبنان أراضى محتلة فإن من حق لبنان ممارسة حقه فى المقاومة، كما هاجم مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإيرانى

(البرلمان) القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية وقال "تمودنا على إصدار مثل هذه القوائم، ونادراً ما نرى دولة تأخذها مأخذ أكبر أو تثيرها أى اهتمام"، وأكد على أن "تشاط حزب الله والجماعات الفلسطينية هو فى إطار الدفاع المشروع، وكل انتصاراته فى السنوات الأخيرة كانت مفخرة لجميع المسلمين والمسلمين".

### ٣. محور العلاقات الثانية

منذ وصول الرئيس خاتمي إلى الحكم فى أغسطس ١٩٩٧ وإيران تؤكد التزامها بعبء نزع التوتر وتطوير العلاقات مع كل دول العالم وفى مقدمتها الدول الإسلامية وعلى الأخص الدول العربية المجاورة. ويعد تنامي العلاقات مع دول مجلس التعاون، وبالأخص مع السعودية، والعلاقات الخاصة جداً مع سوريا، والاتصالات الإيرانية نحو لبنان والقضية الفلسطينية، تمد كلها شواهد على صلب هذا الالتزام.

ولقد ظلت العلاقات الإيرانية مع مصر محور اهتمام السلطات الإيرانية، من حيث عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر فى أقرب وقت، والعمل على تطويرها، باعتبار أن مصر - كما جاء على لسان الرئيس خاتمي فى الأول من سبتمبر - تعتبر مع إيران "جناحين للحضارة الإسلامية، ومؤكداً أن مصر تتمتع بمكانة خاصة بالنسبة للإسلام والبلدان الإسلامية، وأن الشعب المصرى له دور كبير فى الحضارة الإسلامية".

وشهد عام ٢٠٠١ نشاطاً دبلوماسياً وقائياً واقتصادياً مكثفاً بين إيران ومصر. فقد زار كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني القاهرة مرتين؛ الأولى لحضور قمة دول مجموعة الـ ١٠، والثانية فى أعقاب هجمات سبتمبر ميموثا من الرئيس الإيراني لنقل رسالة إلى الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك للتشجيع فى المواقف، وبالأخص اقتراح عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب ووضع تعريف محدد له. كما زار القاهرة فى يوليو ٢٠٠١ السيد صادق خرازي نائب وزير الخارجية على رأس وفد عال المستوى لحضور الندوة الثانية للعلاقات المصرية - الإيرانية بين مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية.

وكان الوزير كمال خرازي قد أكد أن بلاده تشمر بارتياح لمستوى التقارب الثلاثي مع مصر، وهما ذلك إلى اتفاق وجهات النظر حول تطورات القضية الفلسطينية، موضحاً أن العلاقات بين البلدين شهدت تطوراً ملحوظاً وإيجابياً كمها ونوعياً مما يبرز الأمل فى إمكانية رفع اللوائق التي تحول دون إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى المستوى المنطقي والمناسب مع إمكانيات البلدين.

وتعتبر العلاقات المصرية - الإيرانية، نموذجاً لمدى التأثير بالمحددات الداخلية والإقليمية والدولية. فمصر لها موقفها من هذه العلاقات، وهو موقف تمتد جذوره إلى تفهم القاهرة للأوضاع السياسية الداخلية فى إيران، والانقسام بين صانعي قرار السياسة الخارجية إلى إصلاحيين ومعتدلين، وهو ما أوضحه أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى بقوله "أن باب مصر مفتوح لتحصين العلاقات مع إيران، وأن الأمر حالها يتوقف على طهران التي كانت تتخذ فى فترات سابقة قرارها بصوتين وليس بصوت واحد، مما عرقل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين"، ومؤكداً على أن "مسألة تحمسين العلاقات بين الطرفين لا تقع على عاتق مصر التي تتبنى مواقف واضحة، وأن الأمر يعتبر مسألة داخلية إيرانية نظراً لتعدد الأصوات فى إيران".

والتمتع للتطورات الإيجابية فى العلاقات يمكنه أن يربط بينها وبين تحمسين العلاقات الإيرانية - السعودية، والتطورات الإيجابية فى العلاقات مع العراق، والتجاذبات التي حققها حزب الله فى تحرير الجنوب اللبناني، وأيضاً التقارب فى تقييم هجمات ١١ سبتمبر وأسيابها، والدعوة المشتركة إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة قضية الإرهاب. ويمكن أيضاً ملاحظة أن التردد الذي أعقب هذه التطورات جاء ضمن التقييدات التي أخذتها قضية محاربة الإرهاب، ووضع أمريكا إيران على قائمة الدول المستهدفة ضمن "محور الشر".

## ثالثاً : إيران وهجمات ١١ سبتمبر

أدركت إيران ، بعد وقوع الهجمات وتأكيد التهمة الأمريكية في القيام بعمل عسكري ضد أفغانستان ، أنها لا بد أن تكون أحد الفاعلين الرئيسيين في أي عمل تقدم عليه الولايات المتحدة لمعاقبة من اتهمتهم بتدبير هذه التفجيرات ، وذلك نظراً لموقعها الاستراتيجي حيث أن لها حدوداً طويلة تمتد لمسافة ٩٠٠ كم مع أفغانستان ، بالإضافة إلى أن لها نفوذاً قوياً لدى المعارضة الشمالية المعادية لحركة طالبان ، وحدوداً مشتركة مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق ، ناهيك عن أن إقناع واشنطن لمطهران بالتعاون معها أمر له أهميته الخاصة نظراً لطبيعة التوجه السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية . وقد تمثل رد الفعل الرسمي الإيراني تجاه هذه الهجمات فيما يلي :

١. سارع الرئيس خاتمي بإدانة الهجمات بعد ساعات من وقوعها ، وكان ذلك لافتاً ، على اعتبار أن الولايات المتحدة تضع إيران في قائمة الدول الراضية للإرهاب ، وهو ما كان له رد فعل إيجابي لدى المسؤولين الأمريكيين .
٢. بعد أسبوع من الهجمات أعلن المرشد على خاتمي هو الآخر إدانته للحادثة ، وكان لهذا الإعلان قيمته الكبيرة بالنظر إلى مكانة المرشد في النظام السياسي الإيراني ، ودل في الوقت نفسه أن إدانة خاتمي لا تعبر عن رؤيته الذاتية وإنما تعبر عن موقف الدولة الإيرانية الرسمي .
٣. ساد الغالبية العظمى من المصنف الإيراني موقف الإدانة لهذه الهجمات وهو ما دل على وجود رأي عام إيراني ضدها .
٤. بحث عمدة مطهران مرتضى الويزي ومحمد عطريان رئيس مجلس الشورى البلدي برسالة مواساة خطية إلى عمدة نيويورك ، وذلك في أول اتصال رسمي بين مسؤولين في البلدين ، ومع الأخذ في الاعتبار أن القوانين الإيرانية تحرم الاتصال المسؤولين الإيرانيين بالمسؤولين الأمريكيين ، فمن المؤكد أن هذه الخطوة قد تمت بمباركة رسمية .
٥. لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لا يرفع شعار الموت لأمريكا في خطبة الجمعة المركزية في طهران .
٦. سمحت وزارة الداخلية لنهارات سياسية بتنظيم تجمع للتعبير عن مواساة الشعب الأمريكي في أحد ميادين شمال العاصمة طهران .

اتخذت إيران هذا الموقف وهي تعلم أن الأمن القومي الإيراني قد يتعرض لتهديدات جسيمة إذا قامت الولايات المتحدة بعد نفوذها العسكري إلى حدودها الشرقية والشمالية ، أي في أفغانستان وجوارها ، ولكنها أرادت أن تبرز مناصحتها أولاً ، وفي الوقت نفسه يجب الوضع في الاعتبار أن لدى إيران قدرات وإمكانات مهمة تستطيع بها أن تتعامل مع هذا المد حال حدوثه . وقد زاحم الموقف الإيراني بين المرونة والتشدد في آن واحد ، فقد أكد خاتمي على أهمية مكافحة الإرهاب لكنه وصف موقف الولايات المتحدة بأنه متطرس ونابع من ماهيتها الاستكبارية والسلطوية ، ورفض المنطق القاتل بان الذين لا يواكبون أمريكا هم مع الإرهاب ، وخلص إلى أن إيران لن تقدم أي دعم للولايات المتحدة وحلفائها في الهجوم على أفغانستان . وقد اتخذ الرئيس خاتمي الموقف نفسه حيث هاجم استخدام بوش كلمة "الحرب الصليبية" وانتقد فكرة تقسيم العالم إما مع الولايات المتحدة وإما ضدها ، رغم أن معلومات نشرته فيما بعد أشارت إلى أن إيران قدمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية ، دون توضيح ماهية هذه التسهيلات .

ولعل واشطن كانت تردل مسبقاً حقيقة الموقف الإيراني الذي فهمه البعض أنه قد طاله تغير عندما أسرعت مطهران إلى إدانة التفجيرات ، فبادرت بأن تكون أوروبا الوسطى مع إيران ، وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بزيارة إلى إيران في الأولى من نوصها منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، وتلى هذه الزيارة زيارة وفد الشريكات الأوروبية للعاصمة الإيرانية ، ثم قام مبعوث خاص لرئيس الوزراء الياباني بزيارة خاصة إلى طهران . وكان هدف كل هذه الزيارات محاولة إقناع إيران بالانضمام للتحالف الأمريكي .

على هذا النحو يمكن القول أن الموقف الإيراني كان متوازناً في التعامل مع الأزمة ، وبعبارة أخرى كان على إيران أن تدب

الحادث الذي الصق بالإسلام هور وقوعه بالنظر إلى طبيعة النظام الميماسى فيها والذي يقوم على الأيديولوجيا الإسلامية، وكون أن الولايات المتحدة تعتبرها دولة راعية للإرهاب، لكن، وفي الوقت نفسه، فإن تشديدها لاحقاً كان ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن القومي الإيراني. وقد تشعلت إيران في اتصالاتها مع كثير من الدول العربية من أجل التصديق المشترك لمواجهة هذه الأزمة. فكانت زيارة وزير الخارجية كمال خرازي إلى كل من مصر وسوريا. وعندما بدأت الولايات المتحدة في شن حربها على أفغانستان، كانت إيران أول الدول القليلة التي نددت بالحرب، بل إنها اتخذت موقفاً أبعد من الإدانة، حينما أعلن السيد علي خامنئي المرشد الروحي للثورة أن الأمريكيين يروجون كذبا بأن دوافعهم لهجمة أفغانستان هي معارضة الإرهاب، إلا أن الدافع الحقيقي لأمريكا هو فرض السلطة والهيمنة.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا يمكن تجاهل مغزى سرعة إدانة إيران للهجمات، فهي دون شك، توحى برؤية جديدة للتعامل مع العالم، تتلوي بالضرورة على مراجعة ثوابت ظلت تحكم السياسة الخارجية الإيرانية أعواماً طويلة، وهو الأمر الذي يطرح للمناقشة قضية التجديد في الساحة السياسية الإيرانية، وكذا أثر هذه الأزمة على نمط التفاعل بين المعتدلين والمحافظين بخصوص التعامل مع الملف الأمريكي، حيث شهدت الساحة الإيرانية تبايناً واضحاً فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذا الملف، فقد ذهب تيار إلى أهمية أن تستغل إيران هذا الموقف من أجل تحقيق انفراجة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، حتى لا تتأزم الأمور بشكل أكبر مما هو قائم بالفعل، ولأن إيران سوف تصبح مطوقة بالوجود الأمريكي، بينما ذهب تيار آخر إلى أن تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين يظل مرتبطاً بضرورة مراجعة الولايات المتحدة لسياستها في الشرق الأوسط، ولكن هذا التيار لم يستتكر التعاطي الأول من قبل المؤسسات الرسمية مع الأزمة وربما تكون هذه هي جزئية التجديد التي طالت الموقف الإيراني تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة.

ومن جانبه، حاول التيار المعتدل توظيف مشاعر التعاطف الإيراني غير المسبوق من قبل الشعب مع الولايات المتحدة من أجل تحقيق تقدم في العلاقة مع واشنطن، حيث قام ١٦٥ عضواً من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي البالغ عدد أعضائه ٢٩٠، والذي يسيطر عليه المعتدلون بالتوقيع على وثيقة أعربوا فيها عن تضامهم مع الشعب الأمريكي وطلبوا بعملة دولية لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة. و أدرك المحافظون هذا المخطط ضمو إلى عرقلة لأنه يهدف إلى إيجاد حل سريع لقضية مازالت محل خلاف شديد على الساحة السياسية لنهر صالحهم ولكن لم يكن في مقدور المحافظين الشرع في ذلك إلا بعد أن هدأت موجة التعاطف الشعبي، وبات على الدولة الإيرانية أن تتعامل بشكل استراتيجي مع المضاعفات التي سوف يخلقها اعتماد النفوذ الأمريكي الجديد في آسيا على الأمن القومي الإيراني.

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية في ضوء هذه المتغيرات الجديدة، فإنه على الرغم مما تصوره البعض من أن هذه المتغيرات قد تؤدي إلى فتح صفحة جديدة في العلاقة بين البلدين، خاصة في ضوء التعاون غير المباشر وبحكم الأمر الواقع الذي حدث بين طهران وواشنطن في الحرب على أفغانستان، فإن العكس يبدو أنه هو الصحيح. ومن المؤشرات على ذلك مبادرة إيران بإيداع الحرب الأمريكية على أفغانستان، بسبب إدراكها لتداعيات هذه الحرب على أمنها القومي أولاً، ثم موقف إيران من منطق الحرب كأداة لمقاومة الإرهاب ثانياً، حيث دعمت طهران إلى أن تقدم واشنطن أدلة دامغة على تورط لابن لادن ثم تتم هذه المقاومة تحت مظلة الأمم المتحدة.

وعلى هذا النحو يمكن القول أن هذه الأزمة سوف تضيق المزيد من التردى على علاقة البلدين، بل أن من المرجح أن تدخل العلاقات إلى دائرة التوتر الشديد مع المخطط الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تنفيذه في آسيا الوسطى من خلال حربها ضد أفغانستان. ومن هنا لم يكن غريباً أن تسعى إيران إلى إعادة علاقاتها مع باكستان من أجل التصديق المشترك بينهما لمواجهة تهديد النفوذ الأمريكي في آسيا، وذلك بعد فترة طويلة من العداء، لعيت واشنطن الدور الأكبر في تصميته، بسبب تأييدها لدعم باكستان لمحركة طالبان من أجل نشر حزام سني يصاصر امتداد النفوذ الشعبي الإيراني شرقاً، ومن حربها أيضاً ضد إيران نفسها بعد أن وضعها الرئيس الأمريكي جورج بوش مع العراق وكوريا الشمالية فيما أسماه بـ "محور الشر".

## ٢- التفاعلات التركية - العربية والإقليمية

لم يحمل عام ٢٠٠١ أية تفهيرات فاصلة للسياسة التركية سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي والدولي، فالطورات التي شهدتها هذه السياسة متعددة، بعضها كان تطورات نوعية، والبعض الآخر كان ينذر بحدوث أزمات طاحنة، ولكن النظية السياسية التركية استطاعت أن تمتص الأزمة، وتبني سياسات تكيف بصورة أو بأخرى مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها خلال العام. ويؤكد هذا الأمر نجاح حكومة بولند أجايويد التي لم يكن يتوقع لها الصمود لمدة ٢ أعوام، خاصة وأنها تتكون من تحالف بين ثلاثة أحزاب لها مواقف سياسية متناقضة تجاه بعض القضايا الأساسية. ولكن التناغم الذي ميز أداء هذه الحكومة أزال أية شكوك حول ضعفها وعدم تماسكها، وقدرتها على إدارة التناقضات الداخلية التي تعتمل داخلها.

### أولاً: التطورات الداخلية في تركيا

تتسم الساحة الداخلية التركية بخصائص هيكلية مهمة، يضمن الوقوف منها أولاً من أجل فهم التطورات التي شهدتها تركيا خلال العام، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص استمرار هيمنة الجيش على العملية السياسية من خلال وسيط هو مجلس الأمن القومي الذي يصدر توصيات في اجتماعاته الشهرية، جرى العرف السياسي التركي على اعتبارها ملزمة للحكومة التي عليها تطبيقها، ولعل أبرز التوصيات التي صدرت عن مجلس الأمن القومي هي تلك التي صدرت في فبراير عام ١٩٩٧، وأدت إلى إسقاط حكومة نجم الدين أربكان الذي لم يطبق هذه التوصيات لأنها غير ملزمة للحكومة حسب نص الدستور التركي. وقد حرص بولند أجايويد على تنفيذ توصيات مجلس الأمن القومي وهو الأمر الذي يعد أحد أسباب استمرار حكومته.

أما الخاصية الثانية فتتعلق باستمرار وتماسك الائتلاف الحكومي الحالي الذي يتكون من ثلاثة أحزاب هي: اليمسار الديمقراطي الذي يتزعمه رئيس الحكومة بولند أجايويد ويمثله في الحكومة ١١ وزيراً منهم وزراء الخارجية والعدل والتعليم والبيئة، وحزب الحركة القومية اليميني ذو النزعة القومية المتطرفة، ويمثله في الحكومة ١١ وزيراً أيضاً منهم وزراء الدفاع والزراعة والنقل والصحة، وحزب الوطن الأم (يمين الوسط) ويمثله ١٠ وزراء منهم الداخلية والمالية والطاقة والعمل. ويجمع الأحزاب الثلاثة تنهيم للعلمانية الواضحة، بما أدى إلى تبني الحكومة لتوصيات مجلس الأمن القومي المتعلقة بتجفيف منابع التيار الإسلامي، وأيضاً للنزعة الطورانية، الأمر الذي دعم استمرار الحكومة في مواجهة الحركة الكردية في جنوب شرقي البلاد، وهو ما أدى بها إلى إنهاء التمرد الكردي تدريجياً منذ مجيئها إلى الحكم وحتى الآن. وتختلف الأحزاب الثلاثة حول

العديد من القضايا، منها ما يتعلق بالاستعدادات الخاصة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أمر له علاقة بتفاعلات داخلية بالأساس، ويحل أزمة الهوية الثقافية التي تتعلق بالأكراد، وهذه بنورها من القضايا التي يصعب على السياسيين الأتراك حلها إلا بالتشاور والتسيق المحكم مع المؤسسة العسكرية.

في هذا الإطار، ثمة ثلاثة تطورات مهمة شهدتها السياسة الداخلية التركية خلال العام، وهذه التطورات هي:

١. الأزمة بين رئيس الجمهورية أحمد نجندت سيمز ورئيس الوزراء بولند أجاويد، وهي التي طرحت تساؤلات حول إمكانات حدوث أزمة ديمتورية قد تؤدي إلى سقوط الحكومة أو إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة.
  ٢. الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي شهدتها تركيا خلال العام، والتي تمثلت أبرز ملامحها في انخفاض قيمة العملة التركية بنسبة ٤٠٪ في يوم واحد هو ٢٧ فبراير ٢٠٠١.
  ٣. استمرار ملاحقة التيار السياسي الإسلامي ممثلًا في حزب الفضيلة وتجفيف منابعه، وهذه الملاحقة أدت إلى بروز نوع آخر من الإسلام السياسي ممثلًا في "حزب الله التركي"، الذي ينتهج العنف السياسي، ويترفض كواذمه اللجوء إلى الوسائل السلمية والعمل السياسي، وذلك على خلاف النهج الذي يتبناه تيار آخر في الحركة الإسلامية، وأبرز رموزه نجم الدين أريكان وقيادات حزب الرفاء، ثم من بعده حزب الفضيلة.
- وهيما يلي مزيد من التفاصيل حول التطورات الداخلية التركية

#### ١. العلاقة بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة

لنتجهج تركيا النظام الرئاسي / البرلماني، الأمر الذي يعطى معظم الصلاحيات لرئيس الحكومة، أما منصب رئيس الجمهورية فهو سياسي شبه شرعي، وكان انتخاب رئيس المحكمة الدستورية السابق رئيساً للجمهورية، وهو من الشخصيات "التكفيرراطية"، يؤكد أن تركيا في اتجاه إلى تهميش منصب رئيس الجمهورية، ولكن جاءت الأزمة بين الرئيس أحمد نجندت سيمز ورئيس الحكومة بولند أجاويد في شهر فبراير لكشف خطأ هذا التوقع. وقد جاءت الأزمة خلال اجتماعات الدورة العادية لمجلس الأمن القومي. وبسبب توجيه رئيس الجمهورية اتهامات للحكومة بالفساد وإهدار المال العام، الأمر الذي دفع كلا من رئيس الوزراء ونائبه مسعود يلماز إلى مغادرة الاجتماع، وذلك بعد أن تم تبادل العديد من الاتهامات بين الجانبين بحيث وجه حسمام الدين أوزكان النائب الثاني لرئيس الوزراء الاتهامات نفسها لرئيس الجمهورية، واتهم أجاويد الرئيس بعرقلة البرنامج الاقتصادي للحكومة، وحمله مسؤولية انهيار الجورصة الذي حدث في ٢٢ فبراير، وهو ما كلف تركيا خسائر قدرت بحوالي ٢ مليارات دولار.

أبرز هذا الخلاف مواقف ذات دلالات في النظام السياسي التركي، حيث حاولت الأحزاب السياسية خارج الائتلاف الحكومي استثماره بهدف الدفع في اتجاه إسقاط الحكومة، حيث وجدت في الخلاف فرصة لاستثمار قراحتها السابقة للائتلاف الحكومي، والتي قامت على أنه هشر، ومن السهل إسقاطه. فعزب الطريق القويم الذي تزعمه رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر، أكد على ما أسماه فشل الحكومة في حل مشكلات تركيا الاقتصادية. أما حزب الفضيلة ذو التوجه الإسلامي، فقد اتهم الحكومة بتسليم البلاد إلى صنوق النقد الدولي، وبالتالي في بيع وخصخصة مختلف المؤسسات الحكومية بأقل من سعرها على حساب الالتزام بالقانون والأعراف للثيمة، مما يقسم المجال أمام بعض السياسيين لتحقيق أرباح بطريقة غير مشروعة من عمليات التخصيص.

وعلى الصعيد الشعبي، وضع دعم الرأي العام التركي لموقف الرئيس سيمز، حيث انهالت رسائل الدعم والتأييد من المواطنين على القصر الجمهوري بحيث تلقى ما يزيد عن ١٥ ألف فاكس و ٢٠ ألف رسالة إلكترونية تؤيد موقفه من الخلاف مع رئيس الوزراء وشجاعته في مواجهة المؤسسة العسكرية، بسبب عدم توفيقه على بعض القوانين التي طلبتها، ومواجهته



للحكومة بحزم ولبات من أجل تطبيق القانون على الجميع ومنع أية تجاوزات، وأكد استطلاع للرأي عقب المشادة بإيام أن ٨٠٪ من المواطنين يقفون إلى جانب الرئيس.

واعتبر الرأي العام سميز من الساسة القلائل الذين يتحلون بنظافة اليد، حيث كان الرئيس الوحيد الذي حصل على نسبة ٩٥٪ من أصوات المواطنين في استطلاع للرأي حول ثقة المواطن بالسياسيين وأجهزة الدولة، متخطياً للمرة الأولى النسبة التي يعمل عليها الجيش.

أظهرت تداعيات هذه الأزمة أن هناك تراجعاً ملحوظاً في شعبية رئيس الوزراء، وهو ما مثل مفاجأة كبرى، لأنه لم يكن متوقعاً أن يحدث صدام بين أجاويد وسميز، لأن الأول كان الوحيد الذي وقف وراء ترشيح الثاني لتولي منصب رئيس الجمهورية، وكان رهانه يطلق من أن سميز لا يتمتع بأي خبرة سياسية، وبالتالي لن يتدخل في شئون الحكم. يضاف إلى ذلك أيضاً، أن أجاويد، فضلاً عن أنه خسر رهانه بشأن دور سميز كرئيس للجمهورية، فإنه في الوقت نفسه، خسر سمعته كسياسي محكم، لأنه كان يعرف في السابق بأن سميز يتمتع بقدر عالٍ من النزاهة وطهارة اليد. ثم جاءت الاتهامات التي وجهها سميز لحكومة أجاويد بالتستر على الفاسدين لترسيخ من صورة أجاويد لدى الرأي العام كسياسي وضع تركيا على حافة الأزمات الاقتصادية القائلة في السمعيات، ويهدد الأمر تقسيمه بعد ثلاثة عقود، حيث يدفع تركيا إلى أتون أزمة اقتصادية ملاحقة.

أثار الخلاف بين الرئيس سميز وأجاويد علامات استهتاهم عديدة بشأن مستقبل حكومة أجاويد، وحول إمكانيات تعجر الانشقاقات داخلاً، ولكن جاءت التطورات اللاحقة لتؤكد خطأ هذه التوقعات، فقد رفض أجاويد الاستقالة أو إجراء تعديل وزاري على حكومته، واجتمع مع الرئيس سميز، وتمت تصفية الخلافات فيما بينهما، فضلاً عن أن سكرتير مجلس الأمن القومي وهو من العسكريين سارع إلى عقد لقاء مع أجاويد بعد الاجتماع الذي انسحب منه بهدف الرسالة وتهديد الأوضاع. وهكذا تم احتواء الأزمة، حيث ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في هذا الاحتواء، وهي: الأول تماسك الائتلاف الحكومي وتناغمه بما حال دون سقوطه من داخله، والثاني تدخل المؤسسة العسكرية الحاصم، الأمر الذي يعني أنها تدعم هذا الائتلاف بقوة. والثالث أن الأزمة جاءت في وقت تشهد فيه تركيا أزمة اقتصادية ملاحقة، وكان من غير المناسب فيه أن تصطب الحكومة، الأمر الذي يفتح الباب أمام حلقة جديدة من حلقات عدم الاستقرار السياسي التي تواجهها تركيا منذ عام ١٩٩٥، خاصة وأن مناخ الأزمة كان يمكن أن يعزز من مواقع الأحزاب القومية المتطرفة، وحزب الفضيلة الإسلامي في أية انتخابات تشريعية مبكرة.

## ٢. الأزمة الاقتصادية وتداعياتها السياسية

واجهت تركيا خلال العام أزمة مالية ملاحقة كان أبرز ملامحها هبوط سعر الليرة التركية بنسبة ٤٠٪ في يوم واحد فقط، كذلك هبطت أسعار الأسهم التركية بنسبة تزيد عن ٦١٪ في يوم واحد فقط، وقدرت المصارف أنه تم سحب ما بين ٦ و ٧ مليارات دولار من احتياطيات البنك المركزي، خلال فترة أسبوعين، الأمر الذي هدد خطة الحكومة لمكافحة التضخم، البالغ نسبته ٩٠٪، وهي تعتمد على فروض مشروطة قيمتها ٤ مليارات دولار، وتمويل إضافي قدره ٥، ٧ مليارات دولار. ومما زاد من الأزمة الاقتصادية التركية حدة، أنها تغلخت عن نظام المصرف الأجنبي المطبق لديها وقامت بتعويم عملتها، مما أدى إلى انهيار سعر العملة الفجائي، على الرغم من أن الحكومة كانت قد أعلنت عن أن خفض سعر العملة سيتم بالتدريج. ولم يمد التوازن إلى الاقتصاد التركي سوى زيادة صندوق النقد الدولي من حجم إقراضه لتركيا إلى ثلاثة أمثاله ليبلغ ٤، ١ مليار دولار، وهو ما تم بضغط مباشر من ألمانيا التي تخوفت من أن يؤدي الاضطراب الاقتصادي في تركيا إلى نتائج سياسية واقتصادية سلبية على الوضع التركي العام وعلى تدفق مزيد من الأثراك إليها. وبالتالي فإن ضيق هذه البلايين من الدولارات في الاقتصاد التركي كان لدواعي سياسية بالدرجة الأولى.

والجانب الأكثر أهمية هي الأزمة الاقتصادية التركية هو المتعلق منها بالجانب السياسي، حيث أن هناك خمس نتائج هامة نجمت عن هذه الأزمة، وهي:

أ. ابتلاع المظاهرات في العديد من المدن التركية شارك فيها أصحاب المحال وروؤس الأموال الصغيرة الذين اهلّس ١٠ آلاف منهم خلال شهر واحد، مما دفع الحكومة إلى إعلان حظر التجول في بعض المدن لمدة شهر.

ب. قيام رئيس الوزراء بولند أجاويد، وكمحاوله منه لإغلاق الباب أمام المطالبات المتمدة باستقالة الحكومة، بتعيين كمال درويش أحد الخبراء البارزين في صندوق النقد الدولي وزيراً للدولة للاقتصاد، وأعطاه السلطات اللازمة للتعامل مع الأزمة.

ج. كانت الأزمة مؤشراً مهماً فيما يتعلق بعلاقات تركيا مع عدد من أصدقائها الغربيين، فعلى الرغم من أنها كانت أكبر أزمة تضرب الاقتصاد التركي في تاريخ البلاد، فقد كانت المرة الأولى التي يتأخر فيها صندوق النقد الدولي وحلفاء تركيا في الغرب عن إنقاذ اقتصادها وتقديم الدعم المالي لها. فحلفاء تركيا الغربيون يدركون أن الأزمة في تركيا بقدر ما هي اقتصادية، لكنها في الوقت نفسه أزمة في النظام السياسي التركي، ونتيجة طبعية لحالة سياسية مريضة فرضها الجيش بعد انقلابه على حكومة نجم الدين أربكان، والذي انحصرت مهمة جميع الحكومات التي جاءت من بعده في مساومة الاتحاد الأوروبي للحصول على صفة الدولة المرشحة للانضمام إليه، وتأهيل تركيا لتحقيق هذا الأمر.

د. إن الأزمة أظهرت مدى تدخل الجيش في الحياة السياسية، حيث التقى رئيس الأركان الفريق أول حسين كفرلك أوغلو برئيس غرف وتقنيات الصناعة والتجارة فؤاد بداس وطالبه بتهدئة الأوضاع، وكان ذلك بعدما أصدر اتحاد نقابات المحترفين والمهنيين والمال بيئاتاً يطالب فيه الحكومة بالاستقالة. وقد طلب أوغلو من بداس الاجتماع من بداس إعطاء الحكومة فرصة لتفنيذ مطالب المتظاهرين. وهذا اللقاء، فضلاً عن أنه بعد مؤشراً على المدى الواسع الذي يتدخل فيه الجيش في الحياة السياسية، إلا أنه يؤكد أيضاً مدى دعم المؤسسة العسكرية لحكومة أجاويد، وهذا الدعم جاء نتيجة إدراك الجيش أن تهجير الحكومة، وهو الشمار الذي رفعه المتظاهرون، يمكن أن يحدث هزة أخرى في الاقتصاد التركي. وكانت بعض الحكومات الأوروبية السليفة وقيادات صندوق النقد قد حذرت من اللجوء إلى هذا الخيار لأن عواقبه سوف تكون وخيمة على الحالة الاقتصادية، بما لا يمكن معه إعادة الاقتصاد التركي إلى المسار الصحيح فيما بعد، مثلما حدث في بعض الدول التي لم تستطع أن تنهض من كبوتها الاقتصادية.

هـ. فتحت الأزمة الاقتصادية التركية المجال أمام جدل سياسي كبير، تبلورت فيه بعض الاستنتاجات من قبيل أن الأزمة التي تشهدها البلاد هي نتيجة وضع سياسي تركي غير متوازن ناتج عن هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وعن تهميش واستبعاد قوى سياسية كاملة عن العمل السياسي، وعن تورط النخبة السياسية التي لم تحدث عملية إحلال وتجديد فيها لمدة تقرب من ٢٠ عاماً. وبالتالي فإن اللجوء إلى النخبة نفسها لن يؤدي إلى حل الأزمة لأنها لا تستطيع أن تبتعد حلولاً للأزمة التي تمهشها البلاد والتي ساهمت في. أي النخبة السياسية. في صنعها وفي زيادة حجمها، بل أنه كلما واجهت هذه النخبة أزمة ما لجأت إلى كبار الفنيين ليخرجوها منها، مثلما حدث عند اللجوء إلى كمال درويش. واستدعى هذا الجدل مطالب بتشكيل حكومة من الفنيين "التكنوقراط"، ولو بصيغة مؤقتة برئاسة كمال درويش، فإن استطاعت التعامل بنجاح مع الأزمة الاقتصادية، فقد يؤدي الأمر إلى فتح الطريق أمام تجديد النخبة السياسية التركية، وبما يعيد تجربة الرئيس الراحل توجت أوغال.

### ٣. التيار الإسلامي والطريق المستدور

كانت معظم التطورات التي شهنتها الحركة الإسلامية التركية خلال العام ٢٠٠١، سلبية من وجهة نظر هذه الحركة، فمن

جهة مازالت الحكومة، وتحت ضغوط من المؤسسة العسكرية، تمارس سياسة التهميش للتيار السياسي الإسلامي وتجفيف منابعه ومحاصرته، فقد تم حل حزب الفضيلة ليلحق بسلفه حزب الرفاه، وكان الإسلاميون الأتراك ياملون أن تنتهي الدعوى التي رفعها حزب الرفاه أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لصالحهم بما يعيد الزخم إلى هذا التيار، ولكن أبقت هذه المحكمة في أغسطس ٢٠٠١ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الحزب، واعتبرت أن حل الحزب لا يشكل خرقاً للمادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تضمن حرية الاجتماع وإنشاء الجمعيات، ورات أن القيود التي التفتت حيال الحزب وزعيمه أركان يمكن أن تعتبر تلبية لحاجة اجتماعية ماسة لحماية المجتمع الديمقراطي. وقد أغلق هذا الحكم تماماً ملف حزب الرفاه بعدما كانت قيادته تعلق آمالها على حكم أوروبي يبعد الحزب مرة أخرى إلى العمل السياسي، ومن ثم احتواء القدر الأكبر من الخلافات والانشقاقات التي تشهدها الحركة السياسية الإسلامية في تركيا.

استدعى هذا الحكم نقطتين إلى بؤرة اهتمام رموز التيار السياسي الإسلامي في تركيا، النقطة الأولى هي أن قرار المحكمة الأوروبية أخلق تماماً أية إمكانيات لأن يتقدم رجائي قوطان زعيم حزب "الفضيلة" الإسلامي بدعوى قضائية معاكسة حول حل حزبه، لأن المحكمة الأوروبية سوف تستند إلى الأسباب نفسها لكي ترفض الدعوى، وبالتالي تضيق المزيد من الشريعة الأوروبية على الإجراءات التي تتخذها الدولة التركية في مواجهة التيار السياسي الإسلامي. أما النقطة الثانية، فهي أن ما اتخذته المحكمة الأوروبية بشأن نجم الدين أركان التي أبقت العزل السياسي المفروض عليه، كانت له تداعياته السلبية على الحركة الإسلامية التركية، والتي تشهد بالفعل العديد من الانشقاقات داخلها نظراً لغياب الشخصية القيادية التي يمكنها أن تجمع شتات التيار الإسلامي تحت قيادتها. وكانت هناك في ذلك الوقت معاولتان لتأسيس حزب جديد يعبر عن هذا التيار، قام بالأولى رجائي قوطان زعيم حزب "الفضيلة" المحظور وأطلق عليه مسمى حزب السمادة. أما الثانية فقام بها رجب طيب أردوغان رئيس بلدية أسطنبول تحت مسمى حزب العدالة والتنمية.

وقد أوصل القرار الأوروبي الحركة السياسية الإسلامية التركية إلى طريق مسدود، حيث بدأ واضعاً أن السلطات سوف تظل تلاحق محاولاتهم لتأسيس الأحزاب وحلها، الأمر الذي يعنى عملياً استبعاد هذا التيار تماماً عن العملية السياسية، وسوف يكون متاحاً أمام عناصره أربعة خيارات أساسية وهي:

- أ. ممارسة العمل السياسي من داخل أحد الأحزاب القائمة بالفعل، ولهذا الأمر العديد من المحاذير والمحددات، لعل أهمها أنها سوف تمنع من هذه العناصر أحد أهم أسباب تفردها في الساحة السياسية التركية.
- ب. الامتناع تماماً عن العمل السياسي، خاصة وأن حركة الأحداث في تركيا تشير إلى أنه ليست هناك إمكانيات لأن تحدث تغييرات سياسية في المستقبل المنظور يمكن أن تعطى لعناصر هذا التيار الأمل في هونهم مرة أخرى لممارسة العمل السياسي.
- ج. الدخول مع الدولة في لعبة لا نهائية من تأسيس الأحزاب وحلها ثم تأسيسها مرة أخرى وحلها، وهكذا دواليك.
- د. اللجوء إلى العمل السري، ولهذا الأمر محاذيره القموى في تركيا في ظل تجارب منظمات اليسار التركي والقمع الشديد الذي تواجهه من قبل الدولة. وقد لجأ بعض عناصر التيار إلى هذا الخيار الأخير، وقد تأكد ذلك من خلال الإعلان أكثر من مرة عن الكيفيت عن خلايا تحمل اسم "حزب الله" تجهز لأعمال تفريعية في المدن التركية، ومسود مشورات متمثلة لهذا الحزب، الذي استخدم من قبل في مواجهة الحركة الكردية بقيادة حزب العمال الكردستاني، ثم انقلبت عليه الدولة بعد اقتربها من القضاء على التمرد التركي في جنوب شرق البلاد.

أدى قرار المحكمة الأوروبية إلى انقسام داخل الحركة الإسلامية وإلى بروز جدل داخلها بين أنصار رجب طيب أردوغان وصيد الله غول من جهة، وأنصار نجم الدين أركان ومعه رجائي قوطان من ناحية أخرى، ودار هذا الجدل بالأساس حول كيفية تشكيل الحزب الجديد وبرنامج وتوجهه. وقد رأت المجموعة الأولى أن تجربة تأسيس حزب إسلامي خالص سوف تستنزف المؤسسة العسكرية وتضعها للتدخل لحل الحزب، مثمناً ثم في مواجهة كل من حزب الرفاه والفضيلة، وبالتالي فإن

الخيار المتاح والأكثر عملية هو تشكيل حزب ليبرالي إسلامي التوجه لا تقتصر عضويته على رموز التيار السياسي الإسلامي، وإنما تمتد لتشمل الشباب من جميع التوجهات، ويضع الليبراليين، وهذا الأمر يتطلب برنامجاً حزبياً ليبرالياً ديمقراطياً يمتد بدرجة ما عن الثوابت والمبادئ التي أثارت في السابق حفيظة المؤسسة العسكرية، ويمكن أن تثيرها في المستقبل.

أما المجموعة الثانية فقد تمسكت بالأسلوب نفسه الذي اتبعته من قبل عندما شكلت حزبي "الرفاه" و"الفضيلة"، وهو تأسيس حزب بالأفراد أنفسهم تقريباً والإطار التنظيمي نفسه والبرنامج نفسه. وهو ما اعترضت عليه المجموعة الأولى باعتبار أنه سهل من مهمة الدولة في حل الحزب. وما أكد ذلك أن أجهزة الدولة بدأت بالفعل في تجميع الأدلة التي يمكن أن تساعدها في حظر حزب السعداء قبل أن يشرع رجائي قوطان في إجراءات تأسيسه. وذهب البعض من المجموعة الأولى إلى الاستنتاج بأن الإصرار على تكرار تجربة إنشاء حزب إسلامي، إضافة إلى إصرار أريكان وقوطان على رأيهما يستهدف المهمة على العمل السياسي الإسلامي وعدم إتاحة الفرصة أمام أجيال جديدة لكي تتصدى له. وهذا الأمر يؤثر بالسلب على مستقبل العمل السياسي للتيار الإسلامي، ويمكن أن ينعكس به إلى التهميش، ويتحقق الهدف نفسه الذي تريده النخبة العلمانية، وبالتالي فإن سلوك أريكان وقوطان يمكن أن يلتقي مع هدف النخبة العلمانية، ولو بطريق غير مباشر.

وقد افترض العديد من المنتسبين للتيار السياسي الإسلامي بوجهة نظر اردوغان، حيث وافق ٤٥ عضواً من أعضاء البرلمان المنتسبين لهذا التيار البالغ عددهم ١٠٠ عضو، على الانضمام إلى الحزب الذي ينوي تشكيله. ومثل هذه التذاعبات التي برزت مع الانقسام في وجهات النظر داخل التيار السياسي الإسلامي في تركيا أكدت صعوبة عودة التوحيد مرة أخرى فيما بين الفرق الإسلامية المختلفة في المستقبل، الأمر الذي يؤكد أقول نجم هذا التيار بعد سنوات، كان يعد فيها بمثابة الرقم الصعب في المعادلة السياسية التركية خاصة منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن.

### خاتمة: التطورات الإقليمية والتفاعلات التركية العربية

توالت الاهتمامات الإقليمية التركية خلال عام ٢٠٠١، حيث شهدت المنطقة المحيطة بتركيا العديد من التطورات المهمة، فرضت على الدبلوماسية التركية التعامل معها وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية لها من جهة، وانطلاقاً من ثوابت السياسة الخارجية التركية الراسخة منذ عهد كمال الدين ألتانورك من جهة أخرى. فنتيجة للتطورات التي شهدتها المناطق المحيطة بتركيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، تحول وضع تركيا إلى ما يشبه دولة مواجهة على جبهات متعددة، خاصة أن موقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي يضعها في أهل مناطق المالم استقراراً وأكثرها تقلباً وغموضاً. ومن الممكن للأزمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق، أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا وتؤثر على استقرارها الداخلي وعلى دورها الإقليمي.

ويكشف سلوك تركيا تجاه الأزمات والأحداث التي جرت في المناطق المحيطة بها عن سمة أساسية في سياستها الخارجية تتراوح بين الإقدام والسكون، الأمر الذي يمثل مصدراً رئيسياً للانتقادات التي توجه بصفة عامة إلى السياسة الخارجية لتركيا منذ انتهاء الحرب الباردة. فالسياسة الخارجية التركية مازالت مقيدة بتعالفها الأمني مع الغرب، والمتمثل في عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن وجهة نظر البعض داخل تركيا نفسها، فإن هذا التحالف والارتباط بالمنظورات الغربية لم يسق النتائج المرجوة للبلاد، كما أنها لم تكن قادرة على الاستفادة من الفرص التي خلقها انهيار الاتحاد السوفيتي.

وهناك ثلاثة تطورات أساسية فيما يتعلق بتوجهات السياسة التركية خلال عام ٢٠٠١، إثنان منها ذوو علاقة بالتفاعلات العربية التركية، وهي: تطورات الأزمة العراقية، والصراع العربي الإسرائيلي، وحرب الولايات المتحدة في أفغانستان.

## ١. تركيا والمصالحة العراقية

على الرغم من أن تركيا كانت من الدول التي انضمت إلى التحالف الدولي المضاد للعراق عام ١٩٩٠، وجرى استخدام مطاراتها وقواها العسكرية وأراضيها لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق، سواء خلال حرب تحرير الكويت أو في السنوات التي أعقبت ذلك وحتى العام ٢٠٠٠، حيث انطلقت العديد من الغارات الجوية على العراق من قواعد جوية تركية، وبالرغم من هذا كله، إلا أن تركيا كانت من الدول التي طالبت برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، لأن الحظر الجوي الدولي المفروض عليه أثر بالسلب على الاقتصاد التركي وكبدته خسائر تصل إلى مليارات الدولارات خلال سنوات الحظر الاقتصادي. ويمكن القول أن الموقف التركي كان كايدياً مهماً من كوابح السياسة الأمريكية تجاه العراق سواء فيما يتعلق بعدم طرحها رسمياً نظام العقوبات على العراق الذي قدمته باسم بريطانيا في مجلس الأمن وأطلق عليه مسمى العقوبات الذكية، أو ما يتعلق برفضها توجيه ضربة عسكرية أمريكية شاملة ضد العراق، وإن كانت أعلنت بصراحة أنه في حال ما إذا قررت الولايات المتحدة تنفيذ هذه الضربة، فإنها سوف تشارك فيها لأسباب تتعلق بحماية المصالح الوطنية التركية في الوقت نفسه.

اللافت للنظر أن كثيراً من السياسيين الأتراك وجهوا نصائح علنية للولايات المتحدة بعدم ضرب العراق عسكرياً، وحذروا من مخبة هذا العمل على الأمن الإقليمي وعلى المصالح التركية معاً. وكان الشائع في مثل هذه التحذيرات العلنية الإشارة إلى الخسائر المالية الثقيلة التي تكبدها تركيا بسبب حرب الخليج الثانية ضد العراق، والتي قدرتها المصادر التركية بحوالي ٥٠ مليار دولار بسبب الالتزام بالعقوبات المفروضة على العراق، وذلك في الوقت الذي لم تحصل فيه بلادهم على التعويض الذي تستحقه، مع التأكيد على أن استمرار هذه العقوبات يضر الاقتصاد التركي الذي يمر بواحدة من أكبر أزماته الاقتصادية منذ ٥٠ عاماً.

وهناك سبب ثانٍ لرفض تركيا توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق خلال عام ٢٠٠١، ويتعلق بالمصالحة الكردية، ذلك أن هذه الضربة العسكرية، وفقاً للقراءة التركية لها، يمكن أن ترسخ انفصال الشمال العراقي لصالح تأسيس دولة كردية، الأمر الذي سيكون له انعكاسات خطيرة على التكامل الإقليمي والقومي لتركيا نفسها. إذ أن قيام دولة كردية في الشمال العراقي من شأنه أن يشرع نزعات انفصالية قوية لدى أكراد تركيا، وهو أمر لا تستطيع النخبة السياسية أو العسكرية أن تتساهل فيه. فهذه الدولة - حال قيامها حتى ولو تحت الوصاية الأمريكية والغربية الكاملة - ستكون مثلاً يحتذى بالنسبة للأقليات الكردية التركية، فضلاً عن أنها يمكن أن تكون محطة انطلاق للمميلات العسكرية التي قد تقوم بها عناصر كردية تركية أيما كان العرب أو الجماعة التي تنتمي إليها، في مناطق جنوب شرقي تركيا. والحاصل أن كلا من الحزبين الكرديين الرئيسيين في شمال العراق يمتنعان في الوقت الحاضر قيام هذه العناصر بالانطلاق من شمال العراق، لكن هذا الأمر مرتبط بحاجة هذين الحزبين للمساعدة التركية، التي ترضى منطقة الإدارة الذاتية للأكراد في شمال العراق. ولكن عندما تتحول هذه الإدارة إلى "دولة"، فمن المرجح أن تولد لديها اعتبارات أخرى أو مواقف سياسية مختلفة تجاه مساعدة أكراد تركيا.

والحاصل أن الأكراد الأتراك ينفون بصورة واضحة وطنية سمعهم إلى تأسيس دولة منفصلة عن تركيا، وهذا الأمر يمكن أن يخفف في حال قيام دولة كردية في شمال العراق، حيث ستصبح المطالبة بالانفصال شرعية تستند إلى مبررات قوية وإلى تجارب سابقة في المنطقة، الأمر الذي يهدد المصالح الوطنية لتركيا، وينذر بمواقف وخيمة عليها. من هنا فإن تركيا ترفض أية تطورات تحمل في طياتها احتمال حدوث هوضي في العراق، يمكن أن يستثمرها الأكراد. أو غيرها من الأقليات العرقية الأخرى. لتأسيس دولة جديدة في المنطقة.

يضاف إلى ما سبق، تصوف السلطات التركية من احتمال تحقق عشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين إلى الحدود التركية في حالة توجيه أي ضربة عسكرية، وتقوم هذه المخاوف على عدة اعتبارات منها:

أ. إن تركيا هي ظل الأزمة الاقتصادية التي كانت تواجهها خلال عام ٢٠٠١ لم تكن تستطيع تحمل تكاليف إيواء هذا المدد الكبير من اللاجئين، في الوقت الذي لم تكن الدول الغربية تستطيع تقديم الدعم اللازم لهذا الأمر، لأنها كانت تركز في ذلك الحين على دعم تدفق اللاجئين من أفغانستان، وبالتالي فإن دعمها لإيواء اللاجئين العراقيين سيكون أقل مما تتطلبه تركيا للقيام بهذا العمل، وهو ما يمثل. حال حدوثه. ضمناً أكبر على الميزانية التركية والاقتصاد التركي.

ب. الأسباب الأمنية التي تتمثل في احتمالات اختفاء عناصر حزب العمال الكردستاني وسط الأعداد الكبيرة من اللاجئين العراقيين، أو تمللهم إلى الأراضي التركية وسملهم. هالوضع السائد على الحدود التركية / العراقية مكن قوات الأمن التركية من تأمين عملية ضبط على الحدود. حالت دون تملل عناصر الكردستاني إلى الأراضي التركية. الأمر الذي قلل إلى حد كبير. إن لم يكن أنهى تماماً. العمليات العسكرية الكردية في جنوبى وشرقى تركيا. والمرجح أن يجلب تدفق اللاجئين، لاسيما في ظل حالة الفوضى المتصورة، قدراً من الخلل في هذا الضبط الأمنى الحدودى، بما لا تستطيع الجهات الأمنية التركية استمادته في وقت قريب، وهو ما يمكن أن يعيد عمليات حزب العمال الكردستاني مرة أخرى إلى الساحة التركية.

ج. إن الفوضى التي ستعم الحدود التركية. العراقية سوف تؤدي إلى عمليات تهريب واسعة للسلع والمخدرات. ولهذا الأمر أهمية بالنسبة لتركيا التي لم تكن تستطيع. ولا زالت. تحمل عمليات تهريب كبرى تخرج عن المعدلات السائدة، وهي معدلات مرتفعة أصلاً. لأن ذلك سوف يؤثر عليها في اتجاهين، أولهما اقتصادى، يتمثل في خسارة الخزائن التركية حائذات الجمارك على السلع المصدرة عبر التهريب، والثانى أمنى. اجتماعى، ذلك أن ازدهار عمليات تهريب المخدرات على الحدود التركية. العراقية. كان سيميد تركيا مرة أخرى إلى هدارة الدول التي تعتبر محطات لتهريب المخدرات إلى باقى البلدان الأوروبية. وهذا الأمر يؤثر بالطبع على معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا. يضاف إلى ذلك بالطبع الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية التي سوف تنتج عن تهريب المخدرات على المدى الطويل.

وربما جاز القول أن الحساسيات التركية إزاء المسألة العراقية أحد الأسباب التي كبحت الترجمة الأمريكى لشحن حرب شاملة على العراق، إضافة إلى أسباب تتعلق بمواقف الدول العربية والأزمة المتصورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والحاصل أن الضربة الأمريكية ضد العراق تأجلت لموعد آخر، وقد يكون توصل الولايات المتحدة مع تركيا لصيغ تزيل بعض التعقيدات والهواجس التركية على هذه الضربة، وأحد من الأسباب التي تقصر زيادة معدل الزيارات الشاذة المتبادلة بين الطرفين في الشهر الأخير من العام.

وهيما يتعلق بتركيا والمسألة العراقية، هناك نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها وهي استمرار عمليات التوغل التركى في منطقة شمال العراق التي أصبحت تبدو كعمليات عسكرية روتينية، كانت أكثرها أهمية تلك التي جرت في شهر نوفمبر، عندما توغل الجيش التركى في منطقة جبال هفتاين شمال مدينة دهوك للتاخمة للحدود العراقية / التركية، حيث قامت وحدة عسكرية من ٢٠٠ جندي بشن غارة على المنطقة، واشتبكت مع مقاتلى حزب العمال الكردستاني. وقد اختلقت هذه العملية عن مثيلاتها لأنها جاءت في سياق كانت المسألة العراقية تشهد فيه تطورات متلاحقة منذ يونيو ٢٠٠١ وضمتها في مقدمة الأحداث الدولية، الأمر الذى يمكن معه تفسير هذه العملية بأنها بمثابة ضغط سياسى وعسكري تركى على العراق، خاصة وأن تركيا كانت قد قضت على البنية التحتية لحزب العمال الكردستاني الذى أصبح في وضع غاية في الضعف منذ القبض على زعيمه عبد الله أوجلان.

## ٢. تركيا والصراع العربى الإسرائيلي

زادت وتيرة الاتصالات السياسية بين تركيا وإسرائيل، خلال النصف الثانى من العام، فقد زار تركيا في ٢٧ يوليو رئيس

الإعلان الإسرائيلي شاقول موزان، وفي ٩ أغسطس زارها أرييل شارون رئيس الوزراء، وقبل هذه الزيارة بعدة أيام زارها وزير الدفاع من اليمين. وقد ترددت أنباء خلال هذه الفترة عن وجود مشروع وساطة تركية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية تهدف إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين، ولكن هذا الأمر لم يثبت صحته. ويؤكد سلوك تركيا تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي خاصة في ظل البطش الإسرائيلي الواضح بالفلسطينيين، أن انقراضه تغلغل عن سمى الحذر والحياد النصبي اللتين كانتا تميزان سياساتها تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي. فبالرغم من تأييدها مبادئ الحل السلمى للقضية الفلسطينية وتأييدها للسلطة الوطنية الفلسطينية بصفة عامة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، إلا أن ميلها إلى إسرائيل بدأ أكثر وضوحاً، لاسيما مع زيادة التعاون العسكري والاتصالات الدبلوماسية معها، في الوقت الذي لم تستطع انقراضه أن ترجم فيه هذا الميل إلى نوع من الضعف السياسي أو المعنوي، لمرعاة الحد الأدنى من التعامل الإسرائيلي الإيجابي مع العملية السياسية مع الفلسطينيين.

وترجع زيادة وتيرة الاتصالات والتعاون بالأساس إلى التقارب في الرؤى والقصصيات بين الشعبين التركية والإسرائيلية، وهما من جهة تعتبران سوريا هدواً محتملاً لثورتها بوصفة دالة. ومن جهة ثانية، فهما تتبادلان القلق بسبب برامج التصنع في كل من سوريا والعراق وإيران. وثالثاً، تشتركان في الخوف من خطر انتشار التيارات الأصولية في دول آسيا الوسطى الإسلامية. وهذا التقارب في رؤى التخبين لا يقتصر فقط على ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وإنما يمتد إلى قضايا أخرى من بينها سياسات الاتحاد الأوروبي، والخوف من أية إمكانيات للتوسع الروسي في المستقبل.

ولعل تقارب الرؤى لدى التفتيشيين كان أحد الأسباب لعدم بروز أي احتمال للوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين، لأن الطرفين قد لا يعتبر تكتيكا طرعا صليبا، فأي مسابرة تركية للوساطة لن تخرج عن كونها وسيلة تتواءم بها أمام الرأي العام الداخلي لهذه مظاهرات خجولة احتجاجاً على القمع الإسرائيلي للفلسطينيين، تماهيا في التصاون مع إسرائيل خاصة في المجال العسكري. يضاف إلى ذلك أن الدبلوماسية التركية لا تملك أية الهبات تستطيع بها أن تقوم بعملية الوساطة.

ولكن الاستمرار في عملية التنازع السياسي والعسكري بين الجانبين التركي والإسرائيلي، لم يمنع عدداً من المسؤولين الأتراك من إصدار تصريحات تؤكد المدلول الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وعلى رأسهم رئيس الوزراء بولنت أجابيد، الأمر الذي يؤكد أن التنازع بين الجانبين هو قرار للمؤسسة العسكرية التركية بالأساس. وهذا الأمر، وإن كان مصدوره تقارب النفذين، إلا أن هناك أهدافاً عملية متعددة تسمى تركيا إلى تحقيقها من وراءه، ولعل في مقدمتها الاستفادة من قوى الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة في مواجهة كل من قوى الضغط اليونانية والأمريكية، التي تتدخل بكثافة لفرض إجراءات أمريكية مضادة لتركيا، باعتبار مسئوليتها التاريخية لما يعتبره الأرمين "منبعا" لآلام جليلهم جرت في تركيا نهاية الحرب العالمية الأولى، وهو ما تنفيه آنقرة بشدة، فضلاً عن أن هذا التنازع مع إسرائيل له علاقة بأزمة الهوية التي تعاني منها تركيا منذ نهاية الحرب الباردة. فالخضبة التركية تعتقد أن تقوية روابط الصلة بين بلدها وبين إسرائيل هو أحد ملاحم انتماء تركيا للعالم الغربي. الخضبة العسكرية التركية حسمت خياراتها بشأن الهوية الثقافية، وأخارت الهوية العربية الفلسطينية، في وقت تتنازع فيه الشارع التركي صراعات هوية متعددة بين مطالبين بالانتماء إلى العالم الإسلامي معتنين في التيار الإسلامي، ومطالبين بهوية شرق أوسطية مركبة، وآخرون معتنين في التيارات القومية المفرطة يطالبون بالانتماء إلى العالم التركي، الذي يعني أن توجه تركيا تجاه جمهوريات آسيا الوسطى والتي توجد بها أبقايت عرقية تركية تسمى هذه التيارات لأن تحديدها تحت راية "الطورانية الخالصة". وهو ما يمثل أحد أسباب الشكوك التي تتبادر دول آسيا الوسطى الإسلامية من تعاونهم مع تركيا.

وبالتالي فإن تعزيز التعاون بين تركيا وإسرائيل خاصة وأنه يأتي تحت ضغوط من المؤسسة العسكرية، ويرعاية مباشرة وقوية من الولايات المتحدة التي دفعت تركيا لأن تعتمد على إسرائيل لإجراء أعمال صيانة أسلحتها الأمريكية ولشراء قطع

الفيهار الخاصة بها، ليس منقطع الصلة بأزمة الهوية التي تشهدها تركيا منذ عدة أعوام، وإن كانت خفت حدته بصورة ملحوظة خلال العام ٢٠١٠، بعد ما اعتبر الاتحاد الأوروبي أن تركيا دولة مرشحة للانضمام إليه مثلها مثل بقية الدول. وهو قرار موزن من موقف الناديين بالهوية الأوروبية لتركيا، وأضعف نسبيا من موقف القائلين بالهوية الإسلامية لها، والذين يرون أن الاتحاد الأوروبي يرفض انضمام بلادهم نظرا لأن الشعب التركي شعب مسلم، وأن أوروبا ترفض وجود مسلمين داخلها. وبالتالي، فإن الانحسار الذي يواجهه التيار الإسلامي خلال الفترة القليلة الماضية ليس منقطع الصلة هو الآخر بموقف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا إليه.

### ٣. أزمة أفغانستان

لم تتردد تركيا في الانضمام للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ما أطلقته عليه مسمى الإرهاب الدولي، وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لتحقيق هدفين: إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان، ثم مطاردة هؤل تنظيم القاعدة على أساس أن الولايات المتحدة اعتبرت هذا التنظيم مسئولاً عن هجمات ١١ سبتمبر. وقد شاركت قوات تركيا في هذا التحالف العسكري، وكانت هذه القوات هي أول وحدات عسكرية تصل إلى أرض الحركة في أفغانستان، وكان انضمام تركيا لهذا التحالف مهما بالنسبة للولايات المتحدة لعدة أسباب هي:

أ. إن تركيا قريبة من منطقة وسط آسيا، كما أن لها صلات وثيقة مع أفغانستان أهمها القرب الجغرافي، ومن بينها تأثير محاولات الإصلاح الأفغاني في المصير الحديث بحركة كمال أتاتورك الإصلاحية، لكن هذه المحاولات أصابها الجمود لأسباب اجتماعية وثقافية متعددة.

ب. إن تركيا قاعدة عسكرية قريبة من الجوار الأفغاني، خاصة وأن هيئة أركان حرب الجيش التركي تعتبر أفغانستان واقعة في نطاق الأمن الإقليمي التركي.

ج. إن القادة العسكريين الأتراك أقنعوا حليفهم الأمريكي بأن تجربتهم في ضرب وحصار حزب العمال الكردستاني تصلح درساً يستحق النظر والاعتبار، خاصة وأنهم أوجدوا تشابهات بين عبد الله أوجلان الكردي والملا محمد عمر الطالباني.

أما تركيا فقد سمحت للدخول في هذا التحالف الدولي لتحقيق عدة أهداف من بينها:

(١) إثبات أن تركيا لم تفقد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم فإن سميتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمساندة أمريكية له ما يبرره استراتيجية وأمنها.

(٢) إن المشاركة في هذا التعاون الدولي عزز لدى التخبية التركية الإحساس بالانتماء إلى الغرب، خاصة وأن جوهر الحرب التي خاضها التحالف الدولي، كان ضد نموذج مضاد للنموذج العلماني الذي يسمون إليه.

(٣) إن الانضمام للتحالف الدولي يمكن أن يفتح الولايات المتحدة بالضغط على مؤسسات التمويل الدولية من أجل إخضاع تركيا لإصلاح لخلل الاقتصادى الذى تمانى منه، والذي وصل إلى ذروته خلال العام الماضى، وهو ما تباور بالفعل حيث منح صندوق النقد الدولي لتركيا ١٦ مليار دولار بمساندة أمريكية قوية.

بيد أن العام انتهى، ولم تكن تركيا الثمار السياسية والاستراتيجية التي سعت إليها عبر المشاركة في التحالف ضد الإرهاب، وحتى الجائزة الرمزية التي تتمثل في توليتها قيادة القوات الدولية في أفغانستان، لم تحصل عليها. كما لم تتجح في أن تحصل على دور رئيسى في إعادة تسمية الجيش الأفغاني، بسبب المنافسة البريطانية والألمانية.



### ٣- الاتحاد الأفريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الإقليمي

بعد استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد الأفريقي في مايو ٢٠٠١ بموافقة ٣٦ دولة ومروور فترة الـ ٣٠ يوماً التي حددها البيثاق، أعلن رسمياً عن قيام الاتحاد. وتبدو هذه الخطوة متسقة مع أحلام الوحدة الاندماجية لكل دول القارة الأفريقية، بيد أن الحكم على تجربة كهذه ما يزال مستبعداً ولفترة طويلة مقبلة. فالتجربة لم تتضح معالمها التطبيقية بعد، كما أن الأفكار الكبرى المحيطة بها لم تتفق على طبيعة التكيف القانوني والسياسي مثل هذا الاتحاد. ويذكر أن هناك تيارين رئيسيين يتجادبان الجدل حول طبيعة الاتحاد الأفريقي منذ قمة سررت الأولى التي عقدت في سبتمبر ١٩٩٩.

فقد انطلق التيار الأول من توصيف الاتحاد ككيان مؤسسي جديد، يستهدف إعادة تعريف الهوية الاندماجية الأفريقية، وليرة مجالات عمل وظيفية أكثر هامعية، تراعي تأثيرات التغيرات الدولية والمالية على الأصعدة الثلاثة الحاكمة للتفاعلات الأفريقية، وهي الوطنية، والقارية، والمالية. ويستند أصحاب هذا التوجه إلى سنيين، أولها يتعلق بالقانون التأسيسي وينوده الـ ٢٣ بوصفه المنشئ لهذا الكيان الجديد، والمحدد له قانونياً ووظيفياً في المجالات التي حددها لنفسه. ولئنهما يرتبطان بنتيجة رئيسية مفادها أن منظمة الوحدة الأفريقية استغضت معظم أهدافها المعلنة، سواء ما تم تحقيقه بالفعل أم ما أخفق فيه، ومن ثم كان لابد من طرح أفكار جديدة تتواءم مع التغيرات العالمية التي تفرض نفسها في كل مكان، والتي تفرض - حسب رؤية هذا الفريق - إحياء الحركة الاندماجية الأفريقية من جانب، ومواصلة سياسة تحديث وتطوير أداء منظمة الوحدة التي بدأت في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي من جانب آخر.

أما التيار الثاني، فيرى في الاتحاد تطوراً مؤسسياً لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومحاولة إيجابية لمعالجة مواطن الضعف والإخفاق في مجال عملها الوظيفي، كما بدأ واضحاً طوال العقود الماضية. وأن التغيرات التي استحدثتها القوانين التأسيسية للاتحاد الأفريقي لم تزل موضوعياً عن الملامح الرئيسية لجوهر المنظمة، فنبذة المقر في ذاتها، وكذلك الحال بالنسبة للكيان المؤسسي والإداري. فاستثناء تغيير الاسم، يكاد يتطابق حال الاتحاد مع حالة المنظمة. وكذلك أيضاً الحال بالنسبة للمجال الوظيفي، فقد اقتصرت التغيير على بعض الاستثناءات والاختصاصات والمسيمات الجديدة، والأمين العام هو نفسه أيضاً قبل إجراء هذه التغييرات. بمعنى أن الاتحاد أتى تديلاً جزئياً على المنظمة، وليس كياناً مستقلاً عنها.

وبالرغم من الخلافات الظاهرة والكامنة بين هذين التيارين، فتتجلى فيهما، ويتلاقى تحديهما بوجود قدر من المخاوف الناجمة من الحالة السلبية التي تميز التفاعلات الأفريقية، وتؤثر بالتالي على دور القارة الأفريقية ككل في التفاعلات العالمية، وهو ما يستدعي عملاً مؤسسياً ضخماً يقوم على صيغة فاعلة للعمل الجماعي لدول القارة.

والواضح أن تصديق دول القارة على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي . باستثناء دولتين هما الكونغو الديمقراطية ومدشقر . لم يمنع من تواتر التحذيرات والمخاوف من الرهان على مشروع ملوح للوحدة والاندماج القاري، في وقت لم تتأهل فيه غالبية الدول الأفريقية على الدخول في مشروعات تمانين إقليمي جماعي محدود، فما بال الأمر بالنسبة لمشروع يضم كل دول القارة، ويتوازى مع هذه التحذيرات دعوة إلى التركيز على إحداهن تطوير مؤسسي حقيقي في المشروع القائم بالفعل، أي منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال حل ما يمتريضها من مشاكل تنظيمية مالية وإدارية .. وهكذا .

## أولاً : الاتحاد الأفريقي .. من الفكرة إلى واقع ملموس

مر الاتحاد الأفريقي بالعديد من المراحل الرئيسية قبل أن يتحول من مجرد فكرة تحمى لها الزعيم الليبي العقيد القذافي، إلى واقع على الساحة الأفريقية، إذ من المتوقع أن يصل الاتحاد رسمياً محل منظمة الوحدة الأفريقية في قمة يولييه ٢٠٠٢ . فقد حرصت ليبيا على توفير قوة الدفع للاتحاد بعبث لم يقتصر دورها . كما سيتضح لاحقاً . على احتضانها معظم الاجتماعات المنظمة لهذا التحول فحسب، بل وأيضاً المساهمة المالية في الاجتماعات والقمم التي لم تعقد على أرضها . إلا دعت في قمة لوساكا (يولييه ٢٠٠١) قرابة ١٨ مليون دولار لمساعدة زامبيا على إنجاز القمة، والتي أعلن فيها رسمياً ميلاد الاتحاد الأفريقي، ويمكن رصد ثلاث مراحل رئيسية مر بها مشروع الاتحاد الأفريقي على النحو التالي:

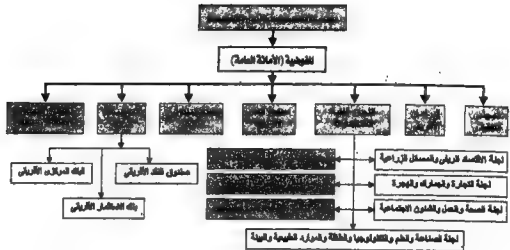
### ١. مرحلة الميلاد

كان لتبني القمة الخامسة والثلاثين التي عقدت في الجزائر في يولييه ١٩٩٩، لفكرة القضاء الأفريقي وتأييد مقترح القذافي لدراسة هذه الفكرة وسبل تطبيقها في قمة استثنائية تعقد في مدينة سرت الليبية بمد شهرين، أثره الواضح في الجهود التي مهدت إلى تحقيق هدفين أساسيين: أولهما يرتبط بتفعيل العمل الأفريقي المؤسسي وتحديد مدى اعتماد دول القارة للقضاة مع تحديات العملة، بشكل يؤمن لها مقدراتها على كافة الأصعدة. وثانيهما يتعلق بعبث أليات تفعيل الوحدة الاقتصادية الأفريقية، وفقاً لما ورد في معاهدة أبوجا .

وخلال فترة الشهرين، ما بين قمة الجزائر يولييه ١٩٩٩ والقمة الاستثنائية بمدينة سرت سبتمبر ١٩٩٩، نشطت الدبلوماسية الليبية سياسياً واقتصادياً بشكل مكثف في دول القارة من أجل تأمين حضور أفريقي ملموس في هذا الاجتماع، الذي نُظر إليه بوصفه محوراً في الدورة للاتحاد الأفريقي . وقد سبق قمة سرت الأولي اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية بالماصمة الليبية طرابلس يوم ٦ سبتمبر، وحضره القذافي شخصياً، لإعطاء المزيد من الدعم لتلك الدعوة. وقد شارك في قمة سرت الاستثنائية نحو ٤٦ رئيس دولة وحكومة، واتسمت مناقشات القمة بالطابع التضامني مع الجمهورية سواء على صعيد المطالبات بالرفع الكامل للمقويات الدولية المفروضة عليها (آنذاك) بسبب أزمة لوكبري، أو ناحية التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود الجماعية لمعالجة المشاكل التي تواجه القارة على المستويين الوطني والجماعي، لاسيما قضايا الاستقرار والأمن والفقر والبيئة وتحديات العملة. وقد بلغت القمة ذروتها الرمزية والمعنوية في الاستعراض العسكري الرمزي، والذي شاركت فيه ٢٢ دولة أفريقية بوحدات تعدت العشرين ألف رجل، كمحاولة لزج فكرة الجيش الأفريقي الموحد في ذاكرة الشعوب الأفريقية المعاصرة.

وفي تلك القمة، تم استمرارى وليقتين أساسيتين: الأولى دعت أساماً لتعديل ميثاق المنظمة لكي يتواءم مع نوعية

## الهيكل التنظيمي للاتحاد الأفريقي



(٢) تم تصميم الشكل استناداً إلى ما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي كرسه الفصل السابع لـ ٢٦ أفراسد الدول والمؤسسات العليا، ص ١٠ - ١٢ يوليو ٢٠٠٠، ملاحظة ١، ويصم مؤسسات الاتحاد على شكل ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، وهي المرحلة الأولى، وهي المرحلة الأولى، وهي المرحلة الأولى.

التغيرات الجديدة مع الحفاظ على كيان المنظمة مع تطوير هيكلها الإدارية والتنظيمية. والثانية، تبنت مبدأ التغيير الشامل في هيكل العمل الجماعي الأفريقي من خلال الدعوة إلى إقامة كيان فدرالي جديد باسم "الولايات المتحدة الأفريقية"، وفقاً للنموذج الذي كان الأباء الأوائل للعمل الجماعي الأفريقي يدعون إليه. وخلال المفاوضات التي تمت بالقمة تم تغليب الاتجاه الداعي لفكرة التعديل من خلال ما هو قائم فعلياً، وهو ما قاد تالياً لباورة الدعوة لإنشاء الاتحاد الأفريقي، حسب ما نص على ذلك إعلان قمة سيرت.

## ٢. مرحلة التطور السياسي - القانوني

كان لقوة الدفع التي توافرت لفكرة الاتحاد، أثرها الواضح في تكثيف الاتصالات الدبلوماسية الليبية مع كل دول القارة، بهدف تجسيد مقررات تلك القمة في أسس قانونية وسياسية ملموسة. ولذا وضعت هذه الدبلوماسية كل ما لديها من مقومات وآليات الضغط السياسي والاقتصادي والثقافي، من أجل تحفيز الدول الأفريقية على الانتقال لتلك المرحلة، ومقاومة التوجهات المناوئة للحركات الليبية بالقارة، وبالأخص من جانب الولايات المتحدة.

ولذا فقد مولت ليبيا اجتماعي الخبراء القانونيين والبرلمانيين الأفارقة اللذين أتبعتهما صياغة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي، والتي شهدتهما العاصمة الأثيوبية أديس أبابا خلال الفترة من ١٧، ٢١ أبريل، والليبية طرابلس خلال الفترة ٢٧ - ٢٩ مايو ٢٠٠٠. كما حرصت القيادة الليبية على حشد التأييد والتوقيع على القانون الأساسي للاتحاد الأفريقي بدون الانتظار لموعد القمة السادسة والثلاثين بالعاصمة التوجولية لومي في يوليو من العام نفسه، وهو ما انعكس في التوافق الكثيف للمسؤولين الليبيين على المواسم الأفريقية، بالإضافة إلى توجيه حملة إعلامية وسياسية مكثفة لتكريس هذا التوجه الجديد بالقارة.

ويتكون القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي من الديباجة و٣٢ مادة بلورت مواد هذا القانون: إذ حددت المادة الثانية ملبحة الأهداف التي يسعى الاتحاد للوصول إليها، والتي يأتي في مقدمتها مسألة التعميل بتكامل القارة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بنية إشاعة قدر أكبر من الوحدة والتضامن بين دول القارة للوصول إلى تعزيز الأمن والاستقرار بين دول القارة، وترسيخ القيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتميز التنمية المستدامة داخلياً. وقد حددت المادة الرابعة نوصية المبادئ التي يركز عليها العمل داخل الاتحاد، مثل منع التدخل في الشؤون الداخلية، وفكرة التمايز السلمي، والأمان والمساواة بين دول القارة. غير أن القانون التأسيسي تضمن لأول مرة بنوداً تُعد أكثر مهلاً للعمل الجماعي الأفريقي، قياساً إلى غيره من المواثيق المنظمة لهذا العمل الجماعي بما فيها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وهي:

أ. وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة.

ب. حق الاتحاد كمنظمة إقليمية في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار من مؤتمر الاتحاد، في ظل ظروف خطيرة متصلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ج. إدانة ورفض التفجرات غير الدستورية للحكومات.

د. إشراك الشعوب والقطاعات المدنية الأفريقية في العمل الجماعي الأفريقي للحد قدر الإمكان من الطابع التخفيبي الذي ميز تطور العمل الأفريقي طوال المراحل السابقة، وذلك بالدعوة لمشاركة جميع فئات المجتمع الأفريقي في أنشطة الاتحاد، من خلال تفعيل آليات مثل برلمان أفريقيا.

كما تتناول المواد الأجهزة المشكلة للاتحاد وهي تسعة أجهزة رئسية، والإجراءات التنظيمية والوظيفية الحاكمة لها، والتي يأتي في مقدمتها مؤتمر الاتحاد الذي يُعد بمثابة القمة السنوية له، والتي تضم رؤساء الدول والحكومات، والمجلس التنفيذي وهو الجهاز البيروقراطي للاتحاد، ثم برلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية، بالإضافة للجان الفنية المتخصصة الأخرى. وثمة نقلة نوعية في عمل الاتحاد الأفريقي تميزه عن منظمة الوحدة، وتتمثل في مبدأ العقوبات التي شرعتها المادة ٣٢ من القانون التأسيسي، والتي لم تقتصر على الحرمان من مزايا العضوية والتصويت داخل مؤسسات الاتحاد فحسب، بل تضمنت فكرة المزل والحصار وفرض عقوبات أخرى من قبيل: حرمان الدولة من إقامة روابط نقل واتصالات مع الدول المجاورة لها، إلى جانب فتح المجال أمام القمة السنوية لتقرير عقوبات سياسية واقتصادية أخرى تحدها.

وبالنسبة للترتيبات الانتقالية التي يمل بموجها قانون الاتحاد التأسيسي مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فقد تم التأكيد على أن يظل هذا الميثاق سارياً لفترة انتقالية مدتها عام واحد أو لمدة يقرها مؤتمر القمة بعد دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ. كما أشارت لذلك صراحة المادة ٢٨، والتي أكدت على هذا الانتقال بعد ٣٠ يوماً فقط من تصديق ثاني الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على هذا القانون وإيداع وثائق التصديق في أنيس أبابا.

في المقابل بدأت تواجه العديد من الدول الأفريقية وتحديداً ذات النظم السياسي بالقارة في البروز، ومحاولة التكلل لمواجهة تلك النقطة النوعية في العمل الجماعي بالقارة، ولذا شهدت قمة لومي التي عقدت في يولييه ٢٠٠٠ جلاً وتجاذباً سياسياً بغضوض العديد من الوفود، خاصة تلك المتعلقة بالسيادة، فيما يمد استمراراً للجدل المتواصل منذ أكثر من أربعة عقود داخل القارة حول أنسب السبل للوصول للعمل الجماعي المؤثر، وهو تجاذب يمكن رصد هاتجاهين، الأول طالب بمنح المزيد من الوث للندول الأفريقية لبعث واستكمال مشروع القانون التأسيسي للاتحاد، واعتماد صيغة التدرجية الزمنية وصولاً إلى تحقيق المبادئ وإقامة المؤسسات التي يدعو إليها. وقد أبدت بعض الدول الأفريقية، مثل جنوب

أفريقيا وكينيا ونيجيريا، العديد من التحفظات السياسية على مشروع القانون. والثاني أكد على ضرورة مواصلة المناقشات وبالسرية الواجبة من أجل وضع هذا القانون موضع التطبيق العملي. ولذا فقد طالب بأن تستكمل القمة الإنجاز العملي الذي تحقق في الاجتماعات السابقة، وتقوم بالمصادقة على الصياغة المطروحة للاتحاد. وقد نجحت لديها من خلال رئاسة المؤتمر، والكثير من التفاهات السياسية والاقتصادية التي حفلت بها المناقشات الجانبية للقمة، في تمرير الصيغة المدة سلفاً للاتحاد الأفريقي، ولذا فقد تضمن البيان الختامي للقمة الذي صدر يوم ١٢ يولييه ٢٠٠٠، ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء باتخاذ التدابير المناسبة للتوقيع والتصديق على القانون التأسيسي للاتحاد في أسرع وقت ممكن وضمان سرعة دخوله حيز التطبيق العملي. كما طالب البيان الأمين العام للمنظمة سالم أحمد سالم لتظيم اجتماع للبرلمانيين لبحث مشروع بروتوكول برلمان عموم أفريقيا وتقديمه تالياً إلى المجلس التنفيذي، لبحث اعتماده ومن ثم رفعه لقمة رؤساء الدول والحكومات لاعتماده في قمته التالية.

### ٣ إعلان قيام الاتحاد الأفريقي

ضمن سياق عملية التعجيل بدخول الاتحاد الأفريقي حيز التطبيق الفعلي، لم تنتظر الدبلوماسية الليبية حتى حلول القمة السابعة والثلاثين في لوساكا لتحقيق هذا الهدف، وإنما أسرعت بالدعوة لقمة استثنائية ثانية في سرت في مارس ٢٠٠١، لتحفيز الدول الأفريقية على سرعة التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد، بعدما تبين لها أنه طوال الفترة الممتدة من يوليو ٢٠٠٠ وحتى فبراير ٢٠٠١ لم تصادق على هذا القانون سوى ٢٢ دولة فقط، من أصل ٤٤ دولة وافقت عليه فعلياً، في حين أن القانون التأسيسي ينص على وجوب تصديق ٣٦ دولة لكي يدخل الاتحاد حيز التطبيق. غير أن مستوى الحضور في تلك القمة الاستثنائية لم يكن بالكثافة السابقة في قمة سرت الأولى، إذ حضرها قرابة ٤٠ رئيس دولة وحكومة. ويمكس مظاهر الاحتفالية التي بدت عليها سرت ١، فإن القمة الثانية بدت أكثر توجها نحو المسمى الليبي بخصوص الإسراع بتحقيق الخطوات القانونية المطلوبة لإعلان قيام الاتحاد الأفريقي. ولذا شهدت الجلسات الجانبية على هامش القمة كثيراً من التفاهات السياسية والاقتصادية مع الدول التي لم تصادق بمد على القانون التأسيسي، وهو ما نجم عنه ارتفاع عدد الدول الموافقة على الاتحاد إلى ٥١ دولة، والتي صادقت بالفعل إلى ٣٠ دولة. غير أن التطور الأهم في تلك القمة هو الإعلان بشكل احتفالي يوم ٢ مارس عن قيام الاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا. وقد اكتمل النصاب القانوني لإعلان الاتحاد، بتوقيع نيجيريا يوم ٢٦ أبريل على القانون التأسيسي، التي أودعت ولتلك التصديق في أمانة المنظمة الأفريقية، وبهذا دخل الاتحاد الأفريقي حيز التطبيق الفعلي في ٢٦ مايو ٢٠٠١، وقبل قمة لوساكا بأسبوعين فقط.

وكانت إشكالية نظام التصويت في برلمان عموم أفريقيا، من أكثر القضايا الخلافية إثارة للجدل خلال قمة سرت الثانية، ويل وقبل ذلك خلال الاجتماع الوزاري للمنظمة رقم ٧٣ في العاصمة طرابلس، والتي استمرت تالياً في مؤتمر البرلمانيين الأفارقة في بريتوريا خلال الفترة ١٠-٧ نوفمبر ٢٠٠٠. إذ ارتأت الدول ذات النثل السكاني بالقرابة مثل نيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا صموية الأخذ بنظام الحصص المتساوية في تركيبة البرلمان، ومطالبات بضرورة تضمين بروتوكول إنشاء البرلمان نمداً صريحاً وواضحاً بأن يكون هذا التمثيل المتساوي لفترة انتقالية محددة، يجري بعدها اعتماد نظام التمثيل النسبي وفقاً لعدد السكان في كل دولة. وقد أتى ذلك رداً على المقولات التي تدعو إلى المساواة في التمثيل بين دول أعضاء الاتحاد، التي يجيب أن ينظر إليها بوصفها كياناتاً قانونية وانتخابية مستقلة وواحدة، ويمثل فقط المقهمن

بين أرجائها.

وهي النهاية تم التوصل لصيغة وسط، تؤكد علي أن يكون البرلمان متمساوي التمثيل للدول الأفريقية، وأن يكون اختيار الأعضاء عن طريق برلمانات دول الاتحاد، إلي أن يحدث تطور سياسي في الإجراءات المنظمة للبرلمان المنتخب، والذي سوف يتم فيها حساب التمثيل النسبي لعدد سكان كل دولة، واعتماد آلية اختيارهم.

ولذا كانت قمة لوساكا التي عقدت في يوليو، هي المنبر الرسمي الذي انطلقت منه الدعوة لتفعيل الاتحاد الأفريقي، والذي كان قد دخل من قبل حيز "الفضاء الأفريقي" بتصديق ٣٦ دولة علي القانون التأسيسي له. أضف لذلك أنها وضعت المعايير الحاكمة لتنظيم الفترة الانتقالية التي حددتها المادة ٣٣ من هذا القانون والممتدة لعام واحد فقط. إلا من المتوقع أن تتحول منظمة الوحدة رسمياً في يوليو ٢٠٠٢ إلى الاتحاد الأفريقي بما يتضمنه ذلك من أيلولة مؤسسات وأصول وديون المنظمة لهذا الكيان الجديد. ولذا فقد أنهى بالأمين العام الجديد أمارا عيسى (وزير خارجية كوت ديفوار سابقاً) الإشراف على تلك الفترة الانتقالية وما تتطلبه من مهام منها:

أ. حث بقية الدول التي لم تودع وثائق المصادقة على القانون التأسيسي قبل ذلك قبل القمة ٢٨ القادمة في جنوب أفريقيا. والترويج لفكرة التكتل الأفريقي الجديد بين الشعوب، حتى لا يكون مجرد مظلة فوقية خاصة بالحكومات دون هذه الشعوب.

ب. تفويض الأمين العام الجديد بالتشاور مع الدول الأعضاء بتنظيم اللوائح الإجرائية الحاكمة لعمل أجهزة الاتحاد الرئيسية وتمهيداً لمؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين، ومراجعة كافة الاتفاقيات التي وقعتها المنظمة مع الأطراف الأخرى داخل وخارج القارة لكي تتواءم مع التطور الجديد.

ج. إعادة توجيه الموارد وإبراج العمل في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والتكامل القاري، بما في ذلك إعادة تفصيل الموازنة الانتقالية للعام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، وتنظيم برامج العمل المأمدة سلفاً.

د. تفهيد المرحلة الانتقالية ومعالجة نقل أصول وخصوم منظمة الوحدة طبقاً لأحكام المادة ٣٣ بند (١) من القانون التأسيسي.

ولعل أهم ما ورد في البيان الختامي لتلك القمة هو حسم العديد من القضايا التنظيمية والمؤسسية مثل: اعتبار المنظمة وكافة الإضافات التي وقعتها مع الأطراف الأخرى جزءاً لا يتجزأ من الكيان الجديد، بما فيها إعلان القاهرة الخاص بإنشاء آلية منع وتصوية المنازعات بالقارة.

وهكذا بدأ الكيان المؤسسي الجديد أقرب إلي أحد كيانات التنظيم الدولي ذي الطابع القاري، وليس كما يبدو من اسمه خياراً هيدرالياً موحداً. فقد تضمنت البنود الرئيسية المكونة للقانون التأسيسي الاتحاد مبادئ منصفة لهذا النهج من قبل التأكيد علي سيادة الدول الأفريقية الأعضاء، والمحافظة علي سلامتها الإقليمية، الأمر الذي يقرر اعترافاً بالحدود الموروثة من حقبة الاستعمار والمحافظة عليها. وهو الموقف نفسه الذي التزمت به منظمة الوحدة الأفريقية طوال تاريخها.

## ثانياً : الأبعاد الحاكمة للدور الليبي

قامت ليبيا بدور رئيسي في تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، وارتبط هذا الدور بمجموعة من المحددات والأحداث الخاصة برؤية القيادة الليبية لدورها الذاتي على الساحة الأفريقية من ناحية، والسعي إلى مواجهة التحديات التي تواجهها ليبيا من خلال المظلة الأفريقية من ناحية أخرى. فالمبررات التي قدمتها السياسة الليبية للتركيز على خيار الوحدة الأفريقية كانت هي جزء منها تبهيراً عن "صدمة ليبيا" مما اعتبرته تداخل الموقف العربي في دعم

مطلبها المشروع لرفع العقوبات الدولية المقررة عليها بفعل أزمة لوكيربي، وتظل نقطة التحول في التوجه الليبي لما هو أفريقي عوضاً عن ما هو عربي في يونيو ١٩٩٨، وتحديداً خلال القمة الأفريقية في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو، التي تبنت بالإجماع قراراً راديكالياً يقضي بعدم الاعتراف بمشروعية الحظر الجوي المفروض على ليبيا بعد وفاتها بالانتزاعات التي قررتها الأمم المتحدة عليها، ووضع هذا القرار موضع التطبيق الفعلي حينما بدأ رؤساء الحكومات الأفريقية وهوودها الرسمية والشعبية تتوافتد علي ليبيا جواً معترفين الحظر الجوي دون أدنى تقدير للضغوط الأمريكية . البريطانية التي مؤسست عليهم للالتزام بالحظر، أو علي الأقل الحصول علي موافقة مسبقة من الأمم المتحدة، كما استقبلت المواسم الأفريقية في مطاراتها الطائرات الليبية.

في المقابل جاء إخفاق الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٨ في اتخاذ موقف عربي معادل إزاء الحظر المفروض على ليبيا، الأمر الذي تشكل معه مزيد من مشاعر الصدمة تجاه الدول العربية وتجاه النظام العربي ككل. وبمدها بنت هموم القارة الأفريقية والدعوة إلى وحدتها بمثابة الأولوية الأهم للسياسة الخارجية الليبية. ومن ثم أخذت الدبلوماسية الليبية على عاتقها الدعوة إلى قيام اتحاد أفريقي وحشد الدعم والتأييد له. وفي هذا السياق، يمكن رصد تطورين في التوجه الليبي تجاه القارة، يبرزان بوضوح نوعية الأبعاد الحاكمة للمبادرة الليبية نحو التكتل الأفريقي.

**التطور الأول** يرتبط بالتوجه التدخلي ذي الطابع السلمي الليبي في الصراعات والأزمات السياسية والاقتصادية بالقارة، والذي بدأ وكأنه التدخل الجديد للتعاون الليبي مع دول القارة، وتصحيح الصورة السلبية السابقة عن ليبيا وتدخلاتها سيئة السمعة بالقارة قبل عقدين . وبدا ذلك واضحاً في أدوار الوساطة الليبية التي مورست في تسوية وحل العديد من الأزمات السياسية التي شهدتها القارة منذ هذا التاريخ، والتي كان من الممكن أن تبرز الدور المؤثر لليبيا إلتقيهم، لولا التدخل الأمريكي المناوئ، والذي نجح كثيراً في تهديد الدور الليبي الجديد.

ومن هذه الأنوار، التدخل الليبي في الصراع المسلح الذي اندلع في مايو ١٩٩٧ بين إريتريا وأثيوبيا بسبب ترسيم الحدود المشتركة، إذ احتضنت مدينة صرت مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين المتصارعين لتقريب موقفيهما من التسوية، وإحلال مبدأ المفاوضات عوضاً عن الحرب، وهو التوجه الذي كاد أن يؤدي لملاره من خلال مبادرة التسوية الليبية، لولا التدخل الأمريكي في الصراع، ونقل جهود الوساطة السياسية للجزائر. وقد حاولت ليبيا التدخل أيضاً في الأزمة الصومالية، من خلال استضافة قادة الفصائل المتناحرة في معاملة للتوفيق بينهم، وإنهاء الحرب الأهلية. وثالياً معاملة تسوية الحرب الأهلية في جنوب السودان من خلال المبادرة المشتركة مع مصر. وبلغ هذا الدور الليبي ذروته عبر إرسال وحدات عسكرية للفصل بين الدول المتصارعة في منطقة البحيرات العظمى، وتحديداً في المنطقة الفاصلة بين الكونجو الديمقراطية وأوغندا، ورواندا.

**التطور الثاني**، فيتمتع بالدعوة إلى تكوين الفضاء الأفريقي، ضمن أطروحة القذافي، من ما أسماه تقاض الفضائيات المالية. وأهمية تدعيم هذا الفضاء الإقليمي من خلال تفعيل العمل الجماعي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بهدف الوصول لفضاء فعال لمواجهة الفضائيات الأخرى والتفاعل معها على قدم المساواة، ولواجهة التحديات التي يفرضها نظام عالمي ظالم يتسم بشعور العولمة وتهميش الكيانات الصغرى.

و بلغ إيمان ليبيا برسالته الأفريقية الجديدة مداه، حينما ساهمت ليبيا مالياً في إزالة كافة المرافئ التي أصافت مبادرتها للاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال دفع الخصصات والالتزامات المالية لمعد من الدول الأفريقية التي لم تقم بدفع هذه الالتزامات في العامين السابقين، نظرا لظروفها الاقتصادية الصعبة. وهو الأمر الذي وضع منظمة الوحدة

## البند التي مثلت تطورا نوعيا في ميثاق الاتحاد الأفريقي

- البند (د) من المادة الثالثة التي تتعلق بالأهداف..**
- ضرورة التنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق العندني لأهداف الاتحاد.
  - المادة الرابعة التي تمهد للهادئ..
  - (ج) : حق الاتحاد بالتدخل في حالة عضو طبعاً لقرار للوزير في ظل ظروف خطيرة مصحفة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
  - (د) : حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
  - (د) : تعزيز المساواة بين الجنسين.
  - (هـ) : احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإغلات من العنصرية والأهاليات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة الصليبية.
  - (ع) : إدانة ورفض التصريحات غير الدستورية للحكومات
  - المادة الخامسة المتعلقة بأجهزة الاتحاد التي تمت تعديلاتها:
  - بروتان عموم أفريقيا
  - محكمة العدل الأفريقية
- الجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي**
- المادة الخامسة عشرة والتي أوجبت المؤسسات المالية
  - المصرف المركزي الأفريقي.
  - صندوق النقد الأفريقي.
  - المصرف الأفريقي للاستثمار.
  - المادة الثالثة والعشرون التي تمهد لوجبة المقويات على الأعضاء كما يلي:
  - يحدد المواقف المقبولة المناسبة التي تفرض على أية دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في موازنة الاتحاد، من قبيل الحرمان من حق التحدث في الاجتماعات والمصويت وتلقيم مرشحين للمناصب، أو الاستفادة من أنشطة والتزامات الاتحاد.
  - المادة التي لا تلزم بقرارات وسياسات الاتحاد بحرم من إقامة روابط لتقل والاتصالات مع جيرانها، أو أية إجراءات أخرى ذات طابع اقتصادي وسياسي يحددها للوزير.
  - المادة السادسة المتعلقة بصليق للحدادة:
  - لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد

الأفريقية في موقف بالغ الحرج، إذ استحق لها ما يقارب ٥٠ مليون دولار على أعضائها الذين عجزوا عن النهوض بطلب الأعباء. ولذا كانت مدينة سموت المكان الذي احتضنت كافة الإجراءات والاجتماعات المنظمة للاتحاد الأفريقي الجديد، كما مولت ليبيا تكاليف عقد قمتي لومي يولييه ٢٠٠٠، ولوساكا يولييه ٢٠٠١، والتي بلغت مائة قرابة ٣٠ مليون دولار. وقد شمل هذا الدور التمويلي المباشر تادبة الالتزامات المالية لجميع الدول الأفريقية الصغيرة لضمان دعمها، وفقاً لما بات يسمى بـ "دبلوماسية المطايا المشروطة"، لتحشد الدعم لفكرة الاتحاد الأفريقي والتصويت لصالحه.

### ثالثاً : مستقبل مشروط

نظرا لعدم دخول تجربة الاتحاد الأفريقي حيز التطبيق، فمن المصوبة بمكان الحكم على تلك التجربة. ومع ذلك فثمة إمكانية للنظر في العلاقة بين كيفية تطبيق القانون التأسيسي للاتحاد وتحقيق قدر مناسب من الفاعلية للمنظمة الأفريقية "الجديد". واللائق للنظر أن ثمة إجماعاً على كون فكرة الانتقال من كيان منظمة الوحدة إلى الاتحاد الأفريقي هي بمثابة مشروع ملوح للغاية في بيئة لا تزال تتقيد إلى أدنى مقومات العمل الجماعي على المستوى المؤسسي، حيث تتفاقم فيها الصراعات متمدة الحدة على كافة المستويات، سواء داخل العديد من الدول الأفريقية نفسها، أو في إدارة التفاعلات الإقليمية بين تلك الدول، فضلاً عن أن هذا الطموح - رغم القهود التي تواجهه - أقل كثيراً من الحلم الهبي الخاص بقيام كيان قارى أكثر اندماجاً تحت مسمى "الولايات المتحدة الأفريقية".

وهناك إشكالياتان هامتان ظهروا خلال مسيرة تشكيل الاتحاد، ولم يحصما بالقدر الواجب، ويتوقع لهما أن يعوقا عملية



تطبيق "الاتحاد الأفريقي"، وهما:

**الإشكالية الأولى:** تتعلق بالعلاقة بين ضرورة مقومات العمل الوظيفي الجماعي، وبين الإصرار على المقومات الكاملة لمبادرة الدول الأعضاء في الاتحاد، وتحديدًا في المجالين الوظيفي والسياسي، وعدم الانتقاص منها لصالح فكرة العمل الجماعي العام. ولذا فإن الاتحاد لم يخرج عن كونه إطاراً مؤسسياً. تنظيمياً بين الدول، وليس فوقها في أي مجال وظيفي كان أو سياسي، بل أنه ورد صراحة في المادة الثالثة التي تحدد أهداف الاتحاد البند (ب) في "النداء عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها". وفي المادة الرابعة، التي تحدد المبادئ الاسترشادية، تم التأكيد على ضرورة احترام الحدود القائمة التي هي أساساً من صنع الاستعمار الغربي، ولم تراعِ التقسيمات العرقية أو الدينية داخل التجمعات الرئيسية لشعوب القارة.

ولذا رجعت كافة دعاة التدرج في الوصول للوحدة والانماج الأفريقي، على دعاة القفزة السريعة لهذه الغاية. وذلك على الرغم من كون المناقشات التمهيدية التي سبقت تبلور الاتحاد كمنظمة، كانت تلمح من شأن وأهمية النقلة الانماجية السريعة. بعد الإخفاق الذي مني به التدرج الزمني في الوصول لتلك الغاية تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية.

**الإشكالية الثانية:** خاصة بالعلاقة بين الاتحاد كيان حاري وبين كافة التنظيمات الإقليمية الفرعية الأخرى داخل القارة، كجماعة تنمية الجنوب الأفريقي "السادك" والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى "الايكاس". والسؤال الذي يفرض نفسه هل يمكن للاتحاد أن تكون له ولاية ما على هذه التنظيمات الفرعية وفي أي اتجاه. والواقع أنه لم تطرح إجابات محددة، غير أن الاتجاه العام، لاسيما من الدول ذات الثقل السياسي والسكاني في القارة، لا يرى حقاً للاتحاد في أن تكون له أية ولاية تنظيمية على تلك التنظيمات الفرعية. ويمكن تفسير ذلك في أنها، أي الدول ذات الثقل. ترى هذه الكيانات كإحدى أدوات سياستها الخارجية، وأداة لنتم تؤولها في المناطق المحيطة بها مباشرة، كـ "السادك" بالنسبة لجنوب أفريقيا، ومنظمة "الايكاس"، بالنسبة ليهوجريا.

ووفقاً لهذا الاتجاه الغالب، فإن الاتحاد كمنظمة إقليمية وإطار حاكم للتفاعلات السياسية داخل القارة، لن تغتفل وضعيته كثيراً عن الوضعية التي ميزت منظمة الوحدة طوالت المقود الأربعة الماضية. لاسيما وأن البيئة الأفريقية لم تخطب كثيراً، وتدل المؤشرات العامة سواء بالنسبة للتطور الديمقراطي أو الاقتصادي، أن تلك البيئة سوف تستمر لفترة طويلة مقبلة، وأنها تحتاج أولاً تغييرات كبرى داخل المجتمعات الأفريقية نفسها قبل أن تسهم في تغيير التفاعلات القارية لاحقاً. وبضام من ذلك كثيراً أن الطفرات النوعية التي وردت في القانون التأسيسي للاتحاد تبدو وكأنها منفصلة عن الواقع الأفريقي الجماعي. ومن ثم فقد لا يكون لها الأثر الإيجابي المتوقع على الأقل في المدى المنظور.

ومع افتراض توحيد أثر العوامل الخارجية سلباً وإيجاباً على مسيرة التطور المستقبلي للاتحاد، فثمة عوامل هيكلية أفريقية ضاغطة، تمثلان هيوذا متزايدة التأثير، على عمل الاتحاد منها:

١. **التفويض القمعي:** فهناك معوية مؤكدة فيما يتعلق بشعور وانتشار القيم الجماعية التي تحض على الانماج والفعل الجماعي العام داخل البيئة الأفريقية خلال فترة زمنية مناسبة، وهو ما يرجع إلى هيمنة المؤسسات والأفكار التي تحض على التمايز مع الآخر في إطار صراع النفوذ داخل وبين الدول.

ولذا فإن التعميل على الوعي الذاتي والدعوة لتنميته لن يكون كافياً في حد ذاته، خاصة في ظل وجود الكثير من القضايا الملحة التي لم تحسم بعد في العلاقات الأفريقية. الأفريقية. ويأتي في مقدمتها الاختلاف حول: توزيع الأعباء والمزايا النسبية داخل الاتحاد، وآليات صنع القرار فيه، ومدى تجاوب الدول الأعضاء معه. مثل هذا التباين بين الدول

الأفريقية وبمضنها يعد بدرجة ما امتداداً للجدل على المستوى الداخلي في كل دولة أفريقية، حول فكرة النيموقراطية والإدارة الرشيدة للسياسات الداخلية، والمشاركة السياسية لفئات المجتمع الواحد، وحقوق الإنسان والأقلية داخل هذه المجتمعات. فالمديد من النخب الأفريقية، وأياً كانت انتصاعاتها العرقية والدينية، اتفقت طوال العقود التالية للاستقلال، لسمعة التضحية الذاتية بالمصالح الأهلية/ الضيقة، مقابل الاستفادة من المزايا التي يتيحها مبدأ التكامل والاندماج في جماعة سياسية أكبر داخل الدولة الواحدة، الأمر الذي يصعب تصور تحقيقه على مستوى القارة. ومثل هذا الوضع لا يقتصر فقط على الجماعات الصغيرة داخل الدولة، والتي تجسدها الدول الصغيرة في الكتلة القارية، وإنما أيضاً على الجماعات الكبيرة، والتي تجسدها الدول الكبيرة، والتي تسمى غالباً بالهيمنة على مقاليد إدارة وتوجيه المزايا التي يتيحها مبدأ التخصيص السلطوي للقيم بشقيه الخاص والعام.

وتعتمد هذه العلاقات المعقدة إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي هي أعقد بكثير، ولها تفاعلات مباشرة وغير مباشرة بمثلها السياسية، إذ كيف يتوقع من كيان قاري يفقد للجاناس العام، أن يحقق دعوات من قبل التنمية الشاملة بشقيها الحالي والمستديم، في وقت عجزت فيه النخبة المشككة لمؤسساته في إدارة هذا التحدي في جزر جو- سياسي أقل اتساعاً وأكثر قوعاً نسبياً في موارده.

٢. **القيود الوظيفية:** تطلق هذه القيود من المواقف الموجودة على ساحة العمل الجماعي الأفريقي، والتي يمكن بلورتها على النحو التالي:

أ. الكيفية التي سوف يطلع بها الاتحاد بالمهام والتحديات التي أنيطت به، في وقت هو غير قادر على المستوى العام في توفير التمويل اللازم لتحقيق ذلك. فالكيان الجديد، شأنه في ذلك شأن المنظمة من قبل، يربث مشكلة تمويل متزايدة، ليس للأهداف التي أنيطت به فحسب، بل وإيضاً تمويل عمليات استكمال أجهزته ومؤسساته الجديدة من قبيل المصرف المركزي الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا ومعمكة المدل الأفريقية.

ب. إشكالية تسمية اللجان الفنية المتخصصة ومنها سبغ لجان للمجلس التنفيذي مباشرة، والذي يتكون من وزراء خارجية دول الاتحاد وليس في حال انعقاد دائم، مما يميذ إنتاج نفس المواقف الإدارية والتنفيذية التي واجهتها من قبل منظمة الوحدة.

ج. المفروض المحيط بتشكيل المديد من مؤسسات الاتحاد من قبيل البرلمان ومعمكة المدل، سواء من حيث السلطات الممنوحة لها، أو آلية اختيار الأعضاء فيها. ويكاد يجسد البروتوكول المنشئ للبرلمان دحضاً لأفكار مثالية من قبيل توسيع المشاركة الشعبية في تقدير سياسات الكيان الجديد، إذ أنه ذو صفة استشارية غير إلزامية، وليس لأعضائه أية سلطات حقيقية تجاه الشأن العام الأفريقي. وأيضاً لأن التمثيل المتساوي للدول الأعضاء (خمسة من كل بلد، ويعتبر برلمان كل بلد، ومدة عضويتهم في الولاية الأولى خمس سنوات) يكرس تقييد المشاركة الشعبية وامتداد السلطوية التي تتمتع بها النخبة الحاكمة في الدول الأعضاء لهذا الكيان الجديد، وكذلك يكرس فكرة القطرية، والإحلاء من شأن السيادة والمصالح الضيقة لتلك الدول على حساب العمل الجماعي العام.

## ٤- إريتريا وإثيوبيا .. إخفاق داخلي ومعارضة متزايدة

معارضة متزايدة

تأثرت العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا بمجموعة متشابهة من العوامل، أبرزها مراث حقبة الصراع مع نظام الرئيس السابق لإثيوبيا منجمتو، وضعف الموارد الاقتصادية، وسطوة النضية السياسية والعسكرية التي لعبت الدور الأكبر إبان مرحلة الثورة على مجريات الحياة السياسية بعد الاستقلال بالنسبة لإريتريا، وبعد القضاء على نظام منجمتو بالنسبة لإثيوبيا، والخلافات العرقية داخل كل بلد، فضلاً عن حالة السيولة إلى ميزات التوازنات السياسية في منطقة القرن الأفريقي ككل.

ويمكن القول أن فترة الحرب التي امتدت أكثر قليلاً من عامين لعبت بنورها دوراً حاسماً ليس فقط في التأثير على علاقات البلدين، وعلى حالة الاستقرار الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي ككل، ناهيك على الوضع الاقتصادي المتردي أصلاً في البلدين، بل وأيضاً على عملية التطور السياسي الداخلي في كل بلد. على حدة.. حيث مثلت الحرب ذريعة لتأخير وإرجاء الكثير من الإصلاحات السياسية التي كان من المفترض إتخاذها في وقت سابق، الأمر الذي دفع بعض الشخصيات البارزة في البلدين لاتخاذ مواقف معارضة لتوجه إنشاء الوضع على ما هو عليه.

وقد برز تأثير العلاقات الإرتيرية - الإثيوبية على الأوضاع الداخلية في كلا البلدين في مراحل مختلفة، وبدأ ذلك واضحاً في المرحلة التالية لتوقف العمليات العسكرية، وما تلاها من بدء عمل اللجنة الدولية التي أشرفت على ترسيم خط الحدود المؤقت لإنشاء المنطقة المازلة، فقد اقترحت بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع الإثيوبي - الإريتري في شهر يناير رسم خط يقبل به الطرفان طوعاً وقبلاً، به بصفته تلك، وبرت البعثة موقفها بعدم معرفة طبيعة المناطق محل النزاع، وحرصها على مباشرة عملها بسرعة، حتى يتسنى فتح الطريق أمام مهمة نشر قوات حفظ السلام الدولية. وهو ما حدث بالفعل، حيث قدم البلدان معلومات للبعثة التي استندت إليها في رسم الخط الطوعي، والذي أعلن عنه رسمياً في ٦ فبراير.

وبعد تقديم كل طرف مجموعة من التنازلات اعتقدت الكثير من الدوائر السياسية أن مشكلة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا قد اختفت، أو على الأقل في طريقها للإغلاق التام. بيد أن تقاعص الأزمات السياسية داخل البلدين أرخى بظلاله على موضوع الخط الطوعي من زوايا متعددة، فقد انتقد أعضاء "جبهة تحرير شعب تيغراي" رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي، حيث اتهموه بالسلطة في إنهاء الحرب والقبول بتسوية قد تقضي على مخاطر في المستقبل، تتعلق بقضية التحكيم. وروا أنه لا مجال للتفاوض حول منطقة "إريوب"، أو التخلي عنها. في حين اعتقد زيناوي أن اختباراً للقوة في هذه المسألة ربما يتسبب في تجسيد جملة من المخاطر الكبيرة، خاصة وأن هناك ممارسات سياسية داخلية بدأت تظهر بشكل متزايد. ومع ذلك طالب زيناوي من لجنة الأمم المتحدة بإحداث تغييرات في الخط الطوعي.

وبالفعل تم تعديل الخريطة، حيث أعيدت "إريوب" إلى الأراضي الإثيوبية، الأمر الذي اعترضت عليه إريتريا، استناداً إلى أن اتفاقية الجزائر تنص على أنه "لا يشكل انسحاب القوات الإثيوبية من الأراضي الإريتيرية أي تصادم مع الخريطة العملية التي

رسمتها اللجنة الدولية<sup>٢٠</sup>. وفي ظل هذا الارتباك أحدثت إثيوبيا في شهر مارس تغييراً إضافياً دقيقاً في تلك الخريطة المتناحرة بمنطقة "إريروب" لصالحها. وهو ما أثار حفيظة اللجنة الدولية، والتي لم تجد أمامها سوى تجاهل هذا التعديل عملياً، وفي الثامن عشر من إبريل أعلنت الأمم المتحدة رسمياً إنشاء منطقة عازلة. استناداً إلى أن احتجاجات الطرفين لن تقود إلى شيء، حتى تعلن المحكمة الدولية قرارها النهائي في النزاع الحدودي في العام ٢٠٠٢.

## أولاً: التطور السياسي العام في البلدين

مرت عملية التطور السياسي في البلدين بثلاث مراحل متشابهة. بدأت المرحلة الأولى مع انتهاء نظام منجستو بالنصبة لإثيوبيا، ومرحلة الاستقلال الفعلي بالنسبة لإريتريا، وتميزت هذه المرحلة بقدر عالٍ من التطلع إلى المستقبل المزدهر والوعود بالرخاء الاقتصادي والتنمية. غير أن النتائج العملية اختلفت تماماً عن تلك الوعود، وعن توقعات الغالبية العظمى من المواطنين. فلم تتحقق إلا إصلاحات سياسية أو اقتصادية على المستوى المطلوب، خاصة في إريتريا التي انهمكت في حروب ومناوشات إقليمية، كان لها الأولوية على أي جهد سياسي داخلي. أما إثيوبيا، فبالرغم من أنها بلورت نهجاً سياسياً يتواءم مع المتغيرات الجديدة، فإن آليات التطبيق لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث بدت الإصلاحات مصدودة، وموافقة مع الحسابات المباشرة للنسبة الحاكمة.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الحرب الحدودية والتي امتدت ما بين مايو ١٩٩٧ وحتى نهاية ٢٠٠٠، وفيها بدأ أي حديث عن تهيؤ سياسي أو إحداث تنمية اقتصادية ضرياً من المستبعد، حيث انصب كل الجهد في البلدين على المجهود العسكري والانتصار في الحرب، والتحكم في تداعياتها الداخلية والإقليمية. وفيما بعد توقيع اتفاق الجزائر ديسمبر عام ٢٠٠٠ لتسوية النزاع سلمياً، بدأت عملياً المرحلة الثالثة في كلا البلدين، وفيها تاملت أصوات قوي وفصائل المعارضة السياسية والعسكرية، وبدأت المطالبات بتفكيك وعود الإصلاح السياسي المؤجلة، فضلاً عن تقييم الأداء السياسي والعسكري إبان الحرب.

وهي كل هذه المراحل، وبالرغم من اختلاف الأولويات في كل منها، فقد وضعت عدة سمات مشتركة على النحو التالي:  
الأولى، تتعلق بتعدد المشاكل الداخلية التي تواجه القيادة السياسية في كل من إريتريا وإثيوبيا. فالأولى أخفقت تماماً في اتخاذ أية خطوة على طريق التعددية السياسية، ولم تفتح الفرصة للمعارضة بأن تتواجد على الساحة بصورة مشروعة، ولم تجد بعض الفصائل مغراً من اللجوء إلى السلاح لمواجهة الأكلة العسكرية الضخمة "تنسيبا" التابعة للنظام، مما فرض أعباء إضافية على حكومة الرئيس أمياس أهورقي، والتي واجهت أيضاً أوضاعاً اقتصادية متردية، لم تمنعها في تحقيق طموحات وعود تحقيق تنمية سريعة.

ويانسية لإثيوبيا، وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل مقارنة بما جرى في إريتريا، إلا أن النتيجة العامة لم تختلف كثيراً، فقد اختلفت فرصة القوميات الإثيوبية في المشاركة في الحكم بصورة متساوية، وأصبحت قومية "التيجرأى" أكثر هيمنة على مقدرات السلطة الفيدرالية، وذلك على حساب قوميتي "الأورومو" و "الأمهرة" بصفة خاصة. علاوة على تعثر برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بُدئ في تطبيقه مبكراً.

الثانية، تأثر سياسات البلدين الخارجية بحالة السهولة التي ميزت تعاملات بلدان منطقة القرن الأفريقي ككل. وأدى ذلك إلى حالة تشوش في الأولويات الخارجية وهي بناء التحالفات الإقليمية، خاصة مع اليل العام الذي ميز سلوك معظم دول الإقليم في احتضان المارضة العسكرية لبلدان أخرى، كجزء من سياسة التأثير على نمط التحالفات في المنطقة.

الثالثة تتعلق بوجود تأثيرات ذاتية وشخصية على عملية صنع القرار المتعلق بالملاقة مع الدولة الثانية. فكل الزعيمين أمياس أهورقي ومليس زيناوي، نظر إليهما. في الإعلام الغربي وفي دوائر القرار في عدد من المنظمات الدولية. في مطلع التسعينات من القرن الماضي كمنزجين من القهادات الأفريقية الجديدة، والتي يتوقع منها أداء سياسياً واقتصادياً مختلفاً. وربما ساهم هذا الأمر في بلورة نوع من المنافسة الشخصية المباشرة بينهما، التي تسببت لاحقاً في الوقوع في أخطاء جسيمة في

الداخل من ناحية، وفي تصور إمكانية إقصاء الطرف الآخر من الصورة، عبر توظيف واستقطاب المعارضة الداخلية المتأولة له من ناحية أخرى، أو التخصص منه عبر حرب مباشرة من ناحية ثالثة.

مثل هذه السمات المشتركة تقصر إلى حد كبير اندلاع الحرب على مثلث يدمى الحدودي، رغم عدم قيمته من الناحية الاقتصادية أو الناحية الاستراتيجية، كما تقصر أيضاً سياسة التصالب التي التسمت بها مواقف البلدين إزاء جهود التسوية السلمية واحتواء النزاع، التي قامت بها أطراف أفريقية ويولية عديدة، بما هي ذلك جهود منظمة الوحدة الأفريقية. وتتضح هذه السمات بدرجة أكبر عند إلقاء الضوء على التطورات السياسية ولاسيما صعود الممارضة من الداخل، والتي ميزت الفترة اللاحقة مباشرة لتوقيع اتفاق السلام بالجزائر.

## ثانياً، إريتريا هي مواجهة المعارضة

ما إن انتهت الحرب رسمياً حتى بدأت المجموعات السياسية المختلفة، بما هي ذلك مجموعات داخل الحزب الحاكم نفسه، في إبداء مواقف انتقادية مختلفة للحادء العام سياسياً وعسكرياً، مع وضع مسئولية أكبر على الرئيس أفورقي شخصياً. وقد تباين ذلك فيما عرف لاحقاً بـ "مجموعة الـ ١٥"، والتي تضم ١٥ قيادياً ينتمون للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة في إريتريا، والمجلس الوطني (البرلمان)، والذين دعوا إلى سيادة العدالة والقانون، وانتقدوا الرئيس أسفاس أفورقي الذي ينتهج حسب وصفهم "أساليب غير قانونية أو دستورية ولا يتبع نهج العمل الجماعي"، وأعتبر هؤلاء عشية الاحتفالات بعيد الاستقلال في نهاية شهر مايو أن "الهيئات التشريعية لم تقيم بدورها في ممارسة الرقابة والمحاسبة"، أو بمثابة أخرى توجيهه اللوم لكل من الرئيس والمؤسسات التشريعية وتحملها المسؤولية عن الأخطاء السياسية التي أعاقحت عملية التحول الديمقراطي.

## ١. تحريك مجموعة الـ ١٥ المعارضة

تأتي أهمية هذا التحرك المعارض للحكومة من عاملين؛ الأول طيبة خطتها النقدي ووضوحه، والثاني مكانة أعضائها في المنظومة الحزبية الحاكمة. فمن أبرز أسماء المجموعة المعارضة معمد شريفو وزير الحكومات المحلية السابق، وممغن حفيوس وزير الدخاخ السابق وحاكم الأقاليم الجنوبية، وماهلي ولد تسمائى وزير التجارة، ويطرس سلمون وزير الثروة السمكية، وصالح كيكبا وزير المواصلات والاتصالات السابق، وحامد معمد ممثل دائرة العلاقات السياسية والشرق الأوسط في وزارة الخارجية وسفير أسمرأ في العراق وعضو المكتب التنفيذي القيادي في الحزب الحاكم.

وقد كشف تشكيل "مجموعة الـ ١٥" وجود تيارين داخل "الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة"، أولهما يرى أن الأجواء السياسية القائمة غير مواتية تماماً لإحداث تغييرات سياسية جوهريّة، استناداً إلى أن الخطر الخارجى لا يزال يهدد الدولة الإريترية، حتى بالرغم من توقيع اتفاق التسوية مع إثيوبيا، وأن التنظيم الحزبي الذي يمثل البوثة التي تصهر داخلها القوى الوعثنية يقوم بدوره بصورة جيدة. أما التيار الثاني، فيؤكد الحاجة الماسة لإشاعة حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام تغييرات ديمقراطية حقيقية، وأن الوقت مناسب لتكوين تجربة الجبهة الشعبية بمد ثمانى سنوات من الحكم، وإتاحة الفرصة أمام مشاركة واسعة لأعضاء التنظيم وجهامير الشعب، وتوفير الشروط اللازمة لقيام حكومة دستورية من خلال إجراء انتخابات حرة وزيهة، وحل الخلافات القائمة داخل التنظيم والحكومة بشكل سلمى قانونى وديمقراطى، بصرف النظر عن الهواجس الإقليمية، إذ إن إجراء هذا التحول من الممكن أن يقلل من حداثها وليس العكس. وقد قدمت مجموعة الـ ١٥ وثيقة في شهر أغسطس بعنوان "فضايا أنهى وملعة"، تضمنت ثلاثة أجزاء: الأول عن آمال الشعب من الاستقلال، والثاني عن الأوضاع القائمة، والثالث توصيات بما يمكن عمله لتصويب الأمور السياسية ووضعها في الإطار الصحيح.

وقد امتلأت الوثيقة بالانتقادات الموجهة للحزب الحاكم وبعيتمته على القدرات السياسية والاقتصادية، وأوضحت عمن

## أبرز التنظيمات السياسية الإريترية المنضوية تحت لواء "تجمع القوى الوطنية الإريترية"

جماعة البادرة الإريترية	جبهة التحرير الإريتري
تنظيمات نقطة خارج نطاق التجمع	لأفرق الخاص، الإريتري
الوجة الثالثة - تيار يلب عليه المسيحيون	حركة الخلاص الإسلامي الإريتري
الجبهة الشعبية - الحزب الديمقراطي	جبهة التحرير الإريتري - المجلس الثوري
الحركة الديمقراطية الإريتريّة للسلطة	جبهة التحرير - المجلس الوطني
الحركة الديمقراطية العنصرية	الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير إريتريا - المعرفة
تنظيمات نقطة غير حزبية	الجبهة الديمقراطية الثورية الإريتريّة
مجموعة الـ ١٣ .. نخبة أكاديمية على علاقة بجامعة غربية	الحركة الديمقراطية لتحرير أكو ناما - إيتريا
مجلس الدعوة والإصلاح .. نخبة إسلامية نقطة في أوساط اللاجئيين	حركة المقاومة الديمقراطية الإريتريّة - القلالي اسعت
جبهة السلام والديمقراطية .. مارها السريد	الجبهة الوطنية الديمقراطية الإريتريّة
	جبهة التحرير الإريتريّة - التنظيم للوحدة

الخلافاً وانتفاهاً بين المطالبين بالتغيير وبين القيادات المحافظة على الوضع القائم، ومطالبت بمد من المطالب الداخلية والقها بمحركات إقليمية للوصول إلى مرحلة التغيرات الحاسمة . ومن بين هذه المطالب ضرورة تحديد لغة أو لغات رسمية، أخذاً في الاعتبار مشاعر الشعب الإريتري، وتقضيه أن تكون "التجريدية" و "العربية" هما اللغتين الرسميتين للدولة، وأعتبرت المجموعة أن الحرب مع إثيوبيا أضحت إلى تأخير بلورة نظام مستوٍ متعدد المعالم . ومطالبت أيضاً بتفويض عدد الجيش والفقات العسكرية . وتطلعت إلى ضرورة تطوير العلاقات مع السودان على أسس حمن الجوار، ولا سيما أن إثيوبيا قطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار، وبما ساعدتها على تخفيف حدة الأضرار التي نجمت عن الحرب الحدودية .

ويوضح مشروعية هذه المطالب من الزاوية السياسية المجردة، إلا أن السلطات الإريتريّة تعاملت بعزم مع شخصيات المجموعة، وسعت إلى تقويض نشاطهم وتجريدهم من عضوية الحزب . وفي هذا السياق تم استدعاء جميع السفراء والقناصل ونوابهم العاملين في الخارج، وهم في الوقت نفسه أعضاء في اللجنة المركزية للحزب، إلى أسمر، لتدأرس ما وصف رسمياً بالتعديلات الجديدة التي يواجهها الحزب، وكذلك تحديد موقف أعضاء الحزب المعارضين لسياسات الرئيس أفورقي .

وفي إطار الضغوط على أعضاء المجموعة وجهت السلطات الإريتريّة اتهاماً لهم، بمقد اجتماع سرى في نيويورك يرمى إلى إعداد وتجهيز حملة لتغيير النظام السياسي القائم، والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان وبعض الهيئات المانحة في الولايات المتحدة وأوروبا، من أجل حرمات البلاد من الدعم الاقتصادي الخارجى وعزلها سياسياً . وتم اعتقال ١١ شخصاً من المجموعة في أغسطس، وإغلاق مكاتب الصحافة الخاصة، وإتخاذ إجراءات متشددة ضد البلية المتعاطفين مع المعارضة . وبرت الحكومة هذه الإجراءات القاسية بأن المجموعة حاولت فعلاً الإطاحة بالرئيس أفورقي، في الوقت الذي كانت فيه القوات الإريتريّة تتراجع تحت الضغوط العسكرية الإثيوبية . واللائت لتتظر هنا أن هذه الاتهامات جاءت لاحقة على انتهاء الحرب بسواى ثمانية أشهر، وليس أثناء المعارك، الأمر الذي ضاف من حدة المآزق الداخلى .

في ظل هذه التطورات التي أجهزت عملياً على احتمال تفكك معارضة داخل المؤسسات السياسية للنظام نفسه، تعمل على تطويره سلمياً وفق آلياته القانونية، بدأ أن المعارضة الخارجية أو المسلحة قد اكتسبت أرضية جديدة، إذ أضاف انقلاق النظام على نفسه مصداقية لهذه المعارضة، باعتبار أنه لم تمد هناك فرص لتغييره السلمى والموعى، وأن الأمر يتطلب الدخول في معارضة مسلحة نشطة من أجل إسقاطه . وكان طبيعياً أن تريد بعض التقارير معلومات مفادها وجود تحركات من قبل ناشطين إريتريين لخرص تكوين خلايا سرية في الداخل والخارج، فضلاً عن تجمع العديد من الجماعات الإريتريّة المعارضة تحت مظلة

"قوات التحالف الوطنية الإريتريّة"، والتي تتخذ من مدينة مئلى الإثيوبية مقراً لها. وتضم أيضاً مجموعة من بشايا "جبهة التحرير الإريتريّة"، و"الجهاد الإسلامي الإريتري". وكانت "جبهة التحرير الإريتريّة" التي عقدت مؤتمرها الخامس منتصف العام، قد أكدت على خيار إسقاط النظام الحاكم سلميًّا، وإقامة نظام بديل يقوم على التعددية وحفظ الوحدة الوطنية وحرصه على حقوق الإنسان. ودمت هذه الجبهة التي انطلقت منها أسساً كفاح الشعب الإريتري إلى توحيد جهود المعارضة في المحيطين الداخلي والخارجي من أجل التدخل مما أسمته "هيئة الحزب الواحد".

## ٢. الاحتواء بأصاليب استثنائية

إن هذه الأزمة التي قد تبدو وكأنها مجرد خلاف تنظيمي داخل الجبهة الحاكمة، ويمكن حسمه في اجتماع على ضوء اللوائح الداخلية، هي أكثر تعقيداً وتأثيراً على أداء النظام، خاصة في ضوء الاهتمام الذي نالته من قبل النخبة والمواطنين على السواء، وما أفضت إليه من انقسامات متزايدة في صفوف الجبهة الشعبية الحاكمة. الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء ثلاثة عوامل؛ أولها طبيعة الشعارات التي رفعتها المجموعة، والتي انطوت على انتقادات مؤلّة للقيادة السياسية والحزبية نظراً لعدم أخذها بنهج الديمقراطية والتعددية السياسية. وثانيها المواقع النهائية العليا التي شغلتها المجموعة، والتي تراوحت بين مناصب سياسية وحزبية رفيعة، كما أن بعضها ينحدر من مناطق المرتفعات المتاخمة لإثيوبيا، والتي ينتمي إليها أيضاً الرئيس أفورقي ذاته. أما العامل الثالث فيضيق بأزمة الهوية الحضارية التي تعيشها إريتريا منذ الاستقلال، والتراوح بين خيارى الارتباط بالعالم العربي والإسلامي أم التوجه نحو أفورقيا وتراثها المسيحي المتجه نحو الغرب. واللفت للنظر أن غالبية عناصر المجموعة تنتمي إلى المسيحية، وأن بعضها يدعو صراحة إلى ربط مصالح الدولة الإريتريّة بإثيوبيا، لأن البديل سيجهل إريتريا عرضة للتوحيش في المحيط العربي - الإسلامي.

والواقع أن الرئيس أفورقي استطاع من خلال اتباعه صمد من الإجراءات السياسية والحزبية والإعلامية احتواء ضغوط "مجموعة الـ ١٥" <sup>٤</sup>، مع تجنب الصدام المباشر معها، وذلك من خلال خمسة مكنزات أساسية:

أ. التأكيد الدائم على انتماء أفراد المجموعة إلى المؤسسة الحاكمة في الدولة منذ فترة طويلة، وفي الوقت نفسه التشكيك في إيمانهم بقضية التعددية والإصلاح المستوي، وذلك في إشارة غير مباشرة لوجود دوافع خفية لديهم.

ب. ترك الرئيس أفورقي لمجموعة الـ ١٥ حرية التعبير والنشر في البداية، واستطاع أن يكشف تحركاتهم ويعرف اتصالاتهم، ويقت على علاقاتهم ببعض سفارات الدول الغربية، ومع ذلك لم يسمح لإيقاف نشاط المجموعة إلا عندما أعلنت جماعات دولية مساندة لها بوضوح لحظاليهم، مثل الاتحاد الأوروبي، الذي هدد بوقف كافة أنواع الدعم المادي لإريتريا، وسحب ممتلكاته في أسمر للتشاور في شهر سبتمبر ٢٠٠١. الأمر الذي ترتب عليه قيام السلطات الإريتريّة بطرد أنطونيو باتنديتي ممثل الاتحاد الأوروبي وسفير إيطاليا في أسمر، احتجاجاً على اجتماعه مع عناصر من المعارضة. علاوة على هروب مجموعة من سفراء إريتريا في الخارج.

ج. التأكيد على وجود علاقة بين المجموعة وتطورات ونتائج الحرب مع إثيوبيا، من خلال وصف "النصر على المجموعة"، كما تمادى ليوصف رسمياً بالنصر في الحرب على إثيوبيا، والحوالة دون تحجيم دور إريتريا الإقليمي ليكون تابعاً للدولة الإثيوبية.

د. الربط الدائم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بين المجموعة وبعض التنظيمات الإريتريّة للمعارضة في الخارج، وصورتهم كذراع داخل للمعارضة الخارجية، بمعنى أن مطالب المجموعة تصب في خدمة المعارضة، وليست من أجل التعددية السياسية والحقوق الدستورية.

هـ. التأكيد على أن الحرب مع إثيوبيا لم تنته بعد، وذلك بالرغم من توقيع اتفاق الصمود، وأن هناك احتمالات بعودة الواجهة العسكرية مرة أخرى، وبناء عليه فإن الإجراءات الاستثنائية ما زالت مبررة، وتأجيل الإصلاحات الكبرى سياسياً لم يحن وقتها بعد.

وبالرغم من نجاح النظام الإريتري في احتواء وتطويق تحركات "مجموعه ال ١٥"، إلا أنه أخفق في إقناع قطاعات واسعة من النخبة السياسية والوطنيين بجميعة في اتخاذ إجراءات حقيقية في مجال التعددية والديمقراطية، كما أنه استمر في التعامل مع كافة عناصر المعارضة الخارجية والداخلية، باعتبارها خارجة على القانون. وتكمن مخاطر مثل هذا المنهج في أنه قد يقود إلى درجة من التلاحم السياسي بين قوى المعارضة في الخارج، والتي تتوزع أساساً بين إثيوبيا والصومال وجيبوتي، ومن ثم التعاون والتسيق المشترك بهدف إسقاط النظام، أو على الأقل الاستمرار في لإزعاجه واستنزاف قدراته.

من ناحية أخرى فإن إغلاق ملف الحرب مع إثيوبيا نهائياً سيضيق القيادة الإريتريّة من حجتها الرئيسية وراء تأجيل الإصلاحات السياسية والأخذ بالذهاب للنهج التمددي، الأمر الذي سيضيق ضغوطاً سياسية ومعنوية داخلية عليها. واللافت للنظر أن قدراً أكبر من الحذر بات يهيمن على علاقات إريتريا بمعد كبير من الدوائر الإقليمية والدولية، والتي بدأ بعضها يبدى قدراً أكبر من التعاطف الظاهر مع منطلقات القوى المعارضة، الأمر الذي يضيف بدوره مصدراً آخر من الضغوط السياسية على النظام. لذلك فإن الفترة المقبلة قد تجل من قضية الديمقراطية والتعددية السياسية مادة للنزاع السياسي الداخلي بدرجة أكثر حدة.

### ثالثاً: إثيوبيا والحسابات المتداخلة

لا تختلف الأوضاع السياسية في إثيوبيا كثيراً عن مثلها في إريتريا خاصة فيما يتعلق بآثار الحرب، وتزايد المطالب بفتح المجال أمام مشاركة هائلة للقوميات الأخرى في صنع القرار. بيد أن هناك أربعة عناصر جوهريّة تؤكد تمايز الحالة الإثيوبية؛ يتعلق أولها بالتمدد الإثني والعرقى الواسع، والذي يلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية. والثاني، يقتضي بمساحة التعددية الحزبية والمشاركة السياسية والهياكل الديمقراطية الناشئة. والثالث، يرتبط بتحسين العلاقات مع عدد مهم من الأطراف الإقليمية والدولية. والرابع، خاص بعملية الإصلاح الاقتصادي والمكونات الواحدة للمكونات الخارجية. وقد أقت هذه العناصر بظلالها على التطور السياسي الداخلي في إثيوبيا على النحو التالي:

- اتساع نطاق التداخات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية للحرب مع إريتريا، وهو ما خلف العديد من الآثار على كافة الأعمدة بالقدر الذي يصعب معه احتواؤها خلال فترة وجيزة.
- تزايد التزيف المالي والبشري والاقتصادي والمسكري، نظراً لاستمرار الحروب الداخلية في بعض الأقاليم الإثيوبية، الأمر الذي خلق بدوره حساسيات داخلية مؤثرة.
- خشية بعض الأوساط الحاكمة في الدولة الإثيوبية من لجوء قطاعات من الضباط التيجريين إلى الصومال وتشكيل جبهة مسلحة ضد النظام الإثيوبي ذاته.

### ١. أزمة سياسية ومطالب متصدة

كان رئيس الوزراء الحالي ميليس زيناوي، ويعد نجاحه في الإطاحة بنظام الرئيس منجستو هايلما مريام عام ١٩٩١، وإلغاء القوميات الإثيوبية الرئيسية بتشكيل ائتلاف حكومي تحت مظلة "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" بقباعته، قد منح كل القوميات حكماً ذاتياً في أقاليمها. وهو ما تم تسجيله في الدستور الإثيوبي الجديد الذي تضمن أيضاً حق أي من الأقاليم الإثيوبية في الاستقلال. لكن هذه النزعة تماقت أخيراً لدى بعض القوميات التي تعتبر "جبهة التيجري" (القومية الحاكمة) للانفصال عبر تمرد مسلح. لكن هذه النزعة تماقت أخيراً لدى بعض القوميات التي تعتبر "جبهة التيجري" (القومية الحاكمة) وقد وصلت البلاد إلى الحرب مع إريتريا، وأن من أبرز ضحاياها قوميات الأورومو والأمهرا، بالإضافة إلى القومية الصومالية في الأوجادين.

وكما هو الحال في إريتريا، فقد نشبت خلافات حادة داخل جبهة تيجراي، فمع بداية العام بدأت عناصر من قوميات مختلفة تجمع أنفسهم في جبهة تحالفات واسعة، الأمر الذي دفع ميليس زيناوي رئيس الوزراء إلى مطالبة القوى السياسية المختلفة



سواء داخل جبهة التجزئى، أو من القوميات الأخرى تحديد موافقها، تأييدا أو معارضة لهجمة ممارساته الداخلية وإجراءاته الخارجية. وفى هذا السياق عقد زيناوى اجتماعا للجنة المركزية لجبهة التجزئى، وفصل المجموعة المنشقة من المناصب السياسية فى الدولة وفى الأقاليم والحزب. وتزامن مع هذه الخطوات إعلان الحكومة الفيدرالية ما سعى إلى "إحياء مؤامرة لزعزعة الأمن والاستقرار"، وتلاها احتفال وفرض الإقامة الجبرية على المنشقين، كمحاولة لواء بوادر الخلافات على النطاق الإقليمى.

لكن موجة الانشقاق لم تقف عند هذا الحد، بل انتقلت بشكل أكثر اتساعا إلى صفوف المنظمات المتحالفة، ومنها إلى بعض دوائر القوات المسلحة، التى كانت حتى وقت قريب تبدو على درجة من التماسك، خاصة فى ظل الحرب مع إريتريا. ولأحتواء الموقف داخل هذه المؤسسة قام زيناوى فى منتصف العام بإقالة رئيس الأركان وقائد القوات الجوية. كما استدعى مجموعة من كبار الضباط وعقد اجتماعا عاجلا أشار إلى إلى بعض ملامح الفساد المادى ومطالبهم بتقديم استقالاتهم، وقام بتنشيط أعمال ما يسمى بلجنة مكافحة الفساد وأجرى عدة تمديدات فى المناصب الصحفية المهمة. وتم تمليق عضوية الرئيس الإثيوبى نجاسو جيدادا فى الحزب الحاكم بعد اتهامه بالانحياز للمنشقين. وفى هذا الإطار اغتيل رئيس أجهزة الأمن والمخابرات على المستوى الفيدرالى على يد ضابط فى الجيش الإثيوبى.

وتزايدت معالم الخلاف والتعمرد فى مؤسسات الدولة الإثيوبية، حيث حدث انشقاق داخل المنظمة المتحالفة مع زيناوى فى إقليم الأوروامو، وحصل المنشقون على تأييد رئيس الاتحاد الفيدرالى الإثيوبى، فقام رئيس الوزراء باستبدال نجاسو جيدادا بالجنرال عبد الله جهيميدا كرئيس لمجلس الحكم الإقليمى ورئيس للمنظمة.

وقد تقاضت حدة الأزمة السياسية بسبب إضراب واعتصام طلاب الجامعات الإثيوبية خلال شهرى مارس وأبريل، الذين طالبوا بتشكيل اتحادات الطلاب وتنظيم تظاهرات الأمن داخل الكليات والحد من الحرم الجامعى، واتهمت الحكومة بعض قوى المعارضة باستغلال هذه الاحتجاجات وإشمال نيرانها السياسية، مما أدى لوقوع العديد من الاصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين أسفرت عن اعتقال حوالى ثلاثة آلاف طالب، وسقوط ١٠ قتلى و٢٠٠ جرحى فى جامعة أديس أبابا. لكن الحكومة عادت ونفت وجود علاقة بين المظاهرات والمعارضة، واعتزفت بمطالبهم العملية والمشروعة وأخرجت عن المعتقلين، حيث استثمرت أن إجراءاتها الصارمة قد تقود إلى حدوث انفجار داخلى يصعب السيطرة عليه، خاصة فى ظل تازم الوضع الاقتصادى، وتراجع خطوات الانفتاح السياسى، ومطوعة الأثر الناتجة من الحرب مع إريتريا.

## ٢- زيناوى وتغيير الممارسات السياسية الداخلية

أفضت التطورات المشار إليها آنفا إلى تغييرات مهمة فى الممارسات السياسية الداخلية لصالح رئيس الوزراء ميهلس زيناوى، حيث تراجع عدد من القيادات الذين أبدوا المنشقين عن مواقفهم. وكان المؤتمر العام لجبهة التجزئى فى أغسطس نقطة فاصلة لحسم الكثير من الخلافات السياسية، حيث أيد المشاركون موقف ومساهمات وإجراءات رئيس الوزراء، وكدوا شرعية وقانونية الإجراءات التى اتخذت ضد المنشقين.

وبعد هذه الأوضاع السياسية اتخذت الحكومة الإثيوبية مجموعة من الخطوات الهامة على صعيد الانفتاح السياسى فى أواخر العام، فقد وافق البرلمان على انتخاب جيرما ولد جيورجيس من الأوروامو رئيساً للاتحاد الفيدرالى الإثيوبى، وأصدر مجموعة من القوانين الخاصة بإعادة تنظيم مؤسسات الدولة الفيدرالية، مثل تشكيل مجلس الأمن القومى على المستوى الفيدرالى برئاسة رئيس الوزراء على أن يكون نائبه فى المجلس وزير الدفاع، بما يعنى انتهاء سيطرة الأجهزة الأمنية لجبهة التجزئى. وصادق البرلمان أيضا على تشكيل لجنة الشؤون الفيدرالية التى تتولى مسئولية إصلاح النظام الفيدرالى الذى أقيم وفقاً لطبيعة الأقاليم والمجموعات والجبهات الإثنية والقومية، وذلك بفرض انتقال النظام الفيدرالى إلى هياكل ومؤسسات سياسية، يتم تشغيلها من خلال انتخابات تنافسية على المستوى الفيدرالى. علاوة على إعادة تشكيل لجنتى مكافحة الفساد والبوليس الفيدرالى. وكانت نقطة التحول الأكبر فى سياق التقويم تتمثل فى إعادة تشكيل مجلس الوزراء وإجراء تعديل فى

البناء القانوني للدولة، بما يجمع بمزيد من الحريات وتوسيع الهامش الديمقراطي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ساعدت معونات الدول المتبعة على التخفيف من وطأة مشكلات ما بعد الحرب، وذلك على عكس ما جرى مع إريتريا . وقد ربطت الدول المتبعة معوناتها لإثيوبيا بما سمي دعم "التفهرات السياسية الإيجابية الداخلي"، ومساعدتها على الخروج من المازق الذي خلفته الحرب، وكذلك لدورها المحوري في سياسات بعض القوى الدولية، والخاصة بإعادة ترتيب الأوضاع في القرن الأفريقي، حيث قرر نادي باريس إعادة جدولة الديون الإثيوبية وإنفاذ الإجراءات اللازمة للنظر في إلغاء حوالي ٧٠٪ من قيمة القروض الخارجية وتحويلها إلى معونات. وجاءت هذه الخطوة استكمالاً لبعض الخطوات السابقة، والتي من أبرزها منح البنك الدولي في نهاية عام ٢٠٠٠ قرضاً قيمته ٤٠٠ مليون دولار. لإعادة تأهيل البنية التحتية وحل مشكلة اللاجئين بعد توقف الحرب مع إريتريا، والتي أنقذت فيها إثيوبيا حوالي ٩, ٢ مليار دولار. وفي هذا الاتجاه قررت بعض الدول الأوروبية شطب بعض أو كل ديونها لإثيوبيا، ففي شهر إبريل أعلنت بلجيكا عن شطب ما قيمته ١٥ مليون دولار من الديون على إثيوبيا .

كما أعلن صندوق النقد والبنك الدوليان عن تأهيل إثيوبيا لشطب ٢, ١ مليار دولار من الديون والفوائد المستحقة عليها، باعتبارها استوفت الشروط المقررة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون على الدول الأكثر فقراً ومديونية، علاوة على بعض الترتيبات الخاصة التي أقرها من قبل نادي باريس . وساهمت الولايات المتحدة في عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الإثيوبي، وعملت على توسيع نطاق التجارة والاستثمار، وقدمت ١٦٤ مليون دولار كمعونة عاجلة خلال ٢٠٠١ . وقد سمّت إثيوبيا من جانبها إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع السودان، حيث وقعت معه مجموعة من الاتفاقيات تتعلق بالآليات العمليات التجارية والصادرات والواردات التي تصل من ميناء بور سودان إلى الأراضي الإثيوبية.

## ٥- السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي

شهدت السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي تطورات هامة خلال عام ٢٠٠١، في مجالات التصليح أو في مجال انمكاسات هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وتتلوى دراسة السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي على أهمية كبرى للدول المربية. فمن الناحية الاستراتيجية، تتبادل الدول المربية المصالح والتهديدات مع دول الجوار الجغرافي، بحيث تؤدي علاقات الجوار، إما إلى خلق مصادر للتهديد، أو تكون مصدرا لتمييز الأمن، علاوة على أن دول الشرق الأوسط، المربية وغير المربية، تشكل معا منظومة استراتيجية واحدة، أي أن هناك نمطا جغرافيا استراتيجيا معينا من العلاقات فيما بين الطرفين، مع وجود قابلية عالية في هذا النمط للتغيير حسب التحويلات التي تطرأ على علاقات التعاون أو الصراع، والتوافق أو التناقض بين الجانبين في كافة المجالات، بما قد يؤدي في المحصلة النهائية إلى بروز توافق أو تناقض استراتيجي عام بين هذه المجموعة من الدول، أو مزيج من التوافق والتناقض بينها بصورة مؤقتة، حسب التبدل في المصالح والتهديدات بين الجانبين. ومن ناحية أخرى، فإن دراسة السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي تقطوى على أهمية بالغة من أجل الوقوف على مدركات التهديد المتبادلة بين هذه الدول، وكذلك الاتجاهات التصليحية فيها، وهو ما يترك انمكاسات بالغة الأهمية على أمن الدول المربية، سواء من حيث إمكانية الدخول في سباقات للتسلح مع تلك الدول، أو إمكانية اشتعال مواجهات ساخنة معها، أو إمكانية نشوء أشكال مختلفة من صراع الأذوار والنفوذ بين الجانبين على المستوى الإقليمي الأوسع. وخلال عام ٢٠٠١، لم تطلأ تحولات كبرى على مدركات التهديد، وعلى الخطوط المريضة للسياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي، فالتهديد الرئيسي الذي تتعرض له إيران، مازال يتمثل في إدراك النخبة السياسية الإيرانية أنها يمكن أن تكون مسهدة عسكريا من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، علاوة على استمرار مصالح قوى دولية وإقليمية متعددة في تقليص الدور الإقليمي الإيراني، سواء في الخليج أو آسيا الوسطى أو بحر هزوين، أما تركيا، الدولة العضو في حلف الأطلسي، فإنها تدخل طرفا في نزاعات خارجية عديدة، أبرزها مع اليونان حول قبرص وبحر إيجة، إلا أن التهديد الأكثر خطورة الذي يواجه الأمن القومي التركي يتمثل أساسا في التهديد الداخلي الناتج عن استمرار المشكلة الكردية، بسبب استمرار حكومة أنقرة في رفض الاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية للأكراد في تركيا.

وبالنسبة لليابا، فإن التهديدات التي يتعرض لها أمنها القومي تعتبر في الأساس تهديدات ذات طبيعة داخلية، بحكم أزمة عدم الاندماج القومي، واستمرار الصراع بين القوميات الإثيوبية، حيث تستحوذ قومية التجراي على الحصص الأكبر من السلطة، في مقابل هميش مشاركة باقي القوميات، ولاسيما الأورومو، مما يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي

في إثيوبيا(راجع التفاصيل في القسم السابق). وعلى الرغم من استمرار التوترات الإقليمية بين إثيوبيا وإريتريا، عقب الحرب الضارية بينهما خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، علاوة على إحساس إثيوبيا بالقلق إزاء الوضع الراهن في الصومال، فإن هذه التوترات لا تمثل تهديدات فعلية جسيمة على الأمن القومي الإثيوبي، وإنما تطرح فقط تهديدات محتملة، أو تخلق نوعاً من الصراعات منخفضة الحدة أمام إثيوبيا.

أما في مجال سياسات التسليح، فقد كانت هناك أنماط متباينة في مجالات التسليح بين دول الجوار الثلاث. فبينما مازالت إيران تبنى سياسة نشطة في مجال التسليح، ووقعت اتفاقية ضخمة لشراء الأسلحة والمعدات القتالية من روسيا الاتحادية، فإن الأزمة الاقتصادية دفعت المؤسسة العسكرية التركية إلى تقليص برنامجها التسليحي الضخم الذي تبنه من أجل تحديث الترميمات العسكرية التركية بصورة شاملة، واضطرت في هذا السياق إلى تجميد ما لا يقل عن ٢٢ مشروعاً للتحديث العسكري. أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن انتهاء حربها الضارية مع إريتريا شجع الحكومة الإثيوبية على خفض مشتريات السلاح وتقليص الإنفاق العسكري ويده خطة واسعة لتصريح أعداد كبيرة من القوات المسلحة، وذلك بعد أن كان الإنفاق العسكري وعملية استيراد الأسلحة والمعدات قد قفزت إلى معدلات عالية خلال العامين الماضيين.

وخلال عام ٢٠١١، كانت أزمة هجمات ١١ سبتمبر محور التركيز الرئيسي في السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافية، شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم. وبينما اهتمت إيران في المقام الأول بفنّادى استهدافها عسكرياً من جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، لم يعد ذلك محاولة إيران لتحقيق مكاسب استراتيجية، سواء من خلال إزاحة حركة طالبان عن السلطة في كابول أو تحقيق تقارب مع الولايات المتحدة، فإن تركيا من ناحية حرصت على استغلال هذه الأزمة من أجل التأكيد على قيمتها المالية في الاستراتيجية الأمريكية في الدائرة الآسيوية والدائرة الشرق أوسطية. أما إثيوبيا، فإنها ركزت على الاستفادة من الأزمة من أجل تمرير الولايات المتحدة على توجيه ضربة عسكرية للصومال، أو على الأقل ضد جماعات متطرفة معنية في الصومال، كما حاولت إثيوبيا استغلال هذه الأزمة من أجل بناء روابط استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة.

## أولاً: السياسة الدفاعية الإيرانية

شهدت السياسة الدفاعية الإيرانية عام ٢٠١١ تطورات بالغة الأهمية، سواء على صعيد إبرام اتفاقات تسليحية كبرى بين إيران وروسيا، أو على صعيد تداعيات هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، وما تلاها من العملية العسكرية الأمريكية في أفغانستان، التي أثرت على السياسة الدفاعية الإيرانية من نواح عديدة، كان أبرزها إمكانية استهداف إيران في المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب. وقد سببت تطورات عام ٢٠١١ تحولات بالغة الأهمية على السياسة الدفاعية الإيرانية، مما سوف تكون له انعكاسات مهمة على صعيد إعادة تشكيل وتوجيه هذه السياسة خلال السنوات القليلة المقبلة، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً.

### ١. الاتجاهات الرئيسية للسياسة الدفاعية الإيرانية

تركز السياسة الدفاعية الإيرانية على مجابهة التهديدات والاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الاستراتيجية المحيطة بإيران، إقليمياً ودولياً. وتركز أهداف السياسة الدفاعية الإيرانية على محورين رئيسيين، أولهما امتلاك القدرة على الدفاع عن الأراضي الإيرانية، في ظل التحركات الأمريكية والإسرائيلية المتواصلة تجاه إيران طيلة عقد التسعينيات، حيث يرى المسؤولون الإيرانيون أن بلدهم بات الهدف التالي للولايات المتحدة وإسرائيل، عقب الانتهاء من تدمير الآلة العسكرية

المركزية في حرب الخليج عام ١٩٩١. ولثانيهما تعزيز الدور الاستراتيجي الإقليمي لإيران، سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط، أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب آسيا.

ومن أجل تنفيذ هذين الهدفين، تركز السياسة الدفاعية الإيرانية على تطوير القدرات التسلحية للقوات المسلحة للبلاد، سواء في المجالات التقليدية أو الصاروخية أو النووية، باعتبار ذلك عنصرا بالغ الأهمية في كافة المجالات، فهو من ناحية يوفر لإيران قدرة عالية على ردع أي هجمات أمريكية أو إسرائيلية ضدها. ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز القدرات العسكرية الإيرانية يساعد إيران في إقناع الولايات المتحدة بقبول طهران كمركز قوة إقليمية كبرى في المنطقة، بما يترتب على ذلك من الاحتفاظ لإيران بدور رئيسي في كافة التفاعلات الإقليمية.

وتركز السياسة الخارجية والدفاعية الإيرانية على بناء وتشكيل شبكة من الروابط والتحالقات الإقليمية في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بإيران، ولأسهما في الخليج والشرق الأوسط ويصر قزوين وجنوب آسيا، وذلك من أجل امتلاك قدرة أكبر على مواجهة التهديدات المختلفة التي تتعرض لها إيران، جنبا إلى جنب مع زيادة حرص إيران في تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الاستراتيجية.

ففي منطقة الخليج العربي، تركز السياسة الدفاعية الإيرانية على تسوية التوترات القائمة في المنطقة من خلال تحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بل والدخول في مجال التعاون الأمني الداخلي مع الكثير من دول المجلس، بالإضافة إلى أن إيران نجحت في تسوية الكثير من قضايا الخلاف مع العراق. ويمثل الهدف الاستراتيجي الرئيسي لإيران في تقادي الظهور كمصدر لعدم الاستقرار الإقليمي، وبالتالي حرمان الولايات المتحدة من امتلاك ذريعة لضربها عسكريا.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، تحمل السياسة الدفاعية الإيرانية على التصدي للتهديد الإسرائيلي. فإيران تتبنى موقفا رافضا لوجود إسرائيل ذاته، وهو موقف يعتبر جزءا من شرعية الثورة الإيرانية كثورة إسلامية هتفم بنصرة القضايا الإسلامية في العالم، وتتبنى بالتالي موقفا رافضا لعملية التسوية السياسية، وتقوم على أن البديل الفعال الوحيد هو المواجهة العسكرية والمقاومة المسلحة. وفي هذا الإطار، تعتمد السياسة الدفاعية الإيرانية على عدد من الركائز الاستراتيجية تتمثل في بناء علاقات تعاون استراتيجية وثيقة مع سوريا، جنبا إلى جنب دعم حزب الله اللبناني، وتأييد الانتفاضة الفلسطينية.

وفي منطقة آسيا الوسطى ويصر قزوين، تتعامل السياسة الدفاعية الإيرانية بقلق شديد مع النفوذ الأمريكي والتركي والإسرائيلي المتزايد في المنطقة، ولتأجج من ازدياد علاقات هذه الدول الثلاث مع أذربيجان. وإيران مصالح استراتيجية ضخمة في تلك المنطقة، سواء باعتبارها عمقا استراتيجيا لها، أو بسبب الثروة الضخمة من النفط والغاز الموجودة في بحر قزوين، علاوة على المصالح الاقتصادية الأخرى، وهي مقدمتها الثروة السمكية الضخمة التي تعتبر المصدر الثاني للعملة الأجنبية. ولواجهة النفوذ المتزايد للولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، اتجهت إيران نحو التعاون مع روسيا لتحقيق التوازن مع الدول الثلاث المذكورة، كما تقدم إيران الدعم لأرمينيا ضد أذربيجان. ومن أجل الضغط على تركيا، تتعاون إيران مع كل من سوريا واليونان، في محاولة. وإن بطريق غير مباشر لتوظيف النزاع التركي. اليوناني كإداة في الصراع على النفوذ في المنطقة.

أما في منطقة جنوب آسيا، فإن التهديد الرئيسي الذي ظل يواجه إيران كان يتمثل في وجود حركة طالبان في الحكم في أفغانستان، حيث كانت طهران تتعطل بقوة على النموذج الإسلامي الذي تتبناه طالبان، وترى أنه "يشوه رسالة الإسلام"، على حد قول الرئيس محمد خاتمي، بالإضافة إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني كان يهتني فتاعة مفادها أن الولايات المتحدة وبكستان أوصلتا طالبان إلى الحكم في أفغانستان لتحقيق أهداف عديدة، من بينها تصحيح الدور الإقليمي الإيراني في

المنطقة. وخلال فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، نسقت إيران وروسيا والهند جهودهم مع تشكيل محور استراتيجي لمواجهة حركة طالبان في أفغانستان، مع مشاركة كل من طاجيكستان وأرمينيا في هذا المحور. وكانت روسيا تريد ضم إيران إلى ما يعرف بـ "مجموعة شنغهاي"، وهو تجمع إقليمي يضم كلا من روسيا والصين وأوزبكستان وقزخستان وطاجيكستان، ويتركز هذا التجمع على مكافحة حركات الأصولية الإسلامية وأمن الحدود ومكافحة تهريب المخدرات والأسلحة. وعلى الرغم من أن إيران كانت قد أيدت الموقف الروسي في مواجهة الحركات الأصولية في كل من الشيشان وطاجيكستان، وتعارض بشدة سياسة حركة طالبان في أفغانستان، فإنها تحفظت على الانضمام إلى هذا التجمع، وفضلت التعاون بصورة غير رسمية مع تلك الدول من أجل إسقاط حركة طالبان في أفغانستان. ولعل أبرز أشكال التعاون الإيراني - الروسي ضد حركة طالبان في فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، تمثل في قيام إيران بتقديم الأسلحة والمعدات من أجل تقوية قوات التحالف الشمالي المناوئة لطالبان.

وعلى الصعيد الدولي الأوسع، فإن السياسة الإيرانية تقوم على أن الدول التي لديها خلافات مع الولايات المتحدة، بصرف النظر عن مضمون هذه الخلافات، يجب أن تتعاون مما من أجل مواجهة الهممة الأمريكية المتزايدة على المنطقة المتعددة من شرق البحر المتوسط، وصولاً إلى المحيط الهندي، مروراً بحوض بحر قزوين، بل وتسمى إيران إلى مواجهة الهممة الأمريكية المتزايدة على الساحة العالمية ككل.

ومن خلال هذه التحالفات، تسعى السياسة الإيرانية إلى إظهار أن الولايات المتحدة لم تنجح في احتواء إيران أو عزلها، وإنما محاولة التأكيد على أن إيران أصبحت المنصرم الرئيسي في حركة انتقالات الإقليم في تلك الدوائر الجيوسياسية المختلفة. ويعتقد المسؤولون الإيرانيون أن هذه التحالفات سوف تبرز موقف إيران في أية مفاوضات مستقبلية مع الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، انطلقت أزمة هجمات ١١ سبتمبر على نتائج متباينة للأمن القومي الإيراني. فقد استفادت إيران من الإطاحة بحركة طالبان التي كانت تمثل مصدراً للتهديد بالنسبة للأمن القومي الإيراني، كما حاولت الاستفادة من الأزمة في تشكيل حالة التوتر القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، حيث حرصت على تقي أي مسئولية لها عن الهجمات، كما تعاونت عسكرياً مع الولايات المتحدة في تلك الحرب. وعلى الجانب الآخر، فإن أزمة هجمات ١١ سبتمبر خلقت تهديدات جديدة للأمن الإيراني، حينما بدا واضحاً أن إيران ربما تكون مستهدفة من جانب الولايات المتحدة في المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ولأسهما في ظل التحريض الإسرائيلي السافر للولايات المتحدة لضرب إيران.

## ٢. التطور في برامج التسليح الإيرانية

تقوم القوات المسلحة الإيرانية بتنفيذ برنامج نشط لتحديث الأسلحة والمعدات منذ انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية عام ١٩٨٨. ويهدف هذا البرنامج إلى تمييز الخصائص الضخمة التي تكتسبها في تلك الحرب، وإنهاء الاعتماد الكبير على الأسلحة الصينية والكورية القديمة، ومواجهة مشكلات توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة الأسلحة والمعدات القتالية الموروثة من عهد الشاه، وذلك سعيًا إلى امتلاك فترة أكبر على مواجهة أي تهديدات مستقبلية، أو من أجل تعزيز الدور الإقليمي الإيراني.

ولذلك، فقد امتد برنامج التحديث التسليحي الإيراني إلى كافة مجالات بناء القوة العسكرية، سواء التقليدية أو الصاروخية أو النووية. وقد اعتمد برنامج التحديث العسكري الإيراني بصورة أساسية على استيراد الأسلحة والمعدات من روسيا الاتحادية والصين، وبإثبات من خلال صفقة الأسلحة الضخمة التي أبرمتها إيران مع الاتحاد السوفيتي السابق في عام

جدول (١)  
للقوات المسلحة الإيرانية

الأسلحة والمعدات	الكمية
الإطلاق العنقري (نظام ٢٠٠٠)	٧,٥ مليون دولار
القوات المسلحة (بالألف فرد)	٥١٢
قوات الحرس الثوري (بالألف فرد)	١٢٥
الفرق المدرعة	٤
فرق المشاة	٦
القوات المحمولة جوا	١٠٠
دبابات لقتال الرئيسية	١٥٠
لدبابات الخفيفة	٨٠
عربات الاستطلاع	٢٥
مركبات المشاة الميكانيكية	٧٥
دبابات الجند المدرعة	١٠٠
قطر للمنطقة المجردة	١٠٠
قطر للمنطقة ذاتية الحركة	١٠٠
رجمات للصواريخ متعددة القدرات	١٠٠
قطر الطائرات	١٠٠
صواريخ أرض - أرض	١٠٠
الأسلحة لمواجهة المضادة للدبابات	١٠٠
المنفعية المضادة للطائرات	١٠٠
طائرات هليكوبتر قتالية تابعة للقوات البرية	١٠٠
الغواصات	١٠٠
القوارضات	١٠٠
القوارض	١٠٠
القوارض الصاروخية	١٠٠
القوارض النووية	١٠٠
القوارض النووية الساحلية	١٠٠
قطر مكافحة الأنغام	١٠٠
القطر البرمائية	١٠٠
قطر الدعم والإمداد	١٠٠
طائرات قتالية تابعة للبحرية	١٠٠
طائرات هليكوبتر قتالية تابعة للبحرية	١٠٠
طائرات قتالية تابعة للجيش الجوي	١٠٠

م. = غير معروف (+) = الرقم قليل للغاية

م. = غير معروف

Source: The International Institute for Strategic Studies (IISS),  
The Military Balance 2001 - 2002 (London: Oxford University  
Press for IISS, October 2001), p.p. 132 - 133.

١٩٩١، والتي وصلت قيمتها إلى حوالي ٤ مليارات دولار، بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي وفقاً لاتفاق بلغت قيمته ٨٥٠ مليون دولار، لاستكمال مفاعل بوشهر النووي. وعالية عقد التسمينيات، ركز الجانبان الإيراني والروسي على تنفيذ هذه الصفقة. وقد اشتملت المشتريات الإيرانية من روسيا على الطائرات القتالية متعددة الأغراض (ميج ٢٩) والقاذفات الاستراتيجية (تي يو ٢٢) والطائرات (ميج ٣١) و(ميج ٢٧) وطائرات الإنذار المبكر (البوشون ٧٦) وغواصات من طراز (كيلو). (انظر الجدول الخاص بالتسليح الإيراني)

وفي فترات سابقة، تعرض برنامج التحديث العسكري الإيراني لضعف تمويله وأضعف خلال عقد التسمينيات، بسبب انخفاض أسعار النفط في الفترة من منتصف حتى أواخر التسعينيات، جنباً إلى جنب استمرار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران. ولذلك، فإن الحكومات الإيرانية لم تمتنع توفير التمويل الذي كان مستهدفاً منذ أواخر الثمانينات للأغراض العسكرية، إلا أن الإنفاق العسكري الإيراني كان كافياً على وجه العموم من أجل تمويل عمليات صيانة القوات الموجودة، واستبدال المعدات المفقودة أو القديمة وتحديث بنية القوات المسلحة، بالإضافة إلى تمويل البرنامج النووي الإيراني.

ومن ناحية أخرى، تعرض برنامج التحديث العسكري الإيراني لضعف تمويله بسبب الضغوط التي مارسها الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية، والتي كانت قد أسفرت عن توقيع عليه نائب الرئيس الأمريكي السابق آل جيور ورئيس الوزراء الروسي السابق فيكتور تشيرنوميردين في عام ١٩٩٥ يقضي بأن تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى عام ١٩٩٩، على أن تمتنع الحكومة الروسية عن بيع أي أسلحة جديدة لإيران، بدءاً من ذلك التاريخ. وفي هذا الإطار، قامت روسيا الاتحادية بالتراجع عن تسليم إيران غواصة ثالثة، كما قامت بتجميد الشق العسكري من برنامج التعاون النووي مع إيران، إلا أن روسيا أعلنت في ديسمبر ٢٠٠٠ أنها لم تدم ملتزمة باتفاقها مع الولايات المتحدة.

وخلال ٢٠٠١، جرى الإعلان عن اعتزام إيران إنفاق ٢٢ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، من أجل تطوير قدراتها العسكرية، على أن يتم تخصيص ١٠ مليارات دولار لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية من الخارج. وفي هذا الإطار، جرى الإعلان خلال ٢٠٠١ عن صفقة تسليحية ضخمة أبرمتها إيران مع روسيا الاتحادية، تصل قيمتها إلى حوالي ٧ مليارات دولار. وقد تم الاتفاق على هذه الصفقة من حيث المبدأ خلال زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للاصمة الروسية في شهر مارس، عندما وافقت روسيا على استئناف بيع الأسلحة والمعدات العسكرية لإيران، انطلاقاً من أن "إيران الحق في ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها، من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية" على حد قول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتتضمن الصفقة ٤٠ طائرة قاذفة ومقاتلة من طراز (ميج ٢٩) و(سوخوي ٢٤-٢٥)، و٣٢ طائرة هليكوبتر من طراز (ميكويان ٢٤/١٧) و(٨)، ونظام للدفاع الجوي من طراز (س ٣٠٠) و(إس إى ١٢٨) المتطورة، التي تسمى في الغرب باسم (جلاديتور)، و٤٠٠ دبابة متطورة من طراز (تي ٨٠)، و٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة من طراز (بي إم بي) و(بي دي إم)، وكهجات كبيرة من المدافع البعيدة والمتوسطة المدى، وأجهزة إلكترونية للقوات البحرية الإيرانية، وصواريخ جو/جو من طراز (الامو) و(آرتشر)، وصواريخ جو/أرض من طراز (كينج بولت) و(تليك بك) و(كريبتون)، بالإضافة إلى حصول إيران على تكنولوجيا إنتاج المعدات مزودة الاستعمال مثل طائرات (تويولوف) التي يمكن استخدامها في المجالات المدنية والعسكرية.

وقد أبدت روسيا استعدادها للتعاون مع إيران في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بما في ذلك تزويد إيران بمفاعل نووي إضافي، حيث يقوم برنامج التعاون النووي الإيراني-الروسي بتنفيذ عمليات الإنشاء والتزويد الخاصة بالمفاعل النووي (بوشهر)، وكان من المقرر في الأصل الانتهاء من المفاعل الأول في نهاية عام ٢٠٠٢، ولكن تم تأجيله إلى أواخر عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب التأخير من جانب الشركات الروسية المنفذة، وهو ما دفع المسؤولين الإيرانيين إلى



توجيه انتقادات حادة للمقاولين الروس بسبب هذا التأخير. ومن المتوقع أن يقوم الجانبان الروسي والإيراني بالتوقيع على اتفاق لإنشاء مفاعل نووي ثانٍ روسي الصنع فور استكمال المفاعل الأول.

ومن المفترض أن يتم تنفيذ هذه الصفقة على مدى عقد كامل. وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية العنيفة على روسيا من أجل وقف بيعها للمسكبة الإيرانية، إلا أن روسيا رفضت هذه الضغوط لاعتبارات اقتصادية، علاوة على أن هذه الصفقة سوف تتيح لقطاع الصناعة العسكرية الروسية موارد ضخمة تساعد على الصمود في ظل الصعوبات التمويلية العديدة التي يمر بها، ولكن الضغوط الأمريكية أصفرت عن التزام روسيا بعدم بيع أسلحة هجومية لإيران.

ومن ناحية أخرى، جرى خلال ٢٠٠١ الإعلان عن نجاح إيران في تطوير وإنتاج ونشر نوعين جديدين من النظمية ذاتية الحركة، الأول من عيار ١٢٢ ملم من طراز (الردع)، والثاني من عيار ١٥٥ ملم من طراز (الردع ٢). وجرى الإعلان أيضاً عن اتفاق إيران والهند على تطوير طائرة قتالية وصواريخ متوسطة المدى. وجاء هذا الإعلان خلال مباحثات بين وزير الدفاع الإيراني الأميرال علي شمخاني ومظفره الهندي يوجندرا نارائن في شهر مارس، بحيث يتم تنفيذ مشروع تطوير الصواريخ والطائرات القتالية بالجهود الذاتية الهندية والإيرانية، على أن يتم الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي لا تمتلكها الدولتان من روسيا وأوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، هناك بعض المؤشرات على إمكانية بدء تعاون عسكري بين إيران وباكستان، حيث أن انهيار حركة طالبان أدى إلى إزالة العقبة الرئيسية التي كانت سبباً للتوتر، والتي كانت تقف أمام التعاون العسكري بين البلدين. وفي هذا الإطار، قام وفد إيراني رفيع المستوى برئاسة نائب وزير الدفاع الإيراني بزيارة للماصمة الباكستانية في أوائل ديسمبر، والتقى بمسؤولين عسكريين باكستانيين، وقام بوجوه في كبرى مصانع الأسلحة الباكستانية. وأشار الجانبان الإيراني والباكستاني أثناء الزيارة إلى أنهما يعترضان بدء التعاون في مجال الدفاع، وخاصة في مجال التبادل التكنولوجي في مجال الصواريخ، وهو المجال الذي تتمتع فيه باكستان بتقدم تكنولوجي كبير نسبياً.

وعلى الرغم من هذه الصفقات الضخمة، فإن برنامج التحديث العسكري الإيراني مازال يعاني من بعض الثغرات، أبرزها أن إيران فشلت حتى الآن في إقناع روسيا الاتحادية بإعطائها غواصات جديدة من طراز (كيلو) لاستكمال الأسطول الإيراني من الغواصات الذي يقتصر على غواصتين. وكانت روسيا قد وافقت في عام ١٩٩٢ على بيع غواصة ثالثة، ولكنها ألغت الصفقة عام ١٩٩٥ بسبب الضغوط الأمريكية. وتسمى إيران إلى إقناع روسيا ببيعها غواصة إضافية. ومن ناحية أخرى، فإن الأسلحة الأمريكية والفريية مازالت تمثل النسبة الأكبر في هيكل القوات المسلحة الإيرانية. ففي القوات الجوية، مازالت الطائرات الأمريكية المملعة منذ عهد الشاه تمثل العمود الفقري لهذه القوات، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الطائرات الروسية والصينية في القوات الجوية النظامية والقوات الجوية التابعة للحرص الثوري.

من جانب آخر، اعتمدت إيران بقوة بتطوير قدراتها في مجال الصواريخ الباليستية، حيث سمعت طيلة فترة ما بعد الحرب العراقية. الإيرانية إلى امتلاك قدرات متطورة في مجال الصواريخ الباليستية، وتمكنت بالفعل من تطوير وإنتاج ونشر طائفة متنوعة من الصواريخ الباليستية. أبرزها (شهاب ٣)، الذي يمتلك القدرة على الوصول إلى مدى يصل إلى ١٣٠٠ كلم. ولذلك، تظهر الولايات المتحدة وإسرائيل بقدر كبير من القلق إلى جهود التطوير العسكري الإيراني عموماً، والتطوير الصاروخي بصفة خاصة، والتطوير النووي بصورة أخص. وقد حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل بكافة الطرق وقف، أو على الأقل تقييد، هذه البرامج. وكرر المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون خلال عام ٢٠٠١ اتهامهم لإيران بالسمي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إلا أن المسؤولين الإيرانيين أكدوا أن بلادهم لا تسعى إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية. وجاءت أقوى هذه التأكيدات من جانب الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، في تصريحات له في ١٨ ديسمبر، أكد فيها على أن إيران أصبحت واحدة من أقوى المصنعة للسلاح في العالم، ولكنها لم وإن تسع على الإطلاق إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية.

### ٣- السياسة الدفاعية الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية

كانت حرب أفغانستان القضية الأكثر خطورة وأهمية التي فرضت نفسها على السياسة الدفاعية الإيرانية في عام ٢٠٠١، ليس فقط من حيث آثار هذه الحرب على الأمن القومي الإيراني، ولكن أيضا من حيث إمكانية استهداف إيران في المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، علاوة على أن قضايا التعاون الأمني الإيراني - الخليجي والخلاف على موارد بحر قزوين فرضت نفسها بقوة على السياسة الدفاعية الإيرانية.

#### أ. إيران والحرب في أفغانستان

أدت هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن إلى حدوث قدر من التقارب بين إيران والولايات المتحدة في بادئ الأمر. فقد نددت إيران بقوة بهجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، في حين أبدت الإدارة الأمريكية اهتماما بالتعاون مع إيران في مجال المعلومات الاستخبارية، ولأسهم أن طهران علاقات قوية مع قوات التحالف الشمالي المعارضة، وتتابع إيران عن كثب التطورات الداخلية في أفغانستان، ووجهت إدارة بوش الدعوة إلى إيران للانضمام إلى التحالف الدولي المضاد للإرهاب، الذي قامت بتشكيله حقب الهجمات. وعلى الجانب الآخر، كانت هناك مخاوف إيرانية كبيرة منذ البداية مما وصفه مسؤولون إيرانيون بـ "الأجندة الخفية" للولايات المتحدة، سواء فيما يتعلق بإمكانية وجود أهداف يهتد بها لدى الولايات المتحدة في أفغانستان، في فترة ما بعد انهيار طالبان، أو فيما يتعلق بإمكانية استهداف إيران ذاتها في المرحلة التالية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب.

وأعرب المسؤولون الإيرانيون منذ البداية عن تآكدهم من أن أسامة بن لادن هو المسؤول عن هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، ولكن إيران ذهبت إلى ضرورة أن يكون الرد العسكري الأمريكي قاصرا على أهداف عسكرية محددة داخل أفغانستان، بما لا يزيد من مماناة الشعب الأفغاني البائس. ورغم أن الحكومة الإيرانية ثبتت من الفاتحية الرسمية موقفها معارضا للمسيرة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، فقد وجدت أن ضرب طالبان والقاعدة سوف يسبب لمصلحتها، في ظل العداء القائم بين الجانبين، بل أن بعض المسؤولين الإيرانيين أشاروا بصورة غير رسمية إلى ضرورة أن تكون الحرب الأمريكية ضد طالبان والقاعدة حربا شاملة، لأن الفشل الأمريكي في هذه الحرب سوف يجعل من قادة طالبان والقاعدة أبطالا، وأن الأوضاع سوف تصبح أكثر سوءا مما كانت عليه من قبل.

ومن ناحيتها، أبدت الولايات المتحدة إيران بموعد الهجمات الأمريكية على أفغانستان قبل ساعات من بدئها، كما أدت الولايات المتحدة لإيران منذ البداية على أن الضربات سوف تكون موجة ضد طالبان والقاعدة فقط، وأنه ليست هناك نية لتوسيع الحرب. ومن جانبها، بادرت الحكومة الإيرانية إلى إعلان استعدادها لمساعدة القوات الأمريكية في حالات الطوارئ، مثل الهبوط الاضطراري أو تحطم الطائرات. وقد اتفقت الولايات المتحدة مع إيران، عن طريق ميسور التي تقوم برعاية المصالح الأمريكية في طهران، على أن طائراتها سوف تتجنب خرق المجال الجوي الإيراني، ولكنها تطلب من إيران أن تضمن أمن الطائرات الأمريكية التي قد تضطر إلى العبور في مجالها الجوي.

تركز التنسيق الإيراني - الأمريكي (بحكم الأمر الواقع) في حرب أفغانستان في حصول القوات الأمريكية على المصادات من جانب قوات عسكرية إيرانية في أفغانستان. وكانت تلك القوات الإيرانية موجودة في أفغانستان منذ ما قبل هجمات ١١ سبتمبر لمساعدة قوات التحالف الشمالي على استخدام المعدات العسكرية الحديثة التي قدمتها إيران إلى التحالف، بما فيها الصواريخ المضادة للدروع وبناء الجسور وإصلاح المعدات العسكرية الثقيلة. وقد أصدرت القيادة العسكرية الإيرانية تعليمات إلى عشرات من ضباط الاستخبارات العسكرية والفنيين والمدربين العسكريين الإيرانيين العاملين داخل أفغانستان، بالتعاون والتنسيق مع الضباط الأمريكيين للمساعدة في استهداف مواقع طالبان شمال كابول وحول مدينة مزار الشريف ومهرات،

بالإضافة إلى دعم قوات التحالف الشمالي، كما أشارت تقارير أخرى إلى أن أهواجا من الجنود الأمريكيين والبريطانيين وصلوا إلى قاعدة باجرام الأفغانية عن طريق إيران.

وعلى الرغم من أن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أكد في تصريحات نشرت في ١٢ نوفمبر على وجود هذا التعاون، فإن المسؤولين الإيرانيين نفوا ذلك رسمياً، وأكدوا أن التعاون بين الجانبين يقتصر على حالات الطوارئ، ويذهب إلى أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ليست في المستوى الذي يسمح بوجود مثل هذا التعاون.

عقب انتهاء العملية العسكرية الأمريكية في أفغانستان، زادت المؤشرات الأمريكية الدالة على إمكانية ضرب إيران، ولاسيما فيما يتعلق بازدياد الحملة المادية لإيران من جانب وسائل الإعلام وبعض مسؤولي الإدارة الأمريكية، والتي وصلت إلى ذروتها في يناير ٢٠٠٢ مع تصنيف الرئيس جورج بوش لإيران كواحدة من دول "محور الشر". وفي هذا الإطار، سرّبت الإدارة الأمريكية تقارير استخباراتية تسمى إلى الصاق تهمة الإزهاب بالحكومة الإيرانية، بل والحديث عن أن أسامة بن لادن قد سعى إلى إجراء الاتصالات مع ضباط مخابرات إيرانيين في منتصف التسعينيات من أجل إقامة تحالف معاد للولايات المتحدة، ولكن لم يكن واضحاً ما إذا كان هذا اللقاء قد تم أم لا، إلا أن المسؤولين الأمريكيين أشاروا مع ذلك إلى أنه ليس لديهم دليل على وجود تحالف بين القاعدة وإيران. وكانت هذه المؤشرات تدل إجمالاً على إمكانية إقدام الولايات المتحدة على ضرب إيران، ولاسيما في ظل التهديد الإسرائيلي للإدارة الأمريكية في هذا الشأن، أو على الأقل معارضة نوع من الضغط على الحكومة الإيرانية حتى لا تقوم بعملية الجهود السياسية التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل إعادة تهريب الأوضاع في أفغانستان، وأيضاً حتى لا تفتح إيران حدودها وتستقبل أو تمرر إلى داخلها بعض القنابات الأفغانية المحسوبة على طالبان وتطالب القاعدة.

#### ب. التعاون الأمني الإيراني- الخليجي

شهد التعاون الأمني بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية والكويت، تطوراً ملموساً خلال عام ٢٠٠١. وكانت إيران قد بادرت منذ فترة طويلة إلى طرح مسألة توقيع اتفاقات للتعاون الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقدمت عدداً من بوابر حسمت النية مع بعض الدول الخليجية من أجل توفير المناخ الملائم لتحقيق هذا الهدف، كان من بينها تخلي إيران عن التفتيق في أحد آبار البترول المجاور لحدودها مع الكويت، وذلك في مسمى لتعسين وتطوير العلاقات الكويتية. الإيرانية، التي شهدت في ٥ يوليو التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني في مجالات مكافحة المخدرات والتهريب والتسلل غير المشروع، على مستوى الخبراء.

تمثل التطور الأبرز في هذا المجال في التوقيع على اتفاقية التعاون الأمني المشترك بين إيران والمملكة العربية السعودية، أثناء زيارة رسمية قام بها وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز لطهران في ١٥ أبريل. ويُعد هذا الاتفاق هو الرابع من نوعه الذي توقعه إيران مع دولة عربية خليجية، لكنه يظل الأبرز نظراً لكانة المملكة العربية السعودية. وجاء التوقيع على هذه الاتفاقية توجيهاً لتطورات إيجابية متلاحقة بين السعودية وإيران. فقد بدأت العلاقات بين الدولتين تتحسن بصورة ملموسة عقب وصول الرئيس محمد خاتمي إلى الحكم في إيران عام ١٩٩٧، ثم قيامه بزيارة تاريخية إلى السعودية في مايو ١٩٩٩. وكانت زيارة الأمير نايف لإيران بعد ذاتها تمييز الأولى من نوعها التي يقوم بها وزير داخلية سعودي، بل وعربي، لطهران. وتشمل اتفاقية التعاون الأمني المشترك الإيرانية- السعودية التعاون في العديد من المجالات، وأبرزها: مكافحة المخدرات، والتصدي للجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات والتنسيق الأمني، والتعاون في موسم الحج، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ومراقبة الحدود وإنهاء الإقليمية لمنع التسلل بين البلدين، وفتح قنوات للاتصال الأمني بين البلدين، ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والبضائع وتهريب الآثار والتراث الثقافي وتزوير الوثائق الحكومية وتبادل المعلومات

الأمنية وتسهيل تنقلات مواطني البلدين والاستفادة من الخبرات في المجالات الأمنية وتدريب رجال الأمن، كما أشارت بعض التقارير إلى أن الاتفاقية تشمل بنوداً أخرى للتعاون الأمني لم يتم الكشف عنها .

أثار التوقيع على اتفاقية التعاون الأمني السعودية - الإيرانية انمكاسات إقليمية ودولية ملموسة، فقد احتجت حكومة الإمارات على توقيع هذه الاتفاقية، وذلك استناداً إلى أن إيران مازالت مستمرة في تبني موقف متعنت إزاء قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران. وقد تلقت الإمارات تلميذات من السعودية، التي أرسلت مبعوثاً لإطلاع القيادة الإماراتية على مضمون اتفاق التعاون الأمني بين الرياض وطهران. وفي تصريحات لوزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز، أكد بأن الاتفاقية تظل من أي صيغة عسكرية، وأنها تقتصر على التعاون في بعض مجالات الأمن الداخلي، وسوف تساعد على تخفيف التوتر بين دول منطقة الخليج، كما أنها سوف تخلق أجواء الثقة والتعاون فيما بينها. وأكد على أن الاتفاقية ليست موجهة ضد أحد، كما أنه ليس لها علاقة بوجود القوات القريبة في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، بدا واضحاً أن هناك قفراً من القلق من جانب الولايات المتحدة تجاه مسألة التعاون الأمني السعودي - الإيراني، حيث لم تُبدِ الإدارة الأمريكية أي ترحيب بالتوقيع على الاتفاقية، بل على العكس شن المستوطنون الأمريكيون حملة ضد إيران بصورة متزامنة مع التوقيع على الاتفاقية المذكورة، واتهموا إيران بالضلوع في حادثة انفجار الطهران، إلا أن الجانب السعودي رد على هذه الاتهامات مؤكداً على أنه ليس هناك أي دليل يثبت الادعاءات الأمريكية.

ومن الواضح أن توقيع اتفاقات للتعاون الأمني مع دول الخليج يمثل ركناً محورياً في السياسة الإيرانية، وتركز هذه الاتفاقات على قضايا الأمن الداخلي في إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وليس لها أي جوانب عسكرية أو استراتجية. ورغم أن العديد من التحليلات ترى أن اتفاقات التعاون الأمني ربما تكون مدخلاً للتعاون في المجالات العسكرية بين إيران والدول الخليجية في الفترة اللاحقة، إلا أن هذا الاحتمال يبدو مستبعداً في ظل ارتباط أمن الخليج باستراتيجيات القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتباط معظم دول مجلس التعاون الخليجي بالاتفاقات للتعاون العسكري المشترك مع القوى الدولية الكبرى، والتي يحتفظ معظمها على قيام إيران بأى دور هام في صياغة أمن الخليج.

#### ج - إيران والصراع في بحر قزوين

يتميز بحر قزوين أحد أهم مصادر التوتر الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى، وربما يكون مصدراً لتزام عسكري واسع في المستقبل، سواء بين الدول المطلة عليه، أو بمشاركة القوى الخارجية، ولاسيما الولايات المتحدة وتركيا . ويبلغ طول حوض بحر قزوين ١٣٣٠ كيلومتراً، وعرضه في أضيق نقطة ٢٠٠ كيلومتر. وتوجد به ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي، إلا أن التقديرات تتباين بشأن حجم احتياطي النفط في المنطقة، حيث تنهب بعض التقديرات إلى أنها تقدر بمئات المليارات من براميل النفط، في حين ينهب البعض الآخر إلى أن هذا الاحتياطي يقدر فقط بمئات ٥٠ مليار برميل. أما بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، فهو يقدر بنحو ١٥ مليار طن. وبحر قزوين بحر مغلّق تطل عليه كل من إيران وروسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، ويستأثر إيران، كانت جميع دول البحر جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، وكان بالتالي يسيطر على معظم شواطئ بحر قزوين، في حين قام القادة السوفييت بإرغام إيران على توقيع اتفاقات تتيح للاتحاد السوفيتي السابق احتكار كل الأنشطة في منطقة بحر قزوين، باستثناء صيد الأسماك على نطاق ضيق.

تمثل منطقة بحر قزوين منطقة بالغة الأهمية للأمن القومي الإيراني لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وديموغرافية. وتعتبر إيران أن لها حقوقاً تاريخية في أذربيجان، حيث كانت كل من أذربيجان وأرمينيا في السابق تابعتين لإيران، قبل أن يقوم القياصرة الروس بضمهما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومازالت هناك روابط قوية تربط بين إيران وأذربيجان، حيث تضم الأولى أقلية أذربيجانية تقدر بمئات ١٨ مليون نسمة. وقد برزت خلافات عديدة بين إيران وأذربيجان، حيث أهدت

إيران أرمينيا هي حريها الضارية مع أذربيجان على إقليم ناجورنو كاراباخ، في حين طورت أذربيجان علاقاتها مع تركيا على حساب إيران، ورفضت تبني الأبجدية العربية، وفضلت عليها الأبجدية اللاتينية، مثل تركيا. وعلى الرغم من أن إيران وأذربيجان وقتنا مذكرة للتفاهم الأمني، فإن طهران ظلت تعرب دائما عن قلقها إزاء التحركات الإقليمية والدولية التي تقوم بها كل من تركيا والولايات المتحدة في المنطقة، وتؤكد أنها سوف تبدي ردود فعل مناسبة إزاء أي تحركات استغرافية.

وبالمثل، فإن بحر قزوين يستحوذ على أهمية استراتيجية وأمنية واقتصادية لجميع الدول الخمس المطلة عليه. وقد بدأت الخلافات تشتب بين دول بحر قزوين عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وبرزت منذ ذلك الحين ثلاث وجهات نظر هي:

(١) وجهة النظر الإيرانية، التي تقوم على فكرة الاستقلال الجماعي لموارد بحر قزوين من قبل الدول المطلة عليه، على أن تحصل كل دولة منها على حوالي ٢٠ في المائة. وتستند هذا الطرح على أن من غير الممكن تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات من قبل الدول المطلة عليه.

(٢) وجهة نظر أذربيجان، وتقوم على أن بحر قزوين كبير بدرجة كافية لاعتباره مياه دولية، مما يعني أن يكون لكل دولة مطلة عليه مياه إقليمية حسب قانون البحار، وهو ما يجعل نصيب كل دولة منها على النحو التالي: ١١٪ لإيران، ٣٠٪ لكازاخستان، ١٩٪ لروسيا، ٢٣٪ لأذربيجان، و١٧٪ لتركمانستان. ويمكن لكل دول استقلال نصيبها بطريقة فردية.

(٣) وجهة نظر كازاخستان، وتقوم على أنه يجب التعامل مع بحر قزوين على أنه بحيرة من حيث الموارد النفطية، مما يتيح للدول المطلة عليه استقلال تلك الموارد بطريقة فردية، في حين أن دول البحر يمكن أن تتعامل معا في قضايا الملاحة ومكافحة التلوث.

وفي المقابل، كان الموقف الروسي في البداية يؤيد وجهة النظر الإيرانية لأنه لم يتم العثور على حقول نفط في الجانب الروسي من البحر، كما وقعت تركمنستان إلى جانب إيران لأنها لم تشر على أي ثروة في سواحلها، كما كانت لا ترغب في استغلال إيران. وهناك خلاف آخر بشأن طرق تصريف النفط والغاز الطبيعي من المنطقة إلى الخارج، حيث ترفض إيران وروسيا مد أي خطوط للنفط أو الغاز إلى البحر، ويرغبان في أن يتم ذلك من خلال أنابيب موجودة بالفعل على أراضيها، كما تؤكدان أن مد خطوط بحرية جديدة سوف ينطوي على أضرار بيئية، في حين أن أذربيجان، مدعومة من كل من جورجيا وتركيا وبعض كبرى الشركات النفطية الأمريكية، ترغب في مد خط أنابيب جديد بين الشرق والغرب يصل إلى ميناء جيهان التركي.

كانت إيران وروسيا الاتحادية قد أصبرتا بهانا بشأن هذا الخلاف أثناء زيارة الرئيس خاتمي للعاصمة الروسية في شهر مارس، أشار إلى أن الدولتين اتفقتا على عدم الاعتراف بأي حدود بحرية قبل إيجاد إطار قانوني بشأن الوضع في بحر قزوين، وأن أي اتفاق لن يكون ساريا إلا إذا وافقت عليه الدول الخمس المطلة على البحر. وفي الفترة التالية، رضخت روسيا للضغوط الأمريكية الراضية لمشاركة إيران في عمليات تطوير حقول النفط في بحر قزوين.

تعرض الموقف الإيراني لتكسة خطيرة في شهر أغسطس، وذلك عندما وافقت كل من روسيا الاتحادية وأذربيجان وكازاخستان على الحفاظ على الوضع القانوني القائم لبحر قزوين دون تغيير، وهو ما يعني أن الطريق قد بات مفتوحا أمام بدء استغلال أكبر موقع لاستكشافات النفطية في منطقة قشاقان في كازاخستان، والتي يمكن أن تصبح من الدول الرئيسية في قطاع النفط في العالم. وجاء هذا التطور عندما اجتمع قادة الدول الثلاث على هامش مؤتمر قمة الدول السوفياتية السابقة في مدينة سوتشي الروسية المطلة على البحر الأسود، كما شارك في هذا الاجتماع أيضا رئيس تركمانستان سمر مراد نهازوف، إلا أن الأخير رفض إقرار هذا الاتفاق بدون موافقة الجانب الإيراني. وبموجب هذا الاتفاق، تقوم شركات

النفط التابعة للدول الثلاث بالمشاركة والاستثمار في مجال الاكتشافات النفطية، في حين يتم استبعاد إيران من الاستثمار في نفط أذربيجان-كازاخستان بسبب علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة.

وهي مواجهة هذه التطورات، رفضت إيران بشدة هذا الموقف الجديد، وظلت تدعو إلى التقاسم المادل لثروات بحر قزوين. وأكدت أنها قد تضطر إلى استخدام القوة لوقف عمليات استخراج النفط من المياه الأذربيجانية في بحر قزوين، وقامت السفن الحربية الإيرانية في هذا الإطار بإرغام سفينة أذربيجانية على الانسحاب، كما طاردت الطائرات الحربية الإيرانية سفينتي تنقيب تابعتين لشركة النفط البريطانية (بريتش بتروليوم). وعلى الرغم من تأكيد القادة الإيرانيين رفضهم عسكرة بحر قزوين، ورفضهم أي تدخل أجنبي في قضايا التعاون الإقليمي لدول البحر، وضرورة اقتصاد التباحث على شئون هذا البحر على الدول المشاطئة، فإن استخدام إيران لقواتها المسلحة على النحو السابق يشير إلى استعدادها للدخول في مواجهة عسكرية إذا اقتضى الأمر، وذلك للحفاظ على مصالحها وحقوقها المتصورة في بحر قزوين.

## ثانياً: السياسة الدفاعية التركية

مأنت السياسة الدفاعية التركية خلال عام ٢٠٠١ من صمويات عديدة، عاد بعضها إلى الانكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية على برنامج التحديث العسكري المخطط الذي تقوم القوات المسلحة بتنفيذه منذ منتصف التسعينيات، وارتبط البعض الآخر بالخاوف التركية العميقة من الأكار السلبية التي يمكن أن تجم عن توجيه أي ضربة عسكرية أمريكية ضد العراق. وعلى الرغم من الصمويات الاقتصادية، وتجميد العديد من مشروعات السلاح التركية، فإن المؤسسة العسكرية التركية حرصت على مواصلة برنامج التحديث العسكري في الحدود الممكنة، فضلاً عن محاولة الاستفادة من هجمات ١١ سبتمبر لتعزيز المكانة الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة.

### ١. اتجاهات السياسة الدفاعية التركية

تتوافق السياسة الدفاعية التركية مع الخطوط العامة للاستراتيجيات الأمريكية والغربية في جنوب أوروبا والخليج والشرق الأوسط، باعتبار تركيا عضواً نشطاً في حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى احتفاظها بملاقات تعاون عسكري قوية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، كما تسعى تركيا بقوة إلى المشاركة في ترتيبات الأمن الأوروبي التي ترمي إلى تشكيل قوة أوروبية للتدخل السريع.

تتوزع الاهتمامات الأمنية ومبركات التهديد التركية ما بين الداخل والخارج. فالأمن القومي التركي ظل يتعرض لتهديد داخلي عنيف من جانب الحركة الاستقلالية الكردية في شمال شرق تركيا، والتي تسعى إلى الحصول على الحقوق المتعلقة بالهوية الثقافية المتميزة والحقوق السياسية للأكراد. و أدى إنكار الحكومات التركية المختلفة لحقوق الأقلية الكردية إلى نشوب حرب أهلية شرسة في تركيا استمرت حوالي ١٥ عاماً. وفي الوقت نفسه، هناك صراع ممتد بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص ويحريجه، وهو ما يجتبر انكاساً للموروثات التاريخية وصراع الأدوار بين الجانبين في منطقة جنوب أوروبا.

تسعى السياسة الدفاعية التركية إلى تعزيز الدور الإقليمي لتركيا من خلال امتلاك قدرات عسكرية قادرة على تحقيق المكانة والردع والهيبة. وتعتبر القوات المسلحة التركية ثاني أكبر قوة عسكرية في حلف شمال الأطلسي، بعد الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، تسعى السياسة الدفاعية التركية إلى القيام بأدوار فاعلة في الدوائر الأمنية المختلفة المحيطة بتركيا، ولأسرها في مناطق أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

فعلى الصعيد الأوروبي، تسعى تركيا إلى القيام بدور فاعل في القوة الأوروبية للتدخل السريع، والتي جرى الاتفاق على

Figure 1

غ. م. = غير معروف      (+) = الرقم قابل للزيادة

555

إنشائها بين دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في حلف الناتو عام ٢٠٠٠، بحيث تكون مستقلة عن الحلف. وهناك العديد من الخلافات بين الدول الأوروبية بشأن طبيعة عمل هذه القوة. فالحلف البريطاني يقوم على أن القوة الأوروبية أن يكون لها هيكل تخطيط عسكري منفصل، في حين أن فرنسا ترى أن من الضروري أن تكون تلك القوة مستقلة بالكامل عن حلف شمال الأطلسي، وأن من الضروري أن يتم الانتهاء من تجهيز هذه القوة للعمل حتى لو لم يتم الوصول إلى اتفاق بشأنها مع حلف الأطلسي، وأن الفرض من هذه القوة يجب أن يتمثل في تحويل ميزان القوة في حلف الأطلسي بعيدا عن الولايات المتحدة، وتطلب دول الاتحاد الأوروبي من تركيا، وهي عضو في حلف الأطلسي، ولكنها ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، السماح لقوة التدخل السريع الأوروبية باستخدام التسهيلات العسكرية الخاصة بحلف الأطلسي الموجودة على الأراضي التركية، إلا أن تركيا تطلب القيام بدور أكبر في هذه القوة.

وفي الوقت نفسه، تسعى تركيا إلى الانتماء بقوة في الدائرة الأوروبية، ولامسيما من خلال الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ولهذه المسألة انعكاسات عسكرية واستراتيجية وسياسية بالغة الأهمية، لعل أبرزها أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي تتطلب بالضرورة تقليص دور الجيش في الحياة السياسية التركية، وهو ما أدى إلى بروز بعض التطهيلات خلال العام مضافا أن الجيش يقف ضد محاولات الحكومة التركية الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أن رئاسة الأركان نفت ذلك، وأكدت وقوف المؤسسة العسكرية التركية مع كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية والرخاء والأمن لتركيا.

وفي دائرة منطقة بحر قزوين، تعتمد السياسة الناعية التركية على بناء تحالف مع الولايات المتحدة وأذربيجان، بما في ذلك توسيد العلاقات العسكرية التركية. الأذرية، بغض النظر من التعفظات الإيرانية الشديدة إزاء الدور التركي في تلك المنطقة. ويتباحث الجانبان التركي والأذري على قيام تركيا بالمساعدة في بناء جيش أذري قو، وقامت تركيا بالفعل بإرسال حوالي ٦٠ من الجنرالات الأتراك للقاءمدين لتدريب الجيش الأذري، في حين كانت أذربيجان تطلب زيادة عدد الضباط الأتراك إلى حوالي ٨٠٠ فرد لتدريب ٤ فرق عسكرية جديدة لمواجهة أرمينيا وحماية الحدود الأذرية مع إيران. وكانت أذربيجان أيضا قد وقعت اتفاقية مع حلف الناتو. والأكثر من ذلك، إن أذربيجان وافقت من حيث المبدأ على بناء قاعدة عسكرية تركية على أراضيها، استنادا إلى أن أرمينيا وافقت على بقاء قاعدة عسكرية روسية في أراضيها، مما يعني من وجهة النظر الأذرية أن تركيا ليست مستثناة من حق بناء قاعدة عسكرية تركية على الأراضي الأذرية. وجاءت هذه التطورات على خلفية صراع عنيف على التفوذ بين تركيا وإيران في منطقة بحر قزوين والقوقاز، حيث ترفض إيران قيام تركيا بأى دور فاعل في تلك المنطقة، وتتنظر إليها باعتبارها قوة أجنبية، وأنها رأس حربة للولايات المتحدة. ولذلك، فإن جملة هذه التطورات كانت تهدد بإمكانية حدوث توتر عسكري بين تركيا وإيران.

وفي منتصف العام، نشأت حالة من التوتر بين تركيا وإيران، عقب قيام تركيا بإرسال سرب من طائراتها القتالية طراز إف ١٦ إلى أذربيجان، للمشاركة في سلسلة من الاستعراضات العسكرية، في حضور رئيس أذربيجان جيدر علييف وأعضاء الحكومة، كما شارك من الجانب التركي رئيس هيئة الأركان الجنرال فيروق أوفلو على رأس وفد من ١٠٠ شخصية عسكرية. وكانت زيارة رئيس الأركان التركية لأذربيجان بعد ذاتها بمثابة استنزاف لمهران.

وتمسلى تركيا أسبقية متقدمة لعلاقات التعاون العسكري مع إسرائيل، باعتبار ذلك بوابة للحصول على الأسلحة والمعدات في ظل القيود التي يفرضها الكونجرس الأمريكي ودول الاتحاد الأوروبي على المشتريات العسكرية التركية بسبب المشكلة الكردية، علاوة على أن التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي يساعد تركيا على ضمان مساندة اللوى اليهودي في الولايات المتحدة، في مواجهة اللوى اليوناني والأرمني القوي في الولايات المتحدة. ولذلك، فقد شهدت علاقات التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي مزيدا من التطورات على صعيد مشتريات السلاح التركية من إسرائيل، في حين اكتفت تركيا بتقديم تميمينات للول العربية بأن التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي ليس موجها ضد العالم العربي.



## ٢. الأزمة الاقتصادية وبرامج التسليح التركية

أثرت الأزمة الاقتصادية بصورة حادة على برامج التسليح التركية، حيث تتهنى القوات المسلحة التركية برنامجها لموجا للتحديث العسكري منذ منتصف التسعينيات، وكان برنامج التحديث العسكري التركي يشمل شراء ألف دبابة و١٤٥ طائرة هليكوبتر، وطائرات قتالية وطائرات إنذار مبكر، وبناء أفرام صناعية خاصة بأغراض التجسس، وشراء صواريخ مضادة للصواريخ من طراز (جيتس)، بالإضافة إلى تحديث حوالي ألف دبابة من طراز إم ٦٠. (انظر الجدول الخاص بالتسليح التركي)

وعقب نشوب الأزمة الاقتصادية، أصبح برنامج التحديث العسكري محل اهتمام واسع من جانب المؤسسات المالية الدولية ووسائل الإعلام التركية، حيث ظل صندوق النقد الدولي يطالب بخفض الإنفاق العسكري التركي، وأعتبر ذلك شرطاً ضرورياً للموافقة على حصول الحكومة التركية على القروض التي طلبتها. ومن ناحية أخرى، ظلت وسائل الإعلام التركية تنتقد حالة الإنفاق العسكري التركي، لأن الميزانية العسكرية التركية تنهزم حوالي ٢٠ في المائة من الميزانية العامة للحكومة، وطلبت المؤسسة العسكرية التركية بأن تتحمل مسؤوليتها هي هذه الأزمة الاقتصادية. ولذلك، جرى تنفيذ لث الميزانية العسكرية التركية خلال عام ٢٠٠١.

وفي ظل هذه الظروف، جمعت المؤسسة العسكرية التركية في منتصف أبريل حوالي ٢٢ مشروعاً لشراء الأسلحة والمعدات، تقدر قيمتها بحوالي ١٩,٥ مليار دولار. وكان مما ساعد على ذلك انخفاض حدة الصراع التركي - اليوناني. وكانت إسرائيل من أكثر الدول التي تضررت من خفض مشتريات السلاح التركية، حيث فقدت إسرائيل حوالي ستة مليارات دولار من هذا الخفض.

و جرى خلال العام الإعلان عن عند محدود من الصفقات التسليحية التركية. وتركزت معظم هذه الصفقات التسليحية بين تركيا وإسرائيل. فقد شهدت علاقات التعاون العسكري التركية - الإسرائيلية تطورات إضافية خلال الزيارات التي قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون ووزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليازر، حيث أعرب المسؤولون الإسرائيليون خلال هذه الزيارات عن رغبتهم في تعميق وتعزيز العلاقات العسكرية القوية القائمة بين الدولتين، كما أجرت المقاتلات التركية والإسرائيلية والأمريكية تدريبات جوية يوم ١٨ يونيو، وصفت بأنها أهم تدريبات عسكرية تجرى حتى الآن بين الدول الثلاث، ومن ناحية أخرى، جرى الاتفاق في يوليو على صفقة تسليحية بين إسرائيل وتركيا تشمل تحديث ١٧٠ دبابة تركية من طراز إم ٦٠، وتصنيع طائرة للتجسس بدون طيار، وبيع صواريخ مضادة للدبابات، وتصنيع قمر صناعي للتجسس، كما كرر المسؤولون الإسرائيليون وفتذاك عرضهم على تركيا شراء أنظمة صواريخ أرو ٢ المضادة للصواريخ، والدخول معها في برنامج مشترك للدفاع الصاروخي، تحسباً لأي هجوم إيراني بالصواريخ ضد تركيا.

وهناك العديد من العثرات التي يمر بها برنامج التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، بسبب عدم قدرة الشركات الإسرائيلية على الوفاء ببعض تعهداتها بشأن إصلاح أعطال في الطائرات القتالية التركية. ومن ناحية أخرى، أثارت صفقة تحديث الدبابات الإسرائيلية القديمة من جانب إسرائيل انتقادات واسعة في وسائل الإعلام التركية، حيث ثارت اتهامات بشأن تلقي عسكريين أتركيا كيار رشاشي للقبول بالسمر المعروض من الشركات الإسرائيلية، رغم أنه يزيد بعقدار الثلثين عن أسعار تقدمت بها شركات أخرى. ولذلك، فقد طلبت تركيا من إسرائيل في ديسمبر خفض مبروضها بشأن تحديث ١٧٠ دبابة أمريكية طراز إم ٦٠ من ٧٠٠ مليون دولار إلى ٥٥٠ مليون دولار.

حاولت الإدارة الأمريكية خلال العام إقناع تركيا بالانضمام إلى نظام الدرع الصاروخي، ومارست ضغطاً اقتصادياً وسياسياً عليها لتحقيق هذا الغرض، حيث ربطت الإدارة الأمريكية ضمناً بين موافقتها على حصول تركيا على قروض دولية

قيمتها حوالي ١٤ مليار دولار، وبين انضمام تركيا إلى نظام الدرع الصاروخي، كما حاولت الولايات المتحدة إقناع تركيا بأن الدول المجاورة لها، ولاسيما إيران والعراق وسوريا، تمتلك صواريخ باليستية، مما يمثل تهديدا لتركيا، ويتطلب منها بالتالي أن تلعب دورا محوريا في هذه المنظومة.

### ٣. الدور العسكري التركي في حرب أفغانستان

على الرغم من أن تركيا حاولت في بادئ الأمر تقادى القيام بدور بارز في الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، تغرها من إثارة غضب التيار الأصولي داخل تركيا، وهي باقى دول المنطقة، فإنها اتجهت بعد ذلك إلى إعلان استعمادها الكامل للتحالفين العسكريين مع الولايات المتحدة في حربها في أفغانستان، وذلك بعد أن طلبت الولايات المتحدة رسميا من تركيا استخدام القواعد الجوية الثلاث الموجودة في ديار بكر وأنجيرليك ومالاطيا. وقد أعلن رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد منذ ٢٤ سبتمبر أن من الممكن للولايات المتحدة أن تستخدم القواعد العسكرية الموجودة في تركيا ضد الأهداف التي ترغب واشنطن في مهاجمتها، وأعلنت الحكومة التركية استعدادها لتقديم الدعم العسكري واللوجستي لقوات التحالف الشمالي للمارضة طالبان في أفغانستان، خاصة القوات الأوزبكية بقيادة عبد الرشيد دوستم الذي تحتفظ تركيا بعلاقات وثيقة معه. وقامت تركيا بتقديم معلومات استخباراتية للإدارة الأمريكية، وأعربت عن استعدادها لإرسال قوات تركية إلى أفغانستان لتدريب مقاتلي قوات التحالف الشمالي.

ومنذ أواخر شهر سبتمبر، بدأت طلائع القوات الأمريكية في الوصول إلى قاعدة إنجيرليك التركية. وأثناء الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، لم تطلق الطائرات القتالية الأمريكية والبريطانية من الأراضي التركية، ولكنها مرت بالأجواء التركية، وتم تزويدها بالوقود بواسطة طائرات تزويد الوقود جوا، في طريقها إلى أفغانستان.

ثارت خلافات واسعة بشأن مشاركة القوات التركية في عمليات حفظ السلام في أفغانستان في فترة ما بعد سقوط طالبان، حيث شرمت حكومة بولنت أجاويد بالفعل منذ ١٠ أكتوبر في إجراءات الحصول على موافقة البرلمان على نشر قوات تركية خارج البلاد، تمهيدا للمشاركة في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب. وأعلنت الحكومة التركية اعتزامها إرسال ٩٠ فردا من قواتها الخاصة لمساعدة القوات الأمريكية في حملتها العسكرية في أفغانستان، إلا أن القوات التركية لم تشارك في عمليات فعلية في تلك الحملة. وعقب الإطاحة بحركة طالبان، أعلنت الحكومة التركية استعدادها لتولى مهمة التدخل السريع لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، ووضع حد للانتهاكات والقوضى التي قامت بها قوات التحالف الشمالي في المدن الأفغانية الكبرى، إلا أنها اشترطت الحصول على دور في الإدارة الأفغانية كشرط للمساهمة في قوة لحفظ السلام في أفغانستان، كما اشترطت الحكومة التركية أن تتولى الولايات المتحدة تمويل هذه القوة، نظرا للمصروفات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، وأكدت أيضا أن قواتها لن تشارك في عمليات ميدانية لإرساء الاستقرار.

نشأت خلافات بين تركيا وبريطانيا بشأن مشاركة تركيا في القوة الدولية لاستعادة الأمن في أفغانستان (إيساف)، التي تقرر تشكيلها بموجب اتفاق بين، والتي تقدر بحوالي خمسة آلاف فرد، حيث أعلنت تركيا عن استعدادها لنشر ألف رجل في أفغانستان، في حين أصرت بريطانيا على أن تكون المشاركة البريطانية في القوة حوالي ١٥٠٠ رجل، على أن لا تعدى مشاركة باقي الدول للمشاركة حوالي ٦٠٠ رجل. وانتهى هذا الخلاف بالاتفاق على إرسال ٦٢١ جنديا تركيا للمساهمة في تلك القوات. وكان من المقرر أن تبدأ تركيا في إرسال طلائع قواتها إلى أفغانستان في أوائل عام ٢٠٠٢، للمشاركة في جهود حفظ السلام في أفغانستان.

### ٤. تركيا وضرب العراق

شكلت قضية ضرب العراق في المرحلة الثانية "المفترضة" من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب قضية شائكة للغاية من منظور الأمن القومي التركي. فمن حيث المبدأ، تمارض تركيا منذ فترة طويلة أي عمل عسكري أمريكي ضد العراق، حيث أن هناك أزمة مصداقية بين تركيا والولايات المتحدة منذ أن أوقفت الولايات المتحدة حربها ضد العراق في عام ١٩٩١ قبل الإنطاح بنظام صدام حسين. علاوة على ما يمكن أن يسببه ضرب العراق من مزيد من الأضرار الاقتصادية لتركيا، لاسيما وأنها تكبدت خسائر اقتصادية منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، سواء بسبب الحرب أو بسبب العقوبات المفروضة على العراق، وصلت إلى حوالي ٥٠ مليار دولار حسب التقديرات التركية. وفي الوقت نفسه، تتخوف تركيا من أن يؤدي الهجوم الأمريكي على العراق إلى نشوء دولة كردية على حدودها الجنوبية الشرقية، مما يحرك بالتالي دعاة الانفصال من الأكراد الأتراك. وثمة خشية تركية من إمكانية استخدام العراق أسلحة الدمار الشامل في حالة قيام القوات الأمريكية بشن هجماتها ضد العراق انطلاقاً من الأراضي التركية. وتخشى تركيا أيضاً من أن أي حرب جديدة ضد العراق ربما تؤدي إلى تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين، على نحو ما حدث في أعقاب حرب الخليج. كما تتخوف أنقرة من أن يضر تأييدها لعملية عسكرية أمريكية ضد العراق علاقاتها مع العالم العربي.

وبالتالي، ظلت تركيا غير متحمسة كثيراً لتأييد هجوم أمريكي جديد ضد العراق. وتبنت موقفاً يقوم على رفض ضرب العراق لأن مثل هذا الهجوم لن يكون في مصلحتها أو مصلحة أي دولة أخرى. وحاولت الحكومة التركية إقناع الرئيس العراقي صدام حسين بالسماح بعودة مفتشى الأمم المتحدة، من أجل تهاذي توجيه ضربة أمريكية ضد العراق، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية قد حذرت العراق بشدة من عواقب هذا الرفض، وأكدت على أن الرفض العراقي سوف يؤدي إلى شن ضربة ضد بغداد في إطار حملة مكافحة الإرهاب، إلا أن الحكومة العراقية رفضت التفاوض مع المطلب التركي، ودمت تركيا إلى منع شن هجوم أمريكي على العراق انطلاقاً من أراضيها.

حصلت تركيا على تعهد من الولايات المتحدة بالتحاكي معها بشأن أي خطوة قد يتقرر اتخاذها ضد العراق، كما وضعت الحكومة التركية شرطاً للموافقة على تأييد أي هجوم على العراق يتمثل في ضرورة اعتراف الأمم المتحدة بضلوع العراق في الإرهاب، وعلى أن يتم تنفيذ الهجوم من خلال ائتلاف دولي واسع، مع التأكيد على أن تركيا لن تدعم أي عمليات عسكرية ضد العراق استناداً إلى رغبات فردية، مع تأكيد أن رفض العراق عودة مفتشى الأمم المتحدة لا يعتبر مبرراً كافياً لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق.

### ثالثاً: السياسة الدفاعية الإثيوبية

شهدت السياسة الدفاعية الإثيوبية تحولات هامة في عام ٢٠٠١، سواء على صعيد تفكيك حالة التبعة العسكرية الضخمة في القوات المسلحة التي جرت أثناء فترة الحرب الإثيوبية. الإثيوبية خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، وذلك من خلال برنامج تسريح المجندين الذي بدأت الحكومة الإثيوبية في تنفيذه منذ أواخر عام ٢٠٠٠، أو على صعيد محاولة الاستعادة من هجمات ١١ سبتمبر من أجل تحريض الولايات المتحدة ضد الصومال، وإنهاء إثيوبيا للحكومة الانتقالية الصومالية بأنها تآوى بعض الجماعات الأصولية الإرهابية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن. وسعت الحكومة الإثيوبية بكل الطرق إلى إقناع الولايات المتحدة بشن عملية عسكرية ضد الصومال، في إطار الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، جنباً إلى جنب محاولة الحكومة الإثيوبية القيام بدور رئيسي في هذه العملية.

## ١- مقترحات البيئة الاستراتيجية الإثيوبية

على الرغم من الإطاحة بنظام حكم منجستو هائلي مريام، ووصول الجبهة الشعبية لتحرير شعوب إثيوبيا بزعامة ميليس زينناوى، فإن السياسة الدفاعية الإثيوبية لم تشهد تغيراً جذرياً من حيث مبركات التهديد الداخلية والخارجية، أو أهداف الأمن القومي، أو تقييم الفرص الإقليمية المتاحة أمام إثيوبيا. فمن حيث مبركات التهديد، لم تطلأ تحولات جذرية على بيئة الأمن الإثيوبية. حتى المهددين الإمبراطورى والثورى، كانت التهديدات الرئيسية التى تتعرض لها إثيوبيا تتعلق أساساً بالقضية الإريتريّة والصراع الإثيوبى / الصومالى على الأوجادين والصراعات الداخلية. وعلى الرغم من التحولات السياسية الضخمة التى شهدتها إثيوبيا عقب الإطاحة بنظام منجستو، وفى مقدمتها حصول إريتريا على حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة عام ١٩٩٢، وتقليد إصلاحات سياسية محدودة فى إثيوبيا بهدف إدماج كافة القوميات فى النظام السياسى الإثيوبى، فإن ذلك لم يؤد إلى حدوث تغيرات كبرى فى طبيعة التهديدات التى تتعرض لها الدولة الإثيوبية.

استمرت الصراعات الداخلية فى إثيوبيا، ولكن بدرجة أقل من السدة مما كانت عليه فى عهد منجستو، بسبب هيمنة ميليس زينناوى وجماعة التجراى التى ينتمى إليها على كافة مقاليد السلطة فى البلاد، مع تمهيش مشاركة جماعة الأورومو ذات الأغلبية الإسلامية التى تمثل حوالى ٤٠ فى المائة من سكان إثيوبيا، مما أدى إلى بروز درجة عالية من الانقسامات الداخلية فى البلاد، والتى وصلت فى بعض المناطق إلى مستوى الصراع المسلح بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة الأوروبية. وترتبط هذه الصراعات بأزمة الانعماج الوطنى فى إثيوبيا، حيث تسود حالة من الصراع بصورة تقليدية بين الجماعات الأثنية الرئيسية الثلاث فى البلاد: الأمهرة، والأورومو، والتجراى. وبينما كانت الهيمنة من نصيب قومية الأمهرة فى المهددين الإمبراطورى والثورى، فإن قادة التجراى سيطروا على مقاليد السلطة عقب الإطاحة بنظام منجستو هائلي مريام فى عام ١٩٩١، مما أثار احتجاج قطاعات واسعة من الأورومو الذين اعتبروا أن نصيبهم من السلطة لم يكن متناسباً مع وزنهم النسبى داخل المجتمع الإثيوبى، ولم يكن مرضياً لمتطلباتهم القومية. (انظر القسم الخاص بالتفاعلات بين إثيوبيا وإريتريا)

ولذلك، فقد عارضت بعض جماعات الأورومو كافة الترتيبات السياسية فى إثيوبيا فى فترة ما بعد الإطاحة بنظام منجستو، واختار بعضها أسلوب المقاومة المسلحة، إلا أن تلك الجماعات انقسمت على نفسها، بحيث كان هناك ما لا يقل عن ثلاث جماعات هى: جبهة تحرير أورومو، وجبهة تحرير أورومو المتحدة، ومجلس تحرير أورومو. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات اختارت أسلوب المقاومة المسلحة، فإنها لم تستطع أن تمثل تهديداً حقيقياً لنظام الحكم فى أديس أبابا، وبمست هذه الجماعات إلى توحيد جهودها منذ أغسطس ٢٠٠٠، ووقعت اتفاق سلام، وشكلت جبهة عمل موحدة ضد الحكومة، وتبنت مطالب انفصالية تدعو إلى استقلال إقليم الأورومو عن إثيوبيا. ويزعم متحدثون باسم الجبهة أن وحداتها منتشرة فى إحدى عشرة مقاطعة فى إثيوبيا، وأنها تشن قتالاً ضد القوات الحكومية فى مناطق شرق البلاد. وكانت أكبر حادثة كاشفة لهذه الأزمات الداخلية فى إثيوبيا تمثلت فى هروب رئيسة المجلس الأعلى للبرلمان الإثيوبى، الماى ميكو، إلى الولايات المتحدة، ومطالبتها حق اللجوء السياسى فى أغسطس ٢٠٠١، وذلك هرباً مما وصفته بـ "اضطهاد الحكومة الأثيوبية لقومية الأورومو" التى تنتمى لها.

وفى الوقت نفسه، فإن استقلال إريتريا لم يمه الصراع الإثيوبى. الإريتري، وإنما تفاقم هذا الصراع، ووصل إلى درجة نشوب مواجهة عسكرية نظامية بين البلدين خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، كانت الأكثر عنفاً وحدة فى أفريقيا طيلة فترة ما بعد الاستقلال. ورغم أن العامل الرئيسى وراء هذه المواجهة كان متمثلاً فى الخلافات الحدودية، إلا أنها كانت مدفوعة أيضاً بمحاولات الهيمنة الإثيوبية على إريتريا وخلافات المصالح الاقتصادية بين المولتين. ومع أن الجانبين الإثيوبى والإريتري وقعا

جنول (٢)  
للقوات المسلحة الإثيوبية

الأسلحة والمعدات	العدد
الإطلاق العسكري	٤٥٧ مليون دولار
للقوات العاملة	٢٥٢,٥٠٠
دبابات القتال الرئيسية	٣٠٠ (+)
الغارات والمركبات المدرعة بمختلف أنواعها	٢٠٠
قسم المدفعية المجزأة	٣٠٠ (+)
قسم المدفعية ذاتية الحركة	٣٠٠ م.
قسم القوارب	٥٠ (+)
الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات	٣٠٠ م.
المدفعية المضادة للطائرات	٣٠٠ م.
الضواريخ المضادة للطائرات	٣٧٠ (+)
طائرات قتالية	٥١
طائرات هليكوبتر قتالية	٢٤
غ. م. = غير معروف (+) = الرقم قليل الزيادة	

Source: The International Institute for Strategic Studies (IISS),  
The Military Balance 2001 - 2002 (London: Oxford University  
Press for IISS, October 2001), p.p. 263 - 264.

على اتفاقية للسلام في عام ٢٠٠٠، إلا أن احتمالات تجدد الصراع المسلح بينهما مازالت قائمة بسبب استمرار الشكوك المتبادلة بينهما.

بالنسبة للصراع الإثيوبي - الصومالي على إقليم الأوجادين (الصومال الغربي)، فهو يعتبر صراعاً كامناً ممتداً، حيث كان هذا الإقليم في الأصل جزءاً من الصومال، ولكن جرى ضمه إلى إثيوبيا. وتشبثت حرب طاحنة بين الصومال وإثيوبيا على إقليم الأوجادين عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨، كما أن هناك مقاومة مسلحة عنيفة تشنها الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين داخل الإقليم منذ عام ١٩٧٥ بهدف تحقيق الاستقلال عن إثيوبيا. وعلى الرغم من أن الدولة الصومالية ذاتها قد أنهارت عقب الإطاحة بنظام سياد بري عام ١٩٩١، فإن إثيوبيا تحاول التحكم في عملية تسوية الحرب الأهلية الصومالية، ومساعدة حلفائها الصوماليين على الوصول إلى السلطة، تقادياً لأى قوتورات في المستقبل بين الجانبين. وبذلت إثيوبيا جهوداً مضنية للتحكم في نتائج مؤتمر عرتا للمصالحة الوطنية في الصومال عام ٢٠٠٠. وعندما فشلت في ذلك، اتخذت موقفاً مهادياً للحكومة الانتقالية الصومالية برئاسة صلالد حسن.

وخلال ٢٠٠١، تصاعدت المواجهات بين الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين والقوات الحكومية، حيث تتهم الجبهة الحكومة الإثيوبية بالتهام بعملية إعدامات واعتقالات طالت مئات الأشخاص في إقليم الأوجادين، وتدمير منازلهم، في حين هاجمت جماعات تابعة للجبهة مواقع حكومية، وقامت بقتل عشرات الجنود الحكوميين. وتشير تقارير منظمة العفو الدولية بصورة متكررة إلى الاعتقالات وعمليّات التعذيب التي يتعرض لها آلاف الأشخاص بصورة مستمرة من جانب السلطات الإثيوبية في مناطق الأورومو والأوجادين، وأن الآلاف منهم ظلوا يعضمون للاعتقال بدون تهمة أو محاكمة طيلة عقد التسعينيات.

على الجانب الآخر، تسعى الحكومة الإثيوبية برئاسة ميليس زيناوى إلى القيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة فى منطقة القرن الإفريقى، فيما يمثل امتدادا لتقاليد السياسة الإقليمية لإثيوبيا. ويتطوّر الطور الراهن من هذه السياسة الإثيوبية على محاولة إبعاد القوى الإقليمية الأخرى، وفى مقدمتها مصر، عن المساهمة فى قضايا المنطقة، وبالأذات انفراد إثيوبيا بتسوية الحرب الأهلية الصومالية أو الوساطة لتسوية الحرب الأهلية فى جنوب السودان، بل ومحاولة إثيوبيا إبعاد مصر عن المشاركة فى أنشطة منظمة الإيجاد. وتعتقد الحكومة الإثيوبية أن نجاحها فى القيام بهذا الدور سوف يعزز موقفها فى التعامل مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى، مما يتيح زيادة الوزن السياسى لإثيوبيا وتمكينها من الحصول على مساعدات اقتصادية هامة من الدول الكبرى ومنظمات التمويل الدولية.

على أن قدرات إثيوبيا على احتلال مكانة القوة الإقليمية المهيمنة فى القرن الأفريقى تعتبر محدودة بكافة المعايير. صحيح أن إثيوبيا نجحت فى تحميل الآلة العسكرية الإريتريّة عام ٢٠٠٠، إلا أن ذلك تم بمساعدات خارجية كثيفة للغاية. كما تعرضت إثيوبيا لنكسات سياسية عديدة لدى تعاملها مع المسألة الصومالية، سواء فشل مؤتمرات المصالحة الصومالية التى رعتها حكومة إثيوبيا أو فشلها فى تمرير رؤيتها للتسوية الصومالية فى مؤتمر عرتا، الذى استضافته جيبوتى فى عام ٢٠٠٠. وفى الوقت نفسه، فإن إثيوبيا تواجه صعوبات كبيرة فى الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتعرض لأزمات سياسية واقتصادية حادة، علاوة على أن القدرات الاقتصادية والبشرية والثقافية المحدودة لإثيوبيا تظل أضعف بكثير من أن تتيح للحكومة الإثيوبية القيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة على شئون القرن الإفريقى.

## ٢. التحولات فى هيكل القوات المسلحة

شهدت أوضاع القوات المسلحة الإثيوبية تحولات جذرية خلال السنوات العشر الماضية، وفى فترة حكم منجمستو هابلى مريام، كان حجم القوات المسلحة الإثيوبية قد وصل إلى درجة عالية من الضخامة، حيث وصل إلى حوالى نصف مليون فرد، بهدف القيام بمهام الدفاع وحفظ الأمن الداخلى ومواجهة جماعات المارضة الداخلية. وفى فترة ما بعد منجمستو، انخفض إجمالى عدد أفراد القوات المسلحة الإثيوبية، حيث كان قاصرا على حوالى ٦٠ ألف فرد خلال النصف الأول من التسعينيات. وكان هذا العدد مؤلفا من الأغلب من قوات الجبهة الشعبية لتحرير شعوب إثيوبيا، التى استولت على الحكم فى البلاد. وكانت تلك القوات مؤلفة من العناصر التطهيرية التى سيطرت على المراكز القاعدية فى القوات المسلحة. وتشير تصريحات كبار المسئولين السياسيين والعسكريين الإثيوبيين إلى أن هناك حرصا من النظام الحاكم فى إثيوبيا على اتباع مبدأ التمثيل التناسيبى للجماعات الأثنية فى تشكيل القوات المسلحة الإثيوبية، إلا أن المناصب القاعدية والنسبة الأكبر من القادة والضباط ظلوا من التيجراى. وأدت الاضطرابات الداخلية والإقليمية إلى قيام نظام الحكم فى أديس أبابا بزيادة حجم القوات المسلحة إلى حوالى ١٠٠ ألف فرد. ومع اندلاع الحرب الإثيوبية - الإريتريّة خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، اتجهت الحكومة الإثيوبية نحو زيادة حجم قواتها المسلحة، بحيث وصلت إلى حوالى نصف مليون فرد، وهو ما ساعدها على تحقيق انتصار كاسح على إريتريا. (انظر الجدول الخاص بالتسلح الإثيوبى)

وفى عام ٢٠٠١، شهدت القوات المسلحة الإثيوبية تطورات تعليمية هامة، يأتى فى مقدمتها تنفيذ خطة واسعة لتدريب القوات، حيث بدأت الحكومة الإثيوبية فى تطبيق برنامج واسع النطاق لخفض حجم القوات المسلحة عقب وقف إطلاق النار والوصول إلى اتفاقية السلام بين إثيوبيا وإريتريا، إلا أن الحكومة الإثيوبية لم تعلن على وجه الدقة الحجم المزمع الوصول إليه من القوات بموجب برنامج خفض. وهناك العديد من النواضع السياسية والاقتصادية والأمنية الكامنة وراء عملية ترميع القوات الإثيوبية، يأتى فى مقدمتها أن أغلب الجنود المرحلين هم من المسلمين الأورومو، الذين يشكلون أكثر من ٤٠ فى المائة من سكان البلاد، فى حين أبقت الحكومة الإثيوبية على الضباط والجنود من قومية التيجراى التى ينتمى إليها رئيس الحكومة

ميهل زيناوي وأغلب قادة النظام الحاكم، ولمة تخوفات أن يقوم العسكريون الأوروبيون بانقلاب عسكري من أجل الحصول على حقوقهم السياسية التي حرروا منها طيلة عهود الحكم السابقة، سواء التي سيطر عليها الأمهرة أو النيجري. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الاحتفاظ بهذا الكم الضخم من القوات لم يعد ضروريا عقب استيلاء الوضع مع إريتريا، والتوقيع على اتفاقية السلام معها، كما أن الأزمة الاقتصادية المستفحلة جعلت الحكومة عاجزة عن دفع رواتب أفراد القوات المسلحة الإثيوبية.

وقدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية للحكومة الإثيوبية من أجل تنفيذ برنامج تسريح القوات الإثيوبية، حيث منحت الإدارة الأمريكية إثيوبيا مئونة مالية قيمتها ١٦٤ مليون دولار، وذلك في إطار محاولة من جانب الولايات المتحدة لتفكيك حالة التعبئة العسكرية بين الجانبين الإثيوبي والإريتري، تقانيا لاحتمالات عودة الحرب بينهما مجددا. ويقوم الخطة الإثيوبية. الأمريكية على منع كل فرد من الجنود المسرحين مبلغا يقدر بحوالي ٥ آلاف دولار، وكانت الحكومة الإثيوبية قد نجحت في تسريح حوالي ٧٥ ألف جندي منذ أواخر عام ٢٠٠٠.

وبالمثل، فإن الإنفاق العسكري الإثيوبي شهد تقلبات متوالية خلال عقد التسعينيات، حيث كان هذا الإنفاق قد وصل إلى معدلات عالية للغاية في أواخر عهد منجستو، حينما كان ذلك النظام يواجه تحديات داخلية وخارجية عنيفة، بدءا من حرب التحرير الإريترية التي كانت تخوضها الجبهة الشعبية الإريترية، مروراً بالحرب الأهلية التي كانت تشنها الجبهة الشعبية لتحرير شومب إيثيوبيا، وصولاً إلى التوتر المزمن مع الصومال. ولذلك، وصل الإنفاق العسكري الإثيوبي في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١,٢١ بليون دولار، فيما كان يمثل أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإثيوبي وقتئذ، وهو ما كان يعتبر عبئا بالغ الضغط. وقد حرصت حكومة زيناوي على خفض الإنفاق العسكري الإثيوبي، ولاسيما في ظل التدهور المزمن للاقتصاد الإثيوبي. وفي عام ١٩٩٨، ١٩٩٩، كان الإنفاق العسكري الإثيوبي يقدر بحوالي ١٢٧ مليون دولار، في حين كان إجمالي الموازنة العامة للدولة يقدر بحوالي ١,٥٣ بليون دولار في العام نفسه، بينما كان إجمالي الناتج المحلي يقدر بحوالي ٦,٢ بليون دولار، أي أن نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي تقدر بحوالي ١٨، ٢٪.

### ٣ الصراع الإثيوبي-الإريتري

على الرغم من أن توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠، قد أنهى حربيهما الضارية التي استمرت بين مايو ١٩٩٨ ويناير ٢٠٠٠، هناك العديد من الخلافات التي شابت تنفيذ هذا الاتفاق خلال ٢٠٠١، بالإضافة إلى استمرار المخاوف والشكوك بين الجانبين. فقد جابهت مسألة إنشاء منطقة أمنية مؤقتة صعوبات كبيرة، حيث ينص اتفاق الجزائر على أن تكون قوتها تابعة للأمم المتحدة قوامها نحو ٤٢٠٠ فرد لمراقبة تنفيذ الاتفاق، ولإسهما فيما يتعلق بمراقبة الحركات الجارية في المنطقة الأمنية المؤقتة، والتي تقدر مساحتها بحوالي ٢٥ كم مربع بهدف مراقبة وقف إطلاق النار. وقد اتهمت بطة مراقبي الأمم المتحدة كلا من إثيوبيا وإريتريا بتقييد حركة القوات الولائية والمراقبين العسكريين، بما يمنعهم من أداء مهماتهم على الوجه الكامل، إذ رفضت إريتريا منح تلك القوات حرية الحركة التامة خارج المنطقة الأمنية، كما اتهمت إريتريا إثيوبيا بعدم احترام الاتفاق، وأنها لم تسحب قواتها من المنطقة الأمنية، وأن هذه القوات تقوم بعمليات عدوانية ضد الإريتريين، علاوة على اتهامها لإثيوبيا بأنها لم توف بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم الخرائط الخاصة بمنطقة زرع الأنعام، وأنها ظلت تعرض صوة الشرطة المحلية الإريترية إلى منطقة الحدود.

كانت القوات الإثيوبية هي التي ساحت في الانسحاب من أراضي المنطقة المازلة، وظلت متمركزة في العديد من الأماكن في عمق عدة كهومات في المنطقة الأمنية داخل إريتريا، وهو ما اضطر القوات الإريترية بدورها إلى إرجاء الانسحاب من

المنطقة. ولم يتم تسوية هذه المشكلة إلا في شهر مارس ٢٠٠١ عندما قامت قوات الأمم المتحدة بجولات استطلاعية مكثفة في تلك المنطقة لمعرفة مواقع تركز القوات الإثيوبية والإريترية على وجه الدقة.

وفي الوقت نفسه، فإن مسألة حصول إثيوبيا على منفذ بحري ظلت مسألة محورية في الساحة السياسية الإثيوبية، ولإسهامها مع اقتراب موعد صدور قرار اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود الإثيوبية. الإريترية في أوائل عام ٢٠٠٢. وتشير هذه المسألة مخاوف من إمكانية نشوب جولة جديدة من المواجهة العسكرية بين البلدين، حيث تبنت بعض أحزاب المعارضة الإثيوبية موقفا متشددا يقوم على المطالبة بالحصول على ميناء عصب باعتبار ذلك شرطا لسلام دائم بين إثيوبيا وإريتريا، ونهضت إلى أن أي قرار لا يحمي ما يعتبرونه "حقوقا تاريخية لإثيوبيا" في الحصول على منفذ بحري هو قرار غير منصف، وأن يساعد على إقامة سلام دائم وحقيقي في المنطقة. وفي المقابل، فإن الحكومة الإثيوبية أعلنت موقفا رسميا يقوم على الاحترام الكامل لاستقلال إريتريا، وأن مطالب المعارضة لا تمثل موقف الشعب الإثيوبي، إلا أن أحزاب المعارضة ظلت تهدد بإثارة هذه المسألة، وإسهامها في ظل ما تعاني منه الحكومة الإثيوبية من ضعف متزايد على الساحة الداخلية في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية المتوالية.

وما زالت الموروثات التفسيرية السلبية الناجمة عن الحرب الإثيوبية. الإريترية تلعب دورا محوريا في حركة التفاعلات بين البلدين، حيث يتبادل الجانبان اتهامات عنيفة بشأن استضافة كل منهما للجماعات المعارضة للآخر، ويتم مسئولون إريتريين إثيوبيا باستضافة ودعم بعض المنظمات الإريتيرية الأصولية وغير الأصولية، وبالأدوات ما يعرف بـ "جماعة النهاد" و"جماعة الفلاس"، وأن بعض هذه المنظمات كان يرتبط بتطعيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، بالإضافة إلى استمرار تفضيئات المصالح الاقتصادية والرواسب التفسيرية والصراع على ممارسة دور إقليمي مؤثر بين القيادتين الإثيوبية والإريترية، وهو ما يهدد بإمكانية تجدد الصراع المسلح بين الدولتين مستقبلا.

### ٤. هجمات ١١ سبتمبر والتعرض الإثيوبي ضد الصومال

وجدت الحكومة الإثيوبية في هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة فرصة مثالية من أجل تحقيق أهدافها في الصومال من ناحية، ومن أجل التقارب مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد كانت هناك درجة عالية من التوتر بين إثيوبيا والحكومة الانتقالية الصومالية في فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، حيث اتهمت الحكومة الانتقالية الصومالية إثيوبيا بإرسال قوات ضخمة لغزو الأراضي الصومالية، وبتمسك زعماء المعارضة، وكانت إثيوبيا تسعى إلى استقلال حالة الفوضى الموجودة في الصومال من أجل احتلال بعض المناطق الحدودية الصومالية، ومحاولة تكوين شريط حدودي يفضح للسيطرة الإثيوبية على الجانب الصومالي من الحدود المشتركة بين البلدين. ومن ناحية أخرى، حاولت إثيوبيا منذ بداية التسعينيات أن تلعب دور الحليف الوحيد للولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي، إلا أن هذه المحاولة لم تتجح بسبب الحرص الأمريكي على عدم الانغماس في شئون المنطقة في فترة ما بعد انسحاب القوات الدولية من الصومال عام ١٩٩٤.

لذلك، فقد حرصت حكومة ميلوس زيناوي في إثيوبيا على استغلال أزمة سبتمبر من أجل استبعاد الولايات المتحدة عن الصومال. وهدمت المخابرات الإثيوبية معلومات إلى الإدارة الأمريكية مفادها أن عددا من التنظيمات الأصولية الصومالية، وهي مقدمتها ما يعرف بـ "تنظيم الاتحاد الإسلامي"، يقيم علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، وأن الجانبين تآمروا معا من أجل تنفيذ عمليات ضد أهداف أمريكية، في فترة التدخل الأمريكي في الصومال (١٩٩٢-١٩٩٤) وما بعدها، كما زعمت أن هذا التنظيم يهدف إلى إقامة دولة إسلامية موحدة في الصومال ومنطقة الأوجادين في إثيوبيا، وأن بعض أعضاء القاعدة قاموا بتدريب صوماليين من اتباع الاتحاد الإسلامي، وأن الاتحاد قام بتنفيذ عدة تفجيرات في



العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ١٩٩٦، كما تضمن التعاون بين القاعدة والاتحاد الإسلامي انطلاق المفاصل التي فجرتها السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتزانيا عام ١٩٩٨ من مدينة كيسمايو الصومالية. وزعمت المصادر الإثيوبية أن الاتحاد الإسلامي يحتفظ بمعسكرات في منطقة لوق على الحدود الصومالية الإثيوبية وجزيرة رأس كايهولف على الحدود الكينية الصومالية، بالإضافة إلى تزويج مزارع مفادها أن تنظيم القاعدة مازال يمتلك معسكراً واحداً على الأقل للتدريب في مدينة جهو، التي يطلق عليها "قندهار الصومال"، علاوة على التأكيد أن هناك شبكة مالية ضخمة في الصومال تتولى مهام تمويل الإرهاب، ولاسيما مؤسسة البركات الصومالية، التي قامت الإدارة الأمريكية بتجميدها بأنشطتها بذريعة أنها تقدم الدعم للإرهابيين.

استمرت الحكومة الإثيوبية في التأكيد على أن القرن الأفريقي لن ينعم بالسلام بدون ضرب الإرهابيين في الصومال، وإن حالة اللا استقرار في الصومال قد خلقت مشكلات لإثيوبيا، وإنه لن يكون هناك سلام في المنطقة ما لم تتخذ إجراءات ضد الجماعات الإرهابية التي تزدهر في الصومال، بل أن رئيس الحكومة الإثيوبية ميهلس زيناوي ذهب إلى أن المجتمع الدولي عليه الالتزام بالمساعدة في القضاء على الجماعات الإرهابية التي تعمل في الصومال.

كانت الإدارة الأمريكية من جانبها قد اهتمت بصورة مكثفة باحتمالات وجود امتداد لتنظيم القاعدة في الصومال، أو على الأقل الحرس على منع عناصر من تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان من الهروب إلى الصومال، وقد جرى تسيير دوريات مراقبة كثيفة لسفن الأسطول الأمريكي على طول السواحل الصومالية، كما قامت طائرات الاستطلاع الأمريكية بعمليات مسح مستمرة فوق الأجواء الصومالية، وأرسلت الإدارة الأمريكية دبلوماسيين ومسؤولين أمنيين إلى العاصمة الصومالية بهدف جمع معلومات عن تنظيم الاتحاد الإسلامي. وأقام مسؤولون أمريكيون قوات الاتصال مع بعض الفصائل الصومالية، وأجروا اتصالات سريعة مع عدد من الضباط السابقين في الجيش الصومالي لإقناعهم بالانضمام للعبة الأمريكية، في حالة اتخاذ قرار حاسم في هذا الشأن.

ومن جانبها، قامت الحكومة الإثيوبية بالعديد من التحركات العسكرية الرامية إلى طرح نفسها كبديل قوي أمام الإدارة الأمريكية في حالة تنفيذ أي عمليات عسكرية أمريكية في الصومال، بل أن بعض السيناريوهات تحدثت عن إمكانية قيام القوات الإثيوبية بالعمليات العسكرية لحساب الولايات المتحدة، إلا أن هذا السيناريو كان مستبعداً في ضوء ما تردد من أن مسؤولين أمريكيين أكدوا للحكومة الصومالية أن إثيوبيا لن يكون لها دور في أي عملية عسكرية محتملة في الصومال. ومن أبرز الخطوات التي قامت بها القوات الإثيوبية في هذا الصدد ما يلي:

أ. قيام إثيوبيا ببناء معسكرات داخل الأراضي الصومالية، بتمويل أمريكي، وبالتعاون مع الممارسة الصومالية، بهدف تدريب الميليشيات الصومالية المعارضة للحكومة الانتقالية في مقديشيو. وأشارت بعض التقارير إلى أن هذه المعسكرات وصلت إلى حوالي سبعة معسكرات، تقع في جنوب ووسط الصومال، وأهمها يقع في مدينة جروي. مقر المقيد عبد الله يوسف حاكم ولاية بونت المابيق، ومعسكر آخر في مدينة بيدوا التي تسيطر عليها جبهة جيش رحنون، ومعسكر في جوهر التي تسيطر عليها محمد طيرة المنشق عن الحكومة الانتقالية، وكون فصيلة مسلحة خاصة به.

ب. قيام الحكومة الإثيوبية بنشر قواتها داخل الأراضي الصومالية، ولاسيما في أجزاء متفرقة من دويلة "بونت لاند" الانفصالية، كما أشارت التقارير إلى أن القوات الإثيوبية احتلت مدينتي جالاكيو وجاروي في شمال شرق الصومال. وكان من الواضح أن القوات الإثيوبية وصلت إلى "بونت لاند" في إطار تعاون عسكري مع ميليشيا العقيد عبد الله يوسف الرئيس المخلوع لدويلة "بونت لاند". وأشارت بعض التقارير إلى أن إثيوبيا نشرت قوات ضخمة في مناطق

الحدود المشتركة مع الصومال، وكانت تعتمد لاجتياح برى كبير للأراضي الصومالية، ولكنها لم تحصل على الموافقة الأمريكية، كما تمسقت لإثيوبيا مع الميليشيات الموالية لها في الصومال، وبالدات ميليشيا الجنرال مورجن (وزير النطاع السابق في عهد حكومة سياد بري) وميليشيات العقيد شاتي جنود المتمركزة في الأقاليم الجنوبية في الصومال، بهدف الاستيلاء على مدينة كسمايو الاستراتيجية التي تسيطر عليها ميليشيات موالية للحكومة الانتقالية.

ومن جانبها، اتهمت الحكومة الصومالية الانتقالية كلا من إثيوبيا وجماعات المعارضة الصومالية بأنها تسمى إلى تعريض معلومات خاطئة ومغلوبة إلى الولايات المتحدة بشأن ما تصفه بـ "الخطر الإرهابي"، كما اتهمتها بمرقعة عملية المصالحة الوطنية والسلام في الصومال. و حاولت الحكومة الانتقالية الصومالية في البداية إقناع الإدارة الأمريكية بأنه ليست هناك قواعد إرهابية في الصومال، ولكنها تحولت بعد ذلك إلى الترحيب بأي تدخل أمريكي، اعتقادا منها بأنه سوف يساعد على إعادة الأمن والاستقرار للصومال، وقامت السلطات الصومالية بحملة واسعة لاعتقال المشتبه فيهم من العرب والأجانب، والتحقيق معهم بشأن أسباب دخولهم الأراضي الصومالية وطبيعة أنشطتهم.

تطورت درجة عالية من القموض بشأن إمكانية القيام بعملية عسكرية أمريكية. دولية ضد الصومال في إطار الحرب ضد الإرهاب، حيث كان المسؤولون الأمريكيون قد تعاملوا مع مسألة توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد الصومال باعتبارها مسألة حتمية، بل أن الرئيس الأمريكي جورج بوش كان حريصا على إقناع الحكومة الصومالية الانتقالية بأن أي عمل عسكري قد تقوم به داخل الصومال لمطاردة العناصر الإرهابية ليس موجهاً بالضرورة ضد الشعب الصومالي أو حكومته المؤقتة، كما أن وزير الدفاع الألماني رودولف شارينج أشار إلى أن الصومال سوف تكون مستهدفة بشكل حتمي في الحرب ضد الإرهاب، وإن الخلاف هو على التوقيت، وليس على المبدأ ذاته.

وعلى الجانب الآخر، كانت هناك شكوك عميقة حول المزاعم التي تقول بأن هناك ممسكات تابعة لتنظيم القاعدة أو جماعة الاتحاد الإسلامي في الصومال، ولأسيما أن مسؤولي الأمم المتحدة أكدوا أنه ليست هناك أي ممسكات لتدريب الإرهابيين في الصومال، وذلك عقب جولة قامت بها بعثة مراقبين تضم تسعة من كبار موظفي الأمم المتحدة لتقييم الوضع الأمني والسياسي في الصومال، وأكدت مصادر عدة داخل الصومال على أن الاتحاد الإسلامي أصبح فاقد الفاعلية منذ فترة طويلة من الزمن، عقب هزيمته من قبل فصائل مناهضة في شمال شرق الصومال، وكذلك من جانب القوات الإثيوبية التي كانت مدعومة من قبل فصائل من جنوب غرب الصومال. وفي الوقت نفسه، كان واضحا أن أي عملية عسكرية أمريكية في الصومال لن تفلح في تحقيق أي أهداف ملموسة، وإنما سوف تؤدي هذه الضربة، حال حدوثها، إلى تآكل شرعية الحكومة المؤقتة.

ولذلك، أدت هذه المتغيرات إلى تراجع احتمالات تنفيذ عملية عسكرية أمريكية / دولية في الصومال، مما كان بمثابة هزيمة سياسية لإثيوبيا. ومع ذلك، فقد واصلت الحكومة الإثيوبية محاولاتها الرامية إلى تمييز موقف حلفائها الصوماليين وإضعاف الحكومة الانتقالية الصومالية، علاوة على مواصلة نشر قوات إثيوبية في المناطق الحدودية بين البلدين، سيما منها إلى التحكم في حركة التفاعلات الداخلية في الصومال، مستفيدة في ذلك من استمرار حالة الانهيار المؤسسات الدولة الصومالية، وعجزها بالتالي عن مواجهة التفلل الإثيوبي، سياسيا وعسكريا، في الصومال.



# جدل الانتفاضة ونذر الحرب

---

■ الفلسطينيون والانتفاضة .. جدل العمليات الاستشهادية

---

■ إسرائيل والانتفاضة .. معادلة الأمن المطلق

---

■ التفاعلات العربية الإسرائيلية .. حالة حرب

---

شكّلت الانتفاضة الفلسطينية انحور الرئيسى للتفاعلات العربية - الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٠ . وكان وصول شارون إلى الحكم في إسرائيل علامة فارقة في التفاعلات بين الجانبين، فهو لم يكن فقط مؤشراً على استحالة الوصول إلى تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل وجود حكومة ملتزم بسياسات متطرفة، وإنما أدى ذلك أيضاً إلى تشوب صراع عنيف على الإرادات بين الجانبين. فبعد أن ركز موقف شارون على وعده الانتخابي القائم على إمكانية تحقيق الأمن والسلام معاً، وذلك من خلال سحق الانتفاضة الفلسطينية والنزول بسقف المطالب الفلسطينية إلى أدنى حد ممكن. وفي المقابل، كان الموقف الفلسطيني العام، سواء من جانب السلطة أو جماعات المقاومة، يقوم على ضرورة إشغال الرهائن الشاروني، مهما كانت التكلفة. ولذلك، تصاعدت حدة المقاومة الفلسطينية خلال العام، كما ازداد إرهاب الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطيني، وما زاد الأمر سوءاً، غياب الرؤية السياسية للحكومة الإسرائيلية، ليس فقط تجاه الفلسطينيين، وإنما أيضاً تجاه الدول العربية الأخرى، بما في ذلك الدول ذات العلاقة التعاقدية مع إسرائيل كمصر والأردن.

في هذا الإطار، جاءت هجمات ١١ سبتمبر بمثابة طوق نجاة لحكومة شارون، حيث حاولت إسرائيل استغلال هذا العمل العنيف لتحريض الولايات المتحدة والرأي العام العالمي ضد العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية رفضت في بادئ الأمر التعجّاب مع الموقف الإسرائيلي، نظراً لحاجتها إلى الغطاء العربي - الإسلامي لحملتها العسكرية في أفغانستان، وكذلك حاجتها إلى تأييد عربي لأي ضربة محتملة ضد العراق، إلا أن نجاح الولايات المتحدة في تحقيق انتصار سريع في أفغانستان، ناهيك عن المعارضة العربية الواسعة لضرب العراق، جنباً إلى جنب مع العديد من الاعتبارات الأخرى، كل ذلك دفع الإدارة الأمريكية تدريجياً إلى الانحياز بصورة متزايدة نحو قبول وجهة النظر الإسرائيلية.

وللتعرف على تطورات الصراع العربي الإسرائيلي خلال العام، يتضمن هذا القسم النقاط التالية:

١ - الفلسطينيون والانتفاضة .. جدل العمليات الاستشهادية

٢ - إسرائيل والانتفاضة .. معادلة الأمن المطلق

٣ - التفاعلات العربية الإسرائيلية .. حالة حرب

## ١- الفلسطينيون والانتفاضة.. جدل العمليات الاستشهادية

الصراع العربي الفلسطيني

دخلت الانتفاضة الفلسطينية، مع مطلع ٢٠٠١، شهرها الرابع، منذ اندلاعها في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠. وتواكبت مع تطورات سياسية هامة، منها تداعيات استقالة رئيس الوزراء الإسرائيلي، ايهودا باراك، والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة في ٦ فبراير ٢٠٠١، صمدت بأرييل شارون إلى سدة الحكم، وممارسة مهمات منصبه مع مطلع مارس من العام نفسه. على صعيد آخر، انتهت ولاية الرئيس بيل كلينتون في ٢٠ يناير، ليخلفه بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية جورج بوش الابن. وانكمست هذه التطورات على عملية التسوية، بتجميدها بعد إعلان طابا، في نهاية يناير ٢٠٠١، لتتواصل فعاليات الانتفاضة، وتطور آلياتها، في مواجهة حرب ضروس شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وكان على السلطة الوطنية التي واجهت أزمة توفيق الأوضاع بين تداعيات استمرار الانتفاضة وانسداد الأفق السياسي لعملية التسوية، وتعمد إسرائيل في ظل حكومة شارون الإجهاد التدريجي على اتفاقات أوسلو وملصقاتها. وقبل دخول الانتفاضة عامها الثاني، حدثت هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، وما تلاها من نشوء حالة من الهوس السياسي والرغبة المضمومة في الانتقام مما أطلقت عليه الولايات المتحدة "ظاهرة الإرهاب"، وشن حرب لا هوادة فيها ضد تنظيماته والدول الداعمة والراعية له في كل أنحاء المعمورة.

وقد حدث ما يشبه التوافق الدولي القسري على تعريف "الإرهاب"، على أنه كل فعل يستهدف إلحاق الأذى بالمدنيين، بدوافع سياسية، دون التفرقة الواضحة بين ما يدخل تحت بند المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي، وبين ما هو عمل صنيف موجه ضد المدنيين لأغراض سياسية داخلية أو عبارة للحدود. ويات الإرهاب، وفق الرؤية الأمريكية العدو الأول للبشرية، الواجب استئصاله، الأمر الذي انعكس على عمليات المقاومة الوطنية الفلسطينية، سواء داخل عمق إسرائيل، أو ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي وقطعان المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفرضت هجمات ١١ سبتمبر والحرب في أفغانستان، معادلات وتوازنات وتمقيدات جديدة على التسوية في الشرق الأوسط. وتمكنت إسرائيل، مستغلة الأوضاع المستجدة من إلصاق سمة الإرهاب على كل عمل فلسطيني مقاوم، ولم تكن هذه المهمة صعبة بأي مقياس، لاسيما لدى الإدارة الأمريكية، وهو ما تجسد في توحيد كامل بين الرؤيتين والموقفين الأمريكي والإسرائيلي في النظر إلى العديد من قضايا المقاومة الإسلامية والوطنية الفلسطينية، و"حزب الله اللبناني"، كتتظيمات إرهابية، وضمت جميعها في ثلاثة الإرهاب الأمريكية، مما وسع هامش المناورة أمام آلة القمع العسكرية الإسرائيلية، وإرهاب الدولة المنظم والطلق، للتعامل مع الانتفاضة، في ضوء حسابات واضحة، ودون مغاطر من ردات فعل خارجية مماكسة.

وفي ظل هذا السياق الدولي والإقليمي الجديد، برز التساؤل حول كيفية تفاعل الانتفاضة مع هذه المعادلة الدولية المتغيرة، وما هو مدى انعكاس تلك الحقائق الجديدة على تداعيات العمليات المسلحة للانتفاضة، ولأسيما العمليات الاستشهادية التي حدثت جانب كبير منها ضد أهداف مدنية خلف ما يعرف بالخط الأخضر، أي داخل إسرائيل نفسها. وأيضا على العلاقة بين إسرائيل والسلطة الوطنية، وبين الأخيرة والفصائل الفلسطينية الإسلامية وغير الإسلامية التي استمرت في عملياتها خلف الخط الأخضر.

## أولا، البيئة السياسية لما قبل ١١ سبتمبر

### ١. تحديثات ما بعد هوز شارون

ضمن سياق مجهودات الرئيس الأمريكي السابق كلينتون بفرض تسوية فترة ولايته الأخيرة، قبل ٢٠ يناير ٢٠٠١، بالتوصل إلى "صفقة" تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وعقب فشل مباحثات كامب ديفيد، بسبب عقبتى حق عودة اللاجئين والسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، عاصمة الدولة الفلسطينية، ورفض القيادة الفلسطينية، وأطراف عربية أخرى لأسيما مصر والسعودية، تنهى أو تأييد صفقة التسوية التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي وأيدها الولايات المتحدة، توأصلت المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية، في طابا، المصرية، عبر مفاوضات متواصلة، امتدت حتى نهاية يناير، دون جدوى. وتلا ذلك الإعلان عن "تعايق" المفاوضات، والتي عنت عمليا تجميدها انتظارا لنتائج الانتخابات الإسرائيلية.

أدى فشل مفاوضات طابا إلى تقليص حظوظ باراك في الفوز في انتخابات ٦ فبراير التالى. وفي حمى المزايدات الانتخابية، أعاد باراك التأكيد على عدة لآمات إسرائيلية، وهي: لا لحق العودة، ولا لسيادة فلسطينية على الحرم القدس، ولا لإجلاء المستوطنين. الأمر الذي نصف عمليا صفقة الحل الوسط التاريخي، والتي كانت تتضمن مقايضة شقها الأول تنازل الفلسطينيين عن أكثر من ثلاثة أرياع مساحة فلسطين الانتدابية، والاعتراف بشرعية وجود إسرائيل وأمنها ضمن حدود معترف بها، فلسطينيا وعربيا، وتطبيع العلاقات معها، وشقها الثاني قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس، وإقرار حق العودة وفقا للقرار ١٩٤. وهي الصيغة التي تلبى الحد الأدنى لطموحات الشعب الفلسطيني.

بالت هذه الصيغة محل تساؤل، وفي مواجهة تحد كبير بعد هوز أرييل شارون بمنصب رئيس الوزراء، حيث طرح مشروعه للتسوية السياسية متضمنا إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، ناقصة السيادة، على مساحة ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية، تبدأ أولا في قطاع غزة، على أن تتحكم إسرائيل في رسم حدودها، وتكون معابر الحدود الخارجية والمجال الجوي تحت سيطرتها، ورفض تفكيك المستوطنات، وأن تظل القدس الموحدة، عاصمة أبدية لإسرائيل، وزاد الأمر صعوبة وضغطا على الفلسطينيين، حين أصر شارون على ما أسماه تسوية مرحلية طويلة الأمد، أي تأجيل البحث في القضايا الأساسية المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية إلى مدى زمني غير محدد، مع اشتراط عدم إجراء المفاوضات السياسية تحت ضغط الانتفاضة، التي جرى وصفها إسرائيليا باعتبارها عنفا وإرهابا، حتى لا يبتنى عرفات ثمارها. وجاء تأييد إدارة الرئيس بوش لهذه الرؤية الإسرائيلية لبيضف ضغطا آخر على السلطة الفلسطينية ورؤسما عرفات، الذي لم تسمح له إدارة بوش بالاتصال المباشر معها لتلبية للمطالب الإسرائيلية.

وفي ظل التوافق الأمريكي الإسرائيلي على التعمق السابق ذكره، أخذت الحكومة الإسرائيلية تطبيق استراتيجيتها لتطبيع الاحتلال. وبدا ذلك في رفض شارون في ٢٨ مارس المطالب الأربعة التي أعلنتها رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، أحمد قريع (أبو سلام) لإعادة ما سمي بـ "الهدوء" إلى مناطق السلطة الفلسطينية وهي: إنهاء الحصار والحوار التسوية على مداخل المدن الفلسطينية وسحب الدبابات والآليات المدرعة إلى داخل "الخط الأخضر"، وثانيا، تحويل دورى للأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية بدون قيد أو

شرط، وثالثاً، تفكيك المستوطنات التي اتفق من حيث المبدأ مع حكومة باراك السابقة على تفكيك ٣٠ مستوطنة منها، ورابعاً إعلان إسرائيلى واضح عن الاستعداد لتنفيذ "المرحلة الثالثة" من الانسحاب أو إعادة الانتشار من المناطق الفلسطينية المحتلة.

وفى ضوء انسداد الأفق السياسى، وتزايد فتاعة شارون بأهمية وجدوى الحل الأمنى لقمع الانتفاضة، تواصلت إسرائيل فى إحكام حصارها الخائى للأراضى الفلسطينية، وأتاحت للمستوطنين نشر حالة من الإرهاب والفوضى، بإحراق عشرات الحقول الزراعية ومنازل الفلسطينيين، وبدأيات إعلان "الحرب" على السلطة، مثل سحب بطاقات الشخصيات المهمة التى سبق منحها للمسؤولين فى السلطة، مما يعنى تقييد تحركاتهم داخل الأراضى الفلسطينية، ضمن إجراءات قاسية، شملت عزل المناطق الفلسطينية، من خلال إغلاق المعابر الحدودية والمطار الفلسطينى فى غزة، والمعابر الفاصلة بين إسرائيل ومصر والأردن. وأعلنت إسرائيل فى سياسة تصفية الكوادر الميدانية للانتفاضة، بمن فيهم من ينتمون إلى حركة فتح، حيث ادعت أن تنظيم فتح فى الضفة الغربية أنشأ وحدة "انتحارية" هدفها تصفية شخصيات إسرائيلية بارزة فى المجالين السياسى والعسكرى، حيث اثبت اغتيال د. ثابت أحمد ثابت (أمين سر حركة فتح فى طولكرم والمدير العام لوزارة الصحة الفلسطينية) فى ١٢/٢٠٠١، باغتيال حسين عبيات (ممثل الحركة فى منطقة بيت لحم) فى ٦ يناير ٢٠٠١، وخطف العديد من كوادرها.

## ٢- جدل داخلى فى حركة فتح

فجرت التداعيات السابقة أزمة داخلية ضمن صفوف حركة فتح التى ينظر إليها كحزب السلطة وكبرى المنظمات الفلسطينية، خاصة ضمن تفاعلات الانتفاضة وحتى بداية أبريل ٢٠٠١. ومن تجليات ذلك: بروز الجدل داخل الحركة على خلفية أن الانتفاضة أعادت الهيبة من جديد لكوادر فتح، وأهضمت المجال أمامهم لممارسة قناعاتهم التضالية. وتجسد هذا الجدل بين جناحين: جناح الشباب الجديد، أو ما يطلق عليه "فتح الشارع"، والذى يقود الانتفاضة مع القوى الوطنية والإسلامية. وفق إطار صيغة القيادة الوطنية والإسلامية والتى تمثل ١٣ فصيلاً وتنظيماً، إضافة إلى قيادات المجتمع الأهلى الفلسطينى. وهو الجيل الأصغر فى الحركة وأكثر تشدداً، والذى يجمد التنظيمات القاعدية للحركة، وبين جناح فتح الأكبر سناً المنضوين فى الأطر التنظيمية المرتبطة بالسلطة، بشكل أو بآخر، وجلبهم من الرموز القيادية والمسؤولين فى السلطة ولهم مواقع قيادية فيها.

والجدير بالذكر أن الجناح الأول قبل صيغة أوصلو على مضض، ويمتبرها اتفاقات غير متوازنة، أثبتت التداعيات فشلها، وكان يطالب بتهئية الظروف لإلغاء هذه الاتفاقات من خلال خلق واقع جديد لماودة التفاوض فى ضوء رسالة الانتفاضة، ورفض الاتفاقات التى يعتبرها "مثلة"، وأنها كبت السلطة باتفاقيات أمنية منعتها حتى من سلاحه المتماوتين مع قوات الاحتلال. ويتبنى هذا الجناح استراتيجية تجمع بين الكفاح، بأشكاله المختلفة، بما فيها المسلح، والمفاوضات لتحقيق الاستقلال الوطنى، مع مطالبية السلطة بالشفافية والممارسة الديمقراطية. فى حين يتمسك الحرس القديم، بالانتفاضة، ولكن مع توظيفها كأداة ضاغطة لإحداث اختراق يسهم فى متابعة تنفيذ اتفاقيات أوصلو ومواصلة التفاوض.

وفى هذا السياق، تبدى دلالة تأكيد مروان البرغوثى، أمين سر حركة فتح فى الضفة الغربية، وأكثر رموز جناح الشباب ظهوراً إعلامياً وسياسياً، على أن الشعب الفلسطينى لن يقبل العيش والتعايش مع الاحتلال والمستوطنين واستمرار الاستيطان، وأن مقومات الانتفاضة واستمرارها تركز على مقاومة المستوطنين والقوات الإسرائيلية، وملاحقة ومحكمة العملاء والمتعاونين مع الاحتلال، ومعارضة منتجات المستوطنات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وتشجيع الصناعات الفلسطينية ودعمها.

ب. دھوة اللجنة الحركية العليا لفتح، في ١١ مارس، الشعب الفلسطيني إلى تحطيم الحصار بكل الوسائل، وعدم التسليم بسياسة الإغلاق والتجويع، ودعوة الجماهير إلى المشاركة في مسيرات تتحدى الحصار وكسر، واعتبار إجراءات إسرائيل القمعية بمثابة إعلان حرب، ترفض الحركة الاستسلام له، ومن ثم استمرار الانتفاضة ما بقي الاحتلال، وأن "فتح" أرادت أن تبقى الانتفاضة سلمية بقدر الإمكان، لكن إسرائيل عمدت إلى عسكرة الصراع، وتتمادى في اتهام عرفات "كزعيم للإرهاب" وتعتبر السلطة بمثابة عدو يتوجب معارته.

ج. تركيز الحركة وفداليات الانتفاضة المسلحة على موضوع الاستيطان، عبر تصعيد عمليات إطلاق النار على القوات الإسرائيلية والمستوطنين، والتوسع في إطلاق قذائف الهاون على المستوطنات، خاصة جنوب غزة، وبتحريض العرب في أوساط المستوطنين وجنود الاحتلال. بيد أن استمرار قمع الاحتلال للانتفاضة في داخل الأرض المحتلة فرض امتداد نطاق المواجهة المسلحة إلى داخل العمق الإسرائيلي، سواء بمبادرات فردية عفوية خرجت من بين سكان قطاع غزة أو سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، مثل العملية التي نفذها استشهاده الفلسطيني في ١٤ فبراير، عندما هاجم بحافله مجموعة من الجنود، قُرب تل أبيب، قُتل منهم سبعة وجرح ٢١ آخرين، أو بواسطة الجناح العسكري لحركة حماس، مثل عملية تفجير عبوة ناسفة في الطريق بين المغولة والخضيرة، وأدت لقتل إسرائيلي وجرح تسعة آخرين، أو عملية تفجير استشهاده نفسه في سوق تجارية مفتوحة قرب محطة الحافلات المركزية في נתانيا، في ٤ مارس، مما أسفر عن قتل أربعة وجرح ٦٠ آخرين، وفي السياق نفسه، جاءت عمليات كسر سابا والقدس، في ٢٧ مارس، وهي العمليات التي أدت إلى تكدير الحياة اليومية الاعتيادية للإسرائيليين.

وفي ضوء تصعيد إسرائيل، عسكرياً، لحربها ضد الشعب الفلسطيني، طالبت حركة فتح بوقف إطلاق النار بين المناطق السكنية، وتوفيت الفرصة على قوات الاحتلال للقضاء على مزيد من الأبرياء، لتتجدد النقاش حول ضرورة استعادة الزخم الشعبي للانتفاضة. وعملياً، ظهرت المسيرات السلمية، خاصة في ٢٤ مارس، من جموع الشعب الفلسطيني وممثلي النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني (بعد أن قررت قيادة الانتفاضة توسيع عضويتها لتضم مندوبين عن المؤسسات الشعبية في الأراضي الفلسطينية) لاجتياز الحواجز العسكرية في عديد من المدن الفلسطينية والمدمام مع جنود الاحتلال، خاصة بعد التصعيد الإسرائيلي لعمليات القصف الجوي للمدن الفلسطينية وإطلاق القذائف الصاروخية والمحرمة دولياً على البنايات السكنية، والتي نالت "تفهم" الإدارة الأمريكية كالمادة، فيما بدا أنه تأييد أمريكي لمثل هذه الاعتداءات الإسرائيلية لمثل هذا التصعيد، ووصل الأمر إلى استخدام حق النقض في مجلس الأمن، في ٢١ مارس، ضد مشروع قرار لتأمين الحد الأدنى من الحماية الدولية للفلسطينيين، مما شكل تشجيعاً واضحاً لحكومة شارون لمواصلة خطتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

تزامن هذا الدعم الأمريكي لإسرائيل، مع قصور الأداء العربي رسمياً وشعبياً، لاسيما المادي والاقتصادي في دعم الانتفاضة لتمكينها على الصمود والاستمرار، الأمر الذي أتاح للآلة العسكرية الإسرائيلية إمكانيات أكبر لتحقيق استراتيجية الاستمرار بالفلسطينيين، ضمن معادلة قوة غير متكافئة ومتوازنة.

### ٣. انتفاضة دون عمق استراتيجي

تواصلت الانتفاضة خلال الفترة من أبريل وحتى منتصف عام ٢٠٠١، وسط ظروف غير مواتية وهي غياب عمق إستراتيجي، عربي وإسلامي، داعم ومناصر، لتواجه تحديات أكثر عمقاً وخطورة، ففي أعقاب صدور تقرير للخارجية الأمريكية، يتهم عناصر من الشرطة الفلسطينية وتنظيم فتح بالمسؤولية عن إطلاق النار على القوات الإسرائيلية والمستوطنين، تبادت إسرائيل في التوغل داخل مناطق السلطة الفلسطينية، ومداومة مواقع القوة (١٧)، حرس الرئيس عرفات، وممارسة عملية خطف وفرصنة لعديد من عناصره، وقصف وتصفية قيادات





الانتفاضة، وشروع وحدة سرية إسرائيلية في خلف عدد من كوادز فتح الميدانية، خاصة تنظيم الشبيبة فيها، ونواة جناحها العسكري. من ناحية أخرى، شكلت عملية "بيت حانون" في الأسبوع الثالث من إبريل، والتي وصلت فيها حكومة شارون احتلال أراض خاضعة للسلطة الفلسطينية، عامل إخراج للإدارة الأمريكية. وفي ضوء انتقادات أوروبية، حيث مارست بعض الضغوط على حكومة شارون لإجبارها على سرعة الانسحاب، مما دفع إسرائيل إلى تعديل في تكتيك العمليات العسكرية، بهدف تجنب ردود فعل عنيفة على هذه الممارسات، وتمثل ذلك في تبني شن هجمات مسلحة وأكثر عنفا، على مناطق محددة داخل الأراضي المصنفة (ب) وتدمير ما يمكن تدميره من مواقع عسكرية وبيوت وتجريف أراض زراعية، وخطف واغتيال، ثم الانسحاب سريعا.

يبدو أن الانتقادات الأمريكية والأوروبية لتجاوز إسرائيل في عمليات التوغل في أراض خاضعة للسلطة ومؤسساتها وكوادرها، اقترنت بشرط ما يسمى بمدى جدية السلطة في تنفيذ التزاماتها الأمنية، واتخاذ إجراءات حاسمة في محاولة ما يسمى "وقف إطلاق النار"، خاصة قذائف الهاون ضد أهداف إسرائيلية، مما خفف كثيرا

من جدية الانتقادات الأوروبية أو الأمريكية.

ويعد أن رفض شارون دعوة الرئيس عرفات لإصدار بيان مشترك يدعو إلى "وقف العنف"، ومواصلة سياسة توسيع رقعة الاستيطان، ازداد الخلاف داخل صفوف حركة فتح إزاء الرد لاقتحام إسرائيل للمعجمات والمدن الفلسطينية، حيث تبنت "كتائب العودة" التابعة لحركة فتح المسؤولية عن قتل جندي إسرائيلي في بيت لحم، وآخر في نابلس، في ٧ أبريل، بينما قامت السلطة، باعتقال ثلاث خلايا مسلحة تابعة لحركة "حماس" بتهمة إطلاق قذائف الهاون على إسرائيل، في الوقت نفسه، استأنفت "حماس" عملياتها المسلحة داخل العمق الإسرائيلي، حيث هز انفجار مدينة كفر صبا في قضاء تل أبيب في ٢٢ أبريل، مما أسفر عن قتل شخصين، وإصابة نحو ٥٠ آخرين بجروح، عندما فجر استشهادي نفسه لدى توقف حافلة في محطة للحافلات عشية استئناف اللقاء الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي، وذلك تعبيراً عن رفض "حماس" العودة إلى ما أسمته متهاتات التسمية العقيمة، منذ بدايتها في مدريد وأوسلو. وساهم ذلك في زيادة أزمة السلطة وخياراتها الصعبة.

واتخذت السلطة الفلسطينية بعد اتصال هاتفي بين الرئيس عرفات، ووزير الخارجية الأمريكي كولن باول، تدابير صارمة اعتبرت متصاعدة مباشرة مع استراتيجية الانتفاضة والمزاج الشعبي العام الفلسطيني، حيث قررت حركة "فتح" ومجلس الأمن الفلسطيني، في ٢٨ أبريل حل لجان المقاومة الشعبية، التي يعتبر معظم أعضائها من حركة "فتح" الناشطين، ودعوتهم للعودة القسرية إلى أجهزتهم الأمنية، تحت طائلة المسؤولية. ورفضت لجان المقاومة الشعبية الامتثال لهذا القرار، وعدم إلقاء السلاح من أيدي أعضائها إلا على أبواب مدينة القدس المحتلة، مؤكدة أن هذه اللجان ليست حزياً أو جمعيّة أو هيئة، ولا تأخذ ترخيصاً من أحد، كي تمارس الحق في النضال والكفاح للتحرير، وأن مرجعيتها هي القاعدة الجماهيرية للشعب الفلسطيني. بل أن أعضاء في هذه اللجان على استعداد للاستقالة من أجهزة السلطة، إذا كان وجودها يشكل إرجاءاً للسلطة. وتزامن ذلك مع اعتقال د. عبد العزيز الرنتيسي، أحد القادة البارزة في حركة حماس. بتهمة إصداره تهديدات للسلطة الفلسطينية خلال مهرجان خطابي للحركة. وأدت هذه التدابير إلى حالة توتر داخلي.

اتسعت المعارضة الشعبية لقرار حل لجان المقاومة الشعبية في شهر مايو، وانتقلت إلى الشارع، حيث تظاهر المئات وسط مدينة رفح، جنوب قطاع غزة احتجاجاً. ويدوره، أكد مروان البرغوثي. أمين سر حركة "فتح" في الضفة الغربية. أن الانتفاضة والمقاومة ستتواصل، وستتابع كفاحها ضد الاحتلال الإسرائيلي. وفي محاولة لتخفيف حالة التوتر، برر قرار الحل بأنه يطبق فقط على العناصر في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وأن الرئيس عرفات لم يطلب الحل، ولا يمكن أن يفسر ذلك بسمى لوقف الانتفاضة. وأعلنت حركة فتح في بيان لها صدر في غزة، أن مسألة لجان المقاومة الشعبية يتم التعامل معها في سياق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وأن أي قضايا ذات أبعاد تتعلق "بالانضباط" يتم معالجتها في إطار مهمات مجلس الأمن الأعلى الفلسطيني ومسؤولياته.

وفي تلك الأثناء، وأصلت الحكومة الإسرائيلية سياستها الخاصة بسحق الانتفاضة خلال مائة يوم، حيث صمدت قوات الاحتلال قمع الفلسطينيين، باعتماد تكتيك السيارات المفخخة لاغتيال ناشطي الانتفاضة، وقتل المواجهة من المدن الإسرائيلية إلى المدن الفلسطينية، في ظل تأكيد أنه لا حصانة لأي شخص في السلطة تبنت "ضلوعه" في "الإرهاب" حسب التعريف الإسرائيلي، والتوسع في حركة توغل الجيش الإسرائيلي في المناطق الخاضعة للسلطة، وضرب عناصر ميدانية في حركة فتح، مثل اغتيال متصمم الصباغ، المسئول المحلي عن كتائب الأقصى، الجناح العسكري للحركة، في ١٢ مايو، وارتياب مذبحه، في بيتونيا في ١٤ مايو، حيث تم قتل خمسة من عناصر القوة (١٧) دفعة واحدة، أثناء تناولهم العشاء قرب رام الله.

وعلى الصعيد السياسي، رفض شارون في ٦ مايو، تقرير لجنة ميتشل لتقصي الحقائق، وكشف عن أنه سيخصص ٣٧٥ مليون دولار لتوسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين اعتبرته السلطة إيجابياً، ويمكن أن يشكل قاعدة للخروج من المأزق القائم، وأنه تضمن نقاطاً مهمة للغاية، وفي مقدمتها اعتبار

استمرار الاحتلال ومصادرة الأرض الفلسطينية وإقامة المستوطنات هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة، ودعوة إسرائيل إلى التمييز بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال، وأن السلطة تقبله " كوحدة " واحدة دون تجزئته، واستعدادها لتفنيها ما يترتب عليها من التزامات، إذا نفذت إسرائيل الجزء المتعلق بها، وأبدت أملها أن تضع الولايات المتحدة قفلاً باتجاه إيجاد آليات التنفيذ وفرضها على إسرائيل.

وتبهرع أن رفض الفصائل الوطنية والإسلامية اختزال أهداف الانتفاضة في مجرد وقف الاستيطان، ولقطع الطريق على السلطة للانزلاق في شرك مناورات شارون، علوت " حماس " عملياتها في العمق الإسرائيلي، وأعلنت مسئولية كتائب عز الدين القسام، جناحها العسكري، عن عملية التفجير التي نفذها أحد أعضائها في مدخل مجمع تجاري في مدينة نتانيا بشمال تل أبيب، والتي أدت إلى قتل ستة إسرائيليين ومنفذ العملية، وإصابة مائة آخرين، في ١٨ مايو، ويدهرها، تبنت قوات المقاومة الشعبية الفلسطينية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في ٢٦ مايو، عملية إطلاق قذائف الهاون في اتجاه مستوطنة " رينج يام " غرب رفح، وعملية انفجار سيارة ملغومة وسط القدس الغربية في اليوم التالي، بالقرب من مجمع " المصكوبيه "، وهو مقر رئيسي للشرطة الإسرائيلية يضم مركزاً للتوقيف الأمني، وذلك في تحد صارخ لنظرية الأمن الإسرائيلي، حيث أسفر الانفجار عن تدمير عدة سيارات وأضرار في منازل الحى الذي لا يبعد أكثر من ٢٠٠ متر عن القدس الشرقية. وفي موقع غير بعيد من مكان الانفجار الأول، حدث انفجار آخر لسيارة ملغومة، أعلنت الجهاد الإسلامي مسئوليتها عنه، أسفر عن جرح ٢٠ إسرائيلياً، وتدمير سيارات ومنازل ومحلات تجارية، وأثار حالة من الخوف في صفوف الإسرائيليين، لكونه وقع في قلب القدس الغربية، وفي هزة الازدحام الصباحي. وأظهرت هذه العمليات قدراً من التمسك في القدرات التقنية لفصائل المقاومة، وقدرتها وجراتها المخوطة على اختراق الاحتياطات الأمنية الإسرائيلية.

وفي محاولة لإرضاء الولايات المتحدة، وضمن الحركة الإعلامية التي تديرها إسرائيل لتزييف الوقائع الخاصة بممارساتها إرهاب الدولة المنظم، وفي خطوة تكتيكية، أعلن شارون في ٢٢ مايو ما اعتبره " وقف النار " من جانب واحد، وأبى ذلك بقبوله المشروط لتقرير ميتشل، وهي الشروط التي أطاحت عملياً بالتقرير وكنل فرصة لتطبيقه، وتضمنت شروطه تطبيق وقف القتال، على أن يبدأ بوقف كامل لكل أشكال " الإرهاب " ( أى أعمال المقاومة الفلسطينية وفق التسمية الإسرائيلية ) والتحرير من الفلسطينيين، ثم تبدأ مرحلة طويلة يثبت فيها الهدوء العام، وبمهدا تبدأ عملية بناء جسر ما أسماه " الثقة المتبادلة ". وآخرها مرحلة المفاوضات النهائية التي سيناقش فيها موضوع الاستيطان. وهي الشروط التي رفضت فلسطينياً من السلطة ومن كافة الفصائل الأخرى معاً.

ولتأكيد رفض المقاومة الإسلامية الالتزام بقواعد اللعبة التفاوضية والتحرك على إيقاعها أيا كان، وتزايد قناعتها بأن المقاومة اللاعنفية ليس بمقدورها أن تحرر أرضاً أو تطرد محتلاً، أو تفكك مستوطنات لمجرد أنها أكثر قبولاً لدى الرأي العام العالمى، تبنت كتائب عز الدين القسام، مسئوليتها عن عملية تل أبيب، في ٢ يونيو والتي تعد الأعنف منذ بدء الانتفاضة حيث أوقعت ١٨ قتيلاً وحوالى مائة جريح، وكان لها وقع الزلزال على إسرائيل وحكومة شارون، ودفعت بالسلطة إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، وضرورة التزام هذا القرار باعتباره يمثل مصلحة وطنية عليا على طريق " الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ". وفي حين وافقت حركة " فتح " على هذا القرار، أصدرت فصائل المقاومة الوطنية والإسلامية بياناً شددت فيه على أهمية وحدة القوى الفلسطينية، ودعم الانتفاضة، وحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في وجه الاحتلال والعنوان والاستيطان، ومواصلة الانتفاضة، والاستمرار في الأنشطة الجماهيرية والتظاهرات الشعبية. ويرغم رفض حماس وقف إطلاق النار إلا أنها عملياً، أبدت تجاوباً مع دعوة السلطة إلى التهدئة ومنع الجهود المختلفة خرسه فتدأ عدوان إسرائيلى واسع، وأيضاً للحيولة دون زيادة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لتعرض السلطة ضد أعضائها وناشطيه .

من جانب آخر أكدت زيارة شارون الثانية، للولايات المتحدة في نهاية يونيه حقيقة المعاملة الأمريكية في وضع جدول زمني لتنفيذ توصيات ميتشل، بل منح شارون دور الحكم في تقييم "وقف إطلاق النار" وصلاحيته المطلقة لتحديد بدء عدد ما سمي أيام "التبريد" السبعة. وذلك ضمن شروطه الأخرى التعجيزية للمنطقة، التي غلبت الجانب الأمني على الجوانب الأخرى، في صورة فرض مهمة قمع الانتفاضة على السلطة الفلسطينية، في الوقت نفسه ترتيب الذرائع للهروب من تنفيذ أي استحقاق سياسي. واللافت للانتباه أن إسرائيل تواصلت في خرق وقف النار، وواصلت إجراءات الحصار والإغلاق وسياسة التجويع وإطلاق قطعان المستوطنين، تحت حماية الجيش الإسرائيلي، لمهاجمة منازل الفلسطينيين بالحجارة والزجاجات الحارقة وقطع الطريق أمام حركتهم. وقد تضمنت المطالب الإسرائيلية من السلطة الفلسطينية القيام بإجراءات مثل وقف ما سمي "التعريض في وسائل الإعلام الفلسطينية، وقمع مداخل الهاون واعتقال ناشطين ميدانيين من حركة "حماس" والجهاد الإسلامي، وضمان السلطة الهدوء ليس في المناطق الخاضعة لها فقط، بل في كل الأراضي الفلسطينية، والحيلولة دون عمليات مسلحة ضد المستوطنات أو داخل المعق.

أما موقف السلطة الوطنية، فقد تمثل في المطالبة بحماية الشعب الفلسطيني، وأن تنتهي إسرائيل الحصار الشامل والخنق للأراضي الفلسطينية، وأن توقف تصعيداها العسكري والاستيطاني، وأن يدخل الطرفان فوراً في مفاوضات يؤكدان خلالها التزامهما بالوقف الفوري لكل أعمال "إطلاق النار" والاعتداءات وفقاً لنظام وثيقة تيهنت، وتنفيذ توصيات ميتشل كوحدة واحدة، وتشكيل لجان من المراقبين الدوليين فوراً، تتولى تمييزهم لجنة دولية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة ولجنة المتابعة العربية. وتحت ذريعة عدم تدويل النزاع، عارضت إسرائيل مسألة المراقبين الدوليين، في الوقت الذي رفضت فيه النظر بأي قدر من الجدية إلى مطالب السلطة.

### ٤. تطورات خطيرة ونذر اقتتال فلسطيني

انطوت تصاعدات الانتفاضة خلال الفترة من يوليو إلى ما قبل ١١ سبتمبر، على تطورات بالغة الأهمية والخطورة، من أبرزها، ما يلي:

١. تفجير التناقض الكامن بين منطق المقاومة ومنطق السلطة، وهو ما تجسد في المواجهات التي وقعت ليلة ٢٢ يوليو، وفجر اليوم التالي بين أنصار لجان المقاومة الشعبية وحركة "حماس" من جهة، وبين عناصر من الشرطة الفلسطينية وجهاز الاستخبارات العسكرية من جهة أخرى، وذلك إثر اعتقال ناشطين في قطاع غزة وفي مخيم النصيرات للاجئين وسعد القطاع، نجم عنها اشتباكات وأعمال شغب، اتهمت السلطة حركة حماس بتدبيرها، مؤكدة على عدم السماح بحكومة داخل الحكومة، في الحين ذاته اتهمت كتائب عز الدين القسام ولجان المقاومة الشعبية، في بيان مشترك، الأمن الوطني والشرطة الفلسطينية بإطلاق النار على مجموعة مسلحة منهم بعد تنفيذها هجوماً على مستوطنة شمال قطاع غزة.

جاء هذا التصعيد من جانب السلطة على الرغم من استمرار إسرائيل في سياسة "الاغتيال الهادئ" وتلقيم منازل كوادر الانتفاضة، تجنباً لغضب العالم وصمته على جرائمها. وفي نهاية يوليو، كشفت إسرائيل عن سياسة الاغتيالات، وتبنت رسمياً عملية اغتيال الشيخ جمال منصور، كما توسعت في سياسة الأرض المحروقة. وفي ضوء ذلك تزايدت مطالب الشارع الفلسطيني بقطع أيدي العملاء والمتعاونين مع سلطات الاحتلال، والذين أعطتهم إسرائيل جنسيتها. وضمن محاولات الاغتيال فشلت إسرائيل في إغصطس في اغتيال أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية، مروان البرغوثي، خاصة بعد أن اعتبرت كتائب شهداء الأقصى، التابعة لحركة فتح بمثابة جيش عرفات المستقبلي، وأنها المسئولة عن تنفيذ مئات العمليات العسكرية ضد أهداف عسكرية واستيطانية ضد إسرائيل. وفي الوقت الذي عمدت فيه الإدارة الأمريكية إلى التغطية على سياسة الاغتيالات،

بادرت بوضع "خطأ أحمر" أمام شارون يتعلق بأمن ياسر عرفات الشخصي، وعدم الصمى إلى إيجاد بديل عن السلطة الفلسطينية من منظور أن ذلك لن يكون في مصلحة إسرائيل، ومن شأنه أن يسبب مزيداً من إحراج واشنطن في العالم العربي.

ب. اتساع تيار المقاومة في كل الاتجاهات، باعتبار أنه رد فعل تلقائي على سياسة البطش والنفذ والاعتقال الإسرائيلية. وأضحت العمليات الاستشهادية أكبر مصدر للقوة الفلسطينية في هذه المرحلة من مراحل الصراع باتجاه تحقيق توازن "الربع المتبادل"، باعتبار أن كل خسارة تلحقها إسرائيل بالجانب الفلسطيني، يترتب عليها خسارة مقابلة في الجانب الإسرائيلي، وتأكيد مبدأ أن الفلسطينيين بدورهم يمتلكون القدرة على الإيذاء. كما أن الاستشهاد في الحالة الفلسطينية جزء من حركة المقاومة. في هذا السياق تتبدى دلالة مقدرة مواطن فلسطيني غير محسوب على أي تنظيم أو فصيل فلسطيني، على زعزعة أمن الدولة العبرية في قلب مؤسساتها الأمنية، عندما أطلق على الجولاني، من سكان القدس الشرقية في ٥ أغسطس النار من سلاح رشاش على جنود إسرائيليين في تل أبيب، وأمام مقر وزارة الدفاع، وفي مكان لا يبعد كثيراً عن مقر هبة الأركان، هاويع ١٠ جرحى. وبعد أقل من أسبوع حدثت عملية فدائية كبيرة في أحد المطاعم بالقدس الغربية وقت الظهيرة، تبتها حركة "حماس"، مما أسفر عن مقتل ١٧ إسرائيلياً وجرح ٨٥ آخرين في وقت كانت القوات الإسرائيلية في أقصى حالات التأهب، ورغم الحواجز العسكرية المنتشرة. ومثلت هذه العملية الاستشهادية رداً موجعا لاحتلال، الذي ثمر بعد هدوء نسبي في عمليات المقاومة لمدة تقرب من الشهرين بالزهو والانتصار، في حين نالت أصوات يمنية داخل إسرائيل طالبت بمزيد من القمع للفلسطينيين والاعتقالات لنشاط المقاومة بمن في ذلك أقاربهم.

ج. على خلفية ما أسماه شارون "بالعملية المتدرجة"، أي الانتقال من سياسة الرد على العمليات الفدائية الفلسطينية إلى ممارسة سياسة نشطة عسكرياً ومتواصلة، بحيث تتعاطف رويداً رويداً، وصولاً إلى تحقيق توطيخ كامل للسلطة الفلسطينية، وفي خطوة غير مسبوبة لتقويض اتفاقات أوسلو وإفائها من جانب واحد، اقتضت إسرائيل عسكرياً "بيت الشرق" (المقر شبه الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في المدينة المقدسة والتعبير المؤسسي/السياسي للفلسطينيين المقدسين)، إضافة إلى تسع مؤسسات اجتماعية فلسطينية مقدسية أخرى في ١٠ أغسطس، واحتلت مقر محافظة القدس في بلدة أبو ديس، حيث تم رفع العلم الإسرائيلي فوق "بيت الشرق"، واتبعته في ١٢ أغسطس، باقتحام فرع شركة الاتصالات الفلسطينية في أبو ديس، وطرد جميع موظفيها الفلسطينيين. حيث عكست هذه الخطوات سياسة شارون في نزع كل الرموز المؤسسية الفلسطينية عن القدس، وتأكيد سيطرة إسرائيل الكاملة عليها، تطبيقاً لشعار أبديّة القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل.

وتمثل رد الفعل الأمريكي في اعتبار الخطوات الإسرائيلية مجرد "تصعيد سياسي"، مع دعوة الطرفين إلى عدم القيام بما سمي بـ "عمل استفزازي"، فيما مثل تغطية للاعتداءات الإسرائيلية، وفي محاولة لاستغلال مآزق السلطة، ولتأكيد مشروعية المقاومة وجداها نفذت "سرايا القدس" الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في ١٢ أغسطس عملية استشهادية في إحدى مقاهي الضواحي الشمالية لمدينة يافا شمال إسرائيل، أسفرت عن مقتل منفذها وجرح ٣٩ إسرائيلياً. وبمدها تمتازت الأحداث وتعاظم الموقف، حيث أقدمت إسرائيل في ١٤ أغسطس على اقتحام عدد من المدن الفلسطينية مثل بيت جالا وجنين وبيت لحم ضمن خطة سميت بـ "أورانهم"، وسط مقاومة شعبية شرسة أكدت التلاحم بين عناصر المقاومة وقوات الشرطة الفلسطينية.

## ٥. عمليات نوعية واختراق للمعسكرات الإسرائيلية

دفعت الاعتداءات الإسرائيلية كثير من فصائل المقاومة إلى تغيير أساليبها. وبدأ ذلك في العملية التي نفذتها كتائب المقاومة الوطنية، الجناح العسكري للجيبة الوطنية لتحرير فلسطين، والتي كانت تدعو إلى استمرار الانتفاضة بأشكال سلمية، عندما هاجم مقاتلان فلسطينيان جنوداً إسرائيليين، داخل معسكر "مريضيت"، هرب كتلة مستوطنات غوش قطيف، جنوب قطاع غزة في يوم ٢٥ أغسطس بعد اختراق سواتره

## أبرز توصيات تقرير ميتشيل

المتظاهرين الموزل، بهدف التخليط من الحسابات والاحتكاكات بينهم  
٤. على السلطة الفلسطينية منع المسلمين من استعمال الملبأ  
الفلسطينية الأكلة بالسكان لإطلاق النار على مناطق ومواقع قواع  
الدفاع الإسرائيلية.  
٥. على حكومة إسرائيل أن تفلح الحصاصات، وأموالاً  
السلطة الفلسطينية كل الموارد الطبيعية المستعملة، والسياسات  
للمسلمين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالمزدور  
أعمالهم، وضمان أمنهم قوات الأمن والمستوطنين عن تمييز  
المساكن والطرق والأشجار وغيرها من الممتلكات الزراعية  
الفلسطينية.  
٦. على السلطة الفلسطينية استئناف المعاون مع وكالة  
الأمن الإسرائيلية، وانخراط العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل  
إلى التدقيق الكامل والمعلق من انتفاة أي ارتباط لهم بممتلكات أو  
أفراد يمارسون الإرهاب.  
٧. على الطرفين تدارس القيام بعمل مشعر لنبهة رعيهم  
الأماكن التي تقيدها العقيدة اليهودية والإسلامية والمسيحية،  
ودعم وتأييد عمل المنظمات غير الحكومية لدى الطرفين  
تشارك في مبادرات تجمع ما بين الشعبين.

التمهيدية لتجسس الجيوش في أسباب الدلاع المواجهات بين  
المسلمين والإسرائيليين إلى تقرير أعيدته في أول مايو، ثم  
نشره في ٢٣/٥/٩٠. بعد عدة أشهر من إعداده، إلى دعوة  
للقانون لتفدية التوجهات التالية:  
١. إبقاء العنصر، بصورة فورية، عبر تفدية وقف فوري غير  
جوهري للمعطي، وإبعاد فوري للمعان الأمن بين إسرائيل  
والسلطة الفلسطينية، لم يهاء الثقة، والعمل سوية لإقامة "فترة  
تهدئة" متعقبة وتفدية للزهد من إجراءات الثقة، حسبما ورد  
في إعلان طرف التوقيع - أكتوبر ٢٠٠٠، وما تضمنه الولايات  
المتحدة من الصادرة ١٢ يناير ٢٠٠١، والعمل على فزو وإدانة  
كل أنواع التمييز، وإيجاد طرق للإرهاب، وأن تبذل  
سلطة الفلسطينية جهوداً مائة في المائة لمنع العمليات الإرهابية  
شكافة من كتمها وأعمال وأعمال الإرهابيين العاملين في  
العمل، في حكومة إسرائيل خصية كل نشاط استعائى، بما في  
التي قد تكون موجودة.  
٢. على إسرائيل أن تجسس أن تفيد قوة الدفاع الإسرائيلية  
التي تسيطر عليها وتجهزها لتفجير الرد غير الكفائل على

الترابية، وحواجزه الإلكترونية وأسلاكه الشائكة، وأسواره الشاهقة واقتحام بوابته الرئيسية، والانتقام  
في مواجهة مباشرة مع جنود الاحتلال، قتلوا خلالها ثلاثة إسرائيليين من بينهم ضابط كبير، هو نائب قائد  
كتيبة مشاة النخبة اللواء "جعفاني". وتمتد هذه العملية أول اختراق للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في  
سياق ارتقاء فضائل المقاومة لمعاملاتها الموجهة ضد قوة الحماية للمستوطنين التي بدت عاجزة عن حماية  
ذاتها. واستهدفت العملية التأثير على منويات الجيش الإسرائيلي، وتأكيد فشل خطة "المائة يوم" لسحق  
الانتفاضة، وتأكيد تطوير المقاومة أساليبها، والتأثير على جموع المستوطنين ومراكزهم الاستعمارية.  
وإدراكاً من النخبة الإسرائيلية الحاكمة لخطورة مثل هذه النوعيات، فقد جاء رد الفعل نوعياً هو أيضاً،  
وتمثل في اغتيال جهادات بارزة في الفصائل الفلسطينية، حيث اغتيل الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير  
فلسطين الشهيد الرمز أبو علي مصطفى في ٢٧ أغسطس، إضافة إلى محاولة فاشلة لاختيال الأمين العام  
المساعد للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قيس عبد الكريم (أبولي) في ٣١ أغسطس.  
في هذه الأثناء أعلن شارون ما أسماه تمسك حكومته بتوصيات ميتشيل وخطة تهنيت لاستئناف  
المفاوضات، مشروطاً أولاً أن يسود الهدوء التام لمدة سبعة أيام تعقبها ستة أسابيع لتطبيع الأوضاع وتقليص  
مستوى المواجهة، وبعد ذلك تبدأ مرحلة الإعداد للمباحثات التي تدوم ثلاثة أو أربعة أشهر. ونظراً لغفوض  
العائد السياسى للفلسطينيين من مثل هذا الموقف، لاسيما في ضوء التركيز على وقف الانتفاضة بكل  
أشكالها، عاودت فضائل المقاومة عملياتها في ٩/٩/٢٠٠١، أسفرت عن مقتل خمسة إسرائيليين وجرح  
عشرات آخرين، في ثلاث هجمات منفصلة سقط فيها شهدان فلسطينيان فجر نفسيهما، الأول في  
شمال أريحا، وتبناء الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي. والثاني في مدينة نهاري - شمال إسرائيل،  
تبناء الجناح العسكري لحماس، والثالث عند مفترق طريق بيت ليد هرب منتجع في تها، أسفرت عن

## أبرز النقاط في خطاب الرئيس عرفات (١٦ ديسمبر ٢٠٠١)

والعودة إلى طارئة المفاوضات التي تشكل الوسيلة الوحيدة حل الصراع .

هـ- التأكيد على أن سلامة الإجماع الوطني على هدف الحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفي إطار قرارات الشرعية الدولية، بما فيها ٢٤٢ و٣٣٨ و٢٥٠٦ و١٩٤٨ الخاصين باللاجئين، ومبدأ الأرض مقابل السلام، يمثل أهم عامل لتحقيق الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

و- وفي رسالته للشعب الإسرائيلي، أكد عرفات على خيار السلام "سلام الجميع" عبر للمفاوضات والصفاء وليس من خلال منطق القوة، والأعراف بوجود إسرائيل وعدم تهديد هذا الوجود، وبناء الدولة على أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، وإزالة المستوطنات، والتطبيق العادل والأمين للاتفاقات المبرمة، وإكمال المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم دون إبداء الإسهامات التي تم الحصول إليها طوال التسعينيات، إضافة إلى ضرورة إنهاء الإجراءات الإسرائيلية الخطيرة واللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني.

١- التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية وخيار السلام الدائم والعدل والشامل وعلى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ب- وحدانية السلطة الفلسطينية، وحسرة أحمرام لقراراتها، والوفاء بمصداقيتها، وحين تهرم أو توقع اتفاقاً أو تصعد مبادرة فلا بد من تراخي المصداقية الكاملة لوفاءها.

ج- التأكيد على أهمية إعلان حالة الطوارئ، والاصفرار بها، بما فيها إعلان الحكيكيات غير الشرعية ذات الدخايات الإرهابية خارجة عن القانون، والزام مبادرة وقف النار، والتي يهين على الجميع أحمرامها والتكيد بها، ولتهدد وقفه الحامل والفوري لجميع الأعمال المسلحة، ووقف تام لأية عمليات، وأي أعمال تدل على خيانة الهجمات الانتحارية وإدانتها، ومحاسبة كل مدبريها والمخططين لها، كذلك وقف إطلاق النار.

د- التأكيد على أن أي خروج على ذلك سيهدد مساهمة وإضرارا بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وأنه سيتم ملاحقة المخارج على هذه الإجراءات بصلابة وحزم، بإلغاء اسمعارة الهدوء، بغية لتفكيك فرصيات ميغشيل، ولتفاهات تبيت،

استشهاد منفذ وحرج ثلاثة إسرائيليين. وهي آخر عمليات المقاومة الفلسطينية قبل الحادي عشر من سبتمبر.

### ثانياً: البيئة السياسية للانتفاضة بعد ١١ سبتمبر

أوجدت هجمات سبتمبر معادلات وظروفاً دولية جديدة بكل المعاني، وكان أبرزها ما تعلق بتلك المواجهة الغامضة والفضفاضة التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد "الإرهاب"، وما شهدته من إطلاق أحكام جائرة على الحركات الوطنية التحررية، وخلق بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي بكافة الأشكال والوسائل، وبين الإرهاب الأعمى. الأمر الذي فرض نفسه على قضية الشعب الفلسطيني بكل قوة. إذ أثبتت عدة أسئلة صعبة تتعلق بمميتقبل الانتفاضة، وتوصيفها، وملامة آلياتها، ومدى القدرة على الوقوف أمام رياح التنفير الحادثة، وكيفية التعامل مع هذا السهاق الدولي الجديد والمتوتر، والذي يتضمن معنياً متجهياً لحرمات الانتفاضة من صحتها العربي والإسلامي رسمياً وشعبياً. وهنا تبلور إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية على نحو تضمن يقينا بأن الخيارات بعد ١١ سبتمبر أصبحت مختلفة وأن اللبية الدولية تغيرت، ومن ثم يتوجب الانضاء ولو "مرحلياً" لتفويت الفرصة على إسرائيل بإدراج بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية والوطنية الفلسطينية على قائمة الإرهاب، وبالتالي التعامل مع هذه المعطيات الجديدة بأسلوب مختلف، حيث أعادت تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر بقوة طرح الأزمت الهيكلية التي تعاني منها الانتفاضة الفلسطينية. ويمكن بهذا الخصوص إلقاء مزيد من الضوء حول لتساعد الجدل داخل المساحة الفلسطينية حول مسائلتين هامتين:

## ١. ثنائية المقاومة.. التسوية

تتبنى هذه الثنائية بالتناقض بين منطق المقاومة واستراتيجيتها، ومنطق السلطة والتي يحكم تكوينها وأهدافها مرتبطة بالعودة إلى التفاوض، فهو قبول إسرائيل بذلك. وخارج هامش المناورة، كانت الوقائع على الأرض تؤكد رفض السلطة الاندماج. وفق حساباتها ومعادلاتها. في فعاليات الانتفاضة، ورفض الإعلان عن تجاوز أوسلو، لأنه ليس مجرد خيار سياسى بحيث يمكن تغييره، بل خيار وجودى لا بديل عنه.

وقد أثرت السلطة اتخاذ موقف وسطى، يمزج بين الانتفاضة والاستمرار في عملية التسوية. أو بمباراة أخرى استمرار التعامل مع إسرائيل، مع تحين اللحظة المناسبة لاستثمار وتوظيف الانتفاضة سياسيا، واعتبار استمرار الانتفاضة مرتعنا بعمدى تحسين وضع المفاوضات الفلسطينية. ومن ثم فقد احتفظت السلطة لنفسها مكانة قريبة من التنظيمات الفلسطينية المقاومة عبر تنظيم "فتح" الذى شارك جناحه العسكريان، "كتائب العودة" و "شهداء الأقصى"، بفاعلية في المقاومة، وبخاصة استهدافه المستوطنين والجنود الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

والمواقع أن السلطة، وفي ضوء الخيارات المحدودة جدا التي تواهنت أمامها، بدت مرغمة على المضى في عملية أوسلو والتمسك بتوصيات ميتشيل وخطة تينت، والبحث في أية مبادرة سياسية تؤسس لعودة استئناف التفاوض مع إسرائيل في إطار الأفق السياسى لأوسلو، وحتى ما هو أهل منه. وفي المقابل رأت تنظيمات الانتفاضة ونشيطوها أن واقع أوسلو لا يخرج بأي حال من الأحوال عن حدود الاحتلال غير المباشر، وبما يعنى تفضيخ سقف التوقعات والأمال الفلسطينية المشروعة إلى مجرد العيش في "معازل" متفرقة بلا أمل في المستقبل، في حين أن رسالة الانتفاضة الرئيسية هي عدم جدوى التفاوض مع إسرائيل، لأن قرابة عشر سنوات من المفاوضات المقهقمة لم تات بجديد للشعب الفلسطيني، وأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استخدمت المفاوضات كغطاء لتجميل الاحتلال وإعفاء "العالم الديمقراطي الحر" من مسئولياته المعنوية والسياسية تجاه شعب معتل له حق تقرير مصيره، وأن الشعب الفلسطيني ما زال قادرا على المقاومة تحت شعار "لا للاحتلال ولا" للتعايش معه، وأن إسرائيل لا تتحمل استمراريتها المقاومة في حرب استنزاف طويلة المدى، حتى زوال الاحتلال وإنهاء الاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة على كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس. ووفقا لهاتين الرؤيتين، تبلور التعارض بين منطق مواصلة الانتفاضة وصولا إلى هدف التحرير، ومنطق المفاوضات السياسية، وتوظيف الانتفاضة لخدمة المفاوضات، استنادا إلى أن المعادلات الدولية قصفت من الخيارات التي هي محدودة أصلا. وبدأ الأمر وكأنه يستحيل الجمع بين البرنامجين، نظرا لأن الاستمرار في عملية التسوية السياسية تضمن، على الأقل من وجهة نظر إسرائيل والولايات المتحدة، ضرب المقاومة بواسطة السلطة نفسها، واعتبارها عقبة كاداء يتوجب إزالتها والتخلص منها، قبل تطبيق أى تسويات سياسية يفترض الوصول إليها.

مثل الوضع على النحو السابق معضلة كبرى أمام السلطة، لأن مثل هذه الالتزامات الأمنية المطلوبة إسرائيليا والمنصومة أمريكيا بكل قوة، حتى ولو قبلتها السلطة في إطار الائتلاف على الضغوط المتصاعدة والجديدة بعد ١١ سبتمبر، كانت تعنى في الوقت نفسه تجاوز الانتفاضة وإنهاء فعاليتها، وهو ما سينتطلب بدوره الدخول في مواجهة عسيرة مع تنظيمات الانتفاضة، بما فيها تلك التابعة لحركة فتح نفسها. أما عدم التجاوب مع الضغوط الجديدة، والانخراط أكثر في فعاليات الانتفاضة، واعتبارها السبيل الوحيد، بما في ذلك الانقلاب على عملية أوسلو أو الاقتراب من ذلك، فقد كان يعنى الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة، في وقت يسيطر على سياساتها هوس مواجهة "الإرهاب الدولي"، ودون أدنى تفرقة بين الإرهاب وبين الحق المشروع في المقاومة ضد الاحتلال. وهو ما كان سيصيب مباشرة في صالح إسرائيل.

لم يكن جسم هذه المعضلة قاصرا على السلطة الوطنية وحدها، فتنظيمات الانتفاضة كان عليها أيضا أن تحسم موقفها من السلطة في حال استمرارها بعملية أوسلو، أو قيام أجهزتها الأمنية بملاحقة وتجريم أعضاء



هذه التنظيمات ومحاكماتهم وفقاً لمقتضيات العملية التفاوضية. وبدت هذه الصمودية المزبوجة في ضوء حقيقة اتفق عليها الطرفان وهي: أنه لا يزال كل من السلطة والمقاومة بحاجة إلى الآخر، وبحاجة إلى التقاضم بين حركتهما، وأن أيا منهما لا يمكنه ترف التخلص من الآخر، وإذا اقتتلا، فكلهما خاسر. ومع الإقرار بأن الانتفاضة كسفت عن أن الشعب الفلسطيني يتمتع بقدرة أسطورية على الصمود والتضحية، فقد بدت هناك حاجة إلى أن تتمتع الانتفاضة بحماية السلطة نفسها، بدلاً من التجريم والملاحقة والمحكمة، لاسيما في ضوء فقدان الانتفاضة العمق الاستراتيجي، العربي والإسلامي، رسمياً وشعبياً، وتقلص مصادر الدعم على مختلف الأصعدة. وفي ظل هذه المعادلات المتناقضة والمتداخلة، حرصت فصائل المقاومة على ترسيخ مبدأ تجريم الاقتتال الأهلي وتفاذي توتير العلاقات والأجواء الداخلية الفلسطينية. ولكن على السلطة ألا تراهن على ذلك، بالطلق خاصة في حالات التنازح بين المزاج الشعبي الفلسطيني الداعم للانتفاضة والعمليات الاستشهادية كرد فعل لتقاضي للبطش والموجهة الإسرائيلية، وبين إجراءات السلطة غير المواتية لاستمرار المقاومة، والتي تعرض زعامة وممداقية عرفات نفسها للتصدع إذا فشل في تحقيق إنجاز سياسي ملموس قبل إعلان وقف الانتفاضة، يتوافق والطموحات الوطنية غير القابلة للتصرف، ناهيك عن صمودية وعدم قدرة السلطة على التواصل والمضي قدماً في تنفيذ قرارات غير شعبية تجاه فصائل المقاومة، لاسيما في ظل غياب المائد السياسي الذي تصر على رفضه إسرائيل.

جاء مبدأ تجريم الاقتتال انكماساً لرؤية عامة قوامها، أنه خلافاً لكل المراحل السابقة، فإن المرحلة التالية لهجمات سبتمبر تتطلب تمسكاً أكبر بعد أدنى من التماسك الوطني الداخلي للوقوف أمام المحاولات الخارجية والمعادية، والتي تعمل على إنهاء الانتفاضة أو على الأقل تحييدها من خلال رفع عدة شعارات تقضي بضرورة وقف العنف، وأولوية التهدئة والتبريد وإنهاء حمامات الدم المتبادلة. من جانب آخر، فقد بدا على كلا الطرفين السلطة وتنظيمات الانتفاضة، أن يحددا ما هو مرحلي أو يتعلق بالكتيكة، وكيف يمكن ربطه بالهدف المركزي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني المتمثل في إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، والذي لا يجوز التنازل عنه أياً كانت التضحيات، وكيف يمكن تحقيق الاستفادة المتبادلة بينهما. ومن أبرز القضايا التي فرضت نفسها في تلك المرحلة ما تعلق بمن له حق البت في قرار استمرار وتصعيد أو وقف الانتفاضة، أهو للقيادة الميدانية أم للسلطة أم للثلاثين معاً، ووفق أية صيغة؟

ومن الصيغ التي طرحت على بساط البحث، ونادى بها قياديون في تنظيمات الانتفاضة وشخصيات وطنية مستقلة، أن تنقل حال الوحدة الوطنية الميدانية التي تعمدت بالدم، والتي تمسك التمدد التنظيمي وكافة الوان الطيف السياسي والعسكري الفلسطيني عبر الشكل التسميقي المتمثل في القيادة العليا للقوى الوطنية والإسلامية للانتفاضة، إلى وحدة سياسية، أي دمج القوى الوطنية والإسلامية في إطار قيادة جماعية واحدة، يليها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة الاعتبار للقرار الجماعي الفلسطيني، ووقف سياسة التقدير والانفراد بالقرار الوطني واستمادة ديكتاتورية القرار الغائبة، بما يفرض التزام الجميع به، على أن يقتصر ذلك بتحرير الحياة السياسية الداخلية من حالة الجمود والرتابة، وإعادة تفعيل مؤسسات السلطة بما يؤمن جماعية المشاركة والتداول المفتوح في مستقبل ومصير القضية الوطنية، ويشمل ذلك إعداداً جيداً، وجاداً لانتخاب مجلس وطني جديد يضم كافة القوى والاتجاهات المتواجدة في الساحة، وتطوير دور المجلس المركزي (حلقة الوصل بين قيادة منظمة التحرير والمجلس الوطني) وتفعيل دور المجلس التشريعي. شبه الممثل، والذي لم يجر تمديد ولايته بعد انقضاء المرحلة الانتقالية في مايو ١٩٩٦، وتمكينه من أداء دوره التشريعي خاصة إصدار مشروع الدستور للدولة الفلسطينية المرتبة. بيد أن تطورات الأوضاع الميدانية المتلاحقة لم تساعد على مزيد من البحث والدراسة لهذه الصيغة من صيغ الوحدة الوطنية المؤسسية.

## ٢. ثالثة عسكرية الانتفاضة والمقاومة اللاعنفة

أثارت تداعيات ١١ سبتمبر جدلا متزايدا على المستوى التخبوي، وبين دوائر السلطة حول آليات انتفاضة الأقصى وخياراتها الفضائية واستراتيجية المقاومة لاسيما في ظل اتساع الحرب الأمريكية على ما تسميه الإرهاب الدولي، ومبادئها لاحقا بوضع "حماس" والجهاد الإسلامي، و"حزب الله" اللبناني ضمن قوائم التظاهرات الإرهابية، وما وفرته هذه التطورات من ذرائع لإسرائيل لدمغ كل أشكال الانتفاضة الفلسطينية بالإرهاب الواجب التعامل معه بنفس الأسلوب الأمريكي القوط، وفي هذه المرحلة تبلورت عدة قضايا على النحو التالي.

١- **نمو مقاومة سلمية منخنة** : حيث ظهرت كتابات عديدة واتجاهات وتيارات، تنتقد حالة طفنان المقاومة المسلحة على فاعليات الانتفاضة و"عسكرتها"، وتذهب البعد الشعبي والضمور الجماهيري، وأشكال المقاومة السلمية التي اتسمت بها الانتفاضة الأولى منذ ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٣. وذهب أنصار هذه الرؤية إلى أن العمليات الفدائية المسلحة وذات الطابع الاستشهادي أدت إلى تشويه صورة النضال الفلسطيني، وأن الكفاح المسلح لا يمكن أن يكون بديلا عن الدبلوماسية الدولية والرأى العام العالمي في إدارة الصراع وحله، واستغزاز إنسانية الرأى العام العالمي والتقدمي. كما أن هذه العمليات تمثل أحد الأمثلة على الاستهتار بالموارد البشرية الفلسطينية، والتي ساهمت في التمهيد بانتهاء "الحصار اللبرالي الإسرائيلي" وتمهيش حركات السلام الإسرائيلية بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٦٧، والذي تزامن مع جنوح المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين المتطرف في التعامل مع القضية الفلسطينية، ودفع الرأى العام الإسرائيلي للاحتفاء بمجرم الحرب شارون، ومن ثم الوقوع في فخ تكتيك "الاستغزاز" الشاروني، التي يتلوها ردود أفعال فلسطينية أكبر، تصب في صالح سياسات شارون وإطالة عمره السياسي.

وفي داخل السلطة الوطنية، وجد تيار يرى عبثية المسار العسكري للانتفاضة، بل عبثية عملية العنف برمتها، وأن هنالك ضرورة للعودة إلى المسار السياسي بوصفه الوحيد القادر على تحقيق قدر من الإنجازات مهما بلغت ضآلتها، ويمكن بلورة حجج هؤلاء فيما يلي :

★ أن استخدام عمليات العنف يزيد من إصرار إسرائيل على رفض التفاوض في ظل "العنف"، وأن من الأفضل التفاوض على اتفاق طويل المدى بدلا من تكريس الجمود السياسي، و"العنف" المتصاعد والمتبادل.

★ أن المقاومة المسلحة فرضت صراعا غير متوازن لا تتوافر فيه للمقاتلين الفلسطينيين، على رغم شجاعتههم وبسالتهم، الفرصة في الصمود في وجه القوة العسكرية الإسرائيلية في "حرب" غير متكافئة، تولد ردود فعل إسرائيلية هائلة.

★ أنه لا يوافر للشعب الفلسطيني وسائل تحقيق الانتصار العسكري، ومن الصعوبة تصور تحرير الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة، في ظل موازين القوى الراهنة.

★ أن الاستمرار في المقاومة المسلحة يوفر لإسرائيل والمتعاطفين معها في الخارج الذرائع والوسائل لتبرير الرد "القاسي والوحشي" للجيش الإسرائيلي، وتحويل اهتمام العالم عن القضية الحقيقية أي الظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون، وهو ما يؤدي إلى تصويرهم على أنهم شعب "عنيف" في الأساس، و"غير مسئول"، ولا يمكن تحقيق السلام معه.

★ أن المقاومة مع التفاوض كما في الحالتين الجزائرية والفيتنامية، نوع من "الفياس الفاسد"، وأن الاهتداء بتجربة مقاومة حزب الله اللبناني لا تتناسب مع خصائص الساحة الفلسطينية، حيث انصهبت إسرائيل لأسباب تكتيكية، في حين تعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة جزءا من مشروعها التاريخي سياسيا وأيديولوجيا، وقوميا ودينيا، فضلا عن التواحي الأمنية والمالية والاستيطانية. كما أن المقاومة اللبنانية الوطنية كانت تتطرق من بلد له "وجود على الخريطة" السياسية، وقدرته إسرائيل على توجيه الضربات له،

مهما كانت موجعة، تظل معدودة، وأن حزب الله كان يحظى بالنطاء السياسي من الحكومة اللبنانية التي تبنته داخليا وخارجيا، كحركة مقاومة مسلحة، ويدعم سوريا وإيراني ملحوظ.

ويصر أنصار هذه الرؤية على أن قوة الانتفاضة تكمن في حقها وليس في قوتها العسكرية، وفي مطالبها المادلة وليس في عنفها، وفي إنسانيتها وليس في شدتها. وذلك عبر إبراز التناقض بين الموقف الإنساني الفلسطيني من خلال إعادة هيكلة خيال الرأي العام العالمي وفق صورة معركة غير متكافئة وغير أخلاقية بين المقاتل والعدو، وبين آلة المدو العسكرية واللحم البشري، وجها لوجه، الأمر الذي يبرز الوجه القمعي الإسرائيلي ويكرس السقوط الأخلاقي لوجود إسرائيل واحتلالها الضفة والقطاع، بثقله سقوط أخلاقي "لدولة" إسرائيل نفسها، وثالثا سقوط أخلاقي للمشروع الصهيوني برمته. وأن ما يحقق هذه التحولات هو المواجهات عند حواجز الاحتلال ومواقع المستوطنات والبيوت المهدمة، وأشجار الزيتون المقتلعة لجذب التعاطف الدولي، وفتح ثغرة في جدار التأييد الغربي الإسرائيلي.

ويخلص هذا التحار إلى أن العمليات الاستشهادية ومظاهر المعركة تضع الشعب الفلسطيني أمام خطر تهديد وخسارة العديد من "الإنجازات" والكتائب السياسية المهمة التي حققها في السنوات القليلة الماضية. ومن منطلق "أن الوقف القوي" للانتفاضة سيبدو وكأنه انتصار لحكومة شارون، الأمر الذي سيؤكد أن القمع الوحشي للانتفاضة كان له مبرره، ومن ثم فإن المقاومة السلمية هي السبيل لإنهاء المآزق الراهن، لأن هذا النمط قادر على أن يحدث شرخا عموديا في الرأي العام الإسرائيلي، ويظهر "لإنسانية" إسرائيل وبضاعة ووحشية الاحتلال، ويعرم إسرائيل من منطق "حق الدفاع عن النفس" بالأسلوب الذي تراه.

ودعا بعض أنصار هذه الرؤية إلى ضرورة تبني استراتيجية أكثر عملية لمقاومة الاحتلال، وهو ما جمسته مقولات من قبيل أن "مستقبلا مع وجود إسرائيل أفضل من عدم وجود مستقبل على الإطلاق". وتنتهي هذه الرؤية إلى ضرورة تمثيل كافة أشكال المشاركة والزعيم الشعبي في تنظيم مقاومة لا عنيفة ضد الاحتلال، من منشورات واعتصامات وأعمال مسرحية وثقافة احتجاجية وعصيان مدني، مع المزاجية بين هذه المقاومة والأساليب المتناوذة.

ب. **مشروعية المقاومة بكل الأشكال**: على الجانب الآخر، انطلق أنصار المقاومة المسلحة من ضرورة عدم الوقوع في برائن تداعيات ١١ سبتمبر، والخلط غير البريء بين المقاومة الإرهاب، ولما كانت المقاومة مشروعة بكل المقاييس القانونية والإنسانية والسياسية، فمن الضروري عدم وضع فواصل تمسغه بين هذا الحق وممارسته. فضلا عما يوجد الاحتلال مستوجب مقاومة، وأن القمع يولد مقاومة، وهذه معادلة لا فكاك منها، مهما كان الأمر.

فالانتفاضة هي حركة منطقية في سباق التاريخ، وليست مصطنعة أو فردية، لرد العدوان والاحتلال وهي ليست بدعة أو اختراعا فلسطينيا، فقد استقلت أكثر من ١٥٠ دولة من دول العالم على مدى القرون الماضية عن طريق الانتفاضة الثورية وحروب التحرير. وهي ليست حربا بين دولتين، كما يروج البعض، ولا مجرد نزاع حدود، ولكنها هبة شعبية ضد واقع احتلال استعماري استعصالي، ومواجهة مستمرة لجريمة إسرائيل في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريد خارج وطنه. وهي حالة نضالية في الزمن العربي الردي، تبرز شاعة الشعب الفلسطيني أن خيار المقاومة المسلحة بمقدوره انتزاع الحقوق الوطنية المشروعة. كما أن الضغوط الإسرائيلية - الأمريكية المزبوجة هدفها فرض الاستسلام على السلطة والشعب الفلسطيني، وإجبار عرفات على الإذعان للمطالب والشروط الإسرائيلية، والانزلاق إلى هوة تقديم التنازلات، تلو التنازلات، في مسلسل لا نهاية له.

كذلك فإن عمليات المقاومة المسلحة هي التي ساهمت في رفع كلفة الاحتلال، وكبدت إسرائيل خسائر مستمرة، وشبه يومية، ومتصاعدة، لا يمكنها التعايش معها طويلا. ومثل هذه العمليات هي التي حيدت الاختلال الحاصل في الموازين العسكرية التقليدية لصالح أهداف الانتفاضة والمشروع التحرري الفلسطيني. وهذا هو جوهر "توازن الرعب" الذي يستند إلى عدم قدرة إسرائيل على الصمود طويلا أمام نزيف الخسائر البشرية والاقتصادية والأخلاقية، في مقابل قدرة غير محدودة للطرف الفلسطيني، على تحملها، والتعايش معها، مما

الاحتلال الإسرائيلي  
لشعب فلسطين

يعزز إمكان تحويل الخسائر الفلسطينية، البشرية والسياسية والاقتصادية إلى مكاسب في المدى المنظور. ناهيك عن أن مأساوية الأوضاع الفلسطينية الراهنة تتضمنال بعبء مأساوية الأوضاع الناجمة عن الغناب لدى التنازلات المطلوبة. هالشعب الفلسطيني وحركته التحررية يخسر مصدر قوته الأساسية إذا تحولت قضيته إلى قضية " كيان " ينفذ أو لا ينفذ التزاماته الأمنية، وإذا تحولت من قضية ضمان أمن الواقفين تحت الاحتلال، إلى ضمان أمن المحتلين، وإلى قضية إرهاب أو عنف، بدلا من أن يكون قضية مجابهة عنف الاحتلال واستمراره.

ويؤكد أنصار المقاومة المسلحة على أنه رغم أهمية مسألة الرأي العام العالمي واستقطابه لصالح القضية، فمن الضروري عدم المبالغة في هذا الدور. فطوال عقود ماضية، لم يقدم الكثير للشعب الفلسطيني، حتى مع انتصاع الحجم الهائل في مساحة العنف والمنصرية في بنية العقيدة الصهيونية، وما تستخدمه إسرائيل من قدرات قتالية عسكرية، وما ترتب عليه من جرائم حرب يومية بحق الشعب الفلسطيني، وتعرّض قرابة ثلاثة ملايين فلسطيني لمقاب جماعي عسكري محكم، وحرمانهم من حرية الانتقال بين الضفة والقطاع، وبين المدينة السكنية الواحدة. ثم أن جنازات الشهداء هي الأكثر جماهيرية، ووسيلة التوليد الذاتي لإدامة الانتفاضة واستمراريتها، وإنه إذا رحل الاحتلال ومستوطنوه، ولم يعد الاحتلال مستهدفاً للمدنيين الفلسطينيين، فالقائمة لن تكون منسية بمهاجمة المدنيين الإسرائيليين. وأخيرا فإن الانتفاضة فرضت حرب استنزاف، سياسية وعسكرية وبشرية واجتماعية واقتصادية، تنذر باستمرارها بإحداث تغييرات وتحولات نوعية عميقة داخل الكيان الصهيوني. فالمرحلة الأولى، منذ النكبة، ينظر الإسرائيليون إلى المستقبل بتوجس وقلق، ويزداد الشعور بالخوف والفتناد الأمن والحياة الطبيعية، وينخفض الأداء الاقتصادي، ويتحول المهاجرون إلى الخارج بدلا من التوجه إلى الداخل. وهكذا باتت الانتفاضة، دون تهويل، أكبر تهديد وجوى للدولة العبرية، سواء على مستوى الاستيطان أو نقل المواجهة إلى داخل العمق الإسرائيلي. ومن المؤشرات التي تدعم ذلك ما يلي:

(١) أن ضربات المقاومة المسلحة ضد المستوطنات أدت إلى اضطراب إسرائيل إلى توجيه قوات إضافية وتقديم سيارات مصفحة لمئات المستوطنين لحمايتهم من ضربات المقاومة. وبدلا من أن يمارس المستوطنون دور الحصون المتقدمة والريادية في حماية الدولة العبرية، باتوا، رغم ارتفاع مستوى تسليحهم، عبئا على الدولة، مما يصب عمليا في اتجاه فشل المشروع الاستيطاني والإحلال الصهيوني وإفلاسه.

(٢) تكبير الحياة الطبيعية، حيث لم يعد هناك مقهى أو مطعم أو محل تجارى في إسرائيل، إلا وهو تحت الحراسة الأمنية طيلة ٢٤ ساعة، بكل ما يعنيه ذلك من أعباء وتوتر للحياة اليومية.

(٣) تصاعد منحنى الخسائر البشرية الإسرائيلية، فمنذ بدء الانتفاضة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ما قبل نهاية يناير ٢٠٠١، بلغت ٤٨ إسرائيليا، ما بين جنود ومستوطنين ومدنيين، وصلت نهاية العام إلى ٢٦٤ إسرائيليا، ونسبة ١-٤ على الجانب الفلسطيني، رغم تفاوت موازين القوى.

(٤) زيادة مؤشرات الإنهالك داخل الجيش الإسرائيلي، حيث ازدادت نسبة الاحتياط، بداية عام ٢٠٠١، من ٢٠٪ إلى ٢٢٪ في الضفة، فيما لا تتجاوز ١٥٪ في قطاع غزة. وهو ما يكفل ملايين الدولارات، ويؤثر على استعدادات الجيش القتالية لخوض أى ممارك مقبلة على جبهات أخرى. فضلا عن تزايد أعداد وافضى الخدمة العسكرية الإلزامية في جيش الاحتلال في المناطق المحتلة لأسباب ضمنية، من ٦٢ جنديا عاملا واحتياطيا، إلى ٣٠٠ جندي و جندي احتياط، في نهاية العام.

(٥) دفعت الانتفاضة الكيان الصهيوني إلى استخدام أقصى العنف ضد المدنيين وبما أثر على صورة إسرائيل وأدعائها بالخارج، وأظهر طبيعتها العنصرية والتمييزية، وهز من مصداقية دعايتها ضد الفلسطينيين.

(٦) زيادة خسائر الاقتصاد الإسرائيلي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي ٥ ٪، العام ٢٠٠١، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٥٣، مقابل ارتفاع بنسبة ٤ ٪، عام ٢٠٠٠. وانخفضت أعداد السائحين بنسبة النصف

تقريباً، وتراجع حجم أشغال الغرف الفندقية بنسبة تزيد على ٦٠٪ حتى مايو ٢٠٠١، وتكبد قطاع الفنادق خسائر جسيمة أجبرت ٢٥ فندقاً على إغلاق أبوابه، وتم تسريح ما بين ٥٠-٦٠ ألف من أصل ٢٢٠ ألف عامل في قطاع السياحة. وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٠٪ عام ٢٠٠١، وحتى النصف الأول فقط، من العام. وتراجع سعر صرف الشيكل إزاء الدولار بنسبة ٩، ٣٪ قياساً على إجمالي عام ٢٠٠١. وانخفض الدخل الفردي بنسبة ٩، ٢٪ ليصل إلى ١٧١٠٠ دولار فيما كان سجل ارتفاعاً بنسبة ٦، ٣٪ في عام ٢٠٠٠.

### ٣. تعاملات الانتفاضة بعد ١١ سبتمبر

في ظل الجدل الفلسطيني ما بين الاستمرار في معسكرة الانتفاضة، أو الاقتصار على الآليات السلمية وتطويرها بما يخدم المفاوضات السياسية التي تقوم بها السلطة الوطنية، تطورت الوقائع على نحو تضمن انشاقاً ضمنياً بين الفصائل الفلسطينية بوقف العمليات الاستشهادية فيما وراء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتهديم المواجهات في الأراضي المحتلة نفسها، لإتاحة الفرصة للقائدات السياسية مع إسرائيل عبر القناة الأمريكية من جانب، والاستيعاب الضغوط المتزايدة التي ولدها هجمات سبتمبر من جانب آخر، وتبلور ذلك في تراجع مؤقت لحجم المواجهات الميدانية، وإتمام لقاء في ١٨ سبتمبر. نتيجة ضغوط أمريكية كثيفة كجزء من الاستعداد للحملة العسكرية ضد أفغانستان ولتهديد الاعتراضات العربية. بين عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي بيريز، الثمر عن انسحاب "صوري" للجيش الإسرائيلي من المناطق الخاضعة للسلطة، مقابل إعلان عرفات التزامه "وقف النار". ويعد يومين أعلنت إسرائيل عن فتح معبر رفح جزئياً، ولكنها تمسكت بتهام السلطة بعدم من الإجراءات الأمنية، حيث سلم بيريز - عرفات، في لقاء تم بينهما في ٢٦ سبتمبر، قائمة بأسماء ٥٨ ناشطاً فلسطينياً مطلوب اعتقالهم ومعاودة استئناف التعاون الأمني.

٢ - مآزق السلطة الوطنية: أدى تطور الأحداث على النحو السابق إلى زيادة قناعة أنصار استمرار الانتفاضة ومعسكرتها، بأنه في حالات الاسترخاء الفلسطيني المقاوم، يستقوى القمع والعنف الإسرائيلي، خاصة في ضوء تزايد عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة مواصلة إسرائيل تصعيد عملياتها النوعية الموجهة إلى الأمن الوطني الفلسطيني، حيث قتلت في ٣ أكتوبر ستة فلسطينيين، منهم أربعة من أفراد الأمن الوطني. وهو نفس اليوم الذي قررت فيه "حماس" استئناف نشاطها، حيث نفذت عملية مستوطنة "إيلي سني" شمال مدينة غزة، استخدم فيها أسلوب جديد تمثل في اقتحام شهيدين من كوادر كتائب عز الدين القسام، صباحاً، المستوطنة المحصنة والمسيجة بسياج إلكترونية، ومفاجأة من بداخلها وقتل جنديين إسرائيليين، والاشتباك مع قوات كبيرة من الجيش من ضمنها قوات خاصة، وجرح ١٠ آخرين. ونتيجة للضغوط الأمريكية، الإسرائيلية، شنت السلطة في ٧ أكتوبر حملة اعتقالات في صفوف "حماس" و"الجهاد"، وكادت الأمور تتطور إلى مواجهة داخلية تصصف بالوحدة الوطنية.

ومما زاد من مآزق السلطة، التي بدت قريبة من المواجهة المفتوحة مع تنظيمات الانتفاضة، أن شارون جدد في ١٧ أكتوبر إعلان تصوره لأية تسوية مع الفلسطينيين، دون أن يكون للدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة أي موقع فيها، مع الإصرار على أولوية الأمن لإسرائيل، ورفض تفكيك المستوطنات، مما شكل ضغطاً إضافياً على السلطة، وأعطى مبرراً إضافياً لتتطوّر الانتفاضة لمواصلة عملياتها، إذ في اليوم نفسه الذي أكد فيه شارون تصوره لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، تمكنت كتائب الشهيد أبو علي مصطفى، الجناح العسكري للجهبة الشعبية لتحرير فلسطين، من اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي، رحبعام ريفي في فندق بالقدس الشرقية، وقرب مقر لقيادة الجيش والشرطة الإسرائيلية، انتقاماً لاغتيال أمينها العام السابق أبو علي مصطفى في ٢٧ أغسطس.

وكما أظهرت هذه العملية استحالة تحقيق الأمن وفقاً للتصور الإسرائيلي/ الشاروني، فإنها عمقت أيضاً أزمة السلطة، وأنه في حال استمرارها بالتفاوض تحت الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، فلابد من اتخاذ عدد من الخيارات الصعبة، تمثل أولها في اعتقال الناطق باسم الجبهة، على جرارات. وتزامن ذلك مع شروع إسرائيل في حملة إعلامية سياسية ضخمة ضد السلطة، حيث شبهتها بحركة طالبان، وشبهت عرفات بين لادن، واعتبار فصائل المقاومة كافة تنظيمات إرهابية خارجة عن القانون. في الوقت ذاته واصلت السلطة اعتقال عدد من قيادات الجبهة الشعبية. وهو ما لم يجد صدًى مناسباً لدى إسرائيل، التي قررت من جانبها الاستمرار في سياسة التصعيد العسكري، وتقويض السلطة، بإعادة احتلال مناطق خاضعة لسيطرتها وتشديد الطوق الأمني والحصار والخناق على كافة المناطق الفلسطينية، ومنع قيادات السلطة من حرية الحركة، ومواصلة إغلاق مطار غزة الدولي لمنع عرفات من المقادرة، اتبعتها بإجراءات اقتصادية تهدف إلى ضرب مصالح السلطة، خصوصاً المصالح الاقتصادية لرموزها البارزة، إضافة إلى توجيه ضربات عسكرية على أهداف متعددة للسلطة، وكل ما يشكل رمزاً لها، وتصفيه مطلوبين تتهمهم إسرائيل بالضلوع في "الإرهاب".

ب. ضغوط إسرائيلية وأمريكية هائلة: شكل التصعيد الإسرائيلي ضغطاً إضافياً آخر على السلطة، والتي قررت في ١٩ أكتوبر اتخاذ إجراءات أخرى ضد الأجهزة العسكرية لفصائل المقاومة، واعتبارها فصائل غير شرعية وخارجة عن القانون، وذلك بدعوى ضرورة احترام الجميع التزام السلطة قرار "وقف النار". وهو ما أثار معارضة واسعة في الشارع الفلسطيني، لم تمررها السلطة الوطنية بالا، حيث أصدر المجلس الأعلى للأمن القومي الفلسطيني، بعد ثلاثة أيام فقط قراراً باعتبار الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "مجموعة مشبوهة وخارجة عن القانون"، والقيام بعملية اعتقالات لنحو ٢٦ من أعضاء الجبهة وأعضاء آخرين في المجلس الوطني الفلسطيني. الأمر الذي كثف من حدة انتقادات فصائل المقاومة، التي اعتبرت هذه الخطوات رضوخاً من السلطة للضغوط الإسرائيلية، وبما يضعف من تماسك الصف الوطني، وينال من الروح المعنوية للشعب الفلسطيني ومناضليه، ويشكل في شرعية القوى الوطنية والإسلامية، وأجنتها العسكرية المقاومة، بما يسبب في خدمة العدو، ويخمد الرؤية الأمريكية التي تصر على أن كل ما هو إسلامي هو عمل إرهابي.

لم تقلع الخطوات التي اتخذتها السلطة في وقف سياسة التصعيد الإسرائيلية، حيث بدت حكومة شارون وكأنها تحقق كافة أهدافها بداية من اغتيال القيادات والناشطين الفلسطينيين أنفسهم، وتمييع الشرخ بين السلطة والفصائل الفلسطينية الأخرى، وإفقاد السلطة قدرتها على السيطرة على الأوضاع الداخلية، ومن ثم إبرازها كسلطة ضعيفة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. وتبلور ذلك في ارتكاب الجيش الإسرائيلي، في ٢٤ أكتوبر، أي بعد يومين فقط من إجراءات السلطة ضد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هجوماً واسعاً على قرية جنين.

ومن المفارقات المؤلمة أن استمرار وتصعيد إسرائيل سياستها العدوانية على الشعب الفلسطيني، رافقته تصريحات أمريكية رسمية في ٢ نوفمبر وصفت الانتفاضة بالإرهاب، فيما مثل ترخيصاً لشارون للقيام بمزيد من التصعيد وتقويض أركان السلطة الوطنية، التي رفضت هذه التصريحات واعتبرتها مجحفة. بيد أن الموقف الأمريكي أعطى الزخم لكل يكثف شارون اتهاماته لمرقات، وأن يسمى بكل قوة إلى تجاوز دوره ودور السلطة نفسها في معنى سياسي أو غير سياسي. وتبلور ذلك في ٤ نوفمبر، حيث ألح شارون إلى رغبته في تحقيق قدر من الهدوء عبر التوصل إلى اتفاق مع القادة الميدانيين، وتأكيد على أن اتفاقات أوسلو كانت أحد أهم الأخطاء المتألمة لإسرائيل.

ولم تكن تلك الأزمة العارضة التي ولدتها اتهامات شارون للإدارة الأمريكية بالتضعية بإسرائيل إرضاء العرب، للحفاظ على التحالف الدولي ضد الإرهاب، إلا وسيلة ضغط للحيلولة دون طرح الولايات المتحدة "مبادرة" جديدة في الشرق الأوسط، ولتعزيز العلاقة بين عرفات والبيت الأبيض، التي سمعت دول عربية كبرى كمصر والسعودية والأردن إلى تحقيقها. في الوقت نفسه أعاد شارون تأكيداته على اعتبار عرفات خارج عملية التسوية،

وليس شريكاً في صنع السلام، وأنه يفضل الانتظار لحين وصول "قيادة براجماتية" لعقد اتفاقات مع قادة محليين بشأن وقف إطلاق النار" هي خطوة لزج بذور الشك بين عرفات ومصاعديه المخربين، وطرح مسألة بديل لمرقات.

إلى جانب هذه الضغوط الإسرائيلية التي استهدفت رأس السلطة الوطنية بهدف تفكيكها تماماً، صعدت الولايات المتحدة ضغوطها على عرفات لتحديد موقفه من "الإرهاب"، بالأفعال وليس بالأقوال، ودفعته إلى اتخاذ ما وصفت بإجراءات حازمة وقاسية باتجاه وقف الانتفاضة لأنها لن تحقق شيئاً، دون إغفال أن اندلاعها جاء نتاجاً لحالة الإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطيني لغياب أفق سياسي، وفقاً لقراري ٢٤٢ و ٢٢٨، شرطية أن يسبق ذلك "وقف العنف" كشرط مسبق لتنفيذ توصيات متيشيل وخطة تيهيت، وفي هذه الأثناء التي كانت تشهد قرب الانتهاء من العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، تضمن خطاب الرئيس بوش أمام الأمم المتحدة، في ١٠ نوفمبر، ضرورة تحقيق ما وصفه "بالسلام العادل" في الشرق الأوسط، وإن تكون هناك دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية كجزء من أليات ضمان أمن إسرائيل نفسها. ورغم هذا الجانب الإيجابي المتمثل في إعلان التزام الولايات المتحدة بشهامة دولة مستقلة، إلا أن غياب الإشارة إلى الأمن التي ستقوم عليها تلك الدولة، وغياب طرح خطة سياسية محددة، وعدم التطرق للقضايا جهرية مثل القدس والحدود ومستقبل الاستيطان، وموضوع اللاجئين، جعل الطرح الأمريكي لهذه الدولة مجرد إعلان يهدف إلى احتواء الانتفاضات العربية واستقطاب العربي للحرب ضد الإرهاب من ناحية، ولتكتيف الضغوط على السلطة الفلسطينية من جهة أخرى، وهو ما تمثل في التأكيد على أولوية شرط وقف الانتفاضة تحت تسمية "وقف العنف" والتخريص.

فهم شارون وحكومته هذا الموقف الأمريكي باعتباره مكملاً لسياستهم التصعيدية ضد الفلسطينيين، السلطة والتظيمات والشعب، وليس تهديداً لهم. فعلى الصعيد الميداني، وبإلزام من تراجع المواجهات بنسبة ٤٠٪، واصل شارون طرح شرطه التمهيزي، وهو سبعة أيام من الهدوء أولاً، في الوقت نفسه الذي استمر فيه جيش الاحتلال في تنفيذ مزيد من عمليات الاغتيال للناشطين والفلسطينيين العاديين على السواء، مع استمرار الحصار وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض والإعلام الميداني، وزرع عيوباً ناسفة، أدت إحداها، في ٢٢ نوفمبر إلى مجزرة أطفال خان يونس الخمسة والذين تحولت أجسادهم إلى أشلاء. كان التطور الأبرز هو اغتيال محمود أبو هنود قائد الجناح العسكري لحركة حماس ومراقبيه، وإعلان إسرائيل رسمياً مسؤوليتها عن ذلك الاغتيال.

وفي رد فعل أولي، عاد إطلاق الصواريخ في ٢٥ نوفمبر على المستوطنات الإسرائيلية. ووصل التصعيد ذروته في ٢٧ نوفمبر، حين تم تنفيذ عملية مشتركة بين كتائب شهداء الأقصى - التابعة لحركة فتح، وسرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين وجرح ٥٠ آخرين، في المغولة الواقعة في شمال إسرائيل، واستشهاد منفذيها. وتواصل التصعيد الفلسطيني في ٢ ديسمبر عبر تنفيذ عدة عمليات استشهادية مبرجة، نفذت إحداها في مدينة حيفا، أسفر عن مقتل ١٥ إسرائيلياً، وبعد مرور ١٢ ساعة فقط، نفذت حركة حماس عدة عمليات في القدس الغربية أدت إلى مقتل عشرة إسرائيليين، انتقاماً لاغتيال أبو هنود.

وتحت غطاء ووطاة الضغوط الإسرائيلية. الأمريكية، وتقلص الدعم الدولي، لجأت السلطة إلى إعلان حال الطوارئ في كل مناطق السلطة، ومنع حمل السلاح لغير أفراد الشرطة، واعتقال المشتبه من قوى المقاومة في خمس مدن بالضفة الغربية. كما حظرت المظاهرات المسلحة، وقررت اعتقال مدبري التفجيرات ومنفذي العمليات وتقديمهم للمدلة، واعتبار أي حركة أو تنظيم لا يلتزم بقرارات السلطة، خارجاً عن القانون، بدعوى خدمة المصلحة الوطنية العليا وللتأكيد على وحدة السلطة. وبطبيعة الحال، رفضت المقاومة هذه التدابير، بدعوى أنها تقيد حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه.

ج. **حصار إسرائيل للرئيس عرفات**: لم تثمر التدابير التي اتخذتها السلطة أي تهدة في الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، بل على العكس من ذلك بدأ الموقف الأمريكي مساخراً من تلك التدابير، ومطالباً بالزيد من الاعتقالات والمواجهات بين السلطة والتطهيمات الفلسطينية الأخرى، دون أن يعمل على بلورة واقع يساعد على أداء هذه المهام، فهما اتخذت حكومة شارون قراراً في ٢ ديسمبر بمحاصرة الرئيس عرفات في رام الله، ومنع اتصاله مع معاونيه، ومنع وصول الوزراء في سلطته إليه، وتقييده عن كافة الأنشطة العربية والإسلامية. أي وضعه فيها يشبه الإقامة الجبرية. وتلا ذلك القيام بقصف المروحيات التابعة له، وتوجيه ضربة مؤلمة لمقراته في غزة وجهاز الأمن وحرسه الشخصي، ومحاصرته. وجاء الموقف الأمريكي المؤيد لهذه الخطوات من خلال اعتبارها خطوات ضرورية لمواجهة الإرهاب الفلسطيني، ليوفر لحكومة شارون المزيد من الأسباب للاستمرار في سياسة القتل المنهجي للنظم للناشطين الفلسطينيين أو خطفهم، وقرض الحصار الشامل، والتوغل الأصعب في مناطق يفترض أنها خاضعة لسيطرة السلطة، وتفكيك مناطق السلطة إلى مناطق منعزلة، والتوسع في خطة التدمير التي ينفذها جيش الاحتلال ضد البنى الأساسية والمزارع والمصانع الفلسطينية، وضد كل ما هو فلسطيني بشكل ركيزة مستقبلية لاحتمال إعلان الدولة الفلسطينية عن جانب واحد.

وكشف حصار عرفات أن حكومة شارون تهدف إلى بقاء رمز السلطة الفلسطينية ضعيفاً، قابلاً للمساومة، وتكثيف الضغوط عليه، لإرغامه على اتخاذ خطوات حاسمة ضد الفصائل الفلسطينية الأخرى تحت دعوى مكافحة "الإرهاب". وتبلورت هذه الضغوط الموجهة إلى شخص عرفات تحديداً في صورة الحديث الإسرائيلي المكثف والمتكرر حول ضرورة البحث عن بدائل له، وإنهاء حقيقته، والبحث عن هائد جديد يتصرف بالروح العملية وقبيل صيغة التسوية الإسرائيلية، وأنه قبل ذلك لن تقدم إسرائيل أي شيء.

يبدو أن الطرح الإسرائيلي، الذي لم يجد أدنى ممارسة أمريكية، لم يحقق هدفه لأسباب تتعلق بطبيعة قيادة عرفات نفسها وتاريخه النضالي والوطني وكونه بات يشكل رمزاً للكيان الفلسطيني المستقل، وأيضاً لعدم قدرة أي شخصية فلسطينية أخرى على تحقيق انقلاب داخلي، أو الحصول على شرعية فلسطينية تحت حماية الحراب الإسرائيلية. فضلاً عن أن الطرح الإسرائيلي نفسه يتناقض مع أبسط الحقوق المشروعة ولا يمكن تمريره فلسطينياً بأي حال. يضاف إلى ذلك أن الفصائل الإسلامية لا تطرح نفسها بديلاً للسلطة أو لمرعات أو لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهي تعتمد على قراءة للتطورات تعيد بأن عملية أو سول نفسها قد ماتت بالفعل، وتواجه رفضاً شعبياً، وميلاً أكثر ناحية المقاومة بكل أشكالها.

د. **التناغم الأمريكي الإسرائيلي ضد السلطة**: مع انتهاء مهمة القضاء على حركة طالبان عسكرياً وتوجيه ضربات مؤثرة لتنظيم القاعدة واهتراب الحملة العسكرية الأنجلو- الأمريكية ضد أفغانستان من نهايتها، انتفت لدرجة كبيرة الدلالة الرمزية للدمع المرمي والإسلامي للتتحالف الدولي ضد أفغانستان، حيث وأصلت الإدارة الأمريكية سياستها المنهجية بلا حدود لإسرائيل. فقد قرر الرئيس الأمريكي، في ٤ ديسمبر تجميد أرصدة ثلاث مؤسسات خيرية بدعوى أنها على صلة بعركة "حماس" التي اعتبرها تنظيم إرهابي، ذا امتداد عالمي. وهو ما شجع إسرائيل على اعتبار السلطة منظمة تدعم الإرهاب، ومطالبتها الولايات المتحدة إدراج التنظيمات العسكرية التابعة لـ "فتح" و"القوة ١٧" في قائمة المنظمات الإرهابية. ويبدل الموقف الأمريكي في تقاصيله واتجاهاته الأساسية على أن المسألة لم تعد انحصاراً لإسرائيل وحسب، بل تحولت إلى تطابق كامل في السياسات، مع تسخير القدرات الأمريكية لخدمة السياسات الإسرائيلية الشارونية على نحو فج. وهو ما تجسد عملياً في تحول الولايات المتحدة إلى طرف رئيسي في المعركة ضد السلطة الفلسطينية، وباتت أكثر عزماً على أن يؤدي عرفات دور الشرطي الداخلي، والذراع الأمني لإسرائيل، ومطالبة السلطة بتفتيد حملة اعتقالات فعليه شاملة ساحقة، وتجريد جميع المنظمات الإرهابية من أسلحتها، وفق تعريف إسرائيل وحدها للإرهاب، وجمع هذه الأسلحة وتدميرها بمعرفة الاستخبارات الإسرائيلية، أو عن طريق وسطاء أمريكيين، والتمهيد بعدم تكرار العمليات "الانتحارية"، وضمن ذلك عن طريق خطة أمنية يكون الضباط الإسرائيليون جزءاً جوهرياً من



هيكلية تنفيذها، وإنهاء كل أشكال " التعريض " ضد الدولة العبرية في المساجد ووسائل الإعلام، كما في الكتب المدرسية.

وقد تجلّى التطابق بين السهاميتين الأمريكية والإسرائيلية جلياً في تبرير الإدارة الأمريكية لسلوك الإرهابي والإلحاح الإسرائيلي باعتباره دافعاً عن النفس، وترديد الفرائع والمقولات الإسرائيلية بخصوص التفاعلات الجارية على الساحة الفلسطينية، وأبرزها وصف ما يجري بالعنف المتبادل، وتبنيها. أي الإدارة الأمريكية. لشعار " لا مفاوضات في ظل الإرهاب "، وإنكار أي حق للفلسطينيين لمقاومة الاحتلال، بل دعوة الدول العربية لممارسة ضغوط أكبر على عرفات لكي يتقبل بالشروط الإسرائيلية دون نقاش.

تجسد ثقل الضغوط الأمريكية وتطابق مواقف إدارة بوش مع مواقف شارون، في طلب الاتحاد الأوروبي رسمياً، في ٩ ديسمبر، من السلطة الفلسطينية بالتمهيد الصريح بإنهاء " العنف " وحظر نشاطات " المنظمات المتطرفة " وإبائها عن نطاق العمل السياسي. ثم لاحقاً تم تحديد هذه المنظمات في حركة " حماس " والجهاد الإسلامي. وقبل نهاية العام بثلاثة أيام، أدخل الأوروبيون ما يسمى باللائحة الأوروبية للإرهاب حيز التنفيذ، والتي تضمنت بعض أجهزة حماس والجهاد، والتهديد بأن أي قوة فلسطينية أو عربية ستحرص على المقاومة المسلحة " بالعنف"، ستدرج فوراً في هذه اللائحة، والتي هي جزء من استراتيجية تجفيف " منابع " الإرهاب " وتقكيك الشبكات الاجتماعية والمدنية والاقتصادية لحماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجميد أرصدها المالية. وتجانساً مع المطالب الأمريكية والإسرائيلية طالب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الرئيس عرفات بإصدار دعوة عامة باللغة العربية. تطلب إنهاء الانتفاضة المسلحة، واعتقال كل " المشبوهين "، وملاحقتهم قضائياً. وهذه هي المرة الأولى التي يصف فيها الاتحاد الأوروبي " حماس " و" الجهاد الإسلامي " بالإرهاب صراحة .

في ظل هذه الضغوط الدولية، وقصور الدعم العربي، ومعاصرة الرئيس عرفات، واجهت الوحدة الوطنية الفلسطينية تحدياً كبيراً بعد إقدام السلطة الوطنية في الأسبوع الأول من ديسمبر على فرض الإقامة الجبرية على الشيخ أحمد ياسين، زعيم ومؤسس حركة " حماس"، واعتقال نحو ١٨٠ ناشطاً من حركة حماس والجهاد الإسلامي. الأمر الذي سبب حالة توتر ومواجهات أدت إلى وفاة أحد الفلسطينيين وإصابة العديد من رجال الشرطة الفلسطينية، في الثامن من ديسمبر. وقد أمنت السلطة في إغلاق أكثر من ٣٦ مقراً ومكتبة ومؤسسة رياضية ودينية واجتماعية تابعة للحركتين، في قطاع غزة والضفة الغربية، بدعوى إعادة النظام وضبط الأمور خدمة " للمصلحة الوطنية العليا". وفي المقابل، وكتعبير عن رفض هذه التدابير، نفذت كتائب شهداء الأقصى وكتائب عز الدين القسام عملية مشتركة أسفر عنها قتل ١٠ إسرائيليين بالقرب من مستوطنة "هي نويل" قرب قلقيلية، مما أدى إلى فشل مهمة الجنرال الأمريكي المتقاعد، أنتوني زيني الذي قرر العودة إلى بلاده في ١٢ ديسمبر، دون أن يحقق شيئاً.

هـ. المخهارات الفلسطينية الغائبة؛ على الصعيد العملي لم تكن هناك خيارات عديدة أمام السلطة الوطنية لاسيما في ضوء توجهها بالتفاوض والعملية السياسية. وكان كل هدفها امتيعاب الضغوط التي باتت تتراكم من كل حذب وصوب، وهو ما يقصر مضمون خطاب الرئيس عرفات عشية عيد الفطر المبارك، في ١٦ ديسمبر، والذي أكد الالتزام بوقف إطلاق النار. وبينما بادرت اللجنة المركزية لفتح إلى إعلان التزامها المطلق بما ورد فيه، مع تأكيد حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ووقف العمليات الاستشهادية، رفضت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الضباب، واعتبرته مقدمة لتصفية الانتفاضة والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال والاستيطان ورضوخاً للشروط الإسرائيلية والأمريكية. ودعا إلى عدم التعلق بالوعود الأمريكية الكاذبة.

أما حركتنا " الجهاد الإسلامي " و" حماس " فقد تمسكتا باستمرار المقاومة ضد الاحتلال ومشروعه الاستيطاني. لكن حركة " حماس "، وبعد مقتل ستة فلسطينيين، وإصابة ٥٠ فلسطينياً برصاص الشرطة

الفلسطينية، ضمن المواجهات التي جرت عند اعتقال د. عبد العزيز الرنتيسي، أحد أبرز قادتها، قررت في ٢١ ديسمبر تعليقاً مؤقتاً للعمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، كموقف نابع من المسؤولية التاريخية، لمواجهة الضغوط الإسرائيلية. الأمريكية، ومنع حرب أهلية وفترة داخلية لا يريد لها أي فلسطيني، ولكنها ربطت قرارها بمدى كف إسرائيل عن عدوانها عن الشعب الفلسطيني.

واللائحة للنظر أن السلطة الوطنية، وإدراكاً منها بأن التحرك الأمريكي بشأن الدولة الفلسطينية ليس جاداً بما فيه الكفاية، وأنه لا يخرج عن إطار التحركات الإعلامية وحسب، فلم تتمكن من مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل من جانب إسرائيل رغم استمرارها في ممارسة أكثر السياسات قموة وعنفاً ضد الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية. ولم يكن إصرار شارون على منع عرفات من الذهاب إلى بيت لحم ومشاركة مسيحيي فلسطين أعياد الميلاد، إلا مزيداً من إذلال عرفات والتبيل من هيئته.

ويعكس التأمل في تطورات الانتفاضة طوال العام، أنها جرت في سياقات محلية وإقليمية ودولية غير مواتية، وأحدثت تحولات نوعية ومؤثرة داخل الكيان الصهيوني، حيث استنزفت الكثير من موارده، وأثبتت فشل استراتيجية شارون في روع الانتفاضة وتحقيق الأمن المطلق للمواطنين عبر الآلة العسكرية وإنكار الحقوق الفلسطينية. وتبنت الانتفاضة استراتيجية "الإنهاء"، بهدف إحداث عملية تآكل لدى الخصم وفقاً للقدرات المتاحة، وأهمها البشر والعمليات الاستشهادية، بهدف فرض توازن رعب. ووفقاً لما سبق بيانه، يمكن استخلاص أهم النتائج كما يلي:

(١) أنه في سياق الانتفاضة وتفاعلاتها المختلفة، تأكدت قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، وتقديم التضحيات الضخمة، بشرية ونفسية واقتصادية، لاسيما في ضوء غياب عمق عربي وإسلامي. بيد أن الانتفاضة نفسها وكما فرضت معضلات سياسية وأمنية لدى الجانب الإسرائيلي، طرحت معضلات سياسية وأمنية على الفلسطينيين أنفسهم. وهو ما تجلّى في الحوار والجدل العام حول عدة قضايا، من قبيل كيفية تلك التعارض بين السلطة الوطنية وغيرها الخاص بتوظيف الانتفاضة لخدمة التفاوض السياسي، وبين تنظيمات المقاومة التي فضلت خيار تطوير الانتفاضة وعسكرتها. وقد انتهى العام دون حسم هذه المسئلة، والتي بدا أنها ستكون إحدى أهم المعضلات التي ستواجه العمل الفلسطيني سواء السياسي أو المتعلق بالانتفاضة نفسها، في العام ٢٠٠٢، والتي بدورها تتطلب تمسكاً قوياً بالوحدة الوطنية، انطلاقاً من حقيقة أن السلطة والمقاومة في خندق واحد، وكلاهما يمثل ظهراً للآخر، وأيضاً التوافق العام على برنامج موحد وأرضية مشتركة وروية إستراتيجية لبرنامج التحرير ومركزات السلام، في حده الأدنى، وضمن صيغة الحل الوسط التاريخي، التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كل حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ذات سيادة كاملة، وعاصمتها القدس، وإقرار حق العودة وفقاً للقرار ١٩٤، وعدم التعامل مع أية مبادرات سياسية دون ذلك.

(٢) أنه من الصعب إنكار نجاح شارون واستغلاله كافة الظروف والتطورات الدولية والإقليمية المختلفة في "فصلنة" الصراع والاستفراد بالشعب الفلسطيني، في حرب غير متكافئة. وبالتالي تجسّد أهمية خلق واقع عربي موافق، وادغام، يتيح للانتفاضة عمقاً إستراتيجياً عربياً وإسلامياً رسمياً وشعبياً، يقدم لها مقومات الصمود والاستمرارية من جانب، ويكشف حقيقة سياسات شارون وحكومته اليمينية المتطرفة الساعية إلى إنكار الحقوق الفلسطينية المشروعة، وإدامة الاحتلال وإذلال الفلسطينيين، ورفض القرارات الدولية والتلاعب بعملية التفاوض.

(٣) أنه بالرغم من حقيقة أن هجمات ١١ سبتمبر قد حملت الكثير من الآثار والنتائج السلبية على القضية الفلسطينية، فإن كلا من السلطة وتنظيمات المقاومة قد اختلفتا في تقييم هذه الآثار، وبما وفر أسباباً للأطراف الخارجية وفي المقدمة الولايات المتحدة، لممارسة مزيد من الضغوط على الفلسطينيين، وأعطى حجباً لشارون لتبرير مفاهمه الخاصة حول ما أسماه "الإرهاب الفلسطيني"، الأمر الذي بلور بدوره إشكالية سياسية ونضالية لكل من السلطة وتنظيمات المقاومة، حيث بات عليهما التوافق العام على آليات تطوير وتصعيد الانتفاضة، كجزء من عملية النضال لإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، ودون التخلي عن أعمال المقاومة، شريطة عدم الوقوع في براثن الخطأ الإسرائيلي والأمريكي المتعمد والذي يضع المقاومة المشروعة والإرهاب المذكور في سلة واحدة.

## ٢- إسرائيل والانتفاضة .. معادلة الأمن المطلق

استقبلت إسرائيل عام ٢٠٠١ وهي تواجه عدة أزمات داخلية نتجت بالأماس عن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية والتي كانت بمنورها رد فعل على فشل قمة كامب ديفيد التي عقدت في العام السابق، كما اثر اندلاع الانتفاضة على علاقات إسرائيل الإقليمية وخاصة مع الدول العربية التي ترتبط بعلاقات معها. ولم يبادل التآثرات السلبية للانتفاضة (بالنسبة لإسرائيل) في الداخل وعلى النطاق الإقليمي، إلا تمكثها من الحفاظ على مستوى عال من الدعم الأمريكي لسياساتها، وتجاوزها للآزمات التي نشبت مع إدارة الرئيس بوش خاصة تلك التي وقعت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة. بالإضافة لذلك أيضاً، كان للانتفاضة الفلسطينية أثر على تماسك المجتمع الإسرائيلي، حيث انخفضت حدة الانقسامات بين اللبنيين واللمانين وبين الاشكاز والسفارديم، بل بين أنصار السلام ومعارضيه، لعلتم الرأي العام حول رئيس الوزراء أرييل شارون الذي انتخب في السادس من فبراير بأغلبية غير مسبقة، وظل معافطاً على شبيبته المرتفعة، حسبما توضح استطلاعات الرأي العام حتى نهاية السنة. وإن كانت هذه الاستطلاعات نفسها توضح مشاعر الإحباط حيال تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والباس من إمكانية تحسين الأوضاع مستقبلاً.

### أولاً، تناقضات باراك في معالجة الانتفاضة

أعلن إيهود باراك استقالته من منصبه كرئيس للوزراء في الحادي عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٠، ليتمتع كرئيس وزراء انتقالي حتى موعد إجراء الانتخابات التي جرت بالفعل في ٦ فبراير ٢ٰ٠١، ورغم أن صلاحياته القانونية في عقد المهادت كانت قلزمة خلال هذه الفترة، إلا أنه من الناحية العملية لم يكن يستطيع اتخاذ أية قرارات بسبب انهيار التأييد له داخل الكنيست إلى أقل من ٣٥ نائباً، الأمر الذي يفرغ صلاحياته القانونية من مضمونها، إذ أن أي قرار أو معاهدة يتم توقيعها كانت سترفض داخل الكنيست. على الجانب الآخر، ظلت استطلاعات الرأي في إسرائيل حتى قرب موعد الانتخابات تظهر تقوى خصمه، أرييل شارون عليه بنسبة تتراوح بين ١٨-٢٠ نقطة. ورغم ذلك ظل باراك يجرى محاولات من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وفي هذا السياق جاءت مفاوضات طابا في ٢٢ يناير، والتي قدم فيها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني تصورها لحل المشاكل الملقة التي كانت السبب في فشل قمة كامب ديفيد في أغسطس عام ٢٠٠٠، وكان من الواضح أن هناك فجوة واسعة في تصور الطرفين لحل هذه المشاكل وعلى

رأسها قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فعلى حين جاء التصور الفلسطيني لحل مشكلة اللاجئين مفصلاً في ٦١ نقطة، جاء التصور الإسرائيلي اختزالاً في خمس عشرة نقطة فقط ومن خلال استعراض التصورين يمكن الخروج باهم الاختلافات بينهما ولتتلخص في الآتي:

أ. على حين يصر الطرف الفلسطيني على ضرورة أن تقر إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية والقانونية عن تشريد المدنيين الفلسطينيين بالقوة في أثناء حرب ١٩٤٨، ومسئوليتها أيضاً عن عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي دعا لمعودة اللاجئين إلى ديارهم، فإن الطرف الإسرائيلي رأى أن أقصى ما يمكن أن يدلى به في هذا الشأن هو "إعراجه عن أسفه لآساة اللاجئين واستعداد إسرائيل لأن تكون شريكا فعالاً في إنهاء هذه المسألة".

ب. يرى الفلسطينيون ضرورة أن يكون حق العودة متاحاً لكل لاجئ ترك بيته في فلسطين بعد ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، على أن يسرى هذا الحق لأبنائه، وبشكل عام، يكون حق العودة حقاً مكتسباً لكل الأشخاص المسجلين لدى "الأنروا" كلاجئين. في المقابل ترى إسرائيل إن حق العودة سيقتصر على لم شمل بعض المائلات، على أن يكون ذلك مرهوناً بما تقرره إسرائيل في هذا الشأن، فيما يصحب حق العودة مفتوحاً بالكامل بالنسبة للاجئين إذا أرادوا التوجه إلى الدولة الفلسطينية التي ستتشكل لاحقاً.

ج. على حين طالب المفاوض الفلسطيني بضرورة تمويض اللاجئين الذين يقررون عدم ممارسة حق العودة، وتمويض الدول العربية التي لجأوا إليها وقامت بإعاشتهم، فإن إسرائيل رأت أن ذلك مهمة المجتمع الدولي، كما طالبت أيضاً بتمويض اليهود الذين كانوا يعيشون في البلاد العربية عن ممتلكاتهم التي فقدوها بعد نزوحهم إلى إسرائيل أو هجرتهم إلى دول غيرها.

وكما هو واضح حاولت إسرائيل التوصل من مسئوليتها الأخلاقية عن مشكلة اللاجئين، كما حاولت أيضاً إلقاء تبعة معالجة هذه المشكلة على المجتمع الدولي ومن ضمنه الدول العربية.

ولم يكن بوسع المفاوض الفلسطيني قبول مثل هذا التصور بطبيعة الحال، لما يسببه من إضعاف بحقوق أغلب أبناء الشعب الفلسطيني، فضلاً عن أن عرفات لم يكن بوسعه الموافقة على تصور إسرائيلي يلزم الدول العربية بتمويض اليهود الذين هاجروا منها.

وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى مثل القدس والحدود ووضع المستوطنات الإسرائيلية، فإن الخلافات كانت واسعة بدورها، على الرغم من الاعتقاد الخاطئ والسائد في أغلب الأوساط الأجنبية والعربية بأن عرفات قد أضعاف فرصة كبيرة للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عندما رفض مقترحات "يهود باراك" في كامب ديفيد.

ووفقاً لمصادر إسرائيلية (صحيفة هآرتس ٢٤ يوليه ٢٠٠١)، فإن خطة باراك تضمنت في ثنائيات الأسباب التي حدثت بالسلطة الوطنية لرفضها وهي:

١. طالبت مقترحات باراك بتقسيم الأراضي الفلسطينية التي سيتم الانسحاب منها إلى أربعة معازل "كانتونات" منفصلة انفصالاً تاماً، وهو ما يتعارض مع طموحات إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة عملياً.
٢. تجاهلت المقترحات حق الفلسطينيين في السيطرة على مجالهم الحيوي وعلى مصادر مياههم، وأعطت في الوقت نفسه مشروعية للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية.
٣. خلافاً لما أشاعه باراك حول تقديمه اقتراحاً بالانسحاب من قرابة ٩٥٪ من الضفة وغزة، فإن ما قدم في الواقع اشتمل على ضم حوالي ٩٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى ١٠٪ أخرى من هذه الأراضي تحت مسمى التاجير طويل الأمد.
٤. عرضت إسرائيل العمل بمبدأ تبادل الأراضي وفق تساوي المساحات. أي أن تقوم إسرائيل بتمويض الفلسطينيين عن الأراضي المصادرة في الضفة الغربية بمساحة مساوية لها من الأراضي الواقعة تحت

المبادأة الإسرائيلية في حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، فيما رأى الفلسطينيون أن الموقف العادل هو تساوى النسب وليس المساحات، ووفقاً للمرض الإسرائيلي فإن الفلسطينيين كانوا سيحصلون على ١% من مساحة إسرائيل مقابل ٩% من أراضي الضفة، إلى جانب أن الأراضي التي رغب إسرائيل في ضمها من الضفة تقع في مناطق زراعية خصبة وغنية بمصادر المياه، بينما عرضت إسرائيل تمويض الفلسطينيين عن هذه الأراضي في منطقة صحراء النقب القاحلة شبه الخالية من أي حياة.

٥. أفرقت إسرائيل الدولة الفلسطينية المنتظرة من مستواها حيث كان الانتقال من ممزل إلى آخر يتطلب المرور في منطقة سيادية إسرائيلية، بحيث تخضع حركة الفلسطينيين داخل دولتهم المستقلة لسيطرة إسرائيلية كاملة على حركة الأفراد والضيائع.

واستناداً لما سبق كان من المنطقي أن يرفض عرفات مثل هذا المرض الذي لا يحقق الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، بل أن جديبة إسرائيل في الالتزام بهذه المقترحات حتى في حالة قبول عرفات لها كان محل شك أيضاً.

### ثانياً، الانتخابات الإسرائيلية وصعود شارون

دخل باراك سياق الانتخابات وخلفه كل عوامل الفضل التي أطاحت به لاحقاً. فعلى الجانب الأول اعتبره اليسار الإسرائيلي (المتحمس للسلام) مفاوضاً هائلاً، إذ أنه على الرغم من تقديمه تنازلات ضخمة للفلسطينيين - كما كان يشع - إلا أنه فشل في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وبالتالي فقد كشف حدود سقف التنازلات الإسرائيلية، الأمر الذي سيكلف إسرائيل في أي مفاوضات مقبلة تقديم مزيد من التنازلات.

أما في جبهة اليمين، فقد هزغ أعضاؤها من ادعائات باراك التي اعتبروها تعريضاً في أمن إسرائيل بدون مقابل، ومن ثم كان من الطبعي أن تتدهور شعبيته في أوساط اليسار واليمين معاً. وفي استطلاع لجريدة صاريث نشر في ١٢ يناير، كان شارون يتقدم على باراك بنسبة ضخمة إذ ذكر ٤٤% من المشاركين أنهم سيمنحون أصواتهم لشارون مقابل ٢٥% قالوا أنهم سيمصوتون لباراك، وعندما وجه السؤال للمشاركين عن اتجاههم التصويتي بدون ربط ذلك بالانتماء السياسي لهم، أجاب ١٢% أنهم سوف يصوتون لباراك مقابل ٧٢% أيدوا التصويت لشارون. وفي سؤال آخر ضمن يغطي الإحساس بالأمان الشخصي أكثر شارون أم باراك؟ أجاب ٤٢% بأنهم سيشعرون بالأمان إذا كان رئيس الوزراء هو شارون، مقابل ٢٥% أعطوا أصواتهم في هذا السياق لباراك.

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية حتى موعد الانتخابات (٦ فبراير) لم تتغير هذه النسب كثيراً وجاءت نتائج الانتخابات متوافقة معها تماماً، حيث حصل شارون على ١,٨٩٦,٧٧٠ صوتاً (حوالي ٦١%) مقابل ٤٤٩,٢٢٠ صوتاً لباراك (حوالي ١٣%). ويمكن تفسير ارتفاع شعبية "شارون" في الشارع الإسرائيلي عقب فشل كامب ديفيد وحتى ظهور نتائج الانتخابات بسبب تزايد حالة الخوف داخل المجتمع الإسرائيلي، من جراء تصريحات باراك التي كان قد أطلقها قبل ذهابه إلى كامب ديفيد. فقد أشاع باراك في حينها أنه ينوي تقديم مشروع سلام للفلسطينيين يحتوى على تنازلات ضخمة لم يجرؤ أي زعيم سابق لإسرائيل على التفكير فيها. وقد تعمد باراك عدم الإفصاح عن كنه هذه التنازلات المزعومة، مما أدى إلى اعتقاد أغلب الإسرائيليين أنه ينوي العودة إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. وفضلاً عن أن هذا التصور قد أثار ممسكر اليمين والمستوطنين الذين كانوا يرفضون أي حل يؤدي إلى تفكيك المستوطنات كلها أو بعضها، فقد أشاع القلق أيضاً حتى بين أنصار السلام المؤيدين للعودة إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، مع إجراء تعديلات

طفيفة على الحدود، إذ لم يتحدث باراك عن الضمانات الأمنية التي سيتولى المطالبة بها، ولم يركز أيضاً على المائدة التي كان سلفه بنيامين نتنياهو قد اعتمدها في مفاوضاته مع الفلسطينيين، وهي "عمق الأمن بعمق الانسحاب". وكانت جل تصريحاته تدور حول العرض غير الميسوق الذي ينوى تقديمه للفلسطينيين والذي يضمن إحلال السلام.

لقد خسر "باراك" بنموضه الزائفة معسكر اليمين والمستوطنين قبل أن يذهب إلى كامب ديفيد، ودفعهم لشن حملة عنيفة ضده باعتباره الرجل الذي سيفرط في أرض إسرائيل، كما خسر أيضاً معسكر اليسار ومؤيديه بعد أن عاد من كامب ديفيد بدون إتفاق، ويعد أن كشف ما اعتبروه سقف التنازلات الإسرائيلية، وحرّم بذلك، من وجهة نظرهم - إسرائيل من المناورة في أي مفاوضات مقبلة مع الفلسطينيين، وإجمالاً أصاب الوضع كله الإسرائيليين على اختلافهم بالفضب من جراء اعتقادهم بأن الفلسطينيين رفضوا عروض باراك "السخيفة للغاية".

وهكذا، فبينما فشل باراك في استقطاب تأييد أي جهة داخل إسرائيل، إلا أن نجاحه الحقيقي تبلور في إثارة الشكوك الإسرائيلية بكثافة، ومن قبل كافة الاتجاهات السياسية، هي أن الفلسطينيين، وخاصة السلطة الوطنية بقيادة عرفات يمكن أن تكون شريكاً للسلام مع بلادهم، الأمر الذي يمس كبرها من نجاح الدعاية اليمينية المضادة، التي قامت على أساس تكريس مقولة "أن السلطة الوطنية بقيادة عرفات وكر للإرهاب، وإن هدفها الوحيد القضاء على إسرائيل". ومن ثم فإن الخيار أمام الإسرائيليين لم يعد سوى بين بدليين؛ إما الانسحاب والتنازل عن أرض إسرائيل وتقسيم القدس واجتثاث المستوطنات كما يدعو اليسار الإسرائيلي، أو الحفاظ على سلامة وأمن القدس وعلى الهوية اليهودية للدولة وعلى المستوطنات ووادي الأردن، كما يتمسك بذلك اليمين.

ويعد فوز شارون، بدأ في مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، ودامت هذه المفاوضات شهراً كاملاً حتى الإعلان عن تأسيسها وإجازتها من قبل الكنيست في السابع من شهر مارس، وأوضح شارون في الخطاب الذي ألقاه أمام أعضاء الكنيست في اليوم نفسه "أنه سعى لتأسيس حكومة موسعة تكون قادرة على تجميع كل القوى في مواجهة مخاطر وتحديات الوضع الراهن". وقد حظيت حكومته بدعم ٧٦ نائباً في الكنيست ودخل الائتلاف المشكل من ٣٦ وزيراً (بما فيه رئيس الوزراء) ٨ وزراء من حزب العمل، ٥ من الليكود، ٥ من شاس، ووزير واحد لكل من حزب إسرائيل بيهالبا، وإسرائيل بيتنا، والاتحاد القومي، وشعب واحد.

وجاء في خطاب شارون الافتتاحي أن أهداف حكومته تلتخص في تسعة أهداف مرتبة حسب أهميتها وهي:

- ١- تحقيق الأمن القومي والأمن الشخصي لمواطني الدولة جميعهم.
- ٢- تحقيق الأمن والسلام الحقيقي بين إسرائيل وجوارها على أساس اتفاقات سلام وطيدة.
- ٣- إيجاد الشروط لتطوير اقتصاد حر ومزدهر ورفاهية اجتماعية.
- ٤ - مكافحة الفقر والبطالة، وتقليص الفجوات الاجتماعية، والاستثمار في رفع مستوى التعليم وتنوع الحياة في شتى أنحاء البلاد.
- ٥ - زيادة الهجرة إلى إسرائيل، والاستيعاب الناجح للمهاجرين في ميادين الحياة كلها.
- ٦ - تعزيز الاستيطان في كل أنحاء إسرائيل وتوسيعه وتطويره.
- ٧ - تمهين النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان وسلطة القانون.
- ٨ - تعميق التعليم وتعزيز الارتباط بثرث إسرائيل ويتجسيد الصهيونية.
- ٩ - تعزيز المساواة في المجتمع الإسرائيلي داخل كل القطاعات والطوائف والجماعات السكانية المتعددة.

ويتضح من هذا البرنامج، فإن شارون رتب الأولويات وفق أهميتها بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين. فالوضع الأمني المتدهور كان دائما على قمة العناصر التي تشكل قلقا كبيرا لهم، حيث انتهى عام ٢٠٠٠ بسقوط ٥٢ قتيلا إسرائيليا في المواجهات مع الفلسطينيين. غير أن سياسة شارون، وحتى نهاية العام، لم تؤد إلى إعادة الطمأنينة للمجتمع الإسرائيلي، بل فاقمت من مشاعر الخوف، حيث سقط في خمس عمليات استشهادية كبرى عدد أكبر من القتلى كما يشير الجدول الخاص بالإصابات الإسرائيلية لعام ٢٠٠١.

وبالرغم من ذلك، لم تتأثر شعبية شارون بفشله المزمّن في علاج الوضع الأمني. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء انخفاض نسبة المؤيدين لاستئناف عملية التسمية الإسرائيلية، وإدراك غالبيتهم أن شارون ليس مطلوبا منه معالجة الوضع الأمني المتدهور، بقدر الوفاء بتمهده الذي قطعه على نفسه قبل الانتخابات ألا يجرى أية مفاوضات مع الفلسطينيين قبل التزامهم الكامل بمنع "العمليات الانتحارية" داخل إسرائيل، ووقف الهجمات ضد المستوطنين وقوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية. وهو ما التزم به شارون فعلا حتى إعلان عرفات مبادرته قبل نهاية العام بأسبوعين على العالم، والتي أوقفت الانتفاضة الفلسطينية عملها لمدة قصيرة، دون أن يقابلها وقف إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني خلال الفترة نفسها. الأمر الذي أدى إلى انفجار الأوضاع مجدداً. ورغم أن شارون أكد أنه لن يوافق على منح الفلسطينيين سوى ٤٢٪ من أراضي الضفة وغزة لإقامة الدولة الفلسطينية عليها، فقد كان يفتخ في تقديره هذا عما استقر في عقل أغلب وزراء حزب العمل الذين يشاركونه الائتلاف، وعلى رأسهم وزير الخارجية شيمون بيريز الذي كان بدا وكأنه يحاول المودة إلى طاولة المفاوضات وفق خطة باراك. كلينتون. بيد أن شارون نجح تماما في إقناعهم بتبني مواقفه. ومن هنا لمب بيريز دورا مزدوجا، إذ كان يعث عرفات على إيقاف الانتفاضة، من أجل ما اقترضه حرمات شارون من فرصة تدعيم إمكانية استئناف المفاوضات، وذلك على أساس أن المودة إلى المفاوضات، إما أن تمنح حزب العمل الفرصة للضغط على شارون - الذي كان يتذرع باستمرار العنف للاعتناق عن استئناف مسيرة التسوية. ودفعه للعمل وفق خطة باراك. كلينتون. ولما أن يتضح أمام الرأي العام الإسرائيلي بشكل جلي - حسب اقتراحات بيريز - أن شارون لا يرغب في السلام، وليس لديه مشروع من أجل التسوية.

وإذا كان شارون قد هجز عن جر بيريز إلى جانبه تماما، فإنه نجح مع بنيامين بن الهازر وزير الدفاع، والذي أعلن صراحة، في ٦ أبريل، تأييده لريت، استئناف المفاوضات بوقف الفلسطينيين الانتفاضة، مؤكدا قناعته بأن ٧٠٪ من الشعب الإسرائيلي ليس مستعدا لتقديم تنازلات في قضية حق العودة للفلسطينيين أو السيادة على الحرم القدسي. وفيما يتعلق بقضية الاستيطان، والتي كان ما يقرب من نصف الشعب الإسرائيلي حتى عام ٢٠٠٠ يبدى استعدادا للتخلي عن المستوطنات مقابل التوصل إلى حل دائم للصراع العربي - الإسرائيلي، فإن ارتفاع وتيرة المواجهات بين الفلسطينيين وبين المستوطنين، وقيام البعث الإسرائيلي المؤيد للاستيطان برفع شعار "المستوطنون هم الجبهة الأمامية في الدفاع عن باها وحيفا"، قد أدى إلى تراجع تأييد فكرة إزالة المستوطنات بين أغلب الإسرائيليين، حيث أظهر استطلاع رأى أجري في شهر مارس ٢٠٠١، بأن ٦٧٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن إزالة المستوطنات لن يؤدي إلى إقامة سلام مع الفلسطينيين، مقابل ٢٨٪ يعتقدون العكس. وعلى الجانب الآخر، وافق ٧٩٪ من المشاركين في الاستطلاع نفسه على تأييد سياسة الحكومة الراضية لاستئناف المفاوضات طالما بقي الفلسطينيون على إصرارهم على "انتهاج العنف".

### ثالثاً: شارون وتدهور الموقف الإقليمي

مقابل نجاح شارون في حشد التأييد الداخلي له، كان عليه أن يواجه التدهور الحاد في علاقة إسرائيل بالدول العربية التي ترتبط بعلاقات معها.

#### ١. تدهور علاقات إسرائيل العربية

لم تظهر إسرائيل الرسمية في ظل حكومة شارون قلقاً على علاقاتها مع الدول العربية، مثل مصر والأردن وعمان وقطر وتونس وموريتانيا، وإن كانت بعض التعليقات في الصحف الإسرائيلية قد حذرت من الاستمرار في هذا النهج، ومن ثم فقدان إسرائيل ما كانت قد بنته من علاقات مع الدول العربية في أحسن الأحوال، أو الانزلاق إلى حرب واسعة النطاق مع العرب في أسوأها. وكان البيان الختامي للقمة العربية التي عقدت في مارس/عمر ٢٨ مارس يعمان قد أدان الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وأعتبرها بمثابة جرائم ضد الإنسانية، كما قررت القمة مواصلة تعليق مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار وقف كل خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي والإقليمي مع إسرائيل، والتصدى لحاولات إسرائيل التفلل في العالم العربي تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات معها. فضلاً عن المطالبة بتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل من خلال انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيسي للمقاطعة.

وهي واقع الأمر، لم تشكل هذه القرارات ما يمكن أن ترى فيه إسرائيل تهديداً مباشراً لها، خاصة أن أغلب ما قرره القمة كان قد تم تنفيذه فعلاً بطريقة أو بأخرى، فقد أعلنت كل من سلطنة عمان وتونس والمغرب وقطر، إغلاق مكاتب التمثيل التجاري الإسرائيلية في عواصمها في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٠، كما قامت مصر بسحب سفيرها من إسرائيل احتجاجاً على إفرام إسرائيل في استخدام العنف ضد الفلسطينيين في الشهر نفسه (٢١/١١/٢٠٠٠)، ومن ثم كانت العلاقات العربية الإسرائيلية في أدنى مستوياتها مع دخول العام ٢٠٠١، ولم يشذ عن الإجماع العربي سوى موريتانيا، التي رفضت تطبيق توصيات القمة العربية المتأخفة في أكتوبر ٢٠٠٠ ومارس ٢٠٠١.

من جانب آخر استقبلت إسرائيل ما عُرف بالمبادرة المصرية - الأردنية التي أعلن عنها في إبريل/دون إعلان تفاصيلها. بفتور عبر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز بقوله أنها تحوى الكثير من النقاط الغامضة، وكانت اهتجاجية صحيفة (هآرتس) في ١٦ أبريل قد أشارت إلى أهم بنود المبادرة، والتي تركزت على التفاهات التي تم التوصل إليها في قمة شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠، والتي تحدد خلالها رفع الحصار عن المدن الفلسطينية وسحب قوات الجيش الإسرائيلي، وخاصة الأسلحة الثقيلة من أبواب المدن، ونقل الأموال التي يجب أن ترسلها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية على الفور، وإعلان إسرائيل وقف بناء المستوطنات في مقابل أن يصدر عرفات وأمره لقواته بوقف إطلاق النار، وأن يتعهد ببذل تضاريس جهده من أجل كبح جماح العمليات الفدائية الموجهة ضد إسرائيل.

ويرجع تجاهل إسرائيل لهذه المبادرة إلى ثلاثة أسباب:

(أ) إن شارون لم يكن مستعداً للتنازل عن شرطه الذي أعلنه منذ توليه السلطة، والذي كان يعطى بدعم شعبي كبير، وهو إيقاف الانتفاضة الفلسطينية بكل مظاهرها كشرط مسبق لقيام إسرائيل بالرد على هذه الخطوة.

(ب) إن قبول شارون لهذه المبادرة كان سيدخله في مواجهة مع المستوطنين ومؤيديهم في الكنيست والحكومة، بما يهدد الائتلاف الحاكم بالتفكك، فضلاً عن أن شارون نفسه من أكبر مؤيدي سياسة الاستيطان منذ أن كان وزيراً لأول مرة عام ١٩٨١.



ج) أن الصحف الإسرائيلية كانت تشن حملة عنيفة ضد مصر، وتطالب شارون بالإلحاح على القاهرة أي دور في المفاوضات مع الفلسطينيين يمكن أن يميز مكانتها عربيا وعالميا.

ونتيجة لاستمرار الأوضاع المتدهورة ورفض إسرائيل التجاوب مع المبادرة المصرية الأردنية، تدخلت الولايات المتحدة لاحقا، من أجل منع تصاعد التوتر إلى حدوده الحرجة عبر دعم تقرير لجنة ميتشل، ثم إرسالها مدير المخابرات المركزية "جورج تينيت" لضمان وقف إطلاق النار الهش الذي كان يخترق بعد توقيعه أو الإعلان عنه بساعات قليلة.

## ٢. رفض شارون للمبادرات الدولية والأمريكية

١. **تقرير ميتشل** : ففي ٢٠ أبريل صدرت توصيات لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، والتي عرفت فيما بعد باسم لجنة ميتشل، وهي اللجنة التي تكفلت بوضع تقرير عن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ورأسها عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق "جورج ميتشل". ومن أبرز ما جاء في التقرير، أن زيارة شارون إلى الحرم القدسي في ٢٨ سبتمبر، لم تكن السبب الرئيسي في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وإن كانت هذه الزيارة غير مناسبة أصلا. وأنه لا يوجد أي دليل مؤكد على أن الفلسطينيين قد خطموا لإطلاق موجة العنف عند أول فرصة.

وقد قبلت إسرائيل والسلطة الوطنية تقرير اللجنة، وقرأ كل طرف التقرير بطريقة مفارقة للآخر، فعلى حين وجد فيه الفلسطينيون جوانب إيجابية على رأسها الإشارة، وإن كانت غير واضحة، إلى أن أسباب اندلاع الانتفاضة لا تعود لزيارة شارون للحرم القدسي بقدر ما تعود إلى أسباب أعمق، قد تتعلق بتعطيل مسيرة التسوية وفقدان الأمل بالنسبة للفلسطينيين، فإن الإسرائيليين وجدوا أن هذا البند يبرئ شارون من تهمة أنه الذي تسبب في اندلاع العنف بسبب زيارته الاستغرافية للحرم القدسي. وعلى حين رحب الفلسطينيون بالتوصية الخاصة بإيقاف بناء المستوطنات باعتبارها تأكيداً على عدم مشروعيةها، رأى الإسرائيليون أن اللجنة لا ترى أن تجميد المستوطنات يمثل تدخلا في المسائل المتعلقة بمعادلات الوضع النهائي بقدر كونه إجراء يستهدف بناء الثقة فقط. كذلك رأى الرئيس عرفات أن دعوة اللجنة لإسرائيل والسلطة الوطنية لاحترام الاتفاقات الموقعة بينهما، تعني أن على إسرائيل البدء فوراً في تنفيذ الاتفاقات التي تأجلت، وكبداية العودة إلى خطوط ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. أما الحكومة الإسرائيلية، فعلى العكس من ذلك، رأت أن اللجنة قد تحدثت عن ضرورة إيقاف العنف بدون قيد أو شرط. ومن ثم ونتيجة للقراءة المتعارضة لهذه التوصيات كان من المحتم استمرار تدهور الوضع وتصاعد المواجهة بين الطرفين.

ولم تلح مهمة المبعوث الأمريكي ويليام بيرنز للمنطقة والتي بدأت في ٢٧ مايو في إقناع الطرفين بالتوصل إلى تقاضم حول نقاط الخلاف، خاصة مع تمسك أنزيل شارون بضرورة اختبار ما أسماه فترة الهدوء بين الطرفين لمدة زمنية تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر، يتم خلالها إعادة التنسيق الأمني لتهديد الأوضاع "بالمنطق". على أن يعقب فترة الهدوء انفضاء إجراءات متبادلة بين الطرفين لبناء الثقة، كما اقترح شارون إجراء تناول موضوع وقف المستوطنات إلى مفاوضات حول الوضع النهائي، ويعد الهدوء في تنفيذ البنود الملحة باتفاقات أوسلو (ب) وواي ريفر وشم الشيخ.

وكان معنى ذلك أن إسرائيل عمليا لا تريد الالتزام بالتوصيات، وتحاول التمسك من استعفافها، مما فاقم الوضع الأمني بين الطرفين أكثر من ذي قبل، خاصة مع انضاح فشل مهمة بيرنز.

بـ . وثيقة تينت: انهارت الأوضاع مجدداً مع فشل الإسرائيليين والفلسطينيين في الاتفاق على جدول لتطبيق خطة ميتشل، وحتى لا تصل الأمور إلى حد امتداد الحرب إلى خارج الأراضي الفلسطينية، عمدت الولايات المتحدة في الفترة ٥-٦ يونيو إلى إرسال مدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج تينت إلى المنطقة، بهدف وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي المهمة التي انتهت بصياغة خطة عرفت فيما بعد باسمه، والتي احتوت على إعادة التأكيد على التزام أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية بالاتفاقات الأمنية التي تم صوغها في شرم الشيخ أكتوبر ٢٠٠٠، والقاهرة يناير ٢٠٠١، والبنود الأمنية في وثيقة ميتشل أبريل ٢٠٠١. واللافت للنظر أن تقرير تينت بوصفه تقريراً آمناً لم يتطرق بحزم إلى ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، حيث اقتصر أحد بنوده على دعوة إسرائيل إلى الامتناع عن شن أي هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية، ومقرات الأجهزة الأمنية، والاستخباراتية والشرطة الفلسطينية، أو السجون في الضفة وغزة. لكن التقرير عندما تعرض للأسلوب الذي يمكن لإسرائيل اقتضاه في معالجة المظاهرات الفلسطينية المادية للاحتلال تحدثت عن ضرورة أن يتوصل رجال الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون إلى خطوات عملية لفرض "مناطق عازلة" يحظر فيها التظاهر، على ألا يستخدم الجيش الإسرائيلي في حالة اندلاع مثل هذه المظاهرات "وسائل فتاكة". كما يصفها التقرير دون تحديد ماهيتها. لمعالجة التجمهرات والاحتجاجات الشعبية. وبعد أن يستعرض التقرير كل الخطوات المطلوبة اتخذها من قبل أجهزة الأمن لدى الطرفين، يطلب منهما خلال أسبوع من بدء جلسات اللجنة الأمنية المشكلة في إطار مقترحات تينت، وضع جدول زمني محدد لرفع الحصار الداخلي عن المدن الفلسطينية وإعادة فتح الشوارع الداخلية، وجسر الناب و مطار غزة وميناء غزة والمخابر الحدودية، مع التزام الطرفين بذلك، حتى في حالة وقوع أحداث سلبية وفقاً للتعبير الوارد في الخطة.

وكما اختزلت إسرائيل تقرير ميتشل في العناصر التي بدت لها مناسبة لمصالحها، فإنها نظرت أيضاً إلى خطة تينت على أنها تأكيد على فصل الأسباب السياسية. حسب رؤية الفلسطينيين. عن الصراع الأمني القائم منذ اندلاع الانتفاضة. أو بمعنى آخر أصرت إسرائيل على اعتبار تقرير تينت وثيقة للتعاون الأمني فقط. أما ههما يخص مسألة استئناف المفاوضات وتناول الملفات التي تسببت في اندلاع الصراع، فإن إسرائيل لم تكن مستعدة للصحيد عن ذلك قبل الالتزام التام بما سمي "وقف إطلاق النار" من جانب الفلسطينيين، ومنع العمليات الفدائية والاستشهادية، وإلقاء القبض على المطلوبين من جانب إسرائيل بوصفهم مرتكبي حوادث قتل ضد الإسرائيليين.

ونتيجة مباشرة لسياسة التعتن الإسرائيلية، وعدم تجاوبها مع أي خطوة أمنية أو سياسية من أجل تهدئة، استمرت الأوضاع على ما هي عليه، بل أن الأعمال الفدائية الاستشهادية التي نفذها الفلسطينيون داخل إسرائيل وفي المستوطنات، ازدادت وتيرتها، حتى أن شهر يونيو نفسه سجل أعلى معدل للقتلى الإسرائيليين خلال شهر واحد، والذي وصل إلى ٣٠ قتيلاً و١٢٢ جريحاً. وهو ما حدا بإسرائيل إلى مواصلة سياسة التصفيات التي كانت قد بدأها قبل ذلك بأشهر قليلة، والتي استخدمت فيها طائرات ال ١٦ الأمريكية الصنع ضد المنشآت والأراضي الفلسطينية. وكان شهر مايو قد سجل أول استخدام لإسرائيل مثل هذه الطائرات منذ اندلاع الانتفاضة، دون أن يتعرض على ذلك الولايات المتحدة.

بررت إسرائيل استمرار سياستها العدوانية البالفة للمنك والقسوة ضد الفلسطينيين، لاسيما أمام الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي، بزعمها أنها تمارس حقها المشروع في الدفاع عن شعبها الذي يتعرض للأخطار، نتيجة العمليات الفدائية الاستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون داخل حدودها، وكذلك ضد الاعتمادات التي يتعرض لها الجدد والمستوطنون في الأراضي الفلسطينية التي مازالت تحت السيطرة الإسرائيلية. وأن "حقها" في ممارسة المنك ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هو تطبيق لاتفاقيات أوسلو

نفسها، فطالما أن هذه الأراضي مازال يجرى الحديث بشأنها مع الفلسطينيين، وطالما أن اتفاق أوسلو مازال قائماً ولم يتم الإسرائيليون والفلسطينيون بإلغائه صراحة، فإن ذلك يلزم الطرف الفلسطيني بالتعاون مع إسرائيل لأجل وقف كل أعمال العنف في هذه المناطق، كما يعطى لإسرائيل الحق في استخدام كل الوسائل بما في ذلك العنف، من أجل وقف ما تعتبره تهديداً لأمنها وخطراً داهماً على حياة جنودها ومواطنيها.

وتجسد هذه التبريرات الواهية واللا أخلاقية، مدى استغلال إسرائيل - كما دلتها دائما - الثغرات القانونية والتفسيرات المثوية للتصوص، من أجل تفهذ سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. والجدير بالذكر أن اتفاقات أوسلو وما تلاها من تفاهات أمنية، وضعت على الرئيس الفلسطيني وعلى السلطة الوطنية التزامات لم يكن بوسعها الوفاء بها في ظل الماطلات الإسرائيلية واستمرار سياسة الحصار الشامل. ولكن إسرائيل لم تنظر أبداً إلى مدى التزامها بالالتزامات الواجبة في تلك الاتفاقيات والتفاهات، واعتبرت أن أي تفسير قانوني/ شكلي يؤدي إلى نزاع أية شرعية عن أي شكل من أشكال الانتفاضة، لاسيما الأشكال المسلحة، خاصة في ظل استمرار الرئيس مرفعات بالإعلان عن التزامه صراحة باتفاقات أوسلو وما تلاها من تفاهات. وهكذا حول الإسرائيليون التزام السلطة الوطنية باتفاقيات أوسلو حجة عليها، وأساساً قانونياً شكلياً لنزع شرعية الانتفاضة، بل مسوغاً للاستمرار في احتلالهم وعنفهم البالغ ضد الشعب الفلسطيني.

إن المغاربة الصارخة هنا أن الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي، قبلت الصبح الإسرائيلية المثوية دون نقاش، رغم كذب الوقائع على الأرض لها كذنباً تاماً. ولذلك حين عقد مؤتمر "دريان" في جنوب أفريقيا في نهاية أغسطس، كان مسرحاً لمركبة أخرى انشغل بها الإسرائيليون، وكانت بشكل مباشر امتداداً للجدل الداخلي في إسرائيل حول أمثل السبل لمواجهة الانتفاضة.

ج. إسرائيل ومؤتمر دريان: ذهبت إسرائيل إلى مؤتمر دريان، وفي خلفة الأحداث صورتها كنولة محنة تضطهد شعباً آخر، وتحاصره وتستخدم طائراتها المتقدمة ضد مواطنيها العزل، هذا على الجانب الشعبي. أما على الجانب الرسمي فقد كانت إسرائيل قد دخلت في صدام مع الدول الصناعية الكبرى في أعقاب إصدار مجموعة الثمانية اقتراحاً في ١٩ يوليو يقضي بإرسال مراقبين دوليين لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في حالة توافر الهدوء وموافقة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على هذا الإجراء. إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون أعلن رفضه لهذا الاقتراح، مبرراً ذلك بأن مثل هؤلاء المراقبين سيتحولون إلى "دروع للعنف الفلسطيني"، ولن يكون بوسعهم ملاحظة تنفيذ العمليات "الانتحارية"، كما أن مجرد وجودهم سيضعف على النزاع الصيغة الدولية. وأعلن شارون استعداده فقط لقبول تمثيل لجنة الهدنة بضابط من المخابرات المركزية الأمريكية. ووضع الرفض الإسرائيلي للمقترحات التي قدمها قادة الدول الصناعية الثمانية الكبرى في جنوة بإيطاليا، إسرائيل نفسها في مواجهة. لأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة. مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معاً، وهو ما كان يهدد بعزلة إسرائيل في مؤتمر دريان.

انفعد المؤتمر في ٣١ أغسطس تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة حول "مناهضة العنصرية والتميز وكراهية الأجانب". وقدمت العديد من الدول المشاركة مشروعات لتأييد مطلب الكتلة العربية والإسلامية بمساواة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بالاحتلال النازي، حتى أن الصحف الإسرائيلية ذكرت أن عدد هذه المشروعات وصل إلى ٢٤ مشروعاً. وقد تدخلت الولايات المتحدة لمنع محاولات بعض الوفود طرح مشروع قرار بمساواة الصهيونية بالعنصرية، ولما فشلت هذه المحاولات انسحب الوفدان الإسرائيلي والأمريكي من المؤتمر. ورغم ذلك صدرت التوصيات عن الوفود الحكومية في النهاية بدون إدانة واضحة لإسرائيل، وجاء في البيان الختامي التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم

وممتلكاتهم، والاكتفاء بتسليط الضوء على محنة الفلسطينيين، وإغفال ذكر الممارسات الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وإذا كان مؤتمر دريان في جانبه الحكومي لم يدين إسرائيل نتيجة الضغوط التي مارسها الولايات المتحدة والولايات الأوروبية، إلا أن هود المنظمات غير الحكومية التي شاركت في المؤتمر لعبت دوراً كبيراً في الترويج للاتهامات الموجهة ضد إسرائيل والصهيونية في الأوساط الشعبية، وهو ما جعل الصحف الإسرائيلية تحذر من تأثير مثل هذه الدعاية على صورة إسرائيل في الخارج مستقبلاً، وانعكاسات ذلك السلبية على مكانة إسرائيل دولياً.

وميزت الصحف الإسرائيلية بين أداء وهذا الرسمي وأداء الهود الشعبية الإسرائيلية التي شاركت في المؤتمر، واعتبرت أن الوفد الرسمي استطاع إقناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتبني الموقف الإسرائيلي، الداعي إلى منع وضع إسرائيل وممارساتها في الأراضي المحتلة كقضية مستقلة في مناقشات المؤتمر، بل وضع كل الممارسات الشبيهة على النطاق الدولي كقضية واحدة. وهو ما اعتبر إسرائيلياً بمثابة نجاح كبير للوفد الرسمي مقابل فشل ذريع للوفد الشعبي الإسرائيلي الذي لم يستطع التأثير على القرارات المادية لإسرائيل والتي تم اتخاذها في مؤتمر المنظمات غير الحكومية، والتي تمثلت في مناشدة هذه المنظمات للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لعزل إسرائيل باعتبارها "دولة تمارس التفرقة العنصرية، والمطالبة أيضاً بفرض القاطعة والعقوبات الاقتصادية عليها، وإقامة محكمة لمجرى الحرب من الإسرائيليين المتهمين بجرائم تطهير عرقي".

كان من المحتمل أن تؤثر الحملة التي قادتها المنظمات غير الحكومية في دريان ضد إسرائيل وتؤدي إلى خلق تيار واسع على مستوى العالم، يقف في مواجهة جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، لولا هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي لم تجذب فقط انتباه العالم بعيداً عن الأحداث الدموية في الأراضي المحتلة، بل خلقت رأياً عاماً معادياً للعرب والمسلمين أثر بشكل عنيف، على النجاح القصير العمر الذي حققته المنظمات غير الحكومية العربية في دريان.

## واجبا، إسرائيل وهجمات ١١ سبتمبر

حاولت إسرائيل استغلال هجمات ١١ سبتمبر لتحريض الولايات المتحدة والرأي العام العالمي ضد العرب، حيث أنهم شاربون العرب بالإرهاب، ووصف عرفات بأنه بن لادن آخر. كما فرض على وزير الخارجية شيمون بيريز إلغاء لقائه مع الرئيس عرفات والذي كان مقرراً في ١٦ سبتمبر، إلا أن الولايات المتحدة التي كانت تسعى لتأمين تأييد الدول العربية الإسلامية في الحملة ضد أفغانستان ونظام طالبان، كانت تدرك صعوبة تحقيق هذا الهدف في ظل استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وغضب الدول العربية الإسلامية من الولايات المتحدة بسبب تأييدها المطلق لإسرائيل.

### ١. الجدول حول مكانة إسرائيل الاستراتيجية

أعادت هجمات سبتمبر من جديد الجدول حول مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، وكما هو مألوف، انقسمت الآراء بين فريقين، الأول رأى أن هذه الأحداث ستؤدي إلى مزيد من تدهور هي مكانة إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة قياساً على ما حدث في حرب الخليج الثانية، عندما أجبرت الولايات المتحدة إسرائيل على عدم الرد على الهجمات الصاروخية التي أطلقها الجيش العراقي تجاهها، كما رفضت أيضاً عرض إسرائيل بالمشاركة في التحالف الدولي حتى لا يؤدي ذلك إلى خروج الدول العربية. وهي

أطراف رئيسية، منه، ووضع المراقيل أمام تحركات جيوش الحلفاء في المنطقة. وأخيراً اعتبر هذا الفريق أن انتقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وإجبار إسرائيل على المشاركة فيه وفق صيغة الأرض مقابل السلام، كان أبلى دليل على مدى ما لحق بمكانة إسرائيل من تدهور.

أما الفريق الثاني، فقد أنطلق من حقيقة أن هجمات سبتمبر تعتبر أحداثاً فارقة، ولا يمكن مناقشة نتائجها قياساً على أي أحداث أخرى في الماضي، لأن الولايات المتحدة هي التي تعرضت للهجمات داخل أراضيها، وأن من وجهت إليهم أصابع الاتهام ينتمون إلى دول عربية وإسلامية معظمها حلفاء للولايات المتحدة، وبالتالي فإن الاستنتاج المنطقي الذي سيخرج به الأمريكيون أن رهانهم على حلفاء على هذه الوتيرة قد جر عليهم المشاكل والأخطار، وأنه لا توجد سوى إسرائيل وحدها الطرف القادر على تلبية احتياجات المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط مستقبلاً. وأعاد هذا الفريق التذكير بأن عملية السلام التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١ لم تصل إلى محطاتها الرئيسية أو النهائية كما كان متوقفاً عام ٢٠٠٠، والسبب أن الولايات المتحدة كانت غير مستعدة للضغط على إسرائيل مرة أخرى، بل أنها بسطت عليها حمايتها باستخدام الفيتو داخل مجلس الأمن مراراً خلال عقد التسعينات، كما تراجعت خطوات عن المواقف التي كانت قد اتخذتها في أواخر الثمانينات، وبدت في حينها في غير صالح إسرائيل، فعلى سبيل المثال تراجعت واشنطن عن وصف المستوطنات في الأراضي المحتلة. كما كان موقفها في أواخر الثمانينات. بأنها غير مشروعة، لتتحدث عنها بوصفها عقبة في طريق السلام، كما أن تقرر ميثشل وايتنت لم يشعرا إلا لضرورة وقف بناء مستوطنات جديدة دون أن يتعدى عن الموقف من المستوطنات القائمة فعلاً. وهو الوضع الذي لم يتغير بعد هجمات سبتمبر، حيث أكد كولون باول على ما ورد في تقرير ميثشل وايتنت دون تفاصيل توضح الموقف من المستوطنات الحالية. بمعنى آخر، مال هذا الفريق إلى اعتبار أن مكانة إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة لن تتردى للاهتزاز كثيراً حتى لو بدا ذلك مؤقتاً، وفي صورة رمزية من قبيل عدم قبول الولايات المتحدة عرض إسرائيل بالمشاركة في الحرب ضد أفغانستان.

والواقع أن تطورات الأحداث قد برهنت على أن التوقعات كانت مضيعة جزئياً لكلا الفريقين، فعلى الجانب الأول بدت هجمات سبتمبر في جزء منها في غير صالح إسرائيل، حيث كادت أن تؤدي إلى أزمة سياسية كبرى بين إسرائيل والولايات المتحدة عندما أعلن شارون عن غضبه من الضغوط التي كانت تمارسها الجماعة الأوروبية بموافقة الولايات المتحدة من أجل حمل إسرائيل على وقف العنف والاعتداءات ضد الفلسطينيين واستئناف عملية التسوية، وفي الرابع من أكتوبر وجه شارون من خلال مؤتمر صحفي اتهاماً للمال الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة بأنهم يسلّمون راس إسرائيل للإرهاب كما فعل الغرب مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٨ عندما قام بتسليمها إلى هتلر. وقد أثار هذه التصريحات غضب واشنطن التي وصفت هذه التصريحات بأنها غير مقبولة. وصرعان ما انتهت الأزمة لأن شارون باذر فوراً للاعتذار عنها، كما أظهرت الصحف الإسرائيلية لومها لشارون على تسرعه على الهجوم على واشنطن، إلا أنها حذرت الغرب من التضحية بمصالح إسرائيل تحت وهم إقامة تحالف قوى ضد الإرهاب.

وعلى الجانب الثاني، أظهرت التوجهات الأمريكية أن واشنطن لا تنوي إشراك أطراف غير ذات صلة بالقضية في حروبها ضد ما أسمته بالإرهاب الدولي، معتبرة أن تعرض أراضيها للملوثات يعطيها الحق منفردة في القيام بأي رد تشاء، وبالتالي بدت الدول العربية والإسلامية، خاصة تلك الحليفة لواشنطن، وكأنها هي التي فقدت مكانتها السابقة لدى الولايات المتحدة، حيث لم تستجب واشنطن لنداءات أصحابها العرب والمسلمين في الشرق الأوسط للامتناع عن ضرب أفغانستان، أو الوعد بعدم امتداد الحرب إلى دول أخرى. كما لم تقم واشنطن بأية ضغوط حقيقية على إسرائيل لمنعها من مواصلة عدوانها على الشعب الفلسطيني، بل تبنت بشكل تام الموقف الإسرائيلي الراضى لاستئناف المفاوضات مع السلطة الوطنية طالما استمرت الانتفاضة الفلسطينية.

## ٢. تأثيرات على الداخل الإسرائيلي

فيما يتعلق بتأثير هجمات سبتيمبر على إسرائيل في الداخل، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، فقد انقسمت الآراء أيضاً بين فريقين: الأول مال إلى استغلال الغضب الشعبي الهائل في الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب والمسلمين لإقناع الولايات المتحدة بأن ما يتعرض له إسرائيل من عمليات فدائية "انتحارية" بواسطة الفلسطينيين يمثل ما وقع من هجمات ضد الأراضي الأمريكية، ومن ثم فإن السبيل الوحيد هو أن تقود الولايات المتحدة كل الفرب في حرب شعواء ضد الإسلام والمسلمين، وأن تستغل إسرائيل هذه الفرصة الذهبية للانقضاض على عرفات والقضاء عليه وعلى سلطته الوطنية.

أما الفريق الثاني، فقد حاول التحذير من قرامة الساحة الدولية بشكل خاطئ في هذا التوقيت الدقيق، أو أن تقوم بتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية، تحت زعم أو افتراض أنه لن تكون هناك معارضة أمريكية تحديداً. وعلى الصعيد المعلن، وقف شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي معارضاً لدعوات اليمين المتطرف وداعياً لاستغلال الفرصة لإقناع عرفات بوقف الانتفاضة واستئناف المفاوضات مع إسرائيل حتى يتقدي ما أسماه بيريز "غضب الولايات المتحدة والرأي العام الغربي".

ومنذ هجمات سبتيمبر وحتى نهاية العام، ظهر أن النتائج لم تكن مؤثرة بقدر كبير على مجريات الأمور في المواجهة المستمرة بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث استمرت سياسة التصعيد الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بكل مفردها من حصار محكم للمناطق الفلسطينية واغتيال للأعضاء الناشطين في مختلف الفصائل الفلسطينية، ومواصلة الضغط على السلطة الوطنية ورئيسها عرفات، في الوقت ذاته استمرت عمليات المقاومة بكل أشكالها لاسيما المسلحة والفدائية الاستشهادية، بما هي ذلك الموجهة ضد المستوطنات وداخل المدن الإسرائيلية نفسها. في حين تمسكت الولايات المتحدة بموقفها الراض ننتدخل بشكل مسئول لإيقاف هذا التصعيد المتبادل، ومن ثم العودة إلى مفاوضات جديدة، ولذلك جاءت المحاولات الأمريكية ذات طابع دعائي أكثر منها محاولات حقيقية تستهدف تحقيق تطور ملموس على الأرض أو إلزام الطرفين بتطبيق الاتفاقيات والتفاهات التي شاركت في صياغتها الولايات المتحدة نفسها، وهو الأمر الذي شكل في جملته ضغوطاً متزايدة على السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، ونوعاً من الإنفراج النسبي للضغوط الدولية الحقيقية أو المتصورة على شارون وحكومته.

### خامساً: مهمة زيني - آخر محاولات الإنقاذ

في أعقاب الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في ١٩ نوفمبر، وحدد فيه السياسة الأمريكية إزاء عملية السلام على المسار الفلسطيني، حررت الولايات المتحدة إرسال بعثة سلام أمريكية برئاسة الجنرال المتقاعد أنتوني زيني ومساعد وزير الخارجية ويليام بيرنز إلى الشرق الأوسط. بدأت هذه البعثة مهمتها في ٢٦ من الشهر نفسه. وكان خطاب كولن باول الذي ألقاه في جامعة لوييفيل بولاية كنتاكي قد ركز على أن رؤية الولايات المتحدة تقوم على أساس أن يعيش العرب والإسرائيليون معاً في سلام وأمن، ودعا باول إلى أن يبدل عرفات جهوداً بنسبة ١٠٠٪ لوقف ما أسماه العنف ضد إسرائيل. كما دعا شارون لوقف كل الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية مع العمل من أجل استئناف المفاوضات التي يجب أن تتمخض عن قيام دولة فلسطينية تتمتع بكل المقومات، على أن تعترف هذه الدولة بإسرائيل كدولة يهودية لها الحق في العيش في حدودها آمنة.

وأثار حديث باول عن اعتراف الفلسطينيين، بعد الحصول على دولتهم، بإسرائيل كدولة لليهود، القلق حول نوع الاعتراف ذاته، فمنذ أوصلو السلطة الوطنية تعترف بإسرائيل، ولكن تعبير باول ربما يشير إلى أن الاعتراف المطلوب ليس اعترافاً سياسياً كما هو متعارف عليه بين الدول بل اعتراف الدولة الفلسطينية التي

مستولد لاحقا بحق اليهود في جزء من أرض فلسطين، وذلك كحق تاريخي وليس بحكم الأمر الواقع، أو تطورات الصراع العربي الإسرائيلي.

بيد أن إسرائيل من جهتها واصلت رفضها القيام بأي خطوة لتهديئة الأجواء قبل أن يتوقف ما درجت على وصفه بـ " العنف تماماً " لمدة أسبوع واحد على الأقل. ونتيجة لتصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية من جانب، والتصعيد الإسرائيلي من جانب آخر، غادرت بعثة زيني المنطقة للتشاور بعد أقل من أسبوعين من حضورها فيما بدا وكأن المهمة قد فشلت. ويمكن ربط هذا الفشل بسببين: أولهما أن مهمة زيني انحصرت على الجوانب الأمنية وحسب، ولم تربط ذلك بأي عملية سياسية، فيما أكد انحيازاً مسبقاً للمطالب الإسرائيلية وتجاهل أي مطلب فلسطيني مشروع. والسبب الثاني أن المهمة بحكم التقيض المحدود الممنوح لزيني، لم تكن مؤهلة لممارسة أي ضغط على إسرائيل، بل بدت وكأنها امتداد للضغوط الإسرائيلية نفسها على السلطة الوطنية، وأن هدفها هو إجبار السلطة على القيام بأعمال قاسية ضد المنظمات الفلسطينية، دون أن يتوافر للسلطة أي إمكانيات حقيقية لذلك لا سياسية ولا مادية.

وأردك الرئيس الفلسطيني بعد الانتصارات السريعة للولايات المتحدة ضد حركة طالبان في أفغانستان أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة ماسة إلى دعم العالم العربي والإسلامي لحملتها الحالية أو المستقبلية ضد الإرهاب، ومن ثم كان من المتوقع أن يؤثر ذلك على جهود الدول العربية والإسلامية للمساومة من أجل وضع القضية الفلسطينية على جدول اهتمامات واشنطن. وبالتالي لم يكن أمام عرفات سوى محاولة التقارب مع الموقف الأمريكي الذي تبلور بعد خطاب كولن باول باعتباره طوق النجاة، في وقت ازدادت الضغوط الإسرائيلية عليه إلى حد تسريب الحكومة الإسرائيلية لتقرير أعده الموساد ونشر في ٢٦ نوفمبر، خلص إلى استنتاج يقضي بضرورة الإطاحة بعرفات باعتباره عقبة أمام إنهاء الوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية، وكان ذلك إعادة لتأكيد خلاصة سابقة سبق نشرها في ٦ يولييه، مفادها أن جهاز الأمن الداخلي "شين بيت" يرى أن التخلص من عرفات سيعود بالنفع على إسرائيل.

وقد أدت هذه التسميات إلى شيوخ تعبير "عرفات غير ذي صلة" على السنة القادة الإسرائيليين، وقد استخدمه وزير الدفاع بنيامين بن إليعازر ليشير إلى أن إسرائيل لم تعد ملزمة بالتفاوض مع عرفات " لأنه لم يعد يصلح شريكاً للسلام"، بالمفهوم الإسرائيلي، ورافق ذلك تكثيف النشر في الصحف الإسرائيلية لما وصفه بالانتقادات التي يتعرض لها عرفات من مساعديه ومن المثقفين الفلسطينيين. أو بعبارة أخرى محاولة تأكيد أن عرفات لم يعد مقبولا من الفلسطينيين أنفسهم، وليس فقط من الحكومة الإسرائيلية، وأن هناك فلسطينيين يرون ضرورة تغيير عرفات، وأن الانتفاضة قد استنزفت أغراضها. ولم يكن الهدف من كل هذه التركيز الإعلامي الإسرائيلي سوى تكثيف الضغط على عرفات من جهة، وخلق انقسامات بين أعضاء القيادة الفلسطينية من جهة أخرى.

في ظل هذه الأجواء اضطر الرئيس عرفات إلى الإعلان في خطاب وجهه إلى الشعب الفلسطيني في ١٢/٦ من التزامه بوقف إطلاق النار، وعدم الرد حتى في حالة استمرار العدوان الإسرائيلي، كما بادر بإغلاق العديد من مقرات التنظيمات التي تتهمها إسرائيل والولايات المتحدة بممارسة الإرهاب، وكادت أن تتحول المواجهات التي دارت بين قوات الأمن الفلسطيني وبعض ناشطي حركة حماس والجهد إلى مواجهة أهلية، ورغم ذلك استمرت سياسة التصفيات الإسرائيلية دون أن يبدو في الأفق وحتى قرب نهاية العام أي احتمال لاستئناف المفاوضات في وقت قريب. كما كان الموقف الإسرائيلي الرسمي من خطاب عرفات هو "لنتنظر ونرى"، وأن على عرفات أن يثبت الأقوال بالأفعال، وهو موقف لم يكن يتضمن من الناحية العملية أي بادرة للتعامل مع قيادة عرفات بقدر من الجدية أو إعطائه الفرصة لتثبيت وقت إطلاق النار وفقاً للقرارات المتوافرة للسلطة، وهي أصلا قدرات محدودة وضعيفة، فيما كانت الحصيلة العملية للرد الإسرائيلي ومن وراءه الرد الأمريكي المزيد من الضغوط على السلطة وعلى عرفات شخصياً.

## سادساً : أثر الانتفاضة على الساحة السياسية والمجتمع في إسرائيل

تركت الانتفاضة الفلسطينية بصمتها على مجمل الحياة في إسرائيل، سواء على ساحة الصراع بين القوى والتيارات السياسية، أو على القضايا المثارة داخل المجتمع من قبيل المشاكل الاقتصادية والتخطيط للمستقبل بالنسبة للأفراد والجماعات المختلفة، وباستثناء تمكن المجتمع الإسرائيلي، لأول مرة منذ فترة طويلة من تتحية الخلافات والانقسامات الدينية والطائفية جانباً، وهو أمر يُحسب من وجهة نظر الإسرائيليين على أنه أثر إيجابي، فإن أثر الانتفاضة كان سلبياً بشكل عام على المساحتين السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل، وهو ما يتضح فيما يلي :

### ١. نشوب الأزمات داخل حزب العمل

عقب استقالة رئيس الوزراء المهزوم إيهود باراك من حزب العمل مر الحزب بصراع عنيف بين المتنافسين على خلافته، وتجسد هذا الخلاف أولاً حول الموقف من حكومة الوحدة الوطنية التي كان شارون قد سمى لتأسيسها بعد فوزه في الانتخابات داعياً حزب العمل للمشاركة فيها . وبينما تزعم إبراهيم بورج رئيس الكتيسة جبهة المعارضين لدخول الائتلاف قاد شيمون بيريز - الرئيس المؤقت لحزب العمل آنذاك، الجبهة الأخرى الداعية للمشاركة فيه. وفيما كانت الجبهة الأولى تبرر موقفها بأن شارون يحاول استغلال الحزب وبيريز من أجل تبرير سياساته القمعية ضد الفلسطينيين، وإعطاء حكومته واجهة مقبولة دولياً باهتمام ما يعطى به بيريز من احترام خارجياً، فإن الجبهة الأخرى بررت موافقتها بأمرين، الأول أن الحزب سيخسر تماثل الشعب الإسرائيلي الذي أظهرت استطلاعات الرأي عقب الانتخابات أن أغليبيته تؤيد إقامة وحدة وطنية، والثاني أن وجود حزب العمل في حكومة يرأسها شارون سيكون الكابح، الذي يمنعه من المفامرة بإدخال إسرائيل في حرب شاملة مع جيرانها، وهو أمر يعطى بتأييد المجتمع الإسرائيلي أيضاً. وحتى بعد أن حسم الحزب قراره ووافق على دخول الائتلاف، فإن محاولات إخراج الحزب من الحكومة لم تقطع. وقاد هذه المحاولات كل من حاييم رامون وشلومو بن عامى وداليا ايتسك بتأييد من إيهود باراك، وقد ثبتت هذه المجموعة الدعوة لإنشاء تجمع أطلق عليه "المنبر الجديد للبعث السياسي"، من أجل الدعوة داخل حزب العمل وفي المجتمع الإسرائيلي إلى فكرة الفصل أحادي الجانب، وهي الفكرة التي روج لها باراك قبل هزيمته مباشرة، وأعاد داليا ايتسك أبرز أعضاء هذا التجمع طرحها مرة أخرى، مع عرض قيام قوات أمريكية وأوروبية وروسية بحراسة الحدود بعد ذلك. أما المجموعة الثانية فقد ضمت إفرام سيني ونياسين بن اليعازر وشالوم سمحون وشيمون بيريز وناتان فلناتى وجميعهم يرفضون فكرة الخروج من الحكومة وفكرة الفصل أحادي الجانب في آن واحد .

ونتيجة للصراع المحتدم بين المجموعتين، تمت انتخابات رئاسية الحزب في الرابع من سبتمبر على أمل إعادة التماسك للحزب من جديد، إلا أن هذه الانتخابات زادت من فرص إضعاف الحزب حيث اتهم بنيامين بن اليعازر منافسة إبراهيم بورج بأنه زور الانتخابات التي كانت نتائجها تشير إلى فوز "بورج" بفارق ضئيل من الأصوات بلغ قرابة ألف صوت، وأعيدت الانتخابات بالفعل في ٢٦ ديسمبر ليفوز بن اليعازر على خصمه بنسبة ٥٢٪ من الأصوات، عاكساً بذلك حقيقة اتجاه الكتلة الرئيسية داخل الحزب نحو اليمين المتقارب مع سياسات ومواقف الليكود، وعاكساً أيضاً المزاج العام كله في إسرائيل المتجه نحو التطرف والتشدد تجاه الفلسطينيين.

والواضح أن نتائج هذه الانتخابات تأثرت بأجواء الإحباط واليأس التي سيطرت على المجتمع الإسرائيلي خلال شهرى نوفمبر وديسمبر، والذين شهدا أعلى معدلات للقتلى الإسرائيليين، وبما جعل شارون بكل تراثه





رغم النمار  
الإسرائيلي .. العلم  
الفاطمي صامد

وتاريخه الدموي الشاب، وفشله في كل ما وعد به الناخب الإسرائيلي، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية في فترة رئاسته للحكومة، إلا أنه ظل يحظى برضاء أغلب الجمهور الإسرائيلي، وهو ما تم تفسيره إسرائيليًا " بأن اليأس العميق الذي يعيش في صدور الإسرائيليين يدفعهم لاختيار شخص على شاكلة شارون".

وتفسر هذه المفارقة الخاصة بشارون نتائج انتخابات حزب العمل إلى حد كبير، حيث يعتبر بنيامين بن اليعازر أكثر الوزراء المشاركين في الحكومة قريباً من أفكار شارون وتوجهاته، كما أن استطلاعات الرأي العام التي أجريت آنذاك بواسطة معهد شتاينميتس في ديسمبر، كانت تشير إلى يأس الإسرائيليين من تحقيق السلام، حيث أجاب ٤٠,٦ ٪ من العينة المختارة بأنهم متأكدون من أن السلام قادم، مقابل ٣٤,٩ ٪ أعلنوا أنهم متأكدون من أن السلام لن يصل أبداً.

## ٢. أزمة معسكر السلام الإسرائيلي

مع احتدام الصراع مع الفلسطينيين عقب الانتفاضة أظهرت استطلاعات الرأي تزايد رفض المجتمع الإسرائيلي للأفكار التي يتبنّاها اليسار الإسرائيلي حول السلام، ففي مارس وعقب وصول شارون للسلطة مباشرة، أظهر استطلاع للرأي أن ٧١٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون سياسة الحصار والإغلاق على المدن والتجمعات الفلسطينية، كما أصرب ٧٩٪ عن تأييدهم للسياسة التي ينتهجها شارون والتي تقضي بدمم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين طالما أستمّر "الغنف" من جانبهم، وأيد ٧٢٪ من اليهود استخدام المزيد من القوة العسكرية ضد الفلسطينيين، وأصرب ٧٢٪ أيضاً عن اعتقادهم بأن أغلب الفلسطينيين لم يسلموا بوجود دولة إسرائيل ولو استطاعوا لدمروها. كما ارتفعت نسبة من يؤيدون عدم إزالة المستوطنات من أقل من ٥٠٪ قبل الانتفاضة إلى ٦٧٪. وفي هذا الإطار كان من المتوقع انهيار معسكر السلام الإسرائيلي، وقد أصرب عدد من رموزه عن تراجعهم عن السعي للدعوة إلى السلام، واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. ونشر تكتل السلام (جوش شالوم) بياناً في صحيفة هآرتس (١٢ أبريل) أعلن فيه انهيار عملية السلام وانهيار جزء كبير من معسكر السلام الإسرائيلي، ودعا التكتل إلى تأسيس معسكر سلام جديد من خلال طرح ٨٠ نقطة تلخص وجهة نظرهم في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، استناداً إلى ما اعتبره البيان حقائق تاريخية تمانى من الإنكار على الجانبين، بينما الاعتراف بها وحدها هو الطريق لصناعة السلام. وأبرز النقاط التي وردت في هذا البيان والتي تتعلق بأحداث ما بعد الانتفاضة الفلسطينية اعترافه في النقطة رقم ٣٢ بأن جزءاً كبيراً من معسكر السلام الإسرائيلي قد انهار أثناء انتفاضة الأقصى، واتضح أن كل نظرياته هشة، لأنه لم يقم على الإطلاق بمراجعة حقيقة "الرواية" الصهيونية عن الصراع، ولم يستوعب حقيقة أن هناك "رواية" فلسطينية مغايرة تماماً، وبالتالي بدا له السلوك الفلسطيني غير مفهوم على الإطلاق، وبالذات بعد أن قال بباراك أنه كان أكثر سخاء من رؤساء الوزراء السابقين في عروضهم للفلسطينيين، الأمر الذي اتضح أنه غير صحيح. ولذلك بقي التفسير الوحيد للانتفاضة في نظر من صدقوا بباراك هو أن الفلسطينيين خدعوه، وأنهم يريدون إلقاء اليهود في البحر ولا يريدون السلام كما يزعمون.

على الجانب الآخر، استغل اليمين الإسرائيلي غضب الشارع من العمليات الفدائية "الانتحارية"، التي كان الفلسطينيون ينفذونها داخل إسرائيل، لكي يشن حملة واسعة النطاق ضد مسيرة التسوية منذ انطلاقها في أواسط عام ١٩٩٣، معتبراً أن "الانتفاضة" الأولى قادت إلى تنازلات أوسلو، ومن ثم لا ينبغي أن يسمح بتنازلات أخرى أمام "الانتفاضة" الثانية التي تجرى وهائماً، ومن ثم فلا سبيل غير إجهاض تلك "الانتفاضة" وعدم تقديم أي "تنازلات" لها، وإلا أصبح الإسرائيليون مهددين بفقد يافا وحيفا وتل أبيب ذاتها.

وبفض النظر عن هجوم اليمين والمستوطنين على معسكر السلام، فإن جزءاً كبيراً من أسباب انهيار هذا المعسكر يعود إلى الخلافات الداخلية بين أطرافه، أي بين أغلبية صدقت مزاعم بباراك بأنه قدم عرضاً سخياً لتحقيق السلام إلى الفلسطينيين ولكنهم رفضوه، ومن ثم مالت هذه الأغلبية إلى الكف عن الحديث عن السلام تاركاً الساحة لليمين وحده، وأقلية من هذا المعسكر مثل "يهوديت هريئيل" التي هاجمت تقاعس حركة السلام عن الدفاع عن مواقفها، التي تبنتها حتى قبل توقيع اتفاق أوسلو، وأن هذا التعاذل هو المنسب الحقيقي في صعود شخص مثل شارون إلى سدة الحكم.

ورغم أن حركة السلام الإسرائيلية قد تفككت عملياً، إلا أن عدداً قليلاً من رموزها مثل شوليت ألوني، ويوري افنيري، ظلا يدعوان في الصحف بشكل منفرد، إلى كبح جماح العنف الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، كما اعتبرت أصوات أخرى أن الدفاع عن المستوطنات جريمة أخلاقية تساوي جريمة دفاع

المعادين لليهود عن المحارق النازية. في حين طالب التجمع الجديد للسلام بإقامة دولة فلسطينية مع تعديلات طفيفة في الحدود، وجعل القدس عاصمة للدولتين.

من ناحية أخرى، تشكل ائتلاف للسلام في شهر مايو، ضم عدداً من الأعضاء القياديين من حزب العمل من بينهم يوسي بيلين وأعضاء من حركة مهترس اليسارية، ويقايا حركة السلام الآن. ودعا هذا الائتلاف إلى استئناف المفاوضات على أساس المبادرة المصرية. الأردنية، كما صرح أعضاء حركة السلام الآن أنه بالإمكان تجميد البناء في المستوطنات على الأقل أربع سنوات لأن احتياطي المساكن القائمة في المستوطنات يمكن أن يسد احتياجات التكاثر الطبيعي للمستوطنين.

ويبين هذا الطرح تراجع الزخم الذي كانت حركة السلام في إسرائيل قد شكلته في سنوات سابقة في اتجاه تفكيك المستوطنات. ويبدو أن هذا التراجع جاء تحت ضغط الرأي العام الإسرائيلي، الذي هاجم بمنف مسكر السلام بوصفه أحد أسباب ازدياد نشاط العنف الفلسطيني ضد الإسرائيليين.

## ٢. فلسطينيو ١٩٤٨ في مواجهة التمييز الإسرائيلي

أدت المظاهرات التي اندلعت في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ في أكتوبر عام ٢٠٠٠ تأييداً لأبناء شعبهم الوافعين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة، إلى فتح النقاش داخل إسرائيل حول مخاطر انقسام المجتمع الإسرائيلي عرقياً، بسبب السياسات التمييزية التي مورست ضد العرب داخل إسرائيل. أي فلسطينيي ١٩٤٨، والتي أدت وفقاً لتفسيرات البعض إلى تعاملهم بشكل تلقائي مع الفلسطينيين الوافعين تحت الاحتلال في الضفة وغزة. وقد شهد ٢٠٠١ أول عملية فدائية استشهادية نفذها ناشط ينتمي لحركة حماس، ويميش داخل الخط الأخضر ويعمل الجنسية الإسرائيلية. ففي سبتمبر نفذ محمد صلاح حبشي عملية استشهادية في محطة قطارات في مدينة نهاريا، مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح ٣٦ آخرين. وبينما حاول أنصار اليمين المتطرف وخاصة حزب موليديت استغلال الحادث لتشجيع دعوتهم إلى تطبيق عمليات ترحيل عسري وتطهير عرقي ضد فلسطينيي ١٩٤٨، عكست العديد من الكتابات في الصحف الإسرائيلية دعوة إلى الالتفات لمآسات هؤلاء الفلسطينيين، والعمل على إدماجهم في الدولة برقع التمييز الواقع ضدهم في المخصصات البلدية وفرص العمل في المؤسسات العامة، وعدم اتخاذ الحادث المشار إليه كمبرر لاستمرار سياسة التمييز ضد هذه "الأقلية". وكان عضو الكنيست "طلب الصانع" هدم احتجاجاً للجنة التشريعية في الكنيست بسبب عدم تنفيذ القانون الذي يستدعي دمج مواطنين فلسطينيين في الخدمة العامة للدولة، ودلل على الظلم الواقع على فلسطينيي ١٩٤٨، بأنه لا يوجد في قسم شؤون الخدمة العامة المسؤول عن تنفيذ هذا القانون سوى موظفين فلسطينيين فقط، وفي وزارة الأمن الداخلي يعمل فلسطيني واحد من بين ١٥٠٠ موظف. وفي وزارة الخارجية يعمل فلسطينيان، والوضع في الوزارات الأخرى ليس أفضل بكثير. كذلك ذكر الصانع أن الحكومة الحالية ليس بها سوى وزير واحد غير يهودي وهو الدرزي "صالح طريف" (استقال طريف لاحقاً بسبب فضيحة مالية). في الاتجاه نفسه تقجرت في شهر يونيو فضيحة النائب عزمي بشارة الذي واجه حملة تحريض ضده داخل الكنيست وفي الصحف الإسرائيلية، بسبب مواقفه الرافضة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، حيث أرسل في ٢٠ يونيو رسالة احتجاج إلى رئيس وأعضاء الكنيست على مثل هذه الحملة، غير أن الرسالة لم تطلع في منع اليمين الإسرائيلي في الكنيست من المضي قدماً من أجل التحقيق مع بشارة بتهمة تهديد أمن إسرائيل، بسبب زيارته لسوريا وتصرّياته هناك التي هاجم فيها التعتن الإسرائيلي في عملية السلام. وقد تم رفع الحصانة عنه في شهر نوفمبر انتظاراً لمثوله أمام الجهات القضائية.

وإذا كانت قضية بشارة لم تحظ باهتمام شعبي في إسرائيل نظراً لحالة الكراهية المكتومة بين اليهود والفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية، فإن الكثير من الكتاب في الصحف الإسرائيلية احتجوا على رفع الحصانة عن بشارة، ورأوا في ذلك خطوة خطيرة نحو تكريم الوضع غير الطبيعي لجزء من "مواطني الدولة"، ودفعاً لهم نحو التمسك بالولاء لجهات خارجية (على حد زعمهم).

#### ٤ . تأثير الانتفاضة على الهجرة من وإلى إسرائيل

أضفت الانتفاضة الفلسطينية وسقوط عدد من القتل والجرحى الإسرائيليين داخل الخط الأخضر وهي الأراضي الفلسطينية المحتلة، نوعاً من الاكتئاب والتشاؤم على المجتمع الإسرائيلي بأسره. وتعتبر الهجرة المكثفة (من إسرائيل إلى الخارج) وطلبات الحصول على تأشيرات إلى بلاد المهجر المعروفة، مؤشراً هاماً على مدى ما يمتلئ في نفوس الإسرائيليين من مشاعر من جراء الإحساس بغياب الأمن. وفي هذا السياق أبرز استطلاع رأي نشرته جريدة هآرتس في ٢٤ أغسطس أن ١٤٪ من الجمهور اليهودي الراشد قد أعرب عن رغبته في الهجرة من إسرائيل، وتركزت الكتلة الكبرى من المهتمين بالهجرة في الشريحة العمرية بين ٢٥-٤٢ عاماً (٢٨٪) وبين ٤٥-٥٤ عاماً (٨٪)، والذين تخطوا الخامسة والستين (٢٪).

ويتركز أغلب طالبي الهجرة من بين المهاجرين الجدد، حيث تكون هجرتهم أسهل من السكان القدامى لاعتبارات غياب الارتباط بالمكان والأسرة والأصدقاء، وقد سجلت السفارة الكندية في إسرائيل ارتفاع الطلب على طلبات الهجرة بمعدل ٥٠٪ منذ اندلاع الانتفاضة في أكتوبر ٢٠٠٠، وجاء ٩٠٪ من طالبي الهجرة من بين الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ أعوام قليلة من رابطة الدول المستقلة (جمهورية الاتحاد السوفيتي السابق). كذلك ارتفع عدد طالبي الحصول على جوازات سفر وتأشيرات إقامة دائمة في بريطانيا بنسبة ١٢٪، مقارنة بما كان عليه الأمر في عام ٢٠٠٠.

وفي مقابل تزايد الرغبة في الهجرة من إسرائيل، بدت هناك أزمة في معدل المهاجرين القادمين إليها خاصة من رابطة الدول المستقلة. الرصيد الأهم للهجرة - حيث تناقص عدد القادمين من هذه الدول من ٦٧ ألف عام ١٩٩٩، إلى ٥٠ ألف عام ٢٠٠٠، وأشارت المؤشرات عام ٢٠٠١ إلى أن العدد لن يتجاوز الـ ٤٠ ألف مهاجر. وبناء على توقعات الوكالة اليهودية فإن عدد المهاجرين المحتملين من هذه الدول لن يزيد عن ٢٠ ألف مهاجر سنوياً خلال العقد القادم. كما تناقصت أو انتهت تقريباً عمليات تهجير الفلاشا من إثيوبيا.

وتحاول إسرائيل حالياً التركيز على ثلاثة مصادر لجذب المهاجرين، أولها الجالية اليهودية في أمريكا الجنوبية وبخاصة في الأرجنتين حيث يعيش هناك ٢٠٠ ألف يهودي، وثانيها الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا وتقدر بنحو ٨٠ ألف شخص، وأخيراً الجالية اليهودية الفرنسية، التي تعتبر أكبر جالية يهودية في الشتات حيث تضم ٥٢١ ألف يهودي.

إن تناقص الهجرة إلى إسرائيل وارتفاع معدلات الهجرة المكسية (رغم عدم وجود أرقام دقيقة)، يشير في جزء منه إلى الأزمة الناجمة عن غياب الإحساس بالأمن خاصة بين المهاجرين الجدد، الذين لم تمكنهم الفترة القليلة التي قضوها في إسرائيل من الشعور بالولاء والانتماء إليها، ويتض النظر عن حجم إسهام الانتفاضة في ظاهرة تناقص الهجرة وتزايد معدل الهجرة المكسية، فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية في إسرائيل بالنسبة للمهاجرين الجدد تلعب الدور الأكبر في دفع الكثيرين منهم لتغيير اتجاههم بعد فترة من هجرتهم إلى إسرائيل.

## ٥. خسائر الاقتصاد الإسرائيلي

أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الإسرائيلي حيث انهار معدل التنمية الذي تراوح ما بين ٦.٥٪ إلى ٩٪ في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ (أي ما قبل نشوب الانتفاضة مباشرة) إلى (٧٪ إلى ٢٪) في الفترة التالية (حتى أكتوبر ٢٠٠١). وكان قطاع السياحة هو الأكثر تضرراً حيث تمت إزالة عدة آلاف من العمال، وأغلقت ٢٥ مؤسسة فندقية أبواب فنادقها. وخلال الفترة نفسها وصل إلى إسرائيل ٨٧٠ ألف سائح مقابل ١.٧ مليون في الفترة المماثلة لها عام ٢٠٠٠. وفي قطاع البناء الذي كان يعمل فيه ٦٠ ألف عامل فلسطيني يشكلون ١٧٪ من قوة العمل في هذا القطاع، بلغت الخسائر حتى أكتوبر ٢٠٠١ قرابة مليار شيكل (حوالي ٢٥٠ مليون دولار) نتيجة تأخر استكمال المباني، وأيضاً انهارت أسعار العقارات نتيجة انخفاض الطلب عليها. وفي مجال الصادرات الغذائية خسرت إسرائيل السوق الفلسطيني الذي كان يستقبل ٨٪ من جملة صادرات إسرائيل في هذا القطاع. أما في قطاع الصناعة فقد بلغت الخسائر نحو ٨٠٠ مليون شيكل (حوالي ٢٠٠ مليون دولار). وانعكست هذه الأوضاع على سوق العمل حيث قدرت بعض المصادر الإسرائيلية أن معدل البطالة ارتفع إلى ٩.٦٪ وربما تجاوز حاجز الـ ١٠٪، مقابل ٨.٦٪، ٩٪ في العامين السابقين.

## ٦. الأزمة بين الجيش والحكومة

تمكن شارون من الحفاظ على التأييد الشعبي لحكومته فيما يتعلق بسياساتها لمعالجة الانتفاضة الفلسطينية، وأظهرت استطلاعات الرأي حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠١ أن نسبة الراضين على أداء الحكومة في المجال الأمني ٤٩٪، مقابل ٣٢٪ فقط أصروا على رضائهم عن أداء الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ويمود هذا الأمر إلى حقيقة أن أغلب الجمهور الإسرائيلي بات يعتقد أن الفلسطينيين غير راغبين في السلام. كما سبق شرحه. وأن هدفهم الرئيسي ليس تحرير أرضهم، بل تدمير إسرائيل وقتل اليهود، وهو ما يعني أن من يميلون عن رضائهم عن أداء شارون ربما يفكرون أكثر في رفض الفلسطينيين بأكثر من قبولهم لسياسة شارون ذاتها. وتوضع النسبة المتدنية لمن هم راضون عن أدائه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة غير الراضين (٤٣٪)، حقيقة أن شارون حافظ على موقعه بين الإسرائيليين لأسباب لا علاقة لها حقيقة برضاه الإسرائيليين عنه. خاصة وأن تقرير مراقب الدولة المنشور في يونيو، أدانته بتهمة الفساد وتقديم تسهيلات غير قانونية لرجال الأعمال مقابل الحصول على دعم منهم لعملته الانتخابية، وهو ما استدعى فرض غرامة قدرها ٦٠٠ ألف شيكل على حزب الليكود باعتباره الشريك في هذا الفساد.

إن تمكن شارون من الحفاظ على تماسك حكومته بفضل ارتفاع الهاجس الأمني بين الإسرائيليين، وتمكنه أيضاً من دعم هذا الائتلاف في ٨/٢١ بالإعلان عن ضم حزب المركز إليه وتعيين زعيمه "دان مبردور" وزيراً بلا وزارة، ومسئولاً عن مجلس الأمن القومي والموساد والشاباك، لا يفي أن الأزمة المكتومة والتي هددت ائتلاف شارون نفسه، جاءت بسبب الصراع الدائر في الخفاء بين بعض الوزراء وقادة الجيش، خاصة بعد اغتيال وزير السياحة رحبعام زئيفي في ١٧ أكتوبر، حيث طالب اليمين الإسرائيلي الحكومة بتحرير يد الجيش وإطلاق يده من أجل القضاء على الانتفاضة أو حتى السلطة الوطنية ذاتها. وظهرت مؤشرات عديدة على وجود خلافات واسعة بين رئيس الأركان شافول موفاز ونائبه موشيه يعلون من جانب وشيمون بيريز وزير الخارجية ونيطاميين بن اليملاز من جهة أخرى، حيث اتهم بيريز "يعلون" بأنه يقوم بعملية تحريض ضده في

الجيش من أجل إخماد محاولات التهدة مع الفلسطينيين، كما اتهم موفاز وزير الدفاع بنيامين بن إليعازر بأنه السبب في تهيش دور الجيش داخل الحكومة عبر الاستهانة بالتقديرات التي يقدمها بصدد الوضع الأمني. وفي أخطر مؤشر على هذه الخلافات رفض موفاز في أكتوبر الامتثال لقرار بحسب قوات الجيش من مدينة الخليل، بحجة أن هذا الانسحاب يهدد أمن إسرائيل. وقد علقت الكثير من الصحف الإسرائيلية على الحادث واصفة إياه بأنه نذير شؤم، وبأنه بعضها إلى حد وصفه بأنه يشبه محاولة انقلاب عسكري. وتعتبر هذه الأزمة الأكثر بروزاً في الجدل الذي كان دائراً منذ اندلاع الانتفاضة حول الخلافات بين الحكومة والجيش تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، وهل هي عدو ينبغي قتاله والقضاء عليه أم لا<sup>٩٧</sup>. ونظراً لأن الخلاف لم يحسم، فقد ظل التوتر بين الجيش والحكومة قائماً، خاصة بعد أن هاجم المستوطنون الجيش واتهموه بأنه يقف ساكناً ولا يقوم بحمايتهم من الهجمات الفلسطينية، بينما كان السبب الرئيسي في منع الجيش من التحرك هو الحكومة.

#### ٧. شارون وحصار عرفات

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية تحاول التنبؤ بسلوك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وتناقش مدى إمكانية التمويل عليه في الالتزامات الأمنية المعقودة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن بين هذه التنبؤات، نص تقرير "الشاباك" الذي تم تمريره للصحف الإسرائيلية في ٧ أكتوبر، وجاء فيه "أن عرفات يمثل تهديداً سياسياً لإسرائيل وليس عسكرياً، وإن غيابة أقل ضرراً من استمراره". واعتبر التقرير أن عرفات سيكون أهل ميلاً لتنفيذ التزاماته الأمنية لأسباب عديدة على رأسها صعوبة اتخاذ أي قرار لوقف الانتفاضة، أو التخفيف من انخراط منظمة التحرير فيها، وحسبما ورد في التقرير "إن قرار وقف إطلاق النار الذي تطالب به إسرائيل ليس أقل جساماً أو مصيرية من قرار بن جوريون عام ١٩٤٨ عندما أمر بتفجير سفينة "التالينا" التابعة لمنظمة الإيتسل، وهي سفينة كانت محملة بالمهاجرين اليهود والأسلحة وتتبع منظمة الإيتسل التي كان يرأسها آنذاك مناحم بيغن". ووفقاً لتقدير وثيقة الشاباك، فإن "عرفات عليه أن يقوم بالالتزامات الأمنية تدريجياً حتى يستعيد سيطرته على تنظيم فتح الذي أصبح أكثر يمينية وخارج السيطرة". ورغم إنكار وجود هذه الوثيقة، ووصفها مجرد رأي لباحث داخل الجهاز كتبها في أكتوبر ٢٠٠٠، أشاء وجود باراك في السلطة، فإن تداعيات الأحداث لاحقاً قد برهنت على أن آرئيل شارون كان مقتنعاً تماماً بضرورة إزاحة عرفات من قيادة السلطة الوطنية، باعتبار أن ذلك سيحقق مجموعة من الفوائد على النحو التالي:

- إصابة القيادة الفلسطينية بالشلل، ونشوب نزاعات بين المقربين من عرفات للحلول مكانه، وهو ما يجعل تركيز هذه القيادات على جسم الصراع على السلطة بدلاً من التركيز على دعم الانتفاضة.
- تخليص "الليكود" الذي يقود الحكومة من مأزق التناقض الواقع فيه نتيجة هجموه على "أوسلو" والالتزام بها في وقت واحد، وأيضاً نتيجة اقتناعه بأن عرفات مجرد زعيم "إرهابي"، والاضطرار في اللحظة نفسها للقائه أو التفاوض معه عبر وسيط.
- إن نفي عرفات للخارج سيؤدي إلى إحياء الشارع الفلسطيني، ومن ثم تفقد الانتفاضة زخمها ويوقف العنف من تلقاء نفسه.
- دعم مكانة شارون شعبياً، إذ أن التخلص من عرفات كان قد أصبح مطلباً عاماً للإسرائيليين، سواء اليميني الذي لم يتنازل على الإطلاق عن وصفه بالإرهابي ورفض التعامل معه، أو اليسار الذي كان مقتنعاً بعد فشل كامب ديفيد بأن عرفات هو المائق أمام التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

هـ. اعتقد شارون أن التخلص من عرفات سوف يعطيه الفرصة أيضاً في حسم الصراع الداخلي في حزب الليكود، بسبب مزايادات ناتياهو على مواقف شارون خاصة عقب اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رجبعام زئيفي، إذ قاد "ناتياهو" الجناح المتشدد في الليكود الداعي إلى الانتقام لمصرع زئيفي، باعتباره عملاً من الأعمال التي ترتب لإسرائيل الحق في اجتياح الضفة وغزة وطرد عرفات والسلطة الوطنية، وقد استند نتياهو إلى حقيقة أن غزو لبنان عام ١٩٨٢ كان ردّاً على اغتيال سفير إسرائيل في لندن على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن ثم فإن قتل زئيفي - كما حاول نتياهو أن يصور - يستدعي إجراء لا يقل عما حدث في لبنان آنذاك.

كان شارون مدركاً لإمكانية جنى كل هذه الفوائد من وراء الإطاحة بعرفات، ولكنه كان غير قادر من الناحية العملية على تنفيذ ما يريد بسبب رفض أو عدم حماس الأمريكيين لهذه الخطة، والاضغوط التي كانت تمارسها الدول العربية سواء على إسرائيل أو على الاتحاد الأوروبي، وكان الأخير بدوره يضغط على إسرائيل والولايات المتحدة لمنع شارون من تنفيذ خطته بإبعاد عرفات. والواضح أن الردود الانتقامية الواسعة النطاق التي كان الجيش الإسرائيلي يقوم بها في أعقاب أي عملية فلسطينية ضد أنجيش أو المستوطنين أو داخل الخط الأخضر كانت جزءاً من تحركات شارون لإسقاط عرفات، عبر إظهاره بمظهر المايجز عن حماية شعبه من الاعتداءات الإسرائيلية. كذلك كانت عملية حصار عرفات داخل رام الله ومنعه من التحرك خارجها تستهدف تحقيق المخطط نفسه، وذلك بافتراض أن عزل عرفات وإمانته ستؤدي تلقائياً إلى تدهور شعبيته، وظهور قيادات أخرى ليست بالضرورة من بين صفوف الحركات الإسلامية المتشددة من حماس أو الجهاد. وذهبت بعض التقديرات الإسرائيلية إلى القول بأن شعبية حماس أو الجهاد في الأرض المحتلة لم ترتفع حتى في ظل العمليات الفدائية "الانتحارية"، التي كانت نتائجها تشبع رغبة الشعب الفلسطيني في الانتقام من الإسرائيليين، وإن الاحتمال الأكبر في حالة الإطاحة بعرفات هو وصول أحد الشخصيات السياسية أو الأمنية المعروفة إلى السلطة بدلاً من عرفات، وتحدثت بعض التقارير الإسرائيلية عن قيادات بديلة لعرفات مثل سري نسييه. ممثل ملف القدس - أو جبريل الرجوب رئيس جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، معتبرة أنهم شخصيات قوية ومقبولة من الشارع الفلسطيني، ويمكن أن تملأ الفراغ الذي سيتركه رحيل عرفات عن السلطة سواء طواعية أو بخطة مدبرة للإطاحة به.

#### ٨. تقييم أداء شارون في السلطة

بانتضاء عام ٢٠٠١ كان شارون قد استمر في السلطة قرابة تسعة أشهر، اعتبرها البعض فترة كاذبة للحكم على أدائه وإنجازات حكومته. واللافت للنظر أن الصحف الإسرائيلية لم تحاول التركيز على فشل شارون في إنهاء الانتفاضة الفلسطينية، ويبدو أن ذلك جاء لمببب:

- أ. أن شارون في خطابه الذي ألقاه في الكنيست عقب تشكيل حكومته في شهر مارس، لم يعد مسرحاً بوقف الانتفاضة، وإنما وعد فقط بعدم التفاوض مع الفلسطينيين طالما استمر العنف من جانبهم، وهو الوعد الذي التزم به فعلاً.
- ب. أن أغلبية الشعب الإسرائيلي كانت غاضبة من الفلسطينيين، وتعتقد أنهم يرفضون التوصل إلى تسوية سلمية، وبالتالي فإن شارون له عذره (من وجهة نظرها) في عدم تحقيق إنجاز فعلى في الملف الأمني المتدهور.

أما ما كانت الصحف الإسرائيلية تتحدث عنه باستفاضة فهو الوضع الاقتصادي المتدهور، وعلى سبيل المثال أشارت صحيفة "هاتسوفيه" في ١٢ نوفمبر إلى خشية شارون من أن يؤدي الوضع الاقتصادي السيئ

إلى تخفيض الرضاء الشعبي عن سياساته الأمنية، ولكن الصحيفة نفصمها أكدت أن تركيز شارون في المجالين الأمنى والسيماسى لن تدع له فرصة حقيقية للتفكير في القضايا الاقتصادية، ومعالجة مشاكل البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة لأغلب الفئات وتدهور الاستثمارات، وغير ذلك من القضايا الاقتصادية الكبرى.

ويغض النظر عن أن التعذير من الوضع الاقتصادى المتدهور كان قاسماً مشتركاً بين اليمين واليسار، فإن ذلك لم يكن ليؤثر في حكومة شارون طالما ظلت المواجهات قائمة مع الفلسطينيين، وهو ما يفسر بقاء هذه الحكومة في السلطة دون أن تتعرض لتهديد جدى حتى من جانب اليسار الإسرائيلى وأحزابه غير المشاركة في الائتلاف مثل حزب ميرتس، حيث لم توجد محاولة واحدة فقط للتصويت بالثقة على حكومة شارون، ومن هنا امتتج البعض أن الشرط الضرورى لوضع شارون وحكومته في مأزق حقيقى، هو حد أدنى من العنف الفلسطينى مضاهياً إليه حد أقصى من التدهور الاقتصادى. وإنه إذا ما تحقق هذان العاملان معا لكان سهلاً أن تسقط حكومة شارون فعلاً تحت ضغط الصراعات الداخلية في اللهكود، ودخل الحكومة ذاتها، ويفعل ضغوط الرأى العام الإسرائيلى. غير أن ذلك كان متعذراً حتى نهاية العام.



### ٣- التفاعلات العربية الإسرائيلية.. حالة حرب

يمثل العام ٢٠٠١ نموذجاً مدللاً لما عرف تقليدياً، عبر مسيرة الصراع العربي- الإسرائيلي، بحالة الحرب. فقد دخلت عملية التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية في طريق مسدود، دون وجود أى تصور عملي يمكن على أساسه استئناف تلك العملية. وتصاعدت حدة العنف المسلح إلى مستوى غير مسبوق، شهد انفجار ما يمكن وصفه بـ "حروب صغيرة". وبدأ بوضوح أن الصراع العربي- الإسرائيلي قد خرج عن الإطار الذي حكم مسيرته خلال السنوات العشر السابقة، ليمود مرة أخرى إلى مرحلة ما قبل عام ١٩٩١، والتي كانت تهر عادة احتمالات مواجهات عسكرية واسعة النطاق، وأكثر مما تطرح احتمالات للسلام في الشرق الأوسط. بالنسبة للتسمينات، كانت هناك ثلاثة أنماط رئيسية تحييط بتفاعلات الأطراف المباشرة للصراع العربي- الإسرائيلي، هي:

١- **تمطد التمطد:** فخلال سنوات ١٩٩٢. ١٩٩٦، جرت المفاوضات بانتظام بين أطراف الصراع، على كافة المسارات في ظل وجود حكومة العمل (رابين - بيريز)، وواجهت عملية التسوية السلمية في تلك الفترة كافة المشكلات التي يمكن أن تواجهها عملية تفاوضية تهدف إلى التعامل مع صراع ممتد متعدد الأطراف، سواء ما تعلق بالمسائل الإجرائية أو القضايا الحقيقية للصراع، إضافة إلى تصلب المواقف، وضغوط الرأي العام، والسلوك المسلح لتطبيقات المعارضة، مما قاد إلى توتر شديد في العملية التفاوضية، أفرز تقدماً بطيئاً، أو غير منظم الاتجاه، في عملية التسوية السلمية. وفي ظل هذا التمدد تم التوصل إلى اتفاق أوسلو حول مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني عام ١٩٩٢، عبر آلية المفاوضات المصرية، ثم معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية عام ١٩٩٤، ثم ما سمي "التفاهم المفاهيمي" حول مبادئ ترتيبات الأمن في الجولان بعد الانسحاب في بداية عام ١٩٩٦، ولم تكن مسألة الانسحاب من جنوب لبنان - بعيداً عن ارتباطها بالمسارين السوري واللبناني - تمثل مشكلة معقدة.

٢- **تمطد الهجوم:** فبعد تولي بنيامين نتانياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل، بين منتصف ١٩٩٦ ومنتصف ١٩٩٩، وتحول التوجهات الرسمية في إسرائيل باتجاه اليمين في ظل حكم الليكود، أصبحت عملية المفاوضات بالجمود. وركزت كل محاولات تحريك المفاوضات ليس إلى إحراز تقدم في مسار التسوية بقدر ما كان منع انهيارها. ولم يكن الاتفاق الجزئي الذي تم التوصل إليه بفعل الضغط الأمريكي في واي بلانتيفين عام ١٩٩٨، يبرر عن مخرج بقدر ما كان يعبر عن أزمة، لاسيما في ظل سيطرة صيغة الأرض مقابل الأمن بدلاً من الصيغة الألى تقضى بالأرض مقابل السلام، وهي الصيغة الجديدة التي فجرت مشكلات مختلفة على كل المسارات.

## مفهوم حالة الحرب

لا يوجد توافق في الدراسات الإسرائيلية حول تعريف دقيق شامل للمفهوم الحرب، وهو ما أدى إلى إقرار تعريفات عديدة للحرب. فالبحرير يركز على شكل السلوك العدواني، والبحرير الآخر يؤكد على أسباب الحرب، بينما يعامل تيار ثالث مع الحرب كحالة، لكن معظم التعريفات تشير إلى أنها تشمل أفعالاً عدائية معينة، بين أو داخل الدول، تتم من خلال استعمال القوة العسكرية.

تقل الحرب حالة محددة من حالات الصراع، ترتبط بالانفجار العمليات العسكرية بين طرفين أو أكثر، ويتم التعبير - فيما لأطراف الحرب - بين الحروب التي تشوب داخل الدول والحروب الأهلية بين الفرقاء السياسيين، والحروب التي تنفجر بين الدول على مصفويات إقليمية أو عالمية. كما يتم التعبير واستدعاء على نطاق العمليات العسكرية بين الحروب الشاملة التي تستعمل فيها كل الأسلحة لتعظيم أهداف سياسية عامة، والحروب المفردة التي تتم على نطاقات أضيق في أسلحتها ومسرح عملياتها وأهدافها، ويقار كذلك إلى عقد معاهدات الأهمية من الحروب هو الصراعات منخفضة الشدة.

هناك فريق من محللي العلاقات الدولية يعامل مع الحرب كحالة لا ترتبط بالضرورة بوجود أفعال عنيفة مسلحة مكشوفة واسعة النطاق، وإنما كأخبار يحكم علاقات الدول. فعلاقات الدول في مناطق العالم المغلقة تحيط بها، إما حالة سلم أو حالة حرب. وترتبط حالة الحرب بمنطق تصاعلات صراحي يعكس تهديدات عسكرية أو مخاطر مسلحة أو صدامات عنيفة وتوترات سياسية وسياق تسليح أو تدخلات في الشؤون الداخلية أو أغراض أخرى من الأعمال العدائية التي تشكل في مجملها ملامح لذلك الحالة.

وخلاصة الحرب صراحت هريفي القانون الدولي، أبرز مفاهيم مختلفة تعبر عن قضايا وإشكاليات مختلفة ترتبط بها، كإعلان الحرب، أو قطع العلاقات الدبلوماسية، أو تعويضات الحرب، أو معاهدات عدم الاعتداء، أو قانون النزاعات المسلحة، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لكن حالة الحرب تكسب مضامين أكثر تعقيداً في ألبانهم مثل الطرق الأوسع، التي سيطرت على تصاعلات أطرافها في بعض المراحل حالات خاصة مثل "الاسلم والحارب".

يبد أن أزمة هذه المرحلة لم تصل إلى حد اعتبار خيار السلام في طريقه إلى الانهيار، أو أن الخيارات الأخرى كالحرب قد أصبحت قريبة، على الأقل من جانب الأطراف العربية، وذلك بالرغم من صدور تعميمات متكررة تحذر من احتمالات نشوب حرب.

٣- تمتد القلبية وساد هذا النمط خلال الفترة القصيرة التي تولى خلالها باراك رئاسة الوزراء في إسرائيل ما بين منتصف عام ١٩٩٩ وبيانات عام ٢٠٠١، ففي ظل اقتراب عملية التسوية السلمية بشكل مباشر من قضايا الحل النهائي على مسارات الصراع الثلاثة المرتبطة بالمشكلة الفلسطينية، وهضبة الجولان، وجنوب لبنان، شهدت تلك الفترة تقلبات غير تقليدية قياساً على نمط التفاعل المعتاد عبر مسيرة الصراع، فقد تم الاقتراب بشكل غير مسبوق من بحث القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية، بهدف تسويتها، وذلك قبل أن تندفع تصاعلات الصراع مرة أخرى في اتجاه انفجار "حرب" على الساحة الفلسطينية.

ففي ظل حساسية مشكلات الحل النهائي وضغوط الرأي العام "المتعزز"، ظهر أن أقصى ما كانت إسرائيل على استعداد لتقديمه. هي ظل حكومة باراك. لم يكن كافياً أو مقنعاً بالنسبة للفلسطينيين. وفي ظل تدخلات السكان والمصالح وتغير المدركات واليات الاتصال، وضع أن إمكانية السيطرة على التوترات المسلحة العنيفة، والإبقاء عليها دون مستوى انفجار الحرب الشاملة، أصبحت قائمة إلى حد كبير، بحيث أنتج هذا النمط حالة من الاسلم والحارب التي تبدو أحياناً وكأنها "حالة التوازن" في الصراع.

في العام ٢٠٠١، أدت تصاعلات الصراع العربي - الإسرائيلي إلى نمط يفتقر بشكل جوهري عما سبق، هو "نمط التعمور" الذي نتجت عنه أوضاع جديدة شكلت في مجملها "حالة حرب"، وذلك في ظل حدوث تحول أساسي للتوجهات الرسمية في إسرائيل ناحية اليمين المتطرف، والمدمومة بقوة من المجتمع، وذلك بتولي حكومة الليكود اليمينية، برئاسة أرييل شارون، الحكم في فبراير من العام. ارتبطت الأنماط الثلاثة السابقة في الأساس، بمحددات ونتائج وتصاعلات تتصل باستخدام الأدوات

## الحرب في التفكير الإسرائيلي

السابقة لها أية تهديدات لإسرائيل من جانب الدول العربية، كما كانت عمليات حرب يونيو ١٩٦٧ تصجاوز النطاق للنصر لأية استراتيجية عمليات دفاعية، فحينما من لهذا العالم للدفاع، كانت الاستراتيجيات العسكرية المحددة، كالحدود القابلة للدفاع والأساليب البررة للحرب، هجومة.

«صهي إسرائيل عريقة قديمة غير تقليدية، تركز إحالة إلى لهذا العام الخاس بالفروق العسكرية الدوغي في مواجهة الدول المجاورة» على الاعتماد على الضربات السريعة، التي تسمى وقائية، لإجهاض الهجمات المحتملة، ونقل للمركة بشكل سريع إلى أرض الطرف الآخر، وعدم إطالة للذي الزمني للحرب، بفعل نظام المعينة العامة للعصبة ومشكلات الاقتصاد الإسرائيلي. والله أحصلت هذه لليات بقوة قاتلة أدت إلى استعرازا رغم تغير الأوضاع التي أثرت بها عند قيام إسرائيل.

«يكتسب مفهوم الحرب لدى إسرائيل مضموناً شديداً للحصورية، سواء على مستوى السياسة الدفاعية أو الاستراتيجية العسكرية، أو العقيدة القتالية، فالسياسة العسكرية (الدفاعية) الإسرائيلية، تسيطر إلى حد كبير على السياسة العامة لإسرائيل إلى درجة أنه ساد في بعض المرات أنه ليس لدى إسرائيل سوى سياسة أمنية قومية، خاصة في ظل عاملين: الأول هو ما يبدو أنه عقيدة أن تسيطر على الفكر الإسرائيلي بدرجة لا يمكن معها تفسير السلوك العسكري الإسرائيلي على أسس استراتيجية في معظم الأحيان، والثاني تبني إسرائيل لمفاهيم أمن تصاير ما هو تقليدي بشأن أمن الدولة إلى الأمن الشخصي للمواطن، على نحو يجعل من إسرائيل في حالة حرب دائمة.

«تقوم استراتيجية إسرائيل العسكرية عمليا على مبادئ هجومية تعبر عنها خطط العمليات التي أثيرت بها كل حروبها في الفترات السابقة، ومن بينها حرب السويس عام ١٩٥٦ التي لم تشهد العفرة

السياسية هي إدارة الصراع، وبالتالي لم تخرج من إطار التسمية السياسية، فالتأثير سمة تقليدية من سمات عمليات تسمية الصراعات الإقليمية، كما أن جمود المفاوضات لم يكن يطرح إمكانية انهيار خيار السلام نفسه، وإنما تغيير أسس التسمية. أما التقلب، فقد ارتبط بإحدى أكثر المحاولات غير التقليدية. فهاذا على التمثل المعتاد. لتسمية الصراع، فتبعاً لبعض التقويمات لما حدث في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، كانت هناك فرصة لحل سياسي شبه مستقر. والبعض الآخر يرى المكس من ذلك.

من جانب آخر، لم تخرج التفاعلات العسكرية خلال تلك المرحلة عن نفس الإطار بصفة عامة. فقد اعتادت أطراف الصراع، منذ ١٩٩١، على فصل الاعتبارات المتصلة بتطوير تسليح الجيوش عن الاعتبارات المتعلقة بالتسمية السلمية، بحيث بدت كل عملية وكأنها تصير في اتجاهها الخاص بمعزل عن الأخرى، دون أن يعني ذلك أن تلك الأطراف تستمد بالضرورة لحالة حرب شاملة. كما أن التهديدات العسكرية والصدمات المسلحة (الصغيرة) والعمليات المسلحة المتكررة، شكلت أدوات ضغط تستخدم من جانب كل الأطراف لدعم مواقفها التفاوضية أو الضغط على الطرف الآخر، بأكثر مما تعبر عن قناعة بإمكانية حل الصراع عن طريق الخيارات العسكرية وحدها، وذلك بالرغم من وجود هذه المعتقدات لدى بعض التنظيمات المسلحة غير الرسمية التي لم تكن بعيدة - في واقع الأمر - عن سياسات الدول المحيطة بها.

ارتبط «تمتع التدوير» الذي سيطر على تفاعلات ٢٠٠١، بصعود تيار شديد التطرف في إسرائيل، يستند أن "السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين غير ممكن، وأن ما هو متاح فقط هو "ترتيبات مرحلية" طويلة المدى، للتعاامل مع المشكلات التي تهدد أمن إسرائيل، على أن تترك مهمة "السلام الكامل" مع الفلسطينيين والعرب لأجيال قادمة، وأن القوة العسكرية - من جانب آخر - تمثل الرد الرئيسي على العمليات والاحتجاجات العربية أو الفلسطينية تحديداً، والأداة الأساسية لتحقيق أمن الدولة والأمن الشخصي للمواطنين. وقد أدت السياسات المستندة على هذه التوجهات إلى نتيجتين مباشرتين، هما:

الأولى: دخول عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود.

الثانية: اتجاه التفاعلات العربية - الإسرائيلية إلى دائرة العسكرية.

وهكذا اندمجت تفاعلات العام ٢٠٠١ نحو حالة بدت أنها خروج شبه كامل من إطار "خيار التسوية السياسية" الذي حكم مسار الصراع خلال العقد الأخير، وليس مجرد تمثّر أو انهيار إطار التسوية السياسية الذي ساد منذ عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وبما جسد ما يشبه "حالة حرب"، تتضمن استخداماً واسع النطاق. بأسلوب الذراع الطويلة. للقوة الإسرائيلية المسلحة، بفرض الأمر الواقع، وتركيع الطرف الآخر عسكرياً، وكسر إرادته السياسية تماماً، مع محاولة إقامة ترتيبات أمنية استناداً على تقاضيات تمكن الخلل الكبير في توازن القوة المادية، أو من جانب واحد، على غرار المناطق العازلة والحوائل الأمنية، وكل الأساليب التي يمكن أن تفرزها عقلية جنرال تقليدي "عصابي" مثل أرييل شارون.

وشكلت هذه السياسات الإسرائيلية ردود الفعل الفلسطينية، حيث اتجه الفلسطينيون نحو خوض مقاومة مسلحة ضد إسرائيل حملت في الأخرى ملامح عسكرية "اضطرارية" بالنسبة لبعض التنظيمات الفلسطينية، أو اختيارية بالنسبة للبعض الآخر، وذلك بالتوازي مع محاولات مستمرة من جانب كل الأطراف ذات العلاقة بالشرق الأوسط لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات. في حين تجنبت الدول العربية تصعيد الموقف العسكري ضد إسرائيل حتى لا يتم الانزلاق إلى حالة حرب شاملة. وعملت الولايات المتحدة والدول الأوروبية على وضع كوابح. وإن بدرجات مختلفة. للسلوك العسكري والعنيف للأطراف المتصارعة، في ظل حالة من فقدان السيطرة التسمية على كافة أشكال التفاعلات.

أضافت العوامل السابقة مزيداً من التعقيد، فقد تصدعت عملية التسوية السلمية تماماً، واتسع نطاق العنف المسلح والتهديدات العسكرية والتوترات السياسية، مع عودة القضايا الكبرى المتصلة بواقع ومستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي إلى الظهور، بحيث بدت المنطقة وكأنها عادت إلى "حالة الحرب"، التي كان يعتقد أنه تم تجاوزها طوال التسعينات.

وإنطلاقاً مما سبق يمكن تحليل ملامح "حالة الحرب" في دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي خلال ٢٠٠١ في الفقرات التالية.

### أولاً: عملية التسوية السلمية تدخل "طريقاً مسدوداً"

انتهى عام ٢٠٠١ وهناك انهيار كبير أصاب العملية السياسية، وبما أكد أن الصراع يتجه إلى مرحلة أكثر تعقيداً. وثمة تيارات ثلاثة يقدم كل منها تفسيراً مختلفاً للحالة التي وصل إليها الصراع العربي - الإسرائيلي، وي طرح كل منها تصوراً لواقع عملية السلام / التسوية، وهي:

الأول يرى أن الحالة التي وصل إليها الصراع تعد تمبيراً دقيقاً عن "طابعه الوجودي" الذي استمر لمدة عقود، والذي يمكن أن يستمر أيضاً لمدة عقود أخرى قادمة، وأن محاولة التسوية السلمية الشاملة التي شهدتها سنوات التسعينات لم تكن أكثر من هدنة وقتية من حالة الحرب، وأن دورة التوازن الحاكمة لحركة الصراع قد بدأت تعمل لإعادة تميل التفاعل التقليدي. فالإسرائيليون (في مجملهم على الأقل) لم يكونوا جادين أبداً في التخلي عن الأراضي التي احتلها في حرب يونيو ١٩٦٧، وبناتوا ينظرون إليها كجزء من دولة إسرائيل. والفلسطينيون (في غالبيتهم) ليسوا يقادرون على التخلي عن حلمهم التقليدي والمشروع في استعادة ملامح فلسطين التاريخية.

في سياق ذلك، فإن ما حدث هو أن كل طرف قد عاد إلى مواقفه الأصلية، لتصبح إسرائيل. في التفكير الفلسطيني. كياناً صهيونياً أسيطانيا عدوانياً، لا يمكن التعامل معه إلا بأساليب القوة، وليصبح الفلسطينيون -

في التفكير الإسرائيلي - "ناسا بلا هوية"، ويجب فرض الأمر الواقع عليهم. وتمتلك إسرائيل على تلك المواجهة أنه حرب منطوية وأسلحة متنوعة وتأييدا غربيا (أمريكا تحديدًا). بينما يمتلك الفلسطينيون الحق القانوني والتاريخي والتأييد العربي والقدرة غير المحدودة على التضال. وفي ظل ذلك تراجع إطار مدريد واتفاقات أوسلو ومفاوضات كامب ديفيد، ليصبح كل ذلك مجرد "مرحلة عابرة ومؤقتة"، وليمود الصراع العربي - الإسرائيلي، كما كان، خلال تاريخه الطويل.

ووفقا لهذا، فإن ما حدث خلال عام ٢٠٠١، ليس فقط انهيار إطار التسوية السلمية الذي تبلور في مدريد عام ١٩٩١، والاتفاقات التي استندت عليه، وإنما الخيار الإستراتيجي المتصل بالتسوية السياسية ذاتها، وما قد تقود إليه من حالة سلام مقبولة من جميع الأطراف.

الثاني: يؤكد أن عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وفقا لنمط أوسلو والرعاية الاحتكارية للولايات المتحدة (وليس خيار السلام) هي التي فشلت في الوصول بالصراع إلى حالة السلم، وأن ذلك الفشل كان نتيجة مشكلات هيكلية اعترضها منذ بدايتها عام ١٩٩١، فاهترابات الاتفاقيات الانتقالية والخطوة - خطوة، والفصل بين المسارين الثنائي والإقليمي لم تحقق أهدافها. فقد كان المقصود من الاستعداد عليها هو تصميم عملية حل، أو تسوية تستند على بناء الثقة بين الأطراف، إلا أن كل ذلك قد انتهى إلى مسيرة طويلة من التعقيدات التي لم يتم الالتزام خلالها - لا سيما من جانب إسرائيل - بنصوص الاتفاقات أو الخطوات التنفيذية أو الجداول الزمنية، خاصة على المسار الفلسطيني. الإسرائيلي، مما خلف حالة من عدم الثقة في النوايا والسياسات على الجانبين، إضافة إلى ما يلي:

١. أن تعقيدات هذا المسار أتاحت الفرصة والوقت للتيارات المعارضة ولاسيما المسلحة أو المتطرفة على الجانبين، لمرقعة مسارها من خلال الاستيطان والعنف والقوة المسلحة.
٢. أن تأثير مرجعية مدريد ذاتها تقلص مع الوقت، وبرزت مبادئ جديدة (كالأرض مقابل الأمن)، أدت إلى إعادة التفاوض على ما تم الاتفاق عليه عدة مرات، وبما جعل عملية التفاوض لا نهاية لها.
٣. أن تعقيدات العملية دفعت القوى الكبرى إلى تحركات تراوحت بين التدخل الجاد، واللكؤس والتراجع، بدا خلالها أن العالم يرغب في تحقيق سلام بأي ثمن، حتى لو كان اقتصاص ما تبقى من فلسطين التاريخية. بموازاة ذلك، كانت موازين القوى بين إسرائيل والفلسطينيين مختلفة إلى درجة جعلت حكومات إسرائيل المتعاقبة بما في ذلك حكومة العمل - باراك، تتصور أن بمقدورها فرض التسوية التي تراها، في الوقت الذي كان الفلسطينيون غير قادرين فيه على تقديم تنازلات بعد حد معين في ظل حماسية القضايا المطروحة كالقدس والأجاثين والحدود والميادة، بينما كانت الإدارات الأمريكية مترددة بين دورها كوسيط راع لعملية التسوية وتحالفها وانحيازها المسافر إلى إسرائيل، بما يتضمنه ذلك من التزامات متعارضة أحيانا.
- وكانت النتيجة. وفق ذلك التشخيص. هي تحقيق قدر من التقدم الطفيف ثم العودة مرة أخرى إلى "الطريق المسدود"، كما بدأ يحدث منذ أواخر فترة حكم باراك، وبالتالي استئناف المواجهة العنيفة التي كان الطرفان يأملان في أن تفرز وأقما معدلا، يتصل بمواقف الأطراف الأخرى، أو توجهات الشعوب، قبل أن تتجه المواجهة المسلحة. عندما وصل شارون إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل. إلى ما يشبه البديل لصيغة تسوية جديدة في حد ذاتها.

الثالث: تهاير يشير إلى أن الحالة الراهنة التي يمر بها الصراع، تمثل إحدى مراحل عملية التسوية السلمية القائمة بالفعل، فالواجهة العنيفة بواسطة القوة المسلحة تمثل نوعا من المساومة الإكراهية التي يستخدمها الطرفان بعد فشل المساومة الدبلوماسية في كامب ديفيد، أو في ظل فتاعة التيار اليميني الإسرائيلي بعدم جدوى "المساومة الدبلوماسية" مع السلطة الفلسطينية القائمة. فقد أعلن أيهود باراك أنه قدم ما اعتبره عرضا سخيا لا يمكن رفضه في كامب ديفيد، في الوقت الذي لم يكن هذا العرض مقبولا بالنسبة للفلسطينيين الذين

يجدون أنفسهم غير قادرين على التنازل عن أية مساحة أخرى من ٢٢٪ المتبقية لهم من فلسطين التاريخية، فضلاً عن غموض عرض باراك بالنسبة للقدس وعودة اللاجئين والسيادة وطبيعة الترابط المكاني الجغرافي للأراضي التي تشكل الدولة الفلسطينية.

استمرت المفاوضات حول العرض المشار إليه في "طابا"، بعد أن كانت المواجهات قد تصجرت بالفعل في سبتمبر ٢٠٠٠، وقدمت عروض مُعدلة في بداية عام ٢٠٠١ في ظل الأسابيع الأخيرة لإدارة كلينتون، لكن الوقت كان قد انتهى. وبينما كانت السلطة الفلسطينية تعمل في إطار استخدام "المقاومة المحسوبة" كأداة ضغط، في مواجهة حكومة تتبع نفس المنطق تقريباً مع الفارق في الإمكانيات، جاءت حكومة الليكود / شارون (الذي فجر الموقف أصلاً) ترى أن "المساومة الدبلوماسية" غير مجدية، وأنها لن تتفاوض تحت ضغط ما تسميه "أعمال العنف الفلسطينية"، متجهة إلى استخدام القوة العسكرية بهدف الحصول على ما لم تتمكن الحكومات السابقة من الحصول عليه. وبالتالي، فإن إطار التسوية السياسية السلمية لم ينهر تماماً كأطار قائم، ولا تزال العملية قابلة للاستئناف، طالما يحدث هو استمرار للمفاوضات لكن بوسائل أخرى أشد عنفاً، إلا أنها أكثر قابلية لفقدان السيطرة على مسارها، وبصورة عرضت إطار التسوية القائم وخيار السلام ذاته لخسائر فادحة.

في هذا السياق، تشير تقاعلات ٢٠٠١ إلى أن المرحلة التي يمر بها الصراع العربي-الإسرائيلي شهدت ملامح معقدة تستند جزئياً على ما جاء في التصورات الثلاثة المشار إليها، فقد وصلت حدة المواجهات المسلحة والفتورات السياسية إلى مستوى يشير بالفعل إلى عودة "حالة حرب"، وي طرح تساؤلات جادة حول ما إذا كان خيار السلام لا يزال قائماً، خاصة في ظل وصول عملية التسوية السلمية بالفعل (وفقاً للتشخيص الثاني) إلى طريق مسدود لا يرتبط فقط بعدم إمكانية تحقيق تقدم، وإنما انهيار الكثير جداً مما تم تحقيقه في إطارها، لكن في الوقت نفسه، لم تتوقف عملية التفاهات الثنائية، ومحاولات تحريك الموقف، وطرح المبادرات، والتدخلات الدولية والإقليمية بشأن مخرج من المأزق الذي وصل إليه الصراع. ويمكن الاستنتاج بأن التشخيص الثاني في مجمله هو الأقرب للذقة، فرغم ما تتضمنه تلك المرحلة من ملامح مركبة، وما تطرحه من احتمالات يصعب توقعها، فإن ما حدث خلال ٢٠٠١ يشير (فيما يتصل بالشق السياسي من التفاعلات بين إسرائيل والعرب) إلى أن عملية التسوية السلمية القائمة قد دخلت طريقاً مسدوداً، حتى نهاية العام، لسببين رئيسيين:

١. أن التطورات العامة التي شهدتها دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي خلال العام لا تشير إلى انهيار كامل "لخيار التسوية السياسية"، كخيار رئيسي لإدارة وحل الصراع، بالنسبة لكل أطرافه، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يتم بفعل قيود الموازين العسكرية، أم بسبب فتاعة عامة بأن الصراع لن يُحل عسكرياً. فقد نجحت حكومة الليكود وبعض الفصائل الفلسطينية إلى "السلاح" كأداة أساسية للتعامل مع الطرف الآخر، وأدى ذلك إلى ما يشبه حالة حرب في المنطقة، إلا أن الدول والمجتمعات بكاملها لم تتحرك بشكل نهائي في هذا الاتجاه. فالخيار العسكري (مع إدراك الفارق المفهومي بين الحرب وحالة الحرب) لم يصبح الأداة الوحيدة أو المسيطرة بشكل نهائي في إدارة الصراع حتى نهاية ٢٠٠١.

٢. أن التفاعلات التي تمت خلال عام ٢٠٠١ تجاوزت مجرد كونها "أسلوباً عنيفاً" للضغط في إطار العملية التفاوضية الراهنة. فعلى الرغم من وجود "لمبة قوه" تحكمها محددات يمكن رصدها خلال فترة حكم العمل / باراك، في بداية العام، إلا أن درجة استخدام القوة المسلحة التي شهدتها الشهور التالية في ظل حكم الليكود / شارون قد تجاوزت حدود العملية إلى محاولة القضاء على ما تم إنجازه في إطارها، باستهداف مناطق الحكم الذاتي والسلطة والمؤسسات والمراقب الفلسطينية، إضافة إلى وقف تقدمها، والمصادرة على إمكانية حدوث ذلك مسبقاً، باستهداف القيادات والكوادر والمواطنين، ورفض استئناف المفاوضات، أي إفراغ العملية كليا من محتواها، بما أوصلها إلى طريق

ممدود، ويحيث أصبح استئناف التفاوض في حد ذاته هدفا صعبا .  
في هذا الإطار، تتمثل أهم ملامح الحالة التي وصلت إليها عملية التسمية السلمية للصراع العربي-  
الإسرائيلي، على الممارات المختلفة خلال العام ٢٠٠١، فيما يلي :

### ١ . انهيار عام على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي

تمثل التفاعلات المتصلة مباشرة بالقضية الفلسطينية دالة على استمرار الصراع أو إحلال السلام في المنطقة. وثمة قناعة عامة بأن تسوية تلك المشكلة بصورة مقبولة، ستؤدي إلى التعامل بجديّة مع مقولة "نهاية الصراع"، حتى إذا استمرت بعض المشكلات القائمة المرتبطة بالممارات الأخرى. وبالمقابل، فعلى مع التوصل إلى تسويات سياسية على الممارات الأخرى، مع استمرار المشكلة الفلسطينية على ما هي عليه، ستظل مسألة "نهاية الصراع" معلقة، على الأقل فيما يتصل بشكل "السلم العام" الذي سيسود في المنطقة بعد حل الصراع. فلا تزال المشكلات تجتاح العلاقات المصرية - الإسرائيلية، والعلاقات الأردنية - الإسرائيلية، رغم وجود معاهدات سلام نهائية مبرمة بين كل من مصر والأردن من جانب وإسرائيل من جانب آخر منذ سنوات طويلة، وذلك بفعل تأثيرات استمرار "القضية الفلسطينية" على البيئة المحيطة بالعلاقات الثنائية.

شهد هذا المسار تدهورا حادا، ووصل إلى حد الانهيار خلال ٢٠٠١، والذي انتهى دون أن تكون هناك احتمالات جادة لاستئناف مفاوضات التسوية السلمية في أي إطار، إذ بدا أن إمكانية تحقيق سلام قد تبذرت وأن التفاعلات الفلسطينية - الإسرائيلية ستواصل اندفاعها نحو مزيد من الأعمال المسلحة الدونية التي قد تصل إلى مستوى "الحرب الشاملة" بين الجانبين، في ظل استمرار أعمال العدوان الإسرائيلي المخططة والواسعة المدى من ناحية، وعمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة من ناحية أخرى، وعجز الأطراف الثالثة من التأثير جوهريا في مسار الأحداث وفرض سقف معين لها، أو غياب إرادتها بالقيام بهذا الدور، رغم تمكنها ماديا من ذلك، كما في حالة الولايات المتحدة تحديدًا.

لقد بدأ عام ٢٠٠١ في ظل تطورين شديدي الأهمية في دلالتهما على ديناميكية التفاعلات على هذا المسار، وكنا، على أي حال، استمرارا لتفاعلات العام السابق، التي تتفق في مجملها مع ما يشير إليه "التشخيص الثالث" لحالة الصراع، وهما :

**الأول** استمرار الانتفاضة الفلسطينية التي كانت قد تعجرت في نهاية سبتمبر ٢٠٠٠، كتعبير عن فقدان الأمل من جانب "الشعب الفلسطيني" في أن تؤدي المفاوضات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية استنادا على "سلام نهائي"، بعد أن وضعت الحدود الصغيرة جدا لما يمكن أن تقدمه إسرائيل عمليا، وكتعبير أيضا عن توجه سياسي محدد من جانب السلطة الفلسطينية لاستخدام أعمال "المقاومة المسلحة" عليها ، لتلين إرادة الطرف الآخر بغية تعديل موقفه والاقتراب أكثر من المطالب والحقوق الفلسطينية.

**التطور الثاني** محاولات مكثفة من جانب إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بالتعاون مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى إطار سلام مُعدل لما طرح في مباحثات كامب ديفيد يوليو ٢٠٠٠، استنادا على مقترحات أمريكية شاملة تتناول القضايا الأمنية والحدود / الأرض واللجئين والقدس وإنهاء الصراع. ورغم موافقة الطرفين بتحفيزات وتعديلات عليها، وخوضهما مفاوضات مكثفة في طابا - بمساهمة مصرية - للتوصل إلى تهايم بشأنها، أدت عوامل عديدة متداخلة إلى فشل تلك المحاولات خلال فترة ما بعد فبراير ٢٠٠١، وبما جعلها الفرصة الأخيرة للتوصل إلى إطار تسوية سياسية. فقد تصاعدت سياسة الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتقنيك الروابط بين القطاعات الفلسطينية المختلفة، وقابلها زيادة أعمال المقاومة المسلحة لتبدأ مرحلة جديدة تماما على صعيد "التفاعلات السلمية"، تتمم بما يلي:

## تطور الخسائر البشرية الفلسطينية عام ٢٠٠١

الشهر	القتلى	الجرحى
فبراير	٢٣	٧٢٩
مارس	٣٩	١١٢٦
يونيو	٢٧	٥٧٨
أغسطس	٤٤	١٢١٢
أكتوبر	٨٩	٨٩٢
ديسمبر	٧٩	٥٢٨

\* كانت خسائر الفلسطينيين خلال تسعة أشهر الأولى من الانتفاضة في عام ٢٠٠٠، هي: ٣٠٧ قتلى و ١٠٠٣٧ جرحى.

## تطور الخسائر البشرية الإسرائيلية عام ٢٠٠١

الشهر	القتلى	الجرحى
فبراير	١٣	٢٥
إبريل	٧	٦٤
يونيو	٣٠	١٢٢
أغسطس	٣٠	١٤٥
أكتوبر	١٤	٧٠
ديسمبر	٣٧	٢٥٠

\* كانت خسائر إسرائيل في التسعة أشهر الأولى من الانتفاضة خلال عام ٢٠٠٠، هي: ٥٣ قتلى و ٨٨٨ جرحى.

أ. عدم وجود برنامج سياسي ملمس لأriel شارون، إذ كانت هناك دائما مشكلة تتصل بموقف إسرائيل من فكرة "الخيار السلمي لتسوية الصراع" في حد ذاتها، وكان مفهوما أن إسرائيل قد بدأت تتبنى خيارا سلميا أيضا منذ عام ١٩٩٢، بعد سقوط "حكومة أسحق شامير"، لكن بشروط خاصة أيضا، إذا أنه يركز على تصور إسرائيلي خاص للسلام، ولكنه يأتي في الدرجة الثانية بعد الاعتبارات الأمنية. ومع ذلك كان هناك ما يمكن التفاوض بشأنه، على الرغم من تكوص نتانياهو عن معادلة السلام المعتمدة في صيغة الأرض مقابل السلام. اختلف الأمر تماما مع وصول حكومة الليكود / شارون إلى رئاسة الوزراء في شهر فبراير، فقد قام تصور شارون لإدارة الصراع على أولوية مطلقة لجانب الأمن، وفق مفاهيمه الخاصة جدا، في إطار برنامج يقوم في الأساس على "سحق الانتفاضة"، مع وقف المفاوضات طالما أنها مستمرة، في ظل فتاعة بأن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين سيستمد لأجل طويل، ويحتاج إنهاؤه إلى مراحل انتقالية وتدريجية، قد تمتد إلى ١٠ أو ٢٠ سنة لبناء الثقة، وأنه لا توجد حاجة للمجلة بشأن مفاوضات حول التسوية النهائية.

مثل هذا البرنامج قطيعة كاملة مع تطورات عملية التسوية في الفترة السابقة، إذ لم تكن لدى Ariel شارون تصورات سياسية للسلام، وإنما برنامج أممي، وبدا أحيانا أن ثمة بُعدا شخصيا يتصل بقناعات شارون الخاصة لتلك التصورات، فحسب تعبير يومي ساريد ( هآرتس ١/١٠/٢٠٠٢ )، فإنه "إذا هدأت الساحة لا قدر الله، سيضطر شارون إلى العودة إلى مائدة المفاوضات، وأن يضع عليها تحت الضغط الداخلي والخارجي اقتراحات جديدة للاتفاق، وهذه هي اللحظة التي يضهاها شارون خشيتة للموت".

أوضحت عملية تطبيق تلك التصورات أن هناك أبعادا إضافية لسياسات شارون أعقد بكثير من تصوراتها، فلم تكن تلك التوجهات تتعلق فقط بمستقبل التسوية، وإنما بما تحقق أيضا في إطارها. ففي ظل هدف الأمن



تمت الإحالة بمعظم ما تم إنجازه في مراحل أوصلو السابقة، مع التهديد المستمر بإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والتقدم في اتجاه محاولة تفكيك السلطة ذاتها، وتكبيد قوات الأمن التابعة لها ( خاصة القوة ١٧، والأمن الوقائي ) خسائر فادحة، وصولاً إلى محاولة تصفية رئيسها بإسمر عرفات. ومن الناحية العملية ترتبط تصورات شارون باستهداف " البديل السلمي " كما هو قائم، مع عدم تقديم ما يشكل إطاراً بديلاً كما كان الأمر بالنسبة لبرنامج نيتانياهو.

ب. وجود اتجاه قوى مؤيد لتوجهات شارون داخل إسرائيل، إذ لم تكن المشكلة تتعلق فقط بتوجهات رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، وإنما بتيار كامل قوى سيطر على التوجهات الإسرائيلية مع وصول اليمين إلى السلطة. فهناك تيار يميني متمصب داخل الليكود - ربما يعبر عنه شارون - يفكر بمنطق إسرائيل الكبرى، على غرار ما كان قائماً في حكومات مناحيم بيغن واسحق شامير ونيهايمين نتانياهو، مع استبعاد لأن يكون " عملياً "، ولكن في هامش محدود جداً. واستندت تقديرات واشنطن الأولى التي نصحت الدول العربية في فبراير ٢٠٠١، على إعطاء شارون ما سمي بـ " فرصة " لإدارة الصراع، وذلك برغم أن خبرة إدارة تيار اليمين الليكودي عموماً للصراع كانت تغز عاده " نمط الجمود ".

فقد ضم تحالف الليكود الحاكم أحزاباً سياسية لديها توجهات يمينية عنصرية تجاه " الشعب الفلسطيني "، ولم يجد زعماء تلك الأحزاب، أو ممثلوها، مشكلة في التعبير عن تلك الأفكار خلال العام، فقد دعا " أفينيدور لهرمان "، وزير البنية التحتية، علناً إلى تفكيك السلطة الفلسطينية وإقامة " أربعة كانتونات " محلها في الضفة الغربية وغزة، على أن تتفاوض إسرائيل مع زعماء تلك " الكانتونات " لاحقاً، بعد أن يتم تدمير كامل السلطة الفلسطينية والقوة ١٧ والشرطة الفلسطينية " والجماعات الأصولية " . وكان وزير السيادة الإسرائيلي رجبم زئيفي، الذي اغتالته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد طرح أفكاراً مماثلة حول إنهاء اتفاق أوصلو الذي يعتبره " يشكل خطراً على دولة اليهود "، يضرب السلطة الفلسطينية وإعادة التفكير في سياسة الترحيل الجماعي والتطهير العرقي (الترانسفير) للفلسطينيين.

على الجانب الآخر، كان أعضاء حزب العمل، وأبرزهم شيمون بيريز داخل الائتلاف، يتبنون توجهات " عملية ذات طبيعة انتهازية " إزاء توجهات شارون، بمنطق " عدم الممانعة " داخلياً وتسويقها خارجياً. وقد ظلت توجهات تلك المجموعة ( خاصة بيريز ) محل جدل مستمر طوال العام. لكن الأهم من ذلك، أنه في ظل حالة التفكك داخل حزب العمل، واختفاء جماعات السلام الإسرائيلية، كانت توجهات قطاع كبير من الرأي العام الإسرائيلي تدعم أداء شارون العام وأداءه الأمني، بعمدلات شبيهة ثابتة خلال العام، على نحو ما يوضح الجدول المرفق الذي يستند على استطلاعات رأى أجراها " مركز جالوب " في إسرائيل.

وعلى الرغم من أن نسب التأييد لأداء شارون العام والأمني، المذكورة في الجدول، لا تمثل أغلبية مطلقة، ويمكن تفسيرها على وجوه مختلفة، يصل بعضها إلى الاستنتاج بأن هذه النسب لا تعني بالضرورة أن الغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلي تتجه يميناً، إلا أن الاستنتاج الأبرز هو أن توجهات شارون لا تعبر عن مجرد تصورات شخصية، وأن نسبة عالية في المجتمع الإسرائيلي تؤيدها وتؤمن بها.

ج. سيولة البعد الأمني على المقترحات السلمية، حيث لم تؤد حالة الانهيار التي تعرضت لها عملية التسوية السلمية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي إلى توقف الجهود الثنائية (الفلسطينية / الإسرائيلية) أو الخارجية العربية والدولية الرامية إلى إيجاد صيغة للخروج من المأزق. وقد أفرزت هذه الجهود عدداً كبيراً من المقترحات والخطط والمبادرات والتفاهات، مثل " تقرير ميتشيل " و " خطة تينيت " اللذين استندت عليهما التحركات الأمريكية، ثم المبادرة المصرية - الأردنية التي لا تختلف في مضمونها كثيراً عن التصورات الأمريكية سوى في بعض التفاصيل، ثم ما عرف باسم " وثيقة شيمون بيريز - أحمد قريع " التي كانت تمثل تصوراً أوسع نطاقاً يرتبط بإيجاد إطار جديد لعملية التسوية السلمية المنهارة، وكذلك " تقاهم سرى نسبية - يوسى بيلين "

## نسبة تأييد الرأي العام الإسرائيلي لأداء شارون طوال عام ٢٠٠١

حسب استطلاعات رأي معهد جالوب الإسرائيلي

الأداء العام لشارون			الرأي العام		
رئيس	غير رئيس	لا أدري	رئيس	غير رئيس	لا أدري
٥٧%	٢٩%	١٤%	٥١%	٤١%	١٤%
٥٠%	٤١%	٩%	٥٥%	٤٢%	٣%
٥٧%	٣٦%	٧%	٥٥%	٤٢%	٣%

الذي يصب في نفس الإطار السابق، مع طرح صيغ للتعامل مع القضايا الخلافية الأكثر تعقيداً، التي أعادت التقدم في اتجاه تحقيق تسوية خلال فترة ما قبل شارون.

ولم تكن كل هذه المقترحات مجرد أفكار تطرح لتشكيل بدائل والحفاظ على الحد الأدنى من قوة الدفع للعملية السلمية، بل أن كثيراً منها قد ارتبط بخطط عملية، وتحركات فعلية. وارتبط بعضها بمفاوضات حقيقية، حيث جرت اتصالات إسرائيلية / فلسطينية بين بعض كبار المسؤولين في السلطة (كابى مازن وأحمد قريع) مع شارون، وعدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين، وشكلت الولايات المتحدة بعثة مهمة الجنرال أنتوني زيني ووليام بيرنز إلى الشرق الأوسط لمحاولة تطبيق إطار ميتشيل / تيهيت، وجرت اتصالات مصرية - أردنية مع عدد من المسؤولين الإسرائيليين، وقبادات السلطة الفلسطينية لاستكشاف فرص تنفيذ تصوراتهما. بعبارة أخرى فإن الأمر لم تكن ساكنة على جبهة العمل السياسي، لكنها أيضاً لم تؤد إلى نتيجة ملموسة. وكان من الواضح خلال العام أن هناك مشكلتين حادتين تواجهان كل المقترحات والتحركات السياسية، وهما:

**الأولى:** أن الجانب الأمني قد سيطر تماماً على كل المباحثات المرتبطة بالخطط والتصورات المحددة التي تحاول تجاوز الوضع القائم، فقد اعتمدت التوجهات الأمريكية، والمصرية / الأردنية على شقين: يتعلق الأول بما سمي "وقف إطلاق النار"، والثاني باستئناف المفاوضات. فبسبب سيطرة الأعمال العسكرية الإسرائيلية وعمليات المقاومة المسلحة المضادة على تفاعلات المسار، كان هدف وقف إطلاق النار يهيمن على كل التحركات، بحيث لم تكن هناك فرصة حقيقية للتحديث عن "المفاوضات"، خاصة بعد أن وضع أن مجرد تحقيق "وقف إطلاق نار" يتسم بالثبات والاستمرارية محسالة شديدة التعقيد، بفعل مواقف شارون الرافضة لأي التزام إسرائيلي هذا الشأن، وعدم سيطرة القيادة الفلسطينية على سلوك بعض الفصائل المعارضة.

**الثانية:** أن "التصورات الكبرى" لإيجاد صيغة بديلة أو معدلة لعملية التسوية المنهارة قد واجهت مشكلات داخلية مركبة، حيث رفضها أو تحفظ عليها عدد كبير من المسؤولين في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وبالتالي لم تتح فرصة حقيقية لبدء تفاهات شبه رسمية متفق عليها. فقد وصف مكتب شارون خطة بيريز / قريع أنها "خيال"، وقال ياسر عبد ربه وزير الإعلام الفلسطيني في ٢٢ ديسمبر أنها مجرد صيغة لاتفاق مؤقت جديد، لا يتيح سوى دولة على ٤٢٪ من الضفة وغزة، يتم من خلالها إطلاق اسم دولة على "الكانتونات". ومجمل القول هنا أن الأوضاع القائمة على الأرض لم تتح إمكانية الخروج بحلول وسط جديدة مقبولة.

د. صهيبة النابلسي من الخارج على أطراف الصراع ، فقد كان دور "الطرف الثالث" الخارجى جوهريا دائما فى تحديد مسار التفاعلات الفلسطينية - الإسرائيلية، بسبب ما يمكن أن تقود اختلافات موازين القوى الثنائية إلى تنبؤات غير قابلة للاستمرار . وأوضحت تفاعلات العام أن الأطراف الخارجية، إما أنها أحجمت عن التدخل التمشك في التطورات الفلسطينية . الإسرائيلية، لاعتبارات خاصة بتوجهاتها أو تقييمها لسلوك الطرفين، أو أنها واجهت مشكلات حقيقية في الاتصال والتأثير على هذه التطورات.

فالساسة الأمريكية إزاء الوضع في الأراضي المحتلة تراوحت بين الإحجام عن التدخل في معظم فترات العام، والتدخل المكثف المؤقت في الأوقات التي يبدو فيها أن تفاعلات الصراع قد تخرج عن "الحدود" المتصورة أمريكيا . وكانت هناك دائما تنصيرات مركبة تلك السياسة، فهناك من يربطها بالسياسة المتزايدة لإدارة بوش الجمهورية المحافظة ( قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ )، أو بوجود اتجاه داخل الإدارة الأمريكية يعتقد أن الإرهاب هو الذى سيدهق الفلسطينيين والإسرائيليين للتفاوض، وأن مشكلاتهما لن تحل إلا إذا حدث ذلك، كما أن لغة تحليلات ترى أن قدرة الإدارة الأمريكية على الضغط على شارون محدودة، أو ربما عدم رغبتها في القيام بذلك، لانها في ظل الاحتفاء بتصهيل الفلسطينيين عادة مسئولية . ما يوصف أمريكيا وإسرائيليا . "بأعمال العنف" .

لكن المحصلة واحدة، وهي أن الولايات المتحدة لم تمارس ضغوطا غير عادية على الحكومة الإسرائيلية خلال العام، في اتجاه القبول باستئناف المفاوضات، واقتصرت الضغوط على دفع إسرائيل إلى التراجع عن بعض سلوكيات عدوانية وأزمة الطاق، أو محاولة ضبط رد فعلها إزاء عمليات مقاومة مسلحة فلسطينية كبرى، لا سيما العمليات الاستشهادية، أو تحديد نقاط أو أمور معينة قليلة لا يتم تجاوزها، كتصفية الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، أو إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي، وهو ما أدى إلى إثارة قلق حقيقى لدى السلطة الفلسطينية، والدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي.

ولم يكن رئيس الوزراء الإسرائيلي فقط هو الذى يقاوم الضغوط الخارجية، فقد كانت تلك المشكلة قائمة أيضا، وإن بصورة مختلفة في الحدة والمضمون، بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وياسر عرفات، فقد قاوم الرئيس الفلسطيني ضغوطا عنيفة من جانب الإدارة الأمريكية بشأن ما مسمى بـ "السيطرة على العنف"، والتي تنص في المرفع الأمريكى والإسرائيلى كافة أعمال المقاومة المسلحة التي تقوم بها كافة الفصائل الفلسطينية، بما يتضمنه ذلك من إجراءات قاسية تؤدي إلى عدم استقرار داخلى. وفقدان الوحدة الوطنية الفلسطينية . كما أوضحت بعض الانتقادات العلنية من جانب الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن، والانتقادات المصرية غير المباشرة لبعض أساليب إدارة ياسر عرفات "للمواجهة" مع إسرائيل، أن تأثير هاتين الدولتين المبريتين على الجانب الفلسطيني يواجه مشكلة أيضا، يضاف إلى ذلك تقلص غير مسبوق في قدرة الدولتين المبريتين، اللتين تربطهما علاقات رسمية بإسرائيل وهما مصر والأردن، في التأثير على توجهات شارون إزاء الفلسطينيين. فقد كانت الدائرة الإسرائيلية - الفلسطينية مغلقة بدرجة كبيرة على ما يجرى داخلها .

في هذا الإطار، كان من الواضح أن عملية التسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين قد وصلت إلى طريق مسدود، ففى ظل توجهات شارون بشأن فكرة التسوية المرحلية طويلة المدى، ودعم التلاوة الحاكم وغالبية الرأى العام الإسرائيلى له، والتركيز على مطلب وقف "إطلاق النار" وحسب، وإغلاق الباب أمام محاولات التأثير الخارجية، لم تكن هناك إمكانية لإيجاد مخرج حقيقى من حالة الانهيار القائمة. لكن انهيار "العملية السياسية" لم يكن يعنى أن خيار التسوية السياسية ذاته قد تبعد تماما . حيث شهدت نفس الفترة تطورات مهمة على نحو يدهم نظريا من بعض جوانب خيار التسوية السياسية، رغم تراجع التفاعلات العملية المرتبطة به، أهمها:

١. إن الرؤية الأمريكية للتسوية النهائية على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي تطورت في اتجاهات شديدة الأهمية، فقد أعلن الرئيس جورج بوش أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تمثل جزءا من التصور الأمريكى للسلام. وأعلن وزير الخارجية الأمريكى كولين باول في نوفمبر تصورا لحل النهائي، يعس القضايا

الأساسية كإنهاء الاحتلال والاستيطان، والتوصل لما أسماه حلاً "عادلاً وواقعياً" لمشكلات القدس واللاجئين.

أن الاتصالات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل لم تتوقف خلال العام، وظهر أحياناً أنها أكثر عمقا وتشابكا مما تبدو عليه، سواء بين المسؤولين الأمنيين أو المسؤولين السياسيين، ورغم أنها لم تؤد إلى إيقاف الاعتداءات الإسرائيلية أو أعمال المقاومة المسلحة أو استئناف المفاوضات، إلا أنها شكلت ملامح ما يمكن وصفه "قواعد لعبة" ثنائية معقدة، وأدت أحياناً إلى تفاهات سياسية واقعية، فالعلاقات بين الجانبين قد أصبحت أكثر تركيزاً من مجرد علاقات رسمية بين شارون وعرقات.

- أن ردود الأفعال العربية الرسمية تجاه الاعتداءات الإسرائيلية مختلفة الأشكال والأنواع داخل الأراضي المحتلة، التمسعت، في النصف الثاني من العام، بطابع مختلف عما كانت عليه دائماً، فلم تبرز أصوات تدعو لإعلان الحرب ضد إسرائيل أو الكفاح المسلح ضدها، كما حدث في بداية العام قبل قمة عمان العربية التي عقدت في مارس، وإنما تبلورت بعض التوجهات العملية التي تهدف إلى إيجاد صيغة سلام عربية - إسرائيلية عامة، بما بدا أنه نظرة واقعية عربية رسمية جديدة، وذلك بالرغم من اتساع حجم الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين.

#### ٢- جمود شامل على المسار السوري - الإسرائيلي

على الرغم من أنه لا يمكن مقارنة حجم وطبيعة المشكلة المعلقة بين سوريا وإسرائيل بالقضية ذات الطابع الوجودي القائمة بين الفلسطينيين وإسرائيل، إلا أن مشكلة الجولان كانت تثير دائماً آمعاداً ذات أهمية خاصة في دلالاتها بالنسبة لواقع ومستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي. الإسرائيلي، منها:

أ. أنها تطرح دائماً مسألة "السلام الشامل" بين العرب وإسرائيل، سواء فيما يتصل بأطرافه أو مستوياته. فعلى القضية الفلسطينية هو السبيل الوحيد للحديث عن إمكانية قيام سلام حقيقي مستقر في المنطقة، لكن حلها لن يؤدي إلى سلام شامل، فهذه حل مشكلة الجولان ستظل سوريا بعيدة عن أي ترتيبات يمكن أن تكون متصورة في مرحلة ما بعد التسوية، وهي مسألة تكتسب أهميتها في ظل تمسك الموقف السوري بعدم الدخول في أية ترتيبات خاصة "بالملاقات المادية" على المستوى الثنائي، أو الترتيبات "متعددة الأطراف" على المستوى الإقليمي، إلا بعد حل المشكلة القائمة بين الطرفين.

يضاف إلى ذلك أن "العلاقة الخاصة" بين سوريا ولبنان قد قادت إلى واحدة من أهم ملامح التسوية الحالية، وهي تلازم المسارين السوري واللبناني، بحيث لا يتصور في المدى المباشر على الأقل، أن يكون لبنان أيضاً طرفاً فاعلاً في أي "سلام إقليمي" متصور، دون أن يتم التعامل مع مشكلة الجولان، خاصة مع وجود أسس واقعية لذلك التلازم، كوجود قوات سورية داخل لبنان، وعلاقة سوريا بحزب الله، وارتباطات دمشق بمختلف القوى السياسية اللبنانية، إضافة إلى وجود مشكلة مشتركة تتصل باللاجئين الفلسطينيين في البلدين، فلا يمكن تجاوز سوريا في عملية التسوية السلمية دون أن تكون هناك مشكلة معلقة.

ب. أن مشكلة الجولان لا تطرح تلك التعقيدات والحساسيات الهائلة القائمة في المشكلة الفلسطينية، وكان من السهل دائماً، كما وضع بعد عدة جولات بين الطرفين في بداية التسعينات، تحديد آمعادها وهي: الحدود وترتيبات الأمن و"التطبيع" والمياه، إضافة إلى الصيغة التي يمكن على أساسها التعامل مع هذه الأبعاد مرة واحدة، وهو ما تم بصورة شديدة التحديد خلال مفاوضات شبريدفيل بالولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٩٩. لكن ما يوازي ذلك في الأهمية أمران، وهما: الأول أن كل طرف يدرك بوضوح شديد ما يريده الطرف الآخر، وحدود قدرته على التنازل، بل وطبيعة الصفقة التي يمكن من خلالها تسوية هذه المشكلة، والثاني أن سوريا.

بعيدا عن مواقفها الملنة . تتعامل بواقعية شديدة تصل إلى حد التفهم والمرونة مع كل ما يتصل بالجولان، فيما عدا مسألة الانسحاب الكامل حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ .

لكن رغم كل ذلك كانت هناك دائما حالة من "الجمود" على هذا المسار الذي مر بكل مراحل التفاعلات العربية -الإسرائيلية خلال التسعينات، التمدد والجمود والتقلب، دون أن يحدث اختراق نهائى يؤدي إلى تسويته. ولقد شهد العام ٢٠٠١ بين إسرائيل وسوريا، تطورين رئيسيين، أديا إلى تأكيد الجمود الذى بدت ملامحه فى التشكل بقوة بعد لقاء الرئيسين حافظ الأسد وكلفيتون فى جنيف مارس ٢٠٠٠، وهما :

**التطور الأول : عودة مشكلة "الانسحاب" مرة أخرى** : كانت قضية "الانسحاب" من الجولان قد حسمت تماما خلال الفترة السابقة، من خلال ما عرف باسم "وديعة رابين"، ثم الاتصالات السرية بين دمشق وثل أبيب خلال مرحلة حكم بنيامين نتانياهو، ثم مفاوضات شبردذفيل "مع حكومة باراك. وكان البدا المتفق عليه فى صورة مفاضلة تتضمن الانسحاب مقابل ترتيبات أمن مناسبة وعلاقات سلم طبيعية، بين البلدين . وتركزت الخلافات خلال فترتي حكم رابين ثم نتانياهو، على نقطتين : الأولى مدى الانسحاب من الجولان، بمعنى : هل يكون هناك "انسحاب" من الجولان، أو "الانسحاب" من كل الجولان، والثانية رغبة إسرائيل فى معرفة مدى ترتيبات الأمن التى ستقرها سوريا قبل أن تحدد مدى الانسحاب، ورغبة سوريا فى معرفة مدى الانسحاب قبل الحديث عن مدى ترتيبات الأمن.

وخلال مفاوضات شبردذفيل، تبين أن ما يتم التفاوض حوله هو "الانسحاب الكامل" من الجولان، وأن الخلافات تتركز حول تعيين خط الحدود الذى سيتم الانسحاب إليه، وما إذا كان يجب الاستناد فى ذلك إلى خط حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ كما تصر على ذلك سوريا، أو خط الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين تحت الانتداب كما تطالب إسرائيل. وكانت عدة تقارير قد أشارت إلى موافقة باراك على الانسحاب إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، إذا ما كانت هناك ترتيبات أمنية مناسبة، مع حل لمشكلة المياه، مع اقتراح ما اعتبره "تمديدات طفيفة" فى ذلك الخط، وهى التمديدات التى فجرت المفاوضات.

فى هذه السباق ظل الموقف السورى خلال ٢٠٠١ على ما هو عليه، حيث أكدت القيادة السورية أستمرارها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، شريطة أن يتم ذلك على أساس "تعهد رابين"، الذى تقصره سوريا بأنه يرتبط بالانسحاب إسرائيلى من كامل الجولان حتى الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، ولكن سوريا بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد، بدت غير متمجدة للسبر فى هذا الاتجاه نظرا للتركيز على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية. أما بالنسبة للموقف الإسرائيلى، فإنه سار فى اتجاهين كلاهما يمثلان نكوصا واضحا عما وصلت إليه المفاوضات بين الجانبين، وهما :

★ اتجاه رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون الذى صرح فى ١١ أبريل " أننا لا نستطيع مفادرة هضبة الجولان "، مشيرا إلى أن المستوطنات ضرورية إستراتيجية على صعيد الأمن والماء، ومكررا موقفه العام بشأن "فكرة السلام"، والذى يؤكد فيه أنه لا يعتقد أن من الممكن فجأة وقف نزاع مستمر . حسب تعبيره . منذ ١٢٠ عاما، وأنه ليس من الضرورى تحديد هدف ملموح كال توقيع الفورى على "اتفاق سلام". وفى ٧ أغسطس صدر عن شارون تصريحات مثيرة، قرر فيها أن علماء الآثار الذين يعملون فى "المرتفعات السورية منذ عام ١٩٦٧"، اكتشفوا دلائل مذهلة لوجود الإسرائيلى فى المنطقة، والجذور اليهودية العميقة فى هذه الأرض"، مضيفا أن تلك الآثار تثبت أن الجولان كان جزءا من أرض إسرائيل التاريخية". ووفق منطق شارون أنه لن يكون هناك انسحاب من الجولان التى باتت فى عرته أرضا يهودية.

★ اتجاه وزير الدفاع الإسرائيلى بنيامين بن إليعازر الذى يقوم على فكرة الاستعداد للتفاوض مع سوريا بدون شروط مسبقة، حسب قوله فى ٢٧ أغسطس، وتكررت هذه التصريحات فى يناير ٢٠٠٢، عندما

أعاد التأكيد على الموقف نفسه ، مشير إلى أنه وجه رسالة إلى دمشق بهذا المعنى، لكنه أشار إلى شرط "ضرورة وقف سوريا تقديم المساعدات إلى حزب الله". وهو موقف مركب، فحكومة شارون لا تريد الالتزام بما وافقت عليه الحكومات السابقة، خاصة الانسحاب من الجولان، في الوقت نفسه طرح شرط مسبق إضافي يتصل بعلاقة سوريا مع حزب الله. وقد تبلور موقف سورية بعدم تقبيل الرد على مثل هذه الدسوات، لأن إسرائيل تريد التفاوض لجسر التفاوض، ولأن لديهم مواقف مختلفة بشأن الجولان، ويريدون التغطية على المشكلة التي يواجهونها على المسار الفلسطيني.

**التطور الثاني اختراق إسرائيل للتفاعلات غير الرسمية مع سوريا، وهو ما تمثل في عدد من التطورات الخطيرة منها:**

(١) قيام إسرائيل بمعمليتي قصف جوي استهدفتا موقعي رادار سوريين في لبنان خلال شهري إبريل ويولي، ردا على عمليات قام بها "حزب الله" ضد القوات الإسرائيلية في مزارع شبعا، وهي المرة الأولى التي تقوم بها إسرائيل بذلك منذ بداية التسعينات، وهو ما شكل استفزازا عسكريا قويا "لنظام التجديد" في دمشق.

(٢) إقدام الحكومة الإسرائيلية على إغلاق إحدى قنوات الاتصال غير المباشرة بينها وبين سوريا، برفع الحصانة عن د. عزمي بشارة عضو الكنيست، والمضى في إجراءات محاكمته، إثر زيارة قام بها إلى سوريا، مع الإعلان في يوليو، عن مشروع قانون لإلزام النواب باتباع القاعدة العامة التي تحظر على الإسرائيليين السفر إلى "دولة معادية"، وهو ما تفاضت عنه كل الحكومات السابقة.

(٣) استمرار الاستفزازات الإسرائيلية غير العسكرية في هضبة الجولان، على غرار تنشيط عمل بعثات الآثار التي تمارس أعمال التنقيب فيها، وكذلك، حسب المصادر السورية - استمرار دفن الانفجانيات والمواد السامة ونقل التربة وتغيير المعالم الطبيعية في الهضبة، واعتقال خمسة مواطنين سوريين من بلدة مجدل شمس بتهمة تهريب الأسلحة للفلسطينيين، وهي كلها سلوكيات إسرائيلية معتادة، إلا أنها أثار حساسيات إضافية في ظل المناخ العام لتفاعلات البلدين.

(٤) استمرار التحرشات الإسرائيلية بسوريا سياسيا ودعائيا، فقد قدمت إسرائيل في أكتوبر احتجاجا رسميا إلى مجلس الأمن على انضمام سوريا إلى المجلس، زاعمة أنها تدمم ١١ تنظيما إرهابيا، من بينها حزب الله اللبناني.

ويكتسب كل ذلك أهميته من أن بعض الحكومات السابقة في إسرائيل قامت في فترات مختلفة بإرسال إشارات لبناء الثقة بشكل غير مباشر مع القيادة السورية، وعملت دائما على الاحتفاظ بعدد معين من "الاتصالات غير المباشرة" معها، وهو ما بدت حكومة شارون غير حريصة عليه. ومن ناحية أخرى، تزعمت سوريا توجيهها عربيا يدعو في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وكافة المنظمات الأخرى، إلى تبني موقف عربي قوي يتضمن قطع كل الاتصالات والعلاقات على كافة المستويات مع إسرائيل. وهو موقف سوري تقليدي يتصاعد كلما تصاعدت التوترات مع إسرائيل.

من هنا، يبدو بوضوح أن المسار السوري - الإسرائيلي دخل بدوره طريقا مسدودا، وهو ما يتسحب بالضرورة على الإطار الحاكم لتفاعلات اللبنانية - الإسرائيلية. والمرجح أنه لا توجد أية فرصة في المدى المباشر، لاستئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، فشارون أعلن موقفا رافضا لإعادة الجولان، ولا يبدو الرئيس بشار الأسد مستعدا في هذه المرحلة للدخول في مجازفات غير مضمونة، كما لا يوجد دافع قوي لدى الإسرائيليين لتنشيط التحرك في هذا الاتجاه، فلم يعد هناك من يطالب داخل إسرائيل بإعادة الجولان أو سحب الخمسة عشر ألف مستوطن يهودي منها، وهذا كله - تبعا للتحليلات الإسرائيلية - "يفضل باراك" الذي خلاص الإسرائيليين من "المعضلة اللبنانية"، التي كانت تمثل أهم دوافع تحقيق التوسيع مع سوريا.

## خاتمة: التوترات العربية - الإسرائيلية تقترب من " دائرة " العسكرية

تمثل التوترات العنيفة ذات البعد المسلح جزءاً تقليدياً من شبكة التفاعلات المحيطة بعملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، أو المرتبطة بها خلال التصفينات وصولاً إلى عام ٢٠٠٠. فلم تتوقف التهديدات العسكرية الرسمية أو شبه الرسمية بين الدول، أو أعمال العنف المسلح داخل الأراضي الفلسطينية، أو الصدامات والعمليات العسكرية الخاصة في جنوب لبنان، أو التحرشات العسكرية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، أو القربية منها. وتوازي ذلك مع استمرار تطوير القوات العسكرية لكل دول دائرة الصراع العربي / الإسرائيلي، إذ استمرت نفقات الدفاع في التزايد طوال الوقت، وأصبحت صفقات السلاح وعمليات التطوير التسليحي أكثر كثافة.

وهناك نقطتان أساسيتان يمكن ملاحظتهما بوضوح بهذا الشأن :

**الأولى :** أن المواجهات المسلحة لم تطرح خلال الفترة الماضية احتمالات جادة للتأثير على "الخيار السلمي" العربي. جماعات مسلحة غير رسمية تقتضي لتطبيقات ممارسة لعملية التسوية السلمية بالصورة التي كانت سائدة آنذاك، مثل حركتي حماس والجهاد في فلسطين، وحزب الله في لبنان، وذلك في مواجهة الجيش الإسرائيلي الذي كان يقوم بدوره بعمليات محدودة، يتسع نطاقها أحياناً، ولكن بصورة لم تصل إلى طرح الخيار العسكري كخيار مستقل، أو إلى الحد الذي يثير احتمالات جادة لانتهار الخيار السلمي.

وقد ظهر في بعض المواجهات العسكرية ارتباطها بخيار السلم أكثر من ارتباطها بخيار الحرب، أي كانت أداة من أدوات المساومة الضاغطة والإكراهية التي تستخدمها أطراف العملية التفاوضية تجاه بعضها البعض. فهناك علاقة معروفة بتفاصيلها تربط سوريا بحزب الله في لبنان، وكانت هناك دائماً شبهة تتساقط بين الفصائل الفلسطينية المسلحة تتضمن الفصائل التابعة لمنظمة فتح بمختلف اتجاهاتها. كما كانت عمليات إسرائيل العنيفة تحمل عادة رسائل مملنة للأطراف العربية، لكن لأن تطبيقات المقاومة المسلحة ليست "أدوات تابعة" للدول، ولديها معتقداتها وأهدافها الخاصة، كانت هناك دائماً احتمالات لخروجها عن نطاق السيطرة، وقيامها بما تعتقد - وفق تصوراتها - أنه ضروري، وهو ما هدد أحياناً بالاتلاق إلى مواجهات مسلحة بين الفاعلين النظاميين في عملية التسوية.

بفعل هذه المشكلة، تبلورت مع الوقت - بواقعية شديدة - من جانب الحكومات ما يمكن وصفه بـ "مجموعة قواعد"، تمتد على تقاضيات غير رسمية، اتخذت طابعاً رسمياً في بعض الأوقات، كتقاضيهم أبريل ١٩٩٦ الذي جاء بعد مذبحة قلنا التي اقترحتها القوات الإسرائيلية، والذي أضفى شرعية دولية على عمليات حزب الله ضد القوات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، وكذلك آليات اتصال وسيطرة بين الأجهزة الأمنية والعسكريين لاحتواء التفاعلات التي تهدد بالخروج عن السيطرة، وفي الأحوال التي يبدو فيها أن أخفاقاً لتلك القواعد قد حدثت كانت تتم تدخلات دولية لفرض ترتيب الأوضاع المسلحة، وفي الغالب على حساب تلك التنظيمات، وبصيت تمود التفاعلات المسلحة إلى نمط التفاعل المعتاد. بعبارة أخرى كانت هناك دائماً حدود معينة لتأثيرات التفاعلات المسلحة.

**الثانية:** أن عمليات تطوير القوة العسكرية والتسلح لأطراف الصراع استندت على منطق معقد شكل إحدى أهم خصوصيات عملية إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة التسوية الشاملة. فقد دأبت الدول على الفصل بين الاعتبارات السياسية الحاكمة لتوجهات الدول المتصلة بعملية تسوية الصراع، والاعتبارات العسكرية والمهنية الحاكمة لعملية تطوير القوات المسلحة في إطار حسابات المؤسسات العسكرية بشأن مصادر التهديد وموازن القوة العسكرية، بحيث سار كل توجه في طريقه وفقاً لاعتباراته الخاصة، دون أن تجد الدول مشكلة

كبيرة هي التكيف مع هذا الوضع طالما أنها تتبع منطق التعامل بالمثل، ومن ثم تبلورت حالة "تسلح" نمطية بموازاة عملية التسوية السلمية، مع هارق كبير في حجم التسلح الذي توفر لكل دولة على حدة.

وكانت هناك عوامل عديدة أدت إلى تكريس هذا الوضع، فمنطقة الشرق الأوسط تتسم بتعدد مصادر تهديد أمن كل دولة بدرجة لا تتيح لها إجراء حساباتها وفقاً لتطورات الدائرة الضيقة المرتبطة بالصراع العربي-الإسرائيلي، كما واجهت عملية ضبط التسلح الإقليمي منذ عام ١٩٩٢ مشكلات معقدة أدت إلى تبيد احتمالات أن يتم التوصل إلى صيغة متفق عليها لترتيبات الأمن الإقليمية.

لكن المهم أن عمليات التسلح لدول الصراع لم تؤثر بشكل حاد على الخيار السائد إقليمياً، وهو خيار السلام، وكان جزء من مبررات التسلح مرتبطاً بتدعيم المواقف التفاوضية وتأثيراتها السياسية، ومنع الطرف الآخر من اكتساب ميزة تفاوضية، أو تحييد التأثيرات المحتملة لتسلحه، مع الاستعداد لكافة الاحتمالات المتصورة، بما في ذلك، احتمالات انهيار عملية التسوية السلمية برمتها.

في هذا السياق، تشير تقاعلات ٢٠٠١ إلى أن ثمة تحولاً رئيسياً حدث على هذا المستوى، إذ تقلص الفاصل بين الاعتبارات الحاكمة للتسوية والمحددات المتصلة بالتفاعلات المسلحة من جانب، والاعتبارات المحيطة بأعمال التسلح إلى حد كبير على مسارات مختلفة من جانب آخر. وذلك بفعل ظهور ميل لدى بعض أطراف الصراع لاعتبار العمليات العسكرية أداة رئيسية في إدارة الصراع، وخاصة إسرائيل، وليس مجرد أداة فرعية موازية في إدارة عملية التسوية.

وتطورت التفاعلات المتعلقة بهذا التوجه إلى درجة وضع معها أن "خياراً عسكرياً" موازياً أو بديلاً للخيار السلمي بدأ يتشكل، ويؤثر بشدة في اتجاه إعادة صياغة المسار العام لتفاعلات أطراف الصراع / العملية السلمية. كما بدأت الاعتبارات الحاكمة لتطوير القوة العسكرية - التسليحية تتعدل في اتجاه النظر بعجدة لاحتمالات نشوب حرب واسعة النطاق في المنطقة، بفعل وصول عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود بصرف النظر عن الإمكانية الحقيقية لحدوث ذلك. وباختصار بدت المنطقة في عام ٢٠٠١ وكأنها تتحرك نحو "حالة حرب".

في إطار ذلك، يمكن رصد وتحليل أهم ملامح التفاعلات العسكرية بين أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي، على مختلف مساراته، خلال العام، هيما يلي:

## ١ - حرب محدودة بين إسرائيل والفلسطينيين

إن التقييم الملن داخل الأوساط الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية منذ سبتمبر ٢٠٠٠ يشير إلى أن ما يدور بينهما أكثر تمقيداً من مجرد انتفاضة على غرار انتفاضة ١٩٧٨. فهو "الإنترنت" الخاص بالهيئة العامة للاستعلامات التابعة للسلطة الفلسطينية يطلق عليها اسم "معركة الأقصى"، وتتعامل معها تحليلات عديدة على أنها بالفعل "حرب استقلال" فلسطينية. كما أشارت صحيفة معاريف في ٣ ديسمبر إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون يتعامل مع تلك الوقائع - غير رصد ما يقوله داخل مجلس الوزراء المصغر. على أنها "حالة حرب" مع الرئيس عرفات، ويرى - رغم عدم اقتناع كل شركائه بذلك - أن السلطة الفلسطينية تعتبر "عدواً". وبالفعل فإن تفاعلات الطرفين أدبرت طوال العام بمنطقة الحرب، لكن المقصود هنا هو "الحرب المحدودة"، التي تستند على أهداف وأدوات وعمليات عسكرية / سياسية مركبة، فهي ليست حرب خيارات عسكرية ذات بعد واحد كالحروب الشاملة.



### العناصر الرئيسية في القوة العسكرية الإسرائيلية

القوات	حجم القوة
القوات الاحتياطية	٢٥ ألف جندي
العمليات المدرعة	٣٠٠٠ بحرية مدرعة
الهيولوكتر المسلحة	١٣٣ هيولوكتر
صواريخ أرض - أرض	جيركو ١، جيركو ٢

\* المصدر: The military Balance 2001-2002

\* نفقات الدفاع الإسرائيلية تتجاوز ١١,٥ مليار دولار (بالملايين).

بدأت "المعركة" في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ بالزيارة التي قام بها أرييل شارون زعيم الليكود المعارض آنذاك ساحة المسجد الأقصى بحراسة ٣٠٠٠ جندي، قاموا بفتح النار على المتظاهرين المحتجين على "الزيارة"، ليصاب عدد منهم، ولتبدأ الانتفاضة، وهنا يمكن الإشارة إلى تفسيرين:

الأول: أن ما حدث كان رد فعل تلقائياً، إذ كانت ثمة تحذيرات عربية وفلسطينية ودولية، وحتى إسرائيلية من أن "دخول ساحة المسجد الأقصى" سوف يفجر حالة من التوتر وعدم الاستقرار العنيفين.

الثاني: أن ما حدث لم يكن "تلقائياً" تماماً، فقد كانت هناك تقديرات أمنية بأن رد الفعل تجاه الزيارة سيكون مؤثراً قصير المدى، إلا أنه استغل من الجانبين لفتح معركة.

إن التفسير الثاني هو الأرجح، فما شهد عام ٢٠٠١ لم يكن من الجانب الفلسطيني مجرد انتفاضة شارع تعتمد على أساليب العنف المدني شبه السلمية، وإنما عملية شبه منظمة يتسم كثير من جوانبها بالمسكرة التي ترتبط بتحقيق أهداف محددة. وما جرى من جانب إسرائيل لم يكن مجرد عمليات رد فعل عنيفة، تهدف إلى احتواء الموقف بالأساليب المعتادة، وإنما أعمال عسكرية مخططة تتسم - حتى حسب التقويمات الدولية المحافظة - بالعنف المفرط الذي يهدف إلى تحقيق أهداف إسرائيلية محددة، وليس مجرد إحباط ما يحاول الفلسطينيون تحقيقه. فقد تبنى الطرفان، في ظل حكم شارون، خيارات عسكرية للتعامل مع مشكلتهما، رغم أنها لم تكن الخيارات الوحيدة.

في هذا السياق، يمكن رصد نقطتين تتصلان بملامح التفاسلات شبه العسكرية التي شهدتها العام بين إسرائيل والفلسطينيين، كما يلي:

أ. أطراف العملية: إن الأطراف المشاركة في "معركة الأقصى" أعقد مما تبدو عليه، كما أن لتحليلها دلالات المهمة. فالمعملية تتم بين من اصطلح على تسميتهم "الفلسطينيين" وإسرائيل. لكن كانت هناك دائماً مشكلة في تعريف الفلسطينيين الذين يقومون بأدوار أساسية فيها، في ظل تمديدات "الأطر القانونية" الحاكمة لملاقات

الطرفين، واتهام إسرائيل الممتنع للسلطة الفلسطينية بالتورط المباشر في العمليات، أو بخضوعها بشكل كامل لأوامر عرفات وتدخلات أجهزته، واستهداف حكومة شارون لكل رموز ومرافق ومنشآت و"كوادر" السلطة، خاصة خلال التصف الثاني من العام.

وتشير تطورات الانتفاضة إلى أن الأطراف الفلسطينية ذات العلاقة بالتفاعلات المسلحة تتمثل في:

(١) الأجنحة المسلحة للتنظيمات الفلسطينية المعارضة، مثل كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس، وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي، والمناصر المسلحة التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعض عناصر محدودة تابعة للجبهة الديمقراطية.

(٢) تنظيم فتح التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يقودها الرئيس عرفات، ثم -وهو الأكثر أهمية على الإطلاق- كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، والتي تعد أقوى التنظيمات المسلحة الفلسطينية.

(٣) عناصر تابعة لبعض أجهزة الأمن الفلسطينية والشرطة الفلسطينية، تصر إسرائيل على أنها تقوم بأدوار ذات أهمية فيما تطلق عليه "أعمال العنف"، وهو التبرير الذي يبرر به إسرائيل استهداف تلك العناصر، إضافة إلى "القوة ١٧" التي تشكل حرس الرئاسة.

وفي الواقع، فإن تنظيم فتح وكتائب الأقصى هما اللذان قاما بالدور الرئيسي في إدارة "الانتفاضة" كمسألة مستمرة منظمة، بينما ارتكز نشاط الأجنحة المسلحة للمعارضة الفلسطينية على العمليات الفدائية الاستشهادية والخاصة. وقد اتبع تنظيم فتح استراتيجية شديدة الانضباط ضمن قواعد معينة بحيث لا تخلق مشكلة للسلطة. أما كتائب الأقصى، فقد بدا أنها تعمل في ظل استقلالية نسبية وعدم سيطرة كاملة، أما مشاركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فكانت ضمن إطار "قرارات فردية"، أو الدافع عن مواقعها، أو حماية المظاهرين الفلسطينيين من السلوك العدواني للعنف للقوات الإسرائيلية.

على الجانب الآخر، كان الجيش الإسرائيلي، بمعظم فروعه، يشارك في العمل ضد الفلسطينيين، بما في ذلك القوات الجوية، والقوات البحرية، فلم تكن تقتصر على قوات الأمن أو قوات "مكافحة الإرهاب"، وإنما عملية عسكرية متكاملة، تتم تحت قيادة مباشرة من رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، وهيئة الأركان، بمشاركة مجلس الوزراء المصغر الذي يعمل ضمن "إطار أمني" في الأساس.

ب. **استراتيجية العمليات:** حيث تبني الطرفان، خلال فترة حكم باراك، "أدوات مسلحة" للتعامل مع الطرف الآخر مع فارق ضخم في حجم الاستخدام بين الطرفين. وكان الهدف الواضح هو الضغط، فيما يشبه اختبار قوة، لدفع الطرف الآخر إلى تعديل مواقفه، مع وجود حدود واضحة تحيط بممارسة سياسات القوة واستمرار المفاوضات السياسية، دون انقطاع، بالتوازي مع الأعمال المسلحة. وما حدث في هذه الفترة لم يكن يمثل انتقالاً من خيار السلم إلى الخيار العسكري، رغم وجود اتجاه داخل "فتح" يميل إلى إمكانية اتباع خيار عسكري محدود، يهدف إلى إجلاء المستوطنين ورفع تكلفة الاحتلال ضمن حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وفي المقابل تهاور اتجاه داخل إسرائيل يرى أنه يجب أن "يترك الجيش ليتنصر" بعيداً عن استراتيجية رد الفعل التي كان باراك يتبناها. بيد أن القيادات على الجانبين لم تكن راضية في التخلي عن استراتيجية "العمليات العسكرية الخاصة المحدودة"، بفعل الثمن السياسي لذلك.

عندما تولى أرييل شارون رئاسة الوزراء، شهدت التفاعلات المسلحة تحولاً أساسياً على الجانبين، بحيث بدأت تفاعلاتها نتجها نحو مستوى غير مسبوق من "العسكرة". فقد تبنت الحكومة الإسرائيلية الإدارة العسكرية كخيار رئيسي، في ظل هدف مختلف هو "تفكيك" السلطة، وليس مجرد كسر إرادتها، وتقويض كل اتفاقيات أو سبل والتزاماتها، وفرض صيغة سياسية وأمنية جديدة تماماً على الجانب الفلسطيني، ووضع ذلك في استخدام كل أسلحة المعارك النظامية (مثل طائرات الهليكوبتر أباتشي وطائرات أف - ١٦، وديابات ميركاها والزوارق المسلحة)، وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي على الأراضي الفلسطينية بما حولها إلى ٢٢٠

### العناصر الرئيسية لقوة الأمن الفلسطينية

الأرج	حجم القوة
قوات الأمن العام	١٤٠٠٠ عنصر في غزة والضفة
الشرطة المدنية	١٠٠٠٠ فرد في غزة والضفة
الأمن الوقائي	٣٠٠٠ عنصر في الضفة والقطاع
الاستخبارات العامة	٣٠٠٠ عنصر
الاستخبارات العسكرية	٥٠٠ عنصر
حرس الرئاسة	١٠٠٠ عنصر مسلح

المصدر : The military Balance 2001-2002 \*

- \* توجد عنصر مخوبة أخرى للفلاح المدني والحرية وآرة الطائرات وأمن الجسملت.
- \* لا يتجاوز التسليح ٤٥ حربة مدرعة، ٥ طائرات دميت إسرائيل معظمها.
- \* تدم السامة لتطويمت مسلحة غير رسمية تملك أدات تسليحة خطية.

كانتونا ممزولا ، والنظر في تنفيذ خطط فصل أمن ذات آثار طويلة المدى كجدار القدس والمناطق العازلة على الحدود، والتدمير المنظم لبنية السلطة، بكل مرافقها المدنية (كالمطار والتليفزيون والمياه والمناطق الصناعية) والعسكرية، وبينة الاقتصاد الفلسطيني، ودخول وإعادة احتلال مؤقت لمناطق الحكم الذاتي التابعة للسلطة، وتنفيذ عمليات اغتيال واعتقالات للنشطين من أعضاء التنظيمات المختلفة، ثم الضغط على الرئيس الفلسطيني عرفات في محاولة لمزله من السلطة.

على الجانب الفلسطيني، لم يكن متاحا ولا متطعيا، في ظل موازين القوى القائم أن تتبنى السلطة الفلسطينية خيارا عسكريا يهدف إلى إلقاء قوات الاحتلال وإقامة الدولة بالقوة المسلحة، وكانت محاذير عسكرية المقاومة معروفة تماما بالنسبة للقيادات الفلسطينية بمستوياتها. وحاولت السلطة بالفعل أن تسيطر على التفاعلات الجارية بحيث لا تؤدي إلا إلى أعمال مسلحة ذات طابع محدود. لكن الأجنحة العسكرية في التنظيمات الفلسطينية اتجهت نحو عسكرية المقاومة، وشن عمليات مسلحة مكثفة في كل اتجاه.

وكان واضحا أن سيطرة السلطة على هذه النوعية من العمليات المسلحة، لا سيما الاستشهادية منها، آخذة في التقلص مع الوقت، حتى أن بعض تلك الفصائل كالجبهة الشعبية هدبت باستهداف بعض قيادات الأمن في السلطة. ووقعت مواجهات محدودة أدت إلى سقوط قتلى بين الأمن وحركة حماس، ثم تطويقها بسرعة. ووصل الأمر إلى ما بدا أنه خروج "كتائب الأقصى" عن السيطرة الكاملة، حيث بدأت في تتسيق بعض عملياتها مع "فصائل المعارضة"، خاصة وأن حكومة شارون كانت تدفع عمدا في هذا الاتجاه، من خلال عمليات اغتيال كبرى كما حدث مع محمود أبو هنود (حماس) ورائد الكرمي (فتح)، إضافة إلى أبو على مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية.

وزاد الوضع سوءا بالنسبة لسيطرة السلطة على هذه النوعية من العمليات المسلحة بعد قيام الجيش الإسرائيلي بتطبيق حصار على مقر عرفات في رام الله. حيث اتسمت هذه العمليات المسلحة، وظهر احتمال قوي على الانزلاق إلى حرب شاملة على هذا المسار، في ظل اختلاط الأفعال وردود الأفعال، ومحدودية القدرة على السيطرة أو توجيه مسار الأحداث، مع اقتناع كل طرف بعدم وجود خيار آخر لديه سوى الاستمرار فيما

يقوم به، خاصة وأن أيا منهما لم يمد قادراً على تقديم تنازلات دون خسائر سياسية كبيرة، على الرغم من أن كلا من الطرفين قد تكبد خسائر اقتصادية فادحة وصلت تقديراتها إلى ٧ مليارات دولار (حتى أكتوبر ٢٠٠١) في الحالة الفلسطينية، وحوالي ٣,٥ مليارات دولار (حتى ديسمبر ٢٠٠١) في حالة إسرائيل، يضاف إلى ذلك الأعداد الهائلة للقتلى.

لقد انتهى عام ٢٠٠١ دون أن تكون هناك مؤشرات محددة حول الكيفية التي يمكن من خلالها احتواء التفاعلات المسلحة بين الجانبين، خاصة في ظل تصميم الحكومة الإسرائيلية إجراءاتها العسكرية ضد المناطق الفلسطينية بكاملها، واستبعاد الحلول السياسية، والتركيز فقط على المطالب الأمنية المبالغ فيها، ورفضها لكل الأفكار التي يمكن من خلالها أن تقوم السلطة الفلسطينية بدور مناسب في السيطرة الجزئية على العمليات المسلحة الفلسطينية، وبإدت الأيام الأخيرة من العام وهناك احتمالات أكبر للانزلاق إلى مواجهات عسكرية أكثر اتساعاً جغرافياً وكثافة. وفي ظل تفاعلات كهذه كان من الصعب تصور العودة إلى المفاوضات، إلا بعد فترة انتقالية يسود فيها قدر من التهذؤ المتبادل، وحتى هذه الفترة الانتقالية بدت بعيدة جداً.

## ٢ - توترات مسلحة بين إسرائيل وسوريا

السم نمط التفاعلات العسكرية بين سوريا وإسرائيل خلال السنوات السابقة بنوع من الثبات الصارم، الذي حرص الطرفان على عدم تجاوزه سوى في حالات نادرة، وإعادته إلى مساره المعتاد في حالة حدوث تطورات غير مسيطر عليها. لكن العام ٢٠٠١ شهد تطورات غير تقليدية مقارنة بما سبق، كما يلي:

١ - قيام إسرائيل بقصف مواقع رادار سورية في لبنان، حيث كان أقصى ما وصلت إليه "الاحتكاكات" الإسرائيلية مع سوريا خلال التسعينات هو قيام القاذفات الإسرائيلية بضرب "مواقع" بعض فصائل المارضة المسلحة الفلسطينية، الموجودة وسط مناطق انتشار القوات السورية في لبنان، مما أسفر في بعض الحالات عن إصابة جنود سوريين.

لكن العام ٢٠٠١ شهد قيام مقاتلات هائلة إسرائيلية بتدمير موقع رادار سوري في منطقة "ظهر البيدر" و"سرعين" بالقرب اللبناني، خلال شهرى أبريل ويوليو، رداً على عمليات كان حزب الله قد قام بها ضد القوات الإسرائيلية في "مزارع شبعا"، التي لا تزال إسرائيل تحتلها في جنوب لبنان. في ظل توجه جديد أعلنه وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن الهازر، في ٢٣ مايو، يعتبر "السوريين ممثلين عما يحدث في لبنان، لذلك سنواصل ضربهم إذا وقع أى هجوم لحزب الله"، ولأن أى "عملية يقوم بها حزب الله، تتم بالتسيق والإشراف السوريين".

وكان الرد السوري على الهجمات الإسرائيلية واحداً في الحاليتين، فقد اعتبرت دمشق أن "المدون" الإسرائيلي يهدد أمن المنطقة، مشيرة إلى أنها تحتفظ بحق الرد في الوقت الذي تراه مناسباً، وليس الذي ترضه عليها إسرائيل، فهي لن تتجه إلى حرب. لكن بعد الضربة الثانية التي حدثت في شهر يوليو، قام حزب الله برد سريع عبر قصف صاروخي ومدفعي مركز، أدى إلى تدمير محطة رادار إسرائيلية في مزارع شبعا، وهو رد جراحى محدود من نفس طبيعة الضربات الإسرائيلية التي تهدف إلى إصعاب إشارة سياسية/عسكرية بأكثر مما تهدف إلى تحقيق فرض عسكري عملياً كبير.

ب - استمرار "المراسل العسكرية المتبادلة" طوال العام: إذ استمر الطرفان في إرسال إشارات معادية للطرف الآخر، واستخدمت في هذا الاتجاه كل الأساليب المضادة، من تهديدات عسكرية واتهامات تسليحية واتصالات رمزية، على نحو أدى إلى إعادة أجواء "حالة الحرب" التقليدية بينهما. ففي أكتوبر ٢٠٠١ هدد موشيه يعلون نائب رئيس الأركان الإسرائيلية بأنه "إذا قام حزب الله بإطلاق صواريخه باتجاه البلدات الإسرائيلية والمدن،

### العناصر الرئيسية في القوة العسكرية السورية

القوات	حجم القوة
قوات النظامية	٣٢١ ألف جندي
قوات الاحتياطية	٣٥٤ ألف جندي
دبابات القتال الرئيسية	٤٧٠٠ دبابة
العربات المدرعة	٤٨٨٥ عربة مدرعة
المقاتلات والقتلات	٥٨٩ طائرة
الغواصات المسلحة	٨٧ غواصة
طعم بحرية رئيسية	٢١ طعم بحرية
مروحيات لوجستية - أرض	١٠٠ مروحية
أسلحة تدمير شاملة	قدرات كيميائية

• المصدر: The Military Balance 2001-2002

• تمتلك سوريا نظم دفاع جوي "روسية" متطورة.

هذان الأمر قد يؤدي إلى نشوب حرب شاملة مع سوريا "، مؤكداً أن مثل هذا الاحتمال قائم، وكان هذا التهديد نهاية سلسلة من التفاعلات العسكرية التي استمرت طوال العام.

ففي بداية السنة ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن القوات المسلحة السورية وضعت في حالة تأهب قصوى يوم ٢٢ يناير، خشية وقوع هجوم إسرائيلي واسع قبل الانتخابات الإسرائيلية، وشمل التأهب قوات سوريا في لبنان وقوات "المعق السوري"، وقد نفى مصدر رسمي سوري حدوث ذلك بشكل قاطع. فهناك إدراك متبادل من جانب الطرفين بأن ما يتصل "بتحريك القوات"، هو الذي يكتمب خطورة بالنسبة لتمتع تفاعلاتهما المعتاد مقارنة بالتصريحات العنيفة والتهديدات القولية التي أصبحت ممارسة شهرية.

وفي يوليو، صدرت تهديدات إيرانية بتقديم دعم غير محدود لسوريا في حالة تعرضها لهجوم إسرائيلي، إثر عملية الرادار الثانية، لكن المثير هو ما أشار إليه راديو إسرائيل في سبتمبر، من أن سوريا والعراق توصلتا إلى اتفاق عسكري حول إقامة قيادة عسكرية مشتركة في "العاصمتين" بهدف دعم القوات المسلحة التابعة للبلد الآخر، إذا تعرضت لأي هجوم إسرائيلي، وهي كلها أمور - من واقع خبرة السنوات الماضية - ليست ذات معنى محدد، والجانب الدعائي الإسرائيلي فيها أكبر من الجانب الحقيقي.

وفي شهر يوليو اتهمت إسرائيل سوريا بأنها اختبرت صاروخاً من طراز سكود - سي، بإطلاقه من مدينة حلب في الشمال ليسقط في منطقة صحراوية جنوب سوريا، إلا أن وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس نفى ذلك، وكانت دلالة هذه المسألة هي أن سوريا تشير إلى أنها سوف ترد بكل ما لديها من أسلحة إذا تعرضت لهجوم إسرائيلي، بصرف النظر عن "نطاق الهجوم"، خاصة وأن سوريا قد استمرت في اتجاهاها الخاص بتطوير تسليمها بمعدلات متصاعدة نسبياً، رغم وجود مصاعب جمة بهذا الشأن.

في هذا السباق، تتمثل أهم دلالات اتجاه التفاعلات الإسرائيلية - السورية إلى دائرة المعركة بالصورة السابقة، في أنها هي التي أثارت احتمالات انفجار "حرب إقليمية" في المنطقة، خاصة بعد الهجوم الأول على

الرادار السوري، فقد وضع أن حكومة شارون قد بدأت تغير ما تصميه بقواعد اللعبة الإسرائيلية - السورية المتصلة بلبنان في اتجاه "عقاب سوريا" وليس لبنان، رداً على عمليات حزب الله، وكان ثمة سؤال دائم يتعلق بموقف سوريا في حالة حدوث اعتداء إسرائيلي واسع يوقع حجماً كبيراً من الخسائر العسكرية، أو قصف هدف حيوي داخل الأراضي السورية.

لكن طبيعة الرد السوري على هجمات الرادار توضح إدراك سوريا لاختلال موازين القوى القائم، وطبيعة الحرب التي يمكن أن تشب في ظلّه، وثمة لتعبير نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في ٢٤ يولييه، فإن "أي حرب ستكاف الإسرائيليين غالباً، كما ستكلفنا"، ولا تنتج مرحلة التحول الداخلية في سوريا التفكير في مثل هذه الأمور. ولم تكن إسرائيل قادرة أيضاً على التمدد مع سوريا لأبعد مما تقوم به، هلدى سوريا، الملاصقة لكثرتها السكانية، قدرة كبيرة على الإيذاء، رغم الموازين المشار إليها، كما أن علاقتها بالولايات المتحدة، بعد هجمات ١١ سبتمبر قد تطورت إلى مدى يصعب أن نتجاهله، أو نتجاوز إسرائيل في حماساتها السورية. فما حدث كان عودة إلى حالة أو أجواء الحرب دون أن تطرح احتمالات انفجار حرب إقليمية فعلية.

### ٣- اختراقات مستمرة للخط الأزرق في جنوب لبنان

كانت الاختراقات المتواصلة للخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة في جنوب لبنان، تعبر عن الأجواء المتوترة التي تحيط بالتفاعلات اللبنانية - الإسرائيلية خلال العام، فعلى الرغم من أن انسحاب القوات الإسرائيلية من "الشريط الحدودي" الذي كانت قد احتلته سنة ١٩٧٨، أدى إلى حالة من "الاستقرار العسكري" على تلك الجبهة قياساً على "حالة الصراع المسلح" التي شهدتها خلال العقد الماضي، لا تزال هناك عوامل عديدة تشكل "قنابل موقوتة" بين لبنان وإسرائيل، أهمها:

(١) أنه لم يتم توقيع "معاهدات سلام" بين لبنان وإسرائيل، فقد انسحبت إسرائيل من جانب واحد دون مفاوضات، وبالتالي لم تتم ترتيبات أمنية متفق عليها استناداً إلى التزامات رسمية ثنائية من جانبها، باستثناء وجود قوات طوارئ (مراقبة) تابعة للأمم المتحدة في الجنوب، فما هو قائم حالة أمر واقع مختلة المعالم، غير مستقرة بطبيعتها. ويمثل الموقف اللبناني تجاهها في "أن هناك اتفاقاً بين بيروت ودمشق بقطع الطريق على انفراد إسرائيل باتفاق للتصوية مع أي منهما دون الآخر"، بحسب كلمات رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في ٦ يناير.

(ب) أن هناك مشكلة مزمنة نشأت خلال الانسحاب تتصل بمنطقة "مزارع شبعا". فقد كانت إسرائيل قد احتلتها عام ١٩٦٧ هي ظل سيطرة سوريا عليها، رغم أنها أرض لبنانية، ولم تصعب منها وفقاً لذلك، لكن تقعر مشكلة لبنانية / سورية، ولكن تظل تشكل داهماً تفاوضياً، إلا أن سوريا أعلنت أنها لبنانية، وبالتالي أصبح لبنان وحزب الله يعتبرها أرضاً محتلة، في حين لا تقر الأمم المتحدة سوى بالخط الأزرق الفاصل بين الدولتين لتحين تعيين الحدود الرسمية، ومن ثم أصبحت مزارع شبعا بؤرة توتر.

(ج) أن علاقة لبنان بالصراع العربي / الإسرائيلي، بصرف النظر عن أراضيها المحتلة، تستند على عامل شديد الحساسية في الحالة اللبنانية، وهو وجود حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، يتفق اللبنانيون جميعهم على رفض توطينهم أو تجنيصهم بغل التركيبة السكانية المعقدة، ووجود نظام سياسي طائفي، في وقت يعاني فيه اللاجئون الفلسطينيون ظروفًا معيشية صعبة، وبالتالي توجد تأثيرات مباشرة لأي صيغة تسوية فلسطينية / إسرائيلية، في شعها المتعلق باللاجئين، على أوضاع ومصالح لبنانية.

(د) استمرار "التظيم العسكري" لحزب الله، إذ لا تزال أوضاع ما بعد الانسحاب الإسرائيلي تسمح باستمرار التشكيلات العسكرية للحزب، فلم يتم اتفاق بشأن وجودها أو تمرركزها أو نشاطاتها، كما أن حزب الله "قوة سياسية" ضاغطة داخل لبنان، لديها توجهاتها التي ربما تتجاوز حدود لبنان إلى "المشكلة

### الجيش اللبناني

القوات	حجم القوة
القوات اللبنانية	٥١ ألف جندي
القوات الإحاطية	٢٢ ألف جندي
ديابات للقتال الرئيسية	٣٢٧ دبابة
العربات المدرعة	١٤٢٧ حربة مدرعة
الطائرات	٨ طائرة
الفيوتيكير المسلحة	٧٨ فيوتيكير
قوة بحرية رئيسية	٩٠٠٠ بحرية
صواريخ أرض - أرض	لا توجد
مستلزمات	لا توجد

المصدر: The military Balance 2001-2002

الفلسطينية"، ولديه ارتباطات قوية مع سوريا وإيران تضمن استمرار وجوده، طالما ظلت مشكلات البولتين مع إسرائيل مستمرة، وتوهر "مزارع شيعا" غطاءا شرعيا لذلك، رغم ما يبدو أن هناك "خلافا لبنانيا" داخلها بهذا الشأن.

يضاف إلى ذلك عدد لا حصر له من المشكلات الفرعية المتفجرة والمؤثرة في التفاعلات الإسرائيلية / اللبنانية، كمسألة الأسرى والمعتقلين اللبنانيين داخل سجون إسرائيل، والجنود الثلاثة الإسرائيليين الأسرى لدى حزب الله، ومشكلة سحب إسرائيل مياه نهر الوزاني والحاصياتي إلى مستعمراتها الشمالية، ومسألة تعديل الحدود عند "قرية الفجر" المحتلة عام ١٩٦٧، ومشكلة عناصر جيش لبنان الجنوبي (وقد صدرت أحكام بشأن ٢٤٧٨ شخصا منهم، بينها أحكام لإعدام غيبائية) الذين لجأوا إلى إسرائيل بعد انسحابها من الجنوب، والمحاكمات الخاصة بمرتكبي مذابح صابرا وشاتيلا وفانا والتبعية والمتصورية، ولكل منها ملف خاص يتسم بدرجة كبيرة من التعقيد.

في هذا الإطار، يبدو ويوضح أن المشكلة اللبنانية / الإسرائيلية لم تحل في واقع الأمر، فقد كان الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان يمثل جوهرها، وقد أدت نهايته (باستثناء ما يتصل بمزارع شيعا) إلى نزاع "قتيل الحرب" على هذه الجبهة إلى حد كبير، لكن ذلك لم يؤد إلى إنهاء "حالة الحرب"، التي تستمد بدورها إلى قاعدة عريضة من المشكلات التي أدت إلى استمرار الاختراقات المتبادلة للخط الأزرق طوال العام، كانعكاس للتوترات العنيفة الكامنة على هذا المسار.

ولقد كانت السمة الأولى ذات الطابع العسكري للتفاعلات العسكرية اللبنانية / الإسرائيلية خلال العام، هي استمرار قيام حزب الله ببعض العمليات العسكرية الخاصة في مزارع شيعا. فذلك المنطقة تعتبر معتلة من وجهة نظر الحكومة اللبنانية، وتؤيد سوريا حق المقاومة فيها. ورغم أن عدد تلك العمليات لا يقارن على الإطلاق بما كان يتم قبل الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، إلا أن وقوعها بعد الانسحاب واتصاف بعضها "بطابع نوعي" أربط بأسر جنود أو تدمير ديابات (ميركافا - ٣) أو رادارات أو مواقع قد سبب حرجا شديدا للجيش الإسرائيلي.

### الخصائص الرئيسية في القوة العسكرية المصرية

القوات	حجم القوة
القوات الاحتياطية	٢٥٤ ألف جندي
البريت المدرعة	٦٢٨٠ حربة مدرعة
الهيولوكتر المسلحة	١٢٩ هيولوكتر
مصاريع أرض - أرض	مكاد - بي

المصدر: The military Balance 2001-2002

لكن المتنازع المصالح الداخلي والخارجي المحيط بتلك العمليات لم يمد كما كان قبل الانسحاب، فهناك تيار سياسي في لبنان يتحفظ على العمليات المسلحة في مزارع شبعا، باعتبار أنها تعكس عدم مراعاة حزب الله مصالح لبنان "الوطنية" وتمريضه أمنه للمخاطر، خاصة في ظل حكم شارون، وما يثار حول أن عدم انتشار الجيش اللبناني في الجنوب يعرقل عملية التنمية الاقتصادية فيه، إضافة إلى اعتبار الأمم المتحدة تلك العمليات اختراقاً للخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل، وموقف الولايات المتحدة التي ذكر سفيرها في بيروت يوم ٢٥ أكتوبر، أن بلاده "لن تمنع إسرائيل من مهاجمة لبنان إذا استمرت" العمليات في الجنوب، خاصة وأن تقرير الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠١ حول الإرهاب قد اعتبر حزب الله "منظمة إرهابية"، إلا أن العوامل المساندة لاستمرار عمليات شبعا كانت أكثر تأثيراً.

أما السمة الثانية الرئيسية، فإنها ارتبطت بكثافة "الاختراقات الإسرائيلية" للخط الأزرق طوال العام، في كل مناطق الجنوب، وصولاً إلى سماء بيروت، فقد تكررت عمليات اختراق الطائرات والزوارق الإسرائيلية للأجواء والمياه اللبنانية، وقيام قواتها بقصف القرى والمناطق المواجهة لمزارع شبعا في جنوب لبنان، وبدأت تلك العمليات في يناير بعد عدة شهور من الهدوء، وتعاقدت عدة مرات في أبريل ويونيو وأكتوبر وديسمبر، وتوافقت أحياناً كما حدث في شهر أبريل ويوليو مع أعمال قصف ضد مواقع الرادار السورية، أو كما حدث في أكتوبر حين حشدت إسرائيل قوات كبيرة العدد في مزارع شبعا في تهديد واضح بهجوم برى ضد لبنان. وفي ديسمبر حدث ما يمكن وصفه بـ "استعراض جوي كبير"، قامت به ٢٥ طائرة مقاتلة إسرائيلية في سماء بيروت خلال يوم واحد، شكلت ٢٨ انتهاكاً.

كانت معظم تلك الاختراقات العسكرية ترتبط، برد الفعل التقليدي ضد عمليات حزب الله في مزارع شبعا، مع الإبقاء بإمكانية تطورها لمهاجمة "القوات السورية" في لبنان، أو مهاجمة بيروت كما حدث في مارس، لكن بعضها،



### الخصائص الرئيسية في القوة العسكرية الإسرائيلية

القوات	حجم القوة
القوات النظامية	١٠٠ ألف جندي
القوات الاحتياطية	٣٥ ألف جندي
مخبرات القتال في الجبهة	١٠٥٨٠ ساعة
العتاد المدرعة	١١٠٦ حربة مدرعة
العتاد الجوي	٢٠ طائرة
العتاد البحري	٣ سفينة بحرية
صواريخ أرض - أرض	لا توجد

المصدر: The military Balance 2001-2002

كما حدث في يناير، لم يكن له أي مبرر عسكري، وكان مدفوعاً بموامل انتحائية داخل إسرائيل. أما اختراقات ديسمبر، كانت ترتبط بتصاعد العمليات المسلحة داخل الأراضي الفلسطينية. وكان الهدف الإسرائيلي هو تحذير حزب الله من القيام بأعمال مساندة للفلسطينيين، وتحذير سوريا من دعم الفصائل الفلسطينية ذات الارتباط بها. وقد دأب الجيش اللبناني وحزب الله على الرد "بالمضادات الأرضية" التي لم تكن تصيب الطائرات، إلا أن بعض الطلقات كانت تسقط في شمال إسرائيل، مما دفع الجيش الإسرائيلي إلى الحد من تلك العمليات. كما اعتادت الحكومة اللبنانية على إجراء اتصالات مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة لوقفها.

وهكذا، فإن الوضع في الجنوب اللبناني لا يزال متوتراً، ولا تزال تلك الجبهة قابلة للاشتعال، فلا يزال تيار داخل الحكومة الإسرائيلية يرى أن الرد على أية عملية يقوم بها حزب الله، يجب أن يوجه إلى العاصمة اللبنانية بيروت، ويشكل ساحق كما عبر عن ذلك بينامين بن العازر في ١٤ مارس. كما أن توتر العلاقات الأمريكية - اللبنانية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر بفعل خلافاتهما بشأن أرسدة وتسليح وارتباطات حزب الله يقلص من عامل الضبط الأمريكي لسلوك إسرائيل، ويعمل اتجاه الأمم المتحدة لخفض عدد قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب من ٥٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ جندي بحلول يوليو ٢٠٠٢ عاملاً مساعداً في تقليص الرقابة على انتهاكات اتفاق عام ٢٠٠٠ بين إسرائيل والأمم المتحدة بشأن الخط الأزرق. بعبارة أخرى أن أسس حالة الحرب واحتمالات التصعيد قائمة.

في هذا الإطار، توضع حركة التفاعلات التي شهدتها العام على المسارز العربية/ الإسرائيلية الثلاثة، أن هناك اتجاهاً عاماً نحو "العسكرة"، عبر عن نفسه في شكل حرب محسوبة فعليه بين إسرائيل والفلسطينيين، وتحريشات عسكرية بين سوريا وإسرائيل، وتوترات مسلحة مستمرة على الجبهة اللبنانية التي لا تزال مفتوحة، وتوازي كل ذلك، مع وصول عملية التنصوية السلمية إلى طريق مسدود، بما شكل في مجمله حالة حرب، تثار خلالها احتمالات الانزلاق إلى حرب فعلية بأكثر مما تطرح من إمكانية للوصول إلى "حالة سلم". ولو منسلح - بين العرب وإسرائيل.

ولم يتوقف حدود التفاعلات المرتبطة بحالة الحرب عند تلك الممارسات، فقد انضمت بعض أبعادها لتمس علاقات إسرائيل المستقرة على أساس "معاهدات سلام"، أنهت حالة الحرب رسمياً مع كل من الأردن ومصر، سواء على مستوى نمط العلاقات السلمية أو طبيعة العلاقات السياسية القائمة، حيث يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١) أن التفاعلات التعاونية بين البلدين مع إسرائيل قد تجمعت تماماً، بل وتراجعت في كثير من مجالاتها، فقد أعلنت شركات ومصانع أدوية أردنية أنها ستوقف تعاملاتها مع إسرائيل على كل المستويات التجارية كخطوة تضامنية مع الفلسطينيين، وتقلص عدد الأردنيين الذين يعملون في إسرائيل إلى أدنى حد، في ظل "تضييق إسرائيل" متمعد، ولقى رجل أعمال إسرائيلي مصربه في عمان، وتجمعت خطط إنشاء مطار مشترك بين الجانبين، وتساعدت نشاطات لجنة مقاومة التطبيع مع إسرائيل في الأردن، وبدأت الصيغة التي اتفق عليها الطرفان بشأن إمدادات المياه في التآثر بشدة.

وفي مصر، لم تنجح محاولات إسرائيل الخاصة بالاتضمام لمشروع الربط الكهربائي بين مصر والأردن وسوريا، وتم رفض مطالب إسرائيل الخاصة بالحصول على "الرمال السوداء" من قاع البحر، ونفت وزارة الزراعة وجود أي مشروعات للتعاون الزراعي الرسمي مع إسرائيل، وتوقف المستوردون "بشكل جماعي" عن التعامل مع الشركات الإسرائيلية، وألغيت مشاركات بعض الشخصيات الإسرائيلية في مؤتمرات علمية بالقاهرة، ومن ثم فإن ما حدث لم يكن وصول عملية التسوية السلمية الجارية إلى طريق مسدود وحسب، وإنما أيضاً تجمعت أو تراجعت عمليات التعاون المستندة إلى معاهدات سلام قائمة.

٢) أن حالة من التوتر قد سيطرت على العلاقات الميhasية بين البلدين وإسرائيل، فعلى الرغم من أن التفاعلات المسلحة هي دائرة الصراع لم تطرح احتمالات تحول حالة السلم القائمة بين البلدين وإسرائيل إلى حالة حرب، وتم التأكيد من جانب قيادات اللواتين أن مثل هذه "الانقلابات الحادة" غير واردة. بيد أن التوترات الميhasية الشديدة سيطرت على علاقاتهما مع إسرائيل، فقد سحبت مصر سفيرها من إسرائيل، ولم يرسل الأردن "سفيره الجديد" إلى تل أبيب، وأوقعت أصوات في مجلسي الشعب المصري والبرلمان الأردني تطلب بمرجعة معاهدات السلام الموقعة مع إسرائيل، التي تعرضت بالأردن ومصر في مسألة تهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين، وصفقات الأسلحة التي طلبت من الولايات المتحدة، وسادت لهجة انتقادية شديدة الحدة من جانب القيادات في مصر والأردن إزاء السياسة الإسرائيلية المتبعة مع الفلسطينيين، كما عمت المظاهرات التي تندد بإسرائيل وتردد اتهامات معادية لها، وتحرق عليها في شوارع وجامعات مصر والأردن خلال فترات مختلفة من العام، مع مظاهر احتجاج أكثر عنفا في عمان بفعل التواجد الفلسطيني.

يضاف إلى هاتين التفتتين أن الأدوار التقليدية التي اعتادت كل من مصر والأردن على ممارستها فيما يتصل "بالوساطة" بين الفلسطينيين وإسرائيل (وكذلك سوريا وإسرائيل) قد تقلصت إلى أدنى مستوى لها منذ بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١. فم تحدث سوى اتصالات نادرة بين الرئيس مبارك وأرييل شارون، ولم تسفر عن شيء، ولم تؤد اللقاءات بين المسؤولين الأردنيين والإسرائيليين إلى نتائج تذكر، وتكررت مصادر إسرائيلية أن "شارون" اشترط على عمان إرسال السفير لكي يقبل بتدخل أردني في التفاعلات الجارية. أما مصر، فإنها أوقفت اتصالاتها بإسرائيل تقريبا، باستثناء حالات محدودة ترتبط بمرض مقترح أو اختبار نويا أو وقف تدهور على مستوى ما، وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية العام.

إن الدلالة الأساسية لما يربط بهاتين الحالتين هي أن التفاعلات العربية - الإسرائيلية تتسبب من مسار وآخر وفقا لنظرية الأواني المستطرقة، بصرف النظر عن اختلاف أشكال الأطر الحاكمة لكل مسار. فعلاقات السلام تتدهور كلما تراجعت العملية السلمية، ويزعم أن احتمالات التحول إلى حالة حرب تتقلص بفضة على هذا المستوى، إلا أن التوترات السياسية تقرب تلك العلاقات أحيانا من مناخ الحرب الباردة، فهناك إطار واحد يحكم التفاعلات العربية - الإسرائيلية التي تحولت خلال ٢٠٠١ من حالة سلم تشهد مظاهر مسلحة لا تؤثر بشكل جئري على مسارها، إلى حالة حرب تشهد محاولات سياسية لإعادتها إلى ما كانت عليه، دون أن يبدو أن ذلك ممكن في المدى المباشر، رغم أن تاريخ الصراع يشير إلى أن كل شيء ممكن.



## معضلة الإرهاب ومحاولة إصلاح النظام

---

■ العالم العربي وهجمات ١١ سبتمبر

---

■ الإصلاح السياسي في العالم العربي

---

■ أداء مؤسسات العمل العربي المشترك

---

■ أزمات وقف ضحايا عربية ساخنة

---

■ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

---

لم يكن العالم العربي بحملة تفاعلاته سواء البينية أو الخارجية بمنزلة عن تأثيرات الحادى عشر من سبتمبر، بل أن كثافة التفاعلات التى شهدتها الساحة العربية باتجاه العديد من الملفات الساخنة مثل: الصراع العربى الإسرائيلى، وحصار العراق، وقضية النفط، وطبيعة النظم السياسية العربية وعلاقتها بالولايات المتحدة، قد دفعت ساحة العمل العربى إلى ما يمكن الحديث معه عن تباین المواقف الرسمية بتلك الشعبية تجاه ما سمي بالحرب على الإرهاب.

وقد أظهرت تفاعلات العام أن القاسم الأكبر من التفاعلات العربية -العربية، والتفاعلات العربية -الأمريكية استمرار ضعف أداء النظام الإقليمى العربى، وعدم قدرته على مواجهة التحديات الخارجية والتهديدات الكبرى له كنظام. ورغم تباین سبل التشخيص وتعدددها، إلا أنه يمكن التأكيد على نوعين من التحديات، الأولى ترتبط بطبيعة النظام نفسه ومؤسساته والدول الأعضاء فيه، أما النوع الثانى فيعتمد بالبيئة السياسية وحدود قدرة النظام العربى على مواجهتها.

واللائق للنظر أن حالة التعاطف التى تولدت مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية والحدى الذى فرضه صعود شارون إلى الحكم فى إسرائيل، وما قادت إليه هجمات الحادى عشر من سبتمبر من تداعيات على الواقع العربى، لم تقل دافعا لزيادة فاعلية النظام العربى، وإن برزت كالمعادة محاولات وجهود متناثرة للإصلاح، بدأ معها عام ٢٠٠١ كمحاولة أخرى لزيادة الفاعلية والإصلاح، سواء عبر استمرار دورية انعقاد القمة العربية، أو الدفع نحو إصلاح الجامعة العربية. وتبرز هنا مقترحات الأمين العام للجامعة العربية من أجل تنشيط دورها.

أما القضايا العربية الساخنة، فلم يحدث أن تطورت فى اتجاه الحل، إذ استمر تعثر جهود المصالحة السودانية، وظل العراق يعاني من اختصار رغم وجود اختراقات عربية له، وعاشت الجزائر مرتبكة سياسيا، كما بدأ العمل الجماعى فى المغرب العربى غير قادر على الخروج من دائرة الجمود التى خيمت عليه قرابة العقد الكامل. فى حين تحركت جهود إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بضع خطوات إلى الأمام. ولتوضيح القضايا والتفاعلات العربية المشار إليها، يتضمن هذا القسم ما يلى:

- ١ - العرب وهجمات ١١ سبتمبر
- ٢ - الإصلاح السياسى فى العالم العربى.
- ٣ - أداء مؤسسات العمل العربى المشترك.
- ٤ - أزمات وقضايا عربية ساخنة (العراق، الجزائر، السودان، تجمع المغرب العربى)
- ٥ - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

## ١-العالم العربي وهجمات ١١ سبتمبر

استهدفت أزمة هجمات ١١ سبتمبر على حركة التفاعلات العولية بالكامل، فوضعت العالم بأسره في حالة من رد الفعل المستمر للأزمة ذاتها، ثم لتداعياتها التي ما زالت تشكل علاقة القوة العظمى الوحيدة بالعالم. وكانت التفاعلات الأمريكية - العربية من أكثر دوائر التفاعل كثافة، وأكثرها استمصاصاً على التتبع بمسارها. فالهجمات على نيويورك وواشنطن ترتبط بشكل مباشر بقضايا مركزية في النظام العربي، مثل الصراع العربي- الإسرائيلي وحصار العراق والنفط، وطبيعة النظم السياسية العربية. كذلك فإن الحرب على الإرهاب من شأنها أن تؤثر تأثيراً مباشراً على تلك المجموعة من الدول العربية الموسومة بـ"الإرهاب"، وفقاً للرؤية الأمريكية، وكذلك على الدول العربية التي ترى دوائر عدة أن طبيعة النظم السياسية والمتاهج الدراسية فيها تسهم في توليد الإرهاب، فضلاً عن مشكلات الجماعات السياسية العربية المسلحة، سواء كانت من جماعات التحرر الوطني أو غير ذلك، التي تستخدم الكفاح المسلح كأحد وسائلها، والتي أصبحت من المحتمل استهدافها عسكرياً باعتبار نشاطها نشاطاً إرهابياً، أو الضغط على الدول التي تقدم لها المأوى.

قبل هجمات سبتمبر كانت المنطقة العربية تعيش حالة من الفيلان لمدة اثنتي عشرة عاماً، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ثم وصول إيزيل شارون إلى السلطة وتقويض مسيرة السلام. ومع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة التي اتبعت سياسة "عدم التورط" في المنطقة، الأمر الذي يعني عملياً الانحياز لإسرائيل باعتبارها قوة الاحتلال والمطرف الأكثر قوة، فقد عمت العالم العربي حالة من الاستهواء العام تجاه السياسة الأمريكية.

وقد انعكست هذه الحالة على ردود الفعل العربية على الهجمات، حيث ذهب الاتجاه العام في العالم العربي إلى إدانتها، مع التلويح بمسؤولية السياسة الخارجية الأمريكية غير العادلة في الشرق الأوسط عن وقوع هذه الهجمات. فقد أعربت الدول العربية قاطبة - باستثناء العراق - عن إدانتها الكاملة للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت تماطلها الكامل مع مأساة الشعب الأمريكي، كما أكدت استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في التحقيقات. ومع ذلك جاءت تلك الإدانة الرسمية الفورية للعمل الإرهابي متبيلة في معظم الأحيان بدعوة الولايات المتحدة لإعادة النظر في مبادئها الخارجية في المنطقة، مشيرة إلى أن تحيز السياسات الأمريكية لإسرائيل يهدد الفكر والممارسة الإرهابية بالشرعية، بسبب مشاعر الإحباط التي تصود المنطقة.

وفي نفس السياق بدت هناك ازدواجية بين رد الفعل الرسمي والشمعي، حيث بدأ الأخير درجة أقرب إلى التعاطف

مع الهجمات التي استهدفت الولايات المتحدة منه إلى إزالتها، بسبب تخاذلها عن وضع حد للأعمال العدوانية الإسرائيلية. وبلغت المفارقة أقصاها في رد الفعل الفلسطيني حيث أذاعت بعض محطات التلفزة العالمية صورا لما وصفته احتفالات قطاعات من الشعب الفلسطيني بالهجمات على الولايات المتحدة بعد ساعتين من حدوثها، اتضح لاحقا أنها تعود إلى مناسبات سابقة عن هجمات سبتمبر. في حين أن القيادة الفلسطينية التزمت الخط العربي العام في الإدانة. ولعل من المؤشرات ذات الدلالة، تلك البيانات التي أظهرها استطلاع الرأي الذي أجرته جامعة بيرزيت حول موقف الرأي العام الفلسطيني من الهجمات والذي أجرى على صينة من الفلسطينيين بعد ثلاثة أسابيع من حدوثها. وقد أظهر الاستطلاع انقساماً حول تقييم الحدث. ففي سؤال حول ما إذا كان منفذى التفجيرات يعمرون بدقة من العرب والمسلمين ككل، أجاب ٤٩ ٪ بالموافقة، و٤٢ ٪ بالرفض. أما الصحافة العربية وقادة الفكر والرأي من مختلف التيارات، فقد ساد بينهم موقف يدين الهجمات الإرهابية من ناحية، كما يدين السياسة الخارجية الأمريكية من ناحية أخرى. ويبت هذه الإدانة العربية المشروطة لهجمات سبتمبر مخالفة لتوقعات الولايات المتحدة في تلك المرحلة الحسنية، والتي كانت الإدارة الأمريكية تفرز فيها الدول باعتبارها إما مع الولايات المتحدة أو مع "الإرهاب".

غير أن آثار ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر تتجاوز بكثير حدود الآثار قصيرة المدى، والموقف من الرد الأمريكي المباشر على مرتكبيه من تنظيم القاعدة وحلفائه في جماعة طالبان، إلى جانب التحديات المباشرة وقصيرة المدى التي تواجه كل دولة أو مجموعة من الدول العربية على حدة، هناك عدد من التحديات طويلة المدى التي تواجه العرب ككل من جراء هجمات سبتمبر. ومن أهم تلك التحديات "التسميم" الذي حدث للمناخ الثقافي في العلاقات بين العرب والدول الغربية، بسبب طهيمة الخطاب الديني للجماعات الأصولية المناهضة للغرب إجمالاً، وبسبب استخدام حديث مشابه في الاتجاه المضاد من جانب مسئولين وكتاب أمريكيين وأوروبيين، ومن ذلك حديث الرئيس الأمريكي عن "الحرب العنصرية"، وحديث رئيس الوزراء الإيطالي حول تفوق الحضارة الغربية على الحضارة العربية الإسلامية. وتصب كل هذه التطورات في خانة تكريس الصورة النمطية السلبية حول العرب والإسلام في الغرب، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار سلبية خطيرة على استقرار المنطقة وعلى علاقات العرب الدولية. (انظر القسم الخاص بالإسلام والمسلمون في الإعلام والفكر الغربي).

بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة التنظيمات التي اتهمت بتدبير وتنفيذ الهجمات، وخصيصة القائمين به - وفقاً للرواية الأمريكية - أثارت بعداً جديداً في العلاقات العربية الأمريكية. فقد عبرت الولايات المتحدة عن نزعته "تدخلية" متزايدة في الشؤون الداخلية لدول عربية، خاصة في تلك الجوانب المتعلقة بالخصوصية الثقافية والدينية، مثل المناداة بضرورة تعديل التعليم الديني، ومراجعة أداء المؤسسات التطهيمية والدينية في الدول العربية والإسلامية.

وتمتد تلك النزعة "التدخلية" لزيادة نفوذ الجماعات المتطرفة في العالم العربي. وترجع خطورة هذه النزعة "التدخلية" إلى ما تلهمه بصفة مبدئية من معارضة باعتبارها تدخلا في الشؤون الداخلية لدول مستقلة ذات سيادة، كما ترجع إلى تعارض بعض المقترحات الأمريكية مع ما يُعتبر أسساً للشرعية والحكم في الدول العربية، الأمر الذي يثير بتمرض العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، بما في ذلك بعض الدول العربية التي توصف عادة "صديقاء" الولايات المتحدة التقليديين، لضغوط شديدة في المرحلة المقبلة.

## أولاً: القضية الفلسطينية وهجمات سبتمبر

كانت القضية الفلسطينية في موقع القلب من التفاعلات والتطورات السياسية في الشرق الأوسط والعالم العربي

طوال نصف القرن الأخير، ولم يكن مفاجئاً أن تستمر في احتلال هذه المكانة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. نال القضية الفلسطينية كانت السبب الأساسي الذي استخدمه قادة "تنظيم القاعدة" لتبرير الهجمات. كما أن القضية لفلسطينية بالذات هي السبب الرئيس في مشاعر الاستياء والغضب المنتشرة في العالم العربي تجاه الولايات المتحدة، يهيئ نفسها للمشاعر التي تضع قيوداً على قدرة الحكومات العربية وثيقة الصلة بالولايات المتحدة على تعميق التحالف معها أو على الدفاع عن روابطها مع واشنطن بصراحة في مواجهة الرأي العام المحلي المشحون بمشاعر الغضب. بالإضافة إلى ذلك فإن واقع الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية، واختلال موازين القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، يدفع أطرافاً عربية للجوء لأساليب عسكرية غير تقليدية وغير نظامية في مقاومة إسرائيل والضغط عليها، وهي الأساليب التي تعتبرها أطرافاً مهمة في النظام الدولي "أساليباً إرهابية"، الأمر الذي يضع القضية الفلسطينية مرة أخرى في قلب التفاعلات المرتبطة بتداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

بادرت معظم تنهيمات الكفاح الوطني المسلح العربية فور وقوع التفجيرات إلى نفي مسئوليتها عنها، وتجاوزت ذلك إلى إدانة هذه الأعمال، والتأكيد على أن العدو هو السياسة الإسرائيلية العنوانية، وليس المدنيين في الولايات المتحدة الأمريكية. في الوقت نفسه أدانت معظم تلك المنظمات السياسة الأمريكية الجحيفة في المنطقة، والتي أدت إلى الشموخ بالإحباط والظلم الذي أفرز تلك الأعمال. وقد صدرت تصريحات إعلامية عقب الهجمات مباشرة من عدد من منظمات الكفاح المسلح في الأراضي الفلسطينية، منها تصريحات زعيم منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، والمتحدث باسم تنظيم حماس، وكذا منظمات الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تلقى أي مسئولية عنها. أما حزب الله، فقد نفت رموزه أي مسئولية عن الحادث في رسالة فاكس تم توجيهها إلى وكالة "أسوشيتد برس" بعد عدة أيام من الهجمات. وجاء في الرسالة إن التنظيم يأسف لهمة المدنيين الذين راحوا ضحية الحادث، وصرحت الرسالة هذه بالدرجة من الكراهية للولايات المتحدة إلى "السياسات الأمريكية الظالمة حول العالم".

وبالرغم من عدم اضطلاعها بأي دور في التفجيرات الأمريكية، فإن منظمات الكفاح المسلح في المنطقة العربية، وكذلك الدول التي تقدم لها المون والمأوى، باتت تدرج وفقاً للتفسير الأمريكي والأوروبي تحت طائلة القرار ١٣٧٢ الصادر من مجلس الأمن الدولي استناداً إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما يمثل عامل ضغط أساسي على الدول غالبة العربية، لاسيما تلك التي تسمحها الولايات المتحدة بـ "رعاية الإرهاب" مثل ليبيا والعراق وسوريا، ويصورة غير مباشرة الصومال والسودان، أو تلك التي تشغل على أرضها منظمات مدرجة على قائمة الإرهاب الأمريكية مثل لبنان. فالقرار لا يفرق بين المنظمات الإرهابية من ناحية ومنظمات الكفاح المسلح من ناحية ثانية، مما يترك الباب مفتوحاً أمام الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على الدول المساندة لمنظمات الكفاح المسلح ضد إسرائيل، والحالة الواضحة في هذا السياق هي حالة حزب الله اللبناني، وتنظيمات المقاومة الفلسطينية.

تعد عملت الولايات المتحدة في عهد الإدارة الأمريكية السابقة على مدى ثمان سنوات طوال ولاية الرئيس كلينتون ما بين عامي ١٩٩٢-٢٠٠٠ على إتمام تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي خاصة التوصل لاتفاق بشأن قضائياً الوضع النهائي الأريمة وهي الأرض والمستعمرات الصهيونية واللججتين والقدس. وحاول الرئيس كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠ التوصل إلى تسوية نهائية قبل ترك منصبه. في الوقت نفسه كان فشل كلينتون واتدلاع الانتفاضة وانعراض الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين والتطرف ثم انتخاب شارون رئيساً لإسرائيل، كلها عوامل سببت في تردد الإدارة الجديدة في التدخل في الصراع منذ تولى جورج بوش الابن السلطة في ٢٠ يناير ٢٠٠١، بعد ثلاثة شهور من اندلاع انتفاضة الأقصى.

وبالتالي فإن القضية الفلسطينية كانت على خلفية الأحداث منذ بدايتها، حيث سعت إسرائيل إلى استقلال الأريمة،

هشبهت الانتفاضة الفلسطينية "بالإرهاب"، وعرّفت "بين لادن"، وقامت دعائها على ما أسمته "حقها في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب الفلسطيني بذات الطريقة ذاتها التي اتبعتها الولايات المتحدة في أفغانستان". في الوقت نفسه كان رد الفعل الرسمي الفلسطيني رافضاً للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وتصريحات بن لادن التي ألح فيها إلى أن الهجمات على الولايات المتحدة كانت رداً على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

وفي المراحل الأولى للأزمة بدا أن المصراع الدولي معد لتحويلات كبيرة على صعيد القضية الفلسطينية على غرار تلك التي أعقبت حرب الخليج الثانية، حيث مُقّد مؤتمر مدريد للسلام، ومن بعده بدأت عملية أوسلو. فقد أعلن الرئيس بوش في شهر أكتوبر، بعد حوالي شهر من الأحداث أن "الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي لحل الصراع العربي الإسرائيلي"، وتلى ذلك تصريح لكونن باول وزير الخارجية الأمريكي في خطابه في جامعة لويزفيل في ولاية كنتاكي في ١٩ نوفمبر ٢٠٠١، ليعض الملامح الأساسية لخطة الولايات المتحدة لتسوية الصراع في المنطقة. وتمثلت الخطوط الرئيسية لرؤية باول للتسوية السلمية في الشرق الأوسط هي: استعادة روح مدريد، وهما دولتين قابلتين للبقاء، وإنهاء "الاحتلال"، ووقف كل أعمال العنف، سواء على أيدي ميليشيات محلية، أو جنود نظاميين أو غير نظاميين، ومباداة الأرض بالسلام وفقاً لقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٢٢٨، وتنفيذ توصيات مهتيل وخطة تيهنت.

ورغم عدم احتواء هذه الرؤية على آلية واضحة للتنفيذ، إلا أن استخدام تعبير الاحتلال يعتبر جديداً على الاصطلاحات الأمريكية حول الصراع منذ أوسلو، كما أن الإشارة إلى روح مدريد، تحمل دلالات رمزية للتسوية العربية الإسرائيلية الشاملة، والصهايا الدولي متعبد الأطراف للحل. وعلى هذا الأساس تم إرسال طاقم السلام الأمريكي إلى المنطقة في ٢٦ نوفمبر برئاسة الجنرال أنتوني زيني. مع ذلك شهدت المرحلة التالية نوعاً من التراجع الأمريكي من هذا الالتزام، وسحب المبعوث الأمريكي الجنرال أنتوني زيني من المنطقة، مع الاتجاه لتسهيل الرئيس عرفات المسؤولية عن العمليات الانتحارية التي نفذتها جماعات للمقاومة الفلسطينية، خاصة حماس والجهاد، فيما وراء "الخط الأخضر"، وهي الجماعات التي كانت واشنطن قد أدرجتها على قائمة التنظيمات الإرهابية التي أصدرتها في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. وتعنى هذه التطورات أن الولايات المتحدة قد اتجهت لتبني موقفاً متطابقاً مع إسرائيل بشأن مساواة "المقاومة" بـ "الإرهاب" في الإطار الفلسطيني، الأمر الذي مثل مكسباً كبيراً لإسرائيل، وبالتالي تدهورت العلاقات الأمريكية الفلسطينية بشدة، الأمر الذي انعكس في رفض بوش لقاء عرفات في نوفمبر ٢٠٠١ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

### ثانياً: ردود الفعل العربية على هجمات سبتمبر

كانت البيئة التي خلفتها الهجمات تدر بتغيرات عميقة في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية وبنية العلاقات الدولية. وكانت اللحظة التي أعقبت الهجمات مباشرة حبل على بكمل الاحتمالات المتناقضة، لاسيما التي قد تسفر عنها مراجعة السياسات الأمريكية وإعادة هز وتتشكيل شبكة علاقاتها وتحالفاتها في العالم ككل. ومن وجهة النظر العربية كان الحدث يمثل فرصة من زاوية كونه دافعا للولايات المتحدة لكي تتبين أن السياسات المتعازة لإسرائيل هي التي تسببت في تعريض المصالح والأمن الأمريكيين لتلك المخاطر.

وفي المراحل الأولى للأزمة، غلب طابع الفرجة بالنصبة للعلاقات الأمريكية - العربية. فمن ناحية أولى بدت إسرائيل كمعب استراتيجي على الولايات المتحدة، حيث بينت الأزمة هداحة الثمن الذي قد تدفعه الولايات المتحدة



أمريكية من مصالحها الوطنية وأمن مواطنيها مقابل رعايتها لإسرائيل. ومن ناحية ثانية، ظلمة الثانية في خلال مقد واحد واجهت الولايات المتحدة أزمة لا تستطيع إسرائيل المشاركة فيها بفعالية إلى جانب الولايات المتحدة، مما أدى إلى تهديد الدور الإسرائيلي في بناء التحالف الدولي.

تواكب مع ذلك بوادر تدخل أمريكي لاستعادة الهدوء على الجبهة الفلسطينية، ظهرت في تصريحات الرئيس يوش مول الدولة الفلسطينية، وظهر أفاق جديدة للتصوية حكمتها تصريحات وزير خارجيته كولن باول. في الوقت نفسه، راجع الحديث عن ضرب العراق والذي ميز سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة منذ توليها. وسواء كانت تلك التغيرات إيجابية من اعتبارات تشكيل تحالف دولي واسع للحرب في أفغانستان، أو كانت محكمة بحالة عدم اليقين التي أعقبت لهجمات، فإنها صبت جميعاً في اتجاه إدخال قدر من الاعتدال المؤقت والمأرض "على السياسة الأمريكية.

غير أن الفرصة التي تولدت عن الأزمة كانت تتجاذبها عناصر وتحديات ضاغطة بالنسبة لمعظم الدول العربية بإشكال ودرجات متفاوتة. فكان واضحاً منذ البداية أن انتماء منفذ الأحداث لدول عربية، لاسيما السعودية، من شأنه أن يربط ضغوطاً على تلك الدول، كما أن الرؤية الأمريكية التي عبر عنها الرئيس يوش في جلسة مشتركة أمام مجلس النواب والشيوخ في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ مخاطباً دول العالم "إما إنكم تريدوننا ونقون معنا، أو إنكم تريدون الإرهابيين وتقون معهم، ومن الآن فصاعداً فإن أي دولة تستمر في استضافة الإرهاب وتدعّمه سوف تعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً وعدواً لها". ومن ثم أصبح هذا الفرز الجديد لشبكة الحلفاء والأعداء ضاغطاً على معظم الدول العربية، سواء تلك التي تتمتع بعلاقات صداقة وتحالف مع الولايات المتحدة، وبالتالي فهي مطالبة بتقديم أكثر مما هي مستعدة لتقديمه، في الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب"، أو تلك الدول العربية المصنفة أمريكياً أصلاً كراعية للإرهاب، وبالتالي فهي مهددة بأن تكون هدفاً لحملة عسكرية انتقامية أمريكية.

لم ينعكس الموقف الهدئي العربي المشترك والمتماثل في إدانة الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة، في تشكيل رؤية عربية موحدة للعمل السياسي في مرحلة ما بعد سبتمبر، وظل رد الفعل للحرب الأمريكية في أفغانستان، والموقف من بناء التحالف الدولي، وشكل ومدى التعاون مع الولايات المتحدة متروكاً لكل دولة أو مجموعة من الدول بحسب طبيعة تأثرها بالحدث، وطبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وتبريفها لمصلحتها في ضوء الفرص والمخاطر التي شكلتها هجمات سبتمبر وما تلاها.

تأثرت ثلاث مجموعات من الدول العربية أكثر من غيرها بهجمات سبتمبر، خاصة فيما يتعلق بعلاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة، وهو ما يجري تناوله في هذا القسم، حيث يجري التركيز على مجموعة الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة، ومجموعة الدول التي تعاني علاقتها بالولايات المتحدة من توترات مزمنة، بما في ذلك الدول المعتبرة مارقة من جانب الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الدول العربية التي تتيح البيئة الأمنية فيها الفرصة لنشاط جماعات معارضة أو إصولية، وتصور شكوك حول صلاتها بالإرهاب.

## ١- الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة

مثل انتماء المخطط الرئيسي لهجمات سبتمبر (حسب الإنهزامات الأمريكية). محمد عطا - إلى مصر ومعظم الذين قاموا بتنفيذ التجهيزات للمملكة العربية السعودية، وهما الحليفان الرئيسيان للولايات المتحدة في المنطقة، مثل هذه قوة لأسس علاقات التحالف، وباعداً على إعادة النظر في العلاقة بين النظم السياسية والأوضاع الداخلية في تلك الدول الحليفة وبين ظاهرة "الإرهاب". تلا ذلك هزة أعنف تمثلت في رفض تلك الدول العربية الحليفة المشاركة العسكرية في الحرب الأمريكية في أفغانستان، ورفض المملكة العربية السعودية استخدام أراضيها لإدارة العمليات

المسكوكية الأمريكية هي أفغانستان. وأدت هذه التطورات والمواقف إلى فتح قضايا الخلاف الكامنة تحت سطح العلاقات بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة.

شهد ظهر في الولايات المتحدة تيار بلورة عضوا الكونجرس الأمريكي جون ماكين وجوزيف ليبرمان اللذان اتهما مصر والسعودية بلمع دور مزدوج، وأن عليهما تحنيد موقفهما من الإرهاب". فكانت تلك التصريحات مؤشرا لبوادر مراجعة أمريكية لبعض نوابت سياستها الخارجية تجاه حلفائها في المنطقة، والاتجاه لفتح القضايا الخلافية المسكوك عنها في العلاقات الأمريكية بتلك الدول العربية، والتي تتعلق أساسا بالملف الداخلي ونظام وشرعية الحكم في الدولتين.

ففي حملة صحفية عنيفة ضد كل من مصر والسعودية، جرى تشخيص السبب في انتماء الإرهابيين للدولتين باعتباره راجعا إلى فشل الأنظمة الحاكمة في تلك الدول في التحديث والتحول الديمقراطي لمجتمعاتها، مما يجعلها بيئة صالحة لإفراز "الإرهاب". في الوقت نفسه تم توجيه اللوم لتلك الدول، خاصة السعودية، لامتداد الاعتماد على الشرعية التقليدية، والسماح لوسائل الإعلام "الحكومي الموجه" في توجيه اللوم للدائم للولايات المتحدة، مما يتسبب في مشاعر الكراهية الموجهة للولايات المتحدة وغير المسلمين.

ورغم عدم الاتفاق الداخلي لمثل هذه الحملة الصحفية التي تطالب تلك الحكومات العربية ضمنا بممارسة سيطرتها على الإعلام وتخفيف نقده للولايات المتحدة من ناحية، مع مطالبتها بتوسيع هامش الحريات من ناحية ثانية، إلا أنها سادت الخطاب الإعلامي الأمريكي تجاه الدولتين، بينما حافظ الخطاب الرسمي الأمريكي على التهدة، وصرح وزير الخارجية الأمريكي من وقت لآخر بأن العلاقات مع الدول العربية الحليفة مستقرة وليس هناك ما يشوئها.

ويمكن رصد عنصر اختلاف رئيس بين الحملة الإعلامية على كل من مصر والسعودية ودلائها بالنسبة للعلاقات الأمريكية بالدولتين، فالحملة الصحفية ضد مصر، وما تم عنه من خلاف في وجهات النظر بين الدولتين يمكن اعتبارها حلقة في مسلسل من الخلافات بين الدولتين اتسمت به العلاقات في السنوات الأخيرة، وبالتالي فالدولتان معقدتان على مدى هذا المسجل وهناك قنات وأليات متعددة لاحتوائه. على العكس من ذلك، هانخلاف مع المملكة العربية السعودية، كان سابقة طارئة على العلاقات بين الدولتين، وهي العلاقات التي اتسمت باستقرار محسوب على مدى عدة عقود سابقة.

فقبل هجمات سبتمبر، شهدت العلاقات المصرية . الأمريكية عدة توترات انعكست في سجل إعلامي بين البلدين في قضايا، أهمها ما تم تصويره في الإعلام الأمريكي على أنه دور مصري في إفضال مباحثات كامب ديفيد الثانية، أو على الأقل عدم بذل الجهد الكافي من خلال الضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لقبول شروط التسوية التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. يضاف إلى ذلك قضايا خلافية أخرى منها قضية دعم الدين إبراهيم وما صاحبها من هجوم إعلامي أمريكي على أوضاع حقوق الإنسان وحرية التعبير في مصر.

على هذه الخلفية تمثلت ملاحم رد الفعل المصري على هجمات سبتمبر هيا يلي:

أ - إدانة شديدة لهجمات سبتمبر، كانت متوقفة ومتسقة مع تاريخ دولة عانت كثيرا من "الإرهاب"، وحذرت من امتداداته الدولية. (أنظر القسم الخاص بقضية الإرهاب والسياسة الخارجية المصرية)

ب. تجديد دعوة الرئيس مبارك لمعد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، والتي كانت قد أطلقت للمرة الأولى في عام ١٩٨٦. وقد فضلت مصر مواجهة الإرهاب من خلال هذا المنتدى الدولي، معتبرة أن التحالف الذي تشكله الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب مبني على تقسيم ضمنى للدول بين أعداء وأصدقاء، في حين أن الصورة أعقد من ذلك بكثير.

ج - تعاون استخباراتي واسع مع الولايات المتحدة في ضوء الخبرة المصرية في مجال مكافحة الإرهاب.  
د - ربط الرئيس مبارك في معظم تصريحاته الصحفية وجولاته الخارجية بين "الإرهاب" وأجواء الإحباط التي تشيع في المنطقة، بسبب فشل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وإجراءات القمع الوحشية والحرمان الاقتصادي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني.

هـ - تحفظت مصر على اتباع الإجراءات المتشددة لقوانين تجفيف تمويل "الإرهاب" وقوانين غسل الأموال، لما قد يترتب عليه ذلك على الاقتصاد المصري من آثار سلبية، وهو الذي يعاني فترة من الركود وعدم الاستقرار.

ومن ثم، فادت محور اتجاه معظم الدول العربية الراضة المشاركة في الحرب على أفغانستان. ورغم أن الموقف المصري في مساندة الولايات المتحدة كان أقل مما توقعه الأخيرة في حريها على الإرهاب فهاسا على الدور المصري في حرب الخليج الثانية، إلا أن الخلاف في الرؤى لم يتصلع إلى درجة الأزمة. على العكس من ذلك فإن الولايات المتحدة أظهرت استناداً لتفهم الموقف المصري، والأرجح أن ذلك قد ارتبط بتقديم مصر لمساعدات استخباراتية مهمة للصلة الأمريكية ضد "الإرهاب".

أما بالنسبة للمملكة السعودية فإن موقفها كان الأكثر حرجاً بين الدول العربية، فهي حين تمتعت المملكة بملاقات قوية بالولايات المتحدة باعتبارها منبر الاعتدال الإقليمي على مدى العقود الخمس الماضية، جاء ١٥ من بين ١٩ اتهاماً بتنفيذ الهجمات من أصل سعودي لتشيع حالة من الارتباك الواضح في العلاقات بين الدولتين. فالشرعية الدينية المحافظة للمملكة التي طالما اعتبرت عامل استقرار في المحيط الإقليمي أصبح ينظر إليها كعامل خلخلة أو تصدير للنف، وتمرضت المملكة لحملة من كبريات الصحف والمجلات الأمريكية التي نددت بالوهابية كمذهب ديني، بدعوى أنها للنوع الفكري "للإرهاب" وكراهية الولايات المتحدة وغير المسلمين بشكل عام.

جاءت هذه التطورات على خلفية من التباينات الأمريكية السعودية، والتي تمثلت في تنبؤ ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، خطاباً متشدداً ضد سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، والذي وصل إلى حد رفض العلي لدعوة لزيارة البيت الأبيض في يونيو ٢٠٠١. وأصبح الالتزام السعودي بدعم انتفاضة الأقصى أقرب إلى الالتزام الشخصي لولي العهد السعودي. وبلغ من تضرر ولي العهد السعودي من تراخي الدول الأمريكية لإزاء عدوانية سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلي إلى الحد الذي بحث فيه برسالة إلى الولايات المتحدة في أغسطس ٢٠٠١ كشف عنها النقاد في أكتوبر، للتشديد بالسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وإنذار الولايات المتحدة بأن المملكة قد تعيد تقييم العلاقات المشتركة، حيث جاء في الرسالة "إنه يحسن وقت يفترق فيه الناس والدول". وقبل هجمات سبتمبر ١١، أكدت مصادر سعودية مسؤولة أن تأجيل انعقاد اللجنة العسكرية العليا المشتركة، والتي كان مقرراً لها الاجتماع في نهاية شهر أغسطس، جاء تعبيراً عن استياء المملكة العربية السعودية من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد أقرت هذا الموقف الرسمي السعودي بتصاعد المشاهد العدائية للسياسة الأمريكية بين المواطنين السعوديين، وهي المشاهد التي صبرت عن نفسها في مسلسل أعمال العنف الموجهة ضد أهداف أمريكية في المملكة.

كذلك كان التطور في العلاقات السعودية - الإيرانية سبباً في توتر العلاقات الأمريكية - السعودية، فقد شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية تقارباً ملحوظاً، كل بمقدد الاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية في منتصف أبريل بعد مفاوضات استمرت عاماً ونصف العام، وتصدى مجلس الشورى السعودي على الاتفاقية في ١٨ يوليو. ولم يكن التقارب السعودي - الإيراني عاملاً في تعمير العلاقات السعودية - الأمريكية أثناء إدارة الرئيس كلينتون، بسبب اتجاه الأخير نحو مزيد من الانفتاح على إيران وتعيين العلاقات معها، وذلك على عكس سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في التعطف تجاه إيران واعتبارها من الدول المارقة. وفي هذا الإطار، رفضت المملكة العربية السعودية الاتهامات

الأمريكية بتورط مسؤولين في الحكومة الإيرانية في تهجيرات الخير عام ١٩٩٦ .

وقد أدانت المملكة العربية السعودية هجمات سبتمبر بشدة، وقطعت المملكة العلاقات الدبلوماسية مع نظام طالبان، وأقرت الانتفاضة الدولية لمكافحة الإرهاب التي اقترحتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٩. في الوقت نفسه أكدت تصريحات المسؤولين السعوديين الصلة بين "الإرهاب" والسياسة الأمريكية غير المتوازنة وتجاهل القضية الفلسطينية. كذلك رفضت المملكة العربية السعودية السماح بإقامة مقر قيادة أمريكية في قاعدة الأمير سلطان الجوية في منطقة الخرج لإدارة العمليات العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان.

وظهرت إضافة إلى ذلك عدة مؤشرات حول صراع مكتوم، أو أزمة في إدارة الاختلاف الأمريكي السعودي في هذا الصدد، كان من مؤشراتهما:

أ - إبداء المملكة استهزاء شديدا بسبب ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في الحرب في أفغانستان.

ب - رفض المملكة تسليم أي مواطن سعودي إلى الولايات المتحدة.

غير أن التزام في العلاقات بين البلدين ظل تحت السيطرة، حيث تدخلت رموز الإدارة الأمريكية من أن لأخر لإنقاذ وجود أزمة في العلاقات. ومن ناحية أخرى حرصت المملكة العربية السعودية، مثل معظم الدول العربية على عدم تصعيد قضايا مثل المعتقلين العرب لدى الأجهزة الأمنية الأمريكية ، أو المعتقلين العرب من الأسرى في قاعدة جوانتانامو في كوبا. ووفقا لبعض التقديرات فإن عدد السعوديين الذين جرى اعتقالهم في الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر ، اقرب من ١٠٠٠ معتقل.

ويشكل عام، فإن مجلس التعاون الخليجي يمثل تجمعا للدول الصديقة للولايات المتحدة في العالم العربي. وتبع خصوصية تآثر دول مجلس التعاون الخليجي من علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأقرب إلى علاقات الصداقة من ناحية، وانتماء كثير من الأفغان العرب إلى جنسيات خليجية من ناحية أخرى، فهاكك تنظيم القاعدة يعمل الجنسية السعودية، والمتحدث الرسمي باسمها يعمل الجنسية الكويتية، وتمويل شبكة القاعدة ثبت أن مصادر جهات أهلية وخيرية خليجية بالأساس، كما أن الإمارات والسعودية بالإضافة إلى باكستان هم فقط الدول التي اعترفت بنظام طالبان، وكانت العلاقات الأمنية الخليجية بالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ضوء اتفاقات الدفاع المشترك والتخزين المسبق للأسلحة والقواعد العسكرية والقوات الأمريكية في الخليج منذ حرب الخليج الثانية، مع القرب الجغرافي لهذه الدول من مسرح العمليات في أفغانستان، ترشح دول الخليج لاستخدام قواعدهما، وتقديم مساندة لوجستية للحرب الأمريكية في أفغانستان، فضلا عن احتمال استهداف الولايات المتحدة لدول من منطقة الخليج، خاصة العراق، في المراحل التالية لتحريرها على الإرهاب.

من الناحية المبدئية نهجت دول مجلس التعاون الخليجي نهج سائر الدول العربية من حيث إدانة هجمات سبتمبر. ففي جده ، عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا استثنائيا يوم ٢٢ سبتمبر، أقر الملامح الرئيسية لموقف دول المجلس في تقديم الدعم الكامل للولايات المتحدة في حربها ضد "الإرهاب"، واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد، شريطة أن يكون التحرك ضد "الإرهاب" محدد الأهداف، وأن يحظى بغطاء دولي، وألا يستغل في الإساءة لسمعة العرب والإسلام.

وقد بادرت الإمارات والمملكة العربية السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام طالبان، كذلك اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماع وزراء داخلية المجلس، على استراتيجية لمكافحة الإرهاب تضمنت تبادل المعلومات والتسيق في مجال مكافحة "الإرهاب" والتطرف، وتميز الجهود المبذولة في هذا المجال، كما أكدوا إدانتهم لكل الأعمال والجرائم الإرهابية بجميع أشكالها، وأيا كانت الأسباب التي تستتر خلفها. كما أجمعت كل دول مجلس

التعاون على تقديم المون المعلوماتي والاستخباراتي للولايات المتحدة، فضلاً عن تجميد أرصدة الأشخاص والجمعيات المشتبه بعلاقتها في تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، قامت الكويت بتميزز الرقابة على الجمعيات الخيرية الإسلامية، كما تم إخضاع عمل تلك الجمعيات للجنة عليا تتبع وزير الشؤون الاجتماعية. أما في الإمارات العربية المتحدة، التي تخضع فيها الجمعيات الأهلية لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام ١٩٩٣، صدر تشريع يضع سقفاً مقداره ألفي درهم لتعويضات تلك الجمعيات للخارج. وفي البحرين قامت مؤسسة نقد البحرين بالتحرر عن الأرصدة والحسابات البنكية التي يشتبه في علاقتها بتمويل الإرهاب. وكذلك في المملكة العربية السعودية، حيث أعلن عن اتخاذ تدابير صارمة لمراقبة ما وصف بـ "التعويضات غير المشروعة".

بخلاف ذلك كانت بعض دول مجلس التعاون أكثر استعداداً للتعاون السياسي وإلى حد ما العسكري مع الولايات في حربها في أفغانستان، كفضوة أولى في حريها على "الإرهاب"، ومنها الكويت، والبحرين، وقطر، وعمان، في حين كانت الإمارات العربية المتحدة أقرب إلى الموقف السعودي المتحفظ على تقديم أي عون عسكري أو عملياتي للولايات المتحدة الأمريكية. ففي البحرين، حيث توجد قاعدة الجعفر للأسطول الأمريكي، شهدت القاعدة تمزيقات عسكرية عقب هجمات سبتمبر. وفي الكويت، تم إرسال ألفي جندي أمريكي للمشاركة في تدريبات عسكرية إلى جانب القوات الأمريكية الموجودة بشكل دائم، والتي تقدر بـ ٥٠٠ ألف جندي. كذلك شهدت سلطنة عمان أكبر المناورات العسكرية التي أجريت في المنطقة عام ٢٠٠١ وهي مناورات "السيف السريع-٢" بين المملكة المتحدة وعمان، والتي جرت في شهر أكتوبر بمشاركة ٢٤ ألف جندي بريطاني، وهو أكبر حجم من القوات البريطانية يتم نشره خارج الأراضي البريطانية منذ حرب الخليج الثانية، فضلاً عن ١٢ ألف جندي من السلطنة. وفي بداية شهر ديسمبر، أرسلت الولايات المتحدة عشرين ألف من القوات التابعة للجيش الثالث الأمريكي إلى كل من الكويت وقطر.

وفي كل تلك الأحوال، جرى التأكيد على أن التميززات العسكرية هي من قبيل الروتين والتدريبات المشتركة المعتادة. وبدأ أن الولايات المتحدة عازمة على مكافأة حلفائها في الأزمة الراهنة، فأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ إثر زيارة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى سلطنة عمان عن صفقة سلاح أمريكية ضخمة للسلطنة تبلغ ١,٢ بليون دولار، وتشمل طائرات عسكرية من طراز ف-١٦، وصواريخ جو-جو، طراز "إم-٢"، وصواريخ مضادة للسفن من طراز "مارين". وجاء في بيان وزارة الدفاع الأمريكية حول الصفقة أن سلطنة عمان "دولة استراتيجية في مدخل الخليج وحليف للولايات المتحدة". كما أعلن البيت الأبيض في شهر أكتوبر منح البحرين صفة الحليف الرئيسي للولايات المتحدة من خارج دول الناتو، وهي صفة كانت تسمى بالبحرين منذ فترة للحصول عليها.

## ٢- الدول العربية خصوم الولايات المتحدة

رغم انشغال الإدارة الأمريكية ببناء التحالف الدولي وما استتبعه ذلك من ضغوط من جانب الحلفاء الذين عارضوا توسيع الحرب ضد الإرهاب وقصرها على العمليات العسكرية في أفغانستان، أبليت الإدارة الأمريكية مجلس الأمن منذ الأيام الأولى للتحضير للحملة العسكرية على أفغانستان في ٧ أكتوبر، بأن الحرب سوف تستهدف قواعد وتطبيقات الإرهاب، وبالتالي قد تمتد لتشمل دولاً ومنظمات غير أفغانستان. وقد شكل الطرف وقوة الدفع التي خلفتها "الحرب ضد الإرهاب" ضغوطاً متزايدة على مجموعة الدول العربية الموسومة بـ "الإرهاب" أو بـ "برعاية الإرهاب"، تبما للرد على الأمريكية، إذ يوجد أربع دول عربية من إجمالي سبع دول على القائمة الأمريكية للدول التي ترمي "الإرهاب" والتي تصدر عن الخارجية الأمريكية في شهر إبريل من كل عام. وقد اشتملت القائمة الأخيرة على كل من: السودان، ليبيا، العراق، وسوريا بالإضافة إلى إيران، وكوبا وكوريا الشمالية.

شكلت الحرب على الإرهاب عنصر ضغط أساسي على هذه المجموعة من الدول من حيث إمكانية استهداف أي منها في مراحل تالية من "الحرب على الإرهاب". وتختلف تلك الدول من حالة لأخرى ومن حيث علاقاتها بالتهظيمات المتهمة بالإرهاب، وبالتالي تبينت تأثيرات الأزمة الأخيرة عليها. فبينما التزم المسؤولون الأمريكيون طوال المرحلة الأولى لبناء التحالف الدولي للحرب ضد تنظيم القاعدة ونظام طالبان في أفغانستان، التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تعتزم توسيع الحرب ضد الإرهاب، فإن الرئيس بوش أشار بمجرد بدء العمليات العسكرية في أفغانستان إلى أنه لا يستبعد استهداف دول أو منظمات أخرى ترعى الإرهاب في مرحلة لاحقة. وبعد النصر السهل نسبياً الذي حقق في أفغانستان، أصبحت الولايات المتحدة تظهر بدرجة أكبر من الصراحة إلى إمكانية امتداد الحرب إلى دول أخرى على رأسها العراق. وكانت الحجة التي سبقت في هذا المجال هي ضرورة مجابهة الإرهاب التكنولوجي والكيميائي والتدريسي إلى الدول التي تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وقد تفاعلت الدول العربية المختلفة مع هذه الضغوط بأشكال متفاوتة تبعاً للظروف الخاصة بكل منها. فبالنسبة لعموريا كانت المرحلة السابقة على ١١ سبتمبر قد شهدت قدراً من التقارب مع الولايات المتحدة، وهو تقارب بطئ بدأ مع تغير القيادة السياسية في سوريا، وكان من مؤثراته عدم اعتراض الولايات المتحدة على انضمام سوريا إلى عضوية مجلس الأمن، بالرغم من الإبقاء على سوريا على القائمة الأمريكية للدول الراضية للإرهاب.

تمثلت الملامح الرئيسية للموقف السوري من أحداث سبتمبر كما ظهرت في تصريحات الرئيس السوري في إدانة قوية وسريعة لهجمات سبتمبر، ووصفها بأنها تتعارض مع كل القيم الإنسانية، والمطالبة بمواجهة ظاهرة الإرهاب في إطار من الشرعية الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة، وضرورة تحديد الأهداف النهائية للعمليات العسكرية الأمريكية، وضرورة التمييز بين الإرهاب والنضال ضد الاحتلال.

في الوقت نفسه بدت الإدارة الأمريكية لاسيما في فترة الإعداد للحرب وأثناء العمليات العسكرية الأمريكية، غير راغبة في التصعيد السياسي أو العسكري مع سوريا، فلم تتم الإشارة إلى سوريا صراحة في إطار الخطاب الإعلامي والدعائي لرموز الإدارة الأمريكية حول الحرب على الإرهاب والدول الراضية له، كما تجنبت الإدارة الأمريكية إثارة موضوع الدعم السوري لحزب الله. فظلت العلاقات الأمريكية - السورية بعد الأزمة على حالها، فلا هي تخطت مقدمات التحسين إلى درجة أعلى من درجات التعاون، ولا هي انتكست إلى حالة المواجهة والعداء السابقة.

تمثلت المشكلة الأهم في صلة سوريا بملف "الإرهاب" بالملف الأمريكي في علاقتها بحزب الله. فقد تم تضمين حزب الله على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية في القائمة التي أعلنت في الأسبوع الأخير من نوفمبر، ويات استمرار توظيف سوريا لحزب الله في إطار سياستها تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي أكثر صعوبة، الأمر الذي وضع سوريا في موقف حرج بسبب أهمية الدور الذي يلعبه حزب الله في السياسة السورية في الشرق الأوسط، خاصة تجاه كل من إسرائيل والمشكلة الفلسطينية ولبنان. وكان على سوريا أن تتعامل بحكمة مع الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الحكومة اللبنانية للضغط على حزب الله وكشف أروسته المالية في المصارف ولتوقيف بعض من عناصره المتهمة "بالإرهاب"، وقد نجحت دمشق بالتعاون مع الحكومة اللبنانية في التخفيف التدريجي من هذه الضغوط عبر حزمة من الإصلاحات السياسية والحجج القانونية، مع تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الإدارة الأمريكية.

أما بالنسبة لليبيا فإنها تجنبت أي تصعيد مع الولايات المتحدة، وذلك عبر الإدانة الفاترة للهجمات على نيويورك وواشنطن، وهو ما كان كافياً لإقامة مسافة تفصل بين ليبيا والإرهاب، وتجنب طرابلس ضغوط واشنطن. وبالنسبة للسودان فقد كان كانت بوادر الانسحاب في العلاقات الأمريكية السودانية قد لاحت قبل حوالى عام ونصف من

جاءت سبتمبر، حيث صاحب التغييرات الداخلية السودانية وإقصاء الدكتور حسن الترابي وجناحه عن الحكم، رغبة في كسر عزلة السودان ورفع الحظر المفروض عليها منذ عام ١٩٩٦. وبدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها قبل هجمات سبتمبر، ففي السادس من سبتمبر تم تعيين السناتور جون دانفورت كمفوض رئاسي أمريكي في السودان كمحاولة لمنع حد للحرب الأهلية الدائرة في الجنوب. وبالتالي، فإنه وقت وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان جو العلاقات بين البلدين مهيئاً لتمييز هذا الاتجاه، حيث مثلت الهجمات فرصة لنظام الخرطوم لدعم التعاون مع الولايات المتحدة من ناحية، ودرء خطر أن يصبح السودان محطة من المحطات التالية للحرب على "الإرهاب" من ناحية ثانية. وفي ضوء حقيقة أن السودان كان مأوى لأسامة بن لادن في الفترة ما بين ١٩٩١-١٩٩٦، الأمر الذي جعل التعاون استخباراتي الأمان بين السودان والولايات المتحدة ذا أهمية كبيرة، ويفتح نافذة لتحصين العلاقات بين الدولتين. وقد رت عدة وفود أمنية واستخباراتية أمريكية وأوروبية السودان عقب الأحداث، وتؤكد بعض التقارير أن السودان قد لم ما بين مائتين إلى ثلاثمائة ملف استخباراتي إلى الولايات المتحدة حتى شهر نوفمبر، كما سمحت السودان لتفتيش على نظامها المصرفي كخطوة لمساعدة الولايات المتحدة في تجفيف منابع تمويل "الإرهاب". وبلغ التعاون سوداني الحد الذي دعا المسؤولون في الولايات المتحدة إلى الإشادة بالموقف السوداني، والتصريح بأن السودان "قدم كل ما طابته به الولايات المتحدة".

وفي هذا الإطار برزت عدة تطورات متميز إيجابية على صعيد العلاقات بين الدولتين، ففي التاسع عشر من سبتمبر خفضت الإدارة الأمريكية على مشروع قانون حول السلام في السودان كان معداً للعرض على الكونجرس، ويطالب بتشديد العقوبات على الشركات التي تستثمر في النفط السوداني ومنعها من التعامل في البورصة الأمريكية. وفي أكتوبر أصدر مجلس الأمن قراراً بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، تم بموجبه رفع العقوبات المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦. وفي شهر نوفمبر، تمكن جون دانفورت المبعوث الرئاسي الأمريكي إلى السودان، من التوصل إلى مبادرة لوقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع بين الحكومة السودانية ومتمردي الجنوب. وقد دانفورت مبادرة من ريمة تقاطع هي: وقف إطلاق النار في جبال النوبة تحت رقابة دولية، ووقف التصف الجوى للأهداف المدنية والإنسانية، والحد من تجارة الرقيق وأعمال الخطف، وتوسيع المعونات الإنسانية. وفي الوقت نفسه رعت الولايات المتحدة مفاوضات مباشرة بين وهدين من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في مويسرأ في شهر يناير ٢٠٠٠.

### ٣- خصوصية حالة العراق

على العكس من الحالات الثلاث السابقة التي نجحت فيها الدول العربية خصوم الولايات المتحدة في تجنب الوقوع ضحية للسياسة الأمريكية المتشددة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، فإن الحال بالنسبة للعراق كان الأكثر سوءاً. فالعراق كان منذ حرب الخليج الثانية هو أهم النول على القائمة الأمريكية لما يسمى بـ "الدول المارقة". في الوقت نفسه فإن تداعيات الأزمة ما زالت تؤثر على العلاقات العراقية - العربية، خاصة في حالة جمود على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى العربية السعودية. وقبل هجمات سبتمبر، بدأ الملف العراقي في حالة جمود على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى المستوى العربي - العربي، لم تتمكن القمة العربية التي عقدت في عمان في شهر مارس، من التوصل إلى تهيئ كبير على صعيد المصالحة العراقية. الكويتية. كما تعرض الحوار بين الأمم المتحدة بدوره إلى التجميد بعد الجولة الأولى للحوار التي عقدت في شهر فبراير، والتي انتهت باستمرار رفض العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ الصادر في ديسمبر ١٩٩٩، بخصوص تشكيل لجنة جديدة تابعة للأمم المتحدة (إنوفيك) للتحقيق على الأسلحة في العراق.

فقبل هجمات سبتمبر كانت هناك قوتان متناقضتان تتنازعان الملف العراقي. فمن ناحية كان هناك تاكل التأييد الدولي لنظام العقوبات المفروضة على العراق، واتجاه عدد من الدول خصوصاً العربية إلى القيام بمبادرات فردية لخرق العقوبات وبدء التبادل التجاري "المن" مع العراق. وجاء ذلك نتيجة نوع من الإدراك العام للتأثيرات السلبية للعقوبات على الشعب العراقي دون النظام، فضلاً عن تأثيرات العقوبات السلبية على بعض المصالح الاقتصادية والتجارية وفرض الاستثمار وفتح الأسواق أمام التجارة العربية وغير العربية.

ومن ناحية ثانية وعلى المكس من ذلك كان منهج الإدارة الأمريكية الجديدة أكثر تشدداً تجاه العراق، حيث تبنت هذه الإدارة في حملتها الانتخابية لهجة متشددة تجاه العراق، كما أن عدداً من رموزها، منهم نائب الرئيس ريتشارد تشيني، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول ونوهيتز، من أهم أنصار توجيه ضربة أمريكية للعراق، بهدف الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين. وقد بدأت الإدارة الأمريكية الجديدة عهداً بتوجيه ضربة عسكرية رمزية ضد العراق.

وفي إطار التفاعل بين هذين الاتجاهين فشل الاقتراح الذي قدمته لمجلس الأمن الدولي في مايو ٢٠٠١ الولايات المتحدة وبريطانيا، والمعروف بنظام العقوبات الذكية ضد العراق.

غير أن العراق كان هو الدولة الوحيدة في العالم التي أعلنت تفهمها للهجمات على واشنطن ونيويورك، واعتبرتها "انتقاماً مشروفاً بسبب سياسات أمريكا الخاطئة، وحصاداً طبيعياً لسياسات الفطرسة والهيمنة والكيل بمكيالين التي تمارسها الولايات المتحدة". من ناحية ثانية أدان العراق الحرب الأمريكية في أفغانستان واعتبرها إرهاباً تمارسه القوة العظمى، وانتقدت الدول العربية والإسلامية التي لم تحذو حذوه في هذا الصدد، وتقدم بطلب رسمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي يحثها على إدانة الحملة الأمريكية على أفغانستان.

في الوقت نفسه لم تظهر أية أدلة على تورط العراق في تفجيرات سبتمبر وما تلا ذلك من رسائل محملة بميكروبب الجمرة الخبيثة "الأثراكس"، فيما عدا رواية غير مؤكدة عن اجتماع تم بين محمد عطا أحد المتهمين بتفجير هجمات سبتمبر وبين مسؤول استخبارات عراقى في جمهورية التشيك.

وفي المراحل الأولى للحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، بدأ أن موضوع ضرب العراق توارى أو تراجعت أولويته، خاصة في ضوء توافق عام أوروبي - عربي على عدم توجيه ضربة عسكرية للعراق، على الأقل في "الظروف الراهنة". وبعد النصر السريع والاستقرار النسبي للأوضاع في أفغانستان، تصاعد خطاب استهداف العراق، حيث بدأ أن عملاً أمريكياً عسكرياً ضد العراق في إطار الحرب على "الإرهاب" أصبح وشيكاً. وتتمثل الذريعة الأساسية لاستهداف العراق في أنه لا يوجد ما يؤكد عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل خاصة في ظل توقف عمليات الرقابة والتفتيش الدولية منذ عام ١٩٩٨. وبعد الرئيس جورج بوش العراق صراحة إذا رفض عودة المفتشين الدوليين في تصريحات أدلى بها في ٢٦ نوفمبر.

وواقع الأمر أن إمكانية توجيه ضربة أمريكية للعراق تعدد من المحددات على النحو التالي:

أ. بناء تحالف دولي واسع يقبل أو على الأقل لا يمترض على ضرب العراق، فالتحالف الدولي الذي أيد الولايات المتحدة في حربها في أفغانستان يبدو أقل تأييداً تجاه عمل عسكري أمريكي في العراق، خاصة في الوقت الذي لم تستقر فيه الأوضاع بعد في أفغانستان وتشمل فيه الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويبدو ذلك من تصريحات معظم رؤساء وزراء الحكومات الأوروبية، بخلاف بريطانيا، فضلاً عن موقف روسيا المتحفظ عادة على ضرب العراق. ويعتبر موقف الحلفاء المعارض لضرب العراق مرتبطاً إلى حد كبير بطبيعة اللحظة السائدة في المنطقة، والمتعلقة في تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.



ب. موقع الدول العربية والإقليمية في هذا التحالف، فتتحالف دولي لضرب العراق لا يستمدى بالضرورة إجماعاً دولياً لضرب العراق. وبالتالي يمكن توجيه ضربة أمريكية ضد العراق حال التمكن من تحديد ردود الفعل العربية تجاه ضرب العراق، خاصة في حالة احتواء التوتر المتصاعد على الجبهة الفلسطينية من ناحية. أو في حالة استمرار رفض العراق عودة المفتشين الدوليين من ناحية أخرى. والواضح أن محاولات الدول العربية إقناع العراق بقبول التفتيش الدولي، يهدف بالأساس إلى تجنب الضربة الأمريكية لضربه.

ج. موقف وقدرات المعارضة العراقية، فالهدف من ضرب العراق، والذي أُلح إليه عدد من المسؤولين الأمريكيين هو الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، وبالتالي فإنه لا بد من معرفة الدور الذي سوف تلعبه المعارضة العراقية في الحرب ضد العراق. ومن أبرز القهود على الدور المحتمل للمعارضة العراقية في ذلك الإطار، عدم توحيد المعارضة العراقية وضعف قدراتها مقارنة بقدرات النظام العسكرية. فالمؤتمر الوطني العراقي الذي تشكل عام ١٩٩٢ والذي ضم وقتها معظم فصائل المعارضة العراقية لم يستطع الحفاظ على وحدة هذه الفصائل ووحدة رؤاها، وبالتالي انسحبت منه قوى معارضة بارزة مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والحزب الشيوعي والكتلة الإسلامية وجماعة العلماء المجاهدين، كما أن مشاركة الحزبين الكرديين فيها هي مشاركة شكلية.

وفي هذا الصدد تتسم الرؤية الأمريكية تجاه الدور المحتمل للمعارضة في الإطاحة بصدام وفي مرحلة ما بعد صدام، بعدم الوضوح. ففي تقرير رسمي أمريكي تم تمريره للمصاحفة نهاية العام، تم عرض عدة خيارات لترسيها الإدارة الأمريكية للإطاحة بالنظام العراقي، هي :

(١) النموذج الأفغاني الذي يبنه سقور وزارة الدفاع الأمريكية، ويتضمن استخدام القوات الخاصة والقوة الجوية وانتفاضات شعبية بقيادة المؤتمر الوطني العراقي.

(٢) فكرة تدبير انقلاب ينفذه جنرالات من السنة من داخل الحلقة الضيقة التي تحيط بصدام، وقد يتضمن ذلك عملية اغتيال، وتبنيها وكالة الاستخبارات المركزية سي أي آيه. لكن المشكلة تكمن في معرفة من سيحل محل الرئيس العراقي والترتيبات السياسية اللازمة لمرحلة ما بعد صدام حسين في العراق.

(٣) توكيد الخارجية الأمريكية اللجوء إلى ضغوط دبلوماسية تشمل استخدام عقوبات ذكية والمطالبة بعودة مفتشي الأسلحة؛ والعمل الدؤوب لكسب التأييد في أوروبا والشرق الأوسط. ولا تستبعد اللجوء إلى العمل العسكري إذا أُستنفدت الوسائل الأخرى.

(٤) خيار "عصابة الأربعة"، ويحظى ببعض التأييد داخل المخابرات الأمريكية، ويتضمن استخدام قوات خاصة أميركية لدعم تحالف واسع للمعارضة خارج إطار المؤتمر الوطني العراقي. ويضم هذا التحالف الحزبين الكرديين، الديموقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحركة الوفاق الوطني العراقي.

د. الإعداد لمرحلة ما بعد صدام، أو مشهد "تهكيك العراق"، فمع افتراض نجاح أي ضربة عسكرية أمريكية في الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، تبرز دائماً قضية ترتيب الوضع السياسي الجديد، وهنا فإن منح دور كبير للمعارضة الكردية على سبيل المثال في الإطاحة بالنظام العراقي، قد يستتبع إعطاء المناطق الكردية أوضاعاً أقرب إلى الاستقلالية أو الحكم الذاتي في المراحل التالية، وهو ما سيقود إلى تفجير بنية العراق الموحد إقليمياً وسياسياً إلى حالة تفكك قد يصعب السيطرة عليها، وهو ما سيثير نتائج إقليمية غاية في السلبية، لاسيما على الوحدة الإقليمية لجيران العراق أنفسهم، وفي المقعدة تركيا.

هذه المحددات وغيرها يرتبط بها عامل آخر هو شكل الحرب ضد العراق، الأرجح أن استهداف العراق سوف يأخذ

شكل حملة عسكرية بعيدة المدى تهدف إلى تدمير القدرات العسكرية للنظام العراقي بما يسمح بإضعافه على المدى الطويل والإطاحة به متى يتطور بديل مناسب.

#### ٤. دول عربية ذات أوضاع أمنية خاصة

تضم هذه المجموعة من الدول العربية تلك الدول التي تتيح الأوضاع السياسية والأمنية فيها بيئة مناسبة لاحتضان الجماعات الأصولية المتشددة، أو التنظيمات المعادية للسياسة الأمريكية، ومن ثم تدخل تحت باب المنظمات "الإرهابية" بالمعنى الأمريكي، وخاصة في اليمن والصومال. فقد اتسمت العلاقات الأمريكية اليمنية بالتوتر طوال العقد الأخير، بسبب تأييد اليمن للعراق في حرب الخليج الثانية، والخطاب اليمني المتشدد إزاء حصار العراق والقضية الفلسطينية. وكان توتر العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي مبررا إضافيا لمزيد من التوتر في العلاقات بين صنعاء وواشنطن.

أ. اليمن، فقد شهدت السنوات الثلاثة الماضية بعض مظاهر التحسن في العلاقات اليمنية الأمريكية من ناحية، وتناوب مضطرب في العلاقات اليمنية - الخليجية من ناحية أخرى. فعلى صعيد التقارب اليمني الخليجي، أخذ قادة دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم التي عقدت في مسقط الأسبوع الثالث من ديسمبر، قرارا بضم اليمن إلى عدد من اللجان والقماعيات الخليجية، كخطوة أولى باتجاه ضم اليمن إلى منظومة دول المجلس. ووافق مجلس التعاون علي انضمام اليمن إلى مجلس وزراء الصحة والمكتب الإقليمي للتربية ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج.

من ناحية ثانية، شهدت العلاقات اليمنية - الأمريكية تحسنا ملحوظا على مدى الأعوام الثلاث الماضية، ومن أهم مؤشرات هذا التعاون، الزيارات المتتالية للمسكريين الأمريكيين إلى اليمن، والإشراف الأمريكي على تدريب الكوادر الأمنية اليمنية في مجال مكافحة "الإرهاب"، وإسهام الولايات المتحدة في أنشطة المركز الوطني لإزالة الألغام في اليمن، وكذلك المناورات العسكرية المشتركة بينهما عام ١٩٩٨.

ولم يشب العلاقات الأمريكية-اليمنية في هذه السنوات سوى تقجير المدمرة الأمريكية يو إس كول في عدن في أكتوبر ٢٠٠٠ والذي أودى بحياة ١٧ أمريكي. إلا أن العلاقات بين البلدين تمكنت من احتواء آثار "كول"، حيث قدم اليمن تعاونا أمنيا كبيرا للتوصل إلى المسؤولين عن التفجير ومعايبتهم. مع ملاحظة أن هذا التعاون الأمني لم يؤد بالجهات اليمنية إلى الاستجابة إلى كل طلبات جهات التحقيق الأمريكية، خاصة تلك الطلبات التي تضمنت قيام الجهات الأمريكية باستجواب عدد من كبار الشخصيات اليمنية، التي تمثل رموزا يمنية أصولية، كالشيخ عبد المجيد الزنداني، أو رموزا سياسية / أمنية كالعقيد علي محسن الأحمر، الأمر الذي أثار بعض التوترات في العلاقة الأمنية اليمنية الأمريكية.

وقد شهد عام ٢٠٠١ على وجه التحديد زيارات وفود رسمية أمريكية رفيعة المستوى إلى اليمن لتمييز التعاون الأمني بين البلدين، منها زيارة الجنرال تومي فرانك قائد القوات المركزية الأمريكية في شهرين يناير وأغسطس، وزيارة السناتير ويتشارد شلي رئيس لجنة الاستخبارات في شهر يونيو. وفي شهر يونيو تم توقيع أربع اتفاقيات لتفقيذ برنامج المعونة الأمريكية لليمن لعام ٢٠٠١.

وفي أعقاب أحداث سبتمبر وورد تقارير حول وجود ما وصف بـ "خلايا تابعة لشبكة القاعدة" في اليمن، تكثف التعاون الأمني اليمني - الأمريكي، حيث أعلن السفير الأمريكي إلى اليمن إدmond هول في شهر أكتوبر "أنه في الحرب على الإرهاب، اليمن يمتبر شريكا وليست هدفا". كما أكد الجنرال زيني قائد القوات المركزية الأمريكية

حسايق أن الهمن غير مستهدف في أى هجوم عسكري أمريكى. وقد قامت الحكومة اليمنية بشن حملات واسعة نطاقا في الأسبوع الأخير من ديسمبر لاعتقال عناصر مشدبه بملاققتها بتنظيم القاعدة، طلبت الولايات المتحدة اعتقالهم أثناء زيارة الرئيس على عبد الله صالح لواشنطن في الأسبوع الأول من نوفمبر. وحسب قول الرئيس اليمنى فإن هذه الحملات الأمنية قد جنبت البلاد ضربة عسكرية أمريكية، في حين اعتبرتها الولايات المتحدة مشاركة يمنية ناعالة في مكافحة "الإرهاب".

ب. الصومال، فيعتبر من الدول العربية المرشحة من وجهة النظر الأمريكية للتدخل العسكري في إطار ما يسمى بالمرحلة الثانية للحرب على "الإرهاب". ففي حديث مع شبكة سى إن إن عام ١٩٩٧ زعم أسامة بن لادن أن شبكة لقاعدة قد قامت بتدريب وتنظيم المسلحين الصوماليين الذين نفذوا الهجوم على القوات الأمريكية في الصومال، التي كانت تحاول اصطلياد الجنرال محمد فارح عبيد. عام ١٩٩٢. ومن المعروف إن هذه الواقعة قد أدت إلى مقتل ١٨ من القوات الأمريكية في الصومال، فضلا عن التمثيل بالجنود الأمريكيين في شوارع مقديشيو مما أدى إلى الانسحاب الأمريكى المهن من الصومال.

وفي تصريح لثلاث وزير الدفاع الأمريكى عقب هجمات سبتمبر أكد أن الصومال هي دولة منهارة، تشهد بالفعل وجودا لتنظيم القاعدة على أراضيها". وقامت الولايات المتحدة في عقب تلك الأحداث بإدراج تنظيمين صوماليين في قائمة المنظمات الإرهابية والممولة للإرهاب هما الاتحاد الإسلامى، ومؤسسة البركة المالية. ففي ٢٤ سبتمبر أصدر الرئيس بوش قرارا بتجميد الأصول المالية لتنظيم الاتحاد الإسلامى، وفي بداية شهر نوفمبر، جمدت وزارة الخزانة الأمريكية أصول مؤسسة البركة.

والاتحاد الإسلامى تنظيم يسمى منذ مطلع التسعينيات إلى إقامة نظام إسلامى في القرن الأفريقى، وفي هذا الإطل يقدم حركة انفصال إقليم الأجادين عن إثيوبيا، ويتردد أنه يحصل على السلاح والتدريب عبر ارتباطاته بتنظيم القاعدة. ولذلك قامت القوات الإثيوبية بمطاردته وتصفيته تقريبا حتى تحول إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية وفقد كيانه التنظيمى المصلح بعد سلسلة من الهجمات الإثيوبية عليه في الفترة ما بين ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، وذلك عقب إعلان التنظيم مسئوليته عن عدة تفجيرات في أديس أبابا عام ١٩٩٦. أما مؤسسة البركة، وهي مؤسسة مالية لتعويضات الصوماليين خارج البلاد لثوبهم، فقد أتهمت بكونها واجهة لتحويل الإرهاب، فقامت الولايات المتحدة بتجميد أصولها، وأغلقت خدمة الإنترنت التابعة لها، وهي الوحدة التي كان يتصل من خلالها الشعب الصومالى بالعالم.

وتحاول الفصائل الصومالية المختلفة الاستفادة من الأحداث الجارية ليسط سيطرتها الإلهمية، على كامل أرض الصومال. فالحكومة الوطنية الانتقالية التي تشكلت في جيبوتى في أغسطس عام ٢٠٠٠ برئاسة عبد القاسم صلاحد حسن، تقدم نفسها بأعبارها الحكومة المركزية التي تستطيع تقديم المون الأمنى للولايات المتحدة في مقابل الاعتراف بها ومد نفوذها وسيطرتها الإلهمية على كامل أراضى الصومال. وقد دعا مسئولو الحكومة الانتقالية الولايات المتحدة لإرسال مشرفين للتأكد من خلو الصومال من مسبكات الإرهاب.

من ناحية ثانية، هناك مجلس الإنقاذ والمصالحة الصومالى، وهو مظلة من التنظيمات التي تضم زعماء العشائر في جمهورية أرض الصومال وبلاد بونت، كانت قد تشكلت في أديس أبابا في مارس عام ٢٠٠١، والتي تسيطر على أجزاء من الشمال، والشمال الشرقى، ونقاط استراتيجيه في مقديشيو. ويقدم مجلس الإنقاذ نفسه إلى الولايات المتحدة باعتباره تحالف الشمال الصومالى، أو الشريك الرئيسى في مواجهة الإرهاب، حيث من المعروف أن عددا من الأعضاء البارزين في الحكومة الوطنية الانتقالية. ٢٤٥ عضو. كانوا يتمتعون بشكل أو آخر

إلى تنظيم الاتحاد الإسلامي، وحركة الإصلاح، وهي حركة إسلامية أكثر اعتدالا من الاتحاد، فضلا عن بعض الارتباطات بمؤسسة البركة.

ورغم أن الحكومة الوطنية الانتقالية تعتبر الممثل الشرعي للصومال، حيث اعترف بها كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، تظل قدرة الحكومة الانتقالية على بسط السيطرة على البلاد محدودة. وذلك على خلاف مجلس الإنقاذ والمصالحة الذي يمتلك قوة عسكرية أكبر، فضلا عن صلاته القوية ببعض القوى الإقليمية وخاصة إثيوبيا. وقد بدأ مجلس الإنقاذ الصومالي بالفعل منذ نهاية شهر ديسمبر تشكيل ما يسمى بقوات مكافحة الإرهاب، كما أفادت مصادر المجلس بأن الصومال يؤوي حوالي عشرين ألفا من عناصر تنظيم القاعدة، وهي نفس الهياكل التي أيدتها إثيوبيا، حيث أفادت مصادر استخباراتية إثيوبية بوجود اختراق قوى لتنظيم القاعدة في الصومال، إذ أن إثيوبيا تحاول بدورها تقديم نفسها كشرريك رئيس للولايات المتحدة في محاربة "الإسلام الراديكالي" في القرن الأفريقي.

وقد زار وفد حكومي أمريكي في ديسمبر منطقة غرب الصومال للتشاور مع زعماء القبائل وبعض الضباط الإثيوبيين حول حقيقة اختراق تنظيم القاعدة للصومال، ومدى العون الذي يمكن للقبائل الصومالية الجنوبية تقديمه لمكافحة نشاط تنظيم القاعدة في الصومال متى استدعت الضرورة. وفي منتصف ديسمبر، أعلنت كينيا استعدادها للسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لقواعد عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال.

وفي شهر يناير ٢٠٠٢ بدأت طائرات أمريكية استطلاعية تابعة للقوات البحرية الأمريكية في سلطنة عمان القيام بطلعات جوية فوق أراضي الصومال. تلا ذلك تقرير أمريكي يفيد بأن الولايات المتحدة تبعت استخدام طائرات استطلاع "يدون طيار"، وتدرس نشر مجموعات من الوحدات الخاصة ومعملاء وكالة الاستخبارات المركزية في الصومال.

وتصيب معظم المؤشرات في أن حجم التهديد "الإرهابي" في الصومال ليس كبيرا، فقد تردد من قبل في عام ١٩٩٩ بأن أسامه بن لادن قد رفض المودة إلى الصومال، بدعوى أن قبائلها حلفاء غير جنديرين بالثقة، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الطبيعة غير الراديكالية للإسلام الأفريقي بوجه عام. فمن شبه الملتق عليه أن حجم اختراق تنظيم القاعدة للصومال والذي تدعيه كل من إثيوبيا ومجلس الإنقاذ الصومالي مبالغ فيه كثيرا، وله جوانبه الدماثة والسياسية المكشوفة، والهادفة إلى البروز كدول أو كقوى سياسية محلية جديدة بالتعاون الأمني الواسع مع الولايات المتحدة، وأن تلعب دورا أكبر لصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

والمرجح أن تركز الولايات المتحدة على القيام بعمليات استهداف دقيقة ومحدودة النطاق تتم بمساعدة القوات الخاصة أو البحرية الأمريكية، بينما توكل مهمة تحديد بقايا عناصر القاعدة في الصومال إلى قيادات المشاة، مع استخدام وسيط إقليمي، ككينيا أو إثيوبيا حسب الحالة، لتجنب التورط المباشر في الصومال.

## ١- الإصلاح السياسي في العالم العربي

تمثل قضية تنظيم المجال العام خاصة في هذه الميادين المتعلقة بممارسة الحكم والمشاركة في صنع السياسات العامة، أهم نماذج التطور السياسي في العالم العربي، بل إنه يمكن القول أن التأخر في التعامل الفعال مع هذه القضايا يضع قيوداً شديدة على كفاءة نهوض الدول والمجتمعات العربية في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبصفة عامة، فإنه يمكن القول، بجهود الإصلاح السياسي في العالم العربي تواجه بمقاومة شديدة. ومع أن بعض الحكومات العربية تقوم بإحداث بعض إصلاحات السياسات، إلا أن هذه الإصلاحات تظل محدودة ولا تمس القضايا المتعلقة بالسلطة السياسية. بالتالي فإنه يمكن قول أن الركود السياسي ما زال هو سمة الحياة السياسية العربية خلال العام ٢٠٠١، وهو ما يجري تناوله في أربعة مجالات: هي تشريعات المتعلقة بأفق التحول الديمقراطي في العالم العربي، والانتخابات التي جرت في عدد من الدول العربية، وتعاملات حركة المجتمع المدني، وحرية الصحافة والتعبير.

### أولاً: تشريعات التحول الديمقراطي

تعد السمة العامة لتشريعات المتعلقة بالمجال السياسي التي صدرت في بلاد عربية هذا العام، باستثناءات قليلة، هي التقييد. حتى في المرات التي يتيح فيها المشرع حقوقاً جديدة للمواطنين، فإنه يقرن ذلك عادة بقيود في مجالات متعاقبة بحيث يتمثل الأمر بإصلاحات للتشريعات الإيجابية. ففي اليمن تمخض استفتاء عام جرى في فبراير ٢٠٠١ عن الموافقة على تعديلات دستورية تدمج وضع الرئيس علي عبد الله صالح وحزب "المؤتمر الشعبي العام" الحاكم الذي يترجمه. ويتم مد دورة مجلس النواب من أربع إلى ست سنوات، وألغى حق الرئيس في إصدار قرارات جمهورية بقوانين أشاء عطلة مجلس النواب، إلا أن هذه التعديلات مدت فترة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات، وخولت الرئيس سلطة تعيين أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم ١١١ عضواً. وأعرب نشطاء معارضة عن قلقهم من أن هذا المجلس يمكن أن يسمح للرئيس بتحييد دور مجلس النواب المنتخب، مما يؤدي إلى توسيع هيمنة سلطة التنفيذية غير المباشرة على عملية سن القوانين.

وفي الشهر نفسه بدأ العمل بقانون جديد للجمعيات يخول لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية سلطة الرقابة على الجمعيات الأهلية، وفي ظل هذا القانون يعتبر تسجيل أي جمعية نادراً وسليماً بصورة تقليدية، إذا لم تصدر الوزارة تصريحاً للتسجيل خلال شهر واحد. كما سمح للجمعيات الأهلية بتلقي التمويل من جهات أجنبية بشرط إخطار الوزارة، بينما يلزم الحصول على موافقة صريحة في حالة ممارسة أي أنشطة بتمويل من جهات أجنبية. ويتم تحديد الحد الأدنى من الأعضاء اللازم لإنشاء أي جمعية بواحد وأربعين عضواً. غير أن القانون نفسه تضمن تقييداً لمقاييد مخالفته، ففرضت عقوبات بالسجن لمدة لا تزيد عن عام مع

غرامة لا تتجاوز مائة ألف ريال، يعني حوالي ٦٠٠ دولار. على كل من يخالف أي نص من نصوص القانون.

وفي الأردن، شهد العام الماضي بدء تطبيق قانون يضخ ضوابط، وشروطاً على تنظيم القوى السياسية للتظاهرات والتجمعات العامة في المملكة، أعدهته الحكومة ووافق عليه الملك الأردني الملك عبد الله الثاني. ويشترط القانون المؤقت للتجمعات العامة حصول الجهة التي ترغب في تنظيم تجمع عام على موافقة خطية من المحافظ المحلي، على طلب تقدمه بهذا الخصوص قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد للتجمع وتحدد فيه الغاية منه. ويملي القانون الحق للمحافظ في قبول أو رفض تنظيم المسيرة، كما يملي لوزير الداخلية الحق في أن يرفض بالقوة أي اجتماع موافق عليه رسمياً، إذا جرت فيه أنشطة تخلف بالأمن العام. ومما يجدر ذكره أن القانون السابق للتجمعات العامة كان ينص على أن تقوم الفعاليات السياسية التي ترغب في تنظيم تجمعات عامة بإشعار المحافظ ووزير الداخلية بموعد ومكان الاجتماع. ومنذ بدء الانفاضة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠، شهد الأردن مئات التظاهرات للنسدة بإسرائيل والمؤيدة للفلسطينيين. وإثر حدوث أعمال شغب وتخريب خلال بعض هذه التظاهرات في أكتوبر، قررت الحكومة حظرها في الأماكن والساحات العامة.

وفي يوليو، أقر مجلس الوزراء الأردني القانون الانتخابي الجديد الذي من شأنه أن يجعل الانتخابات التشريعية إلى صيف عام ٢٠٠٢. وكان مقراً أن تجري الانتخابات التشريعية في نوفمبر ٢٠٠١. وينص القانون الجديد على زيادة عدد النواب في البرلمان إلى ١٠٤ مقابل ٨٠ حالياً، وتخفيض الحد الأدنى لسن الانتخاب إلى ١٨ عاماً بدلاً من ١٩ عاماً. كما ينص على إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية مع الأخذ في الاعتبار عدد السكان وحجم الدوائر. ومع هذا، فإن القانون الانتخابي الجديد لا يدخل تعديلاً مهماً على تقسيم الدوائر الانتخابية الذي يعد القضية الأهم في تنظيم الانتخابات الأردنية.

وربما كان الاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه التقييدي هو التشريعات الصادرة في مجتمعات خليجية معروفة بميلها المحافظ، ومع هذا، فإن التشريعات الصادرة في هذه البلاد ما زالت بعيدة عن التأثير في المسألة المتعلقة بهيكل السلطة والقوى السياسية. ففي البحرين، شهد هذا العام حملات إيجابية؛ حيث أجرى استفتاء وطني في فبراير، وافق فيه المواطنون البحرينيون رجلاً ونساءً بأغلبية ساحقة على ميثاق وطني ينص على تأسيس سلطة تشريعية تتألف من مجلسين. وأعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد صوماً عاماً عن أكثر من ٤٠٠ شخص ما بين معتقلين ومتهمة بممارم متعلقة بالأمن، وهي فئة تشمل معظم السجناء السياسيين في البلاد. وسمح لأكثر من مائة بحريني كانوا قد نفوا إلى الخارج بالمعوية، وفيما بعد عاد المزيد منهم إلى الوطن. وفي الأسابيع التي أعقبت الاستفتاء، ألقى الأمير قانون أمن الدولة الصادر عام ١٩٧٤ الذي احتقل بموجبه آلاف الأشخاص لمدة سنوات بدون محاكمة، ومعكمة أمن الدولة التي تقتصر إجراءاتها عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفي يوليو صدر مرسوم أميري ينص على إنشاء سلطة لتهيئة العامة تحت إشراف وزارة العدل، وهو ما يلقي في واقع الحال سلطة الادعاء التي كانت تتمتع بها وزارة الداخلية.

وقد ظلت الإصلاحات الأخرى المطلوبة في قانون العقوبات والقوانين التي تنظم المظاهرات والتجمعات والجمعيات قيد البحث أمام لجنة الميثاق الوطني التي يرأسها رئيس الوزراء. وتم تكليف لجنة أخرى باقتراح تعديلات لإدخالها على دستور البحرين الصادر عام ١٩٧٢، والتي أوقفت الحكومة العمل بأحكامه المتعلقة بالحريات المدنية منذ عام ١٩٧٥. وظلت المادة ١٨ من قانون العقوبات التي تحرم النشاط السياسي سارية، وإن كان العديد من التجمعات السياسية مثل جمعية المصالحة الوطنية الإسلامية والجمعية الديمقراطية الوطنية واتحاد المركز العربي والإسلامي، سُمح لها بالتسجيل باعتباره منظمات اجتماعية وقانونية. واستمرت القيادات والتجمعات في الأندية والفعاليات المهنية بعد الاستفتاء، ولو أنها ظلت غير قانونية من الناحية الشكلية، وشمر كثير من البحرينيين أن أكبر المكسب قد تحققت في مجال حرية التعبير، غير أنهم شتموا بالقلق من عدم التخلو خطوات ملموسة لتقنين ضمانات حماية الحقوق الأساسية، واشتد هذا القلق في يوليو عندما أصدرت الهيئة العامة للشباب والرياضة، وهي جهاز رسمي، على ضرورة حصول المنظمات على موافقة مسبقة لعقد الاجتماعات العامة والالتزام بالبلد الذي العامة التي تعزز الوحدة الوطنية، ثم في نوفمبر مع فرض حظر النشر على الكاتب الصحفي الكبير حافظ الشيخ.

وفي المملكة العربية السعودية، صدر مرسوم ملكي في ٢٤ مايو بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى المكون من الذكور فقط من ٩٠ إلى ١٢٠ عضواً، وإن ظل هذا المجلس للمعين بلا سلطان حقيقي، فيما يتنقل بأي رقابة ذات شأن على الأجهزة التنفيذية من الحكومة. وفي الأول من أكتوبر، وافق مجلس الوزراء السعودي على قانون العقوبات، مؤلف من ٢٢٥ مادة. وقالت الحكومة إن القانون يحرم إكراه المقبوض عليهم أو أيذاهم بدنياً أو معنوياً، ويمنح المشتبه فيهم جزائياً حق الاستعانة بمحام، ويحرم اعتقالهم أو حبسهم إلا في غير السجون أو وحدات الأمن الخاصة، ويشترط أن يكون ذلك بناء على أمر قضائي. كما ينص القانون على تحديد الحد الأقصى للاعتقال المسموح به لجهات التحقيق الجنائي بضميمة أيام، وينص على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين إذا لم يكن هناك مبرر لذلك، أو إذا لم يكن ثمة دليل كاف ضدهم، وإن كان لوزير الداخلية الحق في اعتقال المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة. كما وافق المجلس في الأول من أكتوبر على قانون من ٤٢ مادة لتنظيم مهنة المحاماة.

## ثانياً: الانتخابات في العالم العربي

شهد العالم العربي في عام ٢٠٠١ انتخابات تشريعية في موريتانيا وانتخابات محلية في كل من اليمن وجنوب لبنان. ففي موريتانيا حقق الحزب الحاكم فوزاً متوقفاً في الانتخابات التشريعية بعد حصوله على أغلبية المقاعد في الانتخابات التي شارك فيها ١٢ حزياً وسبعة ائتلافات حزبية لاختبار ٨١ نائباً للجمعية الوطنية. وكان الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي (الحاكم) الوحيد الذي قدم لوائح في كل الدوائر الانتخابية (٤٥ قائمة للانتخابات التشريعية)، في حين لم يقدم حزبا المعارضة الرئيسيان وهما تجمع القوى الديمقراطية و"العمل من أجل التغيير" سوى ٢٠ و١٥ قائمة على التوالي، الأمر الذي يدل على ظاهرة مستمرة في الحياة السياسية العربية، وهي الظاهرة المتعلقة بالقدرة الفائقة للحزب الحاكم على اكتساح الانتخابات التشريعية، الأمر الذي يجعل طريق الإصلاح عبر الإجراءات الديمقراطية شديداً الصعوبة، ويفتح الباب لعدم الاستقرار واحتمالات زيادة العنف.

وقد شهد اليمن في فبراير ٢٠٠١ انتخابات المجالس المحلية في جميع المحافظات اليمنية للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، وتزامنت هذه الانتخابات مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وقد توجه نحو خمسة ملايين ناخب إلى صناديق الاقتراع للانتخاب نحو سبعة آلاف عضو للمجالس المحلية من بين ٢٢ ألف مرشح بينهم ١٢٠ امرأة، وكذلك للتصويت على التعديلات الدستورية التي تتضمن تمديد ولاية مجلس النواب اليمني من أربع إلى ست سنوات، وتمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية من خمس إلى سبع سنوات، بما يفتح الباب دستورياً أمام الرئيس علي عبد الله صالح للحكم حتى عام ٢٠١٢، إذا ما أتم فترتين متتاليتين بحسب نص الدستور اليمني. وقد أعلنت لجنة الانتخابات اليمنية أن المشاركة في الانتخابات بلغت ٣٦٪ من إجمالي عدد الناخبين، ووافق ٦٧٪ منهم على التعديلات الدستورية المقترحة.

وفي الوقت الذي جرى فيه الاستفتاء الشعبي، أجريت انتخابات المجالس المحلية التي شابهها العنف واتهامات المعارضة بحدوث تزوير في هوائيم تسجيل الناخبين. وأخذت مصادر غير رسمية بأن حوالي أربعين شخصاً لقوا مصرعهم، وأصيب أكثر من مائة آخرين في صدامات وقعت مع قوات الأمن وفي صفوف مؤيدي الأحزاب المختلفة يوم الانتخاب وبعدده. وكثرت الحكومة من جانبها أن ١١ شخصاً لقوا مصرعهم، وأصيب ٢٣ آخرون. ونظراً لوقوع نزاعات حول التجاوزات التي وقعت في عشرين في المائة على الأقل من مراكز الاقتراع، فلم يتم إعلان النتائج النهائية رسمياً قط، وزعم المؤتمر الشعبي العام الفوز بأغلبية كبيرة في هذه المجالس، لكن زعماء المعارضة اتهموا السلطات بالتلاعب بنتائج كل من الاستفتاء الشعبي وانتخابات المجالس المحلية. وكانت النتائج الأولية التي أعلنت في حصول حزب المؤتمر الشعبي العام على ٢٧٧ مقعداً والتجمع اليمني للإصلاح على ٧٨ مقعداً، في حين بلغت المقاعد التي حصل عليها الحزب الاشتراكي ١٦ مقعداً، وأخيراً حصل المستقلون على ٣٠ مقعداً.

وفي لبنان أجريت الانتخابات البلدية لأول مرة في الجنوب اللبناني منذ ٢٨ عاماً، ففي أعقاب انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب، توجه اللبنانيون في ١١٥ قرية وبلدة بجنوب لبنان، إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات بلدية تجري هناك، وذلك استكمالاً للانتخابات البلدية التي جرت في باقي أنحاء لبنان عام ١٩٩٨.

## ثالثاً، المجتمع المدني وتضارعاته

سبق القول أن الاتجاه العام السائد في البلاد العربية المختلفة هو تقييد حركة المجتمع المدني، ممثلاً في الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية. وتمت الإشارة إلى بعض التشريعات التقييدية المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في قسم سابق، أما ههنا يتطرق بالأحزاب السياسية والنقابات، ففي مصر استمر الحظر قائماً على أنشطة ومطاميعات حزب العمل ذي التوجه الإسلامي، والذي جُمِدت أنشطته بقرار من لجنة شؤون الأحزاب السياسية في مايو ٢٠٠٠. كما تعرضت حقوق العمال للاعتماد من جراء الإجراءات التصفية التي اتُخذت ضد نشطاء في النقابات العمالية جاهاً عن الحديث عن قضايا من قبيل سلامة العمال في القطاع العام، ومن بين الإجراءات، التي استهدفت منهم من المشاركة في الانتخابات النيابية، نقل بعضهم إلى شركات أخرى قبل إجراء الانتخابات بوقت قصير والضغط عليهم لمسحب ترشيحهم. فقبل انتخابات الاتحاد العام لنقابات العمال، التي بدأت في ٨ أكتوبر، رفع عشرات العمال الذين رفضت مطالبهم للترشيح للجان القاعدية دعوى قضائية أمام المحاكم الإدارية للطعن في المخالفات التي شابت إجراءات الترشيح. كما مُرِيت ضغوط على "مركز الخدمات النقابية والعمالية"، وهو منظمة مصرية غير حكومية تعمل على رصد حقوق العمال والنشاط فيها.

وفي فبراير، انتخب أعضاء نقابة المعلمين مجلساً جديداً للنقابة ونقيباً للمعلمين، مما أنهى خمس سنوات من الحراسة القضائية التي فرضتها الحكومة على النقابة عام ١٩٩٦، بسبب ما زُعم عن مخالفات مالية ارتكبتها المجلس السابق، وسادت على نطاق واسع توقعات بأن الحكومة تأمل أن تؤدي الانتخابات، التي أُجريت تحت الإشراف القضائي، إلى تقليص نفوذ الإخوان المسلمين "المُطوّرة قانوناً" على النقابة، ولكن الانتخابات أسفرت مرة أخرى عن اختيار مجلس يهيم عليه "الإخوان المسلمون"، واختار المحامي الناصري سامح عاشور نقيباً للمعلمين. ويبدو أن النتيجة التي أسفرت عنها انتخابات نقابة المعلمين لم تشجع الحكومة لرفع القيود المفروضة على إجراء الانتخابات في نقابات مهنية أخرى، خاصة نقابات المهندسين والأطباء.

وفي تونس أصدرت محكمة تونسبة حكماً بصل مجلس أمناء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان المؤلف من ٢٥ عضواً. واعتبرت المحكمة جميع القرارات التي صدرت عن الجمعية الملمة للرابطة في شهر أكتوبر ملفاق، بما في ذلك جميع الهيئات التي انتخبت في تلك الفترة. وأشار حكم المحكمة إلى أن الرابطة وهي منظمة حقوق الإنسان المستقلة الوحيدة في البلاد، خرقت لوائحها الخاصة عندما انتخب مجلس أمنائها في شهر أكتوبر. وأمرت المحكمة بقصد جمعية عامة لانتخاب مجلس أمناء جديد، على أن يشرف على تلك الانتخابات المسؤولون عن الرابطة قبل الانتخابات الأخيرة التي أُنقِذتها المحكمة، لكنها لم تحدد موعداً لذلك. وقد جاء قرار المحكمة بعد أن رفع أربعة أعضاء من الرابطة. اثنان منهم من حزب النضال المستوي الديمقراطي الحاكم. في شهر ديسمبر ٢٠٠٠ دعوى قضائية تطعن في شرعية انتخاب مجلس الأمناء.

وفي الأردن نشب التوتر حاد بين الحكومة والنقابات بسبب الدور النشط الذي لعبته النقابات في ملف الصراع العربي-الإسرائيلي، خاصة ما يتعلق منه بقضية تطعيم المرافق مع إسرائيل. وقد هاجم رئيس الوزراء الأردني علي أبو الرغائب النقابات المهية بشدة، واتهم جهات داخلها بأنها تجعل من نفسها معاكس للتقشيش، ومراكز لإصدار صكوك الإفراج لمن تراجع عن الأردنيين عن التعامل مع إسرائيل. وحدث ذلك إثر قيام اللجنة بنشر قائمة بأسماء شخصيات وشركات أردنية تتعامل مع إسرائيل. وأكد أبو الرغائب أن الحكومة "معنية بالحفاظ على كل مواطن يمارس حقه في العمل والتمييز ضمن القانون، وهي كذلك معنية بحماية المواطنين والشركات من التطهير والافتراء".

ويعد هذا النزاع بين الحكومة الأردنية والنقابات مؤشراً على أن مسألة تنظيم الحدود والاختصاصات في المجال العام مازالت مسالة غير محسومة في السهامة العربية، وربما كان المزيد من الحوار حول مثل هذه القضايا ضرورياً لتصوير المجتمع المدني العربي من الوتر ضعية إخفاق المجتمعات العربية في حل المضائل التي تواجهها في مجالات أخرى، خاصة مجال الصراع مع



إسرائيل.

وفي اليمن اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات ضد أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني المأووس في محافظة الضالع، فالتقت القبض على أعضاء "اللجان الشعبية" التابعة للحزب على إثر تنظيمهم مظاهرة سلمية ضد الانتهاكات التي ارتكبتها الشرطة والجيش في أكتوبر ٢٠٠٠، لكن الحكومة لم تنفذ ما وهدت به عام ٢٠٠٠ من حل الحزب. وعاد إلى اليمن بعض الصحفيين والعسكريين التابعين للحزب الذين كانوا يقبضون في اليمن منذ عام ١٩٩٤، كجزء من إجراءات المصالحة الوطنية، لكن بعضهم لم تكن بانه لم تتم أية إجراءات جديّة بشأن عودتهم إلى أعمالهم السابقة، وتردد أن الرئيس صالح أمر بأن يُردّ للحزب مقره الواقع في مدينة عدن، وهو ما لم يحدث حتى نهاية العلم.

ربما كان أهم إنجاز حققته منظمات المجتمع المدني العربي هو ذلك الإنجاز الذي تحقق في مؤتمر مناهضة العنصرية الذي عقد في ديربان في جنوب أفريقيا. ففي أواخر أغسطس، عُقد في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، وقد أصدر منتدى المنظمات غير الحكومية في مؤتمر ديربان وثيقة ختامية تعد إنجازاً تاريخياً بكل المقاييس، إذ نصت صراحة ليس فقط على دمج الصهيونية بالعنصرية واعتبار إسرائيل نظام فصل عنصرياً (أبارتيد) مشابهاً للنظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، بل ومطالبات المجتمع الدولي بفرض نظام عقوبات صارماً على إسرائيل، مثل ذلك الذي طبق على جنوب أفريقيا إلى حين أمثالها لقرارات الأمم المتحدة، والتي تقضي بالانسحاب من الضفة وغزة والقدس، وتسمح بمعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. وقد مندرت هذه الوثيقة بإجماع ستة آلاف منظمة غير حكومية من مختلف دول العالم بما فيها منظمات من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو الأمر الذي أدى إلى انسحاب الوفدين الأمريكي والإسرائيلي.

وشهد المؤتمر بسبب التحالفات والانشاد الكبير الذي قامت به المنظمات العربية غير الحكومية وخاصة حركة حقوق الإنسان لملطفاً كبيراً من المنظمات غير الحكومية الدولية والغربية والأفريقية، بل والأمريكية مع الحقوق العربية والانتضامن مع معاناة الشعب الفلسطيني خاصة بعد الانحياز المأووس للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وتهديداتها بإلغاء الاعتراف للمؤتمر بمقاطعة بل وانسحابها من شغائلا. فقد خلق هذا الموقف رد فعل عكسياً لدى المنظمات التي كانت تقف على الحياد.

وقد كشف هذا المؤتمر مدى قوة وسطوة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي باعتبارها قوة لا يستهان بها أكثر تعبيرا عن إرادات الشعوب، وأكثر ديناميكية في التصرك، لحماية حقوقه، وهو ما شهدت به أيضاً أشتملة المنظمات غير الحكومية للمادية للعولة. وعرفت المنظمات غير الحكومية العربية طريقها إلى هذه المحافل، وبدأت في تعلم أساليب نسج التحالفات والمساومات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وهو ما ظهرت نتائجه وأضعته في مؤتمر مكافحة العنصرية. وقد تعلمت المنظمات غير الحكومية العربية خلال هذه التجارب أساليب تطوير خطابها التقليدي إلى خطاب إنساني النزعة منفتح على مشكلات واحتياجات الشعوب الأخرى، كما طورت خطابها المستند إلى القانون الدولي بالاعتماد على جميع وتقنيات لم تكن مألوقة لديها قبل ذلك.

## رابعا: حرية التعبير والصحافة

يعتبر مجال حرية التعبير والحريات الصحفية هو الأكثر تقدما في العالم العربي بالمقارنة بالمجالات الأخرى المرتبطة بقضايا السياسة والحكم. ومع هذا فإن هذا المجال قد طالته بعض التطورات السلبية خلال العام ٢٠٠١. ففي المغرب تمتعت الصحافة والمطبوعات الخاصة بقدر لا بأس به من الحرية، لكن معظمها كانت يتجنب انتقاد الجيش أو توجهه انتقد المباشر للملك وأسلافه والنظام الملكي. وعلى مدار العلم، امتلأت الصحف بمواد تكشف عن ما اعتبر حريا قدرة شنت ضد المأووسين خلال السبعينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ووصف سجنا سابقون في سجن "تازماميرت" المرمي الظروف الرهيبة التي أدت إلى وفاة نصف نزلاء هذا السجن. كما روى بعض ضحايا التعذيب وأقرباء المختفين رواياتهم على صفحات الجرائد. وبينما كان متركبو التعذيب يُقبضون بأساليبهم، فقد ظل هناك إحصاء تام عن التّج باسم الملك الحسن الثاني في هذه الاتهامات. كما حُظرت مذكرات لمكة

أوفقيير في المغرب، والتي تحمل عنوان "حجوات مسلوكة: عشرون عاماً في سجون بالمصحراء". ويصف هذا الكتاب، الذي كان ضمن أعلى الكتب رواجاً في الولايات المتحدة، كيف سُجّنت عائلة المؤلفات كلها لما يقرب من عقدين من الزمان على سبيل الانتقام بسبب محاولة انقلاب قام بها والديها محمد أوفقيير، الذي كان وزيراً للدخيلة عام ١٩٧٢.

شهر أن تجاوز الخملوط، الحمراء في فتح ملفات الماضي كان له ثمن غالي. ففي ديسمبر ٢٠٠٠، حظر رئيس الوزراء عبد الرحمن اليوسفي، الذي ينتمي إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ثلاث صحف هي "جورنال" الصادرة باللغة الفرنسية وشقيقها العربية "الصحيفة"، وصحيفة "نومان"، مستخدماً في ذلك صلاحيات يفولها له منصبه بمقتضى المادة ٧٧ من قانون الصحافة. وجاء ذلك عقب قيام الصحف الثلاث بنشر خطاب لم ينشر من قبل يرجع إلى عام ١٩٧٤، وفيه يتهم أحد زعماء الحزب الاشتراكي في ذلك الوقت بعض زعماء الحزب (ومنهم اليوسفي نفسه حسيماً يوحى بذلك سياق الخطاب) بالضلوع في محاولة انقلاب فاشلة ضد الملك الحسن الثاني. وقال وزير الثقافة والاتصالات المغربي أن الصحف الثلاث شنت حملات باستخدام اتهام كاذبة ضد الاستقرار السياسي في المغرب وتجريته الديمقراطية.

ويعد عودة "جورنال" إلى الصدور تحت اسم مختلف قليلاً، وهو "جورنال إينوميدار"، حكم على مدير النشر فيها بالحبس ثلاثة أشهر، وعلى مديرها العام بالحبس شهرين وبتقريم كل منهما غرامة كبيرة، وذلك في ١ مارس. وجاء هذا الحكم بناءً على نصوص التشهير التي رفها وزير الخارجية محمد بن عيسى، بسبب مقالات نشرت في عام ٢٠٠٠ تهمه بتجديد الأموال العامة في صفقات عقارية خلال فترة عمله سفيراً للمغرب في الولايات المتحدة. وفي ٢١ نوفمبر، حكم على محرر مجلة "ديمان" بالحبس أربعة أشهر وبغرامة مالية لاتهامه بنشر أخبار كاذبة من شأنها أن تؤدي إلى تكبير النظام العام. وتعلق هذه التهمة بمقال نُشر في الصحيفة حول احتمال بيع أحد القصور الملكية. وحكمت محكمة الدار البيضاء على رئيس تحرير جريدة "لي جوفورنال" بالسجن ثلاثة أشهر، وعلى مدير تحرير الجريدة بالسجن شهرين بعد إدانتها بالتشهير بوزير الخارجية المغربي، وأمرت المحكمة كذلك بتقريم كل منهما مبلغ عشرة آلاف درهم مغربي. حوالي ٩٤٠ دولاراً - بالإضافة إلى مبلغ مليوني درهم. حوالي ٢٠٠ ألف دولار. على سبيل التعويض عن الأضرار التي لحقت بالوزير.

وفي السادس من سبتمبر، وافق مجلس الوزراء المغربي على تعديلات لقانون الصحافة تقي على عقوبة السجن في جريمة التشهير. كما يبي مشروع هذا القانون، على صلاحيات الجهات التقنيدية في مصادرة المطبوعات أو إيقافها. ومنعت السلطات أكثر من مرة بيع أعداد معينة من مطبوعات أجنبية تتضمن تغطية لقضايا تخص المغرب. فقد صادرت، على سبيل المثال، عند ١٧ مايو من المجلة الأسبوعية الفرنسية كورييه إيترناسيونال، التي نشرت تحقيقاً عن البربر في المغرب ورسماً كاريكاتيرياً للملك محمد السادس.

وفي الجزائر أدخلت تعديلات على قانون المقويات تم بمقتضاها إطالة مدة عقوبة السجن وزادت الغرامات فيما يخص هم إهانة الرئيس أو مؤسسات الدولة أو مسؤوليها. وير المسؤولون التعديلات بأنها ضرورية للحفاظ على هيبة الدولة وحماية الحريات الفردية والجماعية. كما مارست السلطات نهجاً انتقائياً في منح تشديدات الدخول للمراسلين الأجانب، فقبلت طلباتهم في بعض الأحيان وتجاهلتهم في أحيان أخرى دون إبداء تفسير. وحُرم المتخصصون في شؤون الجزائر في صحيفتي "ليبراسيون" و"كوموند" الفرنسيين اليوميتين من زيارة البلاد خلال معظم فترات العمل.

وفي مصر، استمر الحظر قائماً على أنشطة ومطبوعات حزب العمل ذي التوجه الإسلامي، والذي جُمعت أنشطته بقرار من لجنة شؤون الأحزاب السياسية في مايو ٢٠٠٠. وصدر ما لا يقل عن ١١ حكماً من القضاء الإداري برفع الحظر المفروض على صحيفة "الشعب" نصف الأسبوعية التي يصدرها الحزب، على اعتبار أنه يمثل انتهاكاً لحرية الصحافة التي يكفلها الدستور. وفي ٢٠ مارس، قضت المحكمة الإدارية بعدم قانونية استناع الحكومة عن تنفيذ أحكامها وأسلوب المبالغة الذي تتبعه، والمثل في الوطن في هذه الأحكام أمام محاكم من الواضح أنها غير مختصة بنظر مثل هذه القضايا. وبالرغم من ذلك، أيدت لجنة شؤون الأحزاب السياسية في ٢١ مارس الحظر المفروض على صحيفة "الشعب" على اعتبار أنه لم يُفصل بمد في وضع "حزب العمل". وفي

منتصف يوليو، أبدت هيئة مستشارين تابعة للمعركة الإدارية العليا موقف اللجنة، رغم أنها سبق وأيدت أحكاماً لصالح صحيفة "الشعب". وقالت الهيئة إن القرارات السابقة للمعركة الإدارية أخطأت فيما ذكرته من أن صلاحيات "جنة شؤون الأحزاب السياسية" تميز لها وقف، أنشطتها أي من الأحزاب السياسية، ولكن ليس من سلطاتها حظر للطبوعات. وفي هذه الأثناء، ما زالت صحيفة "الشعب" تصدر في طبعة إلكترونية على شبكة الإنترنت. كما تم وقف جريدة النبا الخاصة بمدان نشرت موضوعاتها عن أحد الزعماء السابقين، اعتبر ماساً بالوحدة الوطنية وخارجاً عن كل الأعراف والقيم الاجتماعية والأخلاقية. (انظر التفاصيل في الصحافة الحزبية والقومية في باب جمهورية مصر العربية)

وفي تونس اقتصر وجود أي تغطية انتقادية لمسئلات الحكومة على وضع مجالات محدودة التوزيع، وكانت تلك التغطية مع ذلك تتسم بالحدس. أما الصحف اليومية المملوكة ملكية خاصة فلا يمكن التمييز بينها وبين الصحف الحكومية إلا من حيث مهاجمتها من نقدي الحكومة باستخدام قدر أكبر من الشتائم المقتذعة.

أما المطبوعات الأكثر جرأة فقد تعرضت إما للحظر وإما للمصادرة. فتمتددت مثلاً من المطبعة أعداد من مجلة "الوقوف" لسان حال حزب "التجمع الاشتراكي التقدمي" وهو حزب شرعي صغير. ورفضت السلطات إصدار الترخيص اللازم للصحفي اليساري جلال وغلام ليصدر صحيفة باسم "قوس الكرامة". وعندما نشر وغلام الصحيفة دون ترخيص هاجمه رجال مسلحون، بقضبان حديدية يوم ٢ فبراير في وسط العاصمة تونس. كما هاجم أشخاص يرتدون ثياباً مدنية وغلاماً وعدداً من أنصاره خارج منزله في تونس يوم ٦ فبراير. وعندما قام بعض المعلمين في المنظمة الفرنسية "صحفيون بلا حدود" المعنية بحرية الصحافة بتوزيع صحيفة "قوس الكرامة" في شوارع تونس يوم ٢١ فبراير، صادر رجال شرطة يرتدون الملابس المدنية ما بهوهم من نسخ، وطردوا لثلاثين المعلمين في المنظمة إلى فرنسا. ومنع توزيع أعداد الصحف الأجنبية التي تحتوي على مواد تتناول الوضع في تونس بالندد. ومن بين هذه الأعداد عند صحيفة "كوموند" الفرنسية الصادر يوم ٦ إبريل، والذي احتوى على حديث مع وزير حقوق الإنسان الجديد صلاح الدين معاوية تعهد فيه بأن تشهد البلاد روحاً جديدة من الانفتاح والإصلاح.

أما في اليمن، فقد تعرضت الصحافة لضغوط حكومية متزايدة حيث قامت السلطات بالتعرض بالصحفيين وأوقعت صحف المعارضة والصحف المستقلة في خضم معارك قضائية. وفي أبريل صادرت وزارة الإعلام أول نسخة من "حقوق الإنسان" وهي مطبوعة شهرية أصدرتها منظمة حقوق الإنسان المعروفة باسم "النشطاء". وفي يونيو ٢٠٠١ فتحت النيابة جزءاً من حكم صدر عام ١٩٩٧ ضد صحيفة المعارضة الأسبوعية "الشورى" ومحرريها السابقين، وأوقفتها عن الصدور لمدة ستة أشهر. وقد وأسلت الصحيفة الصدور بترخيص جديد وتحت اسم جديد، وكسابقاتها تواجه الصحيفة الجديدة عقوبات ومضايقات من جانب الحكومة. وفي الأردن احتقلت أجهزة الأمن في الأردن مراسلة قناة الجزيرة في عمان أثناء قيامه بتغطية مسيرة مؤيدة لأسامة بن لادن في مدينة عمان الواقعة جنوب البلاد، وقد تزامن ذلك مع توقيف مراسلة الجزيرة في العاصمة الأردنية، وقالت مراسلة الجزيرة إن رجال الأمن أوقفوها وهاموا بمصادرة الأشرطة التي كانت بحوزتها أثناء تغطيتها لاعتصام قامت به إحدى العائلات.

كما أقر مجلس الوزراء الأردني مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام الذي يحل محل وزارة الإعلام التي تم إلغاؤها. كما أجرى عدد من التمهيلات على قانون العقوبات، وتسمح هذه التمهيلات بإغلاق الصحف والمطبوعات بصورة مؤقتة أو دائمة. حسب ما تقرره المحكمة. (إذ نشرت الصحيفة خبراً من شأنه "الإساءة إلى الوحدة الوطنية، أو التحريض على ارتكاب الجرائم، أو الإساءة إلى كرامة الأفراد وإلى سمعتهم، أو يتضمن معلومات كاذبة، أو تحريضاً على إضرابات أو اعتصامات أو على عقد الاجتماعات العامة بشكل مخالف للتشريعات".

وفي موريتانيا، منعت حرية الصحافة بنكسة عندما أصدر الرئيس الأسد في ٢٢ سبتمبر قراراً مؤقتاً لإصدار الصحف وغيرها من المطبوعات النورية، بالإضافة إلى أي مطبوعات أخرى في موريتانيا، من الكتب حتى اللازم والمطبوعات. ويمنع هذا القرار الرئاسي رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠١ السلطة التنفيذية، وعلى وجه الخصوص رئيس الوزراء ووزير الإعلام صلاحيات تنظيم شؤون دور النشر والطباعة والتوزيع والكتابات، وينص على عقوبات جنائية قاسية لأي انتهاك للقرار، من بينها غرامات باهظة والسجن لمدة أقصاها

ثلاث سنوات.

وتصدر المادة ٢٩ من القرار الموضوعات المحظورة، ومن بينها تفاصيل المحاكمات السرية، والمضلات والتقارير المتعلقة بالأمن القومي والوحدة الوطنية وتفاصيل أمن الجيش وسلامته وتحركاته وأسلحته وإمداداته ومعداته وبمعداته، والمواد التي تؤثر على الحق في الخصوصية. وتجدر المادة ٥١ (١) نشر الأكاذيب والتقارير الملفة، وتنص على توقيع عقوبة السجن من سنة إلى ثلاث سنوات و/أو غرامات باهظة على من ينتهك هذه المدة. وتنص المادة بلفظ هضافضة وتمهيمية أن الحد الأقصى من العقوبة سوف يُقرض إذا ارتكبت هذه الأفعال بدافع سوء النية، أو إذا سببت قلقاً عاماً، أو أضرت بالعلاقات الدولية، أو أسادت إلى كرامة الدولة أو الوحدة الوطنية أو الروح المعنوية للجيش والقوات المسلحة، أو أحدثت شيئاً من الضرر بالاقتصاد القومي والعمل الوطني. كما يُعاقب منتهكو المادتين ٢٩ و٥١ (١) بلفظ مطبوعاتهم لمدة تتراوح بين أسبوع وستة أشهر.

كما يحظر القرار "المطبوعات النعائية" الممولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الدول أو الشركات أو المؤسسات الأجنبية، مما يثير المخاوف من أنه قد يستخدم لاستهداف منظمات المجتمع المدني المستقلة التي تتلقى تمويلًا من الخارج. ويماقب من يخالف هذا النص بالقرامة والسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وعام كامل.

كما يشترط القرار حصول جميع الدوريات، بما فيها الدوريات الخاصة بالأحزاب السياسية المشكلة بصورة قانونية، على ترخيص مسبق بالنشر من رئيس الوزراء الذي حوّل سلطة الامتاع من إصدار التراخيص لما يراه من أسباب تتعلق بالصالح العام. لكن القرار استثنى المنظمات غير الحكومية والتجانيات والاتحادات المهنية من هذا الشرط، الخاص بالترخيص، و تحرم المادة ١٦ من القانون تملك المطبوعات النورية على أي شخص أدين بجرم جنائي أو جرد من حقوقه المدنية أو السياسية أو فصل من وظيفته، وهي عقوبات سبق أن فرضت على الكثيرين من منتقدي الحكومة الذين سبق أن سجنوا بينهم جنائية بعد محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة. كما يشترط القرار حصول جميع المطبوعات الدورية على موافقة وزارة الإعلام قبل تنهيه المالك، أو المدير أو رئيس التحرير، ويشترط على موزعي والتمي الدوريات الأجنبية تقديم نسخ للوزارة قبل توزيعها .

ومع انتشار استخدام الإنترنت في أنحاء المنطقة، حاولت السلطات في العديد من الدول تقييد استخدامها كأداة لنشر المعلومات والآراء المستقلة، فلم تُخف السلطات الصومالية عزها على مواصلة حجب المحتوى السياسي المنشور على الشبكة الذي تعتبره مرفوضاً، وسارعت الشركات الأجنبية بالتناهن الشديد للنفوذ بمقد لمساعدة الحكومة في الرقابة على المواد المتاحة للمصريين على الشبكة، واستمرت السلطات التونسية بصورة دورية في منع التونسيين من دخول مواقع منظمات حقوق الإنسان والصحف الأجنبية التي قد تتضمن انتقادات للحكومة. وفي مصر، التي تقسم بالتسامح فيما يتعلق بمحتوى الشبكة، ألقى القبض لأول مرة على مصري بسبب ما نشره على موقعه المنشأ على جهاز خادم بالولايات المتحدة، حيث ألفت الشرطة القبض على شهدي نجيب في ٢٢ نوفمبر لأنه نشر قصيدة سياسية مثيرة من أعمال والده نجيب سرور. وفي الجزائر، التي بدأت مقاهي الإنترنت تتغلغل فيها، وحيث لا توجد أنباء من حجب مواقع على الإنترنت، دعت الشرطة في إحدى المدن المالكي مقاهي الإنترنت للإبلاغ عن المستفيدين الذين يدخلون على ما سمي بمواقع "هدامة".

## ٣- أداء مؤسسات العمل العربي المشترك

يواجه النظام الإقليمي العربي ومؤسساته نوعين من التحديات، النوع الأول هو مجموعة التحديات الهيكلية الناجمة من طبيعة النظام وطبيعة مؤسساته، وكذلك طبيعة الدول أعضاء النظام نفسها. والنوع الثاني يرتبط بالظروف السياسية المتغيرة ومدى قدرة النظام العربي على التعامل معها، وكان اشتغال الانتفاضة الفلسطينية الثانية أهم تحد من هذا النوع تعرض له النظام العربي في العامين الماضيين.

أما التحديات الناجمة من طبيعة النظام نفسه، وهي تحديات باتت معروفة للكافة، فإنها تتلخص في نقص فاعلية النظام، وفي ضعف قدرته على إلزام أعضائه بقراراته، وفي ضعف الثقة بين أعضاء النظام. يضاف إلى هذا، المشكلات الناجمة عن طبيعة الدول الأعضاء في النظام أنفسهم، باعتبارها جميعاً تواجه مشكلات حادة في مجال تنظيم المجال العام، وخاصة قضية الحكم في جوانبها المتعلقة بالشرعية، وأساليب تولي السلطة والوصول لها وتداولها والاستجابة لרغبات المواطنين في المشاركة في تقرير مصيرهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلب المجتمعات العربية تعاني من ضعف الإنجاز الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي. وينعكس ضعف أداء أعضاء النظام على كفاءة أداء النظام نفسه، فإداء النظام الإقليمي العربي هو في التحليل الأخير محصلة أداء أعضائه.

ويماني النظام العربي من تشر مزمن في التعامل مع هذا النوع من المشكلات الهيكلية، وإن كان لم يسلم أبداً بمجزءه عن التعامل معها، فتجده يجدد محاولات إصلاح النظام بين الحين والآخر في موجات تتكرر، كلما ترتب على المستوى المنخفض من أداء النظام تعريضه. وخاصة تعريض الدول أعضاء النظام. لضغوط تعجز عن مواجهتها، مما يفضيها على الدخول في دورة جديدة من جهود إصلاح مؤسسات النظام الإقليمي العربي، على أمل أن يؤدي إصلاح مؤسسات النظام إلى مصادرة الدول على التغلب على المشكلات التي تواجهها. أي أن محاولات النظام العربي كانت غالباً نتيجة للتطورات الحادثة في بيئة النظام، وخاصة تلك التي تؤدي إلى تهديد مصالح وأمن الدول أعضاء النظام.

غير أن جهود إصلاح النظام العربي كانت عادة ما تتوقف قبل أن تتجلب في تحقيق تقدم حقيقي في مستويات أداء مؤسسات النظام، الأمر الذي يمكن إعادته إلى اختفاء الضغوط التي تسببت في فتح الباب لمحاولة إصلاح النظام، أو لنجاح الدول المنفردة في التعامل والتكيف مع الضغوط المستجدة بما يقنيها عن الحاجة لتجارية محاولة إصلاح النظام، خاصة وأن تصدى الدول للمشكلات التي تواجهها عبر إصلاح النظام العربي، هو من نوع الطول بعيدة المدى، التي لا تتمر في فترة قصيرة تجعلها ملائمة لمساعدة أعضاء النظام على تحقيق مستوى أفضل من التعامل مع مشكلاتهم، وهو ما يجعل الدول تميل للاعتماد على نفسها للاستجابة لاحتياجاتها، بحيث أنها سرعان

ما تتخلى عن الاستمرار في محاولة إصلاح النظام.

ويمكن القول بناء على هذا، أن تصامم الدول العربية مع المشكلات التي تواجهها يمر بمرحلتين؛ حيث تلجأ الدول العربية في المرحلة الأولى المؤسسات النظام العربية طلباً للمون، ومحاولة إصلاحها لتمكينها من تقديم المون المطلوب، والذي عادة ما يأخذ شكل محاولة رفع مستوى التزام أعضاء النظام الآخرين بالقواعد الرسمية والمبادئ الإيديولوجية المنظمة لعمل النظام ومؤسساته المختلفة، والتي عادة ما يميل جميع أعضاء النظام إلى تجاهلها حتى تظهر لهم حاجة أخرى تدعوهم لدعوة أعضاء النظام الآخرين للالتزام بها. أما في المرحلة الثانية، فبعد أن يتراجع مستوى الضغوط المستجدة، أو تتجح الدول العربية في التكيف معها، فإن رغبة الدول في إصلاح النظام العربي تقتلص، وتعود لاتباع الأساليب المعتادة نفسها.

وقد شهد العام ٢٠٠١ موجة جديدة من موجات الإصلاح في النظام الإقليمي العربي، وهي الموجة التي جاءت محمولة على المستوى المالي من الضغوط التي تعرض لها النظام بسبب تفجير المواجهات العسكرية الفلسطينية/الإسرائيلية التي ترتبت على الانتفاضة الفلسطينية.

### أولاً: النظام العربي وتعمدي الانتفاضة

ملكت الانتفاضة الفلسطينية تحدياً للنظام الإقليمي العربي لما أدت إليه من زيادة المطالبة الشعبية بتقديم دعم عربي فعال للشعب الفلسطيني، في وقت لم تعد فيه الدول العربية قادرة على تقديم المستوى من الدعم الذي تعتبره الشعوب العربية فعالاً ومرغوباً. فبعد سنوات طويلة تراكمت فيها البيانات والإعلانات السياسية العربية التي لم تساهم سوى بشكل محدود في تغيير الحقائق الموجودة على الأرض، باتت هذه الوسيلة مستهلكة وغير مفيدة. في الوقت نفسه فإن عوامل كثرة تجعل خيار حرب عربية إسرائيلية من أجل فلسطين خياراً مستبعداً. وبين نفاذ فعالية سياسة الإعلانات العربية وانفلاق خيار الحرب، انحصرت النظم العربية وانحصرت النظام العربي معها.

لقد طورت الحكومات العربية أسلوباً غالباً ما ينتج في التعامل مع الصراع في لحظات انفجاره، فكل ما عليها أن تقوم به في هذه الحالة هو التعامل مع الصراع بالأساليب التقليدية المعتمدة أساساً على دعوة المجتمع الدولي للتدخل لتجنب انتشار العنف وعدم الاستقرار إلى الدول المجاورة، سواء كان ذلك في شكل التوتر وعدم الاستقرار الناتج من غضب الجماهير المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني، والساخطة على تواطؤ المجتمع الدولي وعدم قدرة الحكومات العربية على التدخل الفعال، أو في شكل العنف الممكركي النظامي بين إسرائيل والدول العربية التي قد تجد نفسها مضطرة للتورط في صراع عسكري لحماية لشرعيتها وبقائها، حتى لو كانت تعلم مقدماً أن نتيجته في غير صالحها.

غير أن تصاعد القمع الإسرائيلي العنيف من ناحية، والمدة الزمنية الطويلة التي استغرقتها دورة العنف الجديدة هذه، وضعت النظام العربي في مأزق عجزت الأساليب التي اعتمد عليها في التعامل مع هذا الصراع، الأمر الذي أطلق موجة عارمة من الغضب الشعبي، وإضافة إلى إسرائيل التي تعد هذا طليعاً للغضب الشعبي، فإن جانباً كبيراً من هذا الغضب اتجه نحو الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لكل من إسرائيل والدول العربية المعتدلة، الأمر الذي وضع الحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة في حرج، حيث تعرضت لضغوط تطالبها بالحد من علاقاتها بالولايات المتحدة، وهو ما تكتفه الكثير من الصعوبات بسبب الموقع المركزي لملاقة هذه الحكومات وباشطن فيما يتعلق بمدى كبر من المجالات، خاصة مجالات الأمن والنفذ والاقتصاد. وبالتالي فإن جانباً كبيراً من الغضب الشعبي يجد هذا له في الحكومات العربية، المتهمة بالتخاذل تجاه القمع الإسرائيلي

النييف والمتواصل دون رادع، والتي تجد نفسها مضطربة للعمل على احتواء مظاهرات الاحتجاج الشعبي، فتجد نفسها في النهاية هي مواجهة المشاعر الشعبية المتأججة.

ومما زاد من عمق المأزق الذي وجدت النظم العربية نفسها فيه، ذلك الأثر الذي تركته القضايا العربية على مشاعر وتوجهات الجماهير العربية، فالانتفاضة الثانية جعلت النظام العربي نفسه يعمل للمرة الأولى تحت الرقابة الدقيقة والمتابعة اليومية من جانب وسائل إعلام تهمل بطبيعتها تركيز الضوء على الأخطاء وأوجه القصور. الأمر الذي زاد من تعبئة المشاعر الشعبية ضد الحكومات، ووضعها تحت ضغوط إضافية.

وضع كل ذلك في رد الفعل السريع بشكل غير مسبوق للانتفاضة الثانية، فقد بدأت أحداث الانتفاضة بالصدامات بين المحتجين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية بعد صلاة الجمعة في يوم التاسع والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، وذلك احتجاجاً على قيام شارون في اليوم السابق بدخول ساحة المسجد الأقصى تحت حماية عدة آلاف من القوات الإسرائيلية. وفي اليوم الثلاثين من الشهر نفسه، كانت المظاهرات المارمة تجتاح مدناً وعواصم عربية عدة، وكان الخطباء يدعون للجهاد، الأمر الذي لم يكن من الممكن له أن يحدث بهذه السرعة لولا القوات الفضائية التي لعبت دوراً أساسياً في نقل الحدث فور وقوعه لملايين المشاهدين العرب في كافة أنحاء العالم العربي.

وبشكل هذا التسارع السريع للأحداث في حد ذاته تحدياً للقادات العربية وخاصة المؤسسات النظام الإقليمي العربي. فهذه المؤسسات ليس لديها قدرة على التفاعل السريع مع الأحداث، وبالإضافة إلى ما بات معروفاً حول رد الفعل المتأخر لمؤسسة النظام العربي الرئيسية، أي مؤسسة القمة إزاء الأحداث، فإن هذه المؤسسة ليست مصممة لكي تتعامل مع موقف الأزمة، ولكنها أكثر تهيؤاً للتفاعل مع التفاعلات الناتجة عنها، أي بعد انتهاء الأزمة أو على الأقل تجاوزها لمرحلة الذروة، وتحول نتائجها إلى حقيقة واقعة ترتب أنماطاً من التفاعلات وقدرته مقبولة على التنبؤ بالأفعال وردود الأفعال.

وقد تميزت ردود أفعال الدول العربية إزاء تلك التطورات بظهور تيارين رئيسيين، ركز التيار الأول على التفاعل مع الانتفاضة باعتبارها "جملة احتراضية" أو انفجاراً مؤقتاً في مسار العملية التفاوضية التي بدأت منذ اتفاقات أوسلو، وأن النتائج المترتبة عليها يجب معالجتها في إطار هذه العملية. وقد تبنى هذا الموقف المدد الأكبر من الحكومات العربية، خاصة في مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي. أما التيار الأصغر عدداً، فقد تعامل مع الانتفاضة باعتبارها تطوراً نوعياً يضع حداً للعملية التفاوضية التي كانت جارية قبل ذلك، ويسمح بالانتقال نحو سياسة عربية أكثر تشدداً تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. وضم هذا الفريق كلا من سوريا والعراق وليبيا ومعهم لبنان وإلى حد ما اليمن.

غير أن رد الفعل الشعبي الجارف لأحداث في الأرض المحتلة، خاصة في القدس، والذي اتخذ أشكالاً عدة من أهمها مطالبة الدول العربية بمقدمة صريحة لاتخاذ موقف موحد من التطورات الجارية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث أصبح، مجرد انقضاء القمة، بمعنى ما، إحدى الأدوات الرئيسية للتعامل مع الأزمة. فتم عقد قمة عربية طارئة في الواحد والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٠، أي بعد أكثر قليلاً من ثلاثة أسابيع من اشتعال الانتفاضة الفلسطينية، وهو ما يمكن اعتباره استجابة سريعة نسبياً من جانب الدول العربية للضغوط والمطالب المترتبة على الانتفاضة، أخذاً في الاعتبار معايير ومستويات أداء مؤسسة القمة العربية.

كان على القمة العربية، إذاً، أن تقوم بمهمتين، الأولى هي تقديم الدعم للشعب الفلسطيني المنتفض ضد الاحتلال الإسرائيلي، والثانية هي استعادة المصداقية والثقة لمؤسسات النظام العربي. وفي مرحلة اشتعال المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، كانت المهمتان مرتبطتين ببعضهما أشد الارتباط. فتتبع مستوى

مناسب من الفاعلية في دعم كفاح الشعب الفلسطيني هو طريق لحل أزمة الفاعلية والمصادفة التي تعاني منها مؤسسات النظام العربي. وقد نجحت القمة فقط بشكل جزئي في تقديم الدعم المناسب للشعب الفلسطيني، فبالإضافة إلى بيانات التأييد والإدانة التقليدية، فإن القمة العربية ناقشت قضية مقاطعة إسرائيل التي أثارها بعض الدول العربية لاسيما سوريا ولبنان واليمن، والتي لم تحصل بشأنها سوى على مساندة محدودة من الدول العربية الأخرى، وبعثت تم ترك الأمر في النهاية لتقدير الدول العربية التي لها علاقات - أيا كان مستواها - مع إسرائيل. كما ناقشت القمة قضية الدعم المالي العربي بقيمة مليار دولار الذي اقترحه المملكة السمودية، وتضامنت معها دول خليجية أخرى، فحصلت على موافقة عربية إجماعية.

ولأن فاعلية هذه الإجراءات في دعم كفاح الشعب الفلسطيني لم ترق إلى المستوى المقبول شعبيا، ولم تكن كافية لسد فجوة المصادفة التي تعاني منها مؤسسات النظام، كان على القمة أن توضع الفجوة بين مستوى الفاعلية المتحقق ومستوى الفاعلية المتوقع من قبل الرأي العام العربي، ومن ثم طرحت مسألة إصلاح نظام عقد القمة العربية، للأخذ بنظام دورية انعقاد السنوي كل مرة في واحدة من البلاد العربية طبقا للترتيب الأبجدي للبلاد العربية. وكان توقف تبني هذا القرار مرتبطا بالحاجة لتأكيد جدية الدول العربية في التعامل مع القضايا التي تواجه العالم العربي، وللثقة قدر من الأمل في أن أداء مؤسسات النظام العربي سوف يتحسن تدريجيا مع تعديل نظام انعقاد القمة، وكان الدول العربية كانت تسعى لتخفيف الضغط الواقع عليها عن طريق التوصل بأداء أفضل في المستقبل.

### ثانيا: قمة عمان

تفصيلاً لقرار الانعقاد الدوري للقمة، عقد في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ مارس من العام ٢٠٠١ القمة العربية النورية الأولى. وقد حظيت هذه القمة باهتمام بالغ لكونها القمة الأولى الدورية التي يشهدها الممل العربي المشترك، وآثاره الكثير من التوقعات بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك المياه الراكونة في بحيرة مؤسسات العمل العربي المشترك.

ولأنها القمة العربية الدورية الأولى، كان هناك الكثير من النقاش بشأن القضايا التي يجب أن تركز عليها ولتأقيها، وانقسمت الساحة الفكرية العربية بهذا الخصوص إلى تيارين أساسيين، يرى أولهما ضرورة أن تتناول القمة جميع القضايا العربية المطروحة عشية انعقادها، بما يسهل الاستفادة من انعقاد القمة في استصدار قرارات تعطي زخما لقضايا عربية عديدة علي مدار العام. أما التيار الثاني فقد رأى أن تركز القمة على قضية محددة، أو القضية الأكثر إلحاحا عشية انعقاد القمة، بما قد يساعدها على الخروج بقرارات مدروسة تكون قد خضعت لمناقشات حقيقية بين القادة العرب، علي القادة الذي يزيد من احتمال صواب القرارات وقابليتها للتفيذ. من الناحية الشكلية، يبدو أن القادة العرب أخذوا بالتهنج الأول، الذي هو في الواقع نوع من الاستمرار لما جرت عليه العادة في القمم العربية السابقة. وكالمعادة أيضا فإنه بينما كان جدول أعمال القمم العربية والبيانات الصادرة عنها تزدهم بالكثير من القضايا، فإن التركيز كان يجري عادة أيضا على قضية أو عدد محدود من القضايا، وهو ما حدث في هذه القمة، حيث جرى التركيز على قضية فلسطين تحت ضغط الأحداث الجارية بالأراضي الفلسطينية، حتى أنه تم إطلاق تسمية "قمة القدس" على قمة عمان الدورية الأولى. وقد كان هذا مبهرا بالذات بعد تولي أرييل شارون رئاسة الوزارة في إسرائيل، بما يمثله ذلك من تزايد احتمالات تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة.

بعث القادة العرب في قمتهم الدورية الأولى بيمان العديد من القضايا، وتضمن جدول أعمال المؤتمر عدة



محاور، وهي المحور السياسي، والمحور الاقتصادي - الاجتماعي، ومحور العمل العربي المشترك، وصدر عن المؤتمر ثلاث وثلاثون بيان الختامي للمؤتمر، وقرارات المؤتمر على مستوى القمة، وإعلان قمة عمان. وجاء البيان الختامي محتوي على (٥٢) بنداً، بينما أصدرت القمة (٧٦) قراراً حول (١٧) موضوعاً، ثم صدر إعلان قمة عمان ليعتري على تسجيل بعض المخاوف التي تعذر الاتفاق النهائي على بعضها أو إصدار قرار بشأنها.

بالنسبة للمحور السياسي، تركزت المناقشات حول كيفية دعم الانتفاضة الفلسطينية وإحياء المقاطعة العربية، وكيفية دعم صمود الشعب الفلسطيني بأقصى ما يمكن مادياً وإعلامياً وسياسياً، وكيفية دعم لبنان والصومال وجمهورية جزر القمر، وقضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقضية رفع العقوبات المفروضة على السودان وتطورات قضية لوكربي، والتعاون العربي الأفريقي، علاوة على القضية للبروزة دائماً منذ بداية التسعينيات وهي قضية الملاحقات العراقية - الكويتية، أو كما أطلقت عليها قمة عمان "الحالة العراقية - الكويتية".

وفيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، فقد تناول سبيل دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومناقشة الدعوة المصرية لعقد مؤتمر اقتصادي عربي بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠١، ومناقشة التعاون العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإعداد لقمة الأرض الثانية، وإعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي.

ومن حيث نتائج القمة، فقد استحوذت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية العراقية على كل الاهتمام في القمة. وبشأن القضية الفلسطينية وافق القادة العرب على تقديم ٢٤٠ مليون دولار مساعدات عاجلة لدعم سيبرانية السلطة الفلسطينية، كما أكدوا على استمرار الدعم المالي والمهاسي لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته، ومواصلة التحرك في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين. كما أعلنوا عن مساندتهم لاستعادة لبنان سيادته على أراضيه المحررة، واستكمال تحرير أراضيه التي تحتلها إسرائيل. ومن الواضح أنه باستثناء القرارات المتعلقة بتقديم دعم مالي للانتفاضة الفلسطينية، والتي كانت استمراراً للقرارات التي سبق اتخاذها في قمة القاهرة قبل ذلك بسنة شهور، فإن قمة عمان الدورية الأولى التزمت بنفس القرارات التي اعتادت القمم العربية اتخاذها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي منذ مدة طويلة.

وكادت القمة تشهد إنجازات كبيرة تتمثل في التقدم الذي حدث فيما يتعلق بالملاقات السورية - الفلسطينية، خاصة من جانب الرئيس السوري بشار الأسد، الذي أعلن في كلمته أمام القمة عن رغبته في طي صفحة الماضي، قائلاً "عفا الله عما مضى". غير أن الشهور التي تلت القمة وحتى نهاية العام ٢٠٠١ لم تشهد تحقيق أي تقدم في هذا المجال، بل أن إخفاقي الطرفين في إتمام زيارة الرئيس عرفات لدمشق عدة مرات قد بين عدم حدوث تقدم جدي في هذا الصدد.

أما في الشأن العراقي، والذي أطلقت عليه القمة ملف الحالة العراقية - الكويتية، فقد كادت القمة تحقق نجاحاً هاماً، حيث استجابت الكويت والسعودية لأهم مطالب العراق والمتمثلة في احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، ووقف كل ما يترسح له من أعمال وإجراءات تمس سيادته وتهدد سلامته، وخاصة تلك التي تتم خارج إطار قرارات مجلس الأمن. واتجه العمل لتضمين ذلك في قرار يصدر عن القمة، إلا أن رفض العراق مطالبية الكويت باحترام أمن وسلامة أراضيه، وتعاون العراق بشأن الأمرين الكويتيين والمفقودين، أدى إلى فشل القمة في إصدار القرار. وقد كان الموقف العراقي مخيباً للآمال، خاصة وأن الكويت أبدت مرونة عالية عندما أسقطت مطلبها التقليدي المتعلق بضرورة احتذار العراق عن غزو الكويت. وتخفيفاً لوطأة فشل القمة في هذا المجال، تم تكليف الملك عبد الله الثاني عامل الأردن بمتابعة ملف الحالة العراقية - الكويتية، وهو التكليف الذي اعترضت عليه الكويت، رداً على الموقف العراقي المتشدد. وقد تسببت المعارضة الكويتية والطبيعة الحرجة لهذا الملف إلى

عدم حدوث أي تقدم بشأنه طوال ما تبقى من العام.

وفي مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي، تمت الموافقة على تفعيل العمل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال عقد مؤتمر اقتصادي عربي بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠١ ، وهو المؤتمر الذي كان من المفترض أن يستهدف رفع قدرة الاقتصادات العربية على الاستفادة من التطورات الاقتصادية الدولية، وتعريف مجتمع رجال الأعمال علي المستوى الدولي بالفرص المتاحة في المنطقة العربية، وعقد لقاءات بين كبار المسؤولين الحكوميين العرب وكبار مديري الشركات العربية والعالمية ورجال الأعمال، بهدف دفع وتطوير الملاقات والاتصالات بين الدول والشركات العربية من ناحية، وبينها وبين الشركات المالية الكبرى من ناحية أخرى، وقرر القادة العرب تكليف الأمين العام للجامعة باتخاذ الخطوات اللازمة مع مصر، لضمان نجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه.

كما أكد القادة العرب على ضرورة استمرار العمل في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن ثم تحريروا الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه ومعاملة السلع العربية معاملة السلع المبلغ الوطنية، وتقليص الإستثناءات السلبية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي. إضافة إلى تقليص عدد السلع التي تتعلق عليها القيود الواردة في قائمة السلع الزراعية تحريراً للتجارة العربية الثنائية. كما عبر القادة العرب عن رغبتهم في التقدم بالتعاون الاقتصادي العربي خطوة للإمام من خلال إقامة اتحاد جمركي عربي، وتذليل مشاكل النقل والمواصلات بين الدول العربية وتطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال اعتماد مجلس الجامعة لوثيقة الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإنشاء "المندى العربي لتكنولوجيا المعلومات" الذي يعتمد على التمويل الذاتي، علاوة على وضع خطة لإقامة وتطوير شبكات الاتصالات وشبكات المعلومات العربية، وتطوير نظم المعلومات المستخدمة على المستوى الحكومي والأجهزة الإدارية في الدول العربية. كما اتخذت القمة قرارا بشأن الإطار العربي لحقوق الطفل العربي.

وقد انتهى العام دون عقد المؤتمر الاقتصادي الذي جرى الاتفاق عليه، كما أن قرارات القمة بشأن تسريع إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة لم تنعكس على معدلات التقدم في هذا المجال، الأمر الذي يطبق أيضا على القرارات الأخرى التي اتخذتها القمة في المجالات الأخرى. بحيث أنه يمكن القول أن دورية القمة، وإن كانت في حد ذاتها مؤشرا على درجة أعلى من الجدية في التعامل مع القضايا العربية، إلا أنها لم تؤدي بعد إلى مستوى أعلى من الفعالية في التعامل مع القضايا العربية، وقد يكون هذا نتيجة لعدالة التجربة أو لا يكون، وهو السؤال الذي يجب الانتظار بعض الوقت حتى يمكن الإجابة عليه.

### ثالثا : إصلاح الجامعة العربية

اتخذت قمة عمان الدورية الأولى قرارا بالموافقة على ترشيح السيد عمرو موسى أمينا عاما لجامعة الدول العربية، وتولي السيد عمرو موسى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية في الخامس عشر من مايو ٢٠٠١، خلفا للسيد عصمت عبد المجيد . وكان منصب الأمين العام للجامعة قد شهد ترشيحات كثيرة من مختلف الدول، حيث أعلنت اليمن أنها ستترشح الدكتور محسن العيني رئيس مجلس الوزراء اليمني الأسبق، وأعلنت لبنان أنها ستترشح الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق، وأعلنت الجزائر أنها ستترشح الدبلوماسي الشهير الأخضر الإبراهيمي، وأعلنت السودان أنها ستترشح رئيسها الأسبق عبد الرحمن سوار الذهب. كما طُرِح اسم الأمير الحسن بن طلال ولي عهد الأردن السابق ورئيس منتدى الفكر العربي بعمان ضمن قائمة المرشحين لمنصب



## الأمين العام للجامعة العربية.

مثل إعلان تلك الدول عن هذه الترشيحات أن ثمة اعتراضات كثيرة على أداء الدكتور عصمت عبد المجيد، وأن تلك الدول - على الأقل - لن تصوت على إعادة ترشيحه. وإزاء هذا الوضع تقدمت مصر بترشيح عمرو موسى، وزير الخارجية، فقة منها من أن ترشيحه سينال موافقة جميع الدول العربية. وبالتالي ستمكن من المحافظة على منصب الأمين العام، الذي جرى المرف على أن يكون من رعايا دولة المقر. وهو ما تؤكد الخبرة التاريخية، حيث أن مصر لم تفقد هذا المنصب إلا حينما تم نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس في أعقاب توقيع مصر معاهدة مارس ١٩٧٩ مع إسرائيل.

لاقي ترشيح عمرو موسى إجماعاً عربياً رسمياً وشمعياً، قل أن يوجد بشأن قضية ما، وربما لم يلاقيه ترشيح أي أمين عام سابق، وهو الأمر الذي خلق موجة من التفاؤل بأن ثمة فرصة ليلب الأمين العام الجديد دوراً مهماً في تطوير الجامعة مستفيداً من الإجماع الذي حصل عليه، ومن خبرته السابقة كوزير لخارجية مصر لفترة طويلة، وكذلك من المكانة التي يتمتع بها بين المواطنين والقوى السياسية العربية.

منذ لحظة انتخابه أكد الأمين العام الجديد للجامعة العربية نيته في تطوير الجامعة ونظام العمل فيها. وفي الثاني عشر من يوليو من العام ٢٠٠١، أي بعد حوالي شهرين فقط من توليه الأمانة العامة، أعلن السيد عمرو موسى خطته لتطوير الجامعة العربية، بهدف جعل الجامعة ومنظومة العمل العربي المشترك على اتساعها، منظمة إقليمية فاعلة تحمك الأهداف المشتركة للدول الأعضاء الـ ٢٢ بصورة واقعية، ووفقاً لاستراتيجيات وبرامج وخطط ومشروعات محددة بصورة بعيدة عن الأمنيات. وتتجاوز خطة تطوير الجامعة المقترحة نطاق الأمانة العامة للجامعة وتشمل مختلف أنظمة العمل في المنظومة العربية. وقد قامت خطة التطوير التي اقترحها السيد عمرو موسى على عدد من المبادئ على النحو التالي:

- تحديد أهداف واقعية للعمل العربي المشترك، وذلك في المجالات القائمة أو المستحدثة، وبمحيث تتماشى مع المصلحة العربية العامة في التقدم ومع ما هو مطروح على الساحتين الدولية والإقليمية.
- تلافي الإزواجية في المهام، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة لأنشطة عمل المنظومة، والقرارات الصادرة عنها، ومدى تنفيذها والإمكانات الواقعية لتنفيذ ما لم ينفذ منها.
- أن يقررن تحديد الأهداف أو رسم الاستراتيجيات بخطط تنفيذية مقترحة وبتصميم معد، بمعنى أن كل قرار يقترح إصداره من أي مجلس أو اجتماع يحدد في إطار المنظومة العربية يجب أن تتحدد تكاليفه المالية وتعرض قبل عرض مشروع القرار ذاته.
- أن يتم النظام بالمرونة الكافية التي تتيح له إمادة تشكيل نفسه وأهدافه وبرامجه كلما اقتضت الحاجة، وذلك في ضوء مدى النجاح المتحقق.
- تحديد مسئولية عناصر منظومة العمل العربي المشترك في إطار من الشفافية والوضوح، وبما يسهل قياس مدى النجاح المتحقق في الوصول إلى الأهداف المقررة، وكذلك سهولة مراجعة البرامج التنفيذية المدة لتحقيق تلك الأهداف.
- إمادة النظر في سياسات التوظيف في الأمانة العامة والمنظمات التابعة لها، بحيث يكون التوظيف على أساس تماثل مهنة محددة المدة ومحدد المواصفات، وأن يوضع سقف لعدد الموظفين في إطار المنظومة خاص للمراجعة كل فترة زمنية يتفق عليها.

أما عناصر خطة التطوير فقد تكونت على النحو التالي:

- ١ - المفوضون: ويتم اختيارهم من الشخصيات ذات الثقل في المجتمع العربي، ويتم تفويضهم لتولي مسئولية

المثل في مجالات محددة في إطار عمل الجامعة، ويطلق عليهم اسم المفوض العربي وعلى الوحدة المماثلة لهم اسم المفوضية. والمفوضون ليسوا موظفين بالجامعة، بل يتم تكليفهم بمهام معينة وملفات محددة. واقتُرحت الخطة تكليف ثمانية مفوضين، وبالتالي إنشاء ثمان مفوضيات هي:

- مفوض للشئون المدنية، ويتولى قضايا المرأة والطفل والشباب وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.
- مفوض للشئون الاقتصادية، ويعمل في مجالات السوق العربية المشتركة بمجالاتها المختلفة.
- مفوض لشئون التعليم والثقافة وحوار الحضارات، ويقوم بتسقيع برامج التعليم ورعاية الثقافة العربية في مختلف مجالاتها والتعامل مع دعاوى صراع الحضارات.
- مفوض لشئون عرب المهجر، للتنسيق مع الجاليات العربية في المهجر والتصرف على احتياجاتها وريطها بالوطن.

- مفوض للإعلام العربي، يتولى التحدث باسم الجامعة إزاء القضايا السياسية العربية، من خلال المواقف التي تتم صياغتها بالتنسيق بين الدول الأعضاء والتظاهرات القائمة.

- مفوض لشئون العلاقات السياسية والدولية، ويقوم بدعم العلاقات العربية للتوسعية ومع أوروبا وإفريقيا وأمريكا وآسيا ومع دول الجوار الجغرافي، ومع المنظمات والحركات السياسية الدولية والإقليمية وشئون نزع السلاح والأمن الإقليمي.

- مفوض لشئون القدس، يتولى مختلف جوانب القضية والتنسيق بشأنها عربيا وإسلاميا ودوليا.

ب - **مبعوث الجامعة:** حيث يتم تكليف مبعوثين للجامعة من بين الشخصيات العربية المهنية، وذلك لمتابعة قضية محددة لفترة زمنية معينة، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ج - **مفوض الأمين العام:** ويقوم بتسميتهم الأمين العام من بين الشخصيات العربية المهنية، للقيام بمهام محددة وذات طبيعة خاصة، أو لمتابعة قضية محددة لفترة زمنية معينة.

د - **نائب الأمين العام:** يتم البحث مستقبلا في استحداث منصب نائب الأمين العام للجامعة العربية، بحيث تتم تسميته في المرحلة الأولى من بين الأمناء المساعدين ويتولى الإشراف على الأمانة العامة ومكاتبها الخارجية، ويعمل على تسهيل شئون الأمانة العامة بصورة انصبايية، كما ستكون من مسؤوليته إدارة آلية فض المنازعات العربي.

هـ - **استحداث قطاعات** يشرف عليها أمناء مساعدون تتعلق بتنظيم مهام العمل، إضافة إلى أنه سيكون هناك أمين مساعد يتولى متابعة الإعداد للقمة العربية السنوية، وآخر للمجلس الوزاري وهكذا.

وفي إطار هذا التصور لتطوير جامعة الدول العربية، اقترح الأمين العام للجامعة أن يكون هيكل الجامعة على النحو التالي:

- الأمانة العامة وتضم المفوضين والأمناء المساعدين والمبعوثين
- المجالس الوزارية المتخصصة.
- المنظمات العربية المتخصصة.
- الاتحادات النوعية العربية.

المنظمات العربية غير الحكومية وذلك في إطار سياسة الترشيد والتنسيق.

والملاحظ أن خطة التطوير لم تقدم آليات تنفيذ التطوير في القضايا الهامة، مثل قضية تلافي الأضرار في عمل المنظمات التابعة للجامعة وكيفية تحقيق التنسيق فيما بينها، ولم تقدم تصورا كاملا لكيفية التعامل مع الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعة، باستثناء اقتراح إعادة النظر في التوظيف في الإدارات المختلفة بالجامعة، وريط

البرامج المقترحة بتوفير التمويل اللازم لها. كما أن الخطة في عناصرها الأساسية تعتبر امتلاكها أو استئجارها للتجربة الأوروبية، وهو أمر ترد عليه الكثير من الانتقادات، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التنظيم المؤسسي، تسمح بنجاح عمل بعض الآليات مثل تعيين مفوضين أو مبعوثين، حيث يتمتصون بصلاحيات يصعب توافرها في الإطار العربي في ظل الظروف الحالية.

وفي إطار تنفيذ بنود هذه الخطة، تم بالفعل تعيين 3 مفوضين للجامعة، الأول الدكتورة حنان عشاوي مفوضا للإعلام، والثاني الدكتور أحمد كمال أبو المجد مفوضا لشؤون التعليم والثقافة وحوار الحضارات، والثالث السيد طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، مفوضا لشؤون المجتمع المدني. كما أعلن الأمين العام وقف التقييمات بالجامعة، على أن تتم أي تقييمات جديدة عن طريق التفاهد، وذلك من أجل ترشيد النفقات.

وحتى نهاية العام لم يكن أي من المفوضين المعيّنين قد مارس بشكل محسوس أي من المهام المكلف بها، كما توقفت عملية استكمال باقي المفوضين، ربما بسبب ضعف النتائج التي عادت بها التجربة في مراحلها الأولى. بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يلاحظ وجود طارق مهم في عمل المنظمات العربية المتخصصة، ولا في الإعداد للجنة العربية التالية، الأمر الذي لم يبرز حدوث أي تحسن ملموس على أداء الجامعة خلال العام الأول من تنفيذ خطة التطوير، مع الوضع في الاعتبار أن المساحة الزمنية ما بين منتصف العام وحتى نهايته لا توفر تجربة متكاملة تمكن من الانتهاء إلى تقييم متكامل لها. ومن ثم فمن المناسب إعطاء التجربة فترة أطول لاختبارها، إلا أن طبيعة المشكلات التي يعاني منها النظام العربي والدول العربية، وكذلك حدود الدور الذي يرسمه ميثاق الجامعة للأمين العام، كلها عوامل لا تبدو مشجعة بشأن مستقبل خطة التطوير.

وربما كان أهم إنجاز حققته جامعة الدول العربية في عهد الأمين العام الجديد هو عقد مؤتمر "حوار الحضارات: تواصل لا صراع"، وهو المؤتمر الذي تم عقده لمواجهة دعاوى صدام الحضارات، ولواجهة الضرر الذي لحق بصورة العرب والمسلمين بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة. ففي محاولة عربية للتعامل مع هذا التحدي، وفي إطار مشروعه لتطوير عمل جامعة الدول العربية دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مؤتمر يضم المثقفين والفكرين العرب للمرة الأولى في إطار جامعة الدول العربية، وذلك بهدف وضع استراتيجية عربية للتعامل مع المحاولات الغربية لتشويه صورة العرب والمسلمين، وكيفية إبراز الوجه الحقيقي للحضارة العربية / الإسلامية الراضة للتعف والإرهاب والداعية لضرورة الحوار والتسامح. وقد عقد المؤتمر في السادس والعشرين من نوفمبر، تحت عنوان "حوار الحضارات.. تواصل لا صراع"، وذلك بمشاركة نخبة تضم أكثر من مائة من المثقفين والمثقفين والشخصيات الرسمية والإعلامية في العالم العربي.

وجرى خلال جلسات العمل مناقشة 40 بحثاً مقدماً من عدد من المشاركين في المؤتمر، طرحت بالأساس التصورات الشخصية لكل مفكر عربي لتطويعه للأزمة التي يعيشها العرب بعد أحداث 11 سبتمبر من ناحية، ورويته لكيفية التعامل مع هذا الوضع الجديد. إضافة إلى ذلك أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بحثاً مفصلاً حول كيفية مواجهة الحملة التشويهية التي تشن على الثقافة العربية والحضارة الإسلامية والدور المنوط بالمثقفين والمفكرين العرب، وسبل التعسيق في هذا الشأن بين الجامعة والمنظمات الدولية والإقليمية والإسلامية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والأبحاث. وذلك من أجل الخروج بخطة عمل للتصحيح تسمح بتفادي مرحلتها الصعبة على الفور، وعرض الخطة بالكامل على الحكومات العربية تمهيداً لعرضها على القمة العربية في بيروت.

وقد أصدر المؤتمر في ختام أعماله وليقتين هما "إعلان ملتقى المفكرين العرب" و"البرنامج الاسترشادي لحوار الحضارات"، الذي أعد ليعرض على القمة العربية في بيروت.

وقد تضمن إعلان المفكرين العرب عدة توصيات يمثل أهمها فيما يلي:

. التأكيد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية وأنه أمر مرفوض أيا كانت دوافعه ومسوغاته ومصادره. ومن هذا المنطلق إدان المفكرين العرب ما حدث في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

. التضامن مع الجاليات العربية في الخارج ودعم نشاطهم. وقد كلف المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة هذا الموضوع.

. أن الفكر المتطرف والخطاب المتشدد وممارسة العنف أمور ناتجة عن مشكلات اجتماعية واقتصادية وتدهور ثقافي وسياسي، أدت إليه مصالح خارجية وعوامل داخلية، وازداد انتشارا بالمندوان الإسرائيلي المتماذي في رفضه للحل الشامل والمادل للصراع العربي - الإسرائيلي والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، واستمراره في احتلال الأراضي العربية الأخرى مخالفا قرارات الشرعية الدولية.

. التحذير من الخلط بين الإرهاب، المرفوض دوليا، وبين المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال.

. تيسيل وتعميق ثقافة السلام والمصالحة التي تمنع حدوث الصراعات، وهو الأمر الذي يتطلب تسوية النزاعات الدولية والإقليمية القائمة لا سيما الصراع العربي - الإسرائيلي بطريقة عادلة ومتوازنة وطبقا للشرعية الدولية.

. العناية الكاملة والمسئولة بالثقافة العربية المستتيرة ورفض تشويه القيم الإسلامية التي تحض على المساواة والعدل والتسامح، وكذلك رفض الخروج عن المجتمع وفقا لدعاوي التكفير، والتأكيد على الجوار والحوار، والرأي والرأي الآخر، والتعددية الفكرية، ودعوة مراكز البحوث العربية للقيام بدورها.

. ضرورة اعتراف الحضارتين (العربية الإسلامية والغربية) الواحدة بالأخرى من منطلق الاحترام والتقدير المتبادل، وأن التمايز بينهما هو لصالح الحضارتين سياسيا واقتصاديا.

. التأكيد على أننا كمرب - مسلمين ومسيحيين - نسعى للتعاون مع جميع الحضارات الإنسانية لما فيه خيرها واستقرار مستقبلها، كما أننا نؤكد ضرورة البحث في وسائل تقود إلى توسيع الأرضية المشتركة، وتعميق الجوامع، وتقليل الفوارق وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وبالنسبة لبرنامج العمل الاسترشادي، فقد تضمن العديد من المقترحات على المستويين الدولي والعربي، التي من أهمها دعم المراكز الدولية ذات الصلة بالقضايا العربية، وذلك بإقامة ندوات مشتركة ذات صفة دورية، بين المفكرين والثقافيين العرب والأجانب في عواصم عربية ودولية، والحرص على نشر أعمال هذه الندوات باللغات العربية والأجنبية بالتنسيق في ذلك مع معاهد البحوث ومندليات الفكر العربي، وتنظيم قوافل ومعارض ثقافية عربية مشتركة تجوب المواسم والمدن الأجنبية، وإنشاء وتمويل كراسي وبرامج في المؤسسات الأكاديمية والجامعات في دول العالم، في المجالات التي تتصل بالتصريف بالقضايا والحضارة العربية الإسلامية، مع العمل على تشجيع تبادل الأساتذة والباحثين بين الجامعات والمؤسسات البحثية العربية والأجنبية، وأيضا وضع برامج دراسية بحثية مشتركة بين هذه المؤسسات. ودعوة المفكرين والثقافيين والمنظمات الأهلية العربية، إلى التركيز في الخطاب الثقافي داخل المجتمعات العربية والإسلامية على تأكيد روح الانتماء والاعتزاز بالثقافة والهوية العربية، وفي الوقت نفسه التفاعل الإيجابي مع مختلف الحضارات والثقافات الأخرى، ودعوة الحكومات إلى إعداد جيل من الدعاة القادرين على الدعوة إلى الفهم الصحيح للدين الإسلامي بمفاهيمه السمحة التي تبيد التعصب والتطرف، ودعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للعمل على إنجاز التلاق بين الدول العربية لإعداد مناهج للتعليم في المراحل المختلفة، وبرامج للتصريف بمختلف الثقافات والحضارات، وذلك بهدف تعزيز التفاهم، ومعرفة فهم الآخر، ودفع التعاون بين مختلف الثقافات والحضارات، ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية

العربية المعنية بتطوير المفاهيم الثقافية والتربوية المؤدية إلى التفاهم والحوار بين الحضارات. وقد تم تنفيذ توصية المؤتمر بإنشاء "صندوق مصراع الحضارات"، وذلك من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والأنشطة التي اقترحها المشاركون في المؤتمر، والتي تم تضمينها في برنامج العمل لدعم التحرك لمواجهة التنشوء الذي لحق بصورة العرب والمسلمين.

ويعد عقد المؤتمر في حد ذاته، وخاصة العديد من الأفكار التي طرحت فيه وتم تبنيها، نجاحا للجامعة، غير أن بوادر الانتقال بخطط وقرارات المؤتمر إلى حيز التنفيذ ما زال لم يظهر بعد. وإن كان من المهم الإشارة إلى أن نجاح المؤتمر واحتمالات النجاح في تنفيذ بعض خططه، تشير إلى الإمكانات المتاحة للجامعة لتفعيل دورها في مجالات معينة غير المجالات السياسية، وهي المجالات التي يمكن الاعتماد عليها فيما بعد كرصيد لتفعيل دور الجامعة السياسي.



## ٤- أزمات وقضايا عربية ساخنة

### أولاً : الأزمة العراقية .. الهروب من الحصار

ما زال العراق بعد عشر سنوات من حرب الخليج الثانية يمثل بؤرة هامة للتوتر في منطقة الشرق الأوسط ليس وفقاً لحسابات السياسة الأمريكية فحسب، وإنما أيضاً بسبب آثار استمرار المشكلة العراقية على النظام الإقليمي العربي. ومنذ نهاية العام ٢٠٠٠ تداخلت في التأثير على الملف العراقي عوامل تدعو إلى تحريك الموقف عبر المطالبة برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، وعوامل تدعو نحو مزيد من التشدد في التعامل مع الملف العراقي، حيث أحرزت انتخابات الرئاسة الأمريكية رئيساً جمهورياً يتبنى مواقف متشددة إزاء العراق، وفي المقابل كان هناك التلويح العراقي باستخدام سلاح النفط كوسيلة ضغط.

بدأ عام ٢٠٠١ بتولي إدارة أمريكية جمهورية جديدة في البيت الأبيض على رأسها الرئيس جورج بوش الابن، فضلاً عن هيكل إداري تنفيذي ضم اثنين قادا العمل العسكري ضد العراق عام ١٩٩١. ولكن في مناصب سياسية هذه المرة. وهما ديك تشيني نائب الرئيس، والذي كان آنذاك وزيراً للدفاع، وكولن باول وزير الخارجية والذي كان آنذاك رئيس أركان الجيش الأمريكي، مما حمل قدراً من التناقض، خاصة وإن دعاية الرئيس المنتخب إبان الحملة الانتخابية تبنت موقفاً شديد التطرف تجاه العراق.

ظهرت ملامح سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة منذ اليوم الأول لتوليها الحكم، فاستهلت يومها الأول في البيت الأبيض، ٢٠ يناير ٢٠٠١، بقصف جوي لمواقع عسكرية ومدنية جنوب العراق أسفر عن مصرع ٦ عراقيين، ثم كان القصف الأعنف من نوعه طوال عام ٢٠٠١. بل ومنذ عملية "عطب الصحراء" في ديسمبر ١٩٩٨. في منتصف فبراير بهدف تدمير قدرة الدفاعات الجوية العراقية التي أعادت بغداد بنائها بشكل ارتداد واشنطن أنه يهدد سلامة طائرات التحالف التي تقوم بفرض الحظر الجوي. ثم توالى مسلسل هذه الضربات حتى أسفر - في الفترة من يناير وحتى وقوع أحداث ١١ سبتمبر - عن مصرع ٤٥ عراقياً وأصابة ٨٠ آخرين، ليبلغ إجمالي الضحايا المدنيين - منذ ديسمبر ١٩٩٨ وحتى سبتمبر ٢٠٠١ - ٣٩٣ شهيداً و١٠١٨ جريحاً .

والواقع أن هذه الآلية وإصرار الإدارة الأمريكية على اتباعها يأتي مخالفاً للوعود التي قطعتها على نفسها بالتشاور المسبق مع حلفائها الأوروبيين، فحملت العديد من الإشارات الضمنية والرسائل المباشرة وغير المباشرة، فلوأً، أكدت الإدارة الأمريكية أن هذه العمليات تأتي في سياق المهمة الروتينية بما حمل رسالة عامة مفادها

إمكانية تكرار هذا المشهد، وثالثاً، رسالة تحذير للنظام العراقي مفادها أنها لن تكون أقل حدة في التعامل معه. وثالثاً، أن المظاهرات الأمريكية والبريطانية التي قامت بمعظم هذه العمليات تعدت الإقلاق والهبوط من قواعد في الخليج، لتتوه بشكل غير مباشر إلى أن دول الخليج ما زالت على شفاة. وفقاً للمنظور الأمريكي - بأن العراق هو مصدر التهديد الأول لها - وواقعاً، ادعت واشنطن - في أعقاب بعض الضربات خاصة التي وقعت في فبراير، أنها تشاورت مع بعض الدول العربية بهدف إحداث وقعة عربية - وخامساً، بثت رسالة أمريكية للموقف الرسمي العربي مضمونها الظاهر أن العراق يسمى لامتلاك أسلحة دمار شامل ويهدد المنطقة ومن ثم فإن احتواءه ومحاصرته أمراً ضرورياً لمصالح الشعوب العربية. أما مضمونها الباطن فهو الوقوف في وجه أي محاولة عربية للتقرب من العراق، خاصة أن القمة العربية، التي انعقدت في عمان في شهر مارس - كاد يتمخض عنها تحقيق مصالحة كويتية عراقية.

ركزت إدارة بوش على مطالبة العراق بالسماح بعودة لجنة التفتيش الدولية على أسلحة الدمار الشامل، وكان تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية نشر في فبراير أكد مزاعم تفيد أن العراق نجح - منذ توقف عمل اللجنة في ديسمبر ١٩٩٨ الذي جاء بناءً على طلب أمريكي قبيل عملية طلب الصحراء - في إعادة بناء منشآت دمرها القصف الأمريكي البريطاني، بما في ذلك عدة مجمعات لإنتاج الصواريخ ومنشآت لإنتاج معدات كيميائية ذات استخدام مزدوج، كما واصل أبحاثاً وتطويرات نظرية على مستوى منخفض فيما يتعلق ببرنامجه النووي. ومن ثم بدأت الإدارة الجديدة تروج من جديد لفكرة أن العراق مازال المصدر الأول لتهديد جيرانه عبر تهره من تطبيق القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ الذي حدد شروط رفع الحظر بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. واللافت للنظر، أن المناورة على مسافة عودة لجنة التفتيش كانت ورقة سهلة في يد الإدارة الأمريكية لتلقي بها حينما تريد، خاصة في لحظات التأزم، كما حدث في أعقاب فشلها في تمرير مشروع المقويات الذكية، وأيضاً عجزها عن إثبات تورط العراق في هجمات ١١ سبتمبر التي تضررت لها الولايات المتحدة أو في انتشار مرض الجعرة الخبيثة.

ومن جانب آخر، سمعت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى دعم المعارضة العراقية كأحد خطوط العمل طويلة الأمد في التصور الأمريكي لمستقبل العراق، وذلك من خلال الحرص على عدم قطع التمويل - خاصة المالي - لها باعتباره قناة الوصل التي تضمن حداً أدنى من الولاء للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، قدمت الإدارة الأمريكية دعماً إعلامياً للمعارضة في ٢٠٠١، بإنشاء محطة تليفزيونية خاصة بها باسم " قناة الحرية " بدأت بثها التجريبي من الأراضي الأمريكية في أوائل سبتمبر بهدف تأليب الرأي العام العراقي لإسقاط النظام . في هذا الإطار ظهر اتجاه جديد في السياسة الأمريكية تجاه العراق، وهو الاتجاه الذي تمثل في لتشبيط الاتصالات مع المعارضة الشعبية في الجنوب من خلال الاتصال بالجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يتخذ من طهران مقراً له عن طريق وساطة بريطانية، ويعتبر حزب الدعوة أهم قوى المعارضة العراقية غير الكردية.

#### ١. فشل المقويات الذكية الأمريكية

تمثلت أهم التطورات التي شهدتها السياسة الأمريكية تجاه العراق هذا العام في سمي الولايات المتحدة وبريطانها إلى ابتداء آلهة جديدة يمكن من خلالها لم حبات عقد التحالف الدولي الذي شعرت أنه سينفرط مع استمرار نظام المقويات في ظل برنامج " التفنن مقابل الفداء " . في هذا السياق طورت الولايات المتحدة بالتعاون

مع بريطانيا مشروع "المقويات الذكية"، والذي يقضي بتشديد القيود على التحكم في الأموال التي يحصل عليها النظام العراقي بعيداً عن الإشراف الدولي، وذلك من خلال حظر تهريب النفط ومراقبة تهريب الأسلحة إلى النظام العراقي عن طريق الدول المجاورة خاصة تركيا والأردن وسوريا، وفي الوقت نفسه السماح بحرية استيراد السلع المدنية الأساسية دون أية قيود مع حظر تام لاستيراد السلع المزججة الاستخدام، وتعديل نظام الإشراف الدولي على عقود الشراء، واستمرار وضع دخل البترول في حساب خاص تحت إشراف الأمم المتحدة لمنع العراق من استخدامه في شراء سلع ذات استخدام مزدوج.

استهدف المشروع الاستجابة للانتقادات العربية والدولية للولايات المتحدة وبريطانيا بمناقشة معاناة الشعب العراقي. وقد نجحت الولايات المتحدة في الفوز بتأييد بعض الأطراف الدولية المهمة لمشروع المقويات الذكية، وهو ما ظهر بالذات في الموقف الفرنسي المؤيد للمشروع، وذلك في إطار مراجعة فرنسية شاملة لموقفها من المسألة العراقية برمتها، مما مثل إضافة نوعية لصالح السياسة الأمريكية إزاء العراق. غير أن النجاح الأمريكي في تحويل الموقف الفرنسي لم يتكرر بنفس الشكل مع الدول الأخرى، خاصة الأطراف الإقليمية المحيطة بالعراق، خاصة مع كل من تركيا والأردن وسوريا. فبالرغم من أن واشنطن نجحت في دفع هذه الدول إلى عدم تبني موقف معارض صريح للمشروع المقترح، إلا أنها لم تستطع أن تحصل منها سوى على استعداد للالتزام به إذا تحول إلى امر واقع يصدر به قرار من مجلس الأمن الدولي.

وجاء الموقف الروسي الراض للمشروع رفضاً قطعياً بمثابة حجر العثرة القوية أمام الطموح الأمريكي البريطاني في تصديق مجلس الأمن على المشروع قبل الرابع من يونيو ٢٠٠١، وهو موعد انتهاء وتجديد برنامج "النفط مقابل الغذاء". وقد أسست روسيا موقفها المعارض للمشروع على عدة أسس، أهمها استعالة مناقشة وتحليل مشروع القرار المقترح خلال فترة قصيرة، والحاجة لمراجعة قوائم السلع التي يحظر على العراق استيرادها وآلية الإشراف عليها، وأن المشروع لم يضع إطاراً زمنياً نهائياً لرفع المقويات المفروضة على العراق منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠. وإزاء الرفض الروسي، توصل أعضاء مجلس الأمن إلى حل وسط يقضي بتمديد برنامج "النفط مقابل الغذاء" "لمين الفحص النهائي للمشروع البريطاني.

## ٢. تحركات عراقية رئيسية

يمثل الموقف الروسي نجاحاً للتحرك السياسي للنظام العراقي في السنوات الأخيرة، والتي نجح من خلالها في تحسين علاقاته مع بعض الدول العربية والقوى الدولية بهدف سحب بساط المقويات من تحت أقدام الولايات المتحدة. فقد تفاعلت بغداد مع فرصة كسر الحصار التي سنحت لها في أواخر عام ٢٠٠٠ تقاعلاً إيجابياً باعتبارها فرصة لن تتكرر، ويتمتع فيها بتأييد دولي وعربي غير مسبوق تطلّعاً مع مصته. وكان من الخطوة السياسية للقيادة العراقية في هذا الإطار، أن ركزت على عدد من الدول أهمها مصر والإمارات وسوريا.

فبالنسبة لمصر، سعى العراق إلى المراهنة على الثقل السياسي الإقليمي لمصر في المنطقة والعالم العربي، خاصة أنها كانت من الدول التي شاركت بقوات مسلحة في التحالف الدولي الذي حرر الكويت بما عكس أهمية كسب التأييد المصري للعراق في هذا التوقيت، فضلاً عن أن علاقات مصر المتميزة مع الولايات المتحدة تجعل لها فضلاً مهما في هذا المجال. لذا سمت بغداد إلى تطوير علاقات سياسية مع القاهرة من خلال تمثيل دبلوماسي

كامل وعلاقات اقتصادية واسعة النطاق تمثلت في مشروعات مشتركة، ومعارض مصرية في بغداد وزيارات متبادلة للمسؤولين في كلا البلدين، بشكل أقر في النهاية زيادة حجم التبادل التجاري بينهما في ٢٠٠١ إلى ما يزيد على ٢ مليار دولار، بعد أن تم إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين البلدين.

أما الإمارات، فكانت الدولة الخليجية الوحيدة التي انضمت إلى حافلة الدول التي كسرت الحظر في أواخر ٢٠٠٠، كما شهدت الفترة منذ منتصف العام وصاعداً تحسناً في العلاقات المراقية الإماراتية من خلال تمثيل دبلوماسي متبادل تم في شهر يونيو، على مستوى القائمين بالأعمال، فضلاً عن إقامة منطقة تجارة حرة، إلى جانب قيام أبوظبي - بناء على طلب بغداد - بإدارة الموانئ البحرية في أم قصر والبكر والمطارات المراقية الثلاثة على اعتبار أن الإمارات تمثل معبراً رئيسياً للمصنعات التجارية المراقية مع العالم . ولا تخفى أهمية تحسين العلاقات بين العراق والإمارات لكسر إجماع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن المسألة المراقية.

وبالنسبة لمصر فقد نجح العراق بالوصول بعلاقاته معها إلى مستوى متقدم في إعطاء انطباع جيد عن عراق جديد قادر على تلمس خلاصات الماضي، نظراً لتاريخ العداء والقطيعة المراقية السورية التي كانت قد هارت على العتدين. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين، بعد إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما في يناير ٢٠٠١، إلى مليار دولار، كما استفادت سوريا كثيراً من تصدير جزء من النفط المراقي عبر موانئها، بعد إعادة افتتاح خط أنابيب النفط الواصل بين البلدين.

### ٣. الضغوط الأمريكية المتجددة

إذا كان العراق قد نجح بمساعدة روسيا في إفشال مشروع المقويات الذكية، فإن الضغوط الأمريكية عليه تجددت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فقد ثارت في البداية شكوك حول احتمال تورط العراق في هذه الهجمات بحكم إرث العداء التاريخي بينه وبين الولايات المتحدة، مما منح الأخيرة فرصة لتجديد التهديد بضرب العراق تحت لواء الحرب ضد الإرهاب، رغم أنها لم تحصل على أية أدلة قاطعة تدن العراق بالتورط سواء في العمليات الإرهابية أو في انتشار مسحوق الإنشراكس المسبب لمرض الجعرة الخبيثة. فبشأن الاتهام الأول، لم تحصل الولايات المتحدة إلا على معلومات استخبارية وأهية تقيد بأن أحد منفذي العمليات الانتحارية التي مسؤولاً في المخابرات المراقية في العاصمة التشيكية براغ قبيل الحادي عشر من سبتمبر . أما الاتهام الثاني، فزعم امتلاك العراق لتكنولوجيا إمدادات الإنشراكس من النوع المناسب لاستخدام الإرهابيين، إلا أن أحد أعضاء لجنة التفتيش السابقين جزم بأن المنشأة الرهيمية والمنشآت الفرعية المنتجة لأسلحة جرمومية في العراق سُفّيت وُثِّرت مداخلها بالكامل خلال مئات من عمليات التفتيش .

ومع انتهاء الولايات المتحدة من تصفية نظام طالبان وتصيب حكومة موالية لها في كابول، أعلنت الولايات المتحدة أن الحرب قد تطول العراق في مرحلتها الثانية، وذلك في ضوء مجموعة من الاتهامات أهمها : تطوير أسلحة دمار شامل، وتحدي الوضع القائم في الخليج وتهديد جيرانه، وتهديد أمن إسرائيل، وإيواء منظمات إرهابية مثل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وتنظيم أبو نضال . الخ . وقد ذهب اتجاه قوي داخل الإدارة الأمريكية إلى ضرورة توجيه ضربات عسكرية للعراق بغية إسقاط النظام الحاكم فيه، باعتبار أنه يمكن أن يكون مصدراً لتزويد جماعات إرهابية بقدرات كيمياوية وبيولوجية لاستخدامها في هجمات مستقبلية. وذهب هذا

الاتجاه للقول بأن النظرية القديمة القائلة بأن سقوط الرئيس العراقي سيظل بالتوازن الاستراتيجي والعسكري في منطقة الخليج لصالح إيران أصبحت نظرية بالية، في ظل بروز باكستان وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مثل أوزبكستان كقوى إقليمية، مما سيبرز واقعاً جيو/سياسياً مختلفاً لن يكون للمراق معه نفس القيمة في لعبة التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

ورغم رجاحة كفة الصقور في الإدارة الأمريكية، إلا أن حالة من الانقسام داخل الإدارة الأمريكية ظهرت داخل الإدارة بسبب صعوبات العمل العسكري ضد العراق، الأمر الذي يرجع إلى عدة عوامل أهمها عدم قدرة الإدارة الأمريكية الفصل بين الملفين الفلسطيني والعراقي في ظل الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولأن سيناريو ضرب العراق لا يرتبط بأي من المبررات المسوغة للغبار العسكري، وفقاً للنهج الذي أعلنته الإدارة الأمريكية نفسها فيما تسميه بالحرب ضد الإرهاب، أو حتى بالمعنى الذي تفهمه أغلب الأطراف الدولية المعنية. كما أن مسألة الإطاحة بالنظام العراقي كهدف للضربة المحتملة أمر تكتفه العديد من القيود، لأن النظام العراقي يسيطر تماماً على مقاليد الحكم في البلاد، كما أن المعارضة العراقية لا تملك من القوة ما يؤهلها للقيام بدور يشبه الدور الذي قام به تحالف الشمال المعارض في أفغانستان.

ولعل أهم الموامل التي تزيد من صعوبة توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق هو المعارضة القوية التي تواجهها السياسة الأمريكية في هذا المجال من حلفائها الأوروبيين والعربيين، وهي المعارضة التي لا تستطيع تجاهلها إلا بتكلفة عالية

#### ٤. معارضة القوى الإقليمية لضرب العراق

في هذا السياق تبرز أهمية الدور الذي تقوم به بعض القوى الإقليمية في تسهيل أو تعطل الخطط الأمريكية إزاء العراق، بسبب أهمية هذه الدول في تنفيذ هذه الخطط. ويظهر هذا بالذات في الموقفين التركي والأردني، واللذين لعبا دوراً مؤثراً في الملف العراقي فاق خبرهما من القوى الإقليمية المعنية بهذا الملف، وذلك في ضوء عدة حقائق هامة هي:

- أ. كم وكيف العلاقات الاقتصادية التي نمت بين العراق وكل منهما على حدة، والتي شهدت نمواً متزايداً في غضون العام ٢٠٠١.
  - ب. إن الدولتين كانتا الأكثر استغناءً إزاء ما حدث للعراق خلال هذا العام سواء بشأن مشروع العقوبات الذكية، أو ترجيح الولايات المتحدة لكفة ضرب العراق في المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب، بحكم أنهما أكثر الأطراف الإقليمية تضرراً.
  - ج. إن الدولتين تمانيان أزمة طاقة حقيقية، في حين يمثل العراق بالنسبة لهما مصدراً هاماً للطاقة في إطار تنوع هذه المصادر، حتى أن بعض التقارير حذرت من أن خسائر تركيا والأردن في حالة وقف تصدير النفط العراقي قد تتجاوز الثلاثة بلايين دولار سنوياً.
- وكانت العلاقات التركية العراقية قد شهدت تطوراً ملحوظاً مع بداية عام ٢٠٠١ تجسد في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع بغداد إلى مستوى السفراء بدلاً عن مستوى القائمات بالأعمال الذي ظل يحكم شكل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١. وتمثل المظهر الثاني في تطوير العلاقات التجارية

بين البلدين بحيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠١ مقارنة بملياري دولار عام ٢٠٠٠. وتحرص تركيا - في ظل أزمة الطاقة المزمنة التي تعانيها - على تطوير علاقاتها النفطية بالعراق كمصدر هام للطاقة. وفي هذا الإطار تم الاتفاق في ٢٠٠١ على ربط أنبوب الغاز المقرر تنفيذه بين البلدين، والذي بمقتضاه يمد العراق تركيا بمشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً بالشبكة الأوروبية القادمة من أوروبا وروسيا، بهدف تمديد ١١ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز. وتأكيداً على تطوير العلاقات، استمر تدفق الرحلات الجوية المدنية التركية، التي تحمل معونات طبية وإنسانية للعراق كوسيلة تقارب تعبر عن التضامن التركي مع معاناة الشعب العراقي.

وقد حاولت الولايات المتحدة استمالة تركيا إلى جانبها في موقفها من العراق، وذلك بمحاولة استغلال ظروف الأزمة الاقتصادية والمالية الطاحنة التي تعاني منها تركيا منذ مارس ٢٠٠١، من خلال وعود بمساعدتها في تجاوز هذه الأزمة، فضلاً عن إيجاد حل وسط للخلاف بينها وبين الاتحاد الأوروبي بخصوص قوة الانتشار السريع التي يمتاز الاتحاد بتشكيلها عام ٢٠٠٣. وكذلك خطة الدرع الصاروخي التي اقترحتها واشنطن، قد أعطت مكانة هامة لأنقرة نظراً لموقعها الجغرافي والاستراتيجي بقربها من دول تصنفها الإدارة الأمريكية على أنها مصدر لخطر محتمل كإيران والعراق. وبالرغم من كل هذه الإغراءات، تحفظت تركيا على المشروع، مبدية مخاوفها من تأثير المقويات الذكية على مصالحها الاقتصادية والنفطية مع العراق، ولعل الرفض الروسي للمشروع كان بمثابة طوق النجاة للمسؤولين الأتراك من الضغوط الأمريكية دون الظهور بصورة الرفض المباشر.

#### ٥ - ضرب العراق بعد هجمات سبتمبر

فيما يخص هجمات سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة، جاء الموقف التركي شديد التحفظ على مسألة ضرب العراق لعدة أسباب: أولاً عدم وجود أدلة قاطعة على تورط العراق في هذه الأحداث، وثانياً، الهاجس الأمني الذي يدور دائماً في خلد صانع القرار التركي من التوتر السائد في شمال العراق ويمثل في النزعة الانفصالية للأقليات الكردية، مما يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. وبالإضافة إلى ذلك فإن تركيا تتخوف من أن يؤدي استمرار حالة عدم الاستقرار وفراغ السلطة النسبي في شمال العراق إلى تحول المنطقة إلى مأوى للجماعات الإرهابية، وذلك في ضوء ما أشارت له معلومات استخباراتية تركية من أن المنطقة الكردية في شمال العراق قد شهدت في الفترة الأخيرة معارك بين منظمة "جند الله" المدعومة من تنظيم القاعدة، والتي تم تأسيسها في المنطقة منذ ست سنوات، وبين الفصائل الكردية. وثالثاً فإن تركيا ترى أنه يكفيها الخسائر التي تكبدتها نتيجة الحظر المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ والتي تقدر بنحو ٤٠ مليار دولار، ومن ثم فإن الضربة من شأنها تكريس التأثير سلباً على العلاقات الاقتصادية مع العراق، والتي كانت قد بدأت تتنامى في الآونة الأخيرة.

إلا أن الإدارة الأمريكية طمأنت تركيا خاصة فيما يتعلق بشمال العراق، حيث وعدت بمنحها صفة الضامن لاستقرار الشمال، مشددة على انتفاء النية الأمريكية في إنشاء دولة كردية، فضلاً عن وعد بإعادة ترسيم الحدود العراقية التركية بالاتفاق مع الجماعات الكردية في شمال العراق لخلق وضع جديد يسمح بإحكام السيطرة على الحدود، هذا فضلاً عن الدعم الأمريكي المطلق للاقتصاد التركي، خاصة بعد أن وافق صندوق النقد الدولي -

بإيمان من واشنطن . على تقديم قروض جديدة لأتقنة مقدارها ١١ مليار دولار ليهبغ مجموع ما وعد به الصندوق تركيا مع نهاية العام ٢٩ مليار دولار .

ومع اقتراب نهاية العام، بدا الموقف التركي وكأنه بدأ يلين في مواجهة الضغوط الأمريكية، وهو ما يمكن ملاحظة علاماته في الضغوط التي مارستها تركيا على الحكومة العراقية لتغيير السفير العراقي لديها بحجة قيامه بمقد لقاءات مع أسامة بن لادن وقيادات في تنظيم القاعدة في فترة سابقة. ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه أيضا في موافقة البرلمان التركي على تمديد استخدام الطيران الأمريكي والبريطاني القواعد التركية لتفنيذ الحظر الجوي المشروط على شمال العراق. ومن المحتمل أن تكون مثل هذه القرارات نوعا من محاولة مجازاة الضغوط الأمريكية، أكثر منها قرارات تركية بالموافقة على خطة أمريكية لضرب العراق.

وبالنسبة للأردن، والذي كان وما زال القلب الذي يضخ الحياة للجسد العراقي المنهك من الحصار الاقتصادي منذ ١٩٩٠، حيث وفر نافذة مهمة للعراق المحاصر على العالم، بما في ذلك في مجال النفط والتساييل على نظام العقوبات. في الوقت نفسه فإن الأردن يستفيد اقتصاديا من علاقاته الكثيفة مع العراق استفادة هائلة لا يستطيع الاقتصاد الأردني الضعيف الاستغناء عنها. وبالتالي فإنه يمكن القول أن المقاومة الأردنية لمشروع العقوبات الذكية جاء لامتناب عديدة: **أولها**، أن العراق يعتبر أكبر الشركاء التجاريين للأردن، فالأردن لا يستورد ما قيمته ٧٥٠ مليون دولار من النفط العراقي بحسب بل ويصدر سلعا وخدمات متنوعة إلى العراق بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار سنوياً. ومن ثم فإن توقف هذه المعاملات من شأنه . في ظل محدودية قدرات الاقتصاد الأردني . أن يؤدي إلى انهيار اقتصادي وركود في قطاعات إنتاج متعددة في الأردن . **وثانيها**، أن للأردن ديونا مستعقة لدى العراق تزيد على ١,٢ مليار دولار يسندها بشكل تدريجي، ومن ثم فإن موافقة الأردن على العمل ضد العراق تحت مظلة العقوبات الذكية سيؤدي إلى ضياع فرص تحصيل هذه الديون . **وثالثا** أنه في حالة الموافقة على المشروع، فإن احتمال وقف إمدادات النفط العراقي إلى الأردن الذي تحصل عليه بأسعار تفضيلية (النصف مجاني والنصف الآخر بسعر مخفض) سيكون في حكم المؤكد، فقد هدد العراق الأردن رسمياً حال مشاركته في هذا المشروع بوقف هذه الإمدادات، وهو ما يعني حرمان عجلة الإنتاج الأردنية من مصدر شبه مجاني من مصادر الطاقة . **ورابعا**، أن هناك تماطلا سياسيا وشعبيا واسع النطاق مع العراق بين الجماهير والقوى السياسية الأردنية، الأمر الذي يضع قيودا شديدة على استعداد الحكومة الأردنية للتعاون مع الخطة الأمريكية. ويخشى الأردن بالإضافة إلى ذلك من أن ضرب العراق قد يؤدي إلى نزوح مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن، بشكل يعجز معه الاقتصاد الأردني عن استيعابهم . كما أن وجود حوالي ٣٠٠ ألف عامل عراقي في الأردن يمكن أن يكون مصدرا لعدم الاستقرار في حال تعرض العراق لعدوان.

غير أن عبثا رئيسيا يقع على الحكومة العراقية لتجنب حدوث اعتداء أمريكي عليها . إذ يبدو أنه قد يكون على العراق أن يدفع ثمن تجنب ضربة عسكرية أمريكية بالحد من ممارسته لمشروع العقوبات الذكية أو صيغة أخرى شبيهة، فالبديل المطروح حال عدم توجيه ضربة للعراق أن توافق موسكو على تمرير مشروع العقوبات الذكية وما يرتبط به من عودة لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية. وكانت موسكو قد نجحت في التوصل إلى صيغة وسط بشأن " العقوبات الذكية " مع واشنطن في شهر ديسمبر تقضي بتمديد برنامج "النفط مقابل الغذاء " لمدة ستة أشهر في المرحلة الحادية عشرة، والاتفاق على مشروع قرار يتعدى التمسيد الكلي للبرنامج أبرز عناصره موافقة موسكو على بدء العمل في مراجعة القائمة الأمريكية البريطانية للمسلح المحظور على العراق

استيرادها مع التطلع إلى تبني القائمة مع نهاية هذه المرحلة آخر مايو ٢٠٠٢، في مقابل موافقة واشنطن على تسوية شاملة للملف العراقي من خلال العمل على إيضاح الفموض في القرار ١٧٨٤، مما يؤدي إلى اتفاق على إجراءات عودة المفتشين الدوليين من خلال آلية محددة، تقن تحركات اللجنة داخل العراق ويتم الاتفاق عليها بين العراق والأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى مرحلة تعليق ثم رفع العقوبات بصفة نهائية.

إلا أن واشنطن نجحت في المقابل في تقريب موقف موسكو منها، وذلك بالتلويح بإسقاط ديونها لدى العراق وقبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن وعد بتزريب دور مهم لها في مرحلة ما بعد الإطاحة بالنظام العراقي، مما أحدث تحولاً نوعياً في الخطاب السياسي الروسي إزاء العراق مشوياً بلهجة تحذيرية من قبل أن قدرتها على مقاومة الضغوط الأمريكية باتت محدودة، وأن العراق يجب أن يساعدها بالكف عن رفض عودة المفتشين الدوليين.

## ثانياً : الأزمة السودانية - المصالحة القاتية

تهدرت كثيراً ملامح الخريطة السياسية في السودان خلال العام. فقد شهد تحولات كبيرة في الخطاب السياسي للنظام السوداني، كما شهدت الممارسة السودانية بشقيها، الداخلي والخارجي، الشمالي والجنوبي، السياسي والعسكري، نقلات نوعية، الأمر الذي أضحى بظلاله على آليات الحوار الوطني والمبادرات الخارجية، أضفت إلى ذلك أن هذا العام شهد تحولاً نسبياً في العلاقات السودانية - الأمريكية.

### ١. التطورات الداخلية

أ - التوتر بين البشير والترابي: اتسمت العلاقات بينهما خلال العامين الأخيرين بالتوتر. فبعد مرحلة طويلة من الانسجام السياسي، حاول كل طرف توسيع نطاق صلاحياته، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تقلل من نفوذ الآخر. واستمرت العلاقة على ملوالب من الحذر والتردد والريبة، إلى أن تمكن الرئيس البشير من تجرييد الترابي من كافة صلاحياته السياسية. ومع ذلك بقي الرجل يمثل هاجساً قوياً، انطلاقاً من دوره المحوري في عملية وصول الرئيس البشير للحكم، حتى جاءت لحظة الحسم الثانية، عندما تم اعتقال الترابي وعدد من معاونيه على خلفية سياسية مثيرة، تمحورت في إقدام حزب المؤتمر الوطني الشعبي الذي يقوده الترابي على توقيع "مذكرة تقاهم" مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنيف عقب محادثات ومفاوضات جرت خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير.

والواقع أن محتويات "مذكرة التقاهم" التي وقعها عمر إبراهيم الترابي والمحبيب عبد السلام المحبوب عن حزب "المؤتمر الشعبي" وبإقام أموم وباسر عرمان عن حركة التمرد، بدت على درجة كبيرة من الأهمية. فقد كشفت المذكرة بجملة عن عدم ممانعة الترابي في التخلي عن بعض ثوابته المركزية عندما اعترف بأن "الدين لن يكون عقبة" في الحوار مع حركة التمرد، كما تضمنت إشارة إلى منح الجنوب السوداني حق تقرير المصير.

حققت هذه المذكرة لجون قرنق عدداً من المكاسب المهمة، وأكدت قدرته على تطوير آلياته السياسية. فقد أنجز اختراقاً داخلياً، خاصة على المستوى الشعبي، الذي يعطى حزب الترابي بتأييد في أوساطه الشبابية، مما يعطي المذكرة وزناً يفوق أي تقاهم مشابه سبق لقرنق التوصل له مع زعماء شماليين. ويتوقع هذه المذكرة يكون قرنق قد



سلك الطريق ذاته الذي سلكته الحكومة السودانية من قبل، عندما استقطبت ستة من الفصائل الجنوبية المنشقة عن حركة التمرد الرئيسية، ووقعت معها ما يسمى بـ "اتفاقية الخرطوم للسلام" في أبريل عام ١٩٩٧، وتسببت هذه الخطوة - في حينه - في هز حركة التمرد، وأدت - ضمن عوامل أخرى - إلى تزايد حدة التسقيف في جسد حركة قريق. وقد التزم أداء جون قريق في إنجازه لهذه الخطوة بالحرص، فقد تحاور مع حلفائه في التجمع الوطني المعارض، وأعطى الكثير من الدوائر الإقليمية علماً مسبقاً بمحادثاته مع حزب المؤتمر الشعبي، لتجنب تكرار خطأ المصادق المهدي زعيم حزب الأمة عندما تفاوض مع الحكومة في جنيف من وراء ظهر المعارضة والقوى الإقليمية المعنية بالمسألة السودانية، كما أنه أراد تأكيد حرصه على التعاون والتسقيف مع قوى المعارضة، التي قدرت هذه الخطوة واستثمرتها سياسياً من ناحيتين. الأولى، سد الفجوة التي خلفها خروج حزب الأمة من مفاصل التجمع الوطني. والثانية، الاستفادة من التأثير الشعبي والفعالية السياسية الذي يمكن أن يوفرها الترابي، والتي تفقدتها المعارضة في الداخل.

وكان ملف الترابي موضوعاً مهماً في الساحة السودانية طوال أغلب العام، وخاصة منذ اعتقاله في فبراير، حتى اعتدت الحكومة إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية ونقله إلى منزل يسمى "كاهور" بالخرطوم بهرى شمال شرقى العاصمة، وهو ما ينطوي على دلالات مامة، إزاء إشكاليات العلاقة بينه وبين النظام. ففي اليوم الذي انقضت فيه مدة الاعتقال الأولى للترابي، لجأت النيابة إلى تحويل أوراق قضيتة إلى محكمة الاستئناف، بفرض طلب تمديد الاعتقال. وقالت مصادر قانونية أن وضع الترابي قيد الإقامة الجبرية جاء بناء على توصيات النيابة، ولأسباب لا علاقة لها بطروفي الترابي الصحية، الأمر الذي يعنى عدم التنازل عن القضية الجنائية التي اعتقل بسببها، لأن الإجراءات تستمر بالطرق القانونية المعروفة. والأرجح أن خطوة نقل الترابي من السجن إلى الإقامة الجبرية استهدفت تجنب الحرج الذي وقعت فيه الحكومة أمام أنصارها في شأن اعتقال الترابي واستمراره في محبسه بسجن "كوبر" منذ شهر فبراير، ومحاولة الخروج من الورطة القانونية التي يواجهها النظام السوداني، إزاء محاكمة الرجل بتهمة توقيع اتفاق يرمى إلى تحقيق السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك على ضوء صدور تقرير من وزارة العدل والنيابة أكد أن قضية الترابي سياسية، ولا يمكن ضمان نجاحها وفقاً للقانون الجنائي.

ويضيف الصدام بين الترابي والبشير ملامح جديدة لمسلسل المواجهات السياسية، خاصة التي طاولت جملة من المناطق الحرجة، والتي كانت حتى وقت قريب من المحرمات المؤثرة على بنين المشروع الحضاري المشترك، والذي تبناه الرجلان. الرئيس البشير والشيخ الترابي - وعملاً سويلاً على إنجازه وتحديد أطوره ورسم معالمه، غير أن اختلالهما على طليعة أدوار ومماحة تحركات كل طرف أفضت إلى حالة من حالات الخصام السياسي الكبير. والواضح إن التعامل الرسمي مع ملف الترابي لا ينفصل عن الأجواء السياسية المحيطة به، فأحدث الرئيس عمر البشير وغالبية أعضاء حكومته تصب في خانة عدم الرجوع عن إجراءات إقصاء الترابي نهائياً، ولكنها تتخذ آليات وأدوات تختلف من مرحلة لأخرى. وقد حاول الرئيس البشير إعادة إخفاق مساعي الوفاق وصعوبة منع الانقسام في صفوف الإسلاميين، إلى برنامج الترابي الذي "لا يستطيع تنفيذه إلا إذا كانت السلطة في يده". وكشف البشير عن عزمه عدم السماح للترابي - مرة أخرى - بالتحرك في الساحة، كما كان يفعل قبل توقيع "مذكرة التفاهم". من هنا مثل تقويض حركة الترابي هدفاً سياسياً في حد ذاته، واستباقاً للعصيلة النهائية

للمخى في إجراءات المحاكمة الطويلة، واختياراً لنوايا كوادز حزب الترابى للإفصاح عن خطواتهم القادمة في حالة صدور حكم بالإدانة.

ب. تهازل المواقع السياسية بين قادة المعارضة، حيث حاولت قيادة حزب الأمة بعد خروجهما من التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى المعارض وعودتها إلى الداخل الاستفادة من هامش الحريات الذى أتاحته الحكومة السودانية، وسد الثغرة السياسية التى تواجهها القوى الحزبية فى الضغط على النظام للاستجابة لمطالبات الحوار الوطنى. بيد أن الحصيلة النهائية لم تأت بالنتائج المرجوة، حيث فشل حزب الأمة فى المشاركة فى السلطة أو فى القيام بدور المعارضة الرئيسية من الداخل. وشئت الحزب جهوده بين إعادة صياغة قواعده، فى ظل زيادة حدة الخلافات فى صفوفه، وبين عدم قطع الصلة نهائياً مع حلفائه السابقين فى التجمع الوطنى.

وجاء توقيع اتفاق "تداء السودان" فى الأول من مارس، انطلاقاً من تفاؤل جملة من الحسابات المتفاغمة بين الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، ومحمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى، فبهذا من مضامينه الظاهرة والى تهدف إلى إنهاء الحرب وتحقيق السلام العادل والتحول الديمقراطى الشامل، أعطى الاتفاق أهمية لتفعيل المبادرة المصرية. اللببية المشتركة، التى تضاعفت أهميتها فى رؤية الزعيمين لحل الأزمة السودانية. وبانت عنصر مركزيها فى بعض تحركاتهما، باعتبارها صمام أمان يجب المحافظة على وجوده وإعطائه زخماً مضاعفاً فى ظل التحديات المتصاعدة.

وبالنسبة فإن قراء "تداء السودان" لا تتفصل عن مؤشرين. أولهما، "مذكرة التفاهم" بين هرقن والترابى التى بينت تقلص مكانة المبهدين المهدي والميرغنى وتهميش دورهما، وأوضحت أن هرقن والترابى هما المنصران القاعلان فى السودان، الأمر الذى يعنى أن الاتفاق أو التعاون بين المهدي والميرغنى جاء مرهوناً فى أحد جوانبه بهذا التطور أكثر من كونه انطلاقاً حقيقية نحو طريقة مختلفة فى إدارة الصراعات السياسية فى السودان. وثانيهما، صدور تقرير أشرف عليه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن عن السودان فى فبراير، وهو التقرير الذى شارك فى إعداده خبراء من وزارة الخارجية الأمريكية والأمم المتحدة، والذى تضمن تشجيماً لصيغة "دولة واحدة ونظامان"، التى اعتقد مدعو التقرير أنها ستحافظ على وحدة السودان. وهى الصيغة التى تحصر التفاوض حول الأزمة السودانية فى الحكومة وحركة هرقن، أى بين الشمال والجنوب، وعلى المهدي والميرغنى البحث عن موقع لهما حسب هذه الصيغة، خاصة إذا تم الترويج لها فى المستقبل.

من جهة أخرى، ازدادت مساحة الخلافات السياسية داخل الحزب الاتحادى، وتكمن أهمية هذه الظاهرة: حقيقة الدور المحورى الذى يلعبه الحزب فى التجمع الوطنى باعتباره ركيزة أساسية تستند إليها المعارضة فى عملها السياسى عقب خروج حزب الأمة .

وعلى الحزب الاتحادى من اصباح الهوة بين قيادته وقواعده، الأمر الذى أدى إلى ظهور خلافات داخل الحزب بشأن هيكله ومؤسساته التنظيمية. فقد رفع ممثلو الأقاليهم فى الحزب مذكرة إلى قيادته تطالب بإدخال إصلاحات وتشكيل هيئة عامة تتألف من ٤٠٠ عضو من الداخل والخارج، لتتولى إدارة شئون الحزب لفترة مؤقتة، إلى حين انعقاد المؤتمر العام الذى لم يتمدد منذ فترة طويلة، وتشكيل مكتب قيادى وآخر سياسياً وأمانات متخصصة. وشهدت لقاوات الحزب المتباعدة مواجهات حادة، واتهم بعض الأعضاء البارزين القيادة بتزوير إرادة الجماهير، ونوه آخرون إلى مخاطر الانفصال بين الحزب وكوادره فى الداخل. ولواجهة الأزمة داخل الحزب الاتحادى، لجأت قيادته إلى اتباع أساليب تقليدية، فبدلاً من مواجهة المشكلات

الحقيقية التي يواجهها الحزب ذهبت القيادة إلى أن عودة الحزب لممارسة دوره السياسي النشط من الداخل هي الضمانة للحفاظ على كيان الحزب السياسي والوطني، فكانت عودة السيد أحمد المبرغني في أواخر العام خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، وهي خطوة لها مخاطر كبيرة من زاوية تأثيرها السلبي على كيان التجمع الوطني المعارض في الخارج.

ج. التصعيد العسكري في الجنوب، فقد شهد هذا العام تصعيداً عسكرياً كبيراً، وبصفة خاصة خلال شهري يونيو ويوليو. وكان أهم ما ميز العمليات العسكرية التي شنتها الحركة الشعبية لتحرير السودان تركيزها على حقول النفط كهدف استراتيجي لهجماتها، بدعوى استخدام الحكومة لمائدات النفط في تمويل حريها في جنوب السودان.

في الوقت نفسه، تحركت الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل توسيع نطاق تحالفاتها في الجنوب، خاصة مع الجماعات الجنوبية السياسية والمسلحة والتي كان بعضها قد انشق عن الحركة في مراحل سابقة. وقد ركز جون قرنق تحركاته في اتجاه "جبهة الإنقاذ الديمقراطية" بقيادة ريك مشار بعد انشقاقه عن الحكومة. ويمكن إرجاع النجاح الذي حققته قوات جون قرنق في هجماتها ضد منشآت النفط السودانية إلى تحسن العلاقة بين الحركة الشعبية التي تتكون أساساً من قبائل الدنكا، وبين جبهة الإنقاذ الديمقراطية التي تتكون أساساً من أبناء قبائل النوير، والتي يوجد النفط السوداني في الأراضي التي تتركز فيها.

وقد نجح جون قرنق في الحفاظ على مركزه داخل التجمع الوطني، الذي قدمت هيئته القهادية دعماً لما وصفته بالانتماءات التي حققتها قوات حركة التمرد في بحر الغزال، وصدرت توجيهات لتوفير الأموال اللازمة لقيادة العسكرية الموحدة لتطوير كفاءة قوات التجمع وإعادة تنظيمها. كما نجحت قوات المعارضة في فتح جبهات جديدة ومتعددة للقتال، حيث دارت معارك في جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، وكذلك في مناطق متفرقة من شرق السودان بسبب التضييق العسكري القوي بين الحركة الشعبية وقبائل البجا، التي حيا زعيمها حركة قرنق باعتبار أنها هي التي وضعت "البجا في دروب النضال في الجبهة الشرقية".

وفي المقابل سعت الخرطوم لمواجهة هذه التطورات عبر خلق قناة لحوار جديد مع عناصر جنوبية مستقلة وضع البناء في عروق مبادرة الخرطوم للسلام من الداخل، أولاً، لتفكيك مؤشرات توحيد الخطاب الجنوبي الذي يسمى قرنق للترويج له. وثانياً، لدحض الأكاذيب الغربية والأمريكية التي تتعامل مع الجنوب كوحدة واحدة. وثالثاً، لتأكيد الهامش الديمقراطي الذي تنهجه الحكومة في الساحة السودانية، ومن هنا يمكن فهم مغزى إعلان العيد قولاك دينق رئيس مجلس تشسيق الولايات الجنوبية بأن الفصائل العسكرية الجنوبية المتحالفة مع الخرطوم اتفقت على إنشاء قيادة عسكرية مركزية باسم "قوة دفاع جنوب السودان"، وفقاً للقانون للمصاحب لاتفاق الخرطوم للسلام. وكذلك الاتفاق على الهيكل التنظيمي والإداري والترتيبات الأخرى المتعلقة بالاتحاد والدمج بين الفصائل الجنوبية، وهو ما اعتبره قولاك مؤشراً جيداً على تنفيذ البنود المؤجلة في اتفاقية الخرطوم.

بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة السودانية بتحركات دبلوماسية واسعة النطاق من أجل الحصول على المساندة السياسية، وهو ما عبرت عنه زيارات مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية لعدد من الدول الأفريقية والعربية والأوروبية خلال شهر يونيو، لدحض المزاعم التي يروجها جون قرنق بشأن تجاوزات الحكومة العسكرية والسياسية وللوقوف بتأييد هذه الدول. وقد عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً للمندوبين الدائمين لديها

في الرابع عشر من يونيو، لمساندة الخرطوم.

بل إن الحكومة السودانية لم تتردد في التوجه للولايات المتحدة التي تتخذ موقفا متصليا من النظام في الخرطوم، فوجهت رسالة إلى واشنطن لإرسال مبعوث خاص إلى بحر الغزال للوقوف على الأوضاع هناك، خاصة في مناطق "راجا" و"ديم زير" التي شهدت تصعيدا عسكريا كثيفا من جانب الجيش الشعبي، وهو التصعيد الذي دفع لنا باهظا له المدنيون في هاتين المنطقتين، وهو ما أدانته ممثل الأمم المتحدة بالخرطوم مطالباً الجيش الشعبي بوقف ممارساته في تلك المناطق. وبسبب دقة الموقف حاول الصادق المهدي زعيم حزب الأمة خلال زيارته لواشنطن في النصف الأول من شهر يونيو تبني أفكار ومقولات داعمة للحكومة، وتوجيه اتهامات لحركة التمرد لقيامها بعدد من الخروقات ومسئوليتها عما يتعرض له المدنيون في بعض مناطق الجنوب.

## ٢. المبادرات الخارجية

حظيت المبادرة المصرية - الليبية المشتركة بنوع من الرضاء الظاهر منذ انطلاقتها في أغسطس عام ١٩٩٩، الذي لم يكره سوى محاولات بعض القوى الإقليمية والدولية إفضالها لحساب مبادرة هيئة "الإيجاد"، وتصل بعض الأطراف من الوفاء بعدد من استحقاقاتها المباشرة، علاوة على تأثر المبادرة نسبيا بحركة المد والجذر التي تشهدها العلاقات بين دول المثلث؛ مصر وليبيا والسودان، لذلك بدا أن المبادرة تخضع لحسابات تتعلق بطبيعة المصالح السياسية التي تربط كلا من مصر وليبيا بالسودان، ونوعية وقوة التهديدات الخارجية بالنسبة للسودان.

وقد تأثر مصير ومسار المبادرة المشتركة بموامل خمسة رئيسية على النحو التالي:

**العامل الأول،** الفشل في إقامة نوع من التعاون والتنسيق العملي بينها وبين مبادرة "الإيجاد"، فبرغم ما حواه مضمون المبادرة وملحوقها الملن من قرار واضح بالتنسيق بينها وبين مبادرة الإيجاد، إلا أن هذا لم يتحقق في الواقع العملي. فباستثناء حضور مراقبين من مصر وليبيا قمتي "الإيجاد" الثامنة والتاسعة في الخرطوم، لم تحدث أي لقاءات أو مباحثات مباشرة بهذا الخصوص طوال العام. ويرجع ذلك لاعتبارات تتعلق بمصر وليبيا وكذلك بالقائمين على "الإيجاد" وشركائهم الأوروبيين. وقد وفر هذا الفشل ذريعة لبعض الدوائر لتكريس الفصل بين المبادرتين وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب، فالمبادرة المصرية - الليبية بدت في صف القوى الشمالية، و"الإيجاد" صيبت عملها في دعم القوى الجنوبية، الأمر الذي ساعد على ترسيخ فتاعات بعض الدوائر الخارجية بهذه العدالة.

**العامل الثاني،** افتقار المبادرة المصرية - الليبية للألبية الصارمة التي يمكن أن تلزم كافة أطرافها الرئيسية بمعدلات ملزمة وضوابط واضحة، وتحاسيهم في حالة عدم الوفاء بها واتخاذ إجراءات من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، كما أنها لم تسمح إلى تكوين هيئة سكرتارية للمتابعة والإجتماع بشكل دوري. فقد خضعت المبادرة المشتركة للاجتهادات الشخصية وللتقدير المتباينة، وفقا لطبيعة الاجتهادات التي تحكم المشرفين عليها، وحسابات وتوازنات المنيين بها مباشرة، وحسب الأجواء السياسية التي تحيط بالمسألة السودانية برمتها.

**العامل الثالث،** نوعية التفهرات والتحولت التي حدثت في النظام السوداني من ناحية وخريطة المعارضة من ناحية أخرى. فالأول أحدث تهيبرات نسبية في المجموعة الحاكمة لأفكاره وإدخل بعض التعديلات على خطابه

السياسي، وهو ما انعكس عليه بصورة إيجابية ساعدته في مد جسور جديدة مع دوائر كانت تحاصره سياسيا، مما عزز من مركزه السياسي في الداخل وساهم في تحسين صورته في الخارج، الأمر الذي أحدث تغييرات في واحد من أهداف المبادرة المشتركة، وهو الهدف الخاص بالحد من الأثر السلبي للتطويق الخارجي للسودان، وبما أفضى إلى تراخ ظاهر في مستوى الحساس للمبادرة المصرية الليبية. و في المقابل، أدى خروج حزب الأمة من التجمع الوطني إلى إضعاف الأخير وتقوية النظام السوداني، بما أدى إلى تراجع الاهتمام الخارجي بالمعارضة الشمالية ودخولها مرحلة حرجية من الضعف التدريجي.

**العامل الرابع:** ظهور ملامح ومؤشرات لمبادرات موازية للمصرية - الليبية فعلى ضوء المروحة التي بدت عليها المبادرة المشتركة والجمود الذي يخيم على " الإيجاد "، ظهرت في الأفق محاولات متعددة للتقدم بمبادرات تجاه المسألة السودانية، بما أحدث بليلة سياسية في أكثر من اتجاه. وعلى عكس ما هو متوقع، وجدت هذه المحاولات تشجيعا متبادلا من قبل الحكومة والمعارضة على حد سواء، لكن مع الاختلاف في النواحي والأسباب والمبررات. الأمر الذي يؤكد أن كلا من الطرفين المتقابلين يعتمد تخطي مازقه السياسي باتباع نهج الهروب إلى الخلف كبديل عن الاتجاه إلى الأمام بخطوات جادة وثابتة حيال مبادرة واحدة شاملة.

فقد شهد العام مقترحات إريترية ظهرت كما توارت فجأة، وإن كانت حققت هدفها الآتي بالنسبة للحكومة و المعارضة كمناسبة للظواهر بالرغبة في الحل السياسي، وتردعت أنباء عن طرح جزائري أثناء زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسودان هذا العام، وارتفع درجة الترحيب التي وجدها من قبل الحكومة السودانية إزاء أي طرح للحل السياسي، لكن حكمة وحسابات بوتفليقة حسمت الأمر، إذ تجنب دخول حقل المزايدات المعروف، موضحا أن المساعي الجزئرية مستصعب في دفع ما هو مطروح من مبادرات سواء كانت من قبل "الإيجاد" أو مصر وليبيا، أضف إلى ذلك ظهور تلميحات من بريطانيا وإشارات من السعودية وجنوب إفريقيا ونيجيريا من حين لآخر، وهي التلميحات التي وجدت تشجيعا من الحكومة والمعارضة على حد سواء.

**العامل الخامس:** يتعلق بانشغال المبادرة المشتركة بالكثير من القضايا الملقة في السودان، ليس فقط ما يتعلق منها بالوفاق الوطني والحل السياسي الشامل، ولكن أيضا بتهدة التغيرات السودانية مع بعض دول الجوار، خاصة أوغندا، حيث بذلت مصر وليبيا جهودا مكثفة، تبلورت في شكل لقاءات ثلاثية أو رباعية لوقف النزيف الحاصل بين الخرطوم وكيبالا، وهو ما ساهم في تقوية جهود دولتي المبادرة وتوزيعها على أكثر من اتجاه، بالرغم من المبررات الواضحة لإعطاء أولوية متقدمة للعلاقات بين أوغندا والسودان، إذ تعتبر الجبهة الأوغندية أشد الجبهات سقونة مع السودان، بعد التحسن التدريجي مع إثيوبيا والهدوء النسبي مع إريتريا، خاصة وأن أوغندا هي أبرز الدول التي تعمل عليها بعض القوى الدولية للضغط على السودان، حتى أن شمال أوغندا أضحت يمثل عمقا استراتيجيا مهما لحركة التمرد، التي تردد علي نطاق واسع أنها تلقى دعما ماديا ومعنويا من حكومة كيبالا.

وبينما كان المشهد السوداني حيال المبادرة المصرية - الليبية المشتركة يوحي في البداية بدفء العلاقات بين دولتي المبادرة وغالبية قوى وفصائل المعارضة، فإن المشهد الذي انتهى إليه العام بدأ معكوسا، فهناك دفع متزايد بين كل من مصر وليبيا من ناحية وحكومة السودان من ناحية أخرى. وقد تبلور هذا الدفع أساسا في دعم أفق وأواصر العلاقات الرسمية والمنضى قديما في اتجاه تأطيرها سياسيا واقتصاديا. وفي المقابل اتجهت العلاقة بين كل من مصر وليبيا والمعارضة السودانية إلى شئ من الفترود السياسي نتيجة للتغيرات التي شهدتها علاقات

البلدين بالنظام السوداني، وما قامت به المعارضة من عمليات عسكرية لقيت تحفظاً منهما، مما أدى إلى تركيز جهود المعارضة في اتجاه إريتريا.

غير أن هذا التطور لا يخفي بعض الفروق التسمية بين موقفي مصر وليبيا، والتي تتمثل في تفضيل مصر الحفاظ على الخطوط مفتوحة مع المعارضة السودانية وعدم اتخاذ إجراءات من شأنها التأثير على دورها، أو تقليص حرية الحركة التي تتمتع بها في مصر تحسباً لأي إنفلات في الموقف في السودان، في حين بدأ العقيد الليبي أكثر حدة في انتقاداته لمواقف المعارضة، فقد اعتبر مثلاً أن عودة الصادق المهدي وضعت حداً للمعارضة الخارجية، واختزل القضية في إمكانية حلها من خلال الاتصالات الداخلية فقط.

وقد تواتر الحديث خلال العام بشأن ضرورة خلق أطر للتصديق والتعاون بين المبادرة المصرية - الليبية المشتركة وتطبيقاتها التي تطرحها هيئة "الإيجاد" حيال التسوية السياسية في السودان. وبدأت مؤشرات ومضامين المواقف الصادرة عن الأطراف المعنية توحى بتفاؤل كبير نحو إمكانية دفع هذه الأمنيات إلى حيز التنفيذ. فقد بدت الحكومة السودانية مهتمة ظاهرياً بتحقيق هذا الهدف، وأبدت المعارضة تجاوباً مع أي تحركات في هذا الاتجاه، وكشفت معالم التحركات المصرية والليبية عن أهمية بلورة قواسم مشتركة مع هيئة "الإيجاد"، كما أن ثمة قناعة متزايدة في بعض الدوائر المصرية والليبية بصمودية الانفراد بالتسوية في السودان بعيداً عن "الإيجاد"، لا سيما أنه لا يمكن تجاهل الشق الإفريقي للأزمة، بما قد يثير حساسيات غير مبررة.

ويبدو أن هذه القناعة بشأن عجز أي مبادرة منفردة عن حل مشكلات السودان هي أهم النتائج الإيجابية التي تهلوت في هذا العام، ولكن مشكلة السودان تظل متجسدة في افتقار الآليات وقوة الدفع الداخلية القادرة على الاستفادة من هذه المبادرات، وخاصة في ظل اختفاء الشخصية المحورية التي يمكن أن تقود أي مبادرة داخلية نحو حل شامل للأزمة السودانية، إذ يبدو أن زمن "الكاريزما" في السودان قد انتهى، فغالبية القيادات التاريخية في الوقت الراهن جرى اختبارها وفشلت في تحقيق إنجاز كبير، وكذلك في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بمشاكل السودان، وخاصة مشكلة الجنوب التي جرى تضخيمها واللعب على نتائجها وتداعياتها بصورة خطيرة، بداية من الأبعاد الإنسانية إلى المضامين الاقتصادية، ومروراً بالأهداف والمصالح الاستراتيجية والتهديدات السياسية بات السودان واحداً من البلدان التي حظيت باهتمامات كبيرة.

### ٣. العلاقات السودانية - الأمريكية

لاحت المسألة السودانية اهتماماً خارجياً واسعاً، وإذا كانت المؤشرات تكشف عن خضوع الحسابات الخارجية للسودان لعدد من المصالح والترتيبات الخاصة بأولويات هذه الدولة أو تلك، فإنها تشير أيضاً إلى ربطها بطبيعة النظام السياسي السوداني ذاته. فخلال وجود الدكتور حسن الترابي على رأس النظام شهد السودان فترات شد طويلة، أفضت إلى مناوشات ومضايقات متعددة. حيث عمل الرجل على تصويق مشروعه الحضاري الإسلامي، الذي اصطدم مع مصالح قوى خارجية كثيرة إقليمية ودولية. لذلك كانت هذه الحقبة من أكثر الفترات توتراً في علاقات الخرطوم الخارجية. وبإقصائه بدأت ملامح التوازن في علاقات السودان الخارجية تزداد بشكل متدرج، ومع ذلك ظلت المسألة السودانية مطروحة على أولويات الكثير من الدوائر الخارجية، باعتبارها جزءاً من منظومة كبيرة تتعلق بمصالحها أو أهدافها. لكن التعامل الجديد معها اتسم بقدر أكبر من الهدوء، يعكس التشدد الظاهر



جورج بوش السودان \* بلد كوارث لحقوق الإنسان، وعين منسقا خاصا للشئون الإنسانية في السودان . وقام ممثل السودان في الخارجية الأمريكية روينسون بزيارة للخرطوم في شهر مايو للتحايط بشأن مسار العلاقات بين البلدين . وإذا كانت زيارة روينسون لم تسفر عن نتائج محددة، فإنها تقاطعت مع جملة من المؤشرات القادمة من هيئات ومنظمات أمريكية بشأن السودان، وجميعها يركز على التشدد مع حكومته، بينما أعلنت الخرطوم عشية انتهاء جولة باول وقف التصف الجوى في جنوب السودان من جانب واحد، وأظهرت حرصا على وقف إطلاق النار، في حين رفض فريق ذلك وتشبث بريمت قبوله وقف إطلاق النار بوقف إنتاج النفط السوداني.

وجاءت زيارة جون كوكس رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الخاطفة للخرطوم في أواخر شهر أغسطس بمرض التباحث بشأن العلاقات الثنائية والوقوف على حقيقة الأوضاع في البلاد، من خلال إجراء عدة لقاءات مع بعض قوى المعارضة السودانية، سواء في الخرطوم أو نهرى، كما تضمنت الزيارة تفقد بعض الأحوال المعيشية والإنسانية في جنوب السودان، بفرض الإلزام بجوانب المسألة السودانية، لأن الإدارة الأمريكية يبدو أنها تعيد تهريب أروافها تمهيدا لإعادة صياغة سياساتها تجاه السودان.

وهي هذا المجال، عمدت واشتغلن إلى تكثيف استطلاعاتها الميدانية، على المستويين السياسى والإنسانى، والتي شملت الكثير من الأطراف السودانية المحورية والهامشية على حد سواء . فقد شهد العام عدة جولات من هذا النوع، مثل قيام فريق أمنى من وكالة المخابرات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالى ومكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية بزيارات للخرطوم وبعض المدن السودانية تفقدوا خلالها الكثير من المناطق ويحشوا في ملفات متباينة لها علاقة من قريب أو بعيد بالاتهامات الموجهة للسودان بشأن "دعم الإرهاب"، وكانت حصيلة هذه الجولات في صالح الخرطوم، حيث اكتشف الفريق أن هناك جملة من المعلومات المفترضة، وأن السودان غير جانبا مهما من صورته السابقة، خاصة في علاقته بالحركات الإسلامية المتطرفة.

من هنا نقلت بعض وسائل الإعلام الأمريكية في شهر أغسطس عن مصادر دبلوماسية قولها "أن مسئولى مكافحة الإرهاب الأمريكىين اقتنعوا بأن السودان أوقف دعمه للإرهاب"، كما أفاد التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية أن سلوك الخرطوم قد تحسن، بيد أن التقرير تحفظ على جزئية وجود عدد من المجموعات الإسلامية، بما في ذلك من وصفهم بأنهم أعضاء في منظمة "القاعدة" و"الجهاد" و"حماس" و"الجماعة الإسلامية" وغيرها في الأراضي السودانية.

وكانت حصيلة الزيارات الأمريكية مفيدة للسودان، حيث وقف أندرو ناتسيوس رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنسق الأمريكى للمساعدات الإنسانية على كثير من الأمائل الشائكة إنسانيا . فزيارته التي استمرت أسبوعا في شهر يونيو وهرت معلومات هامة عن البعد الإنسانى في السودان، وأن التجاوزات التي ترتكب على أراضيه لا تقتصر على طرف بعينه . واعتبرت بعض الأوساط السياسية النتيجة التي خلص إليها الوفد الأمريكى الذى زار الخرطوم بقيادة جيف ميتون مدير إدارة جنوب إفريقيا وشرقها في الخارجية الأمريكية تعبر عن تحول كبير في موقف واشنطن، وبما يميز المنحى الإيجابى في العلاقات مع الخرطوم.

وهضرت بعض الدوائر السياسية المراقبة قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات إنسانية لمناطق في الشمال السودانى، تفسيراً إيجابياً، فقد اعتبرت بمثابة رغبة أمريكية لتهدئة الملفات الساخنة . حيث كان الدور الأمريكى في مجال المساعدات الإنسانية يجد انتقادات حادة من قبل الخرطوم، فبالطبع المساعدات السابقة كانت توجه دوما إلى الجنوب وبعض المناطق في الشرق والغرب.



ومثل تعيين الرئيس جورج بوش في أوائل سبتمبر مبعوثاً خاصاً للسلام في السودان، هو السناتور السابق جون دانفورت، نقطة تحول، حيث حدد مهمته الرئيسية في هدف مركزي براق يتمحور حول الصمى إلى تحقيق اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان. وجاءت زيارة دانفورت الأولى للسودان في شهر نوفمبر لتعزز هذا المسمى، وهو ما اعتبرته بعض الدوائر السياسية نقلة نوعية في سياق الانخراط التدريجي في مكونات المسألة السودانية، والتي حسب المحدثات الأمريكية، تقيم وزناً ضخماً لحركة جون قرنق دون التفاصيل الأخرى. واللافت للنظر أن التحرك الأمريكي جاء في خضم موجة من الضغط والضغط من قبل السود، الذين يزعمون أن مشكلة جنوب السودان تمثل حلقة من حلقات "اضطهاد" أجداهم في إفريقيا، لذلك من الواجب، حسب ادعاءاتهم، إنقاذهم على يد واشنطن. كما أن ضغوط الجماعات المسيحية بلغت مستوى متقدماً ومثلت في محصلتها وسيلة مهمة للضغط على الرئيس بوش ومواقم إدارته للتحرك بقوة على هذا المستوى. ولأن هذه الجماعات تعد القاعدة المحافظة في الحزب الجمهوري والتي ساندت الرئيس بقوة في حملته الانتخابية، فإن الاستجابة لندائاتها المتباعدة بشأن جنوب السودان بدت أمراً ملجأ، باعتبارها، وهذا خطأ فادح، مشكلة مسيحية بصورة رئيسية. ومن هذه الزاوية جاء اختيار دانفورت المتن البروتستانتي كمبعوث خاص للسودان ليعضد إبعاد طائفة على أي مقارنة أمريكية قادمة نحو السودان. وقد أثارت هذه النقطة الكثير من الهواجس، لأنها من الممكن أن تركز الدعاية التي ذهبت إلى التعامل مع مشكلة جنوب السودان بوصفها مشكلة "اضطهاد ديني". بالإضافة إلى ذلك فقد تعامل السودان مع تداعيات هجمات سبتمبر بقدر عال من السلوك العملي، بحيث قدم قدراً كبيراً من المعلومات الأمنية لواشنطن بشأن ملف أسامة بن لادن وبعض القبهات الإسلامية التي عاشت في السودان. وهو الأمر الذي أبعد نسبياً السودان من دائرة الاتهامات الأمريكية في هذا المجال. لذلك فانه من الصعوبة القطع بلامح نهائية لطبيعة الدور الأمريكي الراهن والمتوقع. وإذا كانت هناك تحركات واجتهادات واعدة، فإنها لا تزال أسيرة لتطابق الحذر والارتباك الذي تتسم به معالم الرؤية الأمريكية للسودان منذ فترة طويلة. فالمحتويات الظاهرة للقائات جون دانفورت نعت باتجاه استمرار غموض تقديرات واشنطن، سواء عن عمد، حيث يريد المبعوث الأمريكي عدم الإفصاح عن وجهته الأخيرة، لأنها في أضرب الأحيان ستلامس مناطق في غاية الحساسية، أو عن غير قصد، لأن هناك ارتباكاً في أروقة الإدارة الأمريكية وتواصل لحالة الانقسام بين البيت الأبيض من ناحية والكونجرس ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى. وفي كل الأحوال فإنه من الضروري تقييم التحركات الأمريكية واستبصار ما يكتملها من تطورات لاحقة، خاصة أن نتائجها ستؤثر على جميع القوى السياسية في السودان والأطراف الفاعلة من خارجه.

### ثالثاً: الأزمة الجزائرية.. ارتباك سياسي متجدد

لم يحمل عام ٢٠٠١ أية تطورات نوعية خاصة بالأزمة الجزائرية، أي بذلك الصراع الحاد الدائر بين الدولة والفتار السياسي الإسلامي، بل يمكن القول أنه منذ تطبيق ما سمي بقانون الوثام المدني في يناير عام ٢٠٠٠، فإن الأزمة الجزائرية ما زالت تراوح مكانها، ولم يحقق القانون النتائج الإيجابية المطلوبة منه، بل إن الأزمة السياسية الصامة في الجزائر ازدادت تعقيداً خلال هذا العام، بدخول العهد الإثني فيها بقوة بعد أحداث ما أطلق عليه انتفاضة البربر.

أما على صعيد عمليات العنف التي تمارسها الجماعات الأصولية التي لم توافق على قانون الوثام المدني، وهي "الجماعة الإسلامية المسلحة" و "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فقد اتسمت بالروائية، وانخفضت حدتها، وكانت تهدف فقط إلى إعلان هاتين الجماعتين عن وجودهما، وبالتالي فإن هذه العمليات لم تكن مؤثرة ضد النظام، الأمر الذي قد يشير إلى أنها إلى زوال، ولكن بتدرج، وإن كانت الأزمة مازالت مستمرة في حالة الجمود السياسي الواضح في الجزائر. وقد تجسدت الأزمة الجزائرية في هذا المام في ثلاثة تطورات رئيسية هي انتفاضة البرير، والتعديل الوزاري الذي أجرى في منتصف العام، وتداعيات وتفاعلات هجمات ١١ سبتمبر على الأزمة الجزائرية.

#### ١. انتفاضة البرير

شهدت منطقة القبائل الجزائرية اضطرابات بدأت يوم ٢٠ إبريل، واستمر التوتر لعدة أيام بسبب المظاهرات التي اجتاحت المنطقة احتجاجاً من الشباب البرير على مقتل زميل لهم في أحد أقسام الشرطة، والتي لم يكن وضع حد لها إلا بعد تدخل الجيش مستخدماً قوته المدرعة. وقد اتخذت المظاهرات في اليومين الأولين طابعا احتجاجياً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم، خاصة ما يتعلق منها بمشكلات البطالة والإسكان، لاسيما في المناطق التي يقطعها البرير، ثم اتخذت بعد ذلك طابعاً ثقافياً تمثل في المطالبة بالاعتراف باللغة الأمازيغية والمطالبة بتدريسها في المناطق ذات الأغلبية البريرية، والسماح لهم بإصدار صحف ومجلات تتحدث بها وأيضاً إذاعة ناطقة بها.

وربما يشير هذا المسار في تطور الأحداث إلى أن المسألة البريرية لا تنصدر واجهة الأحداث في الجزائر إلا انطلاقاً من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن شكوى الشباب البرير مما يسمونه "الحقبة" (أي الاحتقار)، لم تات إلا لأسباب اجتماعية وليس انطلاقاً من أبعاد اثية ثقافية. وربما يؤكد ذلك أن منطقة القبائل التي يعيش فيها قطاع كبير من البرير الجزائريين تتمتع بصورة من صور الحكم الذاتي غير الرسمي، ذلك أن المجالس البلدية والمحلية في هذه المنطقة يسيطر عليها الحزبان البريريان الرئيسيان؛ وهما جبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين آيت أحمد، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يتزعمه سمدي.

وبالإضافة إلى ما أدى إليه سوء الإدارة السياسية من جانب الدولة لهذا التوتر، فإن جانباً مهماً من مسئولة تصاعد الأحداث يرجع إلى التناقص بين القيادات السياسية الأمازيغية ذاتها، حيث ينقسم البرير سياسياً إلى فريقين رئيسيين، يؤيد أولهما جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد وهو أحد قيادات حرب التحرير الجزائرية. أما الثاني فيؤيد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سمدي. وخلال الأحداث سمى كل من الحزبين إلى المزايدة على الآخر بهدف زيادة نفوذه لدى الأقلية الأمازيغية، ففي الوقت الذي دعت فيه جبهة القوى الاشتراكية إلى عدة مسيرات سلمية، ودعا زعيمها إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية، انسحب سمدي من الائتلاف الحكومي، حيث سحب الوزيرين المنتميين إلى حزبه من الائتلاف. وكانت المزايدة بين الحزبين هي السبب الرئيسي وراء مقاطعة البرير في منطقة القبائل للجنة التحقيق التي شكلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم ٢٠ إبريل برئاسة مسحن إسماعيل رجل القانون البريري المشهور. الأمر الذي زاد من التوتر احتمالاً بدلاً من أن يلعب دوراً في تهدئته، وذلك على الرغم من أن أحد المطالب الأساسية للبرير هي بداية



من انتفاضة البربر

الأحداث كان تشكيل لجنة تحقيق مستقلة هي الأحداث.

وترجع خطورة هذا التطور إلى أثره في حرمان النظام الجزائري من أهم سند له، حيث ظل البربر، وعلى مدى سنوات الأزمة الجزائرية يمثلون السند الأساسي للسلطة في صراعها مع الجماعات الأصولية المسلحة، ومثلوا القاعدة الاجتماعية والسياسية التي أيدت الدولة في صراعها ضد الأصوليين، وهو الدعم الذي تم عبر أنهات وأشكال متعددة، منها:

- أ. الامتناع عن إثارة أية نزاعات انفصالية أو المطالبة بحقوق ثقافية وسياسية خاصة بالبربر خلال فترة الأزمة، بل والامتناع أيضاً عن إثارة مطالب اجتماعية أو اقتصادية على الرغم من أن المناطق التي تعيش فيها البربر تعد من المناطق المحرومة اقتصادياً واجتماعياً، وهو الأمر الذي أثارته انتفاضة البربر.
- ب. استنهاض مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة تنظيمات الإسلام السياسي عامة والمسلحة خاصة، وتنظيم المظاهرات للتأكيد على أن الإسلاميين ليسوا القوة الوحيدة في الساحة السياسية التي لديها القدرة على تحريك الجماهير، وكذلك لتدعيم الأجنحة المتشددة داخل الدولة في مواجهة الأجنحة الأخرى التي مالت للتصالح مع الجماعات الأصولية.
- ج. المشاركة في كافة الاستحقاقات السياسية مثل العمليات الانتخابية سواء الرئاسية أم البلدية أم التشريعية. واللافت للنظر أن كلا من الحزبين الممثلين للأقلية البربرية شاركا في مثل هذه الاستحقاقات، وفي حالة عدم مشاركة جبهة القوى الاشتراكية في بعض العمليات الانتخابية بسبب مواقف زعيمها

حسين آيت أحمد المبدئي من تطورات الأزمة الجزائرية، فقد استثمرت السلطة جيداً التناقضات بين هذين المزيين البربريين، وتنافسهما على التفوذ في مناطق القبائل من أجل الإيحاء بأن الأقلية البربرية تؤيدها، خاصة في الوقت الذي لم تكن هذه السلطة تغطى بدعم العديد من شرائح وطبقات المجتمع الجزائري. وفي بعض الأحيان بدا وكأن الأقلية البربرية، وبعض المثقفين العلمانيين هم فقط الذين يدعمون هذه السلطة.

وبالتالي فإن تصدع العلاقة بين البربر والسلطة الجزائرية يمكن أن يكون نذيراً بتفكير ميزان القوة بين الدولة والجماعات الأصلية، وإشارة لهذه الجماعات بالعودة للصدام مع الدولة.

وتثير هذه التطورات فشل السياسة التي حاول الرئيس عبد المزيين بوتفليقة تبنيها في التعامل مع المسألة البربرية، حيث عمد بعد توليه إلى اتخاذ سياسة تجاه هذه المسألة تختلف عن تلك التي ألزم بها وطبقها سابقوه، فقام بزيارة المنطقة، وتعهد أن يعيد نفسه خلال الزيارة بالعديد من الرموز البربرية خاصة الثقافية منها، الأمر الذي تم تسميته آنذاك بأنه محاولة منه لتأسيس قاعدة سياسية وسط البربر تختلف عن القاعدة السياسية التقليدية التي استندت إليها الحكومات السابقة، أي الحزبيين السياسيين الرئيسيين السابقين الإشارة إليهما. غير أن هذه المحاولة فشلت بسبب ما تريد عن رفض الرموز التي أحاطت بدخوله إلى معترك العملية السياسية وتأسيس حزب سياسي بربري ثالث، ومن ثم أصبح بوتفليقة مجبراً على التعامل مع الوضع البربري كما هو عليه وليس كما يتمناه.

كشفت الاضطرابات التي حدثت في مناطق القبائل عن العديد من نقاط الخلل التي تعاني منها الجزائر، فقد بلغ البعد الاقتصادي والاجتماعي للأزمة التي تواجهها الجزائر مستوى خطيراً. كذلك يبدو أن هناك تقصيراً من جانب المسؤولين الجزائريين فيما يتعلق بالاتصال بفئات الشعب المختلفة، وأن هذا التقصير قد بلغ مستويات خطيرة، وأن المثنيين المحليين للسلطات المركزية في عدد كبير من المناطق لا يتمتعون بتفوذ كاف. كما كشفت هذه الأحداث عن وجود خلل في عملية التأمير السياسي في منطقة القبائل، على الرغم من وجود حزبين سياسيين بربريين قويين فيها. ويمكن إعادة مثل هذا الخلل إلى أن نظام الحكم على مدى سنوات الأزمة حول جميع الأحزاب إلى مجرد أجهزة تمثل فئات معنودة وغير مؤثرة جماهيرياً.

وعلى المستوى الوطني العام، فإن انتفاضة البربر زادت من قوة الجيش في توازنات السياسة الجزائرية، أما على مستوى إقليم القبائل فإنها تهدد بإضعاف نفوذ القهادات المعتدلة لصالح زعامات محلية قد تكون أشد تطرفاً.

## ٢. التعديل الوزاري

شهدت الجزائر خلال العام الماضي تمديلاً وزارياً، أجراه الرئيس عبد المزيين بوتفليقة على حكومة علي بن فليس بعد ١٨ شهراً من تشكيلها. وجرى هذا التعديل بعد أسابيع قليلة من اندلاع المظاهرات في الولايات الأمازيغية، وهي الاضطرابات التي دهمت. كما سبق القول. حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية البربري إلى الانسحاب من الائتلاف الحكومي احتجاجاً على الأسلوب الذي تعاملت به الحكومة مع انتفاضة القبائل، وقد سحب الحزب وزيرين كانوا يشاركان في الائتلاف.

ويعكس التعديل الوزاري طبيعة المرحلة الراهنة في العلاقة بين الرئيس والجيش، حيث أكد هذا التعديل أن

التفاهم بين الرئيس وقيادات المؤسسة العسكرية مازال قائماً وممكناً، بغض النظر عما إذا كان هذا التفاهم مؤقتاً أم دائماً. فقد تشكلت الحكومة بتوافق بين الرئيس بوتفليقة وقيادات الجيش في سابقة تعد الأولى من نوعها منذ توليه الحكم، فجميع الوزراء الجدد الذين دخلوا الوزارة يتمتعون بثقة الجيش، بما يعنى أن الحكومة الجديدة ستعمل في جو من التوافق ودعم الطرفين.

ويبدو أن الرئيس بوتفليقة قد اضطر لتقديم تنازلات مهمة في سبيل التوصل لهذا التوافق. فقد تخلى الرئيس عن الوزراء المقربين منه، والذين كان يطلق عليهم "وزراء الرئيس"، فقد قيل بالتخلص من ركيزة سياساته الاقتصادية المتصلة في كل من وزير المالية عبد اللطيف بن أشنمو ووزير التخصيص عبد الحميد التمار حيث خرج الأول من الوزارة، وتولى الثاني وزارة التجارة، بعد أن أمضيا ١٨ شهراً في موقعهما دون تحقيق نتائج واضحة على صعيد التعميل بوتيرة التحول إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي أدى إلى تأخر صدور التشريعات اللازمة للتحول إلى اقتصاديات السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وللملاحظ أن التعديل الوزاري لم يستبعد وزير الداخلية يزيد زروني، بينما كان استبعاد الوزير أمراً مرجحاً بعد الأداء المضطرب لوزارة الداخلية في مواجهة أحداث منطقة القبائل، وبسبب وضعه الصحي المتدهور بما يتطلب سفره إلى الولايات المتحدة للعلاج. ويبدو أن الرئيس لم يرد أن يبدو في مظهر المتنازل أمام مطالب سكان القبائل، ذلك أن إقالة الوزير كانت واحدة من أهم المطالب التي رفعها المتظاهرون، ومن المرجح أن يكون الإبقاء على زروني نتيجة للتفاهم بين الرئيس والمؤسسة العسكرية، خاصة وأن زروني يتولى الملف الأمني في العلاقات المغربية الجزائرية، وهو ملف مهم بالنسبة للجيش.

وقد عزز الرئيس بوتفليقة من خلال التعديل الوزاري من الأهمية التي يعطيها للشئون الخارجية، حيث أضيفت وزارة جديدة سميت "الوزارة المنتدبة للشئون الخارجية" ليصبح عدد الوزراء المكلفين بالشئون الخارجية أربعة، يتولون مساعدة الرئيس على إدارة نشاطه الدبلوماسي الواسع النطاق.

وتعد الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية الجديدة، بعد أن أصبح نحو نصف سكان الجزائر البالغين ٢٩ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، الأمر الذي يمثل تهديداً لاستقرار السياسي، وهو ما تشير إليه موجة الإضرابات التي عمت البلاد فشملت أهم القطاعات الاقتصادية مثل شركة "سوناطراك" التي تتحكم في قطاع النفط، والجمارك، والقطاع المصرفي.

ومع هذا فإن الوضع الاقتصادي للجزائر لا يبدو سيئاً، فدخل الجزائر من العملة الصعبة يتجاوز ٢٢ مليار دولار سنوياً، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري استفاد من ارتفاع صادرات النفط والغاز الطبيعي التي وصلت عائلاتها إلى ما يقرب من ١٥,٥ مليار دولار في الفترة بين يناير وسبتمبر ٢٠١١، كما وصل الدخل العام المتحصل من الضرائب على المحروقات إلى حوالى ١٠ مليارات دولار، وهو رقم يقارب ضعف الدخل الذي تم تحصيله في العام ٢٠٠٠. كما بلغت احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية نحو ١٠ مليارات دولار مقابل ٤,٤ بليون دولار فقط في ديسمبر ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بالديون الخارجية فقد انخفضت من ٣٦,٥ مليار إلى ٢٤,٥ مليار دولار، كما انخفضت تكلفة خدمة الدين، فلم تعد تمثل إلا ٢٢٪ من عائدات الصادرات. والمشكلة التي تواجه الحكومة الجزائرية هي أن هذا التحسن في المؤشرات الكلية لا تنعكس على الواقع الذي يعيشه المواطن الجزائري، الأمر الذي على الحكومة الجزائرية الجديدة أن تتعامل معه.

### ٣. انكسارات هجمات سبتمبر على الأزمة الجزائرية

كان لهجمات ١١ سبتمبر تداعيات مهمة على الأوضاع في الجزائر. فقد تكون نتيجة لهذه الهجمات تحالف دولي تحت قيادة أمريكية مضاد للإرهاب، وقد ركز هذا التحالف جهوده ضد الحركات الأصولية الإسلامية، وهي الجهود التي قام عدد من الدول الأوروبية في إطارها بتفكيك العديد من الشبكات الأصولية فيها، وكانت بعض هذه الشبكات ذات صلة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي كانت لها امتدادات في أسبانيا وألمانيا وتحمل منها على دعم مادي ولوجستيكي، الأمر الذي ساهم في تجفيف منابع الجماعات الإسلامية الجزائرية التي ما زالت تقاوم السلطة بالوسائل العسكرية.

وكانت الحكومة الجزائرية على مدى سنوات الأزمة تشكو للحكومات الأوروبية من الدعم الذي تتلقاه الجماعات الأصولية المسلحة من عناصر مقيمة في الدول الأوروبية، الأمر الذي مثل مصدراً لإزعاج السلطات الجزائرية، كما استخدمته كذريعة لتبرير عدم تمكنها من القضاء نهائياً على العنف المسلح الذي يمارس ضد رموزها وضد المدنيين.

أعادت هجمات ١١ سبتمبر الاعتبار لموقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من التيار الإسلامي الأصولي بالجزائر، فخلال السنوات العشر السابقة كان العديد من المسؤولين الفريين يوجهون انتقادات حادة للمسكرين الجزائريين بدعوى مسئوليتهم عن الأزمة الجزائرية، التي بدأت بإعاقه إجراء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التي أجريت في ديسمبر من عام ١٩٩١، وكان بعض هؤلاء المسؤولين الفريين يمتقد بأن التيار الإسلامي الجزائري من حقه أن يحكم طالما جاء للحكم بالطريق الديمقراطي. وخلال السنوات نفسها وجهت العديد من المنظمات غير الحكومية الفرية وأيضاً الجزائرية انتقادات حادة للحكومة الجزائرية وللجيش على وجه التحديد بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها خلال مواجهتها للجماعات الأصولية.

وقد جاءت هجمات ١١ سبتمبر لتدعم موقف المسكرين والحكومة الجزائرية، فخفضت الضغوط التي تمارض لها من أجل فتح حوار مع العناصر الإسلامية المعتدلة، أو مع العناصر الأصولية التي ألقت السلاح، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت مصدراً مهماً لهذه الضغوط. فحرب الولايات المتحدة على الإرهاب دعمت من موقف الجناح الاستثنائي المتشدد في النخبة الجزائرية الحاكمة، ليس فقط ضد الجماعات الأصولية المسلحة، وإنما الجماعات الإسلامية المعتدلة أيضاً، بحيث أنه يمكن القول أن فرص السماح للجبهة الإسلامية للإنقاذ بمعاودة نشاطها مرة أخرى قد تضاعفت جداً في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة.

### رابعاً : التفاعلات السياسية في المغرب العربي .. جمود العمل الجماعي

لم تشهد التفاعلات في إقليم المغرب العربي في عام ٢٠٠١ أي تحول نوعي يميزها عن الأعوام السابقة، خاصة منذ عام ١٩٩٤ عندما انقسمت آخر قمة لدول اتحاد المغرب العربي. هالمنطقة ما زالت تتنازعها قوى الاندماج ممثلة في قوة فكرة الوحدة المفاربية وتجسدها المؤسسي ممثلاً في اتحاد المغرب العربي من ناحية، وقوى الصراع والانقسام، وخاصة التناقض التقليدي بين المملكة المغربية والجزائر الدولتين الكبيرتين في الإقليم من ناحية أخرى.

## ١ - الأزمة في العلاقات الجزائرية - المغربية

بدأ عام ٢٠٠١ بأزمة جديدة بين المغرب والجزائر بعد اتهام يزيد زهوني وزير داخلية الجزائر في الثاني من يناير، المغرب بترويج شائعة تمرض الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لمحاولة اغتيال، وقال الوزير الجزائري إن هذه الشائعات الكاذبة استهدفت التأثير في استقرار الجزائر. أما على الجانب المغربي، فقد اتهمت المغرب الجزائر بأنها وراء نشر بعض الأخبار في الصحف المالية حول اشتباكات مسلحة داخل المغرب بين الشرطة وعناصر معارضة.

وقد التقى وزيراً داخلية البلدين في شهر فبراير في محاولة منهما لاحتواء هذه الأزمة، وهو ما حدث بالفعل، ولكن دون أن يكون لذلك أي أثر مهم لإخراج العلاقات بين البلدين من طابع التوتر المزمع الذي يميزهما منذ حصولهما على الاستقلال. فالعلاقات المغربية الجزائرية تراوح طول الوقت في المنطقة بين التوتر المكثوم والتأزم الصريح، فالمستوى العالي للشك المتبادل بين النخب الحاكمة في البلدين يحول كثيراً من التطورات الطبيعية التي تحدث في العلاقات بين الدول إلى أزمات، سرعان ما ينهج البلدان في احتوائها، ولكن دون أن ينجحا في تأسيس علاقاتهما على أسس جديدة تتيح تجاوز هذا النمط من العلاقات المتقلبة، والذي يعيد تقسيمه في التناقض التقليدي بين الجزائر والمغرب منذ الستينات على المكانة الإلهمية والبولية، واعتقاد البلدين أن المنطقة لا تحتل سوى قوة كبرى واحدة تتولى قيادة الإقليم المغربي وتحدد نمط تفاعلاته داخلياً وخارجياً.

ومنذ نشوبها في منتصف السبعينيات، أصبحت قضية الصحراء الموضوع الرئيسي للتناقض بين المغرب والجزائر، كما أصبحت مواقف البلدين من تلك القضية هي مؤشر اتجاهات العلاقات الثنائية بينهما، وهو المعنى الذي اكده وزير الداخلية المغربي في ٢٥ فبراير بقوله "أنه من دون حل مشكلة الصحراء لن يكون هناك تطبيع كامل وشامل بين الجزائر والمغرب".

بدأ عام ٢٠٠١ بإعلان من جبهة البوليزاريو في الماشر من يناير على إسمان محمد سالم ولد سالك وزير خارجية الجمهورية العربية الصحراوية- المملنة من جانب البوليزاريو- بأن قرار الجبهة بتعليق استئناف العمل العسكري ليس بلا موعد نهائي. ورغم خطورة هذا الإعلان بما ينطوي عليه من احتمال استئناف الأعمال العسكرية ضد المغرب والتي توقفت منذ عام ١٩٩١، إلا أنه لا يبدو أن البوليزاريو لم تكن تريد أكثر من إظهار عدم رضائها عن جهود جيمس بيكر مبعوث الأمم المتحدة في الصحراء لإقناع المغرب والجزائر بما أسماه "الحل الثالث". ورغم ذلك فإن المغرب قد أخذت تهديد البوليزاريو على محمل الجد، وقامت في نهايات شهر فبراير بنشر قرابة ١٠٠ ألف جندي مغربي على طول الجدار الرملي الممتد بطول ألفي كيلو متر، والذي يفصل ٩٠% من الصحراء الغربية الواقع تحت سيطرة المغرب عن قطاع ريفي تحرسه قوة من مقاتلي البوليزاريو يتراوح عددها ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف شخص. وبالتالي فإنه يمكن القول أن هذا العام شهد تصعيداً في مستويات النشاط العسكري المتعلقة بأزمة إقليم الصحراء، وإن لم يتجاوز هذا التصعيد مستوى التلويح باللجوء لاستخدام القوة المسلحة.

وقضى الحل الثالث الذي طرحه جيمس بيكر بالتوفيق بين حق سكان الصحراء في تقرير المصير الذي تطالب به البوليزاريو، ومطلب المغرب بالألّا يفرض أي حل يطرح لهذه المشكلة إلى فصل الصحراء عن المغرب. وكانت المغرب قد طرحت في أغسطس عام ٢٠٠٠ اقتراحاً بدموية البوليزاريو لمفاوضات مباشرة معها مع إيدائهما الاستعداد لنهج الصحراويين وضماً متميزاً في إطار نظام اللامركزية الإدارية الذي سيطبقه المغرب في البلاد،

بعيـث يتـمـتـع الصـحـراوـيـون بـصـلاحيـات واسـعة فـي إدارـة شـؤنـهـم المـحـليـة، مـع الـاحتـقـاط لـلمـغـرب بـالسـيـادة المـيـاسـيـة والأمنـيـة عـلى الإقـليم. غـيـر أن البـولـيـزاريـو رـفـضـت هـذا الـاقـتـراح، الأـمر الـذي دـفع بـيـكـر إـلى إضـافـة ما يـمـكـن عـتـبارـه تـرضـيـة لـلبـولـيـزاريـو بأن يـكـون الـحـل الـثـالث مـتـضـمناً حـق الصـحـراوـيـين فـي مـعاوـدة فـتـح مـسـالـة (إجـراء اسـتـقـتـاء لـتـقـرير المـصـير بـمـد خـمـس سـنـوات مـن تـطـبـيـق الـحـكـم الـذاتـي تـحـت السـيـادة المـغـربيـة).

وقـد أعلـنـت البـولـيـزاريـو فـي شـهـر يونـو رـفـضـها لـلمـقـتـرـح الـذي تـقـدم بـه بـيـكـر، فـيـما وافـقـت المـغـرب عـلـيـه بـتـحـفـظ. أـما بـالنـسـبـة لـلمـوقـف الجـزائـري، فـقد جـاء مـن خـلال تـحـرك لـلـجـمـعيـة الـوطـنـيـة، حـيـث طـالـب ٢٥٠ نائـباً فـي الـجـمـعيـة الـوطـنـيـة، فـي الـجـلسـة الـتي عـقـدـتـها فـي ١٩ أبرـيل، الأـمـين الـعام لـلـأمـم المـتـحـدة بـالـعـمـل عـلى تـطـبـيـق اتـفـاقـيـة هـيوسـتن المـوقـعة بـيـن المـغـرب وجـيـهـة البـولـيـزاريـو، ولسـم النـواب بـيـاناً بـهـذا الشـأن إـلى الأـمـين الـعام لـلمـنـظـمة الـواحـدة الأـفـريـقيـة سـالم أـحمـد سـالم، الأـمر الـذي يعـني رـفـضـاً جـزائـرياً غـيـر مـيـاـشـر لـخـطـة الـحـل الـثـالث، الأـمر الـذي يـشـير إـلى اتـجـاه الجـزائـر لـلتـصـلـم بـمـوقـفـها المـتـشـدد، وريـما إـلى تـصـمـيـد هـذا الـمـوقـف فـي المـرحـلة الـتـالـيـة، و هو ما اتـضـح فـي تـصـرـيـح وزيـر خـارجـيـة الجـزائـر فـي شـهـر ديسـمـبر، والـذي أكـد رؤـيـة الجـزائـر لـمشـكـلة الصـحـراء بـاعتـبارـها قـضـيـة تـصـنـفـة اسـتـعـمـار يـمـكـن حـلـها عـبر إجـراء اسـتـقـتـاء لـتـقـرير المـصـير فـق الـاتـفـاق الـذي تم التـوصـل إـليـه فـي هـيوسـتن بـالـولايـات المـتـحـدة عـام ١٩٩٧ تـحـت رعايـة الأمـم المـتـحـدة.

## ٢ - تـعـثـر الـاتـحـاد المـغـاري

عـكـس التـناـهـس الجـزائـري المـغـربي نـفسـه عـلى مـصـير اتـحـاد المـغـرب المـريـي الـذي أسـمـتـه دول المـنـطـقة عـام ١٩٨٩، فـقد فـشل اتـحـاد المـغـرب المـريـي فـي عـقد لـقـاء قـمة بـيـن قـادـتـه مـنـذ عـام ١٩٩٤، ومـازالت الشـكـوك الأـمـنيـة والـحـدود المـغلـقة بـيـن المـغـرب والجـزائـر تـمـنـع انـطـلاق الـاتـحـاد كـمـنـظـمة إقـليمـيـة لـلتـعاوـن الـاقتـصـادي بـسـبـب حـقيـقـة كـون المـغـرب والجـزائـر البـلـديـن الأـكـبـر وركـنـي الزاويـة فـي الـاتـحـاد المـغـاري، والـذي بـدونـهـما يـصـبـح الـاتـحـاد مـجـرـد شـعـار بـلا مـضمـون، وتـمـتـز مشـكـلة الصـحـراء هـي المـقـبة الرئيـسيـة أـمام تـفـعـيـل الـاتـحـاد المـغـاري فـي المـرحـلة الـراهـنـة، الأـمر الـذي صـبر مـنـه مـحمـد بـن عـيـسـي وزيـر خـارجـيـة المـغـرب فـي ٩ فـبرايـر، بـقـولـه "أن نـزاع الصـحـراء المـغـربيـة هـو السـبـب الرئيـسي فـي عـصـم بـناء اتـحـاد المـغـرب المـريـي".

ويرفـم أن الرـكـود وعـدم الفـاعليـة كانـا هـما العـلامـة المـميـزة لـاتـحـاد المـغـرب المـريـي فـي العـام ٢٠٠١، إلـا أن دول المـنـطـقة حـرمـت عـلى الإقـباء عـلى هـيـاكـل الـاتـحـاد المـغـاري وبيـض مـظـاهـر حيـويـته، إيمـانـا مـنـها بـالفـوائـد الـتي يـمـكـن أن تـعـود عـليـها مـن ورائـة التـكـامـل الإقـليمـي، وإيمـانـا بـقـضـيـة وحادـة المـغـرب المـريـي، و هو الشـعـار الـذي تبلـور مـنـذ زـمن الكـفـاح ضـد الـاسـتـعـمـار الفـرنـسي، ومـازال يـلقـى الكـثـيـر مـن القـبـول فـي الأوسـاط المـيـاسـيـة والثقـافيـة فـي المـنـطـقة. وقـد شـهد هـذا العـام عـقد ثـمـانيـة عـشر إجـتمـاعاً لـلـجان المـختـلـفة لـاتـحـاد المـغـرب المـريـي، وفـي الخـامـس مـن سـبـتـمـبر انـعـقد مـجـلس الشـوري لـاتـحـاد المـغـرب المـريـي فـي الريـاط، وكان ذلـك هـو الإجـتمـاع الأول لـهـذا المـجـلس مـنـذ عـام ١٩٩٢، وحـضـر الإجـتمـاع رئيـس الوزـراء المـغـربي عـبد الرـحـمـن اليوسـفي، فـي دلالة واضـحة عـلى أهـمـيـة الإجـتمـاع واهـتـمـام المـغـرب بـتـفـعـيـله، كـما أعلـن فـي ٢٧ ديسـمـبر ٢٠٠١ أن وزـراء الخـارجـيـة المـغـاريـة سـوف يجـتمـعون فـي الجـزائـر فـي شـهـر يـانـيـر الـتـالـي بـهـدف تـفـعـيـل الـاتـحـاد المـغـاري ومـناقـشة إمـكـانيـة تـضـييق الخـناق عـلى الحـركـات الإـسـلامـيـة المـتـطـرفـة، فـي ضـوء تـدايـعـات هـجـمـات ١١ سـبـتـمـبر . وقـد يـؤدـى التـفـاهـم بـيـن الجـزائـر والمـغـرب حـول حـتمـيـة مـواجـهـة



جدول (١)

أهم أنشطة الاتحاد المغربي خلال عام ٢٠٠١

تاريخ الاجتماع	اسم اللجنة أو فريق العمل
٢٠٠١/٤/٣	١- اجتماع فريق العمل للمغربي المكلف بالمطاب البيطري والصحة الحيوانية.
٢٠٠١/٥/٢	٢- اجتماع فريق العمل للمغربي المكلف بدراسة تسهيل التغطية بالبدء في إجراءات تأسيس المصارف المغربية للاستثمار والتجارة الخارجية - الأمانة العامة.
٢٠٠١/٥/٩	٣- انعقاد الدورة التاسعة للجنة البحرية لاتحاد المغرب العربي - الأمانة العامة.
٢٠٠١/٦/٢٧	٤- اجتماع مجلس الاتحاد بمقر الأمانة العامة بالرياض لمناسبة قدسها الحادية المغربية في الخارج.
٢٠٠١/٧/٦	٥- اجتماع فريق الخبراء المغربية المكلفين بدراسة الإجراءات الخاصة بتأسيس المصارف المغربية للاستثمار والتجارة الخارجية.
٢٠٠١/٧/١٩	٦- انعقاد الدورة الثامنة للمجلس الوزاري المغربي للتجهيز والتأهيل للصومعة بطناس.
٢٠٠١/٧/٢٣	٧- اختتمت بالجزائر الدورة السابعة والثلاثون للجنة المتخصصة للاتحاد المغربي بمشاركة وفود من كل الدول المغربية والأمانة العامة للاتحاد.
٢٠٠١/٧/١٢	٨- انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوزاري المغربي للتوريد والاتصالات بطونس.
٢٠٠١/٨/٢٠	٩- اجتماع لجنة الموارد البشرية بمجلس الشؤون المغربية في الجزائر.
٢٠٠١/٨/٢٢	١٠- اجتماع اللجنة السياسية لمجلس الشؤون المغربية.
٢٠٠١/٨/٢٧	١١- افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الشؤون المغربية برئاسة محمد مصطفى الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.
٢٠٠١/٩/٢٧	١٢- اجتماع لخبراء مغربية في ندوة نظمها الأمانة العامة للاتحاد في تونس لمناسبة قضية التنمية المستدامة.
٢٠٠١/٩/٢٨	١٣- اجتماع للجنة المغربية للتقارب.
٢٠٠١/٩/٢٨	١٤- اجتماع لجنة خبراء مغاربة بمقر الأمانة العامة للاتحاد لدراسة الإطار القانوني لمصالحات التعاون التجاري والجمركي بين دول الاتحاد.
٢٠٠١/٩/٢٨	١٥- اجتماع فريق عمل تبادل المنتجات الفلاحية بدول الاتحاد بمقر الأمانة العامة بالرياض.
٢٠٠١/٩/٢٨	١٦- اختتام أعمال الدورة المنعقدة للمجلس الوزاري المغربي المكلف بالتجارة بالجزائر.
٢٠٠١/٩/٢٨	١٧- اختتام ندوة لمنتدى لمنتدى الوطني المغربي بالرياض.
٢٠٠١/٩/٢٨	١٨- اجتماع المجلس الوزاري للشباب والرياضة بالرياض.

## جدول (٢)

التبادل التجاري بين بلدان الاتحاد المغربي خلال عام ١٩٩٩

(بالليرة دولار)

واردات صادرات	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	إجمالي للسيارات
المغرب	■	١٠	٤٤	-	-	٥٤
الجزائر	٦٩	■	٤٩	-	٥٣	١٧١
تونس	٣٩	٤٣	■	-	٢	٨٤
ليبيا	-	-	-	■	-	-
موريتانيا	-	-	١	-	■	١
إجمالي للواردات	١٠٨	٥٣	٩٤	-	٥٥	٣١٠

التطرف الأصولي إلى تلبين قناة الجزائر في قضية الصحراء، خاصة إذا ما استمرت الضغوط الأمريكية والأوروبية على البلدين.

وتجد الدول المغاربية الأخرى نفسها مضطرة للمراوحة بين القطبين المغاربيين، كما فعلت ليبيا التي أعلنت أثناء استقبال العقيد القذافي للملك المغربي محمد السادس في ٩ فبراير أن مشكلة الصحراء هي العقبة في طريق بناء الاتحاد المغربي، وهو التصريح الذي اقترحت به ليبيا تماماً من نظرة المغرب إلى نفس المشكلة. ولكن العقيد القذافي عاد بعدها بأيام قليلة وأرسل مبعوثاً إلى الجزائر سلم رسالة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، معلناً فيها اعتماد ليبيا لقبول "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" كمضو في الاتحاد الأفريقي الذي سمته ليبيا إلى إنشائه مع دول أفريقيا السوداء. وكان من الواضح أن العقيد القذافي قد لجأ إلى مغالطة الجزائر طمعاً في الحصول على تصديقها على إقامة الاتحاد الأفريقي، والذي كان يواجه آنذاك مشكلة الافتقار إلى اكتمال النصاب القانوني من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم حاول العقيد القذافي جذب الجزائر لمساعدته في تحقيق النصاب القانوني مقابل العودة مجدداً للاعتراف بما يسمى بالجمهورية الصحراوية، وهو الأمر الذي كان له أن يثير حفيظة المغرب، غير أن الرباط فضلت فيما يبدو ألا تعلق على ما قاله العقيد القذافي، على أمل أن تتغير مواقفه كما تغيرت من قبل.

وبالنسبة لموريتانيا، فإنها منذ انتهاء مطالبها في الصحراء فإنها تلتزم بموقف حيادي دقيق إزاء المناهضة بين الجزائر والمغرب، وهو الموقف الذي التزمت به بإصرار ونجاح منذ بداية عقد التسميعات، على عكس العقد السابق الذي تميزت فيه سياستها بالمرآحة بين التقارب مع الجزائر والمغرب، وكذلك ليبيا التي كانت تلعب دوراً

إقليمياً نشطاً هي تلك المرحلة. ومن بين التطورات المهمة التي شهدتها عام ٢٠٠١ قيام ملك المغرب، في العاشر من نوفمبر بأول زيارة يقوم بها ملك مغربي إلى موريتانيا منذ استقلال الأخيرة عام ١٩٦٠، وهو ما اعتبر مؤشراً على استقرار العلاقات بين البلدين على أساس من صيغة الحيداء التي تلتزم بها موريتانيا إزاء قضية الصحراء المغربية. وفيما يتعلق بتونس فإنها حافظت على موقف الحيداء حيال قضية الصحراء منذ نشوبها، كما أنها منذ وصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة عام ١٩٨٧ نأت بنفسها عن سياسة المحاور والتحالفات المغربية التي سادت عقدي السبعينيات والثمانينيات، عندما كان كل من الجزائر والمغرب، وكذلك ليبيا تحاول استقطاب الدول المغربية الأخرى إلى جانبها. ويلاحظ أن تونس أولت في السنوات الثلاث الأخيرة اهتماماً بالافاً بملاقاتها مع المغرب، وتشكلت لجنة دائمة للشاؤون السياسيين بين البلدين تمعد اجتماعاتها على مستوى وزراء الخارجية، كما قام الرئيس زين العابدين بن علي بزيارة إلى المغرب في شهر يوليو لبعث سبل دعم العلاقات الثنائية وتفعيل الاتحاد المغاربي. ويساعد تشابه توجهات السياسات الداخلية والخارجية للمغرب وتونس على تحقيق هذا التقارب، خاصة بسبب توافق السياسة الأوروبية للبلدين وتوفيقهما على اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل فإن العلاقات التونسية - الجزائرية لم تشهد تطوراً على نفس المستوى، وإن كان الرئيس بوتفليقة استقبل رئيس الوزراء التونسي محمد الفوشى أثناء زيارته للجزائر في شهر يونيو أثناء ترؤس الفوشى لوفد بلاده في الاجتماع الوزاري للجنة العليا المشتركة الجزائرية- التونسية. ويبدو أن تونس تحاول أن توطد علاقاتها الثنائية داخل اتحاد المغرب العربي على أمل أن يكون تمتين هذه العلاقات وسيلة للتعلم على المقبات التي تترتب لتفعيل الاتحاد، وهو ما أكده محمد الفوشى أثناء لقائه في تونس بنظيره الليبي رئيس اللجنة الشعبية العامة عبد الله مبارك الشامخ في ٣ نوفمبر، حيث اعتبر الطرفان أن تميز التعاون الثنائي يشكل الركيزة الأساسية في مسار الوحدة المغربية.

### ٣. العلاقات الأوروبية المغربية

يحتم منطق الأمور أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً بارزاً في دفع البلاد المغربية لتدوين الخلافات بينها، والإسراع بالتكامل داخل اتحاد المغرب العربي من أجل تسهيل عملية تطوير العلاقات بين الجانبين في ظل حقيقة ترابط الملفات العالقة بينهما مثل مشاكل الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والإرهاب، وفي ظل السياسة الأوروبية الموحدة تجاه جنوب المتوسط، خاصة شمال أفريقيا. ويراهن الاتحاد الأوروبي كثيراً على أن تفعيل الاتحاد المغربي يمكن له أن يساهم في تسريع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب العربي، بما يؤدي إلى الحد من الأعباء التي تتحملها أوروبا بسبب الفقر والتخلف الاقتصادي في شمال أفريقيا.

غير أن هناك أسباباً موضوعية تحد من الدور الأوروبي في لعب دور مهم لمساعدة الدول المغربية للتعلم على مشاكلها البنيوية وتذليل العقبات القائمة أمام الاتحاد المغاربي. ومن بين هذه الأسباب تفاوت مواقف الدول الأوروبية، خاصة تلك المعنية أكثر من غيرها بالشمال الأفريقي إزاء الدول المغربية، الأمر الذي يساعد على تكون ما يشبه المحاور العابرة للمتوسط. فبينما يوجد توتر مزمن في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فإن المملكة المغربية تعتبر فرنسا المحامي عن المصالح المغربية داخل الاتحاد الأوروبي، وهو تمييز استخدمه ملك المغرب الملك محمد السادس في سبتمبر حينما أعلن أن المغرب يراهن على فرنسا كمحام عن مصالحه داخل الاتحاد الأوروبي. وهو نفس التمييز الذي استخدمه الناطق الرسمي باسم الحكومة الفرنسية "برنار هالبرو" في تصريح له في نفس الشهر بقوله أن باريس تعمل على التقريب بين المغرب والاتحاد الأوروبي في القضايا المختلف عليها، وأنها تعتبر نفسها محامي المغرب لدى الاتحاد الأوروبي، وهو الموقف الذي اتخذ شكلاً عملياً في الموقف الفرنسي من أزمة

حقوق الصيد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي هوبيرت فيدرين، "بأن فرنسا تشجع على التوصل إلى اتفاق متوازن يحفظ للمغرب ثروته السمكية ويحترم سيادته". أما بشأن قضية الصعراء، فإن الموقف الفرنسي يبدو أقرب كثيراً للموقف المغربي، وهو ما ظهر هذا العام أثناء زيارة الرئيس جاك شيراك للمغرب، والتي قال فيها أن باريس تريد حلاً لقضية الأقاليم الجنوبية في المغرب (قاصداً إقليم الصعراء)، وهو التعبير الذي كان استخدامه مثيراً في إغضب الجزائر.

وهي مقابل العلاقات الفرنسية المغربية القوية، استمرت العلاقات الأسبانية المغربية في التدهور بسبب النزاع على حقوق الصيد. فمنذ انتهاء العمل باتفاقية الصيد البحري الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب عام ١٩٩٩، فشل الجانبان في التوصل إلى اتفاق حول تمديد الاتفاقية، واستمرت تفاعلات هذا الفشل في التصاعد، وبدأ عام ٢٠٠١ بدعوة رومانو برودي رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي المغرب لإبداء المرونة في المفاوضات، وبينما كانت المغرب تطالب برفع قيمة التعويض الذي تتلقاه من الاتحاد الأوروبي لقاء السماح لسفنه بالصيد في المياه المغربية من ١٢٥ مليون دولار إلى قرابة ٥٠٠ مليون دولار، مع ضمان توجه بعض الاستثمارات الأوروبية لتطوير صناعة صيد السمك في المغرب، ظلت أسبانيا تشدد على استعالة تنفيذ الشروط المغربية سواء لأن دولاً أخرى مثل السنغال وموريتانيا مطالبة بالمعاملة بالمثل وهو ما يمثل عبئاً لا يمكن تحمله بالنسبة للأسطول الأوروبي والذي يشكل ٨٠٪ من سفن أسبانية وبرتغالية. وفي شهر إبريل، أعلن المفوض الأوروبي المكلف بشئون الصيد "فرانز فيشر" فشل المفاوضات مع المغرب بشكل نهائي، بالرغم من عقد سبعة اجتماعات على المستوى السياسي و ١٣ اجتماع على المستوى الفني، واقترح على الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خططاً بديلة لمساعدة الصيادين الأسبان والبرتغاليين.

وقد حاولت أسبانيا الاستواء بالاتحاد الأوروبي في نزاعها مع المغرب. إما بالتمرض للشاحنات المغربية التي تقلل الصادرات المغربية إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر الأراضي الأسبانية، أو بتهديد المغرب بقطع المساعدات الأوروبية عنها، وهو الأمر الذي أثار قلق الاتحاد الأوروبي الذي أهان في شهر إبريل أن المغرب يعتبر حليفاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبي وبالتالي فإن فشل مفاوضات الصيد لا يمكن أن يمس نهائياً باقي مجالات التعاون على الرغم من قيام الاتحاد بتجميد ٢١ مليون يورو، كان سيتمقيد منها قطاع الصيد البحري في المغرب.

ويسبب غياب التنسيق بين الدول المغاربية، فقد تحركت أسبانيا للعب على تناقضات المصالح بين بلدان المغرب العربي، فدخلت في مفاوضات مع كل من تونس والجزائر للحصول على حق الصيد في مياههما الإقليمية، وأشارت بعض الأخبار إلى أن أسبانيا تسمى لتقديم هذا العرض باسم الاتحاد الأوروبي، وقامت الجزائر وتونس من ناحيتهما بتعديل هواتين الاستثمار في صناعة الصيد لديهما لتسهيل استقبال السفن الأسبانية والبرتغالية للصيد في مياههما الإقليمية، وهو ما استفادته الصحف الأسبانية جيداً حيث كتبت جريدة "لارلون" في مايو ٢٠٠١ هاكلاً أن تونس تقدم نفسها كشريك أكثر إخلاصاً للاتحاد الأوروبي، حيث ترغب في استغلال تدرج العلاقات بين الرباط ومرديد تقديم نفسها بمثابة بديل سياسي واقتصادي للمغرب خاصة في ظل الحرب الأهلية الدائرة في الجزائر .

## ١- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية في دورة سبتمبر ٢٠٠١ الموافقة على تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية، لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنتهي في أول يناير ٢٠٠٥، والتي كان مقرراً لها أن تنتهي في آخر ديسمبر ٢٠٠٧. وتأتى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة هامة وحديثة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. وكانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وفق مدخل تحرير التجارة قد بدأت منذ الخمسينيات من القرن الماضي، حيث وقعت الدول العربية فيما بينها اتفاقيات عديدة، منها:

\* اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣).

\* اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية (١٩٥٤).

\* قرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية.

\* اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١).

هذا إلى جانب الاتحادات الثنائية كوحدة مصر وسوريا (١٩٥٨)، والاتحاد العربي بين العراق والأردن في العام نفسه. فضلاً عن أنه في عام ١٩٨٠ أعلن ميثاق العمل الاقتصادي المشترك في قمة عمان، ثم مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩.

وبالرغم من توافر البنية التحتية للتعاون الاقتصادي العربي من الاتفاقيات ومعاهدات وآليات وأجهزة، إلا أن مشروعات التكامل الاقتصادي العربي باءت بالفشل، أو أن حمداً هذه المشروعات كان متواضعا جداً مقارنة بالأهداف الموضوعة مسبقاً ومقارنة بمشروعات أخرى في مناطق مختلفة مثل الاتحاد الأوروبي، والذي بدأ في فترة زمنية متقاربة مع الفترة الزمنية التي بدأت فيها المشروعات العربية. ويرجع فشل التجارب العربية السابقة في مجال تحقيق تكامل اقتصادي عربي مشترك إلى مجموعة من الأسباب، أهمها غياب أو ضعف الإرادة السياسية، بسبب عدم إدراك أصحاب القرار للفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي، وعدم فاعلية المواقف والالتزامات العربية، نهضة الإفراط في تطبيق سياسات الحماية، وتبنى سياسة الإحلال محل الواردات، واختلاف النظم السياسية وانعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية، وغياب وجود سلطة فوق الأقطار العربية تكفل لها اتخاذ قرارات ملزمة لهذه الأقطار العربية، ومحاولات القفز على الواقع العربي

ومشكلاته والمطروح بالانتقال فجأة ومرة واحدة من حالة من التشردم الاقتصادي الى ما سمي بالسوق العربية المشتركة بل و "الوحدة الاقتصادية" . إضافة الى العوامل الخارجية وتشكيك الدول الكبرى فى جدوى التكامل العربى. وأخيراً إجحام القطاع الخاص، والنقص الشديد فى الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربى مثل النقل والاتصالات والمعلومات والتسويق والترويج والتعبئة والتغليف.. الخ.

### أولاً : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بحلول عام ٢٠٠١، دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الرابع فى التنفيذ، حيث بلغت نسبة التخفيضات الجمركية التراكمية ٤٠٪ من الرسوم الجمركية التى كانت سارية فى أول يناير ١٩٩٨ فى الدول العربية التى أعلنت انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويذكر أن مشروع لـ "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" كان اقتراحاً لوزير الاقتصاد المصرى، قدم فى إطار مداولات المجلس الاقتصادى والاجتماعى حول رفع كفاءة التجارة العربية فى سبتمبر ١٩٩٥. وبناء على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر وسوريا والسعودية، تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى يؤدى الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى، يراعى أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية.

كان من أبرز القرارات الاقتصادية التى أوصت بها القمة العربية التى عقدت فى القاهرة خلال الفترة ٢١ - ٢٢ يونيو ١٩٩٦، التى دعت اليها مصر فى محاولة للشمول العربى وإحياء فكرة التعاون العربى، تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ ما يلزم للإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن جانبه أقر المجلس بموجب قراره رقم ١٢١٧ فى دورته العادية (٥٩) بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٧ البرنامج التنفيذى وجدولة الزمنى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

وكانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاثة بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة هى:

١. دمج مناطق التجارة الحرة القائمة، كمجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى ومجلس الوحدة الاقتصادية.

٢. ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، وإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية، يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً وفقاً لإطار موحد يهتدى على مبادئ وقواعد موحدة، ثم ربط هذه المناطق ببعضها وتحرير التجارة فيها بالكامل بحيث يتم تعديل الأوضاع الثنائية الى نظام متعددة الأطراف.

٣. التحرير الفورى للتجارة بين الأقطار العربية، مع السماح ببعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

وقد بدأ أن الاتجاه العام يصب فى تفضيل البديل الثالث، لأن البديلين الأولين لا يحققان التوصل الى التعاون المشترك المنشود بالسرعة والكيفية المطلوبتين، لإقامة كيان اقتصادى عربى قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية.

ومن جانب آخر، استند البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصورة أساسية على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية، ولذلك فإن الانضمام الى منطقة التجارة الحرة

لعرية الكبرى يتطلب استيفاء شرطين أساسيين:

الأول، المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية، وقد بلغ عدد الدول العربية التي صادقت على هذه الاتفاقية (١٩) دولة عربية حتى ٢٠٠١، باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر. الثاني، يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي، ويكون هذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطات المختصة إلى إدارات الجمارك والمنافذ الجمركية لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي، مع إيداع هيكل التعرفة الجمركية المطبقة لديها في أول يناير ١٩٩٨ لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذي يتم على أساسه تطبيق التخفيض التدريجي.

وقد تحددت أهداف منطقة التجارة العربية الكبرى في :

• تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وبعضها البعض.

• تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.

• الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

• الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.

• تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجى.

• وضع الأساس لقيام كتل اقتصادى عربى تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

وفيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تضمن عدة خطوات على النحو التالى:

١. يتم تحرير كافة السلع العربية، الزراعية والحيوانية والمنجمية وفقاً لأسلوب التحرير المتدرج بنسب سنوية متساوية (١٠٪ سنوياً) للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بداية من ١/١/١٩٩٨، ولدة عشر سنوات تنتهى في ٣١/١٢/٢٠٠٧، مع ملاحظة أن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي ينطبق عليها التحرير المتدرج هي المطبقة في كل دولة في ١/١/١٩٩٨، وإذا تم تخفيضها بعد هذا التاريخ في أى دولة، فإن الرسوم المخفضة تحل محل الرسوم المطبقة في ١/١/١٩٩٨.

٢. تحديد مواسم إنتاج لمعد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، على أن ينتهى العمل بهذا التحديد في موعد إقصاء تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وأن يتم إدراج هذه السلع في جدول زمني زراعى عربى مشترك.

٣. لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية، أو صحية أو لقواعد الحجر الزراعى البهطرى.

٤. لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى كان، وتعرف القيود غير الجمركية بأنها كافة التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغیر الأغراض التنظيمية والإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد.

٥. لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط أن تكون السلة عربية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وقد تقرر العمل بقواعد المنشأ العامة التي اقترحها المجلس فيما

بعد هي الدورة (٦٠) بقرار رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٧، وذلك لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفضيلية للملغ العربية.

٦ - أن تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التفضيلي والالتزام بكافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق، وأن يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية والبرنامج التفضيلي، إضافة الى منح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة في إطار البرنامج على أن تقدم الدولة بطلب الى المجلس يتضمن طهجة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية. (وتعتبر السودان وجيبوتي وجزر القمر والصومال واليمن وموريتانيا وفلسطين دولاً أقل نمواً).

٧ - التشاور بين الدول الأطراف حول الأنشطة التالية: الخدمات وبالات المرتبطة بالتجارة، والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتسويق النظم والتشريعات والمهاسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٨ - تتكون آلية المتابعة والتفدي وحض المنازعات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز الإشراف، تعاونه أجهزة تنفيذية هي: لجنة التفدي والمتابعة، ولجنة المفاوضات التجارية، ولجنة قواعد المنشأ العربية، والأمانة الفنية.

وجدير بالذكر أن الدول التي انضمت الى البرنامج حتى الآن (١٤) دولة وهي على الترتيب من حيث أسبقية الانضمام كالتالي: الكويت، المغرب، وتونس، البحرين، مصر، السعودية، العراق، الأردن، الإمارات، سلطنة عمان، قطر، سوريا، ليبيا، لبنان. ويلاحظ أن هذه الدول فضلت الانضمام خلال السنة الأولى من بدء تطبيق البرنامج التفضيلي (١٩٩٨)، وذلك رغبة في الانضمام الى كتلة إقليمية عربية يحفظ للدول العربية مصالحها الاقتصادية ويمكنها من التعامل مع التغيرات في نظام التجارة العالمي، كما أن الانضمام منذ السنة الأولى يسهل عليها الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، فضلاً عن الاستفادة منذ البداية من السوق العربية الواسعة والاستفادة من ميزة الدخول في المنافسة بشكل متدرج، وهذا التدرج في المنافسة يعطى شركات الإنتاج الزراعي والصناعات (الحكومية والقطاع الخاص والمختلطة) فرصه التكيف وفق المزايا النسبية. ومن المتفق عليه أن الدولة التي تتأخر في الانضمام الى السنوات اللاحقة سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلته الدول الأعضاء في تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وهذا ما طبق على الجمهورية اللبنانية التي انضمت في نهاية عام ١٩٩٨ وأبدأت التطبيق ١ يناير ١٩٩٩، حيث بدأت التخفيض بنسبة ٢٠٪ مباشرة، وهو مستوى التخفيض التراكمي في السنة الثانية.

## ثانياً : مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رغم عودة محاولات إقامة منطقة تجارة حرة عربية الى الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن هذه المحاولات حققت نتائج مغيبة للأمال. ولربما تكون هذه المحاولة الجديدة أكثر نجاحاً من المحاولات السابقة، وذلك نظراً لمجموعة من الظروف التي راقت انطلاقها على النحو التالي:

١. الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك، والذي عبرت عنه قمة القاهرة (١٩٩٦) بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي، في ظل التغيرات التي تحيط بالعالم العربي، وظهور العديد من



التقديم الأول عام ١٩٩٨، والتقديم الثاني ١٩٩٩، للتدليل الأعضاء في منطقة التحويل لخدمة الحرة العربية الكبرى

ملاحظات: ٤ م. ذو مؤلف، القيمة (٠) تسمى مستوى محقق من الفرضية. ويخرج المستوى إلى (١) حيث يسمى الفرضية الكاملة، المستوى الأقصى من الفرضية هو الذي يسمى رقم

المصدر: رئيس مجلس الوزراء، مجلة الدستور، العدد ١٠٠٠، تطبيق، ١٣٦١.

المصدر: مقياس رينج هولز، مقياس الكفاءة الحركية، صالون من التطبيق، ١٧٠٠، ص ١٣٦.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## التكتلات الاقتصادية.

٢. إرساء "الجبات" لقواعد جديدة تساعد على التكتل الإقليمي العربي، تتضمن وبصورة حتمية افتتاح الحدود العربية فيما بينها بالنسبة للبلدان العربية التي انضمت لهذه الاتفاقية وتوقع ازدياد عدد من البلدان التي تستعد للانضمام، الأمر الذي لا يترك أمام حكوماتها إلا تعزيز موقعها ضمن النظام التجاري العالمي، وذلك بالتعامل معه على أساس من التكتل بين البلدان العربية الذي يُسمح به إقليمياً، والذي يمد التنفيذ الوحيد الذي تركه هذا النظام لحماية الاقتصاديات التي تندمج في هذا التكتل، حيث سمحت الجبات في المادة (٢٤) بإقامة تكتلات إقليمية من حقها أن تمنح مزايا لبعضها البعض دون أن تلتزم بإعطاء هذه المزايا لدول أخرى خارج هذا التكتل.

٣. تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية. الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من البلاد العربية. ٤. مساهم إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في السنوات الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي، وبرنامج ضمان واقتنام الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، في تشكيل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية بصفة عامة، إلى جانب توفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكاناتها وإلتاحتها للمصدرين العرب، وهو ما لم يكن متوافراً بالقدر ذاته من قبل، مما مهد الطريق لمقدد ملتقيات لرجال الأعمال العرب، وزيادة مساحة الشركات العربية في المعارض التي تعقد في دول المنطقة.

٥. تزايد البطالة، مما يستدعي دفع معدلات النمو الاقتصادي لاستيعاب العمالة، بالإضافة إلى حاجة معظم الدول العربية إلى توسيع أسواقها نظراً لزيادة طاقتها الإنتاجية.

إضافة إلى ما سبق، فإن البرنامج التنفيذي للاتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعتبر خطوة إلى الأمام إذا ما تم الالتزام الكامل ببندوه، بالمقارنة بالمحاولات السابقة للتعاون الاقتصادي العربي، مما يميز من إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويمكن تقديم البرنامج التنفيذي في عدد من النقاط التي يمكن إيجازها كالتالي:

- (أ) شمول اتفاق المنطقة الحرة لأول مرة القهود غير الجمركية، التي كانت تعطل في أكثر الأحيان تحرير التبادل السلمي عن طريق خفض التعريفات دون رفع الحواجز الأخرى خارج التعريفات الجمركية.
- (ب) تضمن البرنامج التنفيذي آلية جديدة لاتخاذ القرار حيث تؤخذ القرارات بأغلبية الثلثين وتكون ملزمة لكافة الأطراف، بعد أن كانت القرارات تؤخذ بالإجماع وتكون ملزمة للدول التي توافق عليها فقط، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل طاعنة التعطيل على القرار.
- (ج) الأخذ بأسلوب التحرير المتدرج بعد أن أثبت أسلوب القوائم السلبية عجزه في تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١).
- (د) خضعت الاتفاقية الجديدة مجالاً لتعامل خاص مع البلدان الأعضاء الأقل نمواً، بحيث تستطيع هذه البلدان الاستفادة من مرحلة انتقالية تتخذ فيها التدابير اللازمة لفتح حدودها أمام التجارة البينية العربية.
- (هـ) سمح البرنامج للدول العربية الأطراف أن ترتبط باتفاقات للتجارة الحرة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف. وراعى البرنامج عدم اللجوء إلى عرقلة جهود إقليمية تسير في الاتجاه ذاته، مثل جهود مجلس

التعاون الخليجي لنسجم التبادل بين الدول الأعضاء فيه وتحقيق الاتحاد الجمركي للدول الخليجية.

و) راعى البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطني طبيعة الهياكل الإنتاجية للدول العربية واعتمادها على الاستيراد من الخارج في توفير بعض مكونات الصناعات الوطنية وخاصة الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وذلك بإقرار نسب وأهمية للمكونات الوطنية في المنتج النهائي، حتى يمكن تطبيق قواعد الإعفاء عليها، مع إقرار آليات للمراجعة الدورية لقواعد السلع هذه بما يسمح للدول الأعضاء بتكييف اقتصادياتها والانتقال من مرحلة إلى أخرى في إطار منطقة التجارة الحرة دون إهدار مبادئ الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول.

ز) أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف حول النشاطات الاقتصادية الأكثر تأثيراً وارتباطاً بمفهوم وأبعاد منطقة التجارة الحرة. مما يساعد على إرساء آليات لمعالجة أوجه الخلاف في بدايتها مع تحقيق قدر من المرونة في تطبيق أحكام البرنامج، وبمهد - ضمن عوامل أخرى - لتزيد من التمسك والتكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء في المدى المتوسط والطويل.

ح) أصبحت الدول العربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطالبة بتقديم كافة التفاصيل الضرورية لبيان التزام الدولة بعملية التطبيق، بعد أن كان هذا مقتصرًا على الجوانب العامة دون السماح بالدخول إلى تفاصيل الالتزام.

وبالرغم من توافر كل عناصر النجاح هذه في البرنامج التنفيذي، إلا أنه لم يسلم من المآخذ، فمن جهة قرر برنامجاً للتصريح المتدرج للسلع الزراعية والحيوانية والمواد المعدنية وغير المعدنية، والتي كانت معفاة إعفاءً كاملاً بموجب الفقرتين ١ و ٢ من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. إلى جانب أنه عاد خاضع السلع العربية التي سبق وأقر إعفاؤها قبل نفاذ البرنامج (القائمة الأولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٢٢ سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية على الإعفاء الكامل الذي سبق إقراره لهذه السلع بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من عشر سنوات.

### ثالثاً: نتائج الدورة (٦٨) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقاهرة دورته المادية (٦٨) في سبتمبر ٢٠٠١، واستجابة لقرارات القمة العربية الأخيرة، شملت قراراته مجموعة من الموضوعات الهامة يمكن تناولها كالآتي:

١. تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية، حيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنتهي في أول يناير ٢٠٠٥، وذلك وفقاً لتكليف القمة العربية المتعددة في عمان في الفترة ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠١ بإسراع الخطى للانتهاء من المرحلة الانتقالية في عام ٢٠٠٥.

وأمام الدول العربية الآن أن تدرس البدائل الأربعة الواردة في الجدول رقم (٢)، والتي اقترحتها الأمانة الفنية لنسب تخفيض الفترة الزمنية، على أن يتم عرض الموضوع على الدورة القادمة للمجلس لاختيار البديل المناسب.

٢. القهود غير الجمركية، حيث تأتي القهود غير الجمركية على رأس المقبات التي تديم حركة التجارة العربية وتشمل القهود غير الجمركية على القهود الإدارية والتقنية والمالية والفنية. هذا وقد نص قرار المجلس في دورته

جدول (٢)

بيانات المختصر للفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
(١) الوضع العام: الاستقرار بالتقليص بنسبة ١٠% سنوياً	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠
(٢) التقليص بنسبة ١٥% بداية من ٢٠٠٢	٤٠	٥٥	٧٠	٨٥	١٠٠		
(٣) التقليص بنسبة ١٥% بداية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ ثم ٢٠% في السنة الأخيرة	٤٠	٥٠	٦٥	٨٠	١٠٠		
(٤) بداية التقليص من ٢٠٠٤ ثم ٢٠% في السنة الأخيرة	٤٠	٥٠	٦٠	٨٠	١٠٠		
(٥) التقليص حتى نهاية عام ٢٠٠٣ ثم الانتهاء في ٢٠٠٥/٥/١	٤٠	٥٠	٦٠	١٠٠			

المصدر : الدورة (٦٨) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأخيرة على " إزالة كافة القيود غير الجمركية وفقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بعمان ٢٠٠١". وكلف الأمانة العامة بالتعاون مع صندوق النقد العربي والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بمصمر الجهود غير الجمركية وتحديد أهدافاً دقيقاً بهدف إلزائها نهائياً، مشيراً إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء في المنطقة بموافقة الأمانة العامة بالبيانات الخاصة بالقيود لديها أو لدى الدول العربية الأخرى، وعرض ذلك على الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية.

٣. الاستثناءات من تحرير بعض السلع، فقد حث المجلس الدول العربية التي منحت استثناءات، على تقليص الاستثناءات الممنوحة لها، وإبلاغ ذلك إلى الأمانة العامة قبل نهاية ديسمبر ٢٠٠١، لتقوم بدورها بإبلاغ الدول الأعضاء بها، كما حث الدول الأعضاء بالمنطقة بعدم التقدم بأي طلبات استثناء جديدة.

هذا وقد حصلت ست دول أعضاء في المنطقة - وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي - على الاستثناءات، وهي: الأردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب، كما استغفدت دولة البحرين بالإبقاء على قوانينها المحلية بشأن استيراد المركبات لأسباب بيئية ترتبط بالميز الجغرافي الضيق للبلاد. وتثير هذه الاستثناءات جدلاً حول جدوى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بسبب القوائم المطولة من الاستثناءات حيث يخشى معها أن تكون المنطقة سوقاً خالية من السلع، وكان المجلس قد وافق على منح استثناء لمجموعة من السلع الصناعية ونصف المصنعة لفترة أقصاها ثلاث سنوات تبدأ في ١٩٩٩/٩/١٦ وتنفيداً لقرار القمة العربية الأخيرة بتقليص الاستثناءات السلمية، فقد أعلنت الأمانة الفنية مقترحاً لتقليص عدد السلع لكل دولة، وهو ما يبرزه الجدول رقم (٣).

٤. قواعد المنشأ للسلع العربية، كان المجلس قد أقر قواعد المنشأ العامة للسلع العربية بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٧

جدول (٣)

الجدول التجميعي للاستثناءات والمترح الأمثلة الفنية لعضوها

مجموع السلع لكل دولة	عدد السلع المستثناءة	سلع بلنهي استثنائها في سبتمبر ٢٠٠١	السلع لمتنبه سبتمبر ٢٠٠١	التكفيل المترح	السلع المستثناء حتى سبتمبر ٢٠٠١	نسبة التفضيلات %
سلع الأردن	٣٥	١٤	٢١	٥	١٦	٢٣,٨١
سلع تونس	١٥٦	١	١٥٥	٣٥	١٢٠	٢٢,٥٨
سلع سوريا	٢٥٠	٥١	١٩٩	٢٨	١٧١	١٤,٠٧
سلع لبنان	٤٧	٠	٤٧	١٢	٣٤	٢٧,٦٦
سلع مصر	١١٧	٠	١١٧	٣٨	٥٧٩	٦,١٦
سلع المغرب	٧٩٩	٠	٧٩٩	١٢١	٦٧٨	١٥,١٤
الدول العربية	١٩٠٤	٦٦	١٨٣٨	٢٤٠	١٥٩٨	١٣,٠٦

المصدر : الدورة (١٨) للمجلس الاقتصادي والجناس

لعمل بها لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للمسلع العربية على أسس تفضيلية. وبمثل غياب قواعد المنشأ التفصيلية سبباً أساسياً في طلب العديد من الدول العربية للاستثناءات، تجنباً لمنافسة السلع غير العربية ونتمتعاً بما تتيحه المنطقة من امتيازات للمسلع العربية، وذلك في حالة الاستمرار في تطبيق قواعد المنشأ العامة. وكان قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية بمان قد نص على تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعداد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للمسلع العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودخولها حيز النفاذ في موعد غايته أول يناير ٢٠٠٢.

وحرصاً من الأمانة الفنية للمنطقة على الالتزام بالموعد المحدد من قبل القمة العربية، فقد دعت إلى عقد اجتماعين للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأول في يونيو والثاني في أغسطس ٢٠٠١)، من أجل استكمال مشروع القواعد. وقد تم عرض المشروع على المجلس في سبتمبر ٢٠٠١، الذي قرر إحالته إلى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية لدراسته مرة أخرى بمشاركة خبراء في قواعد المنشأ من الدول العربية، وبمشاركة كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والاتحاد العام لفرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

٥. الاتحاد الجمركي العربي، حيث يمثل الاتحاد الجمركي العربي مرحلة متقدمة في ارتقاء التكامل الاقتصادي العربي، وصعداً إلى إقامة السوق العربية المشتركة. ولأن ترتيبات إقامة اتحاد جمركي يستغرق تنفيذها سنوات طويلة، لذلك كان الاجراء هو استغلال الوقت المتاح لضمان وضع الترتيبات اللازمة على أسس فنية سليمة بحيث يمكن تنفيذها دون صعوبات عندما تصدر القرارات السياسية اللازمة الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي. وتنفيذاً لذلك، قرر المجلس في الدورة (١٨) تشكيل فريق عمل من المتخصصين في الجهات المعنية في الدول العربية، لدراسة وبحث كل ما تتطلبه إقامة الاتحاد الجمركي العربي من خطوات، ووضع الإطار العام للاتحاد

مستفيدة من تجارب تكتلات سابقة وعرضه على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته القادمة.

٦. تجارة الخدمات: فلم يتضمن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحرير تجارة الخدمات، إلا أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى قرر إدخال تحرير تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بقراره رقم ١٣٩٥ فى دورته رقم (٦٥)، وعاد شاكدا عليه ثانية فى دوراته (٦٦) و(٦٧). وقد قرر المجلس فى الدورة (٦٨) استمرار الاتصال بالجهات المعنية فى الدول العربية لاستكمال جميع المعلومات والبيانات من تجارة الخدمات فى الدول العربية وبناء قاعدة معلومات عن هذا القطاع لدى الأمانة العامة، واستكمال الدراسة الشمولية التى بدأت الأمانة العامة إعدادها حول تحرير تجارة الخدمات على المستوى الكلى، والاستفادة من الدراسات التى تمدها الاتحادات العربية النوصية فى مجال اختصاصها والدراسات القطاعية التى تتولى المجالس الوزارية الإشراف على تنفيذها، والدراسات التى تعدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا).

## رابعاً : محاولات تطوير التجارة العربية

### ١. واقع التجارة العربية

يبين الجدول رقم ( ٤ ) واقع التجارة العربية فى الفترة ما بين ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠، ومنها يتضح أن متوسط نسبة الصادرات العربية الإجمالية إلى إجمالى الصادرات العالمية كان يسود حول ٢,٢٪ خلال هذه الفترة، فى حين كان متوسط نسبة الواردات العربية الإجمالية حوالى ٢,٦٪ من إجمالى الواردات العالمية، ونتج عن ذلك أن سجل متوسط نسبة التجارة العربية الإجمالية حوالى ٢,٩٪ من إجمالى التجارة العالمية خلال الفترة المذكورة. وهذا الوضع يمسك الأهمية بالنسبة المتوازنة للدول العربية فى التجارة العالمية.

أما على صعيد التجارة العربية البينية وخلال الفترة ذاتها، فإنه لم يطرأ عليها تحسن كبير سواء من حيث القيمة أو الهيكل السلى أو اتجاه هذه التجارة، فقد استقر متوسط قيمة التجارة العربية البينية عند مستوى ٢٨ مليار دولار، تمثل نمو ٩,١٪ من التجارة العربية الإجمالية، كما تتسم بالتركيز الجغرافى، سواء من جانب الصادرات أو الواردات على شريك أو شريكين. وسجل متوسط الصادرات العربية البينية حوالى ٨,٧٪ من الصادرات العربية الإجمالية، فى سجل متوسط الواردات العربية البينية حوالى ٩,٤٪ من الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة المذكورة. وتعود هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى عدة عوامل أهمها:

أ. وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل فى الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ووجود القوائم السلبية والاستثناءات فى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية. بالإضافة للحواجز السياسية والنزعات الإقليمية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.

ب - قلة السلع المنتجة، والمتمثل الكبير بين ما ينتج فى البلدان العربية، أى أنها منافسة لبعضها البعض، وذلك ناتج من سياسة الإحلال محل الواردات التى بنى على أساسها التصنيع فى معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حماية شديدة للصناعات المنشأة محلياً والتي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها خارج الحدود الوطنية، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النعلية ومشقاتها.



ج . ارتفاع حجم النفط في التجارة العربية الإجمالية، فمع اعتماد عوائد البترول يبلغ حجم التجارة البينية حوالى ١٥٪.

ومن جانب آخر، يمكن رصد عدة مؤشرات إيجابية لإمكانية نمو التجارة العربية البينية تتمثل في تفكير الكثير من الدول العربية في رفع القيود الكثيرة على تجارتها، مما ييشر بمنافع كثيرة وزيادة في التجارة البينية العربية، والدور الذي يمكن أن يلعبه برنامج تمويل التجارة العربية في دفع عجلة التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض، فضلاً عن الدور المتوقع للقطاع الخاص في زيادة حجم التجارة البينية، إذا ما أقدم على توسيع قاعدة الإنتاج القطرية وشمول هذه القاعدة أسواق بلدان المنطقة العربية.

يبد أنه لا ينتظر زيادة كبيرة في التجارة العربية البينية في المدى القصير، ويرجع ذلك إلى التشابه في هياكل التجارة الإجمالية تصديراً واستيراداً، واعتماد أغلب الدول على الخارج في استيفاء احتياجاتها من السلع الإنتاجية والصناعية المتقدمة لتمدّن توافرها في إطار السوق العربى، إلى جانب اعتماد بعض الدول العربية بصفة أساسية على تصدير مادة خام واحدة كالبتروى أو الحديد . وهى منتجات يتمتع زياذة صادراتها منها إلى الدول العربية الأخرى بشكل ملحوظ من خلال التخفيضات الجمركية . فضلاً عن أن الاتجاهات الحالية للتجارة العالمية تقسم بالارتفاع المستمر في نسبة السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة في حركة الاقتصاد العىنى، إلى جانب النمو السريع للاقتصاد المالى، من حيث سرعة تحركات الاستثمارات وأنماط توظيف الأموال والمعاملات، وهى اعتبارات تؤدى في مجملها إلى زيادة ربط الاقتصاديات العربية بالعالم الخارجى وتقرض أولوياتها على العلاقات الاقتصادية العربية . العربية.

## ٢. مناطق التجارة العربية الحرة الصغرى

نظراً للتعقيدات والمواقف التى قد تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد لجأت بعض الدول إلى إقامة مناطق تجارة حرة مصغرة بين عدد أقل من البلدان، حيث أنه في ظل مناطق التجارة الحرة المصغرة يمكن أن تكون المواقف التى تفرض تحرير التجارة بين أعضائها أقل بحكم عددها الأقل، كما أن عملية التفاوض بين هذه البلدان لتحرير التجارة فيما بينها تعد أيسر فيما لو تم على المستوى العربى ككل، إلى جانب أنه ربما تكون هناك مصالح أولى بين هذه البلدان، لذلك قد تعد المناطق المصغرة أنجح . مع ملاحظة أن هذه المناطق المصغرة . وإن سمح بها البرنامج التنفيذى . لا تعد بديلاً عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بل أنها تسير في اتجاهها وتندمج نجاحها. وقد شهد عام ٢٠٠١ مآلين لهذا الاتجاه من المناطق المصغرة هما إعلان أغادير وإعلان بغداد .

### أ. إعلان أغادير

في ٨ مايو تم التوقيع على إعلان أغادير (بالمغرب) من قبل وزراء خارجية الأردن ومصر وتونس والمغرب، وقد جاء الإعلان تحت عنوان: "إعلان بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية". ويشمل الإعلان أربع نقاط رئيسية هي: بدء العمل على إقامة منطقة موسعة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطية، على أن تبقى هذه المنطقة مفتوحة أمام الدول العربية الأخرى، وتكليف فريق عمل من خبراء الدول الأربع لدعم الإطار المؤسسى ووضع الآليات الضرورية لإقامة هذه المنطقة، وإقيام فرق الخبراء بعقد لقاءات تورية لتحضير مشروع





اتفاقية منطقة التبادل الحر الموسعة، وتعيين لجنة من كبار الموظفين لدراسة تقارير فريق الخبراء بقصد تقديم تصور عام يعرض على وزراء الخارجية في أقرب الأوقات.

جاء الإعلان كمبادرة من الملك محمد السادس ملك المغرب . كما ورد في نص الإعلان - وتقييداً لقرارات القمة العربية الثالثة عشرة التي عقدت بعمان في الأردن ١٩٨٠

وبين الجدول رقم (٥) تطور الصادرات والواردات والتجارة البينية لدول الإعلان خلال السنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠، ومنها يتضح أن متوسط الصادرات الإجمالية لدول الإعلان كان يدور حول ١٦١٧٩ مليون دولار، في حين كان متوسط الواردات الإجمالية يدور حول ٢٥٤٦١ مليون دولار، وبالتالي سجل متوسط التجارة الإجمالية لدول الإعلان حوالي ٥١٦٤٠ مليون دولار خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد التجارة البينية لدول الإعلان، سجل متوسط حجم التجارة البينية حوالي ٤٧٢ مليون دولار خلال الفترة المذكورة بنسبة ٩,٩ ٪، في حين كان يدور متوسط الصادرات والواردات البينية حول ٢١٧ و ٢٥٥ مليون دولار على التوالي خلال نفس الفترة.

هذا ويرتكز قرار الدول الأربع الموقعة على الإعلان على عدد من الأسباب أهمها وجود اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة بين الدول الأربع، بالإضافة إلى وجود اتفاقيات مشاركة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تقارب المستوى الاقتصادي بين البلدان الأربعة.

وبالنسبة للاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة بين الدول الأربع، فعلى سبيل المثال وقعت مصر وتونس على اتفاقية للتبادل الحر وعلى بروتوكول قواعد المنشأ الملحق بها في القاهرة بتاريخ ٥ مارس ١٩٩٨، وقد جاءت الاتفاقية في (٢٣) مادة وجاء البروتوكول في (٢٨) مادة. ونصت هذه الاتفاقية بأن يقوم الطرفان تدريجياً بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما خلال فترة انتقالية مدتها لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، واعتبار الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل الساري والمعمول بها في البلدين بتاريخ ١/١/١٩٩٧ أساساً للتدرج حسب الجدول الزمني.

وأيضاً وقعت مصر والمغرب في القاهرة بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٨ على اتفاقية للتبادل الحر، وجاءت الاتفاقية في (٢٥) مادة. ونصت الاتفاقية على أن يقوم الطرفان تدريجياً بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة كحد أقصى ابتداء من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، واعتبار الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل الساري والمعمول بها في البلدين بتاريخ ١/١/١٩٩٧ أساساً للتدرج حسب الجدول الزمني.

كذلك وقعت مصر والأردن في عمان بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٨ على اتفاقية للتبادل التجاري الحر، وقد جاءت الاتفاقية في (٢٤) مادة. ونصت الاتفاقية على أن يقوم الطرفان تدريجياً بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بينهما خلال فترة انتقالية لا تتجاوز أول يناير ٢٠٠٥، واعتبار الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل الساري والمعمول بها في البلدين بتاريخ ١/١/١٩٩٨ أساساً للتدرج حسب الجدول الزمني.

وبالنسبة لاتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، فإنه من المعروف أن الاتحاد الأوروبي بدأ منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي في طرح مفهوم جديد للتعاون بين دول البحر المتوسط يقوم على أساس المشاركة، حيث يوسع كثيراً من فرص التجارة ويقيد من تقديم المونيات Trade not aid ، وتقوم المشاركة هذه على ثلاثة محاور هي محور التعاون السياسي والأمني، ومحور التعاون الاقتصادي والمالي، ومحور التعاون

الاجتماعى والثقافى. وسلك الاتحاد الأوروبي فى ذلك مسارين؛ مسار المفاوضات الجماعية بين الاتحاد الأوروبي وكل الدول المتوسطة الى ١٢ مجتمعة. ومسار المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدة. وطرح الاتحاد الأوروبي فى مسار المفاوضات الجماعية وفى محور التعاون الاقتصادى والمالى تصور إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة بحلول عام ٢٠١٠.

ودخلت ثمانى دول عربية متوسطة فى مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي هى : لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر وتونس والجزائر والمغرب. وقد بلغت الدول العربية المتوسطة الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي حتى مايو ٢٠٠١ خمس دول فقط هى : تونس والمغرب وفلسطين والأردن ومصر.

وتضمنت اتفاقيات المشاركة الموقعة قواعد لتعديد السلع التى ينطبق عليها التحرير، تعرف باسم قواعد المنشأ والى كان من بينها قاعدة المنشأ التراكمى (الإقليمى). ونظراً لعدم اكتمال الهياكل الإنتاجية للدول العربية المتوسطة الموقعة على الاتفاقيات، فقد رأت أن تستفيد بقواعد المنشأ التراكمى وتعظم الفائدة من هذه الاتفاقيات بأن تقيم منطقة تجارة حرة بينها. ومن ثم جاء إعلان أغادير - تحقيقاً لذلك - بين الدول العربية للمتوسطة الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، باستثناء فلسطين نظراً للوضع الخاص لها بعد انقضاء الأقصى.

وتفصيلاً لما جاء فى الإعلان، عقد الاجتماع الأول لل خبراء فى القاهرة فى يوليو من هذا العام، تلاه الاجتماع الأول لخبائر الموفدين فى الرياض فى ٢٢ - ٢٣ أكتوبر، ثم الاجتماع الثانى لل خبراء فى عمان فى ٢٦- ٢٧ ديسمبر، الذى وضع بعض التصورات العامة للاتفاق أهمها: مواصلة العمل بالاتفاقيات الثنائية، والتأكيد على أن الاتفاقية الرباعية لا تُلغى الاتفاقيات الثنائية، وأن يتم تطبيق قواعد المنشأ الأوروبية لفيئات تراكم المنشأ الإقليمى وتطبيق قواعد المنشأ فى الاتفاقيات الثنائية فيما يتعلق بالتبادل القائى للدول الأربع.

ب . إعلان بغداد

يستند إعلان بغداد لإقامة منطقة التجارة الحرة بين مصر والعراق وسوريا ولبنيا، إلى أحد المسارات القائمة فى العمل العربى المشترك، وهو مسار السوق العربية المشتركة الذى يبناه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وكان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد تأسس فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى ليعمل بتعقيق هدف الوحدة الاقتصادية العربية وفق أسس وخطوات محددة. ويضم المجلس فى الوقت الحالى (١٠) دول عربية

هى: الأردن والسودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين ولبنيا ومصر موريتانيا واليمن. وكان المجلس قد أقر قيام السوق العربية المشتركة بموجب القرار رقم (١٧) بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٤، والذى يعتبر فى تقييم الخبراء أن

مفهومه لا يتجاوز المنطقة التجارية الحرة عن طريق الإلغاء التدرجى للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة. وقد بدأ تطبيق السوق العربية المشتركة فى أول يناير ١٩٦٥ طبقاً لجدول زمنى يشمل

على مراحل متدرجة. وظلت السوق فى حالة تطبيق حتى أواخر حقبة السبعينيات، وبعد ذلك أخذت تنكمس عليها سلبات الأوضاع والأزمات الطارئة فى المنطقة والتقلبات فى العلاقات العربية الثنائية والجماعية. وكان من

أبرزها تجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتزامات الدول تجاهها فى إطار السوق، وبالتالي التزامات مصر فى السوق تجاه الدول الأطراف الأخرى.

وبعد أن هدأ غبار حرب الخليج الثانية، ونتيجة للمستجدات والتغيرات الاقتصادية على الساحتين الإقليميتين والدولية، واستجابة لنداء القادة العرب بشأن أهمية وضرورة قيام السوق العربية المشتركة، أصدر مجلس الوحدة

الاقتصادية العربية القرار رقم (١٠٩٢) في دور انعقاده العادي الـ (٦٨) بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٨، اعتمد برنامجاً تنفيذياً لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة.

ويعتبر البرنامج التنفيذي صيغة تطبيقية وأداة فنية وتنظيمية فقط، بينما تعتبر اتفاقية السوق النافذة والمصدق عليها من الدول الأطراف هي المرجعية القانونية. ويتشكل البرنامج التنفيذي من القرار رقم (١٧) لعام ١٩٦٤، والخاص بتحرير التجارة (إنشاء منطقة التجارة الحرة)، والقرار رقم (١٩) لعام ١٩٦٤ الخاص بتوحيد الرسوم الجمركية (إنشاء اتحاد جمركي)، واللذين أدمجا معاً فيما بعد بمقتضى القرار رقم (٤١١) لعام ١٩٧٠. وتضاف إلى هذه القرارات الثلاثة القرارات الأخرى المكملة لها بشأن تفاصيل تطبيق أحكام السوق.

وينص البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة على استئناف التحرير الكامل للتبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء في السوق اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٠. وتعتمد آلية تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على أسلوب التحرير المتدرج حيث يتم تحرير السلع العربية بتخفيض ٤٠٪ في أول يناير ٢٠٠٠، وذلك من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والمطابقة في ١/١/١٩٩٩، وتخفيض ٢٠٪ أخرى في أول يناير ٢٠٠٠، وتخفيض ٢٠٪ الباقية في أول يناير ٢٠٠٢، بحيث يتحقق الإعفاء الكامل. كما يتم إلغاء القهود غير الجمركية في موعد أقصاه أول يناير ٢٠٠٠.

وتخضع صفة المنشأ اللازمة لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج لقواعد وشهادة المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بموجب قراره رقم (٢٦٩٩) في دورته الـ (٥٧)، وبالنسبة للاستثانات من التطبيق، فإن البرنامج نص على أن تقتصر في أضيق الحدود ويصدر بها قرار من الاجتماع الوزاري للسوق يحدد مجالها السلمي وفترتها الزمنية. كما يتم اعتماد قائمة للسلع المحظور استيرادها وتستند هذه القائمة إلى أسباب دينية وصحية وأمنية وبيئية، وتطبق لهذا الغرض في نفس القائمة الممول بها في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتضمن البرنامج معاملة خاصة للدول الأطراف الأقل نمواً، فتص على أن تتمتع بهذه المعاملة الدول الأطراف بالسوق حالياً أو مستقبلاً، وهي: السودان وجيبوتي وجزر القمر والصومال واليمن وموريتانيا وفلسطين. ونص البرنامج التنفيذي على أن يتم وضع آلية انتساب تشتمل على القواعد الأساسية لإشراك الدول العربية غير الأعضاء في المجلس في تحرير التجارة في نطاق السوق، بعد أن يتم تفعيل السوق واستئناف مسيرتها. كما نص البرنامج أيضاً على أن تقوم الأمانة العامة بإنجاز الدراسات الخاصة بتوحيد الرسوم الجمركية وإعداد مقترحاتها بشأن انتقال السوق من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي.

وهي البداية تباًيت الآراء الواردة من الدول العربية الأطراف في السوق ومواقفها تجاه البرنامج التنفيذي، فالجمهورية الليبية التزمت بالقرار (١٧) وبالتحرير الكامل للسلع التي منشؤها الدول الأطراف في السوق، في حين التزمت العراق ومصر بالتحرير المتدرج بدءاً من أول يناير عام ٢٠٠٠ ولمدة ثلاث سنوات، بينما ارتأت الأردن وسوريا لإرجاء تطبيق البرنامج التنفيذي، وتم استثناء اليمن وموريتانيا من الالتزام مرحلياً على اعتبار كونهما من الدول الأقل نمواً. أما فلسطين فلم تكن قد انضمت بعد إلى السوق العربية المشتركة، وإن كانت ستخضع للاستثناء ذاته المقرر في البرنامج التنفيذي مثل اليمن وموريتانيا.

وهي الوقت نفسه، وقمت كل من مصر والعراق في ١٨ يناير ٢٠٠١ وسوريا والعراق في ٣١ يناير ٢٠٠١ إضافتي تجارة حرة ثنائية بين كل منهما، وتضمنت هاتان الاتفاقيتان بروتوكولات تنفيذية تضع إطاراً زمنياً لتحرير التبادل

التجاري في الإطار الشائى. كما أن ليبيا كانت قد اتخذت منذ سنوات قراراً بفتح أسواقها أمام كافة السلع ذات النشأ العربي، وفي هذا الإطار جاء إعلان بغداد.

تم إعلان قيام منطقة تجارة حرة رياحية بين مصر وسوريا والمراق ولهبيا في بغداد في ٧ يونيو ٢٠٠١، على هامش اجتماعات الدورة المادية (٧٢) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تحت عنوان "إعلان عن بدء التنفيذ لمراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في بعض الدول العربية - متبنياً ذات البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة، مع الاتفاق أيضاً على الالتزام بتوحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول الأربع خلال ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير ٢٠٠٢ على أن يعلن بعدها (٢٠٠٥) إنشاء اتحاد جمركى بينها. كما نص الإعلان على أنه يجوز لأية دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية الانضمام مباشرة إليه ، وأن يبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع العربية المنشأ بالنسبة للدولة المنضمة بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانضمام.

هذا، ومراجعة مواقف الدول تجاه البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة، فإنه يتضح أن سوريا تراجعت عن موقفها السابق. بينما تمسكت الأردن بموقفها الذي يذهب إلى ضرورة التصديق فيما بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (في إطار جامعة الدول العربية).

وتمثل دول إعلان بغداد حوالي ٢٨,٢٪ من سكان الوطن العربي، يحتلون ٢٢,٩٪ من مساحة المسالم العربي، ويمتلكون ٢٥,٢٪ من احتياطي البترول العربي، ويتجوز ٢٦,٧٪ من النفط العربي، ويتجوز ١٢,٢٪ من إجمالي إنتاج الغاز العربي، ولهم من احتياطي الغاز ما نسبته ١٧,٢٪ من احتياطي الغاز العربي، فضلاً عن أنهم يساهمون بحوالي ٢٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

ويبين الجدول رقم (٥) الصادرات والواردات وحجم التجارة البينية لدول الإعلان خلال السنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠، ومنه يتضح أن متوسط الصادرات الإجمالية كان يدور حول ٢١٧٩٤ مليون دولار، وأن متوسط الواردات الإجمالية ٢٥٧٠٤ مليون دولار. وسجل متوسط حجم التجارة حوالي ٤٧٤٩٨ مليون دولار خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد التجارة البينية، فإن متوسط حجم التجارة البينية لدول الإعلان سجل حوالي ٦٢٤ مليون دولار خلال الفترة بنسبة ١,٢٪ من التجارة الإجمالية لدول الإعلان. في حين كان متوسط الصادرات والواردات البينية لدول الإعلان يدور حول ٣٠٩ و ٣١٥ مليون دولار على التوالي خلال نفس الفترة.

هذا، وقد قرر وزراء الاقتصاد والمالية والتجارة العرب المشاركون في أعمال الدورة (٧٤) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١) تأجيل الموافقة على البروتوكول التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة الرباعية (إعلان بغداد) إلى الدورة المقبلة والتي ستعقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط يومي ٥ و ٦ يونيو ٢٠٠٢، وذلك بناء على طلب الحكومة المصرية لاستكمال الترامات حولها وإتاحة الفرصة لمن يرغب من الدول العربية الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية في الانضمام إليها، خاصة بعد انضمام فلسطين إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة.

مما سبق يمكن القول أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة في مسار التكامل الاقتصادي العربي، ومع ذلك، لا يجب إغفال أنها مرحلة واحدة من مراحل التكامل الاقتصادي، الأمر الذي يقتضي أن تبذل الدول العربية جهوداً مضنية لاستكمالها والارتقاء إلى مراحل أعلى في سلم التكامل الاقتصادي. وهناك عدد من المقترحات قد تكون مفيدة في هذا الشأن، وهي:

١. تفعيل مبدأ تعييد القضايا الاقتصادية من الخلافات السياسية.

٢. إيجاد سلطة فوق الأقطار العربية تكفل اتخاذ قرارات ملزمة كما هو الحال في المفوضية الأوروبية. وهذا يقتضى تقديم تنازلات جماعية من مختلف الأطراف في إطار توازنات محسوبة تحفظ للدولة القطرية حداً مناسباً من الاستقلالية داخل نظام عربي مبنى على المصلحة المشتركة.
٣. التمسيق في عمل المنظمات العربية وتطوير عملها بما يخدم رفع كفاءة التجارة العربية، وتوفير المعلومات والبيانات عن الأسواق العربية والمؤسسات التصديرية وفرض الاستيراد والتصدير، وبإلى الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي من نقل وتخزين وتعبئة وتغليف وترويج وتسويق... إلخ.
٤. تشجيع رجال الأعمال العرب لأخذ المبادرة في اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لتنمية التبادل التجاري العربي البيني، وفي مقدمتها دراسات لأسواق البلدان العربية ومتطلباتها وكيفية مجابهة المنافسة الأجنبية وتسويق منتجاتهم داخل المنطقة العربية، وتميز قيام مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب.
٥. العمل على إقناع الدول العربية غير المنضمة لمنطقة التجارة العربية الكبرى للانضمام، وحث الدول التي تصفد من الامتناعات بتقليصها وعدم التقدم بأى طلبات امتثناء جديدة، وحث الدول على تقليص عدد السلع التي تطبق عليها "الرنزامة" الزراعية والالتزام بالبرنامج التنفيذي، والمضى قدما في مشروع الاتحاد الجمركي.



# ارتباك العمل السياسى الأهلى

---

■ قضية الإرهاب فى السياسة الخارجية المصرية

---

■ أداء النظام السياسى: مجلس الشعب - القضاء - الأحزاب

---

■ المجتمع المدنى: أزمات الجمعيات الأهلية والصحافة

---

■ أزمة سعر صرف الجنيه المصرى

---

فرضت قضايا "مكافحة الإرهاب" والركود السياسى، والأزمة الاقتصادية نفسها على الساحة المصرية، بلوجات متفرقة على مدار العام، وإن احتلت قضية مواجهة الإرهاب الدولي بؤرة الاهتمام الشعبى والرسمى فى الثلث الأخير من العام، وهو ما تجلّى بوضوح فى احتلالها لمرتبة متقدمة فى سلم أولويات السياسة الخارجية المصرية، وانعكاسها على الكثير من الفعاليات وأداء مؤسسات الدولة، وفى مقدمتها مؤسسات المجتمع المدنى.

وبلغت النظر أن أداء النظام السياسى ممثلاً فى مجلس الشعب والقضاء قد استحوذ على شق كبير من التفاعلات المتبادلة، حيث استمر الجدل حول نتائج الإشراف القضائى على الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الشورى، كما استحوذت الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بشأن صحة عضوية بعض النواب على قدر كبير من العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية.

وعلى الصعيد الحزبى فقد استمرت أزمة الأحزاب جميعها، بغض النظر عن أحجامها الفعلية فى الساحة السياسية. وبالقدر نفسه حدث ارتباط فى العمل الأهلى والتطوعى، وفرضت قضايا الصحافة نفسها على الجدل السياسى العام، لاسيما مع استمرار أزمة جريدة الشعب التابعة لحزب العمل المهدد، والدلاع قضية جريدة الدنيا، التى قرر القضاء وقفها.

أما اقتصادياً فقد استمر سعر صرف الجنيه المصرى فى الانخفاض نتيجة لأسباب هيكلية بالأساس إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بعمليات المضاربة التى استأثرت بها شركات الصرافة، فضلاً عن عدم وضوح دور البنك المركزى فى إدارة نظام صرف العملات الأجنبية.

وقد سعى التقرير الاستراتيجى إلى رصد هذه التطورات من خلال التركيز على تناول عدد من القضايا الرئيسية المحددة لأداء النظام السياسى المصرى بشقيه الرسمى والأهلى، وذلك من خلال الدراسات التالية:

- ١ - قضية الإرهاب فى السياسة الخارجية المصرية.
- ٢ - أداء النظام السياسى (مجلس الشعب، والإشراف القضائى على الانتخابات، الأحزاب)
- ٣ - المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية، الصحافة)
- ٤ - أزمة سعر صرف الجنيه المصرى.



## ١- قضية الإرهاب فى السياسة الخارجية المصرية

شهدت السياسة الخارجية المصرية خلال عام ٢٠٠١ تطورات عديدة فى القضايا المختلفة كالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى، وتدعيم الروابط والصلات مع البلدان الإسلامية والأفريقية والأوروبية، وعطية الحال مع الولايات المتحدة، وفى الشهور الأخيرة من العام فرضت قضية الإرهاب نفسها على السلوك الخارجى لكافة دول العالم بفعل هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، ولم تخرج مصر عن هذه القاعدة، والأكثر من ذلك، فقد جاءت هجمات سبتمبر مؤيدة لكثير من التصورات والقناعات المصرية التى سبق طرحها فى مجال مواجهة الإرهاب الدولى منذ أكثر من عقد ونصف.

أدركت مصر البعد الخارجى للإرهاب منذ منتصف الثمانينات. وكان الرئيس مبارك فى ٢٨ يناير ١٩٨٦، قد طالب فى خطاب له أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة، لإعادة النظر فى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولى، بهدف عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وردعه باعتباره خطراً شاملاً يهدد الجميع. وقد عبرت هذه الدعوة عن إدراك مبكر للأبعاد الدولية لتلك الظاهرة، وذلك على الرغم من أن ما شهدته مصر من أعمال إرهابية محدودة حتى وقت إطلاق هذه الدعوة، لم يكن لها أية أبعاد خارجية واضحة. فجميع العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر خلال عقدي السبعينيات والثمانينات كان يجرى الإعداد والتخطيط لها فى الداخل. وهى العمليات التى بدأت يحدوث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية فى إبريل ١٩٧٤، ثم خطف واغتيال الشيخ الذهبى وزير الأوقاف الأسبق فى ١٩٧٧، ووصلت إلى ذروتها باغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١. واستمرت بعد ذلك عبر عمليات قامت بها تنظيمات صهيونية داخلية أشبه بخلايا، ولمست شبكات، تقوم بعملية أو عدة عمليات محدودة، ليتم إلقاء القبض على معظم عناصرها.

بعد أن عقد التسعينات شهد تفجر العمليات الإرهابية على نطاق واسع ومنظم، كشفت بدورها عن وجود أبعاد خارجية مهمة لما يحدث فى الداخل، على مستوى التخطيط والتمويل وتقديم التسهيلات الخاصة بالانتقال والإيواء وتهريب السلاح وإدارة العمليات وتنفيذها، عبر شبكات منظمة تشكلت أساساً من المالكين من أفغانستان الذين يشكلون جماعات محترقة، وانضمت تلك الأبعاد الخارجية فى معظم الأعمال الإرهابية التى شهدتها مصر إبان عقد التسعينات، من خلال الأسلوب الذى أديرت به عملية استهداف رئيس وزراء مصر وقتها د. عاطف صدقى عام ١٩٩٣، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أثيوبيا فى يونيو ١٩٩٥، وتضجير السفارة المصرية فى باكستان فى نوفمبر ١٩٩٥، واغتيال الملحق التجارى المصرى فى جنيف فى نوفمبر من العام نفسه، والأدوار التى مارستها بعض أطراف تقوم فى بلدان عربية على مستوى

التمويل والإيواء، وما تم الكشف عنه تباعاً بشأن شبكة الأفغان العرب، واستضافة بعض الدول الغربية لقيادات أصولية بارزة ثبت ضلوعها في عدد من هذه العمليات، ولكن هذه الدول الغربية منحتها حق اللجوء السياسي.

وضع وضوح الأبعاد الخارجية لمشكلة الإرهاب، تحولت القضية إلى واحدة من أولويات السياسة الخارجية المصرية، حيث سمت الدبلوماسية المصرية إلى مخاطبة الدول ذات العلاقة بالقيادات الأصولية أو التي توجد على أراضيها عناصر مطلوبة، من أجل فك أي ارتباط بهم، وأصبح أحد الأهداف المصرية الكبرى في العمل الخارجي يتحدد في محاصرة العناصر الإرهابية في الخارج، وتحويل الكوادر الخارجية إلى مطاردين تتم متابعتهم في كل مناطق العالم.

### أولاً: الدبلوماسية المصرية والإرهاب قبل ١١ سبتمبر

قامت مصر بتحريك واسع لوضع قضية الإرهاب على أولويات السياسة الدولية من ناحية، وقضية رهيبة في علاقاتها الثنائية مع العديد من الدول من ناحية أخرى. واهتمت بتطوير التعاون الأمني والقضائي مع كثير من الدول.

#### ١. التعاون الدولي والإقليمي

قامت مصر بتحركات واسعة على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية لمحاصرة خطر الإرهاب وحشد الجهود الدولية لمواجهة أعمال العنف بشتى أشكالها، فاستضافت مصر في إبريل ١٩٩٥ مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة، والذي وافق على تضمين عدد من المطالب المصرية في الإعلان الصادر عنه، ومنها إدانة الجرائم المنظمة والجرائم الإرهابية إدانة قاطمة بمختلف أشكالها وصورها وممارستها أينما ارتكبت وأيا كان مصدرها، ودعوة الدول لاتخاذ تدابير وطنية فعالة حسبما تقتضى الحاجة، وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولي في مجالات التشريع والتفتيش وتنفيذ القوانين المتعلقة بمواجهة الجرائم المنظمة عبر الوطنية، ودعوة الدول إلى التعاون وتبادل المعلومات والتقنية وتقسيم الخبرات في مجال مكافحة استخدام عائدات الجريمة في تمويل الإرهاب، والتعاون في المجالين القانوني والقضائي، خاصة بشأن تسليم المجرمين من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو إقليمية أو دولية بين الدول المعنية، ودعوة اللجنة العامة للمؤتمر إلى أن تطلب من أجهزة الأمم المتحدة المختصة، جمع المعلومات أو الروابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الإرهابية والتسيق بين أنشطتها وتيسير حصول الدول على تلك المعلومات.

وفي أكتوبر ١٩٩٥، تقبعت مصر بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن دراسة بند الإرهاب كل عام بدلاً من كل عامين، وأن يقوم الأمين العام للمنظمة بتقديم تقرير سنوي عن حوادث الإرهاب لدراستها وبيان كيفية التصدي لها، والعمل على تنفيذ الإعلان الرئاسي الصادر من مجلس الأمن عام ١٩٩٢ لمكافحة الإرهاب، وزيادة التعاون بين منظمة الأمم المتحدة وكالاتها المختصة في مجال مكافحة الإرهاب.

وخلال عقد التسعينات، انضمت مصر أيضاً للعديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، مثل الاتفاقية الخاصة بتعديد المتفجرات البلاستيكية لعام ١٩٩١، واتفاقية قمع أعمال العنف غير المشروع في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي في طوكيو عام ١٩٩٢. كما وقعت مصر بالأحرف الأولى على اتفاقية فيينا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في ديسمبر ٢٠٠٠.

وفي كافة المنتديات الدولية المتعلقة بمكافحة شتى أنواع الجرائم والأعمال الإرهابية، كررت مصر مطلبها الخاص بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يبحث عنه اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، على أن تتضمن هذه الاتفاقية المقترحة معالجة كافة النواحي المتعلقة بالإرهاب والتعاون المطلوب بين الدول للتصدي له وردعه، بما في ذلك تبادل المعلومات بين الأجهزة المختصة من المخططات الإرهابية والأفراد والجماعات المتورطة فيها، وتدريب وحدات خاصة على

مواجهة الإرهاب والإرهابيين، وتوفير الوسائل التي تستخدم في تلك المواجهة والتعاون للقبض على الإرهابيين وتسليمهم والتحقق معهم ومحاكمتهم واتخاذ إجراءات جماعية لإزاء الدول التي تساعد الإرهابيين وتعرضهم بصورة تضمن ألا تأخذ هذه الإجراءات الرادعة طابع العداء لجماعة قومية أو لمجموعة من الدول، أو تتبع من انحياز سياسي معين، بل يجب أن تكون مرتبطة بمعامل واحد هو مصلك تلك الحكومات لإزاء الإرهاب.

كما تحركت الدبلوماسية المصرية على مستوى المنظمات الإقليمية. ففي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي ٩-١١ ديسمبر ١٩٩٧ في طهران، تم وضع المطلب المصري بمكافحة الإرهاب على جدول أعمال المؤتمر، رغم وجود بعض التحفظات من إيران ودول أخرى. وأصدر المؤتمر قراراً يدين الإرهاب بجميع صور، مع التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في الكفاح ضد الاستعمار، كما دعا المؤتمر إلى عقد اتفاقية بين الدول الإسلامية في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما تحقق بالفعل في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في بوركينا فاسو ٢٨ يونيو- ١ يوليو ١٩٩٩، حيث أقرت معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي التي وافق مجلس الشعب المصري عليها في ٢٤ إبريل. وقد تضمنت تعهد الدول الأطراف بعدم القيام أو الشروع أو الاشتراك بأي شكل من الأشكال في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أو التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية أو دعمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بآلية صورية من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسليح العناصر الإرهابية أو لجوئها إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليمها أو تمويلها أو تقديم أي تسهيلات لها، وتطوير وتعزيز الأنظمة للفصله بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمناخ البحرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسليح منها، كما تضمنت الاتفاقية ضرورة تبادل المعلومات بين أطرافها حول أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقبائدها وعناصرها وأماكن تركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليمها، كما نصت على تعهد أطرافها بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي من هذه الدول.

ووافقت مصر في عام ٢٠٠٠ على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته والتي وافق عليها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في ١٤ يوليو ١٩٩٩. وتمثل هذه الاتفاقية تطوراً نوعياً في استراتيجية مكافحة الإرهاب على صعيد القارة الأفريقية، حيث تلزم الدول باتخاذ ما يلزم من التدابير الوقائية التي تحول دون وقوع الأعمال الإرهابية، كمنع استخدام الدول أراضيها كمساعدة انطلاقاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ هذه الأعمال الإرهابية، وتطوير أساليب الكشف عن الأسلحة بأنواعها المختلفة، وتميز مراقبة الحدود والجمارك لمنع تسليح الإرهابيين عبر الحدود الأفريقية، وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإرهابية وتسليمها واتصالاتها، كما تنص المادة الثامنة من هذه المعاهدة على تعهد الدول الأطراف بتسليم كل شخص محل متابعة، مهماً أو مسكوماً عليه بأن كتاب أعمال إرهابية اقترعها في دولة طرف أخرى.

وعلى الصعيد الإقليمي العربي، ألحقت الدبلوماسية المصرية على وضع استراتيجية عربية لمواجهة الإرهاب، حيث تقرر إنشاء مكتب للإعلام الأمني بالقاهرة في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. وفي الدورة الحادية عشرة للمجلس في يناير ١٩٩٤، تم الاتفاق بين مصر وتونس والجزائر على خطة أمنية لمكافحة كل أنواع الجرائم. وفي الدورة الثمانية عشرة بتونس في يناير ١٩٩٥، تم تشكيل لجنة حكومية متتابعة رؤوس الإرهاب بالخارج وقدمت مصر مسودة سلوك لمكافحة الإرهاب، تم إقرارها في الدورة الثالثة عشرة في يناير ١٩٩٦ بتونس. وساهمت المباحث المصرية مع مصالح عربية أخرى في إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في اجتماعات الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر وزراء الداخلية العرب في ٥ يناير ١٩٩٨، التي تم التوقيع عليها في ٢٢ إبريل ١٩٩٨.

## ٢ - التعاون الثنائي الأمني والقضائي

شملت السياسة الخارجية المصرية إزاء الإرهاب اتصالات مستمرة بالعديد من دول العالم منذ عدة سنوات لتكثيف الجهود المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة في نطاق عقد اتفاقيات قضائية وأمنية تكفل تبادل المعلومات والمساعدات القضائية وتبادل الخبرات وتسليم المجرمين المحكوم عليهم أو المطلوبين للعدالة. وقد تم توقيع اتفاقيات تعاون أمني مع تونس في ٦ يناير ١٩٩٤، ومع دولة الإمارات في فبراير ٢٠٠٠، ووافق عليها مجلس الشعب في يناير ٢٠٠١. وحرمت المادة ٤٢ من هذه الاتفاقية على تحديد الجرائم التي لا يجوز فيها تسليم المجرمين، على أن تستبعد من الجرائم السياسية والتي لا يجوز فيها التسليم، جرائم التعدي على رئيس إحدى الدولتين، أو أحد أفراد عائلته، أو الشروع فيها وجرائم التعدي على نائب رئيس جمهورية مصر ورئيس وزرائها، ونائب رئيس دولة الإمارات أو رئيس وزرائها أو أعضاء المجلس الأعلى. كما نصت تلك الاتفاقية على تسليم المطلوبين في جرائم القتل الممد والمسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات، وبذلك تكون هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات الدولية التي وسعت من الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين.

وعلى صعيد التعاون الثنائي الدولي، تم توقيع اتفاقيات للتعاون الأمني مع عدد محدود من الدول الأوربية والأميركية، من بينهم رومانيا في ١٥ نوفمبر ١٩٩٥، وبولندا في ١٨ أكتوبر ١٩٩٦، إضافة إلى المجر واليونان.

وقد احتلت باكستان أهمية خاصة في تحريك مصر الخارجى لمكافحة الإرهاب والنف المصالح نظراً لمجاورتها لأفغانستان ووجود عدد غير قليل من العناصر المطلوبة بها، فضلاً عن كونها كانت ممبراً ومِعْراً للمزيد من العناصر الإرهابية إلى أفغانستان، وبعد الاتفاق الأمني بين البلدين والموقع في مارس ١٩٩٦ ذا أهمية خاصة، حيث ينص على تعاون البلدين في مجال مكافحة جرائم الإرهاب من خلال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات والمنظمات الإرهابية وعلاقاتها المتبادلة ومهاكلها التنظيمية وأماكن تركزها ووسائل تمويلها وأساليب تدريبها. كما نص على تبادل البلدين المعلومات حول الجرائم المنظمة وغير الوطنية ومهاكلها التنظيمية ووسائل مكافحتها، وضرورة ضبط الأشخاص الهاربين والمتهمين في قضايا، أو المطلوبين لتنفيذ أحكام قضائية صادرة ضدهم، كما تضمنت هذه الاتفاقية نصاً هاماً مؤداه اتخاذ الطرفين تدابير فعالة وحازمة لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة والتهديدات دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنفيذ أو تنفيذ تلك الأعمال بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية أو الإقامة داخل الدولة أو حصولهم على تمويل. وتمثل هذه الاتفاقية نقلة في التعاون المصري مع الأطراف الإقليمية ذات الصلة بمجال مكافحة الإرهاب.

ويتضح من أولويات السياسة الخارجية المصرية إزاء مكافحة الإرهاب، الحرص على التعاون مع الدول لاسيما الدول الأوربية، التي توفر الملاذ والمأوى للعناصر المطلوبة قضائياً، أو يتواجدون على أراضيها في أطر مختلفة، وذلك بفرض تسليمهم. وقد تم بالفعل استعادة بعض تلك العناصر الأصولية، حيث تسلمت السلطات الأمنية المصرية ١٥ شخصاً من السودانية، نوى صلة بقضية تمويل للجماعة الإسلامية ومن أبرزهم بيومي إسماعيل عبد الجابر، ومنصور عبد الرحيم منصور، وأسامة عبد الفتاح.

كما تسلمت مصر أيضاً في العام نفسه مسؤول مجلس شورى الجماعة الإسلامية طلعت فؤاد هاشم في عام ١٩٩٥، الذي صدر ضده حكم بالإعدام في قضية "المائتون من أفغانستان" عام ١٩٩٢. وشهد عام ١٩٩٨ تسلم عدد آخر من العناصر المطلوبة في "قضية المائتون من ألبانيا"، التي صدرت فيها أحكام متعددة عام ١٩٩٩ بحق ١٠٧ عنصر. وفي إطار التعاون مع أذربيجان، تسلمت مصر اثنين من قيادات تنظيم الجهاد وقضية "المائتون من ألبانيا"، وعصمرًا ثالثاً في القضية ذاتها من قبل الإمارات، التي تسلمت عصمرًا ثالثاً لسلطات الأمنية المصرية مطلع عام ٢٠٠١.

وقد قامت كل من سوريا والاكادور وجنوب إفريقيا بتسليم مصر ١١ عنصرًا مطلوبًا من أعضاء تنظيم الجهاد وتنظيم الفتحة والجماعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن عدد من تسلمتهم مصر خلال السنوات الثلاث الماضية تجاوز الثلاثين شخصاً، إلا أن مقارنة ذلك العدد بأعداد المطلوبين الذي يتجاوز ١٨٠ شخصاً، يبين أن عمليات تسليم المجرمين لم تكن تجرى بالمعدل المطلوب.

تجاوبت مع مطالب مصر في تسليم المطلوبين المصريين الدول المصرية (باستثناء اليمن)، وبعض الدول الآسيوية مثل باكستان وأذربيجان، ودول أفريقية مثل جنوب أفريقيا، كما أظهرت دول أمريكا اللاتينية كالاكوادور رغبة جدية في تحقيق المطالب المصرية وسلمت من لديها. أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية، فقد كان الحال مختلفاً، إذ اقتصرَت عمليات التسليم على دول أوروبا الشرقية، خاصة دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول البلقان وألبانيا وبلغاريا، في حين أن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا امتنعت عن تسليم أي عنصر مطلوب من الجهات القضائية المصرية.

وبالرغم من جهود الدبلوماسية المصرية بشأن إقناع الدول الأوروبية بعدم منح القيادات الأصولية المصرية حق اللجوء السياسي، لاسيما الذين ثبت تورطهم في أعمال وعمليات إرهابية، إلا أن الكثير منهم لم يمتنع بالمهربات المصرية. فقد منحت بريطانيا حق اللجوء السياسي للعديد من القيادات الأصولية المصرية، من أبرزهم ياسر السري، العضو القادي في تنظيم الجهاد، والمحكوم عليه بالإعدام في محاولة اغتيال د.عاطف صدقي رئيس وزراء مصر الأسبق، وهاني السباي في القادي في تنظيم الجهاد، والصادر بحقه حكم بالأشغال المؤبدة في قضية "المائدون من ألبانيا". وقد أسس هؤلاء مراكز إعلامية مختلفة دأبت على نشر الترهات الموجهة ضد مصر والدول العربية، وقاموا بجمع الأموال لمساندة الجماعات والتنظيمات الأصولية المختلفة.

كما أصحلت الدانمارك حق اللجوء السياسي لطلعت فؤاد قاسم المتحدث باسم الجماعة الإسلامية عام ١٩٩٥. ومنحت سويسرا حق اللجوء الأيمن الطواهي عام ١٩٩٥، ومنحت ألمانيا أسامة أيوب حق اللجوء السياسي، وهو أحد المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك بأديس أبابا، وفي حادث مذبحة الأقصر عام ١٩٩٧. وكانت الحجة الأوروبية الرسمية لمنع التجاوب مع المطالب المصرية قائمة على تبرير أن القوانين الأوروبية "تتطلب تسليم المطلوبين إلى دول تطبق عقوبة الإعدام"، وأن هؤلاء المطلوبين مضطهدون ومطاردون في بلادهم، أو أن المحاكمات التي تمرضوا لها محاكمات غير عادلة، فضلاً عن أن المحاكم العسكرية التي أصدرت تلك الأحكام لا يعتمد بها في أوروبا. ولم يغتلف الموقف الأمريكي كثيراً عن الموقف الأوروبي.

وكان الرئيس مبارك قد حذر كثيراً، الدول التي منحت أصوليين مصريين حق اللجوء السياسي من أن الإرهاب سيمتد إليها، وأن نشاطات هؤلاء ستمتد إلى الدول التي يتهمون فيها، إذا لم تتخذ إجراءات جديفة لوقف نشاطهم أو تسليمهم. وكان آخر تحذير مصري لتلك الدول في ١٨ فبراير ٢٠٠١، وقبل أشهر قليلة من هجمات ١١ سبتمبر، وذلك في حديث الرئيس مبارك لصحيفة لايبويوليك الإيطالية حيث ذكر أن الدول الأوروبية تواصل تقديم استضافة طيبة للإرهابيين الذين يجدون المأوى في أوروبا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وهناك إرهابيون في دول أوروبية معينة يحصلون على تحويلات مالية كبيرة ويمشون في سلام وحرية فيها، وتوقعات أن الأوروبيين ستكون لديهم مشكلات كبيرة بسبب استضافة هؤلاء الإرهابيين.

## ثانياً: مصر والإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر

### ١- موقف مصر من الهجمات

أدانت مصر بشدة الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر، واعتبرتها عملاً إرهابياً إجرامياً راح ضحيته آلاف من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، وريبت مصر في البداية بين تلك الأحداث والقضية الفلسطينية، حيث أكد الرئيس مبارك في أكثر من حديث صحفي أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى التي تدفع للإرهاب في العالم، وأنها سبب ٥٠% على الأقل من ذلك الإرهاب، مؤكداً على ضرورة أن تراجع الولايات المتحدة الكثير من سياساتها الخارجية، خاصة المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي وانحيازها الكامل ودعمها اللامحدود لإسرائيل، بكل ما تنبئه الأخيرة من سياسات عنوانية ووحشية ضد الشعب الفلسطيني، وهي السياسات التي تمتد شكلاً من إرهاب الدولة، الأمر الذي جعل الرئيس مبارك يصف إسرائيل بأنها تتحمل ٨٠% من أسباب الإرهاب. ووفقاً لهذا التحليل يكون حل المشكلة الفلسطينية، وإيجاد تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي بمساعدة الولايات المتحدة، أمراً حيوياً لمنع الإرهاب، ولأن استمرار هذا الصراع واستمرار التمييز الأمريكي لإسرائيل يولد قدراً عالياً من الكراهية للسياسة الخارجية الأمريكية والحقن عليها في المaelين العربي والإسلامي، الأمر الذي يبرر لدى البعض الانخراط في تظاهرات وأعمال عنف ضد المصالح الأمريكية.

تطور الموقف المصري إزاء هجمات سبتمبر وما تلاها من تركيز أمريكي على بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب" على نحو تضمن دعوة من الرئيس مبارك للولايات المتحدة بعدم التسرع، والانتظار قبل القيام بأى عمل عسكري حتى لا يتسبب في قتل أبرياء حتى إتمام التحقيقات وتحديد الجرمين، مؤكداً أن "شن هجوم على أفغانستان أو على أى دولة أخرى مما يطلق عليها الدول المارقة قد يعنى قتل الكثيرين من الأبرياء، وهو أمر لا يختلف بالمرء عما فعله إرهابيون على الأرض الأمريكية حين قتلوا الأبرياء". وقد تحفظت مصر على الدعوة لتكوين تحالف دولي ضد الإرهاب، إذ أكد الرئيس مبارك أن كلمة التحالف كلمة حساسة، مشيراً في حديث للتلفزيون (إن بي سي) في ١٤ سبتمبر " أن إقامة تحالف من شأنه شق صف المجتمع الدولي إلى جبهتين أو ثلاث، وهذا يعنى أن تتحول الدول التي تنضم إلى التحالف إلى أهداف للإرهابيين". وفي الوقت نفسه أعيد طرح الرؤية المصرية الخاصة بضرورة عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة في نيويورك أو جنيف، على أن يصدر قرارات ملزمة لجميع الدول، ولا تستثنى منها أى مجموعة من الدول، وأن تضع تعريفاً متكاملًا للإرهاب الدولي، وتمنع تمويل أو مساعدة الإرهابيين أو تقديم الملاذ الآمن لهم أو منحهم حق اللجوء السياسي.

وفي الوقت نفسه، ارتكزت السياسة المصرية على ضرورة الفصل بدقة بين جريمة قتل هذا العدد الهائل من الأبرياء الذين لا ذنب لهم فيما حدث واعتبرته جريمة إرهابية مدانة بكل المقاييس، وبين السياسة الأمريكية المهادية للعقوبات والمصالح العربية والإسلامية، وسياسة الكيل بمكيالين التي تتبناها الولايات المتحدة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. واقع الأمر أن الموقف المصري لم يكن موضع قبول من الولايات المتحدة، باعتبار أن عقد مؤتمر دولي من شأنه أن يقيد ما اعتبرته "حقها" في الرد على "الجهة الفاعلة"، والتي حددتها في حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان وتنظيم القاعدة. وبعد اتصالات مكثفة، وفي ظل حملة صحفية أمريكية ضد مصر والسعودية، أخذت الدبلوماسية المصرية تعيد تصميم موقفها من الحرب الأمريكية وجهودها من أجل تشكيل تحالف دولي ضد "الإرهاب". وتمثلت نقطة التحول فيما اعتبر الحصول على أدلة قوية ومصححة من الإدارة الأمريكية بشأن تورط تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن في هجمات ١١ سبتمبر، ولكن دون الإعلان عنها رسمياً.

ولذلك، فقد عبر الرئيس مبارك من تأييده للجهود الأمريكية في حديث مع تلفزيون "سى بي إس" في ٢٥ سبتمبر،

حيث هال "إننا بالتأكيد سنقيد هذه الجهود، فالولايات المتحدة لن تقدم على ذلك أبداً ما لم تكن على يقين بأن بن لادن وراء ما حدث". وعاد وأكد هذا الموقف في العديد من المناسبات بعد بدء العمليات العسكرية في أفغانستان، ومنها حديثه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ١٠ نوفمبر، والذي جاء فيه "نحن نساند حق الولايات المتحدة في الرد على هذه العمليات الإرهابية ومقابلة مرتكبيها".

بيد أن التأييد المصري للجهود الأمريكية في أفغانستان لم يتضمن مشاركة عسكرية، كما كان الحال في التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت عام ١٩٩١. وهو ما أكدّه الرئيس مبارك في حديثه بمقر قيادة الجيش الثاني الميداني في ٤ أكتوبر بقوله "إن جيش مصر للدفاع عن أرضها فقط، وأن مصر لن ترسل قوات إلى أي مكان في العالم". وبالطبع لم يكن يعني ذلك رفضاً لفكرة المشاركة في التحالف ضد الإرهاب ذاته، بل ابتعاداً عن جانبها العسكري وحسب، والالتزام في الجوانب الأخرى لاسيما السياسية والإعلامية والأمنية والمعلوماتية.

وبعد مجال تبادل المعلومات أكثر مجالات التعاون في إطار التحالف الدولي وأكثرها أهمية، وذلك نظراً لخبرة مصر في هذا الصدد، والتي أمدت الجانب الأمريكي بمعلومات مهمة عن قيادات التنظيمات الأصولية وأساليب عملهم. وفي هذا السياق تم تبادل زيارات العديد من الوفود الأمنية، منها وفود على مستوى عالٍ مثل زيارة روبرت مولر مدير مكتب المباحث الفيدرالية الأمريكية (اف بي آي) في ١٩/١٠/٢٠٠٢ على رأس وفد أمني أمريكي، في زيارة استهدفت تعزيز تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية حول الجماعات الأصولية المتطرفة، حيث التقى مولر خلال هذه الزيارة بكل من النائب العام المصري ووزراء الداخلية والعدل والخارجية ومسؤولين أمنيين آخرين، كما استقبل الرئيس مبارك خلال تلك الفترة رئيس هيئة الأركان الأمريكية الجنرال ريتشارد مايرز الذي أكد بعد المقابلة "أن تبادل المعلومات يتم مع القاهرة بشكل ممتاز وليس مطلوباً أكثر من ذلك من الحكومة المصرية، لقد قدموا لنا الدعم في كل مجال طلبناه منهم". وكان الرئيس مبارك قد أكد بنفسه أن هناك تعاوناً أمنياً كبيراً بين مصر والولايات المتحدة، وذلك في حديثه لجريدة الفيجارو الفرنسية في ٢٣ سبتمبر بقوله "إنني حريص على الإشارة إلى أن مصر أبدت تعاوناً كاملاً مع الولايات المتحدة لكشف المجرمين، وذلك بين أجهزة مقابلات البلدين، حيث يتم تبادل يومي للمعلومات".

ويشار هنا إلى أن الموقف المصري لم يتراجع عن فكرة عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، ولكنه رأى في المؤتمر حلاً أمثل لمواجهة قضية الإرهاب على الأمد الطويل، وذلك استناداً إلى أن الأمر قد "يستغرق وقتاً طويلاً حتى يتم الانضمام حول كيفية بدء التحرك للإعداد للمؤتمر دون ترك الإرهاب حراً"، حسب تمهيد وزير الخارجية أحمد ماهر في ٢٩ سبتمبر، والذي أعاد التأكيد عليه في ١٢ نوفمبر بقوله إن "هذا المؤتمر ضروري لأنه على المدى الطويل سيكون هو الوسيلة الناجحة لمواجهة الإرهاب، فإذا كان هناك في هذه المرحلة أسلوب لتناول هذا الموضوع، فإن الجميع يدركون ويتفقون على أنه في مرحلة قادمة سيكون المؤتمر الدولي هو الوسيلة التي تحدد أسلوب الالتزام بجميع الدول باتخاذ إجراءات معينة ضد الإرهاب، وأن تحصل كل الدول مسؤولياتها في هذا الإطار". أو بعبارة أخرى، أن الحملة العسكرية الأمريكية إضافة إلى إجراءات التعاون التي اتخذت في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لن تكون كافية وحدها على المدى الطويل.

وبصفة عامة، فقد سبقت بعض مبررات عدم تركيز الدبلوماسية المصرية على عقد مؤتمر دولي للإرهاب، في الوقت الذي اتجهت فيه الجهود الدولية بقيادة الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية ضد أفغانستان للتخلص من حكم طالبان وإنهاء وجود تنظيم القاعدة، ومن بين هذه المبررات أن نجاح مثل هذا المؤتمر يستلزم إلى مناقشات هادئة ومستقبضة لجميع جوانب قضية الإرهاب، من أجل بناء توافق دولي واسع حولها، حتى يمكن الوصول إلى مقاعد دولية محكمة، فضلاً عن أن موافقة الولايات المتحدة على عقد مؤتمر كهذا لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، وهي التي تركز

مجهودها على معاقبة المستوطنين الباشرين عن هجمات ١١ سبتمبر. بما يعنى أن التوقيات ليس ملائمة لتنفيذ هذا الاقتراح فى ظل هذه البيئة الدولية.

والواقع أن الرؤية المصرية الخاصة بمقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ظلت تواجه اعتراضات أوروبية وأمريكية منذ طرحها للمرة الأولى أمام مجلس أوروبا عام ١٩٨٦، وذلك للعديد من الأسباب من بينها خوف تلك الدول من أن يتحول المؤتمر إلى مساحة إداة للإسرائيليين، واعتبار ما تقوم به ضد الشعب الفلسطينى أعمالا إرهابية، فضلا عن الخشية من أن يضفى المؤتمر حال عقده قدرا من الشرعية الدولية على ما تقوم به المقاومة الفلسطينية من أعمال فدائية، الأمر الذى لا يصب فى مصلحة إسرائيل.

وأما فيما يتعلق بأكثر عناصر الموقف المصرى ثباتا، على الرغم من حدوث تغير فى التعبيرات المستخدمة، فهتعلق بقناعة مصر بوجود علاقة مباشرة بين الإرهاب الدولى وما يحدث فى الأرض الفلسطينية، ورفض امتداد الحملة العسكرية الأمريكية لتشمل دولاً أخرى غير أفغانستان. فكثيرا ما أكد الرئيس مبارك على معاملة الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه القضية الفلسطينية، والتعذر من أن ترك القضية الفلسطينية سيكون دافعا وسببا لزيادة حدة الإرهاب فى العالم، وأنه "دون حل القضية الفلسطينية سينشأ جيل جديد من الإرهابيين". ويمتزج هذا الموقف بالحرص الدائم على الإشارة لما تمارسه إسرائيل من عنف ويطش ضد الفلسطينيين، واعتبار أن ذلك نوعا من إرهاب الدولة ومصدرا من مصادر الإرهاب الدولى. وبسبب ذلك تحفظت مصر على اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، والتي شملت حركات حماس والجهاد الإسلامى الفلسطينيتين، وجاء هذا التحفظ على لسان وزير الخارجية أحمد ماهر السيد فى ١٢ نوفمبر، حيث أعلن "أن قوائم الإرهاب التى أصدرتها الإدارة الأمريكية، لا تلزم إلا الولايات المتحدة، وأن مصر ملتزمة فقط بقرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب".

## ٢- الاستفادة من أحداث ١١ سبتمبر

أدت هجمات سبتمبر إلى قدر من المكاسب السياسية للموقف المصرى المناهض للتنظيمات الأصولية العنيفة، فمن ناحية، عززت هجمات ١١ سبتمبر الموقف المصرى الرابط بين ظاهرة الإرهاب الدولى وبين قيام بعض الدول بتوفير المجال الأمن لكثير من الأصوليين وتنظيماتهم، وبما ساعدتهم على الاستمرار فى عملياتهم ضد الحكومات والمجتمعات على السواء. وعلى عكس الرهش الذى نالته مطالب مصر قبل هجمات ١١ سبتمبر بشأن تسلم بعض المحكوم عليهم قضائيا، أو عدم منح اللجوء السياسى لهم، غيرت الكثير من الدول، لاسيما الأوروبية مواقفها من هذه المطالب المصرية. فقد بدأت العديد من الدول فى تعقب هؤلاء المطلوبين وتصفية أنشطتهم وسن القوانين التى تجرم أهملهم. فبالنسبة لبريطانيا، بدأت مراجعة شاملة لنظام اللجوء والهجرة لحرمان المشتبه فى ارتباطهم بالإرهاب من حق اللجوء السياسى. كما وافق مجلس اللوردات البريطانى فى ١٣ ديسمبر على "قانون الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب"، الذى يسمح باعتقال الأجانب الذين يشتبه فى علاقتهم بالإرهاب من دون محاكمة، عندما لا يكون فى مقدور الحكومة ترحيلهم من بريطانيا. وفور إقرار هذا القانون قامت السلطات البريطانية باعتقال ٨ أصوليين أحدهم مصرى، يدعى أبو آيات، حاصل على حق اللجوء السياسى فى بريطانيا فى شهر يونيو ٢٠٠١.

كما عززت هجمات ١١ سبتمبر من التنسيق بين الدول الأوروبية الـ ١٥ فى مجال القضاء ومكافحة الإرهاب، وقام رؤساء الدول والحكومات الأوروبية باتخاذ قرار فى ٢١ سبتمبر فى بروكسل يقضى بتصريح عدد من المشاريع الهادفة إلى تعزيز التعاون فيما بينها لفرض المعركة ضد الإرهاب. ومن تلك المشاريع إقرار مذكرة توقيف أوروبية تحمل محل إجراءات



التسليم المقدمة والطويلة بين الدول الأعضاء في مجال الإرهاب، ومكافحة غسيل الأموال ووضع لائحة مشتركة بالمنظمات الإرهابية، وتمكنت الدول الأوروبية في مطلع ديسمبر الماضي من وضع لائحة سرية بالمنظمات الإرهابية. هذا بالإضافة إلى الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الولايات المتحدة مثل إعلان العديد من اللوائح الخاصة بالمنظمات "الإرهابية"، وشملت آخر ثلاثة صدرت في نهاية نوفمبر ٢٧ جهة، من بينها منظمة الجهاد الإسلامي "المصرية" وخمسة آخرون من قيادات التنظيم جميعهم مطلوبون في مصر لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم بالإعدام في قضية "العائدون من ألبانيا" عام ١٩٩٩. ومن نافذة القول أن هذه السياسات والإجراءات الدولية تمثل جزءاً مما كانت تطالب به مصر، وهو ما تجلّى في تصريح ذو دلالة لوزير الخارجية المصري قال فيه "أن أمريكا انضمت إلينا في حربنا ضد الإرهاب وليس العكس". ويمكن رصد ملامح تطور سياسة مصر الخارجية تجاه الإرهاب بعد هجمات ١١ سبتمبر في المؤشرات التالية:

١ - **توقيع اتفاقيات أمنية وقضائية**، تشعلت مصر بعد هجمات ١١ سبتمبر في توقيع والتصديق على العديد من الاتفاقيات القضائية والأمنية، مثل اتفاقيات تسليم المجرمين واتفاقيات المساعدة القضائية واتفاقيات نقل المحكوم عليهم المحبوسين واتفاقيات التعاون الأمني، وذلك مع بعض الدول المعنية بموضوع الإرهاب. وعلى الرغم من أن عدداً من هذه الاتفاقيات كان قد تم توقيعه قبل تلك الهجمات، فقد جاءت موافقة رئيس الجمهورية عليها، وسرعة إحالتها إلى مجلس الشعب ليعمل مؤشراً على أولوية تفعيل كل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب. وكانت مصر قد وقعت ثلاث اتفاقيات مع إيطاليا في مطلع عام ٢٠٠١، ووافق مجلس الشعب عليها في ٢٢ ديسمبر، وأهمها اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومتى البلدين والتي وافق عليها رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧ أكتوبر. ويوجب هذه الاتفاقية تصديق الدولتان بتبادل تسليم الأشخاص الموجودين في إقليم أى منهما والموجه إليهم اتهام أو المحكوم عليهم من السلطات القضائية في الدولة الأخرى، وذلك من أجل مباشرة الإجراءات الجنائية حيالهم أو تنفيذ عقوبة سالبة للحرية عليهم. وتقع هذه الاتفاقية في المادة ٢٢. وأهم ما تضمنته من أحكام، أن يكون تسليم المجرمين جائزاً عن أفعال تشكل طليقاً لقوانين الدولتين جرائم معاقبة عليها في تشريعات الدولتين بعقوبة سالبة للحرية يزيد حدداً الأقصى على سنتين أو بعقوبة أشد، أو عن أحكام الإدانة الصادرة من محاكم الدولة الطالبة عن الأفعال التي تشكل جرائم لا تقل مدة العقوبة السالبة للحرية للمحكوم بها من ستة أشهر، وأنه لا يجوز التسليم بين الدولتين في حالة ما إذا كانت الجريمة سياسية أو مرتبطة بها أو جريمة عسكرية بعثة، ولا يمد الاعتداء على حياة رئيس إحدى الدولتين أو أحد أفراد أسرته أو جرائم الإرهاب المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية النافذة في الدولتين جرائم سياسية.

ويلاحظ في أحكام هذه الاتفاقية أن الجرائم السياسية تم تعريفها عن طريق الاستبعاد باعتبار أنه من الصعوبة أن يوضع تعريف مصدق لما يعتبر جريمة سياسية، ومن هنا كان الحرص على استبعاد جرائم الإرهاب، من الجرائم السياسية، وتحديداً جرائم الإرهاب المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية السارية حتى يكون تعريف جريمة الإرهاب قد وافقت عليه مصر من خلال موافقتها على هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية، كذلك فيما يتعلق بجرائم التمدد على حياة رئيس أى من الدولتين أو أحد أفراد أسرته، كان الحرص على أن تستبعد هذه الجرائم من نطاق الجرائم السياسية، أيًا كانت البواعث التي أدت إلى ارتكاب هذا النوع من الجرائم، وبالتالي يجوز تسليم المجرمين فيها.

وتكتسب هذه الاتفاقية أهميتها من كونها أول اتفاقية لتسليم المجرمين مع إحدى دول أوروبا الغربية، تلك الدول التي طالما وفرت الإقامة الآمنة للعديد من الأصوليين المصريين. غير أن المادة ٤ منها، حددت موانع رفض التسليم، ومن بين تلك الموانع إذا كانت العقوبة المفروضة أو المطبقة وفقاً لتشريع الدولة الطالبة لا تندرج ضمن العقوبات في الدولة المطلوب إليها. وخطورة هذا النص تتمثل في أن الدول الأوروبية، ومنها إيطاليا، لا تطبق عقوبة الإعدام، وبالتالي لا يجوز وفقاً للاتفاقية تسليم مطلوبين محكوم عليهم بالإعدام أو متهمين في قضايا تصل عقوبتها إلى الإعدام، في حين أن معظم

المطلوبين المصريين، إما صادرة ضدهم أحكام الإعدام أو متهمون في قضايا عقوبتها الإعدام. وقد توصلت مصر وإيطاليا أيضا إلى صيغة للتعاون الأمني أثناء زيارة وزير الداخلية الإيطالي للقاهرة في ٣٠ ديسمبر وتشمل هذه الصيغة عددا من القواعد لتنظيم سفر العمالة المصرية لإيطاليا، مثل تخصيص عدد سنوي للمهاجرين المصريين الراغبين في السفر لإيطاليا، كما تضمن الاتفاق التعاون على إعادة المهاجرين المصريين غير القانونيين، والذين ليس لهم حق الإقامة الشرعية في إيطاليا.

أما الاتفاقية الهامة الأخرى التي تم العمل بها بعد أحداث ١١ سبتمبر، فهي اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف هذه الاتفاقية باسم "اتفاقية المساعدة القضائية في المواد الجنائية بين حكومتى مصر والولايات المتحدة"، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية وقعت في القاهرة في ٣ مايو ١٩٩٨، ووافق عليها الكونجرس الأمريكى في نوفمبر ٢٠٠٠، ووافق عليها مجلس الشعب المصرى في ١٦ يناير ٢٠٠٠، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في ٢٩/١١/٢٠٠١ بعد تبادل وثائق التصديق على تلك الاتفاقية بين وزيرى خارجيتى الولايات المتحدة ومصر أثناء زيارة الأخير لواشنطن.

وتكسب هذه الاتفاقية أهميتها من أنه لم يكن بين مصر وبين الولايات المتحدة أى اتفاقيات قضائية حتى إبرام هذه الاتفاقية، فما كان موجودا هو اتفاقية تعرف باسم "اتفاقية القسطنطينية"، وهذه الاتفاقية كانت خاصة بتسليم المجرمين، وقعت في ١٩ أغسطس ١٨٧٤، وتناولت فيما تناولته بعض صور التعاون القضائي وفقا للأصناف السائدة آنذاك، وتم إلغاء هذه الاتفاقية في ١٨ أغسطس ١٩٤٤. وبعد ذلك تم التوصل إلى عدد من البروتوكولات الخاصة بالتعاون القضائي عند الحاجة ووفقا للحالة المطلوب التعاون فيها.

وتسبب هذه الاتفاقية في المادة الأولى منها على أن يتبادل الطرفان المتعاقدان تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتحقيق والاثبات ومنع الجريمة والإجراءات المتصلة بالمواد الجنائية، وتشمل هذه المساعدة: الحصول على شهادة الأشخاص أو سماع أقوالهم، وتقديم المستندات والسجلات والأدلة، وتحديد الأوراق القضائية وإصلانها، ونقل الأشخاص المحتجزين للإدلاء بشهادتهم ولأية أغراض أخرى، وتنفيذ طلبات التفتيش والضبط، والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بتجميد ومصادرة الأموال وإعادتها إلى مالكيها.

واللافت للنظر أن الاتفاقية خاصة فقط بالمساعدة القضائية ولمست خاصة بتبادل المعلومات، لاسيما حول الأمور الجنائية، ولا تتناول أحكام الاتفاقية تسليم المجرمين، رغم اعتبار تسليم المجرمين أحد أهم مجالات التعاون الدولي للقضاء على الإرهاب. أما وجه الاستفادة من تلك الاتفاقية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فيتعلق بإمكانية استهداف تمويل الجماعات الإرهابية ومصادرة أموالها.

ب. تسلم العديد من العناصر الأصولية يعتبر هذا المجال من أكثر المجالات التي حققت فيها مصر مكسبا من وراء الحملة الدولية على الإرهاب، فلم يكن متصورا قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر أن تقوم دولة من دول أوروبا الغربية بتسليم أى من العناصر الأصولية المتهمة لديها، ولكن تغير الوضع بعد ذلك، حيث أبدت العديد من الدول ترحيبها بالتعاون مع مصر في تسليم المطلوبين قضائيا إليها. وعلى الرغم من قلة المعلومات الخاصة بتسليم الأصوليين المصريين، فقد أمكن رصد العديد من الحالات التي أعلن عنها، لاسيما من قبل بعض الأصوليين في الخارج أو من خلال إصلاص بعض الدول التي قامت بالتسليم. ومن تلك الحالات المعلنة قيام كندا في ٥ أكتوبر بتسليم مصر محمد زكى محمود، أحد القياديين في تنظيم طلائع الفتح الإسلامى، والمحكوم عليه غيابيا بالسجن ثلاث سنوات في قضية تنظيم طلائع الفتح عام ١٩٩٣. وفي ٧ أكتوبر قامت جمهورية البوسنة والهرسك بتسليم مصر ثلاثة أشخاص من أصل مصرى بعد أن حجبت عنهم الجنسية البوسنية، وهم الحسينى أمام أحمد الملقب "بالمصرى"، والشريف محمود سعد، وهو ملقب بـ "مخز"،

وعبد الحليم حسنين، والثلاثة متهمون بالقيام بأعمال إرهابية داخل مصر، من بينها منبذة الأقصر عام ١٩٩٧. أما دولة أذربيجان، فقد سلمت في أكتوبر شخصاً لم يتم الكشف عن هويته، يشتبه في انتمائه إلى منظمة الجهاد المصرية وفي تورطه في أحداث ١١ سبتمبر. وفي شهر نوفمبر سلمت ثلاثة مصريين صدرت ضدهم أحكام قضائية في مصر دون الإعلان عن هويتهم. وفي ٥ نوفمبر قامت أوزجواي بتسليم مصر محمد علي حسن مظلم العضو في الجماعة الإسلامية، نظراً لضلوعه المحتمل في حادث الأقصر عام ١٩٩٧.

وتسلمت مصر من الأردن ٧ أصوليين ينتمون إلى تنظيم الجماعة الإسلامية، وهم ميروك علي عباس، وزفت محمد عبد الجواد، وعصام محمود، وسامى أمين، وسعد حسين علي، وعمر عمار، وصنوت محمد شاكر، دون أن يكشف طبيعة دور هذه المجموعة، ومدى علاقتهم بتنظيم القاعدة أو سفرهم لأفغانستان. كما قامت النمسا بالقبض على الأصولي محمد عبد الرحمن بلاش عسرى في ٢٥ أكتوبر، وهو عضو بالجماعة الإسلامية وصادر ضده حكم بالسجن لمدة ١٥ عاماً في قضية "الاستحلال" بالإسماعية عام ١٩٩٤. ولعل من أهم المطلوبين الذين تسلمتهم مصر بعد هجمات ١١ سبتمبر، على أحمد حميين عجيبة القناري في تنظيم طلائع الفتح الإسلامي، الذي اعتقلته الشرطة السودانية في ١٨ ديسمبر وسلمته إلى السلطات المصرية، التي تعتبره واحداً من الذين خططوا لعملية تسخير السفارة المصرية في إسلام آباد عام ١٩٩٥. كما تسلمت مصر من السويد محمد محمد إبراهيم سليمان، عضو تنظيم الجهاد بمحافظة الشرقية، والمطلوب لاستجوابه أمام نهاية أمن الدولة العليا في القضية رقم ٧١٨ لسنة ١٩٩٦ حصر أمن دولة، والمرفقة باسم "المائدون من الخارج".

أما سوريا، فقد ترددت أنباء. لم تؤكد رسمياً. في مطلع ديسمبر عن قيامها بتسليم أجهزة الأمن المصرية معشول مجلس شوري الجماعة الإسلامية السابق رفاعي أحمد طه، أحد أكثر قيادات الجماعة الإسلامية تشدداً وعنفاً والمسئول الأول حسب الرؤية الأممية المصرية عن منبذة الأقصر عام ١٩٩٧. وهو أحد مؤسسي تنظيم الجماعة الإسلامية بومسكوم عليه غيابياً بالإعدام في قضية "المائدون من أفغانستان" من المحكمة العسكرية بالإسكندرية عام ١٩٩٢.

أما بريطانيا، فكانت تسلم مصر أصولياً من الجماعة الإسلامية يلصق على صديقه علي حسنين بعد أن ألقت القبض عليه في منزله في مدينة ليزد، إلا أن جهود جماعات الضغط الإسلامية بلندن أوقفت ترحيله. وقامت بريطانيا بإلقاء القبض على ياسر توفيق السري مدير المرسد الإسلامي في لندن، وأحاصل على حق اللجوء السياسي، في ٢٢ أكتوبر بتهمة التورط في اغتيال القائد الأفغاني أحمد شاه مسعود. والسري صادر ضده حكمان غيابيان، أحدهما بالإعدام في قضية التورط في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صنيحي رئيس وزراء مصر الأسبق عام ١٩٩٤، والثاني حكم غيابي بالسجن المؤبد في قضية المائدون من ألمانيا عام ١٩٩٩.

وقد أحوالت ألمانيا ملف المصري أسامة أيوبي، إمام جامع مدينة مونستر الألمانية، إلى دائرة النائب العام الألماني للتحقيق في علاقته بظلية هامبورج الأصولية المتهمة بتفجيد هجمات ١١ سبتمبر، وهو أحد الذين وردت أسماؤهم في قائمة مصرية ضمت أسماء أخطر ١٤ مطلوباً في مصر بتهمة الإرهاب، وهو متهم بالضلوع في محاولة اغتيال الرئيس مبارك بأبواب أبيابا، وحادث منبذة الأقصر وحاصل على حق اللجوء السياسي في ألمانيا.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن تداعيات أزمة ١١ سبتمبر ساعدت مصر على استعادة عدد كبير من الأصوليين الهاربين، يفوق ما تسلمته خلال سنوات عدة، ومن دول ما كان يتصور أن يصدر منها قرارات الترحيل وتسليم المجرمين، لولا تلك الأحداث التي جعلتها تراجع عن مواقفها السابقة.

ج. مقتل عدد من أبرز قادة جماعة الجهاد الإسلامي، حيث أدت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، إلى مقتل عدد من أبرز قادة جماعة الجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى أسر الكثير من الأفغان المصريين الأعضاء في تنظيم القاعدة،

ومن أبرز من لقوا حتفهم في القصف الأمريكي لأفغانستان القيايين البارزين في تنظيم الجهاد نصر فهمي نصر، وكان مسؤولاً عن العلاقات العامة والشؤون الاقتصادية في تنظيم الجهاد، وطارق أنور السيد أحمد، ويعتبر مسئول العمليات الخاصة في الجهاد، وكلاهما محكوم عليه بالإعدام في قضية "المائلون من البانيا عام ١٩٩٩"، وكانا قد قُتلا في شهر نوفمبر في قصف أمريكي تعرضت له مدينة خوست الأفغانية. وذلك بعد أيام قليلة من مقتل القياي البارز صبيح أبو سنة واسمه المكنى (أبو حفص المصري) واسمه الحركي (محمد عاطف) في ٢٣ نوفمبر. وكان أبو سنة يعتبر القائد العسكري لتنظيم القاعدة. وكانت أسماء هؤلاء الثلاثة قد وردت ضمن لائحة المنظمات والقادة الإرهابيين التي أصدرتها الولايات المتحدة في ٢٤ سبتمبر.

كما لقي عدد آخر مصرعهم، وتم القبض على عدد كبير من الأصوليين المصريين تسلمت مصر بعضاً منهم، وتم ترحيل واحد منهم إلى قاعدة جواتانامو بكونا للتحقيق معه، وهو سيف الله نجل عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية. وتشير تقارير عدة إلى أن معظم الأسرى المصريين، محتجزون بأفغانستان للتحقيق معهم من قبل المخابرات الأمريكية والباكستانية.

د. **تقييد الأنشطة الإعلامية للأصوليين**، حيث استفادت مصر أيضاً من اتساع حملة التحالف الدولي ضد الإرهاب لتشمل النشاطات الإعلامية للأصوليين، فقامت الشرطة البريطانية في ٩ نوفمبر بمصادرة كتاب "إمالة اللثام عن بعض أحكام ذروة سنن الإسلام" الصادر في لندن عن المرصد الإسلامي الإسلامي المؤلفه رفاي أحمد طه مسئول مجلس شوري الجماعة الإسلامية، والذي يدعو فيه إلى قتل اليهود والأمريكيين أينما وجدوا، كما يمنع طه في كتابه تقييداً لاستهداف المنشآت المسيحية والاقتصادية في النهار المصرية. وكان نشر هذا الكتاب من ضمن التهم التي وجهت إلى ياسر المصري، مدير المرصد الإسلامي، وتم القبض عليه بسببها.

وشملت الحملة ضد النشاطات الإعلامية للأصوليين إغلاق أكثر من ٢٠ موقعاً إلكترونياً على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). ومن أبرز تلك المواقع التي أغلقت موقع المرصد الإسلامي، وموقع أنصار الشريعة لأبي حمزة المصري، وموقع الشيخ عبد الله عزام (وهو مؤسس مكتب الخدمات الذي يعتبر التواء الأولى للقاعدة)، وموقع أبو قتادة. وقد اختفى أيضاً موقع "معالم الجهاد" الذي يديره عن جماعة الجهاد الإسلامي المصرية، ويسعى إدارات التنظيم من بيانات ونشرات وكتب وأبحاث ودراسات، كما توقف أيضاً موقع "الموحدين" الذي كان يديره عبد القادر عبد العزيز، وهو اسم حركي لأصولي مصري هو الدكتور سيد عبد المال الشريف الذي كان يدير حتى عام ١٩٩٢ المنظر الرئيسي وزعيم جماعة الجهاد المصرية.

هـ. **إحالة العديد من الأصوليين لحاكمات دون اعتراضات دولية أو اعتراضات من منظمات حقوقية**، وكان آخرها، إحالة ٩٤ أصولياً إلى المحكمة العسكرية في القضية التي هرفت باسم "تنظيم الوعد".

ومن مجمل ما سبق يمكن الاستنتاج بأن هجمات ١١ سبتمبر ساعدت على حدوث تطور كبير في التعامل المصري مع البعد الخارجي لظاهرة الإرهاب، حيث تسلمت السلطات المصرية العديد من العناصر الأصولية التي كانت مطلوبة على ذمة قضايا إرهابية. بالإضافة إلى حدوث تطور ضخم في التعاون الأمني والقضائي بين مصر والمديد من دول العالم، لاسيما الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وتقيد الأنشطة السياسية والإعلامية والحركية للعناصر الأصولية المقيمة في الخارج.

## ٢- أداء النظام السياسي: مجلس الشعب.. القضاء.. الأحزاب

### أولاً: مجلس الشعب .. موقوفات الدور الرقابي والتشريعي

بدأ الدور الأول من الفصل التشريعي الثامن لمجلس الشعب (٢٠٠٠-٢٠٠١)، في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ عقب الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠، التي أشرف القضاء على بعض مراحلها للمرة الأولى. وقد شارك في هذه الانتخابات الحزب الوطني الديمقراطي، وأحزاب الوفد، والتجمع، والمصري الديمقراطي التامري، والأحرار، والممل، والأمة، والخضر، والشعب الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية، والتكافل، ومصر الفتاة، والوفاء، إضافة إلى العديد من القوى السياسية الأخرى، وعلى رأسها الإخوان المسلمون "المحظورة قانوناً"، والتهار الناصري، والمنشقون عن الحزب الوطني، والمستقلون، ولم يفر في الانتخابات سوى ثمانية من الأحزاب والقوى السياسية فقط، إذ حصل الحزب الوطني الديمقراطي على ١٧٢ مقعداً، ولولا انضمام ١٨١ عضواً انشقوا عن الحزب ورشحوا أنفسهم كمستقلين، إضافة إلى ٣٥ عضواً آخر من المستقلين، لبنى الحزب بفسارة كبيرة، لعدم إحرازه الأغلبية المطلقة داخل مجلس الشعب، كما كان يحدث دائماً. وقد أدى هذا الأمر، إلى تفاوض الحزب عن تهديده السابغة بمزج المنشقين عليه من المرشحين. وبذلك يكون الحزب قد ضمن نسبة ٨٧,٨٪ تقريباً من أعضاء المجلس المنتخبين في هذه الانتخابات.

أما ثاني أكبر القوى السياسية في مجلس الشعب، فهم الأعضاء المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمون "المحظورة قانوناً"، حيث حصلوا على ١٧ مقعداً بنسبة ٨,٨٪، وذلك رغم القيد التي فرضت عليهم إبان العملية الانتخابية. وجاء المستقلون في المرتبة الثالثة حيث حصلوا على ١٦ مقعداً بنسبة ٦,٦٪ تقريباً، فحزب الوفد ٧ مقاعد بنسبة ٦,٦٪ تقريباً، فالتجمع ٦ مقاعد بنسبة ٤,٤٪ تقريباً، فالتحالف الناصري ٥ مقاعد بنسبة ١,١٪، منهم عضو انضم للهيئة البرلمانية للحزب الناصري، والحزب الديمقراطي الناصري مقعدان بنسبة ٢٪ تقريباً، منهم عضو انضم للحزب عقب إعلان النتيجة، وحزب الأحرار مقعد واحد بنسبة ٢,٢٪. وهناك مقعدان مازالا شافرين من دائرة الرمل بالإسكندرية بسبب المشكلات المثارة في الانتخابات وإعلان النتيجة فيها، والخشية من فوز المعارضة فيها بهذين المعلمين اللذين لا يشكلان سوى نسبة ٥٪ من عدد أعضاء المجلس إجمالاً.

وبالرغم من كثير من المظاهر الإيجابية التي حفلت بها هذه الانتخابات، وكان يؤمل منها أن تفضي إلى تركيبة مختلفة وغير معتمدة للسلطة التشريعية، ومن ثم تفعيل دورها في النظام السياسي ككل، فقد جاءت النتائج أقل كثيراً من الآمال التي عقدت على الانتخابات وما شهدته من إشراف قضائي.. حيث تراكمت هيمنة الحزب الوطني المدعوم بقوة من السلطة

هيكل عضوية مجلس الشعب مؤرخاً على الأحزاب والائلاف السياسية\*

الحزب أو التيار السياسي	عدد المقاعد	ملاحظات
١ الحزب الوطني الديمقراطي	٣٨٨	منهم ١٧٢ على قوائم الحزب، و١٨٦ منتخب وطني، و٣٥ طلب الانضمام
٢ جماعة الإخوان المسلمون "المحظورة قانوناً"	١٧	
٣ المستقلون	١٦	
٤ حزب قوائد الجند	٧	
٥ حزب التجمع	٦	
٦ التيار الناصري	٥	منهم عضو انضم للهيئة البرلمانية للحزب الوطني
٧ الحزب العربي الديمقراطي الناصري	٢	منهما عضو انضم للحزب عقب إعلان النتيجة
٨ حزب الأحرار	١	منهما عضو انضم للحزب عقب إعلان النتيجة
إجمالي	٤٤٢	لم يتم استكمال الانتخاب بدائرة الرمل بالإسكندرية

\* التتبع وفقاً لما استقر عليه الحال مع بدء الدور الأول من الفصل التشريعي الثامن (٢٠٠٠-٢٠٠١).

التنفيذية. ولم تكن تلك الهممنة ترجع فقط للأقلية الأكية للحزب الوطني الديمقراطي، بل إلى الدور المتزايد الذي لعبته السلطة التنفيذية، وأدى في الكثير من الأحيان إلى صدور قوانين معيبة دستورياً (قوانين الانتخاب المتتالية على سبيل المثال)، ومكررة (شروط العمل القائمة في أكثر من قانون يصيب عدم إصدار قانون العمل الموحد على سبيل المثال)، ومتناقضة (وضع أنظمة انتخاب مختلفة بين مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية)، وذلك كله ليس فقط نتيجة تمريرها بصورة شبه آلية، بل وأيضاً للمجلة في التمرير دون مناقشة جادة، الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة حول مدى الاستقلالية البرلمانية لبعض أعضاء السلطة التشريعية، ومن ثم محدودية دورهم الرقابي، في الوقت الذي تتحمل فيه السلطة التشريعية، ممثلة في مجلس الشعب، مسئولية إصدار التشريعات المختلفة أمام الرأي العام وجموع المواطنين، وبما يمثل مازقا سياسيا ومعنويا، لاسيما في اللحظات التي تتصادم فيها مصالح الغالبية مع أحد التشريعات على نحو أو آخر.

وخلال الدور الأول للمجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)، عقد مجلس الشعب ٩٠ جلسة، إضافة إلى جلسة مشتركة مع مجلس الشورى، بلغ عدد المتحدثين فيها نحو ٤٢١ متحدثاً من الأعضاء. في حين لم ينطق في هذه الدورة ٣١ عضواً بكلمة

واحدة حول أي من الموضوعات التي طرحت في المجلس رغم المنصب السياسي والحيوية التي انطوت عليها الكثير من المناقشات.

وفيما يلي إلقاء الضوء على أداء مجلس الشعب خلال هذا الدورة، وذلك سواء فيما يتعلق بهيكل العضوية داخله، أو على معياد الأداء التشريعي، أو الأداء الرقابي للمجلس.

## ١- هيكل العضوية

شهدت الدورة البرلمانية الأولى للمجلس جدلاً كبيراً يخص هيكل العضوية، حيث أثيرت ثلاث قضايا كبرى وهي: قضية الطعون، ومسألة توزيع المناصب، ووضع الهيئات البرلمانية للأحزاب والقوى السياسية في مجلس الشعب، وفيما يلي تلخيص الضوء على كل قضية.

**أ. قضية الطعون:** مثلت قضية الطعون إحدى التطورات السلبية ذات المفزى الواضح في تمرر العملية الديمقراطية عامة، والانتخابات البرلمانية خاصة، وتعنى الطعن في الانتخابات ونتائجها، والطعن في صحة العضوية، ودور كل من السلطة القضائية ومجلس الشعب في تلك الطعون. وقد تضمن موضوع تلك الطعون مجموعة من الأمور كالطعن في الصفة (عمالاً وفلاحين أو فئات)، وأداء الخدمة العسكرية، وإجادة القراءة والكتابة، وأزواج الجنسية، والموطن الانتخابي، وفرز وحساب الأصوات. وأدت هذه الطعون المقدمة أساساً في مواجهة وزارة الداخلية، ونظراً لكثرتها، إلى المماس بالعملية الانتخابية، وإثارة التساؤلات الكبرى حول نزاهتها، خاصة وأن الأحكام الصادرة لم تزل رضاء الطاعنين أو الأعضاء، كما تم الكثير من الإجراءات التي تدخل تحت بند التحايل على هذه الأحكام بالطعن فيها، وذلك بالخالف للإجراءات المنصوص عليها في القانون. حيث قيل قلم الكتاب بالحاكم المدنية الاستشكالات ضد أحكام محكمة القضاء الإداري عند صدورها قبل الاقتراع، رغم أن تلك الأحكام واجبة التنفيذ بمسودتها، وذلك سبباً على نهج هيئة قضايا الدولة (محامي الحكومة) التي تقوم بمثل هذه الخطوات تلافياً لتنفيذ الأحكام التي صدرت ضدها. ونظراً لأن الحكم في هذه الاستشكالات يتطلب أكثر من شهر للفصل فيها، فقد مثلت هذه المدة فترة كافية لأن تبدأ أعمال مجلس الشعب، وأن يقوم الضو الصادر الحكم ضده بحلف اليمين. ومن ثم يصبح للمجلس وحده، وليس القضاء، الحق في الفصل في صحة عضوية أعضائه، تمسكاً منه بمبدأ الفصل بين السلطات.

وتختلف نظرة مجلس الشعب إلى الطعون دون شك عن نظرة السلطة القضائية. ففي حين تنظر الأخيرة للأمر بشكل قانوني، ينظر المجلس إلى تلك الطعون بشكل سياسي وحزبي. وفي حين أن الأخيرة تنظر للمعرض أمامها بشكل محايد وطبقاً للإجراءات القانونية، ينظر مجلس الشعب للطعون من خلال توازنات سياسية وحزبية، وأيضاً من خلال العلاقات للمبادلة بين الأعضاء وبعضهم. واللافت للنظر أن مجلس الشعب، ونظراً للأغلبية المطلقة التي يهيمن بها الحزب الوطني على أعماله، تمسك بدوره بصحة العضوية، فيما جمد صورة من صور التعاون بين الهيئة البرلمانية للحزب الوطني والسلطة التنفيذية. وكان الهدف الأساسي للتمسك بصحة عضوية العديد من الأعضاء المطعون في صحة عضويتهم، وكثير منهم ينتمون إلى الحزب الوطني، يتمثل في عدم فقد الأغلبية الآلية داخل المجلس، ومنع تزايد حجم المعارضة ووصولها إلى نسبة الثلث، مما يمكنها من اتخاذ قرارات جوهرية. أو بمباراة أخرى عدم تكرار تجربة برلمان ٨٧-١٩٩٠، عندما شكلت المعارضة زهاء نحو ٢٣٪ من عدد أعضاء المجلس.

وأثار هذا الموقف كثيراً من اعتراضات رجال القانون على سلطة مجلس الشعب في حسم صحة عضوية أعضائه، وبنيت هذه الاعتراضات على أساس أن هناك تضارباً خطيراً في النصوص القانونية حول الجهة القائمة بالفصل في الطعون وعضوية مجلس الشعب، وقد طرح الموقف برمته قضية جوهرية خاصة بمن له الحق القانوني النهائي والخالص

في حسم صيغة العضوية، هل يكون لقضاء مجلس الدولة أم لمجلس الشعب، أم بالتصديق بين الجهتين؟، وهل سلطة الأول تتوقف فقط عند إجراءات الترشيع وقرارات لجنة فحص الطلبات ولجان الاعتراضات؟، وهل سلطة الثاني تمتد الى ما قبل بدء العملية الانتخابية وإعلان النتائج، أم تقتصر فقط على العضوية الصحيحة قانوناً، وهل يكتفى مجلس الشعب بالاعتبارات السياسية العامة، أم أن عليه وجوباً الأخذ برأي محكمة النقض؟

واللافت للنظر، من الناحية الإجرائية، أن كثيراً من هذا الجدل القانوني / السياسي كان يمكن أن ينتهي إذا حسم نهائياً موضوع صحة الترشيعات لعضوية المجلس قبل بدء انعقاده، وذلك عن طريق القضاء. وثمة رأى ذهب إليه د. فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ومفاده أن هناك حاجة إلى قانون يمنع الاستئنافات والاستئنافات على أحكام المحاكم الصادرة قبل عملية الاقتراع، وهو رأي إيجابي يحد كلية من مثل هذه المسجات التي تؤثر على البيئة السياسية والمخوية التي يعمل داخلها المجلس.

ولم تنته الدورة البرلمانية الأولى للمجلس ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلا وقد صدر حكم المحكمة الإدارية العليا، بمعم أحقية مزدوجي الجنسية في الترشيع لعضوية المجلس، ومن ثم إبطال عضوية أحد الأعضاء. على أن هذا الأمر لم يمنع رئيس المجلس من التأكيد على أن هذا الحكم ينطبق على الموضوع صاحب المشكلة موضع التقاضي، وأن باقي الأعضاء الخاضعين لحولهم شكوك، تردّد أن بعضهم من الوزراء، يحتاج كل منهم لحكم مستقل. أما المجلس ذاته فقد ناقش ٣٧ ملناً في عضوية أعضائه، رفضها جميعاً. من ناحية أخرى، لم يبت المجلس في مسألة ازدواج عضوية أحد الأعضاء مع عضوية مجلس الشورى، والذي كان يجب أن يستقل من عضوية أحد المجلسين، ولا يجمع بينهما، وذلك في مخالفة واضحة مع ما نص عليه الدستور وقانون مجلس الشعب، ولا معنى من ذلك انتظاره للفصل في صحة عضويته على وجه الإطلاق.

ب. **التوزيع للمقاعد:** مع بداية دور الانقضاء الأول، تمكن أعضاء الحزب الوطني من خلال الأغلبية الآكبة التي يتمتعون بها من منح أحد الأعضاء المنتمين للتيار الناصري، والذي انضم فيما بعد للحزب الناصري، من تولي رئاسة لجنة الثقافة والإعلام، وذلك رغم فوزه بالمنصب من جراء الانتخابات الداخلية، حيث أعيد تفسير لائحة المجلس بما أهضى لإعادة الانتخابات بالنسبة للجنة. والتي تبعها تولي إحدى عضوات الحزب الوطني، التي سبق أن فشلت أمامه. رئاسة تلك اللجنة. وبذلك أحكم الحزب سيطرته على لجان المجلس النوعية (١٨). وقد أثار هذا الموقف تساؤلات شتى حول مدى الثقة في الثمارات التي رافعا الحزب الوطني ذاته بشأن قبوله التعاون مع القوى السياسية الأخرى لتميز الديمقراطية والتعددية السياسية، فإذا لم يكن في استطاعة الحزب الوطني قبول ممثل لتيار سياسي آخر على رأس منصب يسهل من رئاسة لجنة برلمانية، فهل ينتظر قبوله نتائج انتخابات قد تضع الحزب في موقع الأقلية؟.

ج. **الهياكل البرلمانية للأحزاب والقوى السياسية:** اختار الحزب الوطني مع بداية دورته البرلمانية العضو محمود على حسن رئيساً للهيئة البرلمانية للحزب، واختار الوفد الذي أصبح على رأس المعارضة الحزبية منير فخري عبد القور، واختار التجمع خالد محي الدين، واختار الحزب الناصري عبد العظيم المغربي. أما المستقلون، فلم يتم الاتفاق فيما بينهم على اختيار ممثل عنهم. وقد أشار رئيس المجلس إلى أن التمثيل قاصر على الأحزاب السياسية، كما رفض الأعضاء المحسوبون على جماعة الإخوان المسلمون "المحظورة قانوناً" أن يكون أحد الأعضاء المستقلين ممثلاً عن المستقلين، الذين يحميون هم ضمنهم.

من ناحية أخرى، وقبل أن تنتهي الدورة البرلمانية، استعاد التجمع مكانته على رأس المعارضة البرلمانية في المجلس، فبعد أن خسر حزب الوفد ثلاثة مقاعد نتيجة فصل عضوين من أعضائه، واستقالة آخر بسبب توجهاته الناصرية البارزة، أصبح التجمع على رأس المعارضة. وكان أحد أعضاء حزب الوفد المفسولين، قد حاول أن ينقل الخلاف بالحزب داخل أروقة المجلس، على أن رئيس المجلس أدرك ذلك، ورفض أن يتحول المجلس إلى مساحة صراعات حزبية داخلية،



حيث أخذ المجلس بما أقره حزبياً رئيس حزب الوفد د. نعمان جمعة حول التشكيل الجديد للهيئة البرلمانية للحزب. وعلى هذا الأساس، أصبح للتجمع وليس للوفد أولوية التصديق عن المعارضة بالمجلس، دون أن يضي ذلك التصديق باسم المعارضة كلية، فهذا الأمر الأخير يستلزم تقويضاً من الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في المجلس، سواء في إحدى القضايا أو في كافة القضايا، وهو ما لم يحدث إطلاقاً.

## ٢. الأداء التشريعي

إنضم الأداء التشريعي للمجلس بالمحدودية الشديدة، نتيجة اهتمامه المطلق بمشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، وذلك على حساب اقتراحات القوانين التي يقدمها الأعضاء، وبذلك ساد دور تلقي التشريعات، وتميزها على حساب المهمة الأصلية، وهي المبادرة بالتشريعات. والمعروف أن مهمة أي مجلس تشريعي تحتمل الجانبين: التلقي والمبادرة. بيد أن الخلاف بين المجالس التشريعية وبعضها يكمن في درجة التوازن التي يصل إليها كل مجلس تشريعي. ومن الأمور التي تخفف من هذا النقد الذي يطال دائماً مجلس الشعب في مصر، هو أن كافة المهام التشريعية للبرلمانات في العالم يلقى عليها الجانبان السلسلي، على الجانب الإيجابي، خاصة مع زيادة مشروعات القوانين ذات الطابع المالي، والتي تختص الحكومات في إيرادها للبرلمان بلا منازع، لما لها من خصوصية ودقة شديدة وتحكم كامل من قبل الحكومات على البيانات المالية، فضلاً عن الحاجة الماسة لمدد تأجيل هذه النوعية من القوانين.

١. **مشروعات القوانين:** خلال هذه الدورة أقر المجلس العديد من مشروعات القوانين الهامة وعلى رأسها مشروعات القوانين ذات الطابع الاقتصادي، ومن هذه المشروعات مشروع قانون الخطة والموازنة، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، وتعديل قوانين الجمارك، وضريبة المبيعات، وشركات قطاع الأعمال، والتجارة. وعلى الجانب الثقافي، أقر المجلس مشروعات قوانين الملكية الفكرية، ومكتبة الإسكندرية. أما فيما يتعلق بمشروعات القوانين ذات البعد السياسي، فلم يشهد الجانب التشريعي تقديم أية مشروعات ذات طابع سياسي سوى مشروع تقويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي، وهو المشروع الذي يلاقي عادة من جانب المعارضة بالمجلس بعض النقد، بسبب طول مدة التقويض، في مناخ عالمي مفتوح، لم تعد هناك جدوى للسرية فيه، التي تصبح في المحط الأخير، سرية على الشعب في الداخل، وليس على الجهات الخارجية. أما فيما يتعلق بمد حالة الطوارئ القائمة منذ عام ١٩٨١، وتقويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون والمعمول به منذ عام ١٩٧٢، فلم ينظرهما المجلس بسبب سريان العمل بهما.

وعلى الجانب الاجتماعي، أرجأ مجلس الشعب مشروع قانون العمل الذي طال انتظاره لسنوات طويلة، كما سكنت تماماً عن تقديم مشروع قانون تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر في المساكن القديمة، خشية على ما يقال من الإجحاف الذي قد يصيب المستأجر على حساب المالك، الأمر الذي أدى عملياً إلى استمرار الإجحاف في حق المالك ويدون وجه حق.

ب. **اقتراحات القوانين:** طرح على جدول أعمال المجلس هذه الدورة نحو ٦٦ اقتراحاً بمشروع قانون، قدمها ٧٥ عضواً. وقد قُدمت الاقتراحات في شكل تقارير عرضت غالبيتها على المجلس من قبل لجنة الاقتراحات والشكاوى، وجزء محدود منها عرضته لجان الموضوع مباشرة لأسباب تقنية. ومن خلال استعراض نشاطات المجلس في هذه الدورة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

(١) أنه لا يعرف تحديداً المدد الإجمالي من اقتراحات القوانين التي قدمها الأعضاء إلى المجلس، لأن ما يرصد منها هو فقط ما تعرضه لجنة الاقتراحات والشكاوى بجدول أعمال الجلسات. والمعروف أن الثلثة تنص على أن تقدم الاقتراحات لرئيس المجلس والمرجع بقوة أنه استبعد عدداً منها دون إعلان، ومن ثم لم تصل إلى لجنة

الاقتراحات، ربما بسبب حساسيتها السياسية أو الاجتماعية أو أسباب أخرى . ومن ذلك على سبيل المثال، اقتراحات بقترون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية. ومع ذلك يمكن القول إن هذه الدورة تعد من أكثر الدورات نشاطاً في تقديم اقتراحات القوانين، مقارنة على سبيل المثال بدورة المجلس الأولى في كل من الفصلين التشريعيين السابقين.

(٧) أنه حدث تعاون بين أعضاء المجلس المنتمين إلى أحزاب وتيارات سياسية مختلفة بشأن تقديم بعض اقتراحات مشروعات القوانين، ومن ذلك اقتراح بمشروع قانون قدم بالتعاون بين أعضاء من الوفد والتجمع والمستقلين حول مزاولة مهنة المحاسبة، وآخر بين أعضاء من التجمع والوطني حول مستخلصي الجمارك. وكانت الغالبية العظمى من الاقتراحات ذات طابع اجتماعي، إذ ارتبطت بتعديل قانون إيجار الأماكن غير السكنية، والتأمين الصحي، الخ. . وكان قليل منها ذا طابع اقتصادي، كقترحات بشأن قانون سوق المال، والإعفاءات الجمركية، والتجارة، الخ. . وكان أكثر الاقتراحات بشأن موضوع محدد، هو تعديل قانون إيجار الأماكن غير السكنية (٢١) اقتراحاً. أما عدد الاقتراحات القوانين التي أقرها المجلس، فكانت ٢٢ اقتراحاً، تعلق ٢١ منها بموضوع واحد فقط هو إيجار الأماكن غير السكنية، والثاني تعلق برفع عقوبة الجلد من السجن.

(٨) فيما يتعلق بالصفة الانتخابية لمقدمي اقتراحات القوانين، فقد غلب عليهم صفة الفئات، وذلك بنسبة الثلثين تقريباً، مقارنة بالعمال والفلاحين الذين يشكلون نصف عدد أعضاء المجلس. ومثل هذه المفارقة تدفع إلى إعادة النظر في نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب. فبالإضافة إلى أن نسبة الـ ٥٠٪ المقررة لعمال والفلاحين تحمل في طياتها تناقضاً دستورياً، لما نص عليه الدستور أيضاً بالمساواة بين المواطنين عامة بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنس، وعلى الصعيد العملي، فإن هذه النسبة تشير إلى أن مهمتي التشريع والرقابة في ظل وجود نصف أعضاء البرلمان من العمال والفلاحين، سوف تواجه كثيراً من العقبات، وربما تصل إلى حد الانهيار، بسبب وجود كثير من الأعضاء تحت قبة المجلس ممن هم غير ملمين بالقضايا الحيوية والحديثة، نظراً لكونهم أهل معرفة بالتطورات في العلوم الحديثة بجوانبها المختلفة النظرية والتطبيقية. وذلك مقارنة بالأعضاء من الفئات، الذين نالوا قسماً أكبر من التعليم.

### ٣. الأداء الرقابي

اكتسب النظام السياسي المصري عقب ثورة يوليو سمات عديدة من سمات النظام الرئاسي، لكنه لم يكن بأي حال من الأحوال نظاماً رئاسياً خالصاً، إذ كانت هناك مسئولية وزارية أمام البرلمان. وهو ما أدى إلى الكثير من الغموض في تحديد الطرف الخاضع للرقابة البرلمانية بشكل آلي، وجملت هناك حتمية للعودة للمستور والقانون لتسديد الخاضعين للرقابة البرلمانية في هذا النظام.

فبداية، يقوم هذا النظام على عدم مسئولية رئيس الدولة أمام البرلمان، والذي مُنح سلطات رقابية في مواجهة الحكومة. وعلى الصعيد العملي، توجد ثمة جهود كثيرة تواجه سلطة المجلس هذه أمام الحكومة إلى حد كبير، إلا أن المسئولية الوزارية مقننة في الدستور من حيث المبدأ، وهي تقع في مواجهة كل من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، بحيث يملك مجلس الشعب من خلال أعضائه ولجانه في مواجهة هؤلاء، حق التوجه بطلبات الرقابة البرلمانية الأحد عشر. وعلى هذا الأساس، تصبح تلك الأطراف هي الخاضعة للرقابة البرلمانية من الناحية الدستورية، كما أنها الخاضعة

## أنواع الرقابة البرلمانية

**المسئون العامة:** التي تدخل في اختصاصاتهم ، ويرفق بالاستجواب مذكرة شارحة توضح الواقع ، وأسبابه ، ووجه مخالفة المنسوب له وجه إليه .

**طلبات المناقشة العامة:** هي ما يقدمه عضو عن أعضاء المجلس على الأقل ، يفرض طرح موضوع للمناقشة العامة ، بقصد استيضاح الحكومة وإبداء الرأي في شأنه .

**لجان تقصي الحقائق:** لجان خاصة أو لجان فرعية من لجان المجلس الوعية ، والتي يختصها المجلس بداء على اقتراح لجنته العامة أو إحدى لجانه الوعية أو عضو من أعضاء المجلس على الأقل وذلك بفرض تقصي الحقائق وفحص الأحوال المالية أو الإدارية أو الاقتصادية ، لإحدى المصالح العامة أو وحداً الحكم المحلي ، أو أي جهاز إداري ، أو أي مشروع عام .

**الأسئلة:** هي ما يقدمه كل عضو من أعضاء مجلس الشعب إلى رئيس الحكومة أو أي من أعضائها ، في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم ، يفرض الاستفسار أو الاستعلام عن أمر لا يعلمه العضو مقدم السؤال ، أو للتصديق في الواقعة وصل علمها إليه ، أو للتعرف على ما تقوم به الحكومة عمله في أمر من الأمور .

**طلبات الإحاطة:** هي ما يقدمه كل عضو من أعضاء المجلس للإحاطة بأمر من الأمور الهامة والعاجلة ، وقد يكون هذا الطلب عابثاً ومرجهاً إلى رئيس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة ، بشأن أمر يدخل في اختصاصاتهم ، وذلك بفرض إبلاغهم علماً بهذا الأمر . وقد يكون الطلب على شكل بيان عاجل يلقى فوراً ، الأمر الذي يحجاج إلى إبداء مباشر من رئيس المجلس .

**الاستجواب:** هو ما يقدمه كل عضو من أعضاء المجلس إلى رئيس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة ، خاضعته في شأن من

رقابة من زاوية الممارسة، بضئ النظر عما تقضى إليه هذه الممارسة من استخدام وسيلة رقابية دون أخرى، أو تتألف صورية ، أو لا نتائج على الإطلاق.

أما بالنسبة للطرف الثاني الخاضع للرقابة البرلمانية في مصر، فهو الجهاز الإداري. وقد نص دستور ١٩٧١ على هذا طرف بشكل غير مباشر، وذلك في معرض الحديث عن حق مجلس الشعب في تشكيل لجان لتقصي الحقائق، أو تكليف جهازين المركزي للمحاسبات والمدعي العام الاشتراكي لمراقبة الجهاز الإداري للدولة .

وخلال هذا الدور، ناقش مجلس الشعب العديد من طلبات الرقابة البرلمانية. وقبل تناول تلك الوسائل، نرصد بداية أنه ستقاء الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة، فإن معظم طلبات الرقابة البرلمانية ارتبطت بالذات أو المنطقة أو محافظة التي ينتمي إليها العضو مقدم الطلب الرقابي. وترتبط هذه الملاحظة بشكل مباشر بطبيعة النظام الانتخابي نردبي، والذي يدفع عضو البرلمان إلى إعطاء أولوية أكبر لالتزاماته المحلي (أي الدائرة الانتخابية) على حساب صفته نائب عن الأمة، وهي الصفة التي عادة ما تلازم النائب في نظام القوائم الحزبية. وفيما يلي إشارة إلى أبرز أوجه طلبات رقابة

١. **طلبات الإحاطة العاجلة:** تناول الأعضاء بعض القضايا الحيوية من خلال طلبات الإحاطة العاجلة، وكانت إدارة مجلس قد تعاملت بقدر كبير من الحنكة مع هذه الطلبات، إذ أعطت الحرية للأعضاء في طرح تلك البيانات، إما لتفريق سحنة الغضب لدى البعض منهم، أو لتلافي تقديم طلبات رقابية أقوى. من ناحية أخرى، وجد أعضاء الحزب الوطني في هذه الوسيلة خطوة مثلى لتفعيل دوره الرقابي، عوضاً عما قد يتعرضون له من تهجين لمسيب أو لآخر، في مجال تقديم لملبات رقابة برلمانية قوية كالاستجوابات. وقد حول المجلس إلى لجانته بعض موضوعات طلبات الإحاطة العاجلة ووردود وزراء عليها لإعادة طرح تقرير عنها يمرض على المجلس، لكن لم يمرض أي من تلك التقارير على المجلس، بما يشير إلى ن تلك الوسيلة كانت وسيلة لاحتواء غضب بعض الأعضاء.

ب. **الأسئلة :** قدم الأعضاء خلال هذا الدور نحو ٢١٧ سؤالاً، منها ٦٦ سؤالاً أجيب عنها شفاهة، وهو ما تعلق بقضايا الشباب والمزارق العامة وإهدار المال العام والتعليم والبيئة والاتصالات والتبرول والتأمين والري. وقد وجهت أكثر الأسئلة إلى رئيس الوزراء منفرداً أو إلى جانب الوزير المختص (٢ سؤالاً أجيب عنها شفاهة)، وهو أمر يشير إلى ميل الأعضاء إلى تأكيد مسؤولية الوزارة عن كافة السياسات. ولم يكن مستغرباً أن يتفوق الحزب الوطني الديمقراطي في مجال تقديم الأسئلة عن غيره من الكتل البرلمانية (٤٦ سؤالاً أجيب عنها شفاهة) ليس بحكم الأغلبية الألبية له في المجلس، بل لأن السؤال من أخف وسائل الرقابة البرلمانية معاسبة للحكومة، وهو أمر جوهرى ومحورى، يرتبط مباشرة بقضية التماسك الحزبي، وأيضاً رغبة الكثير من أعضاء الحزب أن يحققوا مبرأناً طبياً لدى قيادة الحزب في نهاية الفصل التشريعي، من حيث أنهم أقل "مشافهة"، إن جاز التعبير.

ج. **طلبات الإحاطة العادية :** أجيب خلال هذا الدور عن ٧٢٤ طلب إحاطة عادية، منها ٣٤٠ طلباً أجيب عنها شفاهة. وكان الحزب الوطني من أكثر الأحزاب استخداماً لهذه الوسيلة، إذ أجيب له شفاهة عن ٢٢٤ طلباً. وارتبطت الطلبات التي أجابت عنها الحكومة، بقضايا الأسئلة ذاتها، إضافة إلى أمور أخرى مرتبطة بالصحة والإدارة المحلية والتأمينات والشؤون الاجتماعية. وكما في حالة الأسئلة، كان نصيب رئيس الوزراء من توجيه طلبات الإحاطة كبيراً، سواء منفرداً أو إلى جانب الوزراء الآخرين (٨٨ طلباً وجه شفاهة)، على أن رد رئيس الوزراء على تلك الطلبات كان دائماً يميل إلى استئداء الوزير في الرد على الطلبات التي تخص وزارته.

د. **الاستجوابات :** تعتبر الاستجوابات أكثر وسائل الرقابة البرلمانية المتاحة حالياً معاسبة للحكومة، وقد قدم إلى المجلس خلال هذه الدورة ٢٣ استجواباً، نوقش منها بالفعل ٩ استجوابات، وأسقط المجلس ثلاثة منها، كانت حول الفساد في القطاع المصرفي، بدعى عدم مسؤولية وزير الاقتصاد د. يوسف بطرس غالي على هذا القطاع. وقد جاء ذلك بناء على اقتراح من رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد منير فطري عبد النور. من ناحية أخرى، تم سحب أحد الاستجوابات بسبب "حرص مقدمه" على عدم اهتزاز الثقة في البنوك، ولم يناقش المجلس ١٠ استجوابات منها استجواب سحب مقدمه الجانب المصرفي منه.

وكان مجلس الشعب قد شهد خلال هذه الدورة سجلاً كبيراً بين أعضائه من ناحية، وكل من رئيس المجلس والحكومة ممثلة في وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى من ناحية أخرى، فهما يتعلق بموعد مناقشة الاستجوابات المقدمة. وكانت نتيجة هذه المناقشات هي كما يلي:

(١) وبعد الحكومة للمجلس في ٣ فبراير ٢٠٠١ ينظر الاستجوابات الـ ١٢ المدرجة وقتئذ على جدول الأعمال قبل نهاية الدورة البرلمانية.

(٢) حرص رئيس المجلس على عدم تحول الاستجوابات إلى مواجهة مفتوحة مع الحكومة، مع التلويح بمناقشة كل المطروح من الاستجوابات. وقد حدث ذلك عبر التأكيد على ضرورة عدم تأخر الحكومة في طرح التشريعات التي تتوافق مع سياساتها، خشية ألا تصيب هذا التأخير في تعطيل العمل الرقابي للمجلس.

(٣) قيام رئيس المجلس في نهاية الأمر وبموافقة الأغلبية الألبية للحزب الوطني، بأن جعل مكتب المجلس (كمبدأ عام) سلطة تحديد موعد الاستجوابات، وهو أمر لم يحدث في الدورات البرلمانية السابقة. فهما اعتبره بعض النواب أسلوباً جيداً يساعد الحكومة على التهرب من مناقشة الاستجوابات.

جدير بالذكر، أن هناك إجراءات أخرى تؤدي إلى تعطيل الاستجوابات، كان منها خلال هذه الدورة ما يلي:

(٤) قيام الحكومة، وفقاً لما تنص عليه لائحة المجلس من دور مميز لها في تحديد موعد مناقشة الاستجواب،

بتحديد مواعيد عادة ما تكون غير ممكنة للتطبيق، أو إعطاء وعود بمناقشة الاستجوابات في فترة معينة، ومن ذلك وعد الحكومة على لسان وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى. في ٢ فبراير ٢٠٠١. بمناقشة الاستجوابات المقدمة في بداية الدورة، إلى أن انتهت الدورة البرلمانية ولم يناقش سوى خمسة منها فقط.

(ب) تمسك الحكومة بما ورد في نص لائحة مجلس الشعب بضرورة موافقتها على مناقشة الاستجواب قبل مضي أسبوع من إدراجها، ومن ذلك الدعوة أحياناً إلى مناقشة الاستجواب المدرج فوراً وفي الجلسة ذاتها، الأمر الذي يؤدي عادة إلى إرباك المستجوب، وحرمانه من الوقت اللازم لترتيب أفكاره والحصول على بعض البيانات. ومن الأمثلة قيام الحكومة بمناقشة استجواب حول مخالفة أحكام قانون النقابات العمالية فور تقديمه في جلسة ٢ فبراير ٢٠٠١.

(ج) قيام مجلس الشعب أحياناً، بناء على اقتراح الحكومة، بوضع توقيات غير معدة لمناقشة الاستجوابات، الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز هذه التوقيات، أو عدم المناقشة على وجه الإطلاق. ومن ذلك تحديد الحكومة وموافقة المجلس على موعد مناقشة الاستجوابات منسوباً إلى شهر بعينه وليس يوماً، أو تحديد الحكومة وموافقة المجلس على موعد مناقشة الاستجوابات، منسوباً إلى ما هو مطروح أو سيطرح على جدول أعمال المجلس، كتصديق الحكومة. وموافقة المجلس. لوعود مناقشة الاستجوابات الموجهة إليها عقب مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه، أو تحديد الحكومة. وموافقة المجلس. لوعود مناقشة الاستجوابات الموجهة إليها بالإحالة إلى موعد مناقشة استجوابات أخرى. وفي هذا الشأن يشار إلى تحديد المجلس مناقشة استجواب حول الصندوق الاجتماعي الذي قدمه أحد الأعضاء السابقين من حزب الوفد، مع استجواب آخر حول نفس الموضوع قدمه أحد المستقلين، دون أن يحدد لهذا العضو الأخير موعد مناقشة استجوابه.

(د) عدم قيام الحكومة بمناقشة الاستجوابات كلية، عبر الإيحاء لأغليبتها الآلية داخل المجلس بمناقشة قضية ما داخل اللجان النوعية، أو تقديم طلبات رقابة تتضمن أسئلة وطلبات إحاطة في قضية قام أحد الأعضاء بتقديم استجواب بشأنها، لكنه لم يأت مواعده في الإدراج على جدول الأعمال لتحديد موعد المناقشة. وعقب مناقشة تلك الطلبات الرقابية حول هذا الموضوع، تقوم الأغلبية بالموافقة على اقتراح بإحالتها والمناقشات التي دارت حولها إلى إحدى اللجان المناقشة وإعداد تقرير يمرض على المجلس بشأنها. وبذلك يتم الالتفاف على الاستجواب المعني بالقضية ذاتها عند إدراجها على جدول أعمال المجلس لاحقاً. وذلك تنفيذاً للائحة المجلس التي تنص في المادتين ١٨٥ و ٩٩٩ على عدم جواز إدراج الاستجوابات المرتبطة بموضوعات تناقشها لجان المجلس، قبل أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس بشأنها، فإذا تأخرت اللجنة تم الإدراج بجدول الأعمال. وتشير الممارسة أحياناً إلى عدم تقديم اللجنة تقريرها، ومن ثم لا تكون هناك فرصة حقيقية لمناقشة الاستجواب. ومن الأمثلة على ذلك تأخر استجواب أحد الأعضاء المستقلين حول البطالة لأكثر من شهرين بدعوى أن القضية محل الاستجواب محل نظر لجان المجلس، وعندما ورد تقرير تلك اللجان حول البطالة، قام كثير من الأعضاء بإغراق الجلسة بطلبات الرقابة الأخرى إلى جانب الاستجواب، وعلى هذا الأساس نوقش هذا الاستجواب في ٢٢ إبريل إلى جانب ٥٥ طلب إحاطة و ١١ سؤالاً.

وكان أكثر الاستجوابات التي أثارَت الجدل في مناقشتها، هو استجواب البورصة الذي قدمه العضو كمال أحمد، وتناول فيه ما أسماه "الفساد داخل البورصة"، على أن هذا الاستجواب رغم ما أثاره من قضايا هامة، إلا أنه انتهى كغيره من الاستجوابات إلى لا شيء بسبب الأغلبية الآلية للحزب الوطني داخل المجلس. الأمر الذي شكك في فاعلية وجدوى

## الاستجابات كوسيلة رقابية.

هـ. طلبات المناقشة العلنية: فقد قدم أعضاء المجلس خلال هذا الدور ١٦ طلباً للمناقشة، أحيل ١٥ منها إلى مكتب المجلس لتحديد موعد للمناقشة. كما أحيل الموضوع الأخير للجان لدراسته قبل مناقشته. على أن دورة المجلس قد انتهت ولم يناقش المجلس طلباً واحداً من هذه الطلبات، رغم الموضوعات الحيوية التي حملتها للمناقشة.

و. لجان تقصي الحقائق: فقد شكل المجلس هذا الدور لجنة واحدة لتقصي الحقائق حول التصرفات المالية لمفوض شركة قها للأغذية المحفوظة، وذلك عقب طلب إحاطة حول هذا الأمر، وقد أقر المجلس ما انتهت إليه اللجنة من عدم وجود ما يشوب هذه التصرفات. من ناحية أخرى، رفض المجلس اقتراحاً من ٢٤ عضواً لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول إغراق الأسواق بمواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي. وكان رئيس المجلس قد نبه أعضاء المجلس قبل التصويت على تشكيل اللجنة، بأن الحكومة تمارض التشكيك من حيث المبدأ.

## ٤. العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة

وفقاً لما سبق ذكره، فقد تمايز المجلس مع الحكومة خلال هذه الدورة في احتواء العديد من الاستجابات، وإرجاء تشكيل لجان تقصي الحقائق، وكذلك إرجاء المندى من اقتراحات المعارضة بمشروعات قوانين ذات طابع سياسي. ولم يكن هناك توتر بين الوزارة ومجلس الشعب، اللهم إلا خلال حادث السب من قبل وزير الكهرباء والطاقة لأحد أعضاء المجلس، الأمر الذي استغفر معه كافة أعضاء المجلس، وطلبوا بقدوم الوزير للاعتذار وإلا ستسحب منه الثقة. ولم تهدأ جلسة المجلس يومئذ (١٧ يونيو ٢٠٠١) إلا بعد قدوم رئيس الوزراء إلى المجلس على الفور وتقديم اعتذاره للمضو وللمجلس، والتأكيد على استمرار التعاون الكامل بين الحكومة والمجلس.

وهناك أمران جوهريان يؤيدان إلى الحد من قيام مجلس الشعب بدوره الرقابي والتشريعي على الوجه الأمثل، وهما غياب وجود آلية أو وسيلة منضبطة تساعد العضو على تقديم الخدمات لأبناء الدائرة بالتنسيق مع الحكومة، والتماسك الحزبي المبالغ فيه.

فبدائية، تعد عملية تقديم الخدمة، المناقش الأساسي للوظفتين الرقابية والتشريعية لمضو مجلس الشعب، وهي جوهر التهديد المحيط بأداء المجلس لوظيفته، وتوضح مدى اهتمام عضو مجلس الشعب برضاء الناخب، أملاً في إعادة انتخابه عن دائرته مرة ثانية. وعامة، فإن وظيفة تقديم الخدمات تبرز بشكل رئيسي في نظام الانتخاب الفردي، الذي جرت على ضوئه انتخابات مجلس الشعب، حيث تتصمم عملية الانتخاب بطابع شخصي، مقارنة بانتخابات القوائم ذات الطابع الحزبي، حيث لا يرى الناخب في عضو المجلس سوى مقدم للخدمة بغض النظر عن طريقة وصوله لمجلس الشعب، في حين يكون عضو المجلس ذاته أكثر استقلالاً عن أبناء دائرته في نظام انتخاب القوائم.

وعلى وجه العموم، كلما كان عضو المجلس ممن يسمون جاهدين لتقديم الخدمات لأبناء الدائرة، خاصة الخدمات التي تهم الأفراد أنفسهم وليس الدائرة ككل، كلما قل دوره التشريعي والرقابي. إذ كيف يطلب عضو المجلس تصديق الوزير على طلب من طلبات أبناء الدائرة في يوم، ثم يقف متصدياً له في اليوم التالي، وموجهاً إليه سؤالاً أو طلباً إحاطة أو استجواباً يتضمن لوماً أو كسفاً لأحد المظاهر السلبيّة في وزارته. وبمعنى آخر، كيف يمكن للمجلس أن يعترض على سياسة وزير من الوزراء بشأن تطبيق سياسة أو خطة ما، كما يقر ذلك الدستور، وفي الوقت نفسه يطلب الأعضاء تصديق الوزير على خدمة شخصية ما. وعلى المقابل فإن الوزراء يوافقون على طلبات الأعضاء لأبناء الدائرة، ويكون ذلك

أحياناً بالنسبة لطالبات أعضاء المعارضة أكثر من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وقد أرجع استطلاع قامت به جماعة تنمية الديمقراطية ذلك إلى العديد من الأسباب، منها خوف الوزراء من استجواب المعارضة لهم، وكذلك التشهير بهم وتقديمهم في مناسبات ووسائل عديدة، منها الصحف الحزبية المعارضة التي ينتمي الأعضاء لأحزابها، والخشية من أن يقال أن المعارضة لا تحصل على حقها، ناهيك عن قلة عدد أعضاء المعارضة وقلة طلباتهم بما يشجع الوزراء على عدم رفض مطالبهم. وهكذا يتبين أن الوزراء أيضاً، يساهمون في الحد من أداء البرلمان لمهامه التشريعية والرقابية.

وهكذا يتلاقى أعضاء المجلس، وهم جهة الرقابة والتشريع، مع أعضاء السلطة التنفيذية في توظيف تقديم الخدمات لأبناء الدائرة والحد من تفعل السلوك الرقابي والمحاسبى في الآن نفسه.

من ناحية أخرى، يشكل الالتزام الحزبي لأعضاء مجلس الشعب، أحد الموقفات الأساسية للأداء التشريعي والرقابي على السلطة التنفيذية، حيث تتمسك الأحزاب السياسية بدرجة كبيرة بالترزام بالأعضاء بالتوجيهات التي تصدر إليهم من قيادة الحزب عبر أمناء التنظيم ورؤساء الهيئة البرلمانية للحزب. ويشكل هذا الأمر أحد العوامل المؤثرة سلباً على الأداء الرقابي لأعضاء المجلس، إذ يكون عضو المجلس مقيداً بالتعليمات والتوجيهات الخاصة بالتصويت على نحو معين، أو الإحجام عن موقف ما، ومن ثم يصبح هائلاً للمبادرة الفردية. وبالتالي تتأثر مهمتا التشريع والرقابة البرلمانية بهذا التماسك، خاصة مع وجود أغلبية آتية من الحزب الوطني الديمقراطي داخل مجلس الشعب، ولا تختلف أحزاب المعارضة في المجلس عن موقف الحزب الوطني الديمقراطي، إذ يُشار على سبيل المثال إلى أنه لا يمكن لأي من أعضاء حزب الوفد المبادرة بالقيام بأي أنشطة تشريعية وكذلك رقابية، وعلى رأس ذلك التقدم باستجوابات، إلا بعد موافقة هيئات الحزب، إذ تنص م ٢٩ من لائحة النظام الداخلي على أن يمرض أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب على رئيسها الأسئلة ومطالبات الإحاطة والاقتراحات بالقوانين أو بالقرضية التي يرون التقدم بها إلى المجلس، فإذا اعترض على تقديمها وأصر العضو على رايه، وجب عرض الأمر على رئيس الحزب للبت فيه. أما الاستجوابات فيجب عرضها على رئيس الحزب قبل التقدم بها.

إن قضية الالتزام الحزبي، على العكس من تقديم الخدمات لأبناء الدائرة، تموق الرقابة البرلمانية في نظام القوائم الانتخابية أكثر منها في نظام الانتخاب الفردي. إذ أنه بينما يقوض التماسك الكبير الرقابة البرلمانية في نظام القوائم، فإنه في النظام الفردي يترك الحزب وعضوه بمجلس الشعب، وجود حد أدنى من ولاء الناخب لدائرة الانتخابية في مواجهة لوائه للحزب. صحيح أن الولاء للحزب له أهمية حتى في نظام الانتخاب الفردي، لأنه الأصل في ترشيح الحزب للعضو في الانتخابات القادمة وتبني حملته الدعائية، إلا أن العضو يبقى متحرراً بشكل نسبي من حزبه مقارنة بنظام القوائم الحزبية. وعلى هذا الأساس تكتل الحلقة الموقفة للأداء البرلماني، ففي نظام القوائم يعوق هذا الأداء الالتزام الحزبي، وهي النظام الفردي يعوقه تقديم العضو الخدمات لأبناء الدائرة. وعملاً لا شك فيه، أن إحدى أهم وسائل الحد من تصرف الأعضاء الحزبيين بصورة آلية، ومن ثم إتاحة قدر أكبر من الرقابة البرلمانية، هو إعمال التصويت الإلكتروني الذي يعد من الرقابة على طريقة تصويت الأعضاء الحزبيين.

إن كلا من توفير آلية منضبطة لتقديم الخدمات للأعضاء لصالح أبناء الدوائر، والحد من السلوك الآلي من قبل المجموعات الحزبية المختلفة، من شأنه أن يوفر أساساً لضبط العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جانب،

وتشيط. وظائف الرقابة والمحاسبة والتشريع من جانب آخر، وكلاهما يصبان بدورهما في دعم المسيرة الديمقراطية في النظام السياسي برمته.

### **ثانياً: الدور السياسي للقضاء والإشراف على الانتخابات**

أناط المشرع بأعضاء الهيئات القضائية مهمة الإشراف على انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٠، في معظم مراحلها، ابتداء من تسلم مظاريق الأصوات واستقبال الناخبين حتى موعد إغلاق فترة التصويت، ثم نقل صناديق الانتخاب، وفوز الأصوات وتسليم النتائج لرئيس اللجنة العامة، وهو رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في المحافظة التي يجري فيها الانتخاب، ليعلم في النهاية اسم المرشح الفائز، وقد تكرر الوضع في انتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠٠١، حيث أجريت تحت إشراف أعضاء الهيئات القضائية الثلاث، بما في ذلك النيابة الإدارية التي ساهمت في الانتخابات سواء برئاسة اللجان العامة أو رئاسة اللجان الفرعية.

وقد أثار هذا الوضع غير المسبوق، الكثير من المشكلات والتضخيمات القانونية والسياسية، كما وضع قضية توسع الدور السياسي للقضاء تحت دائرة الضوء. وفيما يلي توضيح لبعض الجوانب التي حفل بها الإشراف القضائي على الانتخابات التشريعية، من الناحيتين القانونية والسياسية.

### **١. الأسس القانونية والدستورية لإشراف القضاء على الانتخابات**

وفقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتفويض مباشرة الحقوق السياسية معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢، ثم عدلت بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠، يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التي يجري فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها، وتشكل اللجان من رئيس وعدد أعضاء لا يقل عن اثنين، ويعين أمين لكل لجنة. ويعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية في جميع الأحوال، ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين الماملين في الدولة أو القطاع العام، ويختارون بقدر الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام، ويختار أمناء اللجان من بين الماملين في الدولة أو القطاع العام. ومفاد هذا النص أن وزير الداخلية هو المنوط به مهمة تحديد عدد اللجان العامة والفرعية التي يتم فيها الاستفتاء والانتخابات، ويعين مقارها وتشكيل كل لجنة من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن عضوين وأمين من الموظفين العموميين، ويعين في جميع الأحوال أن يكون رئيس اللجنة العامة من أعضاء أي من الهيئات القضائية، سواء كان من القضاء العادي أو مجلس الدولة أو هيئة قضائية الدولة أو النيابة الإدارية. أما رئاسة اللجان الفرعية فتعقد للماملين في الدولة أو القطاع العام. أما أمناء اللجان فيختارون دوماً من بين الماملين بالدولة أو القطاع العام، وقد جرى العمل على إجراء الانتخابات التشريعية أو المحلية على هذا النحو، بأن يكون رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية وعدد قليل منهم يرأسون اللجان الفرعية، والأغلبية يرأسها موظفون عموميون بالدولة أو القطاع العام.

ويتضح من النص أنه لا يشترط لرئاسة جميع اللجان الفرعية أن تكون لأعضاء الهيئات القضائية بل مجرد تفصيل ذلك وهو ما تم تحليله بقتلة أعداد هذه الفئة وعدم كفاية عددها لتولي الإشراف على جميع اللجان التي قد يصل عددها إلى ٢٥ ألف لجنة، في حين لا يصل أعضاء الهيئات القضائية مجتمعين إلى سبعة آلاف عضو، منهم الذين لا يشتركون في الانتخابات، كدواب رئيس الهيئة أو حديثي التعمين الذين لم يكتسبوا بعد الخبرة في كيفية إدارة العملية الانتخابية. ووفقاً لهذا سارت الأمور على النحو المتقدم حتى بعد العمل بنسنتر ١٩٧١ التي نصت مادته ٨٨ بأن "يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، وبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، على أن يتم الاقتراع تحت



إشراف من هيئة قضائية، وهو نص غير مسبق في الدساتير المصرية، ولكنه اكتفى بأن يتم الاقتراع تحت إشراف من هيئة قضائية. ومع الأخذ بالتفسير الحرفي لهذا النص لوجب القول بصحة الاقتراع لو تم تحت إشراف أى عدد من أعضاء أية هيئة قضائية دون تمييز، ولهذا لم يغير وجود النص الدستوري من الأمر الجارى شيئاً، بل ظلت الانتخابات تجرى مع وجوده على النحو المتقدم حتى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٥ التى أتت ببعض أعضاء بلقا من السوء درجة غير مسبوقة في تاريخ الحياة النهائية المصرية، حيث ألهم كثير منهم بتهم جنائية مخلة بالشرف، الأمر الذى يبرر المطالبات الكثيرة بوجوب توفير ضمانات قضائية تحول دون وصول مثل هذه النوعية من الأعضاء الى السلطة التشريعية والنيابة عن الأمة في تقرير حاضرها ومستقبلها على السواء. ومن ثم فقد حاول المشرع سد هذه الثغرة وتحقيق توازن بين إجراء الانتخابات تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية وبين أن تأتى هذه الانتخابات مبررة بدقة عن إرادة الناخبين، فاصدر عدة تشريعات متتالية أبرزها القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى، وبالنسبة للتعديل الذى جرى على المادة ٢/٢٤ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، فقد تمثل في إضافة عبارة "وتتولى هذه اللجان عملية الاقتراع تحت الإشراف المباشر للجان الإشراف القضائي المنصوص عليه في المادة ٢٤ مكرراً من القانون نفسه". وقد أوردت المادة ٢٤ مكرراً المضافة بياناً عن لجنة الإشراف القضائي وكيفية تشكيلها والمهام المنوطة بها، وقد اعتبر البعض ذلك التعديل بمثابة ثورة تشريعية من شأنها الوصول إلى انتخابات تشريعية نزيهة تمبر بحق من إرادة الناخبين، ثم تلاه القانون رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد النوات الانتخابية لمجلس الشعب.

إلا أن المحكمة الدستورية أصدرت حكماً مفاجئاً من حيث التوقيت في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٣٢ق دستورية جلسة ٨ يوليو سنة ٢٠٠٠ المقامة من المحامي كمال حمزة التشرى، ضد كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بسفقتهم. وتمثلت المفاجأة في ما يلي :

أ. إن الدعوى المشار إليها دخلت حوزة المحكمة الدستورية عليها بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩١، وظلت متداولة أمامها تقترب من عشر سنوات، ولم تحصل فيها إلا عندما نادى الكثيرون بضرورة تهاذي عملية تزوير الانتخابات، وذلك بهمس إشراف قضائي فعال على العملية الانتخابية من بدايتها حتى منتهائها.

ب. إن المحكمة أخذت بتفسير موسع لنص المادة ٨٨ من الدستور، وخاصة عبارة تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية، توسماً رأى فيه البعض أنه تحميل للنص بما لا يحتمل، إذ اشترط النص صراحة لصحة الانتخاب أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من أية هيئة قضائية، وهو ما فهمه المشرع وسار عليه في التعديلات المتتالية التي تمت على المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

ج. إن النتيجة التي توصل إليها الحكم وهي عدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠، فيما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية، من غير أعضاء الهيئات القضائية، قد ترتب عليها أيلولة رئاسة جميع اللجان العامة والفرعية لأعضاء الهيئات القضائية. ونظراً لقلة عددهم وعدم تناسب عددهم مع عدد اللجان الفرعية فقد أجريت انتخابات مجلس الشعب، ثم مجلس الشورى، على ثلاث مراحل، كل مرحلة تتضمن عدداً من المحافظات.

ويلاحظ إلى الحكم الدستوري يتضح أن المحكمة قد أسسته على أن الدستور القائم قد أورد في مادته الثامنة والثمانين نصاً غير مسبق لم تعرفه الدساتير المصرية من قبل، مما يقطع بأن المشرع الدستوري احتفاء منه بعملية الاقتراع

بحسبانها جوهر حق الانتخاب أراد أن يخضعها لإشراف أعضاء من هيئة قضائية ضماناً لمصداقيتها، وبإلزاماً لثبات الأمر منها، باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جيلوا عليه من الحيطة وعدم الخضوع لغير ضمانتهم، وذلك حتى يتمكن الناخبون من اختيار ممثليهم في مناخ تصوره الطمأنينة، على أنه لكي يؤتي هذا الإشراف اثره، فإنه يتعين أن يكون إشرافاً فعلياً لا هورياً أو متصلاً. وإذا كانت عملية الاقتراع تجري وفقاً للناخبين في اللجان الفرعية، فقد غداً لزاماً أن تُحاط هذه العملية بكل الضمانات التي تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها، وتدعوها للديمقراطية التي يحتل منها حق الاقتراع مكاناً علياً بحسبانها كإلزاماً لحرية الناخبين في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، ولتكوين السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات وفقاً للمادة الثالثة من الدستور.

ويصدر هذا الحكم، اختلفت وجهات النظر وبشدة حول تحديد مفهوم الهيئة القضائية التي تتولى الإشراف على الانتخابات التشريعية، إذ ذهب غالبية رجال الفقه الدستوري وكبار رجال القضاء إلى أن مفهوم الهيئة القضائية يقتصر على رجال القضاء المنوط بهم مهمة الحكم في الدعاوى دون مواهم، مستبدلين في ذلك بأن الدستور نفسه قد أوردت نصوصه ثلاث هيئات قضائية، هي المحكمة الدستورية العليا، والسلطة القضائية، ومجلس الدولة أمام جميع أنواع ودرجات المحاكم والجهات القضائية الأخرى، ولم يشر الدستور إلى النهاية الإدارية المنوط بها مهمة التحقيق في المخالفات المالية والإدارية التي تقع من موظفي الدولة، تاركاً ذلك للمشرع العادي الذي أصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦، والذي نص على أن هيئة قضايا الدولة هي هيئة قضائية تلحق بوزير العدل، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ الذي أورد نصاً مماثلاً بشأن النهاية الإدارية، ومع ذلك، فإن طبيعة عملهم تجعلهم أقرب إلى الموظفين العموميين منهم إلى رجال القضاء. لكن فئة من رجال القضاء قالت بشمول النص لهم استناداً إلى ما قضت به المادة ٢/٢٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليه، والمرف الذي استقر في الأذهان بشأن مشاركة أعضاء هذه الطائفة في الإشراف القضائي، شأنهم في ذلك شأن أعضاء الطائفة الأولى.

كما أثار هذا الحكم أيضاً مشكلة مدى صحة التشريعات المتعددة الصادرة من برلمان سنة ١٩٩٠، وقد حسمت المحكمة هذه المسألة بقولها بأنه رغم بطلان تكوين مجلس الشعب سنة ١٩٩٠، إلا أن هذا البطلان لا يمتد إلى بطلان ما أصدره من قوانين وقرارات وإجراءات بل تظل قائمة على أصلها من الصحة، ولاشك في أن المحكمة قد أثرت الحفاظ على استقرار الأوضاع الظاهرة، واستمرار تطبيق القاعدة القانونية المعروفة وهي "أن ما بنى على باطل فهو باطل مثله".

ورغم حدة الجدل القضائي والفقه في محاولة تحديد مفهوم الهيئة القضائية التي تتولى الإشراف على الانتخابات، إلا أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتظيم مباشرة الحقوق السياسية، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى، قضت المادة ٢/٢٤ المعدلة منه بأن يمين كل من رؤساء اللجان العامة واللجان الفرعية من أعضاء الهيئات القضائية، ويختار أعضاء اللجان من الماملين في الدولة أو قطاع الأعمال العام أو القطاع العام. ورغم أن هذا القرار الجمهوري بقانون قد أصدره رئيس الجمهورية لسد الفراغ التشريعي الناتج عن الحكم بعدم دستورية المادة ٢/٢٤ سائلة الذكر، والذي يسل رقابة أعضاء الهيئات القضائية وإشرافهم على العملية الانتخابية من لحظة فتح باب الاقتراع لحين إعلان نتيجة الانتخابات، لأول مرة في تاريخ القضاء المصري والانتخابات التشريعية، إلا أن هذا القرار لم يحسم مسألة المتصور بالهيئة القضائية، تاركاً هذه المسألة للمرف الذي صارت عليه العمليات الانتخابية السابقة، والتي جعلت الإشراف لجميع الهيئات القضائية.

وبهذا يتحدد الإطار القانوني والمستوى لدور القضاء في الانتخابات التشريعية بالفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتدخلات عليها، وحكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٣٢٥ ق دستورية عليا .

## ٢ . الاعتبارات السياسية لإشراف القضاء على الانتخابات

حفلت انتخابات مجلسي الشعب ٢٠٠٠ والشورى ٢٠٠١ بالعديد من الأبعاد السياسية، أبرزها وجود مشاركة سياسية غير مسبوقة بالنسبة لعدد المرشحين لعضوية المجلسين. ويرجع ذلك إلى الثقة التي يولها الشعب للقضاء، ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك الأبعاد هي:

- أ . أدت ثقة المرشحين بالقضاء إلى حدوث عدد من المفارقات، تمثلت إما في زيادة عدد المندوبين عن المرشحين باللجنة زيادة هائلة، وصلت في بعض الأحيان إلى العشرات، رغم أن الحد الأقصى للعدد المقرر قانوناً هو ستة أعضاء فقط . ويمكن تفسير ذلك برغبة الكثرين في معرفة كيفية تصرف القضاء وإدارتهم للعملية الانتخابية. وعلى النقيض من ذلك، فقد خلت كثير من اللجان من أي مندوبين لأي مرشح، وهو ما يمكن تفسيره بوجود قدر كبير من الثقة من المرشحين في عدالة القضاء وعدم القدرة على التأثير فيهم.
- ب . رغبة السلطة السياسية في محو الصورة السلبية التي خلفتها انتخابات سنة ١٩٩٥ في نفوس الكافة، سواء بالنسبة للأعضاء الذين أبت بهم وضربوا أسوأ الأمثلة للنهابة عن الشعب، أو بالنسبة لتزوير العملية الانتخابية ذاتها . ولهذا سارعت بتفويض حكم المحكمة الدستورية العليا ووفرت للقضاة جميع الإمكانات لبسط إشرافهم على العملية الانتخابية، سواء أكانت مادية أو أمنية.

## ٣ . جهود عرقلة الإشراف القضائي

مثل الإشراف القضائي على العملية الانتخابية خطوة مهمة على طريق حُسن اختيار أعضاء مجلس الشعب وتحقيق لراحة الناخبين، لكن التجربة العملية لم تخل من عدد من المواقف على النحو التالي:

(أ) أدى دمج اللجان الانتخابية الفرعية في بعضها حتى تتساوى كل مرحلة مع عدد القضاة المشرفين إلى كبر حجم اللجنة وكثرة عدد الناخبين، بحيث كان متوسط عدد الناخبين بكل لجنة ١٩٠٠ ناخب، ومع احتراض حضور ٥٠٪ منهم أمام القاضي للإدلاء بأصواتهم واستغرق كل منهم دقيقة واحدة، لتطلب الأمر ٩٥٠ دقيقة، أي ما يجاوز الخمس عشرة ساعة متتالية، وهو جهد يفوق بلا شك طاقة البشر، فضلاً عن أن هذه الفترة المتصورة أطول زمناً من زمن فترة التصويت المسموح بها قانوناً، والتي تصل إلى عشر ساعات فقط.

(ب) وجود أخطاء واضحة في الكشف الانتخابية أدت إلى عدم تطابق أسماء الكثر من الناخبين، لما معهم من إثباتات شخصية. ونظراً لعدم وجود تعليمات تحدد كيفية التصرف في الحالة، فقد اختلف القضاء في التصرف، فالبعض توسع في قبوله للناخبين مهما كانت الأخطاء الواردة بأسمائهم في الكشف، والبعض الآخر ضيق من قبولهم، ولم يسمح لأي ناخب بالإدلاء بصوته إلا إذا تطابق اسمه الوارد بالكشف، مع ما يعمله من إثبات شخصية، وهو أمر أثار التشكيك في حيادية بعض القضاة. ولواجهة هذا الوضع تبو مراجعة الكشف الانتخابية وتصبح الأخطاء الواردة فيها خطوة ضرورية ولا غنى عنها.

(ج) حدوث بعض أعمال العنف في بعض الدوائر الانتخابية، نتج عنها وفاة بعض الأفراد وإصابات في البعض

الأخر، إلا أن أعمال العنف كانت أقل، مقارنة بما حدث في انتخابات سنة ١٩٩٥.

د) قلة إقبال الناخبين لمباشرة حقوقهم الانتخابية، حتى أن الكثير من اللجان الانتخابية لم يتمد عدد الناخبين فيها نسبة ٥-٧٪ من جملة المقهدين بالجدول الانتخابية في انتخابات مجلس الشعب. وحقت نسبة صفر بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى. وقد يرجع ذلك إلى عدم وضوح الدور الذى يؤديه مجلس الشورى في الحياة التيابية المصرية بالتعبية لكثير من الناخبين.

هـ) تعرض بعض القضاة لمساك وأعمال العنف، لاسيما فى الدوائر التى شهدت منافسات بين مرشحين ينتمى أحدهم الى التيار الإسلامى.

و) اقتصرت دور القضاة على مباشرة الإشراف القضائى على العملية الانتخابية داخل اللجنة فقط، أما ما يحدث خارجها، فقد خرج عن دائرة إشراف القضاة، وهو ما أدى إلى تسخلات أمنية خارج أبواب اللجان كمنع الناخبين من الدخول. وهو ما جرى فى اللجان التى تواهت شعبية كبيرة لأحد المرشحين غير المرغوب فى نجاحهم، وفى كل الأحوال لم يستطع القضاة التدخل على أى وجه ليهبط إشرافهم خارج اللجنة.

ز) كثرة الطعون فى صفات المرشحين وتوفر شروط الترشيح فيهم، وكثرة الأحكام الصادرة فى هذا، بما ترتب عليه من وقف الانتخابات لاسيما فى العديد من الدوائر.

ح) أدى الإشراف القضائى لاسيما فى الجولة الأولى الى سقوط الكثير من المرشحين 'البارزين' الذين كانوا قد اعتمدوا النجاح لعدد دورات سابقة ونسب عالية جدا. ويمكن تفسير الأمر بالقهود التى حملها الإشراف القضائى على عمليات التزوير التى شاعت فى الانتخابات السابقة.

#### ٤ - التوتر بين القضاء ومجلس الشعب

فى كل انتخابات برلمانية تظهر فى الأجواء حالة من التوتر الشديد بين مجلس الشعب ومجلس الدولة، يعود سببه الرئىسى الى غيبة التصوص وتصدى مجلس الدولة للفصل فى الطعون المرفوعة من المرشحين ضد بعضهم البعض. فاما غيبة النص، فتظهر بجلاء من مجرد مطالعة نص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، إذ تنص المادة (١٠) صراحة بأن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى العديد من المسائل، ومن بينها الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية وسائر المنازعات الإدارية.

ووفقا للفقرة الأولى من المادة (١٠) يتضح أن اختصاص مجلس الدولة قاصر على الطعون الموجهة ضد انتخابات المجالس المحلية، ولم يشر من قريب أو بعيد للطعون الموجهة ضد انتخابات مجلس الشعب أو الشورى. أما الفقرة (١٤) من ذات المادة فقد أناطت بمجلس الدولة الاختصاص بنظر سائر المنازعات الإدارية أيا كان نوعها، واستنادا لهذه الفقرة فقد مد مجلس الدولة اختصاصه للنظر والفصل فى جميع القرارات الإدارية المتعلقة بالعملية الانتخابية ابتداء من تلك المحددة للمنافس حتى تلك التى تلان نتيجة الانتخابات. وبالفعل يقوم بعمل موازنة بين القرارات المتعلّقة بالانتخابات وتلك الخارجة عنها.

وببدأ التوتر بسبب مسألة أولية هى متى تبدأ المضيوية بالمجلس التيابى، هل نور تقديم العضو طلب ترشيحه وبالتالى يفن كل ما يتعلق به من اختصاص البرلمان ولا اختصاص لمجلس الدولة بأى شأن من شؤونه، ويطلق على المنازعة بصده المادة ٩٢ من الدستور والتي أناطت بمجلس الشعب مهمة الفصل فى صحة عضوية أعضائه مهما شاب هذه المضيوية من

عيوب، وهي مهمة معقدة تكون نتيجتها غالباً ضد صاحب الحق الأصلي في العضوية، والذي لن يكون أمامه سوى اللجوء للقضاء، مطالباً بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به من جراء اغتصاب غيره حقه، وغالباً ما يحكم له القضاء بتعويض مالى ضخم تدفعه الخزنة العامة من مال الشعب نتيجة خطأ كان من الممكن إصلاحه لو بسطت الإجراءات الواردة بالملادة ٩٣ واللائحة مجلس الشعب في صدد العضوية.

وهناك رأى ثانٍ يذهب إلى أن عضوية المجلس تبدأ بعد حلف اليمين الدستورية، وبالتالي فكل القرارات الصادرة قبل إجراء حلف اليمين تعتبر قرارات إدارية يختص بنظرها والفصل فيها مجلس الدولة استناداً إلى نص الفقرة ١٤ من المادة (١٠) المشار إليها باعتبارها فاضى القانون العام. ويؤيد هذا الرأى أقاب فقهاء القانون، ويمتته مجلس الدولة الذى مد اختصاصه، ففصل في جميع القرارات الصادرة من وزير الداخلية والمتعلقة بالعملية الانتخابية، لكن هذه الأحكام لم ترق لمجلس الشعب أو الشورى، واستشكل كل منهما في تنفيذها أمام محكمة مستجل عابدين (دائرة التقنيق) وقد ترتب على هذه الاستشكالات - رغم كونها قانوناً، منسمة الأثر لرفعها أمام محكمة غير مختصة، ولا يؤدى نظرها الى وقف تنفيذ الأحكام. أن توفر بعض الوقت الذى تم فيه هيام الأعضاء الصادرة ضدهم الأحكام بفلف اليمين الدستورية ليسبحوا أعضاء بالمجلس، ومن ثم أصبح تقدير صفة أو عدم صفة عضويتهم من اختصاص مجلس الشعب.

وهذا أثار مثل هذا الوضع انتقادات كثيرة، إذ أنه حول أحكام معاكم مجلس الدولة، سواء كانت أحكاماً ابتدائية صادرة من محكمة القضاء الإدارى أم من الإدارية العليا، إلى أحكام غير ذات مضمون، وأثار بالتالى التشكيك فى مدى إلزامية أحكام القضاء تجاه المؤسسات السياسية الكبرى، ومن ثم تجسدت حالة تورط غير مرغوبة بين السلطان القضائية والتشريعية.

## ٥. الأحكام الصادرة ضد عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب

شهدت انتخابات ٢٠٠٠ إصدار مجلس الدولة لعدد من الأحكام تعلقت بكثير من المسائل المتعلقة بالانتخابات، وسلطت الضوء على قضايا لم تكن مثارة من قبل، كمسألة ازدواج جنسية المرشح والمواطن الانتخابى، وغيره وشروط الترشيح، وحق الانتخاب فى الاتصال بالمرشحين وغيرها. وهى مسائل أثارها العديد من الجدل خاصة مع غيبة النصوص القانونية المنظمة لهذه الأمور، فكانت النتيجة نصاً غائباً وحكماً قائماً ومجلساً تم تشكيله. وبعد حلف الأعضاء اليمين الدستورية كانت النتيجة الطهيمة هى عدم تنفيذ أحكام معاكم مجلس الدولة، وكان أول ما تداولته معاكم مجلس الدولة وفصلت فيه مسألة الدعاية الانتخابية باعتبارها وسيلة اتصال المرشح بالناخبين، وهى تتم عن طريق الإعلانات المكتوبة، وشفاهاة عن طريق المؤتمرات الانتخابية، وقد منح المرشح حق إقامة الاجتماعات عبر إقامة السرايدات بناء على تصريح من مديرية الأمن فى ضوء الضوابط والاعتبارات الأمنية، فإذا توافرت الاشتراطات الخاصة بمنع التصريح ولم تبد الجهات الإدارية أية ملاحظات بشأن هذه الاشتراطات فإنه يكون لزاماً عليها إجابة المرشح إلى طلبه، فإذا رفضت التصريح، اعتبر قرارها بالرفض مغايراً للقانون لانتهاء السب المبرر له، ومن ثم حكم القضاء بإلغائه. ولم يثر هذا الحكم والأحكام المماثلة أية مشكلة بصدد هذه المسألة.

ثم حددت المحكمة مدلول كل من المامل والفلاح، وقضت بأنه يتعين لتحقيق وصف العامل أو الفلاح فى من يرشح لعضوية مجلس الشعب أن تتوافر فيه شروط الطائفة التى ينتمى إليها مجتمعه كما حددها القانون، فإذا فقد المرشح أحد هذه الشروط، انعسر عنه وصف العامل أو الفلاح، ومن بات المرشح ضمن الطوائف الجماعية الأخرى، وبدوره لم يثر

الحكم أى جدل قانونى.

ومن الأحكام التى أثارت جدلا قانونيا ما تلقى بالإلزام الإذاعة المسموعة أو الرئية بتخصيص جانب من إرسالها للأحزاب السياسية إبان الانتخابات لشرح برامجها للشعب، حتى لو كان هناك نزاع على رئاسة الحزب، وذلك على أساس إتاحة الحق لمن يتحدث باسم الحزب وشرح برنامجه، وأنه ليس بإلزام أن يكون المتحدث هو رئيس الحزب أو ممثله القانونى. وقد رأى قانونيون أن هذا الحكم محل نظر، لأن التنازع على رئاسة الحزب يجعل منه شيئا متفرقة، لا يجمعها رابط ولا برنامج محدد، وبالتالي فلن يكون هناك مثل هذا البرنامج الذى يجتمع عليه أعضاء الحزب، وإنما سيكون لكل طائفة أنصار يلتزم باللوم على الطائفة الأخرى، وليست مشكلة حزب العمل بعيدة، والأصل فى الاعتراض هنا يقوم على ضرورة توحيد الحزب، أولا قبل أن يكون له برنامج واجب الشرح والإعلان للمواطنين.

وقد قضت المحكمة أيضاً بضرورة أن يكون المرشح مجيئاً للقراءة والكتابة باعتباره مشاركاً فى صنع مستقبل وحاضر الدولة، والتعليم يجعله أهلاً للمشاركة فى تلك المهام، ولذلك اشترطت المحكمة أن يكون المرشح مجيئاً للقراءة والكتابة، وليس ملماً بها وحسب، وبالتالي فإذا قبل ترشيح من فقد هذا الشرط، كان قرار قبول الترشيح باطلاً.

وفصلت المحكمة الإدارية العليا فى شروط الترشيح وتناولها، حيث قضت بوجوب أداء الخدمة العسكرية أو الإفاء منها، وأن ذلك شرط جوهري من شروط الولاية العامة المتمثلة فى عضوية مجلس الشعب. أما عن أثر صدور أحكام جنائية موقوف تنفيها ضد المرشح، فلم تعتبرها المحكمة مانعاً من الترشيح.

ومن الأحكام التى أثارت جدلاً كبيراً من الجدل، ما انتهت إليه المحكمة الإدارية فى مسألة أثر ازدواج الجنسية على صحة الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وانتهت إلى أن ازدواج الجنسية يتعارض مع صريح القسم المنصوص عليه بالمادة ٩٠ من الدستور. وجاء الجدل العام على هذا الحكم نظراً لوجود عدد من أعضاء المجلس يحملون جنسية أجنبية إلى جانب جنسياتهم المصرية. وبعض منهم يقوم على منصب وزارى مهم.

كما فصلت المحكمة العليا فى شرط حسن السمعة كأحد شروط الترشيح، وذهبت بشأنه إلى أن المشرع فى قانون مجلس الشعب لم يشترط حسن السمعة ضمن الشروط اللازمة للترشيح، وهو شرط أصولى لا يحتاج إلى نص يقرره، وهو يتعلق بالسلوك الشخصى للمرشح بالآلى يكون قد اشتهرت عنه مقالة السوء أو التردى فيما يشين بكرامة السلطة التشريعية وهيبته، ولا يشترط لسوء السمعة صدور أحكام ماسة بالشرف ضد المرشح، كما لا يجوز الاستدلال على سوء السمعة ببعض اتهام يقوم على مظنة الإدانة ولا يستند إلى غلبة اليقين.

ويكشف مثل هذا الحكم أثر غياب المايير الواضحة لحسن أو سوء السمعة، إذ كيف يتوافر سوء السمعة من مجرد اشتهار شخص بمقالة السوء، وفى اللحظة ذاتها ينتفى السلوك السيئ حين يهتم الشخص بعمل مرمى.

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا أيضاً بأن الحكم على شخص بعقوبة الحبس فى إحدى الجرائم التى حددها قانون مباشرة الحقوق السياسية ومنها إعطاء شيك بغير رصيد، يمد مانعاً من مواعيد الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وذلك ما لم يكن الحكم قد نص على وقف تنفيذ العقوبة أو رد إلى الشخص اعتباره.

ومما سبق يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

أ- إن مجلس الدولة فصل فى شروط العضوية بالنسبة للمرشح لعضوية المجلس النهائى. واللافت للنظر أن أحكامه تقللت فى جميع أوجه العملية الانتخابية، كصفات المرشحين وإجادتهم القراءة والكتابة ومدى أدائهم الخدمة العسكرية وغيرها، والحق فى النماية للمرشحين وللأحزاب على السواء. وقد جاءت الأحكام، إما

متشعبة أو إلى حد التصاهر.

ب. أنه بالنسبة لشروط لإجادة القراءة والكتابة، يلاحظ أن هذا الشرط قد غالت في طلبه المحكمة إلى حد إلغاء قرار قبول ترشيح أحد الأعضاء، في حين يميل البعض إلى ترجيح ما يسمى بخبرة الحياة على شروط القراءة والكتابة، ولكن ضمن شروط معينة. وتلك بدورها قضية خلافية، وإن كان يصعب القبول بعيداً وجود نواب في البرلمان لا علاقة لهم بإجادة القراءة والكتابة.

ج. بالنسبة لمسألة حسن أو سوء السمعة، فيظهر فيها أهمية اعتماد معيار دقيق ومحدد لما يعتبر حسن أو سوء السمعة، وهو ما يظهره مجلس الدولة في أحكامه المتعددة المتعلقة بهذه المسألة.

د. فيما يتعلق بمنع مزدوج الجنسية من الترشيح لمضوية المجلس، فإن اللافت للنظر أن سبب المنع الذي ذهب إليه مجلس الدولة، جاء بالقهاس على عدم جواز شغل مزدوج الجنسية وظائف معينة، وأن اليمين الدستورية التي يقسم بها الأعضاء قبل اكتساب العضوية تتطلب الولاء الكامل للوطن. وهو قياس مع الفارق، لكنه محل نقد كثير من فقهاء القانون.

وينأى على ما سبق، يبدو مهماً تشكيل لجنة فضائية من المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض ومجلس الدولة، على أن يمثل كل جهة ثلاثة أعضاء، وأن تتولى اللجنة مهمة الفصل في جميع المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية بما يحول دون انفرد جهة فضائية معينة بهذا الأمر، على أن يكون حكمها ملزماً لمجلس الشعب في جميع المسائل التي تفصل فيها، ويكون لأسباب لا تتعلق بصحة العضوية التي يفصل فيها مجلس الشعب عملاً بما خوله له الدستور في هذه المسألة.

## ٦. مجلس الشعب وأحكام مجلس الدولة

يصدر الأحكام السابق الإشارة إليها، قامت هيئة فضائية الدولة بالظمن في هذه الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا، كما قامت برفع استشكالات في تنفيذها أمام جهة القضاء المدني وخاصة محكمة تنفيذ هابدين، مرتبة على رفع الاستشكال وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه، وهو موقف تجاهل أن المحكمة الدستورية العليا قد انتهت إلى أن الاستشكال في أحكام مجلس الدولة يجب أن يكون أمام محاكم مجلس الدولة باعتبارها فرعاً يتبع الأصل، وأن رفع استشكال أمام محكمة غير مختصة ولائياً بنظر أصل المنازعة يعتبر هو والمدم سواء ولا أثر له. لكن المجلس لم يلتفت إلى هذه الحقيقة القضائية، ومن ثم أقسم الأعضاء المطعون في صحة عضويتهم اليمين القانونية ليسحبوا أعضاء به، ولينقل الاختصاص بالفصل في صحة عضويتهم لمجلس الشعب نفسه والذي يطبق قاعدة أن "المجلس سيد قراره". وقد تملل مجلس الشعب في عدم تنفيذه لتلك الأحكام بمقولة أن هذه المسائل تتعلق بصحة العضوية التي يختص بنظرها المجلس على النحو الذي خوله له الدستور، وهو أمر لا يجد القبول والتأييد من تيار غالب في القضاء، لأنه على الأقل يجعل أحكام محاكم مجلس الدولة بلا صفة قانونية. كما أن الموقف يثير مفارقة ظاهرة لدى العامة من الناس، فهو مؤسسة التشريع التي توجب بما تصدره من قوانين على المؤسسات والأفراد الانصياع لأحكامها وقوانينها، لا تلتزم بأحكام القضاء في المراحل التي لا ولاية لمجلس الشعب فيها على أعضائه، وهو ما يعتبر في العرف العام منافضاً لفكرة القانون وحجيته. وكما هو معلوم فإن أعمال القانون هو جوهر الفعل الديمقراطي.

## ثالثاً: الأحزاب السياسية المصرية.. من الميلاد المتعثر إلى الهمشية

بالرغم من مرور ما يزيد عن ربع قرن على انطلاق تجربة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أن حجم الأزمات التي شهدتها منذ العقد الماضي قد دلت على عجزها عن الانطلاق من مرحلة "الميلاد المتعثر" إلى مرحلة "التنضج والاستقرار". كما أن الكتابات التي اقترحت من التجربة الحزبية وقدمت تحليلات مختلفة لأسباب أزمتها، فقد اتفقت جميعها على التأكيد على وجود أزمة عميقة في الحياة الحزبية المصرية "همشت" بشكل حاد من همة السياسة والعمل السياسي، بل وغيبته في كثير من الأحيان .

### ١. مظاهر الأزمة الحزبية

لغة صعبة تواجه كثيراً من المثقفين إزاء معرفة عدد الأحزاب السياسية الموجودة في مصر بدقة، ويات من الصعب أيضاً على كثير من المتخصصين أن يميز بين الأحزاب المجيدة، والأحزاب "الفاعلة"، وبين تلك الموجودة فقط على الأوراق الرسمية، والثابتة فعلياً، حيث تراجعت الأحزاب كمؤسسات للتربية السياسية والخبرة الاجتماعية من الحياة العامة والسياسية على السواء منذ بداية العقد الماضي، وصار دورها هامشياً بصورة ملحوظة، وقد اتضعت مظاهر هذا الغياب في انتخابات ١٩٩٥، وانتخابات ٢٠٠٠ على التوالي، والتي طغى فيهما دور المستقلين على مرشحي باقي الأحزاب السياسية الأخرى حيث وصل في الأولى إلى ٢٩٥٠ مرشحاً من أصل ٣٩٨٠، واقترب في الثانية من ٣٠٠٠ مرشحاً من أصل ٣٩٥٧ مرشحاً.

وقد حصل المستقلون في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٠، ولأول مرة في تاريخ تجربة التعددية الحزبية في مصر على عدد أكبر من المقاعد التي حصل عليها مرشحو الحزب الوطني، إذ حصلوا على ٢٢٢ مقعداً في مقابل ١٧٢ مقعداً للأخير، قبل أن ينتقلوا بسلسلة منبهشة إلى داخل صفوف الحزب الحاكم بمد وصولهم إلى البرلمان. و طغى المستقلون غير السياسيين على غيرهم من قوى وأحزاب سياسية أخرى، ويات من الصعب تحديد تصنيف سياسي دقيق لظهيمة الصراعات والممارك ذات الطبيعة العشوائية أو المصلحية أو المالية، و التي شهدتها الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠.

أما الأفكار والتصورات السياسية القليلة التي ظهرت في هذه المعركة الانتخابية، فجاءت معظمها من خارج الأحزاب. باستثناء حزب التجمع، الذي امتلك تصورات سياسية واضحة أيا كان الموقف منها . لاسيما من مرشحي جماعة الإخوان المسلمين "الحفظة قانوناً" والناصرين المستقلين. وغاب لدى الناخبين أي إحساس بوجود الأحزاب، ليس فقط في المعركة الانتخابية، ولكن أيضاً كمؤسسات سياسية لها القدرة على اختيار مرشحيها وصياغة برامج سياسية عصرية.

ولم تقتصر مظاهر أزمة الأحزاب المصرية الرئيسية على أدائها الخارجي، ولكنها امتدت أيضاً إلى بنائها الداخلي، حيث شهد معظمها انقسامات حادة، أدت إلى تجميد بعضها ودفع بعضها الآخر إلى دائرة لا تنتهي من الانقسامات الداخلية والتهامات "بالخيانة" بين "رهاق" الحزب الواحد. حيث شهدت الساحة الحزبية المصرية منذ نهاية العقد الماضي مجموعات متتالية من الانشقاقات الداخلية، بدأت في الحزب الناصري، ومرت علي حزب الوفد، وانتهت في صوريتها القصوى في حزب العمل المجدد منذ العام ٢٠٠٠. ولعل الاستثناء هنا يتجسد في كل من حزب التجمع الذي لم يشهد انشقاقات كبرى منذ إنشائه عام ١٩٧٦ وحتى الآن، والحزب الوطني المتداخل مع جهاز الدولة، والذي يمانى من كثرة منبهشة "في عضويته، وفي أعداد الراغبين في الانضمام إليه. فباستثناء هذين الحزبين، فإن كل الأحزاب المصرية عانت من انقسامات متفاوتة الدرجة والحدة.

وقد دفعت الانقسامات والخلافات داخل عدد كبير من الأحزاب المصرية إلى إقدام لجنة الأحزاب على تجميد ٧ أحزاب هي: حزب مصر الفتاة، العدالة الاجتماعية، حزب الشعب الديمقراطي، حزب الأحرار، حزب العمل، حزب مصر



العربي الاشتراكي، حزب الوفاق القومي .

بدأت ظاهرة تجميد الأحزاب في عام ١٩٩٢ عندما اتخذت لجنة شئون الأحزاب قراراً بتعيين اللواء عبد الله رشدي رئيساً لحزب "مصر الفتاة" بدلاً من المستشار علي الدين صالح، ولكن محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار طارق البشري أصدرت حكماً مهماً في يناير ١٩٩٢، يقضي بأن لجنة شئون الأحزاب ليس لها الحق في التدخل في تشكيلات الحزب، وعلى اللجنة أن تعيد الأمر إلى ما كان عليه قبل التغلغل قرارها المعيب .

استخدمت لجنة الأحزاب منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عبارة مكررة عقب كل قرار لها بتجميد حزب شرعي تقول فيها "تجميد الحزب لحين حل النزاع على رئاسته، إما قضاء أو رضاء". ويعد ذلك تدخل الحزب في سرياد المحاكم ويتوه في داخلها، حتى يتلأشى ليس فقط كحزب إنما أيضاً كاسم.

وقد تكرر هذا المشهد مع حزب الشعب الديمقراطي الذي تجمد في ٢٦ مايو ١٩٩٢، وبعد شهرين فقط من تأسيسه، وذلك في سابقة فريدة في تاريخ تجميد الأحزاب المصرية، ومع حزب العدالة الاجتماعية الذي تجمد في ٢٦ إبريل ١٩٩٨، وأخيراً وليس آخراً مع حزب الأحرار الذي تجمد في نفس العام، عقب وفاة مؤسس الحزب مصطفى كامل مراد. وصادت ظاهرة تجميد الأحزاب وتعمقت، وعلى عكس ما كان متوقعا، مع بداية الألفية الثالثة، وبدأت بحزب العمل، ثم حزب مصر العربي الاشتراكي، وأخيراً حزب الوفاق القومي.

أدى ضعف الأحزاب الرئيسية الخمسة وتجميد إحدها - حزب العمل - إلى تحول معظم الأحزاب الأخرى إلى تجمعات ليس لها علاقة بالعمل السياسي، فالأحزاب التي ظهرت منذ العقد الماضي بأحكام فضائية، وعرضت في الحياة السياسية باسم "الأحزاب الهامشية" بدأت معظمها تمارس مهام تجارية، ليس لها أدنى علاقة لا بالعمل الحزبي ولا بالعمل السياسي. حيث انتشرت ولأول مرة في تاريخ التجربة الحزبية في مصر. وللأسف. ومحاولات شراء بعض الأحزاب الصغيرة من قبل عدد من رجال الأعمال. وتحولت قيمة التكوين السياسي والخبرات السياسية إلى مسائل يمكن أن تُباع وتُشتري، ويبدأ كثير من هذه الأحزاب وصعفها وكأنها "محللات" أو مسانكن للبيع وللإيجار، وليست مؤسسات حزبية هدفها إعداد قيادات سياسية للتأثير في المجتمع والحياة العامة.

وغاب في الحقيقة أي دور تذكر للأحزاب المصرية في الحياة العامة وفي الجدل السياسي والمجتمعي الذي تشهده البلاد، فحتى القضايا التي أثارها جدلاً واسماً داخل المجتمع كالتي أثارها النائب كمال أحمد - في مناقشة مشكلات البورصة ورفض بيان الحكومة - جاءت من نائب ناصري ممتثل لا ينتمي إلى أي حزب سياسي. وقد بدأ رفض أحزاب المعارضة لبيان الحكومة في بداية هذا العام رفضاً خافتاً لم يتجاوز في تأثيره حدود البرلمان والصنف الحزبية .

وإذا كان من المؤكد أن أحد جوانب أزمة الأحزاب المصرية يرجع إلى القهود القانونية والسياسية المفروضة من قبل الدولة على العمل السياسي والنشاط الحزبي خارج إطار الأحزاب وخارج الصنف الحزبية، إلا إنه كان يمكن للأحزاب المصرية وللتجربة الحزبية أن تتطور، وأن تؤثر بصورة أكبر في الحياة العامة داخل البلاد رغم هذه القهود، إذا ما وُفقت طاقاتها في إطار عمل حزبي حقيقي، وعالجت أزماتها الداخلية بقدر أعلى من الانضباط والشفافية.

## ٢. أزمة الأحزاب الكبرى

عرفت الأحزاب الكبرى أشكالاً متعددة من الأزمات، كان أبرزها الانشقاقات والخلافات الداخلية من جهة، وغياب الفاعلية والتأثير من جهة أخرى. فقد شهد حزب العمل - المجدد منذ عام ٢٠٠٠ - بعد وفاة أمينه العام عادل حسين، انقساماً داخلياً حاداً، بدأ في أعقاب قيام إبراهيم شكري زعيم الحزب بإصدار قرار "رأسي" في أغسطس ٢٠٠١ بتجميد عضوية ١١ عضواً من قيادات اللجنة التنفيذية للحزب، وعلى رأسهم مجدي أحمد حسين الأمين العام الجديد،

وإعاقاتهم من جميع مسؤولياتهم الحزبية. و عاد رئيس الحزب وتراجع عن قراره السابق، ووافق على عودة هذه القيادات إلى مواقعها الحزبية. ثم اجتمع مع اللجنة التنفيذية للحزب في نوفمبر ٢٠٠١، وقرر اختيار حامد زيدان وظلمت رميح كرئيسي تحرير لجريدة الشعب . المجمدة أيضا . وهما يمثلان طرفي نقيض في الخلاف السياسي داخل حزب العمل. وقد اعترض تيار آخر داخل الحزب على هذا الاجتماع معتبرا أن إبراهيم شكري أُستدج إلى هذا الاجتماع تحت شعار وحدة الحزب، فالوحدة يجب أن تكون حول مبادئ وليس شعارات. كما انتقد رموز هذا التيار بشدة على صفحات الصحف ويشكل علني مجموعة مجدي أحمد حسين على اعتبار أنها أضرت بالحزب، وليست بالقوة التي تروجها عن نفسها .

ورغم أن قرار رئيس حزب العمل بتعيين اثنين من رموز جناحين متعارضين كرئيسي تحرير لصحيفة الشعب قد عكس روحا "توافقية" مطلوبة داخل الأحزاب المصرية، إلا أن معضلة الرئيسة تكمن في إنه قرار "نظري" يتعلق بصحيفة مجمدة يصعب في حال صدورها عمليا أن يناهض داخلها كلا "الرئيسين".

أما بالنسبة لحزب الوفد، فيمكن القول أن العام ٢٠٠١ كان عام التراجع الكبير عن الصورة الإيجابية التي أعقبت انتخاب نعمان جمعة كأمين عام للحزب، في واحدة من أكثر انتخابات الأحزاب المصرية ديمقراطية وشفافة. فقد شهد الحزب حالة من عدم الاستقرار الداخلي بدأت بفصل اثنين من نواب الحزب في البرلمان أحدهما تريب في حزب الوفد، وكان من المقررين من زعمه الراحل سراج الدين، ويعبر إلى حد كبير عن تراث الحزب بشقيه الإيجابي والسلبي معا. والثاني يعبر عن حالة الفوضى السياسية التي تعيشها الحياة الحزبية المصرية، حيث بدأ ناصريا ومر بحزب العمل ثم حزب الوفد، وانتهى أخيرا عضوا في الحزب الوطني. وقد تقدم عضو ثالث من أعضاء الهيئة البرلمانية عن حزب الوفد باستقالته من الحزب بسبب عدم تعيينه من بين الـ ٢٠ عضوا الذين يحق لرئيس الحزب تهيئتهم داخل الهيئة العليا للحزب. ويعتبر حزب الوفد هو حزب الممارسة الرئيسية الوحيد الذي يحق لرئيس الحزب فيه أن يعين ثلث أعضاء الهيئة العليا للحزب المكونة من ٦٠ عضوا .

وقد نجح نعمان جمعة بعد هذه الانتخابات الحزبية التي جرت في شهر يونيو ٢٠٠٠، أن يحكم قبضته على الحزب، ليس فقط بأن يختار الغالبية الساحقة من العضوية المهمة من بين أنصاره والمقرريين، إنما أيضا في استبعاد كثير من القهادات التاريخية والمائلين من الهيئة العليا للحزب، ومن بينهم أسماء لامعة من قيادات الحزب. وقد وجه فؤاد بدراوي أحد قيادات الحزب التاريخية وأحد رموز "المائلات الوفدية" وعضو الهيئة البرلمانية الوفدية في مجلس الشعب، انتقادات حادة لرئيس الحزب وللطريقة الفردية التي يدير بها شؤون الحزب، كما أبدى اعتراضه على عدم تنفيذ جمعة لوعده بتفهير لوائح الحزب التي صممت. كما ذكر هو بنفسه. لزعيم الحزب التاريخي فؤاد سراج الدين، وليس لرئيس الحزب الحالي.

وهكذا فقد تقلصت المجموعة البرلمانية لحزب الوفد إلى أربعة أعضاء فقط، وغاب إلى حد كبير الصوت الوفدي الذي اعتاد عليه البرلمان المصري في دورات كثيرة سابقة، حتى بات من الصعب القول أن هناك رابطة سياسية وأيديولوجية تربط بين نواب الحزب المتبقين، أو أنهم يفترض أن يعبروا عن تيار سياسي عريق، كانت عادة لديه رؤية حزبية وسياسية متماسكة .

أما بالنسبة للحزب القاصري، فقد عانى من حالة جمود حقيقي منذ الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٠، والتي حصل فيها "الناصريون المستقلون" على ٥ مقاعد، مقابل إثنين للحزب قبل أن ينضم "ناصرى مستقل" إلى هيئة الحزب البرلمانية وليس الحزب. ولم تستمر الهيئة البرلمانية للحزب على قلة عضويتها لفترة طويلة، فصراما ما انقسمت على نفسها وجمد رئيسها عبد العظيم المغربي عضويته فيها، كما استقال حمدنين صياحي منها، وبقي نائب واحد هو حيدر بنداوي،

مما أدى إلى حل الهيئة البرلمانية للحزب الناصري بعد عام من تشكيلها، حيث ينص قانون تشكيل الهيئات البرلمانية للأحزاب على ضرورة وجود عضوين من الحزب في مجلس الشعب حتى يحق له تشكيل هيئة برلمانية. وقد حاول الحزب طوال العام أن يوحد "طاقات الحركة الناصرية"، فشكل لجنة أسمائها "لجنة الحوار بين الناصريين"، من أجل محاولة إعادة الناصريين الموجودين خارج الحزب إلى داخله. وحاولت هذه اللجنة أن تقوم بعملها بجدية، وهو على ما يبدو لم يكن مضطراً له أو مرغوباً فيه، خاصة بعد أن اكتشفت أن معظم الناصريين الموجودين خارج الحزب، مما أثار القيادات الحزبية عليها، وقدت بعد فترة وجيزة أي تأثير لها وسط مختلف المجموعات الناصرية، وواجهت انتقادات لاذعة تقريباً من كل الأطراف.

ورغم الحيوية الواضحة التي أضفتها صحيفة "العربي" في ثوبها الشبابي الجديد على الحزب، ونجاحها في أن تحتل حيزاً بارزاً وسط صحف الممارسة، إلا أنها لم تستطع في النهاية أن تطور بصورة واضحة من أداء الحزب التنظيمي، (وإن كان ذلك خارج نطاق دورها الطبيعي)، ومن لغة خطابه السياسي التي ظلت تقليدية إلى حد كبير، وعاجزة عن التأثير في الشارع السياسي والانتخابي على السواء. وظلت "العربي" في إطار كونها إحدى أبرز الصحف المثيرة للجدل والأكثر جراءة وإحساناً الأكثر تجاوزاً لكثير من المفاهيم والقهود السياسية الشائعة.

### ٣. ذوبان الأحزاب الصغرى

امتدت أزمة الحياة الحزبية المصرية من الأحزاب الرئيسية إلى الأحزاب الهامشية حيث شهد كل من حزب مصر العربي الاشتراكي وحزب الوفاق القومي خلافات داخلية أدت في النهاية إلى تجمعهما.

ولم يفارقه حزب مصر العربي الاشتراكي هي الأكثر تبهماً عن أزمة النظام الحزبي المصري، فالحزب الذي أنشأه الرئيس السادات عام ١٩٧٦ ليمثل الحكومة ويضم أغلبية كاسحة في البرلمان المصري، عاد بعد أن قررت الدولة فض علاقاتها التنظيمية به ليجد نفسه يضم عشرات الأشخاص فقط بعد أن كانت عضويته تعد بمئات الألوف.

وقد عاد الحزب مرة أخرى بحكم قضائي في سنة ١٩٩٢، واستمر كحزب صغير العدد وهامشي التأثير، بعد أن أصبح الحزب الوطني هو الحزب الذي تتمتع به الحكومة. وبالرغم من الجراحة التي تميزت بها قيادة الحزب التي حرصت على التمسك بحقها في الوجود الشرعي، إلا أن الحزب عجز تماماً منذ عودته وحتى تجميده العام ٢٠٠٠ في أن يتحول من مرحلة "الوجود الشرعي"، أي بالمعنى الرسمي، إلى مرحلة الفعل السياسي، بمعنى التأثير في الحياة السياسية.

وتضجرت الخلافات داخل الحزب خلال هذا العام نتيجة غياب الحدود الفاصلة بين المال والسياسة، وتحدثاً عقب قيام رئيس الحزب جمال ربيع بإرسال طلب إلى رئيس مجلس الشعب يطالبه فيه بتشكيل هيئة برلمانية للحزب تتكون من الأعضاء أيمن نور ومحمد فريد حسنين وسيف محمود، وهم الأعضاء الثلاثة السابقون في حزب الوفد، والذين انفصلوا عنه. فهما اعتبر سكرتير عام الحزب هذا الاتفاق بمثابة "مؤامرة على قيادات الحزب"، ومن ثم سارع بعقد مؤتمر عام شارك فيه ٤٥٣ عضواً، وتم فيه التصويت بالأغلبية على سحب الثقة من رئيس الحزب.

أما رئيس الحزب "المخلوع"، فقد واجه ما اعتبره "مؤامرة المؤتمر" بالتأكيد على أن سكرتير الحزب مفصول من الحزب، وبالتالي تصبح قرارات المؤتمر غير شرعية. ومن ثم دخل الحزب في دوامة الانقسام الداخلي، مجسداً عجزاً آخر مثل الأحزاب الأخرى في أن يقرض قيمة التوثيق وقبول الآخر داخله والتمسك بمبادئ تنظيمية واضحة. ولم يكن فريباً أن يلقى الحزب نفس مصير الأحزاب المجردة، بقرار مماثل من لجنة الأحزاب التي قررت في شهر نوفمبر تجميد الحزب. أما حزب **الوفاق القومي**، فقد مثل أحد الأجنحة الناصرية المتشددة الذي انشق معظم قادته عن الحزب العربي

الديمقراطي الناصري، حيث ظهر على الساحة السياسية في مارس ٢٠٠٠ بقرار من لجنة شئون الأحزاب، وهو يعتبر الحزب الوحيد الذي ظهر على الساحة المصرية بقرار من لجنة الأحزاب، مما أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول جدوى ظهوره، وهل كان هذا الظهور محاولة للتأثير على وجود وشرعية الحزب الناصري القائم أم لا ؟.

ومع ذلك فلم يستمر الحزب إلا لفترة قصيرة حتى التضمت بصورة كاملة علاقاته ببعض المؤسسات الرسمية وباهي القوى السياسية الأخرى، فزعم أنه يمثل في الأصل انشقاقا على الحزب الناصري، إلا إنه سرعان ما ظهر هذا "الانشقاق" داخل بنيته الذاتية، حيث انشق على نفسه إلى تيارين: أحدهما عبر عنه الأمين العام أحمد شهاب، والآخر مثله رفضت المجرودي القيادي بالحزب. وقد تقدم الأخير بمذكرة إلى لجنة الأحزاب يعلن فيها أنه عقد مؤتمرا تنظيما تم خلاله عزل رئيس الحزب، وتولى هو رئاسته، وبناء على ذلك قررت لجنة الأحزاب تجميد حزب الوفاق القومي في ١٩ أغسطس ٢٠٠١، ومن ثم أسدل الستار على واحدة من التجارب الحزبية الأولى صوتا والأقل فاعلية وتأثيرا.

إن إحدى أكثر السمات العامة في الغالبية العظمى للأحزاب المصرية، هي استمرار قياداتها منذ نشأتها عام ١٩٧٦ وحتى الآن، حيث غابت أي آلية ديمقراطية تسمح بتداول السلطة داخلها، وظل رؤساء الأحزاب جميعهم بمثابة "القادة الثابطين"، والزعماء المؤسسين الذين لا يمسون، وصار الخلاف معهم مرادفا للانشقاق والخروج على الشرعية، وغيرها من المفردات السائدة داخل أوساط كل الأحزاب دون استثناء.

ولم تقتصر أزمة الأحزاب المصرية فقط على الأحزاب الرئاسية التي يفترض أنها تمتلك عددا أكبر من القيادات والأعضاء، وبالتالي فإن فرصة ازدياد حجم المشاحنات الحزبية والتنظيمية عادة ما تكون أعلى من باقي الأحزاب الصغيرة العدد، وإنما امتدت هذه الأزمة إلى الأحزاب الصغيرة والتي عجزت جميعها، أن تنشئ وتجمد صيغة حديثة تتجاوز بها مثالب أداء الأحزاب الكبيرة. ولعل أهم المفارقات هنا أن أداء هذه الأحزاب الصغيرة يكمن في أنها لم تتجعد حتى في الحفاظ على ما عرف في البداية باسم الأحزاب الصغيرة، وإنما تجاوزت ذلك إلى حيث نجحت ببراعة مدهشة أن تتجاوز هذه الوضعية إلى وضعية الأحزاب الهامشية، أي التي لا تأثير لها، ويحيط بتساوى وجودها مع عدمه.

فقد عجز أي حزب من أحزابها الأحد عشر أن يقدم صيغة جديدة للعمل السياسي تتجعد من خلالها ولو جزئيا في كسر طوق العزلة السائد على العمل الحزبي في مصر. ولعل هذا الوضع يبدو مدهشا إلى حد كبير، حيث كان من المتوقع مع ظهور أحزاب جديدة في مصر إلهامي وعالمي جديد أن تحمل مزيدا من احترام قيم الديمقراطية والتنوع وقبول فكرة الأجنحة الداخلية. وهو في الحقيقة لم يحدث، فبدلا من ذلك انتشرت الاتهامات بالتآمر والتفويض المتبادل بين قياداتها، في الوقت الذي لا تتجاوز عضويتها في كثير من الأحيان عشرات الأشخاص. وهو أمر لافت للنظر ويثير الأسى مما.

#### ٤ - أسباب الفiasco الحزبي .. محاولة للتفسير

لما توافق عام على أن غياب تأثير الأحزاب في الحياة السياسية المصرية، له أسبابه الكثيرة والمركبة، والتي يصعب اختزالها في عامل واحد. وثمة ضرورة كبرى لإعادة طرح الكثير من الأسئلة التي يتجاوز بعضها حدود الواقع السياسي/الإجرائي إلى الفضاء الثقافي والمؤسسي الأوسع. ولعل هذا ما يقود إلى التركيز على مجالين رئيسيين، أولهما يتعلق بالبيئة الثقافية المصرية التي تصاعدت معها تجربة التعددية الحزبية ومدى مسئوليتها عن هذا الفiasco الحزبي، وثانيهما يتعلق بالبيئة السياسية المحيطة بهذه التجربة. وفيما يلي محاولة موجزة للقوس على المجالين مما.

١ - حدود مسئولية الفضاء الثقافي العام؛ فمن الواضح أن مرور ما يزيد من ربع قرن على ميلاد تجربة التعددية

المفيدة الثانية في مصر، لم يسهم كثيرا في تطوير هذه التجربة بالقدر الكافي، وذلك مثل ما حدث في تجارب بلدان أخرى عاشت تجربة الحزب الواحد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. ولكن حين تحولت جميعها مع بدايات عقد التسعينات نحو التعددية الحزبية، فإن تجربتها تجاوزت سريعا ما يعرف بتجارب التعددية المتيدة في العالم العربي، وتصلت إلى تجارب ديمقراطية كاملة، يجري فيها تداول السلطة، وبها حرية تكوين الأحزاب والجمعيات الأهلية، وتحديد مدة انتخاب رئيس الجمهورية في حال إذا كانت التجربة قائمة على النظام الرئاسي. ولم يقتصر الأمر على تجارب بلدان أوروبا الشرقية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، بل امتدت إلى عدد من التجارب الحزبية في بعض البلدان الأفريقية، والنموذج الأبرز هنا، تجربة تداول السلطة عبر الانتخابات في السنغال عام ٢٠٠٠. ولعل هذه للفرارة تقود إلى نتيجة واحدة لا خلاف عليها وهي أن التجربة الديمقراطية المصرية التي كانت وأعدت إلى حد كبير قبل ربع قرن، انتهت إلى حالة جمود وتراجع، وصل إلى حد غياب أحد أركانها الرئيسية المتمثل في غياب الأحزاب عن دورها الطبيعي المتمثل في التأثير والفعل وإعادة توجيه دفة العمل السياسي في المجتمع.

ولعل هذا ما قاد تيارا هكريا وسياسيا في مصر والممالك المرية وخارجهما أيضا إلى الحديث عن خصوصية ثقافية عربية أو إسلامية تمنع تحول معظم بلدان العالم العربي والإسلامي نحو تبني الديمقراطية والتعددية الحزبية. وصار لمصر نصيب وافر من الحديث عن الإرث الثقافي الإسلامي وثقافة الدولة النهرية وغيرها من المقولات، التي تهدد أسباب التثقل الديمقراطي إلى التراث التاريخي والهوية الحضارية.

وقد اعتبر كثيرون أن الثقافة المصرية، وإن كانت تحمل نظاما قيميا معقدا ومتموثقا، فإنه يعنى أيضا مجموعة من الأحكام القيمية ذات الطابع السلبى كالطاعة والخوف والقدرة وعدم تقبل التغيير والسلبية وعدم المشاركة، وغياب القدرة على الابتكار والتجديد، مما انعكس بشكل مباشر على النظام الحزبي والتجربة التعددية والحياة السياسية بشكل عام. وتذهب بعض الآراء إلى أن تجارب الماضي في حياة المصريين قد خلقت لديهم مجموعة من المُثَبِّد التي صارت من مكونات ثقافتهم، ومن بين هذه المُثَبِّد عقدة السلطة، التي ترتبط في عصور التاريخ المصري المختلفة بنظام الحكم الذي لم تطرأ عليه تغيرات حقيقية في آثاره البعيدة على المجتمع، فبالرغم من دخول المعرفة العلمية والتطبيقات التكنولوجية في أجهزة المجتمع وأسايب حياته منذ القرن التاسع عشر إلا أن ذلك لم يغير من مفهوم السلطة والحكم.

وهكذا يتضح حجم التأثير الهائل الذي يمارسه الموروث الثقافي، والذي يتمثل في قدرته ليس فقط على عبور الزمن دون التأثير به، إنما أيضا في اختراق التطورات التكنولوجية والعصرية دون أدنى تغيير. وقد عمق كثير من الدراسات هذا المفهوم، المعلق بملاحظة الثقافة السياسية والتطور الديمقراطي في مصر، وانتهى بعضها إلى الاستنتاج بأن قضية نسق القيم المسائد في مصر، له طبيعة تراكمية، وهي خاصية يزداد تأثيرها وفاعليتها كلما كان المجتمع موزلا في القدم من حيث تاريخه وحضارته، وأنه حتى في حال اختفاء بعض هذه القيم، فإنه يكون اختفاء شكلها، وليس نهاية حقيقية لها.

إن مثل هذه التحليلات لا تقدم رؤية ساكنة لقيم الموروث الثقافي في مصر وحسب، وإنما أيضا تنظر إلى أي تحول قد يحدث لها باعتبارها مجرد تحول شكلي يؤمِّل لتلك القيمة الثقافية، التي يمكن وصفها هنا بأنها عابرة للزمن وللبينة الاجتماعية معا. الأمر الذي كرس منهجية ساكنة في فهم الثقافة السياسية المصرية ونمط القيم المسائد في المجتمع، وهو ما أدى في النهاية إلى سيادة لغة ذات طابع "تمهمي" كرس بدورها مجموعة من المفاهيم المنغلقة عن الثقافة السياسية المصرية وعن التعددية الحزبية. وأدى هذا الاضطراب التحليلي إلى اختزال النظر إلى النظام السياسي المصري في صورة "نمط محدد سلفا" عن المجتمع، معتبرا أن ثقل التجربة الحزبية المصرية راجع أساسا لتلك القيم والموروثات الثقافية. ومن ثم أصبح هنالك ما يشبه ثقافة مسبقة بأن الثقافة السياسية المصرية ليست منسجمة مع قيم الديمقراطية والتعددية الحزبية، وأن ذلك نتيجة طبيعته لهذا الإرث الثقافي الذي صنعه الدولة النهرية في مصر. وهكذا انتهى البعض إلى

استحالة تطبيق نموذج ديمقراطي في مصر نتيجة وجود هذا الإرث. والمفروض أن هناك توافقاً عاماً على أن أهم الظواهر المتعلقة بنمط الدولة المركزية وثقافة النهرية، هو ما يعرف بثقافة الاستبداد الشرقي وهيم الخضوع والطاعة وموالة الحاكم السائدة، وعدم الميل إلى التعددية.

واقع الأمر، أنه رغم الاختلاف مع الاستنتاجات التي ينتهي إلى ها هذا الاقتراب التحليلي، إلا أنه من الواجب الاعتراف بأنه يقدم تفسيراً لبعض، وليس كل، الظواهر والمثالب التي حفلت بها تجربة التعددية الحزبية الحالية، والتي من الصعب على الاقترابات التنموية بشقيها السياسي والاقتصادي أن تفسرها بمفردها. ومن بين هذه الظواهر - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

(١) أن التحول في اتجاه التعددية الحزبية في مصر قد تم عن طريق الدولة، وتحديدًا من خلال دور رئيس الجمهورية، الذي كثيراً ما ربطت بعض التحليلات الثقافية بين سلطات الرئيس والحاكم القوي، أو الفرعون وفقاً للثقافة المصرية القديمة، وذلك على عكس ما جرى في تجارب أخرى ذات إرث ثقافي مختلف، وأنتجت تجربة حزبية تعددية عبر احتجاجات شعبية ومطالبات اجتماعية وسياسية من القاعدة الاجتماعية.

(٢) أنه بعد ما يزيد عن ٢٥ عاماً على بدء قيام تجربة التعددية الحزبية في مصر، فإن النظام الحزبي بالمعنى المتعارف عليه في النظم الليبرالية لا زال غير متمايز عليه في الساحة السياسية المصرية، فهناك حزب حكم هو في الحقيقة جزء من جهاز الدولة في مصر وليس مستقلاً عنها، وهناك أيضاً أحزاب معارضة موجودة قانوناً، ولكنها غير موجودة بالفعل على الساحة السياسية، ويصحب بدت الدولة وحزبها الحاكم في وضع مبهين على مجمل العملية السياسية في مصر. وقد تجسد هذا الدور المهيمن للدولة المصرية وللحزب في أشكال متعددة، بحيث أصبح من الصعب إعادته فقط. أو أساساً - إلى "القيود الحكومية" المفروضة على نشاط الأحزاب في مصر، أو إلى تدخلات الدولة المعتادة في الانتخابات.

(٣) تركز جانب كبير من الجدل السياسي في مصر داخل هياكل مؤسسات الدولة المصرية، وبموجب بات من الصعب النظر إلى الأحزاب السياسية على إنها البوتقة الأساسية للفعل السياسي في المجتمع كما يحدث في النظم الليبرالية.

(٤) أن تأثير "الدور المهيمن" للدولة امتد إلى أحزاب المعارضة نفسها، حيث يهتم كثير من مرشحيها بنسج علاقة مع قيادات الحزب الحاكم والحكومة والإدارات المحلية، حتى أن البعض من مرشحي أحزاب المعارضة يعدون أكثر فرياً من مؤسسات الحكومة والدولة مقارنة بقيادات الأحزاب التي ينتمون إلى ها.

ب. دور البيئة السياسية والثقافية، إن تأمل الظواهر السابقة وهدرة الاقتراب الثقافي على تحليلها، أو تقديم تفسير لها جزئياً أو كلياً، لا يعنى أن هذه الظواهر بعيدة الصلة، أو هافدة للجنور السياسية والاجتماعية والثقافية. فإذا كان من الصعب أن نفصل مثل هذه الظواهر عن الإرث الثقافي المصري، فإنه بنفس القدر يصعب فصلها عن البيئة السياسية والاجتماعية المعاشة. أو بمباراة أخرى أن لمة أهمية كبرى للاقتراب الثقافي الاجتماعي في "تفسير" كثير من الظواهر السياسية الخاصة بتجربة التعددية الحزبية في مصر، وأيضا المساعدة على الكشف عن إمكانات التطور الديمقراطي في البلاد.

ولعل أول مظاهر تلك العلاقة بين الثقافة السياسية المصرية وتجربة التعددية الحزبية تكمن في هذا التركيز والاحتكار الشديد للسلطة في يد الدولة والحزب الوطني الديمقراطي. فإذا كان الفعل السياسي والذي تركز تاريخها في مصر حول الدولة قد عبر عن جانب من خصوصية ثقافة الدولة النهرية، إلا أن هذا الإرث الثقافي عقب تفاعله مع بيئة اجتماعية وسياسية جديدة في العقدين الأخيرين قد أفرز ظواهر جديدة تختلف عن تلك التي شهدناها في عقود أسبق

## الخريطة الحزبية في مصر

م	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس	وضع الحزب
١	التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	١٩٧٦	لجنة شئون الأحزاب	موجود
٢	الأحرار	١٩٧٦	لجنة شئون الأحزاب	مجمد
٣	الوطني الديمقراطي	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب	موجود
٤	العمل	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب	مجمد
٥	الوحد*	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب	موجود
٦	الأمة	١٩٨٣	حكم قضائي	موجود
٧	مصر الفتاة	١٩٩٠	حكم قضائي	مجمد
٨	الخطر	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود
٩	الاتحاد الديمقراطي	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود
١٠	مصر العربي الاشتراكي**	١٩٩٢	حكم قضائي	مجمد
١١	الفتح الديمقراطي	١٩٩٢	حكم قضائي	مجمد
١٢	العربي الديمقراطي الناصري	١٩٩٢	حكم قضائي	موجود
١٣	الحركة الاجتماعية	١٩٩٣	حكم قضائي	مجمد
١٤	التكامل الاجتماعي	١٩٩٥	حكم قضائي	موجود
١٥	الفرق القوي	٢٠٠٠	حكم قضائي	مجمد
١٦	مصر ٢٠١٠	٢٠٠١	حكم قضائي	موجود
١٧	الحزب الجديد	٢٠٠٢	حكم قضائي	موجود

\* حزب الوفد الجديد، تم تجديد نشاطه في ٢٢ يناير ١٩٧٨ بعد قيامه بأشهر قليلة نتيجة لصدام مع الرئيس السادات ثم عاد واستأنف نشاطه في نوفمبر عام ١٩٨٣ بحكم محكمة.

\*\* عاد حزب مصر العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٧٦، بحكم المحكمة عام ١٩٩٢.

مثل مقد السنينات من القرن الماضي. ومن هذه الظواهر ظهور أجنحة وإدارات مختلفة، لكنها تلتحف جميعها بمهابة الدولة المصرية، وتختلف في الوقت نفسه عن الحالة النعملية التي عرفتها نخبة الدولة المصرية منذ عهد محمد علي وحتى نهاية عهد الرئيس السادات، وتمثلت أساسا في توحدها وتماسكها الواضح. وهي الحالة التي تثيرت في العشرين عاما الماضية بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، حيث أصبحت نخبة الدولة المصرية أقل تماسكا من قبل، وبدأت تشهد رغم استمرار هيمنتها علي العملية السياسية الكثير من الانقسامات السياسية والشالية، وفي بعض الأحيان انقسامات أيديولوجية حتى بين النخبة ذاتها.

وتجسد هذه الحالة تقاعلا محكما بين الثقافي والاجتماعي على نحو منهش، حيث يتمثل الأول في استمرار هيمنة الدولة علي العملية السياسية في مصر، والثاني في وجود توجهات متمردة داخل عبادة الدولة المصرية وداخل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وربما جاز القول أن أحد أهم مداخل تطوير النظام السياسي المصري وتجربة التعددية الحزبية يكمن في تطوير الحزب الوطني المتداخل - وأحياناً المعتدل كلها - مع الدولة المصرية، بالوعي أولاً بأن الإصلاح السياسي سيبدأ من الدولة المصرية ومؤسساتها وحزبها، والعمل ثانياً على بناء منظومة قيم جديدة يتم على أساسها تصفية وإبعاد عشرات الآلاف من أعضاء الحزب الوطني الذين لا يمتلكوا تكويناً سياسياً أو موهبة سياسية بارزة تقيد الحزب. وأخيراً الوعي بأنه لا يوجد حزب "طليهي" في أي مجتمع ديمقراطي يسعى للحصول على عضويته هذا الكم المذهل من المواطنين، و يحصل أيضاً على تلك النسبة الكبيرة في الانتخابات التشريعية والتي تتجاوز عادة ٨٠ ٪، بما يعني ضرورة أن تتوقع إعادة هيكلة الحزب عبر انقسامه الطليهي إلى حزبين أو أكثر وفق معايير سياسية وأيديولوجية، لا زالت موجودة بالفعل بين كثير من قياداته الوسطية وبعض نوابه، فمثل هذا الانقسام الطليهي قد يقود إلى بلورة مرجعيتين كبيرتين، إحداهما تقع في مسار الوسط، والأخرى في يمينه، ويتم من خلالها فرز العضوية الجديدة على أساس سياسي واجتماعي وخدمي على السواء.

## ٥ . حرية تكوين الأحزاب .. من شعار إلى مضمون

نشأت جميع الأحزاب السياسية في مصر منذ بدء تجربة التعددية الحزبية الثانية في ١٩٧٦ إما بقرار رئاسي أو إداري أو "قرار" محكمة. صحيح أن بعض هذه الأحزاب كان موجوداً في الحياة السياسية قبل أن يتحول إلى حزب شرعي، إلا أن اختيار رئيس الجمهورية لأسماء هذه الأحزاب وزعمائها قد عني منذ البداية استبعاد أسماء وإدارات أخرى ربما تكون أكثر تأثيراً من تلك التي تم قصر الشرعية عليها.

ولم يغب طوال الثمانينيات والتسعينيات هذا المطلق الإداري في التعامل مع الأحزاب المصرية، حيث انتقل من سلطات رئيس الجمهورية إلى سلطات القضاء الذي كان هو الفصيل بين لجنة الأحزاب التي رفضت عادة الترخيص لأحزاب جديدة، وبين المحكمة التي وافقت في كثير من الأحيان على ميلاد أحزاب جديدة .

وقد تصور كثيرون أن تطوير النظام الحزبي يبدأ "بحرية تكوين الأحزاب"، غير أن الطريقة التي طبق بها هذا الشعار ساهم عملياً في تعطيل تطور التجربة الديمقراطية وليس تمهيتها على النحو المأمول. ذلك أن "التكوين الإداري" والميلاد "البيروقراطي" لكثير عدد من الأحزاب، عمل في الحقيقة على استبدال الميلاد الشعبي للحزب إلى حالة ميلاد "قوي/ إداري"، ومن هنا أعتبرت هذه الأحزاب أن حصولها على الرخصة القانونية والدعم المادي من الدولة - الذي خُفض من ٢٥٠ ألف جنيه سنوياً إلى ٥٠ ألف جنيه فقط - وبناء مجموعة من الهياكل والمستويات التنظيمية العليا والوسطى والدنيا، وأيضاً القيادات العليا و"التاريخية"، هو نهاية المطاف.

وهكذا بدت الأحزاب المصرية في مجملها في صورة أقرب لصورة المصالح الحكومية، ولكن دون وجود هذا "الرادع البيروقراطي" الذي يحكم المؤسسات الحكومية تجاه الموظفين الحكوميين، مما جعل عملية الانشقاق على القيادات والمستويات الحزبية عملية سهلة وغير مكلفة خاصة مع غياب أي تقاليد حزبية صميقة، فضلاً عن فقدان الجنور مع الناس أنفسهم. ومن هنا تتجسد المعضلة الحقيقية في عدم قدرة الأحزاب المصرية على اختلاف أحجامها على أن تتحول من "هياكل بيروقراطية" جامدة لا يشعر بمعزلها إلا أعضاؤها أو المتأخرون داخلها، إلى مؤسسات للتكوين والخيال السياسي حول هموم الوطن والخروج منها. ومثل هذه المعضلة ترجع في الحقيقة إلى ترجيح الإداري على الاجتماعي والسياسي تأثيراً بشعار "حرية تكوين الأحزاب"، حيث غاب عن كل الأحزاب الجديدة التي ظهرت خلال العشرين عاماً الماضية . باستثناء الحزب الناصري وحزب التجمع - أي تجربة جماهيرية أو سياسية أو اجتماعية كن هم



مؤمنين بفكرة هذا الحزب وبسبب المجتمع المصري. ومن ثم أصبحت التجربة الوحيدة التي تعيشها الأحزاب هي تجربة "المساومات" الانتخابية لترجيح كفة فريق على آخر أو لاختيار قيادات الحزب، أو تجربة التكيف القانوني في كيفية إقناع محكمة الأحزاب بتمايز برنامج الحزب على ما عداه من برامج أخرى، وذلك بصرف النظر عن قدرته على تطبيق حرف واحد مما جاء في برنامجه المقدم للمحكمة وليس للمواطنين.

وإذا نظرنا على سبيل المثال إلى مجموعة من الأحزاب التي ظهرت مؤخرا على الساحة السياسية المصرية بحكم قضائتي مثل حزب الخضر والاتحادي ومصر ٢٠٠٠، سنجد أن ظهورها بهذه الطريقة الإدارية قد ساهم إلى حد كبير في عدم تطوير أدائها بل وتجزر الخلافات فيها. فمع الافتراض بأن المجموعات المهتمة بالحفاظ على البيئة في مصر نشطت بصورة فعالة في المجتمع وبين جموع المواطنين من أجل توعيتهم بأهمية الحفاظ على البيئة، ونجحت في التأثير في قطاعات ولو محدودة منهم من خلال نشاطها الاجتماعي والتتموى هذا، فالتصور أن يصبح تحويلها إلى حزب مبرر عن فعل اجتماعي وحركة سياسية في المجتمع، وليس مجرد "أداء بيروقراطي" أو "نظري" من أجل الحصول على الشرعية القانونية.

والأمر نفسه يمكن أن ينسحب على حزب الاتحاد ومصر ٢٠٠٠، فالأول مؤمن بالأهمية الاستراتيجية للوحدة مع السودان، وكان من المنطقي أن يروج مؤسسوه الحزب لهذه الفكرة قبل إعلانها، ويصيح ياتي إعلانها الرسمي تنويها لوجوده ولو النسبي بين الجماهير. أيضا فإن حزب مصر ٢٠٠٠ الداعي لإعطاء أولوية قصوى لتحديث مصر تكنولوجيا، كان يمكن لمضويته المحدودة أن تتحرك كمنظمة أهلية تتفاعل مع الناس أولا من أجل إقناعهم بأهمية برنامجهم، ثم تتحول إلى حزب سياسي ثانيا.

ومن الأمثلة أيضا تجربة حزب الخضر، والذي كان على مؤسسيه أن يبذلوا جهدا حقيقيا من أجل تأسيس مفهوم خاص لمعضلات البيئة في مصر يسمع عنه المواطنون أولا، ثم يتفاعلون معه ثانيا، مثل ما تدل على ذلك تجربة الأحزاب الخاصة بحماية البيئة في البلدان الأوربية وغيرها. وفي الحقيقة فإن ما جرى في مصر كان "مكموس" الوضع الطبيعي، حيث تم تشكيل حزب للخضر منعزل عن الواقع، ومن حافظ على عضويته في مجموعة الأحزاب الهامشية المصرية، وذلك بالرغم من أنه يعبر عن فكرة واحدة يحتاجها المجتمع المصري بشدة، ويستضيف الكثير أيضا إلى المواطن العادي في حال تفاعلها مع قضايا البيئة.

والحصول لما سبق تكمن في حقيقة الوعى بأن النشأة الحقيقية لأي حزب تكمن في نجاحه في أن يصبح أولا حركة اجتماعية، ثم تحوله ثانيا إلى حزب مؤسسي، وهي حقيقة ظلت غائبة عن الغالبية الساحقة من الأحزاب المصرية، مما أدى في النهاية إلى قفنها ظاهرة الأحزاب "الشرعية قانونا"، ولكنها الغائبة عن الشارع المصري، بل والمألوفة أصلا من الوصول إلى ..

## ٦ - أزمة العمل الحزبي أم أزمة الأحزاب.

لثة حديث متكرر من خياب الأيديولوجيات، ونهاية عصر "الاستقطابات السياسية"، وهو ما تم تسميته، بالنسبة لبعض التيارات على الأهل. انه نهاية لبدأ الانتماء السياسي والحزبي، ومن ثم سهل من عملية "إحلال" العشوائية والفوضى مكان العمل السياسي والحزبي المنظم. ولعل التحول الرئيسي الذي عرفته الأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية تمثل في مراجعة مفهوم الالتزام الحزبي ودور الأيديولوجية داخل المجتمع، وقدرتها على التعبئة والحشد، وليس مراجعة العمل السياسي والحزبي في حد ذاته.

فقد شهدت معظم الأحزاب السياسية في العالم في السنوات العشر الماضية تحولات عميقة في بنية خطتها السياسي وبنيتها التنظيمية، حيث لم تعد أيديولوجية هذه الأحزاب مجرد اجترار لوصفات نظرية "سابقة التجهيز"، حاولت قدر المستطاع أن تلوي ذراع الواقع لصالح نصوصها التاريخية، إنما أصبحت نتاجا للتفاعل مع الواقع الاجتماعي والسياسي المعاش، ونجحت إلى حد كبير في أن تتطور معه. وقد ساهم هذا الواقع بشكل حاسم في انفتاح حتى الأحزاب الأيديولوجية المتشددة، وتحولها إلى أحزاب تلعب العقيدة السياسية فيها دور الموجه العام والمرجعية الرحبة، وليس النصوص المطلوب تكرارها عن ظهر قلب كل صباح.

ومن هنا يمكن أن نكتشف حجم التحولات التي لحقت بمجمل الأحزاب السياسية الأوروبية، بحيث من الصعب أن نجد حزبا عفا كندا أوروبا ذا فعالية، ما لم يعرف التغير والتطور وأيضا المراجعة، وهكذا فقد تهرت صورة الأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية مع التحولات التي شهدتها العالم في العقد الماضي، وأصبح الواقع يشهد صورا ومعايير جديدة للخلاف السياسي/ الاجتماعي تتجاوز في كثير من الأحيان "المقولات التاريخية والخالدة" لليسار أو اليمين الأيديولوجي على السواء، فقد تراجع الاستقطاب الأيديولوجي الحاد حول مقولات من قبيل "الناظم" اليسارية، ومقولات "الخصخصة" اليمينية، وذلك لصالح الاختلاف حول قضايا البيئة والتجديد الجيلي، والتحديث التكنولوجي، إضافة إلى الموقف من العولمة.

إن المحصلة لتطور عمل الأحزاب في التجارب المختلفة يشهد بأن ثمة خريطة جديدة للانقسام السياسي في العالم، وبحيث لم تعد الأحزاب السياسية فقط بمثابة "ماكينات" لتتشكك هياكل أيديولوجية، إنما أيضا لبناء قيادات تمتلك موهبة في الإدارة السياسية ساهمت بخبرتها الحزبية وأحيانا خلفيتها العلمية في تدعيم مهاراتها وفلحها. كما أن الانتماء إلى حزب سياسي صار يعني ضمنا اكتساب قيمة العمل المنظم والمؤسسي، قبل أن يكون إعلاننا عن الولاء لنص أيديولوجي بعبء. أما الخيار الأيديولوجي للحزب فلم يعد بدوره مجرد اجترار لنصوص تاريخية جامدة متعزلة عن الواقع بقدر ما أصبحت مرتبطة بحزمة رحية من الأفكار والمشاعر تميل إلى طريقة معينة ومرنة في الاختيار السياسي. وقد ضاب هذا التطور من كل الأحزاب المصرية الرئيسية، وعجزت جميعها عن أن تستوصف تبارا مخالفا للقيادة بداخلها، أو تقبل بفكرة التنوع الداخلي وتدير صراعاتها الداخلية وفق منطق قبول الأجنحة الحزبية، وخرجت حتى من داخل الأحزاب الليبرالية. أو المفترض أن تكون كذلك. عبارات لا تمت للمعمل السياسي بصله من قبيل "المتأمرين" و"المخبرين" وأحيانا "الخونة" لكل من عارض رأي زعيم الحزب. وهكذا تحولت الأحزاب من صيغة للمعمل المؤسسي الرحب إلى بناء شلة الزعيم.

لم يتوقف الأمر في الأحزاب المصرية الرئيسية عند عدم امتلاك إدارة ديمقراطية في عملها الداخلي، إنما أيضا امتد إلى تمسك كل منها بعقيدة تاريخية ماضية يتم اجترارها بشكل ميالغ فيه، ليس فقط باعتبارها تراثا من الورد. بل وأحيانا من الطهيبي. الاستفاضة منه، إنما باعتباره المحرك لحركة الحزب في الألفية الثالثة. و صار المشهد السياسي مثيرا للمشاركات الساخرة بشدة، فعزب الوفد ما يزال يعتقد أن تاريخ مصر قد توقف عقب قيام ثورة يوليو، وحزب العمل يرى أن إطاره الأيديولوجي هو مقولات "مصر للمصريين"، التي ردها أحمد حسين زعيم مصر الفتاة منذ أكثر من نصف قرن، ويات أيضا الصورة مطرقة في جمودها حين أصبر الحزب الناصري على اختزال معارك مصر في الألفية الثالثة في معارك التحرر الوطني التي خاضتها ثورة يوليو قبل أربعين عاما.

ويمكن القول إجمالاً أن أزمة كثير من التيارات السياسية المصرية وخاصة المقاثية منها. كأحزاب الناصري والعمل والتجمع، إضافة إلى تيارات الإسلام السياسي غير المتضوية تمت إطار حزبي قانوني. أنها ركزت على "النص" و"البناء

التظيمي، وتعاملت في الوقت نفسه "الميلاق" الاجتماعي وتحويلات البيئة السياسية المحيطة، ويعتبر تبني هذه الأحزاب في كثير من الأحيان بلا علاقة حقيقية مع البيئة السياسية المصرية بكل عناصرها الداخلية والإقليمية والعالمية.

فالحزب الناصري أبدى اهتماما مبالغا فيه بشخص الرئيس عبد الناصر، وصل في بعض الأحيان إلى حد "التقديس"، وصارت أيديولوجية الحزب مرتبطة إلى حد كبير بنصوص تجربة عبد الناصر دون أي رغبة حقيقية في المراجعة أو التجديد النظري والسياسي، بل إن حزبا يفترض أن يكون ليبراليا مثل حزب الوفد، يبالغ بصورة لافتة للنظر في الاحتفال باسمه "الأعياد الوطنية" قبل ثورة يوليو، كميد الجهاد والاحتفال بزعماء الأمة. سعد زغلول ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين. وغير ذلك من المناسبات التي ارتبطت بجهد الحزب ضد المستعمر البريطاني. وقد امتنعت مملحة الحديث عن الماضي وزعماء الماضي على جهاز هائل في صحيفة الوفد، وبدأ أن التاريخ قد توقف عند ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حيث لم يحاول الحزب في صورته الجديدة تجاوز عقدة علاقته المتوترة والقديمة مع الثورة، وحيث ظل على تمسكه بالتعبير عن فكره السياسي عبر الهجوم الشرس على الثورة وتقديس مرحلة ما قبل يوليو، وليس في بلورة وتشكيل تقاليد ليبرالية أكثر حداثة وانفتاحا على مجمل عناصر التجربة والخبرة الوطنية المصرية.

ولعل انتقاد حزب الوفد وكثير من القوى السياسية الأخرى للحزب الناصري من زاوية تقديمه لشخص الرئيس عبد الناصر تجزئ إلى حد كبير، مقارنة بالطريقة التي تعاملت بها صحيفة الوفد مع زعيم الحزب الراحل فؤاد سراج الدين، حيث تم اختزال الحزب وتاريخه في شخص "الباشا"، والتعامل معه باعتباره ليس فقط شخصية تاريخية، وهو أمر مشروع سياسيا، ولكن باعتباره حالة "غير عادية أو أقرب إلى الأسطورية"، تختفي معها قيم المؤسسة في العمل الملم إجمالا، وانحيزي على وجه التحديد.

هذه الذكرى السنوية الأولى لرحيل زعيم الحزب السابق، وضعت صحيفة الوفد صورة الراحل فؤاد سراج الدين على الصفحة الأولى بأكملها في ٩ أغسطس، إضافة إلى الإعلان عن مسابقة لصناعة "تمثال" لفؤاد سراج الدين و ٥ آلاف جنيه لأفضل بحث يقدم سنويا عن الرجل، وليس عن المشكلات السياسية المعاصرة.

إن هذه الطريقة "التقديسية" التي تعاملت بها معظم الأحزاب المصرية الرئيسية مع رموزها التاريخية كما هي حالة حزب الوفد (مع سعد زغلول ومصطفى النحاس)، والحزب الناصري (مع جمال عبد الناصر)، وحزب العمل (مع أحمد حسين)، قد أدت من ناحية إلى غياب التحليل الموضوعي والقراءة النقدية لتجارب هذه القيادات/المرجل، وساهمت لأنها في عدم قدرة هذه الأحزاب على التجديد والتفاعل إيجابيا مع قيم العصر ومتغيراته المختلفة وتطوراتها السريعة جدا.

وتبدو الصورة أكثر تمقيدا حين يتعلق الأمر بقيادة كبيرة وليس رمزا تاريخيا كما حدث مع رئيس حزب الوفد الراحل فؤاد سراج الدين. فإضافة إلى "التقديس" المبالغ فيه، لم تحدث أي مراجعة، والنظر إلى أن فترة الحزب تحت قيادته وكأنها خلت من أي سلبيات، والأمر إجمالا يمكن عدم تقبل ما انتهز إلى ه التجارب الأخرى في العالم المعاصر من أن عصر القيادات التاريخية قد انتهى من العالم أجمع.

ولعل الخطورة في مثل هذا المسلك، أنه أعطى مبررات "جاهزة" للقيادة الجديدة في أن تحصل على نفس الصلاحيات القديمة التي كان يمتلكها الراحل فؤاد سراج الدين باعتباره "قيادة تاريخية"، وأن لا تبدل بالتالي الجهد الكافي من أجل بناء عمل حزبي مؤسسي.

وتقود مثل هذه الظواهر إلى القول أن أزمة النظام الحزبي المصري مركبة، يرجع جانب منها إلى القيود المفروضة على الأحزاب، ويرجع جانب آخر إلى الأحزاب نفسها. وتقل هناك حاجة ضرورية للإسراع بمراجعات عميقة لنور الأيديولوجيا ومفهوم العمل الحزبي، في اتجاه بناء صيغ أكثر رحابة وأكثر تنوعا، دون أن يفنى ذلك غياب الأيديولوجيا

وغياب السياسة والعمل الحزبي.

إن معضلة الأحزاب المصرية تكمن في عدم قدرتها على تجديد خطتها السياسي وعدم تمثيلها عن حركة اجتماعية، مما أدى إلى بقائها على هامش الحياة العامة والسياسية. وهو ما يفسر إلى حد كبير ذلك الصعود الطائفي للمستقلين الذين لا يمثلون في أغلبيتهم الساحقة أي تكوين أو خبرة مهنية أو حزبية. رغم إن المتصور أن يكتسبوا مهاراتهم. أو من يصلح منهم. من خلال الأحزاب المبيعة عشر الموجودة قانوناً على الساحة السياسية.

إن إنعاش وتفعيل الحياة الحزبية والعمل الحزبي والسياسي في مصر يحتاج في الحقيقة إلى الكثير من الحلول غير التقليدية، والتي تبدأ خطوتها الأولى بأن تبدأ الأحزاب بمراجعة صرامة لأوضاعها الداخلية وطريقة حركتها، وبالتوازي مع ذلك، أن تقوم الدولة بخلق فرص للعمل الاجتماعي والسياسي العام يسبق العمل الحزبي، ويجعل التحول نحوه نهاية فعل اجتماعي وسياسي وليس بدايته.

## ٢- المجتمع المدني: أزمات الجمعيات الأهلية والصحافة

### أولاً: الجمعيات الأهلية وتعدديات أزمة سبتمبر

فرضت المشاركة في مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية الذي عقد في جنوب أفريقيا في شهر أغسطس، وبخبر آمال تمرير قانون جديد للجمعيات الأهلية بعد العودة للقانون ٢٢ لعام ١٩٦٤، وقضايا حقوق الإنسان في أزمة هجمات سبتمبر، نفسها بشكل خاص على ساحة العمل الأهلي خلال عام ٢٠٠١. واللافت للنظر أن قضايا حقوق الإنسان شكلت القاسم المشترك بين قضايا وأولويات المجتمع المدني طوال العام، على المستويين الداخلي، والخارجي لا سيما ما يتعلق بمدى مصداقية شعار عالمية حقوق الإنسان.

واللافت للنظر أيضا أن إضفاء الطابع الدولي على العديد من القضايا والتفاعلات التي شهدتها ساحة العمل الأهلي قد خلف من ورائه بيئة ومناخا من التضارب والإحباط لدى القائمين على العمل الأهلي والتطوعي، كما ساهم مؤتمر ديربان بدوره في إثارة العديد من القضايا والمشكلات التي كان من المأمول أن يحد القانون الجديد من آثارها، أو على الأقل يحد من الجدل الدائر حولها وفي مقدمتها قضية التمويل والدور السياسي وحدود التوافق بين الأولويات الوطنية والأولويات الدولية، وفي هذا السياق، يمكن رصد أربع سمات رئيسية حددت ملامح عمل الجمعيات الأهلية خلال عام ٢٠٠١.

**السمعة الأولى** تتعلق بغلبة الأبعاد المالية والدولية على القضايا ذات الطابع المحلي، حيث احتلت أعمال ونقاشات مؤتمر ديربان، واعتبار عام ٢٠٠١ العام الدولي للمتطوعين، وانكسارات هجمات سبتمبر على حيز أكبر من التفاعلات والنقاشات التي شهدتها ساحة العمل الأهلي مقارنة بما أثاره على سبيل المثال استمرار محاكمة د. سمير الدين إبراهيم، وعدم تنفيذ الجهات الإدارية لقرار المحكمة بإشهار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وحتى عدم صدور القانون الجديد للجمعيات.

**السمعة الثانية** استمرار وغلبة النشاط في مجالات المرأة والطفل واستقرار الأسرة والصحة على مجمل نشاط العمل الأهلي، الأمر الذي يمكن إعادته إلى طبيعة الجمعيات الأهلية القائمة على هذا النشاط وأمتلاكها للعديد من المقومات الإيجابية الدافعة. فهي تحظى بتأييد ودعم الجهة الإدارية من جانب، وتمتلك كوادر وخبرات فنية عالية يسكن طبيعتها تكوينها من جانب ثان، وتتراهر لها الموارد المالية من جانب ثالث، فضلا عن توافق أولوياتها وخطتها مع الأولويات الدولية مما يوفر لها قوة دعم إضافية، ناهيك عن وضعها في دائرة الضوء بصورة دائمة. ومثل هذه المقومات تعيب

عن الكثير جدا من الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات أخرى، ومن ثم يتأثر عملها بشدة، وتبدو دائما في صف الجمعيات غير النشطة.

**السمة الثالثة** تزايد حالة التخييط الإداري والتخطيطي للقطاع الأهلي في ظل عدم وضوح نوايا الحكومة في تمرير قانون جديد للجمعيات كبديل للقانون رقم ١٥٢ لعام ١٩٩٩، والذي حكم القضاء بعدم دستوريته. فمع تزايد الأصوات المطالبة بالقانون الجديد، جاء الصمت الحكومي مواكبا لتقارير غير مؤكدة وشائعات قوية عن أن مشروع القانون الجديد يحمل الكثير من القيود الإدارية، أبرزها على سبيل المثال عودة القضاء الإداري للفصل في المنازعات مع الجهة الإدارية، أي وزارة الشؤون الاجتماعية بما يميته ذلك من مزيد من هيمنتها على أعمال الجمعيات الأهلية. ومع العودة للعمل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، تراكم العديد من الصور السلبية أبرزها المعجز عن ضبط إيقاع العمل في المجالس العظمى من الجمعيات الأهلية، وحدث حالة تضارب وعدم وضوح بالنسبة للجمعيات الأهلية التي أشهرت وفقا للقانون ١٥٢، أو وقت أوضاعها بين أهدافها المعلنة وبين الواقع الذي تمارسه، الأمر الذي أعاد العمل الأهلي لمرحلة التعامل الوظيفي مع القانون التي سادت طوال فترة التسعينيات، والتي تميزت بتسلك الحكومة بعهفية مواد القانون أو التفاوض عن بعض أحكامه حسب الظروف، وأن يلجأ الأفراد لتحقيق أهدافهم بتوظيف الثغرات الموجودة في القانون، أو إلى التحاليل عبر أشكال قانونية أخرى.

**السمة الرابعة** ترجعها الفلسفة الحاكمة للعمل الأهلي والتي تبدو حتى الآن أنها حاصرة إلى حد كبير على الدور الخيري والخدمي فقط، فزعم الحديث الرسمي عن أهمية القطاع الأهلي كشريك في عملية التنمية، إلا أن عدم الحساس لإصدار قانون جديد للجمعيات، والعودة إلى سياسة التردد الحكومي في تفعيل هذا القطاع تضع الكثير من الأنشطة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية على مدار العام أمام تساؤل كبير يتعلق بأفاق العمل الأهلي وألياته في ضوء عدم الأخذ بالمفهوم التنموي لهذا القطاع، فعالة النشاط التي تبدو عليها الجمعيات الداعية رغم قلة عددها، تقابلها حالة من عدم الوضوح وعدم القدرة على قياس مردود هذه الفئة من الجمعيات، رغم أهمية دورها في المناطق المهمشة وبالنسبة للمواطن العادي.

إن هذه السمات الأربع ربما لا تمكس تحديا جديدا أو متفيرا يفرض نفسه بقوة على القطاع الأهلي، خاصة في ظل حالة الجمود وغيباب الهدف التي تفرض نفسها على كافة مؤسسات المجتمع المدني في مصر، لكن الجديد يرتبط بدرجة عمق هذه السمات وتغلغلها المستمر في كافة المؤسسات المدنية بالقدر الذي يهدد من احتمالات نمو القوى المدنية وقدرتها على التواكب مع المستجدات الدولية والضغوط المحلية. ولذا فسوف يركز هذا الجزء على جملة من القضايا من خلال محورين أساسيين، **أولهما**؛ يتعلق بعمور نشاط الجمعيات الأهلية عام ٢٠٠١، **وثانيهما**؛ يرتبط بما يمكن تسميته عالمية القضايا المدنية التي تركت بصمتها على القطاع الأهلي المصري ولو بشكل غير مباشر.

## ١. نشاط الجمعيات الأهلية

ظهرت خلال العام قضيتان تمدان من أهم القضايا المحددة لدرجة حيوية وديناميكية أي مجتمع أهلي، وهما قضيتا التطوع والدور التنموي للجمعيات الأهلية.

**١. قضية التطوع:** احتلت هذه القضية مساحة كبيرة من النقاش العام والتدوات المتعلقة بأداء المنظمات التطوعية في مصر، كما اهتمت العديد من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية بمحاولة تحديد مفهوم المنظمات التطوعية وتعريف مصطلح التطوع وإبراز أهميته للمجتمع، وهي مقدمة هذه المؤسسات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي عقد مؤتمره السنوي الثالث تحت عنوان "التطوع في العمل الاجتماعي بين الواقع والمأمول".

## مفهوم المجتمع المدني

تتعدد مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات اجتماعية تقوم المجتمع إلى دعم للمشاركة والفرع، ومن هذه المؤسسات يظهر بوضوح القطاع الأهلي كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطن.

تتلعب بعض التحولات للمفهوم، لاسيما عند هيجل، إلى أن المجتمع المدني سابق علي وجود الدولة، وأنه لا يقتصر على الروابط الخاصة بين المواطنين، ولكنه يشمل أيضا بعض مؤسسات الدولة، سواء تلك التي تساهم في تحقيق الرفاهية لهم، أو تلك التي تقوم بهام القضاء والنشاط.

على الفكر الليبرالي التقليدي، يعنى المجتمع المدني بكل ما هو خارج عن سيطرة الدولة، باعتباره أن كل ما هو حيز عام وليس دولة بعد سولا، وأن كل ما ليس حيزا عاما هو حيز خاص. ثم تطور المفهوم ليصبح ناعما عن النوص في حقوق المواطنة والديمقراطية.

دولي الإخار الليبرالي الحديث، أخذ المفهوم خطوة أوسع بإضفاء الأبعاد الأخلاقية على حركة الفاعل الاجتماعي، الأمر الذي تطور في مفهوم الحقوق الأساسية للإنسان وحماية الأقليات وحماية الحريات والحرول الأخلاق، باعتبارها محددات ترفع مكانة المجتمع المدني عن غيره من الجمعيات.

يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه مجموعة القيم والأعراف التي يلبسها المجتمع للنظم على نحو سليم وطرقي. ويشمل كل المنظمات والجمعيات المدنية غير الساعية للوصول إلى السلطة والتي تتوسط بين الأفراد والدولة، ويرتبط أساسا بوجودها، ويكون هناك فاصل بينها وبين الدولة وأجهزتها المختلفة.

هناك توافق عام على أن العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ليست دائما على طرقي التقويض، وبالتالي تصبح حالة الصراع بين الدولة والمجتمع أمرا يصبغ ثقله بسهولة، حتى مع وجود حالة ضعف وعجز الدولة عن الوفاء بالوظائف الموكلة بها.

يبدأ تحليل مفهوم المجتمع المدني مع العديد من المفاهيم السياسية ولي مقدمها مفهوم جماعة المصالح، التي تعبر بدرجة عن مصالح مميزة لجماعة من المجتمع تعمل على تمثيلها وحمايتها في مواجهة الغير من جماعات المصالح الأخرى. تتوافر صفة المدني لأي مجتمع مع توافق ثلاثة شروط، أولها وجود منظمات رسمية متعددة الأشكال، وثانيها أن تضعف الطبقات والجماعات الاجتماعية وتقبلها، وثالثها سيادة روح التسامح بينها وبين الدولة. والمتفق عليه أن هذه الشروط تتناسب طرديا مع درجة ديمقراطية وليبرالية أي مجتمع.

وقد ارتبط هذا النشاط بإعلان المنظمة الدولية للجهود التطوعية اعتبار عام ٢٠٠١ العام الدولي للمتطوعين. وبالرغم من أهمية الإعلان وارتباطه بجوهر العمل الاجتماعي والجمعيات الأهلية، إلا أن اللافت للنظر أن الجزء الأكبر من النقاش ذهب إلى توصيف الواقع دون التطرق العميق للصعوبات التي تحول دون زيادة أعداد المتطوعين، كما أنه افتقد القدرة على رسم استراتيجيات واضحة المعالم والأليات قابلة للتطبيق. وكان من أهم النقاط أو المحاور التي دار حولها النقاش وأثارها الندوات وورش العمل، التأكيد على درجة إلحاح تفعيل العمل التطوعي، وتقديم مجموعة من التوصيات والفكرية بإحداث هذا التفعيل، ودراسة المبادرات الأولى للعمل الأهلي في مصر باعتبارها نماذج يمكن استعماؤها وخبرات متوافرة، وعقد مقارنات مع نماذج أخرى أجنبية وعربية.

وليس هناك خلاف على أهمية مناقشة مثل هذه المحاور والوقوف عليها، ولكن تبقى حقيقة أخرى لم تترجمها هذه المناقشات منادها أن الحديث عن التفعيل ارتبط بمجموعة من المقومات لا يتوافر أغلبها لحركة التطوع المصرية بصورتها الراهنة، وأن هناك واقعا يجب التعامل معه وترشيده قبل الحديث عن أي آمال أو أحلام، وخاصة أن للمنطقات التي استندت إليها أغلب المناقشات جاءت على خلفية التجربة والواقع القائم في الدول المتقدمة والغربية تحديدا، وهو أمر قد يكون مطلوبا باعتباره هدفا بعيدا أو حتى قريبا، ولكنه يبقى هدفا مفقدا للوسائل القادرة على تحقيقه وفقا لظروف المجتمع المصري، فعلى سبيل المثال لا توجد قاعدة بيانات واضحة تحدد حجم المتطوعين وتوزيعهم وفقا للنشاط أو وفقا للنوع، وأن المتوافر يقتصر على تقديرات للمتطوعين في المستوى الرسمي (تقدر بثلاثة ملايين، هي حجم العضوية في الجمعيات الأهلية)، في حين لا توجد هذه التقديرات بالنسبة للتطوع غير الرسمي، كما

أنه في مجتمع تلمنى فيه الأمة كالمجتمع المصري تبقى المسؤولية مضاعفة وتبقى الحاجة إلى إيجاد قدر من التوافق بين الشركاء الثلاثة (الحكومة، القطاع الخاص، القطاع الأهلي) من خلال بلورة جدول زمني، تبقى أمراً لا مفر منه إذا ما كان هناك إصرار على تفعيل وتشغيل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، ولكن يقوم بعدد الخفريات في سياسات الدولة في المجالات التي تشهد تراجعاً في دورها.

إن نقطة البداية المهمة تتمثل في وضع معايير لقياس التطوع، وتحديد فلسفته وأهدافه الكبرى. وثمة حاجة إلى توسيع مفهوم التطوع بحيث لا يقتصر على التطوع بالجهد أو الوقت فقط، ولكن التطوع المقرون بالحصول على أجر رمزي، خاصة وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تحول دون أن ينخرط الشباب في المنظمات التطوعية. وهو ما تدلل عليه مجموعة من الدراسات الميدانية، حيث ترتفع شريحة التطوع في الأعمار التي تتراوح ما بين الأربعين والمئتين عاماً، وتنخفض في الفترة العمرية التي تقل عن الخمسة وثلاثين عاماً، فضلاً عن الانخفاض الشديد في مشاركة المرأة، والتي تصل إلى نحو نصف أعداد المتطوعين من الرجال.

**ب. الدور التنموي للجمعيات:** تزايد الاهتمام بهذا الدور خلال العام من جانب العديد من المنظمات الأهلية والحكومية، وربما يكون مرجع هذا الاهتمام زيادة وطأة الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى مشاركة هذا القطاع كطرف ثالث بين الدولة والقطاع الخاص، ورفض الطموحات التي سهقت في هذا الإطار من إمكانية قيام هذا القطاع بدور فاعل في معالجة التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق فرص عمل، وعبر برامج لتمكين تهدف إلى زيادة الدخل، كما يحدث في الدول المتقدمة، فإنه يمكن القول أن الانطلاقة الأولى للعمل الأهلي في مصر تدمم هذا الطموح شريطة تجاوز الواقع الراهن القاصر على المساهمة الجزئية في تنفيذ جانب أو أكثر من جوانب عملية التنمية.

جدير بالذكر أن عدد الجمعيات الأهلية يزيد عن 15 ألف جمعية أهلية موزعة على مجالات العمل الأهلي تقدم خدماتها لما يقرب من ٣٠ مليون مواطن وفقاً للتصريحات الرسمية، وهو ما يعني أن حوالي نصف المجتمع المصري يستفيد بشكل أو بآخر من الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات، وبالرغم من اختلاف هذه النسبة صعوداً أو هبوطاً لنوعية البيئة الاجتماعية المضيفة أو الريفية أو الصحراوية، ومدى انتشار الجمعيات فيها قياساً إلى عدد السكان، إلا أنها هذه تعد نسبة عالية بكل المقاييس. وذلك رغم أن هناك الكثير من القيود التي تحد من انطلاق عمل هذه الجمعيات واتساع رقعة الخدمات والمجالات التي تغطيها. وبالطبع فإن الحد من هذه القيود واقتناع الجهات الرسمية المختلفة بوضع الأطر التي تسمح بتحويل جزء من عمل وأنشطة الجمعيات إلى المجال التنموي يمكنه أن يحول هذه الجمعيات إلى أداة تنمية حقيقية، وليس فقط أداة خدمة فرعية بعيدة عن خطط الدولة للتنمية الشاملة. وبالطبع فإن هذا التحول يتطلب معالجة واضحة لقضية الموارد، والتي إذا ما أضيفت إلى ما تمتلكه هذه الجمعيات من خبرات وكفاءات بشرية، تمكنت هذه الجمعيات من لعب دور مهم كشرط وفاعل في التنمية.

**ج. قضية مركز ابن خلدون:** شهد العام صدور حكم محكمة أمن الدولة العليا بحبس الدكتور إبراهيم سعد الدين ٧ سنوات بعد توجيه أربع اتهامات له، هي: الاتفاق الجنائي على ارتكاب جريمة الرشوة، وتلقي تبرعات بالخلاف للأمر المسكوك رقم ٤ لسنة ١٩٩٢، وإذاعة معلومات وبيانات في الخارج تمس مصالح البلاد، والتعايل على جهات أجنبية (الاتحاد الأوروبي) للحصول على أموال، بالإضافة إلى الحكم على ٢٧ موظفاً بالمركز بالحبس عدد من السنوات تتراوح بين ثلاث سنوات وسنة واحدة، وهي جميعاً تهم تصب في نطاق المخالفات القانونية، رغم الممارسات التي أضفت السمة السياسية ولو ضمنها على أحد جوانبها.

ويعمد عن حكم المحكمة، فقد دارت، ومنذ القبض على مدير مركز ابن خلدون مواجهة بين الحكومة من جانب،



توزيع الجمعيات الأهلية على الأنشطة الرئيسية

الترتيب	ميدان العمل	العدد	%
١	المساعدات الاجتماعية	٤٥٩١	٣١,٤
٢	الخدمات الثقافية والطبية والتعليمية	٤٢٦٥	٢٩,٩
٣	توعية المجتمعات المحلية	٣٤٣٧	٢٣,٥
٤	رعاية الطفولة والأمومة	٨٦٨	٥,٩
٥	رعاية الأسرة	٨٥١	٥,٨
٦	رعاية الفئات الخاصة والمعاقين	٢١٢	١,٥
٧	تنظيم الأسرة	٨١	٠,٦
٨	رعاية للشبيبة	٥٦	٠,٤
٩	حماية البيئة والحفاظ عليها	٥٣	٠,٣
١٠	حماية المستهلك	٤٩	٠,٣
١١	الصدقة بين الشعوب	٤١	٠,٣
١٢	الطاقات الاجتماعية	٣٩	٠,٢
١٣	النشاط الأدبي	٢٥	٠,٢
١٤	التربية الرياضية	٢١	٠,٢
١٥	رعاية المسجونين	٢١	٠,٢
١٦	الصحة النفسية	٢	٠,٠١
١٧	أرباب المعاشات	٢	٠,٠١

المصدر : وزارة الشؤون الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للجنة قلم للجمعيات، المؤتمر الأول مارس ١٩٩٩.

ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية التي اهتمت بهذه القضية من جانب آخر، اتسمت بتبادل الاتهامات والتشكيك في موقف كل منهما، وفي هذا السياق، تفجرت جملة من القضايا المثيرة للجدل والتي تتجاوز في مضمونها محاسبة أحد الهاربين في نطاق العمل المدني في مصر، ومن بين هذه القضايا:

(١) أزمة الثقة: كان لارتباط هذه الجمعيات بموضوعات حساسة مثل موضوع الأقليات وحقوق الإنسان، أن ظهر اتجاه يرى في تحرك هذه الجمعيات خروجاً عن المبادئ المستقرة في المجتمع التي تجسد وحدته الوطنية، وأنه يمثل تهديداً للأمن القومي المصري. وتجلي ذلك بوضوح في الخطاب المتبادل (بين الدولة وبين جماعات حقوق الإنسان)، فقد أشار الخطاب الرسمي للدولة وبعض المثقفين إلى أن بعض الجمعيات تسعى للاستنزاف من وراء تشويه صورة مصر لضمان استمرار تدفق التمويل، وإلى أنها لجأت إلى الخارج بعد أن فشلت في لعب دور جماعات الضغط في الداخل، وأنها تعمل على الاستفادة من واقع التدهورات المالية واتخاذها كآلية للضغط على الدولة وإخراجها دولياً.

وهي المقابل، استندت الجمعيات في موقفها إلى أن دورها يتطلب رصد المخالفات والاستفادة من الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن هذه الحقوق تلو على حقوق الدولة وأنها لا تمس سيادتها بأي حال. وقد أكد خطاب الجمعيات إجمالاً على عدد من المعاني منها: محاولة الجهة الإدارية تصفية نشاط بعض الجمعيات التي ترى أنها تمارس نشاطاً هداماً وهي تحديداً منظمات حقوق الإنسان، وأن الحكم القضائي الصادر بحق د. سعد الدين إبراهيم يعد تحذيراً لكافة مؤسسات المجتمع المدني، وأن الاتهامات التي عوقب بسببها مدير مركز ابن خلدون تستند إلى نصوص قانونية معيبة واستثنائية، في إشارة إلى أن نيابة أمن الدولة هي نيابة ذات طبيعة استثنائية تستند شرعيتها من فرض حالة الطوارئ. كذلك انتقدت هذه المنظمات ما وصفته بعملية إعلامية منظمة صاحبت إجراءات المحاكمة واستهدفت الاغتيال العلني لشخصيته.

**(٧) قضية التمويل الأجنبي:** تظل واحدة من القضايا الشائكة التي تتجاوز في مضمونها مجرد الالتزام بقواعد القانون، كما هو الحال بالنسبة لحظر العمل بالسياسة لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون، فمسألة التمويل أكثر تعقيداً بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية المالية مثل حدود تأثير التمويل الأجنبي على القرارات الداخلية، وارتباطه بمسألة السيادة الوطنية في مقابل فكرة المجتمع المدني المالي، ودرجة التوافق بين الأولويات الدولية التي توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الفعلية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع، بالإضافة إلى غياب التكافؤ في الحصول على هذا التمويل، والذي يظهر بدرجة ما إلى قدرة الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل.

ويشير هذا الجانب إلى أهمية وضرورة إعطاء مساحة أكبر للشفافية في التعامل مع قضية التمويل، سواء في جانبه الرسمي أو الأهلي، داخلياً أم خارجياً، وخاصة الأخير لما يصاحبه من تركيز في أنشطة معينة من العمل الأهلي عادة ما تثير أحاديث غير موثقة ومبالغاً فيها عن شبهة التدخل الأجنبي، فضلاً عن أهمية التعرف على الوزن النسبي لكل من التمويل المحلي والتمويل الدولي/ الخارجي في تنشيط قطاعات معينة من العمل الأهلي. بمعنى آخر أن التمويل لا يمثل في حد ذاته نقطة سلبية أو مبرراً للإدانة المسبقة، ولكن جملة الظواهر السلبية التي تحيط به وفيه. وأحياناً انعدام الشفافية في التعامل معه، وبعض الممارسات الخاطئة من قبل عدد من المسئولين على بعض وليس كل الجمعيات الأهلية التي تحصل على تمويل أجنبي بصورة قانونية، إضافة إلى حجم الإثارة الكبير الذي أحيط بقضية مركز ابن خلدون، كل ذلك يفرض وضع معايير واضحة سواء في تلقي هذه الأموال أو في طريقة صرفها، مع تحديد واضح بلا غفرات قانونية لنور الجهة الإدارية في كل مراحل تلقي وصرف التمويل الخارجي أو الداخلي.

إن أهمية معالجة الغفرات القانونية لا تلغي الحاجة إلى ضرورة تصحيح سلوكيات القائمين على بعض الجمعيات (وخاصة الجمعيات الدفاعية)، لاسيما بعد دخول أطراف ونضج ذات ميول سياسية لحلبة العمل الأهلي ونقل صراعاتهم السياسية لهذه الحلبة، بالإضافة لعدم توافق ميولهم السياسية مع القضايا التي يدافعون عنها، إلى جانب دخول بعض محترفي التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية، في مجال يفترض فيه خلية الطابع التطوعي والعمل بدون أجر. كما أن هذه الأموال تنصب في الغالب إلى مجالات تنهية أو بحثية غير محسوبة بالنسبة لقطاعات كبيرة من الشعب، وهو ما يطرح بدوره علاقة التمويل بالأولويات البحثية أو بأولويات العمل الأهلي، بحيث أصبح العمل في بعض المجالات التطوعية مرتبطاً عند بعض هذه الجمعيات بالقدرة على الحصول على التمويل الأجنبي، والعمل على تصميم الأولويات الخاصة به لتتوافق مع أولويات مؤسسات التمويل الدولية، وليست أولويات المجتمع نفسه.

**(٨) تسهيلات القضية:** اكتسبت القضية أبعاداً سياسية ساهم فيها عدد من الأطراف عن قصد أو غير قصد، أولها يتعلق بمسار التحقيق نفسه وتوجيه بعض الاتهامات السياسية التي تم التراجع عنها أو تأجيلها، ولأنها يملأ بتدخل

العديد من المؤسسات الدولية الأجنبية وبعض الدول الغربية بالمطالبة بإنهاء التحقيقات والإفراج عن الدكتور سعد، وثالثها يرتبط بشخص الدكتور سعد نفسه الذي سعى أكثر من مرة لإخفاء الصفة السياسية على القضية. وقد أثرت هذه الأبعاد الثلاثة نفسها على الرأي العام وعلى مسار الاهتمام بالقضية إلى حد كبير، وخاصة في أوساط المثقفين والعاملين في مجال المنظمات الدفاعية، الأمر الذي أوضهته الفترة الممتدة من صدور الحكم في مايو ٢٠٠٠ وحتى قبول النقض والإفراج عنه في فبراير ٢٠٠١، مع إعادة النظر في القضية أمام دائرة جديدة. وإن كان من الملاحظ أن ردود الفعل قد اتسمت بالتدرج، حيث بدت حماسية في البداية من كافة الأطراف حتى وصلت إلى مجرد المراهبة، وربما رجع ذلك إلى نغمة التفاؤل التي سادت حول إمكانية قبول النقض، ولكنه يظل مستوى أعلى من الاهتمام الذي تحظى به قضايا أخرى تتعلق أيضا بمستقبل المجتمع المدني.

د - حالة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: جاء صدور حكم محكمة القضاء الإداري في الثاني من يولييه بإلزام وزارة الشؤون الاجتماعية بإشهار المنظمة، ليطرح مرة أخرى سياسة التردد وغموض المعايير الحكومية تجاه القطاع الأهلي وخاصة الدفاعية منها. وما يؤكد هذه السياسة قبول الوزارة إشهار جمعية المساعدة القانونية في ١٨ ديسمبر ١٩٩٩ بعد مرور الستين يوما دون الاعتراض عليها، وتوقيع وزارة الخارجية المصرية لاتفاقية مقرر مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وهو ما يعطى وضعاً قانونياً للمنظمة ولأموالها، فضلاً عن إضفاء الشرعية على نشاطها القابل للتوسع، والجدير بالذكر هنا أن المنظمة المصرية تأسست عام ١٩٨٢ وتقوم بنشاطها منذ ذلك التاريخ. الأمر الذي يثير معاملة المعايير التي تحكم المواظفة لجمعية ورفض أخرى، وعلاقة ذلك بالقيود القانونية وخاصة بمدى العودة للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الذي يمنع تأسيس جمعيات حقوق الإنسان، والذي دفع المهتمين بهذا النوع من النشاط إلى تأسيس الشركات المدنية كنوع من الالتفاف على القانون، فضلاً عن حالة الترقب التي تبدو عليها منظمات حقوق الإنسان للقانون الجديد.

لقد أوجد الحكم بدم دستور القانون ١٥٣ لعام ١٩٩٩ حالة من الفراغ والتخبط سواء من قبل الجهة الإدارية أو من قبل الجمعيات الأهلية، وبالتالي تبدو حالة السكوت أو المراوغة في تنفيذ حكم المحكمة من قبل الجهة الإدارية نتاجاً لحالة التردد الحكومي. فقد تلاشت قوة الدفع التي صاحبت فترة الإعداد للقانون ١٥٣، الأمر الذي أثار الكثير من التفسيرات القائمة على أن رفض الحكومة ومراوحتها في تنفيذ الحكم القضائي له صلة مباشرة بموقفها من سجل المنظمة الممتد منذ قيامها عام ١٩٨٥ وحتى الآن، خاصة في قضيتي الكشح الأولى والثانية وموقف الحكومة منهما. وتعود كل تلك الملاحظات إلى طرح قضيتي مصداقية حركة حقوق الإنسان في مقابل إصمال القانون، فمن المفارقات الصارخة أن تعمل المنظمة على مدار سبعة عشر عاماً تحت مسمى "تحت التأسيس" رغم أنها المنظمة الأم. صحيح أن المنظمة تمتاز بها العديد من المشاكل الداخلية الخاصة بها كمؤسسة، ولكن ذلك لا يعنى التمسك برفض إشهارها، وخاصة أنها كانت قد حصلت على ما يشبه الموافقة الضمنية أثناء تمرير القانون ١٥٣ وقبل الحكم بدم دستوريته، فضلاً عن أن غالبية أعضائها هم مؤسسو غالبية مراكز حقوق الإنسان القائمة بالفعل.

ومن ثم يبقى من الضروري أن تتجاوز الجهة الإدارية حالة التخبط في اتجاه المنظمات الدفاعية عامة، وأن تعيد النظر مرة أخرى في موقفها المتردد من طرح الصيغة الجديدة للقانون الخاص بالجمعيات على للعنيين بالأمر من العاملين في مجال العمل الأهلي من أجل مناقشته، وإيجاد الصيغ المناسبة لقضايا من قبيل التمويل الأجنبي والندوة السياسية لأنواع معينة من الجمعيات الأهلية، ومن ثم تمريره عبر القنوات التشريعية والقانونية المعتادة. في المقابل، فإن حركة حقوق الإنسان المصرية عليها أن تقوم بمراجعة أدائها وقيمتها إسهامها وعائده على المجتمع، بما يوفر لها في المستقبل فرصة تتجاوز العديد من الإشكاليات الخاصة بها. ويأتى في مقدمة أولويات عملية المراجعة

هذه تبني " قائمة أولويات " محل توافق عام، تلتف حولها كافة منظمات حقوق الإنسان، وأن تحتوي هذه القائمة على وسائل توفير موارد داخلية للتحويل، وتجنب عملية التمييز، وتوسيع نطاق الاتصال مع النخبة والمواطن العادي، وضبط العلاقة مع الدولة في مجال حقوق الإنسان، وتحديد العلاقة مع الخارج عبر أعمال الشفافية والمصارحة.

## ٢ . النشاط الأهلي تجاه القضايا الدولية

شهد هذا العام مفارقة واضحة في دور المنظمات غير الحكومية والأمال التي علقت عليها، هبنا نجد أنها بدت في مؤتمر ديربان كقوة اجتماعية وسياسية لا يستهان بها، تمرر عن آراء وحقوق ومصالح العالم الثامى، فإن دورها عقب هجمات ١١ سبتمبر جاء سلبيا للغاية، كما تهددت الأمال في قدرة هذه المنظمات على المشاركة في توجيه شؤون العالم وعدم التأثير بالهيمنة الأمريكية.

أ. مؤتمر ديربان للمفوضة المنصيرية: يُعد الجهد الأهلي غير الحكومي في مؤتمر مناهضة المنصيرية والتمييز المنصري بجنوب أفريقيا، إحدى الثمار والمكاسب الكبرى لما يسمى بالمجتمع المدني العربي والمصري، وخاصة أن هذا الجهد أتى في ظل القيود المدينة والضعف الذى يتسم به هذا المجتمع. فالأداء المتميز والنجاح في التعبير عن عدالة القضية الفلسطينية، وكشف عنصرية الصهيونية الدولة العبرية وحشد كافة القوى المدنية في هذا المؤتمر، لاشك أنه يبرز، إلى جانب عدالة القضية، حجم الجهد والوصى الكبير بالكيات الممل في المؤتمرات الدولية غير الحكومية، كما يحسب لها قدرتها على تجاوز المواقف الحكومية والرسمية العربية. ومع ذلك فتمت ملاحظة واجبة في هذا المقام، تتعلق بالجدل الكبير الذى صاحب عملية الإعداد لهذا المؤتمر، ويروى عدد من نقاط الخلاف التى حملت في ثاباها الطابع الشخصى على حساب موضوعية القضية، الأمر الذى استفاد منه الكثير من الجهد في نطق التبرير والدفاع من جانب كل طرف من نزاهة موقفه، ورسخ بدوره الكثير من السلبيات التى تواكب عمل العديد من منظمات حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بموضوع التمويل الأجنبى. وهو ما يظهر من سياق مناقشة الأبعاد التالية:

(١) نقاط الخلاف: ترجع بداية الخلاف بين مراكز حقوق الإنسان المصرية الى فترة الأعمال التحضيرية، وبالتحديد مع قيام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمقد المؤتمر التحضيرى تحت إسم المؤتمر العربى الإقليمى لمكافحة المنصيرية، وذلك في شهر يوليو ٢٠٠١ بمشاركة مئالى ٦٥ من المنظمات غير الحكومية العربية والدولية والأفريقية والآسيوية، وهو ما أسفر عن قيام مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمراكز المصرية بتكوين لجنة للتسيق، واتخذت من المنظمة العربية لحقوق الإنسان مظلة للعمل.

وقد استثمر البعض ما أشتهر " رغبة " مركز القاهرة في الاستئثار بأعمال المؤتمر وخاصة مع عدم استشارته لبعض الأطراف، الأمر الذى انطلقت منه الكثير من التفسيرات المتعلقة بهذه الخطوة، كما أنها أنهت فترة التسيق الجماعية التى اتسمت بها اللقائات التحضيرية بالقاهرة، والتى شارك فيها الجميع. وبالتالي وبحكم الأمر الواقع تشكل تجمعان، يميز كل منهما عن اتجاه رئيسى لإعداد المؤتمر، وفى هذا الإطار يمكن رصد نقاط الخلاف الرئيسية ذات الطابع الإجرائى كالتالى:

• إقرار المؤتمر العربى الإقليمى التحضيرى لما سعى بمسكوتارية دائمة لتجمع المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر دون استشارة المنظمات الأخرى.

• الخلاف حول بعض نود ما سعى " بإعلان القاهرة لمناهضة المنصيرية " الذى خرج به المؤتمر الذى نظمه مركز القاهرة، وخاصة فيما يتعلق بالرؤية حول الصهيونية والدولة الإسرائيلية والموقف منها والموقف من تقرير المصير لأهالى جنوب السودان والأكراد .

- استبعاد بعض المنظمات من المشاركة في المؤتمر العربي الإقليمي.
- محاولة إلزام جميع المنظمات بوثيقة فكرية واحدة واعتبارها مرجعية وحيدة لكافة المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي.
- محاولة إلزام المنظمات الفلسطينية المشاركة في المؤتمر لكي تكون جزءاً من (التجمع العربي) الذي خرج به المؤتمر المذكور، ولا تشكل تجمعاً آخر.

أما نقطة الخلاف الموضوعية الرئيسية فقد تمثلت في تبلور رأيين مختلفين لكل من هذين التوجهين: الأولي تدعو إلى إعادة إحياء قرار الأمم المتحدة الداعي لمساواة الصهيونية بالمنصرية، والثانية تدعو إلى تصفية آخر مفاصل المنصرية ونظام الفصل العنصري الذي تكرسه دولة إسرائيل، مع الإشارة إلى الطابع المؤسسي والقانوني والمنصري الذي أقيمت على أساسه الدولة العبرية، بدون الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة، الأمر الذي اعتبره البعض لا يمثل الموقف العام العربي والمنصري، وأنه (أي إعلان القاهرة) يمثل الحد الأدنى لما توافق عليه المنظمات المشاركة في المؤتمر التحضيري، وهي أطراف من أفريقيا وآسيا ومنظمات دولية أخرى.

وقد استند أصحاب الاتجاه الراجح لإعلان القاهرة إلى مرجعية البهان الختامي الصادر عن مؤتمر المنظمات العربية غير الحكومية الأسبوعية المنعقد في عمان في فبراير ٢٠٠١، والذي تبني مساواة الصهيونية بالمنصرية والدعوة لإجهاض قرار الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

واللافت للنظر أنه رغم الخلاف حول مرجعية الموقف العربي في المؤتمر وتمديدية الأشكال التأسيسية، إلا أنها نجحت في إبراز موقف عربي قوي ومؤثر في المؤتمر العالمي ضد المنصرية، خاصة داخل المنتدى غير الحكومي الذي خرج بوثيقة غاية في الأهمية وقع عليها نحو ٦ آلاف منظمة غير حكومية من أنحاء العالم، بما فيها منظمات من الولايات المتحدة نفسها. وضمنت الوثيقة إدانة الممارسات الإسرائيلية المنصرية، بالإضافة إلى إدانة احتلال الأراضي الفلسطينية وعمليات الاستيطان والمقويات الجماعية والهجرة اليهودية والاعتراف بحق المودة للاجئين، وإعادة توزيع الأراضي والممتلكات والتعويض عن الأضرار. وهو ما أدى إلى انسحاب وفد الولايات المتحدة ووفد إسرائيل من المؤتمر، وإعلان شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي بأن العرب قد خطفوا المؤتمر.

وكان برنامج العمل قد دعا الأمم المتحدة إلى تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وحق العودة، وإعادة العمل بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٣٧٩ الذي يساوي بين المنصرية والصهيونية، وفرض المقويات على إسرائيل على غرار ما تم مع نظام الفصل المنصري "الأبارتيد" في جنوب أفريقيا، والدعوة لتاسيس محكمة جرائم حرب للمسؤولين الإسرائيليين عن الجرائم التي يرتكبوها ضد الفلسطينيين باهتبارها بجرائم ضد الإنسانية.

(٢) نتائج المؤتمر: تشير جملة النتائج إلى واقع يفرض نفسه على ساحة العمل الخاصة بمنظمات ومراكز حقوق الإنسان المصرية، يأتي في مقدمتها صمودية الحديث عن كيان واحد يضم الحركة الحقوقية في مصر، وما حلة التفاضل والعمل المشترك من جانب أعضاء الحركة للإعداد لمؤتمر ديربان إلا مثالا واحداً على العديد من الهواجس والهموم الملقة على عاتق الحركة، لاسيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن التباين في وجهات النظر ارتبط بملف واحد، كما تشير الاتهامات المتبادلة ونظرات الشك إلى معدودية القدرة على إقامة أي حوار جاد تجاه أي من القضايا المصرية والعربية الصعوبة، وأنه في الحالات القليلة من الحوار المشترك تبرز نقاط الخلاف أكثر من نقاط الاتفاق. والمشكلة الأكبر تكمن في اتجاه الأطراف إلى إدعاء امتلاك الحقيقة الكاملة والتعبير عن المصلحة العامة، وهو ما يعد من إمكانية وضع تصور متكامل لآليات التحرك الجماعي، أو تجاوز مواطن ضعف الحركة الحقوقية. ورغم الإنجاز

الذى حدث . رقم كل شيء . في مؤتمر ديربان، فلم يحدث أن سمعت المنظمات والجمعيات الحقوقية الى توظيفه واستغلاله لإبراز أهمية هذا القطاع الحقوقي في خدمة القضايا الوطنية المصرية والعربية، الأمر الذى يثير تساؤلات شتى حول مدى إمكانية أن تسهم الحركة نفسها في تطوير أساليب عملها وأساليب عمل المجتمع المدني الأكبر. وربما جاز القول أن ضيق الفترة بين نهاية المؤتمر وهجمات ١١ سبتمبر وما طرحته من قضايا ومشكلات على المجتمع المدني ككل في مصر والعالم بأسره، لم توفر الفترة الزمنية المناسبة لاستيعاب وتطوير ما جرى قبل وأثناء مؤتمر ديربان.

ورغم النتيجة العامة المايق الإشارة إليها السابقة، فمن الإنصاف رصد عدد من الخطوات الإيجابية التى حققتها منظمات ومراكز حقوق الإنسان المصرية والعربية، وهى:

- إبراز أهمية التفاعل والوجود في المحافل الدولية، وتطوير الأداء على الصعيد الدولى في عرض القضايا والدفاع عن الحقوق العربية.

- إبراز أهمية تجاوز الأطر التقليدية القاصرة على الندوات والمؤتمرات لحشد التأييد، حيث أبرز مؤتمر ديربان أهمية المعارض الفنية والمسيرات الجماهيرية.

- أهمية الإعداد الجيد والمبكر، الى جانب العمل على إيجاد لجان تصديق تكون مهمتها البحث عن قواسم مشتركة.

- الوعى بأهمية بناء تحالفات مع منظمات الدول النامية لدعم الموقف العربى.

- الدخول في حوار مع أصحاب القضايا الأخرى ودعم هذه القضايا (المطالبة بتبويضات عن الرق في إهريقيا) التضامن مع الفئات والطوائف المنبوذة في العالم.

- تضمين الوثيقة غير الحكومية فقرات تكشف بدقة عن الطابع العنصرى لإسرائيل.

ب - القوى المدنية وتجاهات هجمات سبتمبر : فرضت هجمات سبتمبر وما أعقبها من عمليات عسكرية أمريكية في أفغانستان، نفسها على المجتمع المدني العربى والمصرى، بيد أن التجاهات الأكثر بروزا ارتبطت بمآزق منظمات حقوق الإنسان. ويعود ذلك في جانب منه الى ما استشرته كافة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية، من مآزق عدم القدرة على مواجهة حالة توحش القوة واستراتيجيات الحروب ضد المدنيين البؤساء، في الوقت الذى يفترض عملها حماية هؤلاء والدفاع عن حقوقهم. وهو ما أثار الكثير من الشكوك حول مصداقية عملها ودورها وخطابها الذى هام على أنه خطاب عالمي لا يفرق بين أحد وآخر تحت أى ذريعة، أو ما يسمى بمفهوم المواطنة العالمى، إضافة الى سيادة السلام وتوحيد الروابط الإنسانية.

هذا المآزق الذى واجهته المنظمات الحقوقية الدولية، عبر عن نفسه بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان العربية والمصرية، في مآزق الرهض الواضح للإجراءات الأمريكية والغربية تجاه المواطنين العرب والمسلمين، وهو ما لم يحدث بدرجة كافية من الوضوح، ربما بدافع من أن معظم التمويل يأتي من جهات أجنبية تؤيد الحملة الأمريكية، أو أن لهذه المنظمات موقفا مميضا من الجماعات الإسلامية على اختلاف توجهاتها، أو ربما مضادا كلية لفكرة الإسلام السياسى نفسه، أو لأى سبب آخر. لكن النتيجة واحدة وتصيب في بلورة حالة من الظلم تجاه هذا النوع من المنظمات والجمعيات، وذلك بدوره تحد آخر يتعلق بمصداقية الخطاب والتوجه الرئيسى، بات على هذه الجمعيات أن تواجه، جنبها الى جنب التحديات الأخرى.

على الصعيد العملى، لم تشهد الشهور الأخيرة من العام تحركا واضعا من جانب الجمعيات الأهلية المصرية، ويدت ردود الأفعال المحدودة من جانب جمعيات حقوق الإنسان المصرية كمحاولة للدفاع عن النفس وإظهار الاستقلالية،

وغلب على أداؤها أشكال عدة من التحفظ والرفض ومطالبة الولايات المتحدة بانتهاج سلوك أكثر توافقاً مع حقوق الإنسان.

والصحيح أنه حدث، بعد فترة الارتباك الأولى، قدر من التوافق الضمني بين المنظمات المصرية والمنظمات الدولية لرفض النهج الأمريكي، ومحاولة ترشيده فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان، ولكن الأمرين مما لم يكن لهما أى تأثير يذكر. وفى هذا السياق، يمكن الإشارة لدور المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى تبلور فى محاولة التعرف على أوضاع المصريين المقبوض عليهم فى الولايات المتحدة بعدمجمات سبتمبر، من خلال الاتصال بالسفارة الأمريكية فى مصر، وطرح قضايا الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان مع بعض الجمعيات المصرية الأخرى فى اجتماعات الشبكات الدولية غير الحكومية.

## ثانياً : الصحافة المصرية .. أزماتها الشعب والنبا

شهدت الصحافة المصرية فى العامين الأخيرين تطورات مهمة، أبرزها تزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، من أجهزة حاسب آلى ومعدات طباعة فى كافة المؤسسات الصحفية، وكذلك الدورات التدريبية التى نظمها نقابة الصحفيين لأغلب أعضائها من الشباب على الحاسب الآلى، واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات 'الإنترنت'، الأمر الذى أوضاع امتصاص المؤسسات الصحفية بالأداء المهني والارتقاء به.

بيد أن التغطية الإخبارية المتواضعة لأحداث الانتفاضة الفلسطينية وهجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وحرب أفغانستان، تبرز جانباً آخر يتعلق بوجود أوجه قصور مهنية شديدة تتعلق بالأداء الصحفى ذاته، مما يتطلب بحث كيفية الارتقاء بالأداء البشرى، وتوفر الإمكانيات المادية التى تسهم فى إطلاق عملية تطوير مهنية شاملة، تغفل الصحافة المصرية من إطارها المحلى البحت إلى إطار أوسع وأكثر رحابة من التأثير والفاعلية.

وفى الوقت نفسه، فإن إصدار المجلس الأعلى للصحافة لعدد تأسيس الصحف، التى تتخذ شكل شركة مساهمة قبل نهاية العام، يمثل بدوره خطوة لا تقل أهمية عن المناداة بتطوير عمل المؤسسات الصحفية القائمة، إذ تسهم هذه الخطوة فى حل الكثير من المشكلات التى تواجه الساعين والطامحين فى إنشاء شركات مساهمة مصرية، لإصدار صحف، وهى تجربة تستحق التأييد والتشجيع من أجل إثراء المجتمع الصحفى فى مصر، وإثراء الرأى والرأى الآخر. كما أن تشكيل رئيس الوزراء للجنة خاصة لدراسة طباعة الصحف الأجنبية فى مصر، يمثل خطوة أخرى لوضع الضوابط القانونية اللازمة لأوضاع هذه الصحف، وإلى ساهم البعض منها فى الإساءة للصحافة ومهنتها.

### ١ . قضية جريدة الشعب

استمر عام ٢٠٠١ دون حسم نهائى لقضية جريدة الشعب، الناطقة بلسان حزب العمل ومنعها عن الصدور منذ أغسطس ٢٠٠٠، إثر صدور قرار من لجنة شئون الأحزاب السياسية بمجلس الشورى بمنع الاعتداد بأى من المتنازعين على رئاسة حزب العمل الاشتراكى، حتى يتم حسم النزاع بينهما رضاً أو قضاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار، ومنها وقف إصدار صحيفة الشعب خلال فترة النزاع.

ومنذ ذلك الوقت، انتقلت القضية إلى ساحة القضاء بين طرفى النزاع، وهما الحزب ولجنة شئون الأحزاب. وفى الحزب، حاولت القيادة المهينة بقرار لجنة شئون الأحزاب أن تستعيد شرعيتها لتمارس نشاطها، وإلى تمثل جريدة

الشعب نشاطاً رئيسياً منها. أما لجنة شئون الأحزاب، فإن قرارها استهدف تجميد كل أنشطة الحزب إلى أن يحسم الخلاف حول القيادة الشرعية له.

وأركز الخلاف أمام القضاء بين الطرفين على أن قيادة الحزب قد حصلت على أكثر من عشرة أحكام بإعادة إصدار جريدة الشعب، طوال عام ونصف، وقامت لجنة شئون الأحزاب بالاستشكال ضد تنفيذ هذه الأحكام باعتبار أن الجريدة جزء من نشاط الحزب، فكيف يستقيم إعادة جزء من النشاط الحزبي دون حسم مسألة قيادة الحزب وشرعيتها؟.

وقد يحسم القضاء هذا الخلاف في عام ٢٠٠٢، أو قد تجد استشكالات أخرى تعوق تنفيذ الأحكام الصادرة بالفعل، أو يدخل أشغاف جديد في النزاع على رئاسة الحزب. وأياً كان الأمر، فإن هذا الخلاف يعكس أزمة الأحزاب السياسية في مصر في تجريئها المعاصرة، وما يترتب عليها من تأثير على الصحافة الحزبية وحريتها. أو بعبارة أخرى أن نمو وتطور الصحافة الحزبية المصرية مرهون - إلى جانب الاعتبارات المهنية المعتادة - بوجود استقرار حزبي، ووضوح منهج الحزب وروايته السياسية والاجتماعية، فضلاً عن علاقات صحية من الناحية السياسية والتنظيمية بين أجنحة الحزب وتكتلاته والتهارات بداخله.

هناك ما يضار من عدم استقرار الأوضاع داخل الأحزاب هو الصحافة الحزبية، والتي تمثل أهمية بالغة في طرح قضايا الوطن ومهمه، عبر طرح جوانب مختلفة لهذه القضايا، معركة بذلك دائرة النقاش العام على الصعيدين الحزبي والقومي معاً.

وإذا كانت قضية جريدة الشعب تمكس بحق علاقة استقرار الأوضاع داخل الأحزاب، بنمو وتطور الصحافة الحزبية، فإنها تثير أيضاً قضية ملهمة للممارسة الصحفية للصحافة بصفتها عامة والحزبية بصفة خاصة، وتطرح المعايير التي يجب أن تركز إليها الصحافة الحزبية في معالجة القضايا الوطنية المختلفة، وما هو الحجم المناسب من "الإثارة" الصحفية الذي يجب ألا يتم تجاوزه، جنباً إلى جنب مع طرح القضايا أياً كانت بقدر أكبر من تمثيلة المواطنين نحو الفهم والاتقاء بوجهات النظر المطروحة، وليس لمجرد التعريض وإثارة الانفعال العابر، وصولاً إلى حالة اقرب إلى "انتحار الصحيفة ذاتياً"، كما حدث في معالجة قضية رواية "وليمة لأعشاب البحر"، والتي ترتب عليها نتائج وخيمة للصحيفة وللحزب معاً.

واللافت للنظر أن طرفي النزاع في قضية جريدة الشعب أمام القضاء متمسكان بالالتزام بعدم اتخاذ خطوات خارج إطار الخلاف القانوني، فلا الدولة استغضت الاستثناء في مواجهة الحزب أو الجريدة، التي أيضاً لم تأخذ أي موقف متطرف خارج الأطر القانونية، وفقاً لتعبير مجدى أحمد حسين رئيس تحرير الجريدة في أحد مقالاته في هذا الشأن.

## ٢ - قضية جريدة النبا

أصدرت جريدة النبا، وهي إحدى الصحف الصادرة عن شركة مساهمة مصرية، عددها الأسبوعي مساء السبت ١٦ يونيو ٢٠٠١ متضمناً عدة صفحات ملوثة بصورة، عن ممارسة رجل وإمرأة للجنس، تشغل صفحتين كاملتين نسبت ههما إلى أحد الزهريين بأحد الأديرة ممارسته للجنس، مع خمسة آلاف من المترددات على الدبر في داخله.

وهامت مباحث أمن الدولة بإبلاغ نيابة أمن الدولة بالواقعة، وقررت النيابة مصادرة العدد، وتم عرض الأمر على رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية صباح الأحد ١٧ يونيو ٢٠٠١ الذي أبد التحفظ على النسخ، وتجمع آلاف الشباب المسمي أمام الكاتدرائية بالمسائية طوال اليومين التاليين، وكاد الأمر يسبب مواجهة أمنية وفتنة، في الوقت



الذى ظهرت فيه بعض تفاصيل عن قصة الراهب بشكل يخالف جتريا عما أوردته جريدة النبا، فالراهب مفصول منذ علم ١٩٩٦، وأن انحرافاته كانت خارج الدبر. وقد صدرت أحكام قضائية بإغلاق جريدة النبا وحبس رئيس تحريرها. ونستطيع من خلال هذه الأحداث أن نلاحظ ما يلي:

١. أن الخطأ الفادح لجريدة النبا لم يكن مفاجأة للمتابعين لهذه الصحيفة، فهي تثير التساؤلات، بدءا من تأسيسها حتى إصدارها الأخير (٦٦٥ عددا). فبينما يواجه المؤسسون لإصدار صحيفة من خلال إنشاء شركة مساهمة مصاصب جمة للمرور من مضيق مصلحة الشركات، فإن شركة النبا تم تأسيسها في وقت وجيز عام ١٩٩٦ لتصدر أسبوعيا، ثم تحصل على حكم قضائي للإصدار اليومي عام ٢٠٠٠، نظرا لرفض المجلس الأعلى للصحافة إجراءات إصدارها يوميا، نظرا لممارساتها الصحفية السلبية.

فضلا عن ذلك، فإن عدداً من الوزراء والمسؤولين قد شهدوا افتتاح هذه الدار على نحو لافت للانتباه، بالإضافة إلى دعوة رئيس تحريرها الى المهد من الاحتفالات الإعلامية للدولة، كما أن الجريدة كانت تحظى بذكر بعض عناوينها الرئيسية في برامج أقال الصحف بالتلفزيون المصري.

وتوضح هذه الممارسات "المكانة" التي كانت تتمتع بها هذه الشركة وصحفتها دون الكثير من الصحف المستقلة أو الحزبية الأخرى. وبالرغم من المصاصب الاقتصادية التي تهدد صناعة الصحافة في مصر، فإن هذه الشركة تحولت في أقل من ثلاثة أعوام من مكتب متواضع بأحد أحياء الجيزة إلى مطبعة كبيرة، تصدر صحيفة يومية، وتملك عددا من السيارات كاستطول لتوزيع الصحيفة بالقاهرة الكبرى. وبينما بدأت الصحيفة بمضوين بنقابة الصحفيين فقط، أحدهما رئيس تحرير والآخر رئيس تحرير مسئول، فإنها انتهت باقتحام المشرات من الشباب الماملين بجهازها التحريري لمقر نقابة الصحفيين لتبني قضية ضياع مستقبلهم بمد إغلاق الصحيفة.

أما الممارسة الصحفية للجريدة، فهيكشف عنها تقرير الممارسة الصحفية الشهري الذي يصدره المجلس الأعلى للصحافة، وكذلك نقد الكثير من الكتاب والصحفيين بالصحف المصرية المختلفة. وتتركز الممارسة الصحفية للجريدة على درجة عالية من الانتهازية التي تتنافس مع أسس قواعد العمل بالصحافة. وكان كل عملها قائما على جذب انتباه القارئ، لشراء الجريدة بنشر عناوين مثيرة تحمل جوانب جنسية في أغلبها، لرفع رقم توزيع الصحيفة، بينما جاء مضمون الأخبار خاليا من أي إشارة لمحتوى الفناوين، مما يمثل عملية تدليس بحتة. ومثل هذا الأداء كان يمثل أكثر الأمثلة الصارخة في التدني المهني، وكان يتطلب مواجهة حازمة، لكنها لم تحدث. وكان المجلس الأعلى للصحافة قد أحال تقاريره بشأن الجريدة قبل الأزمة حول ممارساتها المناقضة لأداب المهنة إلى نقابة الصحفيين، بمنهج المؤسسة النقابية التي لها وحدها حق تأديب الصحفيين قانونا. وقد شرعت النقابة في إجراءات التحقيق، ثم هاجم رئيس التحرير النقابة بفصل عدد من المحررين بالجريدة، فقرر فتح تحقيق آخر معه، ولم يكد يبدأ أي من التحقيقات حتى اندلعت أزمة موضوع الراهب المفصول.

وكانت نقابة الصحفيين قد سبق لها أيضاً إحالة رئيس تحرير الجريدة إلى التحقيق إثر شكوى وزير الأوقاف، بسبب ما نشرته الجريدة مأسا به ويزوجته، ثم لجأ الوزير إلى القضاء الإداري، إلا أن الأمر انتهى بالصلح بين الطرفين. أما الصحفيون المفصولون فقد كشفوا - كما ذكر بيان النقابة - في مذكراتهم للنقابة حجم الضغوط التي كانوا يتعرضون لها، لإجبارهم على تحرير مواد لا أخلاقية وقضايا وابتزاز لصادر الأخبار من أجل الحصول على إعلانات من المعلنين بذلك. ولم يكن موضوع الراهب المفصول إلا نمودجا فجا مثل الطريقة من الأداء المهني المتدن، والقائم على اصطناع أخبار كاذبة وقصص مثيرة لا أساس لها.

ب. أنه باستثناء ثورة بعض الشباب المسيحي، كانت معالجة مؤسسات المجتمع للأزمة في إطار القانون، فالأمن لم يتقل

## الصحف القومية

في المجمع\*.

٣- تضم المؤسسات الصحفية القومية عشر مؤسسات تصدر ثلاثاً وخمسين صحيفة على النحو التالي:

- خمس مؤسسات كانت تملوكة ملكية فردية حتى عام ١٩٦٠، ثم آلت ملكيتها إلى الاتحاد القومي بصدور قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ عام ١٩٦٠، ثم الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٣، ثم تملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى عام ١٩٨٠ وهي: مؤسسة روز اليوسف (مجلتان)، ومؤسسة دار الهلال (تسع مجلات)، ومؤسسة دار المعارف (مجلة واحدة).

- خمس مؤسسات أُنشئت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهي: مؤسسة دار التحرير (إحدى عشرة صحيفة)، ومؤسسة دار الصحراء (أربع صحف)، ومؤسسة دار الشعب (صحيفة واحدة)، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، والفرقة القومية للترفيه (مخصصة في توزيع الصحف المصورة خارج البلاد).

١- تنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على أنه "يلتزم بالصفحة القومية في تطبيق أحكام هذا القانون، الصحف التي تصدر حالياً أو مستقبلاً عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يسهم فيها، وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والفرقة القومية للترفيه ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي يديرها مجلس الشورى، وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية ملزمة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى".

٢- وجاءت المادة رقم ٥٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة لتؤكد نفس المعنى فوضت على أنه "يلتزم بالصفحة القومية في تطبيق أحكام هذا القانون، الصحف التي تصدر حالياً أو مستقبلاً عن المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء وخدمات التوزيع التي تملكها الدولة ملكية خاصة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى. وتكون الصحف القومية مسجلة من السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب، وتعتبر منبرا للحوار الوطني الحر بين كل الآراء والأهالي السياسية والقوى الفاعلة

ورئيس التحرير، بل أبلغ النية التي لم تأمر بعيسى الصحفي احتياطيها لأن ذلك محظور قانوناً، بل ظل الصحفي مطلق الحرية حتى صدر حكم بإدانته، كما لم تصدر الجريدة موضوع الأزمة إلا بحكم قضائي. فضلاً عن أن النائب العام لم يصدر قراراً يحظر النشر للقضية.

واللائق للنظر هنا أنه لم يتم اللجوء إلى إغلاق الجريدة بقرار من الحاكم العسكري طبقاً لقانون الطوارئ، وذلك على الرغم من ارتضاع أصوات عديدة طالبت بذلك، بحجة الملل على تهافت مشاعر المصريين المسيحيين والمسلمين على السواء. وكان البرز لدى المؤسسات السياسية لعدم الإقدام على خطوة كهذه، هو حماية صورة الوطن وحماية الحرية ومهادنة القانون. وفي إطار المواجهة القانونية، فقد عقدت هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة اجتماعاً أدارته فيه ما جاء بالجريدة، ودعت لجنة شئون الصحافة والصحفيين إلى دراسة الموضوع، وقامت هيئة المكتب بإبلاغ النائب العام ضد المدينين ٦٦٦، ٦٦٧ من جريدة النباء، وعدد من جريدة المواجهة التي تصدر عن حزب الأحرار الاشتراكيين، التي تضمنت صوراً عارية في نفس الأسبوع، واجتمع المجلس - إثر اجتماع لجانه المعنية - وتناقش كيفية مواجهة الأزمة، خاصة أن إصدار قرار بإلغاء ترخيص الصحيفة سيثير قراراً إدارياً، وهو محظور دستورياً وقانونياً، وقرر المجلس إحالة الأمر إلى القضاء الإداري للنظر في ترخيص الصحيفة باعتبارها فقدت أحد أركان متطلبات الترخيص، بما ترتب عليه المساس بحقوق المجتمع، والتأثير على نظرة المجتمع للصحافة واحترامها لها. ولم تلبث محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أن قررت في ١٤ يوليو وقف الترخيص الصادر لجريدة النباء الوطني وحجبها عن الصدور، لما بدر منها من مخالفات صارخة هي أداء رسالتها وتطاولها على المقومات الأساسية للمجتمع.

وهكذا لم يستنضم قانون الطوارئ، بالرغم من أنه يجهز للدولة التدخل بأي إجراء تراه بما فيه خلق الصحيفة، وفي ١٦ سبتمبر أصدرت محكمة جنح أمن الدولة العليا طوارئ عابدين حكمها بعيسى رئيس التحرير ثلاث سنوات مع الشغل

## الصحف الحزبية

صحت إلى المجلس الأعلى للصحافة وأخطار كعاشي لإصدار صحيفة بيانات (للمادة ٤٦، ٥٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠)، وهو أخطار عقيد بمرافقة المجلس الأعلى للصحافة "خلال مدة لا تتجاوز أربعين يوما من تاريخ تقديمه إليه مسجولا جميع البيانات المطلوبة".

هـ يبلغ عدد الأحزاب السياسية في مصر سبعة عشر حزبا تصدر ستة وثلاثين صحيفة على النحو التالي:

١- قسامة أحزاب منها: تصدر صحيفة هي: الحزب الوطني الديمقراطي (أربع صحف)، وحزب الوفد الجديد (لعملي)، وحزب العمال الاشتراكيين (إحدى عشرة صحيفة)، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (سبع صحف)، وحزب الأمل (صحيفة واحدة)، وحزب العمال (صحيفة واحدة)، والحزب العربي الديمقراطي التقدمي (صحيفة واحدة)، والحزب الاتحادى الديمقراطي (صحيفة واحدة).

٢- قسامة أحزاب لا تصدر صحفا، وهي حزب الجبهة المصرية، وحزب مصر ٢٠٠٠، حزب الجبل الديمقراطي، وحزب العدالة الاجتماعية.

٣- قسامة أحزاب مسجلة أوضاعها بقانون من لغة الأحزاب إصدار مجلة أفراد على رئاسة كل من هذه الأحزاب حين الاتفاق لعضاء وعضاء وتولت من إصدار صحفها: حزب العمل الاشتراكي، وحزب مصر العربي الاشتراكي، وحزب الشعب الديمقراطي، وحزب مصر الفتاة، وحزب الرافد القومي.

١- صحت المادة الخامسة من الدستور المصري على التعددية الحزبية، إذ "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في إطار القواعد والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور وعظم القانون الأحزاب السياسية".

٢- تنص المادة ١٥٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية على أن (لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر لتعبر عن آرائه، وذلك دون التقيد بالحدود على المرحلي للحداد إياه في المادتين "١"، "٢"، من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة). وألغت المادة ١٥٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، ثم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، كما أن المادة ١٨ من قانون الأحزاب للمجمع بمزايا المادة ١٥٦ أن يكون للحزب عشرة مساعدين على الأقل في مجلس الشعب.

٣- تنص المادة ٢٠٧ من الدستور المصري على أن "حرية إصدار الصحف وملكيته للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون، وتضخ الصحف في ملكيها وتوليها والأموال المملوكة لها لرعاية الشعب على النحو المبين بالدستور والقانون".

٤- وباعتبار الأحزاب والقبائل والإضافات من الأشخاص الاعتبارية الخاصة استطاعوا القانون من شرط إنشاء شركات مساهمة لإصدار صحفها، وبالتالي تضمنت الأحزاب عند رخصتها في إصدار

والنفاد، والفساد، لثبوت ارتكاب الصحفي أربع جرائم هي: نشر صوغ فاضحة، وإذراء الدين المسيحي ورجاله، وبت دعائيات مثيرة وتكدير الأمن العام، وإثارة الفتنة. وعاقبته المحكمة بالقسم عقوبة لإحدى هذه التهم، لارتباطها مما يفعل مادي واحد.

واختلفت معالجة نقابة الصحفيين للأزمة، فبينما أدانت في بياناتها ما صدر من الجريدة ويادر مجلس النقابة بزيارة الكاتدرائية وانتقوا بإبائها شذوذة، للتأكد على موقف النقابة، إلا أن خطوات التحقيق طبقا لقانون النقابة والتي قد تاخذ جلسات وخطوات أطول زمنيا دعت النقابة إلى المبادرة بفصل الصحفي ونجده من عضوية النقابة، لتأسيهم شركة مساهمة لإصدار صحيفة، بما يتعارض مع قانون النقابة، ثم ما لبث أن استمدا عضويتهم بهم قضائي لإبائهما أنهما تنازلا قبل الأزمة. عن مساهمتها هي الشركة، وهو ما يكشف عن أهمية أن تسمى النقابة إلى إعادة النظر في صياغة قانونها بما يكفل مواجهة الانحرافات التي قد ينجر عنها بعض الصحفيين، سواء من خلال الممارسة الصحفية السلبية المماثلة لجريدة النبا، أو من خلال العمل بما يتناقض مع أسس العمل التحريري نفسه وضرورة انضباطه عن أشكال العمل الأخرى في المؤسسات الصحفية، وبما يهدد الأداء الهنئي ومصداقيته.

أما فيما يتعلق بمعالجة الكفهمة للأزمة، فإن الكفهمة حاولت تهنة الشباب النثر في ساحة الكاتدرائية مرارا على مدى أيام الأزمة، وأصدرت أكثر من بيان وأجرت حوارات مع هؤلاء الشباب في محاولة لتهنئتهم، خاصة أن بعض التهنئات المنفصلة لبعض منهم حملت تعسبا وخروجاً على مصداقات الوحدة الوطنية، وهو ما كان محلا للقد. وأجرت قيادة الكفهمة اتصالات مع أجهزة الدولة المختصة، والتقى البابا مع وفود من كافة الجهات المعنية، من رئاسة الجمهورية والوزراء ومجلس نقابة الصحفيين وأعضاء مجلس الشعب وشهاديات حزبية، عبرت جميعها عن إدانة واستنكار ما صدر من الجريدة، وإن الدولة لن تتوانى بالقانون من مواجهة هذا الانحراف. وأن ما حدث لا يعنى المسيحيين وحسب، بل يعنى كل المصريين مسلمين ومسيحيين.

وأكدت المنظمات غير الحكومية بالمجتمع، وخاصة للجنة بحقوق الإنسان في بيانها إدانته لمسلك الجريدة. كما أكدت الهيئات الدينية الإسلامية أن إهانة الجريدة قد لحقت بالمجتمع كله، وليس بالكثيسة وحدها.

جـ- حملت كتابات الصحفيين والكتاب في معالجة الموضوع قدرا عاليا من اليقظة في شأن خطورة واقعة الأزمة على حرية الصحافة. فهي من ناحية تمثل فرصة للمتريصين بحرية الصحافة للانتفاض عليها، سواء بمحاولة فرض قيود جديدة أو إصدار قانون جديد على وجه السرعة يحمل الكثير من القيود ويحد من حرية الصحافة بكل أشكالها، أو استخدام قانون الطوارئ. ومن ناحية أخرى، فإن محصلة الأزمة في إغلاق الجريدة - ولو بحكم قضائي - يثير تساؤلات عديدة حول العقوبات في مواجهة الانحرافات الصحفية، وهو ما يتطلب من نقابة الصحفيين مناقشته، في إطار محاولتها إعداد مشروع للصحافة، لإغلاق الجريدة في حد ذاته لا يلقى أي تأييد من أنصار حرية الصحافة في مواجهة انحراف رئيس تحرير أو صحفي، مهما تعاطف انحرافه المهني. وفي المقابل فإن عقوبة الحبس للصحفيين أيضاً لا تلقى قبولا لدى جموع الصحفيين، ويبدلها متاح وهو تشديد الرقابة لتكون بمشرات الآلاف أو الملايين من الجبهات دون الحبس.

بيد أن ما جعل مؤيدي حرية الصحافة بلا حدود في مأزق، في أزمة النياب، هو الإجماع السابق المضاد لهذه الجريدة، بشأن ممارستها الصحفية السلبية، كما أن الواقعة ذاتها المتعلقة بالرأب الترميز والمفصول قد مست أمن المجتمع ووحته، وهندته بإثارة الفتنة. في حين أن الارتكان إلى مبررات حماية وحدة المجتمع وحدها، تثير بدورها تساؤلات أكبر من مسألة انحراف جريدة، فإذا كانت وحدة المجتمع يمكن أن تتأثر بسقطه أخلاقية لا علاقة لها أصلا بالممارسة الصحفية، فهل في هذه الحالة يمكن الحديث عن وحدة المجتمع أصلا؟ ومثل هذا المأزق يشمل بدوره مؤيدي حرية الصحافة والمطالين بتقييد حريتها على السواء.

من ناحية أخرى، فإن التوقيات التي نشرت فيه الجريدة هذه الواقعة، إثر المنبد من التساؤلات عن من وراءها ومن المستفيد منها؛ وزعم أن رئيس التحرير أكد أن شريط الفيديو الذي نشر صورة منه بالجريدة مسند أحد المعلمين المسيحيين بالجريدة، إلا أن إقدامه على نشر الموضوع بوسيلة عامة هو الجريمة الحقيقية، وكان عليه أن يوجه بلاغا للنائب العام في مكتبه كمواطن مصري، إن كان غيورا أو حريصا على هذا المجتمع أيا كان مصدر الشريط الذي أراد البض به إثارة الفتنة. وقد نسبت أقوال غير مؤكدة أن جهة أمنية كانت وراء تصريب الشريط إلى رئيس التحرير، وهي مقولة لا قيمة لها، ونفتها جميع الأطراف، ولا تقل من فداحة سوء تصرف وجريمة رئيس التحرير. وإذا كانت رغبة القائلين على صحيفة لرفع توزيعها وتحقيق سبق صحفي بمثل هذا المستوى المنحني، ودون أن يفهمهم تهديد أمن الوطن ووحته، فإن مهنة الصحافة بأسرها، وليس فقط الجريدة مقترفة الجريمة. تكون مسئولة عن أي فقد للمصادقية أمام المجتمع - فحرية الصحافة ليست مطلقة، بل هي حرية مشؤولة، فوامها الأساسي المحافظة على قيم المجتمع وتقاليده ومصالحه العليا.

د - إن المجتمع ومؤسسته ممنوعون لدراسة مواجهة إمكانية عدم تكرار مثل هذا الانحراف أو الخطأ الصحفي، فالتشريعات الصحفية ليست في حاجة إلى مزيد من التشديد، إذ أن أخطاء الممارسة الصحفية لا تعالج إلا بمزيد من الحريات وليس بتقييدها. ومما لا شك فيه أن المجلس الأعلى للصحافة معنى بضرورة مناقشة آليات تفعيل تقرير الممارسة الصحفية، من أداة ضبط معنوي إلى آليات فصل إلى التحقيق من خلال التنسيق مع نقابة الصحفيين في هذا الشأن. كما أن رقابة الصحفيين معنية بالمبادرة بمعالجة ما يتم من انحرافات في الممارسات الصحفية، وليس مجرد البلاغ عن الحقوق الفردية للبعض، دون انتظار شكوى من مواطن أو مسئول أو هيئة ما. وثمة أهمية كبرى لزود هؤلاء المنصرين بتعليمات تشرى تسمى إليه الرقابة في قانونها، بما يساعدها على حماية مهنة الصحافة وحريتها.

ولا يغفل المواطن والقارئ من المسئولية، فهو أيضا مدعو للممارسة الإيجابية. فالجريدة استمرت وفعلت ما فعلت من ممارسات خاطئة تحت دعوى رفع رزم التوزيع، ويدعى أنها الأعلى في التوزيع بعد أكبر صحفيين في مصر، وهنا يأتي دور القارئ بالامتناع عن شراء مثل هذه الصحف ومقاطعتها حتى يتضح الحجم الحقيقي للملل في المجتمع. كما أن هناك أهمية في أن تستمر أطراف الأسرة الصحفية في معالجة ومتابعة قضاياها ومناقشتها، بما يكفل حماية حرية الصحافة، وحتى لا تعطى الفرص للمتريصين بها للانتفاض عليها.

## ٤- أزمة سعر صرف الجنيه المصري

تثير قضية سعر صرف الجنيه المصري العديد من التساؤلات والاستفسارات رغم مرور فترة زمنية ليست قصيرة على بدء هذه الأزمة، والتي ترتب عليها انخفاض كبير في أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، الأمر الذي بدا للبعض على أنه بداية التمويل الحر للجنيه المصري.

واقع الأمر أن ما يحدث لسعر الصرف يمر عن أزمة حقيقية، فالتعريف العلمي لأزمة العملة ينصرف إلى الحالة التي يحدث فيها هجوم شديد على عملة بلد ما، وينتج عنه انخفاض شديد في قيمتها، يقدره البعض بنحو ٢٥٪ سنوياً على الأقل مع زيادة هذا الانخفاض عن السنة السابقة بمعدل ١٠٪ سنوياً، أو تدور في الاحتياطات الدولية نتيجة لإجبار السلطات على الدفاع عنها عن طريق إنفاق كم هائل من الاحتياطات أو اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة بشكل خاص، أو كليهما معاً، وهي أمور تؤدي في النهاية إما إلى تخفيضات كبيرة وغير منتظمة في قيمة العملة الوطنية أو تخفيضات صغيرة ومنظمة في هذه القيمة. وكذلك قد تتفجر الأزمة نتيجة لفقدان الثقة بالمجان في العملة المحلية، ويرد هذا الأمر في حالات معينة مثل أحداث تظاهرات جوهرية في تربيّات الصرف أو هجمات المضربين، وهي أمور تقضي إلى كشف جوانب الضعف الاقتصادية والمالية الأساسية.

وللافت للنظر أن الحكومة المصرية قامت بتخفيض أسعار المركزي للجنيه عدة مرات، حيث وصل سعر الدولار الأمريكي إلى ٤٥١ قرشاً في شهر يناير ٢٠٠٢ مقابل ٤١٥ قرشاً في ديسمبر ٢٠٠١ بنسبة تخفيض تصل إلى ٨ ٪ تقريباً، هذا فضلاً عن التمرّكات في السوق السوداء والتي تجاوزت هذا الرقم كثيراً.

### أولاً : طبيعة سعر الصرف

يحتاج التعامل مع قضية 'سعر الصرف' معاملة خاصة تتسمج مع طبيعته والموامل المؤثرة فيه، وذلك في ضوء اتساع دائرة الآثار التي تنتج عن تغييره. فمن المعروف أن سعر الصرف يؤثر على كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ويلعب دوراً هاماً في تحديد السياسة النقدية والتعامل مع العالم الخارجي. هذا فضلاً عن أن سعر الصرف - كأحد أنواع الأمان للسائدة - يؤثر على نظام الأمان بأكمله.

كما أن لسعر الصرف خصوصيته، مقارنة بباقي الأسعار، وهي خصوصية تشابه إلى حد كبير مع سعر الفائدة، فكلاهما يتعلق بتبادل بين وسائل الدفع في شكل نقد أو مكوّن دائنية أو مديونية، وكلاهما مع اختلاف في

التفاصيل يتحدد بعرض وطلب مشتقين من عرض وطلب السلع والخدمات، لأغراض الاستهلاك والاستثمار. وثمة حاجة لتوضيح الفواصل بين بعض المفاهيم، التي عادة ما يحدث خلط بينها، إذ يشيع الخلط بين التعويم والتخفيض على الرغم من الفارق الكبير بينهما، إذ يشير الأول إلى ترك سعر العملة ليحدد وفقا لظروف العرض والطلب، وهو ما يعنى نظريا على الأقل إمكانية الانخفاض أو الارتفاع. وبالتالي فليس شرطا أن يكون التعويم مرادفا للتخفيض. وهناك درجات مختلفة لعملية التعويم تختلف كثيرا عن مجرد ترك العملة لقوى السوق وحده، فهناك التعويم المدار والتعويم التنظيف والتعويم القذر. إلخ. وكل منها له مناسبات اقتصادية محددة.

وهناك ايضا خلط بين التخفيض والإنخفاض. فهينما التخفيض عمل إرادي يتم في إطار سياسة اقتصادية وتعدية متكاملة تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للدولة، أما انخفاض قيمة العملة، والذي يبلغ حد التدهور إذا ما استمر بمعدلات مرتفعة ومتراكمة، فيعبر عن محصلة تفاعل قوى السوق وما يعاناه الاقتصاد القومي من اختلالات هيكلية من شأنها استمرار وتراكم عجز ميزان الماملات الجارية.

وعلى وجه الإجمال، فإن سعر الصرف يلعب دورا مزدوجا في الاقتصاد القومي، إذ يعزز القدرة التنافسية للبلد مما يكتل سلامة ميزان المدفوعات (ههنا اصطلاح على تسميته أثر محول الإنفاق) كما يعمل على تثبيت الأسعار المحلية (أثر الثروة). وهذه الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض، فاستقرار الناتج والحد من التضخم وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات، تتنافس مع بعضها في كثير من الحالات. وبالتالي فإن مناقشة المفهوم الأمثل لإدارة الصرف الأجنبي لا بد أن تتم في ضوء عدد من العوامل الهامة مثل الأهداف الاقتصادية لدى راسمي السياسات، والهيكلة الاقتصادية للدولة، ومصدر الصدمات التي تلحق بالاقتصاد المعنى.

ومن ثم، فإن تحديد الهدف سيحدد المتغيرات المستهدفة، وعندئذ يمكن الحديث عما يسمى "سعر الصرف التوازني" الذي يتسم مع المتغيرات الرئيسية، وليس ذلك السمر الذي تحده المضاريات. وبالتالي فإن المستوى السليم لسعر الصرف لا يمكن أن يتحدد في نهاية الأمر، إلا بالاستناد إلى فكرة "التوازن العام"، أي بحث التفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الأخرى للاقتصاد الكلى، والتي لا تتأثر جميعها في الوقت نفسه بسعر الصرف في حد ذاته فحسب، بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة. فهذه ظروف اقتصادية معينة، يمكن تمثيل أسعار الصرف، بدرجة معقولة، ولكن شريطة الإدراك التام لكافة العوامل والناصر المؤثرة على هذه العملية واحتمالاتها المستقبلية. وهو ما يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي للدولة أو مدى الثقة في العملة، والاستقرار السياسي، وطبيعة الأسواق المالية ومدى تحررها من القيود. فالمسألة ليست "التثبيت الدائم" أو "المرونة الكاملة". ولكن درجة المرونة المطلوبة في ظروف معينة. ويتوقف الأمر على نوع الصدمة التي يرجح أن يتعرض لها الاقتصاد المعنى<sup>٩</sup>.

فهو حالة الصدمات الخارجية، فإن مرونة أسعار الصرف تستطيع الحد من آثارها، بمعنى أن الأسعار المحلية يمكن استقرارها عند مواجهة الاقتصاد لحركة الأسعار الأجنبية من طريق إدخال التعديل الملائم في سعر الصرف. بينما في حالة الصدمات الداخلية، فإن الأمر يتوقف على طبيعة الصدمة المحلية من حيث كونها نقدية (أي تنشأ في سوق النقد) أم حقيقية (تنشأ في سوق السلع).

وتذهب وجهة النظر التقليدية إلى أن الحفاظ على سعر صرف ثابت هو الأسلوب الأكثر فاعلية على تحقيق استقرار الإنتاج، حين تكون الصدمات المحلية ذات طبيعة نقدية. أما حين تكون الصدمات المحلية "حقيقية"، فيجب تعديل سعر الصرف لتحقيق الاستقرار في الناتج عن طريق توليد الطلب الخارجي.

والقاعدة العامة هي أنه إذا كانت السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق استقرار الناتج في وجه الصدمات المؤقتة، فيجب تعديل سعر الصرف حين تتبع الصدمات من الخارج أو من سوق السلع المحلية، ولكن ينبغي تثبيته في حالة

## الجدول (١)

تطور أوضاع ميزان المدفوعات ١٩٩٥ - ٢٠٠١

(بالمليون دولار)

الميزان	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٠٠
الميزان التجاري	- ٩٩٩	- ٩٩٩	- ٩٩٩	- ٩٩٩	- ٩٩٩	- ٩٩٩
ميزان الخدمات	٥٧٩٢	٦١٩٢	٤٦٩٢	٥٦٩٢	٥٦٩٢	٥٥٧٨
ميزان المبيعات الجارية	- ٣٨٥	- ١١٩	- ٢٤٧٩	- ١٧٢٤	- ١١٦٣	- ١١٦٣
الميزان للأرصدة	١٠١٧	٢٠٤١	٣٣٨٧	٦١٩	- ١١٩٩	- ٥٤٢
الميزان الكلي	٥٧١	- ١٩١٢	- ١٣٥	- ٢٦١٢	- ٢٠٠١	- ٢٠٠١

المصدر: البنك المركزي المصري، "تقرير الميزان" أعدته منفردة.

حدوث الصدمات من سوق النقد المحلية.

ولاشك أن تحديد طبيعة الصدمة المشؤلة عن الإخلال بالاستقرار الاقتصادي مهمة شاقة، فالأقتصاد غالبا ما يتعرض في وقت واحد لعدد من الصدمات النابعة من مصادر مختلفة يصعب تحديدها بدقة. فغالبا ما يصعب معرفة ما إذا كان الكساد الاقتصادي يرجع إلى بطء الطلب المحلي أو تشدد السياسة النقدية، أو ضعف الطلب الخارجي، أم خليط من هذا وذلك وبأي درجة. هذا فضلا عن صعوبة تحديد ما إذا كانت هذه الصدمة مؤقتة أم دائمة. من هذا المنطلق يمكن تناول الأزمة الراهنة في سعر صرف الجنيه المصري، وذلك انطلاقا من أن القضية ليست تخفيض الجنيه أو تمويمه ولكنها بالأساس هي إدارة نظام الصرف الأجنبي عموما.

والملاحظة البارزة هنا، أن هذه الأزمة تزامنت مع التحسن النسبي في أوضاع المؤشرات الأساسية للأقتصاد وعلى رأسها المعجز في الميزان التجاري الذي تراجع من ١١ مليار دولار خلال العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٩,٢ مليار دولار خلال العام ٢٠٠١/٢٠٠٠. وذلك كنتيجة لزيادة المتحصلات من الصادرات السلعية التي ارتفعت من ٦٣٨٨ مليون دولار إلى ٧٠٧٨ مليون خلال الفترة نفسها، بينما تراجعت الواردات من ١٧,٩ مليار دولار إلى ١٦,٤ مليار. وتراجع المعجز في ميزان المعاملات الجارية من ١١٦٣ مليون دولار إلى ٣٢ مليون. الأمر الذي ترتب عليه تراجع المعجز في ميزان المدفوعات من ٣٠٢٧ مليون دولار إلى ٨٥٢ مليون دولار خلال العامين المذكورين. (انظر الجدول رقم ١) وعلى الجانب الآخر ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية (بما في ذلك الودائع الحكومية) من ٧٠ مليار جنيه في فبراير ٢٠٠١ إلى ٨١ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠١، ثم تراجعت قليلا إلى ٧٩,٤ مليار في نهاية نوفمبر ٢٠٠١. ولم يزد الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية زيادة محسوسة حيث ارتفع من ٣٧,٣ مليار جنيه إلى ٤٠ مليار خلال شهري فبراير وأكتوبر ٢٠٠١. (انظر الجدولين رقم ٢ و ٣)

ولكن لم يستمر هذا التحسن كثيرا، إذ سرعان ما جاءت هجمات العادي عشر من سبتمبر لتلقي بالآثارها السلبية على كاهل الأقتصاد المصري ومتحصلات البلاد من العملات الأجنبية على وجه الخصوص، إذ ذهبت بعض التقديرات إلى أن هذه الأحداث سوف تؤدي إلى نقص العملات الأجنبية بما يتراوح ما بين ١,٥ مليار دولار و ٢,٥ مليار. وبما زاد من تعقيد الأمر تزامن مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة لعدة عوامل أساسية يأتي على رأسها موسم الحج والعمرة الذي يستنزف قدرا لا بأس به من الطلب في هذا التوقيت بالذات، تاهلك عن انتهاء السنة المالية لدى العديد من المشروعات الاستثمارية والشركات الأجنبية وبالتالي قيامها بتحويل جزء لا بأس به من العملات الأجنبية.

## الجدول (٢)

مصادر واستخدامات سوق الصرف الأجنبي ١٩٩٦ - ٢٠٠١

العملة الأجنبية (مليون دولار)	العملة المحلية (مليون جنيه مصري)	العملة الأجنبية (مليون دولار)	العملة المحلية (مليون جنيه مصري)	العملة الأجنبية (مليون دولار)	العملة المحلية (مليون جنيه مصري)
١٩٩٦/١٩٩٦	٢٢,٩	٢٠,٩	٢,٠	٠٠	٠٠
١٩٩٦/١٩٩٨	١٨,٢	٢٣,٣	٥,١	٦,٠٤	٥,٩٥
١٩٩٨/٢٠٠٠	١٣,٠	١٨,١	٥,١	٤,٥٩	٤,٦٤

المصدر: البنك المركزي المصري ، تقرير عن الأوضاع النقدية والمالية ، سنوات مختلفة

هذا فضلاً عن قيام الحكومة بسداد الالتزامات المستحقة عليها لنادى باريس، والشرية الأولى من المستحق على السند الدولارى المصري. وتزايد الاعتماد على المعاملات قصيرة الأجل والتي تشمل كلا من تسهيلات الموردين قصيرة الأجل والاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية، مع تراجع التغطيات من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أثرت كل هذه العناصر وغيرها على الأسواق التي أصبحت أكثر هشاشة عن ذي قبل، وزادت من الطلب على العملات الأجنبية وازدادت عملية "الدولة" مرة أخرى كمنصة من إجمالي السيولة المحلية، حيث ارتفعت من ١٧٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٨ إلى ١٨,٥ عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ وإلى ٢١ ٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ووصلت فى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠١ إلى ٢٢,٣ ٪.

وتوضع هذه المؤشرات وغيرها أن ما حدث فى سوق الصرف خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة لا يعكس الأوضاع الاقتصادية القائمة فى الدولة، ولكنه يرجع إلى عوامل هيكلية فى الاقتصاد التومى خاصة عجز الميزان التجاري وسياسة التقييم. وهو ما سيتم مناقشته بالتفصيل لاحقاً.

## ثانياً : سياسة الصرف الأجنبي وتطوراتها

يلاحظ المتابع لسوق الصرف الأجنبي فى مصر أن السياسة الحكومية فعلت شوطاً كبيراً فى هذا المجال، وقامت بتوحيد سعر صرف السوق الأولية والثانوية اعتباراً من أكتوبر ١٩٩١، وسمحت بحرية التعامل فى النقد الأجنبي من خلال المصارف المعتمدة والجهات الأخرى، غير المصرفية، التي يرخص لها التعامل فى النقد. وجاءت هذه العملية، استكمالاً للإجراءات التي بدأت منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧، ثم اتساعها لتشمل عمليات مجمع البنوك فى مارس ١٩٨٨، والخفض التدريجي لسعر صرف مجمع البنك المركزي اعتباراً من أغسطس ١٩٨٩، إلى أن تم تحديد سعر يترب من السوق المصرفية الحرة فى فبراير ١٩٩١ (انظر الجدول رقم ٤).

استهدفت هذه العملية الوصول لسعر صرف واقعي للجنيه المصري، وتشجيع الصادرات والحد من الواردات، مع قيام الجهاز المصرفي بدور فعال كفنانة شرعية وقانونية فى سوق الصرف الأجنبي، وبما يحقق الاستقرار النسبي لسعر الصرف. وقد أعادت هذه العملية تنظيم الأوضاع داخل السوق، التي كانت تتسم بالتمدد وسيطرة الوسطاء



الجدول (٤)

**متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري**

مصر الدوائر بالقاهرة	للكافة لآدمية
٨٣,٢ فرن	١٩٨٥
١٧٤,٥ فرن	٦ يناير ١٩٨٥
١٣٣	١٩٨٥
١٧٥	١٩٨٦
١٣٧	١٩٨٧
٢١٦,٥	١١ مايو ١٩٨٧
٢١٨,١	(حتى إنشاء سوق للمصريين) ٢٥٧٧
٢٢٥,٦	١٩٨٨
٢٣١,٦	١٩٨٨
٢٣٣,٢	١٩٨٨
٢٤٧,٨	١٩٨٩
٢٥٦	١٩٨٩
٢٣١,٣	١٩٨٩
٢٣٨	١٩٩٠
٢٤١	١٩٩٠
٢٤١	١٩٩١
٢٤٤	١٩٩١
٢٦٥	١٩٩١
٢٨٥	١٩٩١
٢٨٦	١٩٩١
٤١٥	١٩٩١
٤٥٠	١٩٩١
٤٥١	١٩٩١

الجدول (٣)

**تطور الاحتياطيات من العملات الأجنبية في مصر**

٢٠٠٠ / نوفمبر ٢٠٠١

مصاريف الاستثمارات الدولية (بالمليون دولار)	الفترة
١٥١٧٦	يناير ٢٠٠٠
١٥٠٩٩	فبراير
١٥٠٣٦	مارس
١٥٠٠٤	أبريل
١٥٠٦٨	مايو
١٥١٣٠	يونيو
١٤٦٦٢	يوليو
١٤٦٧٠	أغسطس
١٤٥٣٥	سبتمبر
١٤٣٨٧	أكتوبر
١٤٦١٥	نوفمبر
١٤٢٧٤	ديسمبر
١٤٧٤٤	يناير ٢٠٠١
١٤٨٣٩	فبراير
١٤٥١٩	مارس

المصدر: البنك المركزي المصري، القاهرة، الإحصائية الشهرية بأعداد مائتين.

والمسامرة عليها، الأمر الذي جعلها لا تمكس حقيقتها، كما أصبحت السوق الرسمية تنبذ دورا كبيرا في هذا المجال. وإذا كان النظام الحالي قد أنقذ كافة القيود التي كانت قائمة، وأعطى الحرية للأفراد في تملك النقد الأجنبي أو التعامل فيه، حيث أصبح التعامل حراً في جميع البنوك وشركات الصرافة، الأمر الذي زاد من إمكانية الوصول إلى أسعار حقيقية لأسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس، إلا أنه لم يستطع حتى الآن حل المشكلة الأساسية الخاصة بالاستقرار النقدي طويل الأمد. فمازالت شركات الصرافة، ورغم محدودية مآملاتها بالسوق، تعد اللاباب الرئيسي بالسوق، بل أصبحت هي المحدد الرئيسي ونقطة البدء عند رسم السياسة الخاصة بالنقد الأجنبي. وذلك في ضوء ما تتمتع به من قدرات على جذب المزيد من موارد النقد الأجنبي، وما تتميز به من مرونة مقارنة بالجهات المصرفية، وهو ما يؤكد التزايد المستمر في استحواد هذه الشركات نسبة متزايدة من موارد النقد، حيث ارتفعت نسبتها من ٢٥,٩ % عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٣٥,١ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، فلهذا من الأوضاع الاحتكارية لهذه السوق حيث يتحكم فيها مجموعة من الشركات أو الأفراد ويتطرون على معظم التعاملات التي تتم فيها.

وقد جعلت كل هذه الأمور البيئة الحالية أكثر ملاءمة لزيادة الطلب لأغراض المضاربة والتي أصبحت المنصر

الفاعل بالأسواق، خاصة مع التضارب في القرارات المنتظمة للتعامل بالأسواق وعلى رأسها القرار الخاص بإلغاء المعاملات المستندية ثم العدول عنه، وتردد البنك المركزي في الدخول للأسواق في العطلات التي تتطلب ذلك، ناهيك عن التصريح الحكومي بعدم الرغبة في استخدام الاحتياطي النقدي، وهو ما أدى لسيادة الانطباع بقرب تخفيض العملة وليس العكس.

ومن العناصر الأخرى التي غدت المضاربات بالأسواق دخول الصحف اليومية والحريرية في مزايدات يومية حول سعر الصرف، دون أدنى علاقة بالواقع، ولكنها كانت أشبه بمبارزة صحفية بين الصحف المختلفة حول أيها سيهمل سعرا أعلى للدولار بقض النظر عن السعر الفعلي بالأسواق.

واللافت للنظر أن المجز بين الموارد والاستخدامات في هذه السوق يتزايد عاما بعد آخر، والذي ارتفع من ٢ مليار دولار عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٥,٦ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩، وإلى ٥,١ مليار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، مع ملاحظة أن هذا المجز يمانى منه الجهاز المصرفي بالأساس، وليس شركات الصرافة، إذ تشير المؤشرات إلى أن المجز لدى هذه الشركات لم يتعد ٣٠٠ مليون دولار في العام المالي الأخير. وهو ما أدى إلى ارتفاعات متتالية في أسعار الصرف، غير مبررة على الإطلاق، إلا في ضوء مغالاة شركات الصرافة في رفع أسعار الدولار بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، ومما شجعهم على ذلك، السفة الاسترادي، والذي يؤدي إلى استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية والترفيهية التي تجد الزبون الدائم والمعتمد للذخ عند أى مستوى للأسعار. خاصة في ظل السياسة الاقتصادية القائمة والتي تؤدي إلى المزيد من الطلب على العملات الأجنبية وليس العكس. حيث يتم استخدام هذه العملات في تصوية العديد من المدفوعات المحلية. وأصبح بعض الجهات التجارية والخدمية تشتري بالدولار، وليس الجنيه عند شراء سلعة معينة مثل السيارات، بل ووصلت إلى مصروفات المدارس وإشتراكات الأندية، ناهيك عن الفناق وغيرها من الأنشطة. الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة الاعتبار للجنيه المصري عن طريق تجريم أى مدفوعات تتم على أرض الوطن بالعملات الأجنبية، أى ضرورة خلق طلب على الجنيه المصري وليس العكس.

ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الجهاز المصرفي على فرض سمولته والسيطرة على هذه السوق، رغم ما لديه من إمكانيات وقدرات تلهه للاستطلاع بهذا الدور. نتيجة للمشاكل الكامنة في الجهاز المصرفي ذاته. فمن المعروف أن الجزء الأكبر من التعاملات بالسوق المصرفية يأتي من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين، أولهما يميلون للاحتفاظ بالدولار وهي الطريقة الأعلى في السلم الوظيفي والمهاري وذلك للعديد من الأسباب على رأسها التحويل للمستقبل، وانتظار عائد أعلى نتيجة ارتفاع سعر الدولار. وثانيهما المعاملة متوسطة المهارة أو غير المهارة وهي لا تعامل مع الجهاز المصرفي على الإطلاق وتفضل التعامل مع مندوبي وكلاء تجار العملة في مصر وذلك نظرا لتقنيات المعاملات البنكية أو لسيادة انطباع لدى البعض بسوء المعاملة وتكلفتها.

وهكذا، فممازالت البنوك غير قادرة على خدمة هؤلاء ولم تقم بأي مبادرة لاجتذاب هذه الأموال، وذلك على الرغم من التعليمات التي صدرت في الرابع من أكتوبر، والتي تم بمقتضاها الاتفاق على تحريك أسعار البيع والشراء وفقا لتغيرات السوق. أى إطلاق حرية البنوك في دخول السوق والسماح لها بتخطي الأهامش الذي يحدده البنك المركزي لسعر الصرف، خاصة وأنه تزامن مع تطوير غرفة تداول النقد الأجنبي لتتحوّل من رصد حركة التداول إلى غرفة لتسيبب الأسعار وتلبية طلب الأسواق، والتأكيد على حظر العمليات التي من شأنها المضاربة على الجنيه المصري باستخدام المشتقات المالية، ولذلك تم الاتفاق على عدم فتح حسابات بالجنيه المصري لبنوك تعمل في الخارج بفرض المضاربة، وكلها أمور كان من المفترض أن تسهم كثيرا في إعادة الانضباط إلى السوق.

ومما يزيد من صعوبة المشكلة طبيعة المعاداة المصرفية السائدة بالبلاد والتي مازالت بعيدة تماما عن مفهوم

التعامل المصرفي، وما زالت تفضل التعاملات النقدية في كافة السلوكيات. ومن الأمثلة الدالة على ذلك منها احتفاظ بعض المصدرين ورجال السياحة بمائد أعمالهم خارج البلاد في حسابات خاصة، الأمر الذي يقلل من المعروض بالأسواق، ناهيك عن تفضيل المعاملات النقدية عن المعاملات البنكية. وهى المعادلات التي ينبغي أن يقوم الشاؤون على الجهاز المصرفي بالعمل على تغييرها، عن طريق دراسة أسبابها والقضاء على الموهقات التي تحول دون تطوير المعادلات المصرفية بالاجتمع.

وهنا يأتي دور البنك المركزي الذي عليه أن يدير تحركات سعر الصرف بما يضمن تنظيم السوق والسيطرة عليه مما يمكن سعر الصرف من أداء الوظائف المنوطة بها، وهذا ما لم يحدث في معظم الأزمات التي جرت طوال المائتين الماضيين، إذ يلتفت النظر أنه غالبا ما يتدخل متأخرا كثيرا عن التوقيت المناسب. وبالتالي يكون تدخله أثر عكسي، أى يؤدي الى تفاقم الأزمة وليس العكس. فالمبرة ليست فقط بالقرار السليم، ولكن الأهم هو التوقيت. خاصة في سوق تلعب فيه الموارد المتفسدة دورا كبيرا مثل سوق الصرف الأجنبي، فالتقلبات الفجائية في سعر الصرف هي الخطر الحقيقي الذي يعمل على تفاقم المشكلة، نظرا لما يخلقه من طلب غير طبيعي. وبما يقلل من العرض المتاح، ويؤدي الى المزيد من التردد من جانب العرض ووقوفه وبقية المترقب لما سيؤول إليه الحال فيما بعد.

### ثالثا: العوامل المؤثرة على سوق الصرف

يلعب الميزان التجاري وسياسة التعقيم الدور الرئيسي في توجيه حركة سوق الصرف الأجنبي. وهو ما يتضح كما يلي:

#### ١- الميزان التجاري وسعر الصرف

يمثل عجز الميزان التجاري مشكلة كبرى لدى صانعي السياسة الاقتصادية المصرية، إذ وصل عجز هذا الميزان الى ٣.٩ مليار دولار في نهاية السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠، مقابل ٧.٥ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠، وأصبح يشكل أحد القيود الأساسية على حركة ميزان المدفوعات والاقتصاد المصري ككل. واللافت للنظر أن الصادرات السلمية ما زالت تتمتع بالثبات النسبي، هذا في الوقت الذي تتزايد فيه حركة التجارة العالمية بصورة كبيرة، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نصيب مصر من الصادرات العالمية، وتزايد أهمية هذه المسألة في ضوء هيكل الصادرات المصرية، الذي يقلب عليه حتى الآن، السلع التقليدية التي تستحوذ على ٧٠٪ من الإجمالي، مع ملاحظة التناقص المستمر في قيمة الصادرات السلمية عموما، والزراعة منها على وجه الخصوص وبالتالي تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل.

ومن المعروف أن هذا الميزان يعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للدولة ومدى تطوره، وهو ما يظهر في المعاملات السلمية وتركيبه السلع الداخلة في حركة التجارة المصرية ( تصديراً واستيراداً ). ويلفت النظر هنا أن حصيلة الصادرات السلمية ما زالت تتمتع بالتحرك البطيء، حيث ارتفعت من ٣.٦ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ الى ٤.٩ مليار عام ١٩٩٧/٩٦ ثم الى ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. وعلى الجانب الآخر، فإن التخصم الذي طرأ على ميزان المدفوعات ككل (خلال النصف الأول من التسعينيات)، وتحويل العجز المزمن الى هائض جاري، خلال الفترة نفسها، يرجع بالأساس الى توفر مصادر متعددة للعملة الأجنبية، كان يسمح بحركة في مواجهة المشاكل التي قد تظهر في أي قطاع من القطاعات، لكنها مصادر مرتبطة أماما بعوامل خارجية، وهو ما يجعل أوضاع الميزان عرضة للتقلبات والهزات النشئة منذ حدوث أي تغيير في هذه العناصر.

والنقطة المهمة هنا تتعلق بالتأثير السلبي لهذه المسألة على الصادرات. إذ أدى تدفق العملات الأجنبية من المصادر الأخرى ( كتحويلات الماملين بالخارج والسياحة وقناة السويس والبترول) الى تاخر الاهتمام بضرورة التوسع في الصادرات السلعية، وساعد على أن يظل الاقتصاد مهياً للاستيراد بدلاً من التصدير، كما ساهم في قوة سعر صرف الجنيه المصري بالرغم من التباين النسبي المتزايد بين معدلات التضخم المحلية والعالمية.

ويتحليل هيكل الصادرات المصرية يلاحظ أن السلع التقليدية (البترول الخام ومنتجاته، والقطن والمواشح والبصل والأرز ) تستحوذ على ٧٠٪ من إجمالي الصادرات تقريباً. مع ملاحظة التناقص المستمر في قيمة الصادرات السلعية عموماً، والزراعية منها على وجه الخصوص وبالتالي تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل. وقد تزامن ذلك مع استمرار الزيادة في الواردات السلعية، والتي وصلت الى ١٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، مقابل ١٤,١ مليار عام ١٩٩٦/٩٥. وبالتالي وصلت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠٪. وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المطبقة والتي خففت كثيراً من القيود على الاستيراد. وبالتالي زاد الطلب على السلع الوسيطة والاستهلاكية والتي تمثل أكثر من ثلثي الواردات، وهذه الزيادة لم تنعكس إيجابياً على حجم الصادرات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في التحويلات من الخارج، أدت الى زيادة الطلب على كل من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل، وفي حين أن أسعار السلع غير القابلة للتبادل (مثل الأرض والعمل) لم تستجف بمواكب السوق الدولية، ولكن أسعارها تتحرك بحرية في الأسواق الداخلية، فإن أسعار السلع القابلة للتبادل ( مثل الخضراوات والطعام ) تتأثر بمواكب السوق الدولية. وعلى ذلك فإن التحويلات من الخارج قد أدت الى زيادة أسعار السلع غير القابلة للتبادل دولياً، أكثر من تلك السلع القابلة للتبادل، وإذا افترضنا مساواة أثر الموائم الأخرى، فإن هذا الاختلاف النسبي في السعر سيؤثر على إنتاج السلع غير القابلة للتبادل على حساب السلع التي يمكن تصديرها، وبالتالي المزيد من النجوة بين الواردات والصادرات. وبمعنى آخر، فإن المعز المستمر والمتزايد في الميزان التجاري، هو حصاد لجوانب الخلل الهيكلي في البنيان الاقتصادي، والذي يفرس نفسه على المشكلة النقدية، بحيث يصبح التحرك نحو حل المشكلة الأخيرة، مرهوناً بالقبض على جوانب هذا الخلل، وبالتالي فاستخدام سعر الصرف كأداة للتصحيح، في الحالة المصرية، أمر مشئول الأثر، في ظل استمرار جوانب المشكلة الاقتصادية على ما هي عليه.

## ٢- امتصاص هائض السبيلة .. "تعميم السياسة النقدية"

تؤدي عملية إصلاح القطاع المالي وتحرير الحساب الرأسمالي، الى تضرر البلاد لتدفقات رأسمالية كبيرة ومفاجئة، وهو ما يظهر العديد من المشكلات لدى صانعي السياسة النقدية بالبلاد، وعلى الأخص احتمال فقدان السيطرة على أدوات صنع السياسة، والزيادة المفرطة في سعر الصرف الحقيقي، وما يستتبع ذلك من ضعف للحساب الجاري. وكلها أمور يمكن أن تجهض محاولة الإصلاح واسترداد الاقتصاد لمافيته. وبمعنى آخر، فإذا ما أدى التنازل بشأن السياسة الاقتصادية للبلد، سواء كان بسبب أم لا، إلى زيادة أسعار الصرف، بينما تقبع في الأعماق الملاقة الجامدة بين الأجور والأسعار لمنع هبوطهما، فإن هذا يمكن أن يعادل أثر ارتفاع سعر الصرف في أسواق المنتجات، ويصبح الانزلاق إلى مرحلة الركود والكساد أمراً لا مفر منه.

وتزداد خطورة هذه المسألة إذا لم يتم تطوير سوق للأوراق المالية يسهل فيه تداول الأوراق الحكومية بشكل كس. فقد تواجه معضلة تتعلق بكيفية الاستجابة، أي الاختيار، بين زيادة قيمة سعر الصرف مع التضخيم بالقدرة التفاضلية للاقتصاد، أو السماح بمرض النقد المحلي بالتوسع مما يقدها السيطرة على معدلات التضخم.

وهي كل الأحوال ينبغي للدولة أن تفكر جدياً في ظروفها الخاصة مثل وضع الحساب الجاري ونظام الصرف الأجنبي لديها والتوازن المالي العام. وهنا يمكن للبنك المركزي القيام بعملية "تعتيم" وكبح تأثير التشفقات الرأسمالية الوافدة على العرض المحلي من النقود. ولكن هدره السلطات على تنفيذ ذلك، كثيراً ما يبرقها هدره أسواق رأس المال الخاصة على استيعاب مبيعات الأوراق المالية الحكومية أو أدوات البنك المركزي.

ومن بين السياسات المكلمة أيضاً، وهي قصيرة الأجل، سياسة تشجيع التشفقات الخارج من خلال التصفيدات المبكرة للندين الخارجي، أو عدم تشجيع التشفقات الوافدة من خلال فرض قيود مؤقتة على حساب رأس المال بميزان المدفوعات.. الخ. وهناك وسيلة أخرى لتجنب أية زيادة حقيقية في سعر الصرف، وهي دعم موقف المالية العامة، فتشديد سياسة المالية العامة يساعد على تخفيف الضغط على أسعار الفائدة المحلية، وهو عكس الأثر المترتب على السياسة النقدية المتشددة. وفي بعض البلدان أثبتت سياسة تقييد المالية العامة المصنوعة بزيادة الإيداعات الحكومية لدى البنك المركزي، أنها الأكثر فعالية في تعقيم الأثر النقدي لتشفقات النقد الأجنبي إلى داخل البلاد.

في هذا الإطار فقد تواهر لمرصد قدر لا بأس به من النقد الأجنبي، خلال حقبة التسعينات، بسبب العديد من العوامل أهمها:

١- إعادة جدولة الدين الخارجية وما ترتب عنها من وفر في الأموال.

٢- الزيادة الكبيرة في المعونات العربية عقب حرب الخليج الثانية (١٩٩١/٩٠).

٣- التدفق الكبير في موارد السياحة.

٤- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالعملة الأجنبية.

وهذه الزيادة لم ياكبها طلب مناظر في سوق النقد، نتيجة لطبيعة البرنامج الاقتصادي الذي طبق خلال هذه الفترة، خاصة ١٩٩١-١٩٩٣، وكان من الطبيعي أن يتدخل البنك المركزي لشراء هذا الفائض وتزكيه في شكل احتياطات. وذلك للحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف لتجنیه المصري، وللمحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

ففي ظل انتعاش الاقتصاد، وما ينطوي عليه من تشفقات حرة لرؤوس الأموال ومرونة أسعار الصرف، فإن زيادة أسعار الصرف المحلية التي لا يقابلها تغيير في توقعات سعر الصرف، سوف تضر بالعملة المحلية. بحيث تميل إلى رفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يحد من القدرة التنافسية للدولة ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، وتعاظم آثار الركود الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة، على وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي. إذ أن من شأن ارتفاع أسعار الفائدة التجميع بانخفاض الإنفاق الجاري على السلع الاستثمارية، بل والاستهلاكية أيضاً، بما في ذلك الإسكان، ومن ثم يؤدي إلى خفض الطلب المحلي وانخفاض النشاط الاقتصادي المرتبط به وزيادة معدلات البطالة.

وهي هذا السياق جاءت سياسة "التعتيم" من جانب البنك المركزي، لاحتواء هذه الآثار السلبية، خاصة مع زيادة تشفقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، منذ بداية التسعينات، ونتيجة للتحويل في ميزان المدفوعات من عجز إلى فائض، الأمر الذي زاد من حيازات البنك المركزي للعملة الأجنبية، وبالتالي محاولته للحد من آثار هذه التغيرات على القاعدة النقدية. وهكذا تبنت فلسفة هذه السياسة على فكرة اتخاذ التدابير التي تمكن السلطة النقدية من ضبط التوسع النقدي لتوافق حاجة التعامل إلى الاقتصاد والتحكم في المعروض النقدي.

وهذه المسألة تحمل الاقتصاد المصري تكاليف عديدة، تقاس بالفارق بين الفائدة المدفوعة على أدون الخزنة الجديدة، ومع فرض ثبات سعر الصرف، والمالك من الزيادة في الاحتياطات الدولية (من الممكن افتراض أنها تساوي ٥٪، أي المالك على سندات الخزنة الأمريكية قصيرة الأجل). وفي هذا الإطار تشير التقديرات إلى أن تكلفة التعتيم خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٤/٩٣) وصلت إلى ٣,٩ من الناتج المحلي. فإذا ما أضفنا إليها زيادة الاحتياطات لدى البنوك التجارية،

والتي يحصل بعضها على فائدة من البنك المركزي، فإن هذه التكلفة تصل إلى ٥٪.

وكان تمقيم احتياطات البنوك التجارية يتم من طريق مبيعات أدون الخزانة الحكومية، وكانت الزيادة في صافي الاحتياطات الدولية للبنك المركزي، متوازنة مع التراجع في صافي الأصول المحلية للبنك المركزي، والتي يمكن ملاحظتها بشدة في زيادة صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي، باستثناء البنك المركزي، وإذا ما أخذنا بالحسبان النقص في متحصلات الضرائب، سوف تصل التكلفة المالية للتمقيم إلى ١٠٪ من الناتج خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٦/٩٥). فإذا ما أضفنا لهذا المساوئ الناجمة عن سياسة التعميم وعلى رأسها الميل إلى رفع أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال قصيرة الأجل، لاتضح لنا حجم العيب الناتج عن هذه السياسة. خاصة وأن السياسة النقدية المتشددة، التي ربما تتبع بفرض الحفاظ على سعر صرف إسمي معين، تؤدي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدي إلى تضخم تكلفة الدين التي تدفعها الحكومة، والنيل من سلامة الوضع المالي، كما أنه عادة ما يشكل افتراض الحكومة من الجهاز المصرفي عاملا أساسيا في التأثير على المعدل الكلي للتوسع الائتماني القدي.

ومن ثم، فإنه إذا كان النظام الجديد قد ألقى كافة القيود التي كانت قائمة على التعاملات بالنقد الأجنبي، وأعطى الحرية للأفراد في تملك النقد الأجنبي أو التعامل فيه، حيث أصبح التعامل حراً في جميع البنوك والصيرافة، الأمر الذي يزيد من إمكانية الوصول إلى أسعار حقيقية لأسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس، إلا أنه لم يستطع حتى الآن حل المشكلة الأساسية الخاصة بالاستقرار القدي طويل الأمد، خاصة فيما يتعلق بعجز الميزان التجاري، الذي يُعد لب مشكلة التغيير والتعدد المتلاحقين في سعر صرف الجنيه المصري، بحيث يصبح استخدام سعر الصرف كأداة "تصحيح" أمراً ضئيلاً الأثر في ظل استمرار جوانب المشكلة الاقتصادية وظل الجهاز الإنتاجي، مما يؤدي إلى عدم مواكبة الطلب المتزايد وزيادة الميل للاستيراد. هذا فضلاً عن أن الاضطرابات التي تتعرض لها الأسواق قد أدت إلى أن يتزايد الطلب على الدولار لأغراض الاحتياط للمستقبل في ظل عدم اليقين القائم، وكذلك الطلب لأغراض المضاربة، وقوارى بذلك الطلب على الدولار لأغراض المعاملات العادية. وهو ما يتطلب بالضرورة تفعيل دور البنك المركزي لكي يدير تحركات أسعار الصرف وفقاً للأهداف الموضوعية للسياسة الاقتصادية للدولة.

ومن المعروف أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار معقول للأسعار، نظراً لأن أفضل إسهام للسياسة النقدية هو مساندة أفضل مسارات النمو قابلة للاستمرار بالنسبة للإنتاج والعمالة والحد من التقلبات النورية حول مسارات النمو تلك. ففي ظل انفتاح الاقتصاد، وما ينطوي عليه من تدفقات حرة لرؤوس الأموال ومرونة أسعار الصرف، فإن زيادة أسعار الصرف المحلية التي لا يقابلها تغيير في توقعات سعر الصرف، سوف تضرب بالعملة المحلية. بحيث تميل إلى رفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يعد من القدرة التنافسية للدولة ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، وتعاطف آثار الركود الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة، على وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي.

وبالتالي، فإن تحديد الهدف سيحدد المتغيرات المستهدفة، وعندئذ يمكن الحديث عما يسمى "سعر الصرف التوازني" الذي يتسق مع المتغيرات الرئيسية، وليس ذلك السعر الذي تحلده المضاربات لدى شركات الصرافة. وبمعنى آخر، فإن المستوى السليم لسعر الصرف لا يمكن أن يتحدد في نهاية الأمر، إلا بالتفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الأخرى للاقتصاد الكلي، والتي لا تتأثر جميعها في الوقت نفسه بسعر الصرف في حد ذاته فحسب، بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة.

فند ظروف اقتصادية معينة، يمكن تعديل أسعار الصرف بدرجة معقولة ولكن شريطة الإدراك التام لكافة العوامل والعناصر المؤثرة على هذه العملية واحتمالاتها المستقبلية. وهو ما يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي للدولة أو مدى الثقة في العملة، والاستقرار السياسي، وطبيعة الأسواق المالية ومدى تحررها من القيود. فالمسألة تكمن في درجة المرونة المطلوبة في ظروف معينة. أما التردد في مثل هذه الأمور فإنه يبعاد على المزيد من المضاربة وليس العكس.

رقم الإيداع ١٠٠٦٠ / ٢٠٠٢

التقييم الدولي (١ - 204 - 227 - 977 I.S.B.N)



# النقد الاستراتيجي العربي

٢٠٠١

## التفاعلات الدولية

الولايات المتحدة وبناء التحالف الدولي ضد الإرهاب / العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان / التسوية السياسية للأزمة الأفغانية / التغيير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي / الحركة الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر / الإسلام والمسلمون في الإعلام والفكر الغربي / مستقبل الجماعات الإسلامية بعد ١١ سبتمبر / الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر.

## التفاعلات الإقليمية

التفاعلات الإيرانية العربية / التفاعلات التركية العربية / الاتحاد الأفريقي بين التطوير المؤسسي والإندماج الإقليمي / إريتريا وإثيوبيا .. الإخفاق الداخلي والمعارضة المتزايدة / السياسات الدفاعية لدول الجوار

## الصراع العربي الإسرائيلي

الفلسطينيون والانتفاضة / إسرائيل والانتفاضة / التفاعلات العربية الإسرائيلية .. حالة حرب

## النظام الإقليمي العربي

العالم العربي وهجمات ١١ سبتمبر / الإصلاح السياسي في العالم العربي / أداء مؤسسات العمل العربي المشترك / أزمت وفوضىا عريضة ساخنة / منطقة التجارة الحرة

## جمهورية مصر العربية

قضية الإرهاب في السياسة الخارجية المصرية / أداء النظام السياسي ( مجلس الشعب، الإ. على الانتخابات، الأحزاب المصرية ) / المجتمع المدني ( الجمعيات الأهلية، الصحافة المصرية صرف الجنية المصري

